

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique
Université Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi

Faculté des Sciences de la Terre et de l'Architecture



En collaboration du Laboratoire d'Évaluation de la Qualité d'Usage dans
l'Architecture et l'Environnement Bâti



كلية علوم الارض والهندسة المعمارية
جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي (الجزائر)

Dépôt légal : Faculté des Sciences de la Terre et de l'Architecture

Date du dépôt : 04 janvier 2022

N° ISBN : 978-9931-9744-0-6

Table des matières			
كلمة رئيس الملتقى البروفيسور بوسماحة احمد			2
Intervention du Président du colloque			4
Argumentaire			6
الديباجة			13
Argument			19
N°	Auteurs	Titres de communication	page
1	Pr. BOUSMAHA Ahmed Dr BOULKAIBET Aissa Dr KOUBA Yacine	Croissance et hiérarchie des villes en Algérie. Application du critère de la taille des villes selon le modèle hiérarchique de « la loi de Zipf »	28
2	Pr. ADAD Mohamed Chérif Dr BENDADA Toufik	Problématique de la planification des villes algériennes. Quelles leçons à tirer?	48
3	DEBBABI SAMI	Rôle des villes petites et moyennes dans l'organisation et le fonctionnement de l'agglomération Constantinoise.	55
4	Dr Yasmine BOUHELOUF- BERRETIMA	les stratégies de développement de la ville portuaire de Jijel : entre attractivité et processus de métropolisation	72
5	Dr GUECHI Imen Dr GHERRAZ Halima Pr. Alkama Djamel	L'analyse du processus d'urbanisation et le changement de la forme et la composition du paysage de la ville par la télédétection, cas d'étude Guelma (ALGERIE)	99
6	AYARI Hamza	dynamique de l'installation de la population et émergence d'un niveau inférieur de l'armature urbaine au haut tell tunisien	108
7	KHMAIS Zouhaier	Les villes aux marges de la métropolisation en Tunisie, quel rôle au temps de la mondialisation ? Le cas de la ville de Siliana au nord-ouest du pays	119
8	LALEG Aziz OUAR Lynda Pr. BOUSMAHA Ahmed	Larbaa Nath Irathen, genèse et développement d'une petite ville en haute montagne de Kabylie	143
9	Dr MAZOUZ Toufik Dr GHORABI Nedjela	le rôle des investissements publics dans la croissance urbaine des petites et moyennes villes a travers le territoire de la wilaya d'Oum el	154

		Bouaghi	
10	BEN MOUSSA Rachida TALBI Imen	Les tendances métropolitaines des grandes villes Tunisiennes et leur rôle d'intermédiaire entre la capitale et les petites et moyennes villes de proximité : « Néapolis » un bon exemple.	169
11	KHELILI Abdelghani Dr BOUHATA Rabah	Le rôle des Mutations Urbaines Dans Les Villes Moyennes Pour La Structuration des Aires Intermédiaires- Cas La Ville De BORDJ BOU ARRERIDJ	199
12	Dr BELKHIRI Aimad Edine BOUGUELAA Mohammed AMIMEUR Dalil BENDJOUDI Ali	Etude sur les facteurs déterminants de la mobilité urbaine dans une ville moyenne algérienne (Bejaia).	216
13	Dr FERTAS Lahcene BENMAHAMED Hamid	Rôle et dynamique des petites et moyennes villes dans le fonctionnement et l'organisation de l'espace régional. Cas des villes des hautes plaines de Sétif	236
14	Dr TELAIDJIA Djamel KERMI Ghazeléne ZAABAT Joumana	Fiscalité des collectivités locales : quel rôle pour le développement local cas de la Wilaya d'Annaba	245
15	Dr Brahim DJEBNOUNE Dr Hocine BOULAMAIZ Berrehail GUENDOZ	Ville intermédiaire, ville frontalière, Rôle de la ville de Tébessa dans son contexte territorial.	260
16	Dr TELAIDJIA Djamel Driss Ismail Yakoub	Analyse de la stratégie de répartition des entités commerciales dans la ville d'Annaba	277
17	HADJELA Ali, Pr. MAZOUZ Said FANTAZI Imane	un city branding à travers la réhabilitation du patrimoine urbain (le rôle des places publiques) le cas de Constantine capitale de la culture arabe 2015	295
18	Dr Amina NAIDJA, Dr Meriem BEN MACHICHE	l'évolution spatiale de la tache urbaine et son impact sur la continuité typo morphologique. cas d'étude : la ville d'Oued Zenati	310
19	NADJAR Sarra Ismahane	Attractivité et qualité de vie, cas de la ville d'Oum el Bouaghi	326
20	BOUCHAMA Leila CHICHOUNE Malika CHICHOUNE Rachida	Integrating environmental considerations in urban plannification Case study: province of Algiers	333
21	عباس صليحة جلول فطيمة الزهرة	مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (حالة ولاية المسيلة)	342
22	عمرو عياش زين الدين، د. بولكعبيات عيسى	دور مدينة ميلة في عملية التحضر وهيكلتها إقليميا الريفي.	371

23	اخلفهوم كريم	إشكالية الفوارق المحلية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن الجزائرية دراسة ميدانية لمدن ولاية البليلة	387
24	مسعودي دليلة د . ازرايب صالح	الاستقطاب التجاري للمدن المتوسطة -حالة مدينة بسكرة-	398
25	د . بشارة سمير	التحولات السوسيوإقليمية في المدن الجزائرية المتوسطة ذات النشأة الاستعمارية kمدينة عين مليلة حالة دراسية	408
26	البشير العرف لعشيري الطاهر	دور المدن المتوسطة في هيكلية وتوازن المجال الإقليمي (مدينة السوق بولاية تيارت أمودجا)	418
27	مزياني عائشة أ.د. عثمان طيب	المدن الصغيرة في سهل السرسو، دورها الوظيفي وأدائها المجالي	439
28	باهي سعيدة ركاب سلاف	سيرورة و أليات تحضر المراكز في المجالات المحيطة بالخواضر - عين عبيد نموذجاً-	464
29	بولعيز حوسين جبنون ابراهيم	السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الداخلية الصغرى- مدينة الحمامات بتبسة نموذجاً	485
30	خنشول توفيق	النمو الحضري و هيراركية التجمعات الحضرية للمدن الجزائرية - حالة التجمعات الحضرية القسنطينية "كبيرة نموذجاً"	505
31	د. عنون نورالدين د. حجيرة الياس	تمثين جاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة الواقعة في فضاء المدن المتروبولية- دراسة حالة ولاية سطيف	534
32	د. طرطار نسيمية تومي فهيم أ. طرطار أحمد	تأثير توطن الخدمات الصحية على جاذبية واستقطاب المدن تحديد المدن المستقطبة للمدينة الصغيرة رأس العيون ضمن الشبكة الحضرية لولاية تبسة	549
33	حاجي محمود أ.د. بوساحة أحمد	مدينة بوغزول بين واقع النسيج القديم و آفاق مشروع المدينة الجديدة	556
34	سويد صابرين درياس عمار شادلي محمد	ما مدى واقعية المعايير المعمدة في تحديد المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مثال ولاية غرداية "	572
35	لرقت مليكة فريد دلال	"تحولات مراكز المدن الجزائرية من قرى إلى مدن متوسطة" حالة مدينة الخروب	585
36	طبي يوسف سويد صبرين ا.د. شادلي محمد	دراسة للجاذبية الديمغرافية في المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر; حالة مدينة حاسي الرمل ولاية الاغواط المحور الرابع: ابتكار وجاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة	603
37	حمة آية د. جفال جعفر	دور المدن الصغيرة والمتوسطة في إعادة توازن الشبكة الحضرية حالة مدينة "سوق أهراس"	618
38	فتححي بوليفه	إعلان دقاش مدينة سياحية: ماهي انعكاسات انفتاحها على العالم	640

		وهل لديه انعكاسات على التنمية المحلية؟	
39	فتحي الشافعي سارة اللافي	دور الخدمات العمومية في تنامي علاقات المدن- مراكز الولايات بمجالاتها: مثال مدينة مدين	668
40	ياسين حلواني محرز داود محمد حلواني	مدينة حمام الزريبة بين استقطاب حاضرة تونس وتأطير تراب بلدية الزريبة	685
	RECOMMANDATIONS		704

كلمة رئيس الملتقى البروفيسور بوساحة احمد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله
السيدة الأمينة العامة لولاية أم البواقي،
قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني،
رئيس الأمن الولائي لولاية أم البواقي،
الأسرة الإعلامية،
السيد رئيس الجامعة،
السادة نواب رئيس الجامعة،
السيد عميد كلية علوم الارض والهندسة المعمارية،
ضيوف الجامعة الأكارم
السادة ضيوف الملتقى الدولي
الأساتذة، الطلبة

هيئة التدريس بمعهد بكلية علوم الارض والهندسة المعمارية
نرحب بكم في رحاب هذا الصرح الجامعي العلمي - جامعة الشهيد العربي بن مهيدي، فمن دواعي الفخر تنظيم
هذا الملتقى الدولي الكبير الذي تصادف ذكرى اندلاع الثورة التحريرية.
يشرفني، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى، أن أرحب بكم جميعا، وأقول لكم:
حلتم أهلا ونزلتم سهلا في رحاب جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
وأرحب بصفة أخص بالباحثين من اساتذة وطلبة دكتوراه الذين قدموا من مختلف جامعات الوطن، والذين
تجشموا عناء السفر وتحملوا مشقة التنقل من أماكن بعيدة، كما أرحب بضيوفنا وإخواننا الكرام من خارج
الوطن المشاركون في هذا الملتقى عن بعد - عبر تقنية - Google Meet من تونس الشقيقة- ليشاركوا معنا
في إنجاح فعاليات هذا الملتقى العلمي الدولي، الذي يمثل الحلقة الثانية في سلسلة الملتقيات الدولية التي ما
فنتت كلية علوم الارض والهندسة المعمارية تعمل على تنظيمها منذ ستة سنوات، أي منذ الملتقى الأول الذي
عقد خلال أيام 09 و10 من شهر نوفمبر سنة 2015 حول صناعة المدينة المعاصرة.
وقد ظهرت هذه الاستجابة في العدد الكبير من الطلبات التي وصلتنا من الأساتذة والباحثين ممثلة في
ملخصات المدخلات التي يقترحون الإسهام بها في أعمال الملتقى. كان من الضروري أن نعرض الملخصات التي
وصلتنا على التحكيم الأكاديمي.

وبعد الدراسة والتمحيص، تم قبول حوالي 65 ملخص، لتتم مراسلة أصحابها لإنجاز الأبحاث الكاملة وإرسالها مرة
أخرى، وبعد تلقي هذه الأبحاث، دعيت أعضاء اللجنة العلمية من جديد للنظر فيها، حيث جرت دراسة
الأبحاث المعروضة، ووقع الاختيار على حوالي 40 منها تمت الموافقة على إدراجها ضمن برنامج الملتقى.
وبالمناسبة نرفع من هذا المقام أسفنا الشديد للباحثين الذين رحبوا في المشاركة معنا من تونس الشقيقة، و
أرسلوا النص الكامل إلا أنه لم تتح لهم الفرصة للتنقل إلى الجزائر.

وقد كان طموحنا أن تُطبع أعمال الملتقى كاملة وتوزع على المشاركين، لكن تبين أن ذلك مما لا يمكن تحقيقه، بسبب ضيق الوقت وتأخر البعض في ارسال المقالات الكاملة. ولذلك بعد الملتقى سترسل الأساتذة او الباحثين الذين شاركوا في الملتقى ونطلب منهم إعداد أبحاثهم وإرسالها، سنقوم بجمعها في كتاب خاص بالملتقى يحمل رقم ISSN. فيما يتعلق بتوزيع المداخلات على الجلسات؛ حتى تتاح الفرصة لكل المشاركين أن يعرضوا ملخصات لأبحاثهم، وأن تحظى بالمناقشة والإثراء، فقد تم تخصيص ستة جلسات عامة حضوريا بهذه القاعة (قاعة المحاضرات الكبرى) وجلسة واحدة عن بعد بقاعة المحاضرات الموجودة في الطابق الثاني من برج الإدارة المركزية، طبعاً المشاركة عن بعد، من داخل و خارج الوطن، تأتي للتعامل مع الظروف الراهنة بسبب فيروس كورونا. تعقد مختلف الجلسات بصورة متوازنة، أي في نفس الوقت، لأنه من دون اللجوء إلى هذه الطريقة لن تكفينا يوماً كامله لعرض الأبحاث كلها في جلسات عامة، وقد حرصنا على أن تكون الأبحاث التي تعرض في كل جلسة متقاربة نوعاً ما من حيث موضوعاتها حتى يكون هناك تنوع من جهة وتكامل من جهة ثانية.

أشكر، نيابة عن زملائي أعضاء لجنة الملتقى، كل من أسهم من قريب أو بعيد في أن نصل اليوم إلى عقد هذا اللقاء العلمي الدولي. شكراً لكل الأساتذة والباحثين الذين بادروا بطلب المشاركة وأنجزوا الأبحاث المطلوبة وحضروا اليوم إلى مدينة أم البواقي لإلقاء مداخلاتهم والإسهام في إنجاح أعمال الملتقى. و نعتذر إلى القادمين منهم من بعيد عما يمكن أن يكونوا قد عانوه من تعب أو مشقة في طريق وصولهم إلينا، سائلين الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

شكراً للأساتذة على استجابتهم لدعوة الكلية وتشريفهم لنا بالحضور والمشاركة في هذا الملتقى، وقد شرفونا بعضهم من قبل بالحضور معنا في الملتقى السابق، وكانت لهم إسهاماتهم الفاعلة في إنجاحه، نسأل الله تعالى أن يطيل أعمارهم ويثقل بالحسنات موازين أعمالهم.

و أشكر الاستاذ الدكتور مزوز السعيد رئيس اللجنة العلمية و مدير مخبر " تقييم جودة الاستخدام في العمارة والبيئة المبنية" الذي ساهم في نجاح فعاليات هذا الملتقى الدولي .

شكراً للجامعة ممثلة في مديرها الأستاذ الدكتور ديبى زهير ونائبه الأستاذ الدكتور لعامرة، وشكراً للكلية ممثلة في عميدها الأستاذ الدكتور عداد محمد الشريف، على الإمكانيات المسخرة والمتابعة المستمرة.

شكراً لكل الزملاء الأفاضل أعضاء اللجنة التنظيمية على ما بذلوه من جهود طيلة الفترة التي تلت الإعلان عن الملتقى، وعلى الجهود التي يبذلونها اليوم لتجري أعمال الملتقى في سلاسة ونظام وإتقان.

وشكراً لكم جميعاً أيها الحضور الكرام على كرم الإصغاء وجميل الاهتمام.

Intervention du Président du colloque :

Pr Ahmed Bousmaha

Dans un monde globalisé, les politiques territoriales ont tendance à se centrer sur les métropoles, supposées être les foyers principaux de la croissance économique et de l'innovation. En effet, les grandes villes, du fait de leur poids démographique, de leur importance économique et sociale, de leur fonction centrale au sein des systèmes urbains nationaux et régionaux ont capté l'essentiel du discours consacré à la ville.

De ce fait, peu d'études ont été consacrées au rôle de la petite et moyenne ville, à leur place dans le dispositif spatial, et aux fonctions qu'elles assurent dans les économies et les constructions régionales.

Les petites et moyennes villes, c'est-à-dire l'échelon le plus bas de la pyramide, « ont un rôle moteur dans la croissance, tandis qu'elles présentent des profils et des dynamiques hétérogènes qui s'écartent de ce que l'on observe dans les métropoles ».

Les petites villes ont souvent été des lieux d'innovation capables de jouer un rôle fondamental dans l'organisation de l'espace national et dans l'équilibre des armatures urbaines et des espaces régionaux. « Elles sont des lieux d'affrontement et de combinaison de comportements et valeurs traditionnels d'essence rurale et communautaire et de valeurs urbaines renvoyant plutôt aux images de modernité et d'innovation. « pas de campagnes dynamiques sans villes dynamiques », dans ce sens les petites villes sont devenues des pivots de modernisation et de partage des valeurs urbaines en faveur du monde rural. « Les petites villes ont un rôle à jouer dans le cadre d'une urbanisation raisonnée du territoire, c'est-à-dire une urbanisation ne tendant pas à des phénomènes de macrocéphalie urbaine mais au contraire allant davantage vers une répartition plus équilibrée de la population et des activités.

Leurs spécificités endogènes doivent miser sur une construction territoriale capable d'innover de s'intégrer dans un contexte globalisé.

Depuis plusieurs décennies, « l'urbanisation a pris l'allure d'une explosion urbaine qui a bouleversé les paysages, les mentalités et la société elle-même ».

L'accélération de l'urbanisation et l'inégale distribution géographique des villes sont le fait le plus marquant en Algérie.

L'armature urbaine est de plus en plus dense mais loin d'être harmonieusement répartie. Elles ont connu des mutations fonctionnelles et spatiales et ont acquis de nouveaux pouvoirs et de nouveaux moyens.

La concentration des activités et de la population sur la frange littorale ont renforcé le phénomène de littoralisation entraînant un déséquilibre régional entre le Nord et le reste du pays. Ces distorsions territoriales ont été ensuite la préoccupation majeure de la politique d'aménagement du territoire. Cette dernière, a favorisé des actions prioritaires sur les petites et moyennes villes dans le but de freiner la croissance des grandes villes littorales, tout en assurant un redéploiement de l'armature urbaine à l'intérieur du pays. Ainsi, le mouvement d'urbanisation s'est sensiblement renforcé corrélativement aux promotions administratives et aux implantations industrielles dans les régions défavorisées et les moins urbanisées.

L'industrialisation et la promotion administrative ont représenté pour plusieurs centres, l'impulsion décisive (création d'équipements : services publics diversifiés et attractifs) et favorisé le passage du rural à l'urbain. Le nombre d'agglomérations en

Algérie est passé de 211 en 1977 à 751 en 2008 (540 agglomérations rurales en 1977, qui sont devenues urbaines en 2008).

L'originalité de cette urbanisation réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie d'urbanisation.

Les villes petites et moyennes occupent, aujourd'hui, une place prépondérante dans le processus d'urbanisation et représentent la trame de fond de l'armature urbaine.

Toutefois, à l'exception d'Alger, en Algérie, les grandes villes du littoral (Oran et Annaba) et d'intérieure (Constantine) sont des métropoles « incomplètes », elles n'ont pas toutes les fonctions requises et la dimension mondiale souhaitée même si leur taille est assez développée, car la taille ne fait pas la fonction.

Les questions récurrentes posées précédemment dès le lancement de l'appel à communication, conduiront sans doute à formuler un certain nombre d'idées-forces et de propositions, dont nous devons débattre lors de ce colloque international.

L'objectif du colloque est d'apporter un éclairage sur les éléments de changement dans les petites et moyennes villes et sur les types de relations qu'elles entretiennent entre elles, avec les grandes villes ou les métropoles et le monde rural, mais aussi les enjeux auxquels les acteurs locaux sont confrontés pour mettre en place des politiques de développement.

Au regard des évolutions socio-spatiales contemporaines (urbanisation, métropolisation, recompositions territoriales), nous souhaitons avoir un regard renouvelé sur ces villes, qui sont devenues des supports incontestables de la promotion du développement local et appréhender les mutations en cours dans le processus de la fabrication de ces territoires.

L'organisation du colloque a pour objectif de nourrir la réflexion sur la thématique des villes petites et moyennes en faisant participer les géographes et autres « spécialistes » aux débats sur l'avenir de ces villes dans le contexte de métropolisation et de mondialisation.

Merci pour votre attention.

Les villes petites et moyennes dans un monde globalisé. Quel avenir face à la métropolisation ?

Argumentaire

Dans un monde globalisé, selon Demazière (2017), les politiques territoriales des pays développés ont tendance à se centrer sur les métropoles, supposées être les foyers principaux de la croissance économique et de l'innovation. En effet, les grandes villes, du fait de leur poids démographique, de leur importance économique et sociale, de leur fonction centrale au sein des systèmes urbains nationaux et régionaux ont capté l'essentiel du discours consacré à la ville. De ce fait, peu d'études ont été consacrées au rôle de la petite et moyenne ville, à leur place dans le dispositif spatial, et aux fonctions qu'elle assure dans les économies et les constructions régionales (Escallier, 1986). Les petites et moyennes villes, c'est-à-dire l'échelon le plus bas de la pyramide, « *ont un rôle moteur dans la croissance, tandis qu'elles présentent des profils et des dynamiques hétérogènes qui s'écartent de ce que l'on observe dans les métropoles* » (Denis, 2012). D'après Lukan, les petites villes ont souvent été des lieux d'innovation capables de jouer un rôle fondamental dans l'organisation de l'espace national et dans l'équilibre des armatures urbaines et des espaces régionaux. « *Elles sont des lieux d'affrontement et de combinaison de comportements et valeurs traditionnels d'essence rurale et communautaire et de valeurs urbaines renvoyant plutôt aux images de modernité et d'innovation* » (Lukan 1994). Selon Kayser (1972) : « *pas de campagnes dynamiques sans villes dynamiques* », dans ce sens les petites villes sont devenues des pivots de modernisation et de partage des valeurs urbaines en faveur du monde rural.

Depuis plusieurs décennies, « *l'urbanisation a pris l'allure d'une explosion urbaine qui a bouleversé les paysages, les mentalités et la société elle-même* » (Côte, 1993). L'accélération de l'urbanisation et l'inégale distribution géographique des villes sont le fait le plus marquant en Algérie. La concentration des activités et de la population sur la frange littorale ont renforcé le phénomène de littoralisation entraînant un déséquilibre régional entre le Nord et le reste du pays. Ces distorsions territoriales ont été ensuite la préoccupation majeure de la politique d'aménagement du territoire (Bousmaha, 2014). Cette dernière, a favorisé des actions prioritaires sur les petites et moyennes villes dans le but de freiner la croissance des grandes villes littorales, tout en assurant un redéploiement de l'armature urbaine à l'intérieur du pays. Ainsi, le mouvement d'urbanisation s'est sensiblement renforcé corrélativement aux promotions administratives et aux implantations industrielles dans les régions défavorisées et les moins urbanisées. L'industrialisation et la promotion administrative ont représenté pour plusieurs centres, l'impulsion décisive (création d'équipements : services publics diversifiés et attractifs) et favorisé le passage du rural à l'urbain (Bousmaha, 2014). Le nombre d'agglomérations en Algérie est passé de 211 en 1977 à 751 en 2008 (*540 agglomérations rurales en 1977, qui sont devenues urbaines en 2008*). Les petites et les moyennes agglomérations connaissent des taux de croissance élevés atteignant 6,95 % (Belguidoum). L'originalité de cette urbanisation réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie

d'urbanisation. Comme l'a signalé Giraut, « *L'accès au statut urbain constitue ainsi un enjeu majeur pour le développement d'une localité et du territoire* » (Giraut, 2005). Quant à Paulet, il réduit les « villes petites et moyennes » à une fonction de revitalisation des marges et des périphéries. Leur tâche en est extrêmement réduite, et réductrice ! « *Les villes modestes jouent un rôle majeur car elles animent un 'pays', une périphérie plus ou moins oubliée* » (Paulet, 2000).

L'objectif du colloque est d'apporter un éclairage sur les éléments de changement dans les petites et moyennes villes et sur les types de relations qu'elles entretiennent entre elles, avec les grandes villes ou les métropoles et le monde rural, mais aussi les enjeux auxquels les acteurs locaux sont confrontés pour mettre en place des politiques de développement. Au regard des évolutions socio-spatiales contemporaines (urbanisation, métropolisation, recompositions territoriales), nous souhaitons avoir un regard renouvelé sur ces villes, qui sont devenues des supports incontestables de la promotion du développement local et appréhender les mutations en cours dans le processus de la fabrication de ces territoires. L'organisation du colloque a pour objectif de nourrir la réflexion sur la thématique des villes moyennes en faisant participer les géographes et autres « spécialistes » aux débats sur l'avenir de ces villes dans le contexte de métropolisation et de mondialisation.

Les axes proposés

1. Identification des « petites villes » et « moyennes villes »

La définition de l'urbain se heurte à l'absence de critères "scientifiques objectifs" et défie le géographe comme les autres spécialistes. Entre "petites villes" et "moyennes villes", le seuil établit une coupure au sein de l'urbain lui-même. Par contre, le seuil inférieur des petites villes sépare le rural et l'urbain. R. Escallier (1986), dans une étude comparative des pays du Maghreb, a signalé que "*Tout seuil démographique est arbitraire*" et reste relatif. Mais ce problème se pose aussi dans la définition de l'urbain qui se heurte à l'absence de critères scientifiques objectifs. Selon Paul Claval, la concentration géographique est essentielle à la formation de la ville mais non suffisante, l'interaction sociale et les échanges sont nécessaires. Et qu'en est-il de l'objet « petite ville » dans le contexte de la métropolisation ? Derrière la question générique sur la ville se pose celle des catégories particulières de villes.

Alors où commence la ville en Algérie ? Et comment définit-on la petite ville ?

Le terme "*petites villes*" définit une classe de dimension particulière, limitée par des seuils qui changent dans le temps et dans l'espace. La définition des seuils pose le problème de critères. Faut-il s'appuyer uniquement, sur des critères quantitatifs (la taille, l'emploi non-agricole, le nombre d'équipements, le nombre de commerces...) ? Ou peut-on, aussi, lui trouver des justifications qualitatives (la structure sociale, les comportements et les modes de vie, l'urbanité, le rayonnement spatial...) ? Mais dans le cas où la combinaison est multiple, reste à

savoir combien de critères doivent être réunis pour qu'on puisse définir les petites et moyennes villes ?

2. « Villes moyennes » et « villes intermédiaires » : quel lien ?

La ville moyenne se définit avant tout par sa taille alors que l'analyse urbaine se fonde sur la fonction et le rôle ? Une catégorie plutôt opérationnelle (aménageurs, élus...) que théorique (Belhedi, 2018). « *Les villes moyennes sont au centre de toute politique de développement territorial (régional et national) en dépit de l'ambiguïté de leurs statuts au niveau théorique. La destinée des villes moyennes est inséparable des régions et du rééquilibrage des systèmes urbains* » (Belhedi, 2018).

Pour Carrière « *la ville intermédiaire polarise son territoire en proposant des services divers et variés. Parmi ceux-ci, on retrouve des fonctions administratives, culturelles, de santé, d'enseignement et de diffusion de la connaissance, de recherche, etc. Au niveau économique, elle se doit d'être compétitive et dynamique, mais également de représenter un poids relatif conséquent dans son environnement régional, et d'être le siège de lieux de décision* » (Carrière, 2008).

Les villes intermédiaires constituent un pivot et un lien d'intermédiation important entre les espaces nationaux et régionaux, entre les métropoles d'un côté et les petites et moyennes villes de l'autre et parfois même, des villes de même taille mais qui ne possèdent pas les mêmes niveaux de fonctions supérieures (Bock et Carrière, 2007). Dans les pays du Maghreb, les politiques d'aménagement visant le rééquilibrage de l'armature urbaine, à travers la promotion des villes intermédiaires (ou moyennes), ont considérablement façonné les systèmes urbains, et marqué l'économie de cette strate en particulier, leur rôle et leur dynamique (Kasdallah, 2013, p. 215). La ville intermédiaire renvoie au concept de relais de pouvoir et d'encadrement, entre le centre de décision et de commandement dans la capitale et les métropoles d'un côté et les autres villes et les espaces ruraux sur lesquels s'opère l'emprise. C'est le maillon qui assure l'intermédiation dans le système urbain. La concordance avec la ville moyenne et la ville intermédiaire n'est ni automatique, ni linéaire (Belhedi A, 2007).

Quelle différence entre « villes intermédiaires » et « villes moyennes » ? Les villes moyennes expriment-elles un niveau intermédiaire entre les grandes villes et les petites villes et les centres ruraux ? Quel rôle attribué dans les stratégies spatiales ? Quel rapport avec la métropolisation ?

3. Le rôle des petites et moyennes villes dans le mouvement d'urbanisation

Les petites et moyennes villes occupent une place prépondérante dans le processus d'urbanisation et représentent la trame de fond de l'armature urbaine (Bousmaha, 1994). Cette dernière est de plus en plus dense mais loin d'être

harmonieusement répartie. Elles ont connu des mutations fonctionnelles et spatiales et ont acquis de nouveaux pouvoirs et de nouveaux moyens.

Quelle est la place occupée par les petites et moyennes villes dans le mouvement d'urbanisation ? Les processus économiques, historiques et géographiques sont-ils déterminants dans l'organisation de l'espace régional et national ? Peuvent-elles être utilisées comme outil d'aménagement du territoire ? L'émergence des petites villes (par passage du rural à l'urbain) constitue-t-elle une composante importante de la croissance urbaine ? Peuvent-elles être un élément clé pour avoir une armature urbaine harmonieusement répartie sur un territoire ? Quelles places occupent ces villes dans l'organisation de l'espace ? Sont-elles de simples relais ou des pivots d'articulation dans les systèmes urbains ? Quel est leur rôle dans le fonctionnement et l'organisation de l'espace régional ? Quels sont les rapports qu'elles entretiennent avec leur espace environnant ? Comment se tissent ces derniers ?

4. Innovation et attractivité des petites et moyennes villes

Aujourd'hui, les petites et moyennes villes sont appelées à jouer un rôle primordial au niveau de la recomposition socio-économique et spatiale et par conséquent elles contribuent au processus de la construction des proximités locales et à la dynamique de développement territorial. Elles ont une assise sur un espace, souvent rural, dont elles constituent des pôles d'attraction. Leur rôle structurant sur leur espace renvoie aux notions de polarisation, d'armature mais aussi de hiérarchie urbaine. Veltz (2000) écrit : « *Dans l'espace globalisé, les territoires, les villes sont de plus en plus explicitement mises en concurrence et leur compétitivité dans le marché de la localisation exprime in fine la compétitivité des firmes dans le marché des biens et services* ». Face à ce constat, on se demande quelle est la place des petites et moyennes villes dans l'attractivité territoriale ? Sont-elles vraiment des lieux d'innovation et de créativité ? Qu'en-t-il de la mobilisation et de la valorisation de leurs ressources naturelles et territoriales ?

5. Petites et moyennes villes face à la métropolisation : Etat des lieux et avenir ?

La métropole est bien le pivot de l'organisation du territoire qu'elle domine, dans la plupart des cas, de façon exclusive. Polyfonctionnelle, elle est monocentrique et fonctionne à l'aide de relais hiérarchisés qui la représentent à tous les niveaux de l'échelle spatiale (Escallier, 2004). Pour Nadou (2010) les métropoles sont souvent présentées comme les « fers de lance » de l'économie actuelle et celles qui répondent aux défis imposés par la mondialisation. Par ailleurs, "la dynamique de la "métropolisation" du monde aggrave les risques pandémiques" (Faburel, 2021). L'urbanisation généralisée du globe et sa métropolisation planétaire sont le creuset de la crise sanitaire du COVID-19. Du fait que les métropoles connaissent une mobilité permanente et une accélération sans fin des mouvements ce favorise la propagation des virus à l'échelle planétaire. Mais qu'en est-il des petites et moyennes villes? Quels sont leurs atouts face à la

métropolisation? Les métropoles n'exacerbent-elles pas les inégalités sociales et spatiales ? Le fait métropolitain offre-t-il des opportunités de développement ? Quelles sont les conséquences de la métropolisation sur les espaces périurbains, les petites et moyennes villes ou les campagnes les plus éloignées ? Quels rôles les territoires ruraux et les petites et moyennes villes peuvent jouer sur les dynamiques métropolitaines, en fonction de leurs bases économiques, de leurs dynamiques socio-démographiques, de leurs modèles de développement des activités économiques ? Quel est l'impact des politiques publiques urbaines sur les petites et moyennes villes ? Ces dernières sont-elles en train de perdre tout rôle à cause de la croissance des grandes villes et des métropoles? Sont-elles fragilisées par d'intenses processus de métropolisation ? Parviennent-elles à maintenir certaines fonctions vitales pour l'animation des bassins de vie et assurer le développement de leurs espaces environnants? Autrement dit, après un état des lieux, on se demande : quel avenir pour les petites et moyennes villes à l'heure de la métropolisation? Connaissent-elles une croissance ou un déclin à l'heure de la pandémie du COVID-19?

Jean Paul Carrière s'intéresse au rôle des "petites métropoles" de France qui bénéficient du statut institutionnel de métropole sans en avoir tous les attributs, et les interactions et les rapports entre ces métropoles "incomplètes" et les autres territoires, en particulier les villes petites et moyennes et les espaces ruraux de leur aire d'influence. Il s'interroge également sur la possibilité d'instaurer des "contrats de réciprocité" entre les métropoles et les autres territoires.

Dans ce contexte, quelles sont les formes possibles de coopération renforcée entre les métropoles et les villes petites et moyennes, et comment envisager des réciprocités entre elles, pouvant aller jusqu'à des formalisations contractualisées ? Quelle est la nature, quel est le rythme, quelles sont les étapes du processus de métropolisation dans les deux rives de la méditerranée ? Comment se caractérise et se configure la gouvernance des relations métropoles-petites et moyennes villes ? Quels modèles et quels outils ?

Telles sont les questions récurrentes, parmi d'autres, qui conduiront à formuler un certain nombre d'idées-forces et de propositions, dont nous devons débattre lors de ce colloque international.

Quelques références bibliographiques

- Belhedi, A. (2007). « Les villes intermédiaires en Tunisie. Quelques éléments de problématique », p.55-85, in *Villes intermédiaires dans le monde arabe*. Cahiers du GREMAO, n° 19. Coord. de Sid-Ahmed Souiah, Labo SEDET-CNRS, Université Paris VII-Denis Diderot.
- Belhedi, A. (2018). « Les villes moyennes. Pertinence pour l'analyse et l'action ? » Colloque International : *La ville moyenne. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation ?* U.R Régionalisation, Développement Régional et Urbain. FSHS, Université de Tunis, pp. 18-20 octobre 2018
- Belguidoum, S. (2018). « Transition urbaine et nouvelles urbanités : la ville algérienne dans tous ses états ». halshs.archives-ouvertes.fr › halshs-02090578 › document
- Bock, E., Carrière, J.-P. (2007). « Le développement des villes intermédiaires atlantiques : quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ? », *Annales de l'Université d'Oradea*, pp. 47-59.
- Bousmaha, A. (2014). « Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du Tell de l'Est algérien ». Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, *Revue semestrielle de l'Université de Constantine*, N° 39, juin.
- Carrière, J.-P. (2008). « Les villes intermédiaires européennes et l'Europe polycentrique », in Hégémonie de la ville, *Réalités industrielles, Annales des Mines*, pp 18-25.
- Carrière, J.-P., Hamdouch, A. & Iatu, C. (Eds.) (2016). *Développement durable des territoires*, Coll. Géographie, Economica - Anthropos, Paris, 234 p.
- Claval, P. (1982). *La logique des villes*, Litec, Paris.
- Côte, M. (1986). « La petite ville et sa place dans le développement », In *URBAMA*, Laboratoire associé au C.N.R.S. n° 365, Université de Tours, Fascicule n° 17, 2006, pp. 699-717. 1986
- Côte, M. (1993). « L'urbanisation en Algérie : idées reçues et réalités », in *Travaux de l'Institut de Géographie de Reims*, n° 85-86, pp. 59-72.
- Demazière, C. (2017). « Le traitement des petites et moyennes villes par les études urbaines ». Dans *Espaces et Sociétés* 2017/1-2 (n° 168-169), pp. 17 à 32.
- Demazière, C, Banovac, K. & Hamdouch, A. (2014). « The Changing Profiles of Small and Medium-Sized Towns in the European Context: Between Residential Economy, Competitiveness and Innovation ». In : *Small and Medium Towns' Attractiveness at the Beginning of the 21st Century*, A. Kwiatek-Sołtys, H. Mainet, K. Wiedermann, J.-C. Edouard (Eds.), CERAMAC 33, PUBP, Clermont-Ferrand, pp. 29-40.
- Denis. E. (2007). Les villes intermédiaires dans le Monde arabe : Genèse, maillage et dynamique. Cahiers du Gremamo, pp.11-54. fhalshs-00366910f
- Escallier, R. (2002). « Métropoles et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen : état, enjeux et perspectives », Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 64 | 2002, mis en ligne le 15 juin 2004, URL : <http://journals.openedition.org/cdlm/68>
- Hamdouch, A., Demazière, C. & Banovac, K. (2017). «The socio-economic profiles of small and medium-sized towns: insights from european case studies». *Journal of Economic and Social geography* Volume108, Issue4 special Issue: Dossier: Small and Medium-Sized Towns in Europe September, pp. 456-471. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/tesg.12254>
- Hamdouch, A., Ghaffari, L. (2016). « Politiques locales de cohésion sociale et développement socioéconomique des villes petites et moyennes en France ». Ch. 18 in : *La transformation sociale par l'innovation sociale*, J.-L. Klein, A. Camus, C. Jetté, C. Champagne et M. Roy (Eds.), Presses de l'Université du Québec, Québec, pp. 221-234.

- Hamdouch A., Nyseth T., Demazière C., Førde A., Serrano J., Aarsæther N. (Eds.) (2017). *Creative approaches to planning and development. Insights from small and medium-sized towns in Europe*, Routledge, London & New York, 279 p.
- Giraut, F. (1997). « Quel bilan des relations entre la petite ville et son environnement ? » in *Petites et moyennes villes d'Afrique noire*, (Karthala, Paris, 1997), pp. 17-37.
- Guéringer, A., Hamdouch, A. & Wallet, F. (Eds.) (2016). « Foncier et développement des territoires ruraux et périurbains en France ». Numéro spécial de la *Revue d'Economie Régionale et Urbaine*, N° 4.
- Kasdallah, N. (2013) : *Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement*. Thèse de doctorat de géographie, Université de Cergy-Pontoise.
- Kayser, B. (1972). « Les petites villes françaises », *Revue de Géographie Alpine*, tome LX, 1972, p. 269-284.
- Laborie, J.-P. et Vergès, P. (1986). « Les petites villes françaises dominées par les classes moyennes », *L'Esprit des lieux. Localités et changement social en France*, Editions du CNRS, Paris, pp.101-125.
- Lekehal, A. (2003). « L'urbanisation en Algérie : un essai de bilan statistique ». In *Villes en parallèle*, n°36-37, décembre (Villes algériennes. pp. 72-89).
- Lugan, J.-C. (1994). « Les petites villes face à la métropolisation », *Espaces et Sociétés*, n° 73, 1994, pp. 193-205.
- Madani, S. (2012). *Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif*. Thèse en vue de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif. 266 p.
- Nadou, F. (2010). « La notion de « villes intermédiaires », une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socioéconomiques ». <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00596204/document>
- Paulet, J. (2000). *Géographie urbaine*, Armand Colin, Paris, 300 p.
- Pumain, D. (1999). « Quel rôle pour les villes petites et moyennes des régions périphériques? », *Revue de Géographie Alpine*, n° 2, pp.167-184.
- Remy, J. (1993). « Le rural et l'urbain entre la coupure et la différence : la métamorphose des relations villes/campagne », *Espaces et Sociétés*, n° 72, pp. 31-46.
- Servillo, L., Atkinson R., Hamdouch A. (Eds.) (2017). « Small and medium-sized towns in Europe: Conceptual and methodological approaches ». Numéro spécial du *Journal of Economic and Social Geography (Tijdschrift voor economische en sociale geografie - TESG)*, Vol. 108, N° 4.
- Servillo, L., ed. (2014), "TOWN, Small and Medium Sized Towns in their Functional Territorial Context". Scientific Report, Espon, Luxembourg.
- Veltz, P. (2000). *Mondialisation, économie et territoires*, l'économie d'archipel ; PUF - février

المدن الصغيرة والمتوسطة. أي مستقبل في إطار الحوضرة و العولمة ؟

الديباجة

في إطار العولمة، تميل السياسات الإقليمية في البلدان المتقدمة إلى التركيز على المدن الكبرى، بحكم أنها تشكل المراكز الرئيسية للنمو الاقتصادي والابتكار (Demazière, 2017). في الواقع، استحوذت المدن الكبيرة، نظرا لوزنها الديموغرافي، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، ووظيفتها المركزية داخل النظم الحضرية الوطنية والإقليمية على الجزء الأكبر من الخطاب حول المدينة. لذلك لم تحظى الدراسات المتعلقة بدور المدن الصغرى والمتوسطة ومكانتها في النظام المجالي، والوظائف التي تؤديها في الاقتصاد والمنشآت الإقليمية بالقدر الكافي من الاهتمام (Escallier, 1986). تأتي المدن الصغيرة والمتوسطة في الدرجة الدنيا في الترتيب الهرمي "لها دور محرك في النمو، في حين أنها تقدم ملامح وديناميكيات غير متجانسة تختلف عما نلاحظه في المدن الكبرى" (Denis, 2012). حسب لوغان، فإن المدن الصغيرة غالبا ما كانت أماكن للابتكار، قادرة على أن تلعب دورا أساسيا في تنظيم الفضاء الوطني وفي توازن الهياكل الحضرية والفضاءات الإقليمية. "لا يوجد ريف ديناميكي بدون مدن ديناميكية" حسب Kayser (1972) في هذا السياق أصبحت المدن الصغيرة محور للتحديث وتقاسم في نفس الوقت القيم الحضرية مع عالم الريف.

منذ عدة عقود، اتخذ التحضر شكلا من أشكال الانفجار الحضري الذي زرع المشهد والعقليات والمجتمع نفسه (Côte, 1994). إن تسارع التحضر والتوزيع الجغرافي غير المتكافئ للمدن، هما في الحقيقة ظاهرة أكثر لفتا للانتباه في الجزائر. سمح تركيز الأنشطة والسكان في المناطق الساحلية بتعزيز ظاهرة التسحل، مما أدى إلى اختلال التوازن الإقليمي بين الشمال وبقية مناطق الوطن. كانت هذه التشوهات الإقليمية في ذلك الوقت مصدر القلق الرئيسي لسياسة التخطيط الإقليمي (بوساحة ، 2014). هذه الأخيرة سهلت الإجراءات ذات الأولوية في المدن الصغيرة والمتوسطة بهدف إبطاء نمو المدن الساحلية الكبيرة، مع ضمان إعادة تنظيم الهيكلية الحضرية داخل الوطن. وهكذا تم تعزيز حركة التحضر التي تأثرت بشكل كبير بالترقيات الادارية والمنشآت الصناعية في المناطق المحرومة والأقل تعميرا. شكل التصنيع والترقية الإدارية بالنسبة للعديد من المراكز قوة دافعة

(إنشاء مرافق: خدمات عامة متنوعة وجذابة) سمحت لها بالانتقال من الصنف الريفي إلى الصنف الحضري (بوساحة ، 2014).

ارتفع عدد المجمعات العمرانية في الجزائر من 211 عام 1977 إلى 751 عام 2008 (540 مجموعة ريفية عام 1977 أصبحت حضرية في عام 2008). تشهد المدن الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو مرتفعة تصل إلى 6.95٪ (بلقيدوم). يكمن أصل هذا التحضر في اتساع صنف المراكز الحضرية بالفعل أو تلك التي تسير في طريق التحضر. وكما أن الولوج للصنف الحضري هو رهان حقيقي للتنمية المحلية والإقليمية" (Giraut, 2005).

أما بالنسبة لـ Paulet، فقد اختصر "المدن الصغيرة والمتوسطة" في وظيفة تنشيط الضواحي والأطراف. مهمتها محدودة ومختصرة للغاية "تلعب المدن الصغيرة دورا رئيسيا، لأنها تنشط بلدا، هي محيط منسي إلى حد ما" (Paulet, 2000).

الهدف من المؤتمر هو تسليط الضوء على عناصر التحول في المدن الصغيرة والمتوسطة وأنواع العلاقات التي تربطها مع المدن الكبرى أو الميتروبولية والعالم الريفي، بما في ذلك التحديات التي يواجهها الفاعلون المحليون في تنفيذ سياسات التنمية. في ضوء التطورات الاجتماعية والمجالية المعاصرة (التحضر ، المدن الكبرى وإعادة التركيب الإقليمي)، نسعى لأن نلقي نظرة جديدة على هذه المدن، التي أصبحت أدوات لا جدال فيها، لتعزيز التنمية المحلية، وفهم التحولات التي تحدث في عملية صنع هذه الأقاليم. كما يهدف المنتقى إلى التفكير في موضوع المدن المتوسطة الحجم من خلال إشراك الجغرافيين و "المختصين" الآخرين في المناقشات حول مستقبل هذه المدن في سياق المدن المتروبولية والعولمة.

المحاور:

1. تحديد "المدن الصغيرة" و "المدن المتوسطة"

غياب المعايير "العلمية الموضوعية" يقف حاجزا أمام تعريف الظاهرة الحضرية وتحدي الجغرافي كغيره من المختصين. بين المدن الصغيرة والمدن المتوسطة، نجد العتبة التي تمثل انقطاع داخل المناطق الحضرية نفسها. بالمقابل تفصل العتبة الدنيا للمدن الصغرى بين الريف والحضر.

أشار R. Escallier (1986)، في دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي، إلى أن "أي عتبة ديمغرافية فهي اعتباطية" وتبقى نسبية. لكن هذا الإشكال يطرح أيضا في تعريف الظاهرة الحضرية، الذي يعوقه غياب المعايير العلمية الموضوعية. حسب Paul Claval فإن التركيز الجغرافي ضروري في تشكيل المدينة، لكنه غير كاف، فالتفاعل الاجتماعي والتبادلات ضروريان في هذه الحالة. فماذا عن موضوع المدينة الصغيرة في سياق ظاهرة الميتروبولية؟ خلف التساؤل العام حول المدينة تكمن مسألة جوهرية، تتعلق بالفئات الخاصة بالمدينة. اذن أين تبدأ المدينة في الجزائر؟ وكيف نحدد المدينة الصغيرة؟

يعرّف مصطلح "المدن الصغيرة" فئة ذات أبعاد معينة، مقيدة بعتبات تتغير في الزمان والمكان. تعريف العتبات يطرح مشكلة المعايير. هل يجب أن نعتمد فقط على المعايير الكمية (الحجم، العمالة غير الزراعية، عدد المرافق، عدد المحلات، إلخ)؟ أم يمكننا أيضا إيجاد مبررات نوعية (البنية الاجتماعية، السلوك وأنماط الحياة، التحضر، التأثير المكاني... إلخ)؟ ولكن في حالة التركيب المتعدد، يبقى السؤال هو كم عدد المعايير التي يجب التقيد بها من أجل تحديد المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

2. "المدن المتوسطة" و "المدن الوسيطة"، أية علاقة؟

تحدد المدينة المتوسطة قبل كل شيء بحجمها، بينما يعتمد التحليل الحضري على الوظيفة والدور؟ هي فئة عملية (مهيؤون، منتخبون...) أكثر من كونها فئة نظرية (Belhedi, 2018). "المدن المتوسطة هي محور أي سياسة تنمية إقليمية (جهوية ووطنية) على الرغم من غموض قوانينها على المستوى النظري. مصير المدن المتوسطة لا ينفصل عن الأقاليم وإعادة توازن النظم الحضرية" (Belhedi, 2018).

و من ناحية أخرى "تستقطب المدينة الوسيطة أقاليمها من خلال تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة، من بين هذه الخدمات نجد الوظائف الإدارية، الثقافية، الصحية، التعليم ونشر المعرفة، البحث، وما إلى ذلك. على المستوى الاقتصادي، يجب أن تكون قادرة على المنافسة وديناميكية في نفس

الوقت ، ولكنها بالمقابل، يجب ان تشكل وزنا مهما في بيئتها الإقليمية، وأن تكون مقرا لأماكن صنع القرار".(Carrière, 2008).

تشكل المدن الوسيطة دعامة ورابطا مهما بين الفضاءات الوطنية والإقليمية، بين المدن الكبرى من جهة والمدن الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وأحيانا بين المدن من نفس الحجم ولكن بمستويات مختلفة من حيث الوظائف العليا (Bock et Carrière, 2007). في بلدان المغرب العربي، ساهمت سياسات التخطيط الهادفة إلى إعادة توازن الهيكل الحضري، من خلال تعزيز المدن الوسيطة (أو المتوسطة الحجم)، وساهمت أيضا في تشكيل النظم الحضرية إلى حد كبير، كما ميزت اقتصاد هذا الصنف على وجه الخصوص، ودوره وديناميته (Kasdallah, 2013). تشير المدينة الوسيطة إلى مفهوم تتابع السلطة والإشراف بين مركز صنع القرار والقيادة في العاصمة والمدن الكبرى من ناحية ، وباقي المدن والمناطق الريفية التي يمارس عليها السيطرة من ناحية أخرى. إنه الرابط الذي يؤمن الوساطة في النظام الحضري. التوافق مع المدينة المتوسطة والمدينة الوسيطة ليس أليا ولا خطيا (Belhedi A, 2007).

ما هو الفرق بين "المدن الوسيطة" و "المدن المتوسطة"؟ هل تعبر المدن المتوسطة عن مستوى وساطة بين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة والمراكز الريفية؟ ما هو الدور الذي تلعبه في الاستراتيجيات المحلية؟ ما هي علاقتها مع المدن المتروبولية؟

3. دور المدن الصغيرة والمتوسطة في حركة التحضر

تحتل المدن الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في عملية التحضر وتمثل العمود الفقري للهيكل الحضري (Bousmaha, 2014). هذه الأخيرة كثيفة بشكل متزايد ولكنها بعيدة كل البعد عن التوزيع المتجانس. عرفت المدن الصغيرة والمتوسطة تحولات وظيفية ومجالية واكتسبت قوى ووسائل جديدة.

ما هي مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في حركة التحضر؟ هل العمليات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية حاسمة في تنظيم الفضاء الإقليمي والوطني؟ هل يمكن استخدامها كأداة للتخطيط المكاني؟ هل ظهور المدن الصغيرة (بالانتقال من الريف إلى الحضر) عنصر مهم في النمو الحضري؟ هل يمكن

أن تكون عنصراً أساسياً في تحقيق إطار حضري موزع بانسجام على إقليم ما؟ ما هي المكانة التي تحتلها هذه المدن في تنظيم الفضاء؟ هل هي مجرد حلقات بسيطة أو دعائم مفصلية في النظم الحضرية؟ ما هو دورها في توظيف وتنظيم الفضاء الإقليمي؟ ما هي علاقاتها بالمناطق المحيطة بها؟ كيف يتم نسج هذه العلاقات؟

4. ابتكار وجاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الراهن، تدعى المدن الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً رئيسياً في إعادة التركيب الاجتماعي والاقتصادي والمجالي، وبالتالي المساهمة في سيرورة بناء التجاور المحلي وديناميكية التنمية الإقليمية. فهي تستند على مناطق غالباً تكون ريفية، حيث تشكل أقطاب جذب بالنسبة لها. يشير دورها التنظيمي حول فضاءها لمفاهيم الاستقطاب والهيكلية، وأيضاً للتسلسل الهرمي الحضري. يقول Veltz (2000): "في فضاء جامع، تكون الأقاليم والمدن في منافسة دائمة بشكل واضح، قدرتها التنافسية في سوق التوطن، تعبر في النهاية عن القدرة التنافسية للشركات في سوق السلع والخدمات" كما أشار Lugan (1994)، فيما يتعلق بالمدن الصغيرة والمتوسطة "إنها أماكن تتعارض فيها السلوكيات والقيم التقليدية للمجتمع الريفي والقيم الحضرية التي تشير أكثر إلى صور الحداثة والابتكار" في خضم هذا تتساءل عن مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في الجاذبية الإقليمية؟ هل هي حقاً أماكن للابتكار والابداع؟ ماذا عن تعبئة واثمين مواردها الطبيعية والإقليمية؟

5. المدن الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المدن الميتروبولية: الحاضر والمستقبل؟

المدينة الميتروبولية في الواقع هي محور أو مركز تنظيم الإقليم الذي تسيطر عليه، في معظم الأحيان، بطريقة حصرية. هي متعددة الوظائف، أحادية المركز وتعمل مع جميع المستويات التي تمثل التسلسل الهرمي (Escallier, 2004). بالنسبة لـ (Nadou, 2010) غالباً ما تقدم المدن الميتروبولية على أنها "رأس الحربة" في الاقتصاد الحالي، وتلك التي تستجيب للتحديات التي تفرضها العولمة. لكن ماذا عن المدن الصغيرة والمتوسطة؟ ما هي مزاياها في مواجهة ظاهرة الميتروبولية؟ ألا تؤدي المدن الكبرى (الميتروبولات) إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والمكانية؟ هل توفر الحقيقة الحضرية فرصاً للتطوير؟ هل توفر ظاهرة الميتروبولية فرصاً للتنمية؟ ما هو أثر ظاهرة

الميتروبولية على الضواحي الحضرية والمدن الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية البعيدة؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في ديناميكية المدن الكبرى، اعتمادا على قواعدها الاقتصادية، ودينامياتها الاجتماعية والديمقراطية، ونماذجها لتنمية الأنشطة الاقتصادية؟ ما هو تأثير السياسات العامة الحضرية على المدن الصغيرة والمتوسطة؟ هل هذه الأخيرة في طريق فقدان دورها بسبب نمو المدن الكبرى والميتروبولية؟ هل أصبحت ضعيفة بفعل كثافة ظاهرة الميتروبولية هل تمكنت من المحافظة على وظائفها الحيوية لتنشيط أحواض الحياة وضمان تطوير الفضاءات المحيطة بها؟ بعبارة أخرى بعد هذا التشخيص نسأل أنفسنا: أي مستقبل للمدن الصغيرة والمتوسطة في عصر الميتروبولية؟ هل عرفت نمو أم تراجعاً؟ يهتم (Jean Paul Carrière) بدور "الميتروبولات الصغيرة" في فرنسا التي تستفيد من نظام أساسي مؤسسي للميتروبول دون امتلاك كل السات، والتفاعلات والعلاقات بين هذه الميتروبولات "غير المكتملة" والأقاليم الأخرى ، ولا سيما المدن الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية في منطقة نفوذها. كما يتساءل عن إمكانية إنشاء "عقود تبادل" بين المناطق الحضرية والأقاليم الأخرى.

في هذا السياق، ما هي الأشكال الممكنة لتعزيز التعاون بين المناطق الحضرية والمدن الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يمكن تصور التبادلات فيما بينهما، هل يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها؟ ما هي طبيعة، وتيرة ومراحل سيرورة ظاهرة الميتروبولية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط؟ كيف يمكن تمييز وتشكيل حوكمة علاقة المدن الميتروبولية والمدن الصغيرة والمتوسطة؟ ما هي أنماطها وآلياتها؟

هذه الأسئلة المكررة، من بين أخرى عديدة، ستؤدي إلى صياغة عدد معين من الأفكار والمقترحات الرئيسية ، والتي يجب أن نناقشها خلال هذا المؤتمر الدولي.

SMALL AND MEDIUM-SIZED CITIES IN A GLOBALIZED WORLD. WHAT FUTURE FOR METROPOLITIZATION?

Argument

In the developed countries, territorial policies tend to focus on metropolises, which are supposed to be the main centre of economic growth and innovation. Because of their demographic, economic and social importance, as well as due to their central function within national and regional urban systems; large cities have been the subject of many studies. However, few studies have been devoted to highlighting the role of small and medium-sized towns, their place in the space system, and the functions they perform in regional economies and constructions. Small and medium-sized cities, the lowest echelon of the pyramid, have a driving role in country growth, while they exhibit heterogeneous profiles and dynamics that deviate from what is observed in metropolises. Small towns in particular have often been places of innovation capable of playing a fundamental role in the organization of the national space and the balance of urban and regional spaces.

The acceleration of urbanization and the uneven geographical distribution of cities are the most striking fact occurring in Algeria currently. The concentration of activities and population on the coastal fringe has reinforced the phenomenon of coastalization resulting in a regional imbalance between the North and the rest of the country. Territorial distortions were then the main concern of the regional planning policy, which promoted priority actions on small and medium-sized cities to restrain the growth of large coastal cities while ensuring a redeployment of the urban structure within the country. As a result, the urbanization movement has significantly strengthened in conjunction with administrative promotions and industrial settlements in disadvantaged and less urbanised areas. Industrialization and administrative promotion represented several centres as the decisive impetus (creation of installations with diversified and attractive public services) and promoted the transition from rural to urban. Small and medium-sized cities have a function of revitalizing margins and peripheries.

The objective of the symposium is to shed light on the elements of change in small and medium-sized cities and the types of relationships they have with each other, as well as with metropolises and the rural world. The different problems that confront local actors to set up effective development policies will also be discussed. The objective of the symposium is to provide food for thought on the theme of medium-sized cities by involving geographers and other "specialists" in debates on the future of these cities in the context of metropolitanization and globalization.

Symposium axes

1. Identification of "Small Cities" and "Medium-sized Cities"

Defining the urban is hampered by the absence of an «objective scientific» criterion and challenges both geographers and other specialists. Between "small towns" and

"medium- sized towns", the threshold establishes a cut-off point within the urban itself. However, the lower threshold of small towns separates the rural from the urban. R. Escallier (1986), in a comparative study of the Maghreb countries, pointed out that "any demographic threshold is arbitrary" and remains relative. Yet, this problem also arises in the definition of the urban, which, in turn, is hampered by the absence of objective scientific criteria. According to Paul Claval, geographical concentration is essential to the formation of the city but it is not sufficient; social interaction and exchanges are also necessary. What about the "small town" in the context of metropolization? Behind the generic question about the city lies the question of specific types of cities.

So, where does the city begin in Algeria? And how do we define the small city?

The term "small city" refers to a class of particular dimensions, limited by thresholds that change in time and space. The definition of thresholds raises the problem of criteria; should we rely solely on quantitative criteria (size, non-agricultural employment, number of facilities, number of shops, etc.) or we also need to find qualitative justifications (social structure, behaviors and lifestyles, urbanity, spatial influence, etc.) However in the case of multiple combination, the question raised how many criteria must be met in order to identify small and medium-sized cities?

2."Medium-sized Cities" and "Intermediate Cities": What is the Link?

The medium-sized city is primarily defined by its size, while urban analysis is based on function and role. A category that is more operational (planners, elected officials...etc.) than theoretical (Belhedi, 2018). "Medium-sized cities are at the center of any territorial development policy (regional and national) despite the ambiguity of their status at the theoretical level. The destiny of medium-sized cities is inseparable from regions and the rebalancing of urban systems" (Belhedi, 2018).

For Carrière "the intermediate city polarizes its territory by offering diverse and varied services including: administrative, cultural, health, teaching and dissemination of knowledge, and research, ...etc. At the economic level, it must be competitive and dynamic and also represent a significant relative weight in its regional environment, and be the centre of decision-making" (Carrière, 2008).

Intermediate cities constitute a pivot and an important intermediation link between national and regional spaces; between metropolises, on the one hand, and small and medium-sized cities on the other hand; and s even cities of the same size which do not have the same levels of advanced functions (Bock and Carrière, 2007). In the Maghreb countries, planning policies aimed at rebalancing the urban framework, through the promotion of intermediate (or medium-sized) cities, have considerably shaped urban systems and marked the economy of this stratum , in particular their role and their dynamics (Kasdallah, 2013, p. 215). The intermediary city refers to the concept of a relay of power and supervision between the center of decision and command in the capital and metropolises, on the one hand, and the other cities and rural areas over which the hold is exercised. It is the intermediary link in the urban

system. The concordance with the medium-sized city and the intermediate city is neither automatic nor linear (Belhedi A, 2007).

What is the difference between "intermediate cities" and "medium-sized cities"? Do medium-sized cities express an intermediate level between large cities, small cities, and rural centers? What is their assigned role in spatial strategies? What is their relationship with metropolization?

3.The Role of Small and Medium-sized Cities in the Urbanization Movement

Small and medium-sized cities play a major role in the urbanization process and represent the backbone of the urban framework (Bousmaha, 1994). The latter is increasingly dense but far from being harmoniously distributed. They have undergone functional and spatial changes and have developed new powers and new means.

What is the place occupied by small and medium-sized cities in the urbanization movement? Are the economic, historical and geographical processes determining the organization of regional and national space? Can they be used as a tool for regional planning? Is the emergence of small towns (by moving from rural to urban) an important component of urban growth? Can they be a key element in achieving an urban framework that is harmoniously distributed over a territory? What role do these cities play in the organization of space? Are they simple relays or articulation pivots in urban systems? What is their role in the functioning and organization of the regional space? What are the relationships they maintain with their surrounding areas? How are these relationships woven?

4.Innovation and attractiveness of small and medium-sized cities

Today, small and medium-sized cities are called upon to play a key role in socio-economic and spatial recomposition and consequently they contribute to the process of building local proximity and to the dynamics of territorial development. They are based in an area, often rural, of which they constitute poles of attraction. Their structuring role in their space refers to the notions of polarization, of armature, and of urban hierarchy. Veltz (2000) writes: "In the globalized space, territories and cities are more and more explicitly placed in competition with each other, and their competitiveness in the location market ultimately expresses the competitiveness of firms in the goods and services market. Given this observation, we wonder what place small and medium-sized cities have in territorial attractiveness? Are they really places of innovation and creativity? What about the mobilization and valorization of their natural and territorial resources?

5.Small and medium-sized cities facing metropolization: state of play and future?

The metropolis is indeed the pivot of the organization of the territory that it exclusively dominates, in most cases. Being Polyfunctional, it is monocentric and operates through hierarchical relays that represent it at all levels of the spatial scale (Escallier, 2004). For Nadou (2010), metropolises are often presented as the "spearheads" of today's economy and those that respond to the challenges imposed by

globalization. What about small and medium-sized cities? What are their strengths in facing of metropolisation? Do metropolises exacerbate social and spatial inequalities? Does the metropolitan fact offer development opportunities? What are the consequences of metropolisation on peri-urban areas, small and medium-sized cities and the farthest countrysides? What roles can rural areas and small and medium-sized cities play in metropolitan dynamics, depending on their economic bases, their socio-demographic dynamics, and their economic activity development models? What is the impact of urban public policies on small and medium-sized cities? Are they losing their role to the growth of large cities and metropolises? Are they being weakened by intense processes of metropolization? Are they managing to maintain certain vital functions for the animation of living ensuring the development of their surrounding spaces? In other words, after taking stock of the situation, we ask ourselves: what is the future for small and medium-sized cities in the era of metropolization? Are they growing or declining?

Jean Paul Carrière is interested in the role of the "small metropolises" of France that benefit from the institutional status of metropolis without having all the attributes, the interactions and relationships between these "incomplete" metropolises, and the other territories, in particular the small and medium-sized cities and the rural areas in their area of influence. It also examines the possibility of establishing "reciprocity contracts" between metropolises and other territories.

In this context, what are the possible forms of enhanced cooperation between metropolises and small and medium-sized cities, and how to envisage the reciprocities between them, which could go up to contractualized formalizations? What is the nature, what is the pace, what are the stages of the metropolization process on both shores of the Mediterranean?

How is the governance of relations between metropolises and small and medium-sized cities characterized and configured? What models and what tools?

These are the most recurring questions, among others, that will lead to the formulation of a certain number of key ideas and proposals, which we must discuss during this international symposium.

Président du comité scientifique

- Pr. Said MAZOUZ, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)

Comité scientifique

- Pr. Mohamed Chérif ADAD, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Pr. Ahmed BOUSMAHA, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Pr. Salah BOUCHEMAL université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Pr. Robert ESCALLIER, université de Nice Sophia Antipolis (France)
- Pr. Pierre SIGNOLES, université François Rabelais de Tours (France)
- Pr. Jean-Paul CARRIERE, université François Rabelais de Tours (France)
- Pr. Abdelillah HAMDOUCH, université François Rabelais de Tours (France)
- Pr. André TORRE, AgroParisTech (France)
- Pr. Amor BELHEDI, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis (Tunisie)
- Pr. Violeta PUȘCAȘU, Université « Dunărea de Jos » de Galați, (Roumanie)
- Pr. Said BELGUIDOUM, université d'Aix-Marseille (France)
- Pr. Marc MAQUIGON, université de Toulouse (France)
- Pr. Chantal BERDIER, Département Génie Civil et Urbanisme- INSA de Lyon (France)
- Pr. Anissa BOUKHEMIS, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Pr. Kaddour BOUKHEMIS, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Pr. Ewa BEREZOWSKA AZZAG, EPAU Alger (Algérie)
- Pr. Mourad BEN JALLOUL, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis (Tunisie)
- Pr. Fawzi BOUDAQQA, USTHB- Alger (Algérie)
- Pr. Hocine BOUGDAH, University for the Creative Arts, Canterbury, (United Kingdom)
- Pr. Tayeb OTEMANE, Université Oran 2 (Algérie)
- Pr. Brahim BENYOUCEF, expert consultant en urbanisme (Canada)
- Pr. Sadek GUERFIA, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Pr. Djamel Eddine GUESSOUM, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Pr. Messaoud AÏCHE, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Pr. Djamel ALKAMA, université de Guelma (Algérie)
- Pr. Mohamed Abdessamad REZZAZ, USTHB- Alger (Algérie)
- Pr. Foued BENGHADANE, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Pr. Ahcen BENMISSI, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Pr. Hafid LAYEB, université des Frères Mentouri- Constantine 1 (Algérie)
- Pr. Ali REDJEM, université Mohamed Boudiaf - M'sila (Algérie)
- Pr. Abdallah FARHI, université de Biskra (Algérie)
- Pr. Ammar KORICHI, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Pr. Samira DEBACHE, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Pr. Mohamed Said BENZAGOUTA, université d'Oum El Bouaghi (Algérie)
- Dr Nadira BOUGUEBS, ENS, Constantine (Algérie)
- Dr Zineddine GUENADEZ, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Dr Said CHOUAI, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Dr Nassira BENHASSINE, université de Constantine 3- Salah Boubnider (Algérie)
- Dr Said MADANI, université Ferhat Abbas, Sétif 1 (Algérie)
- Dr Lahcène FORTAS, université Ferhat Abbas, Sétif 1 (Algérie)
- Dr Djamel TELAJDIA, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Dr Salah ZERAIB, université Hadj Lakhdar de Batna 2 (Algérie)
- Dr Ahmed Soufiane SID, université Badji Mokhtar, Annaba (Algérie)
- Dr Amar AZZOUI, université Hassiba Benbouali –Chlef (Algérie).
- Dr Tarek MEDJADJ, université Mohamed Boudiaf - M'sila (Algérie).
- Dr Yacine KOUBA, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)

- Dr Aissa BOULKAIBET, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Dr Toufik MAZOUZ, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie)
- Dr Naouel KALLAB DEBBIH, université Larbi Ben M'hidi- Oum El Bouaghi (Algérie),

Comité d'organisation

- Pr. Mohamed Chérif ADAD (**Président**)
- Dr Saida BAHY, membre ;
- Dr Toufik KHENCHOUL, membre ;
- Dr Nacerdine CHIBANE, membre ;
- Dr, Nabil MANCHAR membre ;
- Nadjewa CEMAILI, membre ;
- Walid BENCHEIKH Lehocine, membre ;
- Lotfi KEBAILI, membre ;
- Leila BOULAKSA, membre ;
- Sarah KEBLOUTI, membre ;
- Hadjer FRADI, membre ;
- Nada RENZITOUNI, membre ;
- Soulef REKKAB, membre ;
- Amel BENZAOUY, membre.

Secrétariat

- Lahcène HAFIANI
- Leila AMARA
- Meriem AISSOU
- Nora BOUKHROUFA
- Fatiha LOUCIF
- Assia HADJAB
- Amina BEZAZ
- Tahar MAHROUK.

DES VILLES EN ALGERIE. APPLICATION DU CRITERE DE LA TAILLE DES VILLES SELON LE MODELE HIERARCHIQUE DE « LA LOI DE ZIPF

»

BOUSMAHA Ahmed ⁽¹⁾, BOULKAIBET Aissa ⁽²⁾
KOUBA Yacine ⁽³⁾

(1) Professeur, Université Larbi Ben M'Hidi, Oum EL Bouaghi.

Email : ahmed.bousmaha@univ-oeb.dz

(2) Maître de conférences A, Université Larbi Ben M'Hidi, Oum EL Bouaghi.

(3) Maître de conférences A, Université Larbi Ben M'Hidi, Oum EL Bouaghi.

Résumé

Les objectifs de cet article est de proposer une analyse de la croissance urbaine et le phénomène de l'urbanisation dont l'originalité réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie d'urbanisation entre 1954 et 2008, une période marquée par des changements économiques, sociaux et politiques importants. Ce papier décrit la croissance urbaine en Algérie à partir d'une base de données du recensement général de la population et de l'habitat (RGPH), de l'Office National des Statistiques (ONS), d'une part. D'autres parts, nous abordons, via l'application du critère de la taille des villes, la distribution rang-taille selon le modèle hiérarchique de « la loi de Zipf » dans l'étude du système urbain algérien.

Mots clés : urbanisation, croissance urbaine, hiérarchie urbaine, primatie, système urbain, Algérie.

Growth and hierarchy of cities in Algeria. Application of the criterion of the size of cities according to the hierarchical model of the "Zipf law".

Abstract

The objectives of this article are to propose an analysis of urban growth and the phenomenon of urbanization, the originality of which lies in the expansion of the stratum of centers already urban or in the process of urbanization between 1954 and 2008, a period marked by significant economic, social and political changes. This paper describes urban growth in Algeria based on a database of the General Census of Population and Housing (RGPH), of the National Statistical Office (ONS), on the one hand. On the other hand, we approach, through the application of the criterion of the size of cities, the distribution rang-size according to the hierarchical model of "Zipf's law" in the study of the Algerian urban system.

Key words: urbanization, urban growth, urban hierarchy, primacy, urban system, Algeria.

Introduction

L'Algérie, a une tradition citadine ancienne et connaît un processus d'urbanisation accéléré, avec une ampleur inégalée depuis plusieurs décennies. Comme l'a signalé Marc Côte : « Bien que fort ancienne par ses racines, l'urbanisation en Algérie apparaît comme très récente par son ampleur » et il rajoute que, depuis plusieurs décennies, ce processus a pris l'allure d'une explosion urbaine qui a bouleversé les paysages, les mentalités et la société elle-même (Côte Marc, 1993).

Le mouvement d'urbanisation a été, à chaque fois, en fonction du contexte conjoncturel de la période concernée et il a été souvent déclenché par des événements d'ordre historique ou économique (Raham Djamel, 2001) et il s'est déroulé sur des séquences spatio-temporelles différentes. Ainsi, « l'histoire de l'urbanisation en Algérie s'est faite d'une série de successions et de ruptures correspondant aux multiples occupations du pays de l'antiquité à nos jours » (Rahmani Chérif, 1982). Le processus d'urbanisation est en accélération depuis l'indépendance.

Le taux d'urbanisation n'a progressé que modestement durant la période coloniale de 1886-1954, en passant de 13,9 % à 25 % en 1954 (soit une progression de 11,1 points en 68 ans). Après l'indépendance, le taux est passé de 31,4 % en 1966 à 65,94 % en 2008 (soit une progression de 34,5 points en 42 ans). C'est à dire que l'Algérie était une société rurale à 75 % en 1954 et elle a connu une transition démographique en passant progressivement à une société à majorité urbaine avec un taux d'urbanisation de 65,9 % en 2008 (Tableau 1). Marc Côte estime que c'est en 1990 que les deux populations se sont équilibrées, avec 11,5 millions d'habitants chacune (Marc Côte, 1993).

Tableau 1 : Evolution de la population algérienne (urbaine et rurale) et des taux d'urbanisation en Algérie de 1886 à 2008

Années	Population urbaine	Population rurale	Population totale	Taux d'urbanisation (%)
1886	523 431	3 228 606	3 752 037	13.90
1906	783 090	3 937 884	4 720 974	16.60
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361	20.20
1931	1 247 731	4 654 288	5 902 019	21.10
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638	22.00
1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091	23.60
1954	2 157 938	6 456 766	8 614 704	25.00
1966	3 778 842	8 243 518	12 022 000	31.40
1977	6 686 785	10 261 215	16 948 000	40.00
1987	11 444 249	11 594 693	23 038 942	49.60
1998	16 966 937	12 133 916	29 100 863	58.30
2008	22 471 179	11 608 851	34 080 030	65,94

Source : Recensements (O.N.S)¹ + traitements par l'auteur

L'originalité de cette urbanisation réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie d'urbanisation (A. Prenant, 1977). Ce mouvement

¹ Recensements Général de la Population et de l'habitat, Office National des Statistiques (ONS), 2008.

d'urbanisation est marqué surtout par l'extraordinaire essor des petites villes (Bousmaha A., 2014). L'effort de la modernisation du pays (vigoureux processus d'industrialisation, élargissement du rôle de l'Etat et densification de la trame administrative, politique et actions de l'aménagement du territoire) a profité essentiellement aux petites et moyennes villes situées à l'intérieur du pays dans l'optique de réduire la forte polarisation sur le littoral et d'établir une justice socio-spatiale. Depuis, ces agglomérations ont connu une croissance rapide en raison de l'accumulation des investissements industriels, des services et d'équipements.

La figure 1 montre que la population rurale continue à croître malgré l'assertion de la désertion de celles-ci.

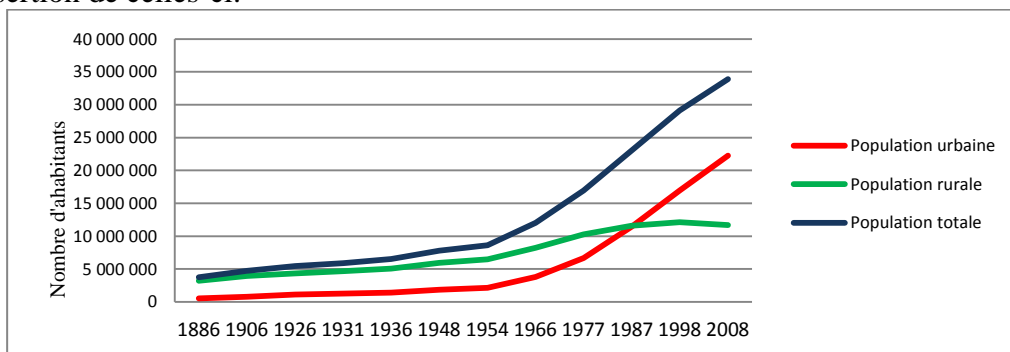


Figure 1: Evolution de la population en Algérie

Source : Recensements (O.N.S) + traitements par l'auteur

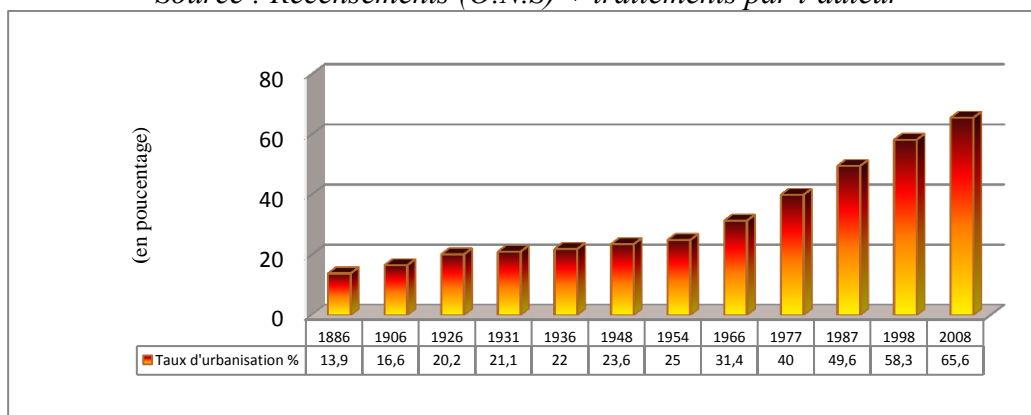


Figure 2: Evolution des taux d'urbanisation en Algérie

L'inégale diffusion spatiale du fait urbain

L'armature urbaine en Algérie montre souvent un déséquilibre lié d'une part, à la diversité des milieux physiques, d'autre part aux héritages de la colonisation et aux choix de la politique de développement engagée depuis l'indépendance. En effet, l'urbanisation en Algérie est loin d'être un processus homogène. L'histoire de l'urbanisation en Algérie s'est faite d'une série de successions et de ruptures correspondant aux multiples occupations du pays de l'antiquité à nos jours » (Rahmani C.,1982). L'urbanisation coloniale, rajoute C. Rahmani, était « complètement tournée vers la métropole, que conforte une armature de voies de communications et d'activités totalement extraverties », d'où l'émergence du profil de « littoralisation » très accentuée de l'espace algérien (Tableau 2).

Espace physique	Superficie en Km ²	Population en milliers			Densité habitants/km ²		
		1987	1998	2008	1987	1998	2008
Bande littorale	45 000 1,9 %	8 904 38,6 %	11 000 37,8 %	12 342 36,2 %	197,8	244,4	274
Tell et steppe	255 000 10,7 %	12 145 52,7 %	15 300 52,6 %	18 010 52,9 %	47,6	60	70,6
Sud	2 081 000 87,3 %	2 002 8,7 %	2 801 9,6 %	3 728 10,9 %	0,96	1,35	1,8
Algérie	2381 741	23 051 100 %	29 113 100 %	34 080 100 %	9,7	12,2	14,3

Tableau 2 : Evolution de la population et de la densité selon les trois grands ensembles de l'espace physique algérien

Source Recensements Général de la Population et de l'habitat, ONS 2008.

Les données du tableau illustrent bien l'inégale distribution des populations et confirment le phénomène de littoralisation.

Après l'indépendance, la concentration des activités et de la population sur la frange littorale ont renforcé le phénomène de littoralisation notamment au cours des années 1970 suite à la politique de l'industrie industrialisante engagée par les autorités de l'époque. Plusieurs facteurs expliquent ce phénomène de littoralisation, dont la dévalorisation du travail de la terre, a provoqué un exode massif de la population rurale vers le littoral d'une part, et d'autre part, la mise en valeur de la zone côtière a encouragé la concentration de l'urbanisation sur des espaces limités et créant ainsi les conditions d'émergence de villes avec une emprise linéaire sur la bande littorale. Ce qui a entraîné un déséquilibre régional entre le Nord et le reste du pays. Dans ce contexte, C. Rahmani a signalé qu'« au Maghreb, il s'agit essentiellement des écarts et des disparités régionales qui prennent des proportions pathologiques dans les régions les plus déshéritées où ils sont ressentis comme tels, il s'agit dans ces conditions, de véritable antinomies entre mode de vie, dans un espace maghrébin hétérogène et désarticulé » (Rahmani C., 1982). Ces distorsions territoriales ont été ensuite la préoccupation majeure de la politique d'aménagement du territoire. A la prépondérance des grandes villes du littoral a succédé un rééquilibrage au profit des petites et moyennes villes de l'intérieur. La diversité des situations régionales et les contraintes géographiques expliquent l'hétérogénéité des contextes urbains.

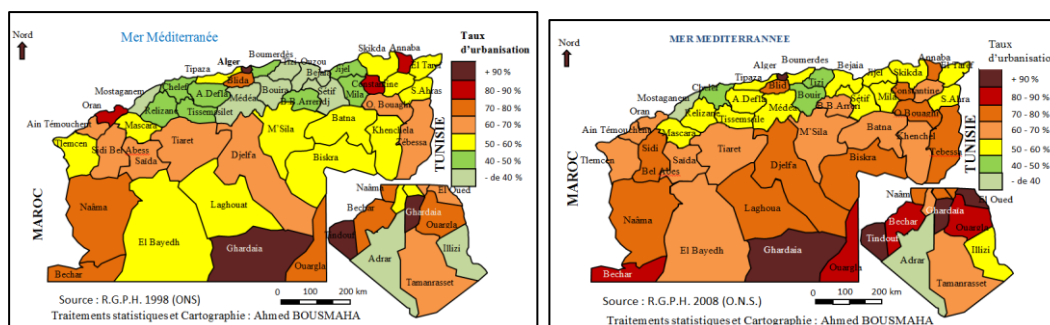


Figure 3 : Taux d'urbanisation par Wilaya en 1998 **Figure 4 : Taux d'urbanisation en 2008**

Source auteurs à partir des données des recensements de 1998 et 2008.

Les figures 3 et 4 illustrent la répartition des taux d'urbanisation en Algérie par wilaya. On remarque une instabilité des taux entre 1998 et 2008 et on peut distinguer trois tendances :

- **Tendance à l'évolution** : il s'agit des wilayas dont les taux d'urbanisation ont augmenté entre 1998 et 2008. Certaines wilaya ont progressé dans le classement : comme la wilaya Batna (de 50-60 à 70 -80%), Tindouf, El Bayedh, Laghouat, Biskra, M'Sila, Khenchela, la wilaya d'Illizi qui est passée de la catégorie – 40 % à la catégorie 40-50%.
Tlemcen, Oran, Ain Defla, Tissemsilet, Relizane, Sidi Bel Abbes, Djelfa,
- **Tendance à la stabilité** : d'Adrar (-40%), Tamanrasset (60-70 %), Chlef, Mostaganem, Saida, Tiaret.
- **Tendance à la baisse** : concernent les wilayas dont la population des zones éparses et des agglomérations secondaires a progressé remarquablement. Les chefs-lieux de wilaya ont souvent connus le desserrement et un transfert de la population, des nouveaux projets et des activités vers les villes satellites suite à des crises foncières patentées.

L'évolution de l'armature urbaine en Algérie :

« L'étude de l'armature urbaine reste un bon moyen d'analyse empirique et permet de distribuer les localités d'une région ou d'un pays dans des seuils démographiques préconçus. C'est à ce niveau que le domaine de la recherche des seuils est tronqué. Un seuil est une rupture entre deux systèmes, il caractérise le passage d'une structure à une autre. Mais ce seuil peut changer de sens en fonction de l'évolution de l'espace. C'est à ce niveau qu'il faut s'orienter en utilisant des moyens déductifs qui permettent de déterminer ou de rechercher les limites entre les différentes strates » (Raham Djamel, 2001).

Strates urbaines (Nombre d'habitants)	1954		1966		1977		1987		1998		2008	
	Nbr.	%	Nbr.	%	Nbr.	%	Nbr.	%	Nbr.	%	Nbr.	%
Plus de 100 000	3	4,05	3	2,20	08	03,79	16	3,57	32	5,52	38	5,08
50 000 à 100 000	5	6,75	9	6,62	16	07,58	26	5,81	34	5,87	47	06,28
20 000 à 50 000	11	14,86	28	20,58	38	18,00	79	17,66	114	19,69	142	18,98
10 000 à 20 000	22	29,72	43	31,62	70	33,17	92	20,6	201	34,71	238	31,81
10 000 à 5 000	33	44,59	52	38,23	79	37,43	234	52,4	198	34,19	283	37,83
Total	74	100	136	100	211	100,0	447	100,0	579	100,0	748	100,0

Tableau 3 : Evolution du nombre d'agglomérations par classes de taille en Algérie de 1954 à 2008

Source : Armature urbaine 1998² et 2008 (ONS) + Traitements des auteurs

² Armature urbaine 1998 ; Office national des statistiques, Alger

On constate d'après le tableau 3, que l'évolution des unités urbaines s'est faite progressivement depuis 1954. Mais le fait le plus marquant, c'est le poids écrasant du nombre des petites villes avec 88 % du total, quant aux grandes villes et moyennes villes, elles représentaient consécutivement 5,08 et 6,28 % en 2008.

La densification du réseau urbain par le passage du rural à l'urbain :

Notre analyse d'une période suffisamment longue montre que des modifications importantes se sont intervenues dans la population urbaine par classes de taille (Tableau 4). Sur l'ensemble des villes algériennes recensées en 2008 (soit 748 unités urbaines), on trouve 674 agglomérations étaient rurales en 1954 (soit 90 % du total des villes en 2008). En détail, le passage du rural à l'urbain s'est effectué de la façon suivante :

- L'Algérie comptait 74 agglomérations déjà urbaines en 1954 ;
- 62 agglomérations rurales en 1954, sont devenues urbaines en 1966 ;
- 75 agglomérations rurales en 1966, sont devenues urbaines en 1977 ;
- 236 agglomérations rurales en 1977, sont devenues urbaines en 1987 ;
- 132 agglomérations rurales en 1987, sont devenues urbaines en 1998 ;
- 169 agglomérations rurales en 1998, sont devenues urbaines en 2008.

Catégories (en milliers)	Nombre d'agglomérations						Evolution des unités urbaines					
	1954	1966	1977	1987	1998	2008	1954- 1966	1966- 77	1977- 87	1987- 98	1998- 08	1954- 2008
Plus de 100	3	3	08	16	32	38	+ 0	+ 5	+ 8	+ 16	+ 6	+35
50-100	5	9	16	26	34	47	+ 4	+ 7	+ 10	+ 8	+13	+42
20-50	11	28	38	79	114	142	+ 17	+ 10	+ 41	+ 35	+28	+121
10-20	22	43	70	92	201	238	+ 21	+ 27	+ 22	+ 109	+37	+214
10-5	33	52	79	234	198	283	+ 19	+ 27	+ 155	-36	+85	+250
Total	74	136	211	447	579	748	+ 62	+ 75	+ 236	+ 132	+169	+674

Tableau 4 : Evolution du nombre **d'agglomérations par classes de taille en Algérie**

Source : données de l'ONS, traitées par les auteurs

L'armature urbaine algérienne s'est enrichie de :

- 35 grandes villes (+ 100 mille habitants),
- 42 villes moyennes (entre 50000 et 100000 hab.),
- 121 petites villes (entre 20 000 et 50 000 habitants)
- 464 agglomérations urbaines (entre 5 000 et 50 000 habitants)

Ces données confirment que l'originalité du réseau urbain algérien réside dans la place prédominante occupée par les petites villes.

En 2008, l'armature urbaine est constituée pour plus des deux tiers 80,05 % par de petites villes, contre 72,93 % en 1987 et 70,61 % en 1977. Ainsi l'émergence des petites villes (par passage du rural à l'urbain) constitue une composante importante de la croissance urbaine en Algérie.

Taille	Nombre de villes	%	Nombre d'habitants	%
De 5 000 à 10 000	283	37,83	2 165 272	9,63
De 10 000 à 20 000	238	31,81	3 283 634	14,61
De 20 000 à 50 000	142	18,98	4 265 810	18,98
De 50 000 à 100 000	47	6,28	3 151 727	14,02
De 100 000 à 200 000	28	3,74	4 092 396	18,21
De 200 000 à 300 000	7	0,93	1 896 753	8,44
De 300 000 à 500 000	1	0,13	448 028	1,99
De 500 000 à 1000 000	1	0,13	803 329	3,57
Plus de 1000 000	1	0,13	2 364 230	10,54
Total	748	100	22 471 179	100

Tableau 5 : Répartition d'agglomérations par classes de taille en Algérie (en 2008)

Source : Recensement RGPH, 2008 + Traitements par l'auteur

Classes de taille (Population en milliers)	1977		1987		1998		2008	
	Effectifs	%	Effectifs	%	Effectifs	%	Effectifs	%
Plus de 100	2 935 461	43,89	4 514 990	39,45	7 089 384	41,83	9 604 736	42,74
50-100	1 071 270	16,02	1 851 464	16,18	2 212 786	13,04	3 151 727	14,02
20-50	1 203 519	18,00	2 284 234	19,95	3 434 335	20,24	4 265 810	18,98
10-20	1 070 378	16,01	1 275 847	11,14	2 711 755	15,98	3 283 634	14,61
moins de 10	406 157	06,07	1 517 714	13,25	1 509 677	08,89	2 165 272	09,63
Total	6 686 785	100,0	11 444 249	100,0	16 966 937	100,0	22 471 179	100,0

Tableau 6 : Evolution de la population urbaine selon la taille des agglomérations entre 1977 et 2008

Source : Armature urbaine 1998, Recensements 2008 + Traitements de l'auteur

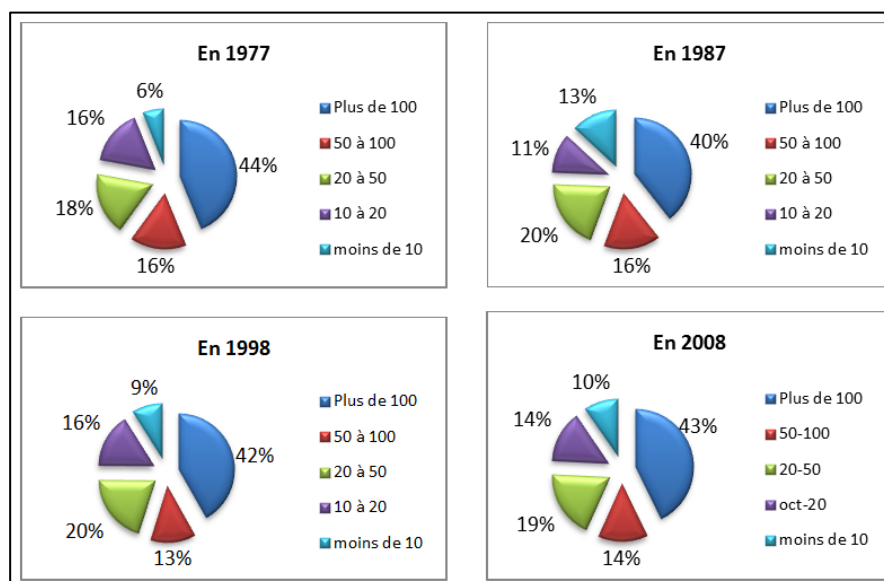


Figure 6 : Evolution de la population urbaine selon la taille des agglomérations entre 1977 et 2008

Source : Différents recensements (O.N.S.) + Traitements par les auteurs
 Selon les données du tableau n°3, le gain de la population urbaine algérienne est remarquable, 15 784 394 habitants en 31 ans (entre 1977 et 2008) :

- Le poids des grandes villes a progressivement diminué, en passant de 44% en 1977, 40 % en 1987, pour atteindre 41,8 % en 1998. Ensuite, il est reparti à une légère hausse, 42,74 % au dernier recensement de 2008. En revanche, en valeur absolue, l'effectif de cette catégorie a enregistré une nette progression. Il passe de 2 935 461 habitants en 1977, à 9 604 736 habitants en 2008, soit un gain de 6 669 275 habitants.
- Le poids des villes moyennes a connu une stagnation autour de 16 %. Cependant, en valeur absolue, leur poids est en augmentation, en passant de 1 071 270 habitants en 1977 à 3 151 727 habitants en 2008 (gain de 2 080 457 habitants).
- Quant aux petites villes, leur poids a nettement augmenté en passant de 40 % en 1977 à 47,6 en 1998, puis il a baissé légèrement à 43,23 %. En valeur absolue, le nombre d'habitants est passé de 2 680 054 en 1977, à 9 714 716 en 2008, soit un gain de 7 034 662 habitants. Ainsi, les petites villes, par leur nombre et poids démographique, constituent une composante importante de la croissance urbaine en Algérie.

Catégories de villes	1977		1987		1998		2008	
	Effectifs	%	Effectifs	%	Effectifs	%	Effectifs	%
Grandes villes	2 935 461	43,89	4 514 990	39,45	7 089 384	41,80	9 604 736	42,74
Villes moyennes	1 071 270	16,02	1 851 464	16,18	2 212 786	13,04	3 151 727	14,02
Petites villes	2 680 054	40,08	5 077 795	44,34	7 664 767	45,16	9 714 716	43,23
Total	6 686 785	100,0	11 444 249	100,0	16 966 937	100,0	22 471 179	100,0

Tableau 7 : Evolution de la population urbaine par catégories de villes de 1977 à 2008

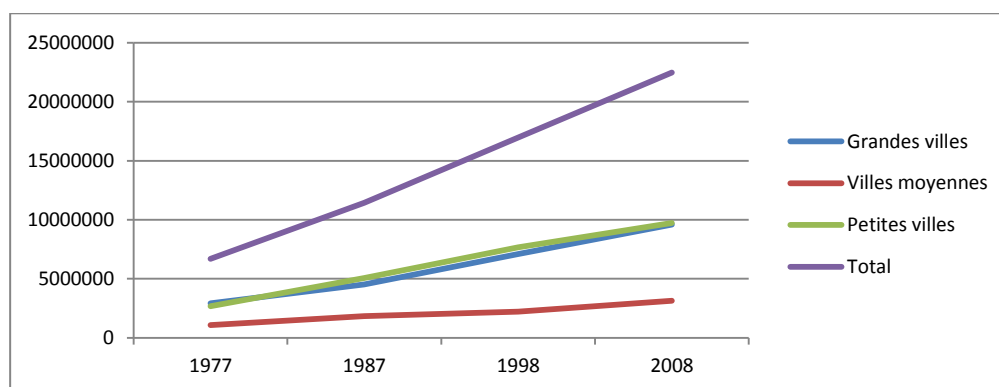


Figure 7 : Evolution de la population urbaine, par catégories de villes de 1977 à 2008

Comment l'urbanisation a-t-elle évolué depuis 1977 ? En valeur relative, l'examen des taux d'accroissement moyen annuel par catégories de villes de 1977 à 2008, par périodes intercensitaires (tableau 8), montre

- une baisse des taux pour la catégorie des grandes villes (3,08 % entre 1998-2008 contre 4,39 % entre 1977-1987),
- une baisse des taux pour la catégorie des petites villes (2,39 % entre 1998-2008 contre 6,59 % entre 1977-1987);
- cependant, les villes moyennes affichent une augmentation de leur taux d'accroissement (43,60 % entre 1998 et 2008, contre 1,6 % entre 1987 et 1998) du fait du glissement de plusieurs petites villes au rang des villes moyennes.

Périodes	Evolution 1977-1987		Evolution 1987-1998		Evolution 1998-2008	
	Valeur	Taux d'accroissement (Moyen annuel)	Valeur	Taux d'accroissement (Moyen annuel)	Valeur	Taux d'accroissement (Moyen annuel)
Grandes villes	1 579 529	4,39 %	2 574 394	4,18 %	2 515 352	3,08 %
Villesmoyennes	780 194	5,62 %	361 322	1,63 %	938 941	3,60 %
Petites villes	2 397 741	6,59 %	2 586 972	3,81 %	2 049 949	2,39 %
Total	4 757 464	5,46 %	5 522 688	3,64 %	5 504 242	2,84 %

Tableau 8 : Évolution des différentes strates urbaines en Algérie et Taux d'accroissement moyen annuel (1977 - 2008)

Source : Armature urbaine 1998 et 2008 + Traitements des auteurs

En termes de population, toutes les périodes intercensitaires ont enregistré une augmentation de la population urbaine, notamment par le passage des centres ruraux au rang de l'urbain. Dans ce contexte, comme le confirment les résultats, l'urbanisation rapide est un phénomène récent, malgré que le phénomène urbain est très ancien, elle marquée par la succession d'un grand nombre de centres ruraux au rang de l'urbain et le glissement de plusieurs centres au rang supérieur durant les différentes périodes du recensement. Les facteurs endogène et exogène sont à l'origine de ce mouvement d'urbanisation.

Le passage d'un centre secondaire, au rang de commune lui confère des fonctions politiques et administratives qui sont bien souvent génératrices d'utilités économiques. Comme l'a souligné Marc Côte : « tous les efforts du socialisme étatique sur les secteurs secondaires et tertiaires vont dans le sens d'une urbanisation rapide » (Côte Marc, 1983). Cette d'urbanisation est marquée par le passage d'un nombre important de localités rurales dans la catégorie des agglomérations urbaines et tient aussi au changement de qualification et de rang administratif de certaines localités suite aux réformes administratives de 1974 et 1984 et au processus de l'industrialisation. « L'Etat demeure, en Algérie, le principal agent de la promotion et du développement des petites villes » (Bendjelid, A. 1986). Ainsi, l'originalité de cette urbanisation, comme l'a fait remarqué André Prenant, réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie d'urbanisation (Prenant André, 1977). Le rôle de l'Etat a été déterminant dans l'émergence et l'affirmation de ces villes (Kasdallah Najet, 2013).

La principale forme de croissance urbaine, en Algérie, est essentiellement liée au développement du réseau urbain. De 74 agglomérations urbaines en 1954, à 136 en 1966, à 211 agglomérations en 1977, on passe à 447 en 1987, ensuite à 579 villes en 1998 pour atteindre 748 agglomérations en 2008 (c'est-à-dire que le nombre d'agglomérations urbaines a été multiplié par 10 entre 1954 et 2008). Cependant, l'existence d'un semis de petites villes est l'un des traits les plus frappants de l'urbanisation en Algérie. L'émergence des petites villes (par passage du rural à l'urbain) constitue une composante importante de la croissance urbaine en Algérie. Ainsi, comme l'a fait remarquer André Prenant, l'originalité de l'urbanisation en Algérie, réside dans l'élargissement de la strate des centres déjà urbains ou en voie d'urbanisation (Prenant André, 1977).

Le contexte dans lequel se sont effectuées l'urbanisation et les modalités de la croissance urbaine marque fortement le système urbain dans sa configuration, sa hiérarchie et la distribution spatiale de ses éléments.

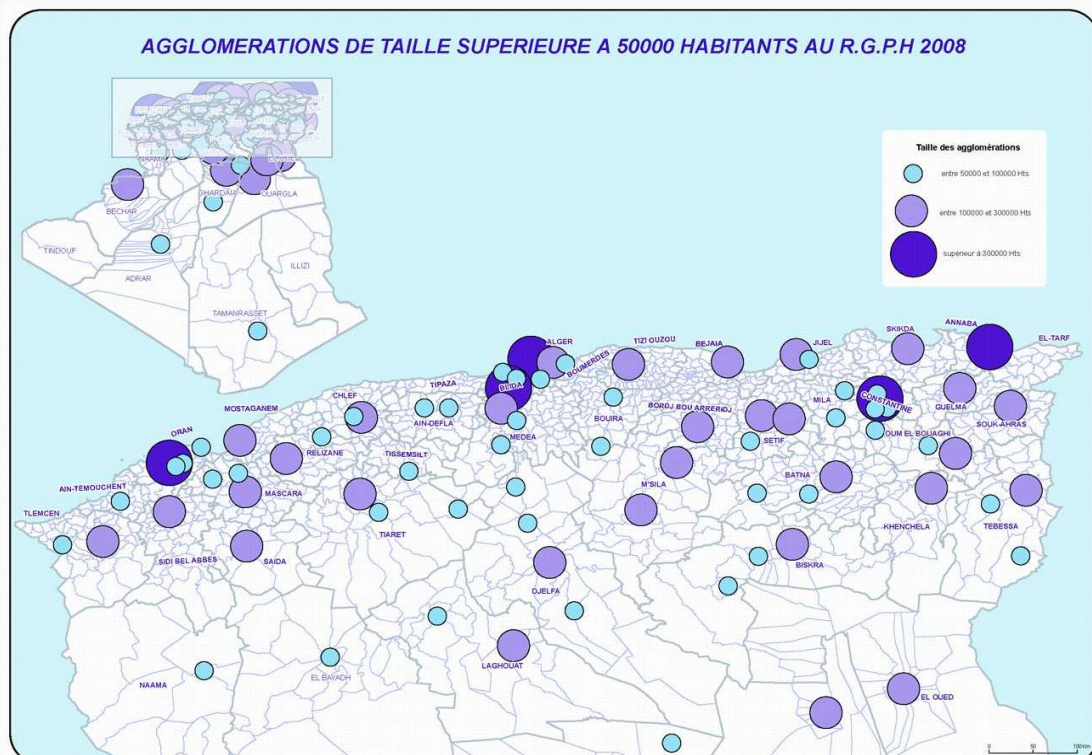


Figure 8 : Répartition d'agglomérations de plus de 5000 habitants en Algérie en 2008
Source : ONS, 2008

La hiérarchie urbaine : Distribution rang-taille selon le modèle hiérarchique de « la loi de Zipf »

La notice consacrée à l'expression « rang-taille » résume la volonté de ne pas donner de sens aux distributions statistiques observées : « Mode de représentation combinée d'une mesure de la taille (ou masse) des individus d'une population donnée, et de leur rang dans un classement par taille décroissante. Employé notamment pour l'étude des villes ou des centres de peuplement d'un espace géographique selon un diagramme cartésien portant les rangs en abscisses et les tailles en ordonnées (Zipf, 1949). Les unités considérées se rangent en général selon une courbe plus ou moins tendue ou

concave » (Pumain Denise, 2003). La taille des villes, mesurée par leur population, est un indicateur synthétique de leur importance, qui doit cependant être complété par d'autres mesures lorsqu'on étend la comparaison à des villes de pays d'inégal développement économique. La mesure de la population d'une ville est délicate en raison des difficultés de la délimitation des entités urbaines, qui s'étendent spatialement en même temps que leur nombre d'habitants s'accroît. (Denise Pumain, 2003). Car si les fonctions administratives, industrielles, commerciales et de services sont très représentatives des pouvoirs dont jouissent les villes et notamment de leurs pouvoirs attractifs, la population urbaine reste « l'un des paramètres les plus synthétiques de la mesure du fait urbain » (Moriconi-Ébrard Fr., 1994, p.12)

Les statistiques harmonisées de la base de données mondiales GEOPOLIS, donnent également un indice de primatie très élevé dans la grande majorité des pays (Moriconi-Ebrard 1993). Ainsi, au sens de l'observation empirique statistique, contrairement à ce que suggère la loi "rang-taille", la macrocéphalie n'est pas une "anomalie" force est de remettre en question l'approche théorique traditionnelle. Bien mieux en observant plus attentivement les chiffres, il apparaît que lorsque deux pays ont une population urbaine comparable, la taille démographique de leur capitale est souvent également très proche (Moriconi-Ebrard F., 1998).

La loi de G.K. Zipf, dite la loi rang-taille, permet d'établir une synthèse de la distribution des villes selon leurs tailles démographiques (Guérin-Pace 1995, Moriconi-Ebrard 1993, Pumain 1982, Schaffar 2009). Cette loi est « un des faits les plus frappants en sciences sociales en général » (Gabaix et Ioannides, 2004, p.739).

En effet, la hiérarchisation urbaine a été souvent analysée sur la base de la loi Rang-Taille, connue souvent par la loi de Zipf (1949) qui a montré que les forces d'organisation spatiale de concentration-dispersion agissent de manière à ce que la taille des villes (P) se distribue de manière régulière en fonction inverse de leur rang (r) selon la relation : $P_r = b \cdot r^a$ où a et b sont des paramètres qui varient selon les espaces et les périodes (Belhedi Amor, 1992).

Pour Thouez, J.-P. (1972), lorsque le coefficient angulaire de la droite d'ajustement est égal à 1, on débouche sur une expression très simple de la loi rang-taille de Zipf :

$$P_n = P_1/R_n.$$

Selon cette dernière formule, il suffit de connaître la population de la ville de rang 1 pour en déduire aussitôt la taille de toutes les autres villes ainsi que la population urbaine totale. La population des n villes supérieures à 1000 habitants est par définition :

$$P_T = P_1 + P_2 + P_3 + \dots + P_n$$

ou encore :

$$P_T = P_1 + P_1/2 + P_1/3 + \dots + P_1/n$$

$$P_T = P_1 (1 + 1/2 + 1/3 + \dots + 1/n).$$

La loi de Zipf pour les villes est l'un des faits empiriques les plus marquants de l'économie, ou des sciences sociales en général (Gabaix, 1999). Elle a été observée dans les données sur la population des villes de nombreux pays. Pour visualiser la loi de Zipf, les villes sont classées par population et un graphique du logarithme des rangs sur l'axe des y et du logarithme des populations sur l'axe des x génère une ligne droite dont la pente est généralement proche de -1. Le passage aux logarithmes produit, donc, une droite de pente (-1). En substance, la ville la mieux classée de deux villes aura une population (taille) deux fois plus importante que celle de la ville la

moins bien classée. Le constat est d'abord empirique et l'interprétation de la régularité observée a été proposée a posteriori, de manière intuitive (Pumain 2006), comme émanant d'un équilibre entre forces d'agglomération et de dispersion (Lena Sanders, 2012). « La ville est un nœud dans un réseau hiérarchisé de relations, elle se définit alors par sa position relative dans une hiérarchie complexe de fonctions productives, sociales et territoriales s'exerçant non plus à l'échelon géographique local mais à l'échelon du réseau, régional ou national » (Pumain D., Sanders L., Saint-Julien Th., 1989).

On peut utiliser de nombreux indices pour mesurer la primatie allant du rapport à la seconde ville (indice de Jefferson), aux trois villes suivantes (indice de Stewart), voire plusieurs autres villes (Moricono-Ebrard F., 1993, Belhedi A., 1992). Dans ce contexte et pour apprécier le degré de concentration urbaine en Algérie, Kedjar M et Oukaci K. (2014) ont utilisé les indicateurs suivants : la part de la plus grande ville de la trame dans la population urbaine (Prim), la part de la première ville dans la population totale ou encore le rapport de la plus grande ville à la seconde ville (indice de Jefferson), ou aux trois villes suivantes (indice de Stewart), voir à plusieurs autres villes (Indice de Rosen et Resnick) (Tableau 8). La première ville est souvent prise comme référence de base pour l'analyse de la distribution théorique de la taille des villes ou au traçage de la droite théorique. Selon Belhedi, toutes les autres villes se trouvent déterminées en fonction de cette ville primatale tandis que la droite a pour origine P1. Il se trouve que la première ville est, elle-même, le produit du système urbain et le paradigme central de la loi est cette distribution des effectifs à l'intérieur du système urbain et le rapport hiérarchique qui relie les différents centres urbains. (Belhedi,). Il rajoute que Souvent l'écart entre la première ville et les autres villes est tellement important et tenace qu'il contribue à gauchir complètement l'ensemble du système urbain. Cet écart n'est pas seulement démographique, il est aussi économique, politique, social, culturel et spatial (Belhedi A., 2004). La part de la première ville dans la population urbaine constitue un bon indice de primatie. Cet indicateur simple à le mérite d'exprimer le poids de la ville primatale par rapport à l'ensemble du système urbain : $p1 = P1/\Sigma P$.

-Le rapport entre la population réelle (P1) et la population théorique (b) de la première ville : $p2 = P1/b$

Ce rapport est d'autant plus élevé que la primatie est prononcée. L'unité exprime la régularité tandis qu'une valeur supérieure à 1 indique la primatie alors qu'une valeur plus faible reflète le tassement sommital

- Le rapport de l'écart entre les tailles observée (P1) et théorique (b) à la taille théorique de la première ville :

$$p3 = (P1 - b)/b, \text{ soit } p3 = P1/b - 1 = p2 - 1.$$

Cet indice est nul lorsque la taille théorique est égale à la taille réelle. Il est négatif lorsque la taille réelle est plus faible que la taille théorique. La valeur extrême se trouve atteinte lorsque toutes les villes sont égales. Il est positif dans le cas contraire et la valeur maximale est atteinte lorsque la majeure partie de la population urbaine se trouve concentrée dans la première ville. L'indice de primatie est le rapport entre les deux villes les plus grandes. Cet indice de primatie peut être égal à l'indice de macrocéphalie lorsque le rapport le plus élevé entre deux villes successives de la hiérarchie se situe entre la 1e et la 2e ville. Dans ce cas, plus la valeur de l'indice est élevée, plus elle correspond à celle des organisations hiérarchiques de systèmes

polarisés de villes. Un indice de primatie faible, inférieur à celui de macrocéphalie, peut indiquer des organisations bipolaires, multipolaires voire homogènes.

Indicateurs	1954	1966	1977	1987	1998	2008
Population urbaine Σ PU	2 157 938	3 778 482	6 686 785	11 444 249	16 966 937	22 471 179
Population totale Σ PT	8 614 704	12 022 000	16 948 000	23 038 942	29 100 863	34 080 030
Prim (%) $p_1 = P_1/\Sigma$ PU	27,60	24,97	20,25	13,17	9,25	10,61
La part d'Alger par rapport à la population totale (%) P_1/Σ PTx100	6,91	7,85	7,99	6,54	5,39	6,53
Le poids des 4 plus grandes villes par rapport à la population urbaine (%) $\text{Prim } 4 = P_1+P_2+P_3+P_4/\Sigma$ P	51,45	44,44	36,55	25,18	21,4	17,61
Indice de Jefferson (Ij) $j = P_1/P_2$	2,10	2,88	2,73	2,40	2,23	2,94
Indice de Stewart (Is) $s = P_1/(P_2 + P_3 + P_4)$	1,16	1,28	1,24	1,10	1,03	1,48

Tableau 9 : Evolution des indices de Primatie de 1954 à 2008

Source : ONS et modifications apportées par l'auteur

L'indice de Jefferson enregistre une augmentation en 2008 (il est passé de 2,23 en 1998 à 2,94 en 2008). La population de la ville d'Alger était de 2 364 230 habitants en 2008, alors que celle d'Oran ne représentait que 803329, elle est ainsi presque trois fois plus peuplée que la deuxième ville du système urbain. Quant à l'indice de Stewart, il indique un net décrochage des villes qui sont directement derrière Alger dans la trame urbaine (Oran, Constantine et Annaba). Les résultats empiriques d'une analyse rang-taille dépendent en premier lieu de la nature des entités que l'on observe, de l'ensemble que l'on considère, et de la façon dont on mesure les tailles respectives des entités.

En Algérie, la part de la première ville dans la population urbaine constitue un bon indice pour mesurer la primatie. Cet indicateur simple exprime le poids de la ville primatiale par rapport à l'ensemble du système urbain : $p_1 = P_1/\Sigma$ P. Il est égal à 0,10 pour Alger, soit 10,61 % de la population urbaine réside à Alger en 2008.

D'après les données du tableau 9, les indicateurs de primatie ont tendance à la progression, ce qui indique un creusement de l'écart entre la capitale et les autres villes, cela peut être expliqué par les facteurs suivant : L'expansion de l'Agglomération d'Alger s'est élargie et a englobé un certain nombre d'agglomérations mitoyennes, la seconde ville, Oran, a continué à croître à un faible rythme annuel moyen et la troisième et quatrième villes (Constantine et Annaba) ont enregistré quant à elles respectivement des taux d'accroissement négatifs ou faibles avec notamment le transfert de surplus démographique vers d'autres agglomérations ou carrément d'autres nouvelles villes telles qu'Ali Mendjelli (Kedjar M. et Oukaci K., 2014).

Par ailleurs, la primatialité ne concerne pas à la première ville et touche aussi les autres villes dont la taille s'écarte trop des villes qui lui succèdent, c'est le cas des métropoles régionales Oran, Constantine et Annaba. C'est le cas aussi lorsqu'on étudie les systèmes urbains régionaux où certaines villes jouissent d'une primatie

indiscutable écrasant souvent les autres villes de la région. La plupart des villes chefs-lieux de wilaya, accaparent tout l'appareil de commandement et d'encadrement territorial de la wilaya, reproduisant ainsi le modèle national de la capitale.

L'analyse du système urbain algérien depuis l'indépendance en 1954 sur la base de la loi Rang-Taille nous a permis d'en mesurer les différents paramètres. Ils montrent que la capitale Alger est une ville primatale depuis 1954, malgré l'émergence des villes moyennes et une multiplication des petites villes. La Capitale Alger se détache du reste des villes et se présente comme une ville primatale dont le poids est prépondérant dans le système urbain. Cette situation s'explique par la forte polarisation à la fois démographique, économique, culturelle et politique de l'espace algérien.

L'indice de macrocéphalie est le rapport de population le plus élevé entre deux villes successives dans l'ordonnement de la population. Il est nécessaire de connaître non seulement la valeur de ce rapport mais également les rangs des deux villes successives produisant ce rapport. *f*

- Lorsqu'un rapport élevé est mesuré entre les deux plus grandes villes de la distribution, le système est primatial. *f*
- Lorsque ce rapport élevé est mesuré entre les 2^e et 3^e villes, le système est bicéphale. *f*
- Lorsqu'un rapport élevé est mesuré plus loin dans la distribution, le système est multipolaire ou polycentrique. *f*
- Lorsque le rapport est relativement faible et les villes ayant servi à sa mesure éloignées dans l'ordonnement, le système est homogène ou hiérarchisé.

Les villes du sommet de la hiérarchie accusent un déficit à l'exception d'Alger. Les écarts entre les villes de cette strate et la droite d'ajustement (de régression) augmentent, leur population observée est inférieure à la population théorique exigée par le modèle. Ainsi, les grandes villes dont la population est supérieure à 150000 habitants, et regroupant 21 agglomérations (du 2^{ème} au 22^{ème} rang), sont sous-représentées par rapport à l'ensemble de la distribution. Par contre, les villes dont la population varie entre 10 000 et 150 000 habitants, leur population réelle est supérieure à la population théorique. Les petites agglomérations urbaines dont la population est comprise entre 5 000 et 10 000 habitants présentent aussi une convexité, les agglomérations appartenant à cette catégorie de taille sont inférieures à la droite d'ajustement. Cette situation signifie que le système urbain est train de se renforcer par les petites et moyennes villes. On peut dire que les petites et moyennes villes (10000-150000 habitants) constituent une pièce essentielle de l'armature urbaine, elles sont considérées comme des rouages de base fondamentaux d'équilibre régional.

La courbe hiérarchique des villes algériennes montre une convexité au niveau des petites villes. Cette convexité exprime le gonflement des petites villes dont le nombre est relativement élevé par rapport à l'ensemble du système urbain, comme nous l'avons démontré précédemment. L'importance des petites villes est liée à un processus de croissance urbaine qui se fait en grande partie par le bas. Ce sont les

petites villes qui enregistrent les taux les plus élevés de la croissance.

La diversité des desserments urbains dans les périphéries urbaines (Bendjelid Abed, 2001) peut modifier la donne. Cependant, l'étude du système de villes selon les deux principes fondamentaux d'organisation hiérarchique : le principe dit « de marché » et le principe de la hiérarchie administrative. Ils déterminent les réseaux de villes hiérarchisés. Les modèles d'organisation hiérarchique dits « a-spatiaux », selon L. Kaddouri (2004), sont alors toujours spatialisés par l'intégration de contraintes de voisinages ou de proximité (contraintes spatiales).

Un système urbain macrocéphale :

Le système urbain correspond à un système macrocéphale car il existe une coupure très prononcée entre la première ville (Alger) et les niveaux hiérarchiques directement inférieurs.

Depuis plusieurs décennies, les actions de développement urbain ont été caractérisées par la mise en œuvre des programmes liés à la reconstruction du pays et aux rattrapages des besoins essentiels en matière de logements, d'équipements et d'infrastructures. Ces actions ont favorisé la dynamique urbaine et plus particulièrement la multiplication des unités urbaines. L'évolution du nombre d'unités urbaines obéit à un processus de reclassification qui nécessite un temps plus lent pour atteindre les rangs supérieurs de la hiérarchie. Par cette nouvelle forme de distribution, il apparaît clairement que le réseau urbain algérien dispose d'un large éventail de petites unités urbaines qui pourraient contenir, à long terme, plus de populations que les unités urbaines de grandes tailles (Bousmaha A., et al, 2020). En dépit d'une législation mettant en avant la protection et la préservation des terres agricoles, l'agriculture urbaine et périurbaine semble peu prise en compte dans la mise en œuvre des outils d'urbanisme dans notre cas d'étude. Malgré les intentions affichées, les politiques d'aménagement peinent à infléchir la consommation d'espaces agricoles périurbains. Les terres agricoles littorales sont les plus touchées, car elles constituent le siège de multiples transformations socio-spatiales (Bousmaha Ahmed et Boulkaibet Aissa, 2019).

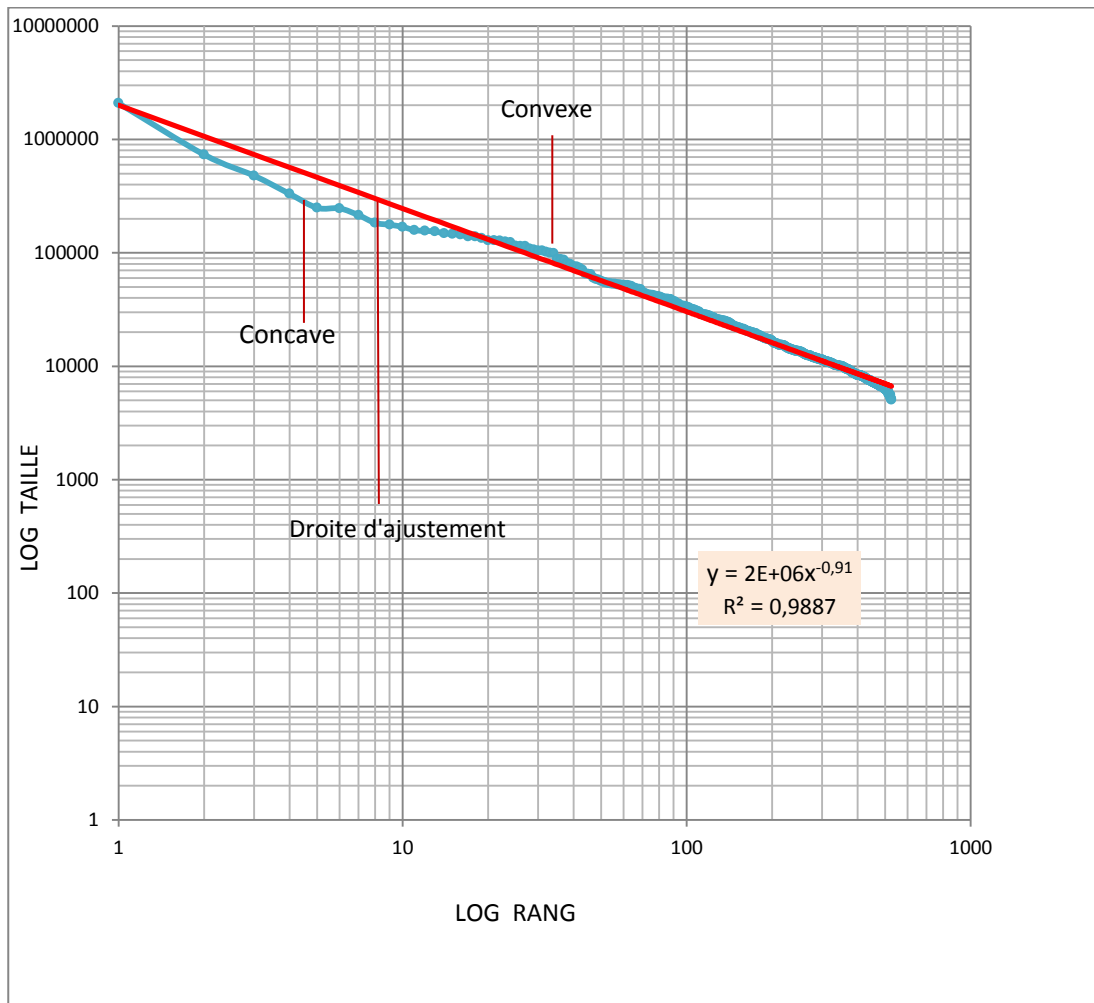


Fig. 8 : Distribution de la hiérarchie des villes d'Algérie de plus de 5000 habitants en 1998
 Source : données RGPH (ONS) et traitement des auteurs

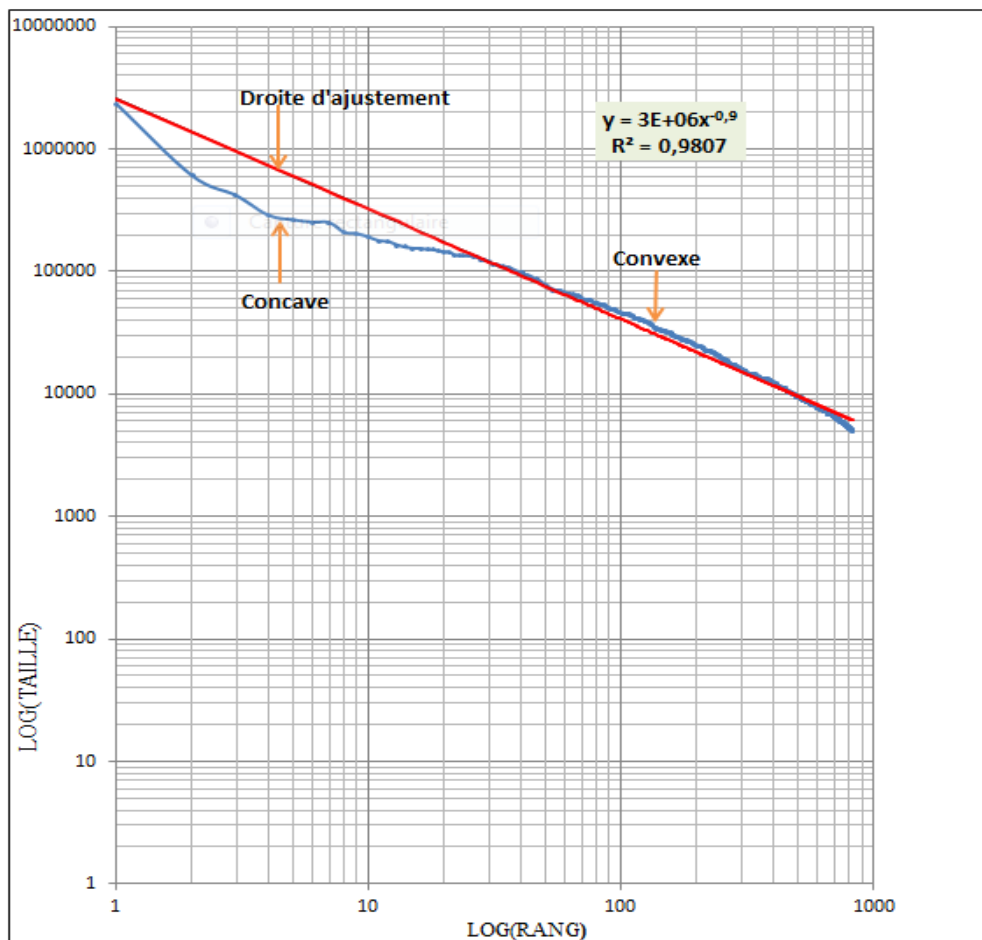


Fig. 9 : Distribution de la hiérarchie des villes d'Algérie de plus de 5000 habitants en 2008

Source : données RGPH (ONS) et traitement des auteurs

CONCLUSION

Les circonstances et les conditions dans lesquelles s'est effectuée l'urbanisation en Algérie et la manière de la croissance urbaine vont marquer le système urbain dans son aspect, sa hiérarchie et sa configuration actuelle. Certes, l'émergence d'une nouvelle armature urbaine en Algérie, constitue l'un des traits saillants de l'évolution récente et peut être considérée comme le reflet de la politique d'équilibre régional engagée par les pouvoirs publics depuis plusieurs décennies. L'urbanisation ne s'est pas faite seulement par le croît des villes existantes mais, et surtout, par le fait des centres ruraux qui ont connu une forte croissance démographique autrement dit par « le passage du rural à l'urbain ». Dans ce contexte, elles ont acquis une place importante dans le cadre de la politique d'aménagement du territoire qui cherche à avoir une armature urbaine harmonieusement répartie sur l'ensemble du territoire. L'évolution de l'urbanisation s'opère sur la structure et la dynamique du système urbain. Ce processus marque un tournant délicat dans le processus de mutation socio-

spatiale et de transition démographique qui affecte l'Algérie dans sa globalité. Cette évolution se perçoit également à travers la diffusion spatiale des villes qui semble s'orienter, relativement, vers un équilibre régional. Quant à la maîtrise de l'urbanisation et son organisation passent par un ensemble de promotions qui touchent à la fois le développement qualitatif des grandes métropoles et celui de "métropoles régionales d'équilibre", et la création de villes nouvelles sur l'ensemble du territoire (au nombre total de 30 d'ici à 2030). Mais, la structure du réseau urbain et son évolution récente montrent la persistance des déséquilibres spatiaux. Certes, si l'on considère l'ensemble du réseau urbain, c'est d'abord l'idée de permanence qui se dégage : permanence de l'hypertrophie de l'agglomération algéroise, permanence des déséquilibres entre les régions urbanisées et celles où le fait urbain est marginal et permanence du phénomène de littoralisation. Bien que le nombre d'agglomérations se soit accru dans les dernières décennies, et la croissance démographique et économique des villes situées aux rangs inférieurs, l'armature urbaine reste dominée par Alger.

Références :

- Belhedi Amor (2004), « Le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille », *Cybergeo : European Journal of Geography* [Online], Space, Society, Territory, document 258, Online since 09 February 2004, connection on 20 July 2020. URL : <http://journals.openedition.org/cybergeo/3877> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/cybergeo.3877>
- Belhedi Amor (2001). A propos de la loi rang-taille: Les impasses d'une mauvaise interprétation. *Revue Tunisienne de Géographie, Tunis*
- Belhedi Amor (1992). « Le système urbain tunisien. Croissance urbaine et système hiérarchique ». *Revue Tunisienne de Géographie (RTG)*, 21/22, 1992, pp.177-191
- Bendjelid Abed (1986). *Planification et organisation de l'espace en Algérie*. OPU. Alger.
- Bendjelid Abed (2001). « Armature urbaine et population en Algérie », *Insaniyat / إنسانيات* [En ligne], 13 | 2001, mis en ligne le 28 février 2013, consulté le 17 juillet 2020. URL : <http://journals.openedition.org/insaniyat/11253>
- Bousmaha Ahmed, Boulkaïbet Aïssa et Chouai Said (2020): Croissance et hiérarchie urbaines dans la wilaya de Skikda. In *Sustainability and urban planning perspectives, approaches and experiences*. Editions: The Arab Democratic Center Berlin – Germany. VR.3383.6422.B. pp. 314-350.
- Bousmaha Ahmed et Boulkaïbet Aïssa (2019) : « Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie. Le cas de l'agglomération de Skikda » in revue *Développement Durable et Territoires*. vol. 10, n°3, 2019. <https://journals.openedition.org/developpementdurable/16002>
- Bousmaha Ahmed (2014). Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'est algérien. *Revue Sciences et technologie Université Mentouri de Constantine*, n°39 juin 2014, pp 29-44. <http://revue.umc.edu.dz/index.php/d/article/view/1723>
- Côte Marc (1983). *L'espace algérien, les prémices d'un aménagement* », O.P.U., Alger, 1983.

- Côte Marc (1993). L'urbanisation en Algérie : idées reçues et réalités, Travaux de l'Institut de Géographie de Reims, n°85-86, 1993, pp. 59-72.
- Gabaix Xavier (1999). Zipf's Law for Cities: An Explanation. *The Quarterly Journal of Economics*, Volume 114, Issue 3, August 1999, Pages 739–767, <https://doi.org/10.1162/003355399556133>
- Gabaix Xavier et Ioannides (2004), The evolution of city sizes' distribution in Henderson J.V et Thisse J-F. (eds) *Handbook of regional and urban economics*, vol.4, Elsevier Science B.B, Amsterdam, 2341-2376.
- Guérin-Pace (1995). Rank-size distribution and the process of urban growth, *Urban Studies*, 32, p551-562
- KADDOURI Lahouari (2004), Structures spatiales et mises en réseaux de villes pour la régionalisation des territoires. Thèse de doctorat de géographie. Université Paul Valéry Montpellier 3, 2004,
- Kasdallah Najet (2013). Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement. Thèse de doctorat de géographie, Université de Cergy-Pontoise. 351 p.
- Kedjar M et Oukaci K. (2014). Évolution de la hiérarchie urbaine en Algérie : une analyse par la loi de Zipf.
- Moriconi-Ébrard François (1998). Un modèle pour la croissance des systèmes urbains, la loi de la métropolisation. *Géocarefour*, n° 73-1, pp. 55-70
- Moriconi-Ébrard François (1994). *Geopolis. Pour comparer les villes du Monde. Economica-Anthropos*, Coll. Villes, Paris, 246 p
- Moriconi-Ebrard François (1993). L'urbanisation du monde depuis 1950. *Anthropos*, Collection Villes, Paris, 372 p.
- Prenant A. (1977). Aspects de la croissance urbaine des petits centres urbains en Algérie. E.R.A. 706 du CNRS, Université de Tours et C.I.E.M., Université de Poitiers, fasc.3, pp.123-146.
- Pumain D. (2006). Systèmes de villes et niveaux d'organisation. P. Bourguine, A. Lesne. *Morphogenèse. L'origine des formes*, Belin, pp.239-263, 2006, Echelles. halshs-00145939
- Pumain Denise (2003). L'invention permanente: la hiérarchie urbaine. 2003. HAL Id: halshs-00000476. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00000476>
- Pumain D., Sanders L., Saint-Julien Th., 1989
- Pumain Denise (1982). *La dynamique des villes*, Economica, Paris
- Raham Djamel (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers.. *Géographie*. Université de Constantine. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00288867/document>
- Rahmani Chérif, (1982, *La Croissance urbaine en Algérie : Coût de l'Urbanisation et Politique Foncière*. Office des Publications Universitaires 1982 318p.
- Sanders Lena (2012), Regards scientifiques croisés sur la hiérarchie des systèmes de peuplement : de l'empirie aux systèmes complexes. *Région et Développement*, L'Harmattan, 2012, pp.127-146. fhal-01416929f
- Schaffar A. (2009). La loi de Zipf dans la science régionale: entre anciennes controverses et nouvelles perspectives, *Cybergeo*, document 450
- Recensements Général de la Population et de l'habitat, Office National des Statistiques (ONS), 2008.

- Thouez, J.-P. (1972). Étude de la hiérarchie des villes du Québec en fonction de leur population selon le modèle de Zipf. *L'Actualité économique*, 48 (3), 519–525. <https://doi.org/10.7202/1003786ar>
- Office national des statistiques, *Armature urbaine 1998* ; Alger
- Zipf Georges (1949). *Human behavior and the principles of least effort*, Cambridge, Mass, Addison Wesley Press, Cambridge

Problématique de la planification des villes algériennes

Quelles leçons à tirer?

Pr. ADAD Mohamed Chérif

Dr BENDADA Toufik

Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture

Université d'Oum El Bouaghi

Introduction

La présentation commence par établir un diagnostic de la ville algérienne en matière de planification et d'urbanisme. Elle évoque les facteurs ayant causé un état de fait qui semble être peu reluisant. Elle pointe du doigt les insuffisances en matière de planification urbaine en vigueur tout en jetant un regard critique sur les modèles de développement urbain adoptés durant quatre décennies écoulées.

I) Diagnostic de la ville algérienne

La situation de la ville Algérienne semble être à la croisée des chemins. Tous les paramètres d'analyse urbaine le précisent de plus en plus. Le déséquilibre régional, créé pendant plusieurs décennies n'a cessé de croître malgré l'effondrement de l'économie planifiée et l'instauration de la vision orientée vers le libre marché.

Au lendemain de l'indépendance, l'Algérie a opté pour une politique industrielle à outrance reléguant par là l'urbanisation au second plan. Les pouvoirs publics de l'époque croyaient que les retombées de l'industrialisation allaient toucher le bas de l'échelle sociale. Mais cela ne fut réellement atteint.

Aujourd'hui, nous connaissons une urbanisation phénoménale qui a contribué à la dégradation de la qualité de vie dans les villes algériennes. Les campagnes se vident, la population urbaine qui représentait 25% de la population totale à la veille du déclenchement de la révolution s'élève au 1er janvier 2018 à plus de 70%. L'étalement urbain ne cesse de grignoter plus de foncier agricole fertile.

Malgré le chômage, les populations rurales et urbaines continuent à affluer vers les villes. Isolés, sans emploi, ces migrants perdent leurs références sociales habituelles dans un monde anonyme. « Les néo-citadins sont plus nombreux que les vrais citadins ». Il sera peut-être plus judicieux de parler de l'urbain que du citadin.

Le manque d'investissement créateur d'emploi, la faiblesse des programmes de l'habitat social urbain favorise une croissance urbaine anarchique. Des quartiers informels le commerce viennent se greffer aux tissus existants et informel envahit les villes.

En matière de logement; cette urbanisation accélérée s'accompagne déjà d'une demande massive de logements et d'infrastructures d'où toutes les villes du pays connaissent un déséquilibre sans égal entre l'offre et la demande malgré les grands programmes d'investissement public dans ce domaine. Le besoin augmente davantage chaque année dans cette période de mutation sociale. L'éclatement de la famille, sa mono-nucléarisation et la jeunesse de la population, qui représente 70 %, complique davantage la situation. Aujourd'hui, on assiste à un déficit de logements de plus d'un millions (au 1er Janvier 2020, tous segments confondus, 974.300 unités programmées dont 648.643 en cours de réalisation et 325.657 non lancées. En outre, un engagement

d'un nouveau programme de 1 million de logements pour la période 2020-2024 tous segments confondus avec l'éradication des bidonvilles sur tout le territoire national et le traitement du vieux bâti. Le ministère de l'habitat de l'Urbanisme et de la Ville prévoit la livraison à l'horizon 2024 de 1,5 million de logement (La loi de finances 2020 a proposé la mobilisation d'une enveloppe de 280 milliards DA pour la réalisation des programmes d'habitat.) avec le désengagement progressif de l'état des formules budgétivores (logement locatif public, location-vente) par contre les formules aidées vont être avantagées à l'image du logement promotionnel aidé (LPA), l'habitat rural et l'auto-construction dans le cadre des lotissements.

Actuellement (2021), la conjoncture économique conjuguée à la faiblesse des investissements, la rareté du foncier pour l'implantation des programmes de logements toute formule confondue, la lenteur des travaux et tous les retards dans l'aménagement et le raccordement aux différents réseaux (eau, électricité, gaz, VRD) n'ont pas permis l'achèvement des logements, par exemple la formule location-vente (AADL) et le logement social. En outre, les logements qui sont livrés, particulièrement ceux construits par les entreprises privées, ne sont pas bien finis et présentent des malfaçons. Pour cela que les nouveaux acquéreurs sont obligés de procéder à des opérations de rénovation (La peinture intérieure, le pavage, la plomberie, l'électricité etc.)

II) Regard critique sur l'approche ayant été à l'origine de cette situation urbaine.

a) Persistance de l'économie extravertie: polarisation du littoral

Au lendemain de l'indépendance la politique menée par les pouvoirs publics en matière d'investissement n'a fait que suivre la logique coloniale. L'armature actuelle des grandes agglomérations urbaines situées au nord du pays, traduit directement, à travers sa structure et sa distribution tous les déséquilibres créés par le développement colonial qui s'est matérialisé par une économie extravertie. Toute l'activité économique était concentrée autour des grands centres urbains (Alger, Oran, Constantine et Annaba).

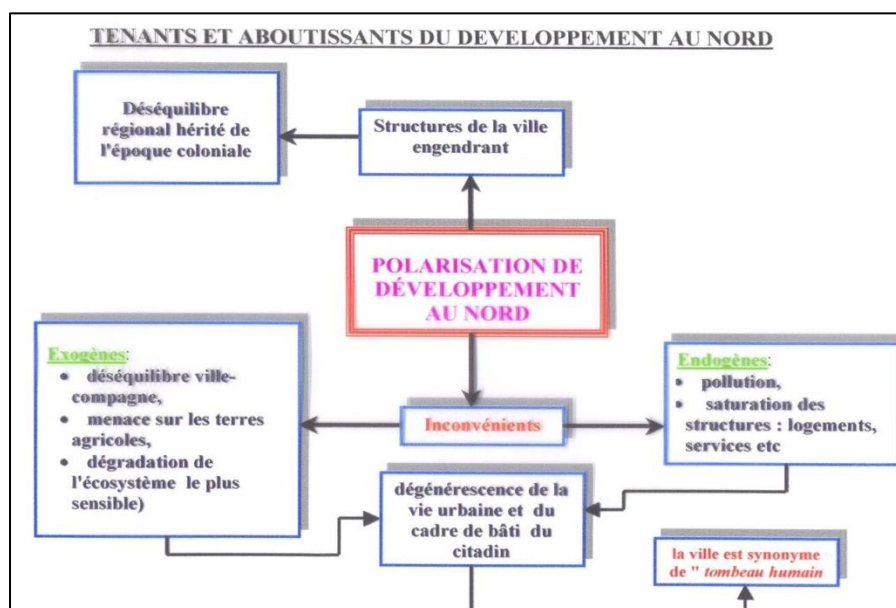


Figure 1 : Tenants et aboutissements du développement au Nord

Cette polarisation a eu un impact négatif sur l'équilibre régional notamment en matière d'emploi, de rémunération, d'infrastructure socio-éducative et de loisirs etc. Ce qui s'est traduit par un exode rural massif vers les centres urbains qui par la suite n'arrivaient plus à répondre aux besoins pressants de cette croissance démographique démesurée.

Toutefois, faut-il souligner que cette situation de déséquilibre entre la croissance urbaine et démographique a donné naissance à une sorte d'urbanisation informelle avec des conséquences endogènes et exogènes. Ces dernières se sont traduites par:

- une urbanisation incontrôlable;
- une inadaptation des nouvelles activités au tissu urbain;
- une ruralisation de la ville;
- une détérioration du cadre bâti et du cadre de vie de la population.
- une prolifération de l'habitat illicite;
- une saturation progressive des infrastructures socio-économiques.
- un déséquilibre ville-campagne;
- une menace continue sur les terres agricoles;
- une dégradation des écosystèmes les plus sensibles.

b) Inadaptation des outils d'aménagement

Les instruments de planification, d'aménagement et d'urbanisme utilisés jusque-là se sont avérés inadaptés à la dynamique de la ville. Les différents plans tels que PDAU et POS n'ont jamais été approuvés d'une façon définitive. Des opérations de construction s'effectuent alors que les études ne sont pas encore achevées.

Il faut aussi souligner l'absence de coordination entre les différentes structures chargées de la mise en œuvre et les autorités locales concernées. Les plans d'aménagement des villes sont généralement conçus sans tenir compte des données du contexte ni de la prise en charge de la dynamique urbaine.

L'outil d'aménagement le PDAU, pour remédier aux problèmes urbains immédiats et organiser l'espace de la ville et son devenir, est aussi développé pour s'adapter aux dispositions et orientations socio-économiques du pays. Cet instrument ignore lui-même le continuum de la ville en tant que système. Les agglomérations périurbaines se prolifèrent d'une manière tentaculaire sans rapport avec le centre urbain. On assiste au développement du phénomène d'étalement urbain. En conséquence, ce changement du cadre juridique, loi 29/90, promulguée dans le début des années 90, a montré ses limites.

La carence de taille de ces instruments (PDAU et POS) est le fait qu'ils sont assez rigides. En fait, au fil des années les citoyens changent leurs modes de vie et leurs pratiques, le contexte quotidien doit suivre ainsi que les tissus qui abritent ces pratiques. En conséquence, ces plans perdent ainsi de leur pertinence, se périment et deviennent inopérants.

En termes de foncier, la réglementation en vigueur pour gérer le foncier a montré ses limites. Ceci a donné lieu à l'apparition d'une spéculation foncière provoquée par des transactions non-déclarées menant à des occupations illicites des terrains communaux et domaniaux et plus particulièrement des sites impropres à toutes opérations de construction et d'urbanisation

Alors que la période des années soixante-dix a donné lieu à l'apparition de plusieurs textes juridico-techniques, notamment les lois sur les réserves foncières communales (26/02/74) et celle du permis de construire qui ont pour objet de

réglementer l'aménagement et la construction dans les zones urbaines. Cette action a créé un nouveau cadre de croissance urbaine appelé ZHUN. Ces dernières sont définies par une réglementation basée sur une approche inadaptée qui explique son échec actuellement

En outre, afin de tenter d'apporter une amélioration à la qualité urbanistique et architecturale, la loi n° 08-15 fût promulguée en juillet 2008. Cependant, elle est toujours inappliquée après une décennie de cette date. Son inefficacité est visible à travers le paysage urbain caractérisé par l'apparence des constructions inachevées et ses reports successifs de sa mise en œuvre (au départ prévue pour en août 2012, et le dernier report août 2019). Cette loi a été adoptée à la hâte sans une étude efficace du terrain par rapport aux moyens financiers dont dispose les habitants particulièrement appartenant à la classe moyenne, surtout dans une conjoncture de crise économique caractérisée par la cherté des matériaux de construction et de la main d'œuvre.

c) Mise à l'écart de toutes participations de l'usager

Dans les villes vernaculaires, l'usager, par le biais d'associations ou de comités de quartier, a été toujours consulté et concerté dans toutes décisions concernant la ville et son cadre bâti en particulier. Par contre dans les villes contemporaines, toutes les opérations de planification et d'aménagement sont élaborées par des techniciens souvent loin de la réalité des besoins de la population. Ici, le savoir-faire du citoyen est remplacé par le savoir savant du spécialiste. La participation dans toutes les étapes de la conception de la ville est quasiment nulle. Est-il réellement vrai que le citoyen participe dans la gestion de la ville par le biais de ses représentants en l'occurrence le Maire et l'assemblée communale? Ce n'est pas toujours vrai car notre démocratie est à l'état embryonnaire. Une fois le maire élu, il ne fait qu'exécuter les directives émanant de ses supérieurs hiérarchiques, donc il accorde très peu d'attention aux suggestions des occupants de la ville.

L'élaboration des différents plans se fait souvent sans enquête sur terrain afin de recenser les attentes et les souhaits des citoyens. On pense que ces derniers ne possèdent pas les connaissances requises pour élaborer un plan d'aménagement. Cependant leurs suggestions peuvent être exploitées afin de concevoir un plan reflétant l'image symbolisant leur culture, leur tradition ou encore leur civilisation.

d) Inappropriation des modèles de développement importés.

Il est admis dans le domaine de l'urbanisme et de l'architecture que les choses n'ont pas été entreprises dans les règles de l'art. Si des changements notables ont bouleversé le paysage urbanistique algérien: création de villes nouvelles ou extension des villes existantes par la création de zones industrielles, des ZHUN, des lotissements, reconquête des friches urbaines etc., le résultat au plan qualitatif n'est pas assez satisfaisant. Il faudrait néanmoins le prendre en compte en vue d'améliorer la situation et de faire face à ce véritable défi qu'est la question urbaine. En outre, le cadre bâti réalisé ces dernières décennies n'a pris en considération ni le contexte, ni les références culturelles, ni même la question de l'environnement. On assiste à une production massive de tissus ouverts, faits de barres et tours sans préoccupation notable d'urbanité.

Le passage d'un espace approprié (Habitat traditionnel) vers un espace administré (PDAU, Plan d'aménagement du territoire, Plan imposé à l'habitant) a créé un bouleversement des traditions et habitudes et a entraîné une modification des rapports sociaux: cas des ZHUN et les villes nouvelles.

En effet, les villes traditionnelles construites par les habitants et qui nous émerveillent toujours, possèdent cette qualité de structuration, organique. Cette qualité fort importante, pour un tissu urbain, consiste à ce que les actions entreprises dans la ville contribuent à engendrer une totalité authentique.



Figure 2 et 3 : Nouvelle ville Ali Mendjeli : Tours et barres



**Figure 4 : Ville traditionnelle : la vallée du M'zab
(la tradition est vivante avec une croissance fragmentée)**



**Figure 5 : Nouvelle Ville
Constantine : une croissance en masse**

Ce principe de croissance fragmentée a été suivi durant des millénaires par les villes traditionnelles qui nous émerveillent encore.

Il est préjudiciable de construire la ville d'un seul coup, mais la développer graduellement et pièce par pièce suivant un processus de développement qui se poursuit par petites étapes répondant à une certaine stratégie globale et permettant à chaque projet ponctuel de s'adapter facilement aux aléas du fonctionnement et du site en question.

La différence fondamentale entre la croissance par unités massives et la croissance fragmentée est que le développement par tranches massives repose sur une conception statique et discontinue au sens le plus large, alors que la fragmentation de la croissance, au contraire repose sur une conception dynamique et continuïste.

Conclusion

Au final la situation que connaissent nos villes nous laisse déduire que l'Etat en lui-même a participé à la morphogenèse des constructions en blocs et barres à

travers toutes les villes et les localités urbaines. Cette image commence même à se dessiner à travers nos campagnes. En fait, la ville est un processus qui nécessite du temps pour se faire, la ville se forge et se construit d'une manière graduelle et progressive. Chaque phase répond à certaines valeurs de la couche sociale qui la fait et l'habite. Au fur et à mesure que ces valeurs sociales changent et évoluent, le cadre bâti suit les mêmes changements et évolue simultanément.

En outre, les nouvelles approches conçoivent l'espace urbain comme un ensemble de systèmes complexes et dynamiques qui se chevauchent et s'interpénètrent.

Il ne s'agit plus de construire du néant des extensions de la ville, mais d'une recomposition par fragments de celle-ci. C'est aussi construire la ville sur la ville, c'est une des actions les plus importantes du projet urbain.

La conception de la ville comme étant une entité statique et figée dans le temps et dans l'espace s'est révélée inopérante et inefficace. C'est pourquoi, les grands schémas d'aménagement se sont révélés rapidement obsolètes. Donc, la planification coercitive et la réglementation surabondante ont prouvé qu'elles sont souvent inefficaces.

Bibliographie

- Office National des Statistiques, Population urbaine et rurale, Alger, 1988.
- Alexander, C. (1975), *The Oregon Experiment*, Oxford University Press.
- Alexander, C., (1978), *A language pattern*, Oxford University Press.
- Arnold, M., *Les modèles d'Alexander*, Ecole Nationale des Beaux-Arts.
- Bailly, Antoine, S., (1977), *La perception de l'espace urbain*, Centre de recherche et d'urbanisme, Paris.
- Boukhoubza, M., *Evolution ou rupture*, Alger, 1990.
- Broadbent, G., (1988), *Design in Architecture, Architecture and the human sciences*, David Fulton Pub.
- Cote, M., (1993), *L'Algérie ou l'espace retourné*, Medina plus Ed., Constantine.
- Goodman, I.W., (1968), *Principles and practice of urban planning*, Washington D.C.
- Hafiane, A., (1989), *les Défis à l'urbanisme*, Ed. OPU, Alger.
- Haumont, N., et Marie, A., (1978), *Politiques et pratiques urbaines dans les pays en voie de développement*, Harmattan.
- Institut des Nations Unies pour la formation et la recherche, (1985), *Explosion urbaine: chaos ou maîtrise*.
- Ministère de l'Habitat, (1995), *Demain l'Algérie*, Tome 2.
- Raymond, L., (1979), *Sociologie urbaine*, Presse Universitaire de France.
- Sayad, E., et Nasamat, A., *Housing and physical planning, selected papers from international conference*, Cairo, Vol. 1 and 2.
- Templemans, H., & Prins, M., (1991), *Reverse planning of built environment*, in *Open House International*, V.16, N°1.
- Vanderplaetsen, M., *El Watan*, 10/05/93

Rôle des villes petites et moyennes dans l'organisation et le fonctionnement de l'agglomération Constantinoise.

DEBBABI Sami

Affiliation : Centre de Recherche en Aménagement du Territoire -CRAT- Constantine.

Lotissement Ain El Bey n° 128, Zouaghi, Constantine, Algérie.

Debbabi.sami@yahoo.com – 0697647171

Résumé :

Depuis les années 80, la ville de Constantine tente obligée par son évolution rapide, et sa saturation, de s'appuyer sur des villes satellites, qu'elles étaient considérées longtemps comme un territoire périphérique marginal, qui dépend largement du centre historique et traditionnel. Actuellement, ce territoire est marqué par une forte dynamique d'urbanisation, soutenue par une politique d'aménagement et par un plan d'urbanisme directeur, favorisant son développement, et son insertion au périmètre d'extension et de fonctionnement de l'agglomération Constantinoise.

A travers cette contribution qui représente une partie des résultats de notre thèse de doctorat intitulé « la polycentralité urbaine : pour la restructuration d'un territoire fragmenté » soutenue en juin 2020, nous allons revenir sur les mutations et les éléments de changement dans les villes petites et moyennes de la périphérie de l'agglomération Constantinoise, et sur la nature et l'intensité des relations qu'elles entretiennent entre elles, et avec le centre principal. Nous revenant aussi sur les enjeux futurs du développement territorial, auxquels, les pouvoirs publics devraient faire face, pour concrétiser l'objectif de faire de Constantine une métropole à rayonnement national ou régional.

Au terme de cette recherche nous avons constaté deux grands types de changements structuraux et organisationnels : Un changement de forme traduit par une redistribution de la masse démographique, en faveurs des villes petites et moyennes de la périphérie de l'agglomération, accompagné par un développement remarquable des activités commerciales et des services. Et un changement fonctionnel traduit par l'instauration d'une dynamique urbaine emboîtée, et par des interactions fonctionnelles multidirectionnelles reliant toutes les villes de l'agglomération sur des principes de complémentarité et de fusion, traduite par une forte mobilité interurbaine.

Mots clés : Recomposition territoriale, Métropole, Centralité, Attractivité, Concentration.

Role of small and medium-sized towns in the organization and functioning of the Constantine agglomeration.

Abstract:

Since the 1980s, the city of Constantine has been forced by its rapid evolution, and its saturation, to rely on satellite towns, which have long been considered a marginal peripheral territory, which totally depends on the historic and traditional center. Currently, this territory is marked by a strong dynamic of urbanization, supported by a development policy and an urban plan, favoring its development, and its insertion in the perimeter of extension and operation of the Constantine metropolis.

Through this contribution which represents part of the results of our doctoral thesis entitled "urban polycentricity: for the restructuring of a fragmented territory" supported in June 2020, we will come back to the mutations and elements of change in small towns and averages of the periphery of the agglomeration, and on the nature and the intensity of the relations which they maintain between them, and with the principal center. We also come back to the future challenges of territorial development, which the public authorities should face, to achieve the objective of making Constantine a metropolis with national or regional influence.

At the end of this research, we observed two main types of structural changes: A change of form reflected by a redistribution of the demographic mass, in favor of small and medium-sized towns on the outskirts of the agglomeration, accompanied by a remarkable development of activities business and services. And a functional change translated by the establishment of a nested urban dynamic, and by multidirectional functional interactions linking all the cities of the agglomeration on the principles of complementarities and merger.

Keywords: Territorial recomposition, Metropolis, Centrality, Attractiveness, Concentration.

Introduction :

Dans un contexte de forte urbanisation, on assiste aujourd'hui, dans l'agglomération Constantinoise, à une deuxième phase de recomposition territoriale, après celle de l'époque coloniale qui a connu les premières extensions urbaines en dehors du centre traditionnel, conduisant ainsi à un dédoublement du centre et à l'introduction de nouveaux éléments de la centralité. La recomposition territoriale récente est traduite par l'émergence de nouveaux centres urbains dans la périphérie de l'agglomération, appartenant à différentes villes de tailles petites et moyennes. Ces mutations structurelles ont venu reconfigurer le schéma monocentrique traditionnel de la centralité, et renforcer le rôle organisateur de ces villes.

Dans l'objectif d'illustrer ces mutations urbaines et ces changements structuraux, nous avons opté pour une approche par la centralité qui étudie les aspects organisationnels, morphologiques et fonctionnels de ces villes, à travers des indicateurs de concentration, d'accessibilité, et d'attractivité territoriale, dont l'objectif de montrer que Constantine n'est plus une ville fondée sur le couple centre/périphérie, mais une agglomération métropolitaine qui est en train d'acquérir progressivement un mode d'organisation et de fonctionnement de plus en plus polycentrique, impliquant plusieurs villes petites et moyennes à la fois.

La notion de la centralité est intrinsèquement liée au système de localisation des populations et des activités. Mesurer la centralité est une tâche délicate vu sa complexité, mais elle est indispensable dans l'étude des villes en général et des réseaux urbains en particulier. La théorie des places centrales suppose que la hiérarchisation et la définition du rôle des villes est basée essentiellement sur la qualité et la quantité des biens et des services offerts à la population. «...*La construction de la hiérarchie des villes repose toujours sur la mesure de la centralité des activités économiques, une ville n'est centrale qu'en fonction de la centralité des activités qu'elle supporte* » (OUELLET, POLESE, 1977, p 6).

Le pouvoir d'attraction ou en d'autres termes la taille des flux de fréquentation est considérée aussi comme un élément essentiel dans la définition du rôle organisateur et centralisateur des villes. « *La centralité urbaine est une notion multiforme qui se manifeste à la fois par des spécialisations plus ou moins marquées dans l'usage de l'espace et des bâtiments, et par l'existence de flux de fréquentation ayant chacun leur spécificité temporelle et contribuant à l'animation générale de la ville, prise comme lieu de production, de services, et de contacts...* ». (CHALINE 1996, p.139).

Méthodologie :

Au départ, les villes de la périphérie Constantinoise avaient le statut de villes satellites, elles étaient considérées comme une assiette foncière réservée au report de croissance et d'extension de la ville de Constantine. Leur premier rôle était d'assurer la fonction résidentielle, à travers l'accueil des programmes de logements sous forme de ZHUN (zones d'habitat urbain nouvelles), et d'industries lourdes que Constantine avait bénéficié des différents plans de développement et d'aménagement du territoire, en plus des différents projets de développement agricole, pendant les années soixante-dix et quatre-vingt. L'ensemble de ces villes étaient des villes dortoirs, qui ne disposaient que de commerces et de services de base.

Durant les deux décennies précédentes, la périphérie de l'agglomération Constantinoise et surtout dans sa partie Sud est devenue un territoire préférentiel à

l'urbanisation. Dès lors, Constantine la métropole par sa taille, tend à devenir une vaste agglomération polycentrique caractérisée par une urbanisation à grande échelle, et par une périphérie qui s'impose progressivement à travers ses villes et ses micros-centralités, dans le fonctionnement urbain de l'agglomération par ses populations, ses activités, ses équipements, et par ses services et commerces.

La question est donc de voir à quel point les villes petites et moyennes de la périphérie Constantinoise sont impliquées dans l'organisation et le fonctionnement de l'agglomération Constantinoise ? Quels sont les éléments de changement dans ses villes quels ont acquis dans le temps ? Quelle est la nature et l'intensité des liens d'interdépendance qu'elles entretiennent avec elles, et avec le centre principal ?

La méthodologie adoptée consiste donc à étudier les mutations et le rôle organisateur des villes de la périphérie, à travers trois indicateurs qui ont rapport direct avec la notion de centre et de la centralité. « *Un centre se distingue de la périphérie par un ou plusieurs éléments de centralité c'est-à-dire d'attributs démographiques, économiques, fonctionnels, politiques, ou autres qui peuvent exercer, directement ou indirectement, une attraction sur les personnes et les entités localisées en périphérie. Alors que La centralité d'un lieu correspond au degré de complexité fonctionnelle acquis par un centre et qui lui confère une puissance d'attraction sur son environnement* » (BERROIR, 2004).

Le premier indicateur revient sur les changements dans le mode de répartition des densités de la population et des activités, considérées comme des éléments importants dans la lecture des systèmes urbains. Un centre par définition est un lieu de concentration et de diversité maximum d'un ensemble d'attributs de centralité (population, équipements, services, commerces.etc.). C'est à travers les différentes bases de données statistiques économiques (RE 2011) et de la population (RGPH 2008), que nous allons essayer d'illustrer le poids de des villes petites et moyennes de l'agglomération Constantinoise.

Le second indicateur se focalise sur la mobilité des personnes au sens large du terme, c'est-à-dire les déplacements interurbains quotidiens des populations et les flux pendulaires des travailleurs. Un centre par définition est aussi un lieu de convergence qui par son pouvoir de centralité attire des populations de l'extérieur. Pour y arriver, nous nous sommes basé sur des relevés de terrains et des données de transport en commun, pour mesurer la taille et le sens des déplacements entre les six villes de l'agglomération Constantinoise.

Le dernier indicateur revient sur les pratiques habitantes et sur les liens d'interdépendance qui relient toutes les villes de l'agglomération, en se basant sur une enquête par questionnaire qui a fait l'objet de passation directe et aléatoire auprès de 384 personnes, en revenant sur les pratiques quotidiennes d'achat, d'acquisition de services, de loisir et autres. L'objectif était de mettre en évidence l'attractivité et l'implication des villes petites et moyennes de l'agglomération dans le fonctionnement urbain global de la métropole, et de définir leur champ d'influence en se référant à l'origine des populations qu'elles attirent pour des motifs divers.

Résultats et discussions :

La croissance urbaine continue des villes a favorisé l'émergence de grandes agglomérations caractérisées par des aires urbaines de plus en plus vastes. Ce n'est plus le cas des villes classiques et monocentrique qui fonctionnaient sur le principe du binôme (centre, périphérie), où les limites étaient bien claires et identifiables du monde rural, mais c'est l'urbain généralisé, l'éclatement et la fragmentation des tissus, la multiplication de la centralité, et la montée en puissance des villes de la périphérie des grandes agglomérations, qui sont devenues le socle majeur des dynamiques d'urbanisation et de la vie urbaine. « *C'est la mort de la ville et le règne de l'urbain* » (F.CHOAY 1994).

1. Eléments de changement dans l'évolution des villes petites et moyennes de l'agglomération Constantinoise :

L'agglomération Constantinoise est constituée en plus de la ville mère, de cinq villes appartenant administrativement aux communes de Didouche Mourad, et Hamma Bouziane au Nord, à Ain Smara, et El Khroub incluant la nouvelle ville Ali Mendjli au Sud. Cette entité territoriale est en grande partie le résultat de la croissance démographique spectaculaire de la ville de Constantine qui a pu gérer une partie de sa croissance démographique en reportant son excédent vers les villes limitrophes.

L'histoire des villes de la périphérie remonte à l'époque coloniale. En parallèle à l'opération de dédoublement du centre, il y avait la construction de plusieurs villages coloniaux qui servaient de résidences aux colons et aux agriculteurs. Il y avait quatre noyaux : El Khroub connu aussi par son marché à bestiaux qui couvrait toute la région Est du pays. Ain Smara, Didouche Mourad (BIZOT à l'époque), et Hamma Bouziane le verger de Constantine, ce sont ces mêmes noyaux qui servent actuellement de pôles d'extension urbaine pour la ville de Constantine.

La croissance démographique accélérée, la crise de logement, en plus du problème sérieux de foncier qu'a connu la ville de Constantine, avaient poussé les pouvoirs publics et les responsables de l'aménagement du territoire, d'opter pour le transfert de la croissance démographique de Constantine vers des villes satellites sur le territoire des communes avoisinantes. Une politique qui a été initiée à travers le PUD de Constantine de 1974 et qui a fait l'objet de révision en 1982.

A travers cette politique, ré-adoptée dans le PDAU intercommunal de Constantine, les responsables de l'aménagement ont visé la répartition équitable des biens sociaux et matériels, en réorientant les programmes de développement socio-économiques vers ces villes, afin de satisfaire leurs besoins en équipements, infrastructures, et services. «... *les frontières administratives doivent céder le pas à l'initiative des projets en commun (grands ouvrages d'art, routes, autoroutes, hydrauliques, villes nouvelles)* ». (URBACO 1998, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, p. 8).

1.1. La structure démographique :

L'agglomération Constantinoise est principalement le résultat de l'évolution et de l'extension de la ville de Constantine. En l'espace de trois décennies sa population est presque doublée elle est passée de 416 000 habitants à 786 000 habitants selon le dernier recensement de la population (RGPH 2008). Dans cette période, la taille démographique des villes petites et moyennes de la périphérie a augmenté de 530%, passant de 65 708 habitants en 1977 à 348 255 habitants en 2008. Dans la même période, la ville de Constantine n'a évolué que de 125%, passant de 350 384 habitants en 1977 à 438 164 habitants en 2008, connaissant une régression importante depuis 1998, justifiée par une migration résidentielle importante en faveur des villes petites et moyennes de la périphérie.

Tableau 1: Evolution de la masse démographique de l'agglomération Constantinoise

	Population				Taux d'accroissement		
	1977	1987	1998	2008	77-87	87-98	98-08
Constantine	350384	449602	478837	438164	2,52	0,67	- 0,95
Khroub	25 782	50 786	90 222	111245	7,01	5,56	2,11
Hamma. B	23 384	38 222	58 397	84250	5,03	4,31	3,75
Didouche. M	10 782	16 547	33 213	48500	4,37	6,55	2,95
Ain Smara	5760	13 595	24 036	37945	8,96	5,43	4,48
Ali Mendjeli	-	-	-	66315	-	-	-
Villes de la périphérie	65708	119150	205868	384005	6,37	5,32	5,35
Agglomération	416092	568752	684705	822169	3,17	1,7	1,84

Source : Auteur à partir des résultats du RGPH 2008

Mise à part Ali Mendjeli dont le statut est autre (ville nouvelle), l'évolution démographique des villes de la périphérie avait commencé dès les années 70, avec des tailles démographiques qui varient entre 5 000 et 20 000 habitants. Durant la première décennie (77-87) ce sont les villes de Khroub, Hamma et Ain Smara qui ont affiché les taux les plus élevés de la croissance, avec respectivement des taux de 7%, 5%, et 8%, incluant une population migrante venant principalement de Constantine, elle est respectivement de l'ordre de 25 000, 15 000, et 8 000 habitants.

Durant la deuxième décennie (87-98) la ville de Didouche a aussi enregistré un rythme élevé de croissance atteignant les 6%, incluant 17 000 habitants issus de la migration résidentielle. Durant la décennie (98-2008) le taux de croissance des villes de la périphérie a connu une légère stabilisation suite à la création de la ville nouvelle Ali Mendjeli qui venait supporter en grande partie la croissance de toute l'agglomération, en plus de la saturation du portefeuille foncier, surtout pour les villes d'El Khroub et Didouche Mourad, qui ont enregistré depuis, un taux moyen de croissance de 2,5%.

1.2. La structure commerciale :

C'est généralement autour des notions de densité, de concentration, et de spécialisation que sont conçues les analyses de la répartition des activités urbaines (GUEROIS et LE GOIX, 2003, Cité dans MATTEI et PUMAIN 2003, p. 236). De ce fait, nous nous sommes basés sur les données du recensement économique (RE 2011), dans le but d'illustrer la restructuration fonctionnelle des villes petites et moyennes de l'agglomération.

Nous avons effectué une étude quantitative et qualitative sur la répartition des densités commerciales et des services, à travers un indice de centralité (Cgi) qui exprime pour chaque unité territoriale étudiée, le potentiel global de concentration et de polarisation. Cet indice correspond au rapport entre la densité des établissements dans la ville, la commune, ou le quartier considéré « di » et la densité moyenne des établissements dans l'ensemble de l'unité urbaine étudiée, où $[Cgi = di / du]$.

La restructuration fonctionnelle des villes de la périphérie est traduite par l'émergence de nouveaux centres urbains et de pôles spécialisés de commerces, pratiquement dans toutes les villes étudiées. Elle est illustrée sur la carte suivante par des pics de densités, qui sont parfois proche à celles du centre principal. En dehors de celui-ci, dont la centralité est nettement confirmée et indiscutable (histoire, architecture, monument, fonctions urbaines, espaces

publics...etc.), on constate un développement remarquable des activités dans la plupart des villes de la périphérie, conduisant ainsi à la formation de nouvelles centralités urbaines.

Cette forme émergente de la centralité se développe essentiellement dans les quartiers centraux, où la densité des activités urbaines atteint son maximum. On y enregistre une certaine animation urbaine, et une vie collective intense (circulation piétonne intense, déambulation, activité commerciale intense, présence d'administration et de services publics...etc.).

Carte: La centralité commerciale dans l'agglomération Constantinoise

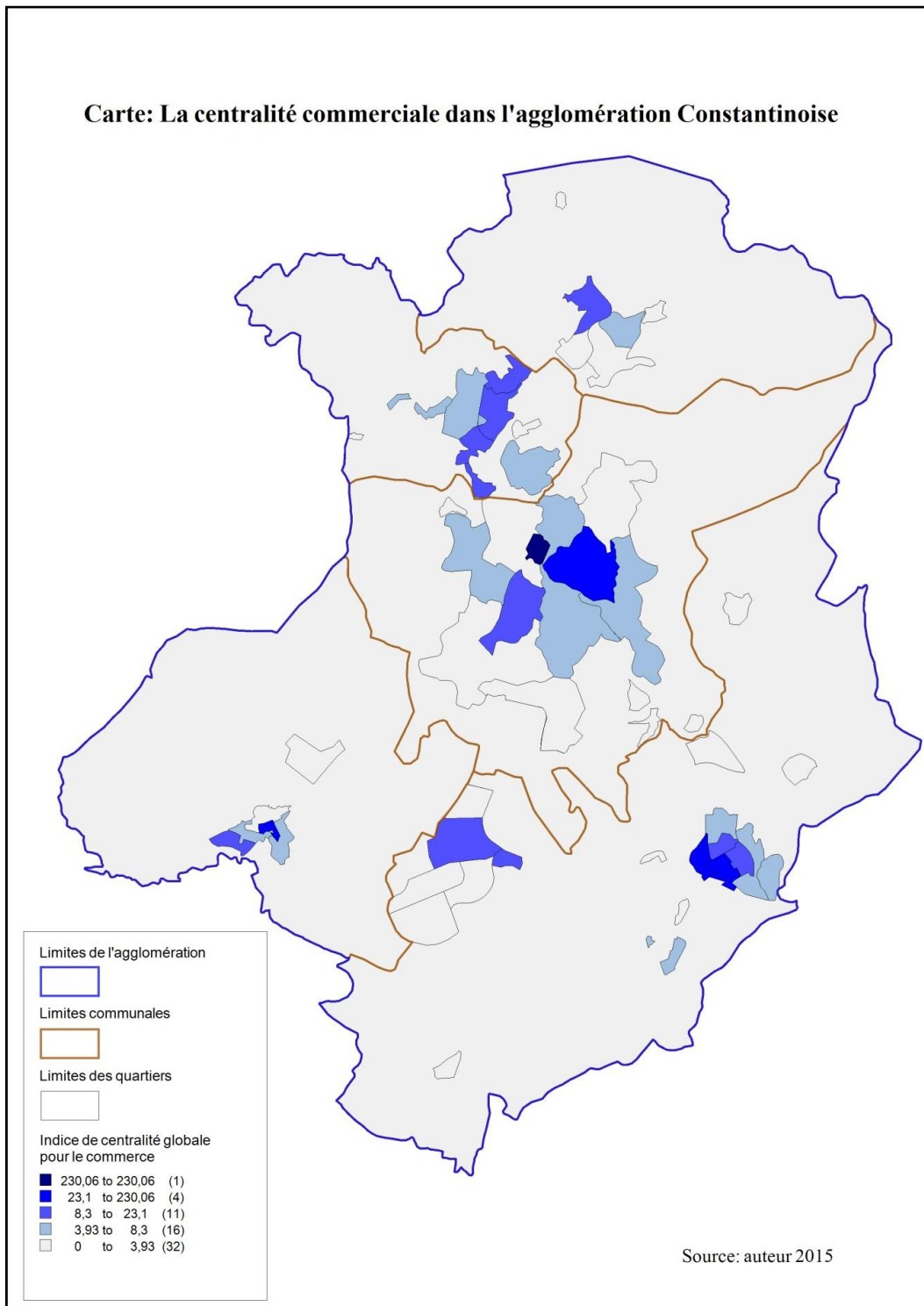


Figure 1 : La centralité commerciale à l'échelle de l'agglomération Constantinoise

L'étalement des activités urbaines à l'échelle de l'agglomération (essentiellement l'activité commerciale, et les équipements publics) prend toujours une forme concentrée, c'est-à-dire, dans tous les centres de l'agglomération repérés sur carte, l'indice de centralité diminue brutalement à mesure que l'on s'éloigne du noyau central, où nous trouvons la plus grande concentration des activités.

Tableau 2 : Concentration des activités dans les villes de l'agglomération Constantinoise

	Surface des districts centraux	surface de la ville	Nombre de commerces	Nombre d'activités urbaines	La densité à l'hectare		Ratio commerce (districts centraux)	Ratio activités (districts centraux)
					Districts centraux	Le reste de la ville		
Constantine	174	5278	3770	6564	75,11	2,56	56,85	50,22
Didouche.M	40	648,02	344	508	28,30	1,86	56,39	44,88
Khroub	98	701,3	819	1267	32,41	5,26	53,81	39,89
A. Mendjeli	95,3	1450	543	919	16,81	1,18	71,45	57,37
A. Smara	82	359,2	311	687	12,51	3,70	74,05	66,96
Hama. B	89,5	365,46	367	714	16,59	5,38	57,17	48,08
Total / villes périphériques	404,8	3523,9	2384	4095	20,80	2,70	60,29	48,63

Source : Auteur à partir du RE 2011

En dehors des quartiers centraux, on a enregistré aussi des pics de concentration commerciale, généralement dans des lotissements qui se situent sur des axes routiers importants, à l'exemple du quartier Djebli Ahmed à l'entrée de la ville de Hamma. Ce quartier abrite une activité commerciale intense et très spécialisée dans l'électroménager. Un deuxième exemple c'est le quartier ONAMA situé sur le tançant de route qui relie Constantine à Khroub, il développe aussi une activité commerciale intense et très spécialisée dans tout ce qui ameublement et équipement de la maison.

2. Aspects fonctionnels et organisateurs des villes de l'agglomération Constantinoise.

2.1. Mobilité résidentielle :

La dynamique résidentielle à l'échelle de l'agglomération Constantinoise est un fait marquant qui traduit le long processus de relocalisation des populations et du transfert des habitants des bidonvilles et des quartiers d'habitats précaires vers des logements décentes. De même que les mouvements de changement volontaires de domicile des habitants ayant choisi de quitter la ville centre Constantine, à la recherche d'un logement décent et d'une vie meilleure dans les villes de la couronne périurbaine. Ces « mouvements migratoires interurbains » est l'expression de nouvelles formes de mobilité, caractéristiques de sociétés et de constructions territoriales complexes (ESCALLIER et SIGNOLES, 1995, cité dans SIGNOLES 2010, P 14.). Ainsi le fonctionnement des systèmes de mobilité est devenu de plus en plus complexe, avec des mouvements ordinaires et répétitifs qui se combinent les uns aux autres. De même, cette mobilité résidentielle des ménages finie souvent par reconfigurer le territoire urbain et à peser sur la localisation des activités, ce qui engendre dans le temps un redéploiement de la centralité dans la périphérie, et génère des dynamiques urbaines de plus en plus importantes dans les villes de la périphérie, qui ne sont plus que des « conglomérats » résidentiels (N. SEMMOUD, 2010, Cité dans P. SIGNOLES 2010, p. 16).

Les résultats de l'enquête menée par (BENGHODBANE, 2000) et d'autres enquêtes dévoilent bien cette réalité complexe. La majeure partie de la masse démographique des villes de la périphérie est composée de populations migrantes, principalement originaires de Constantine. Elles viennent renforcer le poids démographique des villes petites et moyennes

de l'agglomération, et dessinent une nouvelle configuration territoriale caractérisée par une mobilité intense des personnes, qui ont intégré les déplacements pendulaires interurbains dans leur cycle de vie quotidienne.

Tableau 3 : Mobilité géographique des habitants des villes satellites

Mobilité géographique des habitants des satellites		
	Autochtones (%)	Immigrants (%)
El Khroub	21.6	78.4
Ain Smara	25.2	74.8
D. Mourad	23.2	76.8
H. Bouziane	35.3	64.7
Békira	19.2	80.8
Source : Enquête (F. Benghodbane 2000)		

2.2. La mobilité des personnes :

L'enquête ménage réalisée par le bureau d'études URBACO en 2007 sur la structure des déplacements à l'intérieur de l'agglomération Constantinoise indique que 47 % des déplacements effectués à l'échelle de l'agglomération prennent la destination de la ville de Constantine, en parallèle 53 % s'effectuent entre les villes de la périphérie.

La matrice du nombre de voyageurs en transport public en période du soir traduit clairement le poids, la dynamique, et l'interdépendance des villes de l'agglomération. A travers le sens et la taille des déplacements indiquée dans le Tableau en-dessous, on remarque que pratiquement toutes les villes de l'agglomération selon leur importance, émettent et attirent des flux de déplacement. Etant donné que la période de soir est la période de retour chez soi pour l'ensemble des catégories de la population (fonctionnaires, commerçants, étudiants...etc.), on peut dire qu'on est plus dans le cas des villes dortoirs, où les déplacements du soir prennent souvent la direction du centre vers la périphérie, mais on est devant des mouvements pendulaires de plus en plus complexes qui prennent tous les sens.

Tableau 4: Matrice (origine/destination) du nombre de voyageurs à l'émission et à l'attraction en transport public à l'échelle de l'agglomération en période du soir.

Commune	Destination							émission	%	
	Constantine	Hamma	Didouche	Khroub	Smara	Hors périmètre	Hors wilaya			
Départ	Constantine	48105	2142	1264	10457	1204	480	884	16432	45,6
	Hamma	2858	588	62	251	31	3	25	3229	9,0
	Didouche	1050	177	29	157	3	28	12	1427	4,0
	Khroub	7377	554	172	2648	357	337	347	9145	25,4
	Smara	1924	54	49	857	203	28	26	2938	8,2
	Hors périmètre	557	30	21	179	0	0	47	833	2,3
	Hors wilaya	1429	45	22	486	7	10	40	1999	5,6
Attraction	15194	3001	1591	12388	1603	886	1341	-	-	
%	42,2	8,3	4,4	34,4	4,5	2,5	3,7	-	-	

Source : schéma de cohérence urbaine (MCU 2007)

2.2.1. Flux quotidiens des travailleurs a l'échelle de l'agglomération :

Les résultats de l'enquête par questionnaire qu'on a établi en 2015 sur un échantillon de 384 personnes, dont les résultats sont indiqués dans le tableau ci-après, montrent que 88,8% des personnes enquêtées exerçant une activité professionnelle travaillent à l'intérieur de l'agglomération Constantinoise, qui constitue le bassin d'emploi majeur des populations de l'agglomération. 52% d'entre eux travaillent dans leurs villes de résidence, contre 48% qui travaillent hors leur ville, ce qui justifie en grande partie les taux élevés de déplacements quotidiens entre les villes de l'agglomération.

On constate aussi que les villes de la périphérie ont gagné une certaine autonomie en matière d'emplois vis-à-vis la ville de Constantine (80 % des enquêtés de Ain Smara travaillent dans leur ville de résidence, c'est valable aussi pour Didouche Mourad, Hamma, et Khroub avec respectivement des taux de 85% ,79 %, et 62 %). Elles ont pu développer leur propre espace de quotidienneté relative au travail, sans pour autant négliger leur participation positive dans la dynamique urbaine de l'agglomération. Elles partagent même une partie de leur marché d'emploi avec les autres villes de l'agglomération. Ce paramètre est considéré comme l'une des caractéristiques principales des territoires polycentriques.

Tableau 5 : Attractivité des villes de l'agglomération Constantinoise pour l'emploi.

Lieu de résidence	Lieu de Travail en %						
	Constantine	Khroub	Ali Mendjeli	Hamma	Didouche	Ain Smara	Hors agglomération
Constantine	40,26	4,17	36	0	0	7,32	16
Khroub	10,39	62,50	12	0	0	0	12
Ali Mendjeli	27,27	25,00	48	4,17	0	12,20	20
Hamma	10,39	0	0	79,17	14,29	0	24
Didouche	6,49	0	0	16,67	85,71	0	16
Ain Smara	5,19	8,33	4	0	0	80,49	12
Agglomération	34,53	10,76	11,21	10,76	3,14	18,39	11,21

Source : auteur 2015

Une vision plus fine des flux de travailleurs à l'intérieur de l'agglomération confirme cette interdépendance en matière d'emploi entre les villes de l'agglomération.

- Entre Constantine et Ali Mendjeli : (36% des Constantinois travaillent à Ali Mendjeli contre 27% de cette dernière travaillent à Constantine).
- Entre Ali Mendjeli et Khroub : (25% des enquêtés d'Ali Mendjeli travaillent à Khroub contre 12 % de cette dernière travaillent à Ali Mendjeli).
- Entre Hamma et Didouche : (16% des enquêtés à Hamma travaillent à Didouche Mourad contre 14% de cette dernière travaillent à Hamma).

2.3. Attractivité des villes et aire d'influence

Il faut admettre, avec D.Vanoni, E.Auclair et J.Faure (2000), que la centralité peut s'exprimer au travers des actes et des représentations des citoyens...le plus souvent lorsqu'elles parviennent à capter des flux massifs de population hétérogène" STADNICKI,

2009, p.120). Pour Avoir des informations sur le comportement des habitants, on a opté donc pour une enquête par questionnaire sur les pratiques habitantes quotidiennes d'achat, d'acquisition de services et de loisir, afin de définir la périodicité de fréquentation de chaque centre des villes de l'agglomération, et l'origine des habitants et des usagers qui les fréquentent pour les différents motifs.

Tableau 6 : Périodicité de fréquentation des centres-villes de l'agglomération

Fréquentation des villes	Chaque jour	Quelques fois dans la semaine	Quelques fois dans le mois	Rarement	Total
Constantine	37,80	34,23	21,13	6,85	100%
Khroub	15,18	15,48	27,38	41,96	100%
Hamma. B	11,01	8,93	13,69	66,37	100%
Ali Mendjeli	25,89	18,15	31,25	24,70	100%
Didouche. M	9,82	5,36	8,04	76,79	100%
Ain Smara	19,05	5,65	21,43	53,87	100%

Source : Auteur, enquête par questionnaire 2015

La lecture horizontale du tableau au-dessus montre que la vie quotidienne des habitants de l'agglomération (représentés ici par les 384 personnes interrogées) s'organise autour de plusieurs villes à la fois, avec des pourcentages de fréquentation différenciés. Au Total (calculé indépendamment pour chaque ville) les villes souvent pratiquées³ sont respectivement, Constantine (72%), Ali Mendjeli (44%), Khroub (31%), Ain Smara (24%), Hamma Bouziane (19%), Didouche Mourad (15%). En contrepartie, pour les villes faiblement pratiquées⁴ on trouve en tête les villes de Didouche Mourad (85%), Hamma Bouziane (80%), et Ain Smara (75%), une grande partie des personnes interrogées ne les fréquentent que quelquefois par mois voire rarement. Une distinction qui revient en grande partie au poids du centre et aux éléments de centralité dont il dispose.

Chaque centre de l'agglomération Constantinoise connaît une fréquentation élevée par ses propres habitants (habitants de la commune) (tableau en dessous). Elle dépasse pour la plupart des cas les 90%, sauf pour Hamma Bouziane qui affiche un pourcentage un peu plus bas de 75%. Une partie considérable de sa population communale ne fréquente le centre de Hamma que quelquefois dans le mois voire rarement. Il est donc clair que l'ensemble des villes de la périphérie ont pu acquérir une certaine indépendance vis-à-vis le centre traditionnel.

L'interdépendance entre les villes de l'agglomération est nettement affichée (tableau 3), au total 56,8% des déplacements s'y effectuent, contre 43,2% de déplacements locaux. La vie quotidienne des habitants de l'agglomération est organisée essentiellement autour de trois villes, il s'agit principalement des centres de Constantine, Ali Mendjeli, et Khroub.

³ Villes fréquentées chaque jour ou plusieurs fois dans la semaine.

⁴ Villes fréquentées quelques fois dans le mois ou rarement.

Tableau 7: Indice⁵ de fréquence des déplacements aux villes de l'agglomération par rapport au lieu de résidence.

Lieu de Résidence	Fréquentation des villes							Indice de déplacement ⁶ Standardisé
	Constantine	Khroub	Ali Mendjeli	Hamma	Didouche	Ain Smara	Total	
Constantine	92,21	24,68	40,26	11,69	2,60	15,58	187	165,5
Khroub	79,63	90,74	38,89	0,00	0,00	5,56	214,8	270,5
A. Mendjeli	64,71	25,00	95,59	4,41	4,41	16,18	210,3	210,3
Hamma	75,51	6,12	12,24	75,51	30,61	4,08	204	283,2
Didouche	57,58	6,06	12,12	45,45	90,91	6,06	218,2	449,6
Ain Smara	51,85	24,07	38,89	5,56	1,85	96,30	218,5	275,2
Total	421	177	238	143	130	144	1252	1654
Fréquentation extérieur ⁷ (%)	78,1	48,6	59,9	47	30,3	33	56,8	- - -

Source : Auteur, enquête par questionnaire 2015

Par rapport à l'intensité des déplacements, ce sont les habitants de la commune de Constantine qui se déplacent le moins, en contrepartie, ce sont les habitants de Didouche Mourad qui font plus de déplacements avec respectivement des indices de 165,5 et 449,6. Cela est traduit logiquement par la puissance de chaque centre, plus un centre est puissant moins ses habitants font des déplacements vers les autres centres. Pour le reste des villes, les déplacements sont de l'ordre de 210 à 280.

2.3.1. Aire d'influence des villes petites et moyennes de l'agglomération :

« La détermination des zones d'influence relève en fait de l'analyse de la population et sa répartition spatiale qui fréquente la ou les fonctions étudiées. C'est donc un indicateur de préférence spatiale, révélatrice des comportements individuels et surtout de l'attraction exercée par une ville sur son environnement. C'est une traduction spatiale de la hiérarchie fonctionnelle ». (Hervé, BAPTISTE 1999, p. 22).

Le principe est de connaître l'origine des consommateurs de chaque centre pour des biens et des services déterminés au préalable. Cela donne plus d'explications sur la nature et l'intensité des relations qu'entretient chaque centre avec l'espace avoisinant. Cependant, il reste très difficile de cerner le rayonnement exact des biens et des services dans la mesure où le comportement des consommateurs est très instable et dépend de plusieurs paramètres exogènes.

En revenant sur les taux de fréquentation des centres de l'agglomération (tous motifs de déplacement confondus), il paraît que les villes de Khroub et Ali Mendjeli ensemble ont pu réaliser le contreponds avec le centre de Constantine dans certains branches d'activités commerciales. Ils ont même dominé l'attraction des flux dans quelques branches d'activité tel que « les matériaux de construction » affichant ensemble un taux d'attraction de 44% contre

⁵ Cet indice est la somme des pourcentages de fréquentation de chaque ville selon les temporalités « fréquentée chaque jour » et « fréquentée quelques fois dans la semaine ».

⁶ C'est la standardisation du total des fréquentations, cet indice signifie est proportionnel aux nombre de déplacement qu'effectuent les habitants de chaque ville aux autres villes de l'agglomération.

⁷ Flux venant de l'extérieur de la ville.

17 % pour le Centre de Constantine, sachant que pour cette branche d'activité c'est Khroub qui domine l'attraction avec le taux de 30%.

Toutes les villes de la périphérie de l'agglomération Constantinoise ont développé une gamme élargie et variée de services et d'activités commerciales, ce qui leur confère une certaine spécialisation et une puissance d'influence respective. Lorsqu'il s'agit des prestations de services administratifs ou financiers par exemple, la population de l'agglomération Constantinoise satisfait une bonne partie de ses besoins à l'échelle de sa ville de résidence au niveau du centre le plus proche. En moyenne 45% des besoins des villes de la périphérie sont satisfaits localement, contre 38% satisfaits à l'échelle du centre de Constantine qui abrite un nombre important d'administrations publiques, et d'institutions financières (banques, postes, agences d'assurances...etc.).

Mise à part le centre traditionnel de Constantine dans l'étendue de l'aire d'influence est confirmé, les villes de la périphérie accaparent aussi une partie importante de la clientèle. Les centres de Khroub, Ali Mendjeli, et Ain Smara ont un indice de fréquentation assez élevé. Cette clientèle est dans sa majorité locale sauf pour le centre de Khroub qui dispose d'une aire d'influence qui s'étale sur Ali Mendjeli et Ain Smara, où 45% de sa clientèle est originaire de ces deux villes.

Le commerce est aussi une activité qui se prospère d'une façon remarquable dans les villes de la couronne périurbaine de l'agglomération. On prenant l'exemple du commerce des équipements électroménagers et de l'ameublement, on constate que les villes de Khroub, Ali Mendjeli, et Hamma ont pris une place importante dans ce genre de commerces. Après Constantine qui accapare logiquement les taux les plus élevés 29% et 34%, la fréquentation de ces centres est respectivement de l'ordre de 17%, 17%, 16% pour l'électroménager et de 21%, 16%, 12% pour l'ameublement. Leurs aires d'influence couvrent tout le territoire de l'agglomération avec respectivement une fréquentation extérieure de 72%, 58%, 44% pour les produits électroménagers et 65%, 60%, 48% pour les produits d'ameublement.

En moyenne 60% de la population enquêtée s'approvisionne de ce genre de produits de l'extérieur de sa ville de résidence même si cette dernière a une bonne capacité de desserte en la matière, à l'exemple de Constantine où 40% seulement des personnes enquêtées fréquentent le centre de Constantine pour s'approvisionner des équipements de la maison, le reste prend la destination des villes de la périphérie, 18% d'entre eux fréquentent Khroub, 14% fréquentent Ali Mendjeli, et 15% fréquentent Hamma.

Tableau 8: Caractéristiques des Aires d'attraction des centres pour certains types de services et commerces.

Services	Centres	Fréquentation			Aire d'attraction		
		Elevée	Moyenne	Faible	Majeure	Intermédiaire	Locale
■ Administratifs Δ Financiers	Constantine	■ Δ			■ Δ		
	Khroub		■ Δ		■ Δ		
	Ali Mendjeli		■ Δ			Δ	■
	Hamma. B			■ Δ			■ Δ
	Didouche. M		Δ	■ Δ		Δ	■
	Ain Smara		■				■ Δ
■ Ameublement Δ Electroménager	Constantine	■ Δ			■ Δ		
	Khroub	■	Δ		■ Δ		
	Ali Mendjeli		■ Δ			■ Δ	
	Hamma. B		■ Δ		■ Δ		
	Didouche. M			■ Δ			■ Δ
	Ain Smara			■ Δ			■ Δ

Source : auteur 2015

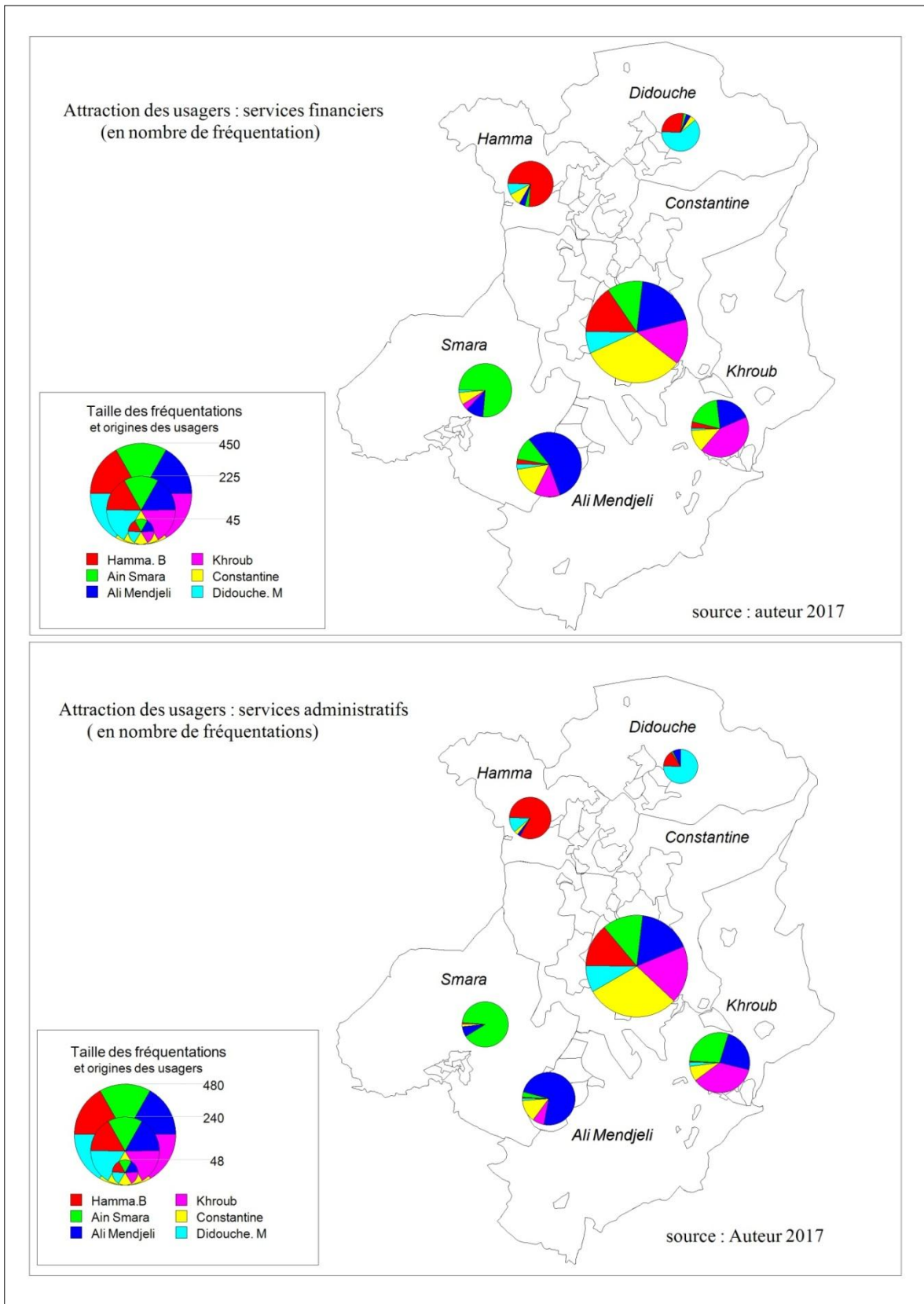


Figure 2 : aire d'influence des villes de la périphérie de l'agglomération Constantinoise pour les services administratifs et financiers.

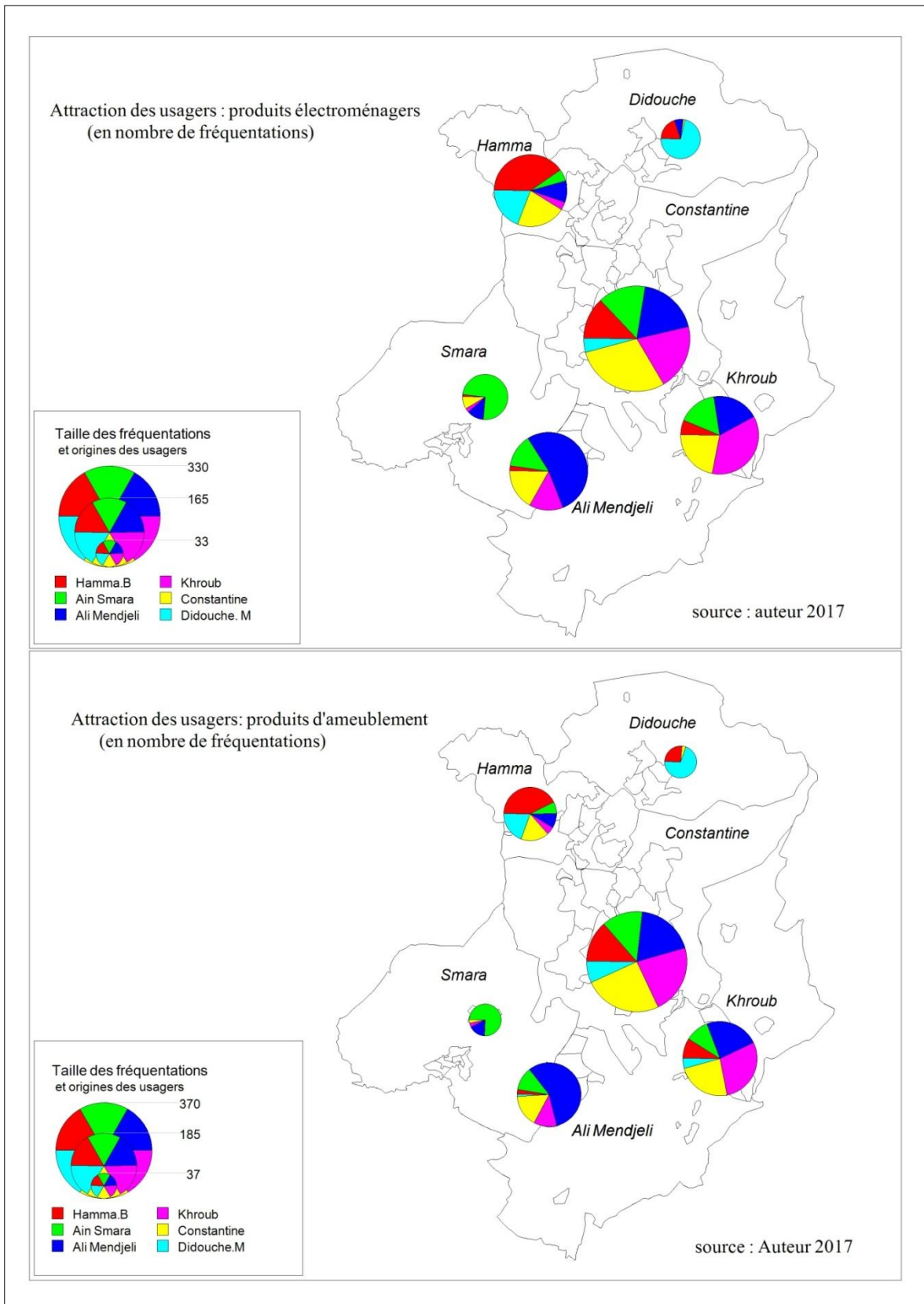


Figure 2 : Aire d'influence des villes de la périphérie de l'agglomération Constantinoise pour le commerce des produits électroménagers et d'ameublement.

Conclusion :

Entre la ville d'hier et d'aujourd'hui la nuance est visible à l'œil, que ce soit par rapport à sa structure ou par rapport à ses fonctions. C'est ce qu'on a constaté à travers la lecture historique des réflexions autour de la ville et à travers notre travail de recherche sur l'agglomération Constantinoise. L'organisation de la centralité au sein de cette entité territoriale a totalement changé d'aspect par rapport à la ville des siècles précédents. Ce n'est plus le centre-ville seul qui structure et organise les dynamiques urbaines, mais c'est un système urbain emboîté composé de plusieurs lieux de centralité de poids et de natures différents, où les villes petites et moyennes localisées dans la périphérie des grandes villes occupent un rôle organisationnel important et primordial par les centralités qu'elle renferme.

Sur les plans économique et social, les villes de la périphérie se sont imposés dans le quotidien des habitants de l'agglomération Constantinoise en offrant un milieu de vie décent pareil et des fois mieux que celui du centre principal, par une diversité d'offres en matière de services, de commerces, d'emplois, et de loisir. Elles sont devenues des espaces de sociabilité subsidiaires au centre principal, particulièrement pour leurs habitants. Ce n'est plus le centre de Constantine qui domine à lui seul l'attraction des flux, même s'il reste le plus puissant. Chaque centre, en plus de sa clientèle locale attire une clientèle de l'extérieur venant des différents centres, ce qui confirme l'interaction existante entre les centres.

Les résultats de l'enquête sociale menée auprès des habitants montrent bien le rôle économique et social que jouent les villes de la périphérie de l'agglomération Constantinoise, elles abritent une grande partie des pratiques habitantes quotidiennes de travail, d'achats, de loisir et autres. L'amélioration de leur accessibilité a permis aux usagers d'être connectés à plusieurs lieux de centralité à la fois. Ce qui a offert plus de choix dans les déplacements, le recours au centre principal pour les habitants des villes de la périphérie de l'agglomération est devenu facultatif, ils s'y rendent par plaisir pour profiter d'une certaine ambiance particulière, principalement l'historicité du lieu.

Les villes petites et moyennes de l'agglomération Constantinoise sont appelées à jouer des rôles beaucoup plus importants, dans l'objectif de faire de Constantine une métropole à rayonnement national voir régional, où l'enjeu majeur consiste à mobiliser une volonté politique commune et partagée entre tous les acteurs locaux concernés, pour mettre en place un système de villes cohérent, qui prend en considération les spécificités de chaque territoire.

Bibliographie :

- BAPTISTE Hervé, 1999, interactions entre le système de transport et les systèmes de villes, perspective historique pour une modélisation dynamique spatialisée, thèse de doctorat, Aménagement de l'espace et urbanisme : Université de Tours (CESA), 427 p.
- BERROIR. S, Mathian. H, Saint Julien. T, Sander. L, 2004, Mobilités et polarisations : vers des métropoles polycentriques, UMR géographie-cités, CNRS, université paris1, Université Paris7, 145p. [Document PDF] (hal-02540589).
- CHALLINE Claude, 1990, les villes du monde arabe, éditions Masson, collection géographie, Paris, 189p.
- Choay, F. (1994). Le règne de l'urbain et la mort de la ville. In J. Delthier et A. Guiheux (Dir.). *La ville, art et architecture en Europe, 1870-1993* (pp. 26-35). Paris : Centre Georges Pompidou.
- MATTEI Marie Flore, PUMAIN Denise, 2003, Données urbaines, éditions Paris, Anthropos, 433 p.

- OUELLET Normand, POLESE Mario, 1977, Activités tertiaires et hiérarchies urbaines : une évaluation de six méthodes d'analyse, L'Actualité économique, vol. 53, n° 1, p. 5-22.
- STADNICKI Roman, 2009, nouvelles centralités et recompositions socio-spatiales dans le grand Sanaa (Yémen), thèse de doctorat en géographie sociale, Université François-Rabelais (Tours), 581p.
- SIGNOLES Pierre, 2010, Faire la ville en périphérie(s)? Territoires et territorialités dans les grandes villes du Maghreb, les cahiers d'EMAM, p 9-14. Disponible sur : <https://doi.org/10.4000/emam.99>
- URBACO, 1998, plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, rapport de synthèse « aménagement », groupement de Constantine.

LES STRATÉGIES DE DÉVELOPPEMENT DE LA VILLE PORTUAIRE DE JIJEL : ENTRE ATTRACTIVITÉ ET PROCESSUS DE MÉTROPOLISATION

Dr. Yasmine BOUHELOUF-BERRETIMA

Sous la direction de : Pr Ali HADJIEDJ (USTHB-Alger) & Pr Jocelyne DUBOIS-MAURY (EUP-Paris)

Enseignante-chercheuse à l'université de Bejaia

Membre au Laboratoire de Recherche et d'Etude en Aménagement et Urbanisme (LREAU)

Université des Sciences et de la Technologie Houari Boumediene (USTHB) – Alger

Courrier : yasmine.berretima@gmail.com

Résumé : La mondialisation, la compétitivité et l'attractivité ont provoqué une ferveur métropolitaine dans le monde, surtout que les politiques de développement régional menées par certains États considèrent que la métropolisation est devenue un facteur positif pour les économies nationales et régionales. Celles-ci ont entraîné un surcroît d'attractivité et de compétitivité suite à la dynamique des grandes agglomérations portuaires. En Algérie, la concurrence qu'engendre le déclin du développement économique a encouragé l'attractivité territoriale, devenue un enjeu majeur pour ses villes portuaires. Parmi celles-ci, la ville de Jijel n'échappe pas à cette logique concurrentielle l'obligeant à affirmer son identité et mettre en valeur ses atouts de développement et sa particularité territoriale. Cherchant à assurer son rayonnement au niveau local ou mondial, cette ville peut-elle élaborer des stratégies mobilisant toutes les énergies et les compétences dont elle dispose, afin de répondre aux enjeux économiques, urbains, à l'attractivité et à la concurrence de son territoire ?

En réponse à ces questionnements, nous proposons dans cet article une évaluation du potentiel d'attractivité de cette ville et voir si ses atouts ne sont pas encore exploités pour lui permettre de prétendre au statut d'une métropole régionale ?

Mots-clés : Ville portuaire, Jijel, Attractivité territoriale, Processus de métropolisation.

DEVELOPMENT STRATEGIES OF JIJEL PORT CITY BETWEEN ATTRACTIVENESS AND METROPOLISATION PROCESS

Abstract: Globalization, competitiveness and attractiveness have generated metropolitan fervor around the world, especially since the regional development policies pursued by some states consider that metropolization has become a positive factor for national and regional economies. This has led to an increase in attractiveness and competitiveness following the dynamics of major port cities. In Algeria, the competition created by the decline in economic development has encouraged territorial attractiveness, which has become a major issue for its port cities. Among these, the city of Jijel does not escape this competitive logic of attractiveness compelling it to assert its identity and highlight its development assets and its territorial distinction. Seeking to ensure its influence locally or globally, this city can develop strategies mobilizing all the energies and skills available to meet the economic, urban, attractiveness and competition challenges facing his territory?

In response to these questions, we propose in this article an assessment of the potential attractiveness of this city and see if its assets are not yet exploited to allow it to claim the status of a regional metropolis?

Keywords : port city average, Jijel, territorial attractiveness, metropolisation process.

INTRODUCTION

Dans un contexte de mobilité croissante des individus, des flux, des ressources et des activités, renforçant la concurrence entre les villes à différentes échelles, ceci incitent les territoires à conserver ou accroître leur attractivité dont l'objectif est de favoriser le processus de métropolisation (Mainet et Edouard, 2014) qui devient aujourd'hui, incontournable. Ce processus s'étend à toute forme d'urbanisation, intégrant les

petites et moyennes villes que génèrent des espaces métropolitains conquérants. A la recherche de cette attractivité, qui était toujours reliée aux stratégies de développement local, celle-ci est définie aujourd'hui comme une notion complexe signifiant la capacité d'un territoire à attirer durablement de différentes ressources (humaines, économiques, financières, etc.) (Veltz ,2004).

La reconnaissance du lien entre l'attractivité des villes et leur réussite à long terme a progressivement fait placer ce sujet en haut de la liste des priorités des politiques d'urbanisme et d'aménagement des territoires. Des stratégies complexes et innovantes, mobilisant toutes les potentialités disponibles, ont été mises en place par les collectivités locales et territoriales dans plusieurs villes à travers le monde dont l'impératif économique reste prépondérant : les clusters touristiques et portuaires, les projets *flagship* (Hatem, 2007), le tourisme urbain, le *marketing* territorial, le développement des espaces de consommation et de sociabilité (Park,2007), l'évènementiel, la promotion de *branding* territorial (Thiard, 2007), la marque territoriale, le développement durable, et les projets urbains (Ingallina, 2007).

La dynamique socio-économique issues de ces stratégies génère de profondes mutations, modifiant incontestablement le fait urbain et la configuration des territoires urbains, tels que : la concentration des fonctions économiques et culturelles majeures (polarisation de l'économie), la diffusion croissante de l'urbanisation dans ses périphéries (périurbanisation), la création de nouveaux pôles, un ensemble qualifiés par les spécialistes comme des paramètres de la métropolisation.

Dans cette optique, la ville portuaire algérienne dispose d'espaces attractifs, suscitant depuis une dizaine d'années un intérêt sans précédent, par sa situation d'interface entre l'espace maritime et l'espace terrestre. Cette juxtaposition spatiale semble être la plus directement exposée au défi de l'attractivité, de la compétitivité et de la mondialisation. S'agissant du cas de la wilaya (préfecture) de Jijel, nous allons montrer les atouts et les stratégies d'attractivité mis en œuvre par les autorités publiques dans ce territoire et comment peuvent-elles déclencher un processus de métropolisation de cette ville portuaire ?

1. ATTRACTIVITÉ TERRITORIALE ET MÉTROPOLISATION : QUELLE RELATION ?

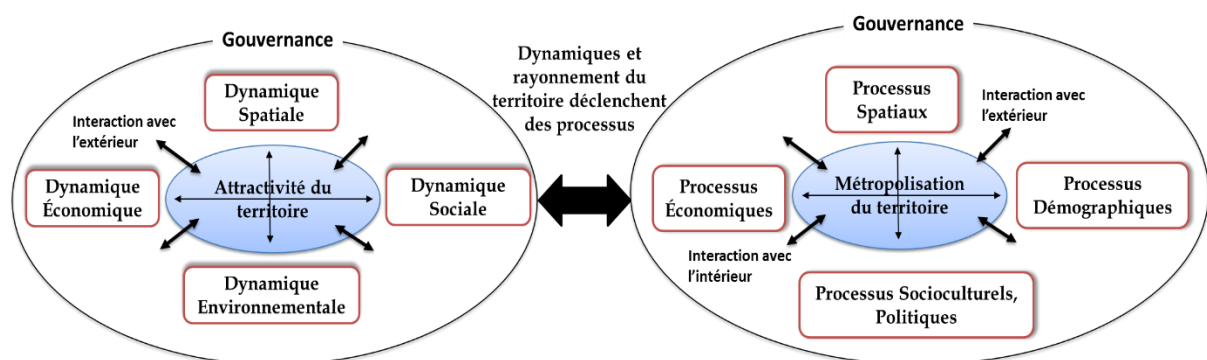
Lorsqu'on parle de Métropole et de métropolisation, nous évoquons deux concepts qui paraissent, selon Sylvette Puissant (1999) « rebelles » à toute définition simple. En premier lieu, il faut déjà distinguer la métropole comme un état avec certaines propriétés et attributs, et la métropolisation comme un mouvement global. Certes, il n'y a pas une seule définition de la métropolisation mais on peut considérer qu'elle se résume à « *l'ensemble des processus [qui] privilégient les grandes dimensions urbaines marquées par les transformations du système productif, appréhendé au niveau international et mondial. Elle conduit à des organisations et à des recompositions territoriales nouvelles, tant au plan interne des ensembles urbains concernés que sur celui de leurs relations externes* » (Lacour, 1999 : p 64). A ce sujet, l'évaluation des résultats d'une enquête internationale réalisée par Sylvette Puissant (1999 : pp 40-45) sur le concept de la métropolisation montre que ses principaux paramètres se présentent comme suit :

- *La dynamique expliquée par la taille et les fonctions des métropoles, malgré que cette problématique de seuil qui permettrait d'entrer en phase de métropolisation a fait l'objet de nombreuses remarques complémentaires. Ce seuil ne serait pas universel : il dépendrait aussi des environnements et des contextes urbains nationaux¹.*
- *Les forces issues d'activités et de modes spécifiques d'organisation : la métropolisation se révèle indissociable de l'existence de la pratique d'activité informationnelle (NTIC), de direction, de commandement et de contrôle issues des évolutions et tendances de croissance de développement économique.*
- *Les facteurs de type infrastructurel et d'équipement : l'accessibilité internationale généralisée notamment le port, l'aéroport, télécommunications...)*
- *Les facteurs de nature socioculturelle. Le cosmopolitisme via l'attraction migratoire internationale, la main-d'œuvre étrangère, le tourisme international sont aussi des ressorts particuliers au processus de métropolisation.*

Par ailleurs, la métropole est la ville principale d'une région géographique ou d'un pays, qui, à la tête d'une aire urbaine importante, par sa grande population et par ses activités économiques et culturelles, permet d'exercer des fonctions organisationnelles sur l'ensemble de la région qu'elle domine. Cette définition permet de distinguer quelques caractéristiques générales de cette ville qui détient un rôle de direction, de mère au sein d'un territoire qui l'entoure. Aussi, la métropole est la capitale d'une région, d'un territoire dont elle se nourrit et qu'elle fait en même temps vivre. Elle est le lieu de centralité, le pôle où convergent des liens et des relations avec d'autres pôles (Buisson, 1999 ; Roger, 2007).

Si l'on définit l'attractivité territoriale comme la capacité d'un espace à attirer les entreprises, les habitants et les regards, le lien d'interaction entre attractivité et métropolisation n'est plus à démontrer (Geppert,2006). Dans ce sens, la base d'analyse de la Datar² qualifie l'attractivité et le rayonnement international comme un levier important de métropolisation avec le développement économique, l'enseignement supérieur, l'accessibilité, ainsi que l'organisation solidaire et durable des territoires, l'aménagement et la cohésion sociale. D'après ce large consensus, la métropolisation est un ensemble de processus émergents suite aux mutations et dynamiques conçues par les stratégies d'attractivité économique, résidentielle ou touristique (figure 1).

Figure 1: L'attractivité un levier de métropolisation des territoires. Source : auteurs



2. MÉTROPOLE ET MÉTROPOLISATION, ATTRACTIVITÉ : DES CONCEPTS REFORMULÉS DANS LE CONTEXTE ALGÉRIEN

Les termes de *métropole* et de *métropolisation* sont le plus souvent mal utilisés en Algérie, dans une acception qui diffère lorsqu'il s'agit de professionnels, de chercheurs et d'hommes politiques. L'ambiguïté se manifeste nettement dans les définitions énoncées par la réglementation algérienne. À titre d'exemple, dans le Journal Officiel la *métropole Urbaine* définie comme « *une agglomération urbaine dont la population totalise au moins trois cent mille (300 000) habitants et qui a vocation, outre ses fonctions régionales et nationales, à développer des fonctions internationales* »³ (ONS,2011 : p 68). Une telle acception n'est pas conforme aux standards académiques internationaux, mais elle a néanmoins servi en 2002 de référence lors de la promulgation de la loi algérienne relative à l'aménagement et au développement durable. D'après cette définition, nous remarquons que le seuil démographique choisi apparaît singulièrement bas, surtout pour une ville d'un pays où les seuils démographiques et d'apparition des fonctions métropolitaines sont généralement supérieurs (Marcuse et van Kempen, 2000).

Dès lors, le terme (de métropole) s'est depuis banalisé dans le langage courant en Algérie et renvoie souvent à une ville de taille importante qui exerce une influence forte sur son espace régional. Cette vision n'est certes pas erronée, elle découle des différentes définitions mentionnées dans la littérature depuis quelques décennies (Lacour et Puissant, 1999 ; Vandermotten et *al.*, 1999), mais elle semble bien vague et trop générale. Il est opportun de signaler que les métropoles en Algérie sont classées par le SNAT en deux catégories : Alger (métropole nationale) Oran, Constantine et d'Annaba (métropoles d'envergure régionale). On déduit que les métropoles

régionales sont définies comme des villes qui jouent le rôle de centre urbain principal de leur région. Ce rôle peut se décliner sur divers plans : économique, administratif, politique, culturel et touristique. Ces métropoles représentent également de véritables pivots de connectivité technique au plan de la logistique, des transports et de la communication, ainsi que de pôles régionaux en termes d'infrastructures de haut niveau (universitaire, de recherche, d'innovation, sportif et de loisirs). Leur attractivité et rayonnement se déploient naturellement à l'échelle intra-régionale mais aussi, de manière de plus en plus prégnante au plan national, voir international.

Si des confusions ont été observées sur l'utilisation du concept de *métropole*, des ambiguïtés pèsent aussi sur l'emploi du concept de *métropolisation*. L'utilisation de ce dernier reste très limitée en Algérie et correspond toujours à la définition ancienne. À titre d'exemple, dans le Grand Projet Urbain (GPU) d'Alger, « *la métropolisation du territoire* » est un concept qui fait simplement référence à la croissance démographique et urbaine (Medjad et al., 2016).

La notion de métropolisation en Algérie est aussi utilisée pour définir une stratégie politique spécifique d'affirmation du dynamisme et du rayonnement d'une aire urbaine. Lorsqu'on est une grande ville en France ou en Europe, on ne pourrait, en temps de la mondialisation, que "*faire métropole*" (Lussault, 2010), ceci en faisant recours aux stratégies d'attractivité citée précédemment.

En langue arabe, on retrouve les mêmes ambiguïtés puisque le concept *El Hadira* prend le sens de grande ville (par sa taille) ce qui est rappelé dans les travaux de F. Boudaqqa (2006). Le terme d'*El Hadira* retrouve son origine dans l'histoire arabomusulmane. Dans son ouvrage *El Muqaddima* (Les prolégomènes) Ibn Khaldoun fut un des premiers géographe et sociologue qui a commencé à distinguer entre la ville et les autres lieux des populations sédentaires (Medjad et al., 2016). A cette époque, cet auteur établissait déjà une différence entre une ville normale et une métropole (*El Hadira*) : « *les métropoles surpassent les autres villes en activités commerciales et par le bien être dont on y jouit, cela tient à ce qu'elles les surpassent aussi par leur population* » (Ibn Khaldoun, 1961 : p 124).

Dans le contexte algérien, l'attractivité territoriale est un concept lié à l'économie. A ce sujet le SNAT définit l'attractivité territoriale comme « *la capacité d'un territoire à produire et échanger selon les règles de l'économie moderne et à attirer les savoir-faire, les technologies et les investissements étrangers (IDE), qui les accompagnent* ». L'attractivité occupe alors une place centrale dans la nouvelle politique d'aménagement du territoire dont l'objectif est d'ouvrir à l'international l'ensemble des territoires algériens.

Dans ce sens, l'État algérien qui dispose d'une façade maritime de 1200 km jalonnée de 11 ports de commerce a pris conscience que son ouverture à l'internationale et son passage à la mondialisation ne peut se faire qu'à travers ses ports et ses villes portuaires surtout que la quasi-totalité de son commerce extérieur s'effectue par voie maritime. Plusieurs travaux ont montré l'influence de l'efficacité portuaire sur la croissance économique des États (BEHRENS et al., 2006 ; Limao et Venables, 2001 ; Clark et al., 2004). Cela suppose forcément des efforts de mise à niveau et de valorisation de ses villes portuaires et leurs atouts notamment le port. D'ailleurs, de

grands projets de modernisation de ces ports ⁴ ont été lancés ces dernières années dont l'objectif est la remise à niveau et la modernisation d'ici à l'horizon 2025 (MTP,2008). Cette politique de développement devrait permettre d'accroître substantiellement la compétitivité des villes portuaires, comme celle de notre cas d'étude, la ville de Jijel.

3. LA VILLE PORTUAIRE DE JIJEL : ENTRE ATTRACTIVITÉ ET PROCESSUS DE MÉTROPOLISATION

Le territoire Jijilien dispose d'un port sur la méditerranée, au Nord-Est de l'Algérie, à l'extrémité Est d'une côte à falaises, nommée la Corniche Jijellienne. Elle est adossée au massif montagneux de la petite Kabylie. La wilaya appartient au domaine Nord Atlasique, connu localement sous le nom de la chaîne des Babors. Elle est limitée par la mer méditerranéenne au Nord, la wilaya de Skikda à l'Est, la wilaya de Bejaia à l'Ouest, les wilayas de Sétif et de Mila au Sud. Elle n'est qu'à 30 minutes de vol de la capitale Alger et à une heure de Barcelone (Espagne), de Naples (Italie), et de Marseille (France). Sur le plan administratif, Jijel est composée de 28 communes, rattachées à 11 daïras (sous-préfectures)

Figure 2: Une situation géostratégique. Source : PAW de Jijel traité par les auteurs

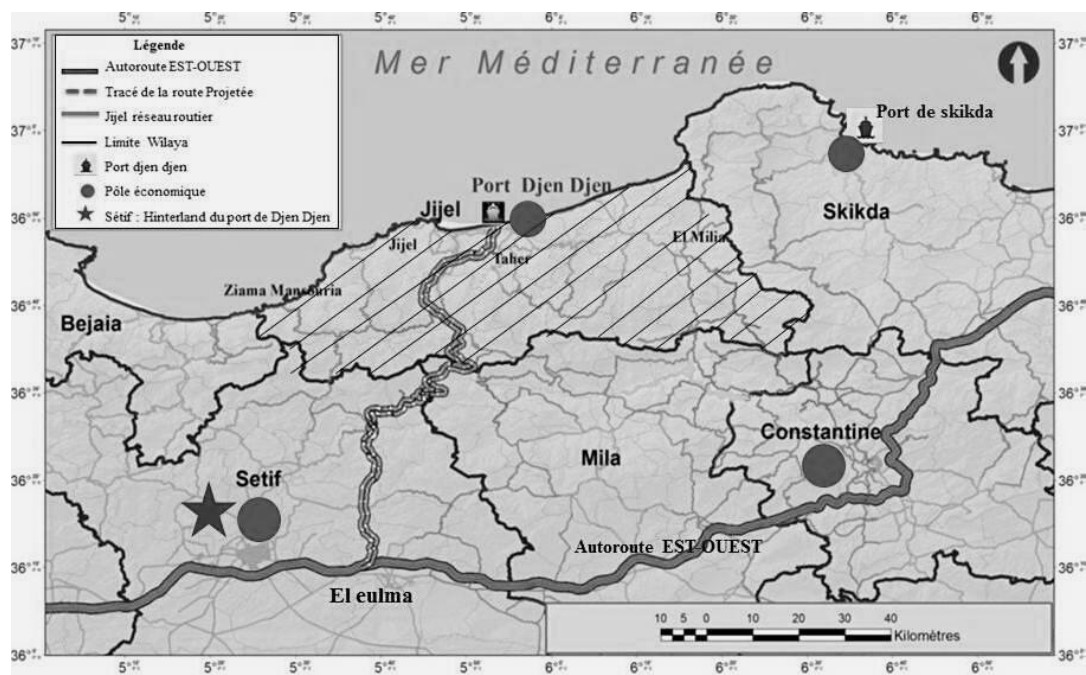


Sur le plan régional Jijel fait partie de la région Nord Est du pays⁵. Une région à forte potentiel attractif et compétitif, possédant deux métropoles (Annaba et Constantine) et deux villes portuaires (Annaba et Skikda). L'influence de Jijel sur son environnement régional a toujours été limitée aux activités touristiques, vu que cette ville est considérée comme une destination touristique attractive (3 millions d'estivants en 2017 selon la direction de tourisme), ceci malgré le manque d'infrastructures touristiques. Sur le plan économique et administratif Jijel fonctionne principalement avec Sétif, Constantine, Bejaïa et Alger.

Le renforcement de son caractère de ville portuaire et le lancement du complexe sidérurgique de Ballara lui confère aujourd'hui un rayonnement régional, national voir international. En effet, au-delà de la fonction de transbordement, son port Djen

Djen veut élargir son arrière-pays aux pays limitrophes, notamment au Niger. Plusieurs éléments plaident en sa faveur, comme la réalisation de la pénétrante autoroutière reliant le port à l'autoroute Est-Ouest, ce qui devrait permettre son rattachement à la transsaharienne.

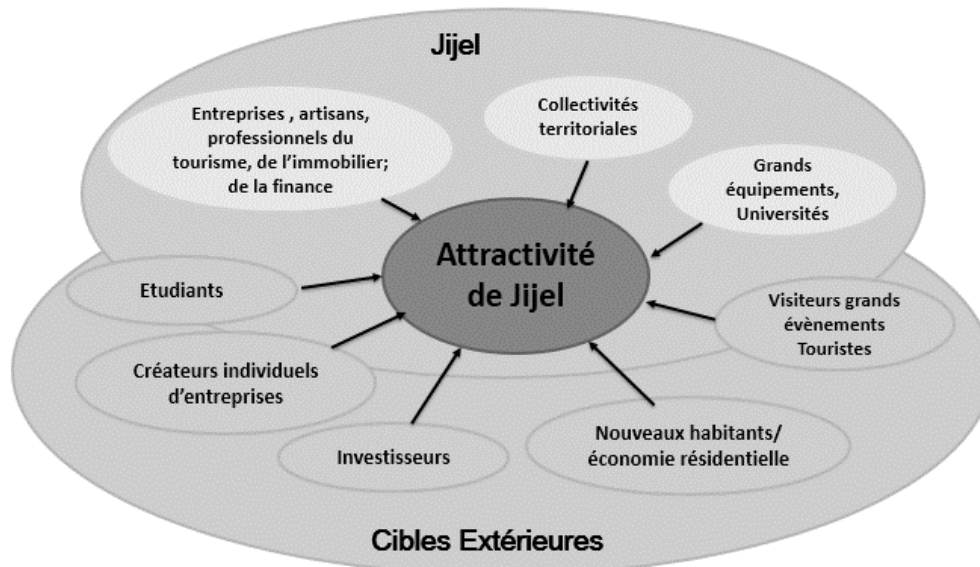
Figure 3: Jijel dans son environnement régional. Source : AIDAT A, N. MESSACI, 2017



3.1 L'ATTRACTIVITÉ : UN NOUVEAU DÉFI POUR LE TERRITOIRE JIJILIEN

S'étalant sur une superficie de 2.396,63 km², avec une façade maritime de 120 Km, la wilaya de Jijel, qui compte aujourd'hui environ 750 000 habitants (Wilaya de Jijel, 2010), est restée très longtemps à l'écart du développement socioéconomique pour des raisons d'ordre politique (son isolement pendant la période d'insécurité des années 90)⁶. Considéré comme un territoire vierge, disposant d'un énorme potentiel de développement ce n'est qu'à partir des années 2000 que ce territoire a bénéficié d'une intention particulière de la part de l'Etat dont la stratégie est de le transformer en pôle portuaire international, de vocation touristique et industrielle (CENEAP,2012). Cependant, plusieurs projets stratégiques sont alors programmés ou en cours de réalisation. Ils visent le développement de l'attractivité de cette ville à travers la ligne directrice n°03 de son plan d'aménagement wilayal (PAW), lié à « *l'attractivité et à la compétitivité des territoires* ». Ce plan explique la stratégie, les objectifs et les potentialités selon une politique d'attractivité généralisée (figure 04).

Figure 4: Les principaux acteurs et cibles internes et externes de l'attractivité de Jijel. Source : auteurs d'après les données du Plan d'Aménagement Wilaya (PAW)



La wilaya de Jijel dispose d'un potentiel agricole (98.689 Ha, soit 41% de la surface totale de la wilaya), naturel et touristique (120 km de cote, 48% forêts, 19 Zones d'Expansion touristique, le Parc naturel national de Taza (figure 05). Ce potentiel intéresserait les investisseurs et les décideurs proposant des projets prometteurs dans le présent et le futur pour pouvoir hisser ce territoire au rang des grands pôles de croissance Nord - Est du territoire algérien tels que ; la ville de Annaba, Constantine et Sétif.

Figure 5: Potentiel touristique très remarquable à Jijel. Source : www.Jijel.info.dz



En plus de ces potentialités naturelles, l'envergure de ses projets qui dépassent l'échelle locale et régionale, la ville de Jijel s'apprête à se transformer en un important pôle industriel d'Afrique du Nord avec l'éventuelle opérationnalité du complexe sidérurgique de Bellara (figure 06) avec une capacité de production, dans une

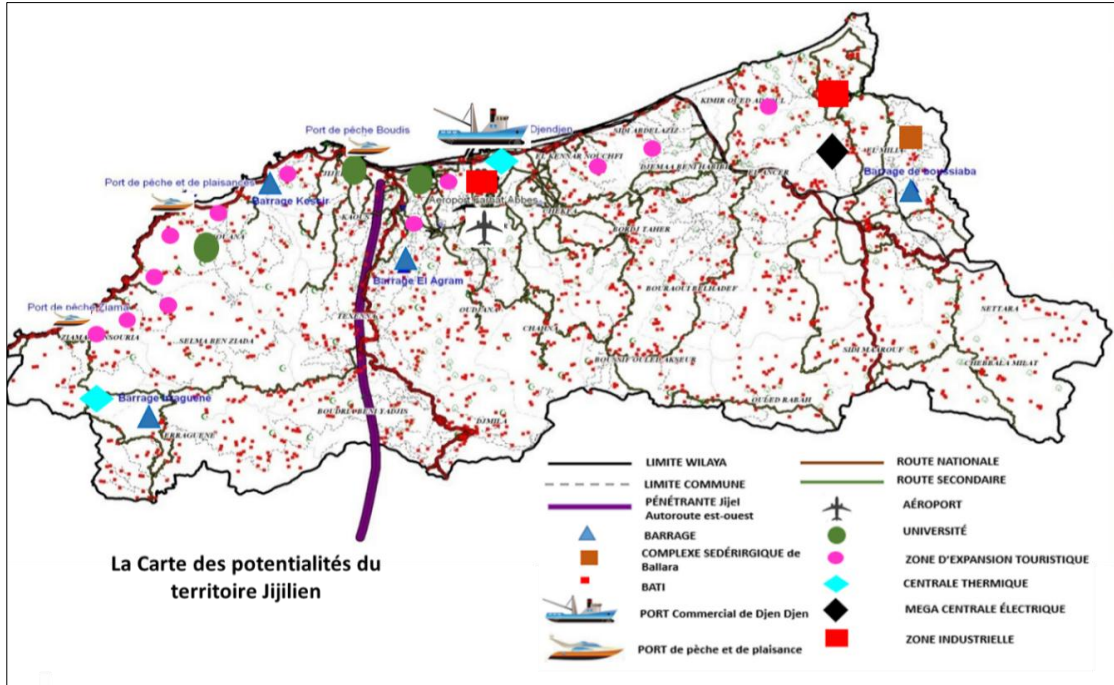
première phase, de 1.5 millions de tonnes d'acier par an. Il se positionne comme « le second poumon » de l'industrie sidérurgique algérienne après le complexe Sider d'El Hadjar d'Annaba qui dispose d'une capacité de production annuelle de 900.000 tonnes.

Figure 6: Vue générale du complexe sidérurgique de Ballara. Source : www.jijel.info.dz



À ces projets, s'ajoute l'Aéroport de Jijel, en pleine extension pour atteindre la capacité de 400.000 passagers/an desservant l'international depuis juin 2010 avec des liaisons depuis et vers la France. La ligne ferroviaire complète les liaisons terrestres, à travers la réalisation de la pénétrante autoroutière Jijel-Sétif et le dédoublement de la voie Jijel- Constantine, Jijel- Bejaia). Ce réseau de transport diversifié complète les cinq grands barrages et trois pôles universitaires de ce territoire. Le directeur de l'industrie de Jijel confirme que : « *Jijel semble bien partie pour accomplir sa mutation en une capitale de l'industrie sidérurgique dans la zone du Maghreb* » [Entretien réalisé le 16 mai 2016]. À cela, s'ajoute le port de Djen Djen qui dispose d'une plateformes d'eau profonde permettant d'accueillir des navires de 120 000 t, **avec un trafic attendu de 2 MEVP dont 50% en transbordement**). Ce port fut considéré comme une réalisation coûteuse et peu rentable, puisqu'il est construit au service d'une usine sidérurgique qui a vu le jour en 2013. Mais le port a trouvé aujourd'hui une vocation classée comme l'une des principales plates formes maritimes d'exportation des conteneurs des marchandises en exerçant deux fonctions : la desserte du trafic national et celle de hub⁷.

Figure 7: Les potentialité du territoire Jijilien. Source : BOUHELOUF,2020



Les perspectives du développement de ce port sont ambitieuses, et la priorité n'est pas seulement de réussir son insertion dans le partenariat Euro-Méditerranée, à long terme et de faire de ce port un hub international, à moyen terme, pour le rendre un concurrent direct d'Enfidha (futur hub tunisien en cours de réalisation) et des hubs Algésiras (du Tanger Med au Maroc), de celui de Valence, Marsaxlokk, de Cagliari, Gioia Tauro (en Italie), mais un levier de développement portuaire et un outil d'aménagement du territoire. (SETTI et al., 2011).

Figure 8: Carte du réseau routier de Jijel. Source : DTP de Jijel traité par l'auteur



Face à cette nouvelle mutation, on se demande vraiment si ce potentiel d'attractivité et de vision de projets peut conduire à déclencher un processus de métropolisation à Jijel ? Autrement dit, ces projets ont-ils la capacité de déclencher les mécanismes qui conduiraient à la métropolisation de cette ville ? Est-ce-que ce potentiel et les stratégies d'attractivité mis en place peuvent engendrer un processus de métropolisation de cette ville ?

3.2 L'APPROCHE METHODOLOGIQUE :

En réponse à nos questionnements préalables, nous sommes censés établir un diagnostic territorial, en adoptant deux approches méthodologiques : l'une quantitative à travers l'analyse multi-critères (AMC) et l'autre qualitative la SWOT. L'intérêt de ces deux méthodes d'analyse est d'étudier les ressources et les potentialités de cette ville portuaire, pour pouvoir apporter des précisions à la réalité actuelle de son territoire, en identifiant les enjeux et les perspectives de son développement.

Notre diagnostic est structuré en deux étapes : la première est celle de l'AMC par laquelle nous avons évalué le potentiel d'attractivité du territoire Jijilien. Dans la deuxième étape, nous avons utilisé la SWOT⁸ en établissant un diagnostic plus ou moins qualitatif, qui nous a permis de se renseigner sur :

- Les atouts mobilisés et les opportunités à exploiter pour atteindre l'objectif d'attractivité et la dynamique de métropolisation dans ce territoire.
- Les faiblesses et les menaces entravant l'objectif d'attractivité et le processus de métropolisation (le tableau récapitulatif n°01).

Afin de réussir l'approche analytique de notre travail à travers ces deux méthodes, nous avons réalisé une série d'entretiens exploratoires qui a permis d'interroger les différentes catégories d'acteurs territoriaux. Notre guide d'entretien a été utilisé auprès d'un échantillon composé de 30 personnes : 15 décideurs et gestionnaires et 15 professionnels de l'urbain (chercheurs et praticiens). Cette technique qualitative nous a facilité la collecte de données empiriques et d'informations afin de centrer les discours des personnes interrogées autour des thèmes⁹ définis préalablement car développés à partir des variables de nos hypothèses. Il faut le rappeler que les acteurs interrogés ont participé à la formulation de la matrice SWOT ainsi qu'à la notation des indicateurs de type qualitatif de notre analyse AMC.

De plus de nos observations et de nos entretiens, nous avons également effectué une analyse des schémas d'aménagement du territoire à différentes échelles ; SNAT, SRAT, SDAT, PAW 2030¹⁰ dont le schéma portuaire 2025, élaboré respectivement par le Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE), le Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement (CENEAP). Ces données nous ont été transmises par les fonctionnaires et les opérateurs portuaires de différents secteurs administratifs.

3.2.1 SWOT : Le territoire Jijilien : des atouts et des faiblesses

L'analyse SWOT a été élaborée d'une façon synthétique à partir de la recherche théorique et les résultats des entretiens effectués auprès des acteurs de cette ville. La

Grille SWOT est synthétisée en 3 à 5 points essentiels liés à 10 rubriques : « Dynamique économique », « Qualité de vie », « Innovation/Recherche », « Ressources et potentiel humain », « Gouvernance » « Grands projets », « Accessibilité », « Grand événementiel », « Tourisme », « Service Tertiaires supérieurs fonction internationale ». Ces rubriques représentent les paramètres de la métropolisation et les domaines d'attractivité.

Tableau 1: Tableau récapitulatif des facteurs endogènes et exogènes par domaine d'attractivité. Source : auteur

Rubriques d'attractivité / paramètres de métropolisation	Atouts et opportunités Les atouts mobilisés et les opportunités à exploiter pour atteindre l'objectif d'attractivité et la dynamique de métropolisation dans le territoire.	Faiblesses et Menaces Les faiblesses et les menaces entravant l'objectif d'attractivité et le processus de métropolisation
Dynamique économique	<p>Situation géographique, un nœud d'accrochage entre continents ce qui favorise son développement</p> <p>Une façade maritime de 120 Km, (ouverture sur l'international),</p> <p>Les avantages présentés par la ville portuaire (connexion, la centralité, la nodalité, la réticularité, l'ouverture et la connexion, la diversité des fonctions) favorables au développement</p> <p>Complexe sidérurgique d'El Milia</p> <p>Une forte volonté politique pour le développement économique de la ville</p> <p>Rayonnement sur l'arrière-pays, déterminé par l'hinterland du port de Djen Djen (Mila-Sétif-M'sila-Bordj Bou Arréridj).</p> <p>Une économie variée en développement (activité portuaire, industrielle, touristique) : repose principalement sur : les projets et les investissements lancés ces dernières années</p>	<p>Pression sur les ressources mitage agricole et pression sur le foncier</p> <p>Un mode de développement non durable</p> <p>Développement économique concentré sur la bande littorale</p> <p>Des villes environnantes très dynamiques (Sétif, Bejaia, Constantine</p> <p>Problème de la gestion du foncier urbain</p> <p>La sous-exploitation des grands équipements existants, à l'image de la zone industrielle de Bellara et du port de Djen Djen,</p>
Tourisme	<p>Intégration au sein du secteur du pôle de tourisme d'excellence Nord Est 2 ce qui favorise à Jijel de profiter de nombreux programmes ambitieux en matière de tourisme.</p> <p>Des ressources touristiques exceptionnelles : Richesses paysagères parmi les plus beaux du bassin méditerranéen (mer, littoral, lacs, corniche, les grottes, patrimoine forestier, parc naturel, les cours d'eau, forêts, plaines et montagnes, façade maritime (120 Km de côte) aux falaises plongeantes, encoches littorales et grottes sous-marines... etc.)</p> <p>Une vocation touristique forte et diversifiée (balnéaire, scientifique, montagnarde, (tourisme balnéaire, éco-tourisme, culturel)</p> <p>Potentialités touristiques exceptionnelles : Sites balnéaires (plages tout le long de la côte, corniche avec des vues panoramiques entre El-Aouana et Ziama). Sites climatiques</p>	<p>Risque de dégradation du littoral et des sites naturels,</p> <p>Une forte concentration touristique pendant la période estivale</p> <p>Une offre locale d'hébergement inadaptée aux projets de développement de l'économie touristique</p> <p>Manque d'une stratégie de marketing touristique</p> <p>Des potentialités patrimoniales importantes et inexploitées, d'où l'opportunité pour la création d'un pôle touristique</p>

	(zones forestières de Guerrouch, Tamentout, parc de Taza, ...).19 Z.E.T. dont 01 est déjà étudiée (El-Aouana).	
Tertiaires Supérieurs et Fonction internationale	L'existence des banques et des assurance	Absence des fonctions internationales Manque dans les différents types des services du tertiaire supérieur
Ressources et potentiel humain	Des ressources naturelles très diversifiées constituant des bases productives à exploiter et valoriser (ressources halieutiques, hydriques, patrimoine forestier, des zones de montagnes favorables au développement de l'arboriculture en sec, l'arboriculture rustique et l'élevage traditionnel, un potentiel agricole intéressant, des gisements de substances utiles sûrs et durables mis en évidence dans le domaine des mines et matériaux de carrières (Plomb, Zinc, Cuivre, Kaolin, Calcaire, Argile, Gypse, Sable, ...) Centrale thermique de grande capacité, une autre méga-centrale électrique de 1.600 mégawatts. Un accroissement de la population qui s'accélère depuis 1999 et qui bénéficie à l'ensemble du bassin de vie de Jijel Le développement d'une force de travail, le gonflement d'un marché de consommation. La formation et la qualification des habitants (nombre des jeunes diplômées...etc.)	Concentration du capital humain dans les trois grandes agglomérations Un poids démographique à accroître pour espérer prendre place dans le concert des métropoles algériennes Ressources naturelles exploitées qu'à 20%
Mégas événements Marketing, image	Organisation des colloques et séminaires internationaux au niveau des universités et de la wilaya Augmentation du nombre des évènements culturels notamment durant la période estivale Une préalable présence d'une stratégie de construction d'une image de marque (ville port, potentiel naturel, paysage, activité agricole.) Manque des outils de communication au service d'une stratégie de marketing tels que (la radio de Jijel, le site officiel de la ville, la revue de port de Djen Djen, la revue de l'assemblée populaire de wilaya, chaîne audiovisuelle Kotama TV...etc.)	Manque d'une stratégie de marketing de la ville Manque d'une identité distinctive affirmée à la ville Manque des stratégies de commercialisation, de vente et de publicité des évènements, et les projets de la ville.
Innovation/ Recherche	2 pôles universitaires et facultés dans différents domaines. Des centres de formation professionnelle existant ou en cours de réalisation Des laboratoires de recherches scientifiques	Manque de partenariat université-entreprises Manque d'encouragements des chercheurs et innovateurs (motivation, et prise en charge de la recherche)
Accessibilité et connectivité	Situation géographique stratégique (ouverture sur l'international) Port commercial de Djen Djen qui répond aux normes mondiales et aux nouvelles techniques de transport maritime couplé à des	Le relief montagneux (80% du territoire), qui constitue une contrainte majeure sur plusieurs plans : handicap pour l'intensification agricole, enclavement et surcoûts pour la réalisation des

	infrastructures de transport (rail, route, voies navigables) favorisant la multi-modalité et la compétitivité dans le domaine de la logistique. Grands projets routiers ferroviaires et aéroportuaires sont en cours de réalisation pour l'amélioration de l'accessibilité du territoire.	infrastructures de base et des équipements socioéconomiques, etc. ; Manque de l'offre immobilière aux entreprises
Grands projets	Aménagement des Zones d'Expansion Touristique d'Aouana, et 5 autres sont en cours d'étude. Un port de plaisance en cours de réalisation Projet d'extension de port de Djen Djen Projet de réalisation du troisième pôle universitaire Complexe sidérurgique d'El Milia	Plusieurs projets sont gelés à cause de la crise économique Retard dans la réalisation des projets Sous exploitation des grands projets
Gouvernance	Disponibilité des informations en termes quantitatifs et qualitatifs Mise à jour des informations (monographie annuelle du territoire) Une vision stratégique et cohérente de son développement (Plan d'aménagement Wilaya)	Centralisation Les limites des politiques et des outils de planification de l'urbain Manque de coordination entre les secteurs et les acteurs (gouvernance)
Qualité de vie	Un climat favorable Sécurité urbaine Plusieurs projets d'habitat et d'équipements en cours de réalisation dans les différentes communes de la wilaya.	L'aléa sismique, risque d'inondations, érosion des sols, avec comme conséquences l'appauvrissement des terres agricoles et le risque d'envasement des ouvrages hydrauliques existants et projetés ; Taux de chômage élevé Mauvaise qualité de cadre de vie (logement, transport en commun, offre de loisirs, de commerce, de culture...etc.) Environnement urbain dégage une mauvaise image chez les habitants et les visiteurs (qualité des espaces publics, cadre bâti, espaces verts...etc.) Le sous-équipement et la dévitalisation des zones montagneuses enclavées, Ampleur et foisonnement de l'habitat non réglementé

Les résultats de la SWOT en sept points :

1. La grille SWOT appliquée au territoire de Jijel nous explique que cette ville dispose de ressources d'attractivité et de métropolisation, mais l'image réfléchie est celle d'un territoire nécessitant une action soutenue pour résorber son sous-développement. En effet, cette ville vit de multiples contraintes et des mesures lourdes entravant les stratégies de son attractivité, ce qui a provoqué le blocage du processus de sa métropolisation.
2. Les rubriques : « dynamique économique », « Grands projets », et « tourisme », « ressources naturelles » enregistrent des atouts non négligeables par rapport aux faiblesses dont elle enregistre chaque rubrique. Ces atouts

constituent une véritable opportunité pour le développement de l'attractivité notamment économique et touristique de ce territoire.

3. Les acteurs interrogés confirment que le développement socio-économique et urbain de Jijel est conditionné par le futur développement de l'activité touristique et de l'industrie-portuaire¹¹. Ceci engendre le développement du tertiaire industriel et directionnel, permettant à cette ville d'exercer un réel pouvoir de commandement au niveau régional.
4. La rubrique « accessibilité » longuement considérée comme un obstacle pour le développement du territoire jijilien constitue aujourd'hui un atout non négligeable pour son développement en instaurant un réseau de communication permanent (Autoroute, Chemin de fer, Aéroport, Port) par la valorisation de sa position de carrefour dans l'accroissement de ses échanges avec les villes environnantes, notamment Bejaia, Sétif et Constantine.
5. En ce qui concerne l'innovation et la recherche scientifique, la ville de Jijel dispose de 3 pôles universitaires qui constituent un potentiel de recherche non négligeable mais qui reste non exploitable. Il existe alors un réel déficit en termes de recherche et de développement économique au niveau de cette région.
6. L'insuffisance dans l'innovation et la recherche scientifique au niveau de cette wilaya engendre des répercussions négatives sur le développement de son tissu industriel : le taux d'encadrement des professionnels est relativement faible.
7. Face aux problèmes cruciaux qu'elle connaît cette ville, ses projets restent insuffisants pour l'attractivité interne en comparaison avec les villes avoisinantes émergentes du système urbain.

3.2.2 La métropolisation appliquée à Jijel : Analyse urbaine ciblée par indicateurs (AMC)

La mise en œuvre de l'analyse multicritères suit 5 étapes : (1) ancrage de la méthode dans un référentiel d'objectifs dont découle une grille de critères, (2) choix d'indicateurs (3) attribution d'une valeur (note) pour chaque indicateur, (4) choix d'une méthode de représentation des résultats.

A. La grille d'évaluation :

Elle est le fruit du travail d'une recherche bibliographique des travaux qui ont traité la question de développement territorial, le dynamisme, l'attractivité, la compétitivité, la métropolisation et la performance portuaire des villes¹². Cette grille comporte une triple dimension : d'une part, elle permet à la ville de Jijel de se positionner pour mieux comprendre les enjeux spécifiques en relation avec les tendances nationales, les forces et les fragilités de son territoire. Cette grille adaptée aux réalités et aux singularités sociales, géographiques, historiques, économiques et culturelles qui pourraient être une référence à d'autres villes portuaires algériennes.

La grille que nous avons proposée couvre 47 critères et 174 indicateurs. Organisée en 11 domaines ou thématiques¹³ (figure 09), qui ne possèdent pas forcément le même nombre de critères. Cette grille est un bon outil d'observation qui reprend de manière très sélective les différents éléments et catégories qu'on peut examiner.

Figure 9: La grille d'évaluation utilisée. Source : auteur

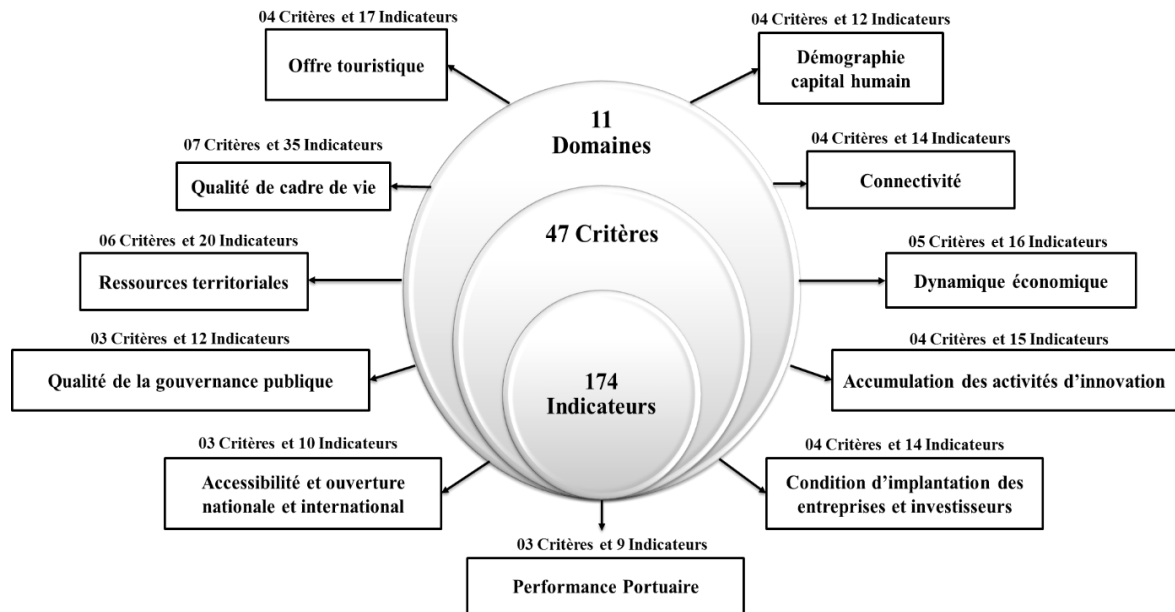


Tableau 2: Extrait de tableau AMC liée au domaine de la performance portuaire. Source : BOUHELOUF, 2020

Critères	Indicateurs
Dynamique territoriale de l'interface ville -port	<ul style="list-style-type: none"> Qualité spatiale et formelle du système ville port (composante structurelle) Caractéristique des projets et les opérations portuaires Modernisation portuaire Extension portuaire
Dynamique de la gouvernance Ville- Port	<ul style="list-style-type: none"> Caractéristique de la gestion portuaire Modalités de la planification Niveau et forme d'implication des acteurs dans les développements portuaires et urbano- portuaires
Gestion de l'image et de la communication	<ul style="list-style-type: none"> Niveau des dispositifs de production et de support d'image et marketing Visibilité du port dans l'image de la ville et vice versa

Tableau 3: Extrait de tableau AMC liée au domaine dynamique économique. Source : BOUHELOUF, 2020

Critères	Indicateurs
Dynamique économique (économie en pleine transition)	L'évolution du PIB par habitant (Produit Intérieur Brut) L'évolution RDB par habitant Activités industrielles et tertiaires (concentration) Portefeuille d'activités et leur niveau de développement L'envergure des investissements actuels et futurs projetés Nombre, chiffre d'affaire et évolution des établissements
Situation du marché de l'emploi	Nonfarm Payrolls (L'augmentation stable du recrutement) Indice de Chômage
Profil du territoire selon la « théorie de la base économique » :	Economie résidentielle (activités et services privés et publics aux habitants permanents) / économie touristique Economie productive (exportatrice de valeur ajoutée pour le territoire) /
% de concentration des activités de commandement	Une concentration des emplois qualifiés à caractère directionnel : banque et assurance, gestion Taux de concentration des fonctions commerciale, informatique, télécommunications...etc.
Image de la ville auprès des actifs, des entrepreneurs et des médias	Environnement institutionnel de l'activité économique (crédit, comptabilité, contrat, marché, cadre réglementaire...etc.) Facilité et supports à l'Investissement étranger (mesures incitatives, système de financement et système bancaire, droit à la propriété...etc.) Niveau des salaires Niveau des rémunérations (les primes)

B. Étape de notation et de pondération des valeurs des indicateurs

Chaque domaine cité dans le schéma ci-dessus est composé de plusieurs critères traduits en un nombre déterminé d'indicateurs sélectionnés selon la disponibilité des données empiriques.

Dans le cadre de notre enquête, nous avons délibérément choisi de ne pas recourir à la pondération ¹⁴ c'est-à-dire l'utilisation de la moyenne simple et non pas la moyenne pondérée. Car nous considérons que tous les indicateurs ont la même importance. Dans ce cas, la note de critère s'obtient par la moyenne de la somme des notes des indicateurs, soit l'opération mathématique suivante :

$$I_j = 1/n \sum_{i=1}^n a_{ij}$$

Σ : somme

a_{ij} = note obtenue par l'indicateur i associé au critère j

n : nombre d'indicateurs (ou de critères de décision)

Nous avons procédé ensuite à la comparaison de ces résultats (valeurs mesurées des indicateurs) avec des normes reconnues ou des références et des exemples (nationaux et internationaux) qui constituent pour nous les *benchmarks*. Suite à cette comparaison ou évaluation de nos indicateurs, nous attribuons une note selon un barème équilibré de l'échelle de 5 suivant la qualité ou la situation de l'indicateur par rapport aux *benchmarks* définis.

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Niveau très faible de performance, mauvais, médiocre	Niveau faible de performance	Seuil de performance moyen	Niveau performant, bon	Niveau très performant, très bon, très fort

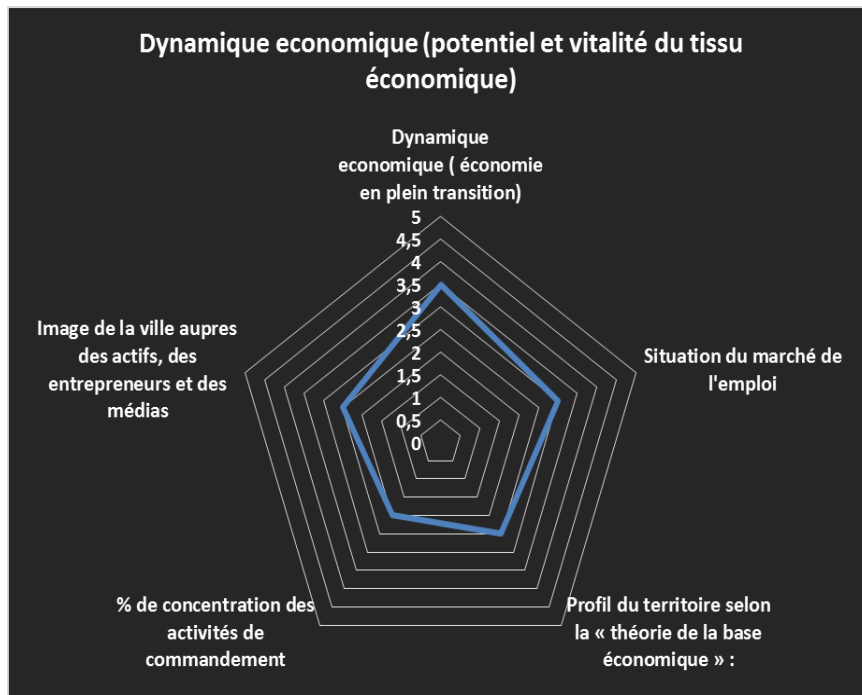
Cette méthode réduit le temps de réflexion des décideurs en ciblant les indicateurs défaillants sur lesquels il faut agir. Elle a cependant des limites compte tenu du degré de subjectivité que comprend le système de pondération. Par ailleurs, la quantité et la précision des informations disponibles influent sur le mode de calcul de l'indicateur.

C. Présentation et interprétation des résultats

Afin de synthétiser les résultats d'évaluation, il est utile de dresser un graphe synthétique sous forme de diagramme radars qui se rapporte aux domaines et à leur évaluation (voir l'exemple de profil des performances relatives au domaine « Dynamique économique » (figure 10) et le profil des performances relatives au domaine de « La performance portuaire » (figure 11).

Il faut le rappeler que nous avons pris le domaine « dynamique économique et la performance portuaire » comme exemple pour expliquer notre démarche. Ce sont les mêmes procédures d'évaluation et de lecture des résultats réalisés sur les neuf paramètres de métropolisation restante : « la qualité de cadre de vie », « démographie et capital humain », « offre touristique », « ressources territoriales », « qualité de la gouvernance publique », « capacité d'accumulation des activités d'innovation », « connectivité », « conditions d'implantations des entreprises ». Les résultats sont présentés dans un profil général par rapport à un schéma de référence (figure 12).

Figure 10: Profil des performances relatives au domaine : de la dynamique économique. Source : auteur

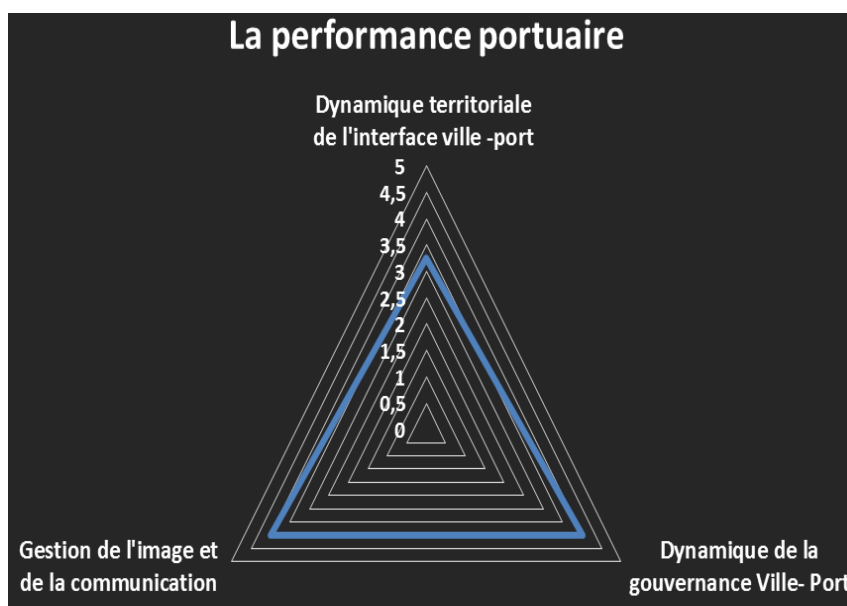


En-dessous du seuil de performance (dont la valeur est égale à 3), les indicateurs tels que : « Profil du territoire selon la théorie de la base économique », « % de concentration des activités de commandement » et « Image de la ville auprès des actifs, des entrepreneurs et des médias » rattachés à leurs indicateurs sont considérés comme non performants. Ils nécessitent une prise en charge urgente.

Ces faibles valeurs d'indicateurs indiquent le manque d'une image de marque propre à Jijel et une stratégie de marketing territorial. Quant au critère de « % de concentration des activités de commandement », il constitue une grande faiblesse pour cette ville qui a été toujours rattachée à la métropole de Constantine. Ces dernières années, Jijel commence à être indépendante pour répondre au besoin des investisseurs et des nouvelles entreprises.

Alors que les critères « Dynamique économique (économie en pleine transition) » et « Marché de l'emploi » se trouvent dans un intervalle moyen, mais elle doit être améliorée. Ces valeurs montrent, en premier lieu, la volonté des acteurs et les premiers impacts positifs des grands projets d'investissements dans les différents secteurs (tourisme, industrie et portuaire).

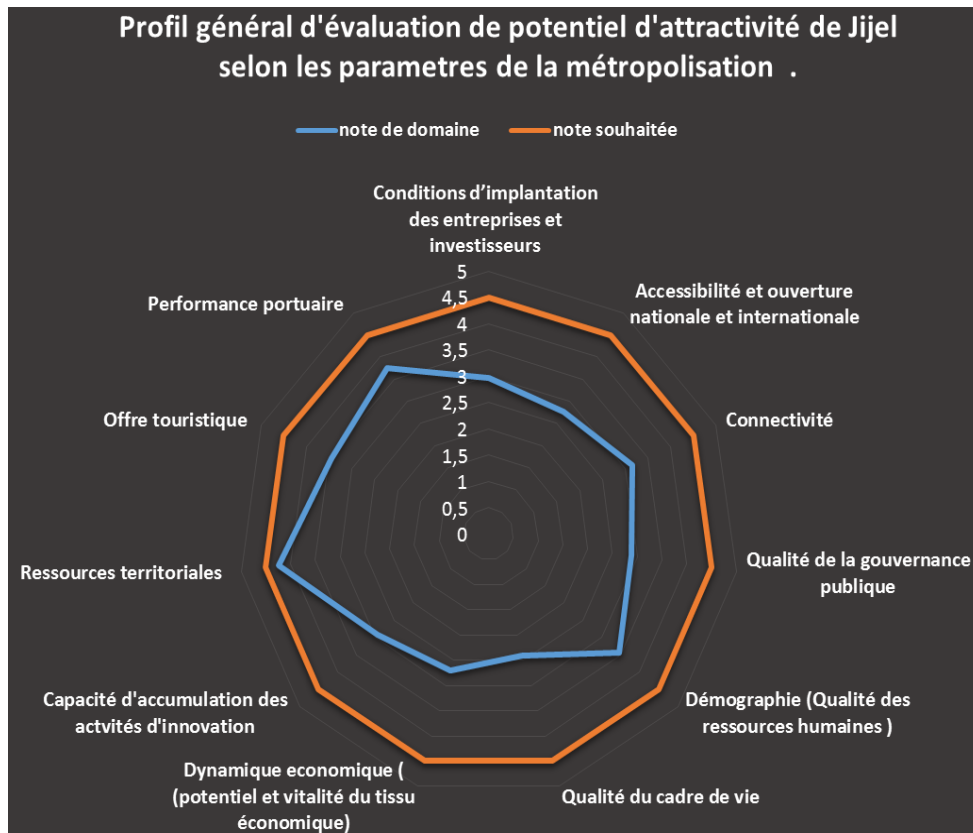
Figure 11: Profil des performances relatives au domaine de la performance portuaire. Source : auteur



L'ensemble des critères composant le domaine de la performance portuaire « Dynamique territoriale de l'interface ville –port », « Dynamique de la gouvernance Ville- Port », « Gestion de l'image et de la communication » se trouvent au-dessus du seuil de performance (dont la valeur est égale à 3). Ces critères sont jugés performants mais ils demandent toujours plus de développement pour arriver à la plus grande valeur de performance. Cela montre la conscience des acteurs concernés et l'importance du port comme atout, une richesse pour le territoire Jijilien. Il est à l'origine de son attractivité, de sa compétitivité et de son développement socioéconomique et urbain.

Dès lors, le profil en radars nous permet d'identifier les potentialités et les points faibles de ce territoire. D'autant plus, les piques représentent les forces de son attraction qui peuvent être l'élément générateur d'un processus de métropolisation. Alors que les domaines et les critères à valeurs égales ou avoisinant les valeurs considérées comme faibles sont les contraintes de déclenchement du processus de métropolisation, qui nécessite des stratégies prioritaires et urgentes de mise à niveau.

Figure 12: Profil général d'évaluation de potentiel d'attractivité de Jijel selon les paramètres de la métropolisation. Source : auteurs



3.3.3 Quel projet d'attractivité pour engager un processus de métropolisation ? Les enjeux prioritaires

Si la ville de Jijel et de son territoire disposent de nombreux atouts, la mise en place aujourd'hui d'un projet urbain d'attractivité pour une éventuelle métropolisation devient primordiale. Sur la base de ce diagnostic, nous avons pu formuler quatre enjeux prioritaires :

A. L'enjeu de l'offre territoriale

En dépit des efforts énormes fournis pour l'amélioration de l'offre de la ville en matière de logement, de qualité des services de proximité (éducation, santé,) et d'infrastructures d'accueils touristiques, l'offre d'habitabilité et de réceptivité reste insuffisante par rapport au besoin des touristes actuels et futurs. Les besoins ne cessent d'augmenter notamment avec le développement de l'activité portuaire et industrielle que connaît le territoire jijilien actuellement.

Des lors, l'amélioration de cette offre territoriale doit être concrétisée par une politique du logement intelligente, à travers des investissements culturels et par l'organisation de manifestations culturelles et touristiques, la réduction de la pollution, la qualité de l'espace public urbain et les infrastructures de loisirs et du commerce. Intensifier les efforts en faveur de l'amélioration de l'offre

territoriale est une condition primordiale pour assurer une meilleure qualité de vie urbaine, nécessaire à son attractivité résidentielle. Ce qui est synonyme de métropolisation pour une éventuelle croissance démographique de la population.

- B.** *L'affirmation des fonctions urbaines dominantes* : de plus de l'amélioration de son offre d'habitabilité et de répétitivité, Jijel est appelée plus que jamais à mettre à niveau son offre d'activité de tertiaire supérieur et de commandement territorial. Elle doit prioritairement répondre aux besoins des investisseurs et des entreprises nationales et internationales qui s'installeront sur son territoire attirées par les activités de son port et de son complexe industriel.
- C.** *La gouvernance* : une supériorité en termes d'attractivité et d'innovation dépend aussi de la gouvernance territoriale et du climat plus ou moins favorable à l'entrepreneuriat. Dans ce sens, l'instauration de mécanismes de participation citoyenne au sein des différents secteurs pour assurer une coordination entre les différents acteurs de ce territoire, l'amélioration de l'environnement institutionnel et macro-économique, nous semble nécessaire.
- D.** *Le marketing et l'enjeu de l'image* : pour lutter contre la méconnaissance de son territoire, la disposition de grandes potentialités devient une priorité pour Jijel. Dans une logique de compétition entre territoires, la métropolisation compte beaucoup sur l'effet d'image. A cet effet, Jijel a besoin en urgence d'une stratégie de marketing qui reflète la réalité de son territoire (ses forces économiques, le profil des investisseurs cibles). Il suffit d'implanter des attractions semblables et comparer le succès réalisé dans d'autres villes et de reprendre les formulations de slogans à succès pour que les investisseurs se bousculent vers ce territoire. (Proulx et Tremblay, 2006). Dans ce contexte, divers éléments permettent de valoriser l'image de Jijel en Algérie et à l'étranger par : le capital naturel, le caractère portuaire et maritime de la ville, ses équipements structurants et ses stratégies de marketing culturel et économique.

CONCLUSION :

Notre diagnostic permet d'affirmer que la métropolisation n'est pas engagée à Jijel. Les faiblesses recensées par la méthode SWOT et AMC ne permettent pas à ce territoire d'avoir le statut de métropole régionale, l'absence d'une réelle dynamique dans la création d'emplois métropolitains, un déficit d'urbanisation, le manque d'équipements et d'offres territoriales intéressantes, le manque d'une image de marque et des stratégies de marketing territorial qui poseraient réellement problème pour une éventuelle attractivité.

Si Jijel ne possède pas encore des critères de métropolisation, ce territoire portuaire de plus de 700 000 habitants, affiche des ambitions d'évolution audacieuses exprimées par le nombre et l'envergure des projets mis en œuvre (port, complexe de Ballara). De plus, ce diagnostic a dévoilé un nombre important des potentialités d'ordre économique, humain et touristique qui peuvent à terme influencer sur le processus de sa

métropolisation tels que : la densité et la qualité de réseau de communication, autoroutes, la présence des pôles universitaires, le positionnement géographique, une jeunesse diplômées et qualifiée, un potentiel énergétique et agricole. Aussi, l'ouverture sur l'Afrique et la méditerranée par sa proximité avec les marchés internationaux. Dans cette perspective, le territoire Jijilien est désormais appelé à orienter ses actions vers une amélioration significative de son niveau d'aménagement, d'équipement, d'évolution sociale et de résilience environnementale, afin d'atteindre l'objectif d'attractivité et de métropolisation. Cela ne peut être réalisé qu'à travers un projet d'attractivité territoriale capable d'absorber et dépasser les faiblesses dont souffre ce territoire. En conséquence cette ville pourrait espérer être le moteur de développement économique de la région Nord Est de l'Algérie.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- AIDAT, Aida, MESSACI, Nadia (2017) Désenclavement et attractivité du territoire de Jijel : rôle et impacts du port de Djen Djen. *Revue Sciences & Technologie D – N°45*, p.49-60.
- BEHRENS, Kristian, GAIGNE, Carl, OTTAVIANO, Gianmarco I.P, THISSE JACQUES.F (2006) Is remoteness a locational disadvantage?, *Journal of Economic Geography*, vol. 6, p. 347-368.
- BOUHELOUF, Yasmine (2020) *Les stratégies de développement de la ville portuaire de Jijel : entre attractivité et processus de métropolisation*. Thèse de doctorat en sciences. Université des sciences et de la technologie Houari-Boumediène USTHB- ALGER. 477p.
- BUISSON, Marie Andrée (1999) De la métropole d'équilibre à la métropole en réseau. Dans LACOUR Claude et PUISSANT Sy (dir.) *La métropolisation. Croissances, diversité, fractures*, Anthropos/Economica, Paris, p115-151
- CENEAP (CENTRE NATIONAL D'ETUDES ET D'ANALYSES POUR LA POPULATION ET LE DEVELOPPEMENT) (2012) *PAWT de Jijel : étude du plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Jijel. Orientations générales, enjeux et schémas prospectifs d'aménagement, Rapport phase 2*, Alger, 47 p.
- CLARK, Ximena., DOLLAR, David et MICCO Alejandro (2004) Port efficiency, maritime transport costs, and bilateral trade, *Journal of Development Economics*, vol. 75, p. 417-450.
- GEPPERT, Anna (2006) L'appel à coopérations métropolitaines du Gouvernement français et la réponse des acteurs locaux : un décryptage. *Urbanisme*, hors-série n° 28, p.44 -47
- HATEM, Fabrice (2007) Le rôle des *clusters* dans les politiques d'attractivité. Dans INGALLINA Patrizia (dir.) *L'attractivité des territoires : regards croisés*, actes des séminaires PUCA, p. 19-22.
- Ibn KHALDOUN (1961) *El mukaddima*, Beyrouth, Dar el Ouloum, 413 p.
- INGALLINA, Patrizia (2007) L'attractivité des territoires. Dans Patrizia Ingallina (dir.) *L'attractivité des territoires : regards croisés*, actes des séminaires PUCA, p. 09-18.

- LACOUR, Claude. (1999), Méthodologie de recherche et théorisation des villes. Dans LACOUR Claude, PUISSANT Sylvette. (dir.) *La métropolisation. Croissances, diversité, fractures*, Anthropos/Economica, Paris, p.63-113.
- LEPAGE, Lise Bourdeau (2015) repenser l'attractivité des territoires : globalisation, durabilité et aménités. Dans Lise Bourdeau Lepage et Vincent Gollain (dir.) *Attractivité et compétitivité des territoires théories et pratiques*. Paris, CNER, p. 24-37.
- LIMAO, Nuno, VENABLES, Anthony James (2001) Infrastructure, geographical disadvantage, transport costs, and trade, *The World Bank Economic Review*, vol. 15, n° 3, p. 451-479.
- LUSSAULT, Michel (2010), L'urbain métropolisé en voie de généralisation, dans Constructif, n°26, [en ligne] http://www.constructif.fr/bibliotheque/2010-6/1-urbain-metropolise-en-voie-de-generalisation.html?item_id=3029
- MAINET Hélène, EDOUARD, Jean Charles (2014) Indicators of small towns attractiveness: issues of definition and criteria based on French cases. Dans Kwiatek-Soltys. A, Mainet. H, Wiedermann. K et Edouard. J-C (eds), *Small and medium towns attractiveness at the beginning of the 21st century*. Presses universitaires Blaise Pascal, p.13-28
- MARCUSE, Peter., KEMPEN, Ronald van (2000) *Globalizing cities: a new spatial order?* Malden, Mass : Blackwell, 318 pages.
- MATE (MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DE L'ENVIRONNEMENT) (2008) *Schéma National d'Aménagement du Territoire 2030*, Document de synthèse, Alger, 28 p.
- MATE (MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, DE L'ENVIRONNEMENT) (2010) *Schéma Régional d'Aménagement du Territoire de la région-programme Nord-Est à l'horizon 2025*, Document de synthèse, Alger, 50 p.
- MEDJAD, Tarek, SETTI, M'hammed et BAUELLE Guy (2015) Quelle métropolisation pour Alger ? *Méditerranée*, Varia, [en ligne] : URL : <http://mediterranee.revues.org/7267>
- MTP (MINISTERE DES TRANSPORT) (2008) *Le schéma directeur portuaire à l'horizon 2025*. 114 p.
- OBSERV'AGGLO (2016) 50 indicateurs pour décrypter les dynamiques des grandes agglomérations un réseau d'experts pour analyser les évolutions urbaines [en ligne] : <https://www.aurh.fr/media/observagglo>.
- ONS (OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES) (2011) *Journal officiel de la République algérienne n° 77 du 15 décembre 2001*. Collections Statistiques n° 163/2011. ALGER, 214 pages
- PARK, Jungyoon (2007) Consommation, marketing territorial et attractivité. Dans Patrizia Ingallina (dir.) *L'attractivité des territoires : regards croisés*, actes des séminaires PUCA, p.73-78.
- PROULX, Marc-Urbain, TREMBLAY, Dominic (2006) Marketing territorial et positionnement mondial. Global positioning of the peripheries with territorial marketing. *Géographie, économie, société* Vol. 8, p. 239-256. [en ligne] : <http://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2006-2-page-239.htm>

- PUISSANT, Sylvette (1999) un moment de la croissance urbaine : réponses des experts. Dans LACOUR Claude., PUISSANT Sylvette. (dir.) *La métropolisation. Croissances, diversité, fractures*, Anthropos/Economica, Paris, p.21-61.
- ROGER, Isabelle (2007) *Les processus de métropolisation dans les capitales régionales européennes (agglomération de 500 000 à 1 000 000 d'habitants) ; Les cas de Bordeaux, Bristol, Montpellier, Saragosse et Toulouse*, Université Toulouse le Mirail - Toulouse II, thèse de doctorat en Géographie, 261 pages.
- SETTI, M'hammed, CHERIF, Fatima-Zohra Mohamed et DUCRUET, César (2011) Les ports algériens dans la mondialisation : la fin du paradoxe ? *Méditerranée*, n°116, p. 85-93.
- THIARD, Philippe (2007) Attractivité et compétitivité : offre territoriale, approches marketing et retombées. Dans Patrizia Ingallina (dir.) *L'attractivité des territoires : regards croisés*, actes des séminaires PUCA, p. 74-48.
- VANDERMOTTEN, Christian, ROELANDTS, Marcel Georges, VERMOESEN, Frank. DE LANNOY, Walter. DE CORTE, Stefan (1999) Villes d'Europe, cartographie comparative, *Bulletin du Crédit Communal*, vol. 53 (207-208), n° 1-2, 408 p.
- VELTZ, Pierre (2004) Il faut penser l'attractivité dans une économie relationnelle... ». *Pouvoirs Locaux*, n°61, dossier II.
- Wilaya de Jijel (2010) Monographie. 187 pages
- Site officiel de la wilaya de Jijel. www.jijel.info.dz

NOTES

1. De ce fait, dans certains pays à densité de population relativement faible (le Canada, ou les pays du Maghreb par exemple) certaines villes moyennes (de 50 000 à 300 000 habitants) peuvent parfaitement constituer des centres métropolitains importants à l'échelle de leurs régions, voir au-delà. A l'inverse, dans des pays fortement peuplés et urbanisés (comme Les Etats Unis d'Amérique) on peut trouver des métropoles régionales de dizaines de millions d'habitants.
2. La délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale actuellement CGET. Le Commissariat général à l'égalité des territoires
3. Cette définition est adoptée par la loi 2001-20 du 12/12/2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire.
4. Des projets de modernisation ont été aussi programmés pour les ports d'Oran, Alger, de Bejaïa et de Skikda dont les objectifs sont d'augmenter les capacités d'accueil de conteneurs. Oran va acquérir de nouveaux équipements et agrandir ses quais, l'opérateur portuaire mondial *Dubai Port World* prévoit de moderniser le terminal de conteneur d'Alger. L'entreprise portuaire *Portrek* veut agrandir le port de Bejaia et améliorer les zones d'entreposage des conteneurs ; le port de Skikda a prévu un investissement de 19 millions d'euros pour de nouveaux équipements et l'amélioration de ses accès terrestres.

Pour la ville de Jijel, le port de Djen Djen sera doté d'une superficie supplémentaire de 78 hectares pour une capacité de 2 millions d'EVP et pour un coût de 500 millions d'euros étalés sur 30 ans. L'objectif de la modernisation de ce port est de recevoir les grands navires de dernière génération et pour en faire la plus grande station de conteneurs de l'Est du pays.

5. La région Nord Est du pays formée de 8 wilayas Jijel, Skikda, Annaba, Guelma, Constantine, El-Tarf, Souk Ahras et Mila
6. Il faut juste le rappeler que durant la décennie noire (les années 90), cette ville était classée parmi les villes les plus sinistrées du territoire algérien. Elle était considérée à cette époque comme un territoire qui fut « déclarée zone libre » par les islamistes.
7. Puisqu'il est difficile actuellement de créer de nouveaux ports en eau profonde en Algérie (crise économique), le port de Djen Djen est en pleine restructuration. Il a bénéficié de plusieurs projets d'aménagement, d'extension. D'importants investissements sont alors consentis dans la protection du port contre la houle ainsi que pour la réalisation d'un terminal de transbordement qui devrait lui permettre de jouer pleinement son rôle de Hub pour les trafics transcontinentaux.
8. SWOT: Strength, Weaknesses, Opportunities, and Threats. Il s'agit d'une analyse des forces, des faiblesses, des opportunités et des menaces.
9. Au terme de ce découpage et sur la base de notre guide d'entretien, nous avons retenu quatre thèmes :
 - *Le développement socio-économique et urbanistique de Jijel face à d'éventuelles contraintes*
 - *Les perspectives de développement du territoire Jijilien : quelles potentialités ?*
 - *La ville de Jijel : une future métropole régionale, est-il concevable ?*
 - *Quel projet d'attractivité territoriale pour la métropolisation de Jijel ?*
10. Le SNAT (Schéma National d'Aménagement de Territoire : il est le cadre de référence pour la répartition et la localisation des actions de développement du territoire national. Il présente la vision prospective de l'occupation du territoire national en tenant compte de la stratégie de développement économique, social et culturel à long terme.

Le SRAT (Schéma Régional d'Aménagement de territoire) : est un outil d'appui du SNAT qui prend en charge les objectifs de développement régional afin d'assurer une précision dans la définition des options et des actions d'aménagement du territoire. Le territoire national est découpé en huit (08) régions à couvrir par des SRAT, la wilaya de Jijel est couverte par le SRAT Nord-Est

Le PAW (Plan d'Aménagement Wilayal) : est un instrument d'aménagement du territoire qui devra répondre aux préoccupations économiques, sociales, et environnementales de la wilaya, tout en s'inscrivant en harmonie avec les orientations stratégiques définies par la nouvelle politique en matière d'aménagement du territoire

11. Entretien du directeur des Mines et de l'industrie de Jijel réalisé le 16 octobre 2017
12. La documentation consultée sur les indicateurs d'attractivité est inspirée des travaux des auteurs suivants : Hélène MAINET, Jean-Charles EDOUARD (2014), Hélène REY-VALETTE, Syndhia MATHE (2012). Alexandre HERVE. François CUSIN, Claire JUILLARD (2010). Meyronin BENOIT (2012), Éric OLSZAK (2010), Patrizia INGALLINA (2007), Fabrice HATEM (2004) , Jungyoon PARK (2008), LOLLIER, Jean-Charles, Lionel PRIGENT, Hervé THOUEMENT (2005)

La documentation consultée sur les indicateurs de la performance portuaire est inspirée des travaux auteurs suivants : Centre national de la recherche scientifique CNRS (2004). L'Atlas des villes portuaires l'AIVP. (2013), Le Schéma directeur portuaire algérien 2025, El Khayat (2002).

Pour les indicateurs de la métropolisation, l'inspiration vient des travaux des auteurs suivants : Patricia ABRANTES. (2011), Edith FAGNONI, Maria GRAVARI-BARBAS et Cécile RENARD (2010), Isabelle ROGER. (2007), Claude LACOUR (1999), JEAN-CLAUDE GALLETY (2013), INSEE (2002).

13. Les 174 indicateurs d'évaluation d'attractivité et de la métropolisation du territoire Jijilien sont le résultat d'une recherche élaborée dans le cadre de ma thèse de doctorat en cours.
14. La pondération consiste à attribuer un poids ou une valeur spécifique aux différents indicateurs et critères. Plus l'indicateur est jugé important, plus la valeur de son coefficient de pondération sera grande. Or l'importance d'un critère par rapport à un autre est un enjeu majeur scientifique et politique. La pondération peut intervenir dans des situations concrètes avec la participation des acteurs lors des concertations pour mettre en valeur les indicateurs qu'ils jugent plus pertinents.

L'ANALYSE DU PROCESSUS D'URBANISATION ET LE CHANGEMENT DE LA FORME ET LA COMPOSITION DU PAYSAGE DE LA VILLE PAR LA TELEDETECTION, CAS D'ETUDE GUELMA (ALGERIE)

GUECHI Imen¹, GHERRAZ Halima², Alkama Djamel³

¹Maitre de conférences, Département d'architecture, laboratoire LEQUAREB, Université Arbi Ben M'hidi, Oum El Bouaghie. Algérie. E-mail : guechi.imen@gmail.com

²Maitre de conférences, Département d'architecture, laboratoire LEQUAREB, Université Arbi Ben M'hidi, Oum El Bouaghie. Algérie. E-mail : halima.gherraz@gmail.com

³Professeur, Département d'architecture, Université 8 Mai 1945, Guelma. E-mail : dj.alkama@gmail.com

Résumé

L'urbanisation rapide entraîne des modifications de la couverture des surfaces et des paysages. Ainsi que le suivi et l'évaluation des transformations spatiales et paysagères générées par une urbanisation contrôlée est actuellement une étape nécessaire dans tous les projets de durabilité. Compte tenu de cette préoccupation, on peut prendre l'exemple de Guelma. A l'instar de toutes les villes moyennes de l'Algérie, Guelma semble être affectée par une croissance urbaine rapide et massive, qui a fortement bousculé l'espace, générant des transformations spatiales profondes. Cette étude vise à analyser l'urbanisation le changement de la forme et la composition du paysage dans la ville de Guelma de 1990 à 2020 ; en utilisant des données de télédétection, une série chronologique d'images Landsat et les SIG. La surveillance par télédétection permet d'obtenir la forme du paysage par le biais de capteurs à distance sur des satellites. Cette méthode présente une continuité, une intégrité et une acquisition de données en temps réel. Elle permet de surmonter les inconvénients de l'observation traditionnelle au sol et fournit d'avantage de données scientifiques.

La recherche est basée sur l'extraction quantitative de données de télédétection en tenant compte des méthodes de plusieurs disciplines, notamment les systèmes d'information géographique (SIG) avec le logiciel Arc Gis et l'analyse statistique avec le logiciel Fragstats et Excel. Les indices paysagers sélectionnés pour les compositions (urbaine, forêt et agriculture) comprennent le nombre de taches (**NP**), le pourcentage de paysage (**PLAN**), l'indice de la plus grande parcelle (**LPI**), la superficie moyenne des parcelles (**AREA_MN**), l'indice de la forme du paysage (**LSI**), la distance euclidienne du plus proche voisin (**ENN-MN**) et l'indice d'agrégation (**AI**). Ce sont des indices typiques et fréquemment utilisés dans la recherche sur le paysage. Les indices au niveau du paysage sont utilisés pour définir les caractéristiques globales de l'état de la couverture terrestre, tandis que les indices

des types de parcelles se concentrent sur la morphologie et la structure des types de la couverture terrestre.

Les résultats indiquent que le groupement intercommunal de Guelma a connu une urbanisation accélérée entre 1990 et 2020, concentrés dans la commune de Guelma, soit une augmentation de 34, 38 km² contre une régression de la surface des terres agricoles et des forêts. Cet étalement se traduit par un changement important dans la forme et la composition du paysage de la ville.

Mots clés : Urbanisation ; Télédétection ; composition du paysage ; Forme du paysage ; Guelma ;

Analysis of urbanization process and the change of the form and composition of the city' landscape by remote sensing, case study Guelma (ALGERIA)

Abstract

Urbanization is a phenomenon that is driven by humans and has significantly influenced biodiversity, ecosystem processes and regional climate. Like all medium-sized cities in Algeria, Guelma seems to be affected by rapid and massive urban growth, which has strongly disrupted the space, thus generating profound spatial and environmental transformations. One of the urbanization's significant environmental implications is the reduction of vegetation cover. This study aims to analytical study of urbanization and its impact on the LST, in Guelma city over a period of 30 years (1990–2020), based on remote sensing & GIS. A time-series of Landsat images TM, ETM+ and OLI/TIRS data and various geospatial approaches were used to facilitate the analysis. Supervised Maximum Likelihood classification (MLC) techniques is used to extracted the Changes in urban land cover (ULCC). The results indicate that the intermunicipal grouping of Guelma experienced an aceous urbanization between 1990 and 2020, concentrated in the commune of Guelma, an increase of 34, 38 km² against a regression in the surface of agricultural land and forests.

Landscape level indices are used to define the overall LC status characteristics, whereas, patch type indices concentrate on LCT types morphology and structure. The selected landscape indices include total area (CA), percent landscape (PLAN), largest patch index (LPI), mean patch area (AREA_MN), landscape shape index (LSI), Euclidean nearest neighbor distance (ENN). These are typical and frequently utilized hints in landscape research.

Keywords: Guelma, Urbanization, land use/cover change (LULC), landscape indises, Remote sensing.

1. Introduction

L'urbanisation rapide entraîne des modifications de la couverture des surfaces et des paysages. Ainsi que le suivi et l'évaluation des transformations spatiales et paysagères générées par une urbanisation contrôlée est actuellement une étape nécessaire dans tous les projets de durabilité. Après l'indépendance, avec l'accélération de l'urbanisation en Algérie, une grande partie de la population rurale s'est déplacée vers les villes pour bénéficier de meilleures opportunités d'emploi, de meilleurs niveaux de vie et de meilleures installations sanitaires. Cette urbanisation rapide a également entraîné des changements considérables dans le paysage urbain et

l'émergence de problèmes socio-économiques et environnementaux (Gao et al. 2018). Avant l'avènement de la télédétection, le suivi de l'urbanisation était basé sur des techniques classiques qui s'appuyaient sur des observations effectuées sur le terrain et l'usage de photographies aériennes qui permettaient de produire une cartographie précise du paysage. Cependant, elles présentent un certain nombre de contraintes [Jat et al. 2007] tel que : le coût élevé ; la consommation du temps ; elles ne sont généralement pas mises à jour régulièrement et ne sont pas disponibles partout. Ceci explique l'intérêt croissant suscité par la cartographie et le suivi de la croissance urbaine et plus précisément la forme du paysage à partir de l'utilisation d'images satellitaires et de Systèmes d'Information Géographiques (SIG) [Epstein et al. 2002]. Donc comment détecter, mesurer et analyser le phénomène de l'urbanisation ? Comment décrire les formes du paysage observées et quelles sont leurs caractéristiques ? La majorité des recherches sur le changement du paysage et l'urbanisation prend la télédétection comme une réponse à toutes les questions de l'évaluation de ce phénomène, car celle-ci fournit en continu des images satellitaires qui permettent de caractériser les territoires et leur évolution. Le caractère multi-date des images satellites permet de mettre en évidence les changements et d'analyser les dynamiques urbaines et péri-urbaines [Ding et al. 2007]. Le gradient urbain-rural, les différentes tailles de grille et les différentes mesures du paysage sont les moyens les plus populaires pour quantifier et évaluer l'étalement urbain.

Comme toutes les villes moyennes d'Algérie, Guelma est touchée par une croissance urbaine rapide et massive qui a fortement perturbé l'espace, générant ainsi de profondes transformations spatiales et environnementales. Les autorités locales de Guelma ont révisé le Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme (PDAU) en 2013 afin d'apporter une solution à la disponibilité des terrains pour l'urbanisation future de la commune de Guelma. Ils ont fait appel à ce qu'on appelle le groupement intercommunal de Guelma dans le cadre du report de la croissance urbaine de la commune de Guelma vers les communes voisines. Il comprenait le chef-lieu de Guelma, et les trois communes voisines telles que : El Fdjouj ; Belkhair et Ben Djarah. La position de Guelma au centre, place ces communes dans son champ d'attraction. Elle souffre du poids des communes de la wilaya en général et des communes voisines en particulier. Les villes satellites de Belkheir ; El Fedjoudj et Bendjerrah, du fait de leur proximité avec le grand centre urbain, n'ont pas connu la croissance souhaitée en raison uniquement de la contrainte de terres à fort potentiel agricole. D'où la possibilité d'exploiter les terres agricoles et les forêts à des fins urbaines. La réduction de la végétation et son remplacement par des surfaces imperméables, comme l'asphalte et le béton, sont directement liés aux facteurs d'urbanisation qui ont des conséquences environnementales et sociales (Mitchell, 2011).

L'objectif principal de cette étude est d'analyser le processus d'urbanisation et le changement de la forme et la composition du paysage de la ville, donc on va essayer de caractériser et d'évaluer les formes spatiotemporelles produites à l'aide de différentes techniques de télédétection et de SIG et l'analyse statistique.

2. Cas d'étude et données utilisées

Notre cas d'étude (groupement intercommunal de Guelma) est situé au centre de la wilaya de Guelma, au nord-est de l'Algérie, à environ 60 km au sud de la mer Méditerranée (36°27'43"N - 7°25'33"E) et à 305 m au-dessus du niveau de la mer (Figure 1). Cette région occupe une superficie totale de 282,11 km² et possède un climat semi-aride avec des hivers frais, une température annuelle moyenne de 21,5 ° C et une pluviométrie annuelle moyenne de 150,3 mm (Aouissi., 2010.). donc on peut distinguer deux périodes dans l'année, huit mois de temps froid et humide d'octobre à mai et quatre mois de temps chaud et sec de juin à septembre. Elle regroupe quatre communes (le chef-lieu de la Wilaya ; la commune de Bendjarah ; la commune de Belkhair et la commune d'el Fdjouj). Elles présentent un contexte à vocation agricole par excellence. (Figure 1)

Les données utilisés dans cette analyse étaient des séries chronologiques d'images Landsat capturées par les capteurs Landsat TM, Landsat ETM+ et Landsat Operational Land Imager (OLI)/Thermal Infrared Sensor (TIRS). Tous les données ont été téléchargés en tant qu'ensemble de données géoréférencées sur le site Web de l'United States Geological Survey.

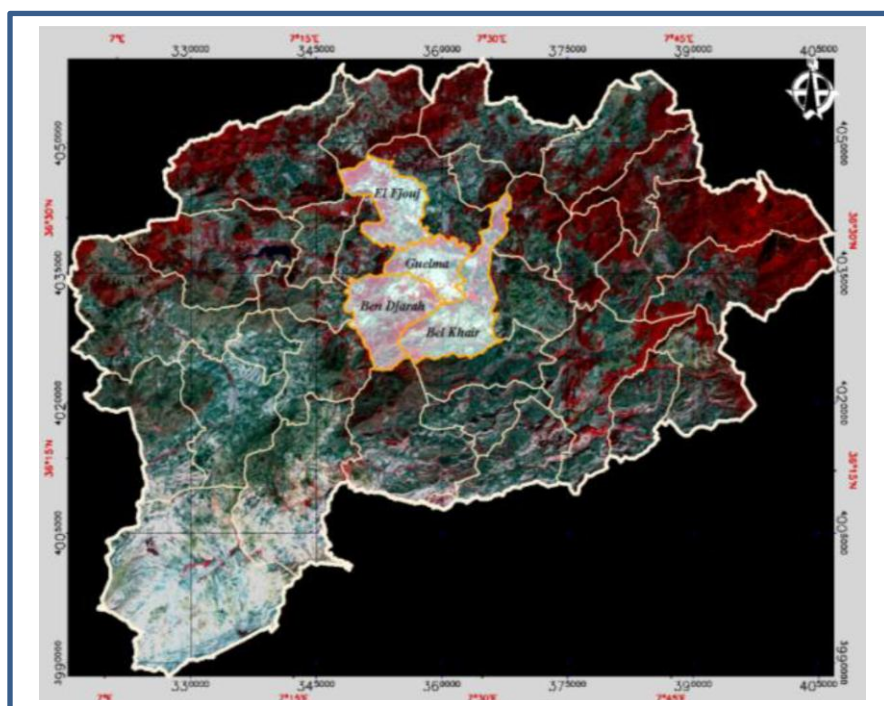


Figure N° 01 : la situation géographique du Groupement intercommunal de Guelma

3. Méthodologie de recherche

L'objectif de ce travail est d'essayer de caractériser et d'évaluer les formes spatiotemporelles produites à la suite de l'avancée excessive de la frange urbaine révélée notamment par la détection du changement et l'analyse statistique du

groupement intercommunale de Guelma. Donc la méthode qui va être présentée a été utilisée sur la base d'un traitement des images satellitaires multi-dates dans l'objectif d'étudier l'évolution ; la direction et la forme de l'espace bâti du groupement à travers le temps. Elle relève essentiellement de la classification supervisée et l'analyse statistique. Ainsi que la qualification des transformations spatiotemporelles affectant les paysages est permise à travers le suivi de métriques paysagères.

Notre recherche est basée sur 04 images satellitaires de type Landsat (TM ; ETM+), formant 04 scènes d'étude : de 1990 ; 2000 ; 2010 et de 2020. L'interprétation des images s'appuie également sur les résultats de la classification supervisée pour cartographier la croissance de l'agglomération de Guelma et évaluer l'emprise et l'évolution de l'espace bâti, afin de déterminer les indices de la forme de chaque classe. Le choix de type de satellite dépend de plusieurs critères tel que la dimension spatiale, la résolution spatiale.....etc. Les logiciels de traitement d'images ArcGIS (version 10.5), Environment for Visualizing Images (ENVI) version 5.0 et Excel ont été utilisés pour effectuer les analyses statistiques.

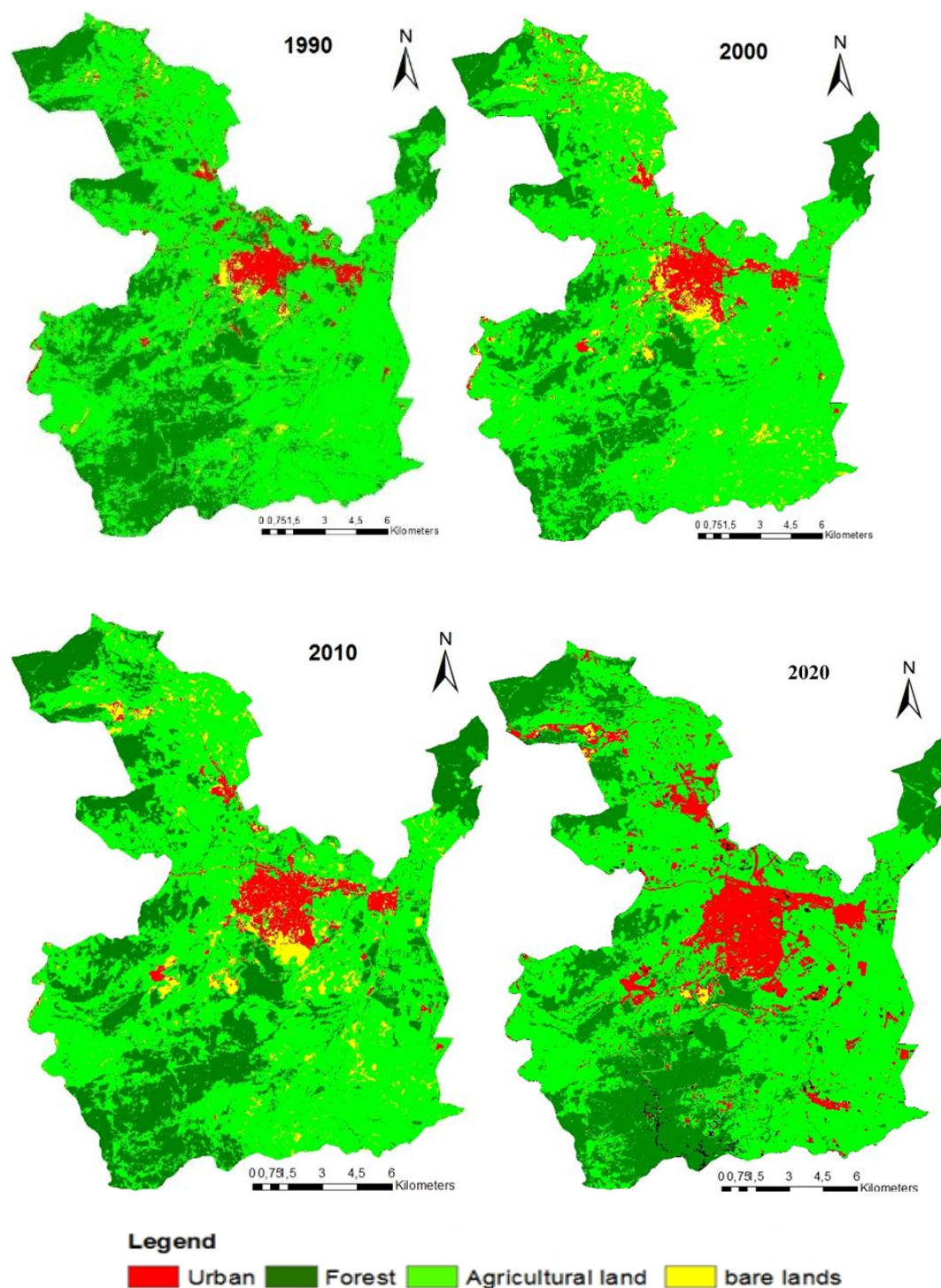
Les indices paysagers sélectionnés pour les compositions (urbaine, forêt et agriculture) comprennent le nombre de taches (NP), le pourcentage de paysage (PLAN), l'indice de la plus grande parcelle (LPI), la superficie moyenne des parcelles (AREA_MN), l'indice de la forme du paysage (LSI), la distance euclidienne du plus proche voisin (ENN-MN) et l'indice d'agrégation (AI). Ce sont des indices typiques et fréquemment utilisés dans la recherche sur le paysage. Les indices au niveau du paysage sont utilisés pour définir les caractéristiques globales de l'état de la couverture terrestre, tandis que les indices des types de parcelles se concentrent sur la morphologie et la structure des types de la couverture terrestre.

4. Résultats et discussions

4.1. La classification supervisée

Après avoir extrait le groupement intercommunal de Guelma sur les images de 1990 ; 2000 ; 2010 et de 2020, quatre cartes ont été réalisées par classification supervisée pour évaluer l'urbanisation aux quatre dates à l'échelle de l'agglomération urbaine.

Figure N° 02: Les résultats de la classification dans le groupement intercommunal de Guelma entre 1990 et 2020



Les cartes spatiales LU/LC du groupement intercommunal de Guelma sont présentées dans la figure n°2. on peut remarquer qu'il y a eu une expansion urbaine dans l'ensemble intercommunal de Guelma au cours des 30 dernières années. Cette

croissance est concentrée dans la commune de Guelma qui est très importante par rapport aux autres communes. Guelma est considérée comme l'une des villes algériennes qui remplit des fonctions urbaines très importantes. Ces fonctions exercent une influence à la fois sur les communes adjacentes et même sur le reste des communes de la province.

4.2. Quantification et métriques spatiales des formes d'urbanisation

Les cartes thématiques générées à l'issue de la classification supervisée sont confrontées aux descripteurs paysagers, dans le but de mettre en valeur l'impact de l'évolution des surfaces bâties sur les terres agricole et les forêts.

4.2.1. Évolution des indicateurs surfaciques (NP, PLAND, LPI)

Les résultats de calcul des métriques sont illustrés dans la figure N° 3

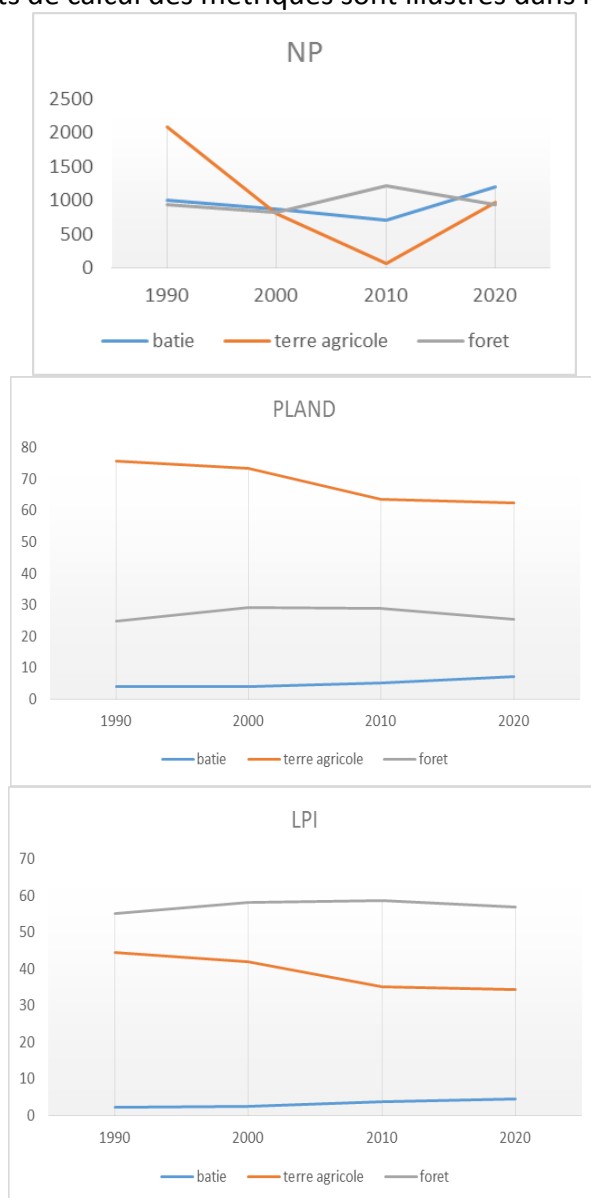


Figure N° 03 : Évolution des indicateurs surfaciques pendant la période 1990 - 2020 (Groupement intercommunal de Guelma)

Pour l'espace batie le nombre des fragment (NP) c'est diminuer entre l'année 1990 et 2010 et augmenter entre 2010 et 2020 avec une augmentation continue de la portion occupée par la tache du bâti représentée par l'indice PLAND, et de l'indice de plus grand fragment LPI. Donc il y a une urbanisation ou croissance urbaine concentré dans la commune de guelma entre 1990 et 2010, dans les année 2015 l'urbanisation de guelma orienté vers les villes satteliatire c'est pour ca on remarque l'augmentation du nombre des fragment de l'espace batie dans cette période.

Pour les terres agricoles on remarque qu'il y a une déminution dans le nombre des fragment entre l'année 1990 et 2010 contre une augmentation entre 2010 et 2020, mais avec tendances opposées par rapport a l'indice PLAND et LPI entre la période 2010 -2020 ce résultat nous confirme qu'il ya une consommation des terres agricole dans la période très claire dans la période 1990- 2010 traduit par la déminution des valeurs de PLAND et LPI.

Pour les forets, il y a une déminution dans le nombre des fragment entre l'année 1990 -2000 et entre 2010-2020 contre une augmentation entre 2000 -2010, mais avec tendances opposées par rapport a l'indice PLAND et LPI entre la période 1990 - 2000. ce résultat nous confirme qu'il ya une consommation de la foret dans la période entre 2010- 2020 traduit par la déminution des valeurs de PLAND et LPI.

4.2.2. Évolution des indicateurs de distance (AREA_MN , ENN_MN)

Les résultats de calcul des métriques sont illustrés dans la figure N° 4

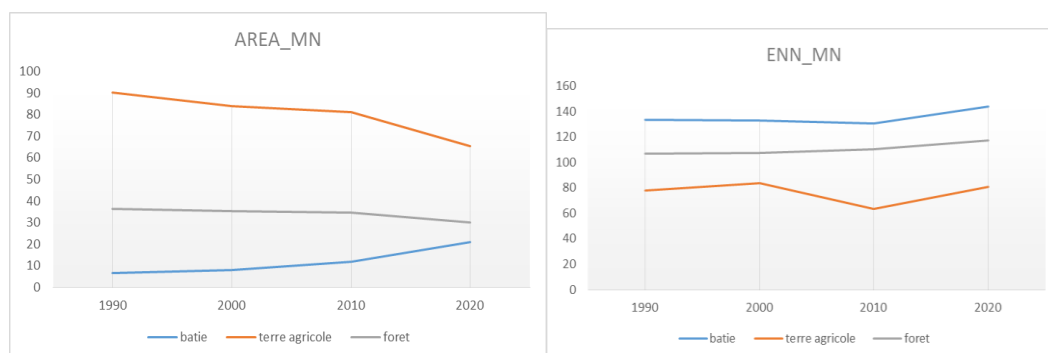


Figure N° 04 : Évolution des indicateurs de distance pendant la période 1990 - 2020 (Groupement intercommunal de Guelma)

D'après la figure N°4 on peut dire que la tâche du bâti a enregistré une remarquable croissance da sa taille moyenne représentée par AREA_MN, tandis que l'indice ENN_MN relatif aux distances minimales entre les fragments voisins a enregistré une tendance relativement stable avec légères variations mais dans deux sens opposés : entre 1990 et 2010, la distance minimale s'est augmentée. Entre 2010et 2020, la valeur de cet indice s'est diminuée. Cette variation montre que la tache du bâti a suivi deux modes de croissances. Au cours de la première période, entre 1990 et 2000, les extensions urbaines se sont opérées en mode d'extension continue concentré dans la commune de Guelma. Mais à partir de l'an 2010, le mode

d'extension devien discontinue grace au repport de la croissance urbaine vers les villes sattelitaire.

Pour les terres agricoles et les forets la taille moyenne et diminué d'une année a l'autre grace a la consomation des terres agricolle at meme du forets.

5. Conclusion

La présente étude axe son propos sur les atouts opérationnels offerts par la télédétection dans l'observation des dynamiques spatio-temporelles de l'étalement urbain du groupement intercommunal de Guelma sur la période 1990-2020.

Dans cette recherche, des théories et des méthodes pluridisciplinaires ont été utilisées pour analyser le processus d'urbanisation et le changement de la forme et la composition du paysage de la ville. Les résultats montrent que, le type de la couverture terrestre dans le groupement intercommunal de Guelma a changé de manière significative. Les zones urbaines/construites de la ville de Guelma se sont étendues de façon spectaculaire, tandis que la couverture végétale a diminué. Ces résultats indiquent que les changements du type de la couverture terrestre sont liés à la croissance urbaine rapide et massive.

Dans l'ensemble, les résultats ont prouvé la capacité des images Landsat multi temporelles à mesurer précisément la tendance à la transformation de l'occupation des sols. la combinaison de la télédétection et du SIG peut offrir un outil bénéfique pour la surveillance, le suivi du paysage et l'étendue des changements de couverture des sols.

6. Références

Cao, H., Liu, J., Fu, C., Zhang, W., Wang, G., Yang, G., & Luo, L. 2017. Urban expansion and its impact on the land use pattern in Xishuangbanna since the reform and opening up of China. *Remote Sensing*, 9(2), 1–21.

Chi X., Maosong L., Cheng Z., Shuqing A., Wen Y., Jing M.C., 2007. The spatiotemporal dynamics of rapid urban growth in the Nanjing metropolitan region of China. *Landscape Ecology*, n° 22, p.925-937.

Ding H., Wang R.C., Wu J.-P., Zhou B., Shi Z., Ding L.-X., 2007. Quantifying Land Use Change in Zhejiang Coastal Region, China Using Multi-Temporal Landsat TM/ETM+ Images. *PEDOSPHERE*, n°17(6), p. 712-720.

Epstein J., Payne, K. and Kramer E., 2002. Techniques for mapping suburban sprawl. *Photogrammetric Engineering and Remote Sensing*, Vol.63, No.9, pp.913-918.

Guechi I., Alkama Dj . 2017. Apport de la télédétection pour la cartographie diachronique de l'étalement urbain et l'analyse morphologique de l'agglomération de Guelma. *Courrier du Savoir – N°24*, pp.73-80

Guechi, I. (2018), «L'influence des contraintes physiques sur l'urbanisation des établissements humains, cas de l'agglomération de Guelma», Mémoire de doctorat, Université de Biskra.

Jat, M.K., Garg, P.K., Khare, D., 2007. Monitoring and modeling urban sprawl using remote sensing and GIS techniques. *Int. J. Appl. Earth Observ. Geoinform.*, Vol.10, No.1, pp.26-43.

DYNAMIQUE DE L'INSTALLATION DE LA POPULATION ET EMERGENCE D'UN NIVEAU INFERIEUR DE L'ARMATURE URBAINE AU HAUT TELL TUNISIEN

AYARI Hamza

Agrégé en géographie

Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis

ayari.hamza@yahoo.fr

Résumé

Les terrains montagneux du Haut Tell Tunisien ont connu une concentration de la population indigène durant la période coloniale à la suite de la colonisation agricole dans les petites plaines céréalières. La marginalisation de ces terrains isolés et enclavés après l'indépendance de la Tunisie a abouti à une dynamique inverse de la population. Cette dernière a rejoint massivement les petites villes et les groupements choisis pour la création des services élémentaires par l'Etat. En plus de petits villages miniers et des villages coloniaux situés sur les chemins de fer et équipés ensuite en services administratifs, l'Etat a créé des groupements de population destinés à l'accueil de la population montagnarde et rurale dans le cadre de la promotion de l'habitat rural. Ces derniers, équipés en services élémentaires ont joué un rôle d'interface entre les versants et les petites villes locales. De nos jours, ils occupent le niveau inférieur de l'armature urbaine dans la région du Haut Tell.

L'incapacité des villes et des groupements de population à employer la population déplacée depuis les terrains montagneux a transformé cette dernière en un prolétariat semi-rural qui a abandonné ses activités agricoles en majorité. Cette situation a créé de nouvelles modes et relations d'exploitation dominées par l'absentéisme. L'incapacité de cette paysannerie à financer ses activités agricoles à cause de la hausse des coûts des travaux et des intrants agricoles l'a soumis à une dépendance envers les propriétaires de l'outillage agricoles. Son endettement successif envers ses petits bailleurs de fonds urbains a aboutit à une emprise urbaine sur les terrains montagneux.

Mots clés

Haut Tell, petite paysannerie, dynamique de la population, armature urbaine, relations montagne-plaine, relations d'exploitation

INTRODUCTION

Les communautés montagnardes dans plusieurs régions du monde ont connu des transformations profondes qui ont touché leur stabilité séculaire. Longtemps enclavée dans les hauteurs, la population des terrains telliens du Maghreb a connu une mobilité spatiale active depuis la période coloniale qui a accentué ses faibles relations avec les plaines et les villes et l'a intégrée dans une économie ouverte et différente de son économie fermée d'autosuffisance. Les perturbations se sont accélérées durant la période postcoloniale et ont accéléré, par conséquent, la dynamique de l'installation de la population montagnarde (Maurer 1996, Cote 2002). Les impacts de la

redistribution de cette dernière et l'ampleur des changements dans les niveaux des densités de la population entre la montagne et la plaine et leurs formes de regroupement ont façonné l'organisation de l'espace dans plusieurs régions. A ce propos, la région du Haut Tell en Tunisie nous paraît un exemple intéressant pour l'étude de ces dynamiques. En effet, les points d'attraction de la population montagnarde, noyaux de petites agglomérations rurales, ont créé progressivement le niveau inférieur d'une armature urbaine locale à travers les services élémentaires qu'ils ont accueillis.

De point de vue méthodologique, l'étude des dynamiques de l'installation de la population dépasse les apports des outils classiques à savoir les documents cartographiques de bases nécessaires pour une étude diachronique (cartes topographiques, photographies aériennes, images satellites) et même les enquêtes socio-économiques aux outils d'investigation à savoir les entretiens et le suivi des phénomènes à travers les observations directes et les visites des différents secteurs du terrain d'étude.

A partir de cet exemple expressif des mutations socio-économiques contemporaines des régions telliennes et montagnarde du Maghreb, nous allons étudier dans une première étape les dynamiques de la population depuis la période coloniale, analyser le rôle des politiques du développement dans l'émergence d'un niveau inférieur de l'armature urbaine régionale dans une deuxième étape et d'analyser enfin les transformations récentes des relations montagne-plaine ses impacts sur les relations d'exploitation et la petite paysannerie qui favorisent l'emprise urbaine sur les campagnes tellienne.

I. LES PRINCIPALES PHASES DE LA DYNAMIQUE DE LA POPULATION DU HAUT TELL TUNISIEN

1. un refoulement de la population vers les terrains montagneux durant la période coloniale

Située dans la Tunisie du Nord entre la frontière tuniso-algérienne à l'ouest, la Moyenne Medjerda au nord, la Dorsale tunisienne à l'Est et les Hautes Steppes au sud, la région du Haut Tell été une des destinations principales des transhumants qui participent à la récolte du blé durant la saison estivale (Monchicourt 1913). Elle a attiré essentiellement les transhumants des Hautes Steppes et même de la Kroumirie située plus au nord.

Cette région était aussi une destination principale pour la colonisation agricole (Poncet 1961). Ses atouts bioclimatiques aptes à la pratique d'une céréaliculture à sec ont attiré même des italiens avant l'installation des colons français (Makhlouf 1968). Pour encourager l'installation des colons, la France a équipé cette céréaliculture avec un matériel agricole sophistiqué à l'époque Timoumi (1998). Comme dans plusieurs régions telliennes du Maghreb, la mécanisation des travaux agricoles dans les plaines d'une part et la confiscation de plusieurs terres ont incité les indigènes du Haut Tell tunisien à se refouler vers les petites montagnes (Ayari 2019).

En absence des ressources de revenus, les indigènes ont pratiqué le défrichement aux dépens de la forêt à pin d'Alep, ce qui a déclenché des conflits avec l'administration

forestière coloniale malgré ses répressions sévères (Boudy 1948). Le mouvement de défrichage a connu son apogée, selon les entretenus, vers la fin de la période coloniale dans le contexte transitoire en parallèle avec l'affaiblissement de l'administration forestière coloniale et son retrait.

La majorité de ces défrichements sont en réalité des clairières d'installation à cause de leurs surfaces restreintes qui n'assurent pas un rendement respectable. Pour cette raison, la majorité de la population déshéritée a pratiqué plusieurs autres activités illicites comme le charbonnage clandestin ou des activités nuisibles à la couverture forestière comme l'élevage des troupeaux caprins qui dépasse le potentiel de régénération de la forêt.

2. la période postcoloniale et le déclenchement des vagues d'exode rural vers les plaines

Ni l'administration forestière coloniale ni son héritière nationale n'ont permis aux paysans de s'approprier des terres issues du défrichage. Rares ceux qui sont arrivés à régler la situation foncière de leurs terres. La majorité des terres sont restées sans titre foncier et la population montagnarde, constituée dans sa majorité des microfundiaires et des sans-terres, a continué ses activités nuisibles à la forêt. Dans ce contexte de précarité et pour faire face au phénomène d'exode rural, l'Etat tunisien a créé les chantiers de lutte contre le sous-développement qui visent à restaurer les écosystèmes locaux fragiles à travers la réalisation des travaux DRS (Défense et restauration des eaux et des sols) dans lesquels il a employé massivement la population rurale (Poncet 1961).

Malgré cette politique d'emploi de masse et son rôle dans le freinage relatif du phénomène d'exode rural, l'absence des équipements et l'isolement de plusieurs terrains forestiers ont incité la population montagnarde à rejoindre les petites agglomérations rurales dans les plaines et les petites villes locales. Après la vague d'exode rural déclenchée vers la fin des années soixante-dix et le début des années quatre-vingt liée au déplacement vers les groupements de créations connu sous le nom de « malajis », les vagues d'exode rural se sont accentuées surtout vers la fin des années quatre-vingt à la suite de la sécheresse sévère de 1988 qui a fortement touché le cheptel de la petite paysannerie. En plus de cette dernière, le programme national de dégourbification qui vise à substituer l'habitat rudimentaire par un habitat en dur a impliqué un titre de propriété pour l'accès au financement pour la construction. La population concernée par ce programme, constituée en majorité des sans-terres et des microfundiaires a acheté des lots de terrains dans les petites villes et sur les routes autour desquelles se sont installés les services élémentaires.



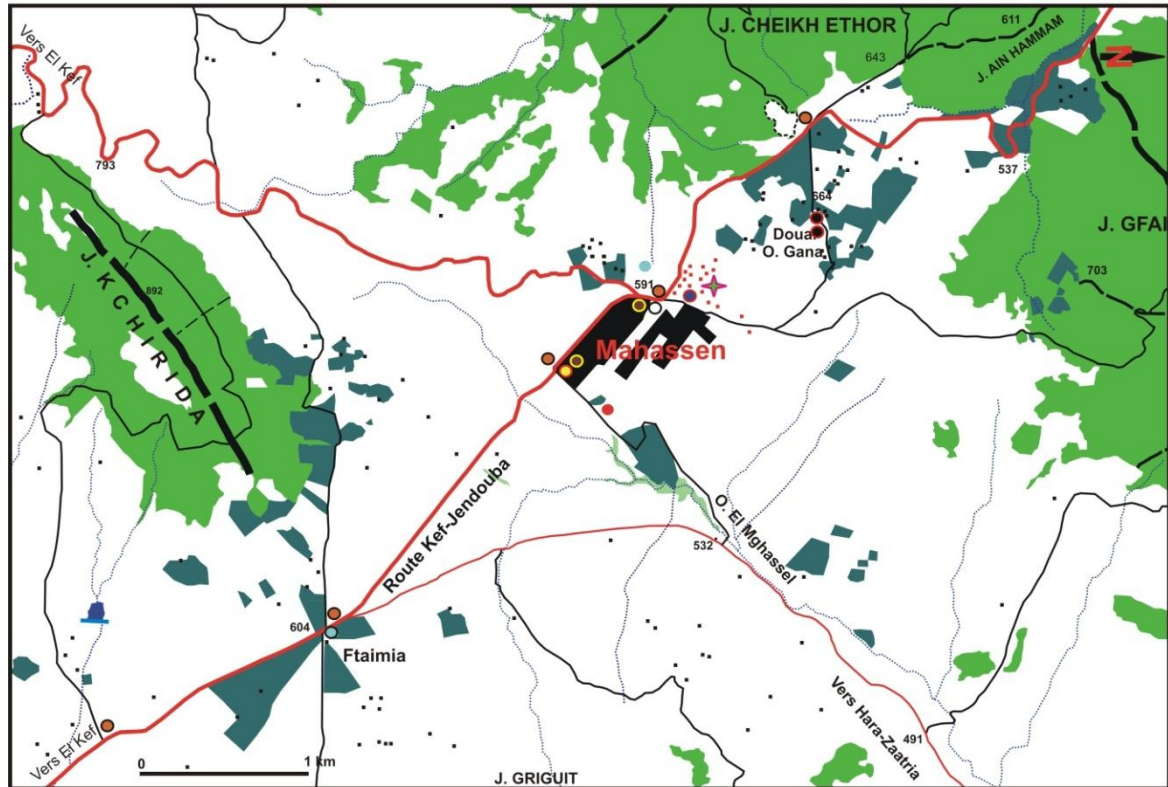
Photo 1 : Construit en 1980 sur la route GP 17, La nouvelle Nebeur représente un exemple expressif des groupements de créations (les malajis). Constitué à l'origine des quartiers d'habitats et des services administratifs, ce groupement est transformé en une petite ville qui attire la population des campagnes environnantes à travers un réseau de transport rural.

Ces vagues qui ont abouti à une translation de la population depuis les versants vers les points des services élémentaires dans les piedmonts et les plaines comme dans plusieurs autres régions du Maghreb. A titre d'exemple, les villages au piedmont du Haut Atlas comme Tnin Ourika et Tahanaout près de Marrakech et d'Imintanout près de Chichaoua au Maroc qui ont profité de leur situation de carrefour des routes et des pistes depuis qui partent des montagnes environnantes. Cette translation de la population vers les plaines a mené à une forte atténuation des densités de la population rurale dans les hauteurs et les endroits isolés. Les formes d'habitat rural groupé connues sous le nom de douars en dialecte local se sont transformées en douars-témoins qui ne comptent que de rares maisons après le départ de la majorité des habitants.

Malgré les interventions du Fond de Solidarité Nationale vers la moitié des années quatre-vingt-dix pour le développement des secteurs les plus reculés connus sous le nom de « zones d'ombre », cette tendance vers l'abandon des habitats dans les terrains montagneux n'a pas cessé de poursuivre.

En parallèle, les points d'attraction de la population montagnarde dans les plaines n'ont cessé de jouer le rôle d'interface d'émigration entre les campagnes telliennes et les villes de la Tunisie littorale à cause de leur incapacité à employer les nouveaux installés et à améliorer leurs revenus. Les rares petites villes qui ont pu relativement maintenir leur population face à l'émigration vers les villes littorales sont dotées de périmètres irrigués proches à capacité d'emploi relativement importante comme c'est le cas pour Dahmani et El Aroussa.

Infrastructure et occupation du sol dans le secteur de Mahassen (malaji)



Légende:

Forêt	Cours d'eau	Pare-feu	Station de bus	Centre de collecte du lait
Olivier	Barrage	Layan forestier	Unité de conservation des fruits	mosquée
Ajonc	Route nationale	Habitat isolé	Café	Bureau d'APEH (Association de promotion de l'emploi et de l'habitat)
Habitat groupé de création (malaji)	Route locale	Nouvelle construction	Puit	Carrière
Plan d'eau	Piste	École	Panneau de télécommunication	

Carte 1 : Le groupement de création d'El Mahassen créé sur la route GP 17 vers 1980 et équipé en quelques services élémentaires a attiré la population des montagnes environnantes qui ont connu un mouvement de reboisement d'envergure en pin d'Alep. Source : AYARI H., Politiques du développement rural et dynamique environnementale dans les terrains montagneux du Haut Tell friguien occidental (Tunisie du Nord), Belgeo, 2-2021.

II. L'EMERGENCE D'UN NIVEAU INFÉRIEUR DE L'ARMATURE URBAINE RÉGIONALE

1. les principaux éléments d'attrait de la population montagnarde

Durant la période coloniale, ce sont les terrains montagneux qui étaient la destination de la population indigène. A part gares comme Dahmani, Sers, Sidi Bourouis, Gaafour autour desquels ont prospéré quelques villages coloniaux équipés en divers services, rares sont les points d'attraction de la population locale. Seuls quelques villages miniers situés dans les plaines ou des terrains peu hauts comme Kalaat Djerda, Lakhouet et Sakiet Sidi Youssef ont attiré une main-d'œuvre locale et européenne constituée des Italiens.

Dans une première étape, les villages miniers et les villages-gares vont accueillir les principaux services publics et élémentaires qui vont attirer la population des terrains montagneux isolés et peu équipés. Notons que ces services n'étaient pas des éléments d'attrait durant la période coloniale. L'emploi dans les mines était le principal élément d'attrait et de fixation de la population.

Dans une deuxième étape, la politique progressiste de l'Etat qui a donné une primauté à la scolarisation a créé des écoles dans ces petits villages et les a équipés en d'autres services élémentaires comme les bureaux de poste et les petits centres sanitaires. La corvée des pistes longues et pénibles vers les écoles était l'un des principaux facteurs de déplacement de plusieurs ménages vers ces petites agglomérations rurales. La catégorie des paysans sans-terres était la plus concernée par cette vague d'exode rural.

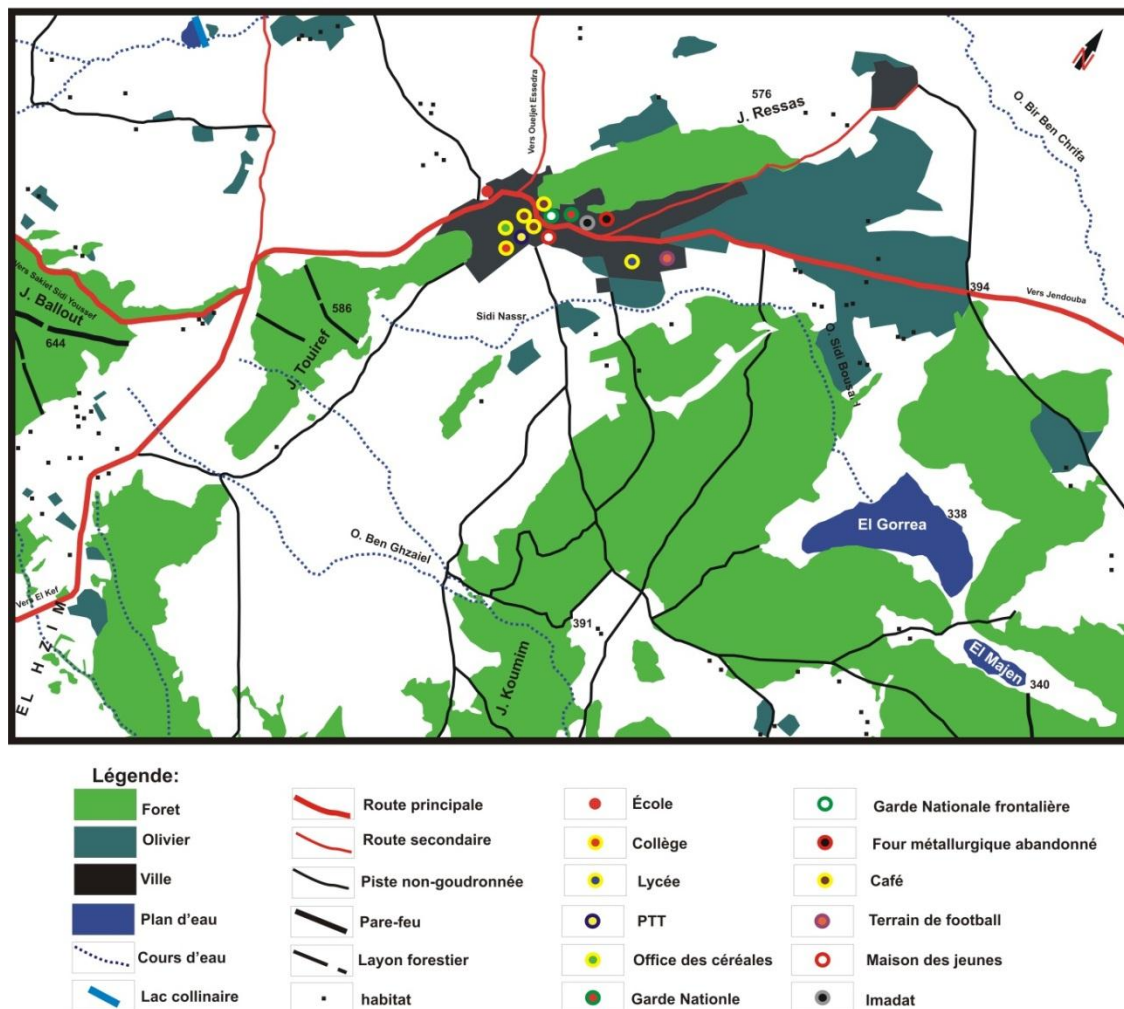
Progressivement, la persistance du sous-équipement et d'isolement a incité des masses importantes de la population montagnarde à rejoindre ces petites agglomérations rurales attachées aux réseaux publics d'électricité surtout vers la fin des années quatre-vingt-dix. Notons que la population montagnarde a rencontré plusieurs difficultés pour l'approvisionnement en eaux potables, surtout en été avec l'étiage des sources dans les terrains marneux. La généralisation de l'électricité et le revêtement de quelques pistes n'ont pas pu freiner ces dernières vagues d'exode rural. On a observé dans plusieurs secteurs des habitats attachés au réseau public d'électricité abandonnés. Même la paysannerie qui a résisté à ces vagues a construit ou acheté des habitats dans les villes ou les petites agglomérations rurales proches. Seuls les secteurs dotés de ressources suffisantes ont relativement gardé leur population comme c'est le cas à Neffassa au nord de Kessra où la culture de figuier a connu une expansion autour des lacs collinaires. Dans quelques secteurs, l'ancrage de la population à leur territoire dans des conditions de pauvreté comme c'est le cas des Monts d'Ouergha à la frontière tuniso-algérienne, s'explique par l'incapacité de la petite paysannerie à financer la construction d'un habitat dans les villes.

2. les politiques du développement et l'émergence d'un niveau inférieur de l'armature urbaine régionale

La phase tournante dans l'émergence d'une armature urbaine régionale est celle de la fin des années soixante-dix durant laquelle l'Etat tunisien a créé des quartiers destinés à la promotion de l'habitat en construisant des habitats en dur dans le cadre de sa politique qui vise à améliorer les conditions de vie de la population. Jusqu'à 1974, le réseau urbain était constitué de deux niveaux à savoir la ville d'El Kef qui était chef-lieu d'un gouvernorat qui renferme la majeure partie du Haut Tell tunisien suivi par de petites villes qui renferment les délégations et au dernier niveau les villages. Ces habitats sont construits sous forme de groupement de création sur les routes où l'Etat a créé en parallèle quelques services élémentaires, notamment les écoles, ou sous forme de petits quartiers autour des petites villes et des villages sélectionnés pour comme points d'installation des services administratifs comme les villages miniers comme Touiref et Sakiet Sidi Youssef, les villages-gares comme Gaafour, Sers et Dahmani, les dachras relativement accessibles comme Nebeur, Teboursouk et Kessra. En accueillant ces services, en particulier les lycées secondaires et les filiales de l'Office des Céréales, ces villages se sont transformés en petites villes qui rayonnent sur tout le territoire de leur délégation (Mhidhi 1998). Cette polarisation est accentuée

par plusieurs facteurs notamment l'autorisation du transport des personnes par les véhicules privées sous la formule du transport rural en commun qui permet la desserte des campagnes isolées et des terrains montagneux et l'émergence des souks hebdomadaires. Notons que quelques petits villages sont dotés de ce type de marchés, notamment après la révolution tunisienne. A titre d'exemple, les villages de Borj El Aifa, Sidi Khiair et Tell El Ghozlane qui appartiennent administrativement à la délégation de Nebeur sont dotés des souks qui font concurrence à celui de cette dernière.

Occupation du sol et infrastructure au plateau de Touiref (ancien village minier)



Carte 2 : le village minier de Touiref a attiré la population des clairières forestières des Monts d'Ouergha. Son équipement en services élémentaires a renforcé cette attractivité. Le déclin de l'activité minière l'a transformé en un village relais d'exode vers Tunis malgré sa promotion au statut de délégation. Auteur 2013.

De nos jours, l'attractivité de ces petites villes est accentuée et les quartiers de créations connus sous le nom de « malajis » se sont intégrés à leurs tissus urbains. Au contraire, les malajis créés dans des secteurs isolés ou celles qui n'ont pas reçu des services administratifs ont gardé leurs tailles initiales. Ils n'ont accueilli que de rares nouveaux installés comme c'est le cas à Ferchane et El Malja de Touiref dans les

Monts d'Ouergha, Ettakaddom près d'Oued Souani et Ain Bousaadia au sud du Mont Bargou.

III. LES NOUVELLES RELATIONS VILLE-CAMPAGNE OU MONTAGNE-PLAINE

1 l'émergence des relations d'exploitation absentéistes et l'affirmation de l'emprise urbaine sur les campagnes

Dans les points de leurs destinations, que ce soit les villages ou les villes, la petite paysannerie montagnarde est transformée en prolétariat semi-rural après l'abandon de la majorité de ses activités agricoles et l'éloignement de leurs exploitations agricoles (Ayari 2019). Seuls, ceux qui ne sont originaires des secteurs proches de leurs destinations continuent à exploiter leurs terres à cause de l'insuffisance des ressources. Ceux qui sont ont des exploitations trop lointaines de leurs foyers, les ont cédées à leurs proches ou ils les ont louées à des locataires urbains. Ces derniers sont en réalité des propriétaires des engins mécaniques agricoles, des commerçants des intrants agricoles ou des négociants. Ils sont transformés en bailleurs de petits fonds en profitant de l'endettement successif de la petite paysannerie déplacée vers les villes. Cette dernière, confrontée à maintes dépenses à caractère social (rentrée scolaire ...) qui coïncident avec le début de la saison agricole nécessitant des couts élevés des travaux de labour et des intrants sous forme de semences sélectionnées, se trouve obligée à l'endettement. Avec l'accumulation des dettes d'une année à l'autre, elle loue ses terres à cette catégorie des nouveaux intervenants dans les campagnes à savoir les propriétaires urbains du matériel agricole qui sont transformés en locataires. Quelques-uns de cette catégorie des bailleurs de fonds ont acheté des terres et ont créé des fermes dans les terrains montagneux touchés par l'exode rural. Cette situation de dominance des relations d'exploitation absentéistes a favorisé l'emprise urbaine sur les terrains montagneux (Sethom 1992).

2. les transformations environnementales et paysagères dans les montagnes telliennes

Suite à la redistribution de la population en faveur des villes et des plaines aux dépens des montagnes, ces dernières ont connu une dynamique environnementale dans la région du Haut Tell liée à l'apparition des phénomènes d'atténuation des densités rurales et même des phénomènes d'abandon dans les endroits inaccessibles et isolés, notamment au niveau des hauts versants et des secteurs à dominance forestiers. A ce propos, une série des dachras installées dans des sites à mauvaise accessibilité se sont abandonnées au sud du Mont Bargou à savoir El Ghar, Madioula, Bhirine, au Mont Serdj à savoir la dachra d'Ain Dh'hab. Plusieurs vestiges des douars sont à peine visibles dans les hauteurs comme c'est le cas à la cuvette synclinale perchée de Kessra. Plusieurs sentiers sont effacés et des clairières abandonnées. Ces phénomènes d'abandon ont favorisé une reprise de la végétation forestière qui a envahi des clairières entières dans les forêts d'Ouergha et de Nebeur. Cette reconstitution environnementale est favorisée aussi par l'atténuation de la pression de la population et le déclin de la majorité des activités nuisibles comme le charbonnage clandestin. Cette atténuation des densités de population dans les terrains montagneux a renforcé

les leurs densités autour des pistes sélectionnées pour le revêtement et l'installation des services élémentaires.



Photo 3 : Le groupement de création d'Ain Boussaidia. Vue prise à partir de la dachra désertée de Madioula. L'inaccessibilité de cette dernière a incité la population à les abandonner pour se déplacer vers le fond de la vallée autour de la route et près de la source à haut débit. Ce phénomène concerne aussi tous les dachras le long de ce couloir.

Dans les plaines apparaissent maints villages avec des plans géométriques en échiquier ou des villages-routes issus d'un alignement des bâtiments administratifs autour desquels ont proliféré des habitats des nouveaux installés émigrés depuis les campagnes lointaines.

Dans ce niveau inférieur de l'armature urbaine régionale du Haut Tell tunisien on peut constater différents types de villages à savoir :

-des villages avec un noyau à architecture coloniale caractéristique des villages-gares et de petits villages miniers comme Kalaat Djerda, Djerissa, Lakhouet et Boujaber.

-des villages avec un noyau constitué d'un groupement de créations (malajis) étendu avec des services élémentaires et des habitats des nouvelles vagues d'émigration rurale comme Borj El Aifa.

-des villages constitués d'un noyau administratif renforcé par les malajis et l'extension des quartiers. Plusieurs villages parmi ces derniers sont en réalité des villages jumeaux aux dachras installés sur des sites et qui ne sont pas aptes à l'extension comme c'est le cas pour Kessra et Nebeur.



Photo 2 : après accueillir les services élémentaires durant la période postindépendance, les dachras perchées à faible possibilité d'extension ont transféré la majorité des services vers les groupements de création situés sur les routes principales. Au premier plan, l'ancienne Kessra et ses vergers. Au fond de la phorto, la Nouvelle Kessra sur la route GP 17 Tabarka-Sousse.

- des villages-carrefours qui ont profité de la convergence des routes ou des pistes comme c'est le cas de Sidi Khiar et Borj El Massoudi.

- des villages sans services administratifs. Ils sont situés à l'extrémité du maillage de l'armature urbaine comme c'est le cas des villages situés au versant septentrional de Jbel Serdj à savoir Sidi Hamda, Zriba et Sidi Morched.

- des villages agricoles qui regroupent la main d'œuvre employée dans les grandes fermes nationalisées après la décolonisation agricole en 1964 comme c'est le cas du village Doukhanja près de Krib et de Zaafrana sur la route Tunis-Souk Ahras près d'El Kef.

CONCLUSION

La dynamique de l'installation de la population dans la région du Haut Tell tunisien représente un aspect des mutations des relations montagne-plaine qui ont marqué l'histoire du Maghreb. La création des petits groupements d'habitats et l'équipement de petits villages miniers, des dachras et des villages-gares en services élémentaires ont façonné l'organisation de l'espace local par la création des niveaux inférieurs de l'armature urbaine régionale. Malgré le rôle de ce niveau inférieur dans la structuration de l'espace local et le développement d'un maillage du réseau de transport, ces villes n'ont pas pu soutenir les nouveaux installés en matière d'emploi et des revenus et se sont transformées en point relais d'exode rural entre les campagnes telliennes et les villes de la Tunisie littorale. En s'installant dans ces petites villes et en s'éloignant de leurs terres, la petite paysannerie tellienne se trouve endettée envers les bailleurs de petits fonds urbains et finit par louer ses terres à cette catégorie de nouveaux intervenants dans la céréaliculture.

BIBLIOGRAPHIE

- Auclair L, « Population et environnement : un essai méthodologique dans le Haut Tell tunisien », *Espace Population Société*, no 1, 1998, pp. 33-44.
- Attia H., 1986. Problématique du développement du Nord Ouest tunisien *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Désert et montagne au Maghreb. Hommage à Jean Drech*, p 41-42, Edisud.
- Ayari H, "The mountainous ecosystems of the Western Frigian High Tell in Tunisia: dynamics of population and wastelands", *Journal of Alpine Research*, no 194, 2019.
- Boudy P., Économie forestière nord-africaine : tome 1: milieu physique et milieu humain, Paris; éditions la rose; 1948.
- Côte M., Les montagnes du Maghreb. Un cas de déterminisme géographique ?. In: *L'information géographique*, volume 66, n°1, 2002. pp. 89-95.
- Fremond A, « Dans la région du Djebel Serdj (Dorsale Tunisienne) », *Méditerranée*, 10-1, 1969, pp. 3-46.
- Makhlouf E., Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef; les unités coopératives de production, *Cahiers du CERES*, 1; 1968.
- Maurer G., L'homme et les montagnes atlasiques au Maghreb . In: *Annales de Géographie*, t. 105, n°587, 1996. pp. 47- 72.
- Mhidhi N., « Les nouvelles communes des montagnes du Nord Ouest et le développement local: le cas de Nebber, Menzel Salem et Bni Mtir », In *Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie* sous direction de Belhadi Amor, FSHST, Tunis, 1998.
- Miossec J M., « Urbanisation des campagnes et ruralisation des villes en Tunisie », *Annales de Géographie*, no 521, 1985.
- Monchicourt Ch., *La région du Haut Tell en Tunisie: Essai de monographie géographique*, Librairie Armand Colin, Paris, 1913.
- Nouschi A., Notes sur la vie traditionnelle des populations forestières algériennes. In: *Annales de Géographie*, t. 68, n°370, 1959. pp. 525-535.
- Planhol X., Caractères généraux de la vie montagnarde dans le Proche-Orient et dans l'Afrique du nord. In: *Annales de Géographie*, t. 71, n°384, 1962. pp. 113-130.
- Poncet J., *La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881*, Mouton, Paris, 1961.
- Raynal R., Modalités d'action du milieu naturel sur l'occupation du sol et son évolution dans les campagnes du Maghreb oriental. (A la lumière de quelques études récentes). In: *Méditerranée*, troisième série, tome 35, 1-2-1979. L'homme et son milieu naturel au Maghreb. pp. 57-63.
- Sethom H., *Pouvoir urbain et paysannerie en Tunisie*, CERES Productions, Tunis, 1992.
- Timoumi H., *Le colonialisme impérialiste et les formations sociales précapitalistes : les ouvriers Khammasset dans les campagnes tunisiennes (1861-1943)*, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, Tunis, 1999. (En arabe).

LES VILLES AUX MARGES DE LA METROPOLISATION EN TUNISIE, QUEL ROLE AU TEMPS DE LA MONDIALISATION ? LE CAS DE LA VILLE DE SILIANA AU NORD-OUEST DU PAYS

ZOUHAIER KHMAIS*

*Doctorant-chercheur en géographie
L.R. "Gouvernance et développement territorial",
FSHST, Université de Tunis
zouhaier_khmais@yahoo.fr

RESUME:

Les villes constituent les lieux de développements économique, social et culturel par excellence. Toutes les formes de ce développement évoluent selon un rythme inédit depuis la fin du 20^{ème} siècle, en induisant des transformations radicales et irréversibles dans les milieux urbains. En effet, actuellement, plus de 70% de la population mondiale vit dans les villes, contre seulement 15% en 1900 et 50% en 2007. Un peu partout dans le monde, nous observons des phénomènes d'urbanisation qui vont de pair avec le développement économique, social et culturel d'un pays. Cette expansion galopante de l'urbanisation contribue pleinement au développement des industries et des services, tout en favorisant une amélioration sans équivoque du niveau et de la qualité de vie des populations à tous points de vues, ou presque!

À travers l'exemple de la petite ville de Siliana -en train de devenir une ville moyenne-, et dans le cadre de l'axe 5 du colloque et de ses activités scientifiques « *Les petites et moyennes villes face aux métropoles : présent et futur ?* », nous essayerons de vérifier si la réalité urbaine offre des opportunités de développement pour les petites villes et villes moyennes au moment où elles sont polarisées par de grandes villes (comme dans le cas de la ville de Siliana face à la capitale Tunis) ? Le phénomène de métropolisation offre-t-il des opportunités de développement pour ces petites villes et villes moyennes ? Quel est l'impact de la métropolisation sur ces petites villes et villes moyennes ?

MOTS-CLEFS: Métropole, métropolisation, gouvernance, confinement, Coronavirus, mesures sanitaires, marges, urbanisation.

1 INTRODUCTION

1. Les recherches scientifiques en géographie n'ont réservé aux très petites agglomérations urbaines que très peu de place. L'attention des chercheurs a été plutôt interceptée par les grandes entités urbaines⁸ exerçant une forte polarisation et bénéficiant d'un effet structurant en écartant souvent dans leurs recherches les autres strates de la hiérarchie ou de la stratification urbaine, notamment les petites villes et villes moyennes, qui peuvent, elles aussi, être de véritables champs ou « laboratoires » permettant d'interpeller les mécanismes de production de l'espace urbain et de la ville, et ce en dépit des ambiguïtés et des confusions méthodologiques liées à la définition

⁸ Généralement de très grandes villes (1 Million d'habitants et plus), de grandes villes (généralement plus de 100.000 habitants et en deçà d'un million) et des villes moyennes (50 à 100.000 habitants).

ou à la délimitation de ce type d'agglomérations, celle de ce qu'on pourra nommer « petite ville » ou parfois « micro-ville » (selon la classification et les seuils statistiques choisis), ou « ville moyenne ». Robert Escallier estime en effet que « les grandes villes, métropoles ou capitales, du fait de leur poids démographique, de leur importance économique et sociale, de leur fonction centrale au sein des systèmes urbains nationaux ont capté l'essentiel du discours consacré à la ville; de ce fait, peu d'études ont été consacrées au rôle de la petite et moyenne ville, à sa place dans le dispositif spatial, aux fonctions qu'elle assure dans les économies et les constructions régionales » (Escallier Robert, 1986).

2. Certaines chercheurs considèrent que la recherche fondamentale sur les petites villes est relativement paradoxale, pourtant, comme le souligne l'économiste et géographe français Frédéric Gilli « tous les territoires sont potentiellement détenteurs de savoirs stratégiques et créateurs de richesse » (Gilli Frédéric, 2015). Comme le soulignait Pierre Georges, « l'attention des géographes, comme celle des économistes, des sociologues, des urbanistes s'est surtout portée vers les «monstres» ou les "villes modèles" [...] » (Georges Pierre, 1968). Face à ces terrains de recherche importants, « la petite ville est longtemps apparue comme un objet de Second rang, une forme "minimale" d'urbanité en géographie et plus largement dans le champ des sciences sociales » (Périsse Samuel, 2008). Cette recherche connaît, toutefois, une évolution sensible des problématiques abordées.

3. Cette orientation métropolitaine a conduit souvent à réduire la recherche sur le monde urbain à une « mise en scène » de l'urbain plutôt dans les grandes villes (notamment les capitales des pays ou métropoles), alors que les apports des petites villes et villes moyennes de leurs arrières pays à la recherche sur le monde urbain sont essentiels. Et « tout le monde s'accorde aujourd'hui à reconnaître que généralement au cours de la décennie soixante-dix, les formes, mais aussi les modalités, de la croissance des villes dans la plupart des pays (...) se sont profondément modifiées. Il est entendu aussi que ces modifications n'affectent pas les seules métropoles et grandes villes, mais qu'elles concernent des petites villes dont l'émergence ou le développement concurrent à la densification des réseaux urbains nationaux » (Signoles Pierre, 2003). On pourrait donc croire qu'après des décennies, voire même des siècles d'expérience dans le domaine de développement urbain dans les pays du monde, et après un grand nombre de projets réalisés, couvrant des investissements parfois énormes, l'avenir des villes, et essentiellement les petites villes, constitue un enjeu énorme vu la complexité croissante de la gestion urbaine et la mal définition des priorités qui restent vagues et indéfinis ou mal définis.

4. Dans une perspective relative aux pays du Sud, si la question de la métropolisation des grandes villes, des migrations vers les métropoles et des transformations socio-économiques internes et de leurs marges est bien documentée et analysée depuis plusieurs décennies, celle des villes intermédiaires (petites et moyennes) reste très inégalement appréciée, voire ignorée et en partie méconnue en ce qui concerne leurs dynamiques. Cela signifie que les travaux ont davantage privilégié les grandes villes, la littoralisation, les processus démographiques et le redéploiement des activités, négligeant ainsi les espaces intérieurs par rapport à la polarisation littorale. Se posent, ainsi, les questions suivantes: Quel rôle les petites villes et villes moyennes peuvent-elles jouer dans la dynamique des grandes villes, suivant leurs bases économiques,

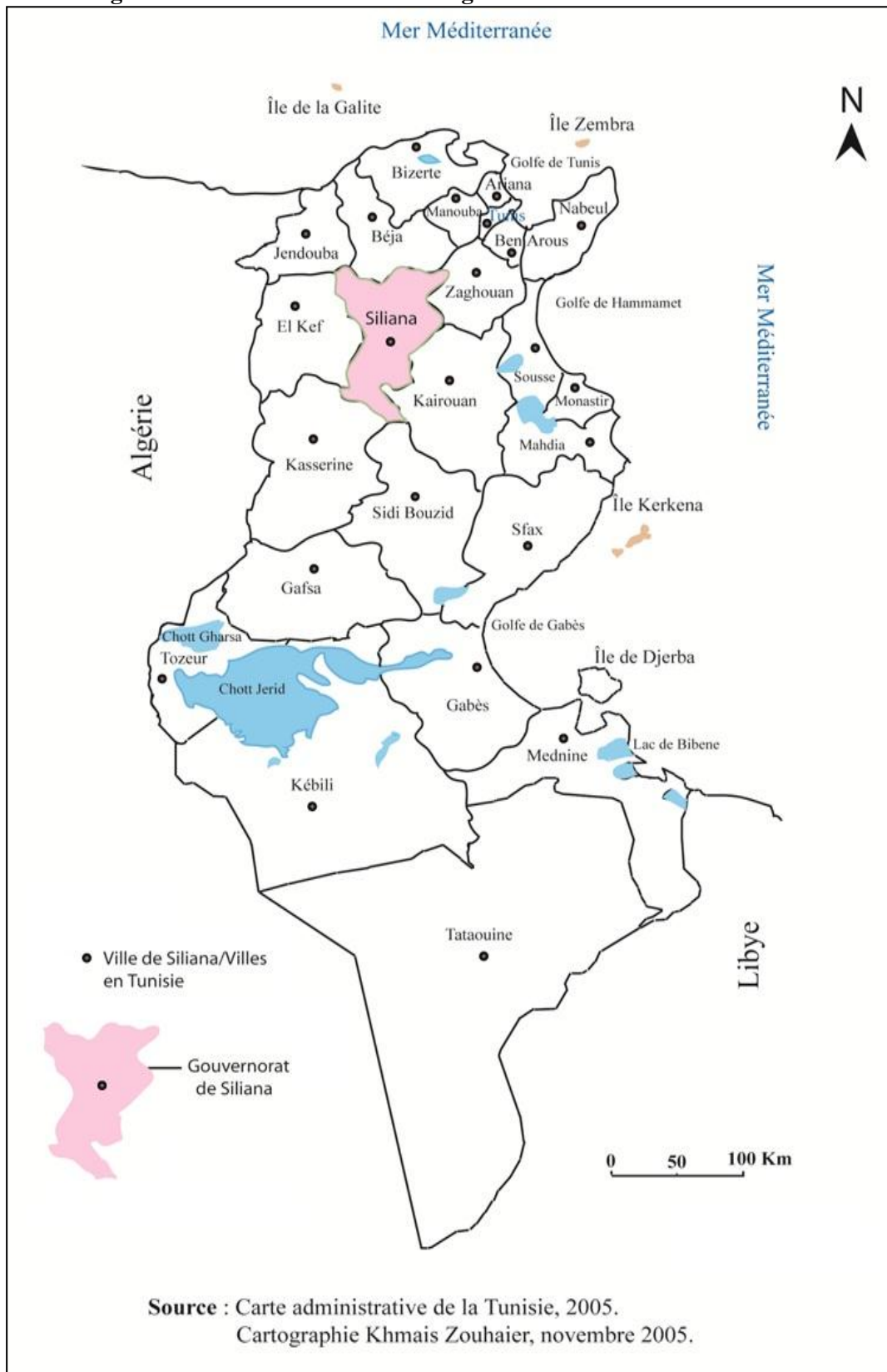
leurs dynamiques sociales et démographiques, et leurs modèles de développement des activités économiques ? Quel est l'impact des politiques publiques (urbaines, sanitaires,...) sur les petites villes et villes moyennes? Quel est l'impact des décisions prises à l'échelle de la ville métropolitaine -souvent capitale du pays et centre de décision et de pouvoir politique- sur la dynamique socio-spatiale dans les petites villes et villes moyennes ? Ces dernières sont-elles en passe de perdre leur rôle d'« auto-gouvernance » en raison de telles décisions ou de la croissance des grandes villes et des aires métropolitaines ? Sont-elles devenues faibles en raison de l'intensité du phénomène de métropolisation? Ont-elles su conserver leurs fonctions vitales pour redynamiser les bassins de vie et assurer la mise en valeur des espaces environnants ? Autrement-dit, après ce diagnostic, nous nous demandons : Quel avenir pour les petites villes et villes moyennes à l'ère de la métropolisation et de la mondialisation ? Ont-elles connu une croissance ou un repli dans le contexte de l'épidémie mondiale du COVID-19 ?

5. Sur la base de ce questionnement et dans ce nouveau contexte, nous chercherons à montrer comment la ville concernée, Siliana, dans la région du Nord-ouest tunisien est en train d'acquérir les caractères d'une ville moyenne et pourtant elle subit toujours l'influence de la métropole Tunis, ainsi que d'autres métropoles régionales. Autrement-dit, nous essayerons dans ce sens d'adopter une approche critique et méthodique à travers laquelle nous déconstruirons puis recomposerons le « modèle » de l'urbanisation de la ville de Siliana pour mieux en comprendre les mécanismes et les outils de passage de la petite à la ville moyenne, comment se transforme-t-elle, et quelle(s) opportunité(s) pour cette ville dans ce contexte de métropolisation accéléré.

6. Quelques simples constats à l'échelle de la ville de Siliana (fig. 1), en tant qu'une ville moyenne d'environ 31 251 habitants en 2014⁹, constitueront des éléments de réponses à ce questionnement. En effet, et à titre d'exemple, cette ville et sa région ont connu, fin de juin 2021, une situation épidémique très critique avec une hausse alarmante du nombre de contaminations au coronavirus, le taux de positivité ayant atteint, le 21 juin 2021, 62.7%. Le directeur de la santé préventive de Siliana, H. M., a déclaré dans une radio nationale que la situation n'est pas rassurante et qu'un confinement général a été décrété à partir du lundi 21 juin à Siliana et trois autres gouvernorats, à savoir Béja, Kairouan et Zaghouan et ce, en raison de la gravité de la situation épidémique.

⁹ Selon les statistiques de la municipalité de Siliana, 2014.

Figure 1 : Situation de la ville et du gouvernorat de Siliana en Tunisie



2 DES COMPOSANTES ESSENTIELLES DU TISSU URBAIN TUNISIEN

2.1 UNE MOSAÏQUE DE PETITES VILLES ET DE VILLES MOYENNES

Les petites villes (de 5 000 à 20 000 habitants) et les villes moyennes (de 20 000 à 200 000 habitants) sont nombreuses en Tunisie. Un citoyen sur deux vit dans une ville de moins de 100 000 habitants. Les plus petites d'entre elles bénéficient le plus souvent d'une croissance démographique supérieures aux autres.

2.2 UN MAILLON ESSENTIEL POUR LA COHESION DES TERRITOIRES

Les villes petites et moyennes ont en commun d'être perçues comme un facteur de cohésion, particulièrement dans les régions où le réseau urbain est moins dense. Ces « villes à taille humaine », largement appréciées des tunisiens, constituent « un trait d'union qui connecte les territoires entre eux », et servent notamment de maillon intermédiaire entre les métropoles et les territoires ruraux. Ce semis de petites villes polarise et organise les espaces ruraux.

2.3 UN MAILLAGE REGIONAL EN TUNISIE FAVORISANT LA METROPOLISATION DE TUNIS AUX DEPENS DES VILLES PETITES ET MOYENNES

7. Datant depuis très longtemps, « le maillage régional en Tunisie a répondu au souci d'encadrement territorial d'un pouvoir très centralisé où la région n'existe qu'en termes de relais, en rupture avec le maillage traditionnel ou colonial pour asseoir l'État-nation » (Belhedi Amor, 2016). Aussi, « l'intégration tunisienne face à la mondialisation remet en cause la métropolisation économique et territoriale d'une capitale longtemps considérée comme une métropole nationale, la capitale d'un État régional centralisé et comme une métropole régionale pour le nord-est » (Dlala Habib, 2011). L'intégration tunisienne au regard de la mondialisation remet également en cause le découpage régional qui oppose des régions côtières bénéficiant d'un potentiel de développement à un arrière-pays déprimé recevant des mesures compensatoires afin de résorber les déséquilibres socio-spatiaux.

8. Ce fait est aussi de grande importance et de grande ampleur surtout dans la Tunisie actuelle qui s'engage dans le processus de modification, de transformation et de renforcement du maillage administratif et urbain par les petites villes comme c'est dans le cas de la ville de Siliana promue en chef-lieu de gouvernorat en 1974¹⁰. Le cas est particulièrement significatif pour la Tunisie médiane, entre le littoral oriental, « berceau de la civilisation urbaine tunisienne » (Miossec Jean-Marie et Sghairi Mondher, 1986), et l'axe des villes minières et de garnisons de la frontière Algéro-tunisienne. Cet ensemble n'était doté, jusqu'à 1974, que de deux gouvernorats ceux de Béja et Kairouan le reste du territoire était dépendant des gouvernorats frangeants

¹⁰ En effet, en hissant au rang de chef-lieu de gouvernorat des bourgades parfois insignifiantes, l'administration a réalisé un réel renforcement du réseau urbain. Des vides urbains préoccupants ont été atténués, ce qui a permis de mettre, à une distance moindre des administrés, des services certes encore modestes.

du Kef, de Gafsa et de Gabès. En créant les gouvernorats de Siliana et de Sidi Bouzid, puis celui de Kébili, les autorités ont voulu doter cette bande médiane, profondément sous-développée, d'infrastructures et d'équipements élémentaires. Selon Mourad Ben Jelloul, « la création d'une maille territoriale correspondant à la Région suggérée par le rapport permettra d'accentuer la décentralisation de la décision et en même temps une plus grande déconcentration administrative. Ceci nécessite cependant un temps de maturation plutôt long, durant lequel doivent être définies les prérogatives de celle-ci, tant en termes institutionnel que de développement. » (Ben Jelloul Mourad, 2017).

9. La Tunisie, avec plus de 70% de population urbaine en 2018 (selon l'architecte-urbaniste Fethi Hassine)¹¹ ne fait pas exception à cette évolution mondiale. Dans ce pays, le fait urbain est ancien. C'est, en effet, le pays le plus anciennement urbanisé des pays du Maghreb. Et depuis Carthage l'armature urbaine a évolué jour après jour. La Tunisie, à l'instar de plusieurs pays du Monde Arabe, a vécu récemment (durant à peu près trois ou quatre décennies) de multiples transformations urbaines et une forte croissance urbaine. Cette forte croissance urbaine qui a animé le pays a été le fait, majoritairement, des grandes agglomérations, mais les rythmes les plus rapides ont été enregistrés dans les petites et moyennes villes. En effet, « les petites et moyennes villes occupent une place prépondérante dans le processus d'urbanisation et représentent l'épine dorsale de la structuration urbaine » (Bousmaha Ahmed, 2014).

10. Aussi, les nombreux travaux relatifs à la dynamique urbaine et régionale, à l'armature urbaine tunisienne et à la politique d'encadrement territorial menée par l'État depuis les années 1970 (Attia H., 1977, Belhedi A. 1992, 1994, 1998 et 2002, Fezai S., 1994, Signoles P., 1985), signalent que le gouvernorat de Siliana est très significatif des gouvernorats créés dans ces années (1970) dans la Tunisie médiane - ainsi que celles des années 80 dans le sud¹² - qui s'inscrivent dans une logique d'équilibrage territorial régional et dans la politique de décentralisation. Ces mêmes travaux de recherche permettent de constater, en outre, que la promotion des chefs-lieux des unités administratives semble être une opération volontariste de greffe d'un modèle urbain sur des espaces ruraux, sans que cet équilibrage territorial régional soit atteint jusqu'à aujourd'hui. En effet, depuis l'indépendance du pays, Tunis enregistre des transformations d'une telle ampleur et à un tel rythme que l'on peut les interpréter en termes de métropolisation où l'urbanisme de projet joue aujourd'hui un rôle prépondérant. En contrepartie, les fortes croissances de population enregistrées par ces « nouvelles villes » (telle que Siliana) ne traduisent pas obligatoirement une

¹¹ Selon les principales révélations et informations sur le taux d'urbanisation en Tunisie par l'architecte-urbaniste et expert en planification et gestion des villes et territoires, Fethi Hassine, au cours de la conférence nationale sur l'accélération de la mise en œuvre des programmes d'efficacité énergétique qui s'est tenue à Tunis, du 5 au 6 avril 2018, « environ 8 millions de Tunisiens sur une population estimée à 11 millions vivent dans les villes, soit un taux d'urbanisation qui franchit la barre de 70%, c'est-à-dire que ¾ de la population de la Tunisie vivent dans seulement 10% du territoire". Ce taux (70%) devrait atteindre, très probablement, 75% en 2030, soit 10 millions d'urbains sur une population totale de 13 millions. » (L'Economiste Maghrébin 18 avril 2018, « Urbanisation : Plus des deux tiers de la population vivent dans les villes »).

¹² Il s'agit des gouvernorats de Mahdia, Sidi Bouzid, Siliana, Zaghouan, Tozeur, Kébili, Tataouine.

véritable dynamique (Belhedi Amor, 1995). Aussi, dans la hiérarchisation de l'armature urbaine faite par Belhedi (1992), ces chefs-lieux de gouvernorats créés pendant les années 70 et 80 occupent le rang de centres sous régionaux. Partant de ce constat et de cet état de la question, Siliana fait donc, toujours, l'exemple d'une ville sous influence urbaine de Tunis (la capitale du pays), surtout qu'elle peut être ralliée à partir de cette dernière en moins de deux heures de roulage, soit une distance de 127 kms.

11. La ville métropolitaine (telle que Tunis) est en effet le hub ou le centre d'organisation du territoire qu'elle contrôle, pour la plupart, de manière exclusive, multifonctionnelle, monocentrique et fonctionne avec tous les niveaux représentatifs de la hiérarchie (Escallier Robert, 2004). Pour Nadou (2010), les métropoles sont souvent présentées comme le « fer de lance » de l'économie actuelle, et celles qui répondent aux défis posés par la mondialisation. Les grandes villes connaissent un dynamisme et un mouvement permanent et une accélération sans fin des mouvements qui ont contribué à la propagation de l'épidémie mondiale de COVID-19 et de son exacerbation à grande échelle, notamment au niveau des grandes capitales du monde. Face à cette épidémie mondiale, la mondialisation est devenue une source de grande préoccupation pour de nombreux spécialistes de l'urbanisme et autres. Mais qu'en est-il des petites et moyennes villes ? Quels sont ses atouts face au phénomène de métropolisation ? Les grandes villes (les métropoles, ...) n'exacerbent-elles pas les inégalités sociales et spatiales ?¹³ plus généralement, la métropolisation est-elle un atout ou une contrainte pour le développement des villes petites et moyennes en Tunisie?

3 SILIANA, UNE VILLE DANS L'OMBRE DE LA METROPOLE DU PAYS: REBOND OU DECLIN ?

12. Très souvent, « les villes moyennes sont volontiers analysées à travers le prisme de leurs dynamiques démographiques. Il en ressort deux discours se faisant concurrence : l'un privilégiant la thèse du déclin de ces villes, perdant prétendument leurs habitants au profit des métropoles ; l'autre soulignant au contraire le rebond qu'elles sont appelées à connaître, notamment depuis la crise liée au coronavirus, compte tenu de la qualité de vie et des relations sociales plus profondes et apaisées qu'elles sont censées offrir. Ces deux discours ne sont ni vrais, ni faux : ils recouvrent des réalités territoriales très diverses et des réponses qui le sont tout autant » (Voisin-Bormuth Chloë, 2020). Un détour par les villes du pays permet de souligner une certaine spécificité tunisienne du traitement de la thématique des villes moyennes, mais aussi de confirmer la thèse selon laquelle « il n'existe pas de destin commun à toutes les villes moyennes : non seulement leurs trajectoires diffèrent entre pays et au sein d'un même pays, mais la trajectoire d'une même ville peut également s'infléchir dans le temps et s'inverser. » (*Idem*, 2020). La comparaison des dynamiques

¹³ Argumentaire de l'appel à communication du colloque international "Petites villes et villes moyennes. Quel avenir dans le contexte de l'urbanisation et de la mondialisation ?" organisé les 2 et 3 novembre 2021 à la Faculté des sciences de la terre et de l'architecture, Université Oum el Bouaghi, Algérie.

démographiques selon les strates de villes et sur le temps long balaie donc toute tentation de céder au déterminisme géographique.

13. Nous essayons dans ce qui suit de mesurer le degré de liaison et de dépendance de la ville en question à la métropole du pays, Tunis, ainsi que sa marge de manœuvre et de « résistance » face à l'hégémonie de cette métropole. Certains éléments primordiaux permettent d'effectuer cet essai de mesure. Il s'agit d'observer la ville à travers sa **trajectoire démographique**, puis à travers la **distance au niveau métropolitain de la hiérarchie urbaine**, ensuite via **les effets de débordement (et d'entraînement) de l'expansion métropolitaine (*spillover effects*)**, après ça le poids des activités économiques (commerce, industrie, services,...) et la dotation du gouvernorat de Siliana en infrastructures de base ou commodité de la vie quotidienne, et enfin le degré de diffusion des innovations par la ville étudiée (ou le renouveau de Siliana).

3.1 LE PROFIL DE LA VILLE DE SILIANA A TRAVERS SA TRAJECTOIRE DEMOGRAPHIQUE

14. L'étude de l'évolution et de la transformation de la ville de Siliana à travers le prisme de sa dynamique démographique permet d'anticiper une perspective sur ses trajectoires possibles et d'émettre des hypothèses sur celles-ci: une tendance vers le rebond ou vers le déclin ?

15. Petit centre colonial à l'origine de sa création, Siliana est une ville du Nord-Ouest de la Tunisie (figure 1), située à 127 kilomètres de Tunis, capitale politique du pays, macrocéphale. Ce petit centre colonial a commencé à évoluer d'un simple marché hebdomadaire (*souk*) en 1909, à un petit «bourg» européen dynamique. Ce dynamisme du souk a été de plus en plus intense, et est devenu plus important, notamment dans les années 1980, c'est-à-dire durant la première décennie de la promotion administrative de Siliana en chef-lieu de gouvernorat. (Khmais Zouhaier, 2020, p.295)

16. Or, il faut noter que malgré l'existence d'un tissu urbain relativement ancien, la ville de Siliana n'a pas connu de développement important durant la première moitié du 20^e siècle. En effet, jusqu'en 1956, l'espace urbain occupé totalisait 13 hectares de l'espace aménagé, et l'urbanisation ne s'y est pas développée au-delà des axes nationaux structurants (RR73 et RN4). C'était donc un centre urbain européen de colonisation et de céréaliculture extensive. Mais en réalité, ce souk existait bien avant cette date mais sous un autre nom, celui de souk *Ouled Aoun*, d'après les registres n° 491 et 1813 des Archives Générales du Gouvernement tunisien, en particulier ceux de la Série E. (*Idem*, 2020, p.295). Il faut noter également que la croissance démographique de Siliana résulte essentiellement d'une volonté politique d'encadrement du territoire national et d'impulsion du développement de l'intérieur.

17. La volonté d'impulsion du développement de l'intérieur s'est projetée aussi à travers une politique de développement des services. Des petites villes qui ne dépassaient pas les 5000 habitants dans les années 1960, ont été propulsées au rang de gouvernorats (préfecture) : c'est le cas des villes de Sidi Bouzid, Kasserine, Siliana,

Tataouine, Kébili, Tozeur ; profitant ainsi des équipements et des services inhérents à leur rang dans la hiérarchie administrative. De ce fait et dans un laps de temps très court, ces centres comptaient aujourd'hui plus de 50 000 habitants chacun (Bennasr Ali, 2012, p.3).

18. Or, si la strate demeure une clé de lecture pertinente des dynamiques démographiques, elle se révèle toutefois insuffisante. D'autres facteurs jouent un rôle déterminant si l'on veut mesurer le degré de liaison et de dépendance de la ville en question à la métropole nationale, Tunis, entre autres (1) la distance au niveau métropolitain de la hiérarchie urbaine, (2) les effets de débordement (et d'entraînement) de l'expansion métropolitaine (*spillover effects*), (3) le poids des activités économiques (commerce, industrie, services,...), (4) la dotation du gouvernorat de Siliana en infrastructures de base ou commodité de la vie quotidienne, et (5) le degré de diffusion des innovations par la ville.

3.2 LA DISTANCE AU NIVEAU METROPOLITAIN DE LA HIERARCHIE URBAINE

19. La lecture de la carte des distances entre Siliana et quelques autres villes environnantes de niveau métropolitain dans la hiérarchie urbaine tunisienne (figure 2) permet de constater que cette ville se situe carrément dans l'interférence de plusieurs zones d'influences de métropoles régionales (Jendouba, Le Kef, Kairouan) et nationales (Tunis). Cela pourrait être justifié notamment dans le domaine de l'enseignement supérieur où des étudiants originaires de la ville et du gouvernorat de Siliana poursuivent leurs études universitaires, le plus souvent, dans ces métropoles qui constituent également des pôles universitaires. La distance entre Siliana et chacune de ces villes universitaires détermine le plus souvent les choix de ces dernières par les étudiants silianais.

Figure 2 : Distances entre la ville de Siliana et quelques autres villes de niveau métropolitain dans la hiérarchie urbaine tunisienne



3.3 LES EFFETS DE DEBORDEMENT (ET D'ENTRAÎNEMENT) DE L'EXPANSION METROPOLITAINE (*SPILLOVER EFFECTS*),

20. Dans une étude menée par Grasland, Bennasr, Giraud sur la Tunisie dans le contexte de la révolution de 2011, à travers « une cartographie géomédiatique de la crise tunisienne », les auteurs montrent qu'« avec la mondialisation, les disparités régionales se sont renforcées (figure 3) où « trois Tunisies » vont émerger (Grasland, Bennasr, Giraud, 2011) :

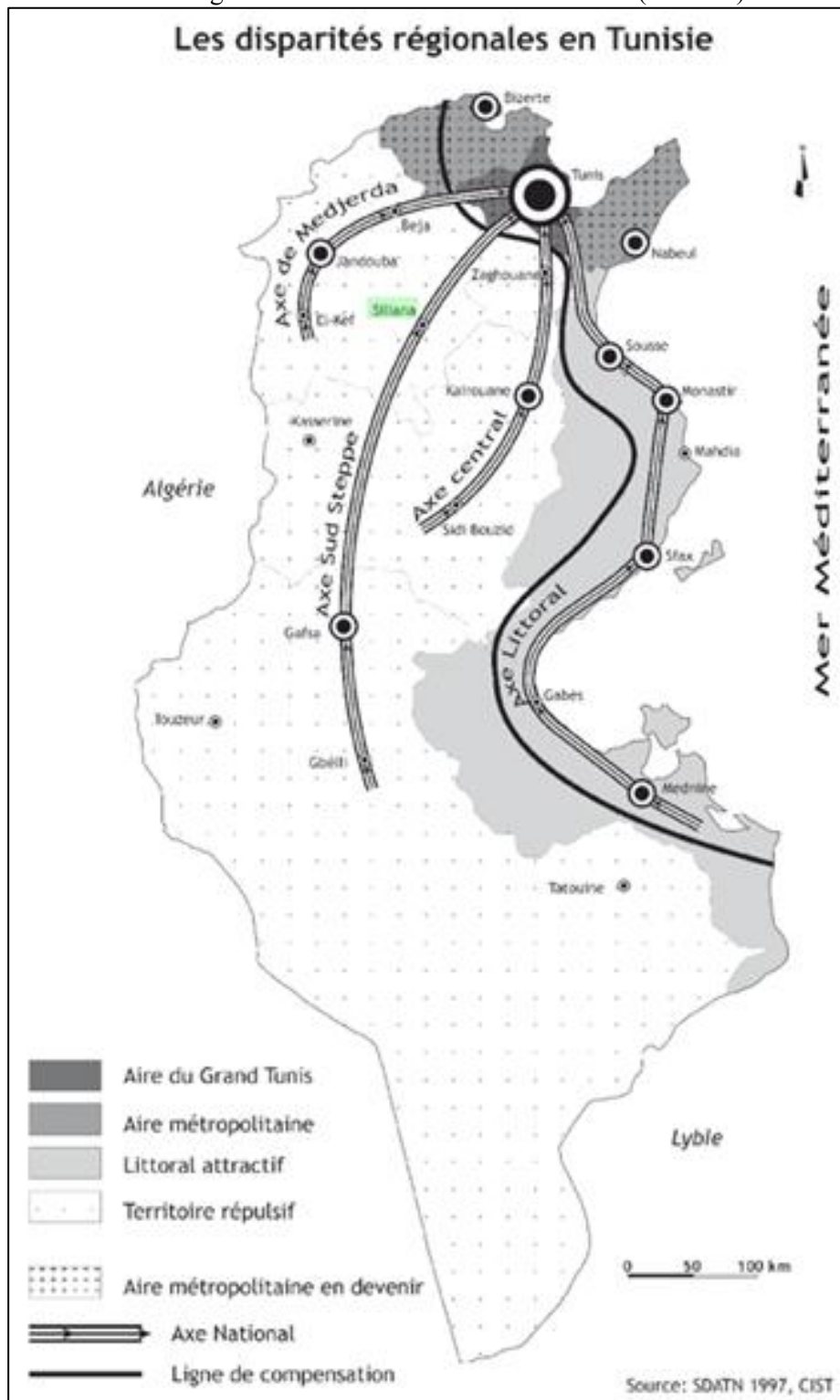
- La **Tunisie métropolitaine centrale (Tunis, Sfax, Sousse et Monastir)** à haut niveau d'éducation et de développement économique et social : où tous les indicateurs socio-économiques et de niveau de vie montrent le fossé entre cette région et le reste de la Tunisie. Dans ce groupe avantagé, se détache le Grand Tunis, où la métropolisation tunisoise, avec 3 millions d'habitants sur un arc de cercle de 60 km de rayon, et qui s'étend de Bizerte au Nord à Hammamet au Sud, où se concentre les activités, les infrastructures et la fortune, commence à faire perdre le souffle pour les autres « métropoles régionales », comme Sfax. Cette dernière, en perte de souffle, n'est pas en mesure d'être compétitive et durable et devait résoudre des problèmes structurels énormes (pollution, étalement, sous équipement, ...). Les différentes enquêtes nationales sur le budget et la consommation des ménages. montrent, que la consommation moyenne par personne des 10% des Tunisiens les plus riches du gouvernorat de Tunis représente 6 fois la dépense moyenne par personne des 10% des Tunisiens les plus pauvres vivant dans le Centre-Ouest du pays, écart qu'aggrave les flux migratoires de l'intérieur vers les régions côtières.

- La **Tunisie semi-périphérique du littoral et du Sud** à développement fondé sur le tourisme et l'industrie, qui englobe Gabès (industrie), Djerba (tourisme, Zarzis (tourisme, services, zone franche.), et d'autres zones plus vulnérable face au chômage et aux reconversions (Gafsa illustre bien ce groupe avec le chômage et la crise du bassin minier).

-La **Tunisie périphérique rurale et ruralisée de l'intérieur**, sans accès direct au littoral et sans atouts industriels ou touristiques. Régions rurales à faible niveau d'éducation, faible niveau d'équipement, faible ouverture sur l'international, elles cumulent tous les handicaps et ont été de ce fait soumises à un très fort exode migratoire. Il convient toutefois de distinguer la zone intérieure nord (Jendouba, Béja, El Kef, Siliana, Zaghuan) qui a connu très tôt cet exode vers Tunis au point de perdre une grande partie de sa vitalité démographique... » (Bennasr Ali, 2012, pp.8-9)

21. Avec un solde migratoire souvent négatif (0,9% en ...) au profit de certains bassins de vie, principalement Tunis, la ville de Siliana se présente, donc, comme une ville plutôt répulsive qui alimente des flux importants d'exode vers la capitale « exode vers Tunis au point de perdre une grande partie de sa vitalité démographique », et par suite une ville qui dépend fortement de la métropole Tunis en terme d'emploi. La capitale étant le principal pourvoyeur d'emploi à l'échelle du pays et un bassin d'emploi varié.

Figure 3 : Siliana, une ville d'un territoire répulsif selon la carte des disparités régionale en Tunisie du Schéma d'Aménagement du Territoire National Tunisien (SDATN)



3.4 LE POIDS DES ACTIVITES ECONOMIQUES (COMMERCE, INDUSTRIE, SERVICES,...)

L'économie dans la ville se base essentiellement sur les activités du tertiaire dit « fragile », surtout les activités de l'informel.

3.5 LA DOTATION DE LA VILLE ET DU GOUVERNORAT DE SILIANA EN INFRASTRUCTURES DE BASE OU COMMODITE DE LA VIE QUOTIDIENNE

22. La dotation de la ville de Siliana en infrastructures de base ou commodité de la vie quotidienne apparait comme la première étape à l'élaboration d'une stratégie de.....

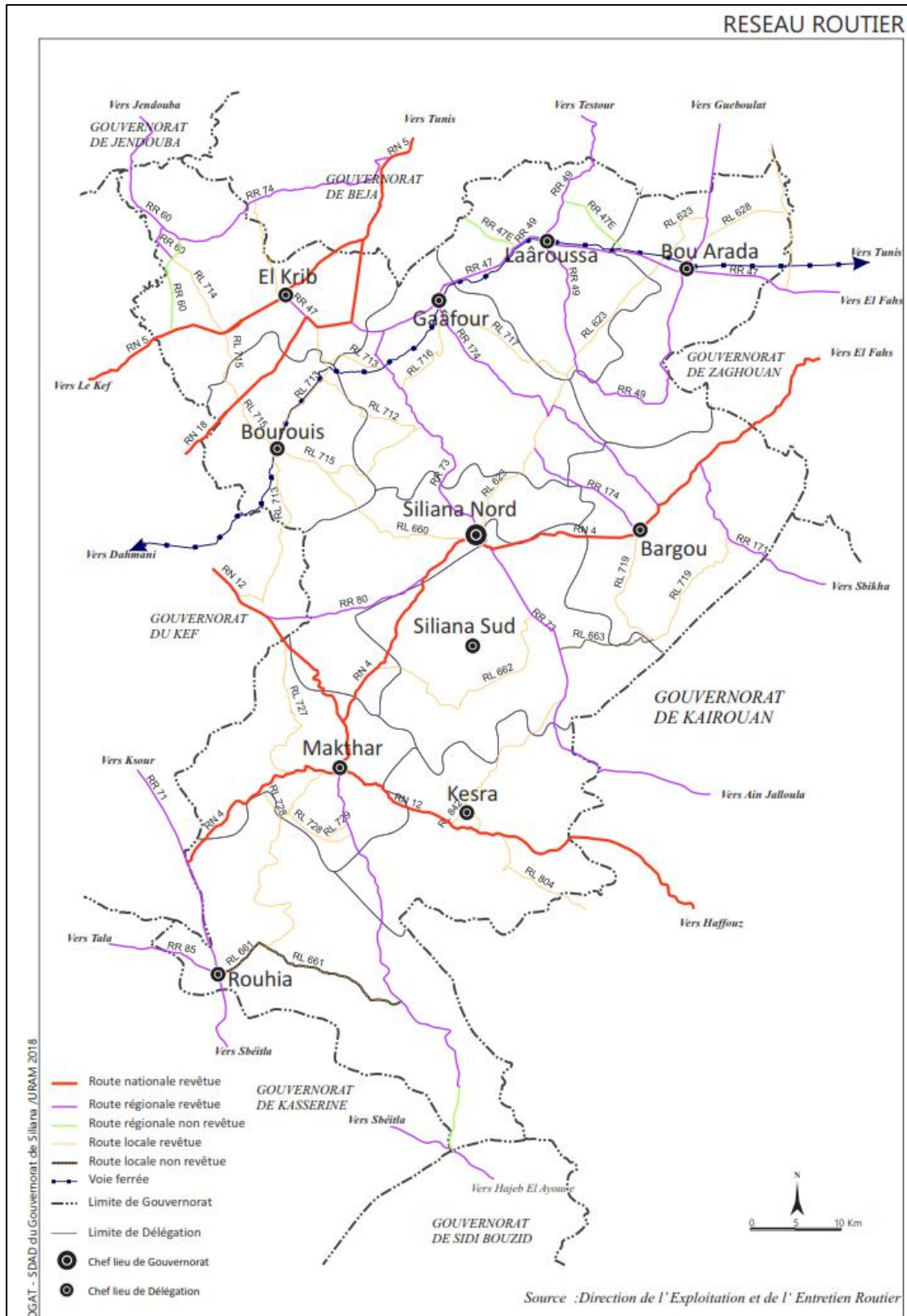
23. Selon l'étude du Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana menée par le bureau d'études URAM en 2018 (dans sa phase 3),¹⁴

- *Siliana, une ville dans un territoire où l'infrastructure de transport est limitée et les services d'intérêt général ne touchent pas l'ensemble de la population*

24. Sur le plan des communications, la ville de Siliana fait partie d'un gouvernorat qui se caractérise par une faible densité des routes locales, le mauvais état des routes régionales et nationales (fig. 4), et où certains secteurs ruraux souffrent d'un véritable enclavement, ce qui limite l'accessibilité et les échanges. De plus, l'état du réseau ferroviaire, de 59 km reliant Bouarada à Bourouis, exige une action de mise à niveau.

¹⁴ Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana - Phase 3- Dossier définitif, p.179.

Figure 4 : Le rapport de la ville de Siliana avec le réseau de transport routier régional et national



- ***Les équipements socio-collectifs déficients en terme de santé, d'enseignement supérieur et de formation professionnelle***

25. L'infrastructure de base sociale, un des facteurs du développement social, qui contribue à l'amélioration de la qualité de vie des populations. Pour ce qui est des équipements scolaires, un grand effort a été réalisé en vue de doter les établissements du gouvernorat d'équipements scolaires et d'encadrement en vue de la généralisation de l'enseignement de base et de l'amélioration du taux de réussite au baccalauréat. Cependant, il existe encore des rattrapages à faire au niveau des équipements et des infrastructures relatifs à la santé, à l'enseignement supérieur et à la formation professionnelle.

- ***Les services de santé***

26. Les services de santé dans la ville, et dans tout le gouvernorat d'ailleurs, n'ont pas connu un développement important au cours de la dernière décennie. Siliana compte un hôpital régional installé dans ladite ville, et 8 hôpitaux de circonscription, 5 maternités et 86 centres de santé de base à l'échelle de tout le gouvernorat. Le secteur médical privé a participé à l'offre des services sanitaires avec l'implantation de cliniques et services médicaux privés (laboratoires, centre de dialyse), mais cette participation reste encore très timide.

27. Dernièrement, en juillet 2021, et compte tenu de cette déficience au niveau des équipements sanitaires, l'impact de la crise sanitaire due au COVID-19 sur la ville de Siliana était fortement ressenti, voire dramatique, au point de la fragiliser. Dès lors, la question qui avait toute la légitimité de se poser était la suivante : La dernière crise épidémique critique à Siliana confirme-t-elle réellement son déclin ? La ville a subi les effets et les coûts sociaux et économiques plus lourdement que la majorité des autres villes du pays. La situation épidémiologique par gouvernorat mise à jour et révélée par le ministère de la Santé le mercredi 7 juillet 2021, montre, en effet, que « la Manouba arrive en tête avec un taux d'incidence de 995 par 100.000 habitants. Vient ensuite le gouvernorat de Siliana avec 960 cas par 100.000 habitants. »¹⁵.

28. Des mesures de contrôle ont été annoncées par ledit ministère à l'échelle des villes et des régions les plus impactées, dont notamment le renforcement des mesures de contrôle du port du masque dans les espaces publics fermés et les transports, la fermeture des établissements qui ne respectent pas le protocole sanitaire et l'imposition d'une amende de 60 dinars tunisiens pour les contrevenants.

29. Aussi, face à cette situation sanitaire critique causée par le COVID-19, des mesures répressives ont été prises à l'échelle de la ville et de toute sa région. Les unités de l'armée nationale sont déployées en renfort au niveau local et régional pour appuyer les efforts des forces sécuritaires lors de l'application des mesures contre le coronavirus, et lors des campagnes de contrôle de l'application des mesures sanitaires décidées par les autorités nationales dans le cadre du confinement général, décrété

¹⁵ Source : Journal électronique « Lepetitjournal Tunis », publié le 19/07/2021 à 01:00, mis à jour le 19/07/2021 à 17:17.

dans la région, et ce suite à la hausse des contaminations au coronavirus. Cette annonce a été faite à l'issue d'une réunion du Conseil régional de la sécurité, qui s'est déroulée le lundi 28 juin 2021, sous la direction du gouverneur de Siliana, et ce afin de s'assurer de l'application des consignes, à l'instar du couvre-feu (20h à 05h), l'interdiction de tout rassemblement public ou privé, la fermeture des commerces non essentiels, l'interdiction et report de toutes les manifestations publiques (fêtes, événements culturels, conférences, salons, mariages, etc.) ou encore l'interdiction de se déplacer de et vers la région. Le gouvernorat a rappelé dans ce sens, que le taux d'incidence est supérieur à 400 cas/100.000 habitants et que le taux de positivité a atteint 61%, sachant que des cas du variant indien ont été détectés à Siliana.

30. Face à ces mesures de confinement général imposé suite à ces décisions prises à l'échelle régionale et nationale, les travailleurs des cafés de la ville ont protesté. Selon des journalistes locaux, ces travailleurs des cafés ont poursuivi, lundi 28 juin 2021, leur mouvement de protestation pour la deuxième semaine consécutive, pour protester contre les mesures de confinement général décrétées dans la région par le gouvernement, des décisions prises évidemment au niveau de Tunis. À ce sujet, le porte-parole des protestataires, O. M. a indiqué à l'agence TAP que les travailleurs des cafés « rejettent les mesures (sanitaires) de l'autorité régionale et nationale de leurs accorder une aide financière d'un montant de 50 dinars en plus d'un colis de produits alimentaires », estimant que ces aides sont insuffisantes face aux conditions sociales critiques des travailleurs depuis l'instauration du confinement général.

31. Dans ce contexte, on peut s'interroger sur le rôle particulier du gouvernement local, de celui des petites villes et villes moyennes dans leur sphère d'influence, mais aussi dans une sphère d'influence plutôt polarisée par une grande ville (comme Tunis dans le cas de Siliana). On peut s'interroger également sur les formes de gouvernance possibles, sur la possibilité de créer des sortes de « contrats d'échanges » entre les agglomérations urbaines (petites et moyennes) et les autres régions ou entre celles-ci et la grande ville (la métropole). Quelles sont les formes possibles de renforcement de la coopération entre les grandes villes (métropoles,...) d'une part et les petites villes et villes moyennes d'autre part ? Et comment imaginer les échanges entre elles ? Peuvent-elles être formalisées ? Comment peut-on distinguer et former une gouvernance de la relation entre métropoles et petites villes et villes moyennes ? Quels sont ses schémas et ses mécanismes ? Quelles sont les formes possibles d'interactions et de relations entre ces métropoles et les petites villes et villes moyennes ?

32. Ces questions fréquemment posées, parmi tant d'autres, nous conduiront à la formulation d'un certain nombre d'idées et de propositions principales, dont nous devons présenter et discuter lors de recherches antérieures.

- *Les équipements universitaires*

33. La répartition géographique des équipements universitaires à l'échelle de la région du Nord-Ouest, par exemple, est révélatrice de la position de la ville de Siliana dans le réseau de ces équipements, ce qui permet de présager son poids et son importance par rapport au processus de métropolisation aux échelles régionale et

nationale. La lecture de cette répartition montre que le Nord-Ouest compte 16 établissements universitaires, répartis entre les deux pôles universitaires de la région (Jendouba et le Kef) et les gouvernorats de Béja et Siliana.

- le pôle de Jendouba, compte 4 établissements et 8792 étudiants ;
- le pôle du Kef, compte 7 établissements et 7100 étudiants ;
- le gouvernorat de Béja, compte 4 établissements et 1673 étudiants ;
- le gouvernorat de Siliana, compte 2 établissements (dans la ville de Siliana) et 1160 étudiants.

34. Cette répartition des équipements universitaires montre aussi que la ville de Siliana est largement dépendante des métropoles de sa région en terme d'enseignement supérieur, notamment envers Jendouba et Le Kef. Avec seulement un Institut Supérieur des Études technologiques (ISET) et un Institut Supérieur des Arts et Métiers (ISAM) dont les travaux de construction du local viennent de démarrer parallèlement à l'extension de l'ISET, le secteur de l'enseignement supérieur dans la ville de Siliana paraît comme un secteur embryonnaire. L'effectif global des étudiants inscrits dans les deux établissements, au cours de l'année universitaire 2012-2013, s'élevait à 1274 étudiants, dont 1099 inscrits, à l'ISET. Aussi, selon le Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana, menée par le bureau d'études URAM en 2018, le secteur de l'enseignement supérieur fait face aux problèmes du manque d'enseignants, du personnel administratif [et de spécialités] et des espaces réservés pour la pratique des sports et les activités culturelles (URAM, 2018, p.30)¹⁶. Ce document préconise ainsi d'offrir des conditions optimales pour un enseignement supérieur de qualité non seulement au niveau des établissements d'enseignement, mais également au niveau des villes qui n'offrent pas des conditions d'épanouissement des étudiants (*Idem*, 2018, p.30).

35. Plus encore, l'enseignement supérieur à Siliana semble être un système fonctionnant avec des effectifs réduits et non ouvert sur son environnement. Le secteur (l'enseignement supérieur) a démarré tardivement dans le gouvernorat de Siliana. Le premier établissement universitaire: l'Institut Supérieur des études technologiques (ISET) a été créé en août 2003. L'ISET de Siliana comporte quatre départements: Génie mécanique, Génie civil, Technologie de l'Informatique et Administration des Affaires. L'établissement accueille chaque année, environ 400 étudiants¹⁷. L'objectif prévu pour cette institution est d'évoluer vers un pôle technologique en matière d'insertion professionnelle, de contribution au développement de l'économie territoriale et d'aide à la création d'entreprises.

36. Certes, l'ISET de Siliana offre une formation professionnalisante et qualifiante en formation initiale et en formation continue qui répond aux besoins et aux attentes des entreprises. Depuis septembre 2008/2009, l'institut offre une formation, dans le

¹⁶ URAM (Bureau d'études), 2018, Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana – Phase 3- Dossier définitif, 247p.

¹⁷ Les principaux projets qui ont été réalisés dans le gouvernorat sont :

- La création d'un Institut supérieur des arts et métiers à Siliana (ISAM).
- Le lancement d'une étude technique sur le projet d'extension de l'Institut supérieur des études technologiques de Siliana, dont le coût de réalisation est estimé à un million de dinars.
- La construction d'un foyer pour les étudiants à Siliana moyennant une enveloppe de 4,5 millions de dinars.

cadre du système LMD (Licence, Master, Doctorat), pour la préparation de quatre licences appliquées dans les spécialités suivantes: Génie mécanique ; Technologie de l'Informatique ; Génie civil ; Administration des affaires.

37. Or, ce secteur de l'enseignement supérieur dans la région fait face à de nombreux problèmes. Les principaux d'entre eux concernent le manque au niveau du corps enseignant, du personnel administratif et de l'absence d'espaces sportifs, culturels et récréatifs pour les étudiants. Aussi, les formations scientifiques assurées actuellement dans les deux institutions universitaires de Siliana sont sans envergure et sans avenir pour un grand nombre d'étudiants du fait de l'insuffisance des capacités techniques et pédagogiques, de l'absence de la notion de biotechnologie dans les sciences, de l'absence de perspective d'employabilité des diplômés, de l'inadéquation entre la formation dispensée et les besoins réels de la région. D'autre part les formations médicales et paramédicales comme la médecine vétérinaire, le domaine des plantes pharmaceutiques et les techniques médicales et paramédicales sont absentes dans la région.

38. L'étude du Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana, en 2018, préconise ainsi, dans le cadre d'une réforme du système d'enseignement dans le supérieur, de :

- Créer des formations en nouvelles technologies en particulier des diplômes d'ingénieur dans des sciences des mines et des sols, dans l'hydraulique, dans la production forestière, dans l'industrie agroalimentaire et dans l'informatique.
- Améliorer le système LMD en concertation avec les différents acteurs : l'ensemble du système LMD doit être consolidé et les textes législatifs sont révisés ;
- Pourvoir certaines disciplines (langues étrangères, arts et métiers, audiovisuel,...) en nombre suffisant de personnel enseignant qualifié compte tenu des besoins du marché de l'emploi ;
- Développer des cursus, des programmes et une pédagogie appropriés permettant de consolider l'éducation entrepreneuriale ;
- Opérationnaliser la formation d'ingénieurs : Former plus d'ingénieurs de terrain en ouvrant des passerelles avec les formations professionnalisantes ;
- Promouvoir la co-construction des parcours de formation : L'offre de formation co-construite est développée au niveau des universités et des ISET ;
- Développer la culture entrepreneuriale dans la formation des doctorants pour améliorer leur employabilité : la culture entrepreneuriale est instaurée dans la formation des doctorants ;
- Assurer le suivi des diplômés (observatoires, association des anciens diplômés, ordres professionnels, répertoires sectoriels) ;
- Mettre en place des mécanismes de participation des régions et des structures de développement au financement des projets de recherche et de l'innovation ;
- Impliquer les structures de recherche dans le développement des régions ;
- Promouvoir et valoriser la propriété intellectuelle de l'université (mesures incitatives concernant l'enregistrement de brevets,...).

○ *Les équipements de formation professionnelle*

39. Encore, selon le Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana, la région dispose également de 6 établissements de formation professionnelle publics et de 6 centres de formation privée. Il n'existe pas réellement de centres de formation destinés à former et encadrer des jeunes en vue de la création d'entreprises et l'exploitation des potentialités locales (agriculture, tourisme, BTP). D'autre part, la faiblesse du tissu industriel et des activités de services dans le gouvernorat n'a pas rendu facile l'insertion des sortants des centres de formation existants dans le marché du travail local, ajoutant à cela l'insuffisante collaboration entre les entreprises et les structures de formation professionnelle dans le gouvernorat. (URAM, 2018, p.30).

3.6 LE RENOUVEAU DE SILIANA : LE DEGRE DE DIFFUSION DES INNOVATIONS PAR LA VILLE

40. A Siliana, l'essentiel des innovations étaient limitées au domaine de la télécommunication et à l'enseignement supérieur, avec naturellement des déficiences dans chacun de ces domaines.

41. En matière de télécommunication, par exemple, le réseau téléphonique fixe reste faible, surtout en milieu rural, même le plus proche de la ville. Certes, des efforts ont été entrepris pour moderniser le réseau Internet, mais le développement des services en matière des TIC se trouve freiné par l'état des infrastructures (absence de couverture totale dans toutes les délégations du gouvernorat).

42. En matière de l'enseignement supérieur dans la ville, en tant qu'une locomotive de diffusion des innovations dans et par la ville, le fait de tenir compte de la stratégie de restructuration de l'enseignement supérieur dans les régions de l'intérieur de la Tunisie, reformulée l'étude du Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana, quelques questions se posent avec encore plus d'acuité en 2021 et avec insistance : « quel avenir pour la ville de Siliana, rebond ou plutôt déclin ? », « comment enrayer l'altération continue du poids de la ville en terme d'enseignement supérieur -la ville étant d'ailleurs fragile à ce niveau par rapport aux autres villes de sa région ? », surtout que cette stratégie insiste sur certains éléments qui, selon nous portent en eux les indices et les interprétations « non rassurants » permettant de présager un futur déclin de la ville et d'émettre, à la lumière de cette lecture des faits l'hypothèse de la perte des accélérations au niveau du dynamisme de la ville, voire l'hypothèse de la stagnation.

43. Ces éléments correspondent plutôt à des anomalies dont la stratégie de la répartition des établissements de l'enseignement supérieur au sein des régions intérieures, en général, et au sein du gouvernorat de Siliana, en particulier, doit tenir compte, et qui se résument dans les points suivants :

- Le phénomène de transition démographique qui touche la population en Tunisie, et la perte des accélérations de la perte annuelle d'un effectif important d'étudiants qui en résulte. En effet, le contingent des étudiants rejoignant les filières de l'enseignement supérieur tend à s'amoinrir d'année en année et c'est

particulièrement visible au sein des instituts localisés autre que dans les zones littorales et les grandes villes. Dans le cas du gouvernorat de Siliana, les indicateurs des effectifs de l'Institut Supérieur des Etudes Technologiques (ISET) et de l'Institut Supérieur des Arts et Métiers (ISAM) marquent une baisse d'environ 50 étudiants/an sur la période s'étalant entre 2011 et 2015.¹⁸ L'étude du Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana préconise de « prévoir à cet effet un renforcement de l'encadrement des étudiants par les activités extra-universitaires et améliorer la visibilité des instituts à la fois pour renforcer l'attractivité des établissements existants et pour améliorer les conditions de scolarité » (URAM, 2018, p.179).

- Stratégiquement, les deux instituts implantés à Siliana regroupent un effectif d'environ 1000 étudiants (1160). La même étude recommande à veiller à ce que ce nombre ne baisse pas car il détermine l'avenir de nombreuses micro-entreprises au niveau de la ville de Siliana et des services à la personne. Selon cette étude, ces deux instituts doivent également s'adapter à l'innovation et être d'actualité par rapport aux autres instituts de la Tunisie. Si en effet il n'est plus rentable pour l'Etat de créer de nouveaux établissements, la stratégie du Ministère de l'Enseignement supérieur doit aller vers la préservation des acquis et le gouvernorat doit intervenir pour préserver ce capital de rayonnement au niveau de la région. Ainsi, l'étude préconise également l'aménagement de deux nouvelles structures universitaires qui seront rattachées au campus de la ville de Siliana et qui dépendent du rectorat de l'Université de Jendouba : (1) la création d'une école supérieure des ingénieurs au niveau de la commune de Siliana, (2) la création d'un institut supérieur de Biogéologie au niveau de la commune de Siliana. Sur ce juste point, la recommandation de l'étude en question semble être, selon nous, en perte de son équilibre et de tout sens, car une telle « dépendance vis-à-vis du rectorat de l'Université de Jendouba » jouera à l'encontre de toute possibilité de rayonnement de la ville à ce niveau.

44. En même temps, ce qui semble important à signaler dans cette étude, c'est qu'elle insiste sur le fait que la réforme de l'université et sa restructuration au niveau de la ville de Siliana sont nécessaires pour en faire un pôle universitaire respectable ayant un fort potentiel scientifique, et qu'il est urgent de mobiliser les efforts et les potentialités de toutes les parties, académiques, politiques, syndicales et celles de la société civile, pour positionner l'université en une véritable plate-forme de formation solide, par la recherche scientifique. Selon l'étude, l'ouverture des établissements d'enseignement supérieur sur leur environnement sociétal, industriel et culturel et leur implication dans le développement régional doit devenir une réalité. L'étude précise également que la réforme doit tenir compte aussi des spécificités régionales du pays et des infrastructures disponibles d'où la nécessité de créer des « pools universitaires » destinés à une gestion en commun des moyens et ressources dans le but évident de renforcer leurs collaborations permettant d'assurer la qualité de formation et d'études la plus appropriée, compatible avec les besoins du marché de l'emploi.

4 CONCLUSION ET RECOMMANDATIONS

¹⁸ URAM (Bureau d'études), 2018, Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana – Phase 3- Dossier définitif, 247p.

45. Au terme de cette brève analyse, il convient de tirer quelques conclusions et de présenter quelques recommandations. Mais avant cela une question cruciale se pose: Siliana, en tant qu'une ville moyenne est-elle condamnée, aujourd'hui, à vivre à l'ombre des grandes agglomérations de sa région (Nord-Ouest), Jendouba, Le Kef, Béja, ou peut-elle s'émanciper en misant sur des partenariats de proximité ?

4.1 QUELQUES CONCLUSIONS : DE NOMBREUX SIGNES DE FRAGILISATION DE LA VILLE DE SILIANA

- Siliana semble être encore, à l'heure actuelle, **une ville affaiblie face à la métropolisation non seulement de la capitale du pays Tunis, mais aussi face à d'autres grandes villes de sa région (le Nord-Ouest) : Jendouba, Le Kef,** Perte d'attractivité, désindustrialisation (fermeture d'un nombre important d'unités industrielles et d'usines), déficit migratoire voire démographique, chômage et pauvreté, insuffisance des équipements publics (hôpitaux, tribunaux, etc.) sont autant de réalités qui affectent aujourd'hui la ville, autant qu'un bon nombre d'autres villes de même taille en Tunisie, en particulier dans les régions intérieures du pays, dont la majorité sont en net déclin démographique. La plupart d'entre elles s'estiment sacrifiées par l'État au profit des métropoles régionales et nationales. L'enjeu auquel elles font souvent face est de savoir comment exister et résister dans les marges urbaines, surtout dans un contexte de forte métropolisation.
- **Une métropolisation qui s'oppose aux petites villes et villes moyennes, du moins dans le cas de Siliana.** Pourtant, l'idée selon laquelle la métropole ne fait que dominer et se développer aux dépens des autres villes est à nuancer ; le dynamisme de certaines autres villes est notamment lié à l'importance et à l'enrichissement des relations que ces métropoles entretiennent avec les villes environnantes qui présentent leurs propres dynamiques, à l'image de certains pôles de compétitivité, par exemple, ou de ce qu'on appelle les villes intermédiaires. On peut citer en Tunisie, par exemple, Sidi El Hani : la commune du Sahel tunisien qui propose le plus grand nombre d'offres d'emploi ou Ben Arous : la zone industrielle par excellence.

4.2 RECOMMANDATIONS :

- Dans le grand jeu de la compétitivité et de l'attractivité et dans le contexte actuel de crise économique généralisée, où l'État semble être en train d'assurer, uniquement, le minimum vital, la solution est très simple -et ceci valable pour toutes les autres villes moyennes du pays : Siliana doit se réinventer.
- Les acteurs de la ville (les responsables politico-administratifs locaux et régionaux: le président de la commune, le gouverneur, les associations, ...) doivent être conscients de l'enjeu de la gestion urbaine plus particulièrement (aménagement urbain, réhabilitation urbaine, projets de lotissements, ...). Il s'agira, par exemple, d'identifier le rôle, les responsabilités et les moyens des différents acteurs de la gestion urbaine locale, et de les sensibiliser aux enjeux liés à la métropolisation grandissante, surtout dans le cas où la ville en question se situe dans « l'ombre »

d'une métropole. Ainsi et à titre indicatif, développer une stratégie de développement urbain se basant fortement et notamment sur le secteur privé dans une optique de partenariat public-privé renforcé, prévoir un renforcement des intercommunalités existantes qui devront passer la vitesse supérieure ou envisager de nouveaux regroupements de petites villes et villes moyennes de proximité constitueront une solution pour sortir de l'ombre de la métropole-dominante. Car pour les villes de dimension plus modeste, seule solution pour s'assurer dynamisme et attractivité économique : les regroupements ou les mises en réseaux. Autrement-dit, on devrait souligner, dans le cadre de ce colloque et entre autres, l'importance d'une approche globale de la gestion et du développement des petites villes et villes moyennes incluant une gouvernance inclusive de cet enjeu ainsi qu'un renforcement des capacités des différents acteurs de la question -y compris -aussi- en termes de citoyenneté active.

- Sensibiliser les acteurs locaux et régionaux, voire nationaux, aux enjeux liés à la complexité du phénomène de la métropolisation : Montrer comment, dans un contexte aussi complexe (le phénomène de la métropolisation), les petites villes et villes et villes moyennes subissent les changements de façon plus dure. Avec quelques exceptions, les capitales principales et les villes multifonctionnelles dominent la hiérarchie au sein d'une armature urbaine hiérarchisée.
- Siliana, en tant qu'une ville moyenne, aujourd'hui, doit chercher comment sortir de l'ombre des métropoles régionales et nationales (Tunis), en se transformant en une ville dynamique bien connectée (via l'amélioration de son le réseau de transport routier régional et national) et en essayant de profiter de sa proximité de la capitale du pays et de sa situation au sein de sa zone d'influence. En effet, les villes bien desservies par les réseaux de communication et de transport, et situées dans la zone d'influence d'une métropole, peuvent tirer profit de l'économie résidentielle. Certaines peuvent même connaître un renouveau porté par une dynamique économique locale, par la valorisation du cadre de vie mais aussi par la mobilisation de leurs acteurs.
- Siliana, en tant qu'une ville fragilisée, aujourd'hui, par la dominance de Tunis et de la supériorité de certaines autres métropoles à l'échelle régionale, doit se mobilisent pour changer son image.

REFERENCES

- Belhedi Amor, 1995, « L'aménagement du territoire entre le discours et la pratique », *Revue tunisienne de géographie*, n°27. pp. 9-35.
- Belhedi Amor, 2016, « Maillage administratif régional et régionalisation en Tunisie. Continuité et rupture »
- Ben Jelloul Mourad, « L'aménagement du territoire national et les contraintes de la nouvelle gouvernance dans la Tunisie postrévolutionnaire », *L'Année du Maghreb* [Online], 16 | 2017, Online since 05 July 2017, connection on 29 June 2021. URL : <http://journals.openedition.org/anneemaghreb/2939> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2939>
- Ben Jelloul Mourad, « L'aménagement du territoire national et les contraintes de la nouvelle gouvernance dans la Tunisie postrévolutionnaire », *L'Année du Maghreb*, 16 | 2017, 31-52.

- Bennasr Ali, 2012, « Le schéma d'aménagement du territoire national tunisien ou comment concilier compétitivité, efficacité et durabilité ». PUP, PUAM. *Aménagement durable des territoires méditerranéens*, PUP, PUAM, pp.49-57, 2012, Espace et développement durable. halshs-00741164.
- Bousmaha Ahmed et Boulkaïbet Aïssa, 2019, « Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie », *Développement durable et territoires* [En ligne], Vol. 10, n°3 | Décembre 2019, mis en ligne le 20 décembre 2019, consulté le 31 octobre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/developpementdurable/16002> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/developpementdurable.16002>
- Bousmaha Ahmed et Chouache Abdelkader, 2017, « L'étalement urbain et ses impacts sur le foncier rural en Algérie. Le cas de Sétif et sa région », in *La petite exploitation agricole méditerranéenne, une réponse en temps de crise*, Paoli J.-C. (coordinateur), *Options méditerranéennes*, série A, n° 117, p. 155-166.
- Bousmaha Ahmed, 2014, « Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du Tell de l'Est algérien ». Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, *Revue semestrielle de l'Université de Constantine*, N° 39, juin.
- Bousmaha Ahmed, 2014, « Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie : Le cas de l'agglomération de Skikda ». Paru dans *Développement durable et territoires*, Vol. 10, n°3 | Décembre 2019
- Dlala Habib, 2011, « L'émergence métropolitaine de Tunis dans le tournant de la mondialisation », *Méditerranée*, 116 | 2011, 95-103.
- Escallier Robert, 1986, In « Petites villes et villes moyennes dans le Monde Arabe », URBAMA, Fascicules de recherches n°16-17.
- George Pierre, 1968, « Pour une étude systématique des petites villes ». In: *Annales de Géographie*, t. 77, n°424, pp.743-747.
- Gilli Frédéric, 2015, « Les territoires de l'innovation... ne sont pas ceux qu'on croit », In « *L'Économie politique* » 2015/4 (N°68), pp.20-35.
- Khmais Zouhaïer, 2020, « De la petite ville à la ville moyenne : le cas de la ville de Siliana (Nord-Ouest tunisien) », In Fazai Seddik (dir.), « *La ville moyenne. Quel rôle dans le contexte de la Mondialisation* », Centre de Publication Universitaire, Collection « Sciences humaines, sociales et religieuses », pp.289-328.
- Miossec Jean-Marie et Sghairi Mondher, 1986: « Dans le haut-tell tunisien : Siliana, du souq au chef-lieu de gouvernorat », In « *Petites villes et villes moyennes dans le Monde Arabe* », URBAMA, Fascicules de recherches n°16-17.
- Périgois Samuel, 2008, « La mobilisation du champ patrimonial dans l'élaboration d'une identité "petite ville" ». (*Heritage and identity strategies in small-sized Cities*). In: *Bulletin de l'Association de géographes français*, 85e année, 2008-1 (mars). Petites villes françaises / Pierre monumentale. pp. 23-32. DOI : <https://doi.org/10.3406/bagf.2008.2594>, www.persee.fr/doc/bagf_0004-5322_2008_num_85_1_2594
- Pumain Denise, 1999, « Quel rôle pour les villes petites et moyennes des régions périphériques? », in *Revue de Géographie Alpine*, n° 2, pp.167-184.
- Safar-Zitoun Madani, 2012, « Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif ». Thèse en vue de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif. 266 p.

- Signoles Pierre et Semmoud Nora (dir.), 2003, « Exister et résister dans les marges urbaines. Villes du Bassin méditerranéen », Éditions de l'Université de Bruxelles, Collection «Environnement, sociétés, territoires», 322 p.
- URAM (Bureau d'études), 2018, Schéma Directeur d'Aménagement et de Développement du Gouvernorat de Siliana – Phase 3- Dossier définitif, 247p.
- Voisin-Bormuth Chloë, 2020, « Le rebond des villes moyennes, une réalité ? Une perspective européenne sur les trajectoires des villes moyennes »

LARBAA NATH IRATHEN, GENESE ET DEVELOPPEMENT D'UNE PETITE VILLE EN HAUTE MONTAGNE DE KABYLIE

LALEG Aziz⁽¹⁾, OUAR Lynda⁽²⁾ et BOUSMAHA Ahmed⁽³⁾

- (1) Doctorant, villes, territoires et environnement, Institut de Gestion des Techniques urbaines, université Larbi Ben Mhidi Oum el Bouaghi, Mail: laleg.aziz@yahoo.fr
- (2) Architecte, spécialiste du patrimoine de la ville de Larbaa Nath Irathen Mail : lynda.ouar@gmail.com
- (3) Professeur en géographie et aménagement du territoire, Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture. Université Larbi Ben Mhidi, Oum El Bouaghi Ahmed.bousmaha@univ-oeb.dz

Résumé

Étudier le massif central de la Grande Kabylie, c'est étudier une région dont le peuplement remonte à plusieurs millénaires. Ce territoire est fortement peuplé et parsemé le long des lignes de crêtes et à flanc de montagne d'une multitude de villages, 1400 selon certaines estimations. Cet équilibre fût longtemps jalousement préservé par la population locale, jusqu'à l'arrivée de la colonisation française. La création du Fort Napoléon qui deviendra Fort National sur le site du Souk Larbaa aura les effets d'un cataclysme pour la région et signera le début d'un nouveau modèle d'urbanisation.

A l'indépendance, fort national deviendra Larbaa Nath Irathen elle connaîtra une extension importante, Nous tenterons à travers ce travail, de montrer les différentes étapes de son évolution en signalant les moments de ruptures qui ont conduit à la création et développement de ce cas unique d'une petite ville en haute montagne de grande Kabylie. Nous tenterons de la situer actuellement au sein de l'armature urbaine de la wilaya de Tizi Ouzou dont elle dépend administrativement, car il s'agit, à travers ce cas précis de Larbaa Nath Irathen, d'étudier d'une manière générale l'impact des petites villes de montagne dans le mouvement d'urbanisation de cette zone de la Kabylie.

Mots clés : Kabylie, zone de montagne, petites villes, micro urbanisation.

Larbaa Nath Irathen, genesis and development of a small town in the high mountains of Kabylia

Summary

This work introduces a deep study of the central massif of Kabylie, a region whose people settled several millennia ago. This region is highly populated and dotted along the ridge lines and on the mountain side of a multitude of villages, 1400 according to some estimates. This balance was preserved by the local population for long time, until the arrival of French colonization. The creation of Fort Napoleon, which will become Fort National on the site of Souk Larbaa, will have the effects of a cataclysm for the region and will mark the beginning of a new model of urbanization.

After independence, Fort National is renamed as Larbaa Nath Irathen. It underwent tremendous changes. We will try through this work, to underline the different stages

of the evolution of this region, by highlighting the breakthrough moments of the creation and development of this unique case of a small town in the high mountains of Kabylie. We will try to localize it within the urban framework of the wilaya of Tizi Ouzou on which it depends administratively. Through this very specific example of Larbaa Nath Irathen, this research project aims at studying the impact of small mountain towns in the urbanization movement of the Kabylie's area.

Keywords: Kabylie, mountain area, small towns, micro urbanization.

Introduction

Les zones montagneuses ont depuis longtemps suscité l'intérêt des géographes (DEBARBIEUX, 2001). La définition de cet espace si spécifique varie en fonction de chaque spécialité, les géographes à eux seuls ont donné trois définitions différentes (BRAS, LE BERRE, & SGARD, 1984). Souvent synonyme de campagne ou de monde rural, la montagne est aussi le domaine de la petite ville (Barbier, 1972) et participe activement au phénomène d'urbanisation que connaissent les pays.

L'Algérie n'est pas en reste et ces espaces montagneux enregistrent des mutations profondes de son système d'occupation du sol, les montagnes algériennes ont aussi permis l'émergence de petits centres urbains qui contribuent à structurer le territoire national. L'émergence de ces petites villes est dû à différents phénomènes historique, la colonisation française en est l'une des causes marquantes.

Pour ce travail nous avons choisi d'étudier le massif central de la Grande Kabylie, fortement peuplée et parsemée le long des lignes de crêtes et à flanc de montagne d'une multitude de villages, 1400 selon certaines estimations (YESGUER, 2008). Cet équilibre fût longtemps jalousement préservé par la population locale, jusqu'à l'arrivée de la colonisation française. La défaite lors de la bataille d'Ichariden et la création du Fort Napoléon qui deviendra Fort National sur le site du Souk Larbaa dans le territoire de l'une des plus ardentes et emblématiques tribus kabyles à savoir les Ath Irathen (CARREY, 1858), aura les effets d'un cataclysme pour la région et signera le début d'un nouveau modèle d'urbanisation.

1. Contexte historique de la création de Fort Napoléon

La tribu des Ath Irathen a depuis toujours joué un rôle prépondérant dans le pays d'une manière générale et en Kabylie d'une manière plus particulière, en atteste les nombreux faits historiques relatés à travers l'histoire. (Ibn Khaldoun) , (Boulifa, 2018).

Au début de la colonisation française les Ath Irathen furent aussi mis au premier plan , la lettre adressée par le Dey Hussein aux Ath Irathen¹⁹ (ROBIN, 1999), en fait foi.,

¹⁹ Voici un extrait de ladite lettre : « *Salut sur tous les Kabyles et sur tous leurs notables et leurs marabouts. Sachez que les Français ont formé le dessein de débarquer et de s'emparer de la capitale de l'Algérie. Vous êtes renommés pour votre courage et votre dévouement à l'islamisme. Le gouvernement turc vous appelle à la guerre sainte pour que vous en retiriez les avantages qui y sont attachés, dans ce monde et dans l'autre, à l'instar de vos ancêtres qui ont combattu dans la première guerre sainte*1. *Celui qui veut être heureux dans l'autre monde doit se dévouer entièrement à la guerre*

suite à cette appel, les tribus kabyles réunirent une armée prête à se mettre en marche vers Alger, les Ath Irathen furent guidés par « *Si Mohammed el-Hannachi Naït Ou-Amar de Tamazirt, avaient pour marabout Si Mhamed Saadi qui portait le drapeau de la zaouïa de Chikh Ou-Arab.* » (ROBIN, 1999).

Les Ath irathen fut aussi l'une des tribus les plus redoutées par les français en atteste les propos d'Emile Carrey dans son récit sur la conquête de la Kabylie : « *Parmi les diverses nations insoumises de la grande Kabylie, celle des Beni-Raten est une des plus ardentes à l'indépendance. Depuis longtemps la conquête française trouve cette tribu dressée partout devant ses âmes et son influence. Elle est divisée en cinq fractions, parfois ennemies entre elles, mais toujours unies pour la lutte contre les chrétiens* » (CARREY, 1858).

La confédération des Ath Irathen fut historiquement composée de cinq fractions à savoir Les Ath²⁰ Irdjen, les Ath Akerma, les Ath Oumalou, les Ath Oussamer les Ath Aggouacha autonome les unes des autres. Chaque fraction est à son tour divisée en villages. (HANOTEAU & LETOURNEUX, 1893).

2. La construction du fort une rupture avec le model ancien

Après tous les événements cités précédemment, la construction d'un fort militaire au cœur du territoire des Ath Irathen dans le massif de la grande Kabylie s'explique aisément : « *le général de Chabaud-Latour, chef du service du génie en Algérie, est chargé de choisir l'emplacement du fort et de fixer le tracé d'une route carrossable, qui le reliera au bordj de Tizi-Ouzou.* (CARREY, 1858) L'emplacement du fort fut choisis au niveau du plateau de souk larbaa, La première pierre fut déposée le 14 juin est le jour anniversaire des batailles de Marengo et de Friedland et du débarquement, des Français en Algérie. (CARREY, 1858)

L'emplacement du fort fut choisi au niveau du Souk Larbaa qui signifie « le marché du mercredi », en effet c'est en ce lieu que se tenait chaque mercredi le marché hebdomadaire ou toutes la population des Ath Irathen et de tribus avoisinantes venait s'approvisionner. Le rôle de ce souk ne se limitait pas uniquement à sa fonction commerciale mais avait une tout autre dimension sociale et une place centrale dans la vie concrète et l'imaginaire de la société kabyle de l'époque. (Doumane, 2010) .

Sur le plan physique l'emplacement de souk Larbaa avait plusieurs avantages, en plus d'être l'un des plus larges plateaux existant dans le massif central de Kabylie, son sol solide fut propice à l'implantation d'un fort militaire en plus de la présence de nombreuses sources d'eau. D'une hauteur moyenne par rapport à la hauteur du Djurdjura, ce site permet néanmoins d'avoir un panorama sur une bonne partie des tribus du massif central kabyle notamment les Ath Yanni, Ath Fraoucen, ainsi que sur la stratégique plaine du Sebaou. (CARREY, 1858).

La construction de Fort Napoléon fut en rupture avec le mode de construction de l'époque *Ce sont des villages, allongés ou circulaires, presque tous coniques au*

sainte lorsque le temps en est venu. La guerre sainte est un devoir que nous impose la religion lorsque l'infidèle est sur notre territoire. »

²⁰ Les Ath signifient les gens ou les descendants de ...

sommet et couverts de tuiles rouges. Ils se ressemblent tellement que, même quand on en sait tes noms, on les prend indéfiniment les uns pour les autres. (Masqueray, 1880)

En plus de l'aspect militaire, le Fort Napoleon puis dénommer fort National a aussi joué un rôle dans l'encadrement administratif de la population, la division administrative de la kabylie du Djurdjura à l'époque en cinq cercles. Du tableau numéro... nous constatons que la densité de population est la plus importante au niveau du cercle de Fort Napoleon.

Tableau 4 Répartition de la population par cercle de la région de la Kabylie du Djurdjura

Cercle	Population	Surface	Densité de la population
Fort Napoleon	76 616	65 309	118,70
Tizi Ouzou	100 334	124 071	80,59
Draa El Mizan	48 113	78 486	61,67
Dellys	50 446	98 038	51,36
TOTAL	275 809	365 904	75,25

Source : (HANOTEAU & LETOURNEUX, 1893)

Du tableau numéro nous constatons que le cercle de Fort Napoleon, est constitué de neuf confédérations de tribu ou tribu, leur taille varie nous constatons que la confédération des Ath Irathen qui compte cinq fraction avait une population estimée à 19 498 habitants en 1866.

Tableau 5 : Les tribus dans le cercle de Fort Napoléon

Confédération ou tribu	population
Confédération des Ath Irathen	19 498
Confédération des Ath bethroun	34 178
Confédération des Ath Menguellat (igaouaoun)	
Tribu des Illilten	3 030
Tribu des Ath Itouragh	4 797
Tribu des Ath Yahia	5 410
Tribu des Illoulen Oumalou	3 299
Tribu des Ath Ziki	490
Confédération des Ath Idjer	5 914
Total	76 616

Source : (HANOTEAU & LETOURNEUX, 1893)

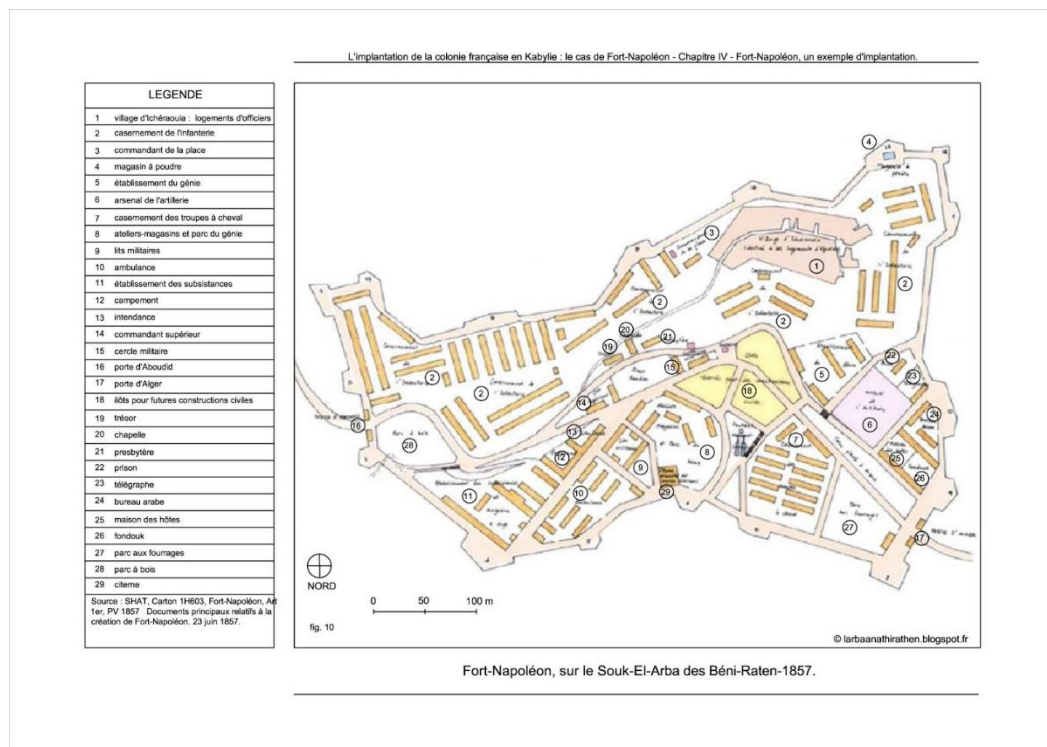
3. Les étapes de développement de fort national

L'Analyse diachronique et morphologique a permis à l'Architecte Lynda OUAR (Ouar & Barré, 2001) de dégager 5 étapes de l'évolution de la ville de Larbaa Ath Irathen que nous résumons ainsi :

1857 – 1862 : cette période verra en parallèle de l'implantation du fort militaire au niveau de Souk Larbaa de la construction d'une route reliant Tizi Ouzou à Michelet (Commune d'Ain el Hammam actuellement), ces deux taches furent confiées au « *général de Chabaud-Latour responsable du génie militaire en Algérie* ».

(CARREY, 1858). Cette route entre Tizi et Michelet a donc été l'axe principal de développement de la ville.

Figure 13 : Plan de construction de fort Napoléon 1857 ;



Source : <https://larbaanathirathen.blogspot.com/>

Tableau 6 : récapitulatif sur la construction de bâtiments militaires, des équipements et des infrastructures durant la période citée

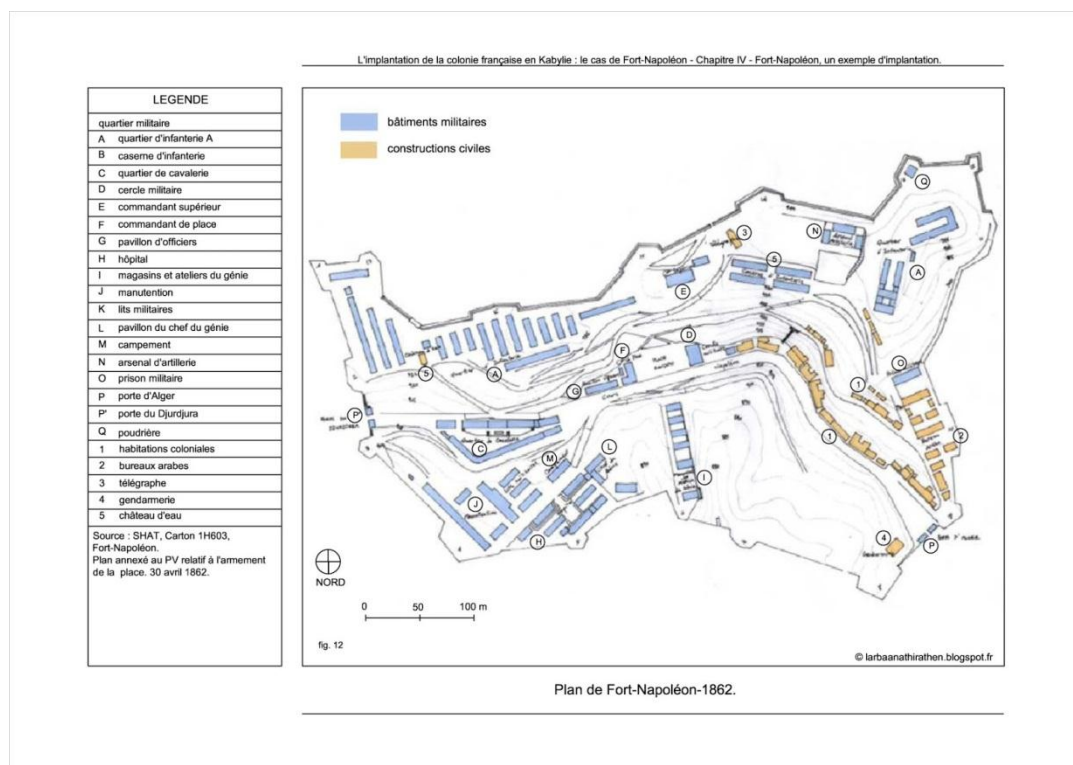
Année	Principale construction militaires, équipement et infrastructures construites
1857	Tracé de l'enceinte défensive et distribution des établissements militaires. Emplacement des Portes.
1858	Le Quartier B d'Infanterie et le Quartier de cavalerie C (Quartier Roize), les Bureaux Arabes et la prison militaire sont construits. Projet du magasin à poudre.
1859	Projet des bureaux du Commandant supérieur.
1860	Projet de l'église de la commune
1859-1862	Organisation du parc à fourrages.

Source : (Ouar & Barré, 2001)

3.1 1862 – 1962

Durant cette période le gros de l'ouverture des routes fut orientés vers la création de nouvelles routes sur les traces des pistes qu'empreinte la population locale avant la colonisation française. Ces routes vont permettre de relier fort national aux villages alentours ainsi que de permettre l'élévation de nouveaux édifices en dehors de l'enceinte du Fort.

Figure 14 : Plan Fort Napoléon 1862



Source : <https://larbaanathirathen.blogspot.com/>

Tableau 7 : récapitulatif sur la construction de bâtiments militaires, des équipements et des infrastructures durant la période citée

Année	Principale construction militaires, équipement et infrastructures construites
1864	Organisation des locaux de punition dans le Quartier B et projet de circonscription de la zone des fortifications, limite extérieure 11.
1866	Projet de l'école indigène des Arts et Métiers.
1867	Extension du cours Napoléon pour l'extension du village européen.
1868	Projet de construction du Réduit dans la partie haute du Fort.
1871	Projet du poste télégraphique.
1872	Projet de la caserne de gendarmerie
1875	Projet de répartition et d'affectation des chambres de la caserne du Réduit.
1878	Projet de l'hôpital militaire.
1880	Projet d'installation de conduites d'eau pour la commune de Fort-National. Projet du Quartier A d'infanterie (Caserne Voirol).
1888	Agrandissement du magasin aux munitions et construction d'un petit magasin à poudre
1888	Circonscription des limites intérieures et extérieures de la zone des fortifications de la place et de la limite extérieure du Réduit.
1892	Projet des fortins d'Imaïsseren et de Taguemount. Demande de la commune de la location d'un emplacement du marché quotidien, à côté

	de la porte d'Alger.
1893	Demande de cession à titre définitif de la Carrière d'Imaïsseren, affectation d'une partie aux services civils et d'une autre partie au Génie.
1906	Réparations et améliorations de l'enceinte.
1910	Alimentation en eau potable de la commune.
1914	Apport de trois mitrailleuses destinées à défendre la place. ¹⁴
1922	Projet d'élargissement de la route nationale 15 à Fort-National
1923	Projet de restructuration concernant les parcelles des anciens ateliers du Génie destinées à recevoir le groupe scolaire.
1926	Désaffectation de bâtiments militaires : le Quartier Roize (cavalerie) devient des bureaux et logements de fonctionnaires, le Cercle militaire, le Pavillon d'officiers et le Pavillon du Génie sont transférés au domaine civil. Passage à l'autorité civile de l'ancien hôpital militaire.
1934	Cession à la commune du parc aux fourrages.
1962	Indépendance de l'Algérie : départ des militaires et des colons

Source : (Ouar & Barré, 2001)

3.2 période 1962- 1973

Tableau 8 : récapitulatif sur la construction de bâtiments militaires, des équipements et des infrastructures durant la période citée

Secteur	Extra-muros
L'entrée Nord de la ville	Etablissement public hospitalier
	Siege de la Daira
	Cités d'habitations
	Groupes scolaires
L'entrée Sud de la ville	Cité 80 logements sur l'ancien hélicoptère
	Début des travaux de la zone d'activité d'aboudid
	Lycée
	Salle de cinéma
Secteur	Intra-muros
	Destruction de baraquement de la caserne Voirol pour construire des logements de fonctions

Source : (Ouar & Barré, 2001)

3.3 Depuis 1973

Curant cette période la ville de Larbaa Nath Irathen connaîtra un moment de rupture cruciale dans le processus de son développement à savoir la destruction des deux portes, la porte du Djurdjura en 1974 et la porte d'Alger en 1985. (Ouar & Barré, 2001) Le symbolique véhiculé par ces deux portes est encore vivace dans le mémoire collective de la population, en effet, depuis leur création en jusqu'en 1962 ces deux portes étaient fermées le soir, ce qui a conduit à une certaine dualité entre les habitants de la ville (citadin) et ceux des villages (paysans) aux alentours qui étaient obligés de rentrer chez eux le soir.

L'ancienne limite de la ville de Larbaa Ath Irathen n'existant plus, elle a connu une densification et une fragmentation urbaine anarchiques importantes ces dernières années, ceci le long des voies de circulations ayant déjà conduit ou qui se réaliseront bientôt une conurbation avec des villages alentours.

Malgré toutes ces transformations un certain nombre d'équipement de la période coloniale subsistent encore notamment on trouve :

L'ex hôpital militaire. La poste. Hôtel de France. Le grand hôtel. Le commissariat. La rue d'en haut, La rue d'en bas La caserne roulière en ruine, une partie de la muraille. Les fortin d'Imaïsseren et Aboudid en ruine, L'école garçon (rendu célèbre par Mouloud Feraoun). Barres : 96 logements et 32 logements.

4. Larbaa Ath Irathen dans le système urbain actuel de la wilaya de Tizi Ouzou

4.1 Evolution de l'urbanisation de la wilaya de Tizi Ouzou , un réseau urbain de petites villes

Sur les 382 agglomérations que compte la wilaya de Tizi-Ouzou en 2008, (RGPH, 2008) seuls 32 sont considérées comme étant urbaines. Ce réseau urbain se caractérise par des villes de petites tailles.

La ville la plus importante Tizi-Ouzou n'a atteint 100 000 habitants qu'en 2008 Draa Ben Khedda la 2^{ème} plus grande agglomération urbaine avec 29 403 habitants constitue dans la réalité le prolongement naturel de la ville de Tizi-Ouzou vu sa proximité géographique.

C'est pendant les 20 premières années, c'est à dire entre 1966 et 1987 que la multiplication d'unités urbaines a été la plus importante. On est passé d'une agglomération urbaine en 1966 à 20 en 1987. Ce qui coïncide avec les plus forts taux de croissance de la population urbaine qu'a connus la wilaya.

Entre 1987 et 2008 la wilaya de Tizi-Ouzou a connu une diminution de cette dynamique. En 2008, elle compte 32 agglomérations urbaines. Or on peut remarquer que sur ces 32 agglomérations urbaines 15 soit près de la moitié à moins de 10 000 habitants, 11 entre 10 et 20 000 et 5 entre 20 et 30 000 habitants.

Tableau 9 : Evolution du nombre d'agglomération urbaine par taille

Taille (hab)	1966	1977	1987	1998	2008
-5000		03	03		
5 à 10000		03	11	12	15
10 à 20000		01	05	11	11
20 à 30000	01	01		03	05
50 à 100000			01	01	
+ 100000					01
Total	01	08	20	27	32

Source : (Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Tizi Ouzou, 2014)

4.2 Une urbanisation différenciée par zones physiques

La croissance urbaine concerne l'ensemble de la wilaya, aussi bien la montagne que la plaine, mais cette urbanisation présente des différences notables dans l'intensité et dans la forme d'une zone géographique à une autre.

La plaine du Sebaou avec un taux d'urbanisation de 65.41% est la zone la plus urbanisée. L'importance de cette urbanisation est liée à la présence des deux plus grands centres urbains de la wilaya à savoir Tizi-Ouzou chef-lieu de wilaya et Draa Ben Khedda. Ces deux centres regroupent 133 715 habitants soit un peu plus du quart de la population urbaine de la wilaya.

Elle est suivie par la zone de dépression de Draa El Mizan avec un taux d'urbanisation de 50%. Ces deux entités représentent à elles seules 44.45% de la population urbaine de la wilaya.

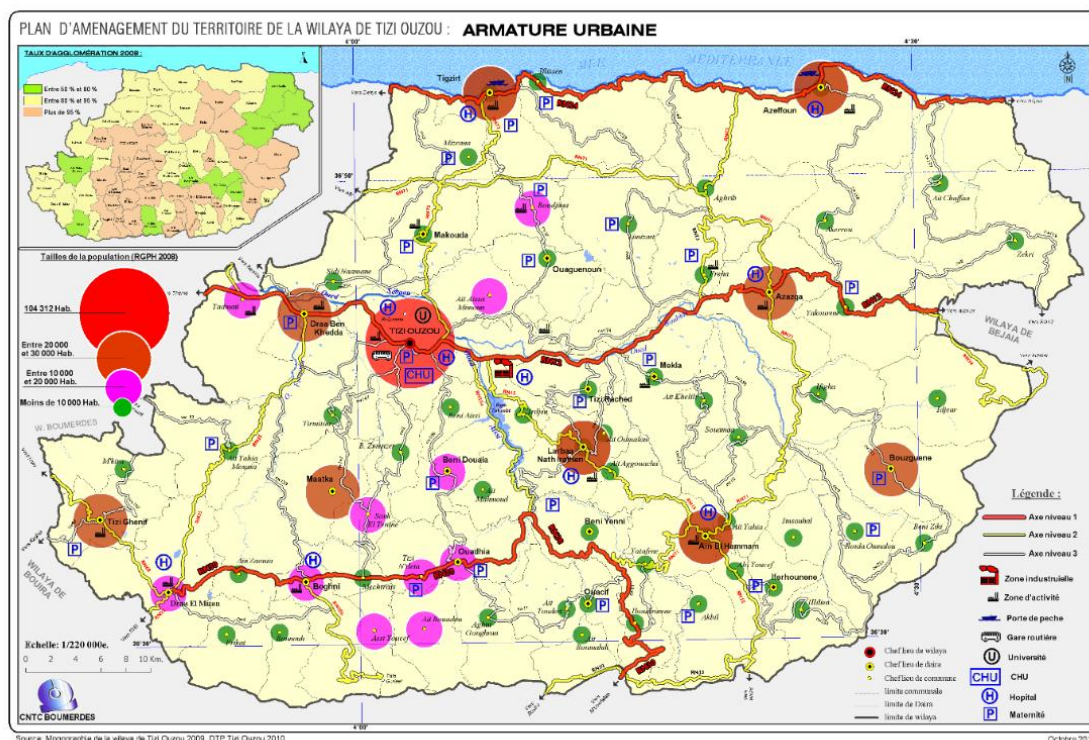
La zone de montagne avec la chaîne centrale et la chaîne côtière sont les moins urbanisées avec respectivement un taux de 35.57% et 42.15%.

Tableau 10 : Evolution de la population urbaine et du taux d'urbanisation par zones géographiques

	1977		1987		1998		2008	
	Pop urb	%	Pop urb	%	Pop urb	%	Pop urb	%
Bande littorale	1767	1.60	5644		-	-	14797	26.25
Chaîne côtière	-	-	5431	7.26	16 562	11.07	36549	35.09
Vallée du Sébaou	51 289	45.52	88 060	54.66	124 500	52.31	155661	65.41
Dépression DEM	10 474	11.86	24 213	23.68	53 382	41.20	65660	50.67
Chaîne centrale	18396	4.70	94 203	17.83	138581	32.77	210961	35.57
Total	81926	11.85	217551	23.16	389449	35.13	497825	44.60

Source : Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Tizi Ouzou, 2014

Figure 15 : Armature Urbaine de la wilaya de Tizi Ouzou



Source : Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Tizi Ouzou, 2014

Selon les chiffres qui nous ont été transmis par la direction de la programmation et du suivi budgétaire, il apparaît que la ville de Larbaa nath irathen compte une population de 8479 habitants en 2020, ce qui ont fait d'elle la 24eme agglomération de la wilaya selon sa taille. L'application de la loi rang-taille des villes de la wilaya de Tizi-Ouzou, selon, la loi logarithmique de Zipf élaborée par Dr Djeflal a fait ressortir que « le système urbain de la wilaya de Tizi-Ouzou est hétérogène et fluctuant. La hiérarchie urbaine des agglomérations est fragile, et cette situation va sans doute affecter l'évolution de ces agglomérations » (Djeflal, 2019). Nous avons constaté que la taille réelle de la ville de Larbaa Nath Irathen dépasse sa taille théorique selon cette loi.

Pour ce qui est de l'application de la loi de W. Reilly, sur la force d'attraction des villes, il en ressort que la ville de Larbaa Nath irathen située à 26km de la ville de Tizi Ouzou Chef-lieu de la wilaya, ainsi que les villes de sa catégorie sont à plus de 80% dans l'aire d'influence de la ville de Tizi Ouzou. (Djeflal, 2019).

Conclusion

Larbaa Nth Irathen aura eu plusieurs statuts depuis sa création il y a 150 ans. Du Fort Militaire chargé d'assurer la victoire militaire des colonisateurs, elle assurera un encadrement administratif d'une grande partie de la haute Kabylie. A l'indépendance, fort national qui deviendra Larbaa Nath Irathen connaîtra une extension importante, actuellement elle possède le statut d'agglomération urbaine de prêt de 10 000 habitants pour une ville qui culmine à plus de 900m d'altitude.

Actuellement, les mutations socio-économiques qu'ont subi ces zones de montagnes ont conduit à l'affaiblissement de l'influence de la ville de fort nationale qui malgré un dynamisme commercial affirmer a du mal à encadrer économiquement son aire d'influence et elle reste fortement sous l'influence de Tizi Ouzou chef-lieu de la wilaya.

Bibliographie

Barbier, B., 1972. *La survie des petites villes de montagne*, Grenoble: UGA Éditions, Association pour la diffusion de la recherche alpine (ADRA).

Boulifa, A.-o.-S., 2018. *Djurdjura à travers l'histoire : depuis l'Antiquité jusqu'à 1830 : organisation et indépendance des Zouaoua (grande Kabylie)*. Paris: Hachette/BnF.

BRAS, C., LE BERRE, M. & SGARD, A., 1984. La montagne, les géographes et la géographie. *Revue de géographie alpine*, pp. 141-153.

CARREY, É., 1858. *Récits de Kabylie. Campagne de 1857*. Paris: Michel Lévy frères.

DEBARBIEUX, B., 2001. La montagne: un objet géographique?. *Les montagnes: discours et enjeux géographiques*.

Djeffal, D., 2019. *Croissance urbaine et formes d'urbanité en pays de montagne*, Oum El Bouaghi: s.n.

Doumane, s., 2010. « *Marché (Ssuq)* », Paris: Peeters.

HANOTEAU, A. & LETOURNEUX, A.-H., 1893. *La Kabylie et les Coutumes Kabyles 1893-Tome1 P 299*. Paris: s.n.

Masqueray, É., 1880. *Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie (Kabyles du Djurdjura, Chaouïa de l'Aourâs, Beni Mezâb)*, Paris: Ernest Leroux.

Ouar, L. & Barré, D., 2001. *L'IMPLANTATION DE LA COLONIE FRANCAISE EN ALGÉRIE : LE CAS DE FORT-NAPOLÉON LARBAA-NATH-IRATHEN : DE LA VILLE FORTIFIÉE A L'AGGLOMÉRATION URBAINE*, PARIS: Ecole d'architecture de Paris-Belleville.

ROBIN, J. N., 1999. *Notes historiques sur la grande kabylie de 1830 à 1838*. Alger: Bouchène.

YESGUER, H., 2008. LES INCIDENCES DU SYSTÈME DE TRANSPORT SUR L'OUVERTURE DES ZONES RURALES ISOLÉES. LE CAS DE LA KABYLIE (ALGÉRIE). *les Cahiers Scientifiques du Transport*, pp. 125-146.

LE ROLE DES INVESTISSEMENTS PUBLICS DANS LA CROISSANCE URBAINE DES PETITES ET MOYENNES VILLES A TRAVERS LE TERRITOIRE DE LA WILAYA D'OUM EL BOUAGHI

MAZOUZ Toufik, GHORABI Nedjela

Institut de gestion des techniques urbaines, université d'Oum El Bouaghi.

Email : toufik_mazouz@yahoo.fr, nedjla25@live.fr

INTRODUCTION

A l'instar de la plupart des pays du monde, le phénomène de l'urbanisation en Algérie est devenu un fait tangible. Les statistiques des différents recensements (05 recensements depuis l'indépendance)²¹ montrent que le taux d'urbanisation sur le territoire national est passé de 25.05% en 1954 à 31,4% en 1966 puis à 58,3% en 1998, puis à 66% en 2008. L'armature urbaine algérienne héritée de la période coloniale se déterminait par une urbanisation littorale, mais après l'indépendance, l'état algérien a essayé d'équilibrer le système urbain par le développement des villes de l'intérieur en s'appuyant sur des plans et des programmes d'investissements ainsi que des découpages administratifs qui ont permis la promotion de plusieurs petits centres urbains. Cette politique a favorisé le développement des zones intérieures, ce qui a engendré une accélération de l'urbanisation. (Abed ,2001)

Cette forte croissance urbaine qui a marqué l'Algérie indépendante était motivée par un exode rural et des flux migratoires importants, ce qui a engendré une densification du système urbain algérien (KATEB, 2003). En effet, entre 1998 et 2008, 55,7% seulement du croît de la population urbaine est dû à l'accroissement naturel de la population, par contre les 44,3% restant sont dus aux flux migratoires et aux promotions administratives (Ridha, 2008), sans oublier les conséquences de la crise sécuritaire qu'a connue l'Algérie dans les années 90, où on a assisté à une migration de la population des campagnes vers les petits centres urbains limitrophes qui offrent des conditions économiques et sécuritaires favorables aux habitants par rapport à la campagne. Cette situation a provoqué une forte urbanisation des agglomérations de petites tailles, notamment celles dont la taille est comprise entre 05 000 et 20 000 habitants. Actuellement, les villes moyennes (de 50 000 à 100 000 habitants)²², enregistre une croissance accélérée et que les petites villes (de 20 000 et 50 000 habitants) continuent à attirer les populations des zones rurales et des agglomérations urbaines de petites tailles.

La Wilaya d'Oum Bouaghi occupe une place importante au niveau de l'est algérien notamment les hautes plaines. Elle s'étale sur un rayon de 80 km de Meskiana jusqu'à Bir chouhada passant par Ain Beida, Oum El Bouaghi, Ain Fakroun, Ain M'Lila et plusieurs autres villes moyennes et petites, à l'exception de la ville d'Ain Beida devenue grande ville depuis le recensement de 2008. La plupart de ces agglomérations urbaines sont héritées de l'époque coloniale, où la plupart d'entre elles étaient implantées sur l'axe historique reliant Cirta (Constantine) et Thevest (Tébessa) actuellement est la route nationale N°10 est devenue une pépinière des villes moyennes et petites et une population en augmentation permanente, elle représente 12.29% de la population des hautes plaines.

²¹ 05 recensements depuis l'indépendance (1967, 1997, 1987, 1998,2008)

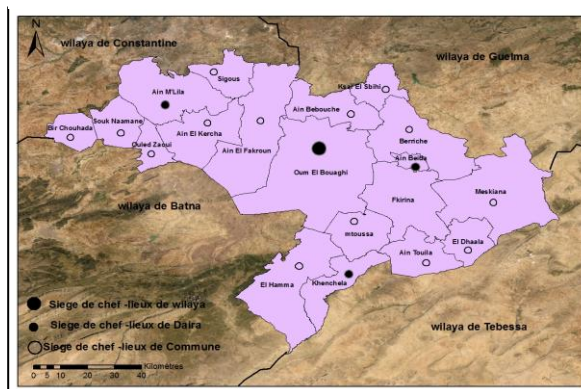
²² Armature urbaine 2008

1- la wilaya d'Oum El Bouaghi, un cadre administratif et géographique promoteur

1-1- Naissance de la wilaya d'Oum El Bouaghi

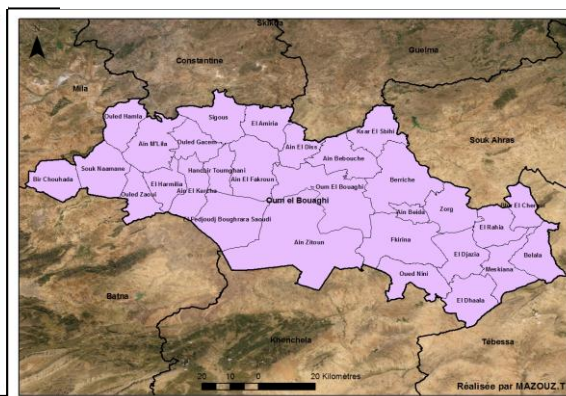
Généralement, l'urbanisation accélérée s'accompagne d'une demande massive de logements et d'infrastructures, mais dans d'autres situations; c'est l'investissement public qui a motivé l'urbanisation précédé par une promotion administrative comme l'exemple de la wilaya d'Oum El Bouaghi, cette dernière a subi les conséquences du découpage administratif de 1974. Un fait majeur parce qu'il s'agit d'un bouleversement lié à un choix d'un petit centre rural comme chef-lieu d'une wilaya à caractère rural. La promotion d'Oum El Bouaghi est le résultat d'un volontarisme étatique justifié par sa situation centrique pour le commandement d'une wilaya d'une vaste superficie des hautes plaines. Ce petit centre colonial décroche un statut administratif devant trois anciens daïras mieux placés pour jouer ce rôle, il s'agit d'Aïn Beïda, d'Aïn M'lila et de Khenchela. En 1984 et après le nouveau découpage, Khenchela a été promu chef-lieu de wilaya, et les limites de d'Oum El Bouaghi ont été modifiées pour inclure 29 communes.

Figure 01: Wilaya d'Oum El Bouaghi
Découpage administratif de 1974



Source : MAZOUZ, 2021

Figure 02: Wilaya d'Oum El Bouaghi
Découpage administratif de 1984



Source : MAZOUZ, 2021

1-2- Les traits de la wilaya d'Oum El Bouaghi

La wilaya d'Oum EL Bouaghi se situe dans les hautes plaines au centre de l'est algérien à 500 km nord-est de la capitale Alger, elle s'étale sur une superficie de 6187,96 km² et regroupe 29 communes encadrées par 12 daïras, avec un nombre d'habitants de 621 612 habitants en 2008 sur une superficie de 6187 Km², soit une densité de 104 habitants au Km². Cette superficie représente moins de 3% de la superficie totale du pays, et près de 12% de la superficie totale des hautes plaines est. Elle est limitée par 07 wilayas (Mila, Constantine, Guelma, Souk Ahras, Tébessa, Khenchela, et Batna). De par sa position dans un contexte géo-économique favorable, Oum El Bouaghi offre d'importants atouts pour rayonner dans sa région. C'est une situation géographique stratégique dans la région des hautes plaines est. Sa position sur des espaces de transition entre le Tell et le Sud des hauts plateaux ainsi que sa localisation au centre d'un réseau urbain important notamment Constantine, Sétif et Batna sont des facteurs de rayonnement et ils ont contribué au développement de ses centres urbains. Oum El Bouaghi est devenue un centre d'animation et un carrefour idéal pour les échanges Nord-Sud et d'élément d'intégration et de complémentarité.

Figure 03 : Situation de la wilaya d'Oum El Bouaghi

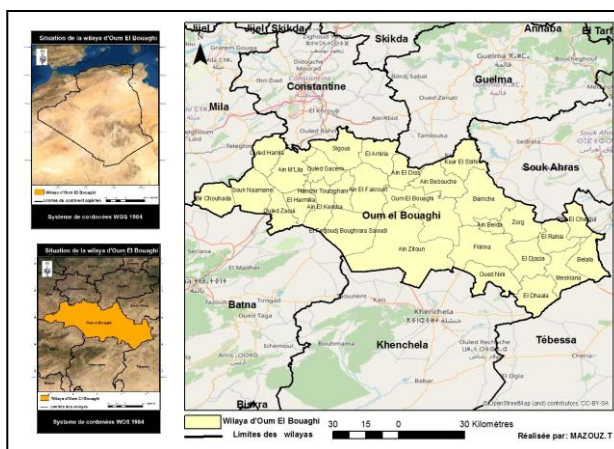
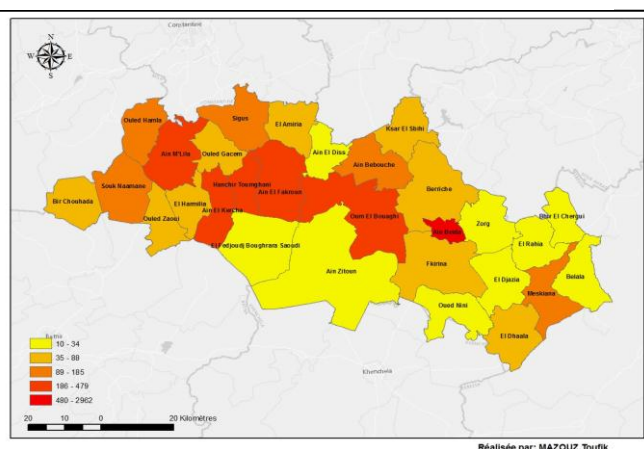


Figure 04 : La densité de la population à travers la wilaya d'Oum El Bouaghi



Source : MAZOUZ.T, 2021

Source : MAZOUZ T. 2021

Les principaux pôles urbains de la Wilaya (Ain Beida, Oum El Bouaghi, Ain fakroun, Ain M'Lila, et à un degré moindre Meskiana) ont devenus une force motrice pour un développement réfléchi pour le reste des centres. Cette situation a engendré plusieurs défis comme la maîtrise de la croissance incohérente des villes, l'orientation des principaux chefs-lieux de communes vers des fonctions économiques, l'identification et le développement des centres à promouvoir notamment ceux qui ne sont pas touchés par l'axe de l'urbanisation.

Le phénomène d'urbanisation à l'échelle de la wilaya d'Oum Bouaghi surtout le long de l'axe Ain M'Lila-Oum Bouaghi- Ain Beida n'est pas nouveau. Il a débuté avec l'implantation des premiers centres depuis les premières années de la colonisation. La ville d'Ain Beida, représente l'ancien centre colonial. Elle était toujours un centre de contrôle commercial sur toute la région jusqu'aux années 1990, elle exerçait une forte attractivité, d'où la forte concentration démographique. Par la suite, plusieurs centres urbains sont entrés dans sa compétition après que leurs structures ont été améliorées et leurs populations ont augmenté, et ils ont pu encadrer leur environnement immédiat. Parmi, ces centres : Oum El Bouaghi qui se caractérise par le rôle de contrôle administratif par excellence, c'est une ville qui exerce une réelle domination de par son statut administratif, elle dispose d'importantes infrastructures et d'équipements de haut niveau (Tertiaire supérieur) qui lui permettent une offre de services et une capacité de charge performante. Ain M'Lila, Ain Fakroun et Ain Kercha, n'exercent aucun rôle de commandement administratif, leurs champs de compétence ayant été réduits du fait de la proximité de la ville d'Oum Bouaghi, mais ces centres urbains ont connu une grande dynamique commerciale et ils sont devenus des marchés diversifiés et dans quelques cas spécialisés.

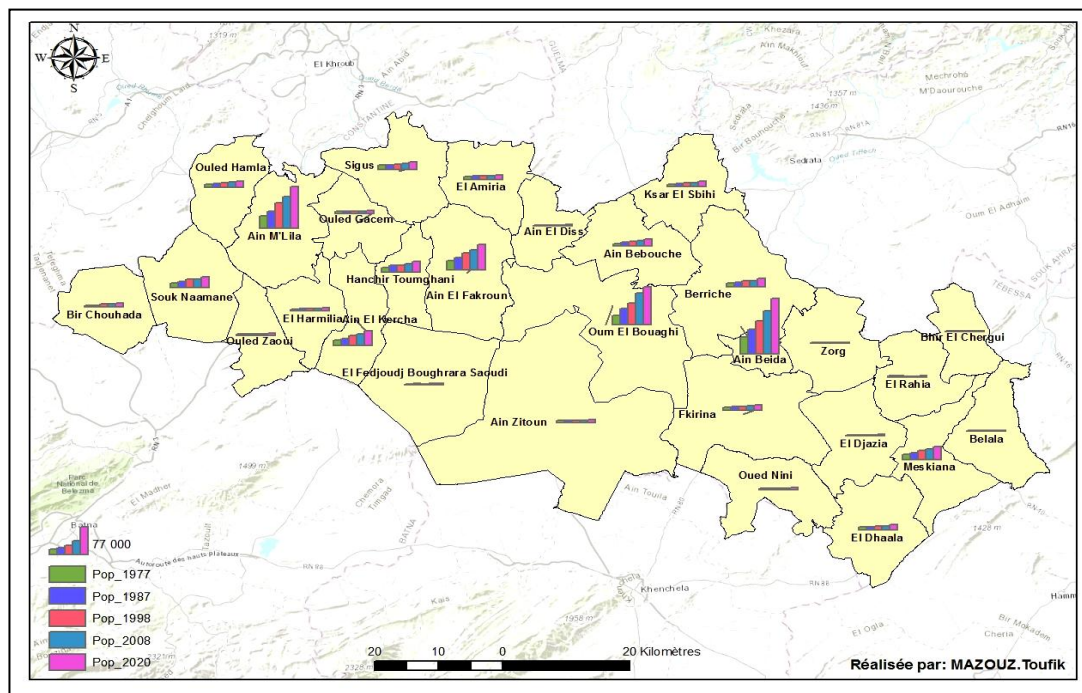
1-3- La croissance démographique

En 1966, la population de la Wilaya est estimée à 229 872 habitants, en 1977 elle est devenue

305 700 habitants, soit un taux d'accroissement annuel moyen de 2,02%. Ce taux jugé en pleine progression par rapport au taux enregistré pendant la guerre de libération ou juste après l'indépendance dans les années 1960. Cette évolution remarquable trouve

son éclaircissement dans la tendance au développement des agglomérations enregistrées dans cette Wilaya, surtout depuis sa promotion administrative en 1974. En 1987, la population de la wilaya est devenue 402 647 habitants, Oum El Bouaghi a enregistré une légère baisse du taux de croissance démographique, qui est passé de 3,69% à 2,33%, cette légère baisse s'explique par l'effort colossal engagé par l'état dans sa politique d'organisation des naissances ainsi que la diminution des différentes formes de migration vers les centres urbains. L'état a essayé tous les moyens d'encourager les habitants ruraux à rester près de leurs terres. Les résultats du RGPH 1998 ont montré que la population de la wilaya a atteint 519170 habitants, le TCAM à continuer de baisser, il atteint 2,16. On a assisté à une diminution de la part des pôles principaux au profit des petits centres. La wilaya a atteint 624 312 habitants en 2008, l'or du dernier recensement soit presque un doublement en quatre décennies avec un taux de croissance de 1.9 jugé faible par rapport à ce qui a enregistré auparavant. Mais il demeure plus élevé que le taux national estimé à 1,6 Oum El Bouaghi est classé au 28 rang à l'échelle nationale. Les dernières estimations (2020) de la direction de planification de la wilaya s'élèvent à 797 050 habitants. Un chiffre qui dépasse de loin les anciennes estimations et qui ont opté auparavant pour un chiffre de 744 327 habitants horizon 2025. Le poids démographique de la Wilaya a sensiblement augmenté par rapport au total national depuis 1977, il est passé de 1,65 % en 1977, 1,78 % en 1998, et 1,79 en 2008, Cette wilaya et depuis sa promotion n'a jamais cessé de croître en matière de population.

Figure 05: Evolution de la population de la wilaya d'Oum El Bouaghi



Source : MAZOUZ.T, 2021

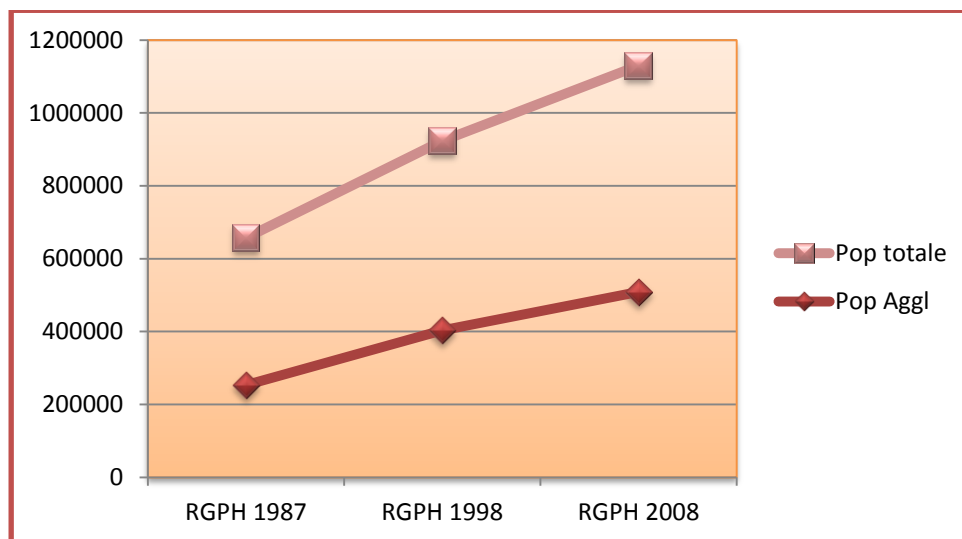
2-Evolution des agglomérations urbaines de la wilaya d'Oum El Bouaghi

D'abord à l'échelle nationale, les facteurs de la croissance urbaine ont été déterminés après une étude de l'armature urbaine en 2008. L'accroissement naturel, l'exode rural et le reclassement d'agglomérations rurales en agglomération urbaine sont les facteurs essentiels qui déterminent cette croissance. Le phénomène de reclassement a touché 162 agglomérations entre 1987 et 1998 avec 1409712 habitants et 237 agglomérations durant la dernière décennie avec 1.876.420 habitants.

Au niveau des hautes plaines de l'est, les villes ne cessent de subir les effets pervers de la croissance naturelle et l'exode rural estimé à 30%, ceci a engendré un reclassement d'agglomérations rurales en agglomérations urbaines avec un taux de 15%. La décennie (1987-1998) est marquée par une immigration de 25 milles personnes. Il faut rappeler qu'une partie de cet exode rural était dû à l'insécurité qu'a connue l'Algérie durant les années 1990, la population rurale s'est réfugiée dans les agglomérations,

A l'échelle de la wilaya d'Oum El Bouaghi, la situation semble un peu différente, et malgré que la population agglomérée ait connu une augmentation assez substantielle, la population agglomérée est celle des agglomérations rurales agglomérations semi-rurales et rurales agglomérées, ou on a enregistré 34 agglomérations avec un total de population de 166893 habitants soit 26,84% de la population totale selon les données des trois recensements, (figure 06). Cette tendance de regroupements ruraux est expliquée en partie par un besoin de sécurité et la facilité qui offrent les équipements de proximité (écoles, services ...).

Figure n°06: évolution de la population agglomérée et totale dans la wilaya d'Oum El Bouaghi



Source : l'auteur sur la base des recensements, 2008

La wilaya présente un cadre spécifique du phénomène d'urbanisation, les petits villages représentent le support principal du réseau urbain. Oum El Bouaghi elle-même n'était qu'un tout petit village en 1974 lorsqu'elle a été choisie comme un centre de commandement d'une wilaya de telle superficie. Mais cette spécificité ne

caractérise pas uniquement le centre d'Oum El Bouaghi mais, elle concerne tous les autres centres urbains à l'exception de la ville d'Ain El-Beida. Mais par la suite, certains parmi eux sont devenus des moyennes et petites villes mais en nombre très limité qui ne dépasse pas 05 centres entre 1977 et 2008. Il s'agit d'Oum El Bouaghi (67201), Ain M'Lila (65371) comme villes moyennes, Ain Fakroun(48804), Ain kercha(30575), et meskiana (31914), (recensement 2008) comme villes petites. Ces villes s'organisent à des niveaux différents, et certaines sont devenues des pôles à l'échelle de la wilaya ou à l'échelle des hautes plaines est.

Tableau n°01: répartition des agglomérations urbaines de la wilaya entre 1977 et 2020

Taille des agglomérations	1977		1987		1998		2008		Estimation-2020	
	Nombre	Pop	Nom	Pop	Nom	Pop	Nom	Pop	Nom	Pop
Moins de 5000	19	32300	14	16221	13	13624	13	15658	13	19575
5000 à 10000	6	37543	8	54497	8	53306	6	48751	3	27373
10000 à 20000	2	25411	3	45309	2	26356	4	52669	6	79328
20000 à 50000	4	113301	3	100108	4	135738	3	104321	3	92305
50000 à 100000	0	0	1	64430	2	138962	2	132572	3	234528
Plus de 100000	0	0	0	0	0	0	1	115286	1	149618
Total	27	208555	29	280565	29	367986	29	469257	29	602727

Source : Recensements (1977, 1987, 1998,2008) +DPAT de la wilaya d'O.E.B

Le tableau précédent montre que 06 agglomérations seulement sur 19, c'est-à-dire 44,82% du rang moins de 5000 habitants ont pu accéder à un rang plus supérieur, leur nombre est passé de 19 en 1977 à 13 en 2008. Cette évolution lente témoigne du caractère rural de ces petits bourgs, la plupart des habitants de ces communes habitent dans les zones éparées et préfèrent demeurer près de leurs terres afin d'assurer les activités agricoles et l'élevage du bétail.

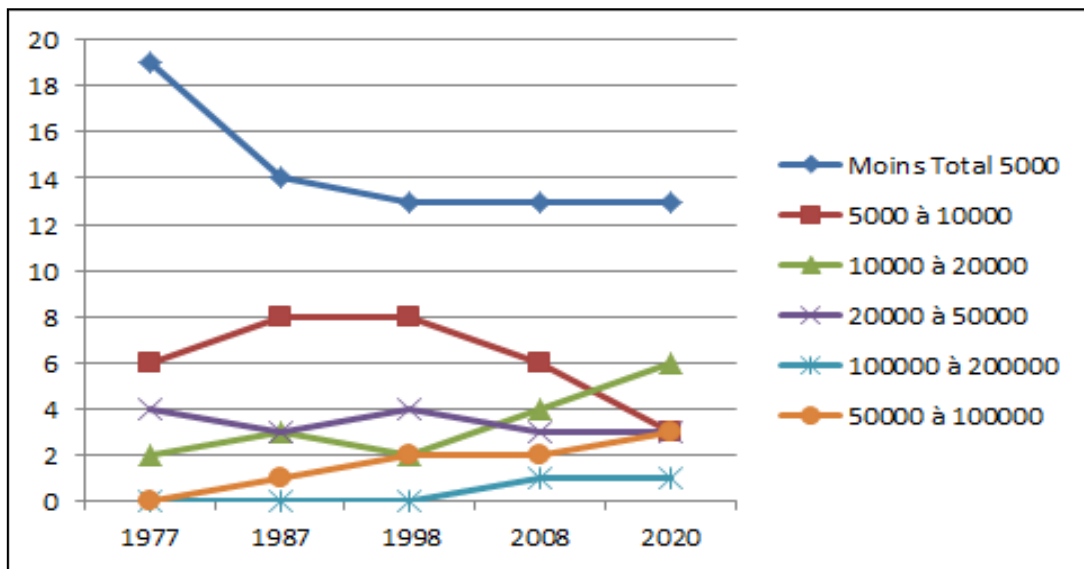
Le même constat pour la catégorie de 5000 à 10000 qui est passé de 06 à 03 agglomérations

Tandis qu'on a enregistré que les agglomérations de la catégorie entre 10000 et 20000 ont passé de 02 en 1977 à 04 agglomérations en 2008 et estimées à 6 agglomérations en 2020.

La catégorie de 20000 à 50000 est pratiquement constante ou on a enregistré un nombre qui varie entre 03 et 04 agglomérations depuis 1977.

Il est important aussi de signaler que pour les villes moyennes, elles n'existaient pas en 1977, puis on a enregistré une seule ville en 1987, qui est la ville d'Ain Beida avec un nombre de population qui s'élève à 64 430 habitants, puis la ville d'Ain M'Lila (50672) a rejoint ce rang en 1998 et enfin Oum El Bouaghi (67201) en 2008 pour atteindre le chiffre de 04 villes moyennes seulement sur 30 ans.

Figure n°07: répartition des agglomérations urbaines de la wilaya entre 1977 et 2020

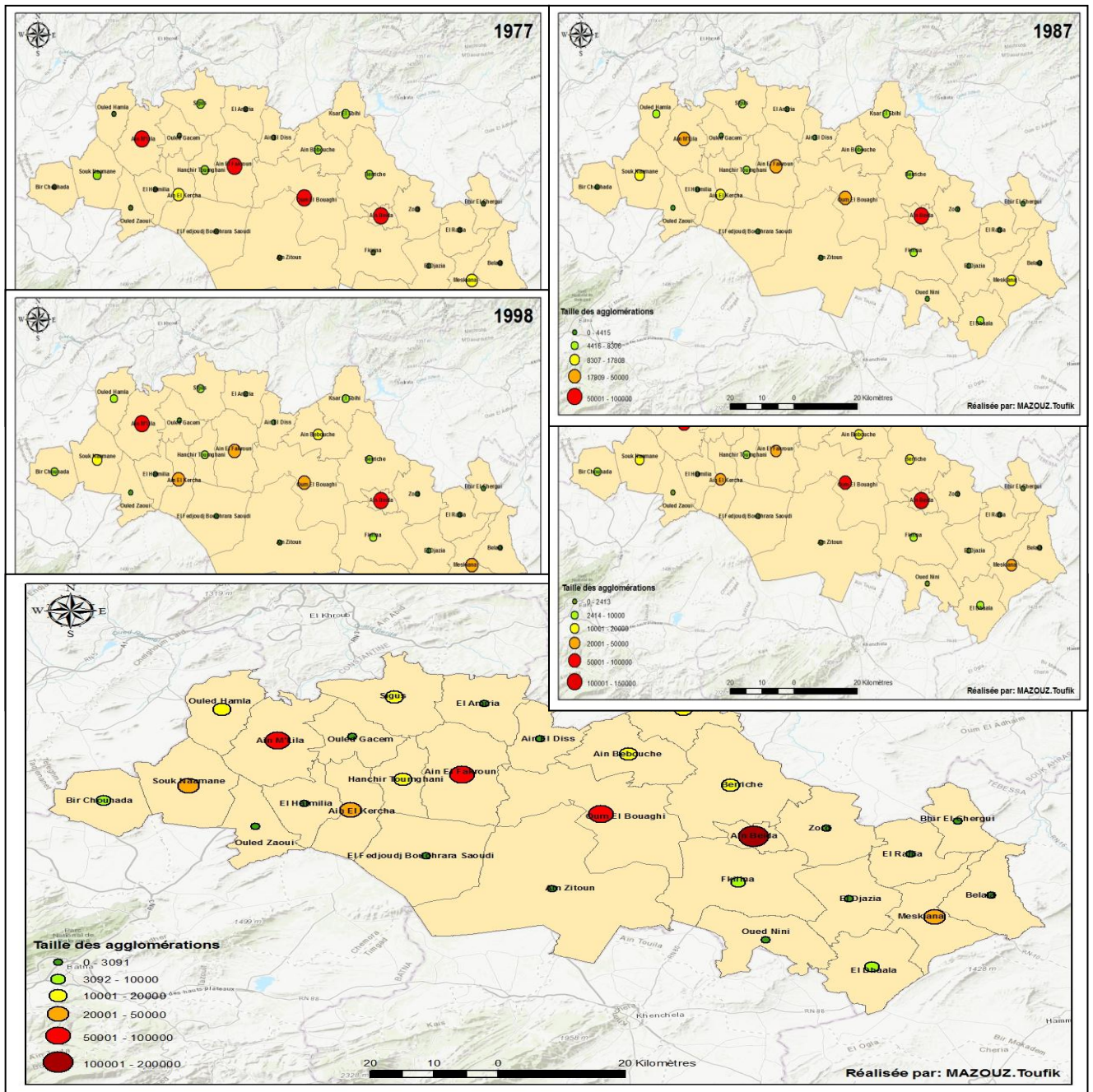


Source : Recensements (1977, 1987, 1998,2008) +DPAT de la wilaya d'O.E.B

En résumé, 03 petites villes et 04 villes moyennes, c'est-à-dire 07 villes au total sur un nombre su 29 soit 24% seulement des agglomérations ont pu évoluer. Ce taux provoque plusieurs questions?, dont la question principale est pourquoi la poussée urbaine dans la wilaya d'Oum El Bouaghi se traduit par une augmentation légère et un passage doux d'un rang à un autre?, et pourquoi cette poussée se limite à quelques agglomérations ?

Les agglomérations urbaines de cette wilaya ont été dans leurs majorités, si ce n'est pas la totalité des petits villages agricoles à caractère rurale, et c'est la promotion de la wilaya qui a jouer le rôle primordial dans cette mutation par le biais des budgets attribués pour la requalification de ces agglomérations urbaines ; ces budgets sont le moteur principal de la croissance et le développement de certains centres par rapport aux autres ce qui a engendré le développement de ces centres au profit du reste des agglomérations qui ont demeuré des petits bourg plus au moins important.

Figure 07 : évolution des agglomérations urbaines de la wilaya d'Oum El Bouaghi entre 1977 et 2020

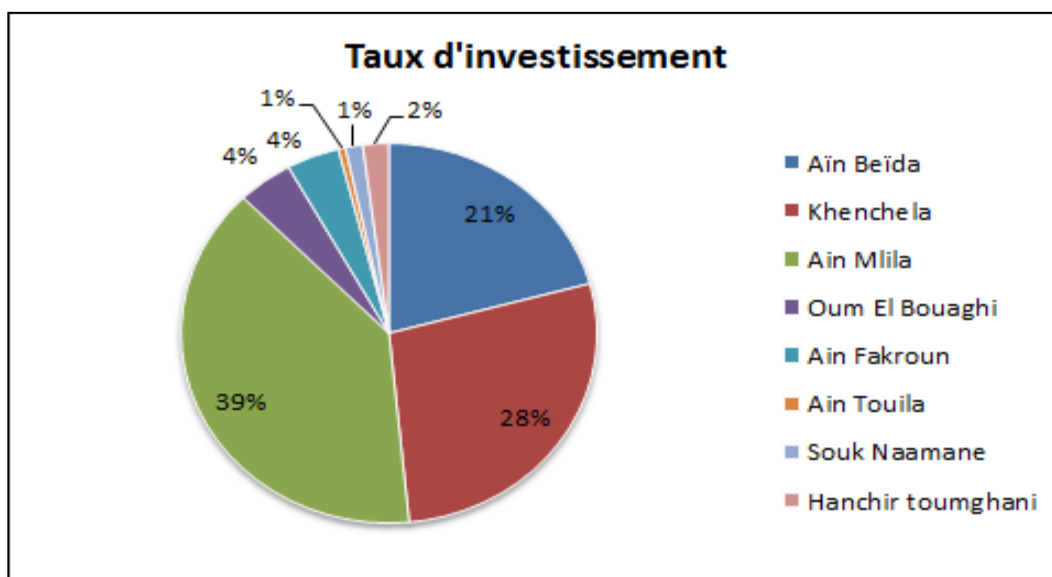


3-1-Entre 1966 à 1977 : des investissements timides au profit des agglomérations importantes

Durant cette période, l'état a beaucoup investi dans l'agriculture et l'industrie. Dans le cadre de la révolution agraire, des centaines de villages socialistes ont été construits. Dans notre cas il s'agit de (Berriche, F'kirina et Fellaoucen.....). La ville d'Aïn Beïda est la première agglomération qui a subi des investissements étatiques importants ou elle a bénéficié d'une zone industrielle âtie sur une surface de 121 hectares dans le cadre d'un programme de développement estimé à 32 millions DA. Ces investissements sont justifiés par les difficultés socio-économiques que vit la ville

d'Aïn Beïda ainsi que sa taille et la masse de sa population. De même pour Khenchela, qui a uniquement deux communes en plus a eu 43 millions de dinars. A l'Ouest, Ain M'Lila a bénéficié de plus de 61 millions de dinars au moment où Oum El Bouaghi n'a bénéficié que de 6,82 millions de dinar ainsi que Ain fakroun, le reste des agglomérations ou le budget de chacune d'elles ne dépasse pas dans les meilleurs des cas 05 millions de dinars. Ces budgets sont justifiés par la taille, la densité, et les difficultés socioéconomiques de chaque agglomération.

Figure n°08: répartition des investissements étatiques sur quelques communes du département de Constantine (futur wilaya d'Oum El Bouaghi). Premier plan quadriennal 1970-1973

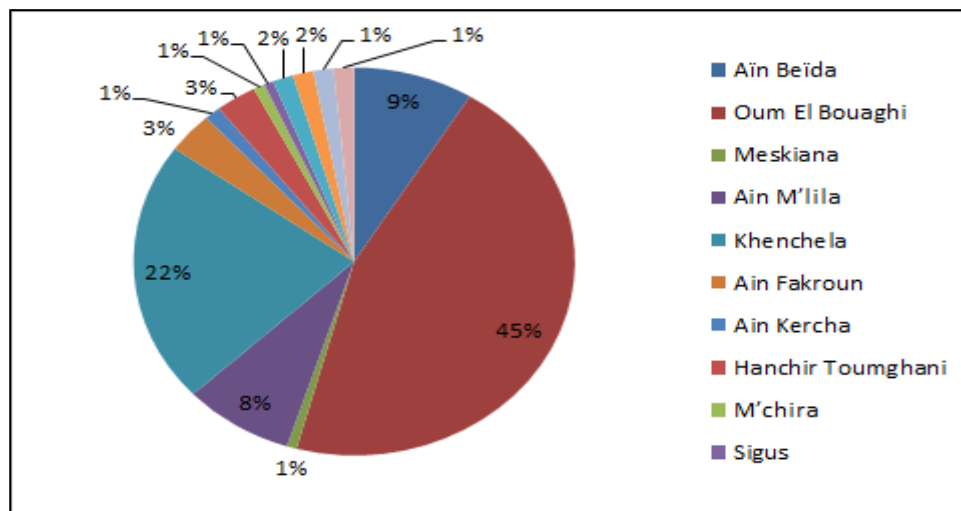


Source : LYAEB, Hafid, 1985

Cependant, la promotion d'Oum El Bouaghi en 1974 comme chef lieux de wilaya a déséquilibré la répartition des programmes de développement sur l'ensemble du territoire de la wilaya. Le petit village de Canrobert²³ a bénéficié d'un investissement très important et le taux annuel a atteint 4.50%. La wilaya d'Oum El Bouaghi à bénéficier à partir de sa promotion de l'attribution de crédits étatiques très importants, soit 08 milliards de dinars dont 3,7 milliards de dinars, pratiquement la moitié pour le chef-lieu, (Laib, 1985). Il fallait entre autres installer les services publics, construire les infrastructures, les équipements divers, les logements en nombre suffisant suite aux exigences du nouveau statut qui représente un cadre essentiel dans la politique régionale.

²³ Canrobert : Le 13 juillet 1895 : Oum El Bouaghi prit l'appellation de Canrobert (en se référant du non d'un maréchal français)

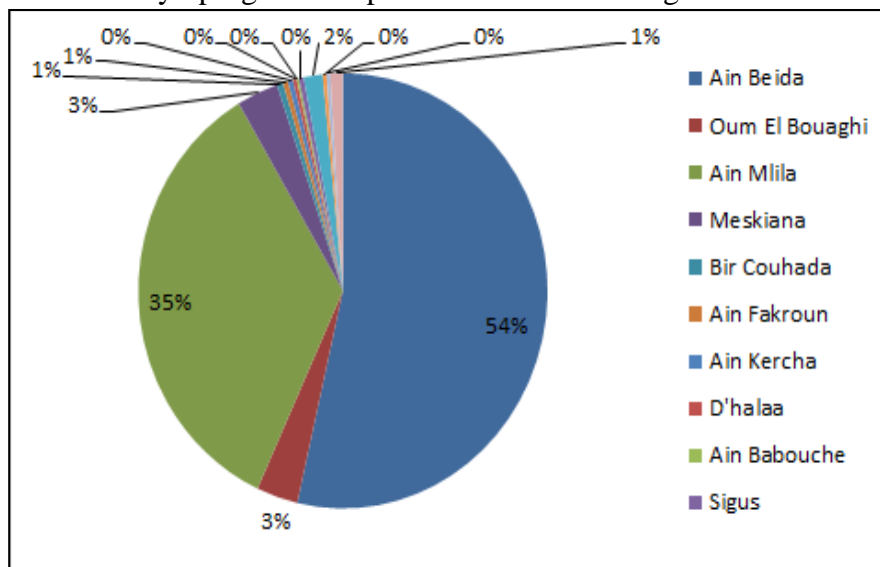
Figure n°09: répartition des investissements étatiques de quelques communes de la wilaya, second programme quadriennal d'Oum El Bouaghi 1974-1977



Source : LYAEB, Hafid, 1985

La part d'investissement par habitant de la ville d'Oum El Bouaghi est passée de 0,75 DA à 47,08DA, une augmentation importante justifiée par la promotion urbaine. Par contre celui d'Aïn Beïda a connu une baisse importante de 20.70 DA avant la promotion à 9.25 DA après la promotion. Dans le cadre de l'équilibre régional et le ralentissement de l'exode rural, la ville d'Aïn Beïda bénéficie aussi d'un programme spécial de développement²⁴ qui s'appuie sur l'industrialisation des zones intérieures, de la révolution agraire avec l'appui de l'état.

Figure n° : 10 répartition des investissements étatiques de quelques communes de la wilaya-programme spéciale d'Oum El Bouaghi 1974



Source : LYAEB, Hafid, 1985

²⁴Le Programme spécial de développement (PSD) est un fonds de solidarité destiné à satisfaire les besoins essentiels des communautés locales : valorisation des produits locaux (agriculture, élevage) et accès aux services de base (eau, énergie).

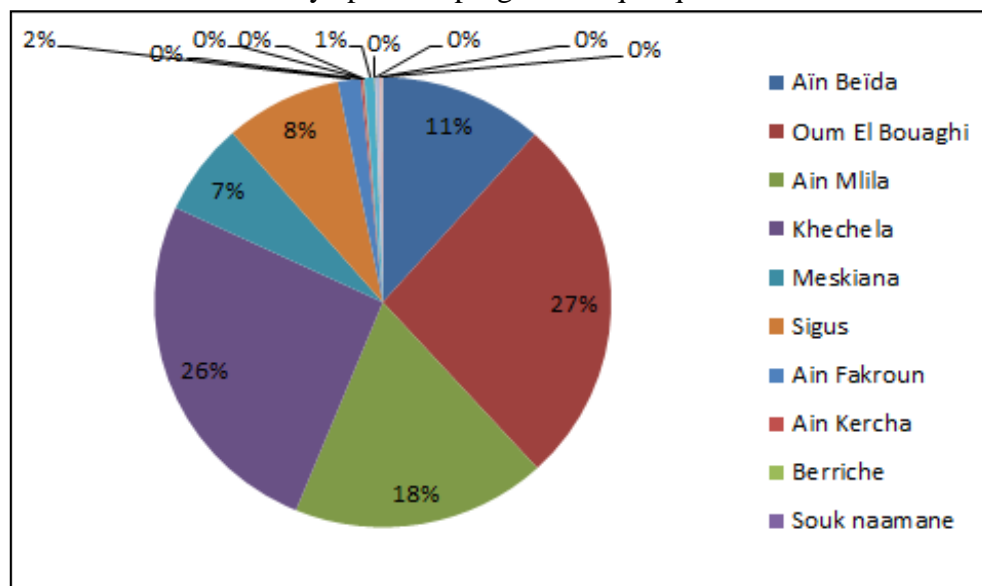
Le programme spécial cherche à corriger les dysfonctionnements des différents programmes précédents. Il présente des investissements supplémentaires pour réaliser des programmes divers de logements et équipements. Ain Beïda a bénéficié de 206.885.00 DA dans un montant global de 383 075.6 DA pour la wilaya, ce qui présente un taux de 54.00%. Ce taux exprime la volonté des pouvoirs publics à promouvoir cette ville sur le plan socioéconomique. Ain M’Lila est en deuxième position avec 35% du budget.

Il est important de signaler que pour chaque programme, c’est les mêmes villes qui bénéficièrent de la part du lion : Oum El Bouaghi et à un degré moins Ain Fakroun au centre, Ain Beida et a un degré moins Meskiana à l’est, Ain M’Lila et à un degré moins Ain Kercha à l’ouest. D’autres agglomérations comme : Hanchir Toumghani, Bir Chouhada, sigus arrivent dans la deuxième position avec des budgets restreints.

3-5 - Entre 1977 à 1987 : un intérêt particulier au chef lieux de wilaya

C'est une période marquée par des programmes importants (quadriennaux et quinquennaux)²⁵ et une révision des mesures précédentes suite à la de croissance des aires urbaines. Le développement urbain dépasse de loin l’accroissement de la population. Le taux de croissance naturel est passé de 3,21 à 3,08% soit une légère baisse par contre le taux d’accroissement annuel urbain était de 5,40% à 5,46% pour cette même période. L’incapacité des villes à absorber criard l’excédent démographique est devant une vraie problématique. On assistait à un dysfonctionnement des différentes villes. Avec la prolifération de l’habitat précaire, le chômage, l’insalubrité, inefficacité des systèmes de transport et la pollution.

Figure n°11: répartition des investissements étatiques de quelques Communes de la wilaya premier programme quinquennal 1980-1984



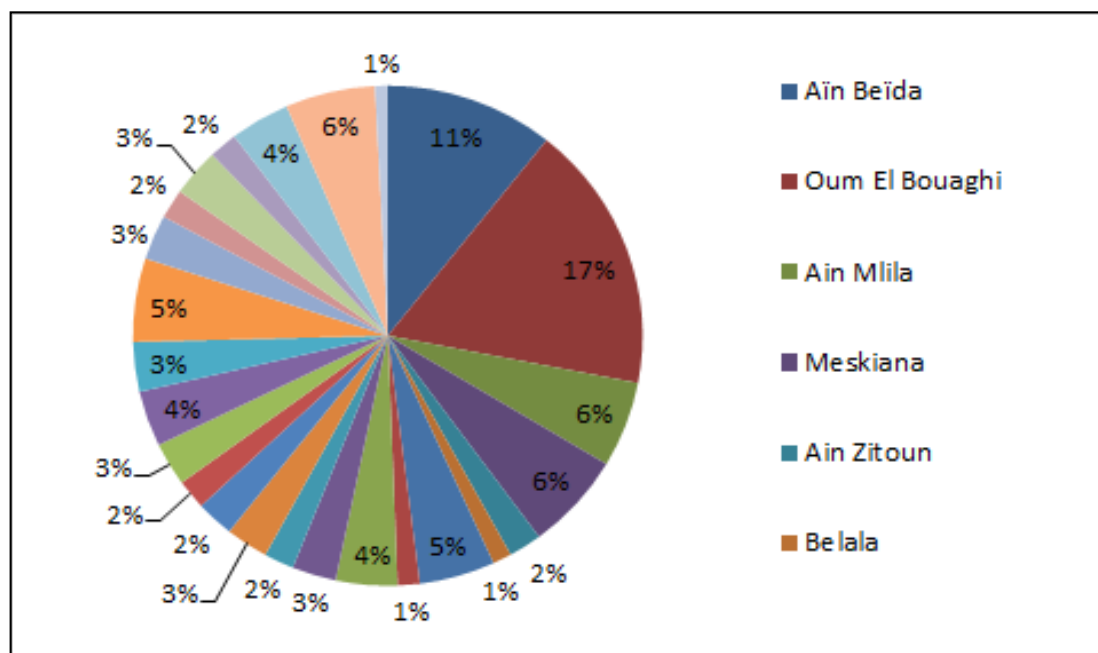
Source : Wilaya d’Oum El Bouaghi

²⁵ Programmes quadriennaux et quinquennaux: des programmes sociaux économiques lancés par l’état algérien à partir de 1970 pour but de mettre fin à la stagnation économique des premières années de l’indépendance et lancer l’économie en se basant sur une industrialisation lourde et une révolution agraire.

Une lecture de la figure n° 11 montre bien que la plupart des investissements de la wilaya sont au profit du chef-lieu, qui a bénéficié d'un investissement de 40.39 DA/personne. Ce chiffre dépasse de loin celui de la wilaya qui est en moyen de 25.26 DA. D'autres centres ont bénéficié de parts importantes comme Ain M'Lila et Khenchela. Par contre la ville d'Aïn Beïda a connu une grande baisse et elle n'a bénéficié que d'investissement de 6.25DA/personne. Par la suite et Cette situation a engendré un solde migratoire négatif,²⁶ la ville a enregistré -11659 c'est-à-dire 38.34% .elle est devenue répulsive, la promotion d'Oum El Bouaghi a encouragé les gens à s'installer dans le nouveau chef-lieu favori par l'emploi et le logement et les enveloppes financières importantes.

Durant cette période la wilaya d'Oum El Bouaghi a perdu 11.6% de ces habitants c'est-à-dire 37 mille habitants. La plupart d'entre eux ont quitté la wilaya pour rejoindre les grandes zones industrielles.²⁷ Depuis les années 1980 (recensement, 1987), Aïn Beïda garde toujours sa première place en terme démographique et s'adapte avec son volume idéal. Durant cette période la wilaya d'Oum El Bouaghi, a connu en exode sur son territoire estimé à un nombre de 21 mille habitants dont seule la ville d'Aïn Beïda a accueilli 19%, ce qui représente 10000 habitants. Elle est devenue une ville attractive par excellence. Pour les habitants limitrophes à cause de la diversité commerciale, et le tissu industriel qui offre des possibilités de travail.

Figure n°12 : Répartition des investissements étatiques de quelques communes de la wilaya- second programme quinquennal:1985-1989



²⁶Une région au solde migratoire positif est dite attractive. À l'opposé, une région au solde migratoire négatif est dite répulsive.

²⁷Plusieurs villes ont bénéficié d'une grande industrialisation lancée dans le cadre du 1^{er} plan quadriennal 1970-73 et 02^e quadriennal 1974-77, 500 unités industrielles de grande taille ont été implantées, ces villes sont devenues des pôles industriels attractifs.

3-8-Période 1998/2008 , des efforts pour un relancement économique

A partir de la fin des années 1990, les pouvoirs publics, après une période d'insécurité, ont développé un plan de relance économique 2000-2003²⁸. La ville d'Aïn Beïda a bénéficié d'un investissement d'une valeur de e 2000-2003, octroyait à Aïn Beïda à faux d'investissement par personne d'une valeur de 27.64 DA / habitant. Ces budgets attribués à la wilaya d'Oum El Bouaghi restent encore timides et ne répondent pas aux besoins de la population, à cette époque l'état ne possède pas de sources financières suffisantes pour assurer le financement des différents projets. Rappelons que l'accroissement urbain est toujours tributaire de l'accroissement naturel de la population et de l'exode rural.

Les agglomérations limitrophes à la ville ont eux aussi bénéficié de programmes de développement de tous les secteurs. Certains d'entre-elles ont été reclassées pour accéder à un statut d'agglomération urbaine, une fois qu'un seuil minimum requis est atteint. Par exemple dans les hauts plateaux de l'Est, la croissance naturelle demeure le facteur le plus important avec 48% suivi par le phénomène de reclassements d'agglomérations rurales en agglomération urbaine avec un taux de 32% puis l'exode rural estimé à 20%.

4-Les investissements étatiques à partir de 2004 à travers la wilaya d'Oum El Bouaghi

4-1-Le programme quinquennal (2005-2009)

Le programme complémentaire de soutien à la croissance (2005- 2009) a été élaboré sur la base des recommandations des schémas directeurs (2005-2025) qui visent à mettre en applications les objectifs du développement durable en valorisant les ressources humaines et naturelles. Ces actions font suite au précédent programme du soutien à la relance économique 2001-2004. Parmi ces objectifs, la valorisation des richesses naturelles locales et nationales du pays et le désenclavement des communes de près de 4 500 000 habitants en améliorant leur conditions de vie et les conditions d'accès. En outre, il accorde une importance capitale à la croissance économique et aux activités commerciales. D'autres objectifs sont aussi ciblés à travers ce programme notamment l'aménagement du territoire national d'une manière équilibrée par rapport aux différentes régions du pays et la réhabilitation des infrastructures surtout celles qui participent directement dans la relance économique et enfin de donner une réponse immédiate aux besoins nécessaires des populations en matière de développement des ressources humaines;

La wilaya d'Oum El Bouaghi a bénéficié d'une enveloppe pour la réalisation des différents projets. Les travaux routiers viennent en premier plan avec une enveloppe plus de 14 milliards de dinars suivis du secteur de l'éducation dont la cagnotte était de 11 887 425 000 DA, ce chiffre est aussi important puis c'est les travaux de la grande hydraulique 10 925 000 000 DA, les Infrastructures administratives avec un montant de 8 041 145 000 DA...etc.

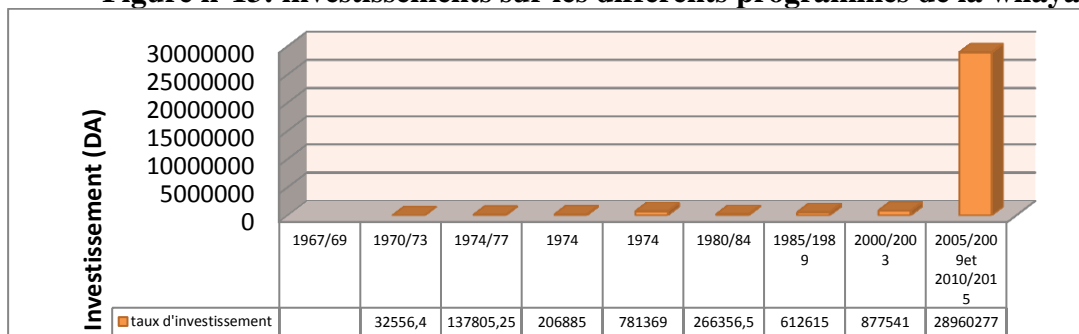
4-2-Deuxieme quinquenat, période 2010-2014

Ce programme est doté d'une enveloppe budgétaire de 256 milliards de dollars, soit près de 156 milliards de dollars (11.534 milliards de dinars) d'investissements publics

²⁸ Plan de relance économique 2001-2003, en 2001, un premier plan de relance économique (de 7 milliards de dollars) est adopté pour le redémarrage de l'économie algérienne après la décennie noire.

"neufs", et 130 milliards de dollars (9.700 milliards de dinars) pour l'achèvement de projets du premier programme quinquennal. Le second programme quinquennal est orienté autant vers le développement humain, l'amélioration des conditions sociales des citoyens, que le développement "prioritaire" de vastes régions du pays, notamment les hauts plains, devenus "l'épine dorsale" du futur développement de l'Algérie. Une place importante est accordée au secteur de l'agriculture dans l'objectif d'assurer et réduire l'énorme facture des importations alimentaires.

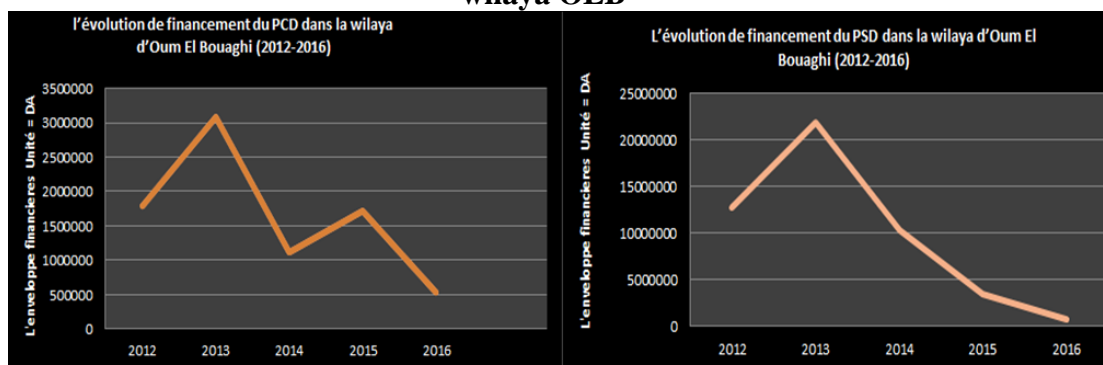
Figure n°13: investissements sur les différents programmes de la wilaya



Source : DPAT –Wilaya OEB

Malgré ces budgets, de nombreuses agglomérations de la wilaya sont restées pauvres et sans développement tangible à part quelques programmes de logement et équipements de proximité et certaines infrastructures. La situation s'est de plus en plus dégradée après la baisse des prix du pétrole en 2014 et la minimisation des crédits financiers

Figure n°14: L'évolution de financement des PCD et PSD entre 2012 et 2016- wilaya OEB



Source : DPAT –Wilaya OEB

Conclusion

Cet article met en évidence la grande importance des investissements publics dans le développement des agglomérations urbaines surtout les petites et moyennes villes, et la wilaya d'Oum El Bouaghi dessine parfaitement ce modèle. Car elle fait partie des wilayas qui dépendaient presque entièrement de ce type d'investissement notamment après sa promotion administrative ou elle a connu des transformations profondes en 1974. L'état qui est le seul acteur dans la planification urbaine et spatiale à l'époque a essayé de développer les infrastructures et les équipements de cette wilaya afin qu'elle peut jouer son rôle à travers des programmes ambitieux de développement, mais ces investissements consentis par l'état connaissaient deux caractéristiques principales ; la

répartition non équitable justifiée par L'importance de chaque agglomération et la faiblesse de ces budgets surtout quand le prix du baril de pétrole baisse. Cette wilaya a encore besoin de plus d'investissement privées et étatiques pour développer ses infrastructures et moderniser ses centres urbains caractérisés par une faible dynamique économique.

Bibliographie

ABED, B: "*Armature urbaine et population en Algérie*". in Insayat 2001, pp131-138.
AGHARIOU-RAHMOUN, N : " *Une nouvelle generation de villes: les villes/villages cas de la wilaya de Tizi-Ouzou*". in les cahiers du cread 2011, vol 96.

ANTOINE, P: "Crise et population en Afrique crises économiques, politiques d'ajustement dynamiques démographiques", 1996, 930 p.

KOUAOUCI, A et SAADI, R : "*La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirecte*". in Cahiers québécois de démographie, volume 42, numéro 1, printemps 2013, p. 5-182

KATEB, K : " *Population et organisation de l'espace en Algérie*" .in l'espace géographique , January 2003.

BOUSMAHA, A : "*Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'est algérien*". In Sciences & technologie. D, Sciences de la terre, volume 0, Numéro 39, Pages 29-44

CHADLI, M., & HADJIEDJ, A: "*L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie*", in Espaces, sociétés, territoires,2003, p. 377–406

CHAPUIS, R : "*De l'espace rural à l'espace urbain, Problèmes de typologie*", in Études rurales, n° 49-50 ,1973, p. 122-136.

RIDHA, L : "*Croissance démographique et dynamiques migratoires récentes des grandes villes tunisiennes*". in journals openedition, p. 51-75,2008

HAFID, L : "Thèse de doctorat d'état en aménagement urbain : dynamique urbaine et promotion administrative en Algérie" .1996

HAFID, L : " *Thèse de doctorat 03eme cycle en aménagement urbain : promotion urbaine d'Oum El Bouaghi (Algérie) et leur conséquences socio-économiques et spatiales*". 1985

-MARC Cote. 1996, L'Algérie : Espace et Société, Alger, Edition Média plus

-RAHMANI, C : "*La croissance urbaine en Algérie : cout de l'urbanisation et politique foncière*". Alger, Edition OPU, 1982.

Documents :

4. Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) 1977,1987,1998,2008

6. DPAT de la wilaya d'Oum El Bouaghi, 2020.

**LES TENDANCES METROPOLITAINES DES GRANDES VILLES
TUNISIENNES ET LEUR ROLE D'INTERMEDIAIRE ENTRE LA
CAPITALE ET LES PETITES ET MOYENNES VILLES DE PROXIMITE :
« NEAPOLIS » UN BON EXEMPLE.**

BEN MOUSSA Rachida¹ et TALBI Imen²

¹ Doctorante à l'école supérieure de commerce de Tunis,
adresse courriel : benmoussarachida78@gmail.com

² Doctorante à l'école supérieure de commerce de Tunis,
adresse courriel : talbi.imen@gmail.com

Résumé : Une analyse des tendances métropolitaines à partir d'une lecture croisée du niveau de métropolisation en juxtaposant une approche multidimensionnelle et une approche spatiale. En effet, la multidimensionnalité est présentée dans la méthode du calcul des indices synthétiques du développement basée sur plusieurs dimensions humaines à savoir l'éducation, la santé et les conditions de vie ainsi que des dimensions économiques tel que l'activité et les secteurs économiques fonctionnels. Tandis que l'approche spatiale se manifeste dans les outils statistiques et économétriques utilisés tels que la statistique de Moran I et le modèle autorégressif simultané SAR. Nos principaux résultats montrent qu'en Tunisie, plusieurs gouvernorats comme Nabeul, Monastir, Sousse et Ben Arous ainsi que le regroupement de quelques délégations tendent à être des métropoles. Une forte autocorrélation positive entre les gouvernorats montrant un effet de contiguïté. Le taux d'urbanisation affecte positivement le niveau de métropolisation tandis que le chômage et la pauvreté l'affectent négativement.

Abstract: An analysis of metropolitan trends based on a read-across of the metropolization level by juxtaposing a multidimensional approach and a spatial approach. Multidimensionality is presented by the calculating method of the synthetic development indices based on several human dimensions: education, health and living conditions and an economic dimension as the activity and functional economic sectors. The spatial approach manifests itself in the statistical and econometric tools used such as Moran I statistics and the simultaneous autoregressive model SAR. The results show that in Tunisia, several governorates such as Nabeul, Monastir, Sousse and Ben Arous as well as the grouping of some delegations tend to be metropolises. A positive autocorrelation between governorates showing an effect of contiguity. The urbanization rate affects positively the level of metropolization while unemployment and poverty affect it negatively.

Mots clés : Economie d'agglomération, aménagement du territoire, économie géographique, économétrie spatiale, Moran, SAR, autocorrélation spatiale.

INTRODUCTION

L'Homme, avec un instinct naturel et vital cherche à maîtriser l'espace et à le mettre à sa disposition comme signe de richesse qu'il doit conquérir et dominer, à travers cette idée et les frustrations pour l'existence, la conquête de l'espace a commencé ce qui nous amène à la légendaire Alyssa qui a créé toute une civilisation avec un seul morceau de terre de la taille d'une peau de vache, qui s'est dilaté par une astuce extrêmement intelligente pour devenir la ville de « Carthage ». L'espace ou le territoire, en addition qu'il est sujet de conquête pour se stabiliser il est aussi une source de richesse, raison pour laquelle les êtres humains cherchent à se concentrer et à s'agglomérer d'où viennent les tendances spatiale et territoriale de tous ce qui est économique et vitale (M.Montacer, 2004).

Cette inclination humaine à la concentration spatiale a suscité l'économie d'agglomération, définie par Fujita (1990), «comme l'ensemble des gains de toutes natures réalisés par les différentes activités du fait de leur proximité géographique et des rendements croissants externes ainsi engendrés», traduisant en quelque sorte une dynamique territoriale. Certains théoriciens considèrent les économies d'agglomération comme un «capital spatial» (Baumont, 1995).

Ces économies d'agglomération sont reconnues par les théories de la croissance endogène où « un environnement compétitif (innovateur), et une certaine diversité des activités industrielles sont favorables à la croissance régionale, les forces d'agglomérations et les investissements étrangers jouent un rôle important dans les régions urbaines ». (Z.Karray et S.Driss, 2009). Comme facteur majeur de formation des villes (petites et moyennes), ces théories de croissance endogène considèrent la concentration spatiale de la production et la naissance d'un Système de Production Local (SPL), comme une condition d'existence d'une « ville » (M.Amara et al., 2010). Bien entendu avec l'ouverture du marché, et la naissance des grandes villes dans le monde, apparaisse la « métropolisation », ou encore l'« économie métropolitaine » (G.Crague, 2002), qui est une sorte de reformulation du modèle d'urbanisation mondiale. La « macro-forme » de la métropole prospérée par la transition libérale n'est rien d'autre que l'aspect « spatial » de la « mondialisation » (G.Benko, 2003). Une sorte de reproduction des grandes villes traduisant tout un système de recomposition de la forme urbaine et son instabilité où la primauté de la croissance industrielle ainsi que la « boom démographique » ont fructifié une polarisation accrue de l'activité économique (Eric.Denis et Leila.Vignal, 2002).

La primauté de la métropole n'a pas freiné la naissance des petites et moyennes villes et le déploiement de nouveaux noyaux, « centres-urbains ».

Le principal indicateur exploité pour caractériser la division d'une ville, (Grande, Petite et Moyenne), est sa taille démographique ainsi que son poids fonctionnel (économique et politique). Les seuils utilisés diffèrent selon les pays, des villes considérées moyennes voire même grande en Tunisie, ne sont que des petits centres urbains dans d'autres pays comme la Chine ou l'Inde même l'Égypte qui connaît un accroissement excessif de la population.

Par conséquent, « la faiblesse démographique des villes se trouve compensée par leur poids fonctionnel » (A.Belhedi 2004).

Dans ce papier, on focalise le cheminement sur l'organisation spatiale des microrégions ou les villes intermédiaires, leurs stratifications ainsi que leur développement démographique et fonctionnel. Alors, on a recours à identifier les

petites et moyennes villes à l'échelle internationale, à élucider leurs rôles dans le mouvement d'urbanisation, en adoptant quelques exemples dans le monde, à titre indicatif, pour des raisons de contiguïté (géographique) ou encore en tenant compte des antécédents historique (background culturelle et politique), à savoir le monde européen, le monde arabe et nos voisins du Maghreb arabe.

Après un flash conceptuel et contextuel dont l'objectif est de dévoiler « les mystères des systèmes urbains » (F.Guerin, 2001), on va souligner l'épreuve tunisienne, pour mettre en exergue les régions intermédiaires du territoire tunisien et révéler leurs poids comme étant « un agent d'urbanisation durable ».

L'objectif de ce travail est d'identifier les villes de la Tunisie en évaluant le niveau du développement et de métropolisation quel que soit au niveau du gouvernorat ou délégation en étudiant l'effet de voisinage ainsi que l'aspect spatial de quelques faits socioéconomiques sur ce niveau.

Entre autres, on va essayer de répondre à quelques interrogations qui se recourent avec notre sujet. Parmi ces questions fréquemment posées :

Quels sont les critères qui spécifient une ville ou une métropole ?

Existe-t-il d'autres villes en Tunisie qui peuvent être des métropoles autre que la capitale Tunis ? Existe-t-il une corrélation entre le niveau du développement d'un gouvernorat et celui de ses voisins par l'effet de contiguïté ?

En tenant compte de la dimension spatiale peut-on confirmer s'il existe une relation entre le niveau du développement d'un territoire et quelques faits socioéconomiques liés tel que la pauvreté et le chômage ?

Afin de répondre à ces questions, nous allons essayer de faire une lecture croisée du niveau de métropolisation en Tunisie. En effet, nous allons conjuguer une approche pluridimensionnelle en regroupant plusieurs dimensions tel que l'éducation, la santé et les conditions de vie, et une approche spatiale en analysant le niveau du développement régional et le niveau des activités économiques afin d'identifier les villes Tunisiennes et s'il existe ou non un effet de voisinage entre eux. Nous allons profiter de l'apport de l'économétrie spatiale afin de tester cet effet de concentration et des relations qui peuvent exister entre le degré du développement et d'urbanisation d'un lieu et quelques problèmes socioéconomiques.

Empiriquement, la mesure du développement économique généralement utilisé était le PIB/habitant ou le PNB/habitant malgré leur insuffisance et leurs limites se manifestant dans l'agrégation de tout ce qui est marchand en négligeant la production non marchande, cette mesure masque le déséquilibre dans la distribution des revenus et ne considère pas les inégalités au niveau d'accès aux services publiques, éducation, santé, emploi, moyens de loisirs...etc.

Notre contribution sera l'établissement d'un indicateur plus affiné et global qui tient compte de plusieurs dimensions tels que l'éducation, la santé, l'emploi et la richesse tout en donnant une importance aux secteurs industrielles et services qui caractérisent les villes ainsi que l'accès aux services publiques. C'est une étude fine et multidimensionnelle où on s'intéresse aux données au niveau gouvernorat en premier lieu puis au niveau délégation en choisissant le gouvernorat de Nabeul que nous avons découvert à travers un diagnostic territorial fait auparavant qu'elle représente une projection de toute la Tunisie. Pour faire cette analyse nous allons créer un indice de développement régional, synthétique et multidimensionnel en premier lieu puis nous allons le renforcer avec un indicateur d'activité économique pour bien spécifier le

niveau métropolitain des villes et quelles sont les gouvernorats en Tunisie qui peuvent être considérés comme métropoles.

L'importance de ce travail peut se présenter dans les résultats dégagés et interprétations qui peuvent servir comme recommandations sur la question de l'aménagement du territoire et aider les planificateurs publics.

I- Identification des petites et moyennes villes

Une multitude de définitions de la microrégion, cette transformation territoriale non récente mais en mouvement perpétuel, dites « centres urbains », « ville intermédiaire » ou encore « petite et moyenne ville », à la base d'un dualisme sociale et spatiale. Cependant la taille d'une ville ne

reflète pas exclusivement la dimension spatiale ou encore l'effectif de la population mais aussi une palette sociale et humaine renvoie à cette complexité et multitude, (M.Oberti et E.Préteceille, 2004). La ville est un système productif, une boîte noire englobant la pauvreté, l'inégalité, la productivité, le changement climatique, les conditions écologiques, une mobilité démographique, et un parcours stimulant des nouvelles technologies. Une sorte de concentration démographique accompagnée d'une accumulation d'investissement et de connaissances.

Pour ces raisons intrinsèques, les notions d'une petite ou moyenne ville sont quelquefois confuses et imprécises, parfois contradictoires. Un concept vise la taille, autre met le point sur le statut administratif, juridique voire même historique ce qui nous met face à une ambiguïté et le dilemme de « délicatesse » spatiale (zone urbaine, localité, village), que la ville n'est pas universellement définie (Denis. E, 2007).

Comment peut-on identifier une ville ou un centre urbain et selon quels critères on procède à leur classement en petite et moyenne ?

I.1. Les petites et moyennes villes : tailles et caractéristiques

Généralement les petites et moyennes villes sont analysées par le « prisme de leur dynamiques démographiques », une tendance qui privilège l'argument de chute de population au profit des grandes villes. Un autre discours pensait à la relance qu'elles sont appelées à vivre certainement avec la crise Coronavirus, compte tenu de relations sociales beaucoup plus profondes et le degré de contamination moins intense que celle dans la métropole. (A.Chambre-Foa, VINCI, 2020).

J.Lajugie, depuis quelques décennies a présenté une identification simple et sobre de la microrégion : « telle ville de petite taille, devra être considérée comme une ville moyenne dans une région peu peuplée et peu urbanisée, alors qu'une ville deux fois ou trois fois plus peuplée, noyée dans le tissu urbain d'une région à haute densité démographique, ne joue pas nécessairement ce rôle et ne répond pas toujours à cette vocation » (J.Lajugie, 1974).

R.Brunet, évoque « les coutures et les coupures du territoire », souligne que la petite et moyenne ville, est un découpage autoritaire, où l'Etat a le pouvoir de diviser le territoire en vue de faciliter les tâches de surveillances, de contrôles et de sécurités. En revanche la « firme » coupe l'espace selon ses intérêts commerciaux et ses lignes de distribution (R.Brunet, 1997).

La ville avec sa grandeur, sa composition, son armature et sa forme est le fruit de l'ouverture économique. La population urbaine dans le monde a passé de 29.6% en

1950 pour doubler au bout d'un demi-siècle, touchant 54% en 2015. Un cadre logique de stratégie durable, montre que

plus de 60% de la population mondiale sera urbaine à l'horizon de 2030 (ONU département des affaires économiques et sociale, 2014).

Cette complexité de la ville, ainsi que le déploiement de la population urbaine, affectent les moyens de mesures, et les règles de classement d'une « ville ». Quand on parle d'un système urbain et on évoque la grandeur d'une ville, beaucoup d'éléments prennent place : ceux qui sont liés à la taille estimée par la croissance démographique et l'effectif de la population. D'autres s'intéressent le plus à sa fonctionnalité (l'ensemble des activités économiques, culturelles et politiques) (Rapport de l'ONU-Habitat, 2019).

Quelques aspects sont fréquemment utilisés, à savoir le seuil de la population, la densité démographique par km², ou encore la délimitation administrative. Au Danemark et Island le seuil de la population d'une ville est de + 200 habitants, en revanche pour les pays bas et Nigeria ce seuil atteint 20000 habitants, ce même seuil arrive à 50000 habitants au Japon. Cette définition à base quantifiable, est fréquemment usager, mais la tendance actuelle, parmi les définitions fonctionnelles, les agglomérations sont considérées comme un moteur de développement national, la ville est un foyer du progrès régional et urbain (F.Perroux 1967).

M.E.Féréol se penche sur l'idée que les villes jouent un rôle préliminaire dans le processus d'urbanisation comme artefact d'identification en tenant compte de l'effet de pérennité. Ce qui nous amène à coupler la longévité dans le temps et la durabilité dans l'espace, qui ne sont rien d'autre que les leviers du développement durable selon le Rapport Brundtland. Ce rapport insiste sur l'intégrité du système PETR (Pôles d'Equilibre Territoriaux et Ruraux) comme échelle équitable d'équilibre socioéconomique (population / emplois) dans les petites villes loin de la complexité et les disparités des « macrocéphalies » (Marie-Eve Féréol, 2016).

Par conséquent la durabilité d'une ville repose sur trois dimensions : « La conception française donne à la notion de durabilité du développement urbain trois dimensions : une dimension territoriale (le développement urbain doit ménager l'organisation du territoire national, ses équilibres ville - campagne, grandes villes – petites villes, activités industrielles – activités agricoles), une dimension environnementale et une dimension d'équilibre social (la ville n'a pas d'avenir durable si elle discrimine et exclut) » (J.F.Tribillon, 2002).

Du coup une question pertinente se pose : à quelle mesure peut-on estimer « la ville » comme chaîne importante du développement durable ?

I.2. Le rôle des « petites villes » dans le mouvement d'urbanisation durable.

Dans cette partie on essaye de révéler le rôle de la petite et moyenne ville dans le processus de développement durable, « un mode de développement qui répond aux besoins des générations présentes, sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs », tel que l'entend le rapport Brundtland qui devient depuis 1987 une référence universelle de tout développement « soutenable ».

On s'intéresse à l'urbanisation des petites villes comme moyen de stabilisation des citoyens, de plus une source d'équilibre du marché du travail loin de la macrocéphalie urbaine, (la métropole dont la population du jour diffère énormément de celle de la

nuit vue la mobilité intense des employés). En termes de cohésion socioéconomique, sentiment d'appartenance et stabilité de revenu, la petite ville garantie une étendue d'équilibre territoriale et rurale contrairement à la conurbation très mouvante, polluante et qui n'assure aucune durabilité. (M.Eve Férérol, 2016).

Les « centres urbains », dites encore petites villes « ont un rôle moteur dans la croissance, tandis qu'elles présentent des profils et des dynamiques hétérogènes qui s'écartent de ce que l'on observe dans les métropoles » (Denis et al, 2012).

Les petites villes sont considérées comme une alternative à l'urbanisation massive autour des macrocéphalies. Pour cette raison les organismes d'aménagement du territoire doivent prendre en considération la forte consommation d'espace et surtout rationaliser la demande de déplacements. La petite et moyenne ville est toujours « connectée » avec la Mondialisation, et elle « possède une forte identité autour d'un patrimoine ou de savoir-faire locaux qui peuvent être source de développement, captant des flux de revenus, plutôt que de capitaux » (C.Demazière, 2017).

La charge socioéconomique, le rôle d'« entrainement », la participation à la stabilité de la population (coté sécurité sociale), que pourrait tenir la petite ville, dans une conjoncture de globalisation où les concentrations urbaines sont trop importantes et l'étalement urbain est source de nombreuses déprédations. Cette réflexion est valide pour la petite ville ainsi que les pôles d'équilibre territoriaux et ruraux. (Code général des activités territoriales-CGCT,2021)

II. Les petites et moyennes villes dans le monde

« Repenser la géographie économique » est l'intitulé d'une publication du rapport annuel sur le développement dans le Monde (Banque mondiale, 2009). Cet article recense et évalue les critères d'urbanisation ainsi que la manière dont ces mesures géographiques sont employées pour

remonter un plaidoyer en faveur des agglomérations. « Il souligne la difficulté mal contournée de travailler avec des données urbaines étatiques non harmonisées », et met en avant une nouvelle évaluation de l'urbanisation dans le monde qui permet de souligner la surestimation de la métropolisation et l'ignorance de la micro-urbanisation bourgeonnante. L'objectif initial du rapport est de révéler le rôle majeur des petites villes dans le mouvement d'urbanisation ainsi que la croissance économique (F. Moriconi-Ebrard et al, 2009).

La majorité des publications sur le mouvement d'urbanisation et la croissance démographique de la population dans le monde, s'occupent de la période entre les années soixante du dernier siècle jusqu'à nos jours. Une cinquantaine d'années favorisant l'accroissement de la population des petites et moyennes villes que celles des pays qui traduisait une forte mobilité vers ces microrégions et en plus une stabilité relative que celle des macrocéphalies. De même la Nouvelle Economie Géographique (NEG), développe la notion d'« effet d'ombre des agglomérations », comme les firmes bénéficient d'effets d'agglomération dans les grandes villes (effet rendement d'échelles et externalités positives), cet « avantage métropolitain » peut stériliser les potentialités de développements des petites villes dans l'ombre de la métropole (P. Krugman, 1993).

II.1. Les petites et moyennes villes en Europe

En allemand comme en français la notion « ville » se trouve au cœur de la civilisation, l'urbanisation et la modernité. En revanche les anglais trouvent la civilisation se traduit par la culture. Ceci est visualisé dans les modes de vie en Europe, ses villes sont les vitrines de richesse et de modernité. Une définition conventionnelle : « la ville se conçoit comme le territoire par excellence de la culture » (L.Dupont et J.P.Augustin, 2005).

La petite et moyenne ville présentée par J. Lévy, dans sa publication de 1994, comme vision de l'aménagement du territoire, tout en ayant l'audace pour hurler son célèbre slogan : « Oser le désert ». Il considérait la concentration urbaine et l'étalement urbain autour des métropoles, les quartiers de ceintures dispersés de manière aléatoire, anarchique aussi bien inappropriée en France : « Si la France est complètement urbanisée, ne vaut-il pas mieux qu'elle le soit avec de vraies villes et non, comme les agglomérations Nord-américaines, en de monotones banlieues interminablement étirées » (Lévy, 1994 : 8).

a. Petite et moyenne ville En France

La France se caractérise par un fort réseau de l'espace urbain. Hiérarchisé depuis les métropoles, les villes moyennes, les petites villes et les bourgs. Cette hiérarchisation décrit un encadrement de l'espace fort en matière d'urbanisation en Europe et particulièrement en France (D. Pumain, 1996).

La stratification urbaine en France est le fruit d'une occupation dense et régulière de l'espace où les seuils des grandes villes comptant entre 100 000 et 500 000 habitants. Les villes moyennes occupent entre 50 000 et 100 000 habitants comptent 217 villes à savoir 9,6 millions d'habitants (soit 12 % de la population du pays). Malgré le décalage important entre les deux classes de concentration démographique, les villes moyennes ont connu une trajectoire très dynamique pendant les années soixante, elles restent stables aujourd'hui et la tendance rurale règne en France qui compte 29.6 millions habitants hors les zones urbaines.

En France, après une période de croissance concernant l'ensemble des strates dans les années 1960, des évolutions plus contrastées s'affirment dès les années 1970. Des « quartiers de ceintures » dynamiques constitués de villes petites et moyennes se dessinent autour des plus grandes villes, qui maintiennent une croissance soutenue par sa position géographique sur la littorale et son attraction démographique (A.Chambre-Foa, VINCI, 2020).

Ces villes intermédiaires présentent de fortes différences et formule un regroupement très hétérogène raison pour laquelle on trouve des villes isolées, d'autres incluse dans des aires urbaines, des villes aux fonctions limitées et d'autres, qui constituent de véritables centres de services au sein de leur entourage. Toutefois, cette ponctualité de la présence des espaces intermédiaires est relative à la concentration de la population dans les plus grandes agglomérations. (Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale. DATAR, 2007).

La croissance des petites villes en France n'est pas liée à la distance aux grandes villes qui est limité à plus ou moins de 50 kilomètres d'une agglomération. Mais du fait que l'organisation industrielle en France est spontanée, cause de proximité des ressources naturelles ou matière première, le nombre des petites et moyennes villes s'accroît ces deux dernières années (Francois Taulelle, 2010).

b. Petite et moyenne ville En Allemagne

L'Allemagne comprend 417 agglomérations comprenant entre 10 et 30 000 habitants, environ 22 millions d'habitants en Allemagne (soit 30 % de la population générale). Contrairement à la France, les villes qui compte plus de 500 000 habitants sont celles qui ont une trajectoire moins dynamique du pays qui fait de l'Allemagne moins rurale que la France avec « une population non urbaine » comptant 26,6 millions (X.Desjardins et P.Estèbe, 2019). Le vieillissement de la population, est à l'origine du ralentissement généralisé de la croissance des villes, en addition du fait de la division puis la réunification de l'Allemagne. Ce facteur a fonctionné comme une pompe aspirante au profit des bassins d'emploi des Etats fédéré d'Allemagne d'ouest, ce qui a engendré un semis très dense de villes petites et moyennes qui fonctionnent en réseaux et qui caractérise l'Allemagne par « pays des petites villes » (VINCI, 2020).

Un demi-siècle de croissance démographique, où les pouvoirs publics cherchaient à urbaniser le territoire allemand tout en créant « des programmes spécifiques pour établir des partenariat- régionaux de développement urbain, et explorer de nouvelles formes de coopération ». Mais ceci n'est pas aussi suffisant pour une relance urbaine certes en absence de stratégie régionale pour cette problématique. « En 50 ans, la population des petites villes augmente partout plus rapidement que la population des pays » (D. FLORENTIN et al, 2009).

c. Petite et moyenne ville En Italie

L'Italie le pays « aux 100 villes » selon le philosophe et historien Carlo Cattaneo, en faisant allusion à toute une culture et une civilisation diverse, c'est l'Italie « métropolitaine » et dense où l'on retrouve les caractéristiques des populations urbaines contemporaines : ménages de petite taille, taux d'activité élevé, forte croissance démographique.

Entre 1960-2011, on remarque une tendance globalement positive selon les chercheurs du groupe VINCI. Pour l'Italie toutes les strates suivent une dynamique globalement positive sur la période. Cette dynamique est plus marquée pour les petites villes de moins de 30 000 habitants et pour les villes de 100 000 à 500 000 habitants (VINCI, 2020). Les villes entre 10 et 100 000 habitants (considérée comme petite), rassemblent 15,3 millions d'habitants en Italie (soit 26 % de la population) où Les villes du centre-nord regroupent les principaux espaces urbains du pays, (30% de la population). Mais paradoxalement 21,2 millions en Italie population rurale, ceci est dû à la notion « urbaine ». Le concept porte une dimension centrale de la représentation du territoire italien. Dans la littérature administrative et politique même dans les ouvrages et les

publications scientifiques, la distinction urbain/rural n'apparaît pas déterminante, pas plus que, en dehors d'une référence générale aux « villes moyennes ». La place des villes moyennes dans l'espace italien apparaisse très différente de ce qu'elle est en France. En Italie, la distinction ville/campagne demeure moins structurante du débat public et beaucoup moins invoquée en Italie comme il est le cas en France. Cette quasi-absence de catégorisation des villes italiennes traduit un orthodoxe ancestral de la complexité ville-territoire, manifesté par l'existence d'espace d'urbanisation quasi-continue où se mêlent étroitement l'urbain, le rural-agricole et l'industrie, c'est entre autres « la ville diffuse » constitué par des espaces isotropes sans aucune hiérarchie, comme il est le cas de Lombardie et Vénétie (A. Mariotti et P. Molinari, 2006). Bref, l'Italie n'a pas de politique urbaine au niveau national. En réalité, « L'approche du fait urbain et des villes moyennes italiennes est surdéterminée par une lecture régionale et un ensemble de politiques indirectes, souvent orientées par les fonds structurels européens » (X.Desjardins et P.Estèbe, 2019).

Pour conclure avec l'Italie on peut noter que les villes « moyennes » jouissent d'un statut particulier. Pour la raison que l'histoire et la mémoire italienne sont très imprégnées de culture civique, prouve une accumulation culturelle et historique de ces villes considérées comme dépositaires de l'histoire d'un pays qui n'a eu d'unité que tardive (Xavier Desjardins et Philippe Estèbe, 2011).

d. Petite et moyenne ville Au Royaume-Uni.

Par analogie, en l'Italie, le phénomène a concerné des villes petites et moyennes situées essentiellement dans les régions du nord, et plus marginalement dans le sud, au Royaume-Uni, le déclin a concerné principalement les villes industrielles de toutes tailles ainsi que Londres, la tendance s'inverse dès les années 1990 avec un phénomène de croissance urbaine concernant toutes les strates, même des villes relativement isolées (A.Chambre-Foa, VINCI, 2020).

Les villes entre 10 et 100 000 habitants au Royaume-Uni rassemblent 12,5 millions d'habitants (soit 20 % de la population) hormis que 13,5 millions habitants se concentrent dans les périphéries rurales de l'Ouest et du Nord de l'Angleterre en formant des petites villes au développement différencié selon les liaisons avec les macrocéphalies limitrophe. Les petites villes de moins de 30 000 habitants, les villes moyennes de 30 000 à 50 000 et les grandes villes de 100 000 à 500 000 ont connu une dynamique très positive, peu affectée par la crise des années 1980-1990 (X.Desjardins et P.Estèbe, 2019).

Le programme « le Market Town » est une initiative durant 2002 à 2005, comme référence aux « villes moyennes », dans les politiques publiques territoriales au Royaume-Uni. Ce programme avait un impact sur l'attraction de la population dans les régions rurales qui sont révélées très attractives dans les années 1980, pendant que les grandes métropoles anglaises ont connu un vif mouvement de recul démographique (A.Champion, 1994). La tendance de « contre-urbanisation » mis en avant par les travaux de Champion est un renversement du phénomène d'agglomération, un retour à la nature et la « sobriété heureuse » (P. Rabhi, 2010).

Une remarque seyante à ce que nous venons d'énoncer, c'est que la polarisation industrielle exacerbe les déséquilibres européens et stigmatise l'homogénéité spatiale impulsée par le plan Davinci.

II.2. Les petites et moyennes villes dans le Monde Arabe

Une civilisation arabe étendue dans l'histoire, vaste dans l'espace allant du Maroc à la Turquie, englobant l'Iran et l'Irak : au total 20 pays, environ 421 millions d'habitants en 2005, près de 12 millions de km². La région compte deux petits pays (Bahrein et le Qatar, autour de 700 000 habitants), huit pays ayant entre 2 et 7 millions d'habitants, six pays entre 20 et 32 millions (dont l'Algérie, le Maroc et l'Irak). En 2000, les densités vont de 3 hab. /km² en Libye, 11 à Oman et 13 en Algérie, pour compter 340 au Liban, 525 à Palestine. Pendant les deux dernières décennies, les villes côtières des Etats arabes du Golfe ont émergées et se sont rapidement développées, passant de centres régionaux d'échanges culturels et économiques à des macrocéphalies ancrées dans l'économie mondiale.

En revanche, et à cause des invasions des Hilaliens réfugiés du Sud égyptien et à la désorganisation agricole et politique qui s'ensuivit l'Afrique du Nord a connu un recul sensible de sa population du XIe au XIIIe siècle. De l'avis unanime, semble-t-il, des contemporains et des historiens sur cette période « Après le XIe siècle, la situation s'aggrava, surtout dans les campagnes. Des ravages de plantations, de systèmes d'irrigation, éliminèrent ou réduisirent considérablement l'agriculture au profit du nomadisme. De toute évidence, cette transformation abaissa considérablement le niveau démographique, par exemple en Afrique du Nord, de l'Égypte au Maroc » (Reinhard et al, 1968, p. 83)

Cette diversité des poids démographiques traduite par le fait que « Le monde arabe possède la propriété exceptionnelle de n'être peuplé que sur ses marges : l'intérieur de la carte du

peuplement est vide. Les fortes concentrations démographiques sont entrecoupées d'immensités pratiquement dépeuplées » (Dominique Tabutin et Bruno Schoumaker, 2005).

En addition des caractéristiques distinctives des villes du Golfe, telles que les chaînes hôtelières internationales et les centres financiers, on assiste à une création de chaîne d'immenses complexes commerciaux et de divertissement contribuent à classer ces villes comme centres de consommation. D'autres tendances urbaines, comme Centres d'exposition et de conférence. Ce qui a créé une attractivité « démographique » impulsé par les mouvements de migration de tous les pays du monde certes les pays du nord-africain et l'Asie de l'orient. Une diversification spatiale et géographique en plus de la délicatesse de l'accroissement démographique qui a fructifié une hétérogénéité de la population qu'on ne peut guère borner ses troubles ou mouvement, ce qui nous met face à une vocation pénible.

L'autoritarisme politique et le régime d'économie administrée des États de la région s'est très souvent traduit par un nivellement et une marginalisation des microrégions alors que la macrocéphalie qui représente généralement la capitale est la plus dominante.

Les strates de villes intermédiaires assujetties, avec une population globalement « rurales » explique l'évolution de leur distribution spatiale où les villes intermédiaires,

en Arabie Saoudite, encadrent des territoires très étendus et surtout isolés les uns des autres, et en particulier, à la relation entre variation de rang, (déclin et déclassement), et les localisations littorales ou intérieures, proches ou distantes des métropoles majeures (E.Denis, 2007).

La notion « des petites et moyennes villes » dans les pays de la rente pétrolière paru balbutiante : La strate de ces villes intermédiaires n'a aucune chance de surgir dans les systèmes très étroits des Emirats ou du Qatar avec quatre ou six villes, un nombre qui tend même à se réduire sous l'effet de la fusion urbaine le long des passages littoraux.

Malgré qu'ils soient urbanisés très vite, en moins de cinquante ans, (L'Arabie Saoudite n'avait encore que 12 % d'urbains en 1950), les pays de la rente pétrolière apparaissent comme les plus urbanisés du Monde arabe, ils n'ont pas la tradition ni le souci de collecter les données concernant l'urbanisation, ça paru paradoxale mais toujours vrais. Ils ont dépassé les pays de tradition urbaine ancienne, ceux du Levant et L'Égypte, ceux qui, au seuil du vingtième siècle, comptaient déjà entre 22 % et 36 % d'urbains. Par contre au nord-africain, le taux d'urbanisation le plus faible, celui de la Mauritanie, ne dépasse pas 33 % alors que la Libye atteint presque 86 % d'urbains. Cette dernière s'impose comme le pays le plus urbanisé du continent africain alors

que Maghreb comprenant le Maroc, La Tunisie et l'Algérie sont en second lieu, des pays pétroliers. Dans ce champ de contraste des niveaux d'urbanisation va émerger, une strate des « centres urbains » dont leurs systèmes (dimensions et caractéristiques) différent d'un pays à l'autre elles sont généralement d'une taille très inégale, dépendante du taux d'urbanisation mais aussi du poids démographique du pays (Dominique Tabutin, Bruno Schoumaker, 2005).

Pour les pays du Maghreb, le Maroc est stigmatisé par un déficit d'assistance aux zones intérieures, avec une structure spatiale déséquilibré, la texture des petits bourgs s'affaiblit toujours sous l'effet des migrations (vers l'étranger et vers la métropole économique, Casablanca). Ainsi le pôle Atlantique (l'ensemble Casablanca, Rabat, Kenitra), apparait une seconde polarité régionale avec Fès et Marrakech bien alterné par des villes secondaires. Enfin, deux pôles méditerranéens complètent cette armature, ceux de Tanger et d'Oujda (K.Joumady, 1999).

Dans le but de réaliser un champ d'équilibre territoriale en Algérie un effort des autorités publiques ainsi que les chercheurs dans le domaine d'urbanisation en faveur d'instaurer un système de développement et d'ajustement des hauts plateaux. Les villes intermédiaires en Algérie ont connu une évolution pendant les décennies qui ont succédées l'indépendance. Avec une politique urbaine qui « maîtrise le phénomène de littoralisation et freine la croissance démesurée des métropoles » en faveur des zones enclavés, l'Algérie réalisera une croissance urbaine des micros-régions (A.Bousmeha, 2014).

Après ce passage à revue dans le monde, on va passer à présenter le territoire sujet de cette étude.

II.3. Les strates urbaines sur le territoire tunisien, historique et tendances

La ville de Tunis, a vécu une croissance démographique et un progrès socioéconomique qui lui permet de devancer dans une démarche de développement

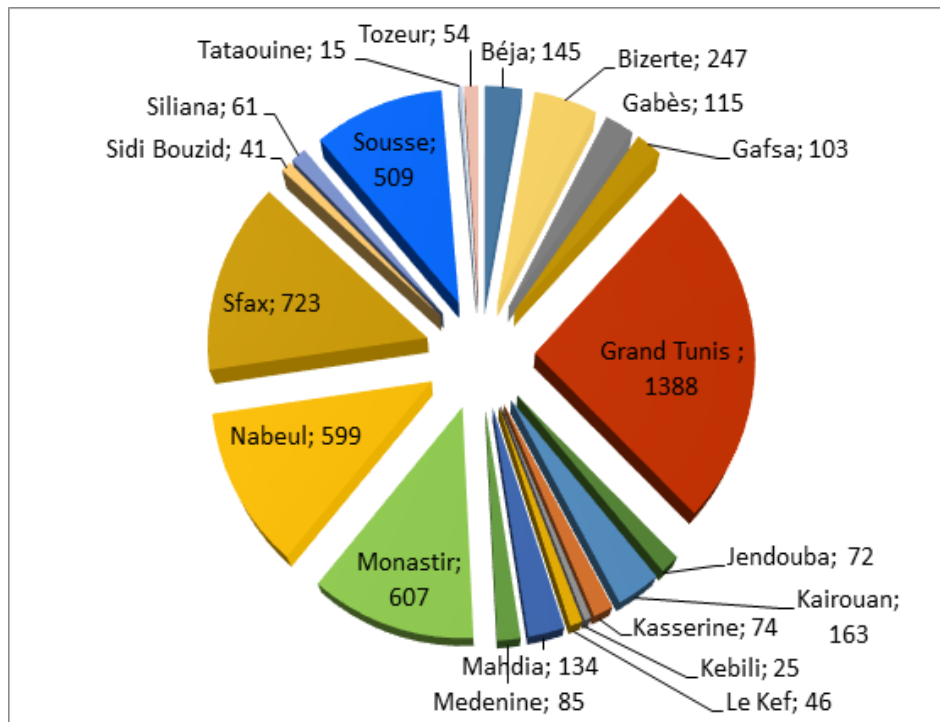
accélération relativement aux autres régions de voisinage. Cette primatie a connu un recul de la « capitale tunisoise » juste après une décennie de l'indépendance, pour ouvrir le champ aux villes petites et moyennes surtout pendant la période de relais de consommation au début des années soixante-dix et le déploiement des industries de textile « grâce » à la loi 72.

La naissance des semis villes et quelques nœuds urbains autour de la métropole de Tunis ainsi que les grandes villes comme Sousse, Sfax, Monastir, Nabeul et autres a engendré quelques complications démographiques et fonctionnelles de la capitale. L'apparition des centres urbains fruit des économies d'agglomération dans les villes du littoral en Tunisie depuis les années 70 a creusée la cavité de disparité en créant une dichotomie qui coupe le territoire en deux à la verticale : région côtière et régions intérieures.

Pour faire face à ce déséquilibre spatiale, au début des années 80 des programmes spécifiques de développement régionale intégré (urbain et rural) ont vu le jour avec une politique d'adoption d'un modèle d'industrialisation extraverti qui a permis l'installation sur le territoire Tunisien d'un régime off-shore, en plus de la promulgation de la loi 74 du 3 août 1974, portant institution d'un nouveau régime d'investissement consacré à la promotion de l'industrie manufacturière d'import-substitution et la création au cours de la même année du Fond de Promotion et de Décentralisation Industrielle (FOPRODI). Notons que ce fond était beaucoup plus bénéfique aux villes côtières, ce qui va à l'encontre de ses objectifs en stimulant le tissu urbain des nouvelles polarisations côtières au détriment des communautés rurales des zones intérieures (A.Belhedi, 2011).

Toutefois, la structure de l'industrialisation se caractérise par une concentration sectorielle (54% dans le secteur textile) et régionale (plus de 75% sur les zones côtières).

Le diagramme ci-dessous présente la répartition par gouvernorat du nombre d'entreprises industrielles pour l'année 2017, (5457 entreprises).



Source CGDR

III. Analyse du niveau de métropolisation des villes Tunisiennes

Le territoire est un espace géographique caractérisé par des relations économiques, politiques, culturelles et sociales de divers acteurs qui interviennent ensemble. Les territoires sont évidemment inégaux par leur superficie, leur population et même par leurs ressources naturelles. Aussi, par la nature et les caractéristiques du milieu (urbain ou rural) alors il est habituel d'opposer les zones urbaines avec une population concentrée et des grandes villes marquées par des activités économiques importantes contre les zones rurales avec une faible densité de population et des campagnes marquées par l'agriculture (Vernières, 2009).

Mais ce qui ne doit pas être habituel, c'est l'existence des disparités au niveau des besoins nécessaires vitaux et humains liés au territoire ou au lieu de résidence où il vit la personne tel que l'accès aux services de santé, l'accès à l'éducation et à la formation, l'accès à l'emploi et aux services publics, l'accès à l'eau potable et l'assainissement ainsi que récemment nous pouvons dire même l'accès à l'information... Donc toute forme de distribution inégale des ressources dans l'espace. La disparité régionale était l'étincelle qui a allumé le feu de la révolution Tunisienne. Cette dernière a présenté principalement une question territoriale régionale visant une marginalisation spatiale et un développement inégal au niveau des régions due à un système cumulatif des inégalités structurelles. La Tunisie post révolution, la question de la disparité semble ne plus pouvoir se dire, se décrire et se discuter autrement que dans un registre spatial régional malgré sa pluralité dimensionnelle.

Le but des analyses sociales est d'assurer une justice sociale alors toute inégalité sociale injustifiable est nécessairement une injustice dissimulée qui peut faire éroder la confiance à l'égard des institutions et des pouvoirs publics et être la cause de l'augmentation des dissensions, des tensions sociales et de la violence ainsi que

l'éclatement des conflits et même des révolutions... Pour se faire, il faut commencer par une politique d'aménagement du territoire qui assure un développement humain égale et une distribution équilibrée des ressources surtout avec la naissance récemment d'une nouvelle forme du milieu, le préurbain, qui est une extension des agglomérations urbaines dans la périphérie en transformant des milieux ruraux.

Parce que la question sociale ne peut pas être séparée de l'espace ou du territoire dans lequel elle s'inscrit, et parce que l'espace intervient comme un facteur explicatif de plusieurs faits sociaux, en particulier le degré d'urbanisation ou du développement, nous allons essayer de faire une

lecture croisée du développement régional en Tunisie. En effet, nous allons conjuguer une approche multidimensionnelle en traitant des indices multidimensionnels du développement régional, d'activité économique et de métropolisation et une approche spatiale afin d'étudier les effets de voisinage, de la population et du degré d'urbanisation sur le niveau du développement du lieu.

Nous allons établir un indicateur synthétique multidimensionnel de métropolisation composé d'autres indicateurs élémentaires évaluant plusieurs dimensions tels que l'éducation, la santé, l'emploi et la richesse tout en donnant une importance aux secteurs industrielles et services qui caractérisent les villes ainsi que l'accès aux services publics.

Une analyse affine, qui s'intéresse aux données au niveau gouvernorat en premier lieu puis au niveau délégation en choisissant le gouvernorat de Nabeul, tout en tenant compte de la dimension spatiale en étudiant l'indice d'autocorrélation spatial Moran et une modélisation spatiale.

Nous avons choisi comme échantillon les 24 gouvernorats de la Tunisie en premier lieu puis les 16 délégations du Cap Bon, un gouvernorat sur le littoral, son chef-lieu Nabeul une ville qui peut être une macrocéphalie « amortisseur » des problèmes socioéconomiques de la Capitale tunisienne vue sa contiguïté.

III.1. Source des données et définition des variables :

Dans notre première phase d'étude, nous utilisons comme une première source des données le recensement général de la population et de l'habitat 2014 (RGPH 2014), une enquête établie, par l'institut national de la statistique INS en 2014, dans le domaine de la population afin d'extraire des données précises et détaillées concernant les ménages, les logements et le niveau de vie des ménages.

- Le rapport « la carte de la pauvreté » établi par l'INS en collaboration avec la banque mondiale BM en 2020.

- Les rapports « gouvernorat en chiffres » pour tous les gouvernorats pour l'année 2018, établis par le commissariat général au développement régional (CGDR) et les offices de développement régionale (ODCO, ODNO, ODS).

- Le rapport « Santé Tunisie en chiffres 2018 », élaboré par la direction des études et planification du ministère de la santé sous la direction des statistiques.

Comme première partie, nous allons calculer un indice du développement régional, un indice d'activité économique puis un indice global métropolitain pour tous les gouvernorats suivant la méthodologie utilisée par l'institut Tunisien de la compétitivité et des études quantitatives ITCEQ dans le document de travail N°8-Juillet 2012. Puis, nous allons affiner l'étude en traitant les mêmes indicateurs pour des territoires moins grands, au niveau délégation et en choisissant un gouvernorat

classée riche et de d'un niveau de développement élevé afin de montrer que même au niveau du chaque gouvernorat nous pouvons trouver des délégations d'un niveau de métropolisation très élevé dépassant celui du gouvernorat elle-même et celui de la seule métropole en Tunisie qui la capitale Tunis.

En deuxième partie, nous allons introduire l'effet spatiale et en bénéficier des avantages de l'échométrie spatiale pour montrer l'existence d'un effet spatial de voisinage et analyser l'effet de quelques variables par le biais d'un modèle autorégressif simultané (SAR) qui intègre une dimension spatiale au niveau de la variable endogène.

a. Création des Indices du développement et de métropolisation :

Nous allons créer des indices évaluant le degré du développement régional, le pourcentage des activités économiques basées sur l'industrie, le commerce et les services ainsi qu'un indice global qui mesure le degré de métropolisation. Ce sont des indicateurs calculés se basant sur la méthode multidimensionnelle utilisée par l'ITCEQ qui englobe plusieurs dimensions humaines tel que l'éducation, la santé et le bien-être adaptée avec les données que nous possédons au niveau gouvernorat et délégation. Ce sont des indices synthétiques présentant des moyennes des sous indices élémentaires qui sont eux-mêmes des moyennes d'autres variables tel que le taux de réussite en baccalauréat, le taux de scolarisation des enfants âges entre 6ans et 14 ans et le taux de scolarisation au supérieur (âgé de 19 ans à 24 ans) forment en moyenne le sous indicateur éducation. Ces indices varient de 0 (très mauvais) à 100 (excellent), plus ils se rapprochent du 100 plus le niveau du développement ou de métropolisation est élevé.

b. Méthodologie et Variables :

Les variables utilisées pour construire l'indice de développement régional IDR comprennent des caractéristiques sociodémographiques et socio-économiques liées aux ménages, leurs bien-être et leur accessibilité aux services publiques en se référant à quatre dimensions à savoir « la richesse et l'emploi », « la santé » « le savoir » (Tableau N°1).

Comme hypothèses de recherche, nous nous attendons que les villes de la Tunisie, sans compter la capitale Tunis qui est déjà une métropole, les gouvernorats de Sousse, Sfax, Nabeul et Monastir peuvent avoir un niveau de développement et d'activité élevé et en états d'être très proches des métropoles au niveau des chiffres malgré qu'administrativement ces villes sont considérées comme villes intermédiaires.

Au niveau délégation, les délégations de Hammamet et Nabeul vont avoir un niveau de développement plus élevé que les autres délégations dues aux activités touristiques et l'accroissement des activités industrielles et leurs attractivités d'emploi (investisseurs et employés).

• Indice du développement régional IDR (Tableau N°1) :

$$\text{IDR} = 1/5 \times (\text{éducation} + \text{communication} + \text{emploi} + \text{conditions de vie} + \text{santé}) \text{ eq.1}$$

Pour les indicateurs élémentaires, ils présentent des moyennes arithmétiques des taux et pourcentages mentionnés dans le tableau N°1. Par exemple :

Education = moyenne arithmétique du Taux de réussite au baccalauréat, Taux de scolarisation des enfants âgés de 6 ans à 14 ans et Taux de scolarisation supérieure
eq.2

- Indicateur d'activité économique IAE :

IAE présente la moyenne arithmétique de la part des secteurs de l'industrie, du Commerce et des services afin de pouvoir mesurer l'activité économique de nature métropolitaine.

$$\text{IAE} = 1/3 \times (\text{industrie} + \text{commerce} + \text{service}) \quad \text{eq.3}$$

- Indice global de métropolisation IGM :

$$\text{IGM} = 1/2 \times (\text{IDR} + \text{IAE}) \quad \text{eq.4}$$

Tableau N°1 : Les variables et les dimensions de l'Indice du développement régional :

Dimensions	Sous-dimensions	Poids	Variables
Indice de savoir	Education	1	Taux de réussite au baccalauréat (année 2018)
			Taux de scolarisation des enfants âgés de 6 ans à 14 ans
			Taux de scolarisation supérieure (âge de 19 ans à 24 ans)
	Communication	1	Taux d'utilisation internet pour les personnes âgées de 10 ans et plus
			Pourcentage des ménages ayant un téléphone fixe
			Pourcentage des ménages ayant au moins un téléphone portable
Indice emploi et conditions de vie	Emploi	1	Taux d'activité
			Offre d'emploi par rapport le nombre des chômeurs (année 2018)
	Conditions de vie	1	Pourcentage des ménages qui sont propriétaires du logement
			Taux de desserte en eau potable
			Taux de branchement des ménages au réseau d'assainissement
			Taux de branchement au réseau public de distribution d'électricité
			Taux de branchement au réseau public de distribution d'électricité
			Pourcentage des ménages qui utilisent le gaz pour cuisson (Gaz bouteille ou naturel)
Indice de sante	Santé	1	Nombre de médecins pour 1000 habitants (année 2018)
			Nombre de lits d'hôpitaux pour 10000 habitants (année 2018)
			Nombre d'hôpitaux pour 100000 habitants (année 2018)
			Nombre de centres de santé de base pour 10000 habitants (année 2018)

III.2. Résultats et interprétations

Les résultats de l'indicateur synthétique global IG (Tableau N°2) montrent qu'il existe plusieurs villes en Tunisie, autre que la capitale Tunis, qui dépassent le 50% tel que les gouvernorats de Monastir en premier rang pour tous les indices, Ben Arous, Nabeul et Sousse. Ces gouvernorats tendent à être des métropoles non pas parce qu'ils ont un grand accès aux services publiques et un niveau de développement élevé mais surtout car ils contiennent des activités économiques basées en grande partie sur l'industrie, commerce et service présentées par des indices d'activité économique élevés et dont le gouvernorat de Monastir enregistre la valeur la plus élevée (Carte N°3). Ce qui confirme que les grandes villes côtières bénéficient davantage de l'effet agglomération. On prend le cas de la ville de Ksar Helal, une localité du gouvernorat de Monastir où les citoyens ont bien perçu un héritage de culture entrepreneuriale qui a suscité à un

« système de production locale » spécialisé en textile. La ville avait des traditions ancestrales de productivités, des techniques de travail à la chaîne et à distance (travail à domicile enchaîné), chose qui a créé une dynamique économique perpétuelle dans cette microrégion. Malgré l'hétérogénéité des catégories sociales, les résidents ont eu consciences que leurs enjeux sont communs ce qui a procuré la caractérisation de pérennité des projets, un mouvement de feed-back très fructueux et une stabilisation relative de la population (M.Montacer, 2004).

Tableau N°2 : Résultats IDR, IAE et IG par gouvernorat

Gouvernorat	IDR	IAE	IGM
Tunis	52.20174	50.226	51.21387
Ariana	50.45989	48.49543	49.47766
Ben Arous	50.87505	51.86948	51.37226
Manouba	47.23674	42.94048	45.08862
Nabeul (gouvernorat)	49.22738	52.37341	50.8004
Zaghouan	46.06784	47.95266	47.01025
Bizerte	46.00392	43.76704	44.88548
Béja	43.91232	30.18297	37.04764
Jendouba	40.03911	27.06289	33.551
El Kef	43.61928	24.01881	33.81905
Siliana	41.38659	21.60328	31.49493
Sousse	52.64257	55.85958	54.25108
Monastir	55.73411	58.71501	57.22456
Mahdia	44.17133	44.18615	44.17874
Sfax	47.98384	48.97387	48.47885
Kairouan	39.29969	28.14939	33.72454
Kasserine	40.24564	21.78425	31.01495
Sidi Bouzid	38.41434	21.14026	29.7773
Gabes	46.36294	34.94875	40.65584
Medenine	44.9889	43.89071	44.4398
Tataouine	44.97416	29.59506	37.28461
Gafsa	43.47034	22.30256	32.88645
Tozeur	51.38685	24.61534	38.00109
Kebeli	44.69996	22.07163	33.3858
Tunisie	46.72342	43.19	44.95671

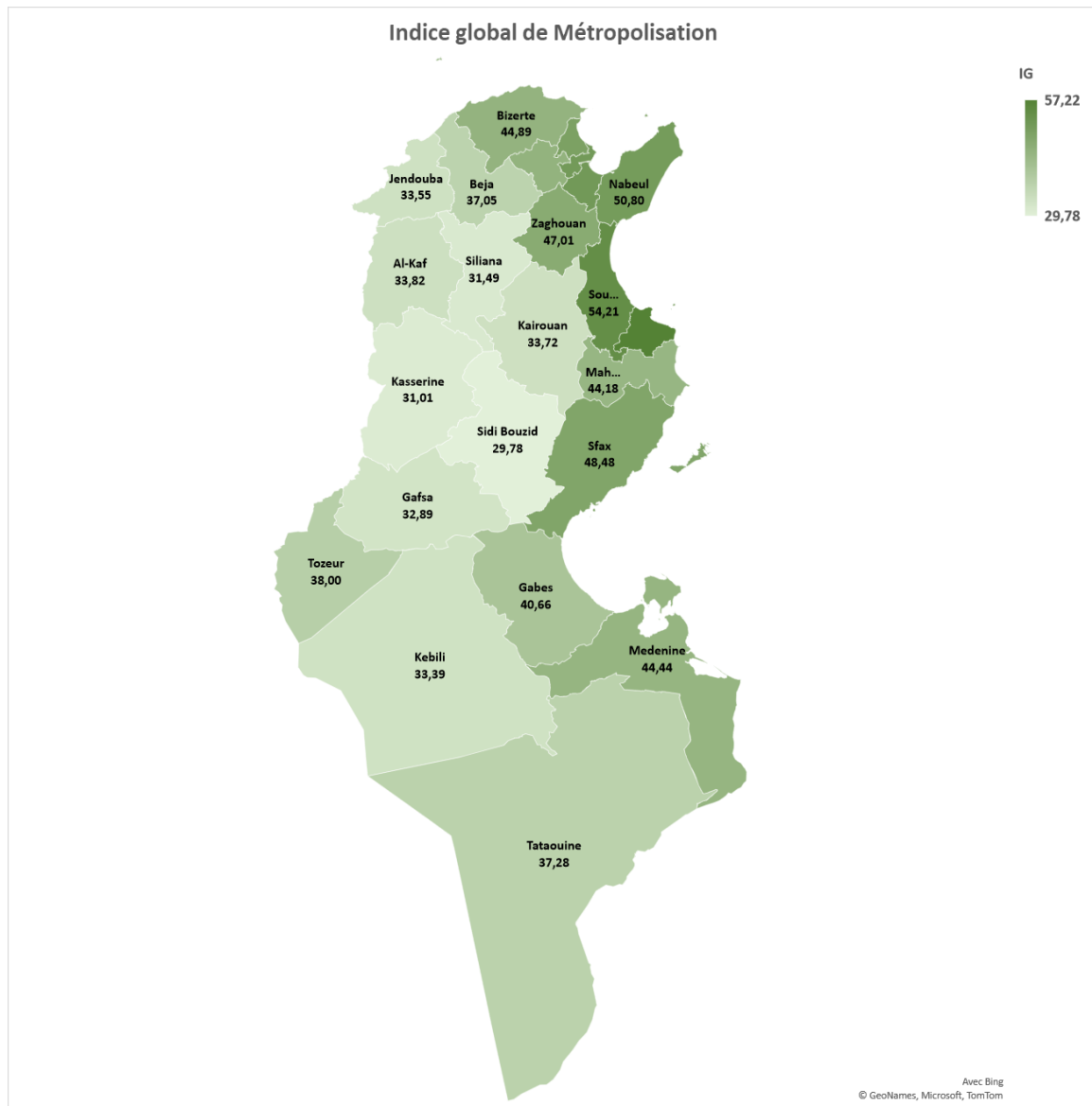
Calcul des auteurs

Les gouvernorats d'Ariana et Sfax sont très proches aussi s'ils s'intéressent davantage sur les secteurs industrie et service.

Bien qu'il y a des gouvernorats qui ont bénéficié de l'importante contribution des activités économiques pour améliorer leurs indices global de métropolisation, il y a d'autres qui ont perdu leur classement en développement régional tel que le gouvernorat de Tozeur qui a un IDR élevé et égale à 51,39 en parallèle il a un IAE très faible et égale à 24,62 pour enregistrer un IGM égale à 38 ce qui montre que les activités économiques qui ont la grande part dans ce gouvernorat sont l'agriculture et les travaux publiques.

Les gouvernorats de Beja, Jendouba, El Kef, Gabés et Tataouine ont enregistré des valeurs faibles d'activité économique ce qui les a fait reculer leur niveau du développement régional. En plus, les gouvernorats de Siliana, Kasserine, Sidi Bouzid, Gafsa et Kébili se classent au bas de l'échelle des activités économiques de nature métropolitaine avec les valeurs les plus basses (Tableau N°2, Carte N°3).

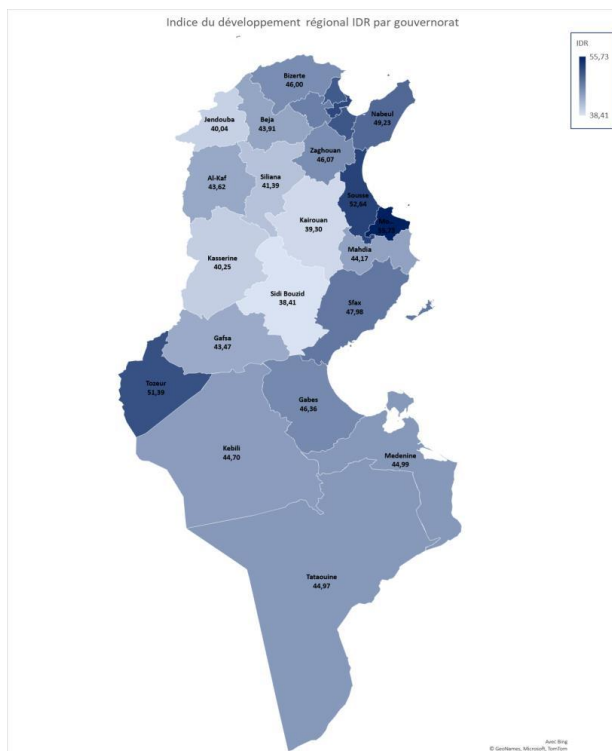
Carte N°1 : Indice global de métropolisation IGM



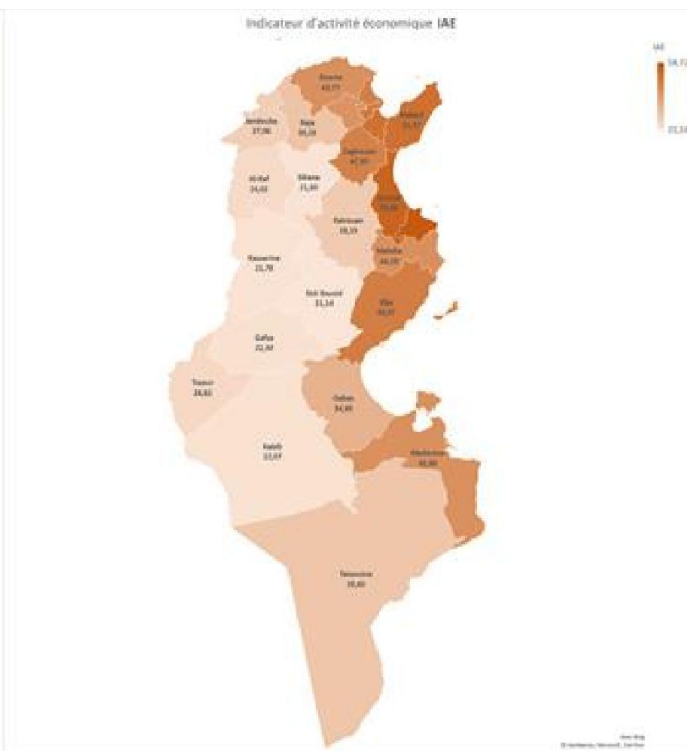
Calcul des auteurs

Carte N°2 : Indice du développement régional IDR

Carte N°3 : Indicateur d'activité économique IAE



Calcul des auteurs



Calcul des auteurs

Une évidence tunisienne car les régions internes en particulier les régions Nord-Ouest et Centre- Ouest persistent souffrent d'une forte marginalisation et d'une pauvreté aigüe, précisément les gouvernorats Kairouan, Kasserine, Sidi Bouzid, Béja, Jendouba et Siliana sont les plus déshérités malgré que les programmes d'aménagement du territoire destinés à stimuler les régions intérieures et les avantages fiscaux et financiers stimulants et spécifiques accordés par le gouvernement aux investissements privés et spécialement aux investissements directs étrangers afin de les attirer, l'apport de ces derniers demeure négligeable. Pour les investissements directs étrangers nous pouvons expliquer ce résultat par la nature des multinationales qui choisissent la Tunisie comme localisation, qui sont de nature exportatrice et ont déjà bénéficié des avantages Tunisiens liés à l'exportation, la loi 72, qui restait en concurrence avec les incitations du développement régional et même ait un impact négatif sur l'attractivité de ces dernières. En fait, la majorité des investissements directs étrangers choisissent de conjuguer les avantages de la loi 72, en bénéficiant d'une exonération des impôts et taxes pendant 10 ans avec des possibilités de prolongation, et les avantages d'un emplacement stratégique, puisque cette loi n'exige pas un emplacement précis, en bénéficiant d'un milieu urbain (ville ou littoral) où la présence d'infrastructures adéquates, des services accessibles avec les moindres coûts du transport, proximité des ports et une connexion aux différents réseaux afin de minimiser les coûts de

transport et de transit, au lieu de bénéficier presque des mêmes avantages mais avec une infrastructure inadéquate, main d'œuvre moins qualifiée et des coûts de transports élevés. Cet arbitrage qui a rendu la loi 72 plus attractive pour les investisseurs étrangers voire même elle handicape les autres politiques régionales d'attractivité et aggrave le clivage entre les espaces urbains et les zones enclavées.

Donc avant d'instaurer une politique d'investissement qui présente un outil de réduction de la pauvreté et de la disparité en créant de la richesse, le gouvernement ou les décideurs doivent bien l'étudier dans tous les axes ; faisabilité, ciblage, concurrence et cohérence avec les politiques déjà existantes, impact sur la région elle-même et sur les autres... pour qu'elle soit efficace et peut aboutir à l'objectif fixé.

III.3. Le Cap Bon (gouvernorat de Nabeul) :

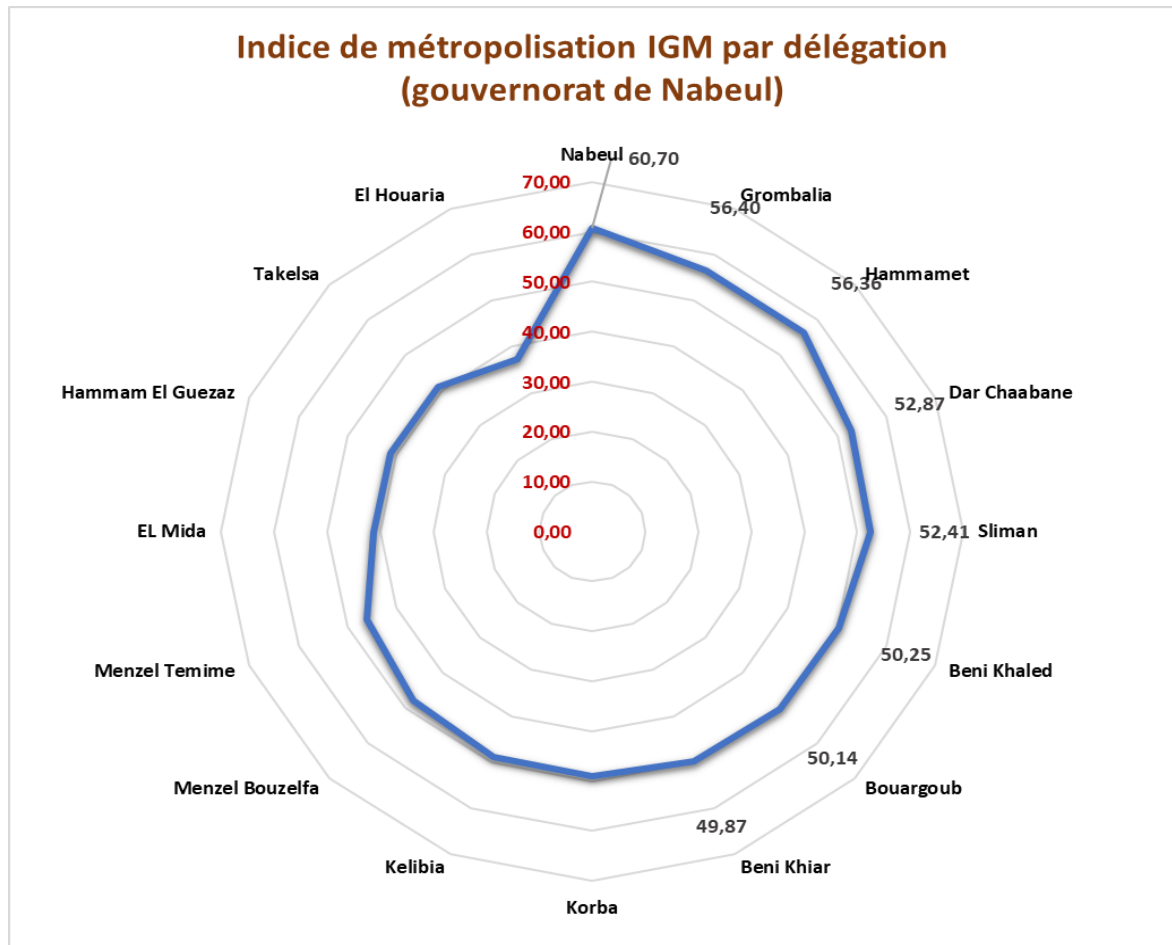
La région du Cap-Bon, gouvernorat de Nabeul, est l'une des régions côtières limitrophe de la métropole de Tunis, qui a connu ces dernières décennies une nouvelle impulsion économiques faisant de la « région » un tremplin fonctionnel et une fenêtre méditerranéenne fortement mobile (A.Belhedi 2004). Le gouvernorat de Nabeul situé dans le Nord-Est, dispose d'un littoral de 180 km sur la Méditerranée ce qui a permis de développer un tourisme balnéaire et artisanal. Il contribue à la hauteur de 15 % de la production agricole nationale bien que sa superficie agricole utile ne dépasse pas les 4 % de la superficie agricole totale de la Tunisie. Il dispose 637 entreprises industrielles dont plus que 60 % (389 entreprises) sont totalement exportatrices (rapport «la carte de la pauvreté », INS et BM, 2020).

Il est un des plus riches gouvernorats de la Tunisie avec un taux de chômage égale à 10,3 % en 2015 contre un taux national de 15,6 % et un taux de pauvreté égale à 8,1 % contre 15,3% au niveau national, malgré qu'il dispose des délégations qui affichent des taux de pauvreté très élevés tel que Takelsa (19,1%), Hammam Ghezaz (16%) se caractérisent par des taux d'abandon scolaire très importants (rapport «la carte de la pauvreté », INS et BM, 2020)

En traitant les indices globaux de métropolisation des 16 délégations (Tableau N°3), nous trouvons que la moitié des délégations (8 délégations) ont un indice global de métropolisation élevé et qui dépasse ou égale à 50.

Cinq délégations à savoir la délégation de Nabeul qui occupe la tête du classement (IGM=60,70), Grombalia, Hammamet, Dar Chaabane et Sliman enregistrent un taux supérieur à celui de la métropole de Tunis (IGM=51,21) et qui varient entre 60,70 et 52,41. L'importance de ces valeurs provient de la contribution des activités économiques de nature industrielle et touristique au sein de ces délégations qui possèdent aussi les valeurs les plus importantes de l'indice des activités économiques dont la valeur la plus importante est enregistrée à la délégation de Hammamet (IAE=62,67), puis Grombalia (IAE=61,93) et Nabeul (IAE=61,75) (Tableau N°3). Ces résultats traduisent l'effet de l'économie d'agglomération et les gains réalisés par les différentes activités et des rendements croissants due à l'effet de contiguïté et la proximité géographique ainsi que la dynamique endogène.

Graphique N°1 : Baromètre du degré de métropolisation de Nabeul par délégation



Calcul des auteurs

En se basant sur le niveau du degré de métropolisation, l'union de ces cinq délégations peut faire une métropole dont tous les indicateurs quel que soit du développement régional, de l'activité économique ou même de métropolisation sont supérieur à ceux de la métropole de Tunis et avec un écart important (presque 9 points au niveau de l'IAE). Même le reste des délégations occupe une position intermédiaire du développement et d'activité économique de nature métropolitain avec un IDR compris entre 41,65 et 47,38 et un IAE compris entre 31,50 et 55,52 ainsi qu'un niveau de métropolisation compris entre 37,22 et 50,25.

Tableau N°3 : Résultats IDR, IAE et IG par délégation (gouvernorat de Nabeul)

Délégation	IDR	IAE	IGM
Nabeul	59,65	61,75	60,70
Grombelia	50,88	61,93	56,40
Hammamet	50,06	62,67	56,36
Dar Chaabane	51,69	54,06	52,87
Sliman	50,11	54,71	52,41
Beni Khaled	47,06	53,43	50,25
Bouargoub	44,75	55,52	50,14
Beni Khia	50,2	49,54	49,87
Korba	47,15	50,77	48,96
Kelibia	47,37	50,36	48,86
Menzel Bouzelfa	46,25	49,47	47,86
Menzel Temime	47,38	44,82	46,10
EL Mida	41,65	40,87	41,26
Hammam El Guezaz	46,88	35,50	41,19
Takelsa	41,94	40,13	41,03
El Houaria	42,94	31,50	37,22

Calcul des auteurs

IV. Analyse spatiale de métropolisation des villes Tunisiennes :

Empiriquement, l'introduction de l'espace et du territoire à l'analyse économique peut être soit en ajoutant des nouvelles variables représentant la dimension spatiale ou en utilisant des outils de calcul spécifiques qui tiennent compte de l'espace tel que la cartographie et l'économétrie spatiale. Cette méthodologie n'est pas nouvelle mais en perpétuelle évolution. Elle a commencé par une approche géographique qui s'est basée sur la projection et la cartographie des faits en étudiant des mesures qui tiennent compte de la superficie et la dimension de la terre afin de présenter les répartitions de la richesse ou de la pauvreté dans des différentes unités territoriales.

Une intégration d'une forte dose de quantitativisme dans les études géographiques en utilisant des méthodes statistiques et économétriques (Anselin, 1988) avec la prise en compte de l'espace a fait naître une nouvelle approche à savoir l'économétrie spatiale. Ce concept a contribué beaucoup au développement des analyses des données et ont affiné les résultats en faisant une lecture du fait dans l'espace : distribution de la population, la dispersion, la concentration spatiale ainsi que la densité, jusqu'à l'étude des autocorrélations spatiales (Moran, 1950) et l'effet de voisinage.

IV.1. Autocorrélation spatiale globale (I de Moran) :

Les résultats précédents trouvés qui montrent l'apport de l'économie et les gains d'agglomération nous conduisent à en tenir compte des effets spatiaux, précisément l'autocorrélation et hétérogénéité spatiales et les interactions de voisinage. En effet, la présence d'une autocorrélation spatiale suppose que les valeurs d'une variable aléatoire

dans un espace géographique ne sont pas prises au hasard et peuvent être semblables si les observations sont proches ou contiguës spatialement (JAYET, 1993). Une autocorrélation positive signifie une concentration spatiale des valeurs semblables quel que soit faibles ou élevées d'une variable aléatoire, alors que l'autocorrélation négative est associée à une concentration spatiale des valeurs différentes entre les régions voisines. En opposé, on trouve une hétérogénéité spatiale qui présente une instabilité au niveau des relations et des phénomènes économiques dans un espace géographique qui sont différents entre le centre et sa périphérie ou entre un espace rural et un espace urbain (LE GALLO, 2004).

Pour étudier la corrélation entre les régions voisines ou l'autocorrélation spatiale de nos indicateurs calculés IDR, IAE et IGM ainsi que la population et le taux d'urbanisation, nous allons utiliser la statistique I de MORAN.

a. Méthodologie :

La statistique I de Moran est un indice qui quantifie l'autocorrélation sur tout l'espace géographique étudié :

$$I = \frac{N}{A} \frac{\sum_i \sum_j w_{ij} (x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

Où x_i est la valeur de la variable x pour la région i .

\bar{x} = la moyenne de la variable sur les N régions.

w_{ij} représente le degré d'interdépendance entre la région i et la région j .

A est la somme de tous les éléments de la matrice de pondération³.

L'espérance de I est $E(I) = -1/(N-1)$ eq.6

Il existe une autocorrélation spatiale positive si $I > E(I)$

et une autocorrélation spatiale négative si $I < E(I)$.

b. Résultats :

Les résultats de l'indice I de Moran montrent que l'indice d'activité économique et l'indice global de métropolisation présentent des fortes autocorrélations spatiales globales positives et un effet de contiguïté ou de voisinage, montrant l'existence d'une concentration spatiale des valeurs semblables ou une similitude de ces indices pour les gouvernorats voisins (Tableau N°4).

Tableau N°4 : I de Moran pour l'IDR, IAE, IGM, taux d'urbanisation et population pour les N gouvernorats de la Tunisie

Variable	I de Moran	E(I)	SE(I)	Z(I)
IDR	0,0441	-0,0435	0,0991	0,8843
IAE	0,2651***	-0,0435	0,1012	3,0493
IGM	0,2088***	-0,0435	0,1006	2,5088
Taux d'urbanisation	0,0411	-0,0435	0,1000	0,8457
Population	0,0885	-0,0435	0,0971	1,3592

Calcul des auteurs

* P-value < 0,1 ; ** P-value < 0,05 ; *** P-value < 0,01

IV.2. Une estimation spatiale : Modèle Autorégressif simultané (SAR) :

Nous allons tester l'effet de quelques variables tel que le taux d'urbanisation, les taux de chômage, le taux de pauvreté et la proportion des migrants pour l'emploi sur le niveau global de métropolisation présenté par l'IGM.

C'est un modèle d'estimation spatiale simple où la dimension spatiale est intégrée au niveau de la variable endogène en le rendant une variable expliquée à un décalage spatial.

a. Modélisation :

$$Y = \rho W Y + \varepsilon \quad \text{eq.6}$$

Avec ρ est un paramètre autorégressif qui reflète l'intensité de l'interaction existante entre les observations de la variable endogène Y .

W est une matrice du poids standardisée.

b. Résultats :

Les résultats du tableau N°5 montrent que ρ est significative à un seuil de 10%, aussi les tests Wald, LR et LM sont significatives à un seuil de 10% ce qui nous mène à accepter H_1 ($\rho \neq 0$) et le modèle SAR est le modèle adéquat pour notre estimation.

En testant la significativité individuelle des variables exogènes (tableau N°5), nous trouvons que les variables population et migration pour emploi ne sont pas significatives (P_value du T- student $> 0,1$) et par la suite ils ne peuvent pas pertinemment avoir des effets sur le degré de métropolisation des gouvernorats. Les variables taux d'urbanisation, le taux de chômage et le taux de pauvreté sont fortement significatives à un seuil inférieur à 1%. En effet, le taux d'urbanisation a un effet positif sur le niveau de métropolisation de façon si le taux d'urbanisation augmente de 1% l'IGM augmente parallèlement de 0,12% tandis que le taux de chômage et le taux de pauvreté affectent négativement le niveau de métropolisation. En fait, une augmentation de 1% du taux de chômage engendre une diminution de l'IGM de 0,64% ainsi qu'une augmentation de 1% du taux de pauvreté peut causer une diminution de 0,31%. Des résultats très logiques et évidents puisque le chômage et la pauvreté freinent et handicapent le niveau de métropolisation tandis que le taux d'urbanisation le favorise et l'accélère.

Tableau N°5 : Résultat de la régression du modèle autorégressif simultané (SAR)

Indice global de métropolisation	Coefficient	Erreur standard	t- student	P_value
Population	-2,02.107	2,96.106	-0,07	0,945
Taux d'urbanisation	0,1192***	0,0401	2,97	0,003
Taux de chômage	-0,6358***	0,1548	-4,11	0
Migration pour emploi	0,0539	0,0662	0,81	0,416
Taux de pauvreté	-0,3074***	0,0939	-3,27	0,001
Constante	36,3791	9,4916	3,83	0
<i>Rho</i>	0,2451*	0,1294	1,89	0,058

	Chi2	P_value
Test Wald	3,589*	0,058
Test LR	3,27*	0,071
Test LM	3,391*	0,066

Calcul des auteurs * P-value < 0,1 ; ** P-value < 0,05 ; *** P-value < 0,01

Conclusion :

De nos jours, Le contexte économique Mondial est fortement concurrentiel. La réussite d'un territoire dépend de sa compétitivité sur le plan national. La compétitivité passe par la différenciation qui nécessite de l'innovation. Un modèle de développement local possédant des avantages comparatifs et des spécificités endogènes doit miser donc sur une construction territoriale capable d'innover de s'intégrer dans un contexte globalisé ... « Glocalisation » un acronyme résumant le fait de penser en « global » et agir sur « local ».

Le rôle économique des grandes villes dans la détermination des conditions de croissance d'une nation est de plus en plus mis en lumière. Ces agglomérations sont des lieux privilégiés d'accumulation et de concentration des activités productives dont les avantages tendent à se renforcer selon un processus de causalité cumulative. Ceci conduit à approfondir l'analyse des conditions de leur croissance ce qui est l'objet, en particulier, du courant de la nouvelle économie géographique initié par (Krugman, 1991).

La concentration spatiale des activités permet des gains d'efficacité dès lors qu'il existe des économies d'échelle dans la production. Ces économies d'échelle peuvent être internes et provenir de coûts fixes de production ou peuvent aussi être externes aux entreprises et dériver d'avantages mutuels dont bénéficient les entreprises du simple fait de leur proximité géographique (meilleure circulation des informations et des idées, création d'un bassin de main-d'œuvre spécialisé, amélioration des relations entre clients et fournisseurs, ...). Pour mettre en évidence ces inégalités dans l'espace il ne faut pas privilégier l'échelle régionale mais plutôt l'échelle urbaine car elle est un lieu naturel d'agglomération et de fonctionnement efficace des activités économiques (Baumont et Huriot 1995).

Les économies d'agglomération ont des effets certains sur la formation des conurbations et par la suite sur l'émergence des métropoles. L'agglomération urbaine et la concentration des activités est une étape dans le processus de métropolisation des villes.

Ainsi la métropolisation est un processus par lequel une ville va acquérir des fonctions de coordination pour les activités complexes à portée mondiale. Sur le plan économique, elle se caractérise par une forte concentration de ces activités et s'intègre également dans un réseau global. Par conséquent, l'économie métropolitaine est

spécifique dans la mesure où elle est intensive en information, en connaissances, en activités de haute technologie, et donc en compétences du capital humain.

La métropolisation commence à devenir un fait qui empreinte l'organisation de l'espace en Tunisie notamment autour du Grand Tunis, Nabeul, Sousse, Monastir et Sfax. Ce constat explique, comme le disait Hedi Ben Ahmed, la formation d'espaces d'épaulement au niveau de la Tunisie médiane (exemple Kairouan) dont la dynamique relative ne s'explique que par la proximité des principales villes du littoral dont ils constituent les aires de redéploiement à travers l'implantation industrielle et la périurbanisation (Hedi Ben Ahmed, 2008).

Toutefois, les grandes villes du littoral ne sont pas toutes des métropoles, elles n'ont pas toutes les fonctions requises et la dimension mondiale souhaitée même si leur taille est assez développée, car la taille ne fait pas la fonction. Ce qui explique le fait du modèle monocentrique. A l'exception de Tunis, on ne peut pas parler de métropole complète en Tunisie ; même Sfax, Sousse et la conurbation Nabeul-Hammamet restent des métropoles incomplètes avec des systèmes urbains peu étoffés et qui leur manquent en plus certaines fonctions à portée mondiale.

Cependant, avant d'instaurer une politique d'investissement qui présente un outil de réduction de la pauvreté et de la disparité en créant de la richesse, le gouvernement ou les décideurs doivent bien l'étudier dans tous les axes ; faisabilité, ciblage, concurrence et cohérence avec les politiques déjà existantes, impact sur la région elle-même et sur les régions contigües ... pour qu'elle soit efficace et peut aboutir à l'objectif fixé.

Pour conclure, il y a lieu de révéler que la mondialisation et la libéralisation profite aux villes qui possèdent des économies d'agglomération. En effet, la libéralisation a pour conséquence une diminution du poids de l'investissement public au profit de l'investissement privé. Le recul du rôle de l'Etat et la prédominance du secteur privé vont se répercuter sur les problèmes de l'aménagement industriel et spatial puisque les investissements industriels créateurs d'emploi et de zones attractives sont désormais le fait du privé.

Bibliographie:

- Amara, M., Kriaa, M., & Montacer, M. (2010). Centralité des activités dans la région urbaine de Tunis (1994-2004). *Revue d'Economie Regionale Urbaine*, (3), 473-509.
- Anselin, L. (1988). *Spatial econometrics: methods and models* (Vol. 4). Springer Science & Business Media.
- Belhédi, A. (1989). Le découpage administratif en Tunisie. *Revue de géographie du Maroc*, 13(2), 3-25.
- Belhedi, A. (1993). Les facteurs d'organisation de l'espace national tunisien. *L'Espace géographique*, 113-124.
- Belhedi, A. (2004). Le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille. *Cybergeo: European Journal of Geography*.

- BELHEDI, A. (2011, June). Décentralisation, aménagement du territoire et démocratie locale en Tunisie. Défis et enjeux. In Colloque International «La décentralisation et la démocratie locale en Tunisie: Enjeux et perspectives.
- Belhedi, A. (2016). Le développement régional et local en Tunisie Défis et enjeux. In Colloque international.»
- BOUSMAHA, A. (2014). Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie: le cas de la région centrale du Tell de l'est algérien. *Sciences & technologie. D, sciences de la terre*, 29-44.
- Champion, A. G. (1994). Population change and migration in Britain since 1981: evidence for continuing deconcentration. *Environment and Planning A*, 26(10), 1501-1520.
- Crague, G. (2002). L'économie métropolitaine au-delà de la spécialisation sectorielle. *Revue d'Economie Régionale Urbaine*, (3), 449-470.
- Denis, E. (2007). Les villes intermédiaires dans le monde arabe. *Cahiers du Gremamo*, (19), 11- 54.
- Denis, E., & Vignal, L. (2002). Dimensions nouvelles de la métropolisation dans le Monde arabe: le cas du Caire. Mondialisation, instabilités et recomposition de la forme urbaine. *Cahiers de la Méditerranée*, (64), 119-166.
- Desjardins, X., & Estèbe, P. (2019). Villes petites et moyennes et aménagement territorial: éclairages anglais, allemands et italiens sur le cas français.
- Dupont, L., & Augustin, J. P. (2005). Introduction: villes, cultures urbaines et géographies. *Géographie et cultures*, (55), 3-6.
- Escallier, R. (2002). Métropoles et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen: état, enjeux et perspectives. *Cahiers de la Méditerranée*, (64), 1-21.
- Férérol, M. È. (2016). Les petites villes: des agents d'urbanisation durable?. L'exemple du Massif central méridional. *Territoire en mouvement Revue de géographie et aménagement. Territory in movement Journal of geography and planning*, (32).
- Florentin, D., Fol, S., & Roth, H. (2009). La " Stadtschrumpfung" ou " rétrécissement urbain" en Allemagne: un champ de recherche émergent. *Cybergeo: European Journal of Geography*.
- Gervais-Lambony, P. (2004). Mondialisation, métropolisation et changement urbain en Afrique du Sud. Vingtième siècle. *Revue d'histoire*, (1), 57-68.
- Guérin-Pace, F., & Lesage, X. (2001). Le système urbain français. Les mesures de l'inégalité de distributions de type parétien. *Histoire & mesure*, 16(XVI-1/2), 157-183.
- JAYET H., 1993, *Analyse spatiale quantitative : une introduction*, Economica, Paris, 1993.
- Joumady, K. (1999). Urbanisation et disparités spatiales au Maroc. *Méditerranée*, 91(1), 93-100. Karray, Z., & Driss, S. (2009). Structure industrielle, économies d'agglomération, ouverture et croissance régionale en Tunisie. *Région et Développement*, 29(2), 141-157.
- Krugman, P. (1993). On the number and location of cities. *European economic review*, 37(2-3), 293-298.
- LE GALLO J., 2004, « Hétérogénéité spatiale, principes et méthodes », *Economie et Prévision*, vol. 162, n °1, pp. 491-512.

- Mariotti, A., & Molinari, P. (2006). Quand l'Italie délimite les systèmes locaux du travail et légifère sur les districts. *Méditerranée. Revue géographique des pays méditerranéens/Journal of Mediterranean geography*, (106), 65-72.
- Montacer, M. (2004). Localisation industrielle, disparités spatiales et aménagement du territoire en Tunisie (Doctoral dissertation, Nice).
- Moran, P. A. (1950a). A test for the serial independence of residuals. *Biometrika*, 178-181. Moran, P. A. (1950b). Notes on continuous stochastic phenomena. *Biometrika*, 17-23.
- Moriconi-Ebrard, F., Denis, E., & Marius-Gnanou, K. (2010). «Repenser la géographie économique». Les arrangements du rapport de la Banque Mondiale avec les sciences géographiques urbaines. *Cybergeog: European Journal of Geography*.
- Oberti, M., & Préteceille, E. (2004). Les classes moyennes et la ségrégation urbaine. *Éducation et sociétés*, (2), 135-153.
- Puissant, S., & Lacour, C. (1999). La métropolisation: croissance, diversité, fractures. *Anthropos Research & Publications*.
- Pumain, D. (1997). Pour une théorie évolutive des villes. *L'Espace géographique*, 119-134. Rabhi, P. (2014). Vers la sobriété heureuse. Éditions Actes Sud.
- Tabutin, D., & Schoumaker, B. (2005). La démographie du monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. *Population*, 60(5), 611-724.
- Vernières, M. (2009, May). Les inégalités territoriales: le cas des territoires ruraux. In *Colloque international Inégalités et développement dans les pays méditerranéens*.
- Vitello, D. D. (2017). Peter Hall (ed), *Good cities, better lives. How Europe discovered the lost art of urbanism*.
- Le rapport « la carte de la pauvreté » établi par l'INS en collaboration avec la banque mondiale BM en 2020.
- Le rapport « Santé Tunisie en chiffres 2018 », élaboré par la direction des études et planification du ministère de la santé sous la direction des statistiques.
- Les rapports « gouvernorat en chiffres » pour tous les gouvernorats pour l'année 2018, établis par le commissariat général au développement régional (CGDR) et les offices de développement régionale (ODCO, ODNO, ODS).
- « Les districts industriels », Institut National de la Statistique, (INS, 2015).
- « Pour un meilleur avenir urbain », Rapport de l'ONU-Habitat, (2019).
- « Rapport Brundtland », NU, (1987).

**LE ROLE DES MUTATIONS URBAINES DANS LES VILLES MOYENNES
POUR LA STRUCTURATION DES AIRES INTERMEDIAIRES-
CAS LA VILLE DE BORDJ BOU ARRERIDJ**

KHELILI Abdelghani a.khelili@univ-batna2.dz
BOUHATA Rabah m_bouhata24@yahoo.fr
ANOUNE Nouredine anoune.nourdine@yahoo.fr

*Laboratoire des Risques Naturels et Aménagement du Territoire
Département de Géographie et Aménagement du Territoire - Université Ben boulaïd-
Batna -2*

دور التغيرات الحضرية في المدن المتوسطة في هيكلية النطاقات الوسيطة
حالة مدينة برج بوعريريج

الملخص:

يعتمد الإطار الحضري في الجزائر حاليا بشكل أساسي على المدن الوسيطة والمتوسطة، في حين أن التغيرات الحضرية جارية، ويرجع ذلك أساساً إلى اقتصاد السوق، ديناميكيتها الداخلية، وامتداد مناطق نفوذها إلى مستويات مختلفة وتسلسلها الهرمي. هذه الظاهرة نموذجية في برج بوعريريج، حيث يبدو أن الحدود الإدارية للولاية تشمل منطقة أكبر. سنحاول أن نشرح في هذا المقال، الديناميكيات الوظيفية لمدينة برج بوعريريج، حيث ولدت قوى الجذب في التسلسل الهرمي الوطني، واقتراح كيفية تنشيط دور الوساطة كما ينبغي وتحسين الأوضاع على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: الإطار العمراني، المدن الوسيطة، المدن المتوسطة، برج بوعريريج، التغيرات العمرانية

Abstract:

The urban framework in Algeria is currently based mainly on intermediate and intermediate cities, while urban changes are underway, mainly due to the market economy, its internal dynamics, the extension of its spheres of influence to different levels and its hierarchy. This phenomenon is typical in Bordj Bou Arreridj, where the administrative boundaries of the wilaya seem to include a larger area. In this article, we will try to explain the functional dynamics of the city of Bordj Bou Arreridj, where the forces of attraction were born in the national hierarchy and to suggest how to properly revitalize the role of mediation and improve conditions at all levels.

Keywords: the urban framework, intermediate towns, medium-sized towns, bordj bou arreridj, urban changes

Résumé :

L'armature urbaine algérienne actuelle repose principalement sur des villes intermédiaires et villes moyennes, alors que des mutations urbaines sont en cours, principalement dues à l'économie du marché, sa dynamique interne, et l'extension de ses zones d'influence à différents niveaux et dans sa hiérarchie. Ce phénomène est typique à Bordj Bou Arreridj, où les limites administratives de la wilaya semblent

englober un territoire plus vaste. Nous tenterons d'expliquer dans cette communication, la dynamique fonctionnelle de BBA, a généré des forces d'attraction dans la hiérarchie globale, et de suggérer comment bien revitaliser le rôle de médiation et améliorer les conditions à tous les niveaux.

Mots-Clefs: L'armature urbaine, villes intermédiaires, villes moyennes, Bordj Bou Arreridj, mutations urbaines

Introduction

Les villes intermédiaires sont des axes et des liens importants entre les espaces nationaux et régionaux, entre les métropoles d'une part, les petites villes et les moyennes villes, d'autre part. Parfois, des villes de même taille mais qui n'ont pas les mêmes niveaux de fonctions supérieures (Bock et Carrière, 2007), les recherches montrent que, relativement peu de cas analysent spécifiquement leurs problèmes spécifiques. C'est le rôle « d'intermédiaire » entre les zones rurales ou les territoires naturels, Il constitue l'environnement direct de toutes les villes intermédiaires ainsi que des grandes villes, métropoles ou mégapoles, leur permettant de maintenir ou de restaurer le grand équilibre entre population et territoire.

Ces dernières années, d'énormes changements économiques et sociaux ont conduit à l'accélération du développement urbain : il a rapidement changé l'image et les caractéristiques de la ville et remodelé l'espace. La croissance urbaine s'accélère à un rythme incontrôlé, conduisant à un processus de densification horizontale, d'expansion et de développement continu, transformer le sol agricole en vue d'accélérer le processus d'urbanisation de l'ensemble du territoire. Cela tend à établir une nouvelle relation, à savoir la relation entre le centre et la périphérie, divisée en deux catégories ; espace divisé: l'ancien centre est dans son état initial, incapable de faire face aux nouvelles dimensions de la ville. Par conséquent, le chaos urbain a envahi nos villes, le paysage de béton laid, les vues infinies sur les garages, les maisons construites à l'infini et un manque important d'espaces urbains créent l'environnement de notre vie quotidienne.

Au vu de l'importance de telles villes, nous tenterons d'étudier Bordj Bou Arreridj comme ville modèle des villes intermédiaires en Algérie. Il y a quelques décennies, c'était une petite ville, mais elle a connu une expansion de l'espace urbain et une transformation de ses fonctions. Sa situation géographique a joué un rôle très important, ainsi que des changements dans les politiques économiques nationales et mondiales.

Le problème de recherche englobe : Le rôle qu'elle jouera en tant que ville intermédiaire dans le réseau urbain national ? Notre recherche suppose que la ville de Bordj Bou Arreridj doit adapter sa dynamique urbaine dans la mesure où ses ressources naturelles et humaines peuvent être investies et intégrées avec le reste des pôles locaux, régionaux et nationaux.

L'objectif de l'étude est de trouver des moyens d'amener la ville de son niveau actuel à un niveau qui lui permettra de répondre aux besoins locaux et aux objectifs des plans et politiques de développement nationaux, ainsi que d'activer le rôle de médiateur au niveau local, au niveau régional, national, et mondiale.

Pour faire face à ce problème, nous nous sommes appuyés sur l'Approche analytique descriptive : Nous avons choisi cette approche car elle est basée sur l'analyse des problèmes, en observant l'événement ou le problème et en déterminant ce qu'il est grâce à une analyse minutieuse de son existence et de ses causes et sa description précise. Sur cette base, un plan est dressé pour étudier et déterminer les outils et moyens que nous utiliserons dans son étude pour apporter des solutions satisfaisantes au problème de recherche.

Afin de répondre aux questions posées, la recherche s'appuie sur la méthodologie suivante :

- Donner des définitions théoriques de certains concepts liés à nos thèmes de recherche : la ville moyenne, la ville moyenne en Algérie, son rôle et son importance, et la notion de champ moyen
- Donner un aperçu de la répartition des agglomérations urbaines en Algérie.
- Caractérisation et analyse des mutations urbaines intervenues à la ville de Bordj-Bou-Argeridj.
- Résultats et recommandations
- Conclusions

I. Le concept de la ville intermédiaire

Compte tenu de l'ambiguïté de ce concept, qui demeure en relation avec le contexte local et régional, il n'est pas question d'un concept ou "Ville intermédiaire typique" qui sert également de référence pour le recueil des pays varié (Najet Kasdallah 2013). Le concept de ville intermédiaire implique une conception plus positive de la « ville consciente », c'est-à-dire de son rôle des villes et des régions dans le processus d'urbanisation globale.

Les définitions diffèrent entre pays développés et pays en développement, comme il était censé faire une comparaison, mais à cet égard nous présenterons des définitions de villes intermédiaires dans l'Algérie, puis nous aborderons le cas de l'étude de la ville de Bordj Bou Argeridj comme modèle.

I.1. La ville intermédiaire en Algérie :

Les villes moyennes ne sont pas nécessairement des « villes intermédiaires » La fonction des termes, c'est-à-dire lorsqu'ils deviennent hiérarchie de la ville. En raison de sa position au milieu du système de la ville, «la ville intermédiaire dépend de la capitale et les petites villes qui composent sa base Soutien "iii".

Elle est affectée par la plus grande ville dominante et permet desservant les petites villes à forte population, généralement beaucoup moins équipé. "Les villes intermédiaires sont des villes qui assurent la transition entre les grandes villes ou capitales et autres villes, et vise versa, de la base au Sommet »iii

S'appuyant sur le rôle joué par la ville intermédiaire en tant que ville centrale, elle fournit un intermédiaire entre les couches supérieures du système urbain plus fonctionnel d'une part, les commandes fournies par les capitales et les grandes villes, d'autre part, les commandes fournies par les régions et les centres locaux. (A. BELHEDI, 2007).

Par conséquent, il dispose d'un meilleur équipement et d'une industrie tertiaire plus développée. Une grande variété de biens et services, et une infrastructure plus complète, Un système scolaire assez complet qui fonctionne bien jusqu'au niveau universitaire En tant que services financiers, gouvernementaux et de santé, mais aussi diversifiés dans les secteurs commerciaux et industriel.

La fonction principale du chef-lieu est attribuée aux villes intermédiaires au sein de l'aménagement du territoire et la politique d'équilibre, en décentralisant les fonctions centrales, de la capitale aux niveaux hiérarchiques suivants, ils sont généralement composés de chefs de Daira ou de communes. Cela leur permet d'offrir des emplois, des services, des équipements et des fonctions administratives Afin de remplir leur rôle d'interface entre les niveaux supérieur et inférieur du système urbain, les villes intermédiaires établissent l'équilibre souhaité et organisation spatiale du pays. (Souiah S A, 2007).

I.2. Espace intermédiaire

L'espace médiane serait géographiquement, morphologiquement, fonctionnellement et symboliquement entre les deux antipodes. C'est une scène de dynamique transformatrice assurant la transition d'un pôle à l'autre. Son analyse ne peut se limiter à ce qu'elle donne seulement sa position, mais aussi ses fonctions de médiation, de transformation matérielle et symbolique, de continuité, de rupture, et de margeiv.

Cet espace, qui assure l'intersection, le lien, la médiation et l'intermédiation, ne mérite pas une approche particulière qui en fait un point de départ plutôt qu'un point d'arrivée, nécessitant un renversement complet du processus.

L'intermédiation se définit avant tout comme une position réciproque, l'espace entre deux pôles de référence différents (connus ou à définir), opposés voire contradictoires, qui à la fois constituent des limites et définissent l'intermédiaire. Cette position particulière signifie que l'espace intermédiaire est régi par des mécanismes divers, complexes et nouveaux, qui obligent à se distancer (Madani Said 2012, p36). C'est aussi un espace de communication et d'échange, alliant richesse, diversité et complexité, assurant la médiation (espace, économie, politique et société ...).

Les villes intermédiaires assurent cette médiation urbaine entre différents acteurs et protagonistes entre les différentes formes de la ville et la vie urbaine aux deux extrémités de l'axe.

I.3. L'importance et le rôle d'une ville intermédiaire :

- Les villes intermédiaires sont devenues une source d'intérêt, émergeant comme un facteur de rééquilibrage urbain face au fort développement des grandes villes mondiales. De nombreuses recherches, analyses et systématisations ont été menées au cours de la dernière décennie sur leurs activités et leur rôle dans le processus économique mondial. Au même temps, les villes intermédiaires sont devenues comme contrepoids au immenses agglomérations urbaines, où la concentration de population dans les grandes villes dépasse celle permise par les infrastructures, Il s'agit d'une tentative de créer une ville mieux gérée, petite, grande ville dispersév. D'un point de vue global, "... les villes intermédiaires constituent les nœuds d'un réseau régional, et ce réseau régional constitue un système mondial de villes qui est

actuellement largement affecté par la dynamique de la mondialisation économique ..." (Francine Fournier - UNESCO, 1999).

Ce processus de mondialisation économique a donné naissance à une nouvelle structuration urbaine, les profonds changements résultant de la transformation des modes d'organisation et de gestion des collectivités locales et de la mise en œuvre de stratégies créatives de concertation et de consensus avec les différents acteurs régionaux afin d'atteindre un « développement durable »²⁹.

- Les villes intermédiaires doivent opérer dans une perspective de développement durable et se concentrer sur la manière dont ils peuvent contribuer à un processus d'urbanisation plus équilibré, ou agir en tant que centre pour leur permettre d'établir un lien direct avec leur environnement territorial économique et social, pour autant qu'ils le puissent assurer une meilleure qualité de vie ou promouvoir leur développement, une participation des citoyens à la gestion de la ville³⁰.

Plusieurs de ces questions générales sur les villes moyennes font l'objet de débats. En général, impliquant les institutions et la communauté, sur la décentralisation et la capacité de gestion des communes, la durabilité de la qualité de vie dans les villes, la participation et l'égalité des citoyens.

Intégrer ces aspects de la répartition démographique et territoriale des villes dans notre réalité géographique nécessite de pouvoir imaginer des scénarios plus larges que le cadre d'une « ville » et de sa zone d'influence. Une réflexion régionale et territoriale est préconisée, c'est-à-dire un niveau d'intervention plus élevé, permettant un plus grand soutien à une masse critique de ressources humaines et économiques, avec la possibilité d'intégrer de nombreux villages et communes articulés jouant des rôles différents en fonction de leurs capacités de participation à un processus de développement conjoint.

II. La répartition des agglomérations urbaines algériennes

Les définitions des concepts urbains et ruraux varient d'un pays à l'autre et recouvrent des réalités très différentes. En théorie, par rapport au « milieu rural », la définition du « milieu urbain » présente d'énormes difficultés méthodologiques. La diversité des définitions officielles ou statistiques de la « population urbaine » dans les différents pays reflète cette difficulté.

À l'échelle internationale, il existe des différences dans les caractéristiques qui distinguent les zones urbaines et rurales. Cette distinction n'est pas liée par une définition unique qui s'applique à tous les pays ou à une région du monde. Puisqu'il n'y a pas de recommandations internationales ou régionales sur cette question, les pays définissent la définition en fonction de leurs propres besoins.

Dans les pays en développement, alors que les différences entre les niveaux de vie urbains et ruraux sont encore importantes, l'urbanisation rapide a créé une forte demande d'informations sur des zones urbaines de taille variable. Cependant, il faut reconnaître que la distinction entre les régions urbaines et rurales fondée uniquement

²⁹ UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Lleida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangères espagnol. Éditions en six langues, so (ONS, 2011)us la direction de Josep Maria Llop Torné. , (p. 42 et suivantes)

³⁰ Ibid

sur la taille de la population de la localité ne fournit pas toujours une base satisfaisante pour la classification, en particulier dans les pays très industrialisés.

Selon L'Office National Des Statistiques, "il existe en Algérie deux types de stratification des agglomérations urbaines :

- Les stratifications de type légal ;
- Les stratifications de type statistique.

1. Les strates légales

Deux textes définissent leur propre stratification. Il s'agit des lois :

- N° 2001-20 du 12/12/01 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire ;
- N° 2006-06 du 20/02/06 portant la loi d'orientation de la ville.³¹

Tableau N° 01 : Strates définies par les deux lois 2001-20 et 2006-06

Loi	Strate	Définition
2001-20	Métropole	Agglomération urbaine dont la population totalise au moins 300 000 hab et qui a vocation, outre ses fonctions régionales et nationales, à développer des fonctions internationales.
	Grande ville	Agglomération urbaine dont la population totalise au moins 100 000 hab.
2006-06	Ville moyenne	Agglomération urbaine dont la population est comprise entre 50 000 et 100 000 hab.
	Petite ville	Agglomération urbaine dont la population est comprise entre 20 000 et 50 000 hab.
	Agglomération urbaine	Espace urbain abritant une population agglomérée d'au moins 5 000 hab.

Source: ONS 2011

D'après le tableau ci-dessus, nous constatons que la ville que nous étudions est classée comme une ville moyenne, plus de 213 344 habitants 2018 et 26.79 % des habitants de la wilaya (Tableau N°2).

Tableau N°2: Répartition de la population par sexe.

Commune	Masculin	Féminin	Ensemble	%
Bordj Bou Arreridj	108 101	105 243	213 344	26,79
W I L A Y A	406 197	390 269	796 466	100

Source: annuaire 2020, Commune de BBA

³¹ARMATURE URBAINE, ONS, Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales, P31

III. La ville de Bordj Bou Arreridj en tant que ville intermédiaire :

1. Situation géographique de la wilaya de Bordj Bou Arreridj :

C'est une partie des hautes plaines de l'Est, entre les deux montagnes de l'Atlas tellien représentées par la chaîne de montagnes d'El-biban, c'est une unité homogène, allant de 1200 à 1750 m d'altitude, Dans le sud se trouve la chaîne de montagnes Al-hodna, qui comprend l'extrémité nord-ouest de la masse d'Al-Maadid, qui est le plus haut sommet de 1885 m au mont Chellinge, commune de Taglait, ainsi que les montagnes de Al-ach et la montagne de Bordj Ghdir qui sépare les deux groupes et la vallée de Oued Elksob. De l'est, elle est entourée par la zone des plaines supérieures vers les plaines de Sabia.

Administrativement, la wilaya de Bordj Bou Arreridj est située à environ 250 KM au Sud-Est de la capitale. Elle est limitée au Nord par la wilaya de Bejaia, à l'Est par Sétif, au Sud par Batna et M'Sila et enfin à l'ouest par Bouira. La carrière de Kef Azerou Seghir est située à 5 kms à vol d'oiseau au Nord de chef lieux de la commune d'El M'Hir.

2. La ville de BORDJ-BOU-ARRERIDJ :

La ville Bordj Bou Arreridj est située au cœur de la Wilaya, C'est l'extension orientale des hautes plaines Sétifiennes, qui font partie des hautes plaines de l'Est Algérien, à 916 mètres d'altitude ; elle est située au nord-ouest d'Alger à 240 kilomètres, à 190 kilomètres à l'est de Constantine et 65 kilomètres à l'est de Sétif (RN 5).

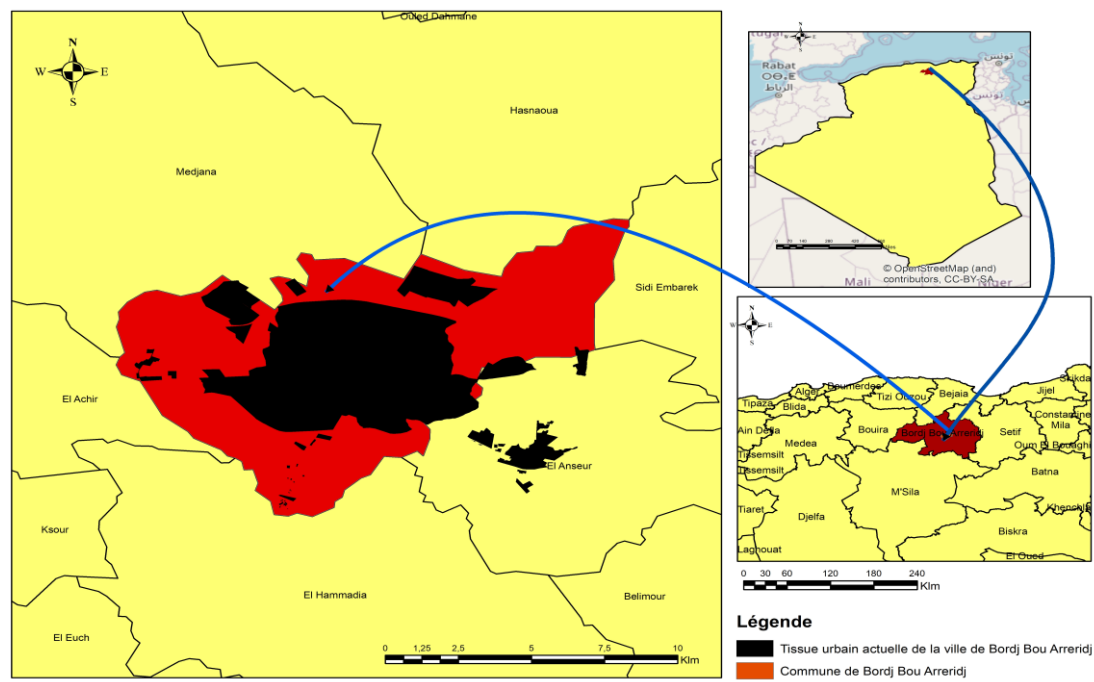


Fig N°01 : Situation géographique de la ville de Bordj Bou Arreridj

3. Genèse de la ville de Bordj Bou Arreridj

Le premier noyau de la ville de Bordj Bou Arreridj s'est formé au centre de la ville, car il remonte à l'époque coloniale, qui se caractérise par son caractère architectural colonial et le réseau routier rectiligne, qui était une caractéristique de la plupart des villes algériennes de l'époque. Puis la ville a connu une expansion urbaine rapide après l'indépendance dans toutes les directions (**Fig N° 02**), ainsi quelques quartiers

chaotiques sont apparus, comme Al-Jabbas, le rond-point du marché, Al-Faybour, La graf, Al-Batwar, le quartier du 08 mai 1945 et l'ancien quartier des jardins. Puis la zone industrielle est apparue du côté sud, puis la première zone résidentielle urbaine est apparue au côté est. Elle se compose de 400 logements, puis les logements individuels ont commencé à apparaître sous forme de fragments du côté ouest, tels que la fragmentation Tayeb Khairah (12 hectares). Par la suite, la croissance urbaine de la ville s'est arrêtée sur les trois côtés est, sud et ouest, en raison de la présence d'obstacles empêchant l'étalement urbain, notamment :

- **Obstacles naturels** : représentés dans la vallée et la forêt de Boumrkad du côté est.
- **Obstacles industriels** : lignes à moyenne tension côté ouest, et la zone industrielle côté sud.

Pour comprendre le développement historique récent de la ville, nous devons étudier leur processus de formation (Transformation urbaine). Il s'agit de saisir les enjeux qui ont provoqué le développement de ces centres urbains, qui constituent désormais un patrimoine urbain à valeur d'usage sûre, malgré une dégradation continue. En d'autres termes, réfléchissez à leur rôle dans l'urbanisation globale du pays.

Ces dernières années, d'énormes changements économiques et sociaux ont conduit à l'accélération du développement urbain : il a rapidement changé l'image et les caractéristiques de la ville et remodelé l'espace. La croissance urbaine s'accélère à un rythme incontrôlé, conduisant à un processus de densification horizontale, d'expansion et de développement continu. Transformer le sol agricole en vue d'accélérer le processus d'urbanisation de l'ensemble du territoire. Cela tend à établir une nouvelle relation, à savoir la relation entre le centre et la périphérie.

D'après le résultat du développement de logements individuels, les programmes de logement, services public, commercial et industriel, L'histoire de l'expansion urbaine de Bordj Bou Arreridj peut donc se résumer en trois phases :

- Le développement de la ville coloniale (1870-1962), la reconstruction de la forteresse, la construction de la caserne au nord-est du site, après la création du chemin de fer en 1871 qui est considérée comme un axe principal en direction de Zemmoura, Sétif et Alger. Ensuite, l'expansion a continué à se développer dans des directions différentes, établissant trois communautés pour accueillir les résidents des banlieues voisins, l'est est El Djébbès, le sud est Douar Souk.
- De 1963 à 1984, l'expansion de la ville a commencé relativement d'une manière lente. En 1975, elle a atteint une influence urbaine totale de 311,62 hectares. Par la suite, avec la création de la Zone Industrielle Sud-Ouest en 1976 et la formulation du PUD, l'agglomération s'est agrandie de 126,67 ha à 438,29 ha (1978-1984).
- La troisième phase a duré 16ans (1984-2020), marquant l'expansion exponentielle de la ville après avoir été transformée en chef-lieu de la Wilaya. Il se propage dans toutes les directions (logement et les équipements et services publics). La zone d'agglomération s'est étendue de plus de 75% à 1,330 hectares.

Tableau N° 02: Evolution de la surface urbanisé de la ville de BBA depuis 1830/2020

Année	1830-1870	1870-1930	1930-1962	1962-1975	1975-1984	1984-2003	2003-2020
Superficie en Ha	6,87	19,55	8,30	41	197,50	45,02	1285,42

Source : Anciens plans cadastraux + calculer par chercheur

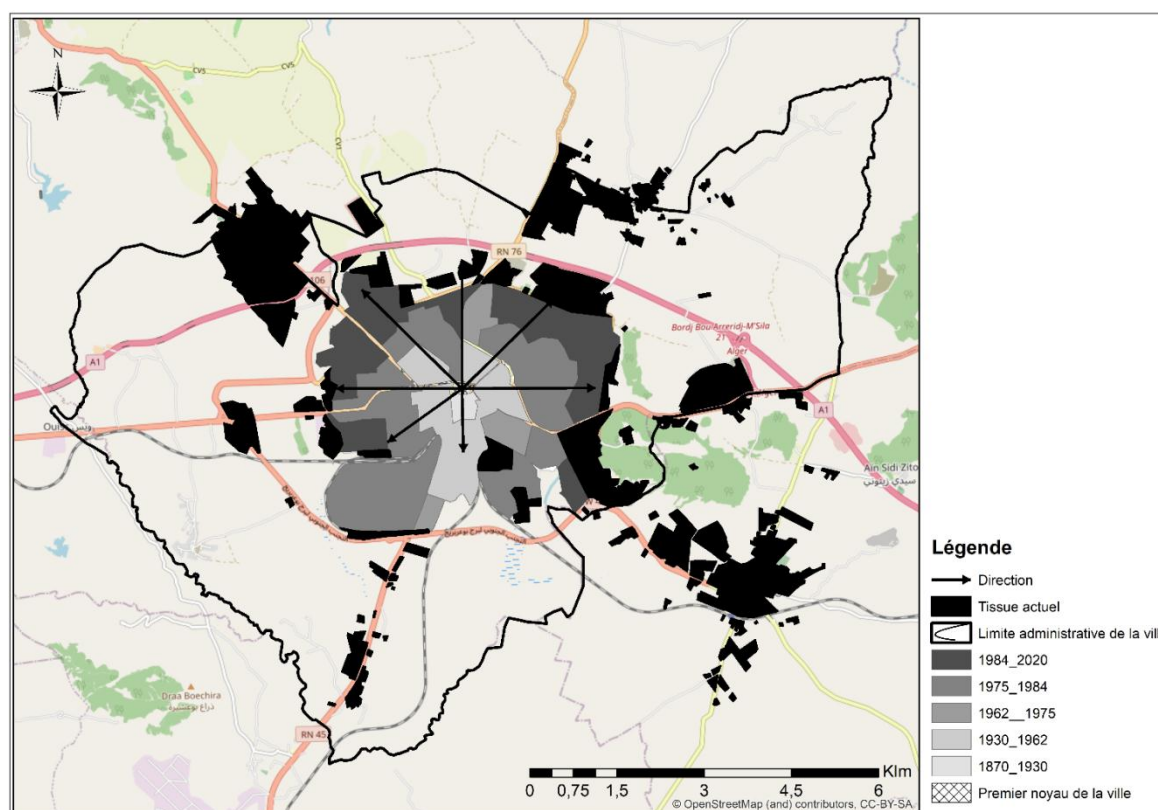


Fig N° 02 : l'évolution de la tache urbaine de la ville de BBA (1870-2020)

4. Transition économique dans la ville de Borj Bou Arreridj :

Dès les dix premières années de l'indépendance, pour parvenir à l'équilibre territorial, les programmes d'aménagement du territoire ont eu tendance à promouvoir les Hautes Plaines de l'Est, selon M. C MTE (1988), cette zone était favorisée en raison des cultures céréalières et une densité de population à 60 hab/km².

Toutes les villes de la région, en particulier Sétif, ont des zones industrielles, aéroports, services sociaux et fondations administratives nécessaires au cadre territorial, et renforcement des infrastructures routières et chemin de fer.

La ville de Bordj Bou Arreridj devrait devenir un centre dynamique de la région à l'instar d'autres zones voisines (Sétif et El Alama), où la population croît rapidement, est promue chef-lieu, et offre 173 hectares d'espaces industriels dès la première étape de l'organisation des équipements et de la politique industrielle nationale.

L'adoption du système capitaliste et du libre marché et le passage du rôle de l'État dans le processus de développement du rôle de gestionnaire au rôle de surveillant (1987-1988) n'ont aucun effet sur la dynamique économique de la ville, bien au contraire opposé. Elle a particulièrement attiré des investisseurs privés orientés vers le secteur industriel. A travers l'implantation de petites et moyennes entreprises, elle a connu l'intensification de la structure industrielle et la diversification des produits, et s'est accompagnée d'un important exode de la population rurale majoritairement absorbée principalement par la ville.

5. Bordj Bou Arreridj : Pôle industriel et commercial

Compte tenu de la politique de l'État pour développer le secteur industriel dans la ville Bordj Bou Arreridj remonte aux années 1970, une zone industrielle a été créée en 1976. Plusieurs secteurs publics relativement importants (ERCE, EMBAG, ANABIB) y ont été initialement implantés, puis d'autres services de la construction et des travaux publics (ESTB, ENITRO) s'y sont installés. Depuis le début des années 1990, on assiste à la création de divers secteurs industriels, dont la plupart appartiennent à l'investissement privé.

Actuellement, la zone industrielle regroupe 48 unités, situées dans divers secteurs d'activité ; Agroalimentaire, I.S.M.M.E, Electronique, Electricité, Textile, Bois, Services et matériaux de construction. La zone couvre 1795 km² et presque entièrement consommé (Fig N° 03).

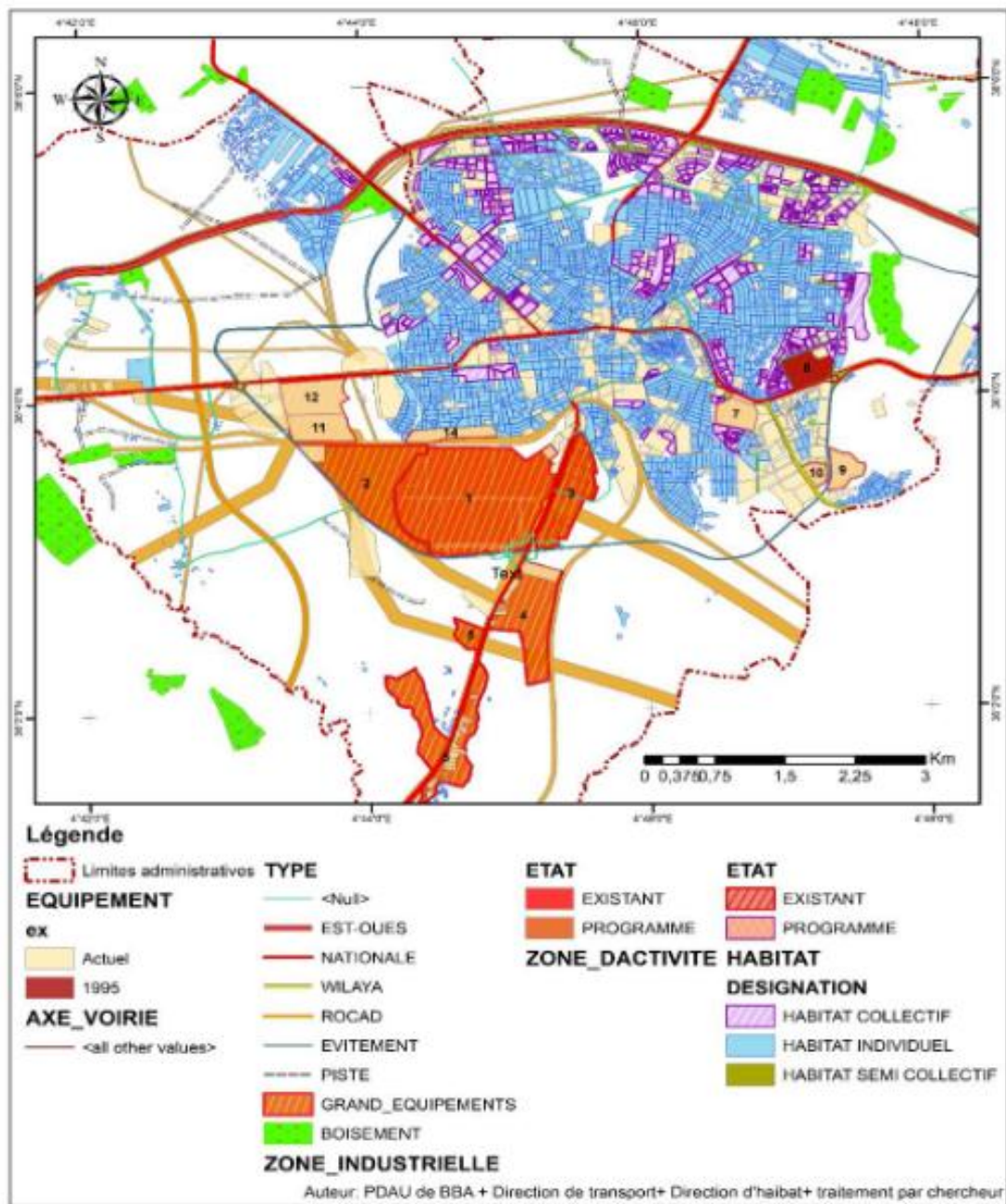


Fig N° 03 : carte d'occupation du sol de la ville de BBA

À partir de l'emplacement des unités industrielles, par exemple Par rapport aux autres régions de la Wilaya, est concentrée dans la ville de Bordj Bou Arreridj. On assiste à une polarisation excessive. Avec la saturation des zones industrielles, les unités industrielles sont clairement visibles dans toute la ville (en centre-ville, à l'est, à l'ouest ou au sud) ou en dehors des limites de la ville sous forme d'empiètement sur le territoire des communes voisines (Sortie vers El Achir).

Premièrement, l'industrie de la construction (BTP) est considérée comme la plus grande opportunité d'emploi dans toute la région de la Wilaya. Grâce à la dynamique de la ville et à la répartition des équipements connus dans la ville, elle a fait des

progrès considérables. Ce département participe directement ou indirectement au flux de main-d'œuvre locale, d'abord après la mise en œuvre du projet, puis pour favoriser le flux quotidien de main-d'œuvre locale, la population rurale à la recherche d'un emploi. Pour les matériaux de construction, ils proviennent principalement de l'extraction de sédiments répartis dans de nombreuses villes du Wilaya (23 au total), mais les matières premières peuvent également être rapportées de tout le pays.

L'industrie alimentaire a attiré des investisseurs privés, qui ont créé leur première succursale (pour les boissons non alcoolisées) dans la succursale de Bordj Bou Arreridj dans les années 1980. Ensuite, l'industrie a subi une énorme diversification, et maintenant elle a rassemblé trois branches principales: les moulins à farine et les usines de pâtes, les usines de biscuits, de chocolat et de confiserie, et les usines de boissons et de jus.

Enfin, l'électronique est l'industrie la plus récente de la région, son histoire remonte aux années 1990. Elle a commencé par un simple assemblage et a ensuite attiré les leaders locaux et nationaux (Condor, Sentrax) dans le domaine. Ce département a réussi à implanter un nouveau métier pour Bordj Bou Arreridj, et le département de fabrication continue de s'étendre : en termes de départements d'activité (seulement 8 départements de fabrication en 2008), il est juste derrière le département agroalimentaire. Comme pour le secteur de la construction et des matériaux de construction, le niveau des unités en construction (8 unités).

Tableau N° 03: les unités industrielles opérationnelles et en cours de réalisation (année 2008)

Secteur	En activité	En cours de réalisation
Agroalimentaire	11	03
Electronique et électricité	08	08
Matériaux de construction et BTP	17	09
Plastique	05	04
Chimie	00	02
Transformation du papier	03	03
Industries métalliques	02	03
Services	03	00
Autres (bois, textiles, ...)	05	02
Totale	54	34

Source : service technique de la zone industriel de BBA

Si l'industrie est un fait émergent, alors le commerce de Bordj Bou Arreridj est une tradition. Du fait de sa position stratégique et de son intégration sur une double trajectoire : El Hodna Soummam et Plaine Sud, le commerce et les services se sont approfondis. Depuis la période coloniale, c'est dans le développement de cette ville centrale. Par conséquent, pendant cette période, il a été promu centre administratif pour assurer le fonctionnement du marché des produits agricoles. En fait, toute la zone était organisée autour des céréales et du gouvernement colonial selon qu'il s'agissait d'un site d'échantillonnage (autour de Tixter et d'autres chemins de fer), de marchés de produits agricoles (Medjana, Zemmourah, Bir Kasdali) et de centres de commandement administratif (cas Mansoura).

Aujourd'hui, comme toute la région des Hauts Plateaux, Bordj Bou Arreridj est également assez représentatif à ce niveau et développe une vitalité incontestée dans le domaine du commerce. Selon le recensement économique (2011), le commerce et les services connexes représentaient 88% de toutes les institutions économiques en 2011. A l'instar du secteur industriel, la répartition des diverses activités commerciales exercées par la commune montre également une forte concentration dans la ville. Concentré 80% du commerce de détail (soit 10 356 unités), 88% du commerce de gros (559 unités) et presque tout le commerce d'importation (96%).

6. Caractérisation des mutations urbaines intervenues à Bordj-Bou-Arreridj :

Le concept de mutation a récemment été introduit dans l'urbanisme et l'architecture. Il s'agit de la capacité de faire des choses qui peuvent être changées et transformées, des choses qui peuvent s'adapter et changer les occupants. La variabilité semble liée au processus dit de développement durable : une ville durable est une ville qui économise de l'espace et qui se reconstruit elle-même. Les formes, les fonctions et les usages des villes évoluent. Tenir compte de la variabilité des espaces urbains et architecturaux, pas des modèles lorsque la question de l'époque devient le cœur de la réflexion urbaine, la production actuelle semble prendre le dessus.

La dynamique spatiale de Bordj Bou Arreridj révèle la forte consommation d'espace. Si la taille de la ville en 1992 était relativement petite et que de nombreux espaces non développés se trouvaient dans les limites de la ville (Voir Fig N°04), la ville en 2002 afficherait une forte croissance, en particulier dans toute la partie nord de la ville. Ces nouveaux bâtiments correspondent à de nouveaux bâtiments, aux quartiers résidentiels qui s'accompagnent d'une population urbaine et d'une croissance économique. À Bordj Bou Arreridj, cela ne semble pas être le cas, car la ville est plus sujette à l'étalement urbain, comme le montre la figure 04.

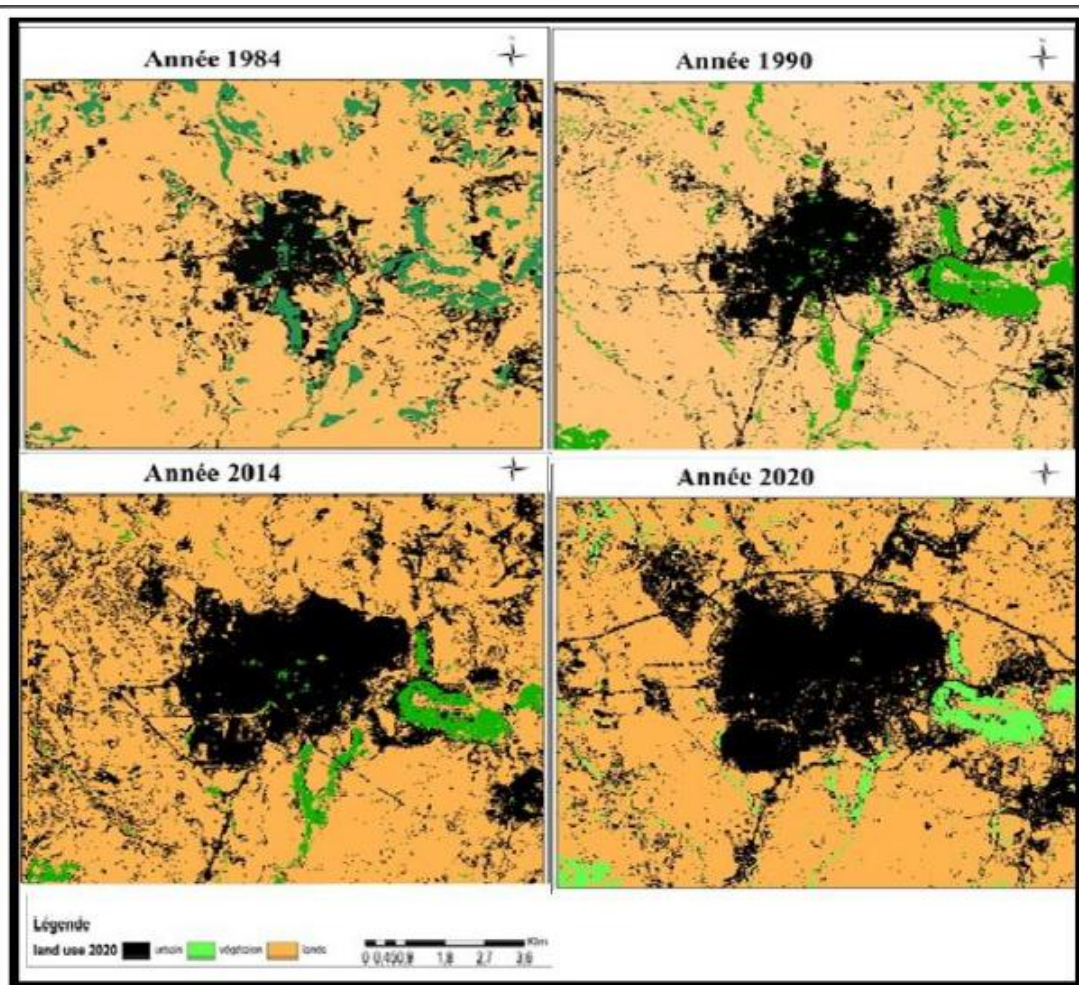


Fig N° 04 : l'évolution de la tache urbaine de la ville de Bordj Bou Arreridj (1984-2020)

IV. Résultats et recommandations :

A travers ce qui précède, et compte tenu de la particularité de la région et de son poids dans la province, nous pouvons résumer nos recommandations comme suit :

- Réorganiser l'armature urbaine dans une logique de complémentarité au sein de la wilaya d'une part, et l'impératif Hauts plaines qui fait de la wilaya de Bordj Bou Arreridj un espace de redéploiement des populations dans le cadre du rééquilibrage littoral/intérieur.
- Les stratégies de développement des différentes entités spatiales doivent être ajustées en fonction de leur dynamique spécifique. Par conséquent, nous devons prendre différentes actions dans l'espace urbain et l'espace rural.
- Les zones de montagne doivent devenir la cible d'actions ciblées, non seulement pour diversifier et développer les activités, mais aussi pour prendre en compte leurs spécificités économiques, sociales et environnementales.

- L'armature urbaine de la wilaya peu équilibrée avec une primauté au sommet de la ville chef-lieu de wilaya et une base assez diffuse de petites villes, ne permet pas de développer des dynamiques urbaines et d'organiser le territoire de la wilaya.
- Il s'agit donc d'organiser le cadre urbain pour alléger la pression sur la ville Bordj Bou Arreridj et lui permettre d'amorcer sa rénovation urbaine dans le cadre des ambitions économiques de la Wilaya et favoriser un développement cohérent et intégré. Villes relais de taille moyenne dans les sous-systèmes urbains respectifs pour mieux répartir la structure spatiale et le développement.
- Ces pôles constituent le point d'ancrage et d'équilibre de l'aménagement et du développement territorial de la Wilaya. Il leur sera possible d'organiser le territoire avec une logique complémentaire, qui repose sur l'organisation de différents niveaux de commandement territorial pour contrôler l'ensemble du territoire de la Wilaya et permettre le développement des activités et des services nécessaires au rééquilibrage.
- Pour cette raison, les stratégies d'aménagement du territoire doivent se fonder sur la diversité des entités spatiales, en particulier leurs caractéristiques et la dynamique de développement.
- La diversité territoriale est une réalité forte dans la wilaya de BBA qu'il convient de valoriser en veillant à un certain équilibre non seulement entre les entités spatiales mais aussi au sein même de ces différentes entités.
- La mise en valeur de cette diversité géographique a pour objectif d'aboutir à une méthode de développement à la base, dans laquelle le niveau interurbain deviendra un cadre privilégié pour l'action publique et l'intervention.
- La cohérence des métiers locaux et la pertinence des échelles spatiales détermineront à terme le développement global et la compétitivité de la Wilaya.

Conclusion

Les villes intermédiaires sont confrontées, au niveau local, à plusieurs formes de dysfonctionnement, du fait de l'absence de vision à long terme et de l'urgence des besoins immédiats, la croissance exponentielle des agglomérations (Bordj Bou Arreridj) a dépassé les outils de planification. Outre les défis auxquels il est confronté au niveau local, des défis lui sont imposés à travers les niveaux supérieurs au regard des mutations économiques et sociales en cours. Le rôle du médiateur nécessite un travail à plusieurs niveaux de la part de la politique de l'Etat en général et la contribution des acteurs locaux, pour consolider sa présence dans le réseau urbain national à travers une vision globale des besoins et des exigences.

Nous avons montré, à travers cette communication, que leurs perspectives de développement dépendent fortement de leurs arrière-pays. L'implication de ces deniers dans ce processus de croissance permettrait aux villes intermédiaires, non seulement de rééquilibrer l'armature urbaine, mais aussi de réussir leur fonction d'intermédiation par la structuration, l'organisation, l'encadrement et l'animation des espaces et jouer, par conséquent rôle d'un vecteur de diffusion de développement.

1. UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Lleida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangères espagnol. Éditions en six langues, (A.) (Nadou, 2011) sous la direction de Josep Maria Llop Torné. , (p. 42 et suivantes) libérant les rapports sociaux et susceptible de mieux en offrir la diversité.
2. BELHEDI A., 2007, *Les villes intermédiaires en Tunisie, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe*, Cahier N° 19 du GREMAMO.
3. Fabien Nadou. La notion de " villes intermédiaires ", une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économiques. 2010. halshs-00596204
4. BRAUN C. (1999), " Villes intermédiaires, régions municipales et développement territorial" in
5. lettre d'information N° 11 Programme URB-AL -CEE Direction Générale Relations Extérieures.2000
6. Bock, E., & Carrière, J. P. (2007). akt. Nadou F. "Le développement des villes intermédiaires atlantiques: quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ?». *Annales de l'Université d'Oradea*, 47-59.
7. Kasdallah, N. (2013). *Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie): Effet chef-lieu et perspectives de développement* (Doctoral dissertation, Université de Cergy Pontoise).
8. BELHEDI, A. (2007). Les villes intermédiaires en Tunisie. *Cahiers du GREMAMO*, (19), 55-86.
9. SOUIAH S-A. (dir.), 2007, *Villes intermédiaires dans le Monde Arabe*, Cahier du GREMAMO, n° 19, l'Harmattan, Paris, 195 p.
10. Madani Said, 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif

Références

- BELHEDI A., 2007, *Les villes intermédiaires en Tunisie, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe*, Cahier N° 19 du GREMAMO.
- BELHEDI, A. (2007). Les villes intermédiaires en Tunisie. *Cahiers du GREMAMO*, (19), 55-86.
- Bock, E., & Carrière, J. P. (2007). akt. Nadou F. "Le développement des villes intermédiaires atlantiques: quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ?». *Annales de l'Université d'Oradea*, 47-59.
- BRAUN C. (1999), " Villes intermédiaires, régions municipales et développement territorial" in
- Fabien Nadou. La notion de " villes intermédiaires ", une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économiques. 2010. halshs-00596204

- Kasdallah, N. (2013). *Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement* (Doctoral dissertation, Université de Cergy Pontoise). Lettre d'information N° 11 Programme URB-AL -CEE Direction Générale Relations Extérieures.2000
- Madani Said, 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie : Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif.
- SOUIAH S-A. (dir.), 2007, *Villes intermédiaires dans le Monde Arabe*, Cahier du GREMAMO, n° 19, l'Harmattan, Paris, 195 p.
- UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Leida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangèresespagnol. Éditions en six langues, (A.) (Nadou, 2011)sous la direction de Josep Maria Llop Torné, (p. 42 et suivantes) libérant les rapports sociaux et susceptible de mieux en offrir la diversité.

ETUDE SUR LES FACTEURS DETERMINANTS DE LA MOBILITE URBAINE DANS UNE VILLE MOYENNE ALGERIENNE (BEJAIA).

BELKHIRI Aimad Edine³², MERZOUG Slimane², BOUGUELAA Mohammed³, AMIMEUR Dali⁴ BENDJOUDI Ali⁵,

¹Université de Bejaia, Laboratoire LED

aimadedine.belkhiri@univ-bejaia.dz

²Université de Bejaia, Laboratoire LED

slimane.merzoug@univ-bejaia.dz

³BOUGUELAA Mohammed ; Université de Kenchela, Laboratoire LED

mohammed.bouguelaa@univ-bejaia.dz

⁵AMIMEUR Dalil, Université de Bejaia, Laboratoire LED

dalil.amimeur@univ-bejaia.dz

⁴BENDJOUDI Ali, université de Bejaia, Laboratoire LED

ali.bendjoudi@univ-bejaia.dz

Résumé :

Cette contribution s'inscrit dans le cadre d'un travail de recherche (Projet PRFU, 2018) mené par une équipe de chercheurs, et qui vise à expliquer les déterminants de la mobilité urbaine actuelle des Algériens et ses évolutions futurs. Pour ce faire, nous avons mené une étude auprès des usagers du transport urbain, dans tous ses modes, au sein d'une ville moyenne, en l'occurrence la ville de Bejaia. En clair, notre problématique consiste à répondre à la question centrale suivante : quelles sont les variables socioéconomiques qui influencent la mobilité urbaine des Algériens dans une ville moyenne?

La méthodologie adoptée repose essentiellement sur plusieurs techniques d'investigation (l'observation et l'enquête).

Les résultats montrent qu'au niveau de la ville de Bejaia, le bus et le véhicule personnel sont souvent utilisés pour les déplacements. La voiture occupe une place importante et le taux de motorisation est très élevé, cette dépendance à l'automobile amplifie les externalités négatives du système de mobilité et engendre des problèmes pressants, notamment la congestion interrompue. De plus, le revenu des ménages est un élément déterminant pour la mobilité urbaine. A cet effet, ils consacrent une partie de leur revenu pour le déplacement par bus vu les dépenses exorbitantes générées par l'utilisation des autres moyens (véhicule personnel, Taxi...). Toutefois, il semble que le recours aux transports par les moyens doux (vélo, marche à pied) est une culture qui n'est pas encrée chez la population.

Mots clés : Déplacements urbains- Socio-économiques - variables - Mutations-externalités

Study on the determining factors of urban mobility in a medium-sized Algerian city (Bejaia).

³² AUTEUR CORRESPONDANT

Abstract:

This contribution is part of a research work (PRFU Project, 2018) carried out by a team of researchers, and which aims to explain the determinants of current urban mobility of Algerians and its future developments. To do this, we conducted a study among users of urban transport, in all its modes, in a medium-sized city, in this case the city of Bejaia. Clearly, our problem consists in answering the following central question: what are the socioeconomic variables that influence the urban mobility of Algerians in an average city?

The methodology adopted is essentially based on several investigative techniques (observation and investigation).

The results show that in the city of Bejaia, the bus and personal vehicle are often used for travel. The car occupies an important place and the motorization rate is very high, this dependence on the automobile amplifies the negative externalities of the mobility system and generates pressing problems, in particular interrupted congestion. In addition, household income is a determining factor for urban mobility. To this end, they devote part of their income to travel by bus given the exorbitant expenses generated by the use of other means (personal vehicle, Taxi, etc.). However, it seems that the use of transport by soft means (cycling, walking) is a culture that is not rooted in the population.

Keywords: Urban travel - Socio-economic - variables - Changes - externalities

1. Introduction

Historiquement, les villes sont apparues, il y a plus de sept mille ans, depuis elles ont connu une évolution continue, elles n'ont pas cessé de se métamorphoser et progresser au cours des siècles. Aujourd'hui, le monde est devenu citadin, la population mondiale a franchi le seuil de 50% des personnes qui vivent en ville, elle dépassera 60% d'ici 2030. Cette situation a induit une urbanisation galopante liée à la pression démographique, produisant un véritable dysfonctionnement souvent non maîtrisé tel que l'hétérogénéité du tissu urbain, l'étalement de zones d'habitat précaire, la congestion, la pollution et la pression sur les infrastructures de transports. Face à cela, la ville fait face à des problèmes pressants qui peuvent entraver son processus de développement et qui pose avec acuité des questions relatives à sa gestion, car l'urbanisation reste encore majoritairement incontrôlée sans structures, coïncide avec une sorte d'apogée du gigantisme urbain.

Les modes de déplacements urbains sont profondément changés affectés par plusieurs facteurs, désormais les sujets d'études liées aux transports intègrent pleinement les questions de mobilité, signe d'une grande attention accordée à celle-ci. Aujourd'hui, de plus en plus la mobilité devient multimodale en cherchant en même temps être partagée, autonome et répondant aux enjeux environnementaux. En outre, l'amélioration de la mobilité urbaine figure parmi les principaux défis auxquels fait face la ville, puisque les meilleures conditions de circulation et de mobilité constituent un gage de sa réussite et son rayonnement.

Sans prétendre à l'exhaustivité, cette étude présente quelques résultats de l'enquête de terrain effectuée dans la ville de Bejaia, afin de déterminer les facteurs qui influencent la mobilité des personnes dans une ville moyenne en pleine mutation. En effet, la stratégie d'investigation consiste à procéder par enquête en mettant en place un questionnaire destiné aux différents usagers de transport de la ville. La structure de cette contribution consiste à expliquer la démarche méthodologique, puis la définition

de l'échantillonnage ciblé et de ses caractéristiques, enfin l'interprétation et à la discussion des résultats obtenus et les recommandations.

2. Objectifs de l'étude, type et déroulement de l'enquête de terrain

Dans cet article, nous avons mené une étude auprès des usagers du transport urbain dans tous ses modes au sein d'une ville algérienne, en l'occurrence la ville de Bejaia. L'objectif de cette étude vise à comprendre le comportement de mobilité des Algériens au regard du contexte socioéconomique et de la vision d'efficacité énergétique dans le secteur des transports.

À partir d'un échantillon représentatif des usagers du transport d'une ville côtière, qui comprend un grand nombre d'éléments constitutifs d'un questionnaire visant des objectifs bien déterminés liés au sujet traité. Néanmoins, cette étude exploratoire vise à définir les variables socioéconomiques qui influencent, plus ou moins, la mobilité urbaine des Algériens, et n'envisage nullement étudier le transport dans toutes ses facettes et les impacts qui y sont induits (la planification des transports, impacts environnementaux, congestion, etc.).

2.1. Objectifs de l'étude

Une étude exploratoire et descriptive a été réalisée dans le but de déterminer les facteurs qui influent la mobilité des Algériens en milieu urbain. Cette question de déplacement est de plus en plus complexe, puisque les rythmes urbains évoluent continuellement, ce qui mènera à définir la politique de transport à mettre en place à la lumière de la transition énergétique pour une mobilité durable en Algérie, cela sous-entend également les stratégies ainsi que les moyens à mettre en place à l'image du rôle des nouvelles technologies dans l'amélioration de la mobilité urbaine.

Cette étude est consolidée par un travail de terrain en ayant recours à un questionnaire par enquête. Cette dernière est réalisée auprès des usagers de transport de la ville de Bejaia, elle vise à mieux comprendre la mobilité urbaine des Algériens, afin de proposer des pistes qui pourraient constituer un alternatif au développement de la mobilité et d'assurer une meilleure fluidité des déplacements urbains.

Aujourd'hui, la ville offre plusieurs modes de déplacement et que la mobilité à une influence sur le comportement, d'où la recherche d'une relation cause à effet afin de bâtir une politique visant à atténuer les impacts sous différentes formes et pouvoir s'adapter à l'évolution de la mobilité et suivre ainsi les grandes tendances et faire face aux différentes mutations exemple, la prédominance de la voiture individuelle. En outre, même si les nouvelles formes de mobilités vont être mises en place, elles ne seront pas efficaces s'ils ne sont pas accompagnés des mesures afin d'adapter la meilleure circulation pour les usagers (individuellement ou collectivement),

Dans cet ordre d'idée, la ville de Bejaia constitue l'objet d'une recherche allant de traitement des problèmes de transports et de mobilité à l'étude des différents facteurs socioéconomiques sans pour autant négligé d'autres facteurs (psychologiques) qui expliquent la mobilité, cela afin de définir des stratégies pouvant atténuer les impacts en présence et contribuer à une meilleure articulation entre les moyens existants et l'amélioration de la mobilité. Dès lors, cette étude s'appuie sur l'analyse des données émanant d'une enquête réalisée sur la base d'un questionnaire auprès des usagers de transport de la ville de Bejaia.

Comme indiqué, l'objectif de cette enquête réside dans le souci d'apporter des éléments de réponse à notre problématique de recherche et mieux expliquer les

facteurs qui influencent la mobilité urbaine et le rôle qu'occupent les transports dans la ville, ce qui permet de détecter une politique de déplacement urbain plus cohérente et plus fluide.

2.2. Outil méthodologique et type de l'enquête

L'approche adoptée dans ce projet repose une démarche systémique et analytique. Ces dernières quoi que complémentaires permettront de voir des visions et des points de vue, tous pertinents, mais très divers, visant à émettre des propositions susceptibles de trouver explication au problème de mobilité urbaine. Pour ce faire, la méthodologie choisie repose sur la méthode classique en faisant croiser plusieurs outils : (observation, questionnaire).

Un travail empirique sera réalisé à travers une enquête de terrain qui ciblera les usagers du transport urbain dans tous ses modes au sein de la ville de Bejaia. Cette enquête auprès des usagers sera orientée vers les motifs de déplacement, la moyenne de consommation de l'énergie, préférence des modes utilisés, la moyenne des coûts dépensés, etc.

2.3. Déroulement de l'enquête et conditions de réalisation

L'enquête s'est déroulée sur une période de 08 mois, allant du 10 janvier 2019 au 30 septembre 2019. Après collecte des données, le traitement s'est effectué à l'aide du logiciel SPSS, logiciel conçu à cet effet. Pour analyser les données recueillies, nous avons eu recours, dans un premier temps, à la statistique descriptive par la présentation de données le plus souvent sous forme de tableaux et de graphes. Les questions fermées nous ont permis de procéder à un tri à plat, puis à un tri d'items résultant d'une comparaison de quelques résultats obtenus, et procéder par la suite aux tris croisés des tableaux et constructions des graphes à partir des résultats de l'enquête dans le but de mener une analyse plus fine, tout en procédant à un commentaire des différents résultats obtenus.

La distribution du questionnaire est réalisée par l'équipe de recherche auprès de personnes concernées. Nous tenons aussi à souligner l'aide précieuse de groupes d'étudiants que nous avons enseignés et habitants la ville. La distribution est faite lors des séances de TD, qui sont chargés à leur tour à les parvenir à leurs familles, proches, amis et voisins, et ce pour espérer avoir le maximum de réponses des différentes couches sociales. Le questionnaire est partagé également sur le site Google Forms et sur les réseaux sociaux, et nous avons un retour de réponses considérables et qui sont au nombre de 129 réponses.

Le nombre de formulaires distribués porte sur un corpus de 1200 exemplaires tout à fait anonymes. La plupart des répondants ont montré leur engagement à répondre favorablement à notre sollicitation et se sont montrés très coopératifs et se sont exprimés volontairement aux questions. Au total 800 questionnaires ont été récupérés.

Tableau n°1: Dépouillement des questionnaires (Bilan de l'enquête)

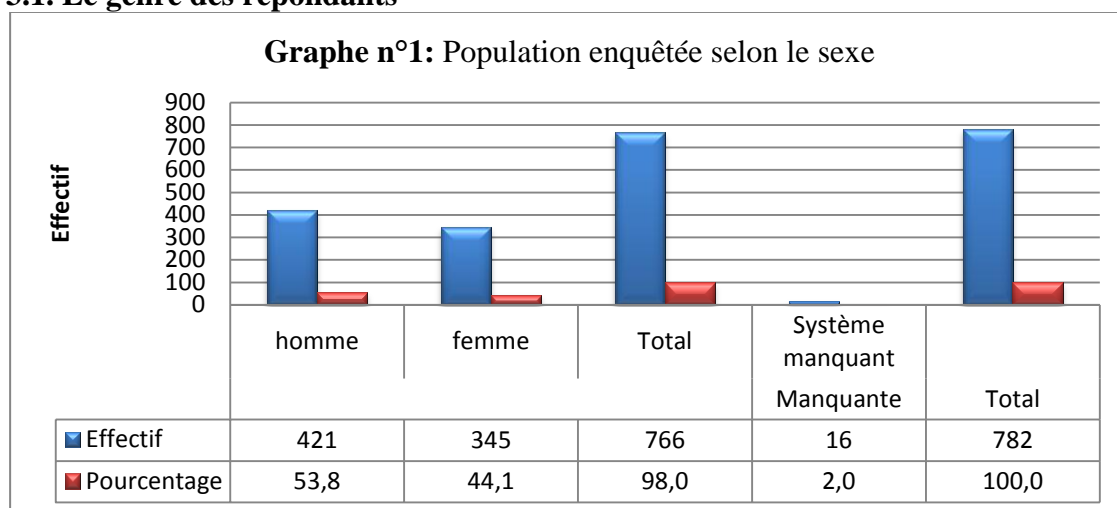
	Distribués	Récupérés	Google Forms	Rejetés	Retournés vides	Validés
Population cible	1200	800	129	96	51	782

Source : Établi à partir des résultats de l'enquête, auteurs, 2019.

3. Profil socioéconomique des répondants

Le dépouillement des résultats et leurs traitements par le logiciel SPSS permet d'avoir des graphiques plus illustrés qui tendent à faciliter la lecture. Chaque graphe est analysé suivant un tri plat; par le biais de plusieurs paramètres.

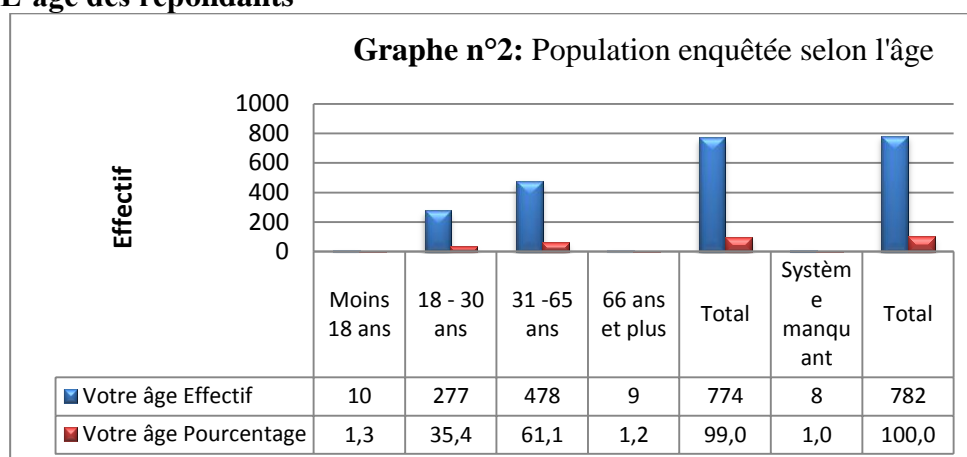
3.1. Le genre des répondants



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Lors de la distribution de l'enquête, nous avons procédé à une distribution ciblée et volontaire touchant de manière équitable un échantillon selon le genre et les tranches d'âge. Mais lors du dépouillement, nous avons constaté que le ratio du sexe masculin est significatif à 58% pour les hommes contre 44,1% pour les femmes. Toutefois, la répartition des sujets enquêtés n'enlèvent en rien à la qualité et la pertinence des résultats escomptés, puisque la mobilité dépend de plusieurs facteurs socio-économique, objet de la présente recherche. De plus, en suivant la tendance actuelle de l'accession de la femme au marché du travail, cette proportion élevée chez les hommes sera rattrapée dans les années à venir par les femmes, cela est lié également à la répartition géographique des lieux de travail et lieux de résidence où les femmes préfèrent des emplois proches du lieu de résidence, ce qui augmenterait le nombre de navettes plus courtes.

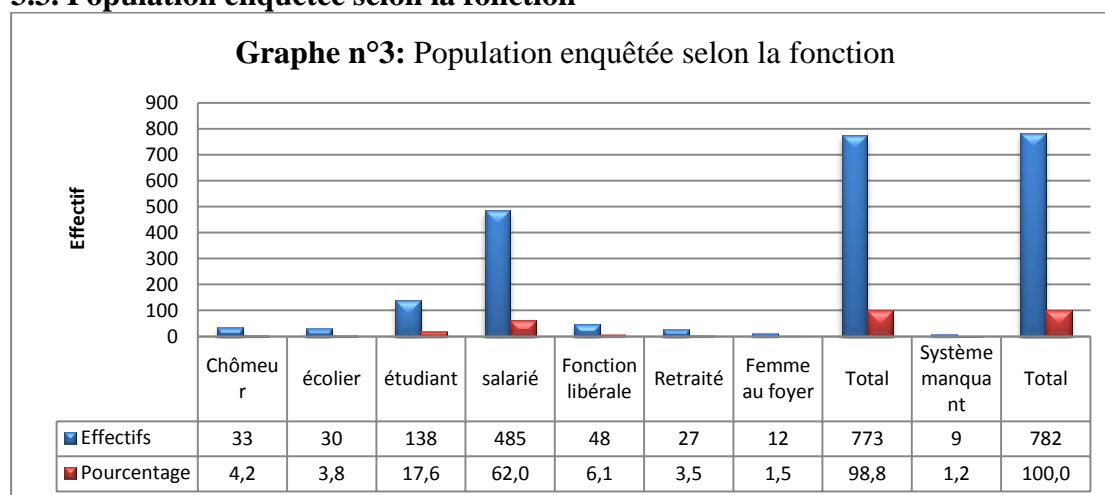
3.2. L'âge des répondants



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

La proportion la plus significative est représentée par population âgée entre 31-65 ans et qui s'élève à 61,1%, dont la plupart est incluse dans la population active occupée et qui recourt souvent aux déplacements fréquents liés à leurs engagements professionnels. Nous constatons, par ailleurs, qu'elle augmente chez ceux qui sont âgés entre 18-30 ans avec un taux de 35,4% et qui représentent une proportion imputable aux jeunes souvent scolarisés (écolier, apprentis et étudiants). Toutefois, la proportion de moins de 18 ans sa part est insignifiante avec un taux de 1,3%, cela est dû au nombre très limité de questionnaires distribués volontairement, vu le niveau d'instruction qui ne leur permet pas de répondre à ce genre de questionnaire. Elle est de même pour les personnes âgées plus de 66 ans dont la plupart sont des retraitées où le taux de mobilité est très réduit.

3.3. Population enquêtée selon la fonction

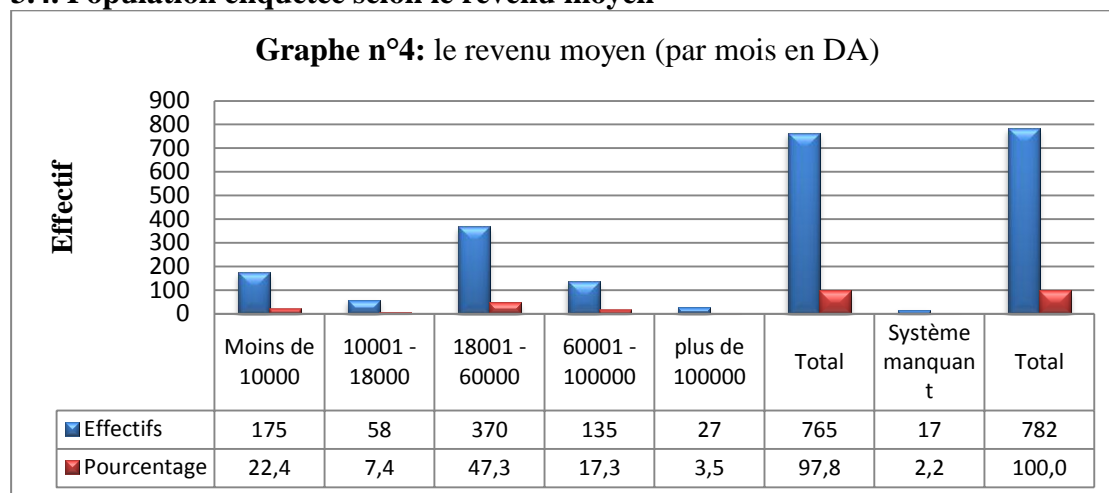


Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

La population enquêtée selon la fonction est un paramètre important à diagnostiquer dans le cadre d'une enquête par questionnaire, et cela en fonction de l'entendu de la population enquêtées. En effet, une tendance haussière est constatée et qui domine chez les sujets enquêtés des salariés avec un taux de 62%, suivi par les étudiants avec un taux de 17,6%. Les autres catégories restent marginales avec des taux qui ne

dépassent pas 7%. Cette situation traduit certainement une mobilité assez significative chez les travailleurs et leur besoin croissant de déplacement pour de divers motifs, car c'est le déplacement au lieu de travail (raison professionnelle) qui domine dans la plupart des cas.

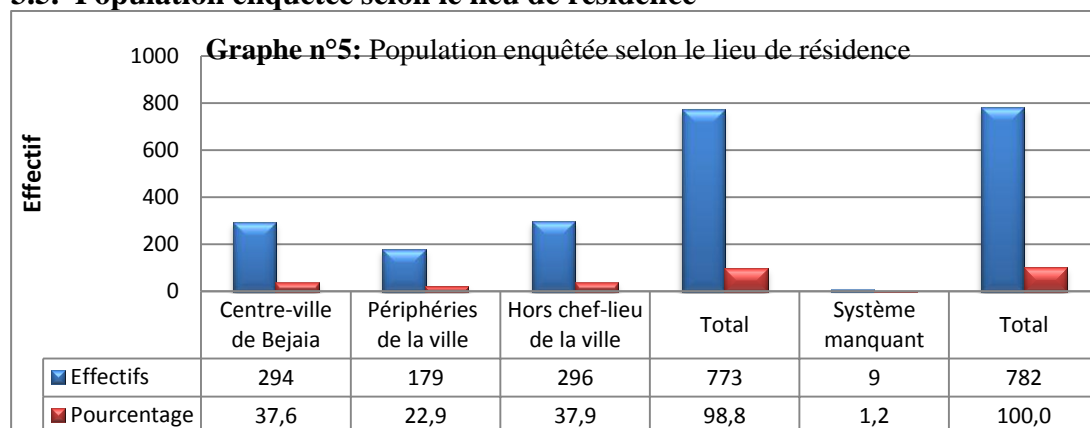
3.4. Population enquêtée selon le revenu moyen



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Afin de connaître le comportement de mobilité urbaine, il est capital de situer les catégories socio-économiques selon le revenu mensuel, cela permet par la suite de s'interroger sur le poids que la mobilité pèse sur le budget des ménages, et par conséquent aboutir à des conclusions qui incluent, à coup sûr, une dimension sociale en s'interrogeant sur le comportement de déplacements des ménages, notamment les plus démunis. Les résultats de l'enquête font ressortir que le revenu moyen situé entre 18.001DA et 60.000DA est le plus important et qui représente la population de la classe moyenne, sachant que le salaire moyen national a été estimé à 41.000 DA en 2018 (ONS, 2019).

3.5. Population enquêtée selon le lieu de résidence



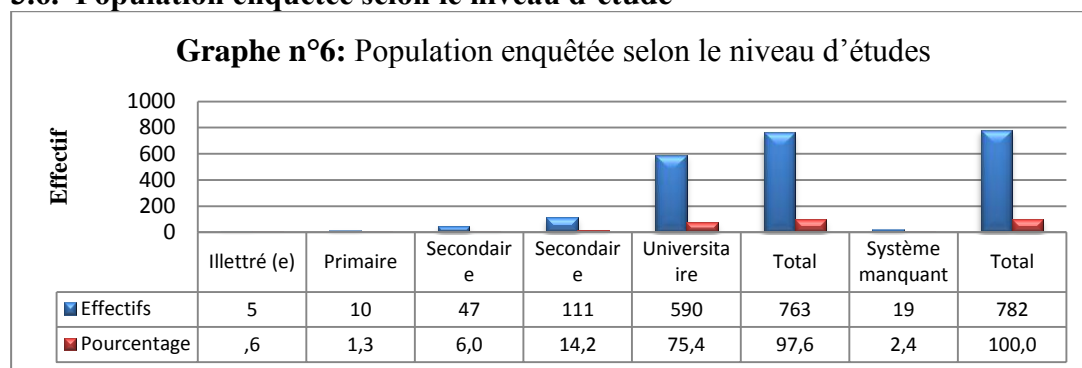
Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Étant donné que les déplacements ne concernent pas uniquement les habitants de la ville ou ses périphéries, car d'après les résultats, le nombre de répondants hors chef-lieu de la ville est presque à parts égales avec les interviewés du centre de la ville avec

un pourcentage de 37,9%. Il est connu que la ville est le lieu de concentration des activités et le développement des marchés, elle a favorisé le commerce, la prospérité, le partage des connaissances et le bien-être des individus qui y vivent. La ville est le moteur de la croissance économique, parce qu'elle représente un centre d'attractivité et d'innovation caractérisée particulièrement par la dimension tertiaire de son économie et surtout comme lieu de création de la richesse. Aux États-Unis, 80 % de la population est urbaine dont 90 % du revenu national est créé dans ces places et qui représentent 20 % de la surface du pays (Clement D, 2005).

La forte concentration de la population dans les périphéries donne un pourcentage important du nombre des répondants avec un taux de 22,9%. Ce résultat est expliqué par une forte concentration de la population aux alentours de la ville, ce dernier est un phénomène nouveau dans la structuration de l'espace urbain qui a donné naissance à un développement et à une extension des périmètres urbains, notamment, dans les zones périphériques; des considérations d'ordre économique et/ou social ont été à l'origine de tout cela.

3.6. Population enquêtée selon le niveau d'étude



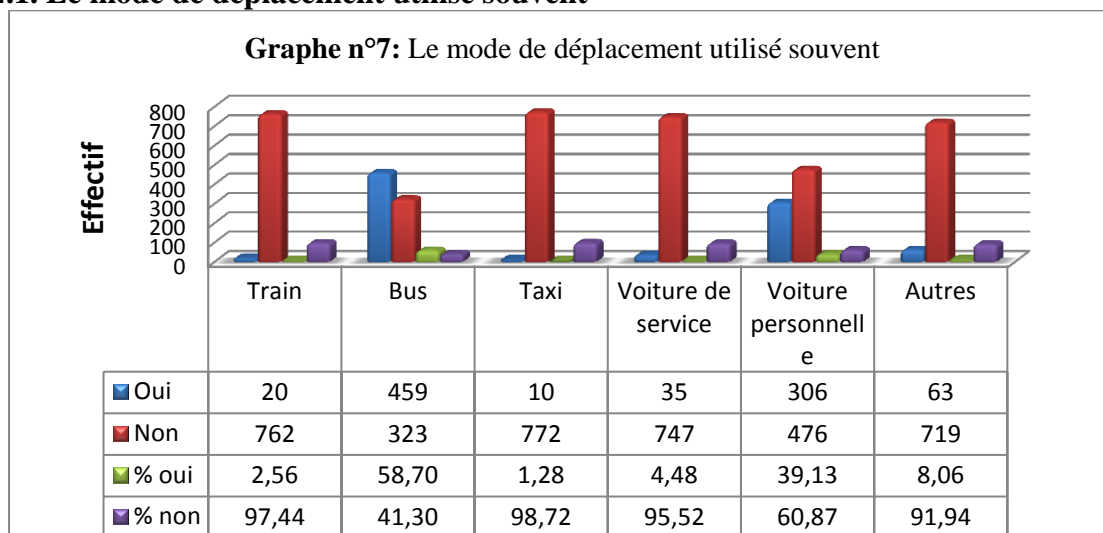
Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Concernant le niveau de formation, nous avons remarqué que le taux le plus élevé des réponses est situé chez les personnes ayant un niveau universitaire avec un taux de 75,4%. Certes l'objectif ne se situe pas uniquement dans cette logique de cibler les acteurs selon ce critère autrefois cité ou bien d'autres, notamment la catégorie socio professionnelle, mais nous avons jugé qu'ils contiennent des catégories qui peuvent formuler des réponses en toute objectivité et par conséquent aboutir à des résultats probants de la recherche.

4. Modes, types et obstacles de déplacements

Le comportement de la mobilité au regard des paramètres socio-économiques requiert la connaissance du mode et le type de déplacement effectués ainsi que les obstacles rencontrés. Ces paramètres permettent d'avoir des informations sur lesquelles ils y auraient des conclusions sur le comportement de mobilité et d'en appréhender les enjeux dans une ville qui connaît des mutations considérables touchant sa configuration et tout ce qui a trait à sa structure, sa dynamique économique et sociale, son organisation et son étalement. Les graphes qui suivent illustrent l'importance de ces éléments suivant l'avis des sujets enquêtés.

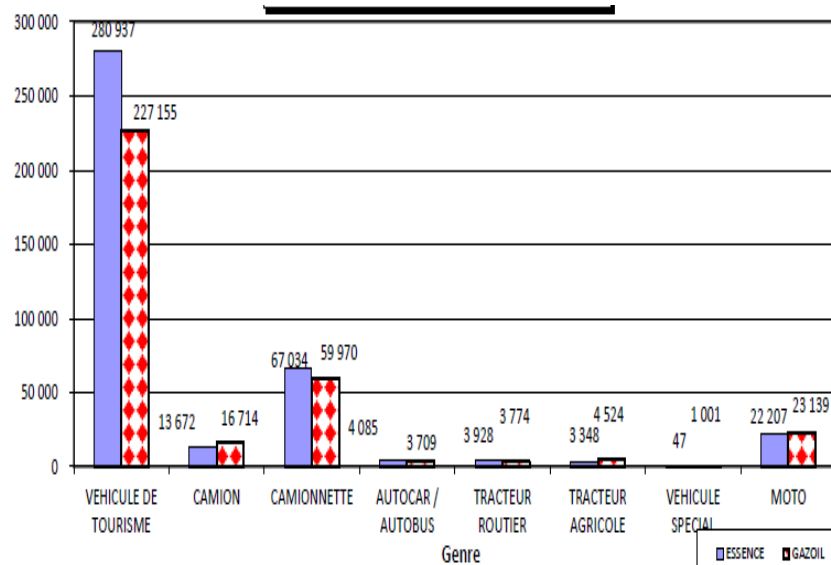
4.1. Le mode de déplacement utilisé souvent



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Les répondants jugent que le mode de déplacement utilisé souvent pour leur déplacement est le bus avec un taux de 58,70%, vient en seconde position la voiture personnelle avec un taux de 39,13%, les autres modes leur part est négligeable ne dépassant pas les 9%. Le transport en commun par bus est souvent considéré le moyen le plus utilisé en ville pour le déplacement ; il est reconnu que l'organisation de transport urbain est un moyen efficace et une réponse indispensable pour un bon fonctionnement et rayonnement de la ville, et le système de transport urbain s'illustre comme une partie intégrante dans l'amélioration de la mobilité visant à réduire la congestion, mais aussi à annihiler les impacts environnementaux et réduire les accidents. Toutefois, le recours à ce moyen est étroitement lié à une meilleure qualité de service du transport urbain, pour en assurer une meilleure mobilité. Quant à la voiture personnelle, suite à des carences en matière de transport en commun, les foyers considèrent l'acquisition de ce moyen de transport est une nécessité plus tôt qu'un luxe, c'est le mode de transport dominant. Cette situation a fait exploser le parc automobile en Algérie, selon l'ONS, leur nombre est estimé, à la fin de l'année 2018, à 6,4 millions de voitures, notamment les véhicules de tourisme, comme la montre le graphe n° 8 qui illustre le nombre assez élevé des véhicules de tourisme neufs acquis durant le premier semestre de l'année 2018 estimé à 508 092 voitures.

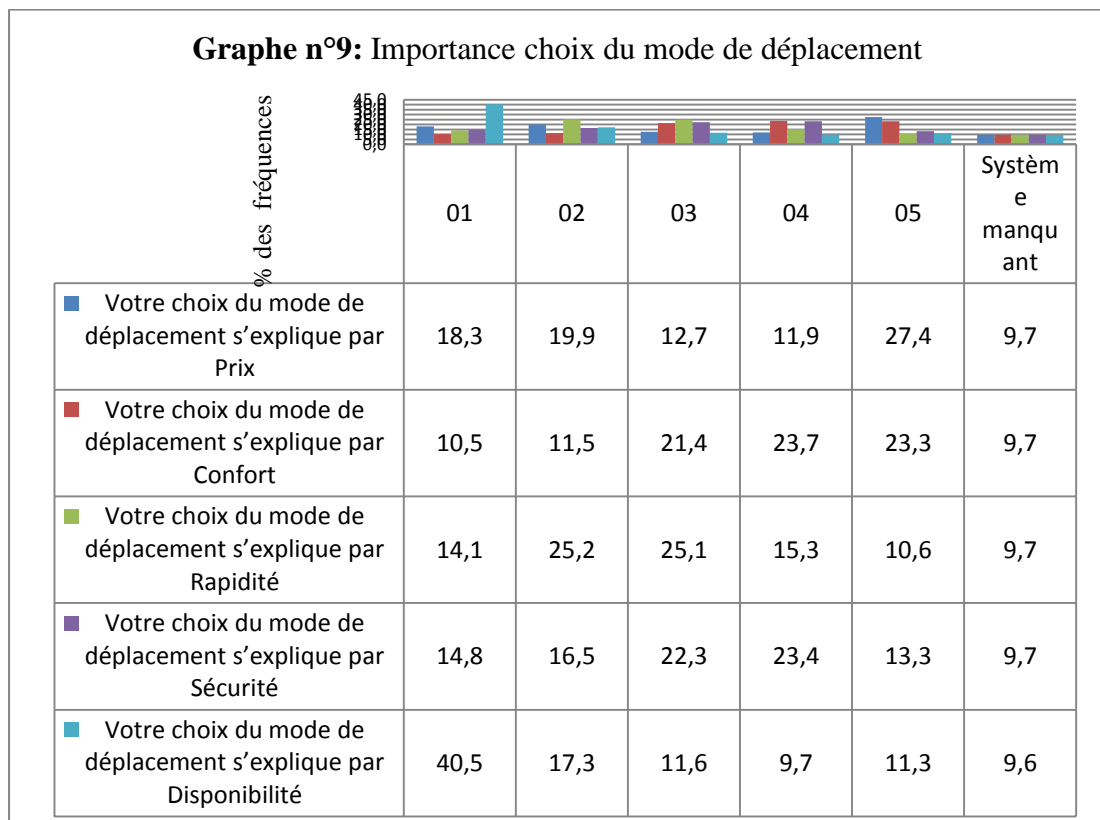
Graphe n°8 : répartition des immatriculations des véhicules neufs du premier semestre 2018 selon le genre et la source d'énergie



Source : Rapport ONS n° 860 « Les immatriculations des véhicules automobiles (premier semestre 2018) ».

<https://www.ons.dz/IMG/pdf/immats12018.pdf>

4.2. Importance choix du mode de déplacement



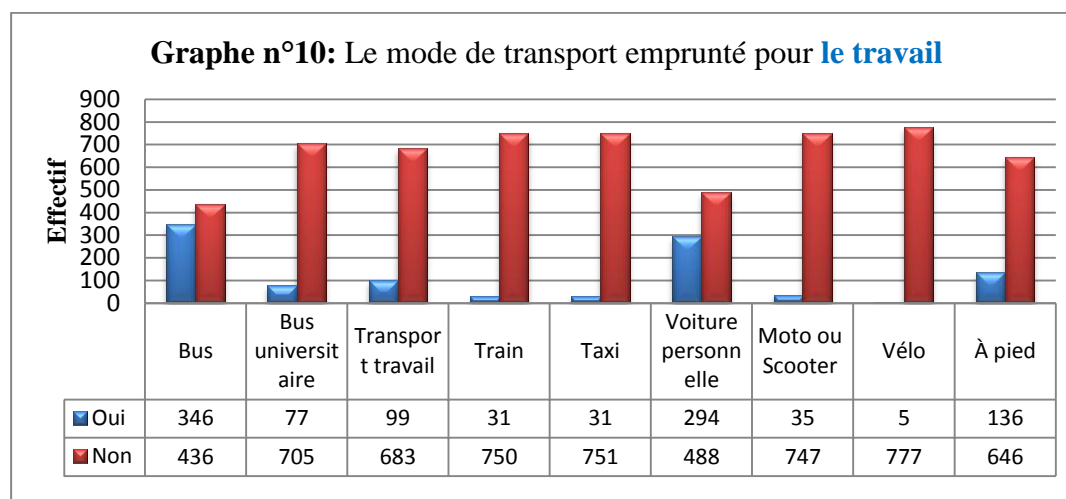
Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Concernant l'importance des choix du mode de déplacement utilisés selon des indications proposées concernant le prix, le confort, la rapidité, la sécurité et la

disponibilité, nous avons constaté que les répondants ont porté leur choix sur deux paramètres essentiels qui sont la disponibilité et la rapidité, ce qui renforce cependant la conviction que le premier souci des individus est le déplacement en tenant compte du facteur temps. En ville, le premier problème auquel sont confrontés les citoyens est la disponibilité des moyens de transport pour arriver au moment convenu à l'endroit voulu concernant surtout le motif de déplacement professionnel. Cette situation crée une saturation et une fréquentation importante des moyens de transport, notamment aux heures de pointe, où des embouteillages monstres sont observés dans les principales artères de la ville. Pour y remédier à ce problème, ne serait-ce que partiellement à cette situation, Emmanuel Munch et Laurent Proulhac (Emmanuel Munch et Laurent Proulhac, 2019) proposent dans leur article paru en 2019 des horaires flexibles comme un levier de l'étalement des flux.

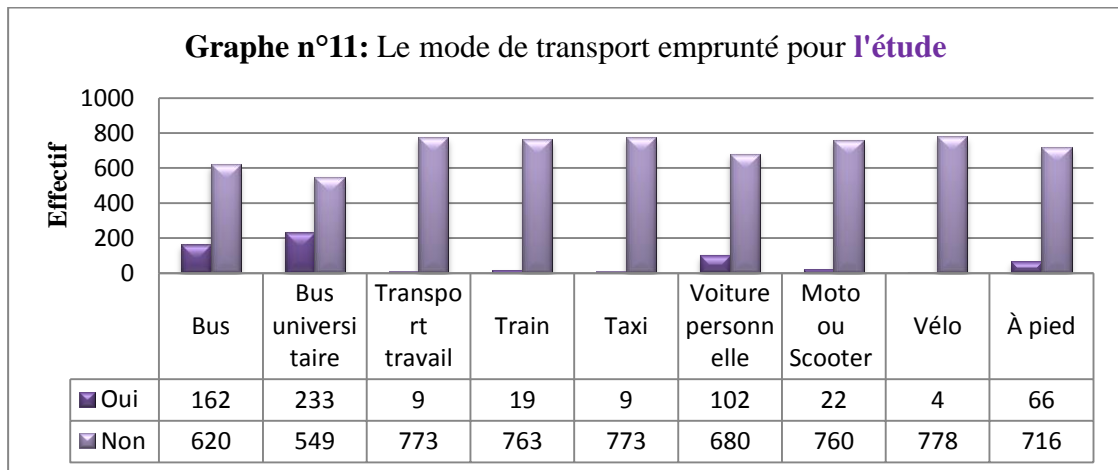
4.3. Le mode de déplacement utilisé souvent

La diversité des modes de transport et les motifs de déplacement fait que les usagers cherchent le moyen de transport le plus efficace. Afin d'étudier les motifs de déplacement, nous avons adressé des questions pour les répondants concernant tous les modes utilisés, et nous avons obtenu les résultats suivants (graphe n°10) :



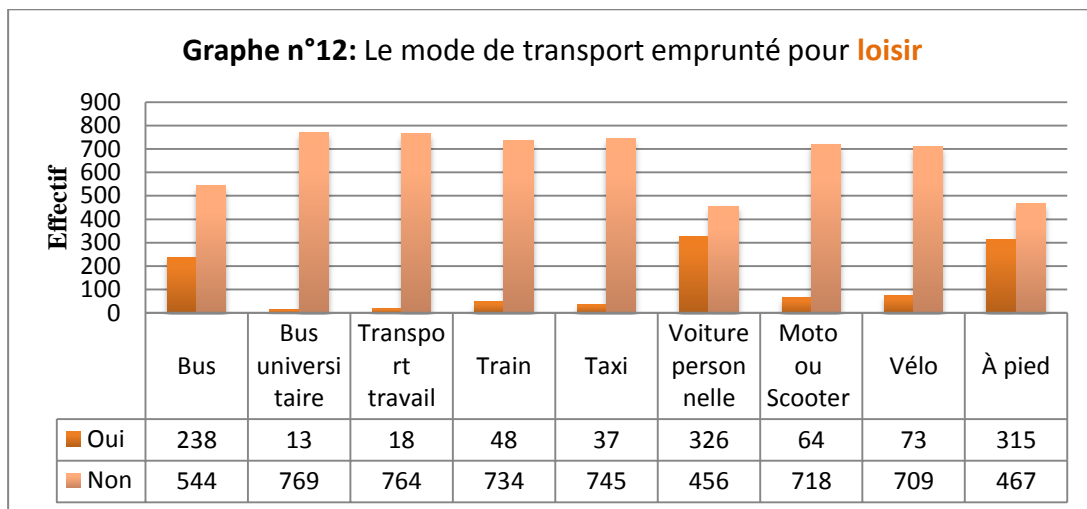
Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Le mode de transport utilisé pour le travail est le bus et la voiture personnelle. Les autres modes leurs fréquences est minimales. La ville se définit comme un lieu de regroupement humain, résultant d'une concentration d'activités et d'habitations, un espace privilégié de concentration des moyens de production, des industries, des services, du capital, des communications et de l'information. Cette place privilégiée de la ville fait une forte pression sur les moyens de transport, puisque les trajets entre le lieu de domicile et le lieu d'exercice de l'activité professionnelle sont une obligation quotidienne, ce qui contraint les usagers a emprunté soit le transport en commun ce qui est assez fréquent ou bien l'utilisation de la voiture personnelle pour ceux qui en possèdent.



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

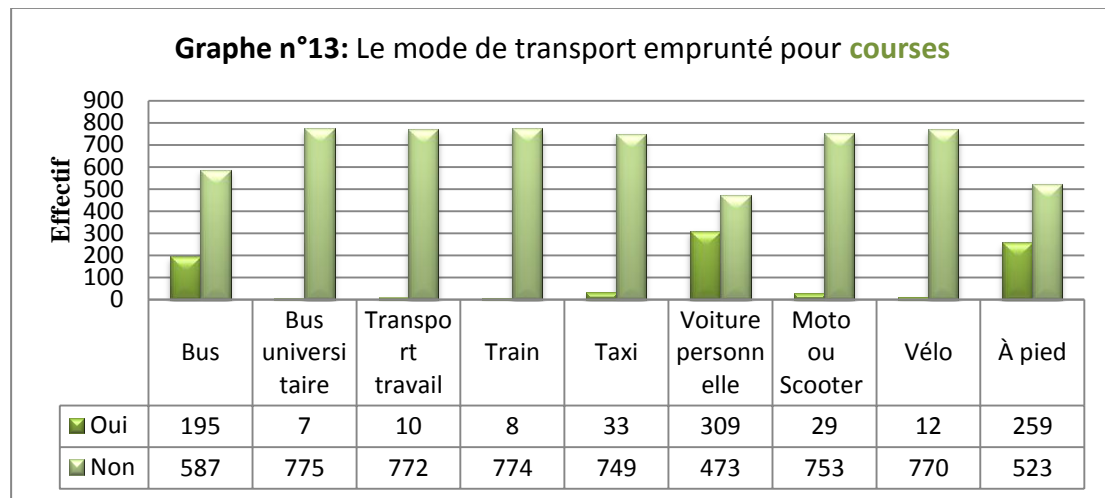
Le motif de déplacements quotidiens domicile-étude est fréquent, cela fait pression sur les moyens de transport. En France, les étudiants consacrent en moyenne une heure par jour à leurs déplacements (Fares Belghith et al, 2013). Les réponses montrent que les répondants empruntent le bus (transport urbain) ou le transport universitaire, la ville de Bejaia est dotée d'une université pluridisciplinaire, qui compte aujourd'hui plus de 40 000 étudiants. Sachant également que les écoliers bénéficient d'un transport scolaire assuré par la municipalité (APC de Bejaia). Les autres moyens ne sont vraiment pas empruntés avec des fréquences importantes à l'exception de la voiture personnelle.



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Le loisir est un luxe et le déplacement pour ce motif d'attraction ne se fait qu'occasionnellement notamment les week-ends. Les interviewés voient que le moyen de transport emprunté est le bus (30,43%), voitures personnelles (41,68%) et la marche à pied (40,28%). Pour ce dernier cas, Bejaia possède des espaces adéquats pour la marche à pied (le long du boulevard de l'ALN) et bien d'autres endroits, c'est l'exemple du front de mer de la ville de Bejaia, appelé Promenade Léonardo

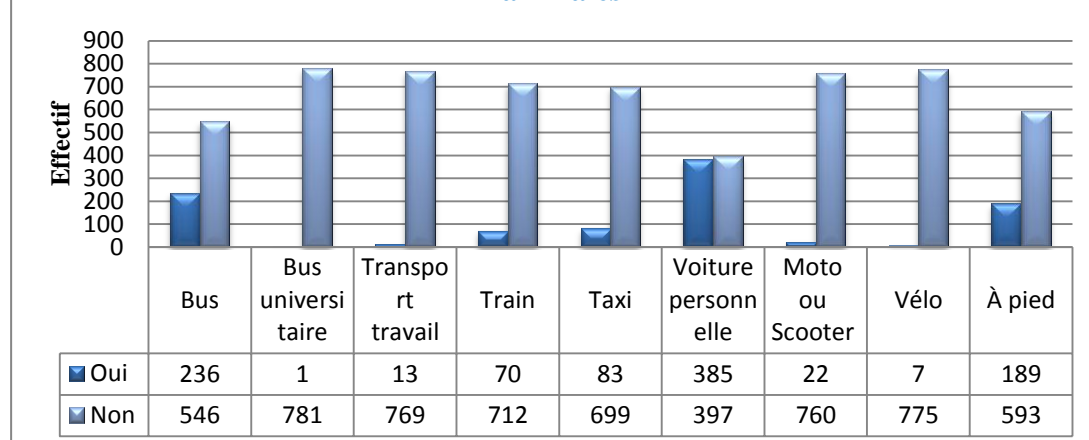
Fibonacci, en référence au célèbre mathématicien italien du Moyen Âge, qui en avait fait son lieu de détente privilégié, *le front de mer*.



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Les trois moyens de déplacement cités précédemment (bus, voiture personnelle et marche à pied) dominent également pour le motif de déplacements pour effectuer des courses. La ville de Bejaia est une ville dynamique possède un secteur tertiaire en pleine mutation. Ce secteur est actuellement en pleine croissance, la vaste gamme des activités tertiaires, qui englobent les services publics, les services liés à la production, les services personnels, les secteurs des loisirs et d'autres encore. Il n'y a pas de domaines de la vie qui ne soient en relation avec des services du secteur tertiaire, la ville de Bejaia concentre une gamme importante des fonctions et des activités liées au service. En effet, comparativement à tous les centres urbains de la wilaya, elle abrite la majeure partie du tertiaire. Pour ce qui est des activités commerciales, la répartition des différents commerces dépend de plusieurs facteurs, la densité démographique étant le choix le plus dominant. Cette activité englobe les différents types de commerce semblable (Café, restaurant, magasins de ventes, supérettes, etc.). Paradoxalement, cette répartition est quasi équitable, le paradoxe ne réside pas dans la répartition en elle-même, mais plutôt dans sa nature strictement spontanée. Elle est le fruit du choix de la population, et ne résulte d'aucun programme de développement ou encore d'aucune volonté d'organiser la répartition de ces activités.

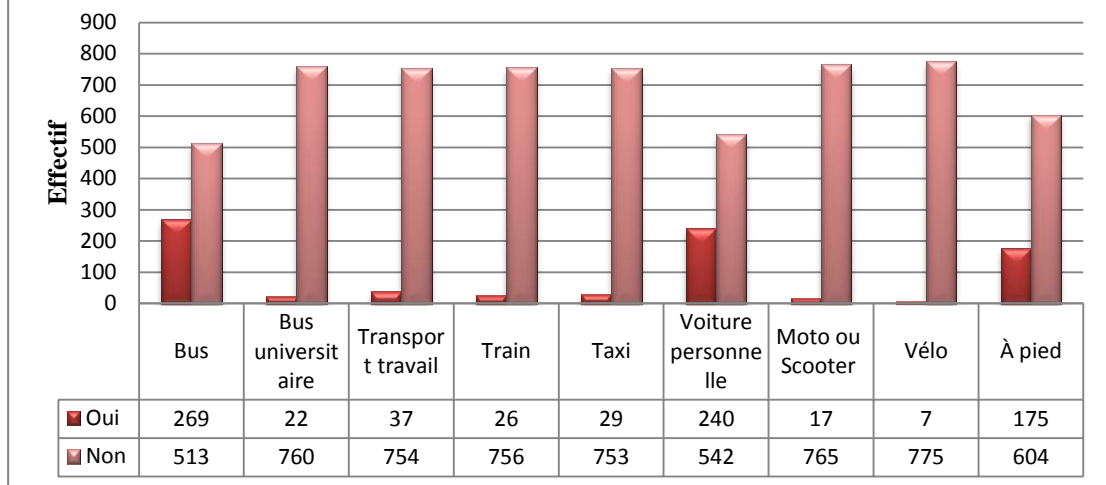
Graphe n°14: Le mode de transport emprunté pour Visites familiales



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Les résultats obtenus montrent que les visites familiales sont faites globalement en bus (30,17%) ou en voiture personnelle (49,32%), elle concernant moins les autres modes de transport. Néanmoins, nous constatons que la marche à pied est également utilisée (24,16%), cela s'explique par la structure de la ville où la répartition spatiale de la ville en zone résidentielles a permis le regroupement des familles issues des mêmes régions. En effet, après l'indépendance, la population rurale commence d'affluer sur la ville en quête d'une vie meilleure et d'un emploi plus rémunéré dans l'industrie, elle est passée de 51.794 habitants en 1966 à 58.692 habitants en 1970. En effet, à partir de cette année et comme toutes les villes du pays, la ville a connu un afflux massif de population rurale venant des campagnes environnantes à la recherche d'un emploi, une scolarisation ou un service. La population s'est accrue de près de 72.669 habitants en 1977. Cette poussée a poursuivi son essor jusqu'au début des années 80, malgré la politique menée par l'État visant la fixation de la population dans les zones rurales. Cependant, la marginalisation des zones du versant sud (Aït Slimane, Aït Bimoune...) qui continuent d'affluer massivement vers la ville a provoqué un transfert de la croissance démographique sur la banlieue et l'émergence des pôles périphériques (Tizi, Ihaddaden Oueda/Oufela, Tadjeboujt, Boukhiana, Dar Djbel) et à inculper cher la population en générale leur propre traduction de visites familiales qu'elles soient culturelles ou religieuses.

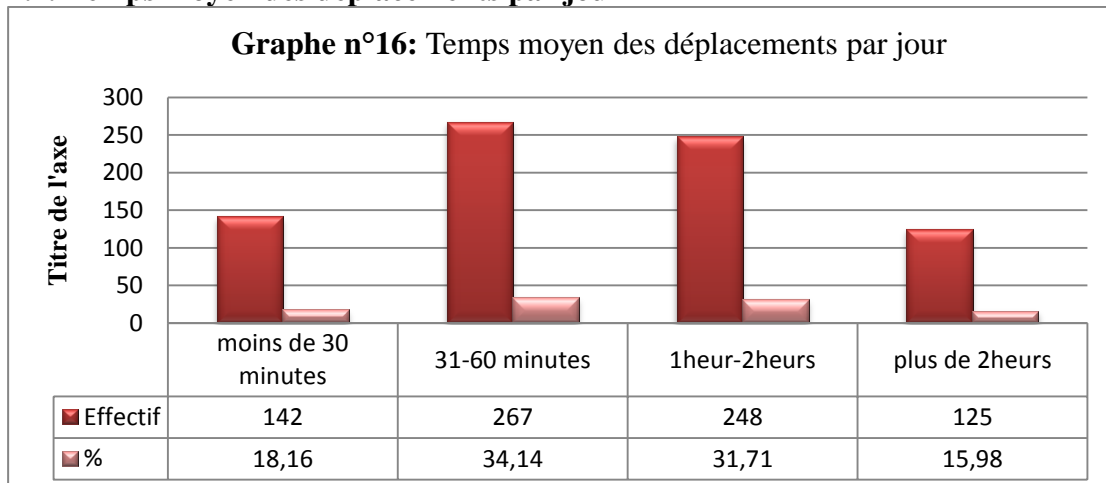
Graphe n°15: Le mode de transport emprunté pour démarches administratives



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

La même tendance est observée concernant le mode de transport pour démarches administratives, où le bus et la voiture personnelle sont souvent empruntés. La concentration des activités administratives dans le centre urbain a fait augmenter les besoins de déplacements et exercer une pression sur les moyens de transport en commun, ainsi il semblerait que le recours à l'utilisation de la voiture personnelle et la marche pied un moyen pour combler cette lacune. Ce problème de centralité urbaine et concentration des activités administratives a fait réagir les pouvoirs publics, puisque récemment ils ont procédé à un polycentrisme intégrateur par une relocalisation de quelques administrations en dehors du centre urbain, c'est le cas de la direction du commerce, l'environnement, tourisme, l'agence foncière, etc.

4.4. Temps moyen des déplacements par jour

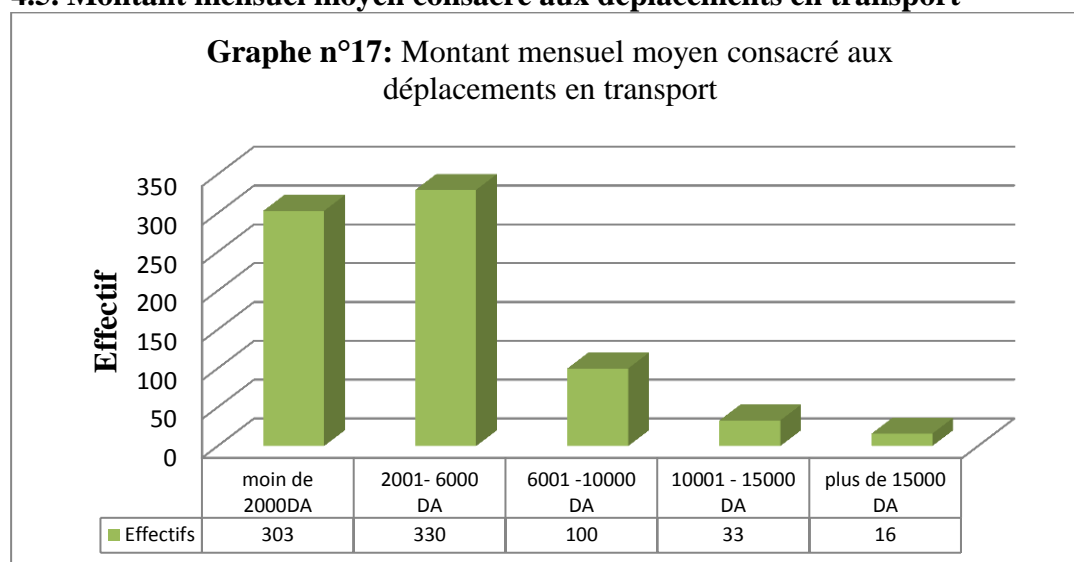


Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

La majorité des répondants voient que le temps moyen de déplacement par jour varie entre 30 minutes- une heure et une heure jusqu'à deux heures qui représentent

respectivement 34,14 % et 31,71%. La durée de transport devient un paramètre déterminant pour le déplacement que le choix de mode de transport, notamment pour ceux qui travaillent loin de lieu de résidence et ceux qui effectuent quotidiennement des trajets longs pour venir en ville. Des études montrent que le temps moyen quotidien destiné aux déplacements est d'environ une heure quel que soit le niveau de développement d'un pays (Frédéric Larose, 2011), nous remarquons que la ville de Bejaia ne déroge pas à cette règle, puisque la moyenne est située dans cet intervalle. Concernant le transport par bus (transport urbain), le manque d'organisation dans les rotations des bus et du non-respect des durées d'attentes dans les arrêts sont constatés. Par ailleurs, la quasi-totalité des bus mis en exploitation traversant le même trajet en arrivant au centre-ville. L'exploitation excessive et démesurée de l'axe routier principal a causé l'engorgement du centre-ville le long de la journée et surtout aux heures de pointe. C'est le cas du boulevard Krim Belkacem, rue de la liberté, rue des Aurès.

4.5. Montant mensuel moyen consacré aux déplacements en transport



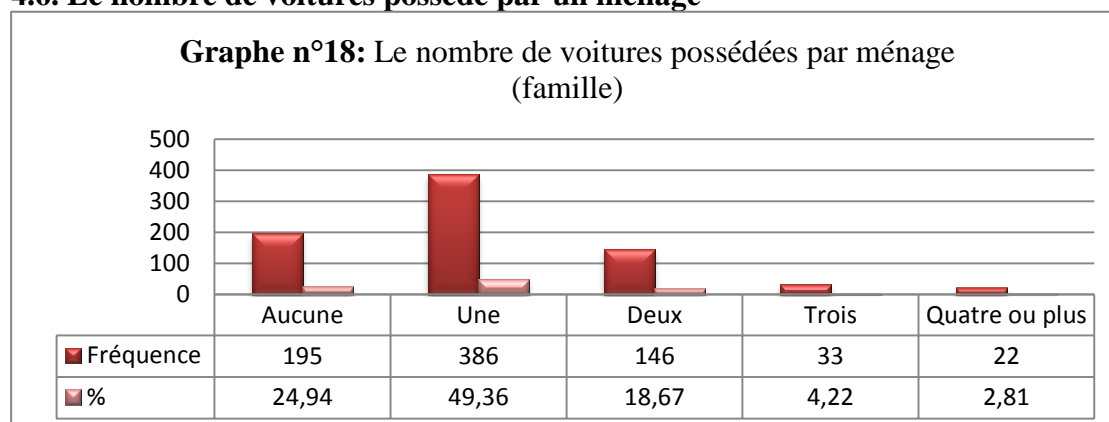
Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

L'avis des interviewés sur le montant mensuel moyen consacré aux déplacements en transport converge vers deux intervalles qui sont moins de 2000DA et entre 2000 et 6000DA. Dans les réponses précédentes, nous avons remarqué que le revenu moyen des sujets enquêtés est situé entre 18.001DA et 60.000DA, il est à signaler également, tenant compte des réponses précédentes, que le bus est le moyen le plus fréquemment utilisé pour les déplacements en ville, son prix est administré, il est fixé à 20DA quel que soit le trajet emprunté, ce qui témoigne d'une objectivité dans les réponses formulées. Par ailleurs, les autres montants affichés dont le budget est jugé excessif sont expliqués par le recours à l'utilisation de l'automobile et les calculs des frais inhérents au déplacement (entretien, parking, carburant...) (L'Automobile Club Association, 2017)³³. Une autre explication sur les montants qui dépassent les 6000

³³ En Europe, le coût d'une utilisation de la voiture qui comprend : l'achat à l'assurance, carburant, l'entretien est estimé, en 2017, entre 5000 et 10000 euros annuellement.

DA peut être avancée, c'est le cas des ménages ayant plus d'un enfant scolarisé et qui se déplace par bus, ce qui les contraint de dépenser plus.

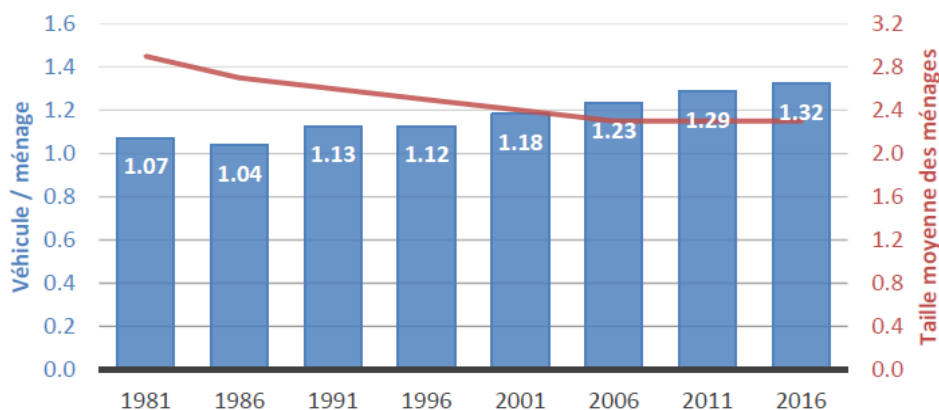
4.6. Le nombre de voitures possédées par un ménage



Source : Enquête de terrain, auteurs, 2020

Face à la carence en matière de transport urbain dans la ville, l'automobile est devenue la norme en termes de mobilité, ce qui explique le taux assez élevé des familles possédant au minimum une voiture (49,36%). La ville de Bejaia a un taux de motorisation élevé, vu que son étalement est à l'origine de la ville motorisée (Étalement urbain dépendant de l'automobile). Contrairement aux pays développés, la préférence pour la voiture personnelle est considérée comme un luxe, aujourd'hui, dans ces pays en moyenne la moitié des foyers possède deux voitures c'est l'exemple de la Belgique où 54% des couples avec enfants possèdent deux voitures ou plus (StatBel, 2021). En France, 37% des ménages disposent d'au moins deux voitures en 2017, avec un taux de motorisation qui atteint 84% (INSEE, 2017). Au Canada, l'évolution de la motorisation est présentée en véhicules par ménage a connu une tendance haussière. Le graphe ci-dessus retrace l'évolution de la motorisation en Algérie en véhicule/ménage et de la taille moyenne des ménages pour la période comprise entre 1981-2016.

Graphe n°19: Évolution de la motorisation en véhicule/ménage et de la taille moyenne des ménages. 1981-2016. Ensemble du Québec.



Sources : SAAQ (2018b) et Statistique Canada (2016). In L'état de l'automobile au Québec : constats, tendances et conséquences. Rapport Final De Recherche – Partie I
Programme de bourses de la Fondation David Suzuki

Auteur : Jérôme Laviolette, M.Sc.A Chercheur invité en transports et changements climatiques 2017-2018

https://jalonmtl.org/wp-content/uploads/2020/04/Rapport_Fondation-David-Suzuki-Final-PartI-Dependance-auto-10.2020.pdf

Par ailleurs, les données de l'enquête montrent qu'en même temps, le taux des familles ne possédant pas de voiture est relativement important (24,94%), cet état de fait est expliqué par les coûts élevés liés à la possession d'une voiture et qui représente un budget conséquent. Sachant que la mobilité peut représenter jusqu'à 30 % des revenus des ménages, ainsi les ménages ont recours au moyen de transport urbain qui représente d'ailleurs un enjeu social important, puisqu'il assure à toutes les couches sociales un déplacement à un prix raisonnable. Ce mode alternatif à la voiture particulière permet donc d'alléger leurs charges. Il permet entre autres à atténuer la pauvreté urbaine et l'exclusion sociale à travers la création d'emplois stables et qualifiés, la lutte contre la ségrégation spatiale et sociale à travers la politique de planification pour desservir les zones les plus marginalisées de la ville.

5. Conclusion

En guise de conclusion, les résultats qui peuvent être retenus à travers l'exploitation des données de l'enquête sont les suivants :

La mobilité urbaine est un enjeu crucial pour l'avenir d'une ville, nous avons constaté à travers les résultats, qu'au niveau de la ville de Bejaia, **le bus et le véhicule personnel** sont souvent utilisés pour les déplacements. La voiture occupe une place importante et le taux de motorisation est très élevé, cette dépendance à l'automobile amplifient les externalités négatives du système de mobilité et engendre des problèmes pressants, notamment la congestion interrompue. En outre, les carences en matière de transport en commun, notamment le transport urbain en est la cause principale de ce choix, *la croissance urbaine* si brutale a entraîné la croissance des besoins de transports, tandis que l'offre de ce dernier connaît des insuffisances sans réussir à faire face à une pression croissante de déplacements. Dans ce cas, cette forte demande a soumis le système de transport urbain à de fortes pressions, de cette pression, résulte une désorganisation des transports, et une sur pollution grandissante.

La comparaison entre le service de transport Public et Privé fait ressortir un résultat pertinent, où la plupart des enquêtés jugent que la qualité de service Public assuré par l'ETUB est plus surfaissant selon plusieurs critères. Le transport urbain privé Bejaia souffre de beaucoup d'insuffisances, le problème se pose plus en termes qualitatifs que quantitatif, puisque la ville est bien couverte en terme de réseau, mais le problème se pose en termes de la qualité de service jugée très médiocre. Ainsi, l'amélioration de la qualité de transport en commun et le recours à la généralisation et l'intégration des nouvelles technologies comme les STI (Systèmes de transport intelligents) s'imposent. Toutefois, il semble que le recours aux transports par les moyens doux (vélo, marche à pied) est une culture qui n'est pas enracinée chez la population, ce qui explique les taux faibles de réponse. La marche à pied concerne beaucoup plus les trajets scolaires.

La ville de Bejaia, qui connaît depuis plusieurs années une croissance ascendante de sa population urbaine, souffre d'un manque d'organisation et de gestion de son système de transport urbain. Aujourd'hui, les solutions pratiques aux problèmes liés au trafic doivent viser la satisfaction des besoins de déplacement et d'augmenter la fluidité des différents réseaux de transport. Les résultats révèlent que la durée de trajet varié entre 30 minutes et une heure, malgré que la ville de Bejaia d'une taille moyenne en termes de population et de surface, les usagers mettent plus de temps pour se déplacer, ce qui dénote les désagréments causés pour une mobilité efficace.

Le revenu des ménages est un élément déterminant pour la mobilité urbaine. Les répondants jugent que le recours au moyen de transport par bus est justifié par les dépenses exorbitantes consacrées pour leur déplacement par d'autres moyens (véhicule personnel, Taxi...). Une grande frange de population est située dans la classe moyenne et les plus démunis de la société, ce qui explique des taux de réponse élevés pour l'intervalle de moins de 6000DA par mois. Le motif de déplacements quotidiens domicile-étude et travail est fréquents, ce qui démontre l'importance de la demande de transport par cette frange de population (travailleurs, étudiants).

Les recommandations :

L'étude sur les facteurs déterminants de la mobilité urbaine fait généralement l'actualité. Et pour une mobilité plus durable dans une ville moyenne algérienne, il convient de souligner à travers cette contribution, les recommandations suivantes :

- Développement et organisation de transport urbain, ce dernier est indispensable pour une meilleure dynamique et mobilité des personnes dans des villes et contribue au développement et à la croissance du pays.
- Organiser le passage vers le développement du transport en commun, des modes doux, mais aussi à la motorisation électrique moins énergivore et respectueuse de l'environnement.
- Mettre en place des solutions progicielles qui permettent d'accroître la productivité économique et en même temps participer à réduire les impacts environnementaux, donc favorables pour un développement des transports et une mobilité plus durable dans la ville. L'introduction des TIC dans la mobilité invite à changer de paradigme et à passer d'une vision de la mobilité comme flux de transport à optimiser à une vision élargie de la mobilité au-delà de la dimension spatiale.
- Développer les modes de transports capacitaires et le transport collectif en site propre (TCSP) représenté par le métro, tramway peuvent constituer des solutions alternatives en intégrant dans le réseau les différents modes de transport pour transport de masse d'une part, et assurer une complémentarité avec les autres modes de transports d'autre part (Baouni Tahar, 2015).
- Doter la ville par un tramway, ce dernier occupe une place importante grâce à ses avantages, notamment la réhabilitation urbanistique et l'instauration d'un système urbain équilibré, et contribue entre autres à réduire la congestion routière qui le rend un outil indispensable du développement urbain et de la durabilité des villes. Il est plus adapté pour les villes moyennes et dans lesquelles l'espace urbanisable fait rare pour envisager la construction d'un métro (Rubén C. Lois González et al, 2013). C'est le cas de la ville de Bejaia où le projet est envisagé, mais gelé pour des considérations économiques liées à des restrictions budgétaires.

Les références Bibliographiques

- **Baouni Tahar** (2015) : « Impact des nouveaux TCSP sur la mobilité des usagers à Alger », Professeur Directeur de laboratoire Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme (EPAU) d'Alger, Laboratoire, Ville, Urbanisme et Développement Durable(VUDD). <http://www.codatu.org/wp-content/uploads/Tahar-Baouni.pdf>
- **Belghith Fares, Le Corgne Simon & Verley Elise** (2013) : « La vie étudiants : transport et déplacements quotidiens », L'état de l'enseignement supérieur et de la recherche en France, n°6 Février 2013.
- **Douglas Clement** (2005), « Théories économiques de la ville », *L'Économie politique* 3/2005 (n° 27) , p. 82-97 URL : www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2005-3-page-82.htm.
- **Emmanuel et Proulhac Laurent** (2019) : « Le paradoxe de l'heure de pointe et des horaires de travail flexibles », *Territoire en mouvement Revue de géographie et aménagement* [En ligne], 42 | 2019, mis en ligne le 08 novembre 2019, consulté le 09 juillet 2021. URL : <http://journals.openedition.org/tem/5802> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/tem.5802>.
- **Frédéric Larose** (2011): « Vitesse de déplacement et organisation urbaine. La mobilité à toute vitesse », Cités Territoires gouvernance : Le territoire au cœur de la transition. http://www.citego.org/bdf_fiche-document-1127_fr.html
- **INSEE (2017)** L'Institut national de la statistique et des études économiques, 2017. <https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277714?sommaire=4318291>
- **Munch Rapport ONS** (2018) n° 860 « Les immatriculations des véhicules automobiles (premier semestre 2018) ». <https://www.ons.dz/IMG/pdf/immats12018.pdf>
- **Rapport ONS** (2019) N° 914, les immatriculations des véhicules automobiles (Deuxième Semestre 2019). https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.immat_s2_2019.pdf
- **Rubén C. Lois González, Miguel Pazos Otón, Jean-Pierre Wolff** (2013) : « Le tramway entre politique de transport et outil de réhabilitation urbanistique dans quelques pays européens : Allemagne, Espagne, France et Suisse ». Dans *Annales de géographie* 2013/6 (n° 694), pages 619 à 643. <https://doi.org/10.3917/ag.694.0619>
- **SAAQ (2018b) et Statistique Canada** (2016). In L'état de l'automobile au Québec : constats, tendances et conséquences. Rapport Final De Recherche – Partie I Programme de bourses de la Fondation David Suzuki. Jérôme Laviolette, M.Sc.A Chercheur invité en transports et changements climatiques 2017-2018 https://jalonmtl.org/wp-content/uploads/2020/04/Rapport_Fondation-David-Suzuki-Final-Part1-Dependance-auto-10.2020.pdf
- <https://statbel.fgov.be/fr>
- L'Automobile Club Association <https://www.automobile-club.org/espace-presse/communiques/l-aca-publie-les-resultats-du-budget-de-l-automobiliste-2017>

ROLE ET DYNAMIQUE DES PETITES ET MOYENNES VILLES DANS LE FONCTIONNEMENT ET L'ORGANISATION DE L'ESPACE REGIONAL. CAS DES VILLES DES HAUTES PLAINES DE SETIF

FERTAS Lahcene

Maitre de conférences, classe A, laboratoire projet Urbain, ville et territoire (PUVIT), Institut d'Architecture et des Sciences de la Terre, Université Ferhat ABBES,-Sétif 1,
lahcenefort@gmail.com

BENMAHAMED Hamid

Maitre-Assistant, classe A, Institut d'Architecture et des Sciences de la Terre, Université Ferhat Abbès,-Sétif 1, Algérie.
hamidbenmahamed@yahoo.fr

Introduction :

L'étude des petites et moyennes villes intéressent les chercheurs et les géographes en premier lieu, en raison du rôle qu'elles peuvent jouer dans la structuration de l'espace, l'ajustement du rythme de la croissance excessive des grandes métropoles, ainsi que dans l'organisation du maillage du réseau urbain local et régional.

Les villes petites et moyennes n'ont pas fait l'objet d'un grand intérêt de la part de la recherche urbaine internationale en Europe (Bell & Jayne, 2009). Même si leurs dynamiques démographiques et économiques sont très diverses, la décroissance urbaine semble particulièrement affecter cette catégorie de villes (Cauchi-Duval, 2017; Wolff et al. 2013). Certaines petites villes ont été affaiblies par les processus de désindustrialisation et de réorganisation des services publics. Elles jouent encore un rôle essentiel dans le système urbain et dans la structuration des territoires (Santamaria, 2012). Le rôle des pouvoirs publics et des collectivités territoriales pour répondre à la décroissance est parfois exploré (Grossmann et al., 2012 ; Wolff et al., 2017) tandis que des voies alternatives de réponse à la décroissance émergent par ailleurs (Paddeu, 2012; Béal & Rousseau, 2016).

Si le but de leur développement dans le passé était d'en faire un espace de transit entre l'espace rural et la ville, les politiques actuelles visent à en faire des pôles de développement local ou régional. Brunet Reget indique que les villes moyennes sont « un objet réel non identifié ». (François Taulelle ; 2010)

L'objectif de l'analyse des relations établies par les petites et moyennes villes dans leur sphère régionale est de préciser le rôle de ces unités dans l'encadrement de l'espace du fait des équipements dont elles disposent, ainsi que de mettre en évidence le rôle qu'elles jouent aux abords des métropoles et grandes villes. (Bousfiha Sabeh ,2018)

Ce sont des villes facilement appréhendables : leur structure urbaine est facile à comprendre même si ces villes tendent à connaître les effets de la périurbanisation et de l'étalement urbain. On peut aussi y ajouter d'autres clichés bien différents : des villes résidentielles, monotones, sans vie, des villes dortoirs des grandes métropoles ou bien encore des villes grandes zones d'activités, résultats des effets de la périurbanisation. Autant d'images qui composent des visions contradictoires des tissus et des fonctions urbains. (Idem) Page 4

Avec la mondialisation, les possibilités de relations entre les villes de différentes tailles sont en rupture avec la structure hiérarchique urbaine traditionnelle. Ce

processus, en plus d'avoir causé un fort impact sur l'économie et la société, se reflète aussi sur l'organisation de l'espace. (GUESNIER, B et all, 2005).

En Algérie, les petites et moyennes villes occupent une place essentielle dans la hiérarchie urbaine, elles servent de relais entre les agglomérations existantes. Elles font partie d'un système urbain structuré qui organise le territoire national, régional et local.

Marc cote considère que la petite ville est un phénomène important en Algérie, due à une urbanisation accrue au cours des dernières décennies. (M COTE 1986)

Le réseau urbain algérien se définit par un élargissement de l'armature urbaine supérieure, et la consolidation des villes moyennes. Ainsi que la progression des petites villes due à la forte rurbanisation qu'a subie le monde rural.

Le maillage urbain est constitué de pôles séquentiels selon les rangs et les poids, dont la fonction principale est d'encadrer le territoire. Il sert d'outil d'aménagement et de développement du territoire et un élément de son organisation, qui impose une focalisation afin de créer les équilibres locaux et réduire les disparités entre eux.

A travers l'histoire, la région des hautes plaines Sétifiennes n'avait pas connu un ancrage urbain conséquent, du fait de l'absence des traditions urbaines, due à la vocation agricole de la région.

Problématique

Nous venons par le biais de ce papier d'élucider la dynamique des petites et moyennes villes des hautes plaines de Sétif sur une trentaine d'années (1987 - 2018), tout en se posant les questions suivantes :

- Quelle est la nature et le rythme démographique d'évolution des petites et moyennes villes de la région ?
- Quel est l'apport des petites et moyennes villes, (Ain Oulmene, Ain Azel, Ain Arnat et Salah-Bey) dans l'équilibre de l'armature urbaine de la région ?

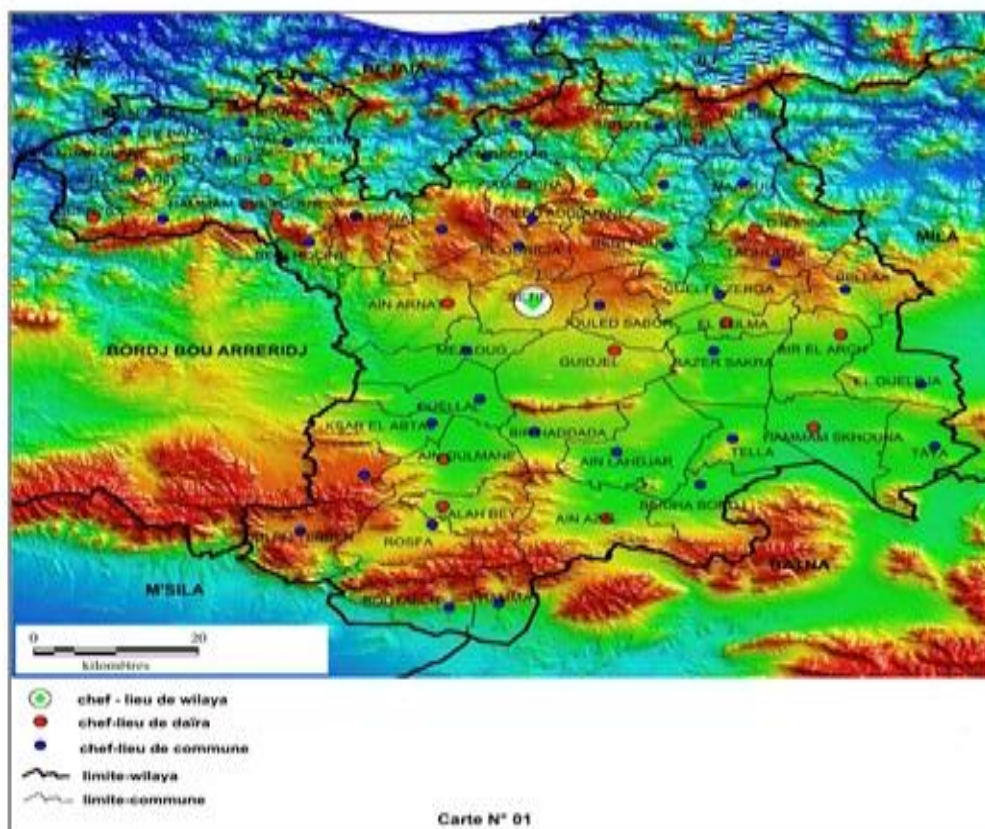
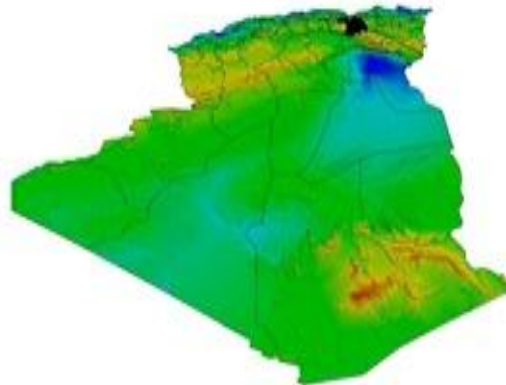
Nous faisons remarque que les villes de **Sétif et d'El-Eulma** ne font pas partie de la zone d'étude, du fait de leur taille en terme de population qui dépasse la norme des petites et moyennes villes.

1- Présentation de la zone d'étude: Les hautes plaines Sétifiennes

Situées entre les chaînes intérieures de l'Atlas Tellien et de l'Atlas Saharien, c'est une immense étendue, elle occupe la région centrale de la e Sétif, c'est une zone relativement plate dont l'altitude varie de 750 m à l'Est jusqu'à 950 m à l'Ouest.

Des reliefs isolés rompent l'horizontalité et atteignent 1.160 m au Djebel Zdim, 1.442 m au djebel Youssef, 1.263 m au Djebel Braou. Cependant cette zone reste ouverte à l'Est comme à l'Ouest (PAW de Sétif 2009) . Caractérisé par une forte dynamique économique et surtout agricole, principalement, la céréaliculture et les cultures maraichères. Dominé par un climat continental.

SITUATION GÉOGRAPHIQUE DE LA WILAYA DE SÉTIF



2- Evolution de la hiérarchie urbaine dans les hautes plaines Sétifiennes

La recherche concernant cet aspect tente d'étudier le développement des villes petites et moyennes dans les hautes plaines de Sétif à travers l'évolution du nombre de leurs centres et de la taille de la population, et de mettre en évidence les changements de taille des centres. Ceci est basé selon le classement mentionné dans la loi directive de la ville n°06-06 du 21 Muharram 1427 correspondant au 20 février 2006, qui détermine la taille des villes.

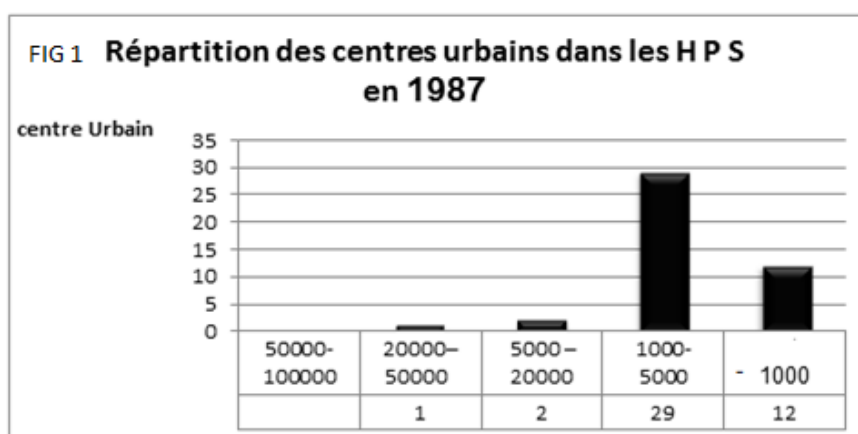
2-1 la hiérarchie urbaine dans les hautes plaines Sétifiennes en 1987 : Domination des petits centres urbains

D'après le RGPH 1987, on a constaté qu'il y a 44 centres urbains dans la zone d'étude, avec l'absence de moyennes villes et l'émergence d'une seule petite ville qu'est Ain-Oulmene avec une population estimée à 21676 hab. En contrepartie, on enregistre une tendance de petits centres (au nombre de 29), qui représente 56,5% de la population totale de la zone d'étude. Remarque : jusqu'en 1987, domination du phénomène rural sur l'urbain.

Tab 01 : Répartition de la population des centres urbains selon leurs catégories 1987

Catégories des centres Urbains	Nb centres	Nb population des centres	% population des centres / Total
100 000 - 50 000			
50 000 – 20 000	01	21676	% 18,1
20 000 – 5000	02	23264	%19,4
5000 -1000	29	67496	%56,5
<1000	12	6933	% 05,8
TOT	44	119369	% 100

Source: RGPH 1987



2-2 la hiérarchie urbaine dans les hautes plaines Sétifiennes en 1998 :

Continuité de l'émergence des petits centres :

On note une évolution importante concernant le nombre des centres urbains en général, qui a atteint 68 en 1998, avec un pourcentage de 54,5 % de plus ; comme le démontre le Tab n 2.

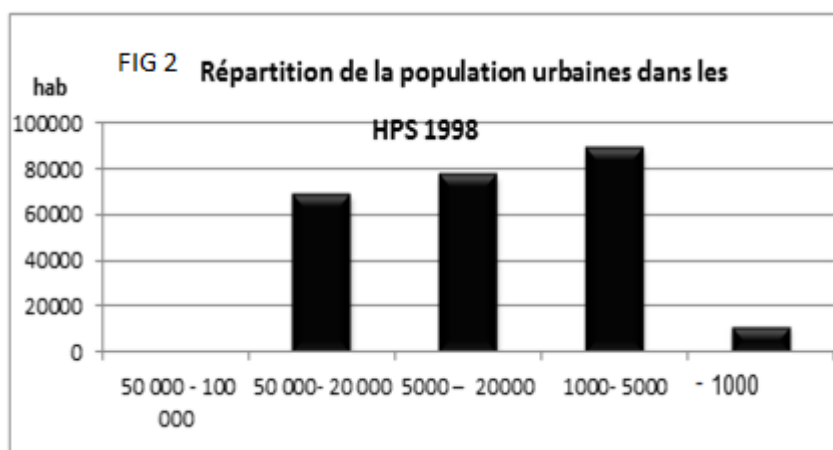
Tab n 2. **Hiérarchie urbaine en 1998 dans les (HPS)**

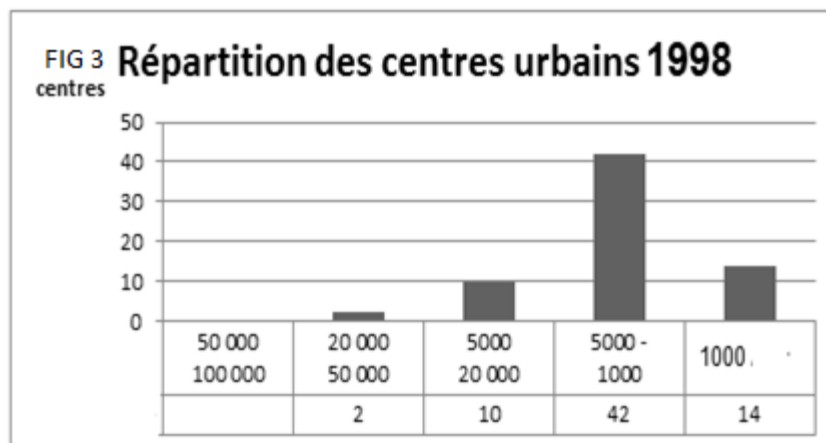
Catégories des centres urbains	Nb centres	Nb population des centres
100 000 - 50 000		
50 000 – 20 000	02	69271
20 000 – 5000	10	77649
5000 -1000	42	89422
<1000	14	11378
TOT	68	247720

Source : RGPH 1998

- l'accession du centre d'Ain Azel au niveau d'une petite ville (20 000 - 50 000), par rapport à son rôle régional comme étant un pôle d'appui dans la région sud du territoire.

Durant la période (87- 98), on constate une augmentation significative de la population des centres avec 128351 habitants en raison de l'exode massif des populations des zones éparses vers des centres plus sécurisés.





2.3 La hiérarchie urbaine dans les hautes plaines Sétifiennes en 2008 : Regain de la stabilité de la population

Notons que le fait marquant réside dans le rétablissement d'une forme de stabilité démographique, résultat du choix de l'autorité centrale dans le sens d'une réconciliation nationale, qui a fortement réduit la menace terroriste. Cela se confirme à travers le nombre de centres urbains en 2008 (71 centres) semblable à celui de 1998 (68 centres).

- Aussi, on constate le report du centre d'Ain Oulmene d'une petite ville en 1998 à une ville moyenne en 2008 ; avec une population de 50698.

Ce développement n'est pas dû seulement à la dynamique économique mais plutôt du fait de la migration interne de la population des zones éparses.

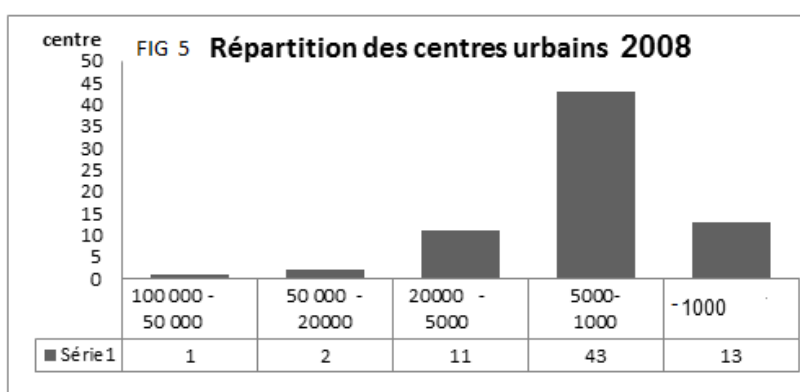
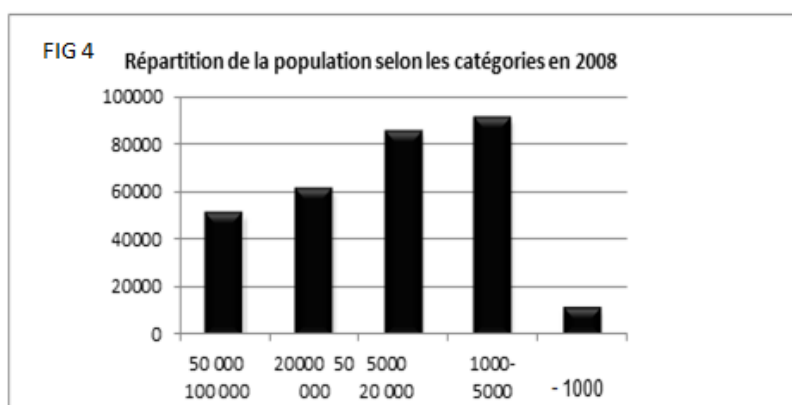
- ainsi, le passage du centre d'Ain Arnet au niveau d'une petite ville avec une population de 24846 habitants, et devenu un pôle d'appui pour la ville de Sétif.

- le passage du centre d'Ain Azel à la catégorie des petites villes comme centre d'appui au Sud de la zone des hautes plaines.

Tab : 04 Répartition de la population des centres selon les catégories (2008)

Categories	Nb de centres	Nb de population
100 000- 50 000	01	50698
50 000 – 20 000	02	60747
20 000 – 5000	11	85441
5000 -1000	43	90975
Moins de 1000	14	10829
TOT	71	298690

Source : RGPH 2008



2.4 Situations des petites et moyennes villes dans les (H P S) en 2018

Selon les nouveaux indicateurs du Tab (05) de l'année 2018, on constate l'accession du centre de Saleh Bey au rang de petite ville avec une population estimée à 24 410 hab.

Tab (05) Dynamique des petites et moyennes villes durant les 30 dernières années

Catégories	1987	1998	2008	2018
50 000 – 100 000				
Nb centres			01	01
Appellation			- Ain Oulmene	Ain Oulmene
Population			50 698	70 331
20 000 – 50 000				
Nb centres	01	02		03
Appellation	- Ain Oulmene	- Ain Oulmene - Ain Azel	- Ain Arnet - Ain Azel	- Ain Azel - Ain Arnet - Saleh Bey
Population	21676	69271	60747	108 418

Source : RGPH 87, 98, 2008 et Monographie de Sétif 2018 + auteurs

3- les mutations du réseau urbain dans les HPS :

La présence humaine était très faible, de sorte que la densité de population variait entre 10 et 20 habitants/km², ce qui est inférieur à la densité d'autres régions voisines (région de Kabylie).

Le géographe français (Marc Cote) attribue la raison de cette réalité historique au type d'exploitation agricole qui dominait dans la région représenté par le pâturage, qui reflète la structure de la communauté pastorale, qui ne permette que la présence de faibles densités de population.

Le passé historique - depuis le 19^{ème} siècle - de la région est l'un des facteurs les plus forts dans l'émergence et le développement des centres urbains.

- Nous avons étudié l'évolution des petites et moyennes villes à travers l'armature urbaine durant les 31 dernières années (1987 – 2018) et les transformations concernant la taille des centres urbains, et avons constaté ce qui suit :

- Ce n'est que jusqu'en 2008 que la ville de Ain-Oulmene a pu accéder au rang d'une **ville moyenne**, dû au facteur de la migration interne et reste l'unique.

- l'émergence de 02 centres ; à savoir Ain Azel et Ain Arnet comme petites villes, en tant que pôles d'appui dans le territoire des (H P S).

En définitive, nous sommes arrivés à constater que les petites et moyennes villes actuelles des hautes plaines Sétifiennes étaient des anciens nœuds durant la colonisation, exemple

AIN oulmene -(ex **Colbert** , Saleh bey : ex **Pascal** ; Ain Azel : ex **Ampère**).

- Chaque décennie, nous constatons l'émergence d'une petite ou moyenne ville dans le territoire des H P S.

Nous constatons qu'il y a des centres qui sont considérés comme étant des réceptacles de population à longueur des vingt dernières années comme Ain Arnet, et qui se situe à l'arrière-pays d'une ville importante qui joue le rôle d'une métropole régionale qu'est Sétif.

Un mouvement issu de facteurs interférés entre eux : on cite entre autres l'absence de sécurité durant la décennie noire d'une part et les disparités constatées entre les équipements et services et la population d'autre part. Ceci le confirme le retournement de la répartition de la population entre l'agglomérée et l'éparse, puisque durant la période (1987-2008), le pourcentage de la population agglomérée a basculé de 39,9 % à 62% ;

Par contre la population éparse a régressé de 60 % à 37,9 % .

Aussi, il est à noter que les routes nationales jouent un rôle important dans la dynamique des petites et moyennes villes de la zone d'étude.

Conclusion

Les petites et moyennes villes constituent un « ajout » urbain dans la région des Hautes Plaines de la wilaya de Sétif. La tendance de la croissance de la population dans la région des Hautes Plaines de Sétif a baissé, puis ce que le taux annuel de croissance étant passé de 2,9 % pour la période 1987-1998 à 1,6 % au cours de la décennie 1998-2008.

Ces villes ont connu un développement quantitatif au cours des trois dernières décennies (1987 -2018), elles font toujours face à des défis aux niveaux économique, social, urbain et environnemental. Aussi, elles n'ont pas encore su jouer efficacement

leur rôle de régulateur à l'échelle locale. Elles demeurent des centres satellitaires dans la sphère de la métropole régionale de Sétif.

Le facteur humain reste toujours en quête d'éléments de stabilité et de sécurité sociale, à travers les différentes ères et étapes, en connivence avec l'élément de l'habitat qui est considéré lui aussi comme un segment essentiel et vital ; ainsi qu'un élément précurseur quant à la régulation de la relation entre l'humain et les ressources naturelles dont jouit le territoire des hautes plaines Sétifiennes.

La classification du réseau urbain sur la base du nombre de population seulement, (la loi d'orientation 2006) peut dissimuler des réalités socioéconomiques à travers l'armature urbaine, incluant les petites et moyennes villes.

Cet état de fait nous incite à approfondir beaucoup plus la recherche touchant cette catégorie de villes.

Référence :

- Béal V., Rousseau M., 2014, «Alterpolitiques!», Métropoles, n° 15 [en ligne: metropoles.revues.org/4948]
- Bousfiha Sabeh ,2018 ; La réalité des petites et moyennes villes au Maroc et leur rôle dans la structuration du territoire régional et national et les enjeux du développement durable, Revue du Géographe Arabe No 38.
- Cauchi-Duval N., Cornuau F., Rudolph M., 2017, «La décroissance urbaine en France: les effets cumulatifs du déclin», Métropolitiques, 26/04/2017 [en ligne: www.metropolitiques.eu/La-decroissance-urbaine-enFrance,1093.html].
- François Taulelle. Chapitre 8 - La France des villes petites et moyennes. Laurent Cailly; Martin
- Großmann K., 2012, "European and US Perspectives on Shrinking Cities", Conference Report, Urban Research & Practice, 5(3), p. 360-363.
- Santamaria F., 2012, «Les villes moyennes françaises et leur rôle en matière d'aménagement du territoire: vers de nouvelles perspectives ?», Norois, n° 223, 2012/2, p. 13-30
- Plan d'aménagement de la wilaya Sétif 2009
- Vanier. La France : une géographie urbaine, Armand Colin, pp.149-168 : cartes, 2010, Collection U-Géographie, 978-2-200-25579-4. ff10.3917/arco.caill.2010.01.0149ff. ffhal-01653214.

FISCALITE DES COLLECTIVITES LOCALES : QUEL ROLE POUR LE DEVELOPPEMENT LOCAL CAS DE LA WILAYA D'ANNABA

Dr Djamel TELAIDJIA, KERMI Ghazeléne et ZAABAT Joumana

*University of Badji Mokhtar
Annaba, Algeria*

Résumé :

Annaba, l'une des villes les plus importantes de l'Algérie est soumise dans son développement local à des disparités importantes au niveau de son espace de wilaya. Durant notre travail de recherche nous avons tenté de confirmer l'importance et l'apport de la fiscalité locale dans le processus du développement local des communes de la wilaya,

Avant d'entamer le travail du terrain, nous avons dû faire connaissances des concepts relatifs au développement local et au recouvrement fiscal. nous avons choisie de travailler sur le budget de toutes les communes de la wilaya. Les premiers résultats ont montré l'existence de communes riches, et des communes pauvres ;

L'analyse financière des budgets communaux de la wilaya d'Annaba que nous avons mené explique le déséquilibre de développement que connaissent les communes de la wilaya d'Annaba. Les résultats de cette analyse expliquent également la dépendance financière que connaissent les communes par rapport à l'État.

Mots Clés : fiscalité locale, budget communal, Annaba, développement local.

Local government taxation : What role for local development Case of the wilaya of Annaba

Abstract:

Annaba, one of the most important cities of Algeria is subjected in its local development to important disparities at the level of its wilaya space. During our research work we tried to confirm the importance and the contribution of the local taxation in the process of the local development of the communes of the wilaya, Before starting the fieldwork, we had to get to know the concepts related to local development and tax collection. We chose to work on the budget of all the communes of the wilaya. The first results showed the existence of rich communes and poor communes;

The financial analysis of the communal budgets of the wilaya of Annaba that we conducted explains the imbalance in development that the communes of the wilaya of Annaba are experiencing. The results of this analysis also explain the financial dependence of the communes on the State.

Keywords: local taxation, communal budget, Annaba, local development.

1. Introduction :

Pendant longtemps, l'espace local a été considéré comme un lieu d'application des décisions des politiques nationales : implantation d'infrastructures de transports, de santé, administratives... Dans beaucoup de pays, l'État pilote du développement avait en charge, à travers les plans de développement, de conduire les dynamiques sociales et économiques en vue d'une amélioration des conditions de vie des habitants.

Au cours des années 1980, les stratégies de développement menées sous l'égide des États manifestent leurs limites avec notamment des administrations centrales souvent incapables d'améliorer les conditions de vie des populations, de gérer de manière équitable et durable les ressources naturelles et de lutter contre la pauvreté. Depuis, deux grands processus sont apparus de façon concomitante :

- Une décentralisation administrative et politique est en cours dans de nombreux pays. On assiste en effet au transfert des compétences de l'État vers des collectivités locales, autonomes, censées être plus à même de connaître les besoins des populations et de les satisfaire. Ces réformes de décentralisation, aux formes et objectifs multiples selon les pays et leurs histoires, ont fait émerger de nouveaux acteurs : les collectivités locales.
- Le développement local est une dynamique économique et sociale, concertée et impulsée par des acteurs individuels et collectifs : collectivités locales, acteurs économiques, organisations de la société civile, services de proximité et administrations déconcentrées de l'État, etc.

Sur un territoire donné, Les populations aspirent à être dorénavant actives et responsables de leur propre développement. Les interventions d'appui au développement local se fondent ainsi sur la gestion concertée d'un territoire par ses habitants, en intégrant plus en amont leurs besoins et attentes spécifiques et en valorisant leurs projets et leurs initiatives.

En Algérie, la commune constitue une assise de la décentralisation elle est le moteur majeur du développement local et de l'aménagement du territoire, ainsi d'un meilleur pilotage du service public, doté de l'autonomie financière, susceptible de répondre aux attentes des citoyens, ainsi d'analyser les différents secteurs sensibles, afin de trouver des solutions, et de combler les lacunes confrontées par les élus locaux.

La place de la fiscalité locale dans le système fiscal et administratif, est tellement importante avec l'ampleur de la décentralisation et l'augmentation des frais et des charges qui découlent au profit des collectivités locales, en effet, les ressources fiscales de ses dernières, déterminent la mesure de leurs indépendance à l'égard de l'Etat.

Il est important de souligner que l'impact et le rôle de la fiscalité locale, est bien illustré par l'urbanisation dynamique et le progrès de la décentralisation, et également le désengagement de l'Etat dans l'attribution des différentes subventions, ou dotation (projet de la loi de finance).

1.1. Problématique

Notre étude a démarré avec une observation, nous avons remarqué qu'il y'a une inégalité dans le développement des communes de la wilaya d'Annaba. Il y'a des communes à la tête du développement, et d'autres moyennement développés et celles

qui sont à la traîne ce qu'on appelle les zones d'ombres, elles souffrent de différents problèmes comme le manque d'infrastructures, des établissements de santé, l'état des routes et le manque d'emplois pour ses habitants.

Comme on le sait, l'argent est la clé de ces problèmes, c'est donc dans ce sujet que s'inscrit notre travail de recherche et qui peut être traduit par une question principale :

Quel est le rôle de la fiscalité locale dans le développement local ?

A cette question s'ajoutent d'autres questions secondaires à savoir :

- Quel est le rôle des collectivités locales dans le développement local ?
- Quel est le rôle des budgets communaux dans le développement des collectivités locales?

1.2. Hypothèses

H 01 : les ressources fiscales sont à l'origine des disparités existantes en termes de richesses entre les différentes communes de la wilaya d'Annaba et c'est ce qui se reflète en termes d'inégalités de développement local.

H 02 : les ressources fiscales n'ont aucune incidence sur le développement des communes de la wilaya d'Annaba. Seuls les financements sectoriels sont importants.

2. Matériel et méthode:

2.1. Méthodologie :

Pour traiter de la problématique posée ci-dessus et répondre aux interrogations, nous avons adopté une démarche qui comprend à la fois la recherche bibliographique ; la consultation de différents documents, à savoir, ouvrages, rapports, articles, publications, thèse de magister, textes juridiques et réglementaires se rapportant à notre thème. La première recherche a pour objectif de cerner d'une manière claire tous les aspects théoriques, juridiques et réglementaires relatif au développement local et aux modes d'organisation, de fonctionnement et de financement des communes avec sa fiscalité locale.

Et pour bien structurer et diriger notre travail, nous avons collecté des données et informations au sein de la direction de l'administration locale DAL de la wilaya d'Annaba.

3. Résultats :

3.1. Présentation de la zone d'étude :

Située au Nord Est du pays, distante d'environ 700 Km d'Alger, ouverte sur le littoral méditerranéen sur 80 km, la wilaya d'Annaba s'étend sur une superficie de 1439 km² pour une population de 649.745 habitants. Limité par :

au nord par la mer Méditerranée. à l'est par la wilaya d'El Tarf. à l'ouest par la wilaya de Skikda.

au sud par la wilaya de Guelma

Figure 01 : Les limites administratives de la wilaya d'Annaba.



Tableau 01 : Répartition de la population par commune de la wilaya d'Annaba :

Commune	Population totale	
	N	%
Annaba	261501	41.32
El bouni	131387	20.76
Sidi amar	88015	14
El hadjar	38881	06.14
Berrahal	24496	03.85
Oued el aneb	22826	03.6
Ain el berda	22048	03.45
El eulma	11036	01.74
Chorfa	10074	01.6
Chetaïbi	8229	01.3
Seraïdi	7811	01.24
Treat	6525	01
Ensemble de la wilaya	632829	100

Source : DPAT de la wilaya , janvier 2013

Section 01 : Suivi de recouvrement de la fiscalité des communes de la wilaya d'Annaba :

Tableau 02 : Suivi de recouvrement de la fiscalité de la wilaya d'Annaba :

WILAYA	intitulé	2019				Prévision 2020
		prévisions	fixation	réalisation	RAR	
	TVA	1384024699	1358650723	1538650723	/	1435101493
	IFU	/	/	/		/
	TOTAL	1384024699	1358650723	1538650723	/	1435101493

Source: service de la DAL wilaya d'Annaba

1. Structure de budget globale fixée et réalisé des communes de la wilaya d'Annaba :

Tableau 03 : Suivi de recouvrement de la fiscalité de la commune d'Annaba :

SUIVI DE RECOUVREMENT DE LA FISCALITÉ						
		2019				PREV 2020
commune	intitulé	previson	fixation	realisation	RAR	
Annaba	TAP	1267906149,00	1482867060,00	1482867060,00	0,00	1427807062,00
	TVA	128109217,00	160446193,00	160446193,00	0,00	156743592,00
	TEOM	0,00	0,00	0,00	0,00	
	TF	11939738,00	18976599,00	18976599,00	0,00	31751600,00
	la taxe de sejour	41400000,00	51272925,00	51272925,00	0,00	44952655,00
	TSPI	25000000,00	30900547,00	30900547,00	0,00	30003989,00
	TSAP	2000000,00	455000,00	455000,00	0,00	3456500,00
	TFRS	99500,00	136300,00	136300,00	0,00	123500,00
	IRG/CRF	69181953,00	39566049,00	39566049,00	0,00	66431503,00
	IFU	270038214,00	275750953,00	275750953,00	0,00	277253754,00
	ISP	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TACPEOTM	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TICBTVI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TAVAER	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T D INCITATION DE DESTOKAGE D	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LA POLLUTION AT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LES EAUX USEES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LES PNEUS	0,00	55092135,00	55092135,00	0,00	0,00
T SUR LES HUILES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
TOTAL		1815674771,00	2115463761,00	2115463761,00	0,00	2038524155,00

Source: service de la DAL wilaya d'Annaba ,2021

La TVA est la taxe la plus élevée dans la commune d'Annaba.
On constate que les prévisions de la commune d'Annaba ne sont pas loin de la réalisation.

Figure 02 : Structure de budget globale fixée et réalisée de la commune d'Annaba

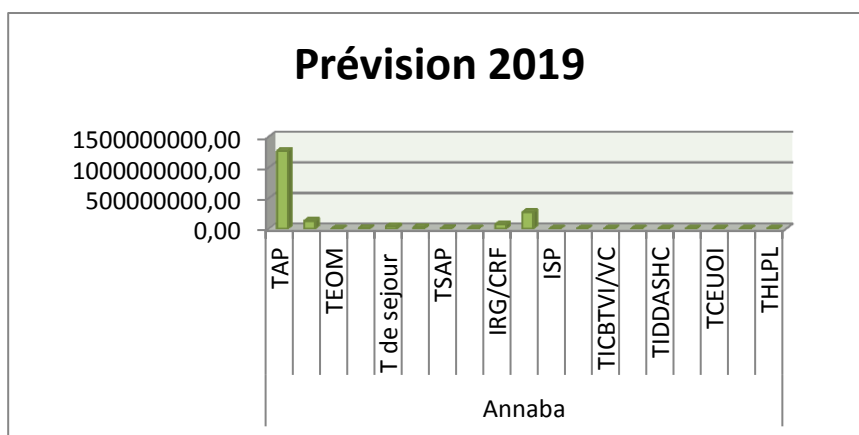


Tableau 04 : Suivi de recouvrement de la fiscalité de la commune d'el eulma :

SUIVI DE RECOUVREMENT DE LA FISCALITÉ						
2019						PREV 2020
commune	intitulé	prevision	fixation	realisation	RAR	
El Eulma	TAP	7448842,00	4077941,88	4077941,88	0,00	3025394,00
	TVA	21575,00	84244,90	84244,90	0,00	90561,00
	TEOM	0,00		0,00	0,00	0,00
	TF	173401,00	88458,00	88458,00	0,00	91621,00
	la taxe de sejour	0,00		0,00	0,00	0,00
	TSPI	150000,00	40800,00	40800,00	0,00	100000,00
	TSAP	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TFRS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	IRG/CRF	69323,00	224848,20	224848,20	0,00	184972,00
	IFU	15150688,00	1137006,02	1137006,02	0,00	1250995,00
	ISP	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TACPEOTM	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TICBTVI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	TAVAER	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T D INCITATION DE DESTOKAGE D	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LA POLLUTION AT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LES EAUX USEES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LES PNEUS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	T SUR LES HUILES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL		9528829,00	5758299,00	5758299,00	0,00	4743543,00

Source : service de la DAL wilaya d'Annaba ,2021

On constate une grande différence entre les prévisions et les réalisations de la commune : les prévisions sont beaucoup plus élevées.

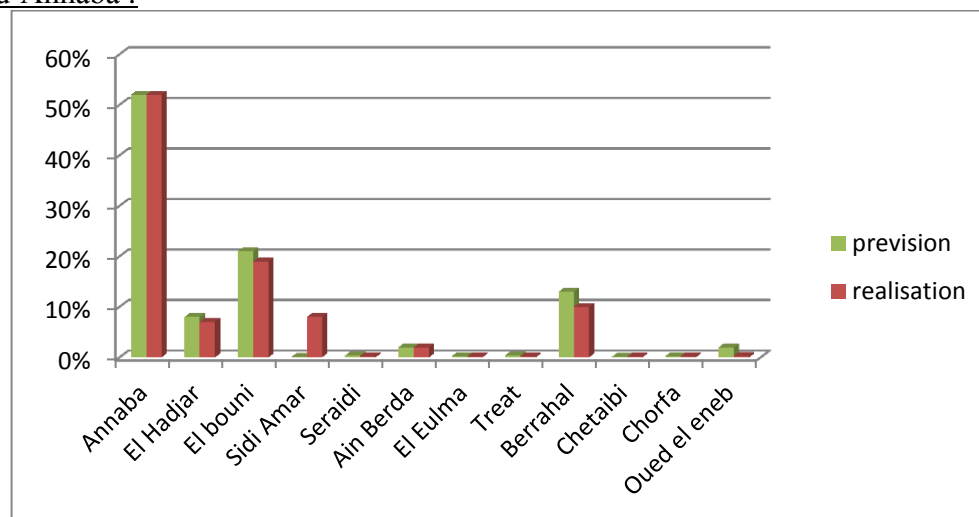
2. Étude comparative entre les prévisions et réalisations des communes d'Annaba :

Tableau 05 : comparaison entre les prévisions et réalisations des communes d'Annaba :

communes	prevision	%	realisation	%
Annaba	1815674771,00	52%	2115463671,00	52%
El Hadjar	283851758,00	8%	304817284,56	7%
El bouni	740904983,00	21%	787724753,47	19%
Sidi Amar	3688347,00	0,11%	343012368,00	8%
Seraidi	12728947,00	0,36%	10381202,39	0,26%
Ain Berda	66381599,72	2%	63420152,79	2%
El Eulma	9528829,00	0,27%	5758299,00	0,14%
Treat	15509684,00	0,44%	8508987,24	0,21%
Berrahal	464214170,00	13%	404523122,33	10%
Chetaibi	4308193,00	0,12%	5545146,86	0,14%
Chorfa	8522731,31	0,24%	8522731,31	0,21%
Oued el eneb	65507254,84	2%	12214536,59	0,30%
TOTAL	3490821267,87	100%	4069892255,54	100%

Source : établie par nous-même à partir des données des tableaux

Figure 03 : comparaison entre les prévisions et réalisations des communes d'Annaba :



D'après l'analyse des tableaux et leurs présentations graphiques on peut faire les constatations suivantes :

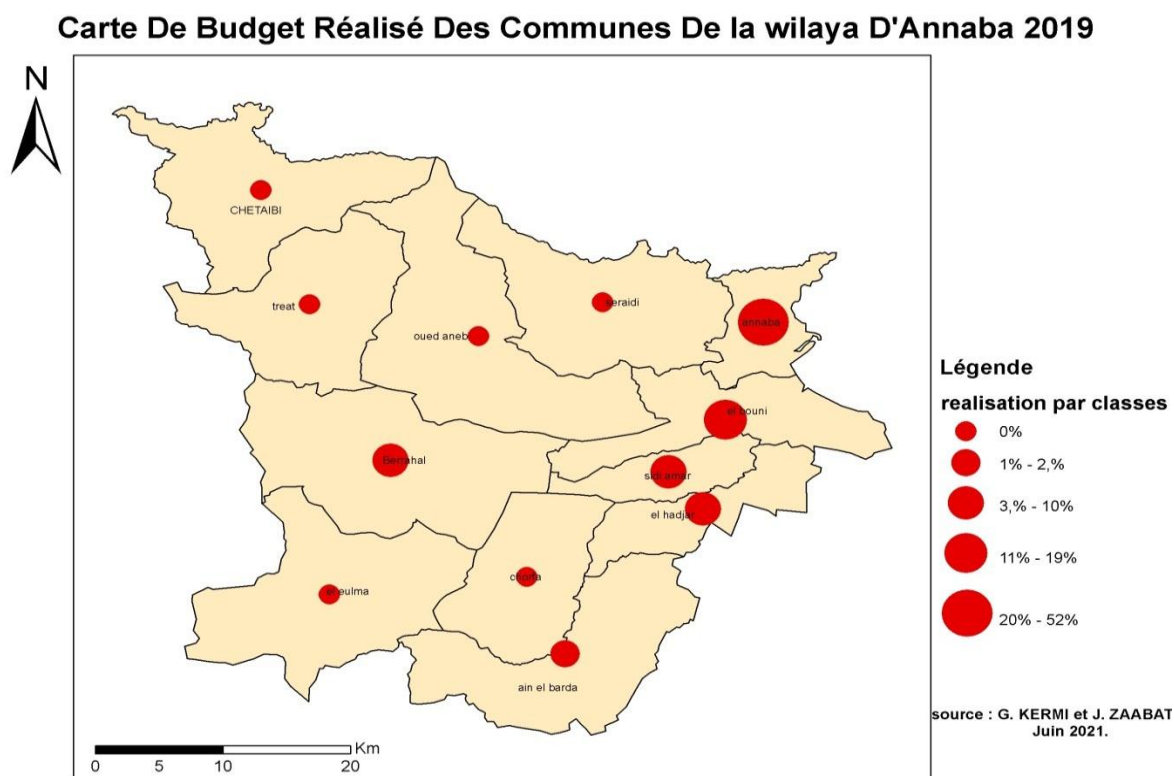
La commune d'Annaba a pu réaliser ses prévisions. Elle a atteint son objectif de recouvrement de fiscalité ; ses prévisions sont égales à ses réalisations. C'est la commune la plus riche et la plus équipée de la wilaya d'Annaba.

Quant aux communes de el hadjar, el bouni et berrahal, classées comme étant des communes moyennement riches, elles arrivent presque à atteindre leurs objectifs en s'approchant de leurs prévisions.

La commune de sidi Amar sort du lot parce qu'elle dépassé de loin ses prévisions première et ce qui a permis cela c'est la TAP. Il était prévu de faire rentrer 3688347,00 mais sur le terrain il est rentré 343012368,00

Les derniers dans le classement les communes pauvre (seraidi ,Ain barda , el Eulma , triat , chtaibi, chorfa et oued aneb) elles n'ont pas pu atteindre leurs prévisions malgré le plafond bas qu'elles s'étaient fixées.

Figure 04 : carte de budget réalisé des communes de la wilaya d'Annaba



Section 02 : La ventilation des taxes :

1. Structure des ressources fiscales des collectivités locales :

Tableau 18 : Impôts directs

Nature de la ressource	Taux	Etat	Collectivités locales			Autres
			Commune	Wilaya	CSGC ex FCCL	
Taxe sur l'Activité Professionnelle (TAP)	2% du chiffre d'affaire		1.30%	0.59%	0.11%	
TAP transport par canalisation des hydrocarbures.	3% du chiffre d'affaire		1,96%	0.88%	0.16%	
Taxe Foncière	3%, 5 %, 7 % à 10%		100%			
Impôt Forfaitaire Unique (IFU)	5% à 12%	48,5%	40 %	0.5%	0.5%	1.5%
Impôt sur le Revenu Global (IRG)	7% 15%	50 %	50%			
Taxe d'Assainissement	Délibération de l'APC		100%			
Impôt sur le Patrimoine	De 0 à 1,5 %	60 %	20%			20%

Source : Ministère de l'intérieur, 2021

Tableau 19 : Impôts indirects

Nature de la ressource	Taux	Etat	Collectivités locales			Autres
			Commune	Wilaya	CSGC ex FCCL	
TVA pour les affaires faites à l'intérieur	17% 7%	80 %		10 %	10 %	
TVA pour les affaires faites à l'importation	17% 7%	85 %			15 %	
Taxe d'Abattage	10 DA/ kg		8.5 da dans certains cas		8.5 da dans certains cas	8,5 DA
Taxe sur les Affiches et Plaques Professionnelles	20 à 750 DA		100%			
Taxe Spéciale sur les Permis Immobiliers	1 000 à 200 000 DA		100%			
Taxe de Séjour	Délibération de l'APC		100%			
Droits de Fêtes et de Réjouissances	Délibération de l'APC		100%			
Taxe d'Habitation	300 DA 1200 DA	100%				

Source : Ministère de l'intérieur, 2021

D'après l'analyse faite des tableaux ci-dessus on constate plusieurs points qui demandent réflexions et peut-être même remise en cause.

Les taxes à hauts revenus telle que les IRG et les TVA sont attribués à l'état (de l'ordre de 50% à 100 %) ce qui pose certaines interrogations sur la logique de cette procédure, car on se pose la question des taxes qui sont rattachées directement à la commune comme celle de l'habitation et le patrimoine, la commune n'en bénéficie pas totalement mais partiellement.

La 2ème remarque qui saute aux yeux c'est que les taxes régulières et importantes comme la TVA et de l'habitation sont attribués à plus de 80% à l'état.

Les autres taxes qui sont attribuées à la commune à 100 % c'est la taxe foncière et d'assainissement ce qui s'explique par le fait que c'est à la commune qui est responsable de la gestion de tous les problèmes et les dysfonctionnements en relation de ces deux domaines. Et à son compte.

Pour le reste, certaines taxes sont attribuées à la commune à 100 %, ce qui peut paraître une bonne rentrée d'argent, on constate que ce n'est pas le cas car elle ne sont pas des taxes régulières, prévisibles et non importantes (pas grande rentrée d'argent) ajouté à cela, elles ne sont pas toujours récoltées pour x raisons, ainsi la commune n'en profite pas vraiment.

La source de la fiscalité :

La source actuelle de la fiscalité algérienne prive la commune de plusieurs de ces ressources,

On remarque que les taxes et impôts collectés au niveau des communes sont destinées à l'état et par la suite l'état redistribue les budgets à la wilaya et les communes.

Ce qui soulève des questionnements car ce n'est pas logique que les richesses de la commune ne profite pas totalement à la dite commune surtout quand il s'agit de taxes récupérées suite aux richesses de la dite commune. Il est inadmissible que les communes riches n'aient pas connaissance précise de leurs richesses et soient obligés d'attendre la distribution des budgets pour gérer ses affaires. La commune devrait avoir plus de liberté pour investir dans le développement économique locale grâce à ses revenus et richesses.

Cette logique dans les répartitions fait obstacle à la réalisation des investissements. De plus, cette logique décourage certaines communes à faire plus d'efforts pour collecter ...

Enfin, il est à noter que les communes qui disposent d'une richesse importante avec un nombre d'habitants élevé, arrivent à réaliser un niveau d'effort important, ceci est lié aux disparités en termes de population de toutes les communes, la position spatiale, leurs statuts administratifs, mais aussi le degré de développement de leurs activités économiques.

On a pris un échantillon de chaque catégorie pour mieux comprendre notre vision :

Tableau 20 : Une commune riche(Annaba)

commune	ressource	ressource destiné à la commune	Ressource destiné aux autres niveaux	recouvrement fiscal global
Annaba	TAP	1482867060,00	112583829863,08	114066696923,08
	TF	18976599,00	0,00	18976599,00
	IRG	39566049,00	39566049,00	79132098,00
	IFU	275750953,00	413626429,50	689377382,50

Source : Etablie par nos soins à partir des données retracées dans le tableau de la ventilation

Figure 05 : la ventilation des taxes de la commune d'Annaba

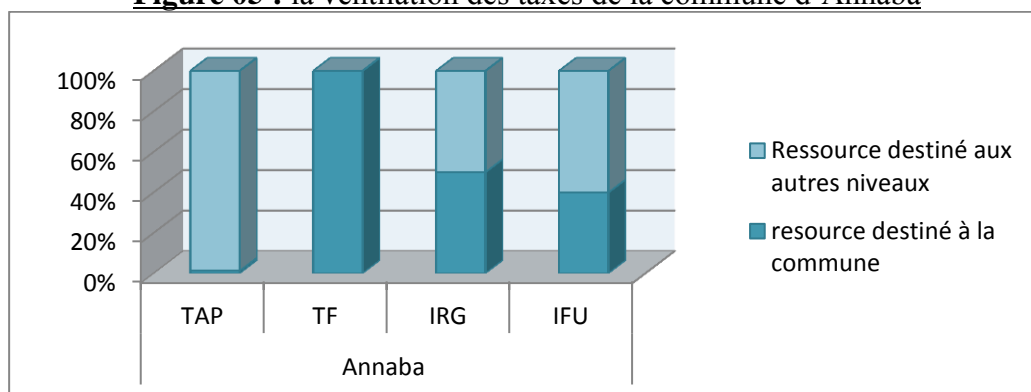


Tableau 21 : Une commune moyennement riche (el bouni) :

commune	ressource	ressource destinée à la commune	Ressource destinée aux autres niveaux	recouvrement fiscal global
El Bouni	TAP	668444885,66	50750392472,80	51418837358,46
	TF	8366346,30	0,00	8366346,30
	IRG	50510013,74	50510013,74	101020027,48
	IFU	16969249,84	25453874,76	42423124,60

Source : Etablie par nos soins à partir des données retracées dans le tableau de la ventilation

Figure 06 : la ventilation des taxes de la commune d'el bouni

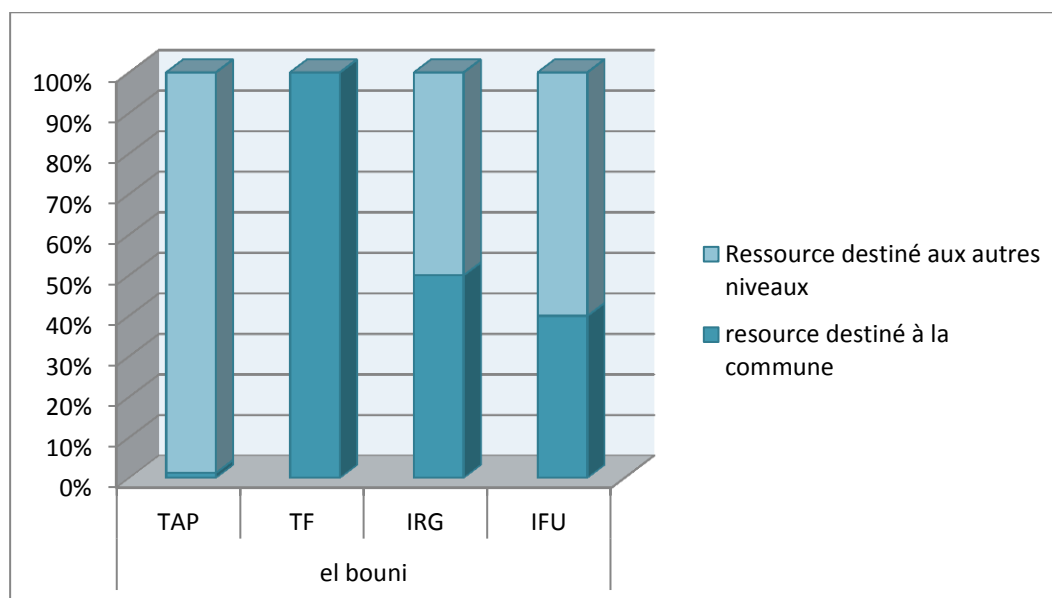
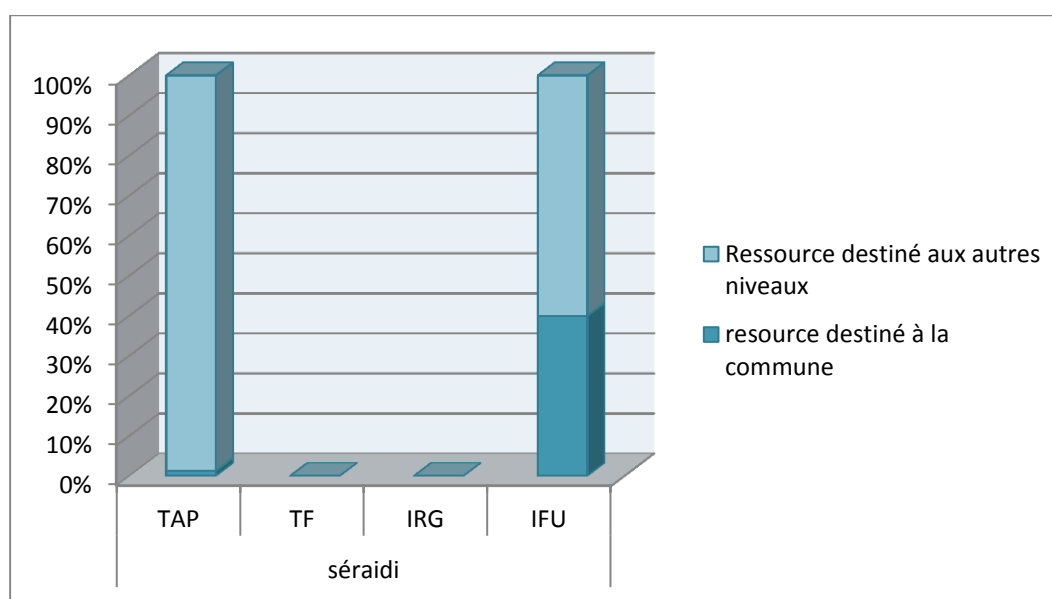


Tableau 22 : Une commune pauvre (seraidi)

commune	ressource	ressource destinée à la commune	Ressource destinée aux autres niveaux	recouvrement fiscal global
Séraïdi	TAP	4321059,58	328068138,88	332389198,46
	TF	0,00	0,00	0,00
	IRG	0,00	0,00	0,00
	IFU	1651770,49	2477655,74	4129426,23

Source : Etablie par nos soins à partir des données retracées dans le tableau de la ventilation

Figure 07 : la ventilation des taxes de la commune de Séraïdi



D'après notre étude sur la fiscalité locale d'Annaba et les résultats qu'on a obtenus sur les taxes et leurs ventilations au niveau des communes, on peut confirmer notre 1ère hypothèse qui affirme que : « les ressources fiscales sont à l'origine des disparités existantes en termes de richesses entre les différentes communes de la wilaya d'Annaba et c'est ce qui se reflète en termes d'inégalités de développement local. »

En effet, après avoir étudié la fiscalité locale d'Annaba et son rôle dans le développement local, on peut identifier d'autres instruments qui peuvent aussi contribuer au développement local, comme le Programme communal de développement PCD et la promotion d'investissement qui se représente avec Le guichet unique décentralisé d'Annaba.

CONCLUSION GÉNÉRALE

Nous voici au terme de ce travail de fin de cycle qui a porté sur la fiscalité locale dans la ville d'Annaba. Notre objectif était d'étudier le rôle de la fiscalité locale dans le

développement local de la ville d'Annaba et ainsi mettre à la portée de nos lecteurs un outil qui leurs permettra d'appréhender les difficultés que connaît les communes.

Pour mener cette étude et aboutir aux résultats escomptés nous nous sommes posé une question principale : Quel est le rôle de la fiscalité locale dans le développement local ?

A cette question s'ajoute d'autres questions secondaires : Quel est le rôle des collectivités locales dans le développement local ? Quel est le rôle des budgets communaux dans le développement des collectivités locales ?

Pour la réalisation de ce travail, nous sommes parties sur des hypothèses suivantes :

- H 01 : les ressources fiscales sont à l'origine des disparités existantes en termes de richesses entre les différentes communes de la wilaya d'Annaba et c'est ce qui se reflète en termes d'inégalités de développement local.
- H 02 : les ressources fiscales n'ont aucune incidence sur le développement des communes de la wilaya d'Annaba. Seuls les financements sectoriels sont importants.

Notre méthodologie s'est basée sur une recherche bibliographique et une collecte des données et d'informations au sein de la direction de l'administration locale DAL de la wilaya d'Annaba.

Les résultats trouvés nous ont amenés à conclure que seule la commune d'Annaba est considéré comme riche, il existe d'autres communes dites moyennement riches et des communes pauvres, ce qui explique le grand déséquilibre au niveau du développement local dans la wilaya d'Annaba.

Dans la même perspective nous avons remarqué une certaine inégalité au niveau de la ventilation des taxes. Certaines taxes et impôts reviennent totalement à l'État ou pour les autres niveaux hors communes. Par ailleurs, les communes sont dans la méconnaissance totale de leurs recettes fiscales. Les recettes fiscales font directement le chemin vertical vers Alger avant d'être redistribués vers les communes sous formes de budgets.

D'après ces résultats nous confirmons la première hypothèse qui affirme que les ressources fiscales sont à l'origine des disparités dans le développement local des communes et on réfute l'hypothèse N°=02 selon laquelle l'incidence des ressources fiscales n'est pas à l'origine du déséquilibre de développement des communes de la wilaya d'Annaba et pour qui seuls les financements sectoriels sont importants.

De notre point de vue, le système fiscal algérien a besoin d'une remise en question ainsi que d'une réflexion rassemblant tous les spécialistes de l'économie, du développement, et de la fiscalité, de la politique ...etc. Tous ceux qui sont supposés rechercher et trouver les meilleurs solutions pour accompagner les collectivités vers un confort financier à long terme qui se traduira automatiquement par un confort de

vie de la population, et c'est l'objectif final de toutes planifications, de toutes réflexions, de tout travail.

En effet, une certaine autonomie de gestion et de gouvernance doit être accordée et un ensemble de responsabilités de différents domaines sociales, économiques, culturelles, éducationnelles, et sécuritaires leurs seront attribuées. Toutefois, sur le plan des ressources, on s'aperçoit que l'autonomie financière des collectivités locales est très réduite. L'État détient seul le pouvoir de créer, de lever l'impôt et de déterminer les taux d'imposition. Cependant, les communes et les wilayas ne perçoivent qu'une partie de la fiscalité locale par le seul fait qu'il existe des impôts dans le produit est intégralement versé aux communes.

Au vu de ces résultats, nous pensons que la décentralisation menée à bien, avec l'encouragement et la valorisation des initiatives locales, pourraient être la solution pour le décollage économique des collectivités.

Il faut garder en mémoire qu'il ne peut y avoir de projet de développement local sans la présence des conditions suivantes :

- une prise de conscience très forte de la part des élus locaux, de la population et de ses leaders.
- Une volonté commune d'intervenir exprimée par partenaires divers et nombreux.
- Une capacité collective de lancer et de soutenir un processus et des projets de développement.
- Une valorisation des ressources humaines, techniques, financières et matérielles territoriale.
- Une reconnaissance et appui des initiatives locales de développement par les représentants locaux, régionaux et nationaux.
- Ancrage territorial des démarches de développement local compris ici comme le dépassement des logiques sectorielles plus que comme une circonscription spatiale de la décision. Le territoire est ici un moyen et non une fin.
- Processus d'intégration. C'est la question cruciale de la place du sujet au sein de la société qui est posée ici. Elle revêt des formes multiples : mobilisation locale, implication, citoyenneté.
- prise en compte des dimensions culturelles. Le développement local passe par le repérage d'un système de valeurs, de croyances, de représentations qui doivent agir comme des filtres pour la mise en place des actions sur le territoire.
- Adoption d'un mode de pensée complexe. Il s'agit ici de développer des modes d'apprentissage. Le développement n'est pas une logique simple de reproduction mais un processus complexe, cognitif dans lequel les acteurs du territoire doivent s'investir.

4. Référence :

- AMRANI Rezika, « Contribution à l'analyse Financière des Budgets Communaux de la wilaya de Tizi-Ouzou : Un instrument de maîtrise et de rationalisation des finances Locales », mémoire de Magister. 2010 ;
- ANNICHE.« Essai d'analyse de L'affectation des ressources au niveau infra étatique la problématique de l'offre des biens publique s locaux : cas des communes de la wilaya de Tizi-Ouzou .mémoire de magister en science économique UMMTO ,2009.
- BELADJEL, « les implications des découpages administratifs sur la wilaya de TiziOuzou, mémoire de magister en science économiques, UMMTO année universitaire, 2002.
- BOUMOULA SAMIR,« la problématique de la décentralisation a travers l'analyse des finances publiques communales, cas des communes de la wilaya de Bejaia », mémoire de magister, université de Bejaia.
- BOUMOULA SAMIR, « La décentralisation et développement local, contribution au réaménagement du schéma de financement des budgets publique locaux en Algérie, thèse de doctorat ,2011
- HAMIDAD .T ; « Essai d'analyse de l'évolution des finances publiques communales en Algérie : cas des communes de la wilaya de Tizi-Ouzou », mémoire de magistère, UMTTO,2008.

VILLE INTERMEDIAIRE, VILLE FRONTALIERE, ROLE DE LA VILLE DE TEBESSA DANS SON CONTEXTE TERRITORIAL.

Brahim DJEBNOUNE¹, Hocine BOULAMAIZ², Berrehail GUENDOZ³
Brahim.djebnoune@univ-tebessa.dz

1, (2) Maîtres de conférences « A », (3) Doctorant
Département des sciences de la terre et de l'univers
Université Larbi Tébessi Doctorand

RESUME:

Dans un contexte d'intensification des activités des territoires, certaines villes n'ont-elles pas un rôle primordial dans la structuration et la cohésion territoriale que l'on peut qualifier et désigner de " villes intermédiaires ou frontalières " ?

Mais qu'en est-il des villes intermédiaires ? Ce rôle d'intermédiation, que certaines villes occupent dans la hiérarchie urbaine du territoire national, se réfère à la fois au positionnement de ces villes : proximité de la zone d'influence la plus grande et la plus proche et relation souvent privilégiée avec les villes les plus proches dans et avec l'autre côté de la frontière en matière de double fonction intermédiaire et frontalière, et aux fonctions développées et présentes par rapport à ces deux espaces : appui, distribution, etc.,

L'absence d'une définition précise et stabilisée des villes intermédiaires et frontalières nous oblige d'abord et avant tout à nous demander si une délimitation statistique et/ou démographique permettrait de voir, à travers des critères fonctionnels et discriminants, quelles sont les formes des villes intermédiaires et frontalières.

Pourquoi choisir de parler de ville intermédiaire et au même temps frontalière ? Tout simplement parce que le spectre de la ville intermédiaire-frontalière tend à élargir la vision simple de la hiérarchie urbaine telle que l'on la perçoit habituellement : grandes villes, villes moyennes, villes petites.

Le site frontalier de la ville de Tébessa et le laisser aller manifester par les autorités et l'une des principales causes qui a fait que notre ville soit marginalisée ; pour cela nous avons proposé cette thématique afin de procéder à l'étude du site et la fonction véritable de la ville ; pour connaître auxquels les capacités de la ville et les probabilités de développement et son évaluation sont exposés.

Entre autres nous nous sommes basées dans notre étude sur le fait de rassembler les indices de la réalité ; en essayant de les analyser par le biais d'un questionnaire auquel nous avons fait participer une élite d'habitants ; des visiteurs et des passagers afin de trouver une issue pouvant conduire à certains résultats susceptibles de convenir et changer la situation actuelle de la ville de Tébessa.

Mots-Clefs : Tébessa, ville intermédiaire, ville frontalière, territoire, rôle.

Intermediate city, border city, Role of the city of Tébessa in its territorial context.

ABSTRACT :

In a context of intensification of territorial activities, don't certain cities have a primordial role in the structuring and territorial cohesion that can be qualified and designated as "intermediate or border cities"?

But what about intermediate cities? This intermediary role, which certain cities occupy in the urban hierarchy of the national territory, refers both to the positioning of these cities: proximity to the largest and closest zone of influence and often privileged relationship with the closest cities on the other side of the border in terms of the dual intermediary and border function, and to the functions developed and present in relation to these two spaces: support, distribution, etc.,

The absence of a precise and stabilized definition of intermediate and border towns forces us to ask ourselves first and foremost whether a statistical and/or demographic delimitation would allow us to see, through functional and discriminating criteria, what forms intermediate and border towns take.

Why choose to speak of intermediate and border cities at the same time? Quite simply because the spectrum of the intermediate-border city tends to broaden the simple vision of the urban hierarchy as we usually perceive it: large cities, medium-sized cities, small cities.

The border site of the city of Tébessa and the let go manifested by the authorities and one of the main causes that made our city be marginalized; for that we proposed this theme in order to proceed to the study of the site and the real function of the city; to know to which the capacities of the city and the probabilities of development and its evaluation are exposed.

Among other things, we based our study on the fact of gathering the clues of reality; trying to analyze them through a questionnaire in which we made participate an elite of inhabitants; visitors and passengers in order to find a way out which can lead to certain results likely to suit and change the current situation of the city of Tébessa.

KEYWORDS: Tébessa, intermediate city, border city, territory, role

1. CONTEXTE ET MOTIVATION DE LA RECHERCHE

Pourquoi choisir de parler de ville intermédiaire et au même temps frontalière ?

Tout simplement parce que le spectre de la ville intermédiaire-frontalière tend à élargir la vision simple de la hiérarchie urbaine telle que l'on la perçoit habituellement : métropoles, villes moyennes, villes petites.

2. OBJECTIF DU TRAVAIL

Le but de cette étude est de comprendre :

Les premières interrogations de recherche concernent la place occupée par la ville de Tébessa, est ce que c'est une ville intermédiaire ou frontalière dans un systèmes urbains régionale et transfrontalier ?

de comprendre le rôle joué par la ville de Tébessa dans son contexte régional reliant les villes de l'extrêmes EST de la wilaya de Souk Ahras et el Oued ,Ou entre la wilaya de kenchela et Oum el bouaghi qui représente l'arrière-espaces

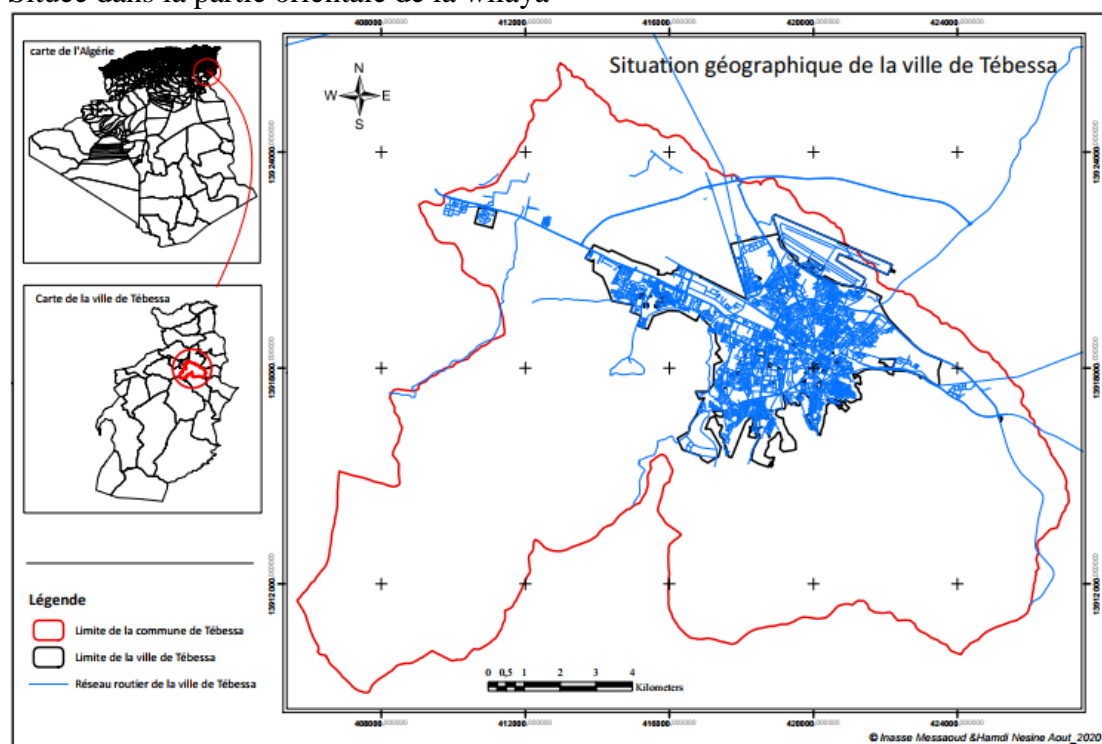
des autres wilayas pour se déplacer vers la frontière tunisienne avec les trois passages postes frontières qui existent sur le territoire de la wilaya de Tébessa, El Meridj, Ras El Ayoun pour les passagers et bouchabka comme poste frontière a double fonction passage des voyageurs et touristes et la marchandise entre l'Algérie d'une part et la Tunisie et la Lybie d'autre part.

Tout ça fait de la ville de Tébessa une ville polarisante et une zone de transit

Pour construire l'objet de recherche, il a été donné la parole au sujet, aux passagers (voyageurs touristes transporteur de marchandises etc.) de s'exprimer à travers un questionnaire,

Une ville de l'extrême l'Est Algérien est considéré comme une partie de la commune de Tébessa qui s'étend sur une superficie de 138 hectare et **237 273** habitants en 2019.

Située dans la partie orientale de la wilaya



Carte 1. Situation géographique de la ville de Tébessa

Limitée par :

- **Du Nord-Ouest : commune de Hammamet.**
- **Et Du Sud : la municipalité de El Malabiode et la municipalité et Olga el malha**
- **De l'est : la municipalité d'Al-Kouif et Bolhaf.edir**
- **De l'ouest : la commune de Bir Mokadem**

3. LA DEMARCHE : LA DEFINITION DES “ VILLES

Les définitions des “ villes ” sont nombreuses et dépendent des critères pris en compte (critères physiques, fonctionnels, statistiques) ainsi que de leur interprétation (aspects cognitifs).

Selon Pelletier et Delfante (1997), trois critères sont classiquement utilisés pour définir la ville : la(es) population(s), les fonctions et la morphologie (sens architectural) de la ville.

Selon ces auteurs, la ville est “ un lieu d'échanges de toute nature, un lieu de services rendus, soit à sa population, soit à celle de l'extérieur ”.

Ces fonctions sont celles du commerce de toutes dimensions, des activités de service aux particuliers et aux entreprises : banques, bureaux, administrations, équipements de santé, spectacles et activités ludiques. Ces services peuvent exister à tous les niveaux selon le type de la ville mais il existe un minimum parfaitement clair dans tous les pays développés.

- Une ville frontalière est une agglomération urbaine située à proximité d'une frontière d'État et dont l'organisation et le fonctionnement sont influencés par cette présence.
- Les relations entre villes et frontières d'État apparaissent de prime abord antinomique : la ville exprime la centralité alors que la frontière est associée à l'idée de séparation.
- Or, la frontière politique est créatrice d'activités, de fonctions urbaines : l'État y assure un certain nombre de services.

3.1 Essais de définition de La ville intermédiaire

La notion de « ville intermédiaire » : est souvent utilisée comme synonyme de « ville moyenne ».

Or le concept d'« intermédiation urbaine » décrit ces villes avec plus de profondeur, se fondant principalement sur des critères fonctionnels.

L'intérêt consiste d'une part à mettre en avant le rôle « d'intermédiaire » de la ville en la situant à l'intérieur du « réseau des villes » national et international, et d'autre part à décrire sa fonction en tant que centre régional, à travers ses liens avec son environnement rural.

Il s'agit donc de villes qui, soit assument un rôle central pour des régions entières, en pourvoyant équipements et services aux populations locales, soit qui ont une certaine importance politique et sociale au niveau national, où elles assurent une position avantageuse à l'intérieur des réseaux d'infrastructures.

3.2 Approche d'intermédiation frontalière

Avant d'entrer davantage en matière, nous aimerions attirer l'attention sur le fait que le concept **d'intermédiation frontalière** ne fournit pas un modèle mathématique qui lierait des équations à des variables.

Il fournit une grille d'analyse qui permet de mettre en relation des données d'origines diverses, informant sur le contexte urbain.

Le premier objectif de ce concept est de constituer un outil d'appui à la gestion et à la planification urbaines.

De ce fait, notre grille d'analyse reste applicable dans un contexte dans lequel les données statistiques et cartographies sont rares et de surcroît ne sont pas comparables d'un pays à l'autre, en permettant également l'intégration de données qualitatives.

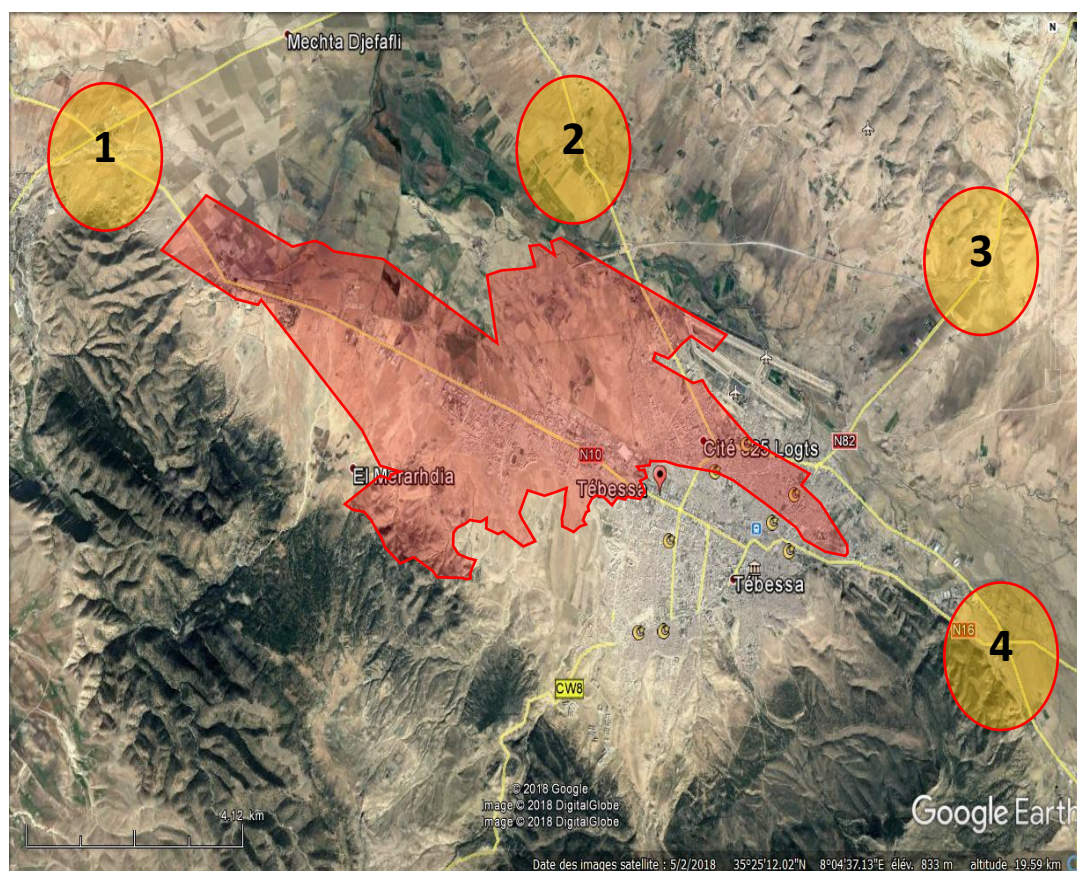
Du concept d'intermédiation urbaine nous retenons essentiellement que le devenir des villes dépend d'acteurs endogènes et exogènes, qui agissent sur le contexte

urbain en fonction de leurs liens avec différents niveaux territoriaux et des caractéristiques internes de la ville.

4. LES CRITÈRES DE CHOIX DES NŒUDS D'ENQUÊTES

Pour montrer le rôle joué par la ville, nous avons entrepris une enquête par questionnaire dans endroit ou Nœud de la ville de Tébessa suivants :

- 1. Nœud Khenchela om El Bouaghi
- 2. Souk Ahras
- 3. les postes frontières
- 4. El Oued + Bouchebka + Btita



Carte 2. Les nœuds d'enquête pour la ville de Tébessa

5. MÉTHODOLOGIE

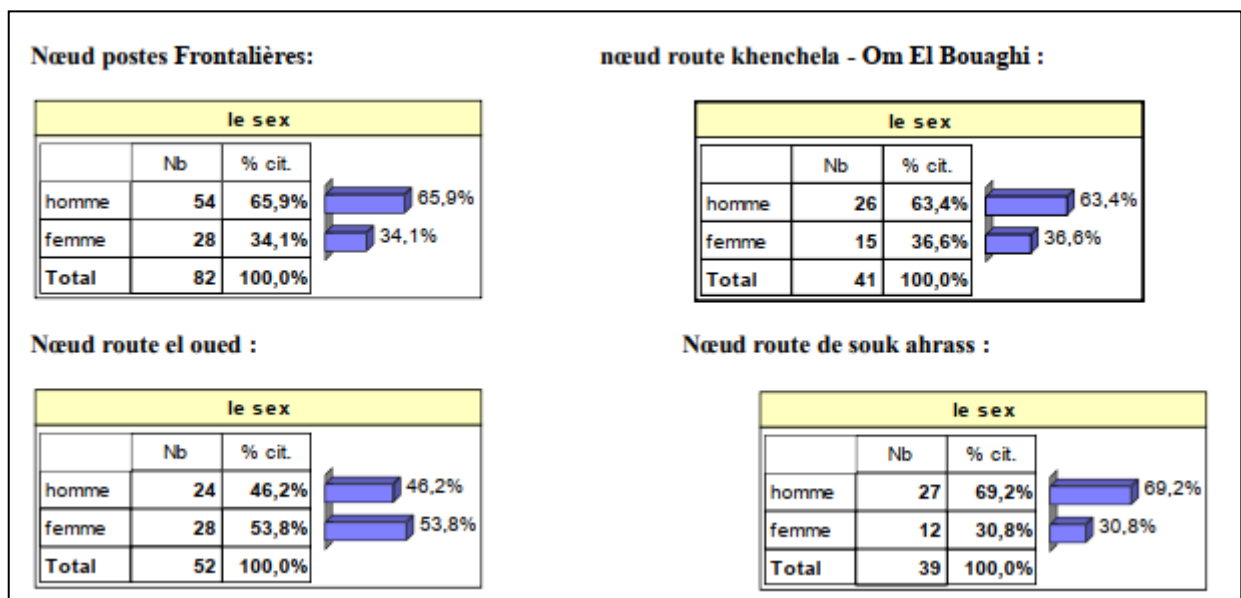
Il a été entrepris une enquête par questionnaire (incluant 12 questions) sur terrain entre le 25 février au 25 mars 2018 au niveau de ces quatre Nœuds qui relie la ville, menée auprès de 250 passagers choisis dans des moments au hasard selon la possibilité (difficultés dans réalisation par non coopération des services de sécurité surtout la police mais les gendarmes étaient très coopératifs) Tableau N°1.

Tableau N° 01 : Répartition des échantillons par Nœud d'étude

Nœud	Echantillon
Khenchela + Om El Bouaghi	41
Souk Ahras	39
Les postes frontalière	82
L'oued + Bouchebka + Btita	52
TOTAL	214

6. TRAITEMENT STATISTIQUE DES DONNÉES DU QUESTIONNAIRE

Figure .1 : répartition des passagers enquêtés par sexe dans les différents nœuds



La Figure N°01 permet de comparer la répartition des enquêtés au sein de l'échantillon par Nœud. Il y a une ressemblance entre la distribution des enquêtés par sexe.

Les hommes sont mieux représentés dans les trois Nœud : **postes frontalières nœud route khenchela - om el bouaghi et Nœud route de souk aras avec successivement 65.9% et 63.4 % contre 69.2 % des hommes**

Alors les femmes sont représentées entre 30.8 dans la route de souk Ahras et 36.6 dans nœud khenchela Oum el bouaghi. Par contre les femmes sont mieux représentées dans la taille d'échantillons dans le Nœud route el oued. Ces taux reflètent des spécificités particulières à chaque Nœud

6.1 ANALYSE DES DONNÉES PAR ANALYSE FACTORIELLE DES CORRESPONDANCES (AFC)

Pour le traitement des informations d'enquête, une analyse factorielle des correspondances AFC (**Analyse statistique multivariée**) qui traite les tableaux de contingence est effectuée sur l'ensemble des données du questionnaire à l'aide du logiciel de questionnaire sphinx plus 2.

Un tableau de contingence, ou tableau croisé

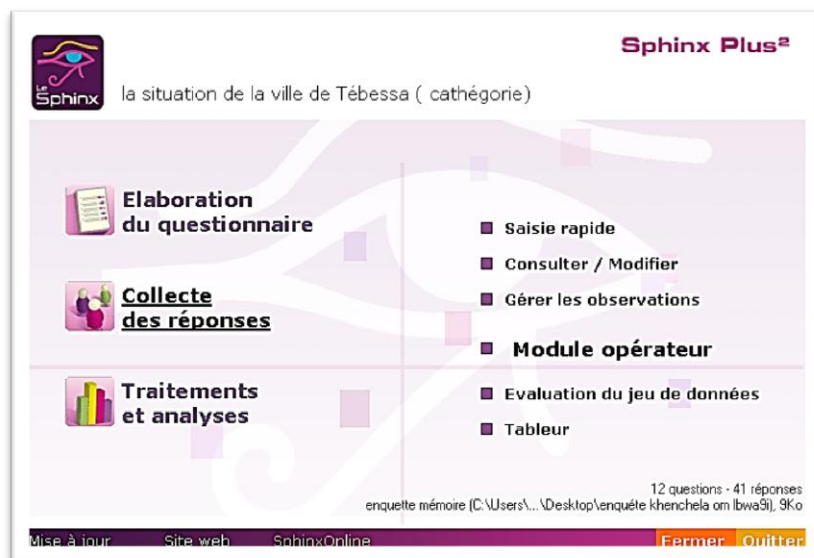
Se définit simplement comme le tableau de répartition des individus obtenus en croisant deux variables qualitatives.

- ❖ La somme en ligne a un sens
- ❖ La somme en colonne a un sens

On sait qu'il y a indépendance entre deux variables aléatoires i (ligne) et j (colonne) prenant leurs valeurs sur deux ensembles de tailles n et p . Un test est nécessaire, Celui-ci appelé le test du χ^2 , est un calcul statistique qui permet de trancher la question de savoir si la relation entre les deux variables est significative ou non.

Plus précisément c'est une procédure qui permet de trancher la proposition suivante : Il n'y a pas de relation entre les deux variables.

Cette proposition est appelée hypothèse d'indépendance (nulle). Pratiquement pour montrer qu'il existe une relation.



6.2. Traitements Des Résultats De L'enquête Par Questionnaire

Présentation des variables croisées :

Les questions retenues pour procéder à cette analyse nœud frontalière : bouchabka sont :

NŒUD FRONTALIERE : BOUCHEBKA

1. Question 1 sexe : quelle votre sexe
2. Question 2 l'âge : quel âge as-tu
3. Question 3 la fonction : quelle est votre fonction
4. Question 4 niveau d'instruction : quelle est votre niveau d'instruction

Figure N°13 : croisement de sexe ; l'âge ; le travail et niveau d'instruction

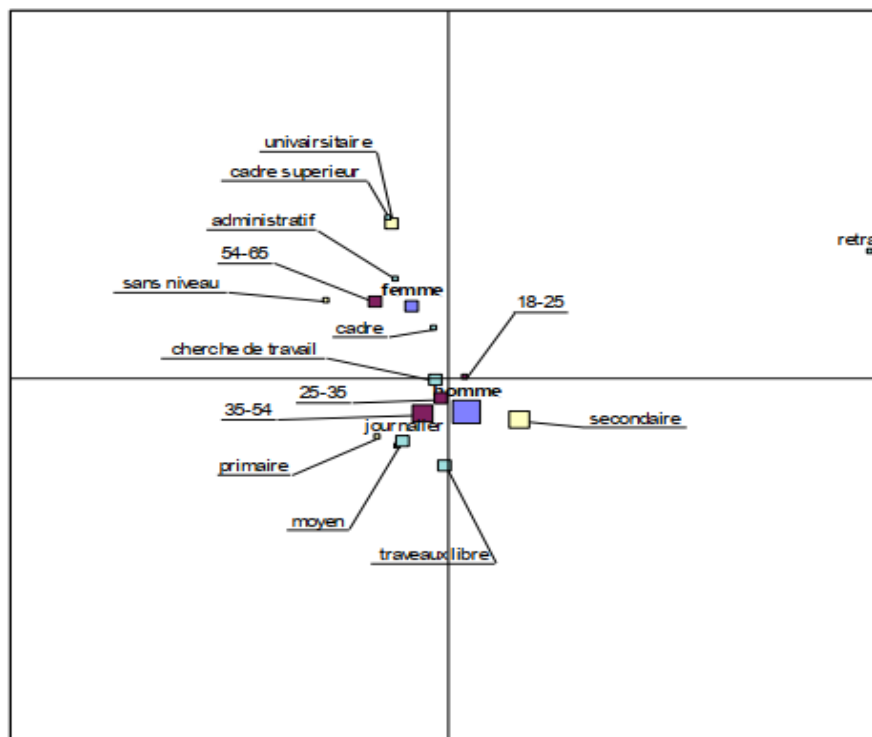


Tableau2 : tableau récapitulatif des croisements des questions 1.2.3.4

	Questions	Frontière bouchabka	40+04	39	41
femmes	- l'âge	54-65	18-25	18-25	18-25
	- Niveau d'instruction	Sans niveau universitaire	Sans niveau	Sans niveau	universitaire
	- La fonction	A la recherche d'un travail Journalier	A la recherche d'un travail	A la recherche d'un travail	A la recherche d'un travail
Hommes	- l'âge	25-35,35-45	35-45	35-45	25-35
	- Niveau d'instruction	Moyen-secondaire	universitaire	Primaire secondaire	universitaire
	- La fonction	Travail libre-journalier	journalier	Travail libre-journalier	-journalier

Afin de mieux cerner les opinions des passagers enquêtés dans les quatre Nœud d'enquêtes Après avoir orienté le questionnement sur les critères nécessaires nous avons tenu à les interroger sur sexe ; l'âge ; la fonction exercée et le niveau d'instruction pour mieux faire une description sur l'échantillon enquêté. Les réponses sont largement variées à ces questions (tableau N°11) :

- **Frontière bouchabka** : pour les passagers enquêtés du hors pays du sexe femmes ; l'âge est dans la fourchette 54-65 ans la plupart sont des Sans niveau ou Universitaire sont à la recherche d'un travail ou bien ils exercent un travail Journalier comme le déplacement vers El Eulma à Sétif et précisément Souk du Dubaï pour des marchandises variées. - Pour les algériens cette catégorie est liée soit aux tourismes

soit aux soins médicaux - Pour les autres Nœud les réponses sont très proches ; l'âge représenté par 18-25 sont des Sans niveau et sont A la recherche d'un travail pour les femmes. - Pour les hommes l'âge varie entre 25et 45 sont la plupart des universitaires exercent une fonction journalière dans les nœuds Khenchela Oum El Bouaghi El Oued et souk Ahras.

Les questions retenues pour procéder à cette analyse Nœud Khenchela -Om el Bouaghi sont :

- **Question 1** : quelle est votre sexe
- **Question5** : quelle est votre origine
- **Question6** : quelle est la cause d'arrive à la wilaya
- **Question7** : comme bien de fois tu arrives à la wilaya

Figure : croisement du sexe ; l'origine ; et la cause de visite de la ville.

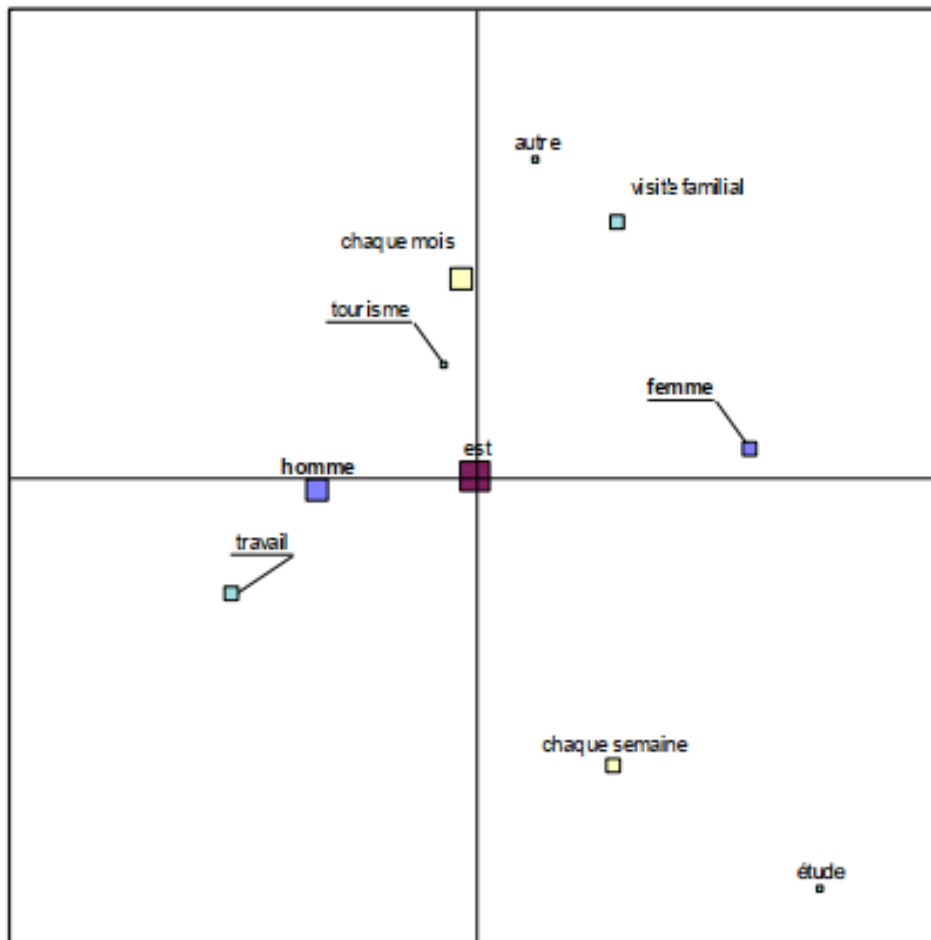


Tableau3 : tableau récapitulatif des croisements des questions 1.5.6.7

	Questions	Frontière bouchabka	40+04	39	41
femmes	- Origine	Hors pays	est	De la wilaya	Hors pays
	- Nombre de fois	Chaque semaine	Chaque mois	Chaque jour	Chaque mois
	- Cause de passage	Travail- familiale	familiale	Etude	Familiale
Hommes	- Origine	Hors pays- d'autre wilaya	est	De la wilaya	D'autre wilaya
	- Nombre de fois	Chaque mois	Chaque mois	Chaque jour	Chaque mois
	- Cause de passage	tourisme	travail	travail	tourisme

La réalisation de l'analyse factorielle des correspondances (AFC), la classification des individus lignes emplacement de l'enquête et les individus colonnes (questions 1.5 .6.7) permettent de corrélérer les critères et de les synthétiser. Ainsi on a pu regrouper les éléments au sein de plusieurs groupes.

1 er groupe : - Pour les passagères femmes enquêtées dans le postes Frontière bouchabka : on remarque que les origines sont des Hors pays elles et le déplacement est hebdomadaire pour des causes soit pour le Travail ou familiale.

- Alors les hommes effectuent un déplacement mensuel pour le tourisme.

2eme groupe : - Les passagers femmes viennent des wilayas kenchela Oum el Bouaghi, l'origine des passagers sont la plupart de l'Est algérien, ils déplacent presque chaque mois pour des raisons familiales. Alors pour les passagers du Nœud El oued ils effectuent un déplacement quotidien pour des raisons d'études selon eux. - Alors le Nœud de souk Aras la plupart des enquêtés sont des hors pays ils déplacent chaque mois pour des raisons familiales. - Pour s les enquêtés hommes le déplacement varie entre jour et plusieurs fois dans un mois et les causes sont soit du travail soit pour le tourisme.

- *Les questions retenues pour procéder à cette analyse Nœud El Oued sont :*

- **Question 1** : quelle est votre sexe
- **Question 8** : quelle est votre destination
- **Question 9** : quelle est la cause de transit
- **Question 10** : quelle est le moyen de transport utilisé

Figure : croisement du sexe ; la cause de transit ; la destination et le moyenne de transport utilisé

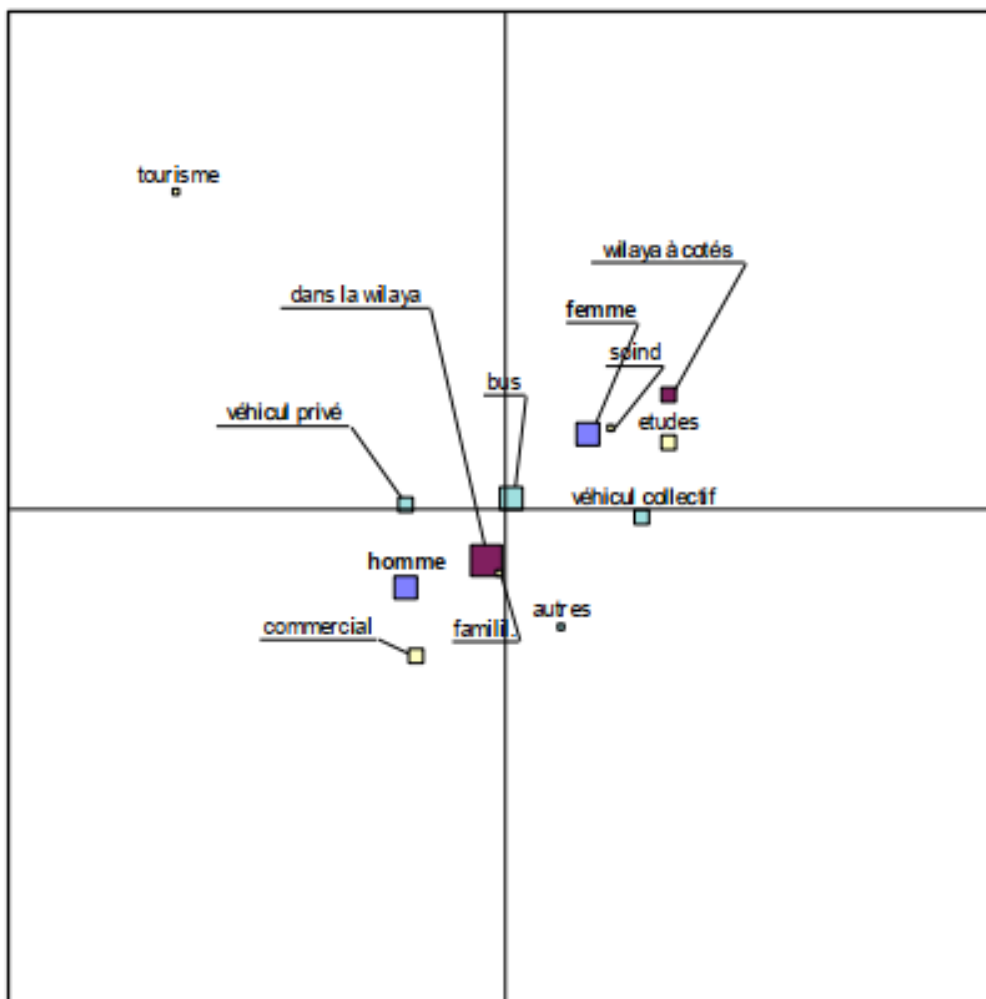


Tableau 4 : tableau récapitulatif des croisements des questions 1.8.9.10

	Questions	Frontière bouchabka	40+04	39	41
femmes	- destination	Dans la wilaya	Wilaya à coté	Wilaya à coté	Dans la wilaya
	- cause de transit	commercial	Familial/soin	Soin/études	Familial
	- la moyenne	bus	Véhicule collectif	Bus	
Hommes	- destination	Hors pays		Dans la wilaya	Hors pays
	- cause de transit	Tourisme/soin		Commercial/familiale	
	- la moyenne	Véhicule privé		Véhicule privé	Véhicule privé

Croisement du sexe ; la cause de transit ; la destination et le moyenne de transport utilisé.

Afin de mieux comprendre les causes relatives au transit, la destination exacte et le moyen de transport utilisés nous avons tenu à connaître leurs degrés d'importance pour notre recherche. Au regard des réponses obtenues des passagers et à travers la classification fournie par l'analyse factorielle (AFC), nous obtenons une partition (tableau N°) comme suit : Nœud de frontière Bouchabka Pour les femmes : dans le Nœud de frontière Bouchabka la majorité des femmes effectuent une visite rapide à la ville de Tébessa pour des raisons commerciales c'est-à-dire faire des achats rapides de quelques produits non disponibles en Tunisie ou bien à bas prix dans la ville, et en générale elles utilisent un moyen de transport publique soit bus ou les véhicules de 10 à 15 places (g9 Renault expert). Pour les hommes les causes sont variées entre tourisme ou pour les soins médicaux on connaît bien la qualité de services des voisins tunisiens dans ce domaine (une bonne qualité de service médicales avec des prix abordables) et le mode de déplacement utiles en générales par des véhicules privés. Les autres wilayas Pour les passagers femmes des autres wilayas kenchela Oum el Bouaghi, el Oued et souk Ahras les destinations sont variées entre wilayas plus proches ou vers d'autres wilayas, les causes aussi sont variées entre soin, études et visites familiales. En ce qui concerne les catégories hommes enquêtés les réponses sur la question destinations sont variées entre hors pays et entre wilayas. Alors les causes sont en générales pour des visites familiales et qui utilisent un moyen de transport privé

Afin de mieux comprendre les perceptions des passagers enquêtés concernant la fonction de la ville et les leur problème de la ville de Tébessa. Les réponses à ces deux questions sont présentées sur le plan factoriel (figures N°). Dans ce graphique, la configuration des nuages de points sur le plan factoriel sont résumés dans le tableau récapitulatif N° 000000 Les réponses des deux sexes femmes et hommes partagent clairement les mêmes opinions :

- La ville de Tébessa est considérée comme une ville intermédiaire –frontalière - Le manque des infrastructures touristique (hôtels auberges, restaurants café etc.), absence de la sécurité et les routes sont dégradées avec l'inexistence presque d'infrastructure routière (station de service, les aires de détentes).

Les questions retenues pour procéder à cette analyse Nœud souk Ahras sont :

Question1 : quelle est votre sexe

Question 11 : quelle est catégorie de la ville de Tébessa

Question 12 : quelles sont les problèmes de la ville de Tébessa

Figure : croisement du sexe et leur opinion sur la fonction de la ville et les leur problème.

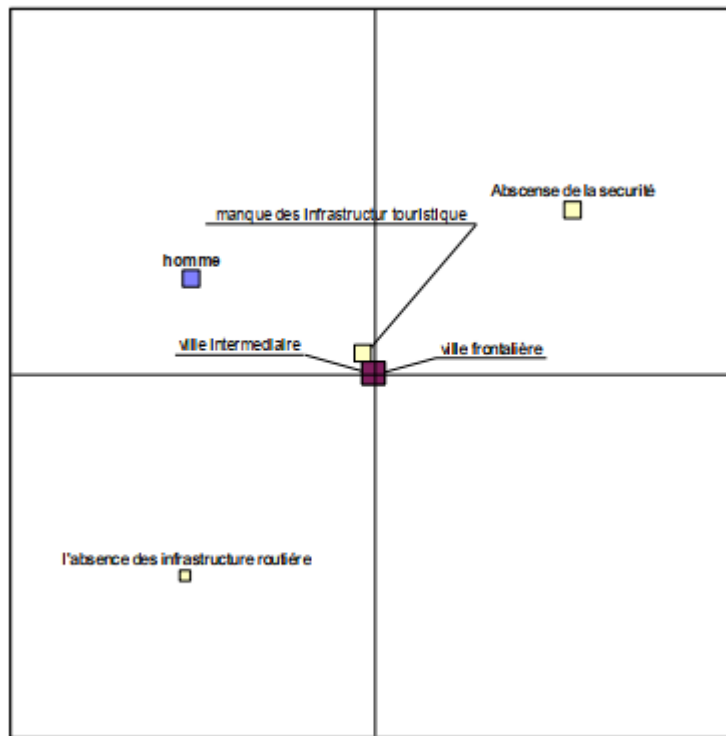


Tableau 5 : tableau récapitulatif des croisements des questions 1.11.12

	Questions	Frontière bouchabka	40+04	39	41
femmes	- l'opinion sur la ville	Ville intermédiaire Ville frontalière		Ville intermédiaire Ville frontalière	
	- le problème de la ville	Manque des infrastructures touristique/ absence sécurité/ manque des infrastructures routière		Manque des infrastructures touristiques	
Hommes	- l'opinion sur la ville	Ville intermédiaire Ville frontalière	Ville intermédiaire Ville frontalière		Ville intermédiaire Ville frontalière
	- les problèmes de la ville	Manque des infrastructures touristique/ absence sécurité/ manque des infrastructures routière	Manque des infrastructures touristique/ absence sécurité/ manque des infrastructures routière		Manque des infrastructures touristiques

CONCLUSION

Au terme de ce travail sur la ville intermédiaire ville frontalière cas de la ville de Tébessa dans son contexte régional et transfrontalier, Il ressort :

Dans cette optique, l'étude de cas confirme notre hypothèse :

- La ville de Tébessa a un double rôle à la fois intermédiaire et frontalière
- La ville de Tébessa est considérée comme une ville intermédiaire – frontalière

Malgré le manque des infrastructure touristique (hôtels auberges, restaurants café etc.), absence de la sécurité et les routes sont dégradées avec l'inexistence presque d'infrastructure routière (station de service, les aires de détentes).

Dans notre cas, l'intermédiation aboutit à une relation d'équilibrée entre les villes proches du Tébessa ne qu'occupent pas exactement le même rôle d'intermédiaires :

C'est en quelque sorte le centre dans son contexte qui reste un lieu de passage où n'ont lieu que peu de transactions commerciales surtout le poste frontière bouchabka ou tout échanges commerciaux passe par ce poste.

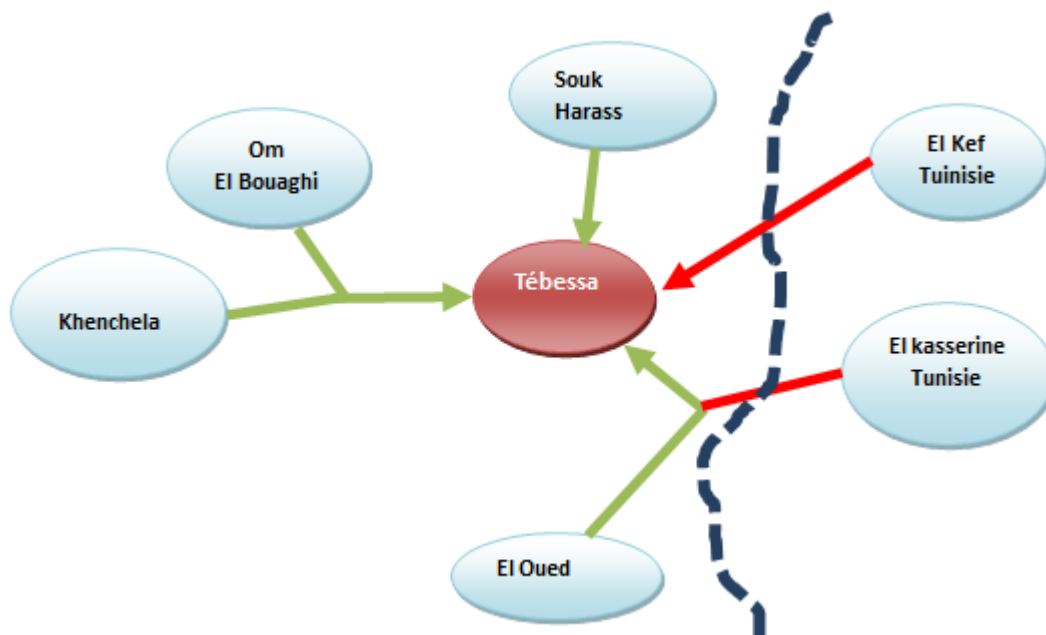
Cette interdépendance crée ce que on peut appeler un « espace de réciprocité transfrontalière » :

Au terme de ce travail nous ne prétendons pas avoir répondu à toutes les questions, certaines restent sans réponses.

La réponse à ces questions peut constituer l'objet d'études ultérieures qui traiteront en profondeur la problématique des villes intermédiaires- frontalières en Algérie ces problèmes qui peuvent devenir des préoccupations de l'actualité.

Enfin on peut définir la ville intermédiaire –frontalière comme :

« La ville intermédiaire frontalière est celle qui se caractérise par plusieurs conditions et caractéristiques comme le site frontalier et son ouverture sur le reste des villes environnantes dans le cadre du contexte territorial, inscrit de manière à ce qu'elle soit un trait d'union entre les villes voisines et le reste des parties du territoire ,Il lui est également possible d'offrir bon nombre de privilèges et de fonctions telles que commercial, touristique et instructives en plus de la disponibilité des centres de soin etc. Et ce, pour donner une image et une fonction spécifique à la ville qui feront d'elle un objet de curiosité pour les passages et un pôle d'attraction pour tous. »



CONTEXTE REGIONAL ET TRANSFRONTALIER DE LA VILLE DE TEBESSA

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- ARBARET-SCHULZ, C. (2002). « Les villes européennes, attracteurs étranges de formes frontalières nouvelles ». Villes et Frontières. REITEL, B., ZANDER, P., PIERMAY, J.-L. et al (Eds.). Paris : nthropos, Economica. p. 213-227.
- ARTICLE : les villes intermédiaires et leurs espaces de proximité ; le 17-12-2017.
- ARTICLE ; HAL ID : halshs-00596204 ; 26-05-2011 ; la notion de (ville intermédiaire) une approche différence du role des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économique ; (ville-inter01).
- BAUD, M. (2000). « State-Building and Borderlands ». Cedla Latin America Studies, vol. 87, p. 41-79.
- BELHADIE ; A ; les villes intermédiaires en Tunisie – villes intermédiaires dans le mande arabe cahier N°19 du GREMAMO.
- BELLET ; C ; Liop ; J.M ; 2003 ; ville intermédiaire profils et lignes deuxième phase du programme.
- BUURSINK, J. (2001). « The bi-national reality of border-crossing cities ».
- GeoJournal, vol. 54, p. 7-19. o -cas de la ville khenchela (Est-Algérien) ; Thèse de magister ; université BADJI Mokhtar ANNABA ; 2009.
- CASTELLS, M. (1989). The Informational City. Oxford/Cambridge : Basil Blackwell. KEARNEY, M. (1995). « The local and the global: the

- anthropology of globalization and transnationalism ». *Annual Review of Anthropology*, vol. 24, p. 547-565.
- CIMES : ^ villes intermédiaires et urbanisation mondiales ; milenio éditions.
 - Cours sur les frontières (par R ; VIEUGUET) ; 12-07-2010 ; par webmaster-ses noailles- <http://sesnoailles.fr>.
 - DEBARBIEUX, B. (2003). « Territoire, définition ». *Dictionnaire de la Géographie et l'Espace des Sociétés*.
 - DJEBNOUNE ; Brahim ; les inégalités dans la qualité de vie quartiers d'une ville intérieure • E.W.Soja, conférence EPFL, 12.04.2006 • FOUCHER, M. (1991). *Fronts et Frontières, un tour du monde géopolitique*. Paris : Fayard
 - FRIEDMANN, J. (1986). « The World City Hypothesis ». *Development and Change*, vol. 17, n° 1.
 - GERARD B; LUISE M (1998) méthode quantitative et analyse de données en sciences humaines SMG.
 - GRAHAM, S. et MARVIN, S. (2001). *Splintering urbanism: networked infrastructures, technological mobilities and the urban condition*. London : Routledge.
 - GRIMSON, A. (2003). « Disputas sobre las fronteras ». *Teoria de la frontera*. MICHAELSEN, S. et JOHNSON, D. E. (Eds.). Barcelona : Gedisa.. Ville intermédiaire, ville frontalière rôle de la ville de Tébessa dans son contexte transfrontalier 101
 - Groupe CHADULE (1997) ; invitation aux pratiques statistiques en géographie ; Armand colin. Paris. GUICHONNET, P. et RAFFESTIN, C. (1974). *Géographie des frontières*. Paris : Presses Universitaires de France.
 - GUPTA, A. (1992). « The Song of the Nonaligned Word: Transnational Identities and the reinscription of Space in Late Capitalism ». *Cultural Anthropology*, vol. 7, n° 1, p. 63-79.
 - GUPTA, A. et FERGUSON, J (eds) *Culture Power and Place*. Durham, NC and London : Duke University Press, p. 3-29.
 - GUPTA, A. et FERGUSON, J. (1992). « Beyond Culture : Space, Identity, and the Politics of Difference ». *Cultural Anthropology*, vol. 7, n° 1, p. 6-23.
 - GUPTA, A. et FERGUSON, J. (1997) « Culture, Power, and Place : Ethnography at the End of an Era ».
 - HANNERZ, U. (1992) *Cultural Complexity ; Studies in the social Organisation of Meaning*. New York : Columbia University Press.
 - <http://tecfa.unige.ch/staf-d/merino/udo/th-chantillonl.html> .
 - <http://webpedagogique.com/geotrouv tout/ tag/ ville-intermédiaire>.
 - Jean Pelletier, Charles Delfante : *Villes et urbanisme dans le monde*. *Revue de Géographie Alpine* Année 1997 85-4 p. 191

- Jean-Paul Lacaze : Les méthodes de l'Urbanisme 2012, PUF Collection : que saisje ?, 127 pages
- KASDALLAH ; Najet, dynamique d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie ; Maroc et Tunisie) effet chef-lieu et perspectives de développement ; thèse de doctorat ; université de Cergy-pontoise ; 2013 ; P 27-31.
- KAUFMANN, V. (2002). Re-thinking Mobility. Burlington : Ashgate.
- KEARNEY, M. (1995). « The local and the global: the anthropology of globalization and transnationalism ». Annual Review of Anthropology, vol. 24, p. 547-565.
- KOOLHAAS, R., BOERI, S., et al. (2001). Mutations. Bordeaux : Arc en rêve d'architecture et ACTAR.
- KOSTRUBIEC, B. et LOBODA, J. (2002). « Le fonctionnement des villes doublon de la frontière germano-polonaise ». Villes et Frontières. REITEL, B., ZANDER, P., PIERMAY, J.-L. et al (Eds.). Paris: Anthropos, Economica.
- Lamont et Virág (2002). The Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class, and Immigration. Cambridge, MA: Harvard Univ. Press, New York: Russell Sage Found
- LAMONT, M. et MOLNAR, V. (2002). « The Study of Boundaries in the Social Sciences ». Annual Review of Sociology, vol. 28, p. 167-195.
- LAPRADELLE, P. (1928). La frontière : étude de droit international. Paris.
- Le GUELTE L ; le BERR M. Dahang ; RAMOUSSE R & COULON J ; 1983. Traitement statistique informatisé des données en éthologie ; étude et analyse comportementales ; 1(4) : 202-268- pour une histoire de la statistique ; tome 1 ; Insee ; imprimerie nationale ; 593 pp

ANALYSE DE LA STRATEGIE DE REPARTITION DES ENTITES COMMERCIALES DANS LA VILLE D'ANNABA

Dr Djamel TELAIDJIA, Driss Ismail Yakoub
University of Badji Mokhtar
Annaba, Algeria

Résumé :

La ville d'Annaba est la quatrième ville d'Algérie située à l'extrême Nord-est algérien. Son caractère touristique, conjugué à son dynamisme économique et sa vitalité commerciale, lui confère un statut de territoire très attractif rayonnant sur tout l'Est algérien.

L'objectif du présent travail est de visiter la distribution des commerces dans la ville d'Annaba en cherchant à vérifier en premier lieu la validité du postulat selon lequel il existe une certaine spécialisation commerciale des quartiers de la ville. Il s'agit en deuxième lieu de déterminer les logiques, si elles existent, de cette répartition. Une enquête a été réalisée en ce sens auprès des chalands et des commerçants, à travers les différents quartiers de la ville. Le but est de comprendre les motivations de fréquentations, les mobilités des clients et des commerçants, et enfin de faire un comptage manuel des commerces de la ville d'Annaba.

Les résultats obtenus ont montré l'existence d'une certaine spécialisation des commerces dans la ville. L'étude a démontré aussi une forte centralité commerciale dans la ville qui se base sur une centralité morphologique et fonctionnelle.

Mot clés : commerce, ville d'Annaba, spécialisation, centralité.

[Analysis of the distribution strategy of commercial entities in the city of Annaba]

Abstract:

The city of Annaba is the fourth largest city in Algeria located in the extreme north-east of Algeria. Its tourist character, combined with its economic dynamism and commercial vitality, gives it a status of very attractive territory radiating throughout the Algerian East.

The objective of this work is to visit the distribution of shops in the city of Annaba, seeking to verify in the first place the validity of the postulate according to which there is a certain commercial specialization of the districts of the city. The second step is to determine the logic, if any, of this distribution. A survey was carried out in this regard among barges and traders, throughout the various districts of the city, the aim is to understand the motivations of the customers and the shopkeepers, and finally to make a manual count of the shops of the city of Annaba.

The results obtained showed the existence of a certain specialization of shops in the city. The study also demonstrated a strong commercial centrality in the city based on morphological and functional centrality.

Keywords:trade, Annaba city, specialization, centrality.

Introduction :

La ville d'Annaba, l'une des grandes villes de l'Algérie, existait depuis l'occupation romaine du Nord de l'Afrique (1200 ans avant J-C) et connue sous le nom de « Hippone ». Malgré la succession de différents empires et civilisations qui occupent la zone, cette ville a toujours été une cité vivante à cause de sa situation géographique, où elle se positionne sur une plaine (la plaine d'Annaba) aux abords de la mer méditerranéenne. Cette position lui a donné une valeur historique et économique lui donnant son caractère de ville très attractive.

Aujourd'hui la ville d'Annaba connaît une densité commerciale importante. Toutefois la stratégie de répartition du commerce en général sur le territoire Annabi reste à notre connaissance très peu étudiée.

Dans ce travail, nous allons essayer d'étudier la stratégie de répartition des entités commerciales dans la ville, et savoir si cette distribution suit une certaine logique ou si cette distribution est aléatoire.

Problématique

- Est-ce que la répartition des entités commerciales dans le territoire Annabi suit une certaine stratégie ? est-ce qu'il y a une spécialisation commerciale dans les quartiers ?

Hypothèses

- H1 : Le commerce Annabi est réparti d'une façon organisée où il y a une centralité commerciale et une spécialisation dans quelques quartiers.
- H2 : Le commerce Annabi est réparti d'une façon aléatoire et ne suivie aucune stratégie

Matériel et méthode:

- Le comptage :

Pour faire une telle étude, il a été nécessaire de constituer une base de données géographique qui recense les entités commerciales de la ville. Malheureusement, ce genre d'information n'existe ni au niveau de la Direction du commerce ni au niveau du CNRC (Centre National de Registre de Commerce). Ce dernier dispose d'une base de données écrite mais non graphique et en plus payante. J'ai alors été dans l'obligation de créer ma propre base de données en m'appuyant sur le comptage manuel

Après la collecte de ces données, celles-ci sont mises sur un logiciel SIG (vectorisation) (ARCGIS 10.5 dans le cas de cette étude) pour commencer le traitement de données.

- Les outils utilisés :

- ArcGis 10.5
- Sas-Planet 180131.9744 nightly
- www.Sphinx-décllic.com (licence d'étudiant)

Résultats :

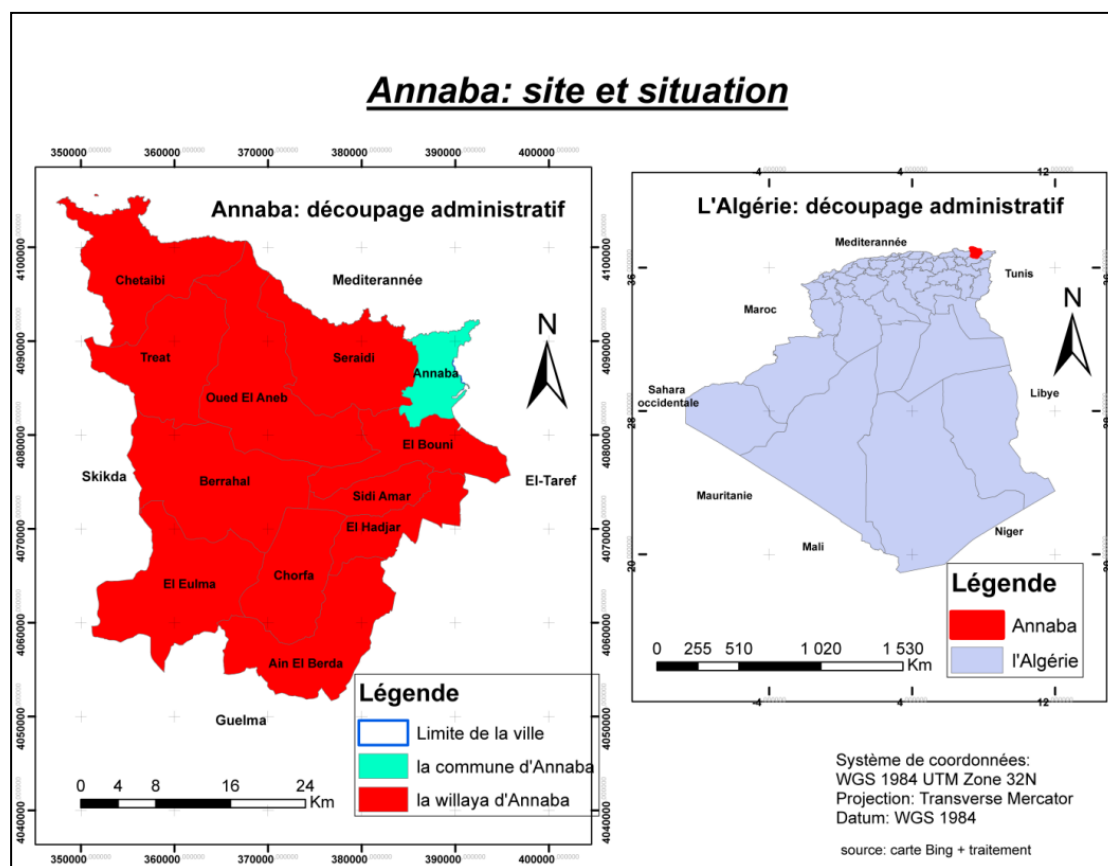
- **Présentation de la zone d'étude :**

Annaba anciennement Hippone puis Bône, située à l'extrême Nord-est de l'Algérie, considérée comme l'une des plus anciennes villes de l'Algérie. Elle aurait été fondée vers 1295 avant J-C. Elle s'étend sur une superficie de 1412 Km². C'est la quatrième ville d'Algérie en nombre d'habitants, avec près de 650.000 hab dans son agglomération principale (données de 2009). L'agglomération englobe les villes d'El Bouni, El Hadjar et Sidi Amar, qui forment une véritable couronne autour de la ville et dont les liens avec cette dernière sont de plus en plus denses. La ville s'est considérablement développée depuis l'implantation du complexe sidérurgique d'El Hadjar qui draine de la main d'œuvre de toute la région Est.

Site : les coordonnées géographiques : 36° 54' 15" nord et 7° 45' 07" est

Situation : la ville située au Nord-est de l'Algérie, limitée par :

- la mer méditerranéenne au Nord et à l'Est.
- le massif de l'Edough au Nord-ouest.
- la commune d'El Bouni au Sud.



Carte 1 : site et situation de la ville d'Annaba

- **L'analyse de l'état du commerce dans la ville d'Annaba**

Selon le comptage fait, la ville d'Annaba contient plus de 7400 commerces. Ces commerces sont répartis sur tout le territoire Annabi et sont formés de 115 types différents de commerces et services.

La carte et Les tableaux qui suivent représentent la situation de la répartition des commerces sur les quartiers d'Annaba et les types et nombres des commerces existants.

- **La répartition des commerces selon le type de commerce :**

Commerce	nomb re	commerce	nomb re	commerce	nom bre	commerc e	nomb re
Restauration et fast-food	548	Vêtement femmes	495	Alimentation générale	460	kiosques	412
Vêtement homme	357	cafeteria	232	Téléphonie et portables	226	Coiffeur homme	174
Gâteau traditionnel	163	quincaillerie	160	boucherie	155	mécanicien	151
bijouterie	147	Vêtement enfants	130	pharmacie	127	pâtisserie	123
Coiffeuse femmes	121	librairie	119	meuble	116	Légumes et fruits	114
cosmétique	102	vaisselle	100	Pièces détachées	095	tapisserie	093
Electroménager	091	Agence de voyage	078	Menuiserie aluminium	077	boulangerie	076
tissu	071	couture	069	Matériel informatique	066	Quincaillerie électrique	066
Accessoire auto	062	opticien	058	Gros alimentation	055	Matériel électrique	054
Auto-école	051	Agence immobilière	049	assurance	048	céramique	044
soudeur	044	lavage	044	Objets décoratifs	043	menuisier	043
Parapharmaceutique	042	Salon de beauté	035	Noix et thé	032	Peinture	032
High Tech	031	Hôtel	031	Réparation EM	031	mercerie	031
banques	030	Equipements de magasins	030	M gâteau	030	Agence publicitaire	029
papeterie	028	jouets	027	douche	027	cyber	027
vulcanisateur	027	Salon de thé	027	pressing	026	crémèrie	024
Salle des jeux	023	photographie	023	animaux	021	Cuisine sur mesure	020

Il y a 47 autres types de commerces mais ils ont une fréquence de moins de 20 dans la ville et leur nombre total ne dépasse pas les 500 commerces

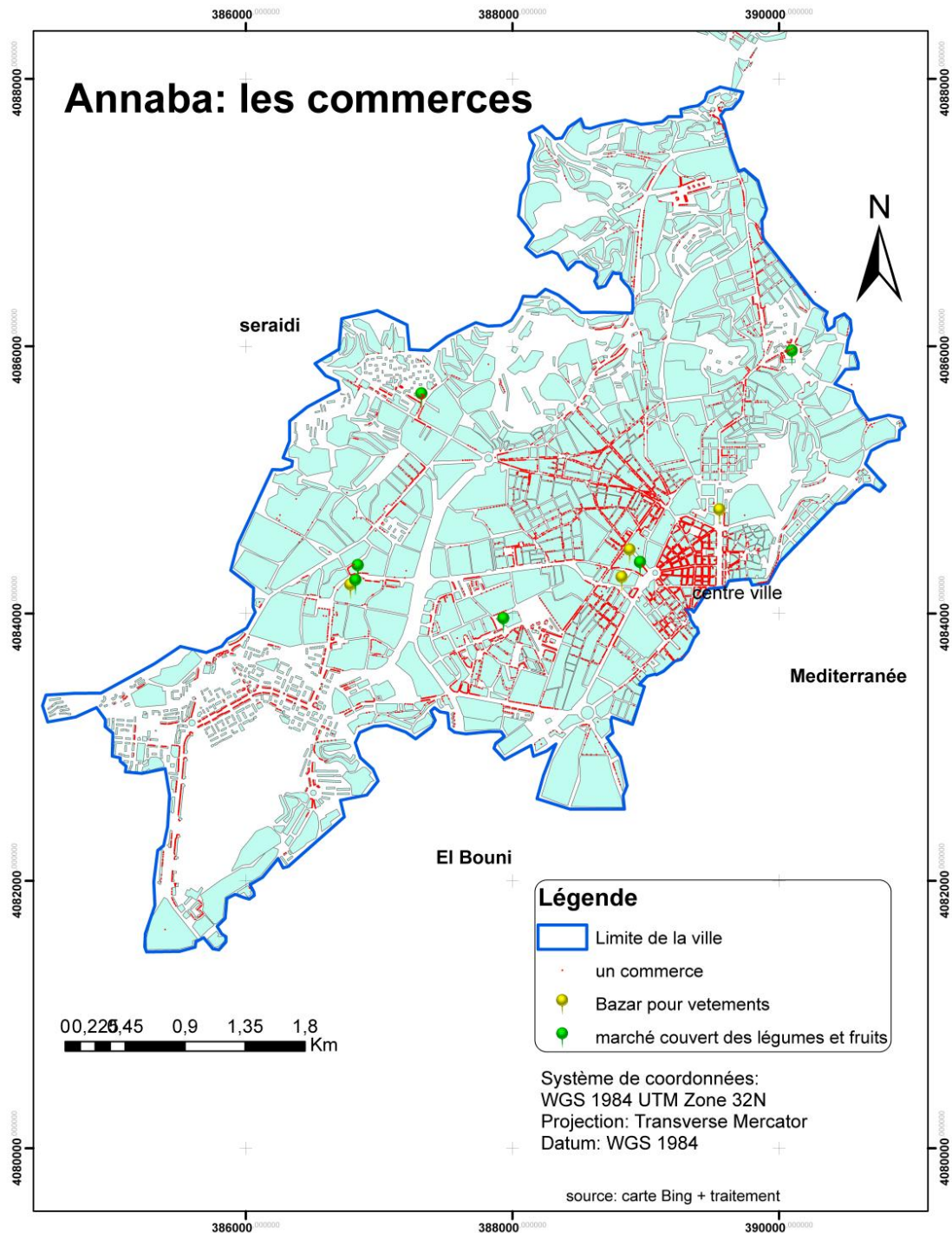
Tableau 2 répartition des commerces selon leurs types

-Analyse du tableau :

Comme on peut le voir dans le tableau 2, il y a quelques commerces (plus fréquents que d'autres), il, s'agit notamment de la restauration et les fast-foods qui occupent 7.4% des commerces de la ville. Ces commerces sont suivis par le commerce des

vêtements de femmes et l'alimentation générale, mais jusqu'à ce point on ne peut pas dire qu'il ya une spécialisation commerciale ou une centralité commerciale.

On remarque aussi que les commerces de proximité (ou de première nécessité) sont les plus fréquents comme les kiosques, les magasins de cosmétiques, les boucheries, les cafétérias, les pharmacies, les salons de coiffure...



Carte 2 : l'état général du commerce dans la ville d'Annaba

- **Répartition selon les quartiers**

Le tableau suivant montre la répartition des commerces sur le territoire de la ville :

Quartier	nombre de commerces	Pourcentage %
Centre-ville	2090	28,40
Elisa	640	8,70
la plaine ouest	626	8,51
08-mai-45	554	7,53
cit� Al-Abtal	402	5,46
Annaba nord	400	5,43
Champ de mars	369	5,01
cit� Osas (7eme arrondissement)	327	4,44
Sidi Achour	226	3,07
rue Ibn Badis	210	2,85
Didouche-Mourad (laurier rose)	206	2,80
les Palmiers	163	2,21
Oued Forcha	157	2,13
Majestic	151	2,05
Oued El Kouba	149	2,02
vieille ville	144	1,96
cit� Rym	120	1,63
La Gare-Sidi Brahim	109	1,48
Menadia	100	1,36
Zaafrania	96	1,30
Troisi�me arrondissement	59	0,80
Tabacoop	40	0,54
l'avant-port	22	0,30

Tableau 3 : R partition des commerces sur les quartiers

Analyse du tableau: le tableau nous montre la r partition des commerces sur le territoire Annabi, o  on observe que le centre-ville contient le plus grand pourcentage du commerce de la ville (presque 30%) et c'est un pourcentage assez  lev  pour une telle ville et un tel nombre de commerce (2090 commerces sur un total de presque 7400 commerces). Le centre-ville est suivi par la cit  Elisa (cit  attenante au centre-ville) qui elle-m me est suivie par la Plaine ouest qui devrait  tre normalement en deuxi me position dans le classement des quartiers parce qu'elle contient le quartier d'El-Abtal. (Les deux quartiers ont  t  s par s volontairement pour faciliter le comptage).

- **La centralit  commerciale :**

La centralit  commerciale est un concept bas  sur deux dimensions principales, o  leur existence est obligatoire.

Ces deux dimensions sont : la dimension morphologique et la dimension fonctionnelle.

Dans le cas de Paris par exemple, l'étude réalisée a été fondée sur le principe des IRIS (Ilots Regroupés pour l'Information Statistique), mais dans notre étude, et à cause de l'absence des statistiques démographiques de la ville, l'application de cette technique est difficile à réaliser. Aussi, Il a été décidé d'appliquer une technique un peu similaire où on regroupe les ilots sans prendre en compte la démographie. Ces regroupements, en moyenne, seront basés sur la nature des commerces les plus homogènes ou sur la densité des commerces.

- La centralité morphologique :

Cette centralité se fonde sur la densité des commerces dans le territoire sans prendre en compte la nature des commerces. On la mesure avec le nombre de commerces par hectare. Cette dimension va nous montrer les zones les plus denses où se concentrent les commerces. Et c'est dans ces zones là où on trouve généralement le prix de loyer le plus élevé de la ville.

La carte ci-dessous (carte 3) nous montre la densité morphologique des commerces selon la technique des IRIS.

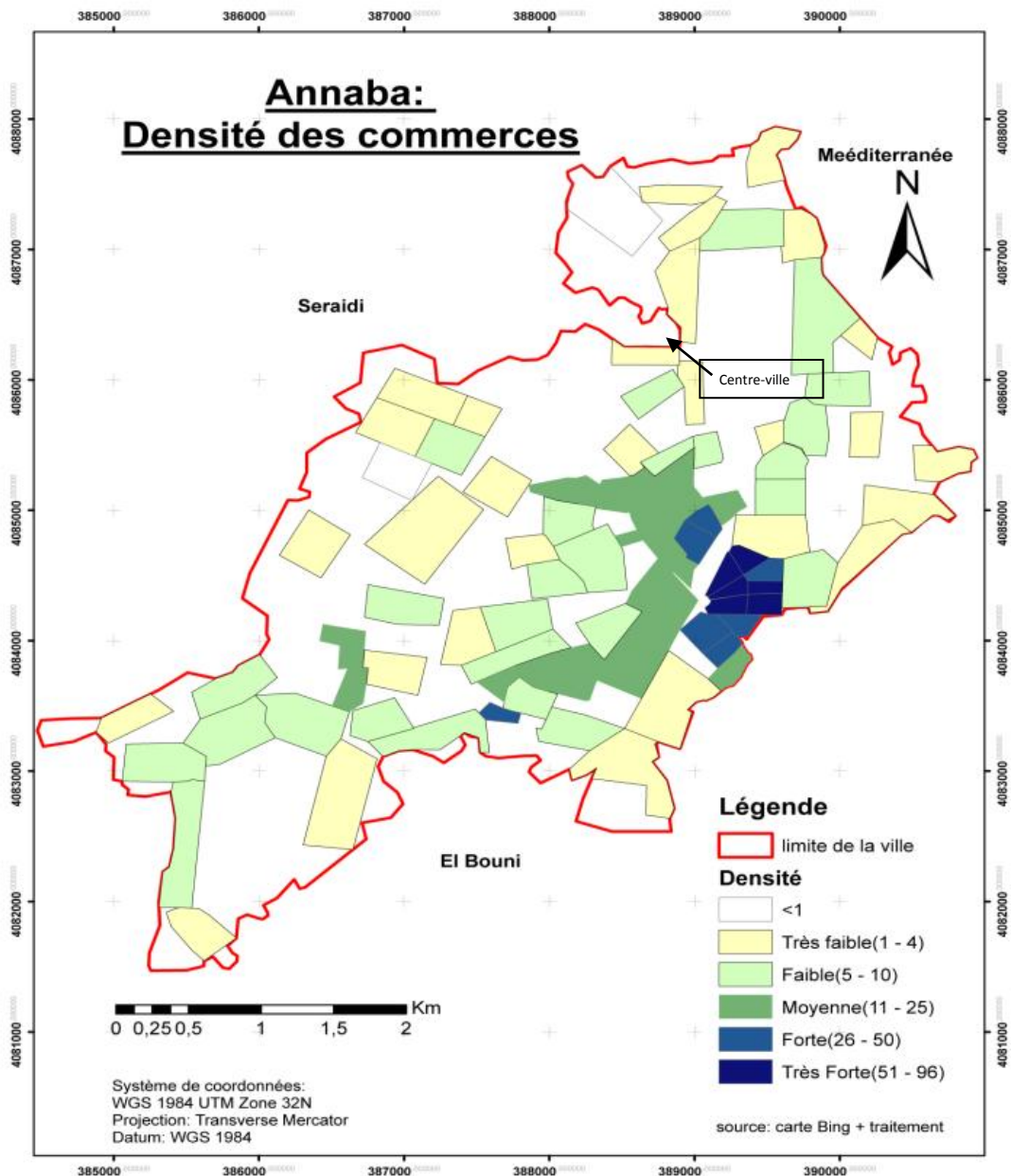
On remarque sur la même carte que le centre-ville est la zone la plus dense de la ville comme il est mentionné dans le premier chapitre, mais ici, on voit que la densité dans la zone du centre dans l'un des IRIS est très élevée. Elle atteint 91 commerces/ha, (ce chiffre est vraiment important même par rapport aux métropoles mondiales comme Paris où la zone la plus dense de Paris atteint 65 c/ha au max)³⁴. Le centre, en moyenne, a une densité de plus de 50 c/ha et on voit qu'elle diminue à mesure que l'on s'éloigne du centre en allant vers la périphérie où elle diminue jusqu'à 4 c/ha et elle tend vers zéro aux abords ouest de la ville.

Le tableau ci-après représente également le nombre des IRIS selon la densité, où on remarque que le nombre augmente avec la diminution de la densité.

Degré de densité	Nombre des IRIS
Très forte	6
Forte	6
Moyenne	26
Faible	27
Très faible	29
<1	Le reste de la ville

Tableau 4 : Nombre des IRIS selon la densité

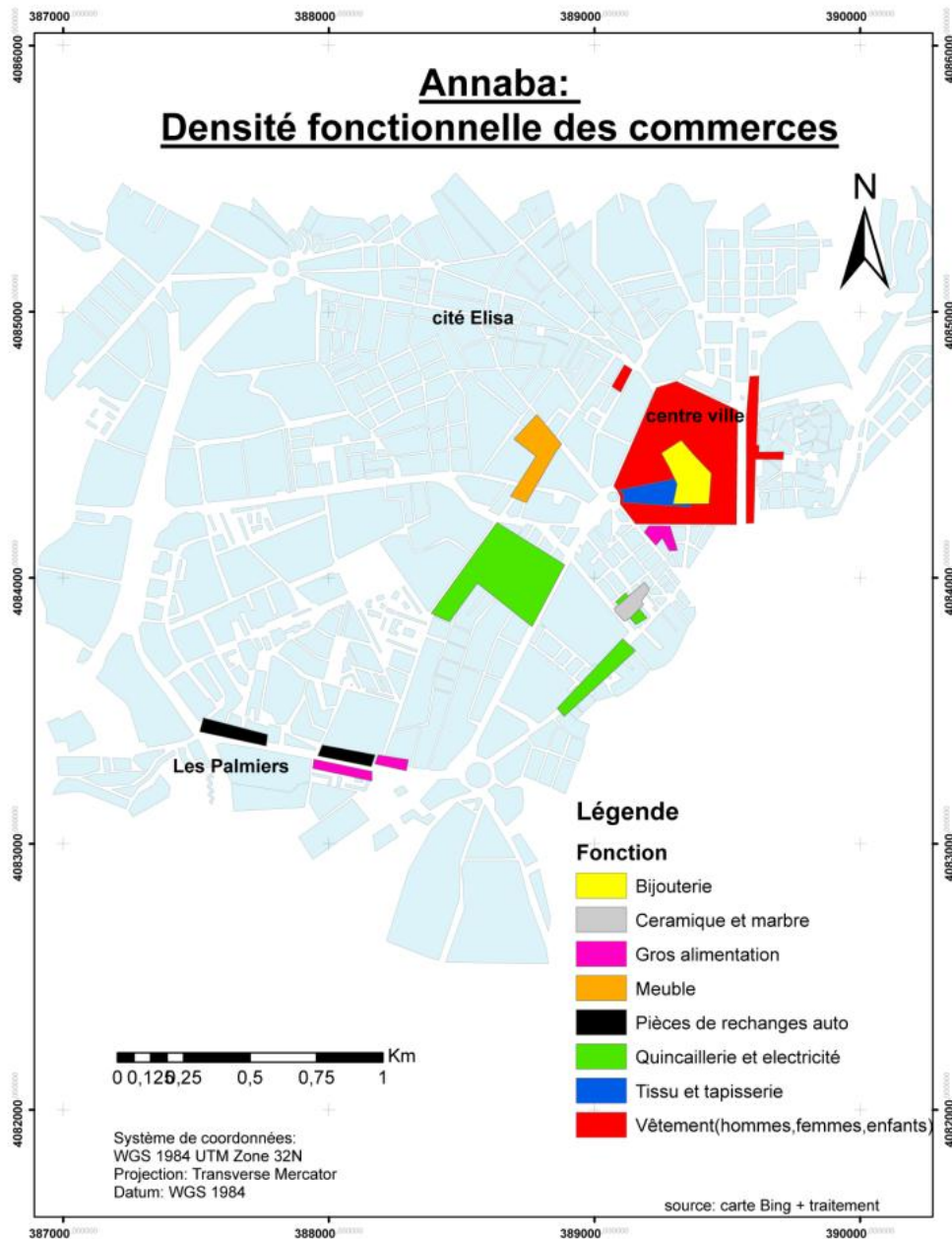
³⁴ Définir les centralités commerciales par Antoine Fleury, Hélène Mathian et Thérèse Saint-Julien (<https://doi.org/10.4000/cybergeo.25107>)



Carte 3 : La densité morphologique des commerces

- La centralité fonctionnelle :

Après l'étude de la densité morphologique de la ville, on passe à l'étude de la centralité fonctionnelle pour savoir comment sont regroupés les différents types de commerces.



Carte 4 : les centralités fonctionnelles dans la ville d'Annaba

Dans la carte des centralités fonctionnelles, on voit qu'il existe quelques zones où il y a un seul type de commerce qui se concentre. Ces zones-là sont appelées des « centralités fonctionnelles » où il y a une fonction dominante dans la zone délimitée. on peut dire aussi qu'il y a une spécialisation commerciale dans ces quartiers.

L'existence de cette centralité fonctionnelle ne veut pas dire qu'il n'y a pas d'autres commerces dans le quartier, mais cette fonction est dominante, et où ce type de commerce est le plus fréquent.

Le tableau suivant montre les statistiques de ces centralités :

Type de commerce	Quartier	Pourcentage du commerce (commerce dans la zone/commerce dans la ville)
Tissu et Tapisserie	Centre-ville (rue Ibn Khaldoun)	71%
Pièces de rechange auto	Les Palmiers	43%
Céramique et marbre	Camps de mars	34%
Quincaillerie	7eme arrondissement (cité OSAS)	93%
Grossistes d'alimentations	Les palmiers et rue AslaHoucine	50%
Meuble	Rue BouzeradHoucine	51%
Vêtement	Centre-ville	70%
Bijouterie	Rue Bijoux	44%

Tableau 5: pourcentage de centralité fonctionnelle

Analyse du tableau : ce tableau représente le pourcentage de la fonction existante dans le périmètre délimité (IRIS), (carte 4), par rapport au même type de commerce ou fonction dans toute la ville. Exemple : le commerce de meuble qui existe dans la « Rue Bouzerad-Houcine » représente 51% du commerce de meuble dans toute la ville.

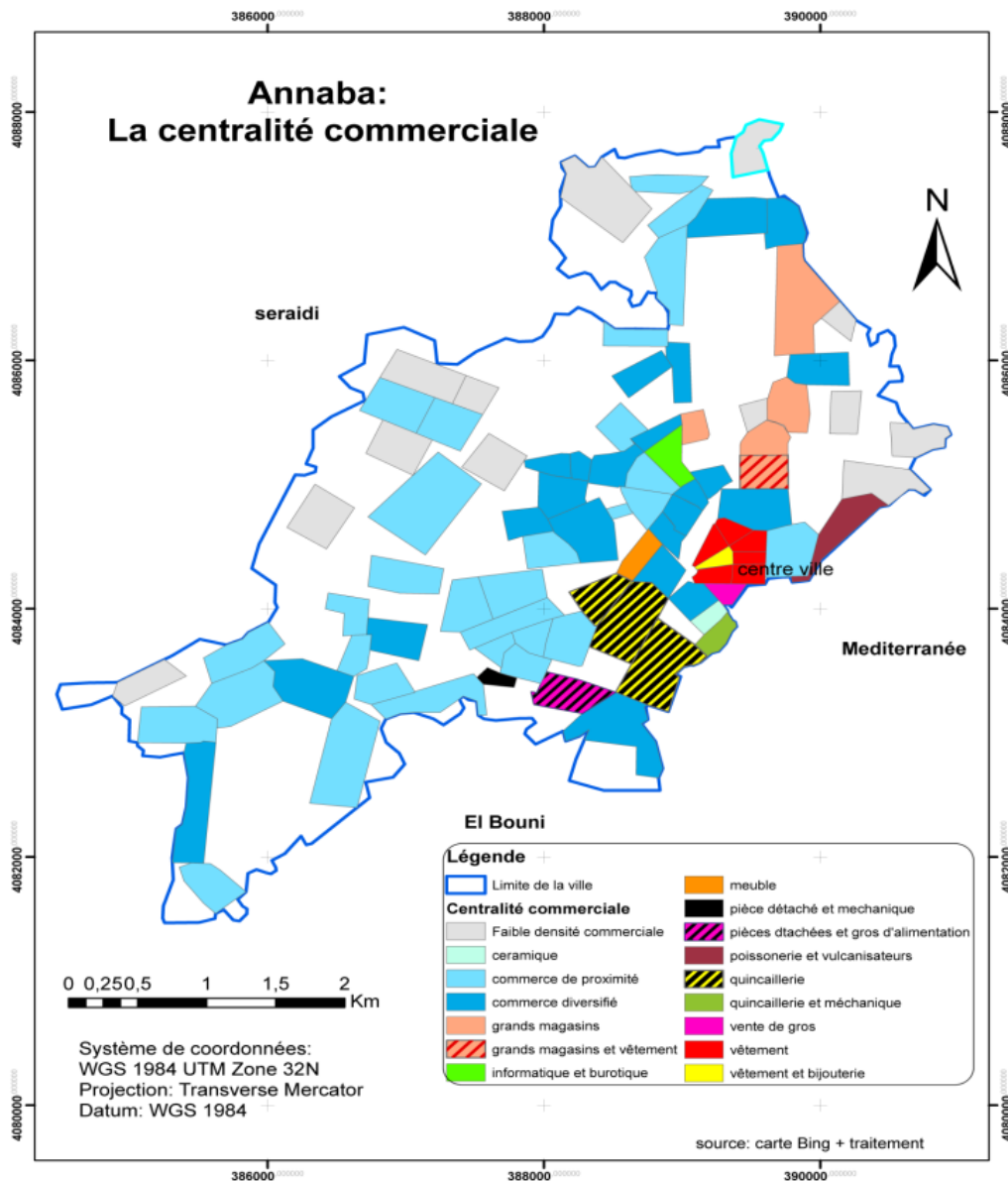
La norme prise ici pour choisir ces centralités fonctionnelles est de 30%. Il faut donc que 30% d'un seul type de commerce se regroupe dans un seul quartier ou zone pour qu'on puisse dire qu'il y a une centralité fonctionnelle.

Dans le tableau on remarque que les fonctions les plus centrées sont celles de la quincaillerie, du meuble, du tissu et de la tapisserie ainsi que du vêtement, où ils dépassent les 50%.

- **La centralité commerciale :**

Elle se présente comme une donnée mixte entre la centralité morphologique et la centralité fonctionnelle. Elle donne à chaque IRIS une ou plusieurs fonctions. On peut dire qu'il y a une centralité commerciale quand il y a une centralité morphologique moyenne ou forte et en même temps une centralité fonctionnelle précise ou multi fonction.

La carte suivante montre les centralités commerciales de la ville :



Carte 5 : Les centralités commerciales de la ville d'Annaba

NB : Les zones qui sont colorées avec le bleu et le gris sont des zones à faible densité commerciale généralement, et les zones colorées avec d'autres couleurs sont des zones à moyenne ou forte densité.

Dans la carte on remarque qu'il y a une certaine organisation dans la répartition des commerces (ou fonctions) selon la densité morphologique. Certain type de commerces se concentrent dans le centre-ville où la densité est élevée, et les commerces de proximités se répartissent dans la périphérie de la ville (où se concentrent les habitations résidentielles).

Le tableau suivant nous montre la centralité commerciale du coté statistique :

Type de commerce	Quartier	Pourcentage du commerce dans la zone
Tissu et Tapiserie	Centre-ville (rue Ibn Khaldoun)	21%
Pièces de rechange auto	Les Palmiers	56%
Céramique et marbre	Champs de mars	35%
Quincaillerie	Ex cité Auzas	46%
Grossistes d'alimentations	Les palmiers et rue AslaHoucine	32%
Meuble	Rue BouzeradHoucine	57%
Vêtement	Centre-ville	50%
Bijouterie	Rue Emir Abdel-Kader	22%

Tableau 6: pourcentage du commerce dans les zones de centralités

Analyse de tableau : le tableau représente le pourcentage du commerce dans la zone de centralité, on remarque que le tableau est différent du tableau précédent (tableau 5). Ce tableau calcule le nombre d'unités d'un type de commerce dans une zone par rapport à tous les commerces qui existent dans cette même zone ou IRIS.

Dans ce tableau on remarque que la Bijouterie et le commerce de tissu et tapiserie n'ont pas de centralité commerciale, où ils ne dépassent pas les 30% dans leurs périmètres. Il est vrai qu'ils ont une centralité fonctionnelle, mais cela ne veut pas dire que forcément ils ont une centralité commerciale.

Type de centralité	Nombre d'IRIS	Type de centralité	Nombre d'IRIS
Commerce diversifié	25	Commerce de proximité	30
Faible densité commerciale	13	Grands magasins	4
vêtements	6	céramique	1
Grands magasins + vêtements	1	Informatique et bureautique	1
meuble	1	Pièces détachés	1
Bijouterie	1	Grossistes de tout type d'articles	1
Pièces détachés + grossistes d'alimentations	1	Les poissonneries et les vulcanisateurs	1

Tableau 7: le nombre des IRIS pour chaque type de centralité

- Comment peut-on définir la « spécialisation commerciale d'un quartier » ?

Dans cette étude, on a parlé de la centralité fonctionnelle et de la centralité commerciale, mais laquelle des deux représente la spécialisation commerciale d'un quartier ?

En fait, les deux représentent un type différent de spécialisation :

- **La centralité fonctionnelle** : elle représente une spécialisation commerciale mais par rapport aux autres quartiers ; où on compte le pourcentage d'un commerce qui existe dans un quartier (ou IRIS) par rapport au nombre total de ce commerce qui existe dans la ville, ex : les 70% des commerces de vêtements de la ville se positionnent dans le centre-ville
 - **La centralité commerciale** : cette dimension représente une spécialisation commerciale d'un quartier mais par rapport à lui-même. où on dit que la plupart des commerces de ce quartier sont un même type de commerce, ex : 50% des commerces du centre-ville sont des commerces de vêtements.
- Conséquence de cette répartition :**
- Déséquilibre dans les services entre les quartiers de la ville.
 - Hausse des prix de loyer dans le centre-ville.
 - Exode des commerces de proximités vers la périphérie.
 - Embouteillage dans les quartiers à forte densité commerciale (plus de 600.000 véhicules dans la ville à 10h du matin).

La discussion :

La stratégie de répartition des entités commerciales dans la ville

L'analyse de la stratégie de répartition des commerces dans une ville signifie l'étude des types de répartition de ces commerces sur le territoire de la ville et aussi la détermination des facteurs qui ont contribué à cette répartition.

Pour la première partie qui est l'étude des types de répartition des commerces sur le territoire : celle-ci a déjà fait l'objet d'une partie du deuxième chapitre, mais il est nécessaire d'entrer un peu plus dans les détails pour bien préciser ces types de répartitions.

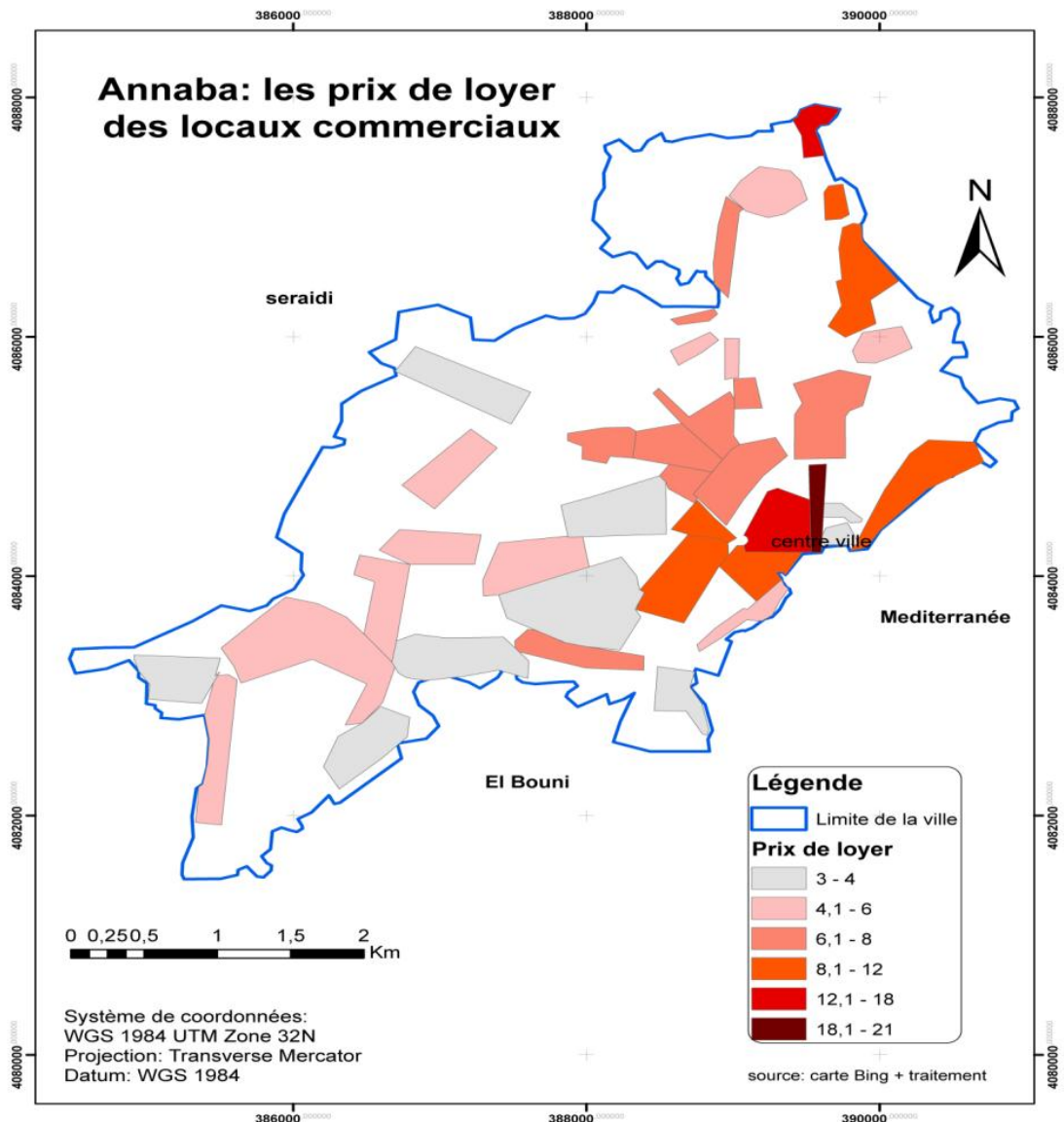
Pour connaître les types de répartition, il faut se poser la question suivante : est-ce que ces commerces suivent une certaine organisation ?

Dans le chapitre précédent on a vu qu'il y a une spécialisation commerciale dans quelques quartiers, et que la densité des commerces est forte dans des zones et faible dans d'autres. Cette répartition est tout à fait logique, et elle existe dans plusieurs villes à travers l'Algérie ou même le monde. Les quartiers qui sont denses généralement sont occupés par les commerces de valeur (exemple : vêtement, bijouterie..) ou les grands magasins, et les quartiers moins denses (qui sont dans la périphérie généralement) sont occupés par les commerces de proximités et se sont souvent des quartiers résidentielles. (Ex : la plaine ouest)

- Mais est ce que l'implantation de certains commerces dans certains quartiers est-elle un fait de hasard ?

Pour répondre à cette question, on doit aller à la deuxième partie qui sert à déterminer les facteurs (causes) qui contribuent à cette répartition :

Après l'étude faite dans le premier chapitre qui montre la répartition des commerces dans les quartiers et la spécialisation de certains quartiers, et l'enquête sociale qui a été faite avec les commerçants, on a trouvé que le facteur principal de cette répartition a pour cause « le prix de loyer ».



Carte 6: prix de loyer des locaux commerciaux dans la ville d'Annaba

NB : le prix du loyer indiqué concerne généralement des locaux de 38m² en moyenne et est calculé en million de centimes.

Dans la carte on remarque que les prix des loyers se diffèrent d'un quartier à un autre et on voit que la zone du centre-ville est la zone où le loyer est le plus élevé (il dépasse 20 millions de centimes par mois). Ce chiffre diminue en allant vers la périphérie (12 millions/mois dans les cités proches du centre-ville et autour de 3 millions/mois dans les quartiers périphériques).

Quand on a étudié le prix de loyer dans la ville on a remarqué qu'il est similaire à la densité des commerces. Les quartiers les plus chers sont les quartiers les plus denses en commerces. Ce phénomène existe dans toutes les villes. Il est expliqué par la fréquentation de ces zones. Plus la fréquentation en termes de chalands est élevée plus le prix de loyer est haut.

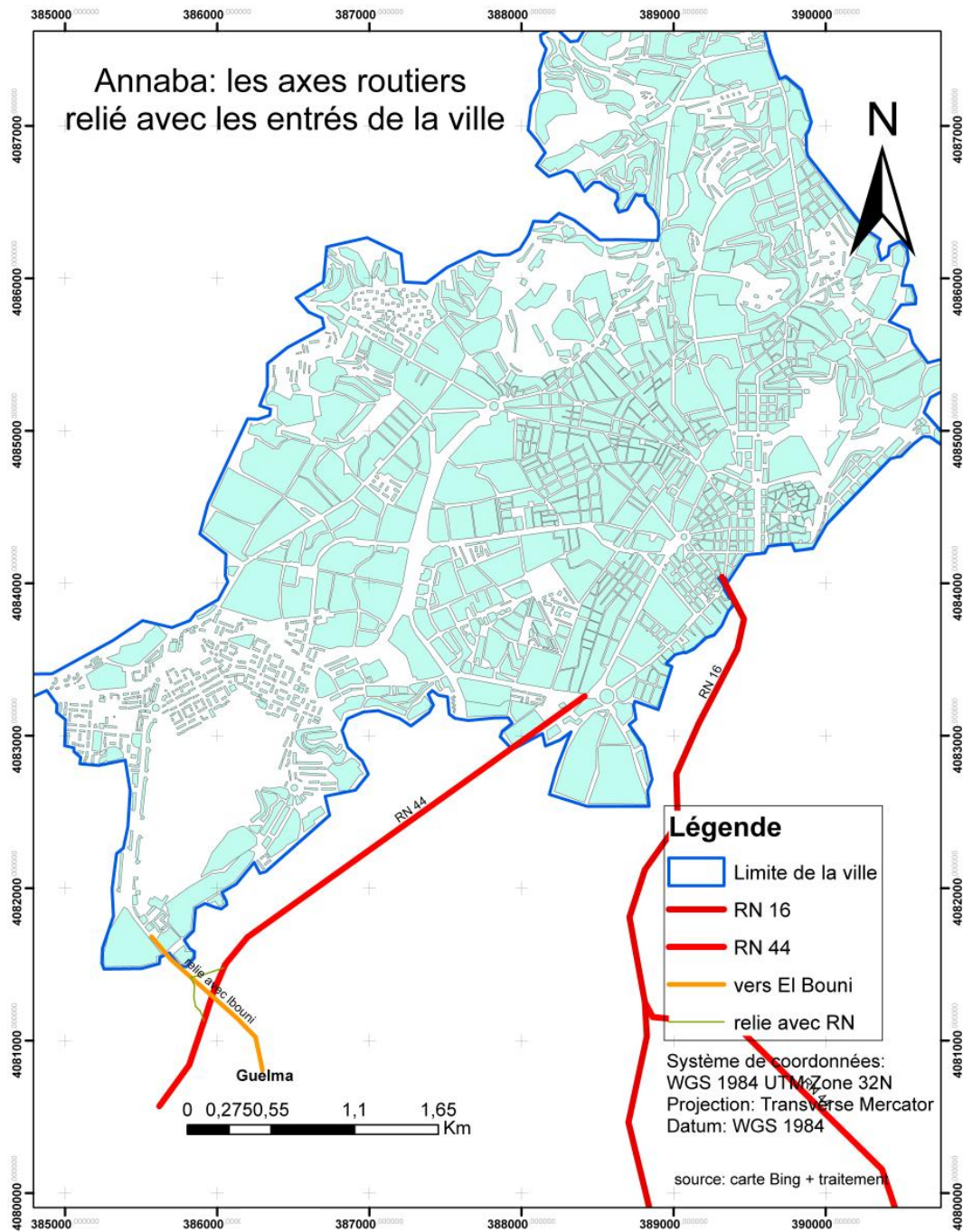
Aussi quand on a fait une comparaison entre la carte des centralités commerciales et la carte des loyers, on trouve que chaque type de commerce se concentre dans des

zones de prix de loyer homogène. Les commerces qui sont implantés dans la zone la plus chère de la ville sont les commerces de luxe et les grands magasins de marque (la zone dite « le cour de la révolution » où le loyer dépasse les 20 millions/mois est occupée par les horlogeries et les magasins de vêtement de marque comme les costumes italiens aussi par les Bars), ces commerces sont les commerces les plus rentable avec un chiffre d'affaire élevé qui les permette de supporter le cout ou le prix de loyer, et dans la périphérie où le loyer varie entre 2 et 5 millions/mois on trouve l'implantation des commerces de proximités qui ont un chiffre d'affaire moyen ou faible.

Les commerces qui sont dans la zone la plus chère sont les commerces qui se situent sur la pointe de la pyramide des commerces.

Aussi il y a un autre facteur qui contribue à la répartition des commerces, ce facteurs c'est le réseau routier de la ville et les entrés de la ville plus précisément. Pour la ville d'Annaba il y a 3 entrées principales : la RN 44 vers Berrahal, la deuxième partie de la RN44 vers El Taref et la RN 16 vers Guelma.

- La RN44 avec ses deux parties oriente directement vers le centre-ville le fait qui oriente les venants de l'extérieur de la ville vers cette zone.
- La RN16, qui représente une autre entré a une déviation vers le quartier de Sidi Achour, dans le sud-ouest de la ville, ce quartier a connu une augmentation de densité des commerces dans la dernière décennie où ses commerces s'implantent d'une façon linéaire. Ce quartier représente un esquive des habitants de la ville et spécialement les habitant de la plaine ouest de l'embouteillage de la zone de Sidi Brahim ou celle de la Gare, aussi cette entré représente une liaison directe avec la ville d'El-Bouni qui est une ville satellite d'Annaba.



Carte 7 : les axes routiers reliés avec les entrées de la ville

Conclusion :

Nous voici au terme de ce travail de fin de cycle qui a porté sur l'Analyse de la stratégie de répartition des entités commerciales dans la ville d'Annaba

Notre objectif était de voir si il y a une certaine stratégie dans la répartition des commerces dans la ville d'Annaba et ainsi mettre à la portée de nos lecteurs un outil qui leurs permettra d'appréhender les logiques de répartition des commerces et les facteurs qui mènent à cette répartition.

Pour mener cette étude et aboutir aux résultats escomptés nous nous sommes posé les questions suivantes :

- est-ce que la répartition des entités commerciales dans le territoire Annabi suit une certaine stratégie ?
- est-ce qu'il y a une spécialisation commerciale dans les quartiers ?

Pour la réalisation de ce travail, nous sommes partis des hypothèses suivantes :

- H1 : Le commerce Annabi est réparti d'une façon organisée où il y a une centralité commerciale et une spécialisation dans quelques quartiers.
- H2 : Le commerce Annabi est réparti d'une façon aléatoire et ne suit aucune stratégie.

Notre méthodologie s'est basée sur la collecte manuelle et le traitement des données et également sur la réalisation de deux enquêtes sur terrain, une avec les commerçants et l'autre avec les chalands.

Les résultats trouvés nous ont amenés à conclure que la densité des commerces dans la ville d'Annaba s'articule autour d'une centralité morphologique et fonctionnelle dans la ville.

Nos résultats montrent qu'ils existent 08 quartiers spécialisés dans un type de commerce et que les commerçants se basent sur cette spécialisation pour l'implantation de leurs commerces. Les chalands aussi utilisent cette spécialisation d'une façon volontaire ou involontaire.

De ce fait, nous pouvons conclure que :

- La première hypothèse (H1) est validée
- La deuxième hypothèse (H2) est infirmée.

Au vu de ces résultats, nous pensons que la répartition des entités commerciales suit une logique de répartition selon les revenus et le prix des loyers.

Les commerces qui ont un chiffre d'affaire élevé et qui peuvent supporter le coût élevé du loyer se concentrent dans le centre-ville en formant une spécialisation commerciale, et les commerces et les services qui ont un revenu faible s'implantent dans la périphérie.

Ainsi, à notre point de vue, la répartition des commerces suit une stratégie qui se fonde en fait sur le facteur financier.

Enfin, ce travail peut se développer dans le futur vers une recherche doctorale qui porte sur une échelle plus grande comme l'étude des spécialisations des villes dans une des régions du pays.

Référence :

- A. Fleury, H. Mathian, T. Saint-Julien- (2021), Définir les centralités commerciales au cœur d'une grande métropole : le cas de Paris intra-muros- - Cybergeographie : European Journal of Geography –page 588
- GASNIER A. et LESTRADE S., (2014) : Commerce et étalement urbain : En France, le modèle « centre/périphérie » fonctionne-t-il toujours ?, in Espace et Territoires, Presses Universitaires de Rennes, pp. 139-151.
- KLASSOU-ZINSOU K.,(2007) : L'importance des marchés périphériques dans l'approvisionnement de la ville de Lomé en produits vivriers, Université de Lomé, Thèse unique de Géographie, 424 p.
- LOME- N'KERE Kami (2016), Ville et commerce : l'étude des lieux de vente spécialisés dans l'agglomération de -Revue de géographie tropicale de l'environnement, n°1
- M. Delage, A. Fleury, C. Lecomte (2015), Le commerce à Paris entre centralités ordinaires et centralités métropolitaine- - données urbaine 7, Paris, economica/Anthropos- page 368
- MONEDIAIRE G., (1994) : L'urbanisme commercial, Presses Universitaires de France, n°2895, Paris, 128 p.
- N'KERE K., (2012) : Incidences de la localisation des établissements commerciaux et des services sur les mobilités urbaines à Lomé, in Mosaïque, n°013, Lomé, Togo, pp. 423-438.

**UN CITY BRANDING A TRAVERS LA REHABILITATION DU
PATRIMOINE URBAIN
(Le rôle des places publiques)
Le cas de Constantine capitale de la culture arabe 2015**

HADJELA Ali

Doctorant à la faculté d'Architecture et d'Urbanisme, université Salah
BOUBNIDER Constantine 3
Tel: 0661518667 / Email: quartz-ali@hotmail.fr

MAZOUZ SAID

Professeur à la Faculté science de la terre et architecture, Université L'Arbi ben M'hidi Oum el
Bouaghi, s_mazouz_dz@yahoo.fr

FANTAZI IMANE

Doctorante en LMD Management des projets urbains durables, Université Salah BOUBNIDER
Constantine 3 Faculté d'architecture et d'urbanisme Département management de projet
Tél : 0540298481 / E-mail : imanefantazi@gmail.com

Résumé :

Face aux phénomènes croissants de la mondialisation et de métropolisation, l'enjeu pour les villes (notamment les moyennes et petites villes) consiste à attirer les hommes et l'argent pour conforter leur existence. Dans ce contexte, la compétition entre les villes se développe et les techniques utilisées dans le monde économique, dont le marketing, qui se présume dans la création des événements et des fonctions incitantes à la croissance économique, tendent à imprégner la sphère des décideurs urbains et ensuite créer l'image finale de la ville.

Dans cette optique, Constantine (qui est une ville en développement) a bénéficié, dans le cadre de l'événement « capitale de la culture arabe » entre avril 2015 et avril 2016, d'une réhabilitation urbaine afin d'embellir le côté patrimonial de la ville et d'une trentaine de projets neufs constituant des équipements culturels. Néanmoins, seulement quelques portions de ses quartiers urbains ont pu être rénovées avant l'événement. D'une trentaine de projets culturels, seulement dix ont été réceptionnés avant l'événement. On continue à réhabiliter quelques mosquées tandis que le reste est toujours délaissé. Une situation problématique suscitant des critiques par la question ; Pour de tels événements culturels nécessitant une réhabilitation d'une grande envergure, **pourquoi l'opération la réhabilitation urbaine de la médina de Constantine n'a pas été entamé par l'approche d'une *city branding*?** Déjà, trop connue à travers son histoire creusé entre les ères et les territoires humains, la médina ne manquait qu'à être rénovée et « marketée » pour mieux servir à nouveau comme un capital économique chargé d'histoire et de culture.

Malgré l'absence d'une approche politique claire mettant en avant le concept de marketing urbain, lors de l'événement (Constantine capitale de la culture arabe), est-ce qu'on aurait eu une différence positive si la place publique a été interpellée par rapport aux résultats politiques escomptés dans la réhabilitation de la médina? Et si on voulait le faire, il serait donc mieux de savoir de quelle

manière et comment et quelles sont les méthodes scientifiques pour réaliser un tel projet pour la ville de Constantine ?

Nous essayerons à travers les richesses culturelles touristiques et économiques que représente la ville constantinoise de revenir sur le marketing urbain à travers la place publique et les agissements scientifiques possibles menant à la promotion touristique de la ville de Constantine.

Mots clés: city branding, médina, réhabilitation, politique urbaine, place publique

1. Introduction :

1.1. Contexte théorique :

Le city branding :

Une série de recherches depuis les années 90, a contribué à faire émerger le « marketing urbain » comme un objet scientifique qui permettrait d'interroger et de comprendre le renouvellement des formes de productions de la ville (Bock Hilber Ergez Wehrli-Schindler 2004, Noisette Vallérugo 1996). En effet, ce dernier est défini comme : « *l'ensemble des analyses, stratégies, actions et contrôles conçus et mises en œuvre par l'autorité de gestion urbaine et par les organismes qui dépendent d'elle dans le but, d'une part, de mieux répondre aux attentes des personnes et des activités de son territoire, d'autre part, d'améliorer la qualité et la compétitivité de la ville dans son environnement concurrentiel* » (Noisette et Vallérugo, 2010). Il est développé au fil du temps en trois tendances (Chanoux et Serval, 2011) :

- Le marketing urbain communicationnel
- Le marketing urbain stratégique
- Le marketing urbain postmoderne

Le marketing urbain communicationnel avait pour objectif la « revalorisation du **signe** par rapport au **sens** » (Benoit et Benoit, 1989) sans véritables enjeux stratégiques ni démarche pérenne ; c'est une communication au « **coup par coup** » (Girard et Bortolan, 2003 cité dans Chanoux et Serval, 2011) par exemple, vendre les territoires se vendre comme des produits sans une démarche cohérente. Ce marketing a été développé au **marketing urbain stratégique** au début des années 1990, et a pris une place au management territorial dont il a été considéré comme un outil de planification stratégique des territoires et un élément corrélatif au développement économique (Benko, 1999). Ce concept a continué à évoluer par rapport au développement des territoires et il propose de vivre le territoire. En effet, Meyronin (2006, cité dans Chanoux et Serval, 2011) a expliqué que le marketing urbain la rénovation des espaces urbains qui proposent des « *terrains de nouvelles expériences mêlant souvent à des désertes divers : loisirs, shopping, culture et pôles tertiaires* ». Les espaces urbains souhaitent, par la théâtralisation, proposer à la population un espace **tout-en-un**.

Le city branding a connue plusieurs approches pour marquer les territoires : une approche par la marque produit qui considère les territoires comme des marques par nature dans la mesure où ils possèdent tous des problématiques de notoriété, réputation et d'image (Anholt, 2007) et une approche par la marque institutionnelle, dite approche « corporate » est perçue comme une marque ombrelle dont l'objectif est de créer et de valoriser une identité (Rainisto, 2003).

Au final, nous pouvons résumer le marketing urbain comme une approche qui applique des techniques pour vendre l'image de la ville.

1.2.Contexte général : (cas d'étude)

Constantine la capitale de l'est algérien et la ville des ponts est l'une des plus vieilles villes au monde qui possède un patrimoine riche d'une portée universelle. Elle a été désigné capitale de la culture Arabe pour l'année 2015, le 30 décembre 2012 par l'organisation pour l'éducation, la science et la culture de la ligue arabe (ALESCO). A cet effet, le gouvernement algérien a inscrit plusieurs projets qui ont été sous la tutelle du ministère de la culture pour améliorer et développer la situation culturelle de la ville de Constantine à travers de nouveaux projets, la réhabilitation, la restauration de plusieurs zones patrimoniales du centre historique, et des événements culturels (Fantazi, 2021).

Les places ont été incluses dans le programme de réhabilitation du centre historique de la ville, à savoir :

- La place Sidi Djilisse ;
- La place TATACH BELKACEM (téléphérique).
- La place RahbetSouf.
- La place Souk El Acer.
- La place du palais du Bey.

(NB ; une place publique située dans le périmètre du centre historique de la ville a été exclus du programme de réhabilitation, à savoir ; La place du 1^{er} novembre 1954).

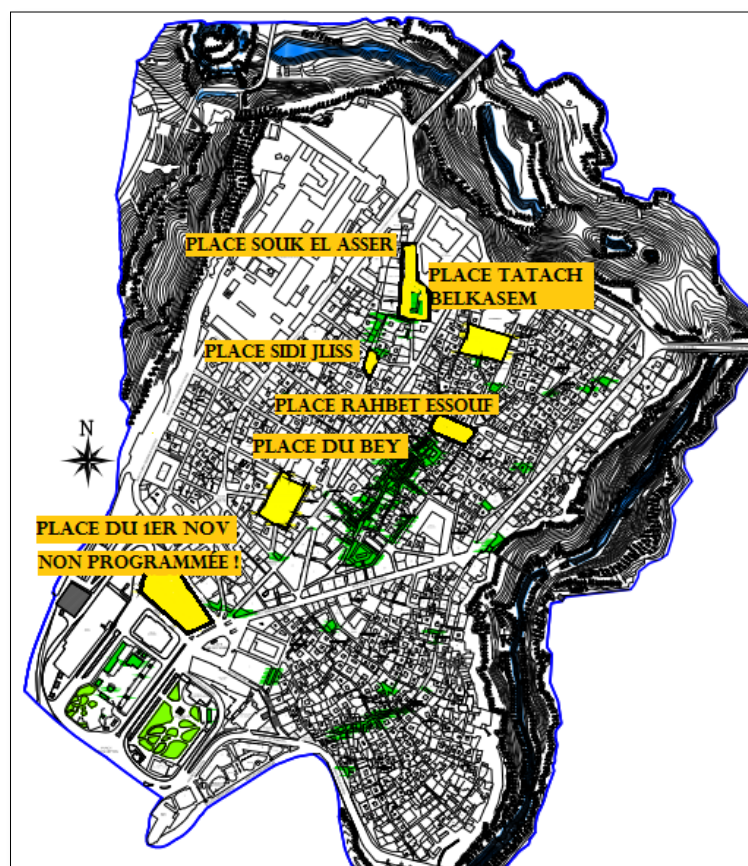


Figure 01. Les places importantes au niveau du centre historique. Source : auteurs, 2021

A partir de ce contexte théorique et le cas d'étude, nous pouvons induire notre question de recherche :

Est-ce que un marketing urbain a été étudié lors de l'événement de Constantine capitale de la culture arabe 2015 au niveau de ces espaces urbains ?

2. Méthodologie:

Pour accomplir ce travail, nous avons suivi **La méthode autistique** qui consiste en l'étude des faits propres à un sujet, d'un état de fait (l'évènement) sans référence, mais uniquement à soi-même. L'évaluation de performance sera donc de mesurer, si l'objectif a été atteint par rapport au programme prévisionnel (en relation avec l'objectif fixé), ou s'il y a un progrès par rapport au passé. Nous avons aussi utilisé **la méthode comparative**, qui permet éventuellement d'apporter un correctif à l'évaluation autistique. Donc il est lieu de comparer notre sujet d'expérience avec ce qui se fait d'actualité pour mieux comprendre notre position. Il nous a été important aussi d'élargir nos connaissances sur **les méthodes du marketing urbain**, avec ses critères normatifs et ses techniques d'expertise, donc une recherche bibliographique et documentaire.

À partir de la pratique et du cumul ultérieur, l'avantage d'utilisés des informations qui sont déjà disponibles pour formuler des réponses probables.

En fin des visites sur terrain ont été élaborées pour diagnostique et état des lieux, nous ont apporté un support d'orientation important pour notre analyse.

3. Résultats :

Avant le commencement de la manifestation et pour marquer cette manifestation et présenter l'image de la ville, un appel à concours pour création de logo de l'événement a été lancé. La figure ci-dessous montre le logo vainqueur de la capitale de la culture arabe 2015



Figure 02. Le logo de l'événement Constantine capitale de la culture arabe 2015. Source : ministère de la culture Algérie.

Après l'inauguration de la manifestation, plusieurs activités culturelles et artistiques ont été organisées durant toute l'année, à savoir : des journées d'études, des colloques, plus de 280 grands concerts musicaux (musique arabe, musique local (malouf)...), des expositions, le mois du patrimoine..... La majorité de ces activités ont été déroulé au niveau des édifices culturels (la maison de culture Malek Hedad, la salle de spectacle Ahmed-Bey, le palais du bey....). Les places et les espaces publics ont été restées inactifs pendant l'évènement.

En effet, les projets de réhabilitation de ces places n'ont pas été achevés dont certain n'ont pas été entamé. Les figures (03, 04, 05) et le tableau (01) montrent l'état d'avancement de ces opérations après l'événement.

Tableau 01. L'état d'avancement de la réhabilitation des places

Projet	Dépôt d'étude	Date prévisionnelle pour achèvement (délais d'exécution étude)	Problèmes rencontrés	Etat d'avancement
Réhabilitation et mise en valeur de la place du Bey	Non déposée	Etude : 5 et demi Suivi : 8 mois	Propriété d'armée	Travaux préparatoires:00% Travaux de restauration:00%
Réhabilitation et mise en valeur de la place Sidi Djilisse	Non déposée	Etude : 3 mois Suivi : 8 mois	Retard d'affectation	Travaux préparatoires:00% Travaux de restauration:00%
Réhabilitation et mise en valeur de la place téléphérique	Etude déposée	Etude : 4 mois Suivi : 12 mois	Problème de groupement (partenariat étranger)	Travaux préparatoires:60% Travaux de restauration:00%
Réhabilitation et mise en valeur de la place RahbetSouf	Non déposée	Etude : 6 mois Suivi : 8 mois	Problème de groupement (partenariat étranger) Problème d'indemnisation du Commerce formel et informel	Travaux préparatoires:70% Travaux de restauration:00%
Réhabilitation et mise en valeur de la place Souk El Acer	1 ^{er} phase déposée	Etude : 6 mois Suivi : 12 mois	Problème d'indemnisation du commerce formel et informel	Travaux préparatoires:30% Travaux de restauration:00%

Source : Fantazi, 2021



Figure 03. L'état d'avancement de réhabilitation de la place du bey après l'événement
Source : auteurs

Avant l'évènement (2014)

Pendant l'évènement (2015)

Après l'évènement (2018)



l'avancement de
réhabilitation de la place TATACHE BELKACEM
Source : Imane Fentazi



Figure 05: La place du 1er novembre 1954, Source : auteurs

4. Discussions :

La ville festive et événementielle est un élément du marketing urbain actuel et se propage à toutes les échelles territoriales (Ingallina et Park, 2005 cité dans Chanoux et Serval, 2011).

Cela est approuvé au niveau de plusieurs événements mondiaux comme « Mons 2015 Capitale Européenne de la Culture ». En effet, Ce dernier a pu transformer la vocation simple de la ville à une ville mondiale et qui devient même un cachet certifié. Parmi les projets qui ont marqué cette ville et attiré la curiosité des touristes est la place nommée « the passenger » (figure 06). Cette place a pu accueillir plus de 200 000 personnes pour une programmation musicale variée et alternative comme l'événement de Dour festival (figure 07).



Figure 06 : la place « the passenger ». Source : www.mons2015.eu



Figure 07. La Place illuminée accueillant le Dour Festival. Source : www.mons2015.eu

Dans notre cas d'étude de l'événement de Constantine capitale de la culture arabe, la ville n'a pas profité de ces places pour marquer son identité historique et culturelle, par exemple par l'organisation des activités culturelles et artisanales (la dinanderie, la couture traditionnelle, la distillation de l'eau de rose et de fleur d'oranger...) au niveau des places de la vieille ville.

Dans le contexte théorique nous avons mentionné que le marketing urbain a été commencé par un marketing urbain communicationnel qui présente la ville sous forme d'un logo. Comme le logo de « I love NY » qui a changé l'image de la ville de New York lors des années 1970 et a créé un lien d'amour entre la population et les touristes envers cette ville. Cette marque de ville est la plus connue dans le monde. A partir de cet exemple, nous connaissons la puissance du logo qui est complètement entré dans la culture américaine.

En revanche, dans l'événement de Constantine capitale de la culture arabe, le logo « Qaf » n'a pas représenté l'identité de cette ville et n'a pas créé un lien entre la ville et ces touristes. Ce logo a connu plusieurs critiques au sein de la population

constantinoise en raison qu'il est jugé trop simple pour illustrer la ville de Constantine. De plus, son équipe créatrice a été accusée de plagier le logo des jeux arabes de Doha de 2011.

Propositions et interprétations

Analyser ce que la ville possède comme places et jardins publics avec les éléments du paysage urbain :

À notre vision, Ces tentatives par les décideurs de la ville de Constantine d'intervention sur les places publiques, voulaient comme même exprimer la valeur ajoutée que ces places pouvaient présenter à l'évènement, mais ils n'ont pas expliqué là quelle et comment ? Il fallait mettre ces places en fonction pendant l'évènement pour le savoir !, justement elles effectuaient quoi donc pendant l'évènement ?

Pendant que les festivités programmées se déroulaient presque totalement au sein des équipements culturels (même les expositions de ventes comme le livre et les artisanats ...), Il y a des espaces publics qui sont restés inactifs pendant l'évènement, nous citons d'entre eux :

- Le jardin AOUATI MUSTAFA
- la PLACE DU BEY (programmée mais non fonctionnelles)
- Le jardin de SOUS a Beb El Kantra (non fonctionnel.)
- La PLACE du 1^{er} NOVEMBRE 1945 (non fonctionnelle)
- Le jardin BEN NASSER (non programmée)
- La place du MONUMON AU MORTS (non programmée)

Ce qui a engendré des répercussions négatifs sur l'image réelle de la ville et à diminuer la mobilité touristique pendant l'évènement et c'est en défaveur toujours de la réputation touristique à l'échelle nationale et internationale si on veut un décollage réel de la ville vers l'extérieur.

D'autre part, et parmi ces places publiques non programmées, que la ville possède il y'en a qui sont mieux placées (par leurs site et environnement, leurs mobilité dynamique, leurs capacité d'accueil, leurs histoire symbolique au saint de la ville), ce qui aide à présenter l'image touristique de la ville à travers cet évènement important et opportun, et aussi pour le future.

Nous prenons ici trois exemples de places publiques (figure 5) choisis surtout par leurs tailles et leurs emplacements pour justifier notre point de vue :

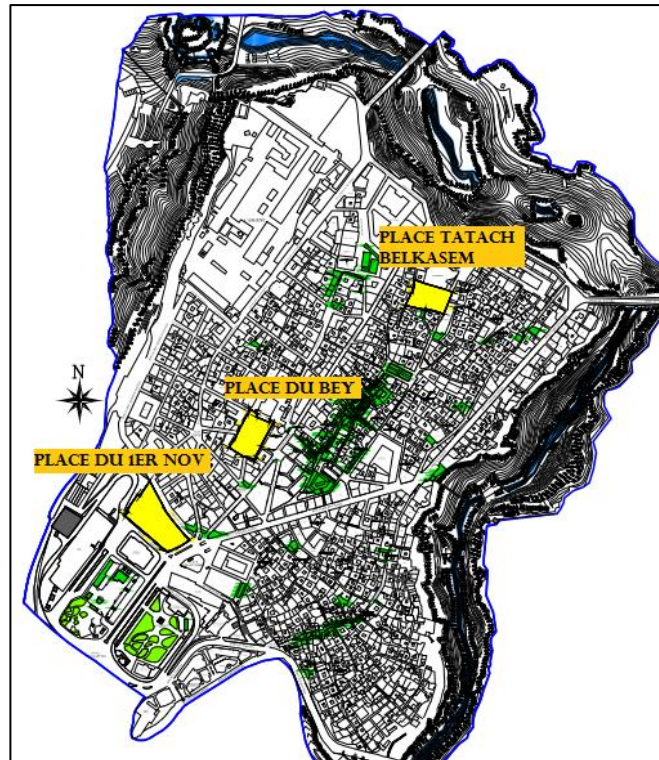


Figure 8: les places importantes situées au centre-ville Source : auteur 2021

- la place TATACH BELKACEM : avec 2400 m² de surface, elle Fonctionnait comme parking avant l'évènement, puis en travaux pendant l'évènement, et elle redevienne parking après l'évènement.



Figure 09: la place TATACH BELKACEM Source : Imane Fentazi

- la place DU BEY : avec 3000 m² de surface, à proximité du palais classé patrimoine national, elle Fonctionnait comme parking avant l'évènement, pendant l'évènement, et après l'évènement.



Figure10 : la place PALAIS DU BEY Source : auteur

- La place du 1^{er} novembre 1954 : avec 5000 m² de surface, elle n'avait aucune Fonction avant l'évènement, pendant l'évènement, et après l'évènement.



Figure 11: La place du 1er novembre 1954, Source : auteurs

A travers la méthode développée par marketing urbain, nous arrivons à distinguer les quelques indices pratiques suivants:

Adopter l'esprit compétitif : en mettant un objectif de projet urbain souvent qui manquait chez les autres villes et qui présente un besoin incitant dans le « marché » et même si d'autres villes offrent bien ce potentiel ; on doit dans ce cas le présenter différemment, pour des objectifs peu communs, Charles-Edouard Houllier-Guibert(2011).

Offrir l'avantage utilitaire ; l'offre de projet va se baser sur le choix exact de la fonctionnalité d'impact sur le client (le touriste), le mieux est de se poser la question suivante : qu'es qu'un touriste a besoin de la ville de Constantine qui ne trouvera pas ailleurs ?

Employer un logo commercial de compétitivité : la conception du logo consiste à montrer l'avantage irrésistible et la caractéristique qui satisfait la conscience du client d'une manière bien étudiée en fonction du potentiel urbain durable de la ville, (éviter les logos provisoires).

Rendre un logo durable, ça veut dire que la ville peut le porter à l'échelle mondiale amplement après l'évènement, la ville comme ville de la science, ou encore ville des ponts ...? Mieux que de poster la première lettre de son nom, juste pour indiquer sa présence (par l'occasion événementielle) !

Après de connaître la capacité de la ville en matière de richesses durables supportées par une politique de commercialisation touristique, il faut mettre en marche des mécanismes de fonctionnement (d'aménagement et de gestion) promouvant la ville à créer sa vocation touristique.

Dans notre objectif de projet présumé : un marketing urbain pour Constantine, nous allons tracer une formulation pratique pour une place publique, basée sur des méthodes scientifiques en bute de :

1. prendre en main les éléments du paysage urbain de cette place
2. promouvoir, créer ou réanimer la fonction de la place publique
3. assurer la gestion et la permanence de la place publique

Le schéma suivant Violier Philippe(1999), qui renforce l'idée de la relation directe entre l'espace territorial (soit urbain ou non, et soit restreint ou ouvert), comme support de la commercialisation du tourisme à l'échelle mondiale ; montre bien les mécanismes possibles du projet, comme un système bien structuré, gérer par des producteurs touristique souvent des promoteurs et non seulement par le conseil d'administrateurs.

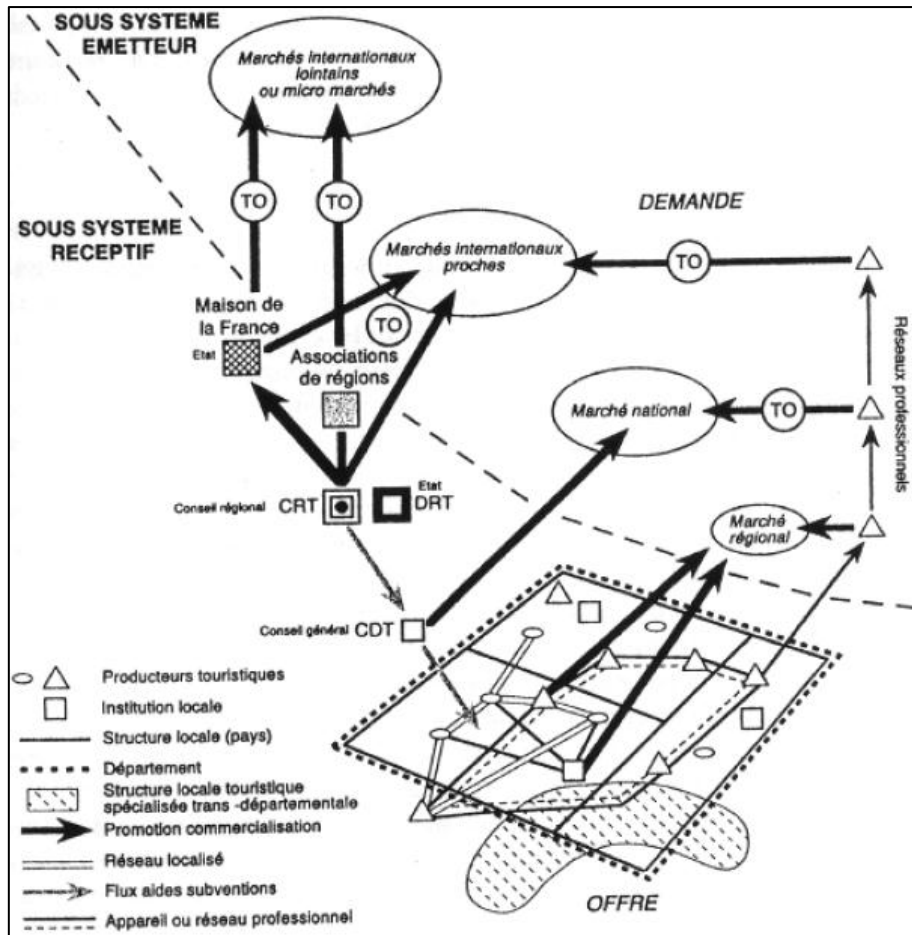


Figure12: les systèmes des acteurs du tourisme et leurs relations avec les espaces et territoires
Source : Violier Philippe(1999),

Il est donc impossible de réussir un marketing urbain sans avoir un plan d'aménagement touristique bien orienté (Violier Philippe, 1999), Cependant, « *un espace secondaire (place publique) participe à cette attractivité, pour renforcer la capacité d'un territoire à être choisi par un touriste comme destination (temporaire ou durable) pour toutes ou partie de ses activités* » (Violier Philippe, 1999).

La proposition suivante montrera ce que nous avons expliqué depuis le début de ce document sur un échantillon choisit qui est la place du 1^{er} novembre 1954 très favorable dans ce sens.

Les caractéristiques de La place du 1^{er} novembre 1954 :

Comme nous le constatons, n'a pas subi un plan d'action dans le programme de réhabilitation des places et des bâtiments du centre-ville malgré ses caractéristiques pertinents environnementaux et d'accueils qui sont :

- La surface de 5000 m² la plus grande place située au centre-ville.
- située sur l'axe reliant entre la zone du site classé patrimoine sauvegardé et la zone sud ancienne extension française de typologie classique
- Son ouverture sur le ravin d'oued Rimmel
- Son ouverture sur l'étendue visuelle naturelle D'EL MENIA

- Donne sur des jolies perspectives des magnifiques façades de style classiques du centre-ville
- Facilité d'accès par les chemins du piéton et les chemins de l'automobiliste
- Proche des accès et axes protocolaires de la ville



Figure 13: situation de la place du 1er Novembre 1954 Source : auteur

Ses opportunités d'attraction sont :

Parmi les opportunités d'attraction de cette place on peut citer :

- Proches de toutes les commodités et services
- Proches des sites classés et bâtiments à visiter à pied ou par des balades guidées
- Possibilité d'avoir du pittoresque urbain
- Possibilité d'avoir une identité visuelle
- Possibilité d'accueillir des activités diverses sans problème d'encombrement ou de risque

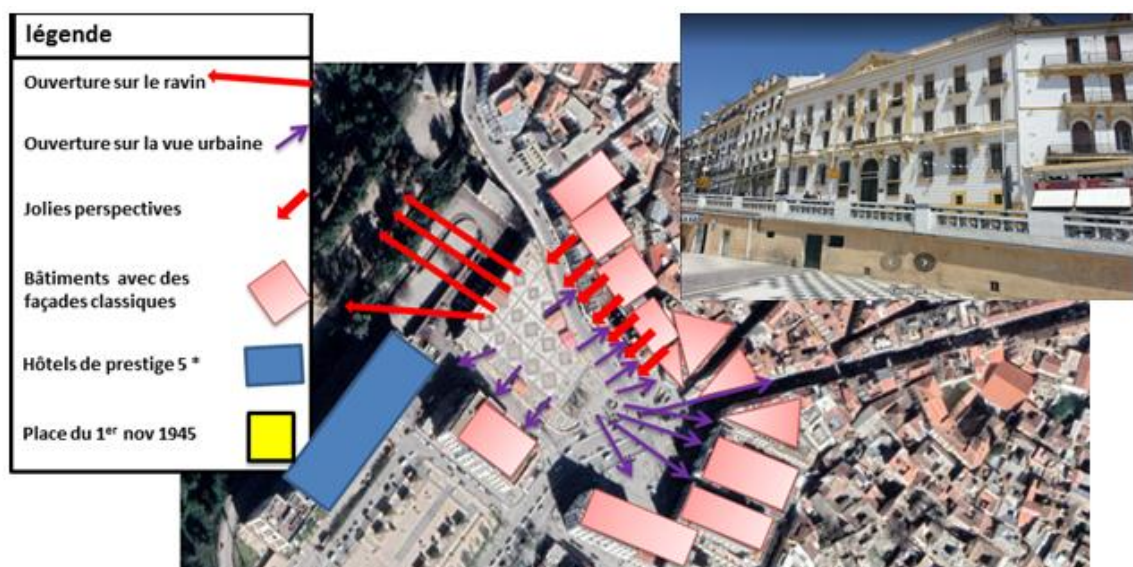


Figure 14: les avantages de la place du 1er Nov 54, Source : auteur

Pour optimiser ces opportunités d'attraction nous proposons de :

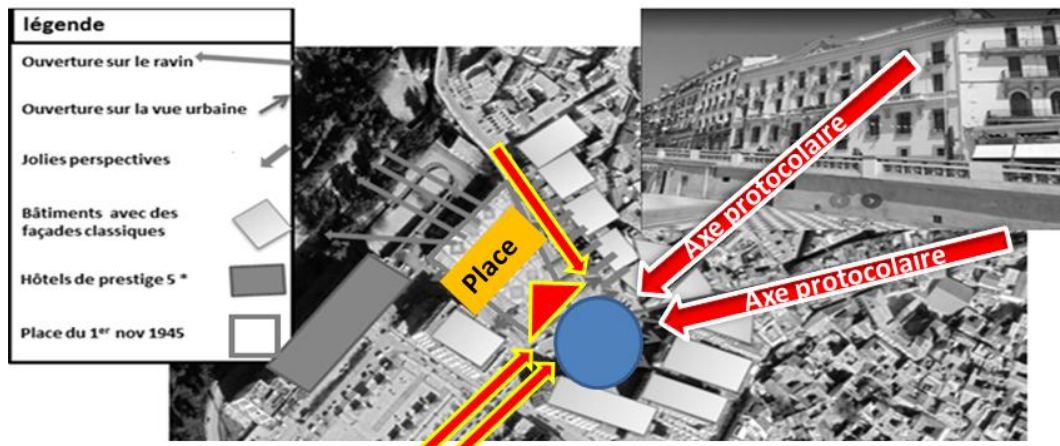


Figure 15: les avantages de la place du 1er Nov 54, Source : auteur

- Travailler les chemins du piéton
- Travailler les chemins de l'automobiliste
- Travailler les accès et axes protocolaires de la ville
- Travailler les façades urbaines (embellir, réhabiliter, améliorer selon le thème, blanchir....)
- Travailler les champs de visibilité (fenêtres urbaines, écrans panoramiques.....) et les optimiser en matière de création d'emblèmes
- créer un logos plus significatif et plus durable pour la ville. Suivant la « revalorisation du **signe** par rapport au **sens** »



Figure 16: Logos choisis pour la semaine culturelle américaine à Constantine rappelant la vocation mondiale de la ville des ponts. Source : OGEBEC

Il est aussi important de rappeler des recommandations du plan permanent de sauvegarde et de la mise en valeur des sites sauvegardés (PPSMVSS) élaboré par le ministère de la culture en 2012 pour les places de la médina qu'on aura utiliser à savoir :

- **Place 1er novembre :**

La restitution symbolique de la porte ancienne : Bab EL oued, Bab jdid (romaines)
La restitution symbolique de l'emplacement du forum antique.

- **La Place Rahbat El souf:**

La mise en valeur de la place Rahbet El Souf en restaurant le magnifique marché couvert métallique.

Remplacer le commerce du prêt à porter par la dinanderie et des boutiques de merceries.....

- **La place palais du bey :**

La restitution symbolique de l'emplacement du forum antique.

Conclusion :

Le Marketing urbain a changé la vie des villes. Il est considéré comme un élément essentiel dans leur développement économique, dont les places publiques jouent un rôle très important. L'événement de Constantine capitale de la culture arabe a été une opportunité pour le développement économique et la création d'une ville mondiale et touristique. Malheureusement aucun marketing urbain stratégique n'a été appliqué malgré la richesse historique de cette ville.

Référence :

- ANHOLT.S, (2007), « Compétitive Identity : The New Brand Management for Nations », Cities and Regions, Palgrave Macmillan, Basingstoke.
- BENKO, G., (1999), « Marketing et Territoire », dans FONTAN, J.M, KLEIN, J.L, TREMBLAY, D.G, (1999), Entre les métropolisations et le village global, Presse de l'Université du Québec, pp. 79-122.
- BENOIT, JM., BENOIT, P., (1989), « Décentralisation à l'affiche. La communication publicitaire des villes, départements et régions », Paris, Nathan/Agora/Ipsos.
- Chanoux, M., Serval, S, (2011), « Etat des lieux et perspectives du marketing urbain Une approche par la littérature ».
- FANTAZI, I, (2021), « Le management des opérations de conservation du patrimoine bâti en Algérie dans un contexte événementiel, cas de la vieille ville de Constantine capitale de la culture arabe 2015 », thèse de doctorat, Université Salah Boubnider Constantine3.
- GIRARD, V., BORTOLAN, A., (2003), « Marketing territorial et planification stratégique des villes françaises » Acte de colloque « le marketing du territoire », Université d'Etat d'économie de l'Oural (Russie), 23 avril.
- MEYRONIN, B., (2006), « Marketing des services publics et marketing des territoires : vers une dynamique de ré-enchantement ? » Acte de colloque, AIMS, Rouen.
- NOISETTE P., VALLERUGO F. (2010), « Un monde de villes. Le marketing des territoires durables », Editions de l'Aube, Clermont-Ferrand, 271p.
- RAINISTO, S.,K., (2003) , « Success factors of place marketing : A study of place marketing practices in Northern Europe and the United State« , Doctoral Dissertations, Helsinki University of Technology, Institute of Strategy and International Business, Finland, 19th of September, pp. 274
- Jean-Paul Carrière, Laurent Devisme, (2000), « Les cités atlantiques : villes périphériques ou métropoles de demain ? Diagnostics et politiques », Paris Publisud, pp. 283-304.
- VIOLIER PHILIPPE, (1999), « L'espace local et les acteurs du tourisme », Presses Universitaires de Rennes, pages 9 à 14
- MARC DUMONT, (2005), « Le développement urbain dans les villes intermédiaires : pratiques métropolitaines ou nouveau modèle spécifique ? Le cas d'Orléans et Tours », Annales de Géographie, 642, , pp. 141-162.

L'ÉVOLUTION SPATIALE DE LA TACHE URBAINE ET SON IMPACT SUR LA CONTINUITÉ TYPO MORPHOLOGIQUE. CAS D'ÉTUDE : LA VILLE D'OUED ZENATI

Docteur .Amina NAIDJA, Docteur Meriem BEN MACHICHE

¹ Université Larbi Ben M'hidi Om El Bouaghi, ² Université de Constantine 3

Résumé

A travers cette étude on va essayer de prouver que l'évolution urbaine de la ville d'Oued Zenati, ainsi que le processus typologique portant de leurs tissus urbains, s'effectuent par degré de continuité, et de discontinuité. Ainsi que de se pencher sur l'identification des indicateurs de la continuité, tyomorphologique a Oued Zenati, afin d'orienter la conception des opérations d'aménagement en extension de la ville. En vue d'étudier l'évolution de la ville nous avons eu recours au système d'information géographique (ArcGis 10.1) et à la télédétection spatiale. Par la suite, nous avons donné une classification typologique des tissus urbains d'Oued Zenati en fonction, de leurs époques d'apparition, et le mode de leurs créations. A partir de cette classification, nous avons retenu notre corpus d'étude. Puis, nous avons identifié l'analyse synchronique, et diachronique comme deux démarches complémentaires, et essentielles pour retracer les règles de formation, et de transformation des tissus urbains d'une ville. En se basant dans notre analyse, sur une grille d'observation adéquate, comme celle d'Albert Lévy, tout en se faisant appel à trois critères de lecture tels que ; topologique, géométrique, et dimensionnel. Les lectures synchroniques qu'on a effectuées sur les spécimens d'analyse, nous ont amené à observer les caractéristiques formelles, et spatiales des tissus urbains, et repéré les typologies courantes. La lecture diachronique quant-a-elle nous a permis d'expliquer, une progression depuis un état, antérieur vers un état ultérieur. Les résultats de cette étude ont été traités à l'aide d'un logiciel statistique adéquat(Statistica7.1).Par l'application d'un algorithme non supervise K-means nous arrivons à identifier les types de continuité dans le processus typologique portant des tissus urbains de la ville d'Oued Zenati. De ce fait, on parvient de prouver que les types ultérieurs, dérivent des types antérieurs, sans que l'on répète de façon mimétique leurs formes, et leurs caractéristiques.

Les mots clés : Système d'information géographique, télédétection, l'approche tyomorphologique, K means, Statistica, croissance urbaine, processus typologique portant, tissus urbain, continuité, discontinuité, Oued Zenati

1-Introduction

La ville, l'urbain sont des notions qui renvoient à des lieux et à des aires, à des sociétés inscrites territorialement, à des formes spatiales, à des paysages, à des polarisations et à des distances particulières. Aussi, la ville et l'urbain constituent-ils logiquement des objets de la géographie. L'expression « géographie urbaine » utilisée par Jean Bruhnes en 1900 est ainsi antérieure à celui de « sociologie urbaine » (1930) voire de « géographie rurale » (1960)(Anne Hertzog et Alexis Sierra 2010). Selon Rémy Allain (2004) la ville se définit comme une réalité sociale et économique, est aussi une forme complexe. Les paysages urbains, les formes urbaines, les rues, les

places, l'architecture sont bien autre chose que de simples traductions matérielles de processus socioéconomiques ou politiques. D'après nos lectures fouillées on voit qu'il est difficile voire impossible de donner une définition unique à la ville, puisque c'est un concept pluridisciplinaire. Du point de vue de la sociologie, la ville se présente comme la traduction spatiale d'un type de société. En effet, l'objet propre d'une sociologie urbaine ne peut pas être la ville en elle-même mais plutôt l'ensemble des rapports qu'une société entretient avec l'espace qu'elle occupe. Du point de vue de la géographie la difficulté à définir la ville provient à la fois d'une question de seuil statistique et d'un problème de limites dans l'espace. Certains pays adoptent un seuil démographique au-delà duquel un village devient une ville. En Algérie, la ville est définie dans le cadre de la loi 06-06 du 20 Février 2006, portant loi d'orientation de la ville. Il est entendu au sens de la présente loi par : -Ville : toute agglomération urbaine ayant une taille de population et disposant de fonctions administratives, économiques, sociales et culturelles. Outre la métropole, l'aire métropolitaine, la grande ville, la ville nouvelle et la zone urbaine sensible, définies par la législation en vigueur, il est entendu au sens de la présente loi par : -Une ville moyenne : l'agglomération urbaine dont la population est comprise entre 50 000 et 100 000 habitants. -Une petite ville : l'agglomération urbaine dont la population est comprise entre 20 000 et 50 000 habitants. -Une agglomération urbaine : l'espace urbain qui abrite une population agglomérée d'au moins 5000 habitants (Bousmaha,2014). Peu d'études ont été effectuées sur les petites et les moyennes villes. De ce fait, on va essayer à travers cette investigation d'analyser l'effet de l'évolution urbaine sur la continuité tyomorphologique dans une petite ville Oued Zenati.

2-Situation de la ville d'Oued Zénati

La ville d'Oued Zénati est située au sud-ouest de la wilaya de Guelma au nord-est de l'Algérie. Elle se trouve à 449km de la wilaya d'Alger, à 117 km d'Annaba, 66.7km de la ville de Constantine et 39.3km³⁵ de la ville de Guelma (Voir figure1).

Chef-lieu de commune, elle est la deuxième importante ville après Guelma en nombre de population et ce dans les deux recensements 1998 et 2008 avec respectivement **22502**³⁶ et **27441** habitants et un taux d'accroissement annuel de **2.03%**.

Elle occupe une position stratégique, le long de la route nationale 20 reliant Guelma à Constantine, et la route nationale 81 qui mène vers Souk Ahras et la frontière Algéro-tunisienne, ainsi que la route nationale 102. Son site est marqué également par un oued important portant le même nom et qui la traverse du nord au sud et son relief montagneux appartenant à l'Atlas tellien.

³⁵ Données issues de google Maps

³⁶ Office National des Statistiques ALGER, « Armature urbaine», 2011, page 109.
https://www.ons.dz/IMG/pdf/armature_urbaine_2008.pdf consulté le 27.09.2021

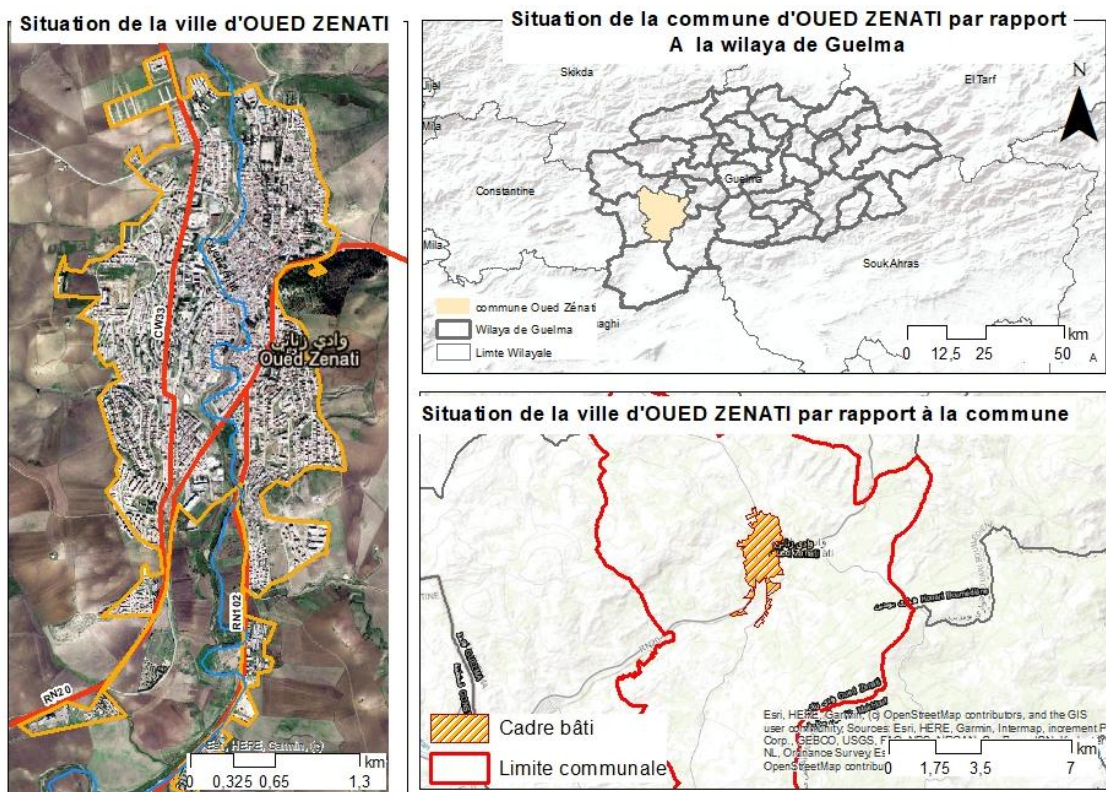


Figure 1 : Carte situation de la ville d'Oued Zenati

3-Evolution spatiale de la tache urbaine de la ville d'Oued Zénati :

Afin d'étudier l'évolution de la tache urbaine de notre aire d'étude, nous avons eu recours aux systèmes d'information géographique et à la télédétection spatiale. Pour ce faire nous avons utilisé la carte topographique de 1977 d'abord, vu qu'il n'y est pas encore d'images satellitaires couvrant notre terrain, et pour les deux dates suivantes (1999 et 2021) nous avons opté pour l'extraction du bâti à partir de deux images Landsat et Sentinel disponibles sur **Earth Explorer**³⁷ ou le site de l'agence spatiale américaine (NASA) et l'institut des études géologiques américain USGS (voir tableau1). L'extraction du bâti a été faite par la **classification supervisée** basée sur la réponse spectrale du pixel et plus particulièrement avec l'algorithme de vraisemblance maximale.

Tableau (1) : Données utilisées pour l'extraction du bâti de la ville d'Oued Zenati

Année	Données	Résolution (m)
1977	Carte topographique OUEDZENATI N7-8 1/25000, INC.	/
1999	Image satellite LANDSAT-7 ETM	30
2021	Image satellite Sentinel2	10

³⁷ : <https://earthexplorer.usgs.gov/>

Tableau (2) : Evolution de la tache urbaine de la ville d'Oued Zenati

Année	Surface bâtie (km ²)	Taux de croissance de la surface bâtie%	Taux de croissance annuel de la surface bâtie%
1977	0,20	1185	53.86
1999	2,57		
2021	2,94	14.40	0.65

Le présent tableau (2) et la présente figure (2) issues de la télédétection et la classification supervisée montrent que :

Jusqu'à 1977, la ville s'est développée le long de l'Oued et majoritairement sur sa rive droite, en occupant une surface de 0.20km². Les tissus urbains durant cette période sont issus de l'action exogène des colons et l'action endogène des autochtones. De ce fait la ville d'Oued Zenati pendant cette époque connaît deux types de tissus urbains (modèle colonial extrinsèque et un type auto construit non planifié).

Jusqu'au 1999 et pendant deux décennies, la ville a connu une croissance spatiale galopante arrivant jusqu'à **2.57** km², avec un taux de croissance annuel qui a atteint presque **54%**. Où la ville a gardé sa croissance linéaire le long de l'oued et de manière équitable sur les rives gauche et droite, et notamment le long du chemin de wilaya 33 qui mène vers Bordj Sabat et Skikda. Durant cette période la ville connaît trois types de tissus urbains. Un type planifié (logement collectifs, semi collectifs et quelques équipements), un type auto construit planifié (les lotissement 1 et 2), et un type auto construit non planifié (les bidonvilles). Les deux types premiers sont issus de l'action volontariste de l'état (dans le cadre de PUD) pour rattraper le problème de logement. Tandis que l'apparition du troisième type est expliquée par l'exode rural massif des ruraux vers la ville.

Jusqu'au 2021 la ville s'étend sur presque 3km² avec un taux de croissance annuel de l'ordre de 0.65%, l'extension a eu lieu notamment à la partie nord-ouest, ouest et sud-est, sous forme de lotissements, équipements et bâtiments collectifs. Cette croissance lente de la ville pourrait être expliquée par la vocation agricole de la commune. Durant cette période l'état a essayé d'améliorer l'image de la ville par l'éradication des tissus urbains précaires et la création des nouveaux tissus urbains dans le cadre de programme RHP (résorption de l'habitat précaire). Pendant cette phase aussi l'état n'a pas cessé de produire des nouveaux tissus urbains (habitat collectifs –social, LSP,..Etc...lotissement 3 et 4.) dans le cadre du PDAU.

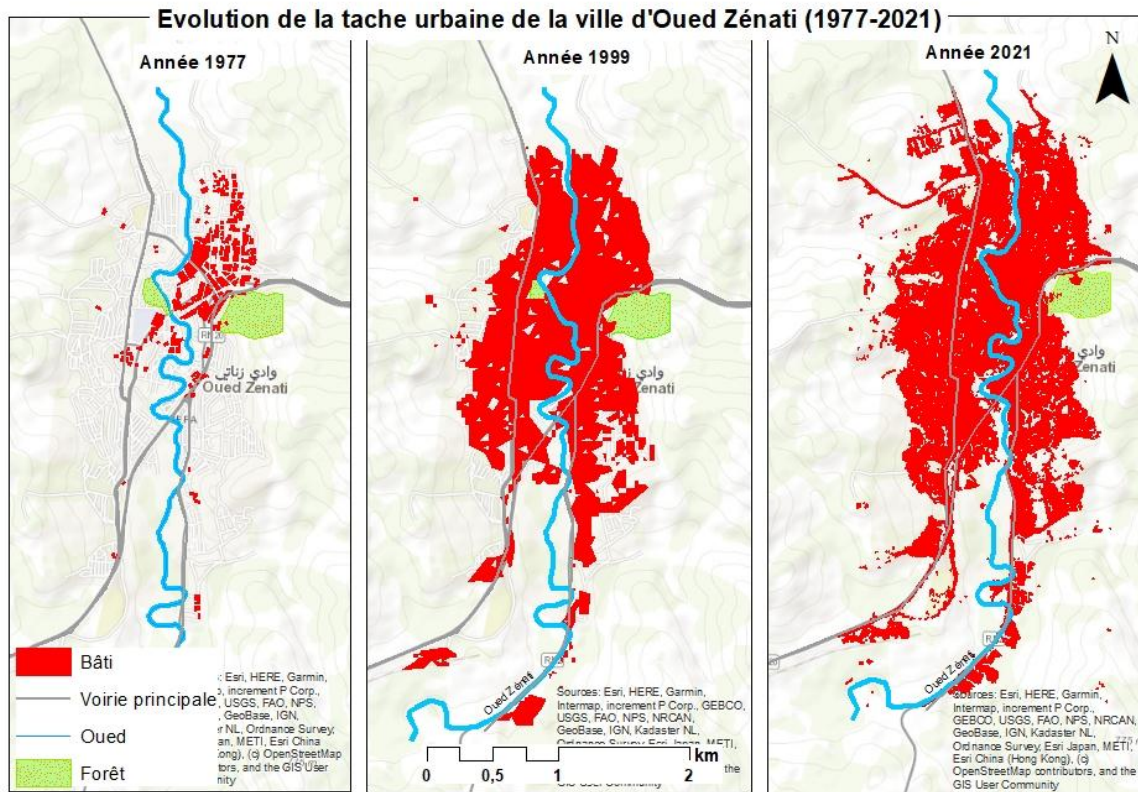


Figure 2 : Evolution de la tache urbaine de la ville d'Oued Zenati (1977-2021)

4- Les indicateurs de la continuité typologique dans le processus typologique portant des tissus urbains :

Le processus typologique portant, concerne la croissance horizontale de la ville, par agrégation successive, de nouveaux tissus, et de types nouveaux, qui se juxtaposent, à la limite des anciens (Racine, 1999). Le processus de formation, et de transformation sont intimement liés. La naissance des villes, se fait, par anneaux successifs de croissance, et ce à partir d'un noyau d'origine (processus portant de formation). Au fil du temps ces divers anneaux subissent des modifications en vue d'adapter ces tissus à des modes de vie en perpétuelle mutation (processus parallèle de transformation) (Pierre Gauthier, 2003). La succession des couches de croissance de la ville, ainsi que le processus typologique portant de leurs tissus urbains, s'effectuent par degré de continuité, et de discontinuité (Naidja Amina ,2014). En vue de déterminer les indicateurs de la continuité tyomorphologique dans le processus typologique portant des tissus urbains de la ville d'Oued Zenati, l'approche tyomorphologique a été appliquée. Les méthodes de la typo morphologie sont nombreuses et toutes importantes. Pour atteindre les objectifs de cette étude, nous avons constitué un processus qui fait appel à la classification typologique de Philippe Panerai ce qui va nous permettre à déterminer notre corpus d'étude. Puis une lecture synchronique et diachronique selon le model G.Canigia a été effectuée pour déterminer les indicateurs permanents et substituants. L'observation synchronique et diachronique a été faite suivant la grille d'observation d'Albert Lévy (Voir figure 3). Et afin de décrire les structures morphologiques, les critères de lecture (topologique, géométrique et dimensionnelle) de Pierre Pinon, et Dupré Henry ont été utilisé.

	Site	Espace libre	Bâti	Viaire	Parcellaire
Parcellaire		Δ	O	Δ	□
Viaire	Δ	Δ	O	□	
Bâti	O	O	O		
Espace libre	Δ	□			
Site	□				

- Analyse typologique interne à un réseau
- Δ Relation des différents systèmes entre eux.
- O Relation du système bâtie avec les autres

Figure 3 : La grille d'observation analytique selon Albert Levy

4-1-Le corpus d'étude

Après avoir passé en revue sur l'évolution de la ville dans la première phase de cette étude, et après expliqué le modèle analytique adopté on peut déterminer notre corpus d'étude. Le corpus d'étude est non probabiliste. Les spécimens retenus sont des spécimens typiques, c'est-à-dire qu'ils sont sélectionnés selon leurs degrés de représentativité. En se basant dans notre choix des spécimens, sur l'époque d'apparition, la logique de production, et en faisant appel à nos investigations, et nos observations non participatives du contexte d'étude. Le corpus d'étude s'est établi alors comme suit (Voir tableau 3 et figure 4) :

Tableau 3 : Le corpus d'étude

Types des tissus urbains	Spécimens retenus
Tissu urbain issu de l'action exogène des colons (model colonial extrinsèque)	Quartier colonial (partie adjacente a Mosquée el hidaya)
Tissu urbain issu de l'action endogène des autochtones (Auto construit non planifié)	Rue de hawas
Tissu urbain issu de l'action volontariste de l'état (Auto construit planifié)	Lotissement 1 (Ziza)
Tissu urbain planifié et construit par l'état	Cité Mohammed Bougussa (Gueriene)

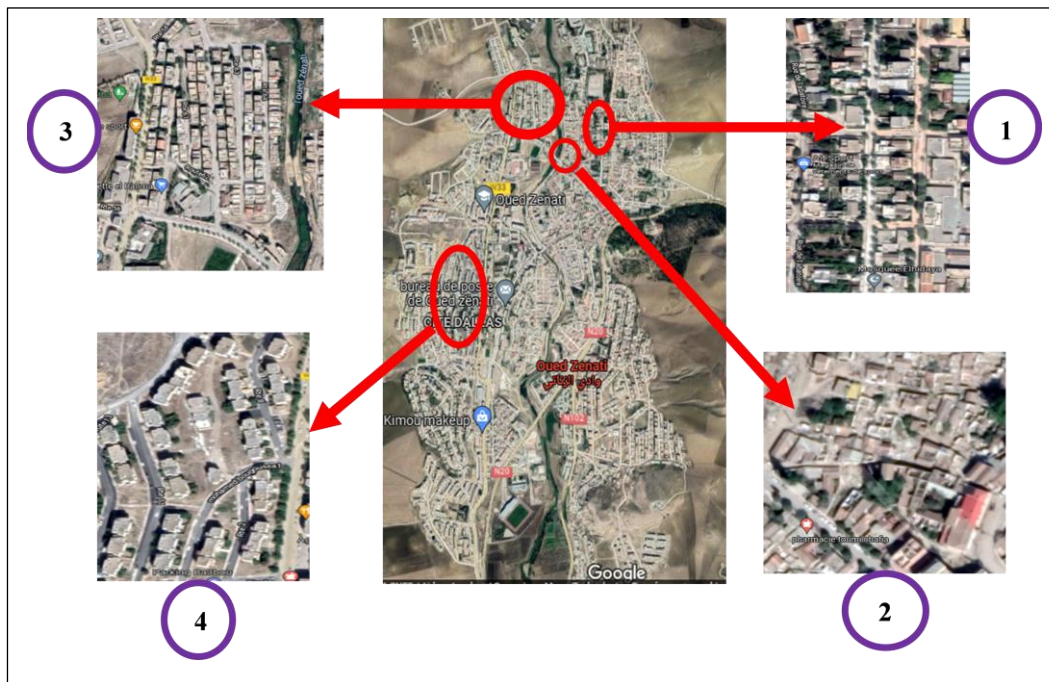


Figure 4 : Les spécimens retenus

4-2-Lecture synchronique et diachronique

Pour classifier les indicateurs de la continuité tyomorphologique K-means a été calculé par l'utilisation d'un logiciel statistique adéquat Statistica (7.1). **K-means** (k-moyennes) est un algorithme non supervisé de **clustering** non hiérarchique. Il permet de regrouper en clusters distincts les observations du data set. Ainsi les données similaires se retrouveront dans un même cluster. Par ailleurs, une observation ne peut se retrouver que dans un cluster à la fois (exclusivité d'appartenance). Une même observation, ne pourra donc, appartenir à deux clusters différents (Younes Benzaki, 2018).

4-2-1-Le système viaire :

Le present tracé (figure 5) et le présent tableau (4 : A, B, C) issues de la classification non supervisée K-means montre qu'il y trois types de continuité dans le système viaire. De ce fait on note une continuité de la caractéristique **Echelle** dans la dimension topologique de la liaison des voies avec les trames entre le tissu urbain auto construit planifie et le tissu urbain planifie. La seconde liaison se définit par une continuité de la caractéristique **Juxtaposée** dans la dimension topologique de la position relative des trames du réseau viaire entre tous les tissus urbains (colonial, auto construit non planifie, autoconsruit planifie et planifie). La troisième classe montre une continuité entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain autoconstruit planifie et le tissu urbain planifie. Cette dernière se présente par la continuité des trois caractéristiques suivantes :

- La caractéristique **obéissance** dans le critère géométrique de la relation directionnelle entre une trame et un axe, et la relation directionnelle entre trame.
- La caractéristique **semblable** dans le critère géométrique de la relation figure entre les trames.

-La caractéristique **non hiérarchisé** dans le critère dimensionnel des dimensions relatives des largeurs de voies.

Tableau (4 : A, B, C) : Les composants de chaque classe

A		B		C	
Composants classe 1	Distance	Composant classe 2	Distance	Composant classe 3	Distance
LTV1	0,00	LTV2	0,00	LVG1	0,00
				LVG2	0,00
				LVG3	0,00
				LVD	0,00



Figure 5 : classification K-means du système viaire

4-2-2-Le système parcellaire :

K-means du système parcellaire indique qu'il ya trois classes de continuité (voir figure 6), tels que la première classe est décrite par une continuité entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain autoconstruit planifié et le tissu urbain planifié. La deuxième classe se définit par une continuité entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain contemporain planifié. La troisième classe se définit par une continuité entre tous les tissus urbains examinés. Le tableau (5 : A,B,C) issu du calcul de K-means montre les composants de chaque classe comme suit :

Classe 1 : Cette classe contient une continuité de cinq caractéristiques tels que :

-Une continuité de la caractéristique **Accolement** dans de la position relatives des parcelles du critère topologique.

-Une continuité de la caractéristique **Obéissance** dans la relation directionnelle entre les parcelles du critère géométrique.

-Une continuité de la caractéristique **Régulière** dans la dimension figure du critère géométrique.

-Une continuité de la caractéristique **Obéissance** dans la relation directionnelle entre les trames parcellaires du critère géométrique.

-Une continuité de la caractéristique **Constance** dans la dimension des parcelles a l'intérieur du système parcellaire du critère dimensionnel.

Classe 2 : Une continuité de la caractéristique **Rectangulaire Allongée** dans la proportion moyenne des parcelles composant le parcellaire du critère dimensionnel.

Classe 3 : La présente classe se définit par la continuité des deux caractéristiques **Proximité** et **Continuité** dans l'espace entre les parcelles et dans la position relatives des trames parcellaires du critère topologique.

Tableau (5 : A, B, C) : Les composants de chaque classe

A	
Composants classe 1	Distance
PT1	0,00
PG1	0,00
PG2	0,00
PG3	0,00
PD2	0,00

B	
Composants classe 2	Distance
PD1	0,00

C	
Composants classe 3	Distance
PT2	0,00
PT3	0,00

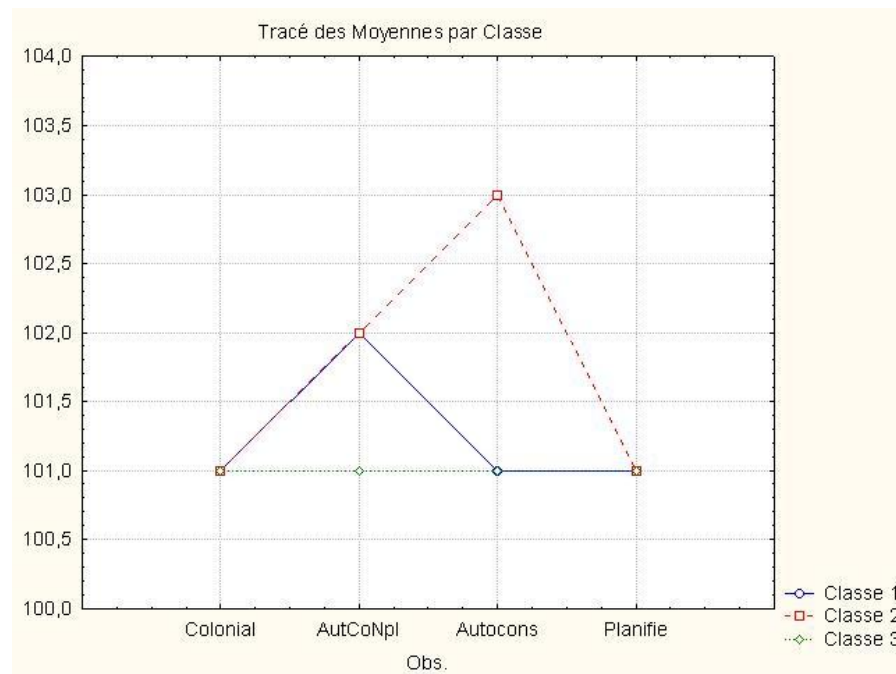


Figure 6 : classification K-means du système parcellaire

4-2-3-Le système espace libre

La présente figure (7) et le present tableau (6) de K-means indiquent qu'il ya quatre classe de continuité dans le système de l'espace libre. De ce fait on note dans la position relative des places publique une continuité de la caractéristique **Non contigue** entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain autoconstruit non planifié, et le tissu urbain autoconstruit planifié. Le K means de l'espace publique indique aussi qu'il ya une continuité de la carctéristique **ne communique pas** et **discontinuité** entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain autoconstruit planifié. On note aussi une continuité de la caractéristique **Différence** entre tout les tissus urbains investigués. La quatrième classe de K-means se définit par une continuité de la caractéristique **Désobeissance** dans la relation directionnnelle entre les axes (Continuité entre le tissu urbain autoconstruit non planifié, le tissu urbain autoconstruit planifié, et le tissu urbain planifié construit par l'état).

Tableau (6 : A, B, C,D) : Les composants de chaque classe

A	
Composants classe 1	Distance
LT1	0,250000
LG2	0,250000

B	
Composants classe 2	Distance
LT2	0,00

C	
Composants classe 3	Distance
LT3	0,00

D	
Composants classe 4	Distance
LG1	0,00

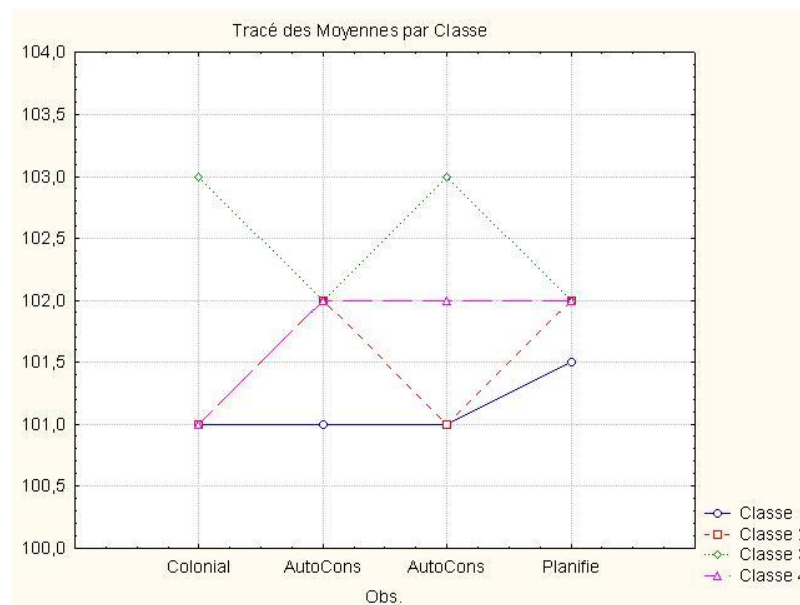


Figure 7 : Classification K-means du système espace libre

4-2-4-Le système bâtie

La présente figure (8) de K-means du système bâtie indique qu'il ya trois classe de continuité. Par ailleurs la classe 1 montre une continuité entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain auto construit planifie et le tissu urbain planifie. Cette continuité se révèle par la permanence des caractéristiques suivantes ; **Similaire**, et **Constance** dans la figure des éléments bâtis, la relation de figure entre les éléments bâtis, et la relation dimensionnelle entre les éléments bâtis respectivement. La classe 2 présente une continuité entre tous les tissus urbains examinés. Cette dernière concerne la persévérance des caractéristiques **Accolement**, et **Régulière** dans la position relative des éléments bâtis et la position des bâtiments singuliers par rapport a la trame bâtie respectivement. La 3^{eme} classe quant à elle révèle une continuité entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain autoconstruit planifie. Cette dernière se définit par la constance de la caractéristique **Trame continue dans deux directions** dans le système de liaison de la trame bâtie.

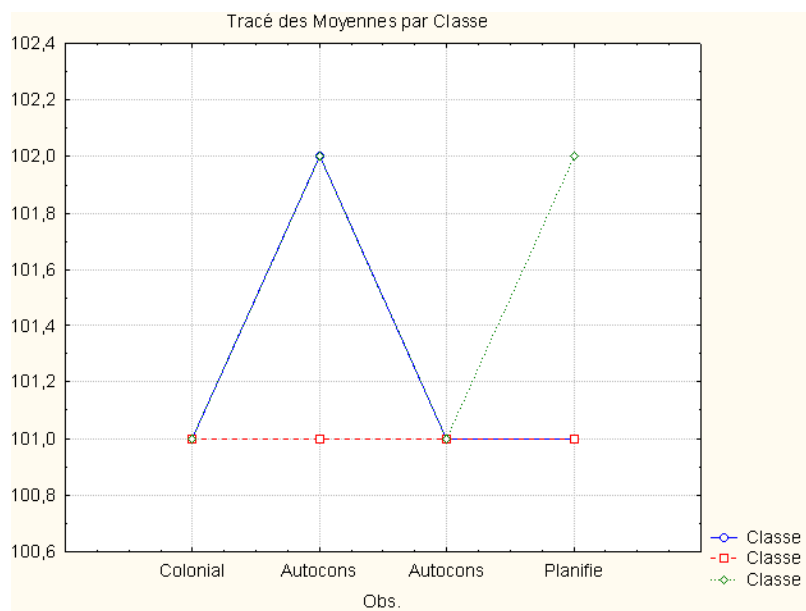


Figure8 : Classification K-means du système bâtie

4-2-5- Le rapport entre le site et le système viaire

Le K-means du rapport site système viaire montre qu'il ya une seule classe de continuité (continuité entre tous les spécimens analysés) au niveau de ce rapport. Cette continuité se présente par la constance de trois caractéristiques tels que : **Coïncidence**, **Dépendance** et **Obéissance** dans Position relatives de la voirie et les lignes du relief, Liaison entre la voirie et les lignes du relief et dans Relations directionnelles entre voies, et les lignes du relief respectivement.

4-2-6-Le rapport entre le site et les espaces libres

Le K-means du rapport site espace libre indique la présence d'une seule classe de continuité (Continuité entre tous les spécimens analysés) au niveau de ce rapport. Cette continuité se décrit par la permanence des caractéristiques suivantes : **Obéissance**, **Complémentarité** et **sans rapport d'échelle** dans Relation directionnelle entre les lignes du relief, et les axes des espaces libres, Relation de figures entre lignes de relief et les espaces libres et dans l'échelle des espaces libres par rapport aux lignes du relief respectivement.

4-2-7-Le rapport entre le système viaire et le système parcellaire

K-means du rapport système viaire système parcellaire montre la présence de quatre classes de continuité. La première est celle de la continuité (entre tissu urbain colonial, autoconstruit non planifié et autoconstruit planifié) du caractéristique **Accolement** dans la position de la parcelle par rapport à la voie de desserte. La deuxième classe de continuité entre le tissu urbain autoconstruit non planifié, le tissu urbain autoconstruit planifié, et le tissu urbain planifié construit par l'état concerne la persistance de la caractéristique **Inconstance** dans les dimensions de façade parcellaire sur une voie. La troisième classe de continuité entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain autoconstruit planifié se définit par la persévérance de la caractéristique **Obéissance** dans les relations directionnelles entre trame parcellaire, et l'axe d'une rue. La quatrième classe de continuité entre tous les tissus urbains analysés concerne la persistance des trois caractéristiques suivantes : **Directe**, **Semblable**, et **Inconstance** dans la liaison entre la parcelle et la voie de desserte, les relations directionnelle entre trame parcellaire, et l'axe d'une rue, et les relations dimensionnelles entre trames parcellaires, et viaires respectivement (voir tableau7 et figure 9).

Tableau (7 : A, B, C,D) : Les composants de chaque classe

A	
Les composant de class1	Distance
VPT1	0,00

B	
Composant de classe 2	Distance
VPD2	0,00

C	
Composant classe 3	Distance
VPG1	0,00

D	
Composant classe 4	Distance
VPT2	0,00
VPG2	0,00
VPD1	0,00

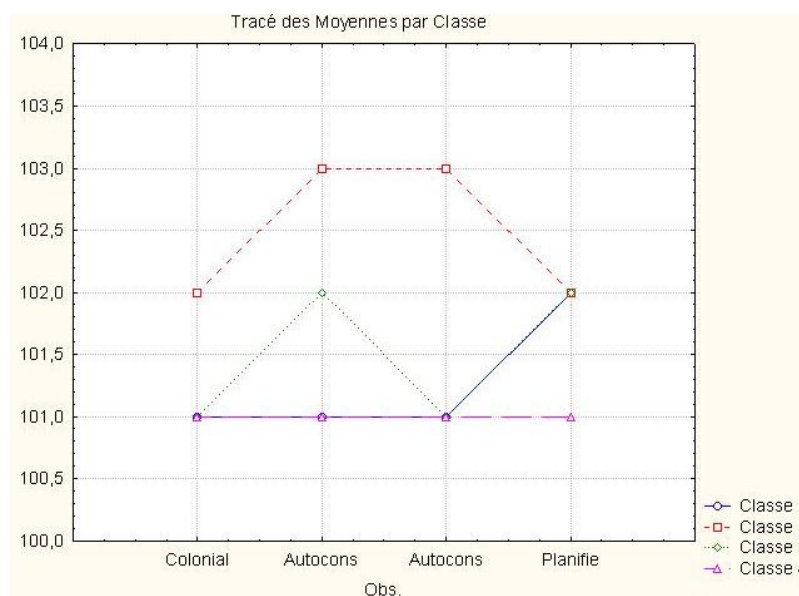


Figure 9 : Classification K-means du rapport système viaire système parcellaire

4-2-8-Le rapport entre le système viaire, et le système des espaces libres

K-means du rapport système viaire espace libre indique la présence de cinq classe de continuité dans ce rapport. La première classe de continuité (entre tous les tissus urbains analysés) concerne la persistance de la caractéristique **Ne Coïncidant Pas Avec Un Point Particulier** dans les positions relatives des places par rapport au réseau viaire. La seconde classe quant à elle concerne la continuité entre le tissu urbain autoconstruit planifié et le tissu urbain planifié construit par l'état. Cette dernière se définit par la persévérance de la caractéristique **Adjacent** dans la position des espaces libres par rapport à la voirie. la troisième classe de continuité entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain autoconstruit planifie. Cette dernière se révéle par la persistance de la caractéristique **Obéissance** dans les relations directionnelles des axes de l'espace libre, avec le réseau viaire. La quatrième classe issue de la classification K-means concerne la continuité entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain autoconstruit non planifié et le tissu urbain planifié construit par l'état. Cette continuité se définit par la persistance des deux caractéristiques suivantes : **Place Dont La Figure Est Complémentaire A Celle Des Réseaux Des Rues** et **Répétitifs**. La cinquième classe de la classification K-means montre une continuité entre le tissu urbain colonial, le tissu urbain autoconstruit planifié et le tissu urbain planifié construit par l'état. Cette dernière se révèle par la persistance de la caractéristique **Voirie Coupant Un Espace Libre** dans la nature de liaison entre voirie, et espace libre (Voir tableau 8 et figure 10).

Tableau (8 : A, B, C,D,E) : Les composants de chaque classe

A	
Composant de classe 1	Distance
VLT1	0,00

B	
Composant classe 2	Distance
VLT2	0,00

C	
Composant classe 3	Distance
VLG1	0,00

D	
Composant classe 4	Distance
VLG2	0,00
VLD1	0,00

E	
Composant classe 5	Distance
VLG3	0,00

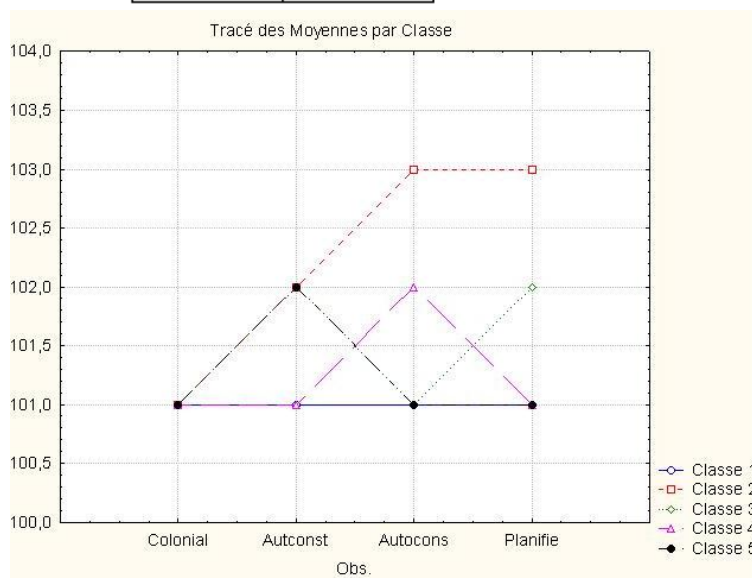


Figure 10 : Classification K-means du rapport système viaire système espace libre

4-2-9-Le rapport entre système parcellaire et le système des espaces libres

La classification non supervisée K-means du rapport système parcellaire système des espaces libres indique la présence de deux classes de continuité dans ce rapport. La première classe est celle de la continuité entre tous les tissus urbains analysés. Cette dernière se révèle par la persistance des deux caractéristiques suivantes : **Inscrit Dans Une Trame** et **Similarité**. La seconde classe de continuité entre le tissu urbain autoconstruit non planifié, le tissu urbain autoconstruit planifié, et le tissu urbain planifié construit par l'état se révèle par la persévérance des deux caractéristiques suivantes : **Désobéissance** et **Différence** dans les relations directionnelles entre les axes des espaces libres singuliers, et les axes des parcelles et dans l'échelle des espaces libres par rapport aux parcelles (Voir tableau 9 et figure 11).

Tableau (9 : A, B) : Les composants de chaque classe

A		B	
Composants classe 1	Distance	Composants classe 2	Distance
PLT1	0,00	PLG1	0,00
PLG2	0,00	PLD	0,00

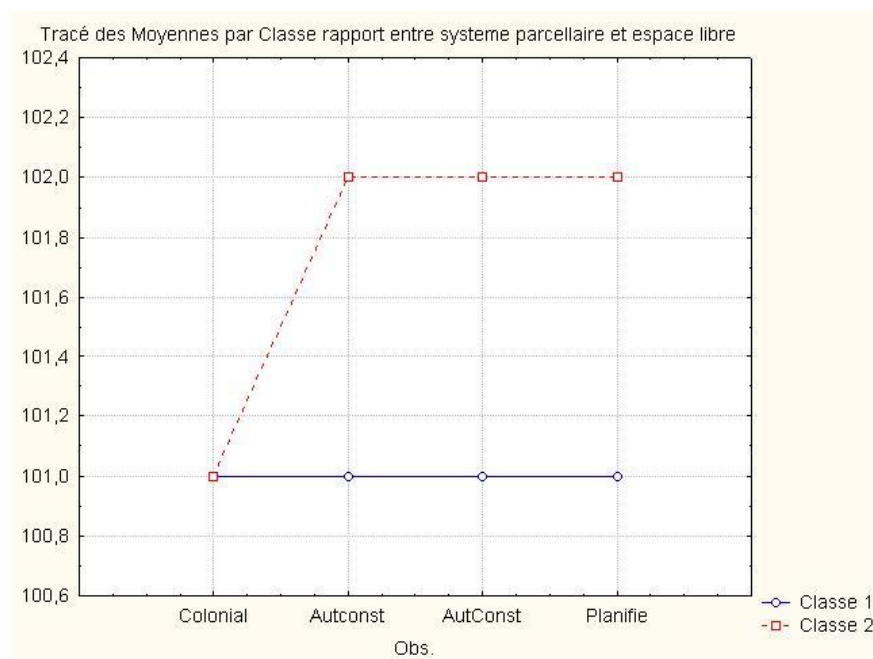


Figure 11 : Classification K-means du rapport système parcellaire système espace libre

4-2-9- Le rapport entre système bâtie et système des espaces libres

La classification non supervisée K-means montre qu'il y a trois classes de continuité dans le rapport entre le système bâti et le système des espaces libres. La première classe montre une continuité entre le tissu colonial et le tissu urbain autoconstruit planifié. Cette dernière est marquée par la persistance de la caractéristique Inclusion dans la position des bâtiments singuliers par rapport aux espaces libres. La seconde

classe indique une continuité entre tous les tissus urbain investigués. Cette dernière se révèle par la persévérance des deux caractéristiques suivantes : **Multiple** et **Espace Public Résiduel D'édifices Répétitifs Géométriques**, dans les deux critères topologique (Communications des bâtiments par rapport aux espaces libres) et géométrique (Relations de figures résiduelles les unes des autres) respectivement. La troisième classe de continuité entre le tissu urbain colonial et le tissu urbain planifié construit par l'état. Cette dernière se définit par la persistance de la caractéristiques Obéissance dans la relation directionnelle bâtie, espace libre (Voir tableau 10 et figure 12).

Tableau (10 : A, B,C) : Les composants de chaque classe

A	
Composants classe 1	Distance
BLT1	0,00

B	
Composants classe 2	Distance
BLT2	0,00
BLG2	0,00

C	
Composants classe 3	Distance
BLG1	0,00

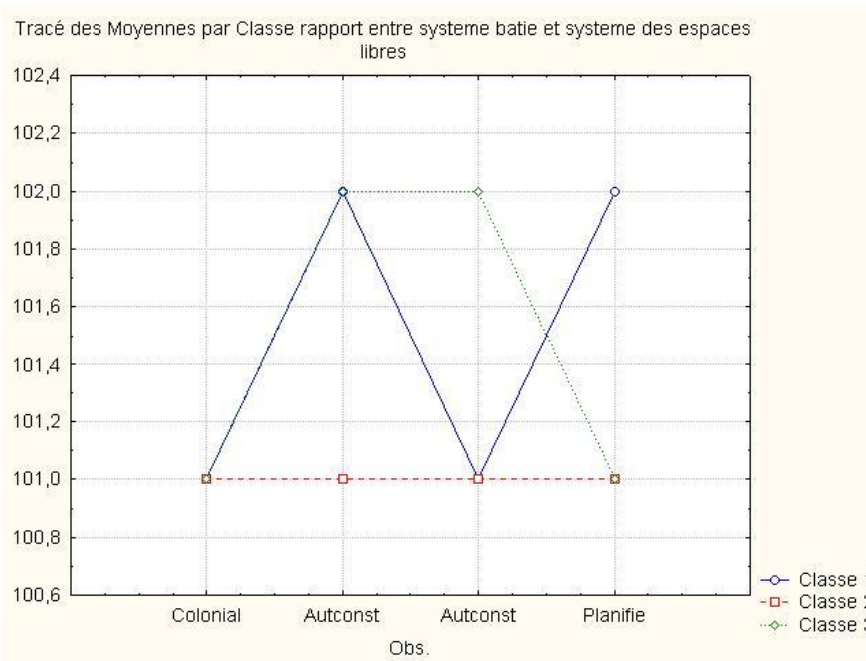


Figure 12 : Classification K-means du rapport système bâtie système espace libre

5-Conclusion :

A travers cette analyse on a essayé d'étudier l'évolution de la tache urbaine de la ville d'Oued Zenati ainsi de se pencher sur le phénomène de métissage typologique dans le processus typologique portant de leurs tissus urbains. Les résultats de cette étude montrent que l'évolution de la tache urbaine de la ville d'Oued Zenati connaît une croissance lente due à la vocation agricole de la commune. La lecture typomorphologique de la présente ville indique les types ultérieurs dérivent des types antérieurs sans refaire de façon mimétique leurs apparences et leurs spécificités. Les

résultats de cette analyse peuvent être considérés comme un fil conducteur dans la conception des opérations d'aménagement en extension de la ville.

6-Référence bibliographique :

- Anne Hertzog et Alexis Sierra (2010). Penser la ville et l'urbain, les paradoxes de la géographie française. <https://doi.org/10.4000/echogeo.11898>
- -Boughrira Hadji Quenza, « Le processus évolutif des villes algériennes : un phénomène de nature typologique, Cas de Blida, Cherchel, et El oued ». Thèse de Doctorat, Ecole polytechnique d'architecture, et d'urbanisme, Alger -2010-.
- Bousmaha Ahmed (2014) . Le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie. Le cas de la région centrale du Tell de l'est Algérien. Sciences & Technologie. D - N°39, Juin (2014). pp.29-44
[file:///C:/Users/Dell/Downloads/LE%20ROLE%20DES%20PETITES%20VILLES%20DANS%20LE%20MOUVEMENTD%E2%80%99URBANISATION%20EN%20ALGERIE%20%20OLE%20CAS%20DE%20LA%20REGION%20CENTRALE%20DU%20TELL%20DE%20L%E2%80%99EST%20ALGERIEN%20\(3\).pdf](file:///C:/Users/Dell/Downloads/LE%20ROLE%20DES%20PETITES%20VILLES%20DANS%20LE%20MOUVEMENTD%E2%80%99URBANISATION%20EN%20ALGERIE%20%20OLE%20CAS%20DE%20LA%20REGION%20CENTRALE%20DU%20TELL%20DE%20L%E2%80%99EST%20ALGERIEN%20(3).pdf)
- Racine, F (1999) Degré de discontinuité dans la transformation des tissus urbains au Québec : influence des types suburbains. Thèse de Ph.D., Montréal, Université de Montréal, Faculté de l'Aménagement.
- -Rémy Allain (2004). Géographie, aménagement et architecture de la ville. **U** : Géographie (Morphologie urbaine)
<https://www.armand-colin.com/morphologie-urbaine-9782200262624>
- Sandrine Berroir (1996). L'Espace géographique .Vol. 25, No. 4, États-Unis : *l'impact des nouvelles politiques* (1996), pp. 353-368 (16 pages).Published By: Editions Belin
<https://www.jstor.org/stable/44381112>
- Naidja, A (2014). La croissance urbaine et son influence sur la continuité et la discontinuité typomorphologique –Cas des tissus urbains de la ville de Biskra- Université de Biskra. http://thesis.univ-biskra.dz/148/1/archi_m3_2014.pdf
<https://metropolitiques.eu/Pourquoi-et-comment-analyser-les.html>
<https://mrmint.fr/algorithmes-k-means>

ATTRACTIVITE ET QUALITE DE VIE, CAS DE LA VILLE D'OUM EL BOUAGHI

Sarra Ismahane NADJAR

Université Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi, Algérie

Sarraismahanenadjar@gmail.com

Résumé :

L'attractivité d'un territoire est généralement assimilée à la capacité de ce territoire à attirer et à retenir les facteurs mobiles de production et/ou de population. L'attractivité territoriale est composée de plusieurs types et composantes, un de ces types est l'attractivité liée au cadre de vie, qu'est la capacité d'une ville, d'un territoire ou d'un quartier d'attirer et de donner envie de venir et de rester en offrant le meilleur cadre de vie, la meilleure offre urbaine (espaces publics, équipements, services, commerces, etc.), la sécurité, l'offre scolaire et universitaire qui deviennent des éléments décisifs dans les choix de localisation résidentielle. Certains l'appellent attractivité résidentielle qui est à son tour multiple par les différents acteurs qui peuvent être attiré que ce soit des touristes, des cadres, des hommes d'affaires, des consommateurs, des entreprises, ... etc.

L'objectif de cette contribution est d'analyser l'attractivité de la ville d'Oum el Bouaghi liée au cadre de vie à travers un quartier d'habitat collectif. La recherche procède par une modélisation de l'espace par le biais des techniques de la syntaxe spatiale en se basant sur les propriétés d'accessibilité et par un questionnaire dédié aux habitants.

Améliorer la qualité de vie, améliorer l'attractivité ? L'attractivité est une conséquence de la qualité de vie : améliorer le quotidien des habitants participe à l'amélioration de l'attractivité de leur territoire. Le diagnostic de la qualité de vie à la ville d'Oum el Bouaghi nous a permis de dégager certains déséquilibres dont il faut traiter et des opportunités dont il faut profiter au futur pour l'amélioration de l'attractivité et la qualité de vie à la ville.

Les mots clés : attractivité, cadre de vie, habitat collectif, syntaxe spatiale, quartier.

ATTRACTIVENESS AND QUALITY OF LIFE, THE CASE OF OUM EL BOUAGHI

Summary:

The attractiveness of a territory is generally assimilated to the capacity of that territory to attract and retain the mobile factors of production and/or population. Territorial attractiveness is made up of several types and components, one of which is the attractiveness linked to the living environment, which is the ability of a city, territory or neighbourhood to attract and make one want to come and stay by offering the best living environment, the best urban offer (public spaces, equipment, services, shops, etc.), safety, educational and university offer that become decisive elements in the choice of residential location.

Some call it residential attractiveness which is in turn multiple by the different actors that can be attracted whether it is tourists, executives, businessmen, consumers, businesses, etc.

The objective of this contribution is to analyze the attractiveness of the city of Oum el Bouaghi linked to the living environment through a neighborhood of collective housing. The research proceeds by modelling space through spatial syntax

techniques based on accessibility properties and through a questionnaire dedicated to the inhabitants.

Improve quality of life, improve attractiveness? Attractiveness is a consequence of the quality of life: improving the daily lives of residents contributes to improving the attractiveness of their territory. The diagnosis of the quality of life in the city of Oum el Bouaghi has enabled us to identify certain imbalances that must be addressed and the opportunities that must be taken advantage of in the future to improve the attractiveness and quality of life in the city.

The keywords: attractiveness, living environment, collective housing, spatial syntax, neighborhood.

1- Introduction :

L'attractivité joue un rôle primordial pour la vie et l'avenir des villes, des territoires et des quartiers car le choix de l'implantation humaine et économique se fait en fonction de cette dernière. L'attractivité ne se réduit pas aux fonctions économiques (échanges, production, investissement,...) des villes, elle renvoie aux dimensions urbaines, sociales, culturelles. En plus de la production, il y'a l'identité que la ville offre à ses habitants et aux services tels que : le bien être, l'espace public, le loisir, la qualité de vie, ...etc.

La qualité de vie, un des facteurs principaux de l'attractivité, dont certains pays renforce leur attractivité par l'amélioration de la qualité de vie urbaine .En effet L'attractivité c'est aussi la qualité de vie, c'est donner envie d'y venir et d'y rester dans un lieu précis. La qualité de vie s'avère un puissant levier pour l'attractivité d'un quartier, d'un territoire ou d'une ville.

La plupart des villes Algériennes considérées comme un lieu attrayant ne tardent pas à perdre leur attractivité, par le prototype du mal vivre et la dégradation des conditions de la vie quotidienne. Ce phénomène est le résultat d'un processus d'urbanisation accélérée, et l'application des programmes d'habitat, dont l'objectif était la réalisation des programmes de logement collectifs et leurs équipements de services. Malheureusement, l'application de ces programmes sur terrain a produit un cadre bâti dégradé avec le temps et donne la naissance des quartiers marginalisés, enclavés et dépourvus de tout aménagement a engendré de multiples maux sociaux, produisant une image de ghetto, et où la qualité de vie est médiocre et le sentiment d'insécurité des habitants est omniprésent.

C'est le cas de la ville d'Oum el bouaghi. Malgré les projets projetés et en cour de réalisation pour l'amélioration du cadre de vie, le manque d'une vraie stratégie pour remédier aux maux des quartiers ne cesse de s'aggraver, et les opérations restent ponctuelles et insuffisantes, qui se traduisent par les opérations de l'amélioration des conditions de vie. La qualité de vie de ses habitants est en dégradation continue. Parmi ces quartiers, le pos A de la nouvelle ville makomades.

2- Définition des concepts :

2-1- L'attractivité :

L'attractivité est une notion à la fois complexe, relative et multidimensionnelle (HATEM F. 2007) .Selon une étude réalisée en 2001 par la délégation interministérielle de l'aménagement et de la compétitivité des territoires en France (DIACT) : « *L'attractivité est entendu comme étant la capacité à attirer et à retenir les activités, les entreprises et la population* » (Coœuré, B. et all, 2003)

L'attractivité territoriale est composée de plusieurs types et composantes, parmi ces types L'attractivité liée à la qualité de vie, qu'est la capacité d'une ville, d'un territoire ou d'un quartier d'attirer et de donner envie de venir et de rester en offrant le

meilleur cadre de vie, la meilleure offre urbaine (espaces publics, équipements, services, commerces, etc.), la sécurité,

L'offre scolaire et universitaire qui deviennent des éléments décisifs dans les choix de localisation résidentielle. Certains l'appellent attractivité résidentielle qui est à son tour multiple par les différents acteurs qui peuvent être attiré que ce soit des touristes, des cadres, des hommes d'affaires, des consommateurs, des entreprises,... etc. Cette attractivité est devenue aussi importante que l'attractivité économique. (*Olivier Ratouis, 2003*)

2-2- La qualité de vie :

Il est difficile de trouver une définition universelle de la qualité de vie (*CELLIER H.2008*). Le concept de qualité de vie fait référence à des notions variées allant de la préservation de l'environnement, l'amélioration des conditions d'existence, la valorisation des espaces de vie jusqu'à la prise en compte des problèmes de société comme la sécurité et l'emploi, en passant par l'adaptation optimale des services et la satisfaction croissante que doivent procurer les structures sanitaires, éducatives, culturelles et de loisirs. (*ABBACIS, 2013*)

La qualité de vie, est aussi une notion multidimensionnelle composée de deux sphères : la Sphère de la vie matériel comme les conditions matérielles d'existence, les disparités socio-économiques, l'accès à des équipements de toutes sortes et l'organisation des activités dans l'agglomération (*Sénécal, G.2001*). La sphère de la vie immatérielle, c'est le bien être ressenti et la satisfaction des individus.

3- Méthodologie :

L'objectif de cette contribution est d'analyser l'attractivité de la ville d'Oum el Bouaghi liée au cadre de vie d'un de ces quartiers et de déterminer les éléments et les critères de la qualité de vie quotidienne en milieu urbain et cela par :

3-1- L'aspect spatial : ceci est défini à travers une analyse syntaxique de l'espace, en se basant sur les mesures configurationnelles en relation au phénomène de la fréquentation de l'espace. Selon les différentes échelles de la perception, l'étude a une échelle globale du système spatial et une échelle locale.

L'analyse numérique de l'espace à travers la syntaxe spatiale se base sur un ensemble d'outils de représentation qui rendent les propriétés de l'espace quantifiables. Cette représentation s'opère selon deux axes : en premier lieu, le plan donne naissance à un graphe d'un type particulier dont les caractéristiques sont de nature qualitative, constituent une première source d'informations. Ensuite, sur base du graphe et par le biais de formules mathématiques, l'espace étudié est transcrit en données quantitatives (*Hillier et Hanson, 1984*). Les techniques et les mesures de cette méthode donnent la possibilité de provisionner certains comportements sociaux, la disposition du système spatial, d'organiser l'accessibilité, de contrôler les flux (*Derya Arslan et all²⁰¹⁶*). Cette analyse a été effectuée en utilisant le logiciel Depthmap ; un logiciel développé sur la base de la théorie de la syntaxe spatiale.

3-2- L'aspect comportemental -le questionnaire- : afin d'éviter les mauvaises interprétations, on a opté pour la technique de questionnaire. L'utilisation de l'enquête par questionnaire permet de se confronter aux réalités de l'espace et l'appréhension de la qualité de vie quotidienne par le contact direct avec les habitants. Et d'essayer d'analyser l'opinion sociale concernant leur qualité de vie quotidienne. Ainsi de vérifier si l'amélioration du quotidien permet l'amélioration de l'attractivité.

Le formulaire du questionnaire a pris la forme d'une série de questions posées aux usagers. Qui englobe une question fermée appelant une réponse par oui ou par non, des questions ouvertes, auxquelles le sujet répond plus ou moins ce qu'il veut, et des

questions à choix multiples ou à échelle, dont le répondant doit choisir une réponse parmi une liste de choix pré établis.

4- Résultats et Discussion :

Les résultats obtenus par l'analyse syntaxique nous ont permis de ressortir les axes les plus intégrés, connectés, et intelligible.

Les espaces qui possèdent les valeurs les plus élevées de connectivité et d'intégration sont les plus accessibles de différentes directions et généralement ceux qui offrent plus d'ouverture en matière de champ visuel. Ces espaces sont facilement perceptibles par les usagers du quartier et qui sont censés être les endroits les plus choisis et utilisés souvent par rapport à d'autres.

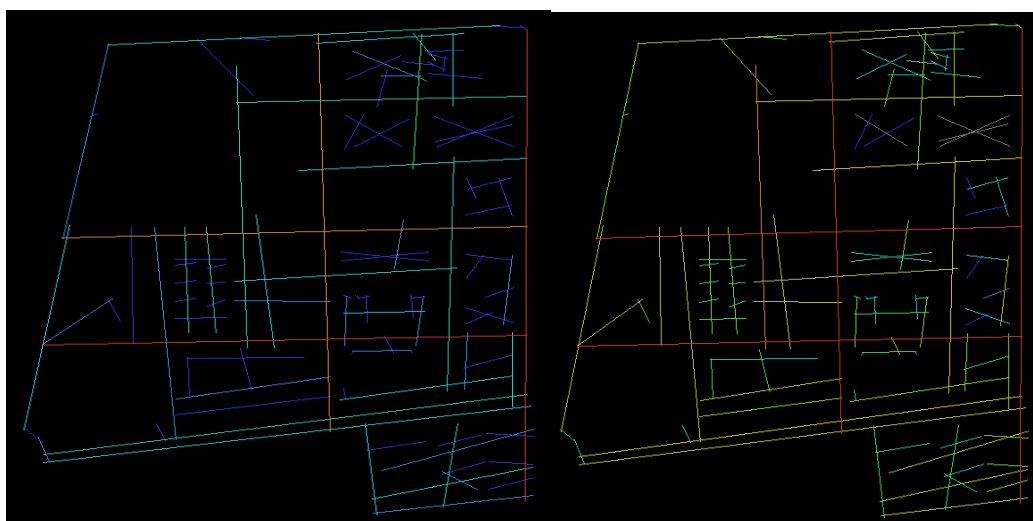


Figure 1: la connectivité

Figure 2: l'intégration Rn

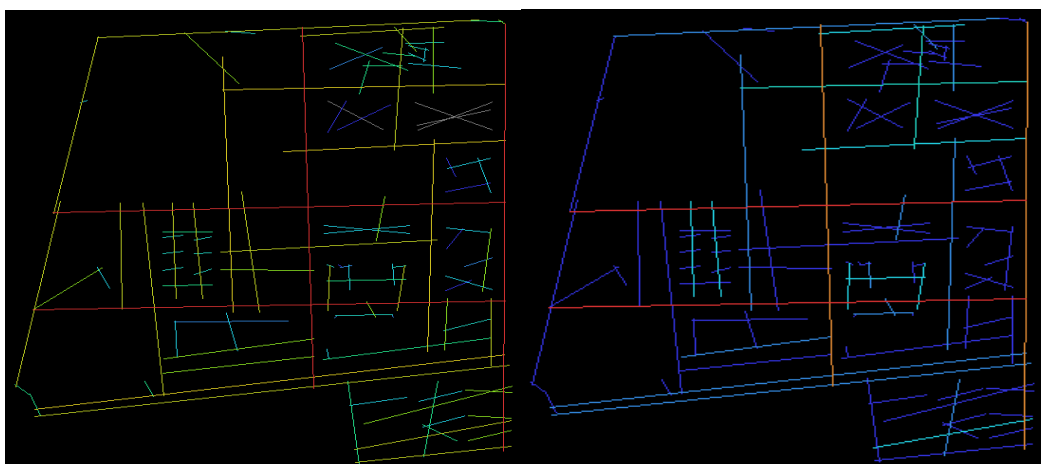


Figure 3: l'intégration locale R3

Figure 4: le choix Rn

Les valeurs de l'intelligibilité signifient que le système de circulation au niveau du quartier est intelligible, facilement accessible, perméable, et facilite pour les usagers de mieux comprendre le système spatiale entier et trouver leurs chemins grâce à la fluidité de l'espace.

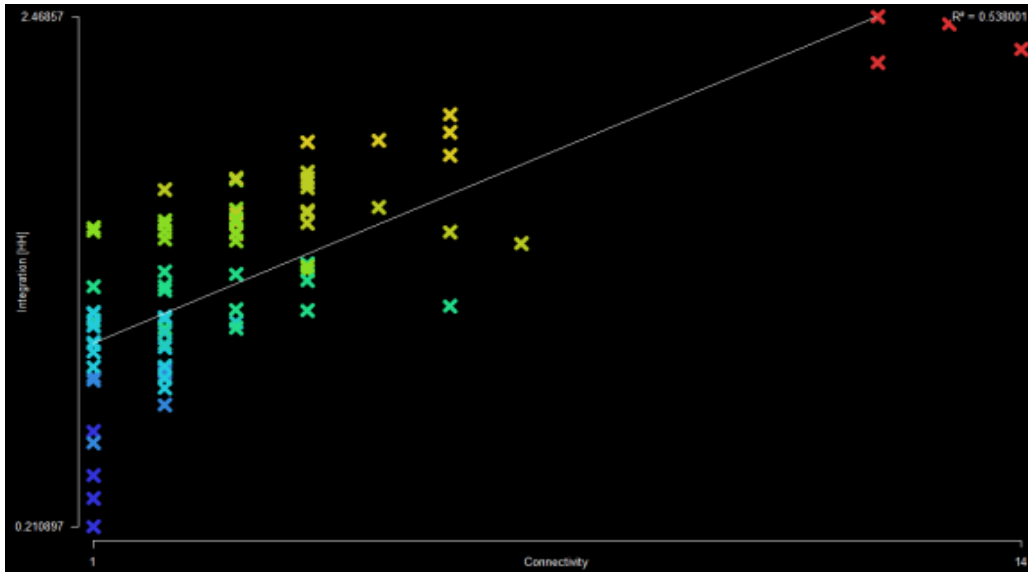


Figure 5: l'intelligibilité

La valeur de la synergie est très élevée, qui indique qu'il y'a une corrélation assez bonne entre l'intégration locale et globale. Cette corrélation signifie que les axes structurants constituent le lieu partagé entre les mouvements locaux et les visiteurs du quartier.

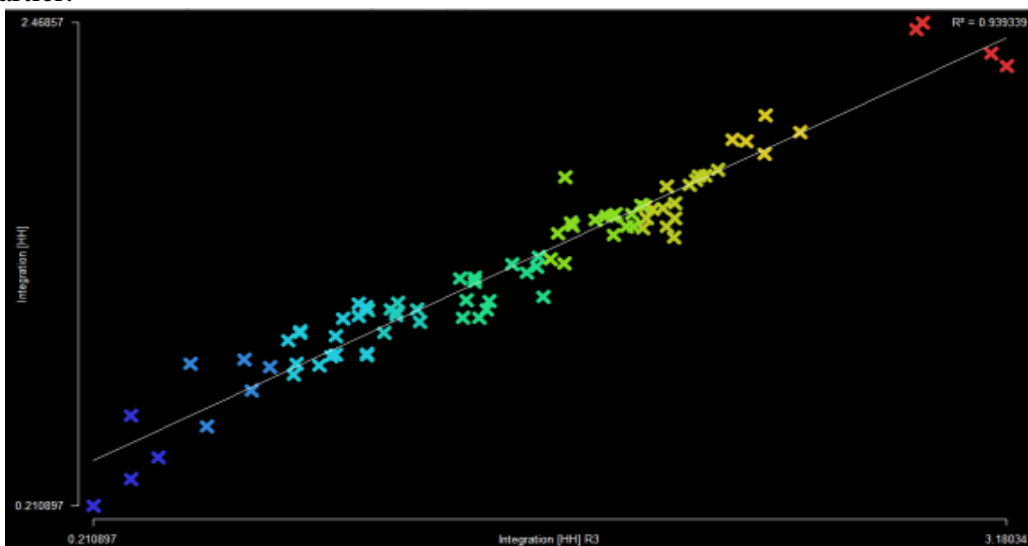


Figure 6: la synergie

Elle donne également les espaces les plus aptes pour certains comportements sociaux des flux piétons et leurs impacts sur l'insécurité et l'intimité dans le quartier, notamment sur les transformations des façades, et les appropriations des espaces extérieurs, sur ces espaces.

Les résultats obtenus par le questionnaire indiquent qu'il existe des opinions négatives comme la dégradation de l'environnement, l'insécurité physique, les mauvaises relations de voisinage, le manque d'équipement de loisir, et la mauvaise qualité de l'environnement.

Tous ces éléments favorisent l'enclavement des habitants et causent leur mal vivre. Aussi le déséquilibre entre les parties du quartier, une partie bien animé par des locaux de commerces et de fonctions libérales, une autre partie est réservée seulement à la résidence, tandis qu'une autre zone est réservée aux équipements, ce qui donne des zones isolées.

Néanmoins, il existe des opinions positives concernant le commerce existant le long du boulevard ou sur un autre axe.

Après la confrontation des résultats de l'analyse spatiale et de questionnaire, nous a permis de tirer que :

- L'amélioration du cadre de vie des habitants, et plus généralement de la qualité de vie, représentent des facteurs déterminants de l'attractivité du quartier.
- Pour améliorer la qualité de vie du quartier et le rendre attractive, il est nécessaire d'améliorer la vie quotidienne des habitants afin de répondre à leurs attentes et besoins par la création d'une vraie vie sociale et du principe du vivre ensemble entre les habitants et cela par le renforcement de l'offre de loisirs et d'animation à destination des jeunes et l'encouragement et le développement du vivre-ensemble et des bonnes relations entre habitants. La valorisation de l'image du quartier et l'amélioration de la qualité de l'environnement. L'amélioration de la desserte et de la circulation qui permettra d'ouvrir le quartier sur son environnement.
- La plupart des axes les plus intégrés et les plus connectés par l'analyse syntaxique caractérisent par l'existence des locaux de commerce et de fonctions libérales.

5- Conclusion :

L'analyse de la qualité de vie au niveau du quartier nous a permis de dégager certains déséquilibres dont il faut traiter et des opportunités dont il faut profiter au futur pour l'amélioration de l'attractivité et la qualité de vie.

Améliorer la qualité de vie, améliorer l'attractivité ? Après avoir étudié l'attractivité par son facteur qualité de vie, il convient de dire que cette dernière n'est pas seulement une valeur objective, mais aussi subjective, puisqu'elle est évaluée par le niveau de satisfaction ressenti par les habitants de leur quotidien. Ce dernier constitue un facteur très important pour la détermination de l'attractivité quotidienne. L'attractivité est une conséquence de la qualité de vie : améliorer le quotidien des habitants participe à l'amélioration de l'attractivité de leur territoire. La qualité de vie est inséparable de l'attractivité d'un territoire. Mais qu'est ce qui fait qu'un territoire est attractif?, qu'est ce qui donne envie à un individu ou une entreprise de s'installer sur un territoire précis ?

Il n'existe pas une réponse unique, c'est tout un système qu'il faut organiser. Donc, si on améliore, la qualité du logement, la qualité des commerces et des services, la qualité de l'environnement, la qualité des espaces extérieurs, des transports, des liens sociaux, ..., se sont tous les habitants qui gagnent en qualité de vie.

Ces lieux doivent générer des sentiments d'attachement, de fierté, d'attractivité, d'engagement, pour que l'habitant se sente responsable de son territoire, de son quartier, ou de son environnement immédiat. Il faudrait remplacer le sentiment d'isolement ressenti par les habitants et augmenter la sensation d'engagement, de responsabilité et d'attachement.

Références :

- Al Sayad Kinda, Space Syntax Methodology, A Teaching Guide For The Space Syntax Course (Version 5), Bartlett School Of Architecture, Ucl, 2018.
- Hillier B., Penn A., Hanson J., Grajewski T. And Xu J. Natural Movement: Or, Configuration And Attraction In Urban Pedestrian Movement, Environment And Planning B: Planning And Design 20: 29-66.1993.
- Mazouz Said, 2006, Cité Par Bouandes Karima, Ambiance Lumineuse, Visibilité Et Accessibilité Visuelle; Paramètres Contribuant A L'humanisation Des Espaces

- D'accueil Des Hôpitaux. Cas Des Hôpitaux A Sétif, Mémoire De Magistère, Université De Biskra, 2012
- Vaughan Laura And Ilaria Geddes, Urban Form And Deprivation: A Contemporary Proxy For Charles Booth's Analysis Of Poverty, Radical Statistics Issue 2009
 - Topcu Mehmet, Ayse Sema Kubat, Morphological Comparison Of Two Historical Anatolian Towns, Proceedings, 6th International Space Syntax Symposium, Istanbul, 2007
 - Hillier, B., Space Is The Machine: A Configurational Theory Of Architecture. Space Syntax: Cambridge University Press, London, Uk.1996.
 - Abhijit Paul, Axial Analysis: A Syntactic Approach To Movement Network Modeling, Institute Of Town Planners, India Journal, 2011
 - Beck M.P, Turkienciez B., Visibility And Permeability Complementary Syntactical Attributes Of Way Finding 7th International Space Syntax Symposium London, 2009.
 - Can Isin, Tim Heath, In Between Spaces And Social Interaction: A Morphological Analysis Of Izmir Using Space Syntax, Department Of Architecture And Built Environment, University Of Nottingham, Uk.
 - Fanek, M., 1997, The Use Of Space Syntax Methodology In Predicting The Distribution Of Crime In Urban Environments, Ph.D. Thesis, Texas Tech University, 1997.
 - Kubat, A. S.; Ozbil, A.; Ozer, O.; Ekinoglu, H. The Effect Of Built Space On Wayfinding In Urban Environments: A Study Of The Historical Peninsula In Istanbul? , 2012 Hillier B (2005) The Art Of Place And The Science Of Space, World Architecture 11/2005 185, Beijing, Special Issue On Space Syntax Pp 24-34 In Chinese, Pp 96-102
 - Turner Alasdair, Could A Road Centre Line Be An Axial Line In Disguise? 2005.
 - HATEM. F. (2007), « Le marketing territorial. Principes, méthodes et pratiques ». Éditions EMS, p 21.
 - Coeuré B. et I. Rabaud. (2003), « *Attractivité de la France : analyse, perception et mesure* », www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/es363-364-365f.pdf.
 - Olivier Ratouis, Dominique Desmarchelier, (2003), « *La ville, entre dire et faire* », Editions : ENS, 188 pages]
 - Cellier H. (2008), « *Algérie France : Jeunesse, ville et marginalité* », Editions L'Harmattan.pp 42-75.
 - G.Sénécal :2001 aspects de mesure de la qualité de vie : évolution et renouvellement des tableaux de bord métropolitains.

INTEGRATING ENVIRONMENTAL CONSIDERATIONS IN URBAN PLANNIFICATION. CASE STUDY: PROVINCE OF ALGIERS

1. **Bouchama Leila**, Doctorat student, FSTGT, USTHB.
Algiers.l.bouchama@yahoo.fr
2. **Chichoune Malika**, Doctorat student, FSTGT, USTHB.
Algiers.malikamiky@yahoo.fr
3. **Chichoune Rachida**, Doctorat student, Translation Institute Bouzareah, Algiers

Abstract

In view of the increasing global interest of the environment and the achievement of sustainable development, Algeria sought to take into consideration environmental, social, natural and economic criteria in the preparation of management master plans.

Within the framework of the new orientation of the development policy adopted during the last decade where it moved from work plans and urban laws to the sectoral plans hoping to get positive results and this is a result of the sad reality which the country experienced after the colonial era and the imbalance between the two stages of demographic growth and economic pace which led to high rates of pollution types and imbalance in urban environments and the absence of culture of conservation of the environment.

In this study, we will try to highlight the extent to which Algeria is included in the various environmental standards of urbanization. Within this new approach, through the study of the guideline of the mandate of Algeria, a critical analytical and field study and give priority to the bilateral approach between intensifying and improving environmental quality and sustainable development.

Key words: Environment, Environmental considerations, guidelines, urbanization, sustainable development

Introduction

Spatial planning in all policies aimed to organize space in the objective of achieving and proposing a method to integrate sustainable development approaches and a balanced development of territories. For the implementation of this strategy the state has been developed modern planning tools, which consists of drawing up master plans and sector plans by 2025, the state take into account the objectives and orientations of the law n° 01-20 of 12/12/2001 relative to sustainable development of the territory, the protection of the environment and projections of socio-economic parameters. At the end, in order to achieve a sustainable development of the territory, the state has taken into consideration aspects relating to economic and social developments as well as the environmental balance.

This essay tends to show that these documents embody privileged tools with regard to the management of the environment carried out by municipalities.

Our main objective is to evaluate the consideration of the environment in the documents of territorial planning, consequently the ability of these documents to translate the environmental dimension of the territory.

1-Algiers after independence

After independence, the Algerian state continued to rely on what the colonizer had left Both in terms of their urban structures and patterns, or in terms of the laws and regulations inherited, it followed the Constantine plan of 1958, But the remnants of colonizer Of the Algerian state floundering in the tragic colonial legacy It has suffered from social imbalances, Things started to take on another space, especially in urban expansion, and the demographic growth witnessed by the city, By focusing economic activities and industrial interest This has contributed to the process of migration and attracting different groups of society for job search. The population of about 600,000 people moved after independence(In 1962), to about one million people in 1966 and rose during the year 1970 to 1.3 million people, The city has taken on expansion Until it extended beyond its natural boundaries from its center to the east Where soil fertility is available .

According to the National Agency for Urbanization, the sedimentary plains loses significant areas of up to about 1000 hectares annually, this is due to the western topography that characterizes the region , other reasons like low prices , ease and speed of delivery.

However, the results of this extension were the pressures that the city has become the problem she has lived and continues to live that the public authority seeks to address especially in housing, the terrible demographic growth has had serious consequences, facilities and services available Are no longer sufficient to meet the needs of the population, The interest of the state was targeted especially in the industrial field and its development.

That it is necessary to develop programs expedited to accelerate and decouple the capital It was the first proposal of the Standing Committee to study, develop, organize and prepare the region of Algiers COMEDOR ,In accordance with Executive Decree No. 68-625 of 20 November 1968, the most important points included were:

1. Restoration of the First May Square
2. Restoration of the Hama area
3. Extending the colonial center to the Bab al-Zayir area in the east.
4. Extension of the capital from the west.

2-Development of plans

The POG general guideline was developed To organize and create the city of Algiers, which emerged from the Comidore in accordance with Executive Decree No. 75-22 of 27 March 1975, whose objective is to be in the:

1. Development of elements of the urban environment to solve the problem of imbalance of its structures.
2. Bridging gaps between sectors.
3. Pay attention to the transport network and roads (Where the eastern highway and the southern belt between the urban and suburban centers were completed).
4. Attention to the third sector.
5. The largest equipment, the most important of which is housing, and the long-term prospects were set till the year 2000.

However, the work of the POG has been suspended under the policy of conservation of agricultural land, and the imbalance of the urban fabric between the eastern and western parts, especially the spread of industrial space in the eastern part (the deterioration of urban life),it can be said that it led to urban production around the city of Algiers which exceeded the expectations of the COMEDOR. In order to protect agricultural land and reduce the growth of the city capital the Cabinet adopted on 30

September 1979 a resolution containing the cessation of the POG scheme, studies have been prepared for a new urban planning scheme known as the PUD, After COMEDOR, the National Center for Studies and Research (CNES) was established in accordance with Executive Decree No. 80-275 of 22 November 1980 who was entrusted with the preparation of the PUD reconstruction plan, where most of his concern focused on the conservation of agricultural land to produce and reduce the area of capital growth planned in the POG scheme, And to reorient their westward and south-west reconstruction along the coast where the programming of seven towns belonging to city satellite ,with a capacity of 200 thousand inhabitants for each of them; these are : Bir Khadem, Sahawlah, Kharasiya, Duwayrah, Shuraqah, Ashoor, oueled Fayet, Thus, the system of secondary centers will reduce the gravity of the population in the capital and stop the waves of migration in these small cities , Algeria is now in the process of implementing the policy of new urban residential areas ZHUN, which turned into VILLES DORTOIRS (sleeping cities), which lacks the infrastructures and facilities that serve its population.

The industrialization policy adopted by Algeria in 1970 made the capital the most prosperous region With a reconstruction rate of 45 and 44 civilians in its center, Making PUD scheme directives no different from those of the POG scheme, This is due to the eradication of thousands of hectares of agricultural land. In 1990, the National Center for Urban Studies and Research reviewed and defined the Guiding Construction Plan and the development of another building tool for the domainization of the PDAU, in accordance with Law 29-90 of 01 december 1990, And make it more interested in the technical use of the urban area, the PDAU has been embodied in the development of the POS scheme in accordance with Executive Decree No. 177-91 of 28/05/1991, which constitutes a legal mechanism for implementing PDAU directives. However, this scheme, which was introduced in 1991 was only ratified in 1995, Similar to that of the PUD, Indicating that its contents had been established on the basis of the population And the facilities the city had in the 1980s, and no longer in the whole fit the new data, especially in the demographic and economic indicators, as well as the high rate of rural exodus to the city, has not been taken into account.

The metropolitan area of the city formulation Law 87-03 gave the formal and practical character of the urbanization and performance of its basic functions at the national level.

For the recent urbanization is related to the environmental field because of the urban character of the studied city or the global urban community, a new term has emerged: sustainable development.

This correlation between urbanization and sustainable development has shown new steps that will work over as part of the current and future strategies.

This will give dynamic productive process of wealth and the creation of positions of work in the duration of the project, There is also an urgent need to introduce planning processes that will provide solutions to community problems and sound predictions of established development work Because it will not only remain a subject of discussion, but will be in the process of giving and harmonizing the solutions to the crisis related to its established projects, and thus facing the obstacles to achieve positive factors for the lives of the population.

The urban setting in its entirety carries with it a sustainable outlook by searching for the most efficient ways to manage wealth, production and employment Social cohesion, which led the State to issue a new law combining urbanization and sustainable development, represented by Act No. 10-20 of 12 December 2001 on the

creation of the Territory and sustainable development, this allocated Articles 22-41 to identify sectoral plans for major infrastructure and collective services of national benefit for the development of national territory and harmonious development of regions. The new law has been reflected in sustainable development in order to introduce and maintain the environmental factor as well as national development.

3- Sustainable sectoral planning

- The Master Plan for Natural Spaces and Protected Areas.
- Transport guideline.
- The agricultural development guideline.
- Guidelines for the development of fishing and fishing resources.
- Power Grid Directive.
- The guidelines for the interests and structures of transport, telecommunications and information.
- Guidelines for university institutions and research structures.
- Training outline.
- Health outline.
- Tourism Guideline.
- The master plan for property, services and major cultural facilities.
- The outline of sports and major sports equipment.
- Industrial zones and activities guidelines.
- The outline plan for archaeological and historical areas.

All of these guidelines will be a detailed basing on sectoral vision, according to the zonage principle, areas that need to be upgraded were not found in the previous law 87-03 and are present in the existing law 01-20, and all areas of economy and industry, A weak industrial and services fabric, with the introduction of poor rural areas and all sensitive urban areas (the imbalance between housing, population and employment). The state therefore classifies these areas and the works directed at them. This idea is derived from French law.

The strategic location outlined above for the city of Algiers , as the political and economical capital of the country, which has gained great importance at the national level, it is the first city in terms of population size, with 2.987.160 people according to the General Census of Population and Housing in 2008, representing 8.76% of the total population of the country, In addition to attracting many economic activities, Its industrial activities represent "25% of national industrial activities.

The activities of Port of Algiers represent more than 40% of the national port activities "

4-Outcome of environmental considerations on reconstruction

In the context of the economic development of Algeria after independence, it has been living under the weight of environmental challenges. It is clear that the negative effects of technological development can not be denied due to the lack of respect for the environment and its considerations. The waste and industrial products have led to the depletion of natural resources.

It is worth mentioning that industrialization has adversely affected the urban area from the deterioration of the ecosystem and the associated emissions of gas and liquid and solid wastes.

5-Analysis of Pollution and its Types in Algiers

The transformation of large tracts of agricultural land into a new housing projects, in order to meet the increasing demand for housing.

- The spread of informal housing, especially along the valleys, due to the inability of supply of housing in projects programmed in front of the endless demand.
- The theft of beach sand for construction projects.
- The spread of many industrial units, which amounted to 1209 units, divided between five industrial zones comprising 870 units, and eleven areas of activity comprising 339 units.

The above manifestations have resulted in several things, including the following:

- Loss of significant areas of fertile plains up to about "1000 hectares annually."
- Pollution of rivers due to the discharge of wastewater by the industrial units, where 84 industrial units in the industrial areas shed 2,72 Hcm³ / year of wastewater in the collection ponds located in the city (see table 1 and fig 1).
- Sea water pollution, mainly due to urban and industrial wastewater in the Gulf of Algiers (see fig 2).

Table 1. Waste water disposal sites for contaminated units in industrial zones

Drainage place for wastewater	Industrial Area	Total number of units	Number of contaminated units	Percentage of contaminated units
The basin of Wadi Harrach	Oued smar	333	22	26,20
	elharrach	145	15	17,85
	Gui e de Constantine	155	08	9,53
	Sidi moussa	56	10	11,90
The basin of Wadi Al-Reghaia	Reghaia-Rouiba	181	29	34,52
Total		870	84	9,65

Source: MWRE,2018

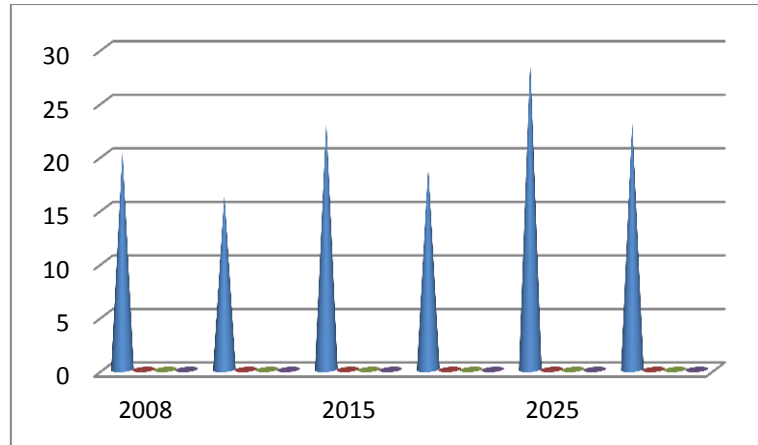


Fig 1. Volume of liquid industrial waste

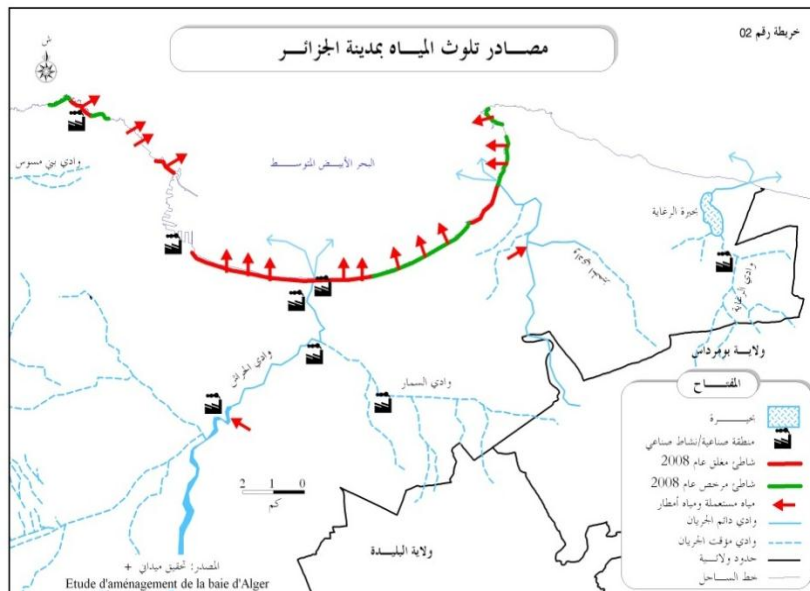


Fig 2. Sources of pollution in the city Algiers

- Coastline retreat.
- Increased concentration of nitrate content in the soil.
- Increasing competitiveness of water consumption, especially by industrial activity, which requires huge amounts of water.
- The high volume of solid waste produced by the population, where the daily average per inhabitant is 0.9 kg, which is high compared to the area of the metropolitan city (the capital of Algeria), which did not exceed 0.65 kg, as shown in Table 02 .

Table 02: Quantity of solid waste in the city of Algiers compared to other territories.

wilaya	Population 2008	Urbain waste kg day/person	Midium quantity T/day	Annual quantity T/day
Algiers	2987160	0.90	2700	2700
Blida	1002935	0.65	650	650
Tipaza	591010	0.65	400	400
Boumerdes	801068	0.65	520	520
Total	5382174	/	4270	4270

The situation is exacerbated by the indiscriminate firing of these wastes on sidewalks in residential neighborhoods, at the edge of roads, along rivers or beaches (see pictures:01,02,03)



Picture:01

Picture:02

Picture:03

Hence, the environmental considerations must be taken before starting the implementation steps of the major projects that are to be implemented in order to achieve the sustainable development desired by these sectors to preserve the environment and natural resources.

6-Sustainable environmental considerations

6-1-Control of environmental pollutants:

The main objective is to integrate environmental considerations into urban development plans. "The environment has a limited absorptive capacity of pollution so that it can withstand a certain level of pollution and can eliminate it." In order for the city's urban communities and its various activities to be a burden on the environment, Projects and technologies, to reduce and reduce pollutants in urban areas.

6-1-1-Control of water pollutants

Water pollutants are controlled by obtaining the necessary facts and data. In order to develop the effluent management program, this program should include more than one waste treatment system. Therefore, effective management should be developed to lead to wastewater treatment and pollution reduction.

the collection of wastewater must first be regarded as raw material, and polluted water is a by-product of the manufacturing process. If these facts are accepted, then it is logical to apply the principles of quality control to the production of polluted water.

Separation of solids is the key step in all contaminant treatment systems. The solids are separated by sedimentation

-Biological treatment: biological treatment has already been developed for sanitation, but this treatment is used to treat contaminated water from organic industries, such as food, paper, textile and other industries.

-Chemical treatment: Independent physico-chemical therapy has emerged as a competitor to biological treatment since about 1970. The most common chemical treatment is the control of contaminated water PH because industrial polluted water is not allowed to be discharged directly into sewage or natural water systems unless modified For about 7 intermediate values to avoid environmental damage.

6-1-2-Control of air pollutants

There are many modern technologies used to control air pollution as well as available strategies for land use planning to reduce air pollution. Land use planning at its basic level includes zoning and infrastructure planning. There are many modern technologies used to control air pollution as well as available strategies for land use planning to reduce air pollution. Land use planning at its basic level includes zoning and infrastructure planning.

8-Future vision of Algiers:

This scenario reflects the image of a competitive and balanced territory at the three levels, spatial, ecological and social. The vision of a balanced and sustainable territory brings together the advantages of attractiveness and openness to the external world.

Shoreline protection
El Djamila website: The pilot project
A new relaxation area for Algiers



A new generation of works of art, symbols of architectural modernity and technical innovation



مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (حالة ولاية المسيلة)

The position of small cities in the urban network and their role in the spatial balance (case of M'sila state)

ABBAS Saliha¹, DJELLOUL Fatima Zohra²

¹ University of Mustapha Ben Boulaid - Batna 02- / Email: abbassaliha05@gmail

² University of Mustapha Ben Boulaid - Batna 02-/ Email: f.djelloul@univ-batna2.dz

ABSTRACT: Cities are an area of urban life, as they are the main urban environment in which people live and practice their various activities. The field, with all its symbolic connotations, is the image of society and its reflections on it in all its manifestations. The structure and shape of the city and its growth are the result of several factors, including historical development, the difference and succession of managers, planners, authority holders and decision makers, in addition to the advancement of knowledge, technology, and others.

The urban pattern in Algeria in general, and the state of M'sila in particular, has suffered for decades from imbalance, due to the imbalance in the distribution of urban agglomerations to size groups, in addition to the severe imbalance in the distribution of population to these urban centers, and this is evident through the distribution of the category of small cities in The state of M'sila, which shows a spatial imbalance and equipment differences, especially in the absence of the category of medium cities, except for the city of Sidi Aissa, northwest of the state, and therefore we will conduct a regional urban study in which we show the role and status of small cities in achieving spatial balance and their importance in mitigating the gravity and polarity practiced by the state headquarters M'sila and the city of Bousaada at various levels.

Small cities in the state of M'sila occupy a clear position in the urbanization process and represent the basic basis of urban structuring, with their number estimated at seven cities against one medium city and two large cities.

KEYWORDS: small cities, urban network, functional transformations, spatial balance, demographic weight, attractiveness.

ملخص: تعتبر المدن مجالا للحياة الحضرية، فهي البيئة الحضرية الرئيسية التي يعيش فيها الإنسان ويمارس نشاطاته المختلفة، كما أنه نتاج تكامل وتبادل بين مختلف العلاقات بين السكان، التجهيزات، والخدمات المختلفة ضمن محيطها الجغرافي، حيث تشكل فضاء اجتماعي، اقتصادي وثقافي للإنسان، لأنه يشغل هذا المجال بكل ما يحمله من دلالات رمزية، فهي صورة المجتمع وانعكاساته له بكل تجلياته، فبنية وشكل المدينة ونموها هو نتيجة عدة عوامل منها التطور التاريخي، اختلاف وتعاقب المسيرين والمخططين وأصحاب السلطة والقرار بالإضافة إلى تقدم المعرفة والتكنولوجية وغيرها.

النسق الحضري في الجزائر بصفة عامة وولاية المسيلة بصفة خاصة يعاني منذ عقود من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، ويبدو ذلك جليا من خلال توزيع فئة المدن الصغيرة في ولاية المسيلة والتي تبدي اختلالا مجاليا وفوارق تجهيزية وخاصة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية، وبالتالي سنقوم بدراسة حضرية إقليمية نبين فيها دور ومكانة المدن الصغيرة في تحقيق التوازن

المجالي وأهميتها في التخفيف من حدة الجاذبية والقطنية الممارسة من طرف مقر الولاية المسيلة ومدينة بوسعادة على مختلف الأصعدة.

تحتل المدن الصغيرة في ولاية المسيلة مكانة واضحة في عملية التحضر وتمثل القاعدة الأساسية للهيكلة الحضرية، بعددها الذي يقدر بسبع مدن مقابل مدينة متوسطة واحدة ومدينتين كبيرتين، فهي تزداد كثافة بشكل متزايد إلا أنها بعيدة كل البعد عن التوزيع المتجانس، كما أنها تعرف تحولات وظيفية ومجالية.

كلمات دلالية: المدن الصغيرة، الشبكة الحضرية، التحولات الوظيفية، التوازن المجالي، الوزن الديموغرافي، الجاذبية.

المقدمة:

4.3 تختلف السياسات الحضرية للدول باختلاف إمكانياتها الطبيعية والتنموية، واختلاف الشبكات الحضرية والعوامل المؤثرة فيها، فمنذ خمسينيات القرن العشرين اتبعت معظم دول العالم سياسات حضرية هدفها تأسيس شبكات متكاملة من المدن في إطار تسلسلي متكامل بين مختلف فئاتها الحجمية بداية من قمة النظام الحضري المشكل من مدن كبرى ومتروبولية إلى غاية فئة المدن الصغيرة التي نشأت تزامنا مع نمو ظاهرة التحضر وظهور التصنيع وزيادة عوامل النمو الحضري، فهي تمثل مركز تنمية حضرية لغرض تقديم جملة وظائف تجمع بين الأنشطة الزراعية والصناعية الخفيفة بهدف تقليل التفاوتات الإقليمية وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وتوفير خدمات إدارية ووظيفية غير مركزية.

4.4 النسق الحضري في الجزائر منذ عقود يعاني من عدم الاتزان، وذلك بسبب الاختلال في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى التباين الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، والسبب في ذلك هو استحواذ المدن الكبرى على الجزء الأكبر من استثمارات الدولة في مجالات التنمية العمرانية على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة التي عانت طويلا من الإهمال، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للدولة وعدم مساهمتها في تخفيف أعباء المدن الكبرى والمتروبولية وبذلك فالمدن الصغيرة لم تقم بدورها في توفير احتياجات سكانها للمحافظة على استقرارهم وفي استيعاب فائض المناطق الريفية المحيطة بها.

أدمج في الشبكة الحضرية العديد من التجمعات العمرانية الصغيرة الحجم السكاني التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية مميزة ولها نوع من النفوذ المباشر على أوساطها المحلية، والواقعة على الخصوص في مواقع مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة والتجمعات الريفية، يقدر عدد هذه المدن الصغرى بحوالي 300 مدينة صغيرة محاطة بحوالي 3000 تجمع ريفي، يزيد في الغالب عدد سكان هذه المدن الصغيرة عن 5000 نسمة وتقوم بمهام إدارية مهمة حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات ودوائر وأحيانا مراكز ولايات، زيادة عن الوظائف الاقتصادية والثقافية المهمة التي تقوم بها نتيجة الاستفادة البعض منها من استثمارات مهمة، وقد نمت هذه المدن أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى

(المدن الكبيرة والمتوسطة) حيث يعتبر معدل نموها الحضري السنوي أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر والمتراوح بين 4 و5% سنويا، في حين ان نمو المدن الكبرى السنوي في الجزائر أصبح يقل عن 2.5% سنويا والمدن المتوسطة في حدود 3.5% سنويا وهذا النمو المفرط للمدن الصغيرة جراء الزيادة الطبيعية للسكان بالدرجة الأولى والهجرة الريفية بالدرجة الثانية فإن هذه المدن أصبحت ملزمة بالتوسع على حساب الأراضي الفلاحية لأن أغلبها واقعة في وسط فلاحى لتغطية احتياجاتها في مجال السكن، الخدمات والتجهيزات والمرافق العمومية وهنا تطرح إشكالية التنظيم المجالى للمدن الصغيرة مع الحفاظ على المقومات والعناصر الطبيعية للأوساط الريفية المحيطة بها. تحتل المدن الصغيرة في ولاية المسيلة مكانة واضحة في عملية التحضر- وتمثل القاعدة الأساسية للهيكلة الحضرية، بعددها الذي يقدر بسبع مدن مقابل مدينة متوسطة واحدة ومدينتين كبيرتين، فهي تزداد كثافة بشكل متزايد، كما أنها تعرف تحولات وظيفية ومجالية، إلا أنه ومن خلال توزيعها فيبدو جليا الاختلال المجالى خاصة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية.

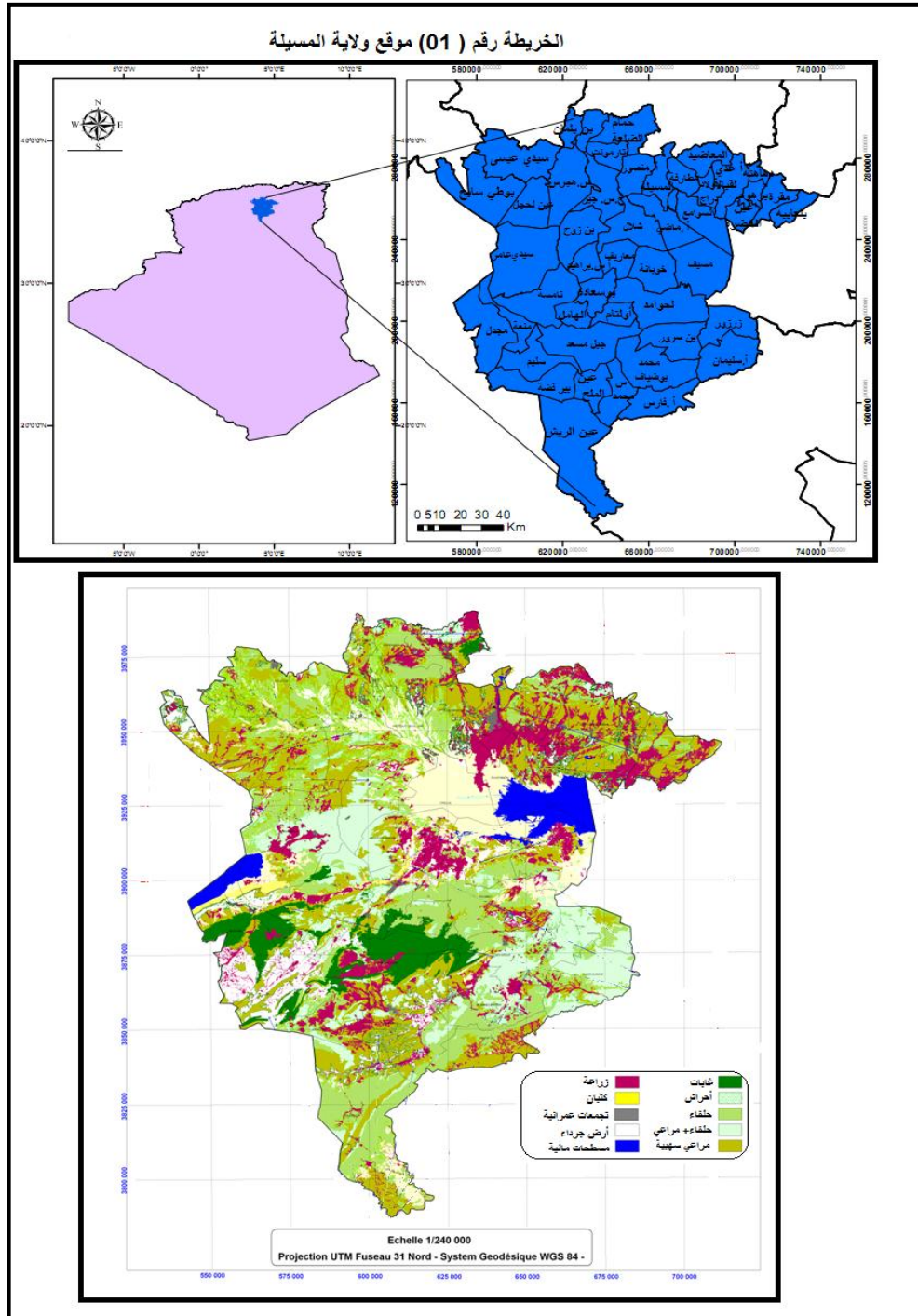
جاءت دراستنا لهذا الموضوع الذي يكمن في مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالى (حالة ولاية المسيلة)، نظرا لأهمية المدن الصغيرة في التوازنات الوظيفية داخل إقليمها والأقاليم المجاورة بالإضافة إلى ضمان توازن الشبكة الحضرية، وعدم قيامها بأدوارها يؤدي إلى ظهور اختلالات مجالية ووظيفية بناء على هذه الإشكالية العامة يمكننا طرح التساؤل التالي: ماهو واقع الشبكة الحضرية في ولاية المسيلة؟ وما هي مكانة المدن الصغيرة في هذه الشبكة الحضرية؟ وما هو دورها في تحقيق شبكة حضرية متوازنة؟ انطلاقا من الأهمية الديموغرافية والوظيفية لهذه المدن، مكانتها في الشبكة الحضرية لولاية المسيلة، دورها كوسيط بين قمة الهرم العمراني وقاعدته، وكذا دورها المستقبلي في ضمان التوازن المجالى وإعادة تنظيم الهيراركية الحضرية .

1. تقديم عام لولاية المسيلة

1.1 الموقع الجغرافي والإطار الطبيعي

المسيلة من الولايات الداخلية تحتل ولاية المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين شرق البلاد وغربها، وما بين الشمال وجنوبها، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18175 كلم²، تحدها من الشمال ولاية برج بوعرييج، من الشمال الشرقي ولاية سطيف، ولاية البويرة من الشمال الغربي، ولاية باتنة من الشرق، ولاية المدية من الغرب، ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي، ولاية الحلفة من الجنوب الغربي، يعتبر إقليم الولاية محوريا و منطقة عبور بين السلسلتين الجبلتين الأطلس التلي و الصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية تتمثل في المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة، منطقة الوسط المتكونة أساسا من

الهضاب و الهضاب العليا، منطقة السبخة الممتلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و الزحزح الشرقي في منطقة الغرب الوسطى، منطقة الكثبان الرملية.



2.1 غط التوزيع بحساب معامل جيني (Indice Gini) : نسبة التركيز

إن دراسة التوزيع العددي للسكان، يرتبط بدراسة التركيز السكاني، وهو ما يعني ميل السكان إلى تركهم في منطقة واحدة ضمن حدودها المعلومة، أو التشتت فيها حيث أن القيمة في دراسة

التوزيع تتمثل في مدى تركزه من ناحية وكثافته في منطقة ما من ناحية أخرى، وعند دراسة التركيز السكاني نحصل على نتائج تلقي الضوء على مدى العلاقة بين التوزيع السكاني ومساحة المجال الذي يعيشون فيه، بحيث نستخدم عدة أساليب إحصائية لقياس تركيز السكان من بينها معامل جيني. يساعدنا هذا المؤشر في معرفة كيفية تركيز السكان عبر إقليم الولاية. هذا المؤشر يحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تركيز السكان} = \left(\frac{\text{سكان البلدية}}{\text{سكان الولاية}} \right) - \left(100 * \frac{\text{مساحة البلدية}}{\text{مساحة الولاية}} \right) * 100$$

ومن خلال تطبيق هذا القانون على ولاية المسيلة تحصلنا على النتائج التالية:

- إن أكبر نسبة تركيز للسكان سجلت ببلدية المسيلة 16.95%.

- أما أصغر تركيز للسكان سجل ببلدية الحوامد بـ 9.00%.

نلاحظ من خلال الخريطة رقم (02) تباين التركيز للسكان بسبب اختلاف المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية للبلديات الولاية.

الفئة الأولى: تركيز شديد للسكان

سكان يتميزون بالتجمع وتمثل في بلدية المسيلة لكونها عاصمة الولاية وقطب ديناميكي داخل الولاية.

الفئة الثانية: تركيز عادي للسكان (متوسط)

وهي التي تضم السكان المتوزعين في حالة مثلى أو قريبة من ذلك وتضم 17 بلدية أولها بلدية بوسعادة بنسبة 11% لكونها قطب منافس للمركز الرئيسي، أما باقي البلديات من هذه الفئة مثل: سيدي عيسى، عين الملح، مقرة....، بمؤشرات تتراوح بين 5.20% ببلدية سيدي عيسى و0.12% ببلدية الهامل، وهي بلديات تعرف تركيز عادي للسكان، وهذا راجع إلى تربتها على مساحة متوسطة وقد يعود ذلك إلى التوافق بين المساحة وحجم السكان.

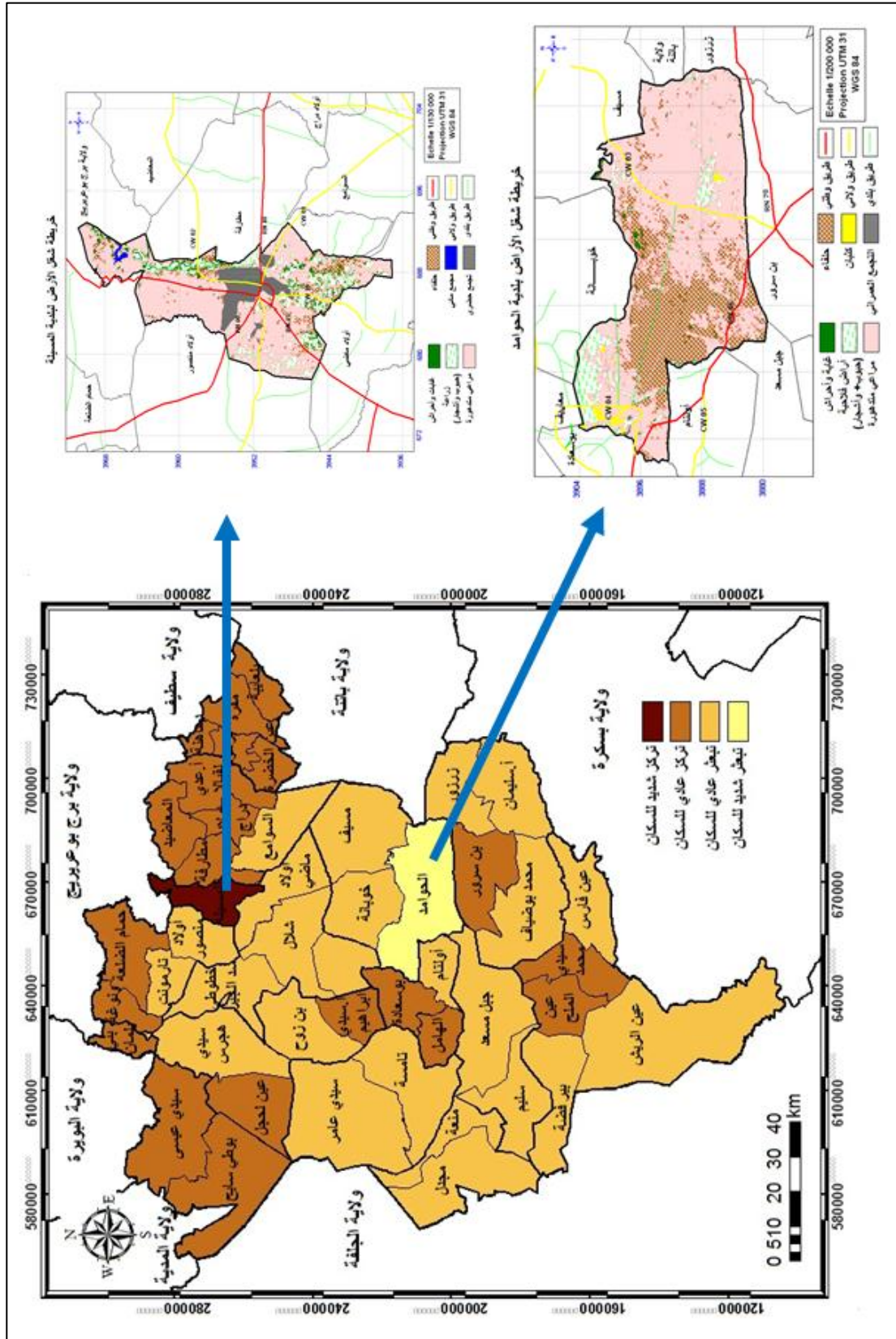
الفئة الثالثة: تبعثر عادي للسكان (متوسط)

و تضم السكان المتوزعين في حالة ضعيفة أو قريبة من ذلك وتضم 28 بلدية، وهذا راجع إلى احتواء هذه البلديات على أراض رعوية، أو رملية كما هو الحال في بعض البلديات الجنوبية أما بالنسبة لكل من بلدية السوامع، خوبانة، شلال، المسيف، معاريف، أولاد ماضي فجزء من مساحتها عبارة عن أراضي ملحية سبخة أو شط، كما يعود ذلك إلى كبر مساحة التراب البلدي وعدم التوافق بين الحجم وعدد السكان.

الفئة الرابعة: تبعثر شديد للسكان

و تضم هذه الفئة بلدية واحدة وهي: الحوامد، بمعدل تبعثر قدره 8.85%، هي البلدية الأقل تركزا عبر الولاية والأكبر مساحة بـ 1745 كلم² ويسودها الطابع الصحراوي السهبي وانتشار الكثبان الرملية على مجالها.

الخريطة رقم (02): خريطة التركز السكاني حسب معامل جيني



2. دراسة تحليلية للشبكة الحضرية لولاية المسيلة

قبل الخوض في هذه الدراسة وجب الإشارة إلى معايير تصنيف المدن الصغيرة والتي هي عديدة ومختلفة من حيث المعايير التي تعتمد عليها، فمثلا في الدانمارك تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني وصل عدد سكانه 250 نسمة (elie maut 1974) وفي فرنسا تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني عدد سكانه 6500 نسمة وهناك في فرنسا من يعتبرها انطلاقا من 2000 نسمة، أما في الجزائر فهناك العديد من التصنيفات:

1- يعتبر مركز حضري (مدينة صغيرة) كل تجمع وصل عدد سكانه 5000 نسمة عند كل إحصاء (الديوان الوطني للإحصاء).

2- يعتبر مركز كل تجمع عدد العاملين فيه خارج قطاع الفلاحة يفوق 75% من إجمالي العاملين ويسكنون في المركز.

3- هذا التصنيف الذي يعتمد على عدة معايير (لكحل عبد الوهاب، 1982) إضافة إلى حجم السكان: عدد السكان ما بين 8000 و34000 نسمة، أكثر من 100 محل تجاري، من 20 إلى 40 تجهيز، السكان المستفيدين من خدمات هذا المركز ما بين 50 ألف و100 ألف.

4- تصنيف الديوان الوطني للإحصاء الذي أعتمد على القانون التوجيهي للمدينة والذي حدد هرم المدن الجزائرية بتحديد المدينة الصغيرة بأنها تجمع حضري يضم ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة. وفي دراستنا هذه اعتمدنا على التصنيف الأخير للديوان الوطني للإحصاء الذي يحدد عتبة المدينة الصغيرة من 20 ألف إلى 50 ألف نسمة وأدرجنا 07 مدن هي: عين الملح، عين لحجل، حمام الضلعة، برهوم، بن سرور، مقررة، مجدل، وهذا بالاعتماد على تقدير سكانها إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

تطور البنية الحضرية في ولاية المسيلة من 1966 إلى 2008

- بين تعدادي 1966 و1977: الزيادة في عدد التجمعات الحضرية بولاية المسيلة كانت ملحوظة ومدعومة بالنمو السكاني السريع والكبير، حيث تضاعف عدد التجمعات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة منذ التعداد الأول بعد الاستقلال، انتقل من 15 تجمع في عام 1966 إلى 41 في عام 1998، موزعة بطريقة مميزة في الجزء الشمالي من المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في التسميات التي تحدد المناطق الحضرية في الجزائر ولكي تتمكن من إجراء مقارنات بين فترات التعدادات، فقد اخترنا إنشاء عتبة قدرها 5000 نسمة، هذه العتبة التي تحدد اليوم الطابع الحضري لتجمع ما، في عام 1966 كان في ولاية المسيلة تجمعين حضريين يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة الأول يتمثل في مقر الولاية المسيلة يقع شمال الولاية وبلغ عدد سكانه 19675 نسمة، والثاني تجمع بوسعادة وسط الولاية بـ: 13150 نسمة إلى جانب هذه التجمعات البالغ عددها 02 ،

تتكون الولاية من أكثر من 45 تجمعاً عمرانياً لا يعتبر حضرياً، ويتميز بعدد سكان أقل من 1000 نسمة وأقل من ذلك بكثير، تضم هذه المجموعة التجمعات السكانية الواقعة في مناطق شاسعة تتكون من السكان الرحل بشكل أساسي، مثل أولاد دراج (337 نسمة)، أولاد عدي لقبالا (412 نسمة)، مقرة (769 نسمة) أو حتى برهوم (301 نسمة)...إلخ.

بين عامي 1966 و1977، طرأت تغيرات في الإطار الحضري للولاية وتميزت بمعدل نمو سكاني حضري بلغ 31.07٪، ثم ارتفع من 35366 نسمة إلى 64332 نسمة، وحافظ التجمعين الحضريين لعام 1966 على حالتها الحضرية، ولم يتم تراجع تصنيفها، بينما 12 تجمعاً ناشئاً إرتبط توسعها مباشرة بموقعها على محاور الطرق الرئيسية كمحور سيدي عيسى - مقرة، مقرة (3470 نسمة) التجمع الذي يمثل نقطة ربط بين المسيلة، باتنة وسطيف، برهوم (1265 نسمة) في مفترق طرق، أو بالقرب من الأقطاب الحضرية (أولاد دراج (2.097 نسمة)، تقودنا هذا الوضعية إلى ملاحظة الديناميكية القوية للمدن الصغيرة، خلال هذه الفترة شهدت التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة متوسط معدل نمو بلغ حوالي + 319٪، في حين تميزت التجمعات التي تجاوزت 20.000 نسمة بمتوسط معدل + 72٪، مع بعض الاستثناءات في الفئة الأولى من التجمعات مثل أولاد دراج، برهوم، مقرة، سيدي عيسى، عين الملح...إلخ التي تجاوزت هذا المعدل بشكل كبير بمعدلات تتراوح بين 320٪، + 522٪، كما تميز هيكل الإطار الحضري في ولاية المسيلة عام 1977 بتغيرات في التدرج الهرمي، حيث أن فئة أقل من 2000 نسمة هي التجمعات الأكثر عدداً (48 وحدة)، وشهدت أكبر التجمعات المسيلة وبوسعادة، والتي تجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة معدلات نمو منخفضة نسبياً (+ 72٪ في المتوسط) مقارنة بالتجمعات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة (+ 319٪)، فيما بقي حجم بعض التجمعات ثابتاً مثل أولاد دراج، أولاد عدي لقبالا، برهوم ومقرة...إلخ، نتيجة لذلك قلصت تجمعات مقرة، سيدي عيسى، عين الملح، حمام الضلعة، بن سرور الفجوة بينها وبين التجمعات الكبيرة، وتقلصت الفجوة بين المسيلة والتجمع الثاني بوسعادة كأكبر تجمعين عمرانيين في إقليم ولاية المسيلة.

- **بين تعدادي 1977 و1987:** مثل الفترة الإحصائية السابقة، احتفظت بعض التجمعات الحضرية بوضعها الحضري، ودخلت تجمعات جديد إلى المجموعة الحضرية، وبذلك أصبح عدد التجمعات مستقرًا بـ 39 وحدة، بزيادة ديموغرافية حضرية كانت الأكبر خلال الفترة 1966-2008، + 237٪، أكبر التجمعات الحضرية في هذه الفترة (المسيلة وبوسعادة) تجاوزت 122293 نسمة مع 65805 و 56488 نسمة على التوالي، بينما تجمع مقرة تميز بنمو ضعيف نسبياً مقارنة بباقي التجمعات (+ 102٪)، برهوم (+ 364٪) ضمن فئة + 5000 نسمة مثلها مثل أولاد عدي لقبالا التي تشهد أقوى نمو نسبي في هذه الفئة (+ 383٪ بـ 3696 نسمة في عام 1987)، أولاد دراج (4692 نسمة).

بالمقارنة مع الفترة السابقة قاعدة التسلسل الهرمي الحضري (شكل 37)، انخفضت الطبقة الأخيرة التي تضم التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة بشكل كبير بسبب التغييرات الإدارية حيث انتقلت من 41 إلى 19 وحدة في 1987، معدل نموها المتوسط مرتفع (+224٪) تجاوزه إلى حد كبير تجمعات معينة مثل أولاد عدي لقبالا (+383٪)، برهوم (+364٪)، حيث كشفت هذه المعدلات عن ديناميكية حقيقية، نجد أن نصيبها في إجمالي النمو الحضري مرتفع نسبياً أيضاً، بوسعادة والمسيلة التي تقترب منها (56488 نسمة و65805 نسمة) تميزت بشكل واضح عن بقية الشبكة الحضرية في ولاية المسيلة، ولم تتجاوز التجمعات الحضرية الأخرى 30 ألف نسمة باستثناء سيدي عيسى (53121 نسمة)، اثنان منهم يتراوح عدد سكانها بين 20.000 و30.000 نسمة في عين لحجل (24.348 نسمة) وعين الملح (21789 نسمة) تجمع بين 10000 - 20000 نسمة تسعة عشر تجمعاً، معظمها تجمعات قريبة من المراكز الحضرية الإقليمية الرئيسية أو تقع على محاور الطرق الرئيسية في الجزء الشمالي للولاية، مثل حالة حمام الضلعة (17174 نسمة)، أولاد دراج (10965)، مقرة (11689)، برهوم (13602)، أولاد عدي لقبالا (11378)، وبعض المدن مثل سيدي عامر والهامل.

التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة في عام 1977 ارتقت إلى الفئة الأعلى مباشرة (5000 - 20000 نسمة) بمعدلات نمو استثنائية إلى حد ما وأعلى بشكل عام من تلك التجمعات التي تنتمي إلى نفس الفئة خلال الفترة السابقة، يمكن ملاحظة أمثلة مختلفة مثل مقرة وبرهوم وأولاد عدي لقبالا وأولاد دراج التي كانت تقع على محور سيدي عيسى - مقرة، ما ميز الشبكة الحضرية لولاية المسيلة عام 1987 هي الفجوة بين المدن الكبرى (56488-65805 نسمة عام 1987) وبقية الفئات في التدرج الهرمي، الفجوة بين الطبقتين بدأت في الزيادة بين عامي 1977 و1987.

- بين تعدادي 1987 و1998: شهد النمو الحضري لولاية المسيلة انخفاضاً ملحوظاً، حيث انتقل من +224٪ إلى +114٪، حيث انتقل من 47 إلى 57 في عام 1998 وكانت هذه التحولات أكثر وضوحاً حيث حققت 10 تجمعات حالة حضرية واحتفظت الوحدات الـ 23 الباقية بالخاصية الريفية، زادت قمة التسلسل الهرمي وازداد عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة من 6 سنة 1987 إلى 11 عام 1998، اثنان منها تجاوزا 80 ألف نسمة، ضمن هذه المجموعة من المدن في أعلى التسلسل الهرمي الحضري المسيلة (100745 نسمة) حيث زادت الفجوة مع التجمع الحضري الثاني بوسعادة من +9317 نسمة في عام 1987 إلى +55302 نسمة في عام 1998.

الميزة الثانية هي النمو الملحوظ لسيدي عيسى حيث انتقل إلى المركز الثالث عام 1998 (بعد المسيلة وبوسعادة)، ولم تشهد المدن ذات الترتيب الأدنى مثل عين لحجل، بن سرور، مقرة، أولاد دراج، وأولاد عدي لقبالا، ... إلخ مثل هذه التغييرات، وظل ترتيبها في التسلسل الهرمي الحضري مستقراً، شملت الفئة +10.000 إلى 20.000 نسمة 13 تجمعاً، متوسط نموها 136٪، عدد

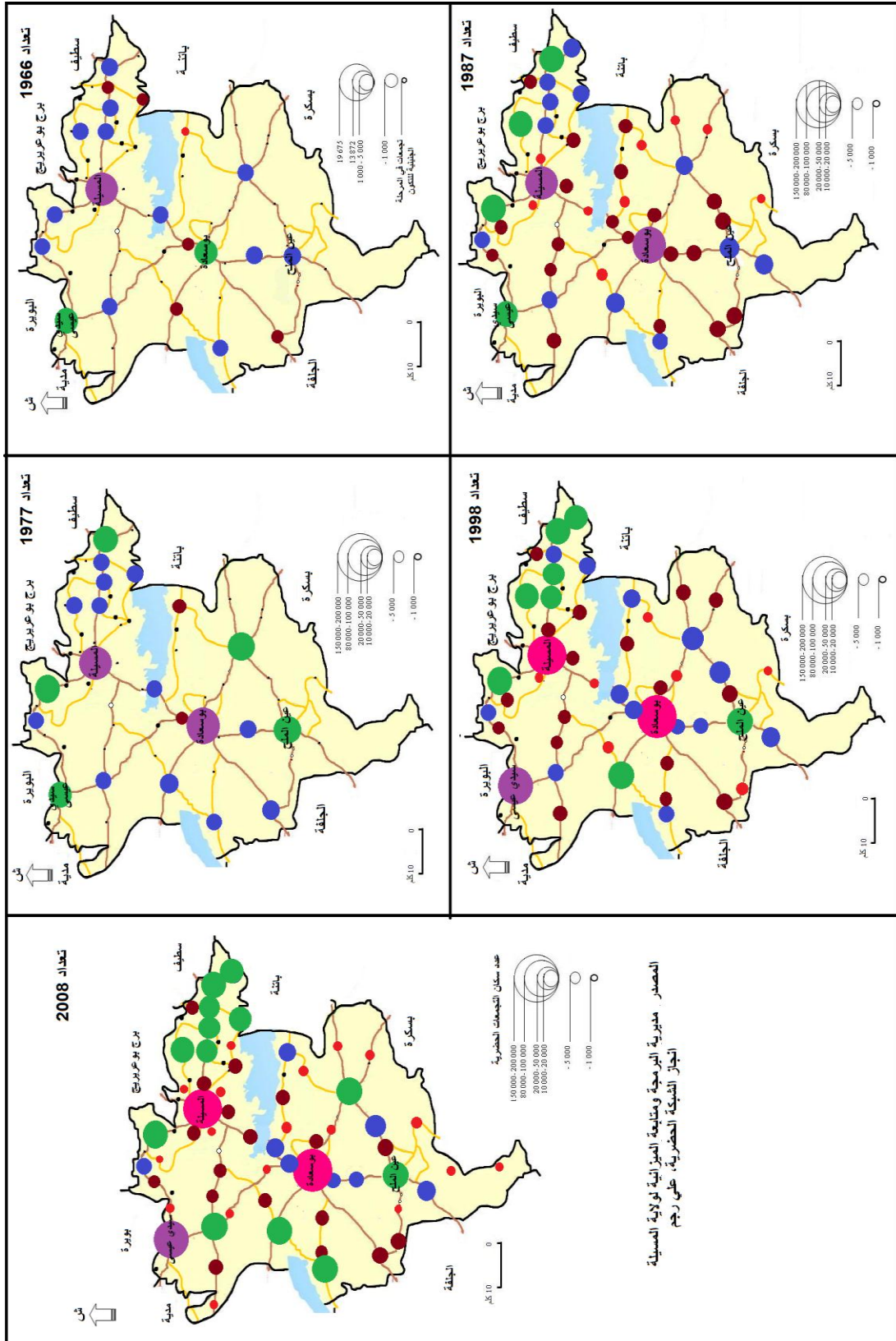
التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة يشمل 22 وحدات بين عامي 1987 و 1998 ومعدل تحضرها + 13.44٪.

- بين تعدادي 1998 و 2008: فترة من 1998 إلى 2008 تظهر واقعيًا نفس وضع الفترة السابقة ، مما يعني أن هيكل الإطار الحضري ظل مستقرًا باستثناء أنه يمكن ملاحظة أن فئة أقل من 5000 نسمة (مطارفة وبلعائية... إلخ) شهدت تحضرًا كبيرًا إلى حد ما بنسبة 18.59 ٪ مقابل 13.44 في عام 2008، وهكذا شهدت هذه الفترة ظهور مراكز حضرية جديدة بما في ذلك الجرف وبربارا ولعرايب، والتي كانت قبل وقت قصير مجرد تجمعات سكنية بسيطة.

النتيجة:

إن ظهور المدن الصغيرة، وتزايد عددها بشكل رئيسي على محاور الطرق الرئيسية وقرب الأقطاب الحضرية، يتوافق مع التحول العميق في المجال الاجتماعي وأيضًا مع التحول في المجال الريفي، حيث أنه بعدما كانت حركة النزوح الريفي الجماعي نحو المدن الكبرى أصبحت نحو هذه المراكز الجديدة التي كان هدفها تثبيت سكان الريف، وهكذا ظهر في ولاية المسيلة جيل جديد من المراكز الحضرية التي كانت في الأصل مراكز ريفية نمت بسرعة كبيرة.

الخريطة رقم (03): تطور الشبكة الحضرية لولاية المسيلة



دراسة المرتبة - الحجم للشبكة الحضرية لولاية المسيلة

أولاً: في تعداد 1987 يتبين أن جميع المراكز تقريباً هي فئة أقل من 10000 نسمة باستثناء 06 تجمعات هي المسيلة، بوسعادة، سيدي عيسى، مقرة، حمام الضلعة، المعاضيد فهناك إختلال ملحوظ بالمقارنة مع الانحدار النظري، أفرز ظاهرة توازن حجم المراكز 1000 نسمة، والتي سجلت مع ذلك حجماً لم يرق إلى المستوى النظري بسبب النمو السريع في باقي المراكز بالشبكة، وإلى توالد مراكز جديدة بقاعدة الهرم العمراني ذات طبيعة زراعية مثل القرى الاشتراكية السابقة وإلى حركة انتقال واسعة من الريف صوب المدن نتيجة سياسة التنمية الاقتصادية وسياسة التشغيل، كما يفسر بالبعد الاقتصادي ولكن بالأساس عامل الترقية الإدارية لمراكز صغيرة وبلديات.

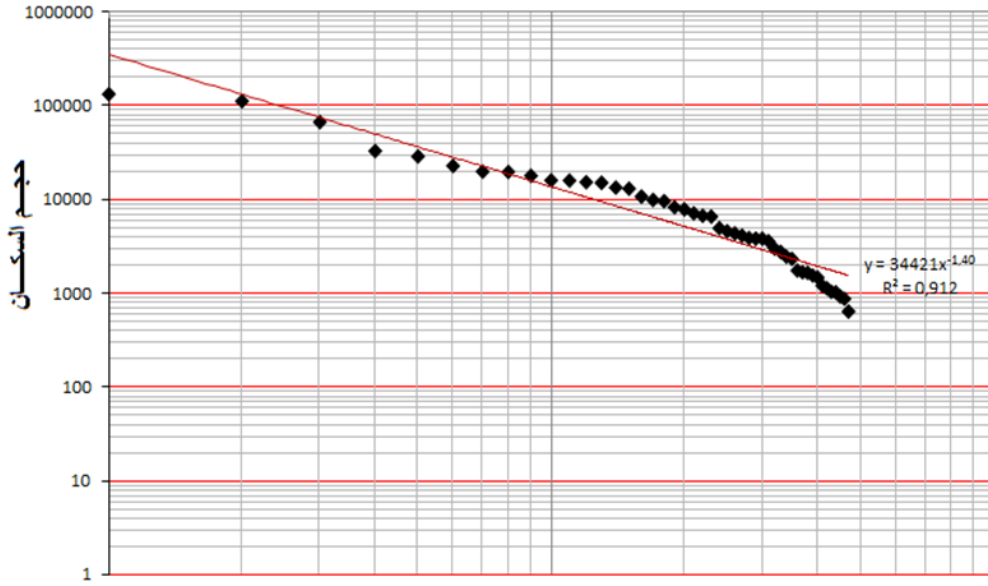
ثانياً- لقد اظهرت نتائج تعداد 1998 بداية تراجع الاختلال بين المنحنى النظري والفعلي حيث سجل منحنى الانحدار قيمة -1.33، هذا التراجع ربما يفسر بعامل الهجرة من القرى المجاورة إلى التجمعات الحضرية وبالضبط إلى المدن الصغيرة، عين لحجل، عين الملح، حمام الضلعة كما أظهر تراجع بعض من رتبة أعلى إلى رتبة أقل مثل سليم، بسبب طبيعتها الصعبة التي أدت إلى عدم قدرتها على جذب السكان، واحتفاظ البعض الآخر بمرتبتها مثل: بن سرور، سيدي محمد، عين الريش،... إلخ.

ثالثاً- أما تعداد 2008 الأخير يسجل اختلال واضح في منحنى التوزيع الفعلي مقارنة بالمثالي نتيجة تضخم المراكز بالإضافة إلى توالد المزيد من التجمعات الصغيرة في قاعدة الهرم الحضري وهذا دليل الديناميكية في المستقبل ودخول بعض المراكز إلى فئة المدن الصغيرة.

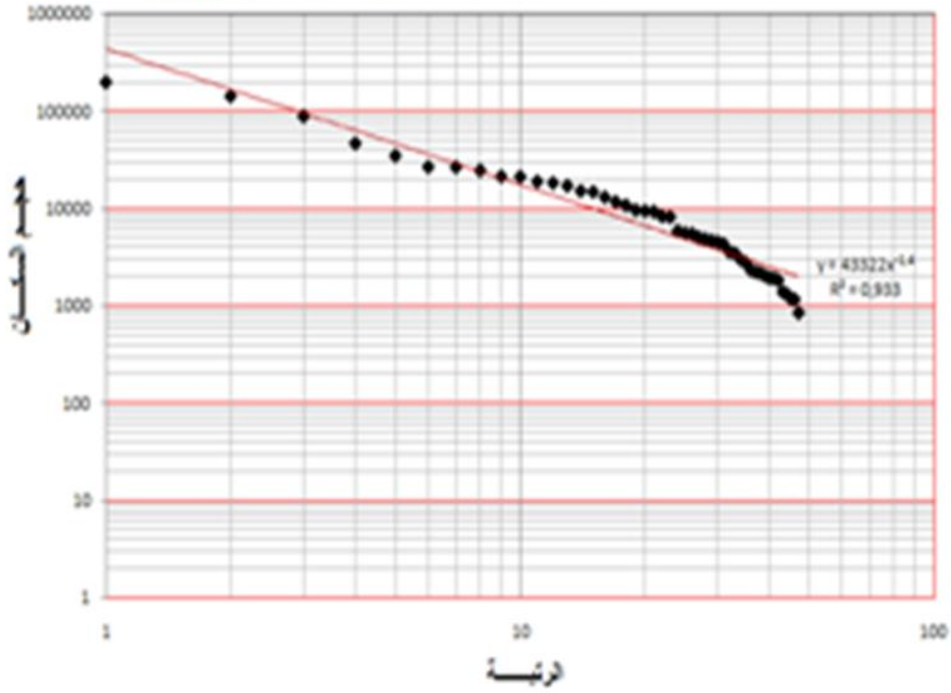
كما نلاحظ صعود آخر في الرتبة لمدينة عين الحضرة، عين لحجل، برهوم، بن سرور ومجدل وهو ما يؤكد أهمية الرتبة الإدارية والتجهيزات ومحاور الطرق وكذلك نسجل ارتفاعاً في الرتبة للعديد من المراكز أهمها التراجع الكبير في رتبة كل من أولاد سليمان وزرزور بسبب فقدانها لجزء من سكانها، حيث فقدت أولاد سليمان حوالي 20% من سكانها أي من 5099 نسمة إلى 4116 نسمة.

الشكل رقم (01): الشبكة الحضرية لولاية المسيلة علاقة الرتبة -الحجم
(تعداد 2008- تقديرات 2020)

الشبكة الحضرية لولاية المسيلة علاقة الرتبة الحجم لنظام مشكل من 47 تجمع عمراني 2008



الشبكة الحضرية لولاية المسيلة علاقة الرتبة الحجم لنظام مشكل من 47 تجمع عمراني 2020



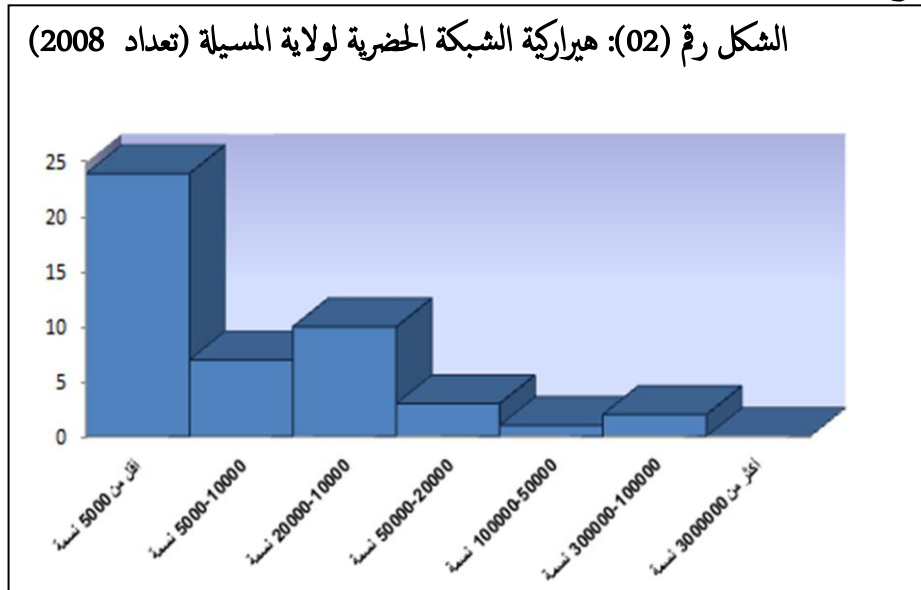
جدول رقم (01): تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الفئات الحجمية للنظام الحضري
المسيلى:

الزيادة (20-08)	عدد التجمعات العمرانية حسب						الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية
	تقديرات 2020	الزيادة (08-98)	2008	الزيادة (98-87)	98	87	
↓	20	↓	24	↓	29	31	أقل من 5000 نسمة
↑	9	↓	7	↑	9	7	فئة 5000-10000 نسمة
↓	8	↑	10	↓	5	6	فئة 10000-20000 نسمة
↑	7	↑	3	=	2	2	مدن صغيرة فئة 20000-50000 نسمة
=	1	=	1	=	1	1	مدن متوسطة فئة 50000-100000 نسمة
=	2	↑	2	↑	1	0	مدن كبرى فئة أكثر من 100000 نسمة

رابعاً: حسب تقديرات عدد سكان التجمعات الحضرية للولاية لعام 2020، فإن هناك إمكانية تغير الهيراركية واتجاهها نحو التوازن مع بقاء هيمنة مقر الولاية والتقطب المنافس له بوسعادة وذلك بارتفاع عدد المدن الصغيرة من 03 إلى 07 مدن من خلال انضمام كل من برهوم، بن سرور، مقرة، مجدل بحجم سكاني قدره 26594 نسمة، 24388 نسمة، 21388 نسمة، 21182 نسمة على التوالي وخروجها من الفئة الحجمية 10000-20000 نسمة مع صعود بعض التجمعات الثانوية الريفية إلى تجمعات شبه حضرية أو نصف حضرية.

كما نسجل استمرار التطور العددي في المدن الصغيرة مقابل مدينة متوسطة واحدة تمثل في مدينة سيدي عيسى ومدينتين كبيرتين هي مقر الولاية وبوسعادة، وتراجع عدد التجمعات من فئة 10000-20000 نسمة من 10 تجمعات إلى 8 وارتفاع عدد التجمعات من فئة 5000-10000 نسمة من 07 إلى 09 تجمع وتراجع عدد التجمعات من فئة أقل من 5000 نسمة من 24 تجمع إلى 20 تجمع وهي في الغالب تجمعات ريفية، وصعود بعض التجمعات إلى فئة أكثر من 5000 نسمة، كما سيرتفع عدد سكان المدن الصغيرة من 84381 نسمة في تعداد 2008 إلى 202038 نسمة سنة 2020 أي من 12.65% إلى 23.23% من إجمالي سكان الولاية التي من المرجح أن يصل إلى 869810 نسمة حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة.

من خلال المنحنيات البيانية السابقة والخاصة بالرتبة والحجم للنظام الحضري المسيلي نلاحظ 06 مدن فقط حافظت على رتبها وهي مقر الولاية وبوسعادة، سيدي عيسى، عين الملح، عين لحجل وحمام الضلعة.



الشبكة الحضرية لولاية المسيلة شهدت بعض التغيرات بين آخر تعداد للسكن والسكان سنة 2008 وتقديرات 2020، بالنسبة للمدن الكبيرة فئة 300000-100000 نسمة (المسيلة، بوسعادة) والمتوسطة فئة 100000-50000 نسمة (سيدي عيسى) حافظت على نفس العدد والترتيب، في حين فئة المدن الصغيرة تضاعف عددها من 03 مدن إلى 07 مدن بصعود كل من مدينة مقرة، بن سرور، مجدل وبرهوم من فئة التجمعات الحضرية الكبيرة، حيث أصبح حجمها السكاني 21388 نسمة، 24668 نسمة، 21482 نسمة و26594 نسمة على التوالي، بينما فئة التجمعات الحضرية الكبيرة شهدت صعود تجمع عين الخضرة ومسعد ليصبح عددها 08 تجمعات بعد

أن كانت 10 تجمعات سنة 2008، فئة التجمعات الحضرية المتوسطة أصبح عددها 09 تجمعات بصعود كل من تجمع سليم، خوبانة، الحوامد، المعاضيد من فئة التجمعات الصغيرة (المراكز الريفية)، ويمكن تفسير هذه الديناميكية في الشبكة الحضرية بميل السكان نحو الاستقرار بالمراكز الحضرية والمدن للاستفادة من الخدمات والتجهيزات خاصة القريبة من محاور الطرق الرئيسية والأقطاب الحضرية مثل مقر الولاية المسيلة والقطب المنافس بوسعادة.

3.2 نمط التوزيع المكاني للمدن الصغيرة لولاية المسيلة

- الطريقة المرجعية: يمكن تحديد نمط توزيع المراكز العمرانية عبر إقليم ما باستخدام مؤشر كاي تربيع

(X^2 - Test, Khidex):

$$X^2 = \frac{\text{مجموع (ف-م)}^2}{\text{مجموع م}}$$

حيث: X^2 = قيمة مربع كاي، ف= العدد الفعلي لمراكز الاستقرار داخل كل مربع، م= العدد المتوقع لمراكز الاستقرار داخل كل مربع.

يستخدم مربع كاي في الجغرافيا لدراسة أنماط التركز للظواهر الجغرافية خاصة في مجالات الظواهر الممثلة بالنقاط والتي تعتمد عليه هذه الدراسة للمدن الصغيرة، وأن استخراج قيمة كاي للقيم الممثلة بالنقاط يتطلب تغطية المنطقة المدروسة بشبكة من المربعات المتساوية المساحة والتي تعتمد على أسلوب اختيار الباحث في عملية رسم هذه المربعات حيث يراعى أن لا تكون مربعات خالية من النقاط (الزعيبي ابراهيم، 2009).

2.6 توزيع المراكز الحضرية

إن الهدف من هذا العنصر هو قياس التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع لجميع التجمعات العمرانية عبر إقليم ولاية المسيلة وتفسير هذا التوزيع من خلال فرضيتين:

- الفرضية الأولى: عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي والتوزيع المتوقع (التوزيع المنتظم المثالي).

- الفرضية الثانية: وجود اختلاف جوهري بين التوزيع الواقعي للمدن وبين التوزيع النظري المتوقع أن يكون هذا الاختلاف يعود لعوامل ليست لها علاقة بالمصادفة وهذه العوامل قد تكون طبيعية (التضاريس، المناخ، التربة ...) أو بشرية (شبكة الطرق، العامل التاريخي ممثلا في شبكة القرى أو

المراكز القديمة...)، أو كلاهما، ويمكن تأكيد ذلك من خلال: العلاقة بين العوامل المؤثرة في توزيع المدن تتضح من خلال الفصل الأول الذي أشرنا فيه وباختصار إلى الجانب الفيزيائي لولاية المسيلة. حيث نلاحظ من خلال إجراء عملية تطابق بين الخريطة رقم (04) الخاصة بالتوزيع المجالي للتجمعات العمرانية ممثلة في المقرات الرئيسية للبلديات وخرائط الوسط الطبيعي ممثلة في خريطة التساقطات والشبكة الهيدروغرافية، وخريطة استخدامات الأرض، نجد أن الجزء الجنوبي من الولاية هو الذي يفتقر إلى تواجد تجمعات عمرانية هامة حيث يشكل مجال يضم نطاق انكشافات صخرية ومنطقة رملية وترية غير متطورة ذات درجة ملوحة كبيرة وشبكة هيدروغرافية غير كثيفة، بالإضافة إلى شبكة طرق غير كثيفة ومتدهورة.

جدول رقم (02): قياس التوزيع الحضري للمدن عبر إقليم ولاية المسيلة:

رقم المربع	العدد الفعلي ف	العدد المتوقع م	(ف-م) 2	(ف-م) 2
1	0	1	1	1
2	0	1	1	1
3	2	1	1	1
4	1	1	0	0
5	1	1	0	0
6	0	1	1	1
7	0	1	1	1
8	3	1	4	4
9	3	1	4	4
10	2	1	1	1
11	3	1	4	4
12	1	1	0	0
13	2	1	1	1
14	0	1	1	1
15	1	1	0	0
16	1	1	0	0
17	1	1	0	0
18	1	1	0	0
19	1	1	0	0
20	2	1	1	1
21	0	1	1	1
22	1	1	0	0
23	1	1	0	0
24	4	1	9	9
25	0	1	1	1
26	1	1	0	0

1	1	1	0	27
1	1	1	0	28
1	1	1	2	29
0	0	1	1	30
0	0	1	1	31
4	4	1	3	32
0	0	1	1	33
1	1	1	0	34
1	1	1	0	35
1	1	1	0	36
0	0	1	1	37
1	1	1	2	38
1	1	1	0	39
1	1	1	2	40
1	1	1	0	41
0	0	1	1	42
1	1	1	0	43
0	0	1	1	44
1	1	1	0	45
1	1	1	0	46
1	1	1	0	47
50	50			المجموع

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة

من خلال الجدول رقم (02) والخريطة رقم (04) نجد أن 40 مربعا تضم مراكز عمرانية في حين 17 مربع لا تضم أي مركز عمراني رئيسي، أي حوالي ثلث مساحة الولاية لا يضم أي مقر عمراني، وهذا الثلث تمثله إقليم بلديات عين الملح، أولاد سليمان، مجدل، زرزور، بوطي سايج،... إلخ وهذا يعبر على الاختلال الواضح الذي يشهده التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية والذي سيكون له انعكاس على التوازن المجالي في الولاية حيث إذا كانت نتيجة القياس تعادل صفرا فإن التوزيع الملاحظ يتساوى في هذه الحالة مع التوزيع المتوقع، وكلما قربت القيمة التي نحصل عليها من تطبيق المعادلة إلى الصفر دل هذا على أن التوزيع محل الدراسة توزيع بعيد عن التجمع ويميل إلى الانتظام على مستوى المساحة.

و قد اقترح كينج KING أن تكون مساحة المربع الواحد تساوي $2 \times A / H$ حيث A تعني مساحة المنطقة و H مجموعة النقاط (المراكز الحضرية) (الشريبي أحمد، 1995)، وبناء على ذلك فقد تم التعديل في حساب المربع الذي سيرسم على خريطة ولاية المسيلة حيث يمكن تصغير مساحة المربع بضربه في 1.5 بدل 2 حتى تصبح على النحو التالي:

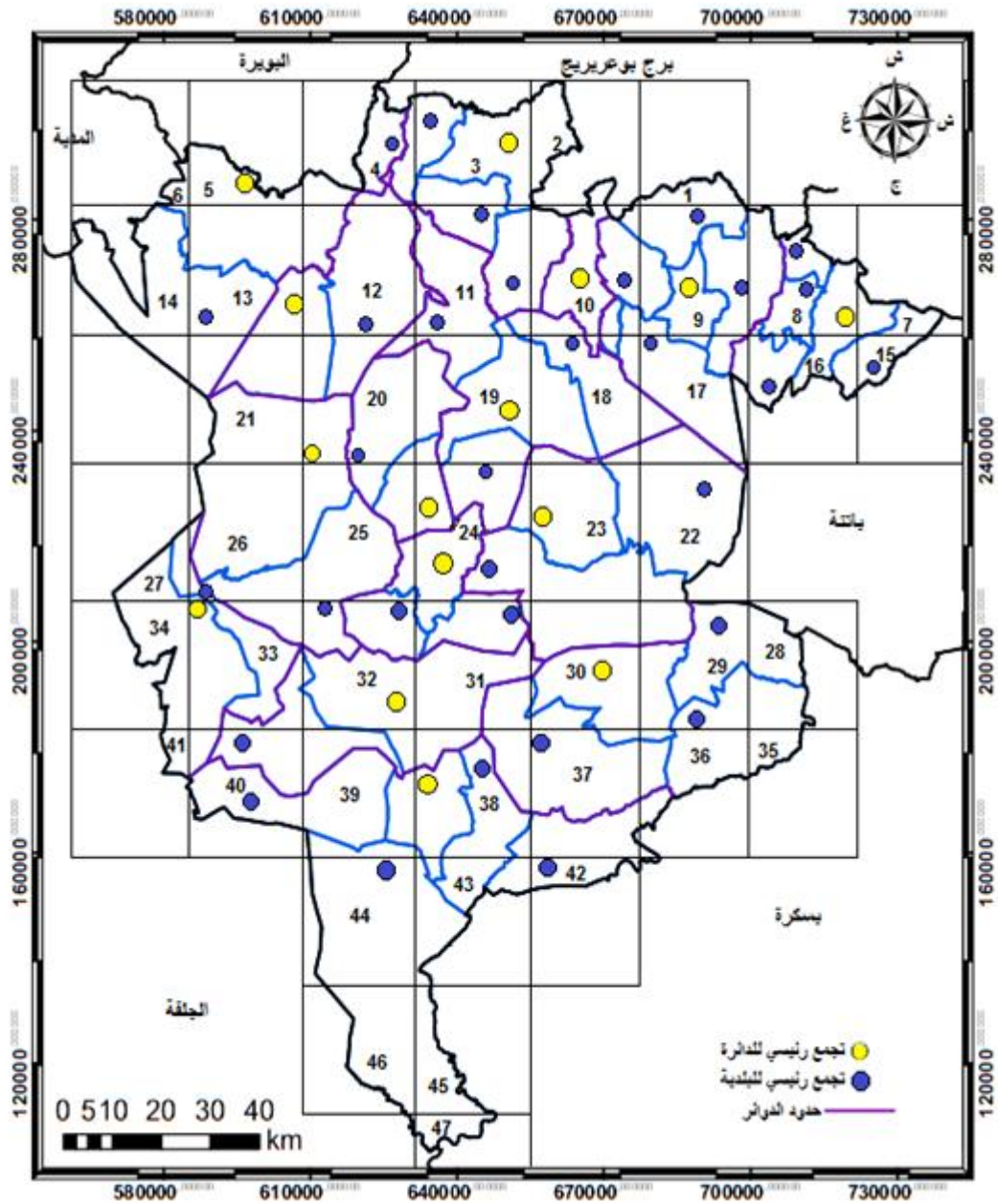
- مساحة ولاية المسيلة 18175 كلم².

- عدد التجمعات العمرانية الرئيسية في ولاية المسيلة 47 تجمعا عمرانية .

إذن ستبلغ مساحة المربع من خلال ما يلي: $(47/18175) * 1.5 = 580.05$ كلم²

وبالتالي ستبلغ مساحة المربع الواحد حوالي 580.05 كلم² وعلى هذا الأساس بلغ عدد مربعات الشبكة 47 مربع ويتوقع أن يكون داخل كل مربع نقطة موزعة توزيعا منتظما، كما توضحه الخريطة رقم (04).

الخريطة رقم (04): نمط التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية لمقرات ودوائر ولاية المسيلة



من خلال تطبيق الصيغة السابقة تم التوصل إلى قيمة كاي وتحليلها، حيث تبين من الجدول رقم (02) أن قيمة كاي بلغت 50 ويتضح أن قيمة X^2 في التوزيع المتوقع تساوي 47، تحت مستوى الثقة 0.01 وبما أن نتيجة كاي المحسوبة 50 أكثر من القيمة النظرية ($X^2=47$)، فإننا نستطيع رفض الفرضية الأولى والتي تفرض عدم وجود فوارق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع للمدن في ولاية المسيلة، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الثانية والتي تفترض وجود فوارق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع، وأن هذه الفروق تعود إلى عوامل مختلفة ليس لها صلة بالمصادفة، قد تكون طبيعية أو بشرية، وتؤكد نتيجة $X^2 = 50$ التي هي على مستوى درجة عالية من الثقة، أن التجمعات العمرانية ومن بينها المدن الصغيرة في ولاية المسيلة موزعة توزيعاً غير منتظماً، ومنه نستنتج أن عدم الانتظام في التوزيع لا يسمح بتحقيق تكافؤ توزيع الخدمة لسكان الولاية وبالتالي تأكيد للاختلال المجالي والوظيفي للتجمعات العمرانية بمختلف فئاتها الحجمية.

3. الحدود النظرية للمدن الصغيرة

بعد حساب مؤشرات رايلي للمدن الصغيرة (مقرة، برهوم، حمام الضلعة، عين لحجل، بن سرور، عين الملح، مجدل)، لولاية المسيلة التي أضفنا إليها المدينتين الكبيرتين المسيلة كمقر ولاية وبوسعادة والمدينة المتوسطة سيدي عيسى لأهمية مجال نفوذها كونها أقطاب حضرية، والمثلة في الجدول رقم (03) باعتبار المسافات الحقيقية الموجودة بين هذه المدن، تم إنجاز خريطة خاصة بمجالات نفوذ كل مدينة والتي سمحت لنا بدورها بتدوين النتائج والملاحظات التالية:

الفئة الأولى: تمثل في المدن ذات النفوذ المجالي الكبير يشمل مجال نفوذها 21 تجمع حضري أي ما يقارب نصف عدد المراكز الحضرية، مدينة المسيلة يشمل مجال نفوذها النظري 11 مدن (المعايد، أولاد عدي لقبالا، أولاد دراج، السوامع، مسيف، شلال، خطوطي سد الجير، سيدي هجرس، أولاد منصور، مطارفة، أولاد ماضي)، بوسعادة تشمل مجال نفوذها 10 مدن (جبل مسعد، أولتام، لحوآمد، خوبانة، معاريف، الهامل، تامسة، أسيدي ابراهيم، سيدي عامر، بن زوح)، عين الملح وتشمل 5 مراكز حضرية (بير فضة، سليم، عين فارس، سيدي محمد).

الفئة الثانية: ذات النفوذ المجالي الصغير وتقع على هوامش الولاية وهي: مدينة مقرة التي تشمل مركز بلعابية، مجدل ويشمل مجال نفوذها مركز منعة، عين لحجل التي لا يتجاوز مجال نفوذها مجالها المحلي، مدينة سيدي عيسى وتشمل مركز بوطي سايج، وهي تقع على هوامش الولاية.

إن مجالات نفوذ بعض المراكز الحضرية تستحوذ على مجالات نفوذ مراكز أخرى وتسيطر عليها مما يقلل من درجة هيمنتها على مجالها المحلي، ويمكن تفسير هذا لسيطرة هذه المراكز على تجارة التجزئة وهذا ساعد على أن يتعدى مجال نفوذها حدودها الإدارية (رحام جمال، 1982).

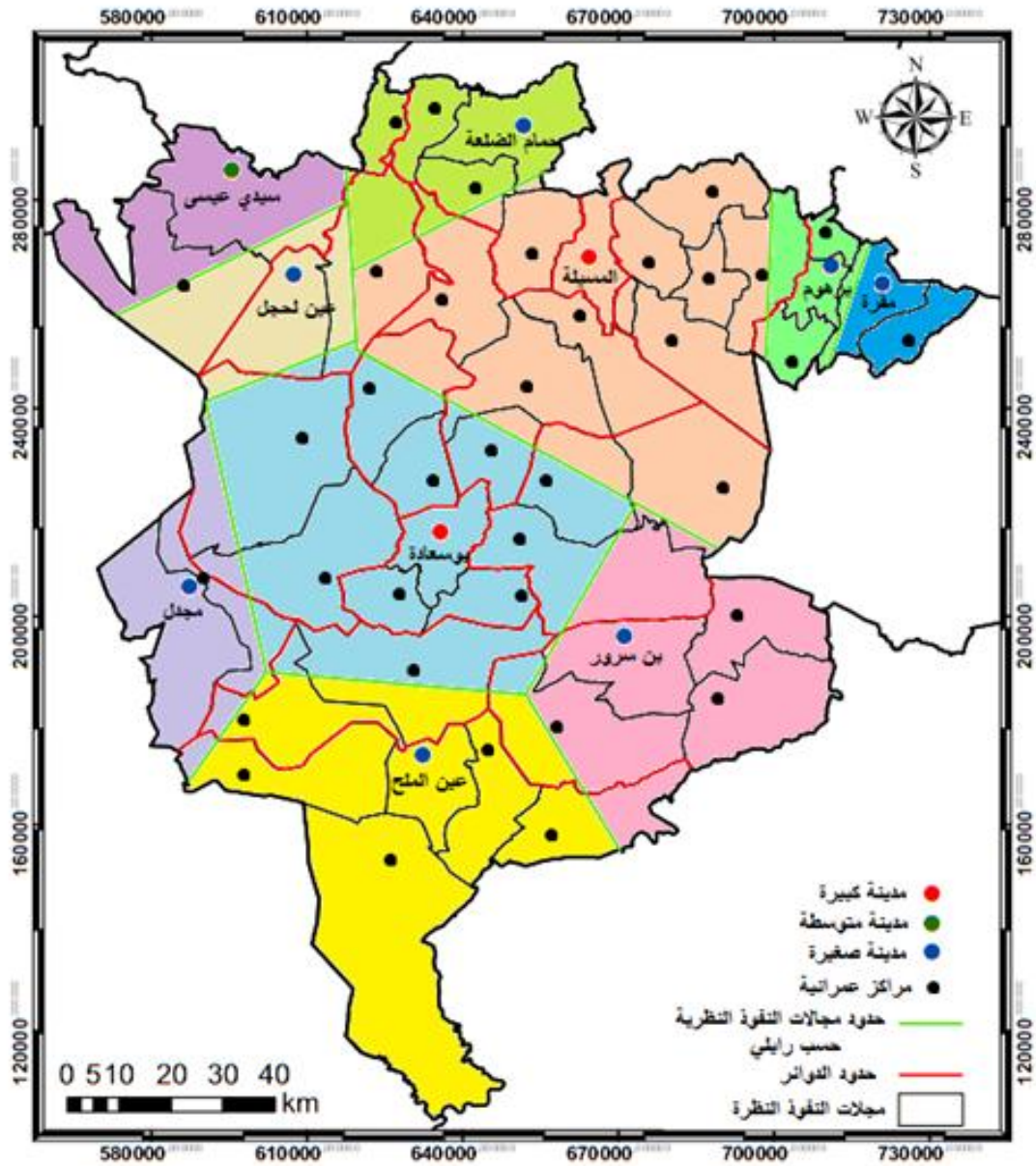
والشيء الذي يمكن استنتاجه هو أن حدود المراكز التجارية المهمة استحوذت على أكبر قدر من المجال، وبالتالي السيطرة الكلية على المجال في حين تبقى المراكز الأخرى تابعة لها في جميع الخدمات وفي التجارة خاصة النادرة منها التي لها مجال نفوذ كبير.

الجدول رقم (03): ولاية المسيلة تطبيق مؤشر رايلي على المدن الكبيرة المتوسطة والصغيرة:

المركز A	المركز B	D A- B	TA	TB	C
المسيلة	برهوم	46,21	8857	1110	12,08
	بوسعادة	59,94	8857	3207	22,52
	بن سرور	73,3	8857	429	13,22
	عين لحجل	57,4	8857	505	11,06
	حام الضلعة	28,3	8857	1313	7,87
مقرة	برهوم	10,54	811	1110	5,68
عين الملح	بن سرور	45,01	613	429	20,50
	بوسعادة	43,33	613	3207	30,15
	مجدل	55,36	613	247	21,50
حام الضلعة	سيدي عيسى	55,37	1313	1976	30,50
عين لحجل	سيدي عيسى	23,87	505	1976	15,85
	مجدل	63,44	505	247	26,11
	حام الضلعة	52,84	505	1313	32,61
بوسعادة	بن سرور	40,7	3207	429	10,90
	مجدل	49,91	3207	247	10,84
	عين لحجل	56,84	3207	505	16,15
	برهوم	90,61	3207	1110	33,56

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

الخريطة رقم (05): مجالات النفوذ النظرية للمدن الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة لولاية المسيلة



المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

تحديد مجال نفوذ المدن المدروسة من خلال تطبيق قانون رايلي يتضح جليا الاختلال بين الوظيفة أو الرتبة الإدارية لكل مدينة ومجالات نفوذها النظرية، حيث نجد أن مجال نفوذ مدينة برهوم التي تمثل تجمع رئيسي لبلدية ينافس مجال نفوذ مدينة مقرة التي تمثل تجمع رئيسي لدائرة، مجال نفوذ مدينة بوسعادة التي تمثل مقر دائرة ينافس مجال نفوذ مدينة المسيلة التي تمثل مقر الولاية.

و بمطابقة خريطة مجالات النفوذ بخريطة شبكة الطرق نجد أن المجال الأكثر تغطية بشبكة الطرق هي الأكثر ديناميكية وتعاملات، كما هو الحال في المنطقة الشمالية من الولاية خاصة على محور مقرة - سيدي عيسى ووجود أقطاب حضرية ممثلة في مدينة كبيرة المسيلة التي تمارس نفوذها على 11 تجمعاً عمرانيا ما يقارب ربع مساحة الولاية ومدينة متوسطة سيدي عيسى ومجموعة من المدن الصغيرة، عكس جنوب الولاية الذي يعاني من الاختلال.

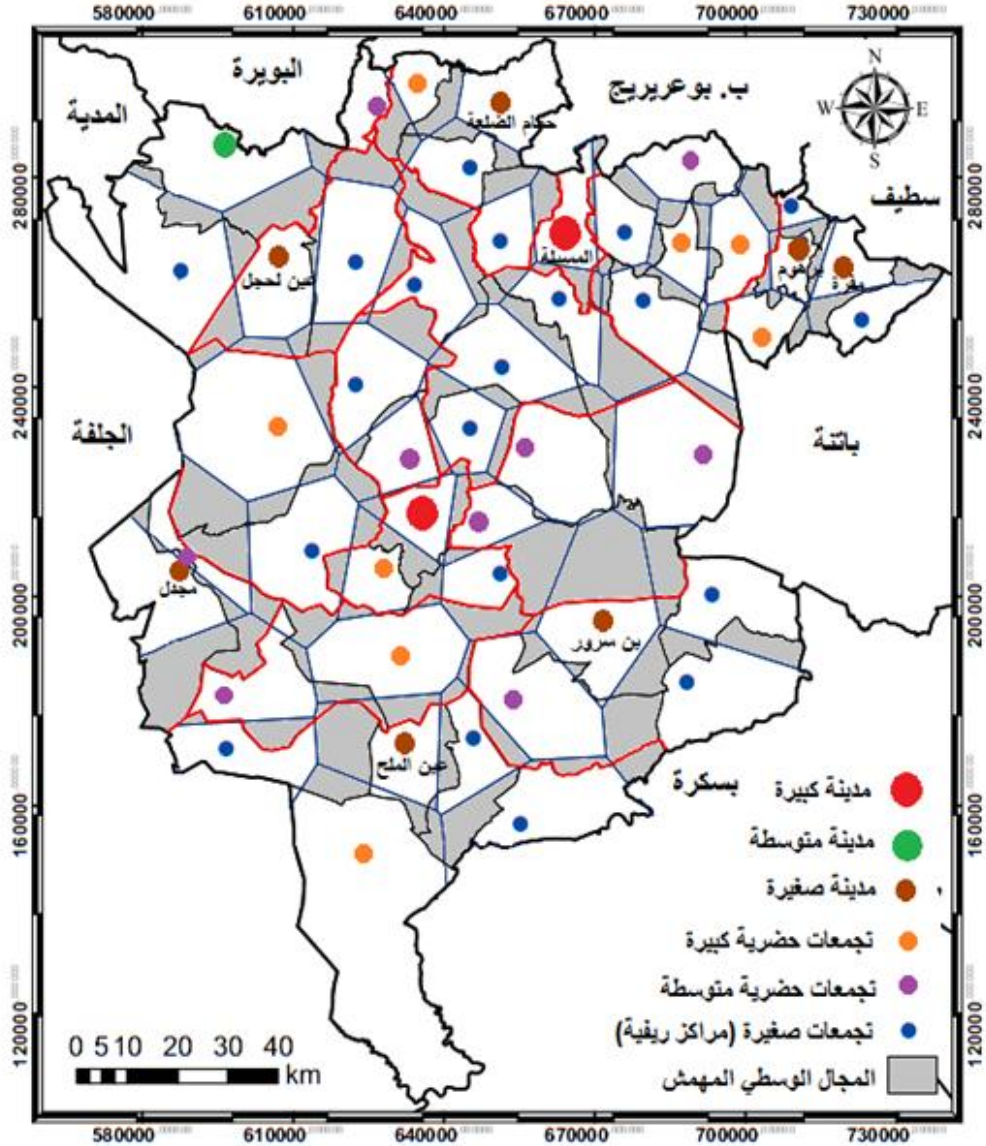
4. مضلعات تيسان أو نظرية أصغر طاقة

هذه الطريقة التمثيلية هدفها هو مقارنة الحدود النظرية مع الحدود الإدارية الحقيقية ورسم المضلعات انطلاقاً من مقرات المراكز، وتعد نظرية مضلعات تيسان والتي تتماشى مع نظرية الأماكن المركزية التي تفترض أنه لكل مركز أو مقر (بلدية، دائرة، ولاية) يجب أن تتوافق مع الوضعية المركزية بالنسبة لمجاله الإداري (رحام جمال، 2000).

ومنه فكل مضع يكون قريب من الشكل المثالي، إن مضلعات تيسان تقسم المجال حيث كل منها يرتبط بالمركز الأقرب، فهو يعمل على التقسيم انطلاقاً من أقرب مسافة بين مركزين، ويبين لما المراكز القريبة من بعضها البعض، أما المناطق التي لا تنتمي للمضلعات وتنتمي للمجال الإداري تعتبر كمنطق مهمشة وبالتالي يجب دمجها للمراكز القريبة منها وقد أخذنا بعين الاعتبار التقسيم الحالي للولاية وطبقنا عليه نظرية أقل طاقة بالنسبة للحدود الإدارية البلدية وحدود الدائرة والقيام بمقارنتها مع الحدود النظرية ومعرفة مدى التطابق أو الاختلال الذي يعرفه مجال الولاية بالنسبة للتقسيم الإداري.

الخريطة رقم (06)

مجالات النفوذ النظرية للمدن الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة لولاية المسيل



المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

تحتوي الولاية على 47 مركز عمراي من مدن كبيرة، متوسطة، صغيرة وتجمعات حضرية وبتطبيق النظرية تحصلنا على النتائج التي تمثلها الخريطة رقم (06) ومن خلالها تمكنا من تسجيل الملاحظات التالية:

أن هناك فئتان تم تقسيمها من حيث درجة مطابقة الحدود النظرية بالحدود الإدارية للولاية، الفئة التي تتقارب الحدود النظرية مع الحدود الإدارية وتشمل التجمعات العمرانية مقرات البلديات التي يقترب شكلها من الدائرة أو المربع ومراكزها تقريبا تقع في مركز مجالها الإداري مثل: المعاريف، إلخ، الفئة التي تبتعد عن مجالها الإداري والتي تمثل الأغلبية، لكبر مساحتها وشكلها المتطول كما

هو الحال لكل من بلدية لحوآمد، عين الريش، مجدل، منعة، مقرة ..إلخ ، وذلك لكون تجمعاتها الرئيسية بعيدة عن مركز مجالها مما يعيق استفادة جميع السكان من الخدمات والتنمية، وبالتالي نشوء مجالات هامشية كبيرة المساحة بين التجمعات العمرانية الرئيسية.

مجالات النفوذ النظرية للمدن الصغيرة التي تمثل مقرات بلديات سيدي عيسى، حمام الضلعة، عين الملح، مجدل، مقرة، برهوم وعين لحجل بعيدة عن التطابق بين الحدود الإدارية للبلديات لأنها ذات شكل متطاوّل وموقع المدينة ليس في مركز مجالها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التنظيم غير المتجانس للمجال والاختلالات المالية الكبيرة التي خلقت مجالات هامشية بعيدة عن التنمية.

5. توزيع المحلات التجارية وعلاقتها بالأحجام السكانية بالمدن الصغيرة

باعتبار التجارة من أهم العوامل المساعدة على توطن السكان وطريقة تنظيم المجالي حيث بظهور سياسة الخصوصية وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي حدث هناك تحولات وظيفية حضرية وتراجع قطاع الفلاحة حيث أصبح النشاط التجاري والخدمات هو الملاذ للشباب في ظل انتشار البطالة، حيث أصبح يستوعب أكثر من 50132 متعامل تجاري عبر ولاية المسيلة، يتوزعون على 7 قطاعات (تجارة التجزئة، تجارة الجملة، خدمات، استيراد، تصدير، إنتاج صناعي، إنتاج حرفي).

الجدول رقم (04): توزيع عدد التجار على أنواع التجارة بالمدن الصغيرة بولاية المسيلة:

المدن الصغيرة	تجارة التجزئة	تجارة الجملة	الخدمات	استيراد	تصدير	منتوج صناعي	منتوج حرفي	المجموع
حمام الضلعة	938	375	1 023	9	1	294	1	2 641
برهوم	1033	77	605	77	0	254	1	2 047
عين لحجل	478	27	626	1	1	111	3	1 247
سيدي هجرس	61	7	108	0	0	35	0	211
بن سرور	411	18	207	1	0	56	3	696
عين الملح	572	41	266	0	0	102	0	981
مجدل	242	5	65	0	0	27	0	339
المجموع	22 042	2 746	17 681	666	24	6 225	48	50 132

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020

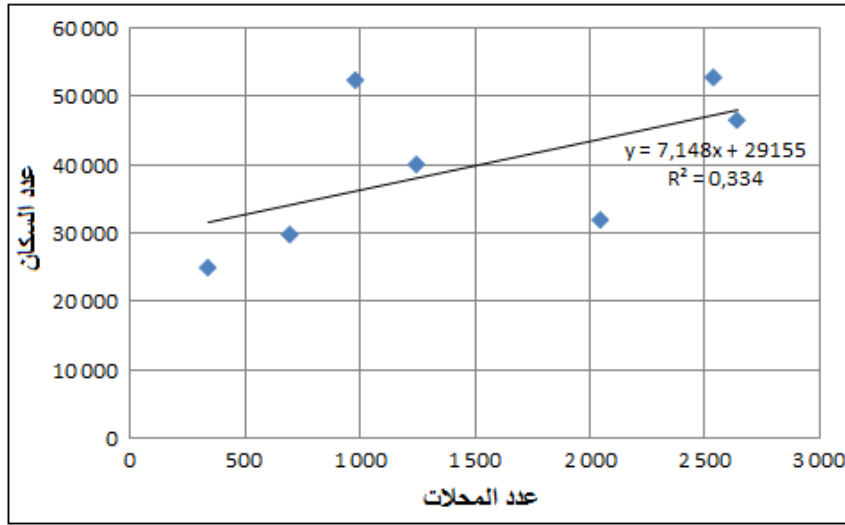
تعتبر تجارة التجزئة النشاط الراجح في مدن ولاية المسيلة ويعتبر من أهم العوامل المشجعة على استقرار السكان، وقدر عدد التجار بالمدن الصغيرة حوالي 22042 تاجر موزعين بطريقة متفاوتة فنجد مدينة برهوم تستحوذ على النصيب الأكبر بـ: 1033 محل تجاري، تليها مدينة حمام الضلعة بـ: 938 محل، عين الملح بـ: 572 محل تجاري ويفسر ذلك بوقوع هذه المدن على محاور الطرق الرئيسية.

الجدول رقم (05): العلاقة بين عدد المحلات التجارية وعدد السكان

الرتبة	نصيب الفرد من عدد المحلات (محل / نسمة)	عدد التجار	عدد السكان	المدن الصغيرة
3	21	2 539	52 971	مقرة
1	16	2 047	31 971	برهوم
2	18	2 641	46 666	حمام الضلعة
4	32	1 247	40 153	عين لحجل
5	43	696	29 819	بن سرور
6	54	981	52 555	عين الملح
7	74	339	24 941	مجدل

المصدر: مديرية التجارة لولاية المسيلة 2020

الشكل رقم (03): العلاقة بين عدد السكان وعدد المحلات التجارية بالمدن الصغيرة بولاية المسيلة



المحلات التجارية لها دور مهم في هيكلية المجال وتنظيمه، حيث أن كل تجمع لا يتميز فقط بخدماته التجارية للسكان، يتبين جليا أنه كلما زاد عدد السكان زاد عدد المحلات التجارية، ولكن هذه العلاقة لا تنطبق على كل المراكز القريبة جدا من المراكز الكبيرة تستفيد من دعم تجاري لخدمة جيدة لسكانها، هذا لا يمنع أن هناك علاقة قوية بين حجم السكان والمحلات التجارية على مستوى الولاية، كما أن المدن القريبة من محاور طرق الرئيسية مثل برهوم حيث يقدر عدد المحلات التجارية بها 2047 محل مقابل 31971 نسمة بنصيب 16 فرد/ محل تجاري.

6. اقتراحات لتعزيز دور ومكانة المدن الصغيرة للإقليم الولائي المسيلي:

- ارتفاع عدد سكان يتطلب من متخذي القرار توفير المرافق والخدمات العامة وتقليص الفوراق بين المراكز العمرانية من خلال دعم التجمعات المتخلفة من حيث التنمية بالتجهيزات والمرافق التي تتماشى وطبيعتها.
- تشجيع ديناميكية أهم التجمعات كأقطاب ربط لتحويل الهيمنة القائم لعاصمة الولاية وبوسعادة وإقليمها المجاور وبين التجمعات الصغيرة لتحقيق تكامل وظيفي.
- الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الناجمة عن التغير في النمو والتوزيع السكاني عند صياغة خطط التنمية ومخططات التهيئة وفك العزلة في المناطق المهمشة خاصة الهامشية والواقعة في الجهة الجنوبية وفتح خطوط نقل ريفية جديدة.

- من المهم إعادة تنظيم النشاطات الوظيفية مجاليا لايجاد مراكز نمو قوية تعتمد على المجال المحيط بها مما يمكن من إيجاد شبكة مدن تتفاعل فيما بينها وبين القرى المحيطة بها بكفاءة ويحد من هجرة السكان.

- إعادة التوازن يستلزم دعم التجمعات الريفية بتوزيع مدروس للتجهيزات والتكامل في التخطيط بين المدن الصغيرة ومختلف الفئات من حيث النشاط الاقتصادي.

الخاتمة:

النسق الحضري في الجزائر بصفة عامة وولاية المسيلة بصفة خاصة يعاني منذ عقود من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، ويبدو ذلك جليا من خلال توزيع فئة المدن الصغيرة في ولاية المسيلة والتي تبدي اختلالا مجاليا وفوارق تجهيزية وخاصة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية، وبناء على الدراسة المقدمة والمتضمنة موضوع مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (دراسة ولاية المسيلة) وهي دراسة حضرية إقليمية نين فيها دور ومكانة المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي وأهميتها في التخفيف من حدة الجاذبية والقطبية الممارسة من طرف مقر الولاية المسيلة ومدينة بوسعادة على مختلف الأصعدة، والتي شملت 7 مدن تختلف من حيث الخصائص والمميزات سواء الديموغرافية، الطبيعية، الاقتصادية...إلخ، وبعد تشخيص مكانة هذه المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية للولاية وبيان وزنها ونفوذها على مجالها المجاور، شهدت هذه المدن نموا وحركة ديموغرافية حيث كانت هناك حركة هجرة وافدة من المناطق الريفية نحو هذه المراكز الحضرية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها ما أدى إلى نموها وتزايد عددها بعد أن كانت في تعداد 2008 ثلاث مدن، وقد قدر وزنها الديموغرافي حسب تقديرات 2020 بـ 23.23% من إجمالي سكان الولاية.

إن الدور المجالي والوظيفي للمدن الصغيرة بولاية المسيلة يختلف من مدينة إلى أخرى وذلك بحسب موقعها الجغرافي ورتبتها الإدارية ما يسمح لها باكتساب قوة جذب تمكنها من استقطاب سكان المراكز الحضرية الأقل حجما والتجمعات الريفية المتواجدة في إقليمها المجاور، وتعد المدن الصغيرة المدروسة وحدة أساسية في الشبكة الحضرية للإقليم المسيلي، حيث تقوم بدور هام يكمل دور المدن الكبيرة والمتوسطة في هذه الشبكة، ويختلف وبتباين دورها بتباين عدد سكانها ودورها الإداري والوظيفي الفاعل في مجالها المجاور والمشكل من تجمعات حضرية ثانوية ومحيط ريفي.

المراجع :

- الزعبي ابراهيم، المدن الصغير في محافظة أربد: الأوزان السكانية والوظائف الحضرية، جامعة الأردن 2009، ص 36.
- الشريعي أحمد (1995)، دراسات في جغرافيا العمران: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، القاهرة: دار الفكر.
- القانون رقم 06/06 المؤرخ في: 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ص 7.
- محمد الهادي لعروق: المدن المتوسطة في الجزائر دورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي ، جامعة قسنطينة، 24-26 سبتمبر 1991.
- ANAT, Etude Rgion Nord Centre, 1994, P.25.
- Bousmaha Ahmed, le rôle des petites villes dans le mouvement en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'Est Algérien, revue Sciences & Technologie D-N39, JUIN (2014). P.29-44.
- Djamel Raham, Réseaux de services et hiérarchie urbaine étude de la partie central du tell et des hautes plaines de l'Est Algérien, Doctorat de 3^{eme} cycle, Strasbourg,1982,p273.
- Djamel Raham, les structure spatiale de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, Thèse Doctorat d'état, Constantine 2000,pp.93,94.
- JORADP : Loi 01/20 du 12/12/2001 relative a l'Aménagement du territoire et développement durable, N°77 du 15/12/2001,P15.
- M Cote : « La petite ville et sa place dans le développement Algérien », URBAMA n° 17, Tours 1986.
- ONS : armature urbaine RGPH 1987 P54.

دور مدينة ميلة في عملية التحضر وهيكلتها إقليميا الريفي.

عمر وعياش زين الدين (1) بولكعيبات عيسى (2)

(1) طالب الدكتوراه، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

Zineddineomar97@gmail.com

(2) أستاذ محاضر (أ)، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

boulkaibeta@yahoo.fr

ملخص:

التحضر هو ظاهرة عالمية شملت أغلب المدن، نتيجة الزيادة السريعة للسكان والتحولت الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المدن و دفعت سكان الريف للهجرة نحوها، فالانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر غداة الإستقلال والذي صحبه نزوح ريفي كبير أدى إلى اتفاح نسبة التحضر في المراكز الحضرية بالخصوص المدن المتوسطة والصغيرة وتكثيف الشبكة الحضرية الجزائرية بصورة غير متوازنة بين شمال وجنوب البلاد، ما جعلنا نتساءل حول موقع المدن المتوسطة في عملية التحضر؟ وما مدى مساهمتها في عملية تنظيم المجال الإقليمي؟ وكيف ساهمت في خلق التوازن والهيكلية المحلية للمجال؟ للإجابة على هذه التساؤلات إعمدنا على مدينة ميلة كمجال دراسة لتوضيح دور المدينة المتوسطة في عملية التحضر، وقد خلصنا إلى أن المدن المتوسطة ساهمت بشكل كبير في استقطاب السكان وهيكلتها المجال الريفي، رغم استمرار المدن الكبرى في نموها.

الكلمات المفتاحية: التحضر، المدن المتوسطة، الهجرة الداخلية، مجال النفوذ، التوازن الإقليمي.

Abstract:

Urbanization is a global phenomenon that has affected most cities, as a result of the rapid increase in population and economic and social transformations that cities have experienced and pushed the rural population to migrate towards it. The demographic explosion that Algeria experienced in the wake of independence, accompanied by a large rural exodus, led to a rise in urban urbanization, particularly medium and small cities, and the unbalanced intensification of Algeria's urban system between the north and south of the country, which made us wonder about the location of medium-size cities in the process of urbanization? How much does it contribute to the regional organization process? How did it contribute to creating the local balance and structure of the field? to answer these questions we relied on the city of Mila as a study area to clarify the role of the medium-size city in the urbanization process, and we concluded that the medium-size cities contributed significantly to attracting the population and structuring the rural area, although the major cities continued to grow.

Key words: Urbanization; Medium-size city; Internal migration; Sphere of influence; Regional balance.

مقدمة:

إن عدم الإهتمام بالمدن الصغيرة والمتوسطة ظهر بشكل واضح حول العالم والمغرب العربي بالخصوص، فالمنافسة الشديدة بين المدن نتيجة العولمة منحت الإهتمام الأكبر للمدن المتربوية والمدن الكبرى التي تملك خصائص الحوضرة على الصعيد: المالي، التجاري، العلمي، الثقافي والتكنولوجي... (SEMMOUD, 2020).

وقد أولى الباحثون وصناع القرار في الجزائر نفس الإهتمام بالمدن الكبرى نظرا لوزنها الديموغرافي ودورها الإقتصادي، على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة، وقد انعكس هذا سلبا على التنظيم المجالي والتوازن الإقليمي والذي فرض على المسيرين وصناع القرار إستغلال هذه المدن في معالجة التثوهات الناتجة عن نمو المدن الكبرى (CHADLI et HADJIEDJ, 2003).

فالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر غداة الإستقلال والذي صحبه نزوح ريفي كبير أدى إلى ارتفاع نسبة التحضر- في المراكز الحضرية بالخصوص المدن المتوسطة والصغيرة وتكثيف الشبكة الحضرية الجزائرية بصورة غير متوازنة بين شمال وجنوب البلاد، وبصورة كبيرة في المدن الداخلية (KATEB, 2003)، فعلى الرغم من تزايد عدد التجمعات الحضرية وتزايد أحجامها تبقى السيطرة للحواضر الكبرى، وذلك يعكس مدى ضعف القاعدة الإقتصادية والوظيفية للمدن الصغيرة والمتوسطة في تبني النمو الحضري المتسارع ومدى قدرتها على توفير الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي للسكان (SNAT, 2000-2025).

وفي هذا السياق سعت الدولة في جهودها لتحقيق التوازن الإقليمي وتنظيم البنية الحضرية إلى إرساء جملة من الإستثمارات الصناعية والخدمية والسكنية (ZHUN)، وتقسيم التراب الوطني إلى وحدات إدارية تقلل من القيود المركزية في التسيير (SAIDOUNI, 2000)، هذه السياسة منحت المدن الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في كبح النمو الحضري للمدن الكبرى وتحقيق توازن البنية الحضرية على المستوى الوطني، نتيجة لفعاليتها في عمليات إعادة التركيب الإجتماعي، الإقتصادي والمجالي وتحقيق التقارب والديناميكية الحضرية المحلية (BOUSMAHA et BOULKAIBET, 2018). في هذا الإطار تطرح التساؤلات التالية: ما هو موقع المدن المتوسطة في عملية التحضر؟ وما مدى مساهمتها في عملية تنظيم المجال الإقليمي في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية؟ وكيف ساهمت في خلق التوازن والهيكلة المحلية للمجال؟

من هذا المنطلق، قمنا بتحديد أهداف الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات من خلال توضيح دور هذه المدن في تحقيق التوازن الإقليمي والمحلي، وتبيين دورها في عملية التحضر،

واعتمدنا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج الإستقرائي والكمي للإحاطة بالموضوع بالاعتماد على مدينة ميلة (مدينة متوسطة) كنموذج لمعالجة الإشكالية المطروحة.

1. نظرة حول المدن المتوسطة:

تعتبر المدن المتوسطة من ركائز التنمية الحضرية المحلية فهي الحلقة الوسيطة في هيكل النظام الحضري، ولكي نتطرق إلى دراستها يجب معرفة مفهوم المدينة المتوسطة وكيف نحددها؟

تختلف كل دولة في تحديد رتب مدنها استنادا لاستراتيجيتها في تنظيم المجال والهيكل الإقليمية، فلحد الآن لا يوجد تعريف موحد للمدينة المتوسطة، فهي تعرف وفق مجموعة من المعايير هي: الحجم الديموغرافي، الرتبة الإدارية، الوظيفة والموقع الجغرافي، هذا الاختلاف في التعاريف راجع للعديد من الأسباب أهمها صعوبة تحديد تعريف موحد للمدينة. إذن كيف تعرف المدينة المتوسطة؟

من الناحية الإحصائية تحدد رتبة المدينة من خلال عدد سكانها، وهو معيار اتخذته مختلف الدول كوسيلة لتحديد حجم مدنها، فالعديد من دول العالم اتخذت عتبة 20 ألف إلى 100 ألف نسمة كمعيار لتحديد المدينة المتوسطة.

في الجزائر، حددت المدينة المتوسطة وفق المادة 04 من نص القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، أن المدينة المتوسطة هي كل تجمع حضري عدد سكانه بين 50 إلى 100 ألف نسمة، يرى بعض الباحثين أن هذه العتبة لا تعبر عن المدن الجزائرية بشكل دقيق، فالباحث COTE M يرى أن المدينة المتوسطة تتراوح بين 50 ألف إلى 150 ألف نسمة، أما الباحث بوساحة فيرى أنها تتراوح بين 25 ألف و100 ألف نسمة (BELHEDI, 2018).

ويرى بعض الباحثين أن الإكتفاء بتحديد المدينة إحصائيا يعتبر معيارا غير دقيق، فوظيفة المدينة ودورها في تنظيم مجالها الداخلي من جهة وهيكلتها مجالها الريفي من جهة أخرى تعكس الوزن المحلي للمدينة، كما تمثل المدن المتوسطة دور الوسيط في تنمية الإقليم من خلال ارتباطها بمجموعة من المدن الصغيرة والتجمعات الحضرية، وتساهم في تخفيف الضغط على المدن الكبرى (ناحي البغدادي، 2017)، فهي مدن لها القدرة على توفير فرص العمل والخدمات للسكان، وتمثل بذلك الركيزة الأساسية في الشبكة الحضرية المحلية والإقليمية، فمن خلال العلاقة المتكاملة والمتبادلة بين مختلف أصناف المدن يتم تشكيل أنظمة حضرية متعددة المراكز لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية (SYKORA, AL, 2017).

تمثل المدن المتوسطة في أغلب البلدان مراكز للإدارة المحلية وأداة للدولة لمراقبة وتنظيم المجال الوطني والمحلي، مع الأخذ بالإعتبار الخلفية التاريخية للمدينة لكونها أهم العوامل التي تحدد الرتبة الإدارية

للمدينة (ESPON, 2006)، فالمدينة المتوسطة هي مركز فعلي للسلطة المحلية تمتلك مجموعة من المقومات الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والعمرائية التي تمنحها مجال نفوذ واسع على إقليمها المحلي والقدرة على مراقبته وتميته.

2. موقع المدن المتوسطة من عملية التحضر:

إن سكان العالم في تزايد مستمر، ويصحب هذه الزيادة إرتفاع في معدلات التحضر حول العالم حيث بلغ معدل التحضر العالمي 56% سنة 2020 (banque mondiale)، يتوزع السكان الحضريون على مجموعة من المدن مختلفة الأحجام والرتب، تستقطب المدن المتوسطة جزءا مهما من هذا التوزيع، ففي أوروبا، يسكن أكثر من 70% من السكان المدن سنة 2011، 53% منهم يتوزعون عبر المدن الصغيرة والمتوسطة (SERVILLO, AL, 2017)، أما في تونس فـ 34% مع عدد سكان الحضر يعيشون في مدن متوسطة (BELHEDI, 2018)، وتمثل نسبة السكان الحضريين في المدن المتوسطة في الجزائر 14% (ONS 2011)، تمثل هذه الشريحة من المدن دورا مفصليا في هيكل البنية الحضرية.

فحسب تقرير الندوة 02 لتسيير النمو الحضري " التحضر هو الزيادة في حجم أو كثافة التجمعات الحضرية من خلال الهجرة الريفية الحضرية نتيجة التحولات المحلية والعالمية"، وعرف 38 أيضا على أنه ظاهرة ديموغرافية تترجم بارتفاع نسبة تركيز السكان في المدن (Dictionnaire Larousse)، إذن فالتحضر هو عملية الزيادة في عدد المدن وحجمها السكاني نتيجة الهجرة الداخلية للسكان.

3. التحضر في الجزائر:

تعد ظاهرة التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة، وذلك راجع لتعاقب العديد من الحضارات على إقليمها الجغرافي والتي ساهمت في بناء الشبكة الحضرية الحالية للبلاد، وتعد فترة الإستعمار الفرنسي أهم مرحلة في التنظيم المجالي الجزائري، فقد ساهمت في تأسيس معظم مدن الشبكة الحضرية الحديثة وقد اعتمد في ذلك على الشبكة الحضرية الموروثة عن التعاقب الحضاري في المنطقة، واستغلها في الهيمنة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في محاولته لبناء الجزائر الفرنسية، تطورت في هذه الفترة نسبة التحضر من 13,95% سنة 1886 لتبلغ 25,05% سنة 1954، نتيجة النزوح الريفي نحو المدن (حربوش، 2017).

بعد الإستقلال، عرفت الجزائر إنفجارا ديموغرافيا كبيرا استمر بوتيرة متصاعدة، صحبه ارتفاع في معدل التحضر الذي ارتفع من 31,43% سنة 1966 ليصل إلى 65,94% سنة 2008، كما هو موضح في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: تطور معدل التحضر في الجزائر.

نسبة التحضر %	زيادة سكان الحضر بالآلاف	السكان بالآلاف			السنة
		المجموع	الريفين	الحضريين	
31.43	1620	12022	8244	3778	1966
39.45	2909	16948	10261	6687	1977
49.54	4733	23051	11631	11420	1987
58.27	5544	29113	12149	16964	1998
65.94	5507	34080	11609	22471	2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011

ويعتبر الشكل الحالي للشبكة الحضرية الجزائرية هو نتاج عمليتين: توزيع قديم تشكل من مدن موروثه عن الإستعمار نتيجة لعملية عشوائية وموجهة، وتوزيع جديد يتميز بالتباين الجغرافي، ونتج عنه توسع في الشبكة الحضرية (BOUKHEMIS, 1990). الجدول رقم

02

الجدول رقم 02: توسع الشبكة الحضرية حسب الحجم 1977-2008.

الزيادة في عدد التجمعات			عدد التجمعات				حجم التجمعات الحضرية
			2008	1998	1987	1977	
-1998 2008	-1987 1998	-1977 1987					
03	-49	17	03	0	49	32	أقل من 5000
35	13	138	283	198	185	47	من 5000 إلى 10000
87	109	22	238	201	92	70	من 10000 إلى 20000
28	35	41	142	114	79	38	من 20000 إلى 50000
13	08	10	47	34	26	16	من 50000 إلى 100000
06	16	08	38	32	16	08	أكبر من 100000
172	132	236	751	579	447	211	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011.

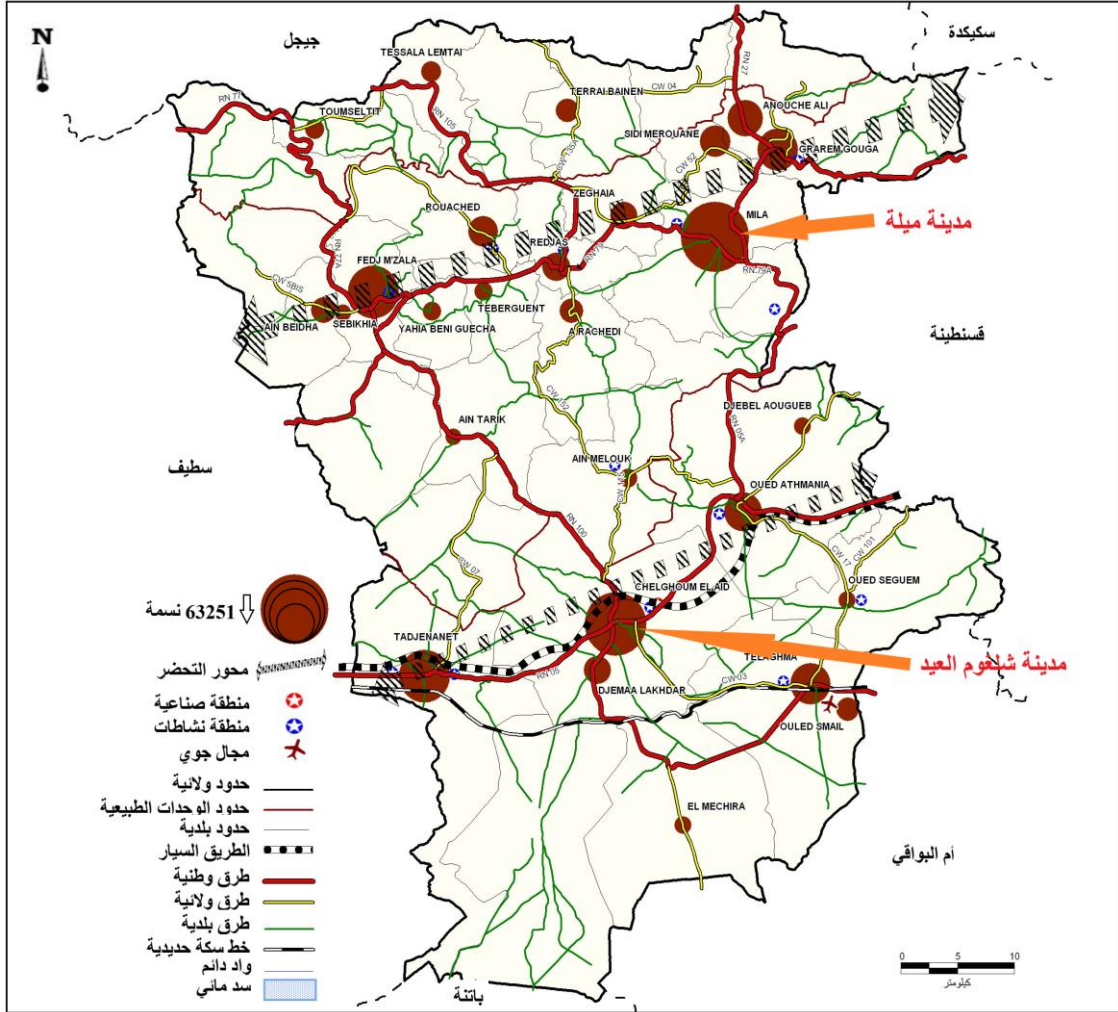
فعدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 5000 و 10000 نسمة تضاعف 6 مرات بين 1977 و 2008، من 47 تجمع سنة 1977 ليصل إلى 283 تجمع سنة 2008، بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 10000 و 20000 بـ 3.4 مرات في نفس الفترة، فقد ارتفع عدد التجمعات من 71 سنة 1977 ليصل إلى 238 سنة 2008، وفي نفس الفترة تضاعف عدد المدن الصغير (20000-50000) ما مقداره 3,4 مرات، أما المدن المتوسطة (50000-100000) فقد سجلت زيادة أقل من المدن المتوسطة بـ 2,9، وبالنسبة للمدن التي تفوق 100000 نسمة فقد تضاعف عددها كل 10 سنوات إلى غاية الفترة بين 1998-2008 كانت نسبة الزيادة أقل.

4. الشبكة الحضرية لولاية ميلة:

تقع ولاية ميلة في الشمال الشرقي للبلاد، تضم من الناحية الإدارية 13 دائرة مقسمة إلى 32 بلدية، عرفت الولاية معدلات مرتفعة لنمو السكان 11,9% بين 1977-1987، وانخفض هذا المعدل إلى 05% بين 1987-1998 و 4,5% بين 1998-2008، ورغم ارتفاع معدلات نمو السكان إلا أن الولاية يتوازن فيها الطابع الريفي مع الحضري بمعدل تحضر- 58% سنة 2008 (ONS, 2011)، ويرجع السبب إلى طبيعتها الجغرافية من جهة فهي ولاية متضرسة، ومن جهة أخرى ضعف التنمية الاقتصادية، فرغم ترقيتها إلى رتبة ولاية سنة 1984 إلا أن العديد من بلدياتها يقع ضمن مجال النفوذ الحضري لقسنطينة (PAW, 2014).

تهيكل الشبكة الحضرية لولاية ميلة حول محورين رئيسيين والمتمثلين في الطريق الوطني رقم 79 و 27 شمالا والطريق الوطني 05 و 100 جنوبا، تعود أغلب التجمعات الحضرية الديناميكية في نشأتها للفترة الإستعمارية وقبل الإستعمار، وتمثل مدينة ميلة وفرجوة شمالا وشاغوم العيد جنوبا أهم التجمعات الحضرية، كل قطب يرتبط به مجموعة من التجمعات الصغيرة تشكل فيما بينها مجالا حضريا يهيكل مناطقها الريفية. (خريطة رقم 01)

الخريطة رقم 01: الشبكة الحضرية لولاية ميلة.



المصدر: مخطط تهيئة ولاية ميلة (PAW)، 2014.

يوضح هذا التوزيع نقاط الضعف والمتمثلة في:

- تطور الشبكة الحضرية عبر محورين متوازيين ينتج عنه توزيع ممتد عبر الإقليم شمالا وجنوبا.
 - عدم تواجد مدينة كبرى، حيث يتهيكل إقليم الولاية حول المدن المتوسطة والتجمعات الصغرى.
 - غياب الوحدات الصناعية والإنتاجية التي تمثل محرك التطور الحضري.
- ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على مدينة ميلة التي تشكل إحدى المدن المتوسطة التي تهيكل المحور الشمالي للولاية.

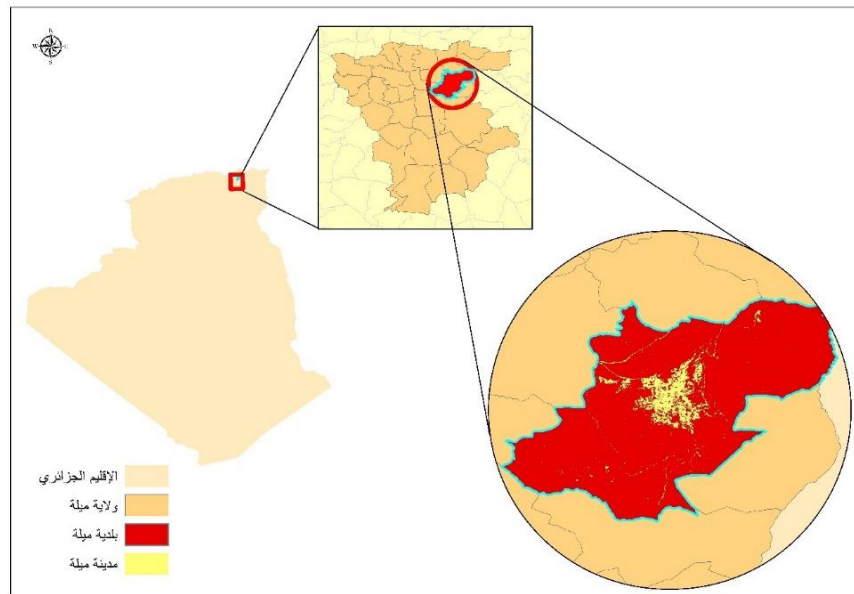
5. الوزن الإقليمي لمدينة ميلة:

✓ تقديم مدينة ميلة:

تمثل مدينة ميله أهم تجمع في الشبكة الحضرية للولاية، يتكون نسيجها العمراني من المدينة الجديدة ذات المنشأ الإستعماري انطلاقا من النواة الإستعمارية، والمدينة القديمة الذي يعكس نسيجها الحضري تعاقب الحضارات على مر التاريخ (رومانية، عثمانية...).

✓ موقع مدينة ميله:

تقع مدينة ميله في الشمال الشرقي لولاية ميله، وتمثل التجمع الرئيسي لبلدية ميله التي تقدر مساحتها بـ 130,60 كلم². (خريطة رقم 02)

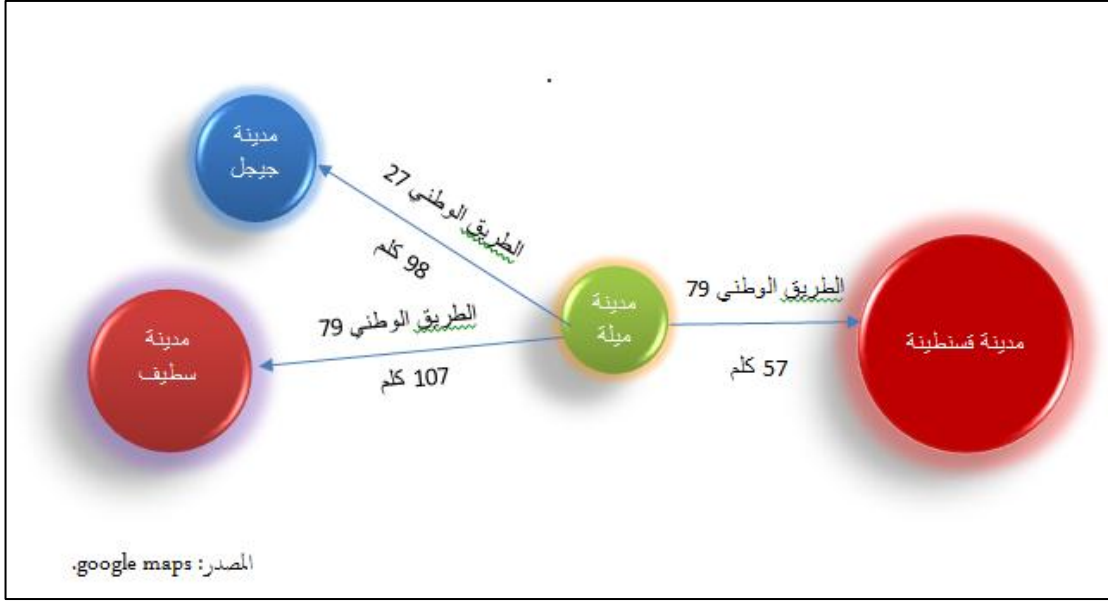


الخريطة رقم 02: موقع مدينة ميله.

المصدر: التقسيم الإداري 1984+ تصنيف المرئية الفضائية 8 landsat ، 2020.

تبعد مدينة ميله عن مدينة قسنطينة بـ 57 كلم، مدينة جيجل بـ 98 كلم، مدينة سطيف بـ 107 كلم، حيث تشغل موقعا استراتيجيا يربط بين أهم الأقطاب الحضرية، بالإضافة إلى أنها طرق عبور مختلف المنتجات من الشمال نحو الجنوب. (الشكل رقم 01)

الشكل رقم 01: موقع مدينة ميلا من أهم المدن المحيطة



إن توسط مدينة ميلا لأقطاب حضرية كبرى بصفتها مدينة متوسطة مجال نفوذها لا يتعدى مجالها الريفي وبعض المدن الصغيرة المحيطة، جعل أغلب مدن الولاية يدخلون ضمن مجال نفوذ هذه الأقطاب.

✓ الخصائص الديموغرافية والإدارية:

احتلت مدينة ميلا رتبة إدارية مهمة منذ تأسيسها، وبرز دورها كمدينة عسكرية تدافع عن مدينة سيرتا (قسنطينة) في العهد الروماني (BOUKÉLOUHA, 2014)، وخلال فترة الإستعمار الفرنسي ارتقت إلى بلدية كاملة الصلاحيات سنة 1880، لترتقي إلى مقر دائرة تابعة لولاية قسنطينة سنة 1963، وخلال الترقية الإدارية سنة 1984 احتلت رتبة عاصمة الولاية التي سميت باسمها (ولاية ميلا) (LAYEB, 1999).

تطور عدد سكان مدينة ميلا بين سنة 1966-2008 حسب ما يوضحه الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: تطور السكان ومعدلات التحضر في مدينة ميله.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	12404	17267	33456	54719	63251
معدل النمو %	3,05	6,8	4,6	1,46	
معدل التحضر %	38,05	61,01	82,70	91,26	91,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2011.

إن الحجم السكاني لمدينة ميله تضاعف 05 مرات في الفترة بين 1966-2008، حدث خلال هذه الفترة العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر المحركات الأساسية لعملية التحضر في المدينة، فالزيادة السكانية التي شهدتها المدينة في الفترة الممتدة بين 1966-1977 كانت نتيجة الهجرة الداخلية للسكان نتيجة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف المهمش غداة الإستقلال حيث سجلت المدينة معدل نمو سكاني قدر بـ 03%/سنة مع ارتفاع معدل التحضر الذي سجل 02%/السنة، وقد سجلت المدينة ارتفاعا كبيرا في معدل النمو السكاني في الفترة بين 1977-1987 حيث بلغ معدل النمو 6,8% مع استمرار ارتفاع معدل التحضر ليبلغ 83% نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته المدينة من خلال توطين بعض الوحدات الصناعية بالإضافة إلى التقسيم الإداري سنة 1984 والذي ارتقت المدينة خلاله إلى عاصمة ولاية، عرفت الفترة التي تليها 1987-1998 انخفاضا في معدل النمو السكاني الذي قدر بـ 4,6% إلى أنه مرتفع بالنسبة لمعدل النمو الوطني الذي بلغ 3,5% خلال نفس الفترة حيث بلغت مدينة ميله عتبة المدينة المتوسطة 50000 نسمة، مع استمرار ارتفاع معدل التحضر حيث بلغ 91,26%، وذلك راجع إلى الحالة الأمنية للبلاد وتدهور الأوضاع الاقتصادية للمدن والريف بصورة أكبر، وتمثل فترة 1998-2008 المرحلة التي عرفت فيها المدينة استقرارا في مستويات التحضر والنمو السكاني الذي انخفض بشكل كبير إلى 1,5%، ويرجع ذلك إلى توقف النزوح الريفي نحو المدينة وانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى غياب الوحدات الإنتاجية الصناعية التي تمثل المحرك الرئيسي لعملية التحضر من جهة ووصول المدينة إلى مرحلة التشعب في نسيجها العمراني الممتد ما تسبب في نفاذ العقار الحضري الصالح للبناء.

• **الوضعية الاقتصادية لسكان المدينة:**

عرفت مدينة ميله تحولات اقتصادية مهمة والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التحضر، خاصة بعد ظهور النشاط الصناعي سنة 1980 والترقية الإدارية سنة 1984. (جدول رقم 04)

الجدول رقم 04: الوضعية الاقتصادية لسكان مدينة ميلة.

السنة	السكان الناشطون	السكان المشتغلين فعلا	السكان البطالين	معدل البطالة %	توزيع السكان على القطاعات الاقتصادية %		
					زراعة	صناعة	إدارة
1966	2080	1290	790	37,98	24,65	23,25	33,57
1987	7461	5645	1816	24,34	06,13	24,62	69,25
1994	12535	10064	2471	19,72	26		74
2013	17360	11700	5660	15,22	10,26	14,08	75,66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية ميلة 1997 والمراجعة 2013.

إن تطور السكان الناشطين يتناسب مع النمو العام للسكان وحسب مناصب الشغل المتوفرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول 06 أن عدد السكان النشطين تضاعف 08 مرات في الفترة بين 1966-2013، وخلال نفس الفترة تضاعف عدد المشتغلين فعلا 14 مرة، مع تراجع نسبة البطالة من 37% سنة 1966 لتصل إلى 15% سنة 2013.

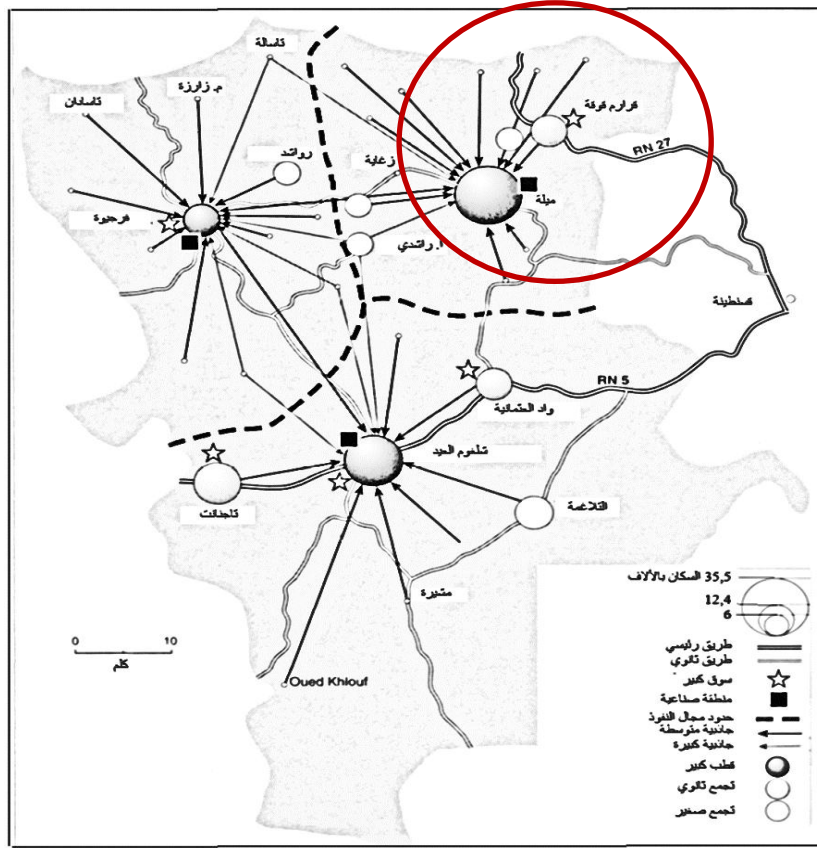
إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها المدينة خلال فترة الثمانينات والترقية الإدارية سنة 1984، حيث سجلت المدينة انطلاق قطاع البناء والأشغال العمومية وتنمية الأقطاب الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرامج التنمية الفلاحية، والتي مثلت فيما بينها محركات القطاع الاقتصادي في المدينة.

لكن رغم الجهود المبذولة في تنمية القطاع الصناعي والفلاحي و تنوع مصادر التنمية المحلية تبقى محدودة، فقطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى التجارة و الخدمات يمثلون 75% من عدد السكان المشتغلين فعلا، هذه الوتيرة تدفع النشاطات الإنتاجية التي تمثل أهم مصدر لفرص العمل إلى التقلص طما هو الحال في مدينة ميلة.

✓ العلاقة بين المدينة ومجالها الإقليمي:

تمثل مدينة ميلة أهم الأقطاب الحضرية الثلاث المهيكلية لمجال الولاية، إلى أن موقعها الجغرافي ومسافتها القريبة من مدينة قسنطينة جعل مجال نفوذها على محيطها المجاور يتأثر بمجال النفوذ الكبير لمدينة قسنطينة، فمدينة ميلة تتحكم في منطقة صغيرة من الولاية بشكل غير كلي، تتمثل أساسا في البلديات المجاورة (سيدي مروان، زغاية، سيدي خليفة والشيقارة)، وبشكل أقل على بلديات (القرارم، واد النجاء، أحمد راشدي وفرجيوة) (BOUSMAHA et BOULKAIBET, 2018). (الخريطة رقم 03)

الخريطة رقم 03: مجال نفوذ أهم المراكز الحضرية لولاية ميلة.



المصدر: LAYEB, 1999 + معالجة الطالب.

تعد الخدمات والصناعة والتجارة من أهم عوامل الجذب نحو المدن، والتي من خلالها يمكننا معرفة دور مدينة ميلة بالنسبة لمحيطها المجاور.

حيث تقدم مدينة ميلة مختلف الخدمات لسكانها وسكان الولاية بشكل عام، فمنذ ترقيتها إلى عاصمة ولاية ميلة بالإضافة إلى وصولها إلى عتبة المدينة المتوسطة سنوات التسعينات، ضمت المدينة مجموعة من التجهيزات الإدارية، الأمنية، الصحية، التعليمية، الثقافية والدينية، تختلف هذه التجهيزات في مجال تقديمها للخدمات، حسب حجمها ووزنها الإقليمي. وفي هذه الدراسة سنتطرق إلى تحديد الخدمات التي تتعدى تغطيتها مجال المدينة:

تمثل الخدمات الإدارية في مختلف المديرات (تضم مدينة ميلة 48 مقر لمختلف المديرات) وتنقسم إلى صنفين من حيث نطاق الخدمة (Révision PDAU MILA, 2013):

- خدمات إدارية ضمن نطاق البلدية: وهي الخدمات التي تقدم لسكان البلدية وتلبي احتياجاتهم نذكر منها: البلدية، الأمن الحضري...
 - خدمات إدارية خارج نطاق البلدية: وتمثل مجموع المديريات التي تقدم خدماتها ضمن وخارج مجال البلدية، حيث توفر خدماتها لسكان الولاية ككل، نذكر منها: الولاية، المديريات الولائية، مجلس القضاء...
 - كما تقدم مدينة ميله خدماتها الصحية لمجموعة من البلديات التي تدخل ضمن القطاع الصحي لميلة وهي كالتالي (Révision PDAU MILA, 2013):
 - ميله، سيدي مروان، القرارم قوقة، حمالة، سيدي خليفة، الشيقارة وزغاية. وتمثل التجهيزات الصحية لمدينة ميله فيما يلي:
المستشفيات: تحتوي المدينة على مستشفين هما:
 - مستشفى بن طوبال يحتوي على 88 سرير.
 - مستشفى الإخوة ضميري 120 سرير.
 - العيادات المتعددة الخدمات: تحتوي المدينة على 03 عيادات هي:
 - العيادة المتعددة الخدمات بوعروج: تضم مختلف التخصصات بالإضافة إلى 03 مخبر.
 - العيادة المتعددة الخدمات صناوة
 - العيادة المتعددة الخدمات بن معمر: تمثل أهم العيادات في المدينة وتحتوي على العديد من التخصصات.
- تقدم هذه العيادات خدمات لسكان البلدية وسكان البلديات المجاورة العيادات المتخصصة: تمتلك مدينة ميله رصيذا مهما من الأطباء المتخصصين في مختلف الأمراض والذين أهم محور للخدمات الصحية في المدينة.
- فبالإضافة إلى القطاع الإداري والصحي، يمثل التعليم أهم قطاع يوفر مناصب الشغل في الجزائر بصفة عامة وميلة بصفة خاصة، زيادة إلى دوره في خلق الديناميكية في المجال.
- تتوفر مدينة ميله على 28 مؤسسة تعليمية منها 11 مؤسسة للتعليم المتوسط عدد أقسامها 181 و05 ثانويات عدد أقسامها 97، بالإضافة إلى المعهد الوطني للتكوين المهني بعدد مقاعد قدر بـ 300 و مركزين للتكوين المهني بصيغتي التمهين والتكوين الإقليمي بعدد مقاعد قدر بـ 1200، توفر هذه الخدمات مناصب شغل ومقاعد بيداغوجية لسكان البلدية ككل والبلديات المجاورة بصورة أقل (R. PDAU MILA, 2013)

أما قطاع التعليم العالي في مدينة ميلة فيتمثل في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف الذي يمثل المؤسسة الوحيدة في الولاية، باشر نشاطه التعليمي سنة 2008 بقدرة استيعاب تفوق 1000 طالب وفاق 10000 طالب خلال الموسم الجامعي 2019/2018 (centre-univ-mila.dz)، يستقطب المركز الجامعي أغلب طلابه من داخل محيط الولاية.

وشارك القطاع الصناعي بشكل فعال في فترة الثمانينات والتسعينات في جذب السكان وتنمية المدينة، فقد توطنت أول المنشآت الصناعية العمومية في مدينة ميلة في بداية 1980، وتمثلت في الوحدتين الإنتاجيتين للفخار والأجر بقدرة إنتاجية 363,9 طن/سنة و 58600 طن/السنة، بالإضافة إلى إنشاء منطقة النشاطات سنة 1988 مقسمة إلى 62 حصة، وبعض المؤسسات الصغيرة التابعة للخواص (CENEAP, 2007).

يعد الجانب الصناعي في مدينة ميلة محدودا أو منعدما إذ تم توقيف مصنع الخزف بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2005، بالإضافة إلى توقف جميع النشاطات المبرمجة في منطقة النشاطات ما جعل النشاط الصناعي في مدينة ميلة لا يتوافق مع رتبتها الإدارية والحجمية ودورها في هيكلية الإقليم.

ولا شك أن النشاط التجاري احتل المرتبة البديلة عوض القطاع الصناعي في المدينة حيث يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر الخدمات لسكان المدينة والمدن المجاورة، حيث يوفر 20% من مناصب الشغل بعدد محلات يقدر بـ 1953 محل لتجارة التجزئة، 177 محل لتجارة الجملة، 1036 للخدمات اللوجيستية و 695 للخدمات الصناعية. تمثل التجارة الغذائية نسبة 29% والغير الغذائية نسبة 71% (CENEAP, 2007)، وقدر معامل الجذب التجاري بـ 2,5 يعبر هذا المعدل عن مدى الجاذبية التجارية للمدينة فكلما كان المعدل أكبر من 01 كلما زاد الجذب التجاري، هذا المعدل لا يعكس الحقيقة الفعلية للتجارة في مدينة ميلة فالسوق الأسبوعي الذي يقام في المدينة مرتين في الأسبوع يستقطب حجم سكاني كبير من داخل وخارج المدينة.

خاتمة:

حسب الإحصاء الأخير 2008، فإن 5 تجمعات حضرية ذات حجم أكبر من 300000 ساكن، 14 تجمع من 33 تجمعات ذات حجم بين 100000 و 300000 ساكن، 24 من 47 تجمع ذو حجم بين 50000 و 100000 و 91 من 142 تجمع ذو حجم بين 20000 و 50000 ساكن، كلها متواجدة في الجهة الشمالية من الوطن (حربوش، 2017).

مرت عملية التحضر في الجزائر بمرحلتين، فمنذ الإستقلال سنة 1966 إلى غاية السبعينات ارتبط التحضر بعامل الهجرة الكبيرة لسكان الريف نحو المدن، ثم في المرحلة الثانية بدأ التحضر بالارتباط بالتحويلات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، مثلت البرامج التنموية القطاعية والمحلية بالإضافة إلى التقسيمات الإدارية أهم العوامل التي ساهمت في عملية التحضر في هذه المرحلة، فعمية تكثيف

الشبكة الحضرية راجع للعديد من العوامل أهمها الترقية العقارية والتنمية الاقتصادية والبنى التحتية والخدمات...، التي شملت التجمعات الصغيرة والمتوسطة وساهمت في نزوح السكان نحوها، بالإضافة إلى الحالة الأمنية للبلاد في فترة التسعينات والتي زادت من وتيرة التحضر خاصة في التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 20000 نسمة.

فمن خلال تحليل واقع التحضر في الجزائر خلصنا إلى أن توزيع الشبكة الحضرية والسكان يتركز في المنطقة الشمالية، التي استمرت مدنها في النمو والتكثف تناسباً مع ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي بلغ متوسطه 03%، مع استمرار المدن الكبرى في استقبال أحجام سكانية كبيرة رغم انخفاض معدلات نموها السكاني بعد 1998، وعلى عكسها فإن التجمعات الأقل حجماً عرفت معدلات نمو مرتفعة منذ السبعينات الأمر الذي ساهم في زيادة عددها وأحجامها، هذه النتائج تعكس واقع المجتمع الجزائري الذي أصبح يفضل الحياة الحضرية على حساب الحياة الريفية.

وكما هو الحال في مدينة ميلة التي عرفت معدلات نمو مرتفعة في سنوات السبعينات نتيجة السياسة الصناعية التي انتهجتها البلاد بالإضافة إلى ترقية إداريا إلى عاصمة ولاية، كما عرفت المدينة معدلات تحضر مرتفعة ففي احصاء 2008 بلغ معدل التحضر 91%، فمن خلال الحجم والرتبة الإدارية تمثل مدينة ميلة أهم تجمع في الولاية إلا أن موقعها الجغرافي القريب من مدينة قسنطينة جعلها ضمن مجال نفوذها وأثر على تحكمها الكامل في مجال نفوذها الذي يمتد إلى بعض البلديات المجاورة بقوة جذب متفاوتة، رغم ذلك المدينة تحتل موقعا مهما ضمن الولاية حيث توفر مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية والتجارية على المستوى المحلي، إلى أن غياب الوحدات الصناعية الكبرى يعد من أكبر نقاط الضعف التي تميز المدينة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- حربوش بوبكر، النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 24، 2017، ص. 195.
- عبد الصاحب ناجي البغدادي، عامر راجح نصر. دور المدن المتوسطة في تحقيق التوازن المكاني للإقليم التيموي. كلية الآداب الكوفة، 2017، طبعة رقم 01، رقم 31.
- ليلي بولقصر وسارة كبلوتي، دور المدن المتوسطة في تنمية الأقاليم في الجزائر. حالة مدينة القل، المدن المتوسطة. ما هو دور المدن المتوسطة في الحوضرة؟. 2018. ص. 224.
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات ميلة، عين التين، سيدي مروان، زغاية، 2013.

مراجع باللغات الأجنبية:

- BELHEDI, Amor. Les villes moyennes. Pertinence pour l'analyse et l'action?. *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p. 35.
- BOUKELOUHA, radhwan, *Pour un projet urbain stratégique à Mila, la cohérence urbaine et la question foncière*, thèse de magister, département d'architecture et l'urbanisme, universite de constantine 3, 2014, p. 70.
- BOUKHEMIS, Kaddour, RAHAM, Djamel, et ZEGHICHE, Anissa. Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien. In : *Annales de géographie*. Armand Colin, 1990. p. 458-470.
- BOUSMAHA Ahmed et BOULKAIBET Aissa. Les petites et moyennes villes dans le nord constantinois (est algerien). *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p.151.
- CHADLI, Mohamed et HADJIEDJ, Ali. L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. *Cybergeo: European Journal of Geography*, 2003.
- ESPON 1.4.1, "The Role of Small and Medium-Sized Towns (SMESTO)", Final Report, 2006. P. 43-44.
- KATEB, Kamel. Population et organisation de l'espace en Algérie. *LEspace géographique*, 2003, vol. 32, no 4, p. 311-331.
- LAYEB, Hafid. Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie. *Méditerranée*, 1999, vol. 91, no 1, p. 85-91.
- Office National des Statistiques (O.N.S.), armature urbaine, Alger, 2011.
- République Algérienne : Loi 06-06 du 20 Février 2006, portant orientation de la ville, Journal Officiel n°15, 12 Mars 2006, p. 14 à 18. www.joradp.dz.
- Programme d'appui au developpement des communes urbaine de la wilaya de mila, commune de mila, rapport diagnostic, CENEAP, 2007.
- SAIDOUNI, Maouia. «*Eléments d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation*» éditions Casbah. 2000, p206-208.
- SEMMOUD, Bouziane. Villes petites et moyennes. Des particularités constantes ou des adaptations aux dynamiques de la mondialisation?. *LA VILLE MOYENNE. Quel rôle dans le contexte de la métropolisation?*, 2018, p. 69.
- SERVILLO, Loris, ATKINSON, Rob, et HAMDOUCH, Abdelillah. Small and medium-sized towns in Europe: conceptual, methodological and policy issues. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, 2017, vol. 108, no 4, p. 365-379.
- SÝKORA, Luděk et MULÍČEK, Ondřej. Territorial arrangements of small and medium-sized towns from a functional-spatial perspective. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, 2017, vol. 108, no 4, p. 438-455.

مواقع الأتترنات:

- <http://www.centre-univ-mila.dz>
- <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/urbanisation/80665>
- <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.URB.TOTL.IN.ZS>

إشكالية الفوارق المكانية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن الجزائرية
دراسة ميدانية لمدينة ولاية البليدة
اخلفهوم كريم

**The problem of spatial, social and economic differences between
Algerian cités
A field study of the cities of the state of Blida**

(IKHLEFHOU KARIM)

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، باب الزوار ، الجزائر
البريد الإلكتروني: medinavilles@yahoo.fr

ABSTRACT:

Since the end of the last decade of the last century, the Algerian state has begun to study the imbalance between the cities in the national territory, and this is using indicators to measure development. The problem of differences between Algerian cities is a complex, multiple and diverse phenomenon, which includes many social, economic and urban aspects that ultimately constitute It is a real obstacle to development and development, and is one of the most prominent current and future issues and challenges.

The cities of the state of Blida appear as a model to highlight the problem of spatial, social and economic differences between the major, medium and small cities located in the territory of the state concerned with the study. And some data available to the sectoral directorates of Blida state in 2015.

It is clear from the results of this study that there is disparity, difference, and spatial imbalance at all levels, as a result of the concentration of urban development in a limited number of cities, which increased the strength of regional attractiveness in them, and increased the force of expulsion in cities that did not have this advantage. The study also showed a number of Issues and problems that require special attention on the part of regional planning tools to upgrade underdeveloped cities and make them more attractive and competitive within their region.

KEYWORDS:

Spatial differences, big cities, medium cities, small cities, Blida province.

ملخص:

بدأت الدولة الجزائرية منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة اختلال التوازن ما بين المدن المتواجدة بالتراب الوطني، وهذا باستعمال مؤشرات لقياس التنمية، إن إشكالية الفوارق ما بين المدن الجزائرية لهي ظاهرة معقدة، ومتعددة ومتنوعة، تتضمن جوانب عديدة اجتماعية، اقتصادية وعمرانية تشكل في النهاية عائقا حقيقيا للتنمية والتطور، وتعد من أبرز القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية.

وتظهر مدن ولاية البليدة كنموذج لإبراز إشكالية الفوارق المكانية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن الكبرى، المتوسطة والصغرى المتواجدة بإقليم الولاية المعنية بالدراسة، حيث استخدمنا في هاته الدراسة 21 مؤشرا بالاعتماد على مصادر مختلفة كالديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008،

مديرية البرجة ومتابعة الميزانية لولاية البليدة لسنة 2015، وبعض المعطيات المتوفرة لدى المديرية القطاعية لولاية البليدة سنة 2015.

يتضح من خلال نتائج هاته الدراسة أن هناك تفاوتاً واختلافاً وانعدام التوازن المجالي في كل المستويات، نتيجة تركيز التنمية الحضرية في عدد محدود من المدن مما زاد من قوة الجاذبية الإقليمية بها، وزاد من قوة الطرد بالمدن التي لم تحظى بهذه الميزة، كما أظهرت الدراسة عدداً من القضايا والمشاكل التي تتطلب اهتماماً خاصاً من طرف أدوات التخطيط الإقليمي للارتقاء بالمدن المتخلفة، وجعلها أكثر جاذبية وتنافسية ضمن مجال إقليمها.

الكلمات الأساسية:

الفوارق المجالية، المدن الكبرى، المدن المتوسطة، المدن الصغرى، ولاية البليدة.

1- المقدمة:

نقصد بالفوارق انعدام التوازن والعدالة والتقارب بين المدن، نتيجة لمميزات قد تكون طبيعية أو اصطناعية، أو كلاهما (حطاب، 2012)، بما يضيفي صفة التطور والنمو ببعض المدن، وصفة التخلف لدى بعض المدن الأخرى التي تنخفض بها مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنظراً لعدم التوازن والتساوي في توزيع الخدمات عاشت شريحة كبيرة جداً من المجتمع في فقر مدقع مما عرض استقرار المجتمع للخطر (وزارة تهيئة الإقليم، 2000).

يرافق الفقر الذي يتزامن مع إفراغ الريف والمناطق المجاورة، تدهور الموارد المتجددة أو غير المتجددة والتي تتمثل في التربة، والماء والغابات والمراعي والأنظمة البيئية الهشة للساحل والسهول والجبال (وزارة تهيئة الإقليم، 2005).

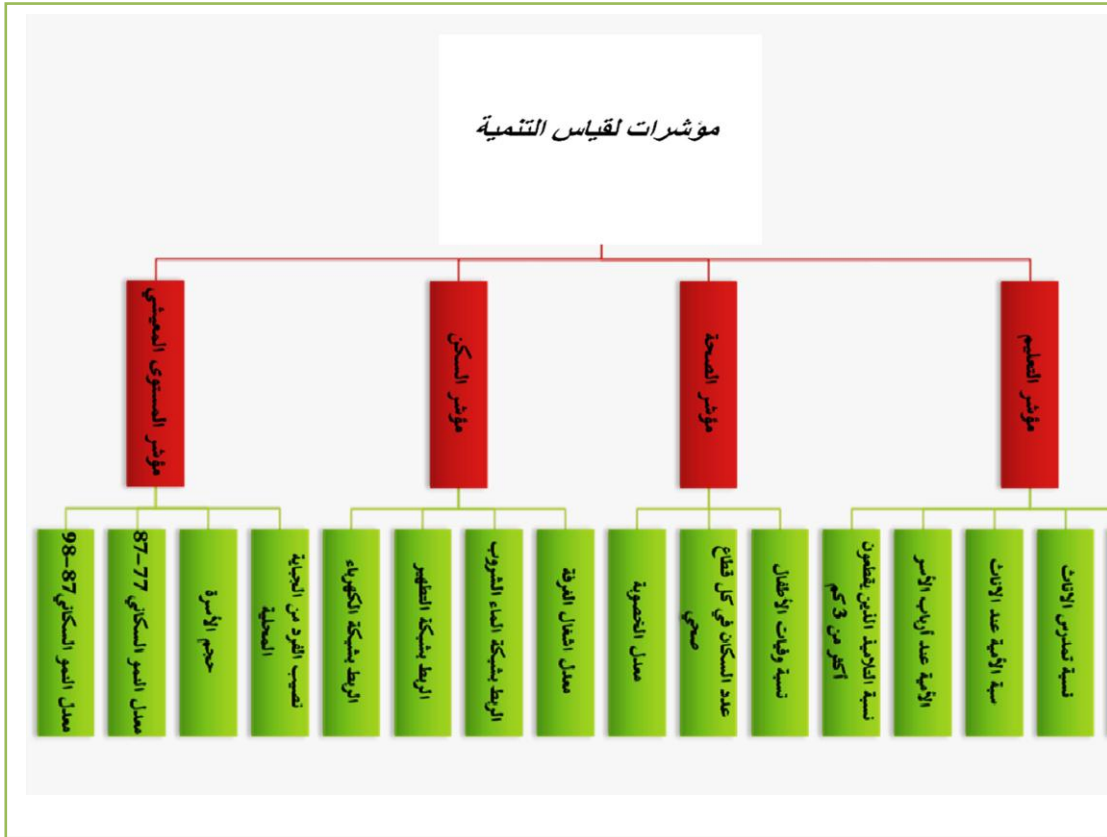
بدأت الدولة الجزائرية منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بالاهتمام بظاهرة الفقر عبر مدن الوطن لقياس مؤشرات التنمية (ANAT, 2006)، وتم إعداد الدراسة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، تحت إشراف وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

اعتمدت الدراسة على بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية متعلقة بقضايا التعليم، الصحة، السكن ومستوى الدخل المالي لدى البلديات بمجموع 18 مؤشراً (أنظر الشكل رقم 01).

أظهرت الدراسة أن هناك 177 بلدية فقيرة جداً، تمثل حوالي 11.42% من إجمالي بلديات الوطن، محرومة من الحد الأدنى لخدمات الصحة والتعليم والسكن والتجهيز.

إن دراسة الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات المجالية، الاجتماعية، والاقتصادية يهدف إلى تحديد النقائص والاختلالات الموجودة ما بين البلديات بغية تحديد عمليات وتوجيهات التنمية المحلية، وهذه الأخيرة تهدف للتقليل من هذا التفاوت وعدم التساوي في توزيع الخدمات ومختلف التجهيزات والأنشطة الأساسية لسكان المدن.

شكل رقم (01) : المؤشرات المجالية، الاجتماعية والاقتصادية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية



إن إشكالية الفوارق ما بين المدن لهاي ظاهرة معقدة ومتعددة ومتنوعة، تتضمن جوانب عديدة: اجتماعية، اقتصادية وعمرانية، تشكل في النهاية عائقا حقيقيا للتنمية والتطور وتعد من أبرز القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية، وبذلك تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة التالية:

- ما هي المؤشرات المستعملة لدراسة الفوارق المذكورة سالفا ؟ .
- ما مدى مساهمة مثل هاته الدراسات في تشخيص مكان الخلل للقيام بتنمية محلية مستدامة بالجزائر ؟.

2- التعريف بمنطقة الدراسة:

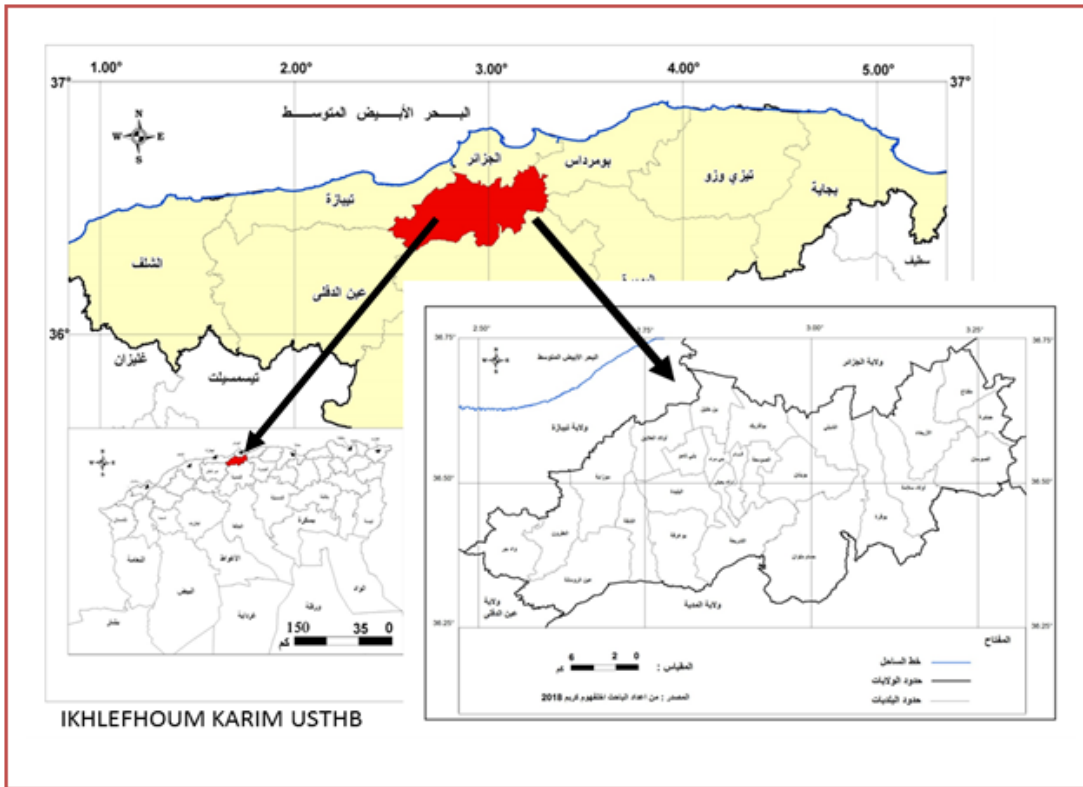
تعتبر المقومات الطبيعية والبشرية من أهم مقومات التخطيط الحضري، والهدف من تشخيص وإبراز هذه المقومات هو فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل بهدف توجيهه والتحكم في نمو المراكز العمرانية، وتوفير مختلف متطلبات التنمية العمرانية المستدامة.

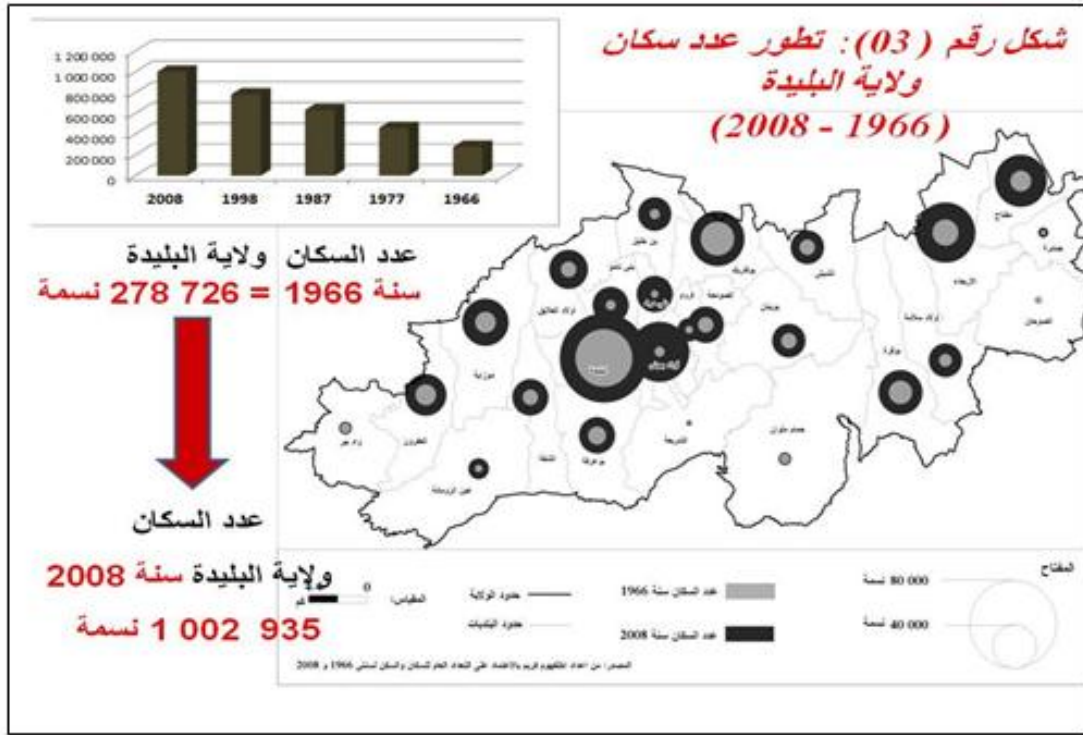
ولذلك تحتاج التنمية المحلية المستدامة إلى معلومات أساسية طبيعية وبشرية لتكون الأساس الذي يعتمد عليه المخطط أو المصمم في وضع المخططات والتصاميم الملائمة لتلك المتغيرات (خليف حسين، 2002) .

وترجع أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للظواهر المختلفة إلى أنه يؤثر بصورة مباشرة في المظاهر البشرية والحضرية، وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وكثافة وتركيب السكان، والأنشطة الاقتصادية وحركة السكان (الزوكة، 1980) .

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أهمية موقع ولاية البليدة التي تحتل موقعا استراتيجيا، حيث تتوسط الإقليم الشمالي الأوسط، إذ يبعد مقر الولاية عن الجزائر العاصمة بحوالي 50 كم حيث يحدها من الغرب ولاية عين الدفلى، ومن الشرق كل من ولايتي بومرداس والبويرة، ومن الشمال كل من ولايتي تيبازة والجزائر، بينما من الجنوب ولاية المدية كما توضحه الخريطة المرفقة وتبلغ مساحة ولاية البليدة بـ 1478.62 كم²، إذ يشكل سهل متيجة بها نسبة حوالي 53 % من المساحة الإجمالية للولاية (PAW DE BLIDA, 2011) .

شكل رقم (02): خريطة توضيح الموقع الإداري لولاية البليدة





3- المؤشرات المحلية، الاجتماعية والاقتصادية:

لقد أكد خبراء الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أهمية توفير عدد معتبر ومعقول من المؤشرات تعكس خصوصية الوضع الراهن للمنطقة المعنية بالدراسة، ولذلك استخدمنا 21 مؤشرا، وهي موضحة في الجدول رقم (01):

جدول رقم (01) : المؤشرات المحلية، الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة في دراسة الفوارق ما بين البلديات

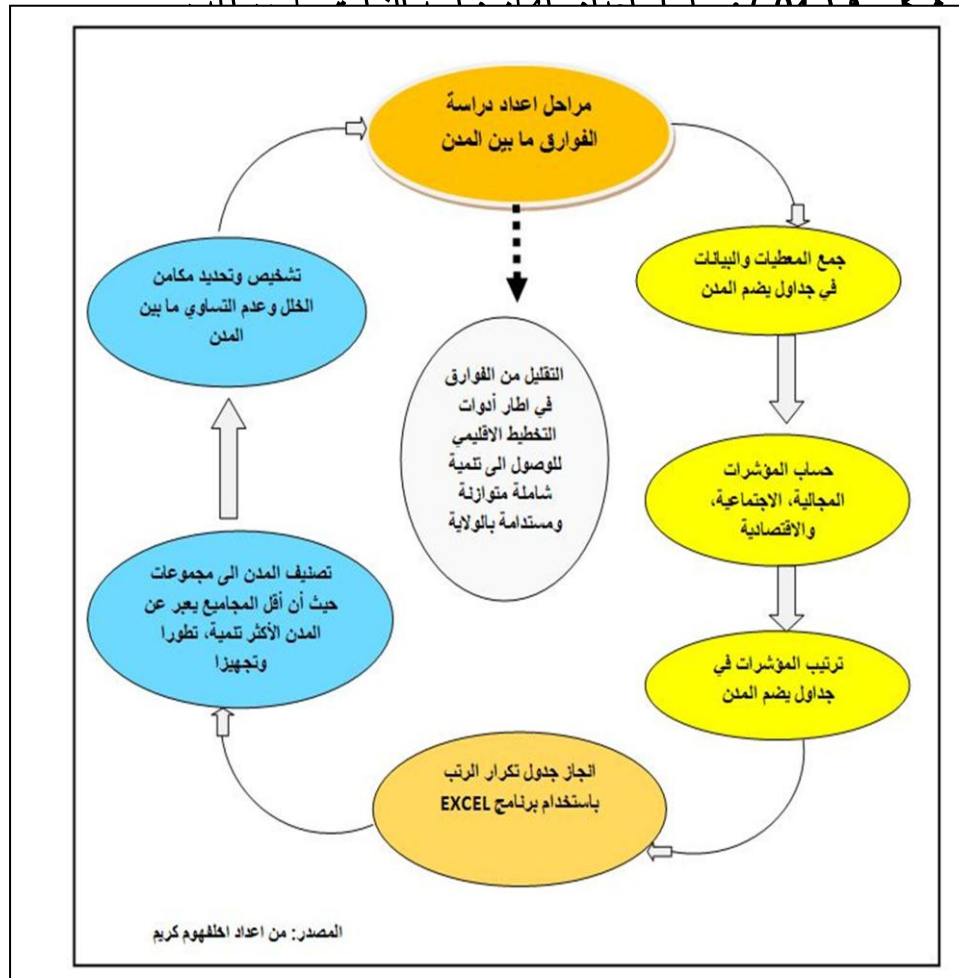
المؤشرات	رقم المؤشر	المؤشرات	رقم المؤشر
معدل شغل القسم لطوري الأول والثاني	12	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة %	1
معدل التأطير البيداغوجي للطور الثالث	13	نسبة الأراضي المروية بالهكتار	2
نسبة التمدرس للفئة من 6 الى 14 سنة	14	معدل النمو السكاني ما بين 1998 و 2008	3
عدد المرافق الصحية	15	كثافة السكان نسمة/كلم ²	4
عدد الأطباء العامين لكل 1000 نسمة	16	حجم الأسرة	5
عدد الأطباء المختصين لكل 1000 نسمة	17	نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	6

7	نسبة الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة	18	عدد الصيادلة لكل 1000 نسمة
8	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	19	عدد المرافق الرياضية لكل 1000 نسمة
9	نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي	20	عدد المرافق الثقافية لكل 1000 نسمة
10	نسبة الربط بالخط الهاتفي الثابت	21	نسبة السجلات التجارية %
11	معدل شغل المسكن الفعلي		

المصدر: من إنجاز اخلفهوم كريم 2018.

4. مراحل إعداد وإنجاز دراسة الفوارق ما بين المدن:

بعد جمع المعطيات من مصادر مختلفة كالديوان الوطني للإحصاء سنة 2008، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية البلدية سنة 2015، وبعض المعطيات المتوفرة لدى المديريات القطاعية بالولاية سنة 2015، قمنا بإتباع العمليات والخطوات التالية المتمثلة في الشكل البياني التالي (اخلفهوم كريم، 2020)



5 الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة:

جدول رقم (02): الفوارق ما بين المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة خلال الفترة 2008 - 2014

أرقام المؤشرات												المدن
12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01	
10	8	3	3	9	11	15	4	5	20	5	5	بوفاريك
23	3	5	4	6	1	1	11	3	4	15	2	بني مراد
13	14	6	5	4	12	4	7	15	18	11	12	بوقرة
15	5	2	2	21	6	11	1	2	24	20	14	البليدة
12	7	4	7	16	7	7	8	10	25	12	15	العفرون
11	4	1	1	13	3	6	2	1	6	22	25	أولاد يعيش
9	11	8	12	5	17	24	6	14	23	1	1	موزاية
6	18	16	24	14	21	5	15	17	10	3	3	الشبلي
21	12	7	10	12	22	23	3	8	8	4	2	الاربعاء
4	6	12	11	3	4	13	21	22	17	18	10	واد جر
5	17	23	17	8	8	10	16	18	15	10	17	بوينان
1	2	24	21	1	5	16	25	25	1	24	8	الصوحان
18	15	14	15	10	2	2	10	6	21	16	21	الصومعة
14	16	10	8	18	9	9	14	11	14	8	9	الشفة
19	19	11	14	22	20	19	5	7	16	6	6	مفتاح
3	9	13	23	2	18	20	22	23	11	21	19	حمام ملوان
22	20	18	9	20	14	14	19	9	7	17	24	قرواو
8	24	20	18	15	19	12	9	12	19	2	4	أولاد العلابق
24	13	9	6	24	13	18	13	4	5	9	16	بني تامو
16	23	17	19	11	16	17	17	13	12	7	7	بن خليل
20	10	15	13	17	15	22	12	16	22	19	22	بوعرفة
17	21	25	22	7	10	8	20	20	13	14	13	عين الرومانية
25	22	19	16	19	24	21	18	19	2	13	11	أولاد سلامة
7	25	21	20	25	23	25	23	21	9	25	18	جبارة
2	1	23	25	23	25	3	24	24	3	23	23	الشريعة

تابع للجدول رقم (02)

المجموعة	الرتبة	المجموع	أرقام المؤشرات									المدن
			21	20	19	18	17	16	15	14	13	
01	1	152	2	8	10	2	3	16	3	4	6	بوفاريك
	2	192	10	12	22	10	13	13	11	12	11	بني مراد
	3	197	5	20	14	3	5	10	9	5	5	بوقرة
	4	198	1	22	17	1	1	5	1	15	12	البليدة
02	5	209	9	10	12	13	4	17	2	2	10	العفرون
	6	220	3	24	23	7	9	18	15	6	20	أولاد يعيش
	7	224	8	15	18	8	8	6	6	9	15	موزاية
	8	245	18	11	6	17	16	11	7	3	4	الشبلي
	9	248	4	14	15	18	7	20	12	19	7	الاربعاء
03	10	258	21	3	4	22	22	15	21	1	8	واد جر
	11	266	13	17	16	4	12	7	17	13	3	بوينان
	12	269	24	1	1	24	2	1	23	16	24	الصوحن
	13	273	11	19	21	5	18	9	8	11	21	الصومعة
	14	276	14	16	8	9	19	22	14	18	16	الشفة
	15	277	7	23	13	15	6	3	5	24	17	مفتاح
	16	298	22	4	3	12	17	23	18	14	1	حمام ملوان
04	17	307	17	5	11	6	11	4	24	22	14	قرواو
	18	311	12	18	19	14	15	19	16	17	19	أولاد العلايق
	19	315	6	13	24	11	21	21	20	23	22	بني تامو
	20	319	16	9	9	20	23	24	13	21	9	بن خليل
	21	329	19	21	7	19	20	8	4	10	18	بوعرفة
	22	333	20	7	5	21	24	25	10	8	23	عين الرومانه
05	23	353	15	6	20	23	14	14	19	20	13	أولاد سلامة
	24	359	23	2	2	16	10	12	25	25	2	جبابرة
	25	380	25	25	25	25	25	2	22	7	25	الشرية

المصدر: من إعداد اخلفهوم كريم

5 - نتائج الدراسة :

جدول رقم (03) : ترتيب المدن حسب المؤشرات في ولاية البليدة خلال الفترة 2008 - 2014

ترتيب المدينة	المدن	مجموع المؤشرات	ترتيب المدينة	المدن	مجموع المؤشرات
1	بوفاريك	152	14	الشفة	276
2	بني مراد	192	15	مفتاح	277
3	بوقرة	197	16	حمام ملوان	298
4	البليدة	198	17	قرواو	307
5	العفرون	209	18	أولاد العلايق	311
6	أولاد عيش	220	19	بني تامو	315
7	موزاية	224	20	بن خليل	319
8	الشبلي	245	21	بوعرفة	329
9	الأربعاء	248	22	عين الرومانه	333
10	واد جر	258	23	أولاد سلامة	353
11	بوينان	266	24	جبابرة	359
12	الصوحان	269	25	الشرعية	380
13	الصومعة	273			

المصدر: من إعداد اخلفهوم كريم

● المجموعة الأولى:

ذات درجة تنمية عالية بحيث مستوى التجهيز بها عالي إذ تشمل مدن بوفاريك، بني مراد، بوقرة ومدينة البليدة، وهي تحتل المراتب الأولى في معظم شبكة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعود لاحتوائها على أغلب الهياكل والتجهيزات والمرافق، والأنشطة بنسب مرتفعة، حيث احتلت مثلا مدينة البليدة الريادة في خمسة مؤشرات وهذا نظرا للوظيفة ومهامها الإدارية كمقر للولاية.

● المجموعة الثانية:

تشمل مدن العفرون، أولاد يعيش، موزاية، الأربعاء، والشبلي وهي مدن تتمتع بتنمية جيدة حيث نجد بها تجهيز مقبول من حيث شبكة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك نظرا للمرافق والخدمات المتوفرة كالمرافق الصحية، التعليمية، والاجتماعية، وتوفرها على نسب عالية للربط بمختلف الشبكات التقنية، كما نلاحظ أن أغلب هذه المدن تمثل مقدرات للدوائر باستثناء مدينة الشبلي، ولذلك تمتاز هذه المدن بتوفر الخدمات الإدارية.

● المجموعة الثالثة:

ذات تنمية مقبولة بحيث مستوى التجهيز بها مقبول نسبيا وتشمل البلديات التالية: واد جر، بوينان، الصوحان، الصومعة، الشفة، مفتاح، وبلدية حمام ملوان، وتمتاز هذه البلديات باحتوائها على خدمات ومرافق تعليمية، صحية، وتجارية مقبولة نسبيا.

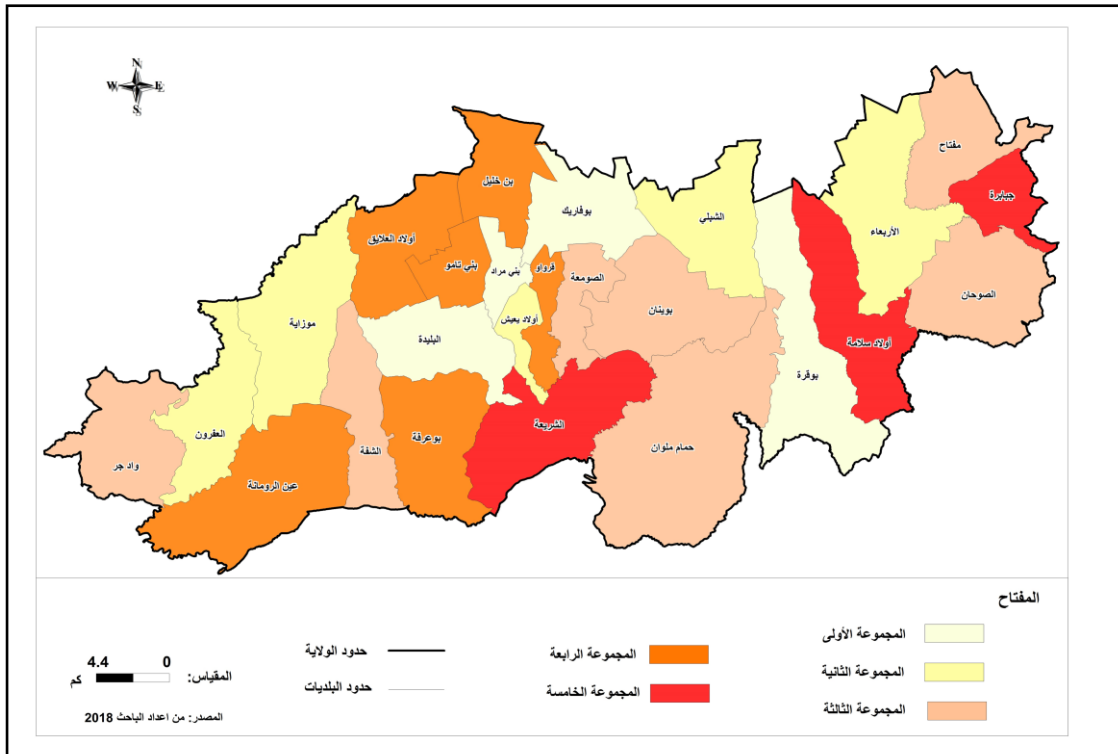
● المجموعة الرابعة:

ذات درجة تنمية ضعيفة حيث مستوى التجهيز منخفض وتشمل 06 مدن وهي قرواو، أولاد العلايق، بني تامو، بن خليل، بوعرفة، وبلدية عين الرومانية وهي مدن تعاني من نقص ملحوظ في مختلف الخدمات والتجهيزات الضرورية، مما يجبر انتقال سكان هاته المدن إلى المدن المجاورة للاستفادة من مختلف الخدمات المنعدمة بمدنهم الأصلية.

● المجموعة الخامسة:

وهي مدن تحتل المراتب الأخيرة في سلم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتضم ثلاثة مدن وهي أولاد سلامة، جابرة ومدينة الشريعة، ونلاحظ فيها نقص كبير في مختلف الخدمات والمرافق الضرورية، وعلى العموم تقع هذه المدن في المناطق الجبلية وأقدام الجبال العلوية، وهي مناطق تشهد غياب الأنشطة الاقتصادية بها، أي قلة فرص العمل بها مما يجبر السكان الأصليين على الهجرة نحو المدن الأكثر فرصا للعمل وتجهيزا.

شكل رقم (05): الفوارق المالية ما بين المدن حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
بولاية البليدة (2008-2014)



7. الخلاصة:

إن دراسة الفوارق المجالية، الاجتماعية والاقتصادية ما بين المدن لولاية البليدة خلال الفترة (2008 - 2014) باستعمال 21 مؤشرا أفرز عن احتلال مدن بوفاريك، بني مراد ، البليدة، ومدينة بوقرة المراتب الأولى فيما يخص التجهيز وتوفر مختلف الخدمات بها، بينما المدن ذات الطابع الجبلي اعتلت المراتب الأخيرة في توفر مختلف الخدمات كبلديات أولاد سلامة، جابرة، وبلدية الشريعة.

ولتقليل الفوارق الاجتماعية، الاقتصادية والمجالية نوصي ببعض التوصيات التالية :

- التوزيع العادل للمشاريع التنموية بين مختلف مدن ولاية البليدة
- إعانة المدن الأقل درجة تنمية بمخططات تنموية خاصة ذات طابع استعجالي.
- إرساء مبدأ التضامن المحلي بين مختلف مدن إقليم ولاية البليدة لتقوية الروابط الوظيفية فيما بينها، ولتقليل الفجوة التنموية بينها.
- إعادة تنظيم الشبكة العمرانية لولاية البليدة للحد من اختلال التوازن المجالي في إطار أدوات التخطيط الإقليمي.

- المراجع العربية

- اخلفهوم كريم ، أدوات التخطيط الحضري وإشكالية المخالفات العمرانية في الجزائر ، حالة: ولاية البليدة أطروحة دكتوراه في علوم الأرض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر عام 2020.
- تقرير وزارة تهيئة الإقليم ، الجزائر صفحة 15 ، عام 2000.
- تقرير وزارة تهيئة الإقليم ، الجزائر صفحة 44 ، عام 2005.
- خطاب سفيان، أدوات التخطيط الحضري في الجزائر، العوامل المجالية المورفولوجية والقانونية، حالة ولاية المسيلة، أطروحة دكتوراه دوله في علوم الأرض بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر عام 2012.
- خليف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- الزوكة محمد خميس، مقدمة في التخطيط الإقليمي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر 1980.

المراجع الأجنبية

- Etude d'affinement de la carte de la pauvreté , ANAT , ministère de l'emploi et la solidarité Nationale, Alger, Mars 2006 . p4.
- Plan d'aménagement de la wilaya de Blida , phase N°01 , document N° 04- 2011.

الاستقطاب التجاري للمدن المتوسطة -حالة مدينة بسكرة-

مسعودي دليلة، ازرايب صالح

Messaoudi Dalila¹, Zraib Salah²

¹Université de Batna 2/ Département des sciences de la terre et de l'univers /
Batna, Algérie, d.messaoudi@univ-batna2.dz

² Université de Batna 2/ Département des sciences de la terre et de l'univers /
Batna, Algérie, zeraibsala@yahoo.fr

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الاستقطاب التجاري للمدن المتوسطة، أين سلطنا الضوء على محلات التجارة الصافية لمدينة بسكرة كحالة دراسية والتي شكلت ما نسبته 67.29% من إجمالي المحلات التجارية.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي والوصفي لتوضيح خاصية الاستقطاب التجاري لدى عينة من أصحاب التجارة الصافية لمدينة بسكرة. بينت الدراسة أهمية التجارة الصافية من خلال استقطابها للتجار من مهن مختلفة، حيث يشكل التجار الذين توجهوا من قطاعات أخرى للعمل في قطاع التجارة ما نسبته 73.67%، كما بينت الدراسة استقطاب المدينة للتجار من خارج مجال الدراسة أغلبهم من ولاية باتنة بنسبة 54.45% والتي تعكس العلاقة الوظيفية التي تربطها بولاية باتنة، والتوافد المعتبر للتجار من الولايات الساحلية ونخص ولاية جيجل بنسبة 2.97%.

كلمات دلالية: الاستقطاب التجاري، المدن المتوسطة، بسكرة، التجارة الصافية، تجار

The commercial polarization in middle cities

- Biskra city as a case study-

ABSTRACT: This study aims to diagnose the phenomenon of commercial polarization in middle cities, where we chose the net commercial shops of Biskra city as a case study, which constituted 67.29% of the total shops.

The study used the quantitative and descriptive approach to illustrate the characteristic of commercial polarization for sample of merchants in Biskra city. The study showed the importance of net commercial by attracting merchants from different professions, where the merchants who went from other sectors to work in the commercial sector accounted for 73.67%, and the study showed that the city attracts merchants from outside the city, most of them from Batna by 54.45%, which reflects functional relationship with the Wilaya of Batna, and the significant influx of merchants from the coastal Regions, especially Jijel, by 2.97%.

KEYWORDS: commercial polarization, middle cities, Biskra, net commercial, merchants

مقدمة:

تعد الوظيفة التجارية من أهم الوظائف الاقتصادية التي تلعب دورا كبيرا في نمو المدن بما فيها المدن المتوسطة، حيث كتب المختصان في جغرافية المدن Pierre Lassave و Anne Querien سنة 1998 أن " المساحات التجارية في كل مرة تزداد كما ونوعا، مثلها مثل أحياء المدينة وسكانها الذين تجذبهم هذه المساحات " (Bakhouche, 2002)، ومدينة بسكرة بوابة الصحراء تميزت منذ القدم بطابعها التجاري حيث كانت مركزا رئيسيا للجنوب الشرقي، وقبله الرحل تتمتع بمكانة اقتصادية هامة، فبعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر إثر سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين بالثورة الصامتة في بنية النشاط الاقتصادي باعتبار التجارة أحد فروع قطاع الخدمات (مصيلحي، 2001)، عرفت مدينة بسكرة كباقي المدن المتوسطة الجزائرية ازدهار وتنوع الأنشطة التجارية بما فيها التجارة الصافية والتي شكلت 67.29% من إجمالي المحلات التجارية، مما أثرت بشكل مباشر على الحركة الاقتصادية للمدينة ورفعت من مستوى أدائها من ناحية النوعية والكمية ووسعت من مجال نفوذها (Fontaine, 1996) واستقطابها لليد العاملة من مختلف المهن ومختلف المناطق، وخاصة بعد الترقية الإدارية التي حظيت بها المدينة سنة 1974، وهذا ما دعانا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما أهمية الاستقطاب التجاري لمدينة بسكرة؟

فرضيات الدراسة:

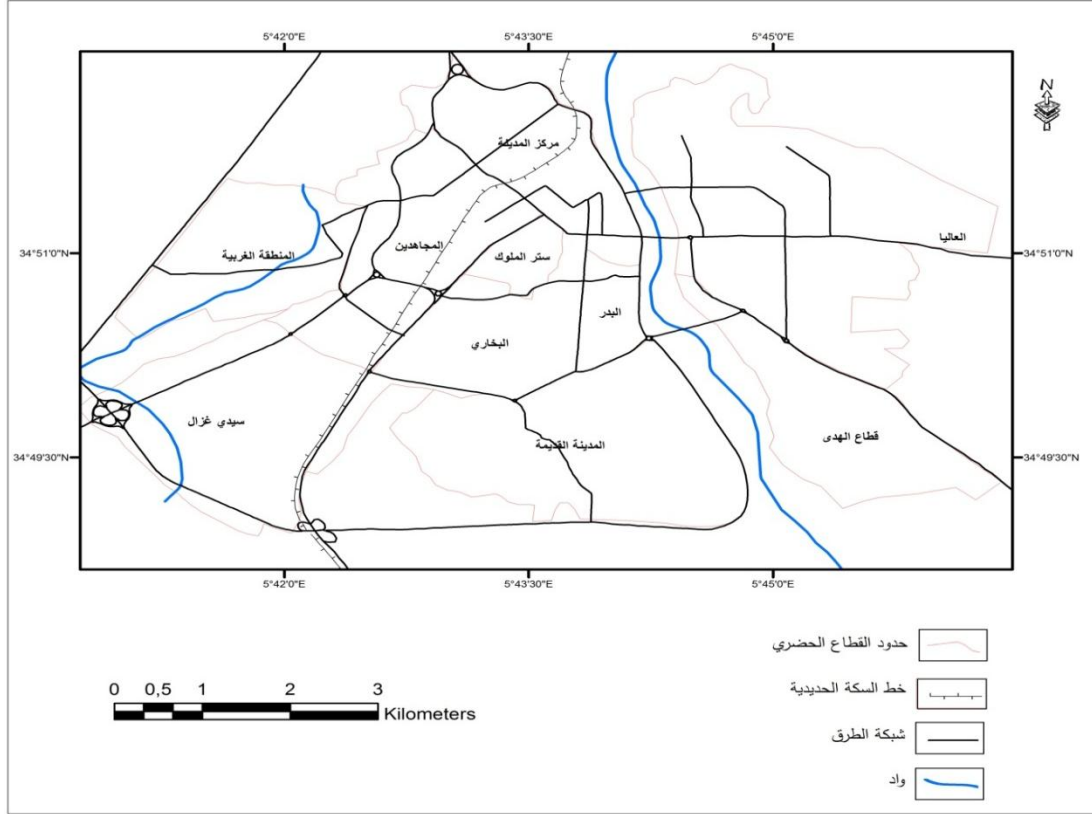
- إن ظاهرة الاستقطاب التجاري بمدينة بسكرة مرتبط بموقعها الاستراتيجي.
- ظاهرة الاستقطاب التجاري ناتجة عن عدم الحصول على مناصب عمل دائمة.
- تبرز أهمية الاستقطاب التجاري لمدينة بسكرة من خلال توافد التجار من خارج ولاية بسكرة.

منهجية البحث:

اعتمدنا أساسا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي للتعبير عن المكانة التجارية التي تزخر بها مدينة بسكرة منذ القدم بالإضافة إلى المنهج الوصفي والكمي، من أجل تشخيص ظاهرة الاستقطاب التجاري لمجال الدراسة. حيث تم إحصاء محلات التجارة الصافية للمدينة (سنة 2019)، بعد تقسيمها إلى قطاعات حضرية (شكل 01) للكشف عن القطاعات الأكثر استقطابا لهذا النوع من التجارة، بالإضافة إلى توزيع استمارة (سنة 2020) كأداة أساسية لجمع المعطيات وتحقيق الأهداف، والتي تم توزيعها على 10% من أصحاب محلات التجارة الصافية أي ما يمثل 260 استمارة، تتضمن

استمارة البحث أسئلة تتعلق بالمهنة السابقة، أسباب التوجه للعمل في قطاع التجارة، الأصل الجغرافي لأصحاب محلات التجارة الصافية.

شكل (01): القطاعات الحضرية لمدينة بسكرة



1. الاستقطاب التجاري لمدينة بسكرة:

1.1 مدينة بسكرة ذات طابع تجاري منذ القدم:

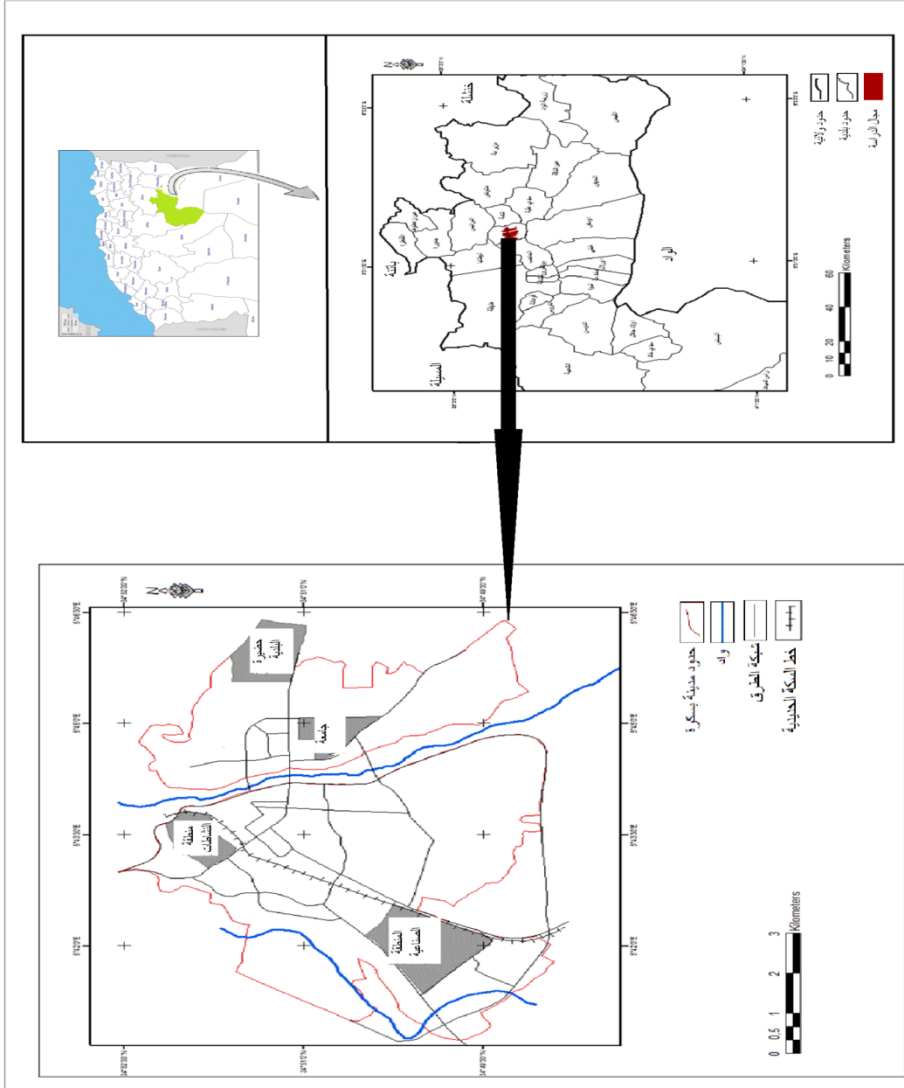
اختلف المؤرخون في ضبط أصل التسمية لمدينة بسكرة حيث يرى الجغرافي المؤرخ " شارل تيسو " أن اسمها " فيسيرا " وهي كلمة رومانية، تعني المحطة التجارية أ و "بيسينام " "Pisicinam" نسبة إلى المنبع المعدني حمام الصالحين، وهو اسم مدينة بسكرة حاليا، أما المؤرخ زهير الزاهري فيرى بأن اسم مدينة بسكرة نسبة إلى حلاوة تمرها (شايب ذراع، 2014)، لكن الأسباب الحقيقية لاستقرار الإنسان فيها هو الموقع الاستراتيجي، حيث تعتبر بوابة الصحراء وعاصمة ومركزا للأنشطة الإدارية والاقتصادية والثقافية لمنطقة الزيبان (Bouzahzah, 2015) تقع في الجهة الشمالية الشرقية للجزائر(شكل 1)، في منطقة انتقالية بين النطاقين الصحراوي و الأطلسي، فهي تفصل بين المناخ شبه الجاف و المناخ الصحراوي الجاف، وبالتالي أعطى هذا الموقع الاستراتيجي الذي تزخر به هذه المدينة العريقة، أهمية كبيرة وجعلها مركزا

للمبادلات (شمال-جنوب) بين المدن الكبرى بالشمال الشرقي والمراكز العمرانية المنتشرة بالجنوب(غانم، 1998).

فكما أشارت الكثير من الدراسات على أن المدينة كانت مركزا رئيسيا للجنوب الشرقي، وقبله الرحل تتمتع بمكانة اقتصادية هامة، تتوافد إليها القوافل لتبادل منتجات الصحراء بمنتجات التل وذلك في الفترة الممتدة ما بين (681-1542م) (معاوية، 2016)، وبقدوم الأتراك إلى المدينة سنة (1542م)، أصبحت معبرا هاما للحجاج باحتوائها على أطول منارة في إفريقيا، هذا ما زاد من ازدهار تجارتها، كما قسمت المدينة إلى سبعة مناطق (الكرة، قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، راس القرية، مجنيش)، أين نمت نمو خطيا يتوافق مع اتجاه جريان السواقي (شمال_جنوب).

في سنة (1844م) تم احتلال المدينة من طرف الاستعمار الفرنسي بقيادة "Le Duc Daumal" " وإنشاء قلعة القديس "Saint Germain" في السنة الموالية، في المنطقة الشمالية للمدينة، بشكل شطرنجي موجه نح والجنوب تهيكله شوارع متعامدة ومنتظمة، وهو أول تعمير أوروبي بالمدينة، وهو المركز الأكثر حيوية إذ يضم العديد من المحلات التجارية، ومطاعم، ومطحنة، ومخبزة بالإضافة إلى المساكن والمقرات الإدارية (بن غضبان، 2015)، كما اهتم الاحتلال الفرنسي بتطوير قطاع النقل لتسهيل المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب، وانجاز سوق تجارية سنة(1855 م) بالجهة الغربية للساحة الكبيرة العقيد بوتي (العربي بن مهدي حاليا) تقدر مساحتها ب 1600 متر مربع، تأخذ شكل مربع يتوسطه باب يفتحه عامل عند كل فجر ويتم غلقه عند الغروب، كما تمت تهيئة الجدران الخارجية للبناء لتضم عدة محلات تجارية (زرردوم، 2004)، وقد ساهمت عملية إنجاز خط السكة الحديدية، والفندق والكازينو سنة (1895م) في توافد العديد من الأهالي من مناطق مختلفة من الجزائر إستمرت حتى الإستقلال، منهم الميزابيون (غرداية) الذين إهتموا بإنشاء محلات تجارية مختصة في بيع الأقمشة والألبسة والمواد الغذائية تجاور السوق المغطاة، كما وفد السوفيون (سكان واد سوف) الذين عملوا في بداياتهم على تهريب مواد الشاي، والقهوة والسكر، ثم إستقروا بالمدينة وهم الأوائل الذين إهتموا بتصدير التمور (دقلة نور) إلى أوروبا(بن غضبان، 2015).

شكل (02): الموقع الاستراتيجي لمدينة بسكرة



شكل (03): تجارة التمور في مدينة بسكرة



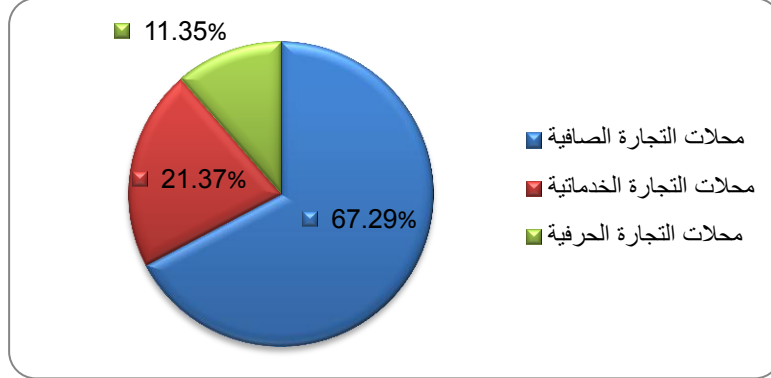
المصدر: مديرية السياحة، بسكرة.

2. التجارة الصافية نموذجا لظاهرة الاستقطاب التجاري

2.2 أهمية التجارة الصافية بالنسبة للأنشطة التجارية الأخرى :

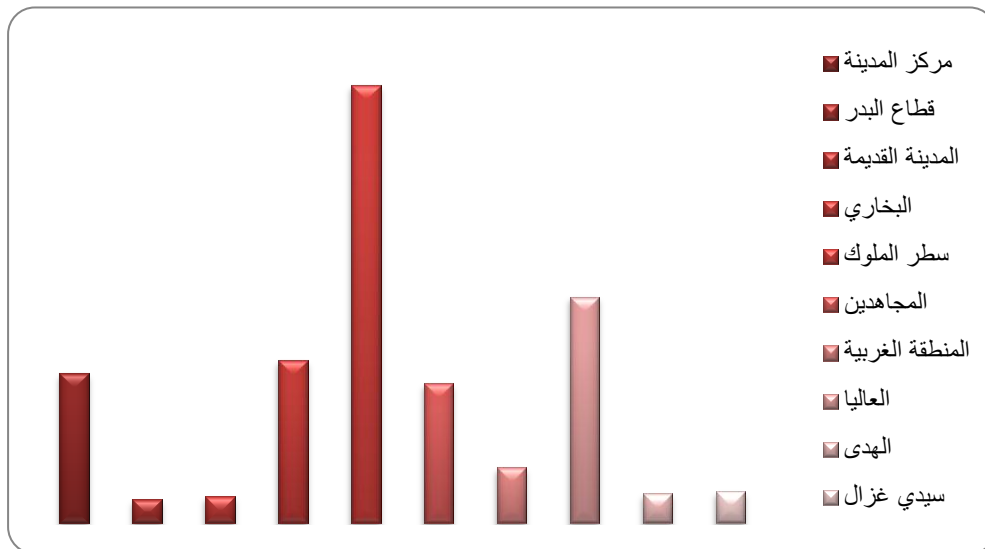
عرف مجال الدراسة في الآونة الأخيرة ازدهار التجارة الصافية، فمن خلال المسح الميداني تبين وجود 2639 محلا تجاريا أي ما نسبته 67.29% من إجمالي المحلات (الشكل 04) ، كما أن هذا النشاط يتوزع بصورة متباينة عبر القطاعات الحضرية للمدينة، مع استحواذ قطاع ستر الملوك على أكبر عدد من المحلات التجارية بعدد إجمالي يقدر ب 903 محلا تجاريا، ليليه قطاع العاليا بمجموع يقدر ب 466 محلا تجاريا، مما يدل على استقطابها الكبير لهذا النوع من النشاط (الشكل 05).

شكل (04): أهمية التجارة الصافية بالنسبة للأنشطة التجارية الأخرى



المصدر: من انجاز الباحثين

شكل (05): توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة بسكرة



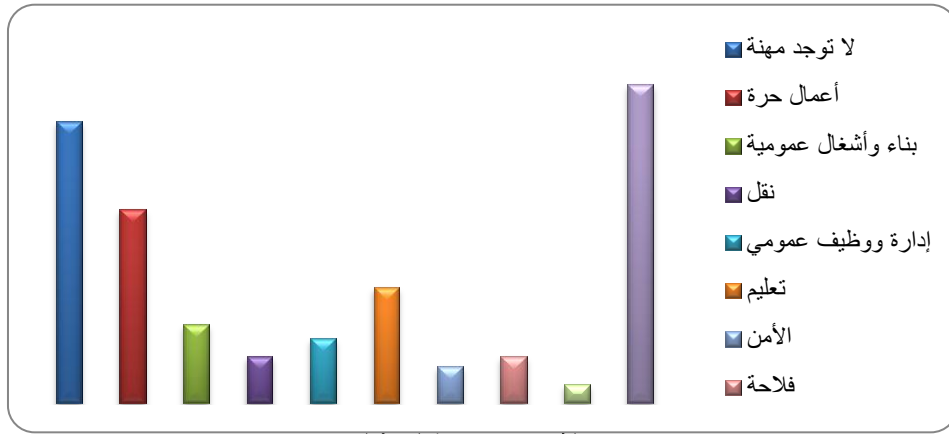
المصدر: من انجاز الباحثين

2.3 توزيع أصحاب محلات التجارة الصافية وفقا للمهنة السابقة: (مسعودي، زرايب، 2021، ص 63)

تبين لنا من خلال الاستفسار الذي وجه لأصحاب محلات التجارة الصافية بمدينة بسكرة عن أسباب توجههم واستثمار أموالهم لممارسة التجارة في مجال الدراسة، أن عدم حصولهم على مناصب عمل دائمة بأحد القطاعات الاقتصادية، تحسين المستوى المعيشي، تسريح العمال والتقاعد.

حسب نتائج المعطيات الميدانية فقد بلغ عدد التجار الذين لم تكن لديهم مهنة سابقة 61 تاجرا أي ما يعادل 23.28%، بينما بلغ عدد التجار الذين لديهم خبرة في مجال التجارة 69 تاجرا وهو ما يعادل 26.33%، في حين شكل التجار الذين كانوا يمارسون أعمال حرة ثم توجهوا نحو العمل في مجال التجارة 42 تاجرا أي ما يعادل 16.03%.

شكل (06): توزيع أصحاب محلات التجار الصافية وفقا للمهنة السابقة:



المصدر: من إنجاز الباحثين

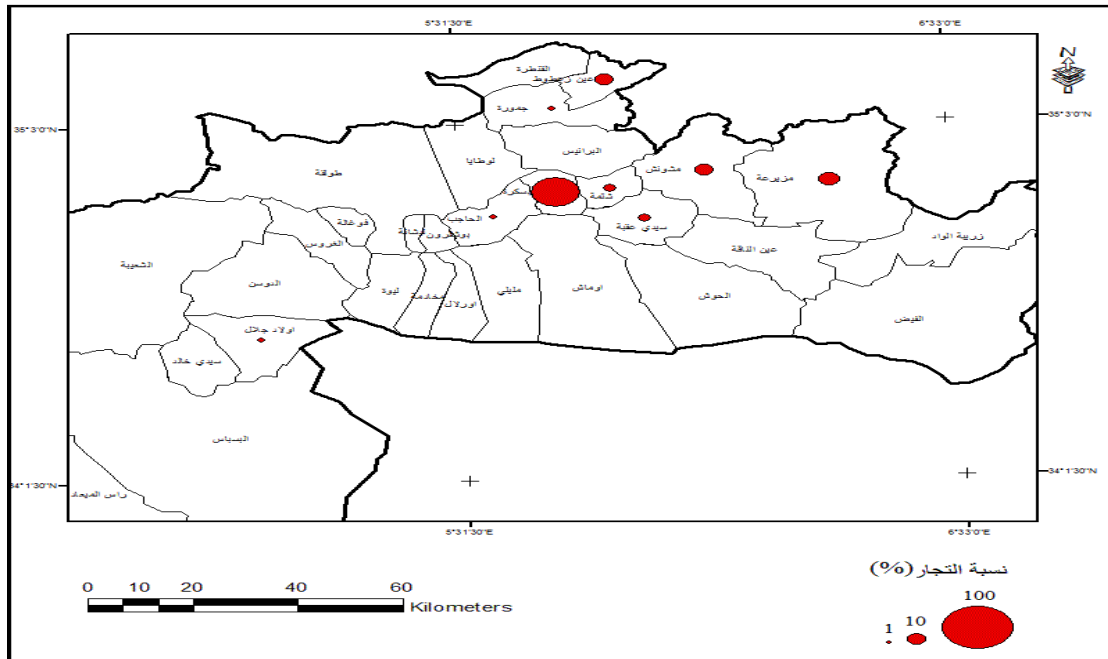
2.4 الأصل الجغرافي لأصحاب محلات التجارة الصافية:

تبرز أهمية مدينة بسكرة من خلال استقطاب التجار من مختلف المناطق واستقرارهم بمجال الدراسة، حيث سمحت لنا المعطيات التي تم استخراجها من 260 استمارة وجهت لأصحاب محلات التجارة الصافية لمدينة بسكرة لسنة 2020، من معرفة الأصل الجغرافي للتجار والكشف عن المستوى الكبير لظاهرة الاستقطاب التجاري بالمدينة والتي توضح مايلي:

- **تجار من ولاية بسكرة:** تبين من خلال الشكل رقم (07) أن أكثر من 50.31% من مجموع أصحاب محلات التجارة الصافية هم من سكان مدينة بسكرة، 48.95% من التجار ينحدرون من البلديات الواقعة في الجهة الشرقية لولاية بسكرة ونخص بالذكر بلدية مزيرعة، في حين التجار المنحدرين من البلديات الواقعة في الجهة الغربية للولاية لا يشكلون سوى 13.73%.

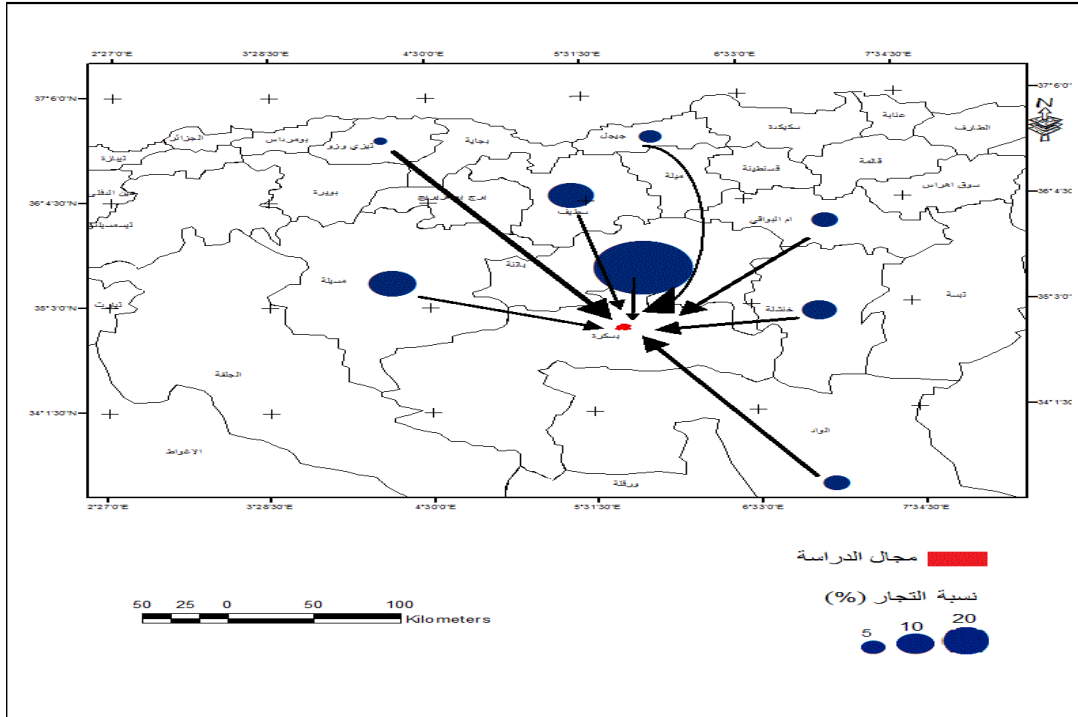
● **تجار من خارج ولاية بسكرة:** توضح الشكل رقم (08) النسبة الكبيرة للتجار الوافدين من الولايات الشمالية، أغلبهم ينحدرون من ولاية باتنة والذين يمثلون 54.45% من مجموع أصحاب محلات التجارة الصافية، واغلبهم متخصص في تجارة المجوهرات، الألبسة، قطع الغيار، الأقمشة ولوازم الخياطة وهي نسبة مرتفعة تعكس العلاقة الوظيفية التي تربطها بولاية باتنة ناتجة عن عامل اقرب المسافة بين الولايتين، من جهة ومن جهة ثانية علاقتها بولاية مسيلة حيث يقدر عدد التجار الوافدين بـ 12.87% وأغلبهم متخصص في تجارة الأواني، كما أظهرت معطيات التحقيق الميداني التوافد المعتبر للتجار من الولايات الساحلية ونخص ولاية جيجل حيث شكل التجار الوافدين ما نسبته 2.97% في حين شكل التجار الوافدين من ولاية تيزي وزو ما نسبته 1.01% .

شكل (07): محلات التجارة الصافية: الأصل الجغرافي للتجار الوافدين من ولاية بسكرة



المصدر: من إنجاز الباحثين

شكل (08): محلات التجارة الصافية: الأصل الجغرافي للتجار الوافدين من خارج ولاية بسكرة



المصدر: من إنجاز الباحثين

خلاصة:

شكلت مدينة بسكرة نموذجا لدراسة ظاهرة الاستقطاب التجاري لإحدى المدن الجزائرية المتوسطة، حيث أكسبها موقعها الاستراتيجي بأن تكون مركزا للتبادلات التجارية، تتوافد إليها القوافل لتتبادل منتجات الصحراء بمنتجات التل وهذا ما أشارت إليه الكثير من الدراسات، وكما أدت الترقية الإدارية التي استفادت منها المدينة إلى ازدهار الوظيفة التجارية، أين يبرز دور التجارة الصافية في اقتصاديات المجتمع البسكري إذ أصبحت تشكل ما نسبته **67.29%** من إجمالي المحلات التجارية، حيث بينت الدراسة استحواذ قطاع ستر المملوك والعاليا واستقطابها لهذا النوع من النشاط، إضافة إلى استقطابها للتجار من مهن مختلفة، حيث يشكل التجار الذين توجهوا من قطاعات أخرى للعمل في قطاع التجارة ما نسبته **73.67%**، كما بينت الدراسة استقطاب المدينة للتجار من خارج مجال الدراسة أغلبهم من ولاية باتنة بنسبة **54.45%** والتي تعكس العلاقة الوظيفية التي تربطها بولاية باتنة ناتجة عن عامل قرب المسافة بين الولايتين، والتوافد المعتبر للتجار من الولايات الساحلية ونخص بالذكر ولاية جيجل بنسبة **2.97%**.

- قائمة المراجع:
 - المراجع العربية:
 - زردوم، ع (2004)، "تاريخ بسكرة الفرنسية"، مطبعة المنار، الجزائر.
 - مصيلحي، م (2011)، "جغرافية الخدمات: الإطار النظري وتطبيقات عربية"، الطبعة الثانية، مطابع جامعة المنوفية، مصر.
 - شايب ذراع، م (2014)، "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر.
 - غانم، ع (1998)، "التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة"، أطروحة دكتوراه علوم. كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
 - معاوية، ص (2016)، "التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية- مدينة بسكرة نموذجا"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر.
 - مسعودي، د. زرايب، ص (2021)، دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ترقية مناخ الاستثمار التجاري بالمدن الجزائرية- مدينة بسكرة نموذجا-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03.
 - بن غضبان، ف (2015)، "أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على البنية التجارية للمدن الصحراوية الجزائرية، دراسة في مدينة بسكرة -الجزائر"، أشغال الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية - تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية يومي 3-4 مارس 2015.
- المراجع الأجنبية:**
- **Bakhouche, Z, (2002),** « Structures commerciales et Dynamiques urbaine-cas de Biskra-», Thèse de doctorat, UFR de Géographie- Université Aix Marseille, France.
 - **Bouzahzah, F, (2015),** «Dynamique urbaine et nouvelle centralité cas de BISKRA –ALGERIE-». Thèse doctorat science, Aménagement de territoire, université de Constantine 3, Algérie.
 - **FONTAINE, J, (1996)** "Les populations sahariennes", Les cahiers d'URBAMA, n° 12, université de Tours

التحولات السوسيوإقليمية في المدن الجزائرية المتوسطة ذات النشأة الاستعمارية

مدينة عين مليلة حالة دراسية

د . بشارة سمير

جامعة أم البواقي الجزائر

البريد الإلكتروني: samirbechara28@gmail.com

الملخص

تتناول الورقة البحثية موضوع التحولات السوسيوإقليمية للمدن المتوسطة في الجزائر ذات النشأة الاستعمارية، حيث و بدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عمل على تشجيع الاستيطان في المناطق السهلية المنبسطة، و هذا بغرض المراقبة و السيطرة على الاقاليم المحتلة من جهة ، و اظهار القوة و الهيمنة الفرنسية من جهة أخرى. و قد تُرجم كل ذلك ببناء المراكز و القرى الفلاحية ، هذه الأخيرة كانت بمثابة نموذج جديد في استهلاك المجال نظرا لكونه خاضع للتخطيط آخذا الخطة الشطرنجية ، و يؤدي وظائف حضرية جديدة، و بالمقابل تتموقع بجوارها السكنات التقليدية التي تأوي الآهالي. لكن بعد الاستقلال أخذت هذه المراكز الاستعمارية في النمو و التوسع و أصبحت اليوم مدنا بجد ذاتها، خضعت للسياسات العمرانية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية ، نتج عنها نسيجاً حضرياً يضم أشكالاً حضرية مختلفة في الشكل و الوظيفة، و من هذا المنطلق تأتي دراستنا و المتمثلة في تسليط الضوء على المجالات العمرانية المشككة في المدن المتوسطة الجزائرية ذات النشأة الاستعمارية التي أعطت صورة حضرية تتميز بها، بأخذنا لمدينة عين مليلة حالة دراسية ، و محاولين وضع اسقاطات و سيناريوهات مستقبلية معتمدين في ذلك على المنهج المسحي . هذه المداخلة تندرج ضمن المحور الثالث: دور المدن الصغيرة و المتوسطة في حركة التحضر.

الكلمات المفتاحية

المدن المتوسطة – المركز الاستعماري – التحولات الإقليمية – التحولات السوسيوإقليمية – المجال الحضري – مدينة عين مليلة .

Sociological transformations in the middle Algerian cities of colonial origin Ain M'lila, a case study

Abstract

The research paper talked about a topic of spatial transformations and sociological transformations of middle cities in Algeria of colonial origin, Whereas, with the entry of French colonialism into Algeria, he worked to encourage settlement in the flat plain areas, in order to monitor and control the occupied territories on the one hand, and to demonstrate French power and hegemony on the other hand. All of this was translated into building agricultural centers and villages, this latter was a new model in space consumption due to its being subject to planning, following the chess plan, and it performs new urban functions, and in return, traditional housing units that house the people are located next to it. But after independence, these colonial centers began to grow and expand today, they have become cities in their own right, subject to the urban politics adopted by the Algerian authorities, it resulted in an urban fabric that includes urban forms of different form and function. From this standpoint comes our study, which is to shed light on the urban areas problems in the Algerian middle cities of colonial origin that gave an urban image to distinguishes it , we took the city of Ain M'lila as a case study , by trying to develop projections and future scenarios, depending on the survey method. This intervention falls within the third axis: the role of small and medium cities in the urbanization movement.

Key words: Medium cities - Colonial center-spatial transformations - Sociological transformations- Urban space - city of Ain M'lila

مقدمة

لقد شكلت المدينة موضوع اهتمام و بحت العديد من المختصين و ينظر اليها من زوايا مختلفة و متعددة ، فهذا الكيان المعقد يكتسي أهمية بالغة في الحياة البشرية في كونه المجال الذي تتداخل و تتمازج فيه الفعاليات الانسانية و تترجم على أرض الواقع في شكل تصميقات مبنية و غير مبنية. مما جعلها حقل مفتوح لتخصصات مختلفة كالعمران، الجغرافيا، التاريخ، الهندسة... الخ. لكل تخصص مقارنة تعتمد على مجموعة من المعايير لتعريف المدينة ، فالجغرافيون ينظرون الى المدينة هي ذلك التنظيم المجالي المترکز على ثلاث عناصر هي : الارض، السكن ، الوظيفة . و علماء التاريخ يرون أنها نتاج و خلاصة الحياة الحضرية كونها المرجع الأول الذي يرجعون اليه لدراسة الحضارات القديمة و يصنفونها حسب الفترة التي مرت بها أما علماء الاجتماع فانهم يعتبرون المدينة مكان للتركز السكاني تربطهم علاقات و مصالح متبادلة ، أي يأخذون المعيار الاحصائي في تعريفهم و يصنفونها على حسب الحجم السكاني.

عرفت الجزائر التحضر منذ العصور القديمة بحكم تاريخها العريق و موقعها الاستراتيجي الذي يسمح لها بالاحتكاك بحضارات البحر الابيض المتوسط ، و مع تنوع و تباين تضاريسها جعل مدنها تختلف عن بعضها البعض ، فنجد مدن ساحلية ، مدن صحراوية ، مدن داخلية... الخ و بمختلف

الاحجام ، فهناك مدن كبيرة (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة) ، مدن متوسطة ، مدن صغيرة، و تجمعات حضرية. وهناك نوع من المدن الذي يتواجد في الجزائر ألا وهو لمدن المتوسطة ذات النشأة الاستعمارية ، و التي هي اشكالية بحثنا دراسة مختلف التحولات السوسيوإقليمية التي عرفتها منذ نشأتها الى غاية الوقت الحالي ، و تطورها في المستقبل . و هذا بأخذنا لمدينة عين مليلة حالة دراسية .

01-خلفية تاريخية للتحضر في الجزائر

ان التحضر في الجزائر لس وليد اليوم ، بل تعود جذوره الى الحضارات القديمة التي مرت عليها . أكدتها الشواهد العمرانية و المعمارية ، فقد كانت الجزائر و عغلى مر العصور موطننا لقيام الحضارات بحكم موقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط . ففي بادئ الأمر تشكلت مستوطنات على الساحل كانت نواة لمدن تتطورت فيما بعد ، على رأسها المستوطنات الفينيقية . و مع دخول الاحتلال الروماني لمنطقة لبلاد المغرب (146ق.م - 429 م) أول ما قام به هو اقامة الحصون و القلاع و بناء المستعمرات للجنود الرومان أصبحت فيما بعد مدنا قائمة قائمة بجد ذاتها أهمها تيمقاد ، شرشال ، جميلة...الخ ، كان لها الأثر البارز في تحديد الشبكة الحضرية للجزائر.

و مع وصول الفتوحات الاسلامية الى شمال افريقيا و ضمها للبلاد الاسلامية و ظهور دويلات (الرستمية، الموحدية، المرابطية، الحمادية ، الزيانية) كان لزاما عليها بناء مدن أخذت نموذجا في تكوينها يتوافق مع العقيدة الاسلامية بكل جوانبها أهمها تيهرت ، تلمسان، القلعة، آشير...الخ ، اضافة الى تطوير المدن العتيقة التي فتحوها كقسنطينة و مدينة الجزائر . لتليها الفترة العثمانية أين قسمت البلاد الى أربع مقاطعات كبدية للتهيئة العمرانية في الجزائر (دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك التيطري ، بايلك الغرب)

و بعد 1830 أي فترة الاستعمار الفرنسي تغيرت السياسة العمرانية ، فقد كان المستوطنون الأوروبيون يستولون على الأراضي و السهول الخصبة و اقامة مستوطنات خاصة بهم يتم ربطها بشبكة الطرق البرية و السكة الحديدية لتتطور الى مدن ذات أهمية على المستوى الاقليمي أبرزها مدن: باتنة ، سطيف ، سيدي بلعباس...الخ . و من جهة أخرى قامو بتطوير المدن العتيقة ببناء أحياء على النمط الأوروبي (عنابة، وهران ، الجزائر العاصمة، قسنطينة). و بعد الاستقلال (1962) تأثرت بالسياسات العمرانية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية.

كل هذه التراكمات التاريخية رسمت لنا ملامح المدينة الجزائرية التي تختلف عن بعضها البعض في النشأة و الحجم و البيئة الطبيعية .

02-الشبكة الحضرية الجزائرية

سن المشرع الجزائري عدة نصوص قانونية تتعلق بالمدينة لعل أبرزها و أهمها القانون التوجيهي للمدينة 06/06، الذي حدد مفهوم المدينة ، مبادئها، و توجهات الدولة في المجال العمراني . و قد

عرفها على أنها تجمع حضري ذو حجم سكاني تتوفر على وظائف ادارية و اقتصادية و ثقافية. كما حدد القانون 06/06 أصنافها اضافة الى المدن الميترابولية و المدن الجديدة و المناطق الحساسة (حددها قانون 01/20 المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة) الى مدن كبيرة ، مدن متوسطة ، مدن صغيرة، و الأحياء ، معتمدا في ذلك على المعيار الديمغرافي و التراث التاريخي و الثقافي.

أ-المدينة الميترابولية: تجمع حضري يتجاوز عدد سكانه 300000 نسمة ، تحتوي على وظائف و خدمات ذات تأثير على المستوى جهوي أو وطني.

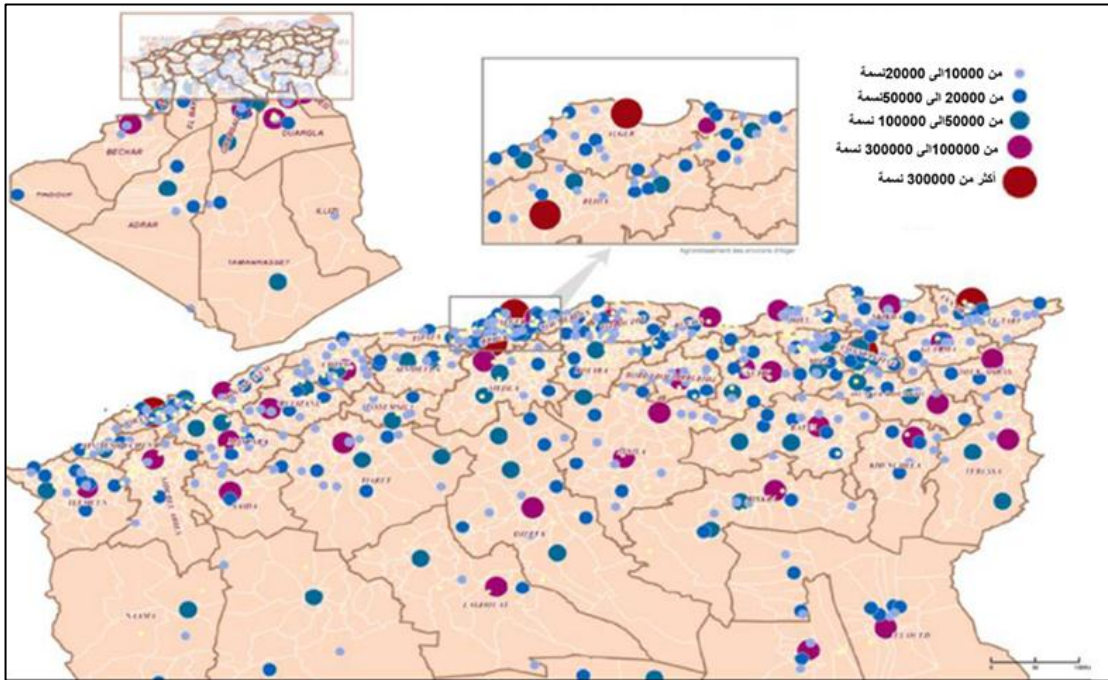
ب-المدينة الكبيرة: تجمع حضري يتراوح عدد سكانه ما بين 100000 و 300000 نسمة

ج-المدينة المتوسطة: تجمع حضري يتراوح عدد سكانه ما بين 50000 و 100000 نسمة

د-مدينة صغيرة: تجمع حضري يتراوح عدد سكانه ما بين 20000 و 50000 نسمة

هـ-التجمع الحضري: تجمع سكاني يبلغ عدد سكانه على الأقل 5000 نسمة

و-الحج: جزء من المدينة يتم تحديده على أساس مجموعة من المعطيات (المرفولوجية ، تاريخ الانشاء ...الخ)



الشكل 01: الشبكة الحضرية الجزائرية

المصدر: (ARMATURE URBAINE 2008 ,2011, P 67)

03-المدينة المتوسطة ضمن الشبكة الحضرية الجزائرية

المدينة المتوسطة هي الفئة الانتقالية أو الوسطية بين المدن الصغرى و المدن الكبرى، تمارس دور التآطير والخدمة للمجال الريفي ، تتحكم في العلاقات الاقتصادية و البشرية و تؤدي دورا مركزيا في عملية الموازنة بين مجالات النفوذ المستقطبة و أحواض الخدمات المحلية (بن صوط صورية، 2018، ص ، 166)

العدد	حجم التجمع (نسمة)
283	من 5000 الى 10000
238	من 10000 الى 20000
142	من 20000 الى 50000
47	من 50000 الى 100000
33	من 100000 الى 300000
5	أكثر من 300000

الجدول 01: توزيع التجمعات على حسب الحجم السكاني

المصدر: (ARMATURE URBAINE 2008 ,2011 ,P 40)

04-مدينة عين مليلة : مدينة متوسطة ذات نشأة استعمارية

أ-تقديم المدينة

✓الموقع الإداري: تقع مدينة عين مليلة في الشمال الشرقي الجزائري ضمن السهول العليا القسنطينية على ارتفاع ، اداريا تابعة لولاية أم البواقي. تحتل المدينة موقعا استراتيجيا أهلها لأن تكون همزة وصل بين وسط الشرق و الغرب من خلال الطريق الوطني 100 ، و بين مناطق الساحل الشرقي و الجنوب الشرقي من خلال الطريق الوطني رقم 03. كما يمر عليها خطين للسكة الحديدية: قسنطينة - تبسة و قسنطينة - بسكرة .

✓الموضع : تتموضع مدينة عين مليلة على سهل يحيط به مجموعة من الجبال تنقسم الى سلاسل جبلية صغيرة متباعدة عن بعضها البعض بشكل واضح ضمن السهول العليا القسنطينية بارتفاع 775م على مستوى سطح البحر(المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين مليلة 2004).

ب-التحولات السوسيوإقليمية بمدينة عين مليلة

➤ الفترة الاستعمارية: ظهرت النواة الاستعمارية التي تمثل مركز المدينة الحالي مشكلة من مجموعة من البنايات ذات الشكل المستطيل و المربع ، يتوسطها الطريق الوطني رقم 03 ، تحتوي على مرافق عمومية موجهة لخدمة المعمرين أهمها : المستشفى، ملعب، كنيسة ، مقبرة، محكمة . و خلال

الثورة التحريرية الكبرى الممتدة من 1954 الى 1962 شهد المركز الاستعماري تطورا مجاليا بسبب النزوح الريفي الكبير وبناء المحتشدات من قبل السلطات الاستعمارية.

ما يمكن ملاحظته خلال الفترة الاستعمارية هو وجود نمطين من البناء هما النمط الاوروربي الذي يتميز بالخطة الشطرنجية ، و النمط المحلي التقليدي الذي كان عبارة عن سكنات متباعدة مبنية بمواد هشة كان لتقسيم الاراضي الزراعية في هيكلته.

➤ (1962 – 1974) السنوات الاولى من الاستقلال : استمر التوسع حول أطراف النواة الاستعمارية بشكل عشوائي و فوضوي (مباني من الطين والحجارة) بسبب النزوح الريفي ، و قد قدر عدد السكان نهاية الفترة 12638 نسمة (احصاء 1966) .

➤ (1966-1977): فترة التوسع المنظم: عرفت مدينة عين مليلة في هذه المرحلة تطورا عمرانيا منظما ، اذ أصبح نمو المدينة يسير بفعل قرارات سياسية تبعا للمخططات التنموية الكبرى. ففي اطار المخطط الثلاثي(1967-1969) استفادت من برنامج خاص لبناء 360 مسكن، و في اطار سياسة التخصيصات البلدية استفادت المدينة من تخصيص بلدي انجز في الجهة الغربية. و أهم ما ميز الفترة هو التوسع في الجهة الغربية و الجهة الشمالية ، و ذلك بانجاز العديد من التجهيزات في صورة سينما النصر، سوق المواشي، مخزن الحبوب...الخ.

بلغت المساحة المبنية نهاية الفترة (1977) حوالي 142.10هكتار بتعداد سكاني بلغ 18345 نسمة(احصاء 1977).

➤ (1977-1987): فترة المشاريع الكبرى: خلال هذه الفترة شهدت المدينة حركة عمرانية سريعة و مكثفة لا سيما بعد توطين المنطقة الصناعية بالجهة الشمالية(تدخل في اطار تشجيع الدولة للتصنيع) و بناء المستشفى بطاقة استيعاب 240 سرير و مقر الحماية المدنية في الجهة الجنوبية (حي قواجلية)، وكذا انشاء مركز التكوين التابع للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز بالجهة الشمالية الغربية. كما استفادت المدينة من برنامج بناء 900 مسكن في اطار المخطط الخماسي الأول للتنمية(1980-1984). و بحسب احصاء 1987 بلغ عدد سكان المدينة 33345 نسمة.

● **الفترة الرابعة(1987-1991):** هي فترة قصيرة تأثرت بنبعات أحداث 1988 و بداية تراجع الدولة في مجال التعمير ودخول القطاع الخاص كفاعل مهم في عمليات البناء و التعمير. فظهرت مجموعة من التخصيصات الموجهة للبناء الفردي. كما انجزت العديد من التجهيزات تمثلت في المركب الرياضي، ثانوية مساس، متقن بوعافية، و العديد من المرافق التعليمية.

● **الفترة الخامسة(1991-2010):** فترة الانفجار العمراني: عرفت المدينة خلال هذه الفترة توسعا مجاليا كبيرا وفي جميع الاتجاهات الممكنة اذ :

-في الجهة الشمالية: ظهور المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN و حي النور الذي يضم سكنات ذات النمط الفردي و الجماعي.

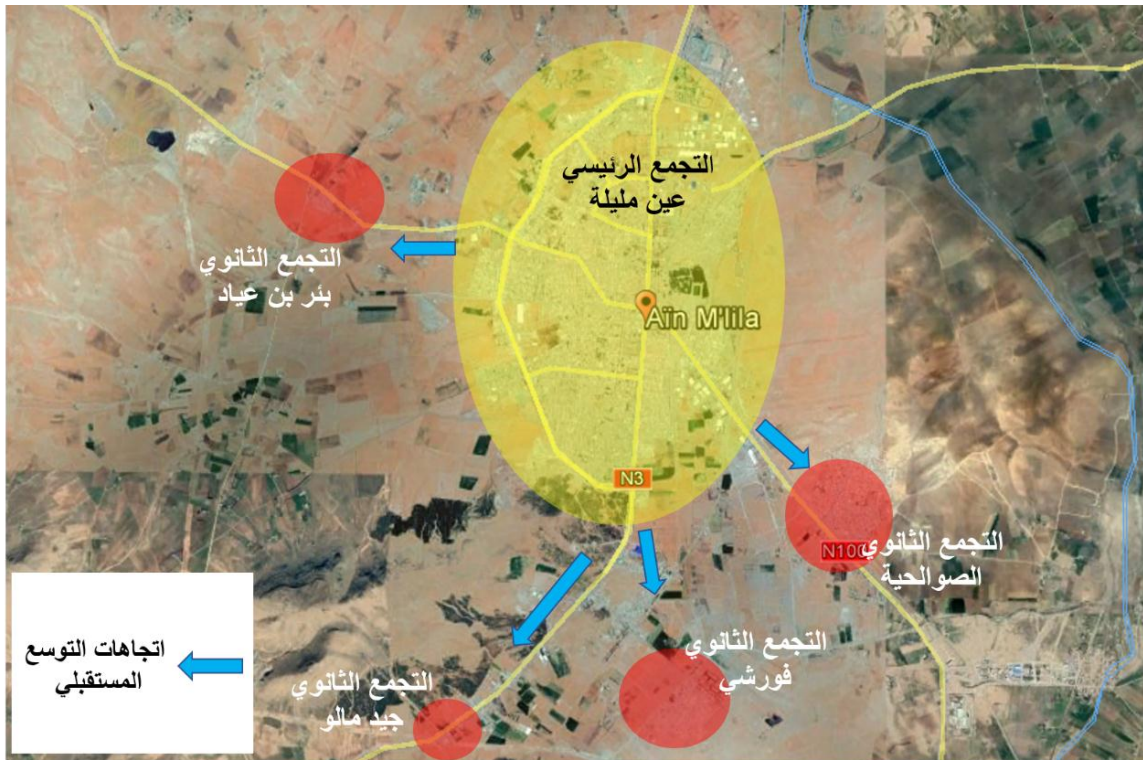
-في الجهة الجنوبية : تلاحم عمراني بين المدينة و حي قواجلية الذي كان عبارة عن تجمع ثانوي نتيجة توسع البناء الفردي (حي 01 نوفمبر 01 ، حي 01 نوفمبر 02).

-في الجهة الشرقية: ظهور منطقة النشاطات و التخزين.

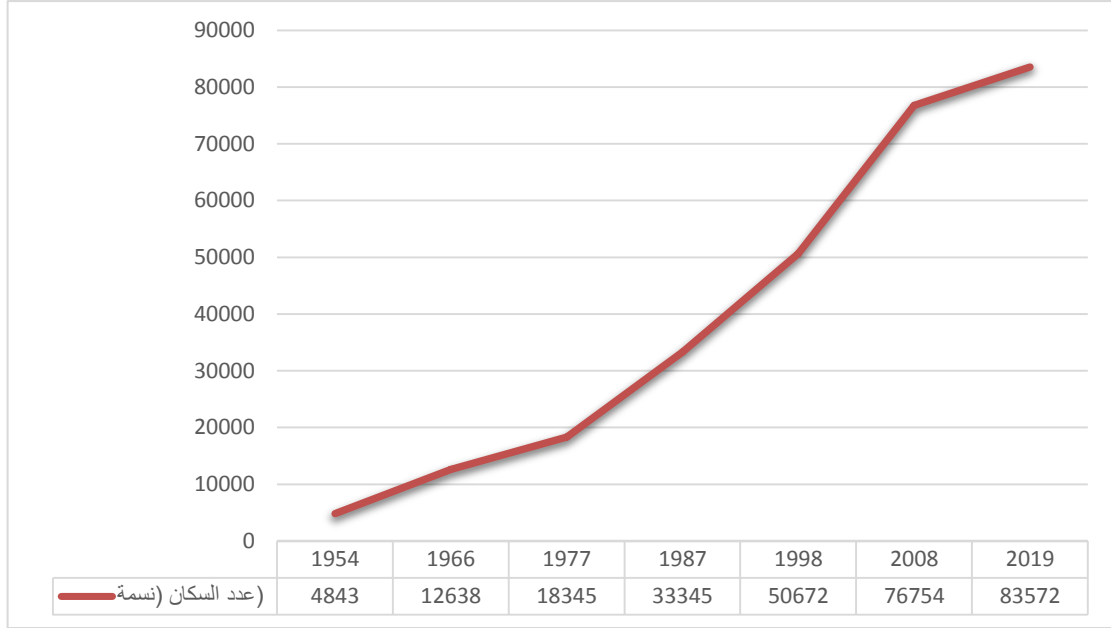
-في الجهة الغربية : حي 05 جويلية (سكنات جماعية و فردية) و انشاء المركب الرياضي.

في 2008 قدرت مساحة المدينة بحوالي 1070.18 هكتار بمعدل استهلاك بلغ 32.55 هـ / السنة، ليكون بذلك ضعف ماتم بناؤه قبل 1990، و بتعداد سكاني وصل الى 76754 نسمة(احصاء 2008).

●**الفترة السادسة(2010-2018):** خلال هذه الفترة عرفت المدينة استمرار التوسع العمراني وفق المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ل2004 ، فظهرت أحياء كاملة في صورة مخطط شغل الأرض رقم 03 في الجهة الجنوبية الغربية الذي هو عبارة عن منطقة للسكن الجماعي بصيغة السكن الاجتماعي و التساهمي . كما ازدهر البناء الفردي بشكل لافت بفضل الانتعاش الذي عرفه قطاع التجارة بالمدينة، ضف الى ذلك انجاز العديد من التجهيزات الخدماتية و التعليمية لعل أبرزها القطب الجامعي في الجهة الجنوبية.



الشكل 02: الوضعية الحالية لمدينة عين مليلة و اتجاهات التوسع



المصدر: (بشارة سمير ، 2019، ص 65)

الشكل 03: التطور السكاني لمدينة عين مليلة

المصدر: تعداد 2008-1998-1987-1977-1966 + معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

الخصائص	النمط العمراني
ظهر خلال الفترة الاستعمارية بتمركز وسط المدينة، يتكون من مجموعة من السكنات الفردية و بعض التجهيزات، تظهر بشكل منتظم في جزيرات ذات أشكال هندسية يغلب عليها الشكل المربع والمستطيل، و بارتفاع لا يتعدى الطابقين. لكن في السنوات الأخيرة أدخلت عليها عمليات التجديد	الأوروبي
أخذ مورفولوجيات و خطة غير منتظمة تختلف من شارع الى شارع اخر. لتبدو مزيجاً يجمع بين النمط التقليدي والأوروبي، كما أن مبانيه تنمو تبعا لتجزئة بسيطة بحسب الوضعية الاجتماعية للساكين. أي أنها تستجيب للخصائص العمرانية التقليدية ومحاولاة إدماج عناصر الحياة العصرية. و في السنوات الاخيرة شهدت أغلب السكنات تجديد كبيرة. و اعادة البناء بطريقة حديثة. نجده في كل من حي قواجلية 01، حي خنفري، و حي رقايزي.	التقليدي المحلي
هي شكل من أشكال التوسع المنظم، ذو هندسة معمارية تحمل الصفات العصرية كالانفتاح نحو الخارج. تتواجد في في الجهة الشمالية والجنوبية و الغربية. تتميز الواجهات العمرانية بوجود اما الوظيفة التجارية (المحلات التجارية) في الطابق الأرضي ، أو مرآب للسيارة أو للسكن. ثم تأتي الطوابق العليا ومفتوحة على	التحصيلات

الخارج بواسطة شرفات	
يتمثل في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) ، حي 05 جويلية، حي النور، و مخطط شغل الارض 03. هي شكل من أشكال التعمير المخطط جات لحل أزمة السكن، تظهر على شكل وحدات سكنية في عمارات متعددة الطوابق	السكن الجماعي
عددها حوالي 82 مسكن نجده في كل من حي قواجلية 01 جنوب المدينة و حي 05 جويلية في الجهة الغربية	نصف الجماعي

الجدول 02 : الانماط الحضرية المتشكلة في مدينة عين مليلة

خاتمة

مما لا شك فيه أن الشبكة الحضرية الجزائرية تشكلت بفعل التراكمات التاريخية للتحضر عبر الزمن ، فقد عرفت تحضرا منذ القدم كانت بصماته واضحة في التوزيع الجغرافي للمدن، و في محاولة لخلق التوازن الجهوي سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى تنظيم مجالها من خلال وضع استراتيجية و رؤية مستقبلية للتحكم الجيد في مجالها ، و قد تمثلت في مختلف السياسات و القوانين التي تبنتها ، أهمها قانون المدينة 06/06 الذي وضع تصنيف مضبوط للمدينة يعتمد فيه على عدة اعتبارات، و من بين المدن نجد المدينة المتوسطة ، هذه الاخيرة لها أهمية كبيرة في خلق التوازن الاقليمي نظرا في كونها همزة وصل بين المدن الكبرى و المدن الصغرى.

لقد تبين لنا من خلال الدراسة أن مدينة عين مليلة واحدة من المدن المتوسطة ذات النشأة الاستعمارية في الشبكة الحضرية الجزائرية (الشرق الجزائري) ، عرفت منذ نشأتها تحولات سوسيوإقليمية بفعل عدة عوامل ، أخذت أشكالا متباينة في استهلاك المجال مجسدة في الأنماط العمرانية التالية: الأوروي، التقليدي المحلي، التخصيصات ، السكن الجماعي و نصف الجماعي، إضافة الى التجهيزات الكبرى.

و بنظرنا المستقبلية ستصبح المدينة ضمن مصاف المدن الكبرى ذات الأهمية الإقليمية بفضل ماتحتويه من خدمات و تجهيزات مهمة تسمح لها بفرض هيمنتها ، الا أنه و لا بد من تحسين محيطها العمراني الذي يعاني من مشاكل بالجملة.

قائمة المراجع

- بشير التيجاني (2000): التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- بوبكر حربوش (2017): النمو الحضري و رهان التنمية الحضرية المستدامة أي سياسة ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02
- بن صوط صورية (2018/2017): النظام القانوني للمدينة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام ، جامعة الجزائر 01.
- جهيدة نزاري (2009/2008): عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلةمة ولاية سطيف ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر باتنة
- القانون التوجيهي للمدينة 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006
- القانون 01/20 المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة .
- احصاء 1966-1977-1987-1998-2008.
- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين مليلة
- ONS (2011) : *l'armature urbaine 2008*.

دور المدن المتوسطة في هيكلية وتوازن المجال الإقليمي
(مدينة السوقر بولاية تيارت أنموذجا)
البشير العرف⁽¹⁾ لعشبي الطاهر⁽²⁾

The Role of Middle Cities in Structuring and Balancing the Regional Space (The city of Sougueur in the state of Tiaret is a model)

1* Bachir Lorf / 2 Tahar Lachibi

^{1*}Ecole normale supérieure Mebarek Elmili Bouzareah / Laboratoire de d'histoire, civilisation et la géographie pratique / Bouzareah / Alger / Algérie.

²Ecole normale supérieure Mebarek Elmili Bouzareah / Laboratoire de d'histoire, civilisation et la géographie pratique / Alger / Algérie.

Abstract :

The western upper Plains region of Algeria from the problem of regional aménagement for the organization of human and economic aspects, In the space of achieving regional balance on the one hand, and regional development on the other. This is the result of unbalanced human construction in this region. This problem is mainly due to the rapid urbanization expansion and the slow movement of development in cities. Where the western steppe range is a prominent model to the problem of spatial imbalance between habitants distribution and reconstruction movement in Tiaret state and it's growing urban agglomerations whether rural or semi-rural or urban quickly due to dehydration During recent years, This prompted many rural and nomadic residents to settle In a spontaneous and chaotic manner unplanned On the margins of the big cities. Here is the problem we are dealing with by forming an important network of middle cities with rapid urban dynamic and a slow development dynamic. Thus, the objective of studying this pattern from cities to highlight its impact in the space balance on the Movement for reconstruction, urbanization and development Facing the big cities, especially the city of Tiaret as the capital of the state With a local and regional dimension in the western upper plains. The interest in middle cities as a mechanism for guiding urban growth and a means of controlling in the growth of big cities to reduce its dominance in the regional space, It can only be achieved by supporting their role as urban centers you play an intermediary between big and small cities and the rural space in order to balance the urban network in the state of Tiaret.

Keywords : Middle Cities ; Big Cities ; Regional Aménagement ; Regional Balance ; Urbanization Expansion.

ملخص: يعاني إقليم السهول العليا الغربية في الجزائر من مشكل التهيئة الإقليمية لتنظيم المظاهر البشرية والاقتصادية في المجال لتحقيق التوازن الإقليمي من جهة، والتنمية الإقليمية من جهة أخرى. وذلك نتيجة التعمير البشري اللامتوازن بهذا الإقليم، وتعود هذه المشكلة أساساً إلى التوسع العمراني السريع وحركة التنمية المتباطئة في المدن. حيث يمثل النطاق السهبي الغربي نموذجاً بارزاً لمشكلة اللاتوازن المجالي بين التوزيع السكاني وحركة التعمير بولاية تيارت والتي بدأت تنمو بها التجمعات العمرانية سواء كانت ريفية أو شبه ريفية أو حضرية بشكل سريع نتيجة الجفاف خلال السنوات الأخيرة، مما دفع الكثير من سكان الأرياف والترحل إلى الاستقرار بطريقة عفوية وفوضوية غير مخططة بحواف المدن الكبرى. وهنا تتضح الإشكالية التي نعالجها من خلال تشكل شبكة

مهمة من المدن المتوسطة ذات ديناميكية حضرية سريعة وديناميكية تنموية متباطئة، وبالتالي فالهدف من دراسة هذا النمط من المدن هو إبراز تأثيرها في التوازن المجالي على حركة التعمير والتحصن والتنمية في مواجهة المدن الكبرى لا سيما مدينة تيارت باعتبارها عاصمة الولاية ذات البعد المحلي والإقليمي بالسهول العليا الغربية. ذلك أن الاهتمام بالمدن المتوسطة كآلية لتوجيه النمو الحضري ووسيلة للتحكم في نمو المدن الكبرى وتحجيم هيمنتها على المجال الإقليمي، لا يتحقق إلا بتعزيز دورها كمراكز حضرية تلعب دور الوسيط بين المدن الكبرى والصغيرة والمجال الريفي بهدف توازن الشبكة العمرانية في ولاية تيارت.

الكلمات الدالة: المدن المتوسطة، المدن الكبرى، التهيئة الإقليمية، التوازن الإقليمي، التوسع العمراني.

المقدمة:

أدت ظاهرة التوسع العمراني السريع إلى عدم الاتزان في النسق الحضري بالجزائر، فمنذ العقود العشر الأخيرة وفي جهات كثيرة من إقليم السهول العليا الغربية بدأت تنمو المستوطنات البشرية سواء كانت ريفية أو شبه حضرية بشكل سريع إلى جانب المدن والمراكز الحضرية، وذلك نتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال السنوات الأخيرة، مما دفع الكثير من سكان الأرياف والرّحل إلى الاستقرار في تجمعات عمرانية بطريقة عفوية غير مخططة بجواف المدن المتواجدة هناك، وهذا ما ترتب عنه عدة اختلالات في توازن المجال الإقليمي حيث أصبحت التجمعات العمرانية بمختلف أحجامها تشكل شبكة عمرانية مهمة من المدن المتوسطة والصغيرة بإقليم ولاية تيارت ضمن نطاق السهول العليا الغربية. ولعلّ أهم ما ميّزها هو بروز مدن صغيرة ذات ديناميكية ديمغرافية مرتفعة وديناميكية تنموية متباطئة جعلت منها مجالا للنمو والهيمنة من طرف المدن الكبرى كما هو الحال في مدينة تيارت والتي امتد نفوذها في الوقت الراهن على 30 بلدية صغيرة لم يتجاوز سكانها 15.000 نسمة، وذلك باعتبارها مدينة ميترابولية ذات بعد إقليمي وجموي في هذا النطاق من السهول العليا. وبالتالي أصبح التركيز على الاهتمام بالمدن المتوسطة وإعطائها أهمية بالغة باعتبارها أكثر من ضرورة لمواجهة هذه المشكلة، وتدارك النقائص المترتبة عن سياسة التعمير الخاطئة التي نتج عنها اختلال التوازن في التحضر والتنمية بين المدن الكبرى من جهة، والمدن الصغيرة من جهة أخرى بإقليم هذه الولاية على وجه الخصوص.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى الدور الذي تقوم به المدن المتوسطة في تنظيم المجال وإعادة التوازن الإقليمي بالولاية في الجزء الغربي من السهول العليا، ويتضح الهدف من الدراسة التي سنعالجها من خلال التركيز على مدينة من المدن المتوسطة بهذه الولاية، حيث ينبغي أن تكون ذات ثقل ديمغرافي ووزن حضري تعكس حجم المدن المتوسطة الراهنة في الجزائر وتمتع بمؤهلات الاستقطاب في الهيراركية الحضرية والشبكة العمرانية، ورغم أنه توجد ثلاثة مدن متوسطة حاليا وهي: فرندة، قصر الشلالة، السوق إلا أن هذه الأخيرة (مدينة السوق) هي المدينة الوحيدة المؤهلة والتي تمثل نموذجا بارزا للمدن المتوسطة الحجم، ووقع اختيارنا لهذه المدينة من بين ثلاثة مدن متوسطة باعتبارها من أكبر المدن المتوسطة من حيث الحجم السكاني حيث بلغ عدد سكان

المدينة 94.000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2018.(DPSBT, 2018). فمدينة السوق أصبحت مدينة متوسطة منذ سنة 1977 في الرتبة الثانية بعد مدينة تيارت من بين مجموع 42 مدينة بولاية تيارت، ولا زالت إلى اليوم تحافظ على هذه الرتبة في الشبكة الحضرية عبر مجال إقليم الولاية.

وفي هذا السياق تتمحور إشكالية الدراسة حول أهمية مدينة السوق كنموذج للمدن المتوسطة ومدى مساهمتها في تنظيم المجال الإقليمي ودورها في توازنه من خلال حركيتها، بحيث لم يعد الاهتمام بوظائف المدينة بقدر ما أصبح الاهتمام بحركيتها ومدى تأثيرها في إقليمها لأنّ المدينة المتوسطة تفرض وجودها إذا كانت قادرة على تنظيم مجالها المحيط بها، وهنا يتعلق الأمر بالمستوى الثالث من الهرم البريكة العمرانية والذي يتعلق بعملية الاستقطاب الحضري للمدينة في مجالها الإقليمي. وعليه فإنّ الإشكالية التي سنعالجها في هذه الدراسة تتحدد بطرح سؤالين رئيسيين وهما:

- ما هو دور المدن المتوسطة في تنظيم المجال الإقليمي بولاية تيارت بنطاق السهول العليا الغربية؟

- هل هناك دور حقيقي لمدينة السوق في تحقيق التوازن المجالي بإقليم ولاية تيارت؟ وأين يكمن أثرها في هيكلية وتوازن المجال الإقليمي؟

1. مفهوم ومعايير تحديد المدن المتوسطة في الجزائر:

1.1 مفهوم المدن المتوسطة:

يعتبر مفهوم المدن المتوسطة غاية حساسة في حد ذاتها، على الرغم من كونها هدفا لإنتاج علمي فإن اعتبار أي تعريف فقط ليس دائما موضوع اجماع الباحثين، وكنتيجة لذلك فإن مفهوم المدن المتوسطة يجرنا إلى الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير وبالأساس المعيار الحجمي والوظيفي في إطار العناصر الديمغرافية والاقتصادية، ودور هذه المدن في المجال. ويمكن اعتبار هذا التعريف من طرف الاتحاد الدولي للمعماريين، حول المدن المتوسطة والتحضر العالمي لعام 1999، من أهم الأعمال التي عرضها وحدد مفهومها بأنها تلك المدن التي تقدم خدمات نوعية لسكانها والسكان المتواجدين داخل إقليمها الإداري سواء كانت تجمعات حضرية أم ريفية، وهي مدن تتوفر على حدّ مقبول من الرفاهية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، بالإضافة لكونها قطب اقتصادي لإقليمها طالما تتركز بها مختلف مقرات المؤسسات الإقليمية والوطنية، وبالتالي فهي مركز للتدفقات سواء كانت بشرية أو خدمية أو سلعية، كما تتوفر على هياكل الإدارة والحكم المحلي أو الإقليمي، وبالتالي تساعد على تجسيد سياسات اللامركزية (قابوش، 2005) فمسألة المدن المتوسطة أو متوسطة الحجم تمت مناقشتها على نطاق واسع، بسبب صعوبة تحديد تعريفها. وتظهر الأبحاث المختلفة حول المدن المتوسطة الحجم أن النقاش حول المفاهيم مفتوح للغاية ومتطور للغاية في الجغرافيا. حيث توجد مدن متوسطة الحجم بالتأكيد، لكن من الصعب تحديدها بدقة، خاصة عند إجراء مقارنات دولية.

في الواقع، تختلف معايير تحديد المدن المتوسطة الحجم حسب البلد والفترة. لذلك يستخدم معظم الباحثين البيانات الديموغرافية للتمييز بين هذه المدن وبين الكبيرة والصغيرة، ولكن هناك عتبات تقارب عدد الباحثين أو المنظمات المسؤولة عن جمع هذه البيانات ومعالجتها (Demaziare, 2014). ولعل الإشكالية التي تطرح اختلاف الباحثين في تحديد مفهوم المدن المتوسطة نجد أن الطرح الذي يطرحه قيصر (B. Kayser) عند محاولته تحديد مفهوم المدن المتوسطة الحجم، فقد حدد عدد السكان هذه المدن ما بين 20.000 و 200.000 نسمة (Bernard, 1973). ولكن التركيز على المعيار الديمغرافي كمتغير ومعياري وحيد في تعريف المدن المتوسطة لا يكفي في إعطائنا مفهوم محدد لها، وهذا المعيار يتغير من دولة لأخرى حسب عدد سكان المدينة وحسب توزيعهم الحضري، في حين أنه في فرنسا وحسب دراسة من طرف داتار (Datar) حيث ركز في هذه الدراسة على المعيار الحجمي والمعياري الوظيفي ذلك لاختلاف مستويات النمو الديمغرافي والنشاط الاقتصادي، ومميزات الموقع الجغرافي من مدينة إلى أخرى والدور المحلي المختلف، بالإضافة إلى طبيعة النمو العمراني غير السريع والتنقل بها سهل وتسييرها غير مكلف، وتميزها بحياة حضرية هادئة (قابوش، 2005).

أما مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر فيتضح من خلال اسهامات الباحثين الجزائريين عند محاولتهم إعطاء مفهوم مناسب للخصائص الديمغرافية والعمرانية للجزائر، فنجد محمد الهادي لعروق يركز في تحديده لمفهوم المدن المتوسطة على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن وعلى تحديد الوزن الوظيفي، وهو يرى أن الوظائف الرئيسية تتجاوز حدود مجال المدينة ذاتها، بل تمتد إلى مراكز عمرانية أخرى بما فيها الأرياف المجاورة للمدينة. فمن الناحية الديمغرافية نجده أنه يعتبر كل مدينة يتراوح عدد سكانها ما بين 20.000 و 50.000 نسمة هي مدينة متوسطة، وتعد ذات نمط حضري كامل. ومن الناحية الوظيفية فهو يركز على الجانب الوظيفي أي أنماط الوظائف والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدينة، بالإضافة إلى المنشآت الصناعية بحيث يحدد عدد الوظائف بها بين 80-200 وظيفة، مع أنها تمثل عاصمة ولاية أو مركز دائرة وتمارس دورا قياديا على الصعيد الإداري (لعروق، 1991). وبالتالي يتضح أن المعيار الديمغرافي في الجزائر كمتغير وحيد هو معيار أساسي في التفريق بين المدن المتوسطة والمدن الصغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين يفرقون بين المدن المتوسطة والمدن الصغيرة من خلال المعيار الديمغرافي فهناك من يرى بأن المدن الصغيرة هي كل المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و 30.000 نسمة، أما مارك كوت (Marc Côte) فيعرف المدينة الصغيرة الجزائرية بأنها: " كل التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 8000 و 30.000 نسمة وتضم ما بين 100 إلى 800 مؤسسة تجارية، و 20 إلى 40 نمطا من المرافق" (Bousmaha, 2014). ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن القول بأن المدن المتوسطة هي مراكز أو تجمعات حضرية يتراوح عدد سكانها ما بين 50.000 و 100.000 نسمة، وقد تزيد قليلا

عن هذا العدد في حدود 120.000 نسمة كأقصى حد، وهي تمثل في الجزائر مقر الدوائر والبلديات من خلال الدور الوظيفي الإداري الذي تؤديه في مجالها الإقليمي، وتتركز بها مختلف المرافق والخدمات الضرورية للسكان. وهي تتميز بنشاطاتها الاقتصادية الصناعية والحرفية والثقافية والتي تجعل منها منطقة ذات نمط حضري كامل.

2.1 معايير تحديد المدن المتوسطة:

يبدو أن هناك عدة معايير لتحديد المدن المتوسطة باختلاف بيئة المدينة، كما أنه هناك خصائص ديمغرافية والمتمثلة في حجم وعدد السكان وهي خاصية تختلف من مدينة إلى أخرى، بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والتي تتعلق بنوع النشاطات السائدة في المدينة والتي تميزها عن باقي المدن الأخرى، فقد يكون هذا النشاط صناعيا أو تجاريا وقد تكون نفس النشاطات لكن بنسبة متفاوتة.

أولا: المعايير الديمغرافية: إذا كان تعداد سكان المدن المتوسطة قد حدد في المغرب الأقصى ما بين 50.000 و80.000 نسمة، وفرنسا مثلا حجم المدن المتوسطة يتراوح بين 20.000 – 100.000 نسمة وفي الصين يتراوح بين 200.000 – 500.000 نسمة وفي الأرجنتين بين 50.000 و1000.000 نسمة (قابوش، 2005). وبالتركيز على التعريف الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والذي يعتمد في البداية على المعيار الديمغرافي كمعيار مباشر لحصر هذا النوع من المدن، علما أن التعريف الدقيق لها ينبغي أن يكون مبني على عدة عناصر من بينها الهياكل التجارية، التجهيزات، الدور الوظيفي الذي تلعبه في المجال، أي ليس هناك اتفاق على حجم السكان لهذه المدن فقد يكون أقل من 50.000 نسمة، وتعتبر مدينة متوسطة كما قد تكون أكثر من 100.000 نسمة (نزاري، 2009). أي أن كل مدينة بلغ عدد سكانها حوالي 50.000 نسمة فهي تصنف مدينة متوسطة بحكم حجم السكان بغض النظر عن الرتبة الإدارية والدور الذي تؤديه في المجال، أو مدى المرافق التي تتوفر عليها ونمط الخدمات التي تقدمها في الهيراركية الحضرية. أما بالنسبة لقانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وفي مادته الثالثة فقد صنف المدن وفق المعيار الديمغرافي كالتالي:

- الحاضرة (متروبول) وهي تجمع حضري لا يقل عدد سكانه عن 300.000 نسمة، ولها إشعاع جهوي أو وطني ومؤهلة لتطوير وظائف ذات مستوى عالمي.
- المدينة الكبيرة وهي كل تجمع حضري يزيد عدد سكانه عن 100.000 نسمة ("القانون 20/1 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة"، 2001).

أما القانون التوجيهي للمدينة في المادة الرابعة فقد وضع منظومة هرم المدن الجزائرية بتفصيل الفئات الأخرى على النحو التالي:

- المدن المتوسطة وهي تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة، أما المدن الصغيرة وهي تجمع حضري ما بين 20.000 و50.000 نسمة ("القانون رقم 06/06 المتضمن

القانون التوجيهي للمدينة، 2006). وإذا قارنا بين عدد السكان الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998 والقانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006 لوجدناهما متطابقين تماما بحيث أن كلاهما يحدد المدن المتوسطة ما بين 50.000 إلى 100.000 نسمة كمعيار ديمغرافي مناسب لحجم هذا الصنف من المدن. ومن جهة أخرى نجد بعض الباحثين يحددون عدد سكان المدينة المتوسطة بين 80.000 و 108.000 نسمة وأنها تضم 90 نشاطا تتكفل بها 3100 وحدة وظيفية (قابوش، 2005)، كما أنها ذات رتبة إدارية مهمة عادة ما تكون مركز دائرة أو عاصمة ولاية، وتبرز فيها خدمات الثلاثي السامي ولها نفوذ على إقليمها الإداري وفق الجدول رقم (1) أسفله.

الجدول رقم (1): فئات المدن الجزائرية حسب التصنيف الوظيفي

فئات المدن	عدد الوظائف التجارية	عدد المؤسسات	متوسط عدد السكان
المدن الصغرى	72-90	938	39888
المدن المتوسطة	90	3100	96342
المدن الكبرى	94	4482	131425

المراجع: قابوش عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص 217.

ومن هذا المنطلق فإن النموذج الجزائري لهم أحجام السكان حسب المعيار الديمغرافي يتشكل، بحسب التشريعات المنظمة للعمران وما صممه الديوان الوطني للإحصاء من مستويات حجمية، تتوزع في شكل هرم متدرج، تبدأ قاعدته من المركز الحضري وتنتهي عند الحاضرة (متروبول) في قمته. حيث تتميز الشبكة الحضرية الجزائرية بتوسع القمة العلوية للهرم الحضري وتعزيز مكانة المدن المتوسطة الحجم (50.000-100.000 نسمة) (غصير، 2018). وهذا المعيار لتحديد المدن المتوسطة في الجزائر يكاد يتوافق تقريبا مع بعض المدن المتوسطة في المغرب العربي حيث نجد أن أحد الباحثين الموريتانيين يحدد المدن المتوسطة الموريتانية بناء على المعيار الإحصائي خلال الفترة ما بين 2000-2013 أن المدن المتوسطة في موريتانيا هي: "كل التجمعات التي يقدر عدد سكانها أو يقل عن 20.000 نسمة أو يساوي عدد سكانها 120.000 نسمة كأقصى حد. وبالتالي فإن التحضر بالجزائر في الواقع كان ديمغرافيا قبل أن يكون اقتصاديا أو إداريا أو وظيفيا فيما يتعلق بالمدن المتوسطة على وجه الخصوص (Sidahmed, 2016).

ثانيا: المعايير الاقتصادية والوظيفية: وتتمثل في الأنماط الاقتصادية غير المتجانسة، كما أنها تعتبر معظم هذه المدن المتوسطة لتوطن المشاريع الاقتصادية، وأنها تضم 90 نشاطا وتتكفل بها 3100 وحدة وظيفية على الأقل، كما تعتبر قطبا هاما لجذب مختلف النشاطات والوظائف، ويشترط أن يكون 75 % من سكان هذه المدن يشتغلون في النشاطات غير الزراعية. بالإضافة إلى انتشار المهن الحرة والمراكز التجارية ومختلف الخدمات وبعض المؤسسات الصناعية، كما تتميز بالتطور السريع للقاعدة الصناعية لا سيما قطاع الصناعة والخدمات (نزاري، 2009). وحتى تكون المدينة ظاهرة عمرانية متكاملة لا بدّ من ربط المقياس الاقتصادي بالدور المجالي للمدن المتوسطة، وينبغي أن تشكل هذه الأخيرة في الجزائر أساسا لا غنى عنه في عمل البناء الجهوي سواء تعلق الأمر بمتطلبات التنمية الجهوية ذاتها أو بالتحكم في انسجام التعمير، فالمدن المتوسطة لا

يمكن أن تكون مدن عبور أو مراكز مرور أو نزوح تجريبي بل ينبغي تصورها كعوامل تواصل اقتصادي ووظيفي حقيقي بين البيئة الحضرية (عواصم توازن جهوية، عواصم فرعية) والمدن الداخلية. والمدن المتوسطة التي تعد فعلا توأما للتنمية الجهوية في نقطة وصلها وتكاملها مع التنمية المحلية ينبغي أن تمثل عنصرين في النجاح هـا: إطار الحياة الجيد والتسيير البعيد عن الهمينة التي تمارسها المدن الكبرى من جهة. وتوفير الخدمات والتجهيزات التي لا تستطيع توفيرها المدن الصغيرة والمجال الريفي من جهة أخرى، ومنه فإن سياسة المدن المتوسطة يجب أن يكون لها مضمون دقيق يتمحور حول ثلاث نقاط عمل هي:

أ- تشجيع المدن المتوسطة وتطويرها يجب مراعاتها في إطار آليات ومساعدات مالية خصوصية.

ب- يجب أن يكون تعميمها مكيفا مع حجمها ومحيطها لتجنب التضخم العمراني والمباني الثقيلة في العمارات والبنيات العالية.

ج- يجب أن يكون تمويلها محل رعاية خاصة من جانب الدولة في إطار مخطط شامل للتنمية في إطار التعاون ما بين المدن والبلديات.

والمدن المتوسطة على المستوى الاقتصادي التي سيحصر مجال اختصاصها بالضرورة بين البلديات أمرا لا بد منه لإنشاء نسيج صناعي جهوي سيتولد من الأنشطة المحركة التي تهيكلها البنية الحضرية العليا، وبذلك ستكون المدن المتوسطة في الجزائر المحور الأساسي لمناطق التوسع الاقتصادي وبرامج استقبال نقل المواقع الصناعية وكل الأعمال المتعلقة بترقية الاقتصاد المحلي لتفادي تشتت وتميع كافة البرامج والأعمال بين عدد كبير من المدن البلدية التي كثيرا ما تكون ناشئة مثلما كان الحال في الماضي. كما استفادت المدن المتوسطة في الجزائر سواء الساحلية منها أو الداخلية من بعض الاستثمارات الصناعية مثل الشلف، سعيدة، تيارت والسوق وفرنندة وأنشئت بها مناطق صناعية... وأغلب هذه المدن كانت في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي (التيجاني، 2000). إن دراستنا في مجال المدن المتوسطة ينبغي أن ترمي بذلك عن طريق انتقاء المدن المعنية وتنسيق الأعمال والوسائل فيها إلى ترشيد التعمير الجهوي والعمراني بصورة عامة من خلال توجيهه لا نحو مواقع الأنشطة الحضرية المناسبة فحسب (رحماني، دت). فالمدن المتوسطة تتحدد من خلال دورها المجالي الهام والفعال في الديناميكية وتأطير المجال، وكذلك من وظائفها في ضبط وتوجيه النمو الحضري، بالإضافة إلى دورها في توازن الشبكة العمرانية بصفة خاصة وهذا بإعادة النظر من طرف الدولة في استغلال المجال وهيكله المنظومة الحضرية. وعليه فتحديد المدن المتوسطة يكمن في وظيفتها التي تؤديها في هيكله المجال للحفاظ على نظام حضري متكامل ومتوازن، وتخفيف الحناق على التجمعات الحضرية الكبرى، وتأطير المدن الصغيرة المتواجدة في إقليمها والذي يختلف من مدينة إلى أخرى (نزاري، 2009). فالمدن المتوسطة يجب أن تكون مجالا حضريا لمختلف الأنشطة التي لا تتوفر عليها المدن الصغيرة والمجال الريفي، وخاصة الأنشطة الصناعية والتجارية والتي تعتبر عاملا للاستقطاب والاستثمار والتنمية.

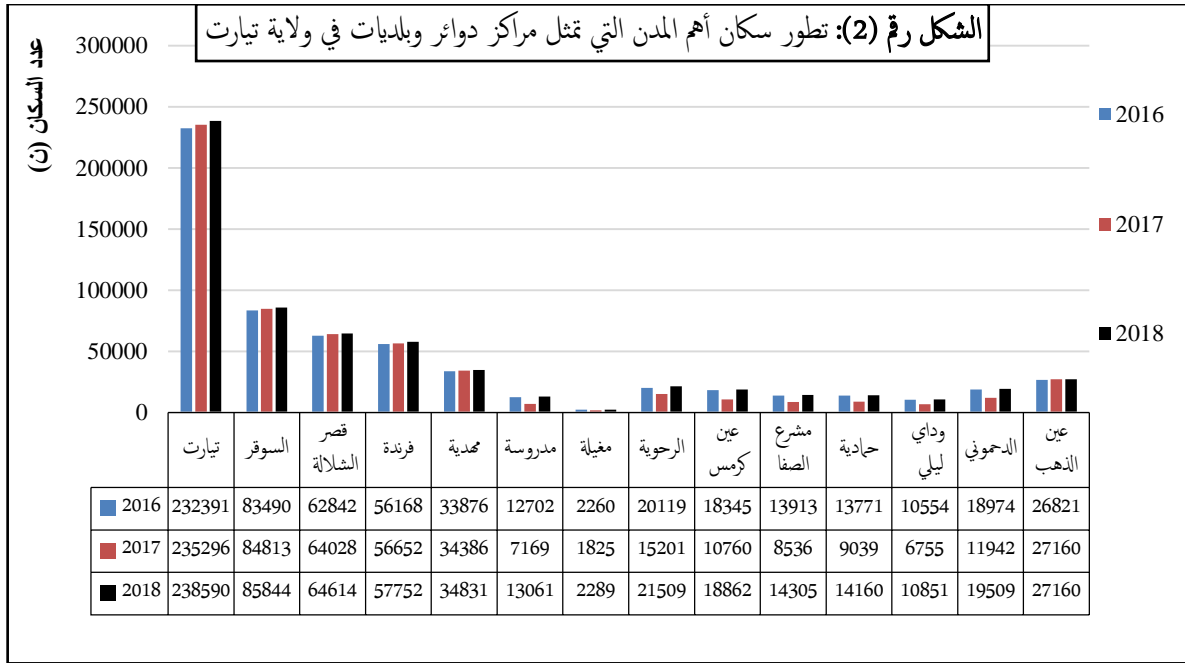
2. أهمية المدن المتوسطة في تنظيم المجال الإقليمي بولاية تيارت:

1.2. دور المدن المتوسطة في تكثيف الشبكة الحضرية:

إن الأهمية المعطاة في السنوات الأخيرة للفئات العمرانية تجعل المدن المتوسطة تشكل حلقة الوسط في الهيراركية العمرانية، وهذه الأهمية لم تكن من باب الصدفة بل جاءت كنتيجة إلزامية فرضت نفسها على السلطات العمومية لإعادة النظر في توازن الشبكة الحضرية لتدارك السلبيات والنقائص التي أدت إلى النمو

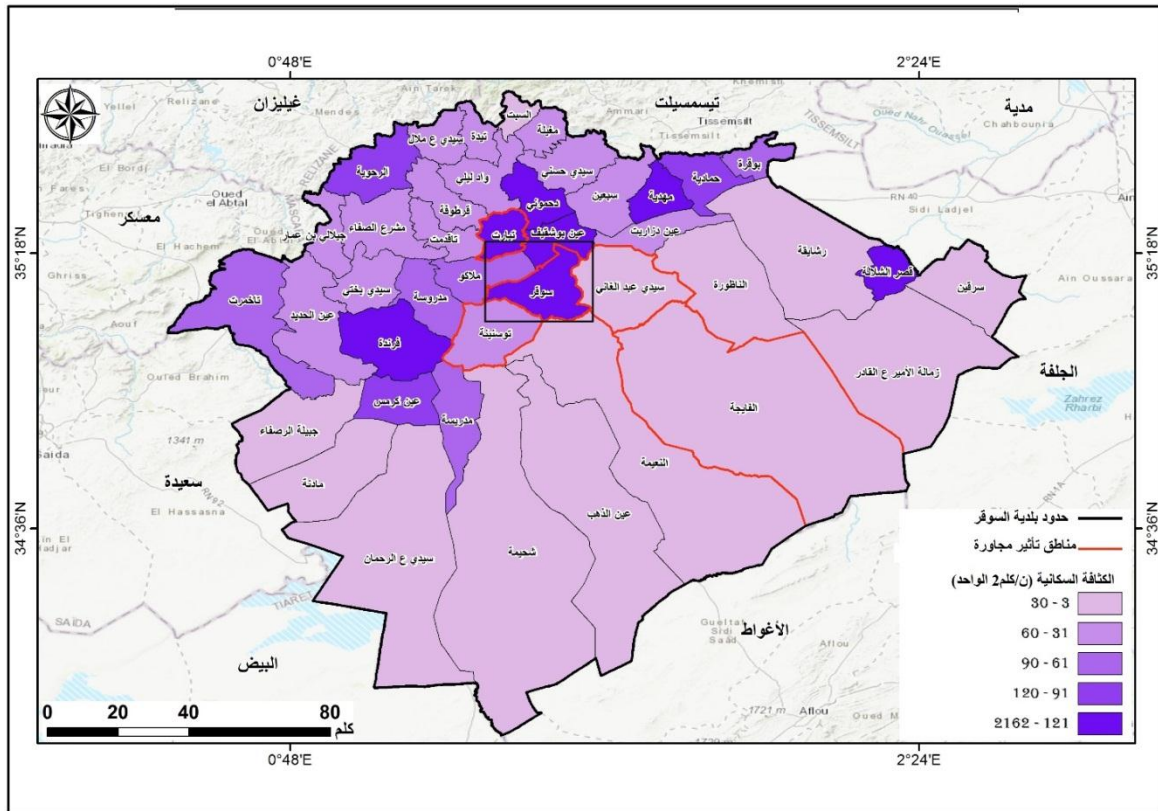
العمراني المتصاعد للمدن الكبرى على حساب المراكز الحضرية والمدن الصغيرة. ومن هذا المنطلق يمكن إبراز دور المدن المتوسطة في تكثيف الشبكة الحضرية وتنظيم الهيكل الحضري بمجال إقليم ولاية تيارت، وسنعمد في هذه الدراسة على المعيار الديمغرافي الذي اعتمده الديوان الوطني للإحصاء في تصنيف المدن المتوسطة والتي حدد عدد سكانها ما بين 50.000 – 100.000 نسمة حيث نجد أن ولاية تيارت حسب إحصائيات سنة 2018 تحتوي على ثلاثة مدن متوسطة الحجم وهي بالترتيب: السوق، قصر الشلالة، فرندة، وقد تبين أن الإطار الحضري الناتج عن التحضر الاستثنائي غير متوازن، فمنطقة ولاية تيارت بها عدد قليل نسبياً من المدن المتوسطة. ناهيك عن أن هذه التجمعات هي في الغالب مدن صغيرة يتراوح سكانها بين 5000 و 20.000 نسمة (PAWT, 2018)، ولما كان مجال الدراسة واسعاً يغطي جزءاً كبيراً من ولاية تيارت والتي تقدر مساحتها بـ 2005.005 كلم² وتضم ثلاثة مدن متوسطة تتباعد في موضعها الجغرافي وتتفاوت في عدد سكانها فإننا سنركز على مدينة السوق التي تعدّ نموذجاً بارزاً للمدن المتوسطة، حيث أنها المدينة الثانية بعد مدينة تيارت في عدد السكان وتحتل الرتبة الثانية في الهرم العمراني ذات حجم حضري كبير، كما أن موقعها المتميز على أحد أهم محاور الطرق الرئيسية في الجزائر عند التقاء أهم الطرق الرئيسية وهو الطريق الوطني رقم 23 مع الطريقين الولائيين رقم 03 و 06 جعل منها مدينة السوق إقليم حضري أقرب إلى مركز القرار من المدينة تيارت عاصمة الولاية (SCU, 2014).

ويتضح من خلال الخريطة رقم (2) أن مدينة السوق والتي تعتبر نموذجاً بارزاً يعكس الوزن الحضري للمدن المتوسطة في ولاية تيارت تتميز بكثافة سكانية عالية تتجاوز 121 نسمة/كلم² وتصل في المدينة إلى 2100 ن/كلم²، فهي بهذه الكثافة السكانية المرتفعة تنافس مدينة تيارت عاصمة الولاية والتي تصنف ضمن المدن الولائية الكبرى والتي بلغت بها الكثافة السكانية داخل المدينة 2161 نسمة/كلم² حسب إحصائيات 2018 (أنظر الخريطة رقم (2))، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على الثقل السكاني والوزن الديمغرافي الذي تتميز به مدينة السوق في تكثيف الشبكة العمرانية بالمجال الإقليمي يتركز على المناطق والمدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي لها وزن ديمغرافي كبير في عالية التعمير والتوسع العمراني على مستوى المجال الحضري للولاية، رغم أن هذا المجال يتكون من شبكة عمرانية مهممة من المدن الصغيرة إلا أن تأثيرها في تكثيف الشبكة الحضرية يبقى ضعيف بالمقارنة بالوزن السكاني والكثافة السكانية لهذه المدن.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتداد على مكتب الإحصاء، مديرية البرجة ومتابعة الميزانية، ولاية تيارت، 2018.

الخريطة رقم (1): الكثافة السكانية والوزن السكاني لبلدية السوق في المجال الولائي التياري سنة 2018



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتداد على معطيات مديرية البرجة لولاية تيارت، الحولية الإحصائية، 2018.

ومن خلال مخطط التناسق الحضري نجد أن 80 % من المساكن تتركز في مدينة السوق، كما أن جميع هذه المساكن حضرية تقريبا مما يبين الهيمنة الحضرية لهذه المدينة على المجال (SCU, 2014).

وعلى هذا الأساس فإن مدينة السوق في مجالها الحضري تحافظ على علاقاتها القوية في محيطها المجالي، مع تيارت ومع جزء كبير من منطقة السهوب بأكملها جنوب الولاية، مما جعل هذه المدينة تتوسع منطقة نفوذها باعتبارها ممر حيوي عمراني يمتد من مدينة مهدية شرقاً إلى فرندا غرباً، ولها وزنها العمراني في تكثيف الشبكة الحضرية بهذا المجال. وهنا يظهر الدور الهام لمدينة السوق في تكثيف الشبكة الحضرية من خلال التركيز المستقطب من قبل هذه المدينة كقطب حضري رئيسي بنسبة تصل إلى 70 %، وتظهر بها الكثافة السكانية بمعدل مرتفع أكثر حتى من متوسط الكثافة بولاية تيارت (107.6 ن/كلم) سنة 2008 (PDAU, 2012). وهذا الضغط شديد التركيز على مستوى مدينة السوق والمقدّر بـ 330 ن/كلم يعادل ثلاثة أضعاف كثافة مجالها الحضري على مستوى الدائرة. و بالتالي تعد مدينة السوق المدينة الحضرية ذات البعد الإقليمي دون تعزيز دورها في الهيراركية الحضرية من طرف التجمعات العمرانية الأخرى الأصغر منها حجماً في المجال، رغم قرب المسافة بينها وبين مدينة تيارت عاصمة الولاية والتي لا تبعد عنها إلا بمسافة 25 كلم جنوباً عبر الطريق الوطني رقم 23، حيث لا يوجد في البلديات التابعة لدائرة السوق أي مدينة في مثل هذا الموقع يمكن اعتمادها بشكل خاص كعيار في تكثيف الشبكة الحضرية، فهي تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة تيارت العاصمة المركزية للولاية من حيث (السكان، معدل النمو الحضري، الهيراركية الحضرية، مركز النشاطات الاقتصادية، الخدمات...).

2.2. دور المدن المتوسطة في تعزيز الوزن الحضري للتجمعات العمرانية الثانوية:

تعتبر المدن المتوسطة بهذه الولاية آلية من آليات تعزيز النمو الحضري في المراكز العمرانية الثانوية، حيث أنه يمكن الاستدلال على ذلك من خلال ثلاثة مقاييس حضرية تبرز دور هذه المدينة ومكانة وزنها الحضري بمجال نفوذها، وهذا ما يتجلى في الميزات التالية:

- الاستمرار الطبيعي للتوسع العمراني المتزايد بهذه المدينة نفسها، والتي تغطي مساحة أكثر من 800 هكتار وهو ما يعني أنها تمثل وحدة حضرية متوسطة الحجم بالمجال الحضري بإقليم دائرة السوق.
 - أكبر مدينة متوسطة تمثل حلقة ربط بين التجمعات الحضرية والمدن الصغيرة الأقل منها حجماً عبر الطريق الوطني رقم 23، كما هو الحال في مدن: توسنينة وسيد عبد الغني، وفايجة، وملاكو والتي لا يتجاوز عدد سكانها 15.000 نسمة في حدود آفاق 2025.
 - تتفوق مدينة السوق كمدينة متوسطة عن جميع المدن الواقعة في مجال الدائرة، وذلك من خلال مؤشرات التحضر والتي يمكن على أساسها تحديد المدينة حسب الرتبة التي تحتلها في الهيراركية الحضرية بين المدن الأخرى (أنظر الجدول رقم (2) أسفله).
- الجدول رقم (2): مؤشرات التحضر لمدينة السوق في الشبكة الحضرية سنة 2008.**

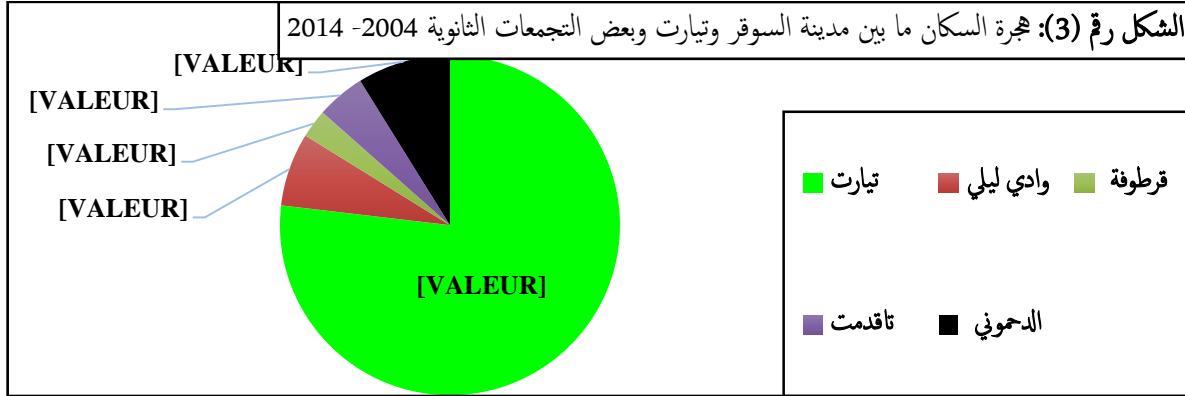
المرافق الكبرى	وجود تجمعات حضرية	المرافق المنجزة بين البلديات	المشاريع البلدية	معدل التحضر	السكان	المؤشر البلدية
03	03	02	02	02	03	السوقر
02	00	00	00	00	-	فايحة
02	00	01	01	00	-	توسنينة
02	00	00	-	00	-	سيدي عبد الغني

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري لبلدية السوقر، 2014، ص 19.

وخلال الفترة الممتدة بين 1987-1998 عرفت مدينة السوقر معدل نمو كبير بلغت نسبته 4.03 % ، وهذا ناتج عن جاذبية هذه المدينة من المدن المتوسطة وقد زاد من نموها الحضري ظاهرة النزوح الريفي إليها نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي عرفتها ولاية تيارت، حيث تمثل مدينة السوقر لوحدها حوالي 12 % من إجمالي سكان إقليم الولاية والذي يضم 42 بلدية بما فيها مدينة السوقر والتي تمثل مقر الدائرة وقطباً إقليمياً بامتياز من خلال مستوى المرافق والخدمات التي تسمح لها بأداء وظيفة الاستقطاب والتنمية المحلية بهذه الولاية (SCU, 2014). وبالتالي فمدينة السوقر لها وزن كبير في استيعاب الكثير من سكان التجمعات الثانوية بمجالها الحضري، ودورها في تعزيز اندماج هذه التجمعات الثانوية في الشبكة الحضرية التي تهيمن على مجالها العمراني. فمدينة السوقر أصبحت مدينة متوسطة منذ سنة 1977 كمدينة في الرتبة الثانية بين مدن الولاية، ولا زالت إلى اليوم تحافظ على هذه الرتبة في الشبكة الحضرية عبر مجال إقليم الولاية. ويتيح لنا تحليل المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه التمييز بين وحدتين إقليميتين مختلفتين، حيث تظهر الأولى في مركز بلدية السوقر كبلدية حضرية يهيمن عليها قطب حضرية بحجم مدينة متوسطة (تعادل 15 نقطة)، أما الوحدة الثانية فتتمثل في توسنينة (5 نقاط) ثم مراكز بلديات سيدي عبد الغني (نقطتان) وفايحة (نقطتان)، وكلها مدن صغيرة في طور النمو في الترتيب من حيث الهيراركية الحضرية حيث تفصلها بين 10 إلى 13 نقطة للرقى إلى مرتبة المدن المتوسطة، وظلت تمثل مراكز حضرية ومصادر هجرة سكانية نحو مدينة السوقر باعتبارها المدينة الوحيدة التي تمثل مدينة بحجم متوسط في مجالها الإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم هذه المؤشرات يكون وفق معايير أو مقاييس نقطية كالتالي: بالنسبة للسكان تمنح ثلاث نقاط لكل مجموعة حضرية تضم أكثر من 30.000 نسمة، ونقطة واحدة لأقل من هذا العدد. ومن 1 نقطة إلى نقطتان 2 لمعدل التحضر ابتداء من 50% في حين المشاريع البلدية نقطتان لكل مشروع، كما تمنح ثلاث 3 نقاط لكل مجموعة حضرية ونقطة واحدة لكل مرفق من المرافق المنجزة بين البلديات وتمثل خصوصاً في مياه الشرب، الطاقة، وتوصيل شبكة الغاز إلى المدينة.

ومعظم التجمعات الثانوية التي تشكلت حول المجال الإقليمي لمدينة السوقر كان بفضل التوسع العمراني الذي عرفته هذه المدينة منذ سنة 2000، فقد كان للهجرة العكسية باتجاه القرى الريفية

التي هجرها سكانها سنوات التسعينات دور كبير في تعمير هذه التجمعات وسياسة التنمية الريفية التي تبنتها السلطات المحلية، حيث نجد مثلا مجموعة الخربة وبوكريمة أخذتا في النمو العمراني بعودة الكثير من سكان المدينة إلى هذه القرى التي تحولت اليوم إلى تجمعات ثانوية تحيط بالمدينة وتستفيد من نشاطاتها ومشاريعها التنموية.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات مكتب الإحصاء، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية تيارت، 2018. يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أعلاه أن مدينة السوفر في ولاية تيارت لها دور كبير في النمو العمراني للتجمعات الثانوية، حيث أن الهجرة السكانية باتجاه هذه التجمعات يزيد من وزنها الحضري، ويعزز مكانتها كتجمعات ثانوية خاصة منها المجاور لمدينة تيارت التي تحتل أعلى قمة الهرم العمراني باعتبارها من المدن الكبرى وعاصمة الولاية، فنجد أن المجموعة العمرانية الدهموني قد استقبلت 1006 نسمة خلال الفترة ما بين 2004-2014 أي خلال مدة عشر سنوات، وهذا عدد كبير مقارنة بمدينة تيارت والتي استقبلت 8738 نسمة، وبمجموع 2631 نسمة على مستوى جميع التجمعات الثانوية المجاورة بمدينة تيارت، وهذا الرقم يعكس مدى تعزيز المدن المتوسطة في نمو التجمعات العمرانية الثانوية والتي تقع تحت هيمنة المدينة الكبرى تيارت عاصمة الولاية بحكم القرب الجغرافي منها، ووقوعها مجاورة لها، إلا أن دور المدن المتوسطة لا يقل تأثيرا عن هذه المدينة الكبيرة في الولاية رغم بعدها عن مجالها الإقليمي في الولاية، فمنها مدينتان بعيدتان جغرافيا عن مدينة تيارت ب 120 كلم إحداها في أقصى شرق الولاية وتمثل في قصر الشلالة والثانية تمثل في مدينة فرندة وتقع في الجنوب الغربي، باستثناء مدينة السوفر والتي لا تبعد عن مدينة تيارت إلا ب 25 كلم جنوب عاصمة الولاية.

3. تأثير المدن المتوسطة في التوازن الإقليمي بولاية تيارت:

لم يعد الاهتمام بوظائف المدينة بقدر ما أصبح الاهتمام بمرتكباتها ومدى تأثيرها في إقليمها لأنّ المدينة تفرض وجودها إذا كانت قادرة على تنظيم مجالها المحيط بها، وهنا يتعلق الأمر بالمستوى الثالث وهو من بين المستويات التي حددها (مارك كوت) للبحث الجغرافي في عملية الاستقطاب الحضري للمدينة في مجالها الإقليمي الذي تنتمي إليه، ويتعلق الأمر بالإقليم الحضري وهو المجال الوظيفي أي المجال الذي تربطه علاقات اقتصادية وخدمانية بالمدينة وتعتمد الدراسة هنا كذلك على

التدفقات الأشخاص والبضائع والأموال والقرار كما أصبح تناول المدينة ضمن الشبكة كنقطة التقاء لمحاور الطرق أو لتدفقات المسافرين والسلع. فالمدينة هي مركز عقدي تتقاطع فيه كل محاور التبادلات (كيش، 2011)، وفي هذا السياق إذا أخذنا في الاعتبار أهمية المدن المتوسطة في التوازن الإقليمي مثلما أشرنا إليه سابقا فإنها تمثل أقطاب حضرية لا بد منها للتوازن العام في تنظيم التعمير والنهوض الفعلي بالتنمية المحلية فإن استراتيجية الهيئة الإقليمية يجب أن تولي عناية خاصة لدور المدن المتوسطة في التنمية الشاملة لا سيما في مناطق السهول العليا في إطار إنعاش المدن الصغيرة والحد من الهيمنة والنفوذ الإقليمي للمدن الكبرى للحفاظ على التوازن الإقليمي.

1.3. محاور للربط بين المدن الكبرى والصغيرة:

تمثل المدن المتوسطة محاور للربط الإقليمي بين المدن الكبرى لا سيما بين مدينة تيارت والتي يصل عدد سكانها حسب إحصائيات 2018 (241000 نسمة) والمدن الصغيرة والتي تتمثل في المراكز الحضرية والتجمعات الحضرية والتي يتراوح عدد سكانها ما بين 20.000 إلى 50.000 كأقصى حد، وبالتالي فإن مدينة السوقر بحجمها الحضري وثقلها السكاني وبحكم موقعها الجغرافي في سهل سرسو بإقليم ولاية تيارت فهي تمثل محور وعقدة ربط بين العديد من المراكز والمدن الحضرية الصغيرة ومدينة تيارت التي تمثل مركز الولاية وعاصمتها، ودورها كمحور ربط وعبور استراتيجيين يظهر من خلال الشكل رقم (5)، حيث لا تعد هذه المدينة منطقة عبور فحسب وإنما مركز عقدي تتقاطع فيه كل محاور التبادلات والطرق:

- مدينة السوقر هي المدينة الوحيدة من بين المدن المتوسطة والتي تتصل مباشرة بمدينة تيارت عبر الطريق الوطني رقم 23، والذي يعدّ من أهم المحاور والطرق الرئيسية في إقليم الشمال الجزائر من حيث حركة المرور والنقل والمواصلات، فهي مدينة محورية للربط بين مدينة كبيرة عاصمة الولاية على المستوى الإقليمي، وبين مدينة متوسطة لها وزنها الحضري والجهوي والتي تتمثل في مدينة آفلو بولاية الأغواط جنوبا.

- تعتبر هذه المدينة حلقة ربط بين عدة مدن صغيرة، فهي محور ربط لفك العزلة عن هذه المدن كما هو الحال في الطريق الولائي الرابط بين مدينة السوقر وسيدي عبد الغني في الجهة الشرقية ومع مدينة ملاكو في الجهة الغربية.

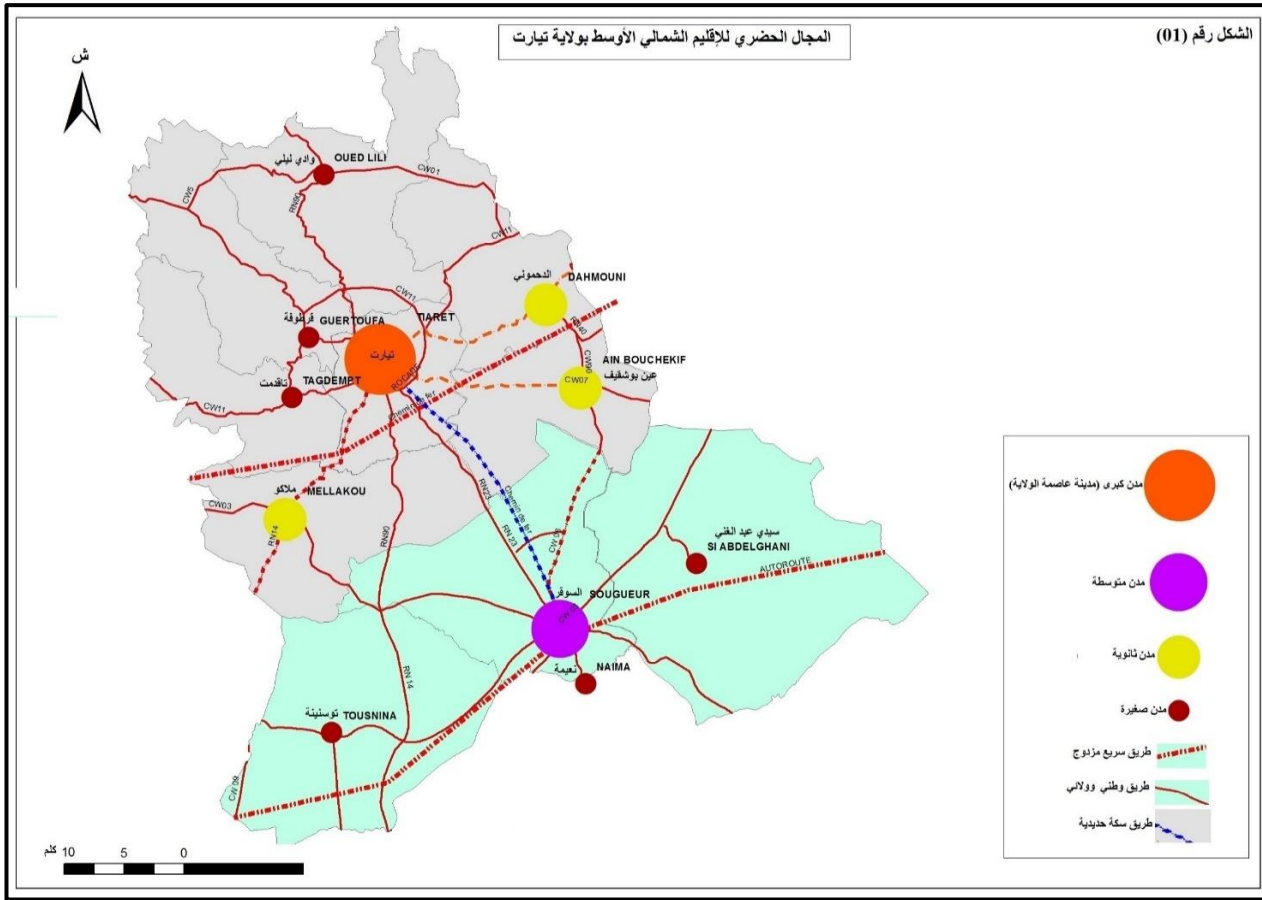
- تعد مدينة السوقر أقرب مدينة من المدن المتوسطة إلى مدينة بوشقيف عبر الطريق الولائي رقم 06 مقارنة بقصر الشلالة وفرندة، فهي أقرب مدينة إلى مدينة تيارت فهي لا تبعد عنها إلا بـ 30 كلم، وهي لا تبعد عن مدينة تيارت إلا بـ 25 كلم. فالمسافة تكاد تكون متساوية بينهما في شكل مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب.

- تمثل مدينة السوقر محور ربط واتصال إقليمي بين مدينة تيارت في شمالا في سهل سرسو وبين ثلاث مدن سهبية في الجنوب وهي: سيدي عبد الغني ونعيمة وتوسنينة وذلك عند إلتقاء الطريق الوطني رقم 23 مع الطريق الولائي رقم 03 (أنظر الشكل رقم (4)).

- تظهر الشبكة الحضرية متماسكة مع مدينة السوقر في مجالها الإقليمي خصوصا حول الطريق الوطني رقم 23 بحيث تمثل هذه المدينة محوره الرئيسي في مجال النقل والمواصلات، وهو الطريق الذي يربط الجزء الشمالي بالجزء الجنوبي من ولاية تيارت.

يتضح من خلال الشكل رقم (4) أسفله أن مدينة السوقر تتميز بموضع جغرافي متميز بالنسبة لمجالها الإقليمي والحضري، فهي تمثل عقدة ربط ومحور اتصال إقليمي بين مختلف المدن الصغيرة ومدينة تيارت والتي هي عاصمة الولاية وأكبر مدينة من حيث عدد السكان والحجم الحضري، وكما يظهر لنا بأن هذه المدينة تمثل منطقة انتقال بين المدن الشمالية والمدن الواقعة في جنوبها وشرقها وغربها، ويتضح أن مدينة السوقر تؤدي دورا بارزا في مجالها الإقليمي لأنها تمثل منطقة عبور استراتيجي نحو كل الاتجاهات حيث تعبرها شبكة كثيفة من الطرق الوطنية والولائية، مما يؤهلها إلى جذب مختلف أشكال وسائل النقل والمواصلات البرية ويجعل منها محور اتصال وطني و جهوي و إقليمي في المنطقة، ومن أهم هذه الطرق التي تعبر منطقة الدراسة نجد الطريق الوطني رقم 23 وهو عبارة عن طريق رئيسي يربط مدينة تيارت من الجهة الشمالية الغربية بمدينة غليزان ويمتد نحو آفلو عبر السوقر في الجهة الجنوبية. وعليه يمكن فإن هذه المدينة تمثل محور تقاطع والتقاء شبكة الطرق بالمجال الإقليمي، ومما زاد من أهميتها في هذه الشبكة هو وقوعها عند تقاطع الطرق الرئيسية الوطنية والولائية والبلدية، وانطلاقا من هذه الأهمية التي تمثلها هذه الشبكة الكثيفة من الطرق التي تعبر المدينة أو التي تمر بضواحيها فإن مدينة السوقر أصبحت في العقود الأخيرة بمثابة شبكة عنكبوتية للطرق الرئيسية والتي تقدر نسبة المواصلات بها 64% من مجموع المواصلات المتدفقة على تراب الولاية من الأقاليم المجاورة، وهنا نجد أن من بين أهم ثلاثة طرق رئيسية هي : الطريق الوطني رقم 23 و 90 وتعدّ المدينة الثانية في الإقليم من حيث كثافة المواصلات وحركة النقل حيث تعبرها يوميا الآلاف من المركبات كما هو الحال في الطريق الوطني رقم 23 الذي تعبره حوالي 7755 مركبة والطريق الوطني رقم 90 والذي تعبره 2500 مركبة يوميا (SCU, 2014). وبناء على هذا يمكن القول بأن مدينة السوقر تمثل شريان حيوي لشبكة النقل والمواصلات في ولاية تيارت لا سيما فيما يتعلق بوسائل النقل الجماعي والنقل العمومي للبضائع والأشخاص، فهي محور اتصال بين مدن الكبرى مثل الشلف، غليزان، عين الدفلى، تيسمسيلت، ومدن أقاليم الجنوب باتجاه الأغواط، البيض، النعام، بشار. وكلها تعد مدن رئيسية لفك العزلة عن مدن الجنوب الواقعة في الصحراء.

الشكل رقم (4): مدينة السوقر مدينة متوسطة محورية في الجزء الشمالي الأوسط بإقليم ولاية تيارت



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري لبلدية تيارت والسوقر.

2.3 محاور للتنمية المحلية:

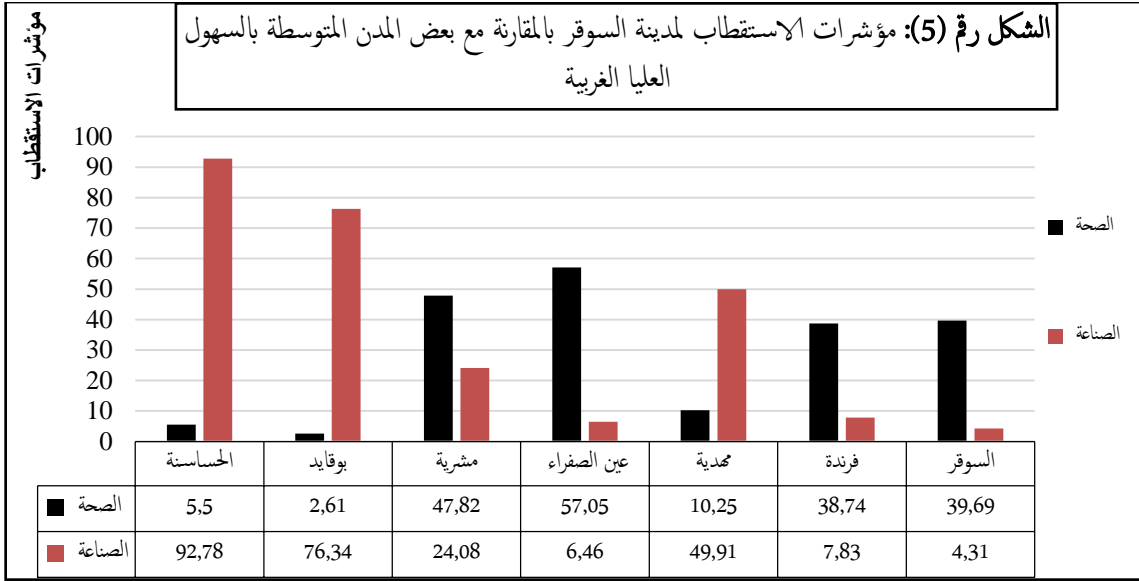
تعتبر مدينة السوقر المدينة الوحيدة المرشحة مستقبلا من بين المدن المتوسطة الحجم التي يمكن أن ترقى إلى مصاف المدن الكبرى، فهي المدينة التي يتوقع أن يتجاوز عدد سكانها الحضري 120.000 نسمة وهذا الحجم من السكان يناسب المدن الكبرى، وبالتالي هذه المدينة قادرة على الارتقاء إلى مرتبة قطب النمو الاقتصادي خاصة وأن كل العوامل تؤهلها لتلعب دور وأداء المدينة المتوسطة حاليا والمدينة الكبيرة مستقبلا في حدود سنة 2025 (PDAU, 2012). وفي الواقع أن هذه المدينة تمثل محور استقطاب هام لمختلف المدن الصغيرة في إقليم ولاية تيارت لا سيما تلك المجاورة لها في منطقة سهل سرسو والمنطقة السهبية بما فيها التجمعات العمرانية الصغيرة المحيطة بها والتي لا يتجاوز عدد السكان بها 2000 نسمة، حيث ترتبط معها بعلاقات اقتصادية من حيث توفير الخدمات الضرورية ومناصب الشغل من خلال الاستثمارات والمشاريع التي تستفيد منها المدينة من الولاية، بالإضافة إلى التبادل التجاري مع بعض المدن الصغيرة كما هو الحال بالنسبة لمدينتي ملاكو وبوشقيف اللتان تقعان بين مدينة تيارت كمدينة كبيرة ومدينة السوقر كمدينة متوسطة، إلا أنها ترتبطان أكثر بمدينة السوقر، مما يجعل من الممكن تصور أوجه التكامل بينهما وبين

السوق من خلال تحديد وظائف محددة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية الجديدة (PAWT, 2018). وإذا اعتبرنا أن مدينة السوق تمثل حوض إقتصادي (*bassin économique*)، حيث يتمثل دورها في هيكلية التنمية الاقتصادية بنوعين أساسيين من النشاطات التنموية: الأول أساسي ويتمثل ف تلبية احتياجات سكان المراكز الحضرية والمجال الريفي في المجال المحيط بها، والثاني في السلع المنتجة والتي تقدمها هذه المدينة لمجالها الإقليمي القريب منها خاصة، والمساهمة في تحسين الإنتاج المحلي والخدمات المقدمة للسوق في حوض الحياة الذي تهيمن عليه هذه المدينة من تيارت شمالا حتى بلدية عين الذهب جنوبا ومن بوشقيف في الشمال الشرقي حتى بلدية توسنينة وشحمة في الجنوب الغربي. فالنشاط الأول الذي تؤديه المدينة في مجال التنمية المحلية يعد أكثر ديناميكية وأكثر ديناميكية بسبب الضغط المتزايد عليها من طرف النمو الديمغرافي الذي تعرفه التجمعات العمرانية القريبة منها كالفليحة وتوسنينة وسيدي عبد الغاني ونعيمة. وأما النشاط الثاني فيمن أن تعوض به المدينة الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه البلديات التابعة لإقليمها الإداري ومنها توسنينة وفليحة وسيدي عبد الغني، وهذه التحولات يمكن اعتبارها على المدى البعيد وسيلة لهيكلية التنمية المحلية من طرف المدينة بتركيزها على الوظائف الاقتصادية الرئيسية التي ستكون العمود الفقري لاقتصادها لا سيما منطقة نشاطات تصنيع المنتجات الحيوانية (الجلود، الصوف والوبر ومشتقاتها...)، بالإضافة إلى استثمار المشروع المرتبط بمصفاة النفط التي ستنتقل بها الأشغال مع مطلع سنة 2022 (SCU, 2014). مما يؤهل هذه المدينة أن تكون مستقبلا منطقة نشاط وقطب نمو اقتصادي.

الجدول رقم (3): مؤشرات استقطاب المدن المتوسطة مقارنة ببعض المدن الكبرى بالسهول العليا الغربية.

المدن	مؤشرات الاستقطاب			
	الصناعة	الصحة	التعليم العالي	المجموع
سعيدة	339.21	139.82	437.39	916.42
تيارت	210.02	200.39	493.83	904.24
السوق	4.31	39.69	-	44.00
فرنزة	7.83	38.74	-	46.57

المصدر: المخطط الجهوي للتبئية الإقليمية للسهول العليا الغربية، ج2، ص 33: بتصرف.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية للسهول العليا الغربية، ج 2، ص 32: بتصرف.

يتبين من الشكل رقم (5) أعلاه أنّ مدينة السوقر وفرندة لهما وزن كبير في التنمية المحلية في ولاية تيارت، باعتبارهما من المدن المتوسطة ذات الرتبة الثانية في الهرم العمراني خاصة في قطاع الصحة إلى جانب المدن المتوسطة الأخرى بإقليم السهول العليا الغربية، كما هو الحال بالنسبة لمدينة الحساسنة بولاية سعيدة ومشرية وعين الصفراء بولاية النعامة، في حين يبدو أنّها أقل مكانة من هذه المدن في قطاع الصناعة، وهذا بسبب تركّز الصناعة بشكل كبير في مدينة تيارت والتي تعدّ لحد الآن قطبا صناعيا صاعدا على مستوى إقليم ولاية تيارت، فمؤشر الاستقطاب بمدينة السوقر أكبر بأربعة أضعاف تقريبا من مؤشر الاستقطاب لمدينة مهدية ويفوق مؤشر الاستقطاب بمدينة فرندة، ويقارب مؤشر استقطاب مدينة السوقر في الصناعة مؤشر استقطاب مدينة فرندة رغم أنه أقل بكثير من مؤشر الاستقطاب بالنسبة للمدن المتوسطة الأخرى بإقليم السهول العليا الغربية. وهذا لا يعني أنّ المدن المتوسطة التي تتجسد في مدينة السوقر كنموذج بارز لديها تأثير محدود في التنمية المحلية كأقطاب حضرية، بل بالعكس نجد أنّ دورها يضايف دور المدن الكبرى كما هو الحال في مدينة تيارت. كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المدن المتوسطة في ولاية تيارت والمتمثلة في السوقر خاصة، أنّها تتميز بمؤشرات متوسطة مقارنة بالمدن الكبرى في قطاع الصحة، لكنها ضعيفة في قطاع الصناعة ومنعدمة تماما في قطاع التعليم العالي، حيث تراوح مجموع المؤشرات ما بين 40 و 46 فقط مقارنة بمدينة تيارت والتي تمثل عاصمة الولاية حيث بلغ مجموع مؤشر الاستقطاب بها 904.24. وهذا يعني أنّ مدينة السوقر بالرغم أنّها تلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات والتنمية المحلية بهذه الولاية إلا أنّها لازالت بحاجة إلى تطوير في القطاع الصناعي والتعليم العالي، حتى تكون مساهمتها في المستوى المطلوب أو على الأقل مقبولة عموما. ولكنها أقل استقطابا من المدن الكبرى التي تهيمن على مجال السهول العليا الغربية كما هو الحال في مدينة تيارت

وسعيدة باعتبارها قطبين اقتصاديين صناعيين قديمين، بالإضافة إلى امتلاكها قطبين جامعيين من أكبر الأقطاب الجامعية والبحث العلمي تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية في هذا النطاق من إقليم السهول العليا (أنظر الجدول رقم (3) أعلاه).

الجدول رقم (4): تأثير مدينة السوقر كقطب نمو في الشبكة العمرانية على مستوى المجال الإقليمي للدائرة عام 2012.

المدن	الوظيفة	مستوى الهيراركية	عدد سكان المدينة	تأثير واسع	تأثير متوسط
السوقر	مدينة متوسطة متعددة الوظائف قطب نمو اقتصادي ذو خدمات أساسية	المرتبة 01 إقليمي	83.000	نعمة+ توسنينة+ سيدي عبد الغني+ دائرة عين الذهب	ملاكو+ بوشقيف +توسنينة + فايحة+ سيدي عبد الغني
توسنينة	مدينة صغيرة ذات وظائف إدارية	المرتبة 02 محلي	12.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط محدود.
سيدي عبد الغني	مدينة صغيرة شبه حضرية	المرتبة 02 محلي	10.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط معزول
نعمة	مدينة صغيرة شبه حضرية	المرتبة 03 محلي	10.000	الإقليم البلدي	مركز بلدي في محيط معزول

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخطط التناسق الحضري 2012; بتصرف.

تبلغ منطقة نفوذ مدينة السوقر في تأثيرها على المجال الحضري مسافة نصف قطرها 30 كلم على الأقل وتشترك مع مدينة تيارت في استقطاب عدة مراكز وتجمعات حضرية مختلفة الأحجام، فقد أصبحت اليوم هذه المدينة تشكل قطب النمو الاقتصادي الثالث بعد قطبي مدينة تيارت وسعيدة بإقليم السهول العليا الغربية. ففي عام 2007، كان هناك أكثر من 1400 متجر وخدمة في مدينة السوقر، أي نسبة 1 لكل 51 نسمة. إذا كانت تجارة التجزئة هي المهيمنة (1240)، كما تم تسجيل 160 شركة تجارة الجملة وشبه الجملة التي تخدم جميع البلديات المحيطة (SCU, 2014). ومن خلال تحليلنا للجدولين رقم (3) و(4) يتضح أنّ مدينة السوقر ذات أهمية كبيرة في التنمية المحلية وستصبح منطقة استراتيجية في استقطاب الاستثمار المحلي، وهذا يعكس أن هذه المدينة ذات تأثير وبعد إقليمي واسع في ولاية تيارت، بحيث تحتل المرتبة الأولى في مجال دائرة السوقر والمرتبة الثانية على المستوى الإقليمي لولاية تيارت، فهي تمثل مدينة متوسطة ذات وظائف متعددة وفي نفس الوقت هي قطب اقتصادي إقليمي، بالمقارنة بالمدن الأخرى الصغيرة تهيمن على معظم المراكز الحضرية الواقعة في دائرة السوقر كما هو الحال في مدينتي توسنينة وسيدي عبد الغني وهما عبارة عن مدينتين صغيرتين تابعتين لمدينة السوقر، كما أن لهذه المدينة افتتاح على مدن الأقاليم المجاورة لمجالها الحضري فنلاحظ أن تأثيرها الواسع في التنمية المحلية يمتد إلى مدن الإقليم الشمالي والشمالي الغربي كما هو

الحال في تأثيرها لمدينة بوشقيف وملاكو، بل يمتد تأثيرها كذلك إلى غاية مدن الجهة الجنوبية السهبية كما هو الحال بالنسبة للمجال الإقليمي لدائرة عين الذهب المجاورة لحدودها الإقليمية والإدارية.

الخاتمة:

نستخلص في الأخير من هذه الدراسة أن عدد المدن المتوسطة في إقليم السهول العليا الغربية محدود جدا، وإذا أخذنا في الاعتبار المعايير الديمغرافية والوظيفية والاقتصادية فإننا نجد معظم المدن المتركزة في هذا النطاق من السهوب، إما مدن كبرى تمثل عواصم لولايات مثلما هو الحال في مدينة تيارت وسعيدة وتيسمسيلت. وإما تشكل تجمعات عمرانية تحولت من قطاعات زراعية وقرى ريفية ثم مراكز حضرية وأصبحت اليوم مدن صغيرة نتيجة هجرة سكان الأرياف لا سيما خلال العشريتين الأخيرتين بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة خلال التسعينات، ونتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذه الظاهرة لا تخص بعض المناطق من أقاليم ولايات الجزء الغربي من السهول العليا وإنما تشترك فيها جميع ولايات المجال السهبي في الغرب الجزائري. فقد توصلنا إلى أن المدن المتوسطة في هذه الولاية لا يتجاوز ثلاثة مدن حسب معايير تصنيفها، وتبقى مدينة السوقر تعد نموذجا بارزا لهذا النوع من المدن، وبعد تحليلنا للمجال الإقليمي ودور مدينة السوقر في المجال التبارتي وأثرها في التوازن الإقليمي توصلنا إلى عدة نتائج أساسية نوجزها فيما يلي:

- هناك اختلال كبير في نمو المدن وتوازن الشبكة العمرانية بالمجال الإقليمي لولاية تيارت، حيث أن هذه الولاية معظم التجمعات العمرانية فيها عبارة عن مراكز حضرية تطغى عليها المدن الصغيرة وهي حاليا أكثر من 20 مدينة لا يتجاوز عدد سكانها 15.000 نسمة مع مزيج من التجمعات الثانوية في شكل قرى ومدامر مبعثرة. يقابله عدد قليل جدا من المدن المتوسطة لا تتجاوز حاليا ثلاثة مدن (السوقر، فرندة، قصر الشلالة).
- تعتبر مدينة السوقر ثاني أكبر مدينة حضرية بعد المدينة الأم (مدينة تيارت) في مجال الإقليم التبارتي، وهي الوحيدة من بين المدن المتوسطة في هذا المجال التي يتوقع أن ترقى إلى مصاف المدن الكبرى مستقبلا، نظرا لما تعرفه نمو حضري سريع ونمو ديمغرافي متزايد تجاوز المعدل الولائي المقدر بـ 2.04% سنويا حيث يتوقع أن يصل سكانها أكثر من 120.000 نسمة في حدود عام 2022.
- تعدّ مدينة السوقر حاليا نموذجا بارزا للمدن المتوسطة التي تضطلع بدور التوازن الإقليمي في المجال التبارتي، وذلك باعتبارها أكبر قطب حضري بعد قطب مدينة تيارت يمكن أن يعول عليه في الاستقطاب الحضري والنفوذ الإقليمي في المجال الممتد من سهل سرسو شمالا إلى امتداد نطاق السهوب جنوبا.

- تمثل مدينة السوق قطب نمو إقتصادي يشترك مع القطب الحضري لمدينة تيارت في التنمية المحلية، فهما القطبين الرئيسيين في الولاية اللذين يمكنهما إحداث التوازن الإقليمي لا سيما في المنطقة الممتدة من مدينة تيارت شمالا إلى غاية الحدود الجنوبية الشرقية للولاية، ومما زاد من أهميتهما كمدنيتين أساسيتين في الولاية هو وقوعهما على محور واحد والمتمثل في الطريق الوطني رقم 23 بمسافة تفصل بينهما لا تتجاوز 25 كلم.
- تمثل مدينة السوق محورا أساسيا من محاور التنمية المحلية، باعتبارها منطقة استقطاب في حوض الحياة الذي يركز على أربعة أقطاب رئيسية تتمثل بالترتيب حسب الهيراركية الحضرية في المدن التالية: تيارت، السوق، فرندة، قصر الشلالة. حيث تحتل مدينة السوق المرتبة الثانية من بين هذه الأقطاب الحضرية الأربعة.

قائمة المراجع البيليوغرافية:

1. المراجع العربية:

- القانون رقم 20/1 المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، 15 ديسمبر 2001، ص 15.
- القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، 20 فيفري 2006، ص 07.
- التيجاني، ب. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 27.
- كبيش، ع. (2011). التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، (أطروحة دكتوراه)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 29-30.
- لعروق، م. (1991). المدن المتوسطة في الجزائر "دورها في التنمية المحلية وفي تنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي"، جامعة قسنطينة، 24-26 سبتمبر 1991.
- نزاري، ج. (2009). عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة "دراسة ميدانية بمدينة العلة- ولاية سطيف". (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري)، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، ص ص 37-40-88.
- قابوش، ع. (2005). مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر -حالة شمال الشرق الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية (23)، ص 216 .
- رحاني، ش. (د-ت). الجزائر غدا -استرجاع التراب الوطني - وضعية التراب الوطني، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 253-256.

- غصير، إ. (2018). دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي -حالة خنشلة وإقليمها المجاور، (رسالة ماجستير في الجغرافيا والتهيئة الإقليمية)، معهد علوم الأرض والكون والتهيئة العمرانية، جامعة مصطفى بن بولعيد، ص 40.

2. المراجع الأجنبية:

- Bernard, K. (1973). les villes moyenne des Pyrénées et du sud-ouest. *Revue Géographique*, 44 (4), p7.
- Bousmaha, A. (2014). le role des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en algérie le cas la region centrale du tell de l'est algerien. *Revue de science et technologie*(39),p 30.
- Demaziare. (2014). Pourquoi et comment analyse les villes moyennes ? un potentiel pour la recherche urban. , *Métropolitiques*, p1.
- Dierction. P.S.B.T(2018). *Annuaire Statistique*, Wilaya de Tiaret, Algérie.
- OuldSidahmed, M. (2016). les villes mauritaniennes: contribution a L'étude du Processus D'urbanisation Dans Un Pays Du Sahel et du Sahara. *Revue elmidad*, 4(2), p11.
- Plan. A.W.T. (2018). *plan de l'amenagement de la wilaya de Tiaret (PAWT)*. Tiaret, Algérie, pp 27-
- Plan. D.A.U. (2012). *2eme Révision le Plan Directeur Aménagement d'urbanisme de la Commune de Sougueur* .Tiaret, Rapport final,pp 12-14.
- Schéma C.U. (2014). *Etude de L'élaboration de Schéma de la Cohérence Urbaine de la Ville de sougueur*. pp 19-25-72-45-132.
- Schéma. R.A.T. (2008). *Elaboration du shéma regional d'amenagement de territoire de la région programme des hauts plateaux ouest a l'horizon 2025*. T2, Rapport de mission1, Ed1, p32.

المدن الصغيرة في سهل السرسو، دورها الوظيفي وأدائها المجالي

مزياني عائشة⁽¹⁾ عثمان طيب⁽²⁾

⁽¹⁾ طالبة دكتوراه (قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم، مخبر الفضاء الجغرافي والتهيئة العمرانية، جامعة وهران 2

⁽²⁾ أستاذ التعليم العالي، مخبر الفضاء الجغرافي والتهيئة العمرانية، جامعة وهران 2

aicha_meziani@hotmail.fr

ملخص:

يعتبر السرسو، المعروف بموطن الحبوب والماشية المنطقة الأكثر ديناميكية في ولاية تيارت، كان في بداية تعميره عبارة عن مجموعة من مراكز اسكان على شكل قرى فلاحية استعمارية، تم توطينها بالقرب من المزارع إضافة إلى دواوير والمحتشدات. نمت وتواصل تعميره بعد الاستقلال بوتيرة أسرع وفق سياسة عقارية مغايرة انتهجتها الجزائر المستقلة، رغم أنها كانت بنفس الصورة السابقة تقريبا متمثلة في القرى الفلاحية الاشتراكية إلا أن أهدافها وأدواتها اختلفت .

تحولت القرى الفلاحية الاستعمارية والاشتراكية مجاليا، اقتصاديا واجتماعيا فأصبح البعض منها مجمعات حضرية وأخرى شبه حضرية، أو مناطق تمدد حضري للفائض السكاني لمجمعتي تيارت وتيسمسيلت، واستقبلت تجهيزات ووظائف حضرية مختلفة على غرار الصناعة وأنشطة القطاع الثالث، وبالتالي ساهمت في تسريع التحضر ولاسيما بعد ترقية بعضها الى مصاف البلديات من خلال التقسيم الإداري (سنة 1974، 1984) كما سمحت بتكثيف الشبكة العمرانية في المنطقة فقد تضاعف عدد المجمعات العمرانية في الفترة 1966- 2008 (انتقل من 16 إلى 28 جمعة)، وأصبحت مدنا صغيرة ومتوسطة بالنظر لحجمها السكاني ووظائفها المتعددة .

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة التحولات المجالية والاقتصادية لهذه المجمعات، ما مدى اندماجها في الشبكة الحضرية للسرسو؟ وما هي الأدوار الوظيفية والمجالية التي تؤديها؟

الكلمات الدالة: السرسو، التحضر، المدن الصغيرة، التحولات، الشبكة الحضرية، الوظائف الحضرية

مقدمة:

يعيش أكثر من ثلثي السكان في العالم في الوقت الحالي في المدن بعد تسارع وتيرة التحضر بفعل تركيز الأنشطة والوظائف بها. العالم العربي عموما والمغرب العربي بشكل خاص يسيران في نفس السياق، حيث سجلت دولهم معدلات كبيرة. عرفت الجزائر ظاهرة التحضر منذ القدم حيث تعود جذورها التاريخية لمختلف الحضارات التي مرت بها إلا أنها كانت محصورة مجاليا ولم تعرف تطورا كبيرا إلا خلال الأربعين عاما الأخيرة، حيث اتخذت شكلا من أشكال الانفجار الحضري

الذي زرع المشهد والعقليات والمجتمع نفسه (Côte, 1994)، إذ أن معدل التحضر تضاعف مرتين ما بين 1966 و 2008 (31.43% مقابل 65.94%).

بالرغم من أن ثلث سكان العالم مازال يعيش في الأرياف إلا أنهم أصبحوا يميلون نحو التجمع أكثر، الأمر الذي سهل الطريق نحو غزو المدينة للأوساط الريفية وقلص مساحتها فلم تعد هناك ثنائية مبسطة بين هذين الواسطين. أنتج هذا الغزو شكلا إقليميا متميزا وفريدا في بلدات ومدن المحيط الهادئ، أصبح يسمى القرى الحضرية والمدن القروية وهو أكثر وضوحا في جزيرة ميلانيزيا (AsianDéveloppement Bank, 2016)، حيث يقيم الريفيون في السكن الريفي الذي يمكن تمييزه حسب (Cavaillès Henri, 1936) من خلال وظيفته، والتي عادة ما تكون زراعية، ولو أنها ذات قيمة ثانوية، إذا ما أضيفت لها وظائف أخرى. انتشر هذا النوع من المجمعات أيضا في الصين في أوائل الثمانينات بشكل مفاجئ وواسع بعد الإصلاح المتعلق بالتصنيع الريفي مما أحدث تحولا هيكليا سريعا للاقتصاد الريفي في الماضي القريب (Debarshi, 2018)

تطور السكن الريفي كمنط استيطان في المناطق الريفية، سواء المتجمعة أو المبعثرة في الجزائر عبر مختلف المراحل التاريخية وتطورت الأشكال والتصاميم أيضا وارتبطت بالبيئة المحلية وخصائصها فالسكن الريفي في قرى القبائل يختلف عن مثيله في الأوراس (بلاد الشاوية) وأيضا عنه في السهول والصحراء. هذا التطور لا يخص الجزائر فقط فقد شهد معظم دول العالم هذا التغيير الذي تأثر بالبيئة المحلية وكذا السياسات العقارية والعمرانية، كما تماشى هذا التطور مع موجة التحضر التي اجتاحت العالم بدون استثناء.

عرفت الجزائر سياسة السكن الريفي المتجمع منذ الفترة الاستعمارية حيث تعددت الآليات من مصادرة الأراضي في بداية الاحتلال سنة 1830 إلى محاولة قمع الثورة بتجميع السكان في المحطات ومراكز إعادة الإسكان بهدف مراقبتهم بموجب مرسوم 29 سبتمبر 1955. أنجزت العديد من القرى في الأوساط الريفية الموجهة للمستوطنين لإسناد النشاط الزراعي الذي أخذ يتطور بشكل مستمر، كان هذا بالموازاة مع سياسة الإصلاح الفلاحي التي شهدتها معظم دول العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد ارتبطت بتوطين القرى وتحديثها والعمل على ترميمها مما سمح بانتقال العديد من العائلات إلى الحقول، ولا سيما في أوروبا (سويسرا والدنمارك)، بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر برنامجا كبيرا لتحديث أوساطها الريفية وتمييزها اقتصاديا واجتماعيا عرف "بالثورة الزراعية" الذي ترجم التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية والذي كان يدعوا إلى القضاء على الملكية

الفردية كونها نظاما غير عادل ولا يحقق رفاهية المجتمع وتعويضها بالملكية الجماعية والعامية وفق شعار "الأرض لمن يخدمها" (حوشين، 2007). اعتبر السكن الريفي إحدى الركائز الكبرى للثورة الزراعية، حيث اعتبر أداة أساسية في تهيئة الإقليم الجزائري (Le COZ, 1979).

توزعت القرى في الجزائر ومنذ الفترة الاستعمارية على كامل التراب الوطني بمختلف مناطقه الطبيعية، إلا أنها تركزت بشكل كبير في مناطق الزراعات الواسعة. استفادت منطقة السرسو بالغرب الجزائري من 15 قرية استعمارية واثني عشر قرية اشتراكية، أنجزت ما بين منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، تمتاز هذه المنطقة بإمكاناتها الطبيعية المتعددة وخصوصيتها الاقتصادية كونها منتجة للحبوب بامتياز والأكثر ديناميكية بولاية تيارت.

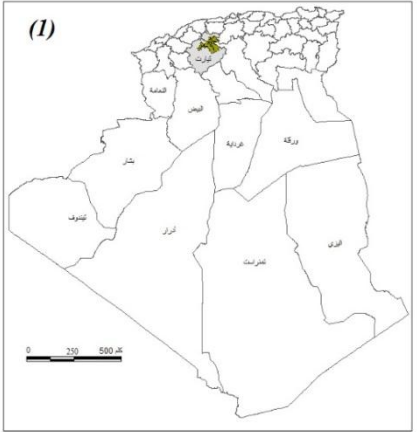
عززت حركة التحضر التحولات المحلية، الاجتماعية والاقتصادية في العديد من المراكز وسمحت لها بالانتقال من الصنف الريفي إلى الصنف الحضري (Bousmaha, 2014)، واكتسبت وظائف وقوى جديدة متأثرة في ذلك بشكل كبير بالترقية الإدارية والمنشآت الصناعية وتوطن المرافق والخدمات العامة في المناطق المحرومة والأقل تعميرا. نحاول من خلال هذا الورقة البحثية تسليط الضوء على عناصر التحول لهذه المراكز بعد مرور أكثر من نصف قرن على إنشائها، كيف تطورت وما هو دورها الوظيفي وما مدى اندماجها في الشبكة الحضرية للسرسو؟ وما هي علاقتها بالمناطق المحيطة بها؟

اعتمدنا في هذه الدراسة على المسح الميداني للأنسجة العمرانية للمجمعات ذات النشأة الاستعمارية والقرى الاشتراكية لتحديد استخدام الأرض بها وتطوره ومعرفة مستوى تجهيزها، كما قمنا بالتحقيق المباشر وغير المباشر مع 350 عائلة موزعة على 13 مجمعة، حيث مس هذا الاستبيان عدد من الجوانب تتعلق بالتحركات السكانية ودوافعها، بالتغيرات التي مست المساكن وبالمهنة الممارسة وتحولاتها، أماكن التردد للتسوق وقضاء الحاجيات المختلفة، وتحقيق آخر مباشر مع المسافرين في محطة النقل البري (حافلات وسيارات الأجرة اتجاهات داخل وخارج الولاية) في كل من تيارت وتيسمسيلت. كما اعتمدنا على جمع المعطيات من المصالح التقنية ومخططات التهيئة والتعمير (المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، مخططات شغل الأراضي، مخططات التناسق الحضري ومخططات تهيئة الولاية) لتكملة إحصائيات التعدادات العامة للسكن والسكان.

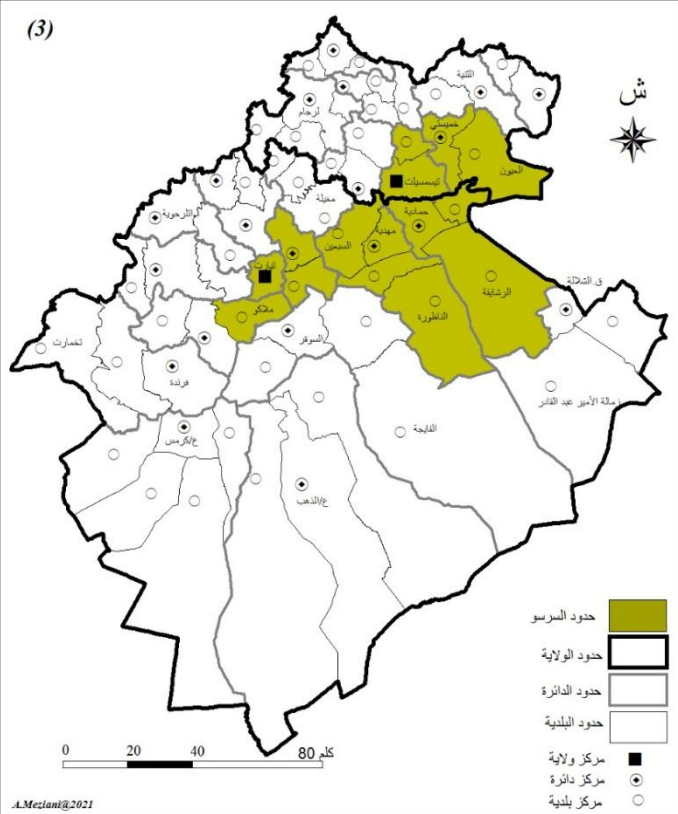
1. السرسو مقومات طبيعية، اقتصادية، تعميم متعدد الآليات ونمو سكاني متواصل

يقع سهل السرسو في الغرب الجزائري جنوب كتلة الونشريس، يجمع بين إقليم ولايتين (تيارت وتيسمسيلت، الشكل رقم 1). يبلغ متوسط ارتفاعه حوالي 950 مترا، وهو عبارة عن شريط واسع، ممتد بشكل طولي من الشرق إلى الغرب بحوالي 237 كلم وبشكل عرضي بحوالي 37 كلم، تبلغ مساحته 8700 كلم² محصور من الشمال بالسفوح الجنوبية للونشريس ومن الجنوب بكتلتين جبليتين بارزتين الناظور وسيدي عابد. يهيكل نهر واصل قسميه الأوسط والشرقي بشكل كبير. يتراوح معدل التساقطات بالمنطقة ما بين 250-500 ملم ويتناقص من الشمال إلى الجنوب، تعتبر هذه الكمية ملائمة لزراعة الحبوب. يتربع السرسو على ثلاث جيوب مائية جوفية هامة ذات مساحات كبيرة (السرسو، واصل ومينا). جزء من المياه السطحية معبأ بسدين على ضفاف نهر واصل (بوقارة، الداحموني). تتنوع التربة بالسرسو بين الغنية والخفيفة والمختلطة. سمحت هذه المقومات بتسمية زراعة الحبوب بشكل كبير حتى أصبح اسم السرسو مرتبطا بها إلا أنه يعتبر كذلك منطقة لتربية الحيوانات وعرف مؤخرا تنوعا في المنتجات الزراعية.

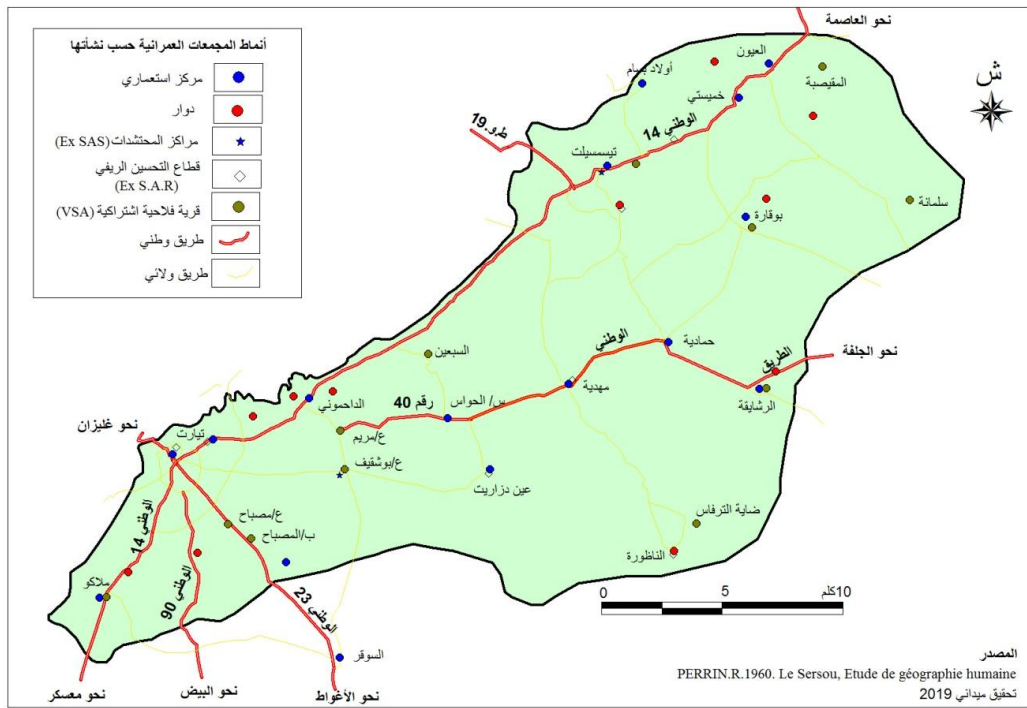
كانت منطقة السرسو قبل وصول الاستعمار الفرنسي قليلة السكان وضعيفة التعمير، يغلب عليها الطابع الريفي الرعوي. اهتم الاستعمار بزراعة الحبوب فتح الطريق أمام تعميم السرسو بطريقة سريعة إذ قام بتوطين قرى جنينية خاصة بالمعمرين الأوائل، فبدأت تظهر في الأفق ثنائية مجالية، مجال عمراي تقليدي مبعثر متواضع، ومجال استعماري جديد مغاير لثقافة وسوسيولوجية العالم الريفي المحلي (فكار، 2013)، تعمقت هذه الثنائية المجالية وتجدرت في مختلف مناطق السرسو، بدعامة العمليات والإجراءات الاستحواذية على المجال الريفي بنطين من التعمير، نمط استعماري تمثل في المراكز العسكرية والقرى الاستعمارية ونمط تقليدي تمثل في الدواوير. انتهج المستعمر بعد 1940 آليات أخرى لتعمير السرسو كقطاع التحسين الريفي (S.A.R) الذي جسد من خلال إنجاز سكنات متجمعة وتوزيع قطع أراضي على الأهالي في منطقتين (عين بوشقيف وتيسمسيلت). تم تجميع الأهالي بعد اشتداد حدة الثورة بعد 1954 في العديد من مراكز المحتشدات (حي بوهن شرق تيارت، حي كاستور شمال شرق مهدية، حي جنوب قرية كرمان، مركز بني مايدة، مركز عين الصفا، عين دزاريت والسحاري (الناظورة حاليا) (Perrin, 1960).



Geographic Coordinate System:
GCS-WGS-1984
Datum: D_WGS_1984



الشكل 1: الموقع الإداري لسهل السرسو



الشكل رقم 2: التعمير في سهل السرسو

امتد تعمير السرسو بشكل محوري خصوصا على طول الطريق الوطني رقم 14، مما أسفر عن إنجاز سلسلة من المراكز المتتابعة، تتباعد فيما بينها بمسافة منتظمة تقدر بـ 15 كلم، فكانت محصلة التعمير في الفترة الاستعمارية إنجاز 15 مركزا عمرانيا إضافة إلى الدواوير التي أنشأت في القبائل المحلية وعددها 15 أيضا (الشكل رقم 2). إن تواجد هذا الكم الكبير من المراكز العمرانية في وسط مثل السرسو لم يكن بمحض الصدفة، فالتعمير هنا كان إراديا، الغرض منه اقتصادي لاستغلال الأراضي الزراعية الخصبة. استمرت الدولة في نفس الرؤية السياسية السابقة في القطاع الزراعي لدمج العالم الريفي في عملية التنمية الوطنية، عن طريق الثورة الزراعية بهدف إعادة الأرض إلى الفلاحين وتحديث الزراعة على أساس دعامين: وحدات إنتاجية تمثلت في "الأرض لمن يخدمها" ومراكز إسكان تمثلت في بناء قرى اشتراكية في بداية السبعينات. تم الحصول على الأرض ووسائل الإنتاج وفق منهجين: قضائي وسياسي عن طريق التأميم، اقتصادي من خلال إنشاء تعاونيات خدمية ووضع سياسة الائتمان الزراعي، تعتبر هذه القرى إحدى أهم آليات التعمير في السرسو فقد أنجزت 12 قرية في السبعينات وبداية الثمانينات، تركزت خصوصا في الضفة الجنوبية لنهر واصل الذي يهيكل جزء كبير من السرسو حيث المنطقة منبسطة وغنية بالأراضي الفلاحية المنتجة. أعادت القرى الاشتراكية مبدأ الانتشار السكاني على كامل مجال السرسو وأحدثت نوعا من التوازن ولو أن التوطن المحوري بمحاذاة الطرقات غلب على توزيعها.

سمح هذا التعمير المكثف بزيادة السكان، إذا بلغ عددهم أكثر من 91000 نسمة سنة 1957 بمعدل نمو متوسط قدر بـ 1.71% في الفترة (1884-1957) بالرغم من أن مدينة تيارت سجلت معدلا أكبر من هذا بكثير (3%). تضاعف عدد سكان السرسو منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا بسبعة مرات، إذ وصل إلى 615138 نسمة سنة 2019. ظل معدل التزايد السكاني مرتفعا من عام 1966 حتى 1998 (3.60%) ثم انخفض في سنة 2008 (1.61%) ليعاود الارتفاع مؤخرا (2.21%) خاصة

بالبلديات الريفية (وأصبح مهيكلًا بعدد من المجمعات الكبرى: تيارت كمركز رئيسي (245929 نسمة)، تيسمسيلت في المرتبة الثانية (100697 نسمة)، كلاهما يمثل مقرا للولاية ويؤدي دورا تسييريا، ثم تأتي مجمعات من الدرجة الثانية: مهدية (37222)، خميستي (24580)، ثم المجمعات الصغرى بأحجام متفاوتة.

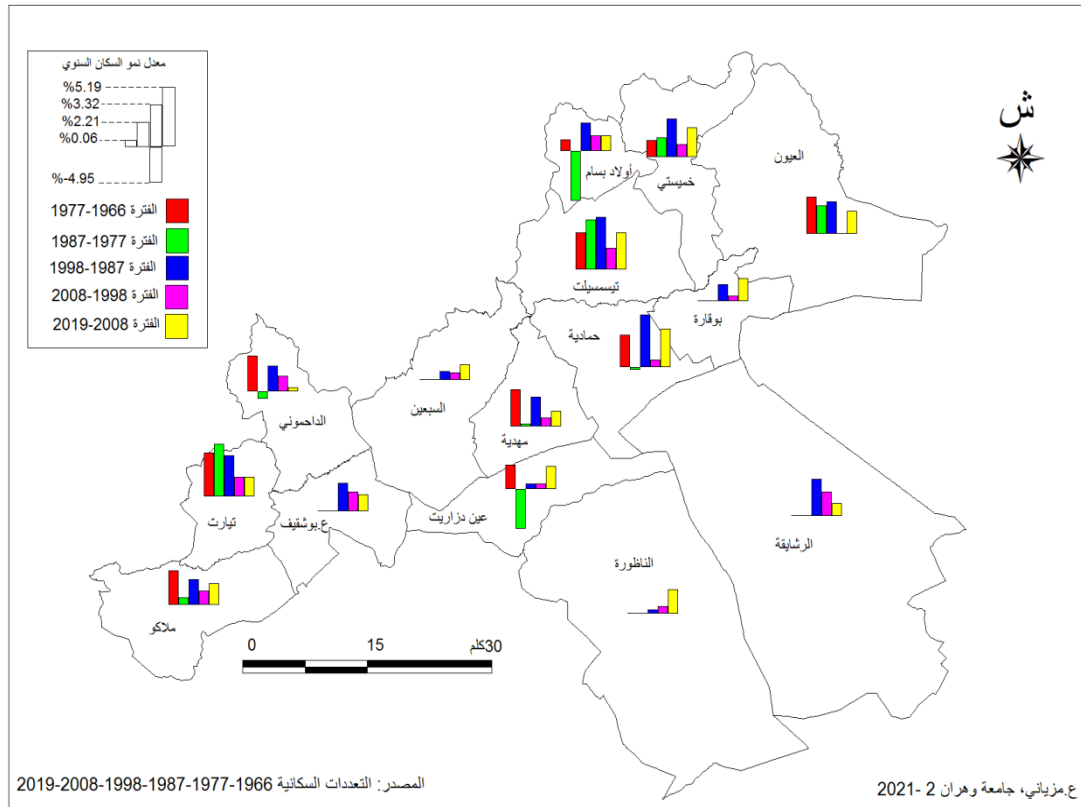
سجل السرسو أعلى معدل نمو سنوي في الفترة 1977-1987 بلغت حوالي 4.26 %، فهذه الفترة تعتبر فترة استرداد وإعادة هيكلة بالنسبة للجزائر، التي تهدف إلى تحسين ظروف التشغيل، بسيطرة أكبر على جهاز الإنتاج (Kasdallah, 2013).

التطور السكاني في السرسو كان لصالح التجمعات الثانوية التي أصبحت جاذبة ثم المراكز ولاسيما بالبلديات الريفية وشبه حضرية. حافظت المراكز العمرانية الكبرى والمجمعات الصغيرة بالسرسو على ديناميكيتها الديمغرافية ما بين 1987-1998، مثل تيارت (4%) وتيسمسيلت (6.29%)، حمادية (6.96%) والعيون (7%) وبقيت المنطقة محتفظة بسكانها بل وجاذبة أيضا، نظرا للترقية الإدارية التي ساهمت في تركيز الأنشطة بمختلف أنواعها (الخدمية، الصناعية والفلاحية). إذ استفاد السرسو في هذه الفترة من استثمارات كبيرة في قطاعات متعددة كهيئة مناطق صناعية وأخرى للنشاطات استقطبت مركبات صناعية ذات بعد وطني ووحدات إنتاجية متوسطة.

انخفضت وتيرة الزيادة السكانية في الفترة 1998-2008 فلم يسجل معدل النمو السنوي إلا 1.61% في كامل منطقة السرسو، مقارنة بالمعدل الوطني (2.3%) ومعدل ولاية تيارت (1.53%)، رغم ارتفاع معدل الولادات الخام بولاية تيارت (2.47% سنة 1998 إلى 2.70% سنة 2008) ويرجع السبب في ذلك إلى الهجرة خارج الولاية حيث سجل رصيد الهجرة³⁹ قيمة سالبة (-116924 في الفترة 1998-2008)، كما سجل صافي الهجرة الخارجية قيمة سالبة أيضا (8953 مغادر في الفترة 1998-2008)، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية.

³⁹ الفرق بين الزيادة الكلية والزيادة الطبيعية

ارتفعت وتيرة الزيادة السكانية في الفترة الأخيرة (2008-2019) فقد بلغ معدل النمو السنوي بولاية تيارت قيمة أعلى من سابقتها (2.06%) ويفسر ذلك بالهجرة الوافدة نحو الولاية لأن معدل الولادات في هذه الفترة لم يتغير كثيرا عما كان عليه سابقا (2.78%).



الشكل رقم 3: النمو السكاني في سهل السرسو (1966-2019)

يتركز السكان في السرسو بنسبة كبيرة بمدينة تيارت التي تعتبر أكبر سوق استهلاكي وتجاري بالمنطقة نظرا لحجمها السكاني، والترددات اليومية عليها من البلديات والولايات القريبة منها، كونها مركز ولائي وتاريخي قديم. بالرغم من أن السرسو يغلب عليه الطابع الريفي وذلك بالنظر لعدد مجتمعاته الريفية التي بلغت 18 مجوعة عمرانية (58% من مجموع المجمعات) حسب الهيكلية الحضرية لسنة 2008، إلا أنه شهد معدل تحضر في ارتفاع مستمر، حيث يقيم أغلب سكان السرسو في المجمعات الحضرية وهو ما أثر على نشاطاتهم. انخفض عدد المشتغلين في الفلاحة تدريجيا حسب التعدادات الإحصائية المختلفة فقد بلغت نسبتهم حوالي 15% سنة 1998 إلا أنه ارتفع تدريجيا في الفترات الموالية فقد حقق حوالي 22% حسب نتائج التحقيق الميداني سنة 2019.

2. محاولة تصنيف المراكز، إعادة تشكيل الشبكة العمرانية في السرسو لصالح التحضر

الشبكة العمرانية في السرسو، تسيطر عليها المجمعات الريفية (أقل من 5000 نسمة)، أعلى قيمة سجلت في 1987 بحوالي 20 مجمعة لينخفض عددها تدريجيا فيما بعد مسجلة 14 مجمعة فقط في تعداد 2008 لكنها تبقى مناطق قليلة السكان لا تضم إلا 6.61 % من مجموع سكان السرسو، بينما يتركز السكان بشدة في المجمعات الحضرية الكبيرة خاصة الصنف الحضري الرفيع (أكثر من 100000 نسمة) بنسبة تفوق 40% المتمثل في مجمعة تيارت، تمثل المدن الصغيرة حوالي خمس مراكز يسكنها حوالي 17 % من سكان السرسو، وهي نقطة احتكاك بين الوسطين الحضري والريفي، أما المدن المتوسطة فتتمثل في مجعتي تيسمسيلت ومهدية بنسبة سكان تفوق 22 %.

الجدول رقم 1: تطور التجمعات العمرانية بالسرسو (1966-2008)

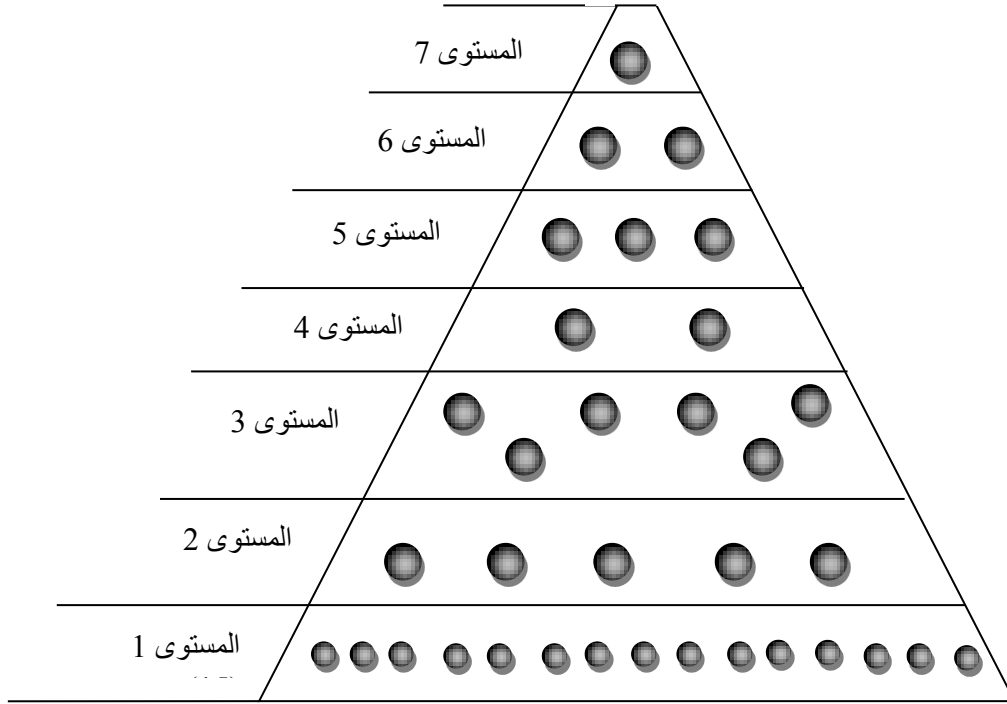
التعدادات السكانية	المجمعات الرئيسية		المجمعات الثانوية		عدد المتجمعون	عدد المبعثرون	مجموع السكان	عدد القرى الاستعمارية	عدد القرى الاشتراكية
	عدد السكان	العدد	عدد السكان	العدد					
1966	10	70028	6	5030	75058	52708	127766	15	0
1977	10	106281	11	16076	122357	54984	177341	15	7
1987	15	191257	12	18759	210016	66325	276341	15	10
1998	15	314683	13	35460	350143	60260	410403	15	12
2008	15	378081	19	44667	422748	59422	482170	15	12

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

وعليه فيمكن تفسير البنية الهرمية لشبكة المراكز العمرانية بالسرسو بوجود قطبية أحادية على مستوى الرأس (تيارت) واتساع القاعدة لمراكز الفئة القاعدية، فمدينة تيارت تلعب دور المركزية ليس على مستوى السرسو فقط بل على مستوى المجالات المحيطة فهي بحكم وظيفتها الإدارية كعاصمة ولاية تلعب دور في تنظيم وتسيير المجال وبخاصة احتكامها على قاعدة قوية من التجهيزات بمختلف مستوياتها، إضافة إلى مدينة تيسمسيلت كعاصمة ولاية أيضا تلعب دورا منظما لمجالها.

أحد مؤشرات النمو في السرسو هو نمو المجمعات الصغيرة، وبالرغم من أننا سجلنا أعلى زيادة سكانية بمراكز الولايات (تيارت وتيسمسيلت) ويقم عالية أيضا في البلديات النصف حضرية والشبه ريفية، فقد انتقلت الديناميكية الديمغرافية من مراكز البلديات الحضرية الكبيرة إلى المجمعات الصغيرة وهي

إحدى خصوصيات السرسو فهو منطقة محتفظة بسكانها بل وجاذبة أيضا نظرا لنشاطاته الفلاحية والصناعية من جهة وتركيز التنمية به من جهة أخرى.



الشكل رقم 4: التسلسل الهرمي للمجمعات العمرانية في السرسو

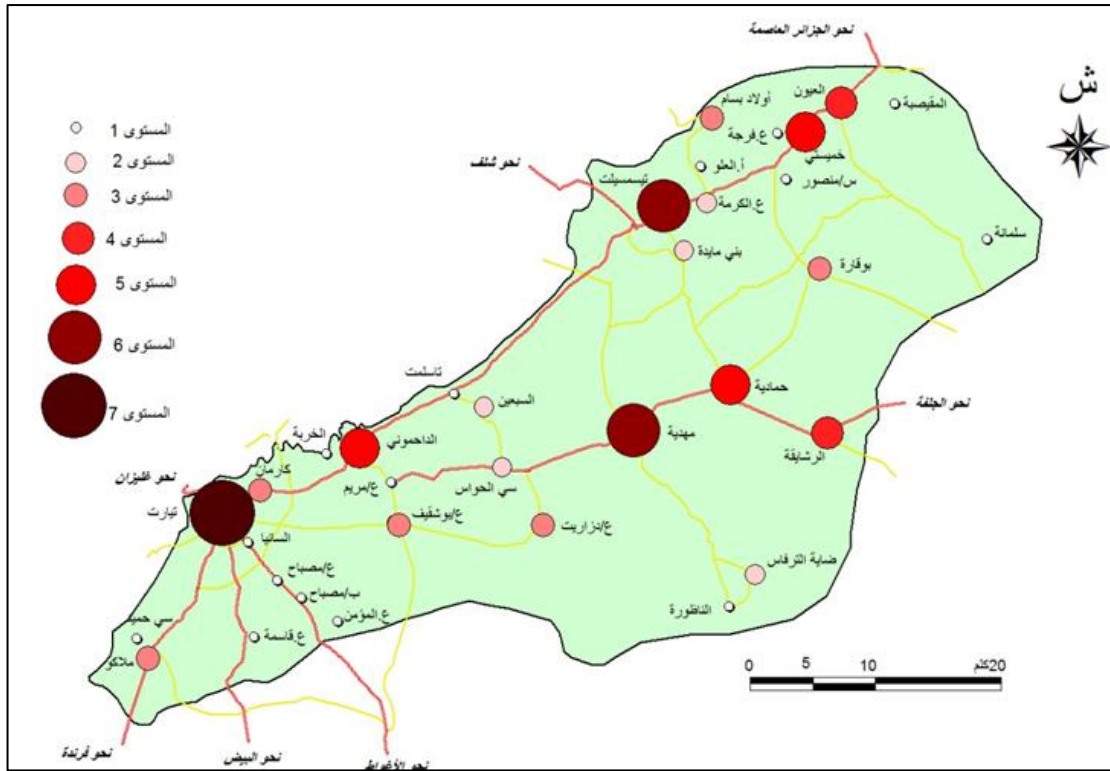
في محاولة تصنيف المراكز العمرانية في السرسو، اعتمدنا على المعايير التي استعملها (Hadeid, 2006) في دراسته للمراكز الريفية في الهضاب العليا الوهرانية، بهدف تصنيفها في شكل هرمي من خلال تحديد الوظائف التي تقدمها هذه المجمعات. تتمثل هذه المعايير في: عدد السكان والمتاجر والمرافق العمومية وكذلك الرتبة الإدارية لكل تجمع.

تتوزع مجمعات سهل السرسو على شكل هرم بسبع مستويات (الشكل رقم 4)، تأتي مدينة تيارت في القمة كمدينة كبيرة، وقاعدة كبيرة من المجمعات الريفية (15 قرية) مدينتين متوسطتين (تيسمسيلت ومهدية)، مجموعة من المدن الصغيرة (الشكل رقم 5)، باستثناء مجمعة كرمان رغم رتبته في المستوى الثالث إلا أنها تفتقر للوظيفة الإدارية كونها مجمعة ثانوية لبلدية تيارت وتعتبر منطقة تمدد حضري بالنسبة للمدينة الكبيرة (تيارت).

المراكز الريفية الصغيرة في المستوى الأول بقاعدة الهرم وعددها 15، تشكل التجمعات الثانوية، تضم أقل من عشر محلات تجارية وشبه انعدام للتجهيزات ما عدا التعليمية التي تقتصر على التعليم الابتدائي في معظمها إضافة إلى قاعة علاج ومسجد وفي بعض الأحيان حمام، نظرا لأن معظم هذه المراكز هي قرى اشتراكية (VSA) بنيت وفق شبكة تجهيزات محددة مسبقا (عين مصباح، بيبان المصباح، عين مريم، المقيصة وسلمانة) ومنها مزارع فلاحية (DAS) (سي حميد، عين قاسمة، السانيا وتاسلمت) التي تطورت ديمغرافيا ومجاليا بفضل موقعها على محاور الطرقات وبرامج السكن الريفي التي سمحت لها بالمرور لهذا الصنف.

المستوى الثاني تمثله أيضا مجموعة من القرى الاشتراكية (السبعين، عين الكرمة وضاية الترفاس) إضافة إلى مركزين ذوا نشأة استعمارية (سي الحواس ويني مايدة). باستثناء السبعين وضاية الترفاس اللتان تمثلان مركزي بلدية، تصنف بقية التجمعات في صنف المجمعات الثانوية، تأتي سي الحواس في الأعلى نظرا لحجمها السكاني (4599 نسمة) وعدد المتاجر بها تفوق 100 (130 محلا تجاريا). وهي أول مركز أنشأ بالرسو في الفترة الاستعمارية، وقوع هذه المجموعة على الطريق الوطني رقم 40 أعطاها ديناميكية خاصة سرعت من توسعها واستقبالها مشاريع سكنية حضرية، شهدت معدلات نمو مرتفعة تفوق 4% في الفترات 1977-1987، 1987-1998 إلا أن المعدل انخفض خلال الفترة 1998-2008. عرفت هذه المجمعات ديناميكية ريفية بفضل سياسة التنمية الزراعية.

المجمعات العمرانية بالمستوى 3-4-5 وعددها 11 يمكن اعتبارها مدنا صغيرة بالنظر لعدد السكان المحصور بين 5000-20000 نسمة، عدد المتاجر بها مهم (130-1000 محل) ويتمركز بها أكثر من 20 تجهيز كحد أدنى. منها 10 مجمعات هي مقر بلديات، 3 منها مقر دائرة، رتبة سمحت لها بالحصول تلقائيا على سلسلة من التجهيزات من خلال شبكة التجهيزات أو البرامج القطاعية، باستثناء كارمان التي تقع المستوى الثالث إلا أنها مجمعة ثانوية لبلدية تيارت.



الشكل رقم 5: توزيع المجمعات حسب التسلسل الهرمي الوظيفي في السرسو

تلعب الداخوني وخميسي وأيضاً حمادية دور مدنا وسيطة رغم أن عدد سكان كل منها يقل عن 20000 نسمة، إلا أنها مدن ربط بين المدن الكبيرة والمتوسطة وعالم الريف، تتميز تجهيزاتها بمستوى قريب من الأعلى (ثانوية، عيادة طبية متعددة الخدمات، مكتب بريد، مركب رياضي، مكتبة، بنك ومركز تكوين مهني في بعض الحالات مثل الداخوني، خميسي وأولاد بسام، مركز التكوين لشركة SNVI المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بعين بوشقيف).

أما بالنسبة للتجهيزات، فهي تتميز بمستواها القريب من المستوى الأعلى (مدرسة ثانوية، مستوصف، مسبح، بنك، مكتب بريد، مستشفى، فندق ومركز تدريب مهني في بعض الحالات)، تطور الهيكل التجاري في هذه المدن الصغيرة وبالتالي تطور التبادلات داخل وخارج السرسو وخاصة مع الجلفة والمدية عن طريق مجموعة من الأسواق المهمة بها ولاسيما سوق حمادية والرشايقة، ومشروع سوق الجملة للخضر والفواكه بالرشايقة (في طور أشغال التهيئة).

مكانياً تتركز هذه المجمعات داخل حوض نهر واصل. يمكن القول أن توزيع شبكة المدن الصغيرة خضعت للعوامل الطبيعية والجغرافية (الأراضي الخصبة، توفر المياه، العقار، فهذه المراكز

تتوسط المجال الزراعي والرعوي، مما يعطي فكرة عن أهمية العامل الاقتصادي في هيكلة شبكة المراكز العمرانية الصغيرة في السرسو.

المستوى السادس والسابع، بثلاث مجتمعات، تأتي تيارت على رأس الشبكة كمدينة كبيرة قيادية كونها مركز ولائي قديم، في المستوى السادس نجد مركز ولائي جديد ممثل في تيسمسيلت تمثل مدينة متوسطة عدد سكانها يفوق 66084 نسمة في طور الانتقال إلى مصاف المدن الكبرى. أما مهدية فتتمثل مدينة وسيطة (يفوق عدد سكانها 20000 نسمة) وهي مركز استعماري قديم النشأة ومقر دائرة منذ 1991، حجم سكاني مهم يفوق 31396 نسمة، مهدية مركز خدمة مهم في قلب السرسو نظرا لإمكانياتها الزراعية التي جعلتها تستفيد من صناعة غذائية لها وزن كبير في ولاية تيارت من خلال مطاحنها الكبرى ومركب العجائن، إضافة إلى تطور هيكلها التجاري وتنوعه إضافة إلى السوق الأسبوعية وسوق السيارات، والتجهيزات ذات المستوى العالي ولاسيما المستشفى وبعض المراكز المتخصصة في الإعاقة الذهنية والحركية لدى الأطفال وهو المركز الوحيد على مستوى الولاية.

3. دور المدن الصغيرة في تحضر السرسو

ارتفعت وتيرة التحضر بسرعة في المنطقة، بسبب النمو السكاني في المراكز الحضرية الموجودة من قبل (تيارت، تيسمسيلت ومهدية، خميسستي والداحموني) من جهة ودمج المراكز الجديدة في فئة "الحضر" من جهة أخرى، وهكذا انتقل معدل التحضر من 48% عام 1966 إلى 78% عام 2008. لعبت الترقية الإدارية دورا مفصليا بالنسبة للمراكز العمرانية (الاستعمارية والاشتراكية) في السرسو، حيث استفادت تيسمسيلت من الترقية الإدارية لصنف الولايات سنة 1984، واستفادت أيضا خمس قرى (إشترائية) تابعة إداريا لولاية تيارت من الترقية إلى صنف البلديات في نفس السنة وهي عين بوشقيف، السبعين، الناظورة، الرشايق وبقارة، فانتقل عدد البلديات من 10 سنة 1974 إلى 15 بلدية سنة 1984، كما عمل التعديل الإداري سنة 1991، على استحداث دوائر جديدة فتغيرت الخريطة الإدارية واستحدثت إضافة إلى دائرة تيارت كل من دائرة مهدية، حمادية والداحموني بإقليم ولاية تيارت بينما أصبحت ملاكو تابعة لدائرة مدروسة (خارج حدود السرسو) إضافة إلى دائرة تيسمسيلت وخميسستي بإقليم ولاية تيسمسيلت. مما جعل هذه المراكز الإدارية الجديدة تستفيد من عدد من التجهيزات الجديدة وتتكفل بتسيير مجالات إقليمية

وتساهم في إعادة تشكيل الأداء الوظيفي للشبكة العمرانية في السرسو، مما أسفر عن تحولات في بنيتها العمرانية والوظيفية، وبالتالي مزاحمة المراكز العمرانية القديمة وإعادة صياغة مجالات نفوذها. أدت الترقية الإدارية لبعض مجتمعات السرسو إلى مرتبة عاصمة الولاية (تيسمسيلت) والدائرة (حمادية، الداخوني وخميستي) إلى زعزعة سير العمل والتنظيم السابق لهذه المساحة. إن إنشاء سلسلة من المرافق العامة رفيعة المستوى وتطوير الأنشطة التجارية في مدن السرسو مكّنها من تعزيز الإطار الحضري وتطوير شبكات التبادل المحلية لتشكيل مجموعات فرعية (مجمعات حضرية وظيفية). هذا التنظيم المكاني الجديد، على الرغم من أنه مؤطر من خلال الإرادة السياسية للدولة التي تهدف إلى تقويم الإطار الحضري، إلا أنه أيضا جزء من التاريخ الحضري للمنطقة الذي يتميز بالاستمرارية التي تولد تغيرات سريعة في الاقتصاد الحضري خاصة خلال الأربعة عقود الأخيرة ..(Yousfi,2012).

4. السكن محرك لتحولات حديثة: مجالية، اجتماعية واقتصادية سمات حضرية

شهد المجال الريفي بالسرسو على مر السنوات تحولات مجالية نتيجة التوسعات العمرانية التي شهدتها القرى سواء الاستعمارية أو الاشتراكية من خلال برامج التنمية والبرامج السكنية التي استفادت منها. كان للترقية الإدارية والنمو الديمغرافي الذي عرفته هذه المجمعات الأثر الكبير في تحولاتها المجالية بسبب الحاجة للسكن والتجهيزات من جهة وبسبب تأثر بنيتها الحياتية والاجتماعية من جهة أخرى.

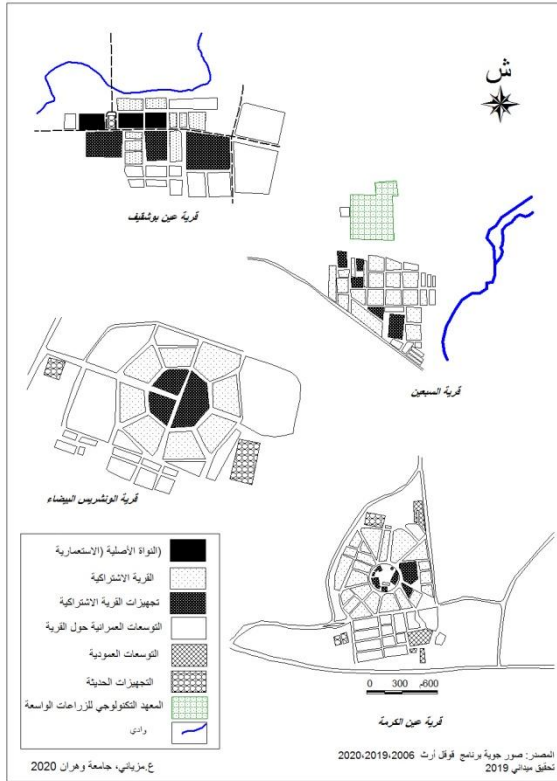
التي تواجدت على ظهر دور الطريق جليا في نمو مجتمعات السرسو بمختلف أصنافها ولاسيما تلك وامتدت المحاور الكبرى (الطريقين الوطنيين 14 و40)، حيث نمت بشكل أسرع من مثيلتها البعيدة الطرقات، منها ما حافظت على شكلها العمراني الأولي مثل التوسعات المجالية الحديثة باتجاه الداخوني ذات الخطة الشطرنجية، توسعت باتجاه الطريقين الوطنيين 14 و40، حمادية التي تخترقها مجموعة طرقات توسعت على محاورها (الوطني 40، الولايتين 16 و14) ومنها ما تغير شكلها العمراني الأولي خاصة تلك التي صممت بشكل افتخاري مثل الوئشريس البيضاء التي توسعت باتجاه مما أدى إلى التحام النسيجين وفقدان المعالم الحضرية الجميلة. المركز القديم

أخذت بعض المجمعات مثل ملاكو، عين دزاريت، الرشايق، عين بوشقيف، سلمانة والمقيصة في التمدد الطولي منتجة تعميرا خطيا على طول المحاور الطرقية نظرا لقيمتها العقارية الكبيرة ولتوطين التجارة والخدمات المرتبطة بحركة المرور (الشكل رقم 6).

تمت هذه التوسعات على فترات وبالكثافة كان السكن هو محركها الرئيسي، تنوعت الصيغ السكنية وتطور مفهومها المجالي خاصة السكن الجماعي، فلم تعد تقتصر على المجمعات الحضرية

الكبيرة والمتوسطة بل استفادت المدن الصغيرة وحتى المجمعات الريفية منها، ولا سيما السكن العمومي الإيجاري، ثم برنامج التجزئة الحضرية والريفية على حد سواء.

استفادت المدن الصغيرة في سهل السرسو من السكن الحضري الجماعي بنسبة تقارب 30% (5416 وحدة سكنية في الخمسة 2015-2020) من مجموع البرنامج في كل المنطقة وان كانت النسبة ضعيفة نوعا ما راجع لارتفاع حصة مدينة تيارت من المشاريع السكنية بمختلف الصيغ، أما السكن الفردي في إطار التجزئة الحضرية فقد برجت 83% من حصة السرسو في مدنها الصغيرة خاصة (الرشايقة وعين دزاريت) بينما الحصة المتبقية استفادت منها الجمعة الريفية عين مصباح.



الشكل رقم 6: التحولات المجالية في القرى الاشتراكية

التوزيع المجالي للمدن الصغيرة تعكسه بعض المحاور الطرقية المهمة ولاسيما المحور تيارت، الجلفة (الوطني 40) وتيارت، عين الدفلى (الوطني 14) وأخرى ثانوية تتمثل في محور تيارت، الأغواط (الوطني رقم 23) حيث أغلب المدن الصغيرة وتلك المجمعات التي ارتقت إداريا تقع على هذه المحاور (الشكل رقم 5).

شكلت بعض المدن الصغيرة القريبة من مدينة تيارت مجمعات تواجدت باستقبالها مشاريع السكن والتجهيزات الخاصة بها، تمثلت في برامج التجديد الحضري وتوفير السكن الوظيفي لعمال القطاع الصناعي. استقبلت عين بوشقيف مشروع إعادة إسكان حي زعرورة الفوضوي الذي أزيل نهائيا وتم ترحيل سكانه على أراضيها (حي 150، 204 مسكن)، ومشروع آخر استقبل سكان من مواقع مختلفة من السرسو، إلا أن تيارت لوحدها ساهمت بحوالي 11.30% من الأسر المرحلة لهذا الموقع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد استقبلت عين بوشقيف سابقا حي سكني لعمال شركة

السبابة. تحويل التعمير سمح بالتحركات السكنية وبالتالي أدى إلى تغيير التركيبة الاجتماعية في عين بوشقيف وسمح بجذب ممارسات اجتماعية وسلوكيات جديدة للوسط شبه حضري. كما استقبلت الداحموني أيضا مشاريع إعادة الإسكان من مختلف مواقع من السرسو، إلا أن سكان بلدية تيارت لوحدهم يمثلون 15.01%⁴⁰ من السكان المرحلين. هذا التمدد الحضري لمجموعة تيارت على كل من عين بوشقيف والداحموني جعلها تستفيدان من نمط تعمير جديد وسكان حضريون في الوسط شبه حضري، فتحولتا من النمط الفردي الأفقي إلى النمط الجماعي العمودي وتغيرت التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان التي أصبحت تميل نحو القطاع الثالث (أظهر التحقيق الميداني هيمنة أنشطة القطاع الثالث على المشتغلين (65%)، أما القطاع الزراعي بالرغم أنه ارتفع عما كان عنه في فترة التسعينات إلا أن نسبته لم تتجاوز الربع (22.75%) والقطاع الصناعي سجل 15%. يبدو التحول في الأنشطة الاقتصادية لصالح التجارة والخدمات واضحا جدا في كل من عين مصباح (83.72%) وعين بوشقيف (66.10%) ويفسر ذلك بقرئها من مجموعة تيارت، وبالتالي أنتج منطقة تحضر بالنسبة لتيارت وهو ما نشط التحركات اليومية في المنطقة.

استقبلت قرية عين مصباح تجهيزات عمومية تمثلت في مركز إعادة التربية ومدرسة الشرطة بالوعاء العقاري المسترجع من عملية إزالة الحى الفوضوي، كما استقبلت القرية أيضا مشروع تجزئة سكنية (218 قطعة ما يمثل 16.65% من حصة السرسو)، استفادت منها بلدية تيارت في إطار برنامج ولايات الهضاب العليا والجنوب (المخطط الرباعي 2019-2022) تم غرزها بالقرية بالرغم من أن بلدية تيارت لا تملك حق الاستفادة من هذا النوع من التجزئة حسب التعليمات الوزارية المشتركة رقم 01 الصادرة بتاريخ 2020/09/30⁴¹ لأنها ليست من البلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا⁴². سجلنا من خلال التحقيق الميداني أن ما يفوق 54% من الأسر التي غيرت إقامتها باتجاه قرية عين مصباح جاءت من مجموعة تيارت. دخلت المدن الصغيرة والوسيطه مرحلة جديدة من

⁴⁰ 2018 "إعادة الإسكان في مجتمعي الداحموني وعين بوشقيف لولاية تيارت" مذكرة ماستر في الجغرافيا وتهيئة الإقليم جامعة وهران 2 ص 87

⁴¹ تحدد شروط وكيفيات إنشاء التجزئيات الاجتماعية في الوسط الحضري ومنح إعانة مالية للبناء في ولايات الجنوب والهضاب العليا تلغي التعليمات الوزارية المشتركة رقم 1 المؤرخة في 07/07/2014 المتعلقة بتطوير العرض العقاري العمومي في ولايات الجنوب والهضاب العليا وتحل محلها

⁴² تحدد المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 06-486 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا" الجريدة الرسمية العدد (84)

التعمير حيث انتقلت من النسق التقليدي المعتمد في نشأتها إلى نسق حضري جديد متعدد الأنماط ما بين الأفقي والعمودي الشبيه بما هو موجود في المراكز العمرانية الكبرى. شكلت المدن الصغيرة ملاذا لفئات سكانية من المراكز العمرانية الكبرى من خلال تأجير شقق السكنات الجماعية بأسعار منخفضة من طرف أسر شابة من داخل وخارج السرسو (7.46%)، ترغب في الانفصال عن الأسرة الكبيرة من جهة والاستفادة من أنشطة المنطقة من جهة أخرى وهو ما يعبر عن تحول المجتمع من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.

5. التوطن الصناعي، دور وظيفي جديد للمدن الصغرى وآلية لتحضر السرسو أنتجت

شبكة كثيفة من التبادلات

تأكد البعد الزراعي للسرسو أثناء الفترة الاستعمارية وتأسست عليه صناعة غذائية من خلال المطاحن المنتشرة به واستمر الوضع بنفس المنحى إلى منتصف السبعينات إذ لم تكن تشغل هذه الوحدات مجتمعة سوى 835 عامل⁴³، أين عرف سياسة جديدة في التصنيع لا تتماشى مع طبيعته الفلاحية، حيث أدرجت فيه صناعات تعدينية ثقيلة وميكانيكية (مركب النسيج SONITEX مركب السباكة، مركب إنتاج الأسلاك (SNS)، مركب العربات الصناعية، مركب نפטال لتعبئة قارورات الغاز، مركب الحديد، مركب مهدية للصناعات الغذائية) وهيأت لها منطقتين صناعيتين بتيارت وأخرى بعين بوشقيف بالإضافة إلى عدد آخر من مناطق النشاط (6000 عامل⁴⁴)، وبذلك أصبحت تيارت تحتل المرتبة الثانية كقطب صناعي في الغرب الجزائري بعد وهران بالتساوي مع تلمسان وسيدي بلعباس.

إن توطين مثل هذه الصناعات الثقيلة في منطقة زراعية بامتياز أثر بشكل سلبي على النشاط الزراعي حيث أحدث تنافسا على العقار، شجع الهجرة الريفية واستقطب العمالة الزراعية فارتفع معدل الشغل في الصناعة من 6.9 % عام 1985 إلى 9.8 % عام 1988 (Hachelef, 1988)، كما أعاد تشكيل الشبكة العمرانية في السرسو لصالح التحضر. شهدت فترة التسعينات تراجعاً كبيراً للنشاط الصناعي وغلق العديد من المؤسسات وتسريح عمالها أو تقليص عددهم فارتفع معدل البطالة بولاية تيارت حسب الديوان الوطني للإحصائيات من 23 % سنة

⁴³ مخطط تهيئة الولاية ص 195

⁴⁴ ANDI (Tialet)

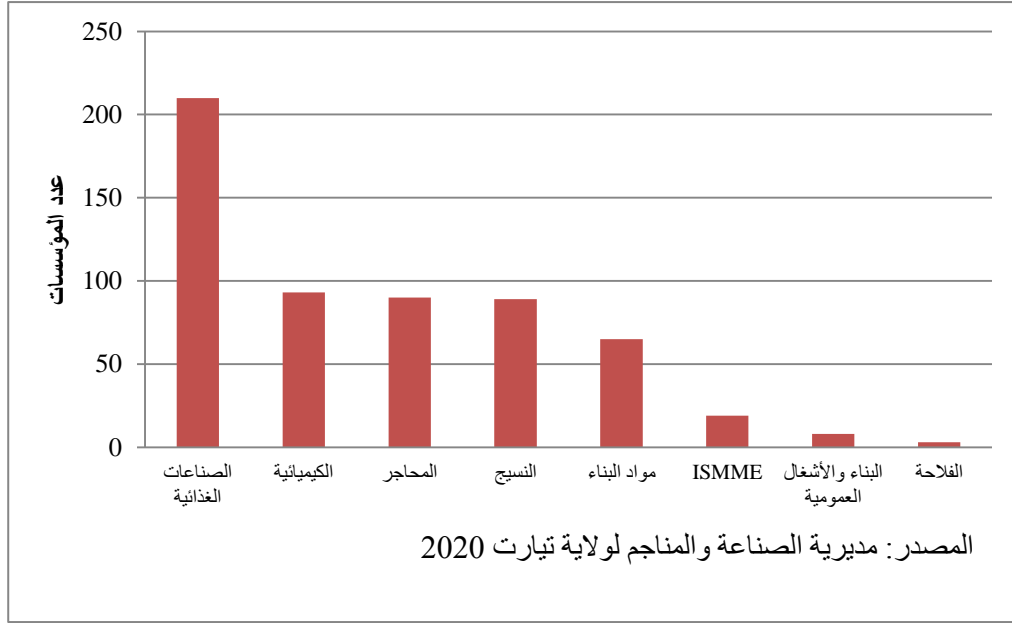
1987 إلى 28.37% سنة 1998، الأمر الذي كانت له ارتدادات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

جدول رقم 2: التوطن الصناعي الحالي بالرسو

المنطقة	المساحة بالهكتار	عدد القطع
المنطقة الصناعية زعرورة (القديمة)	318	443
المنطقة الصناعية زعرورة (الجديدة)	328	292
المنطقة الصناعية عين بوشقيف (الجديدة)	319	334
منطقة النشاطات ممدية	10	68
منطقة النشاطات سيدي منصور (خميسي)	12	66
منطقة النشاطات سلمانة (العيون)	3.93	-
منطقة النشاطات تيسمسيلت	21.1	153
مجمع SNVI سنفي (سوناكوم سابقا)	299	-
منطقة النشاطات القديمة لتيارت	حظائر وشركات مغلقة	استرجاع العقار واستغلاله في إنشاء مشروع سكني

المصدر: شركة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية تيارت، مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت (2019)

بعد تحسن مداخيل النفط في بداية 2000 عرف الرسو إعادة بعث النشاط الصناعي، نظرا لوجود قاعدة صناعية مهمة (الجدول رقم 2)، توسعت هذه الأخيرة بميلاد مناطق جديدة (صناعية بكل من تيارت وعين بوشقيف وأخرى للنشاط بكل من سلمانة وسيدي منصور) وذلك بالتوجه نحو تركيب السيارات منها الموجهة للسوق الوطنية بكل من تيارت وخميسي بالشراكة مع شركات دولية كبرى (مرسيدس الألمانية وهيونداي الكورية) منها ما هو موجه للقطاع العسكري بعين بوشقيف، إضافة إلى تخصيص أوعية عقارية بهذه المناطق الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشكل رقم 7) التي تشغل أقل أو أكثر من 50 عاملا (يتوطن بالرسو 7.70% من مجموع المؤسسات بولاية تيارت).



الشكل رقم 7: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السرسو

تأثر التوطن الصناعي الجديد بالسرسو بديناميكيته الزراعية التي شجعت الاستثمار في الصناعة الغذائية (36.40% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع التجارة والخدمات) ولا سيما شعبة الحليب في كل من تيارت وخميسي، كما تأثرت القرى الاشتراكية أيضا بهذا التوطن، فقد أنشأت معصرة للزيتون في الرشايفة وأخرى في سلمانة التي استفادت من إنشاء مطحنة أيضا، إنتاج اللحوم البيضاء والحمر من خلال الحظائر التي استفاد منها الشباب في إطار برامج التنمية الريفية، بلغت العمالة الصناعية بولاية تيارت 9399 عاملا⁴⁵ في نهاية عام 2020، وهو ما قد يفسر انخفاض معدل البطالة بالولاية إلى 9.80% سنة 2020⁴⁶.

⁴⁵ مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت 2021

⁴⁶ مديرية البرمجة وتسيير الميزانية لولاية تيارت

الجدول رقم 2: التوطن الصناعي بالمدن الصغيرة

موقع النشاط	عدد العمال	طبيعة الإنتاج	الطبيعة القانونية	المؤسسة	الرقم
المنطقة الصناعية عين بوشقيف	500	تركيب سيارات مرسيدس بنز - G و SPRINTER.	عمومي	SAFAV MB SPA Tiaret	1
	467	العربات الصناعية		EPE CIT SPA (Carrosseries industrielles)	
منطقة النشاطات محمدية	37	تحويل الصلب الخفيف، أسلاك مجلفنة، أسلاك ربط، مسامير	خاص	Sarl tréfilerie Sersou	2
	74	منتجات الدقيق: الفرينة والسميد		EURL les Grands Moulins de Mahdia	3
	173	مطحنة: فرينة وسميد		SPA Moulins de Mahdia	4
	61	تعبئة البذور: قمح صلب وبقول جافة		Sarl Semence Sersou	6
	5	إنتاج الورق الصناعي		Sarl Ginex	8
	24	الحبال المظفرة		Sarl textile Sersou	9
	35	تصنيع مواد التنظيف		SARL MAXIMUM SERVICES	
	95	إنتاج المواد الصيدلانية		Sarl Pharmaghreb	7
مجموعة حمادية	85	إنتاج الدقيق الأبيض والنخالة	Eurl minotries El kaïd Hamadia	5	
منطقة النشاطات سيدي منصور، خميسي	23	إنتاج الحليب	SARL BOILAIT		
	88	إنتاج الحليب	TAKLIT		
منطقة النشاطات سلمانة، العيون	77	إنتاج الدقيق الأبيض (الفرينة)	Minoterie el kaïd Selmana		
	8	معصرة (استخلاص زيت الزيتون)	قارة الساسي		

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولايي تيارت وتيسمسيلت (2021)

توطن الصناعة بالمدن الصغيرة بالسررسو أعطى لها نفسا جديدا من خلال الوظائف الحضريّة الجديدة في القطاعين العام والخاص، تعمل على هيكلية مناطق الجذب وتحديد أولوياتها. ونتيجة

لذلك، فإن الدور الجديد للمدينة الصغيرة في السرسو ينطوي حول الانتقال الوظيفي الناتج عن توطن الصناعة في الأوساط الزراعية، فقد اكتسبت بعض المدن الصغيرة وظائف جديدة غير تلك التي أوجدت لأجلها (عين بوشقيف، خميستي ومهدية). تستقطب المنطقة الصناعية الجديدة في عين بوشقيف المستثمرين من داخل الولاية وخاصة من بلدية تيارت وخارج الولاية (مستثمرين من ولاية الجزائر)، لإنجاز مشاريع مختلفة حسب الجدول رقم 3 وهو ما يجعل المنطقة متعددة الأبعاد (محلي، إقليمي و وطني).

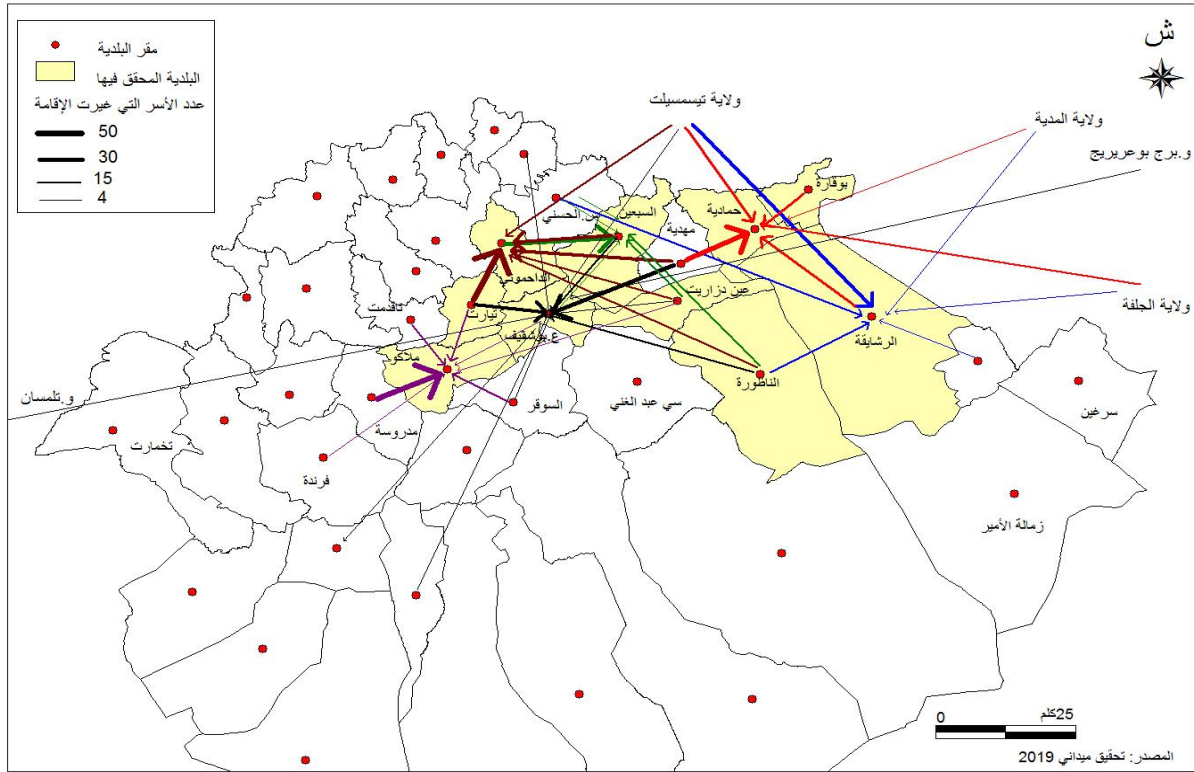
الجدول رقم 3: طلبات الاستثمار الصناعي المقبولة في عين بوشقيف

الرقم	المشروع	المساحة (م ²)	الأصل الجغرافي للمستثمر
1	معالجة وإنتاج الصلب	59495,00	الروبية
2	معمل تصنيع المحولات الكهربائية	35050,00	تيارت
3	مصنع تجميع السيارات (CKD)	51708,00	تيارت
4	معمل تصنيع النوافذ والأسقف البلاستيكية	37821,00	تيارت
5	مصنع الجبس	78304,00	تيارت
6	معمل للصناعات المعدنية وتصنيع طفايات حريق وزجاجات عيار 13 كغ و35P	39655,00	تيارت
7	مخازن -معجنات -بسكويت صناعي	28222,00	الجزائر العاصمة

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت، 2021

عرفت الوظيفة الأصلية في السرسو وهي الزراعة نمطا جديدا في السنوات الأخيرة مبني على السقي في إطار قانون الحيازة على الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح سنة 1983، خص به جنوب السرسو، الرشايق بمساحة 2313.5 هكتار (Otmane,2003) أهل المنطقة لأن تكون قطبا زراعيا له بعدا وطنيا في إنتاج بعض الخضروات (البصل، البطاطا والثوم) والأشجار المثمرة (التفاح). يعرف السرسو حاليا ديناميكية زراعية مرتبطة بتوافد مزارعين ورؤوس أموال من مناطق تمتاز بماضي زراعي ودراية بهذا النشاط كعمسكر، عين الدفلى، بليدة وميلة، حيث لعب الماء دورا أساسيا في استقطابهم، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية بسبب الزيادة السكانية وتحسن المستوى المعيشي للسكان جعل هذه الزراعات مربحة بشكل كبير. يعرف هذا الاستثمار الزراعي حركة دائمة في منطقة السرسو ويعتمد على كراء الأراضي والماء معا لفترات زمنية محدودة تتم على مستوى أراضي المستثمرين الفلاحية الجماعية أو الفردية (عين بوشقيف والسبعين)، كما يتم على مستوى الأراضي المستصلحة بعد 1983 (خاصة في الرشايق) وعليه

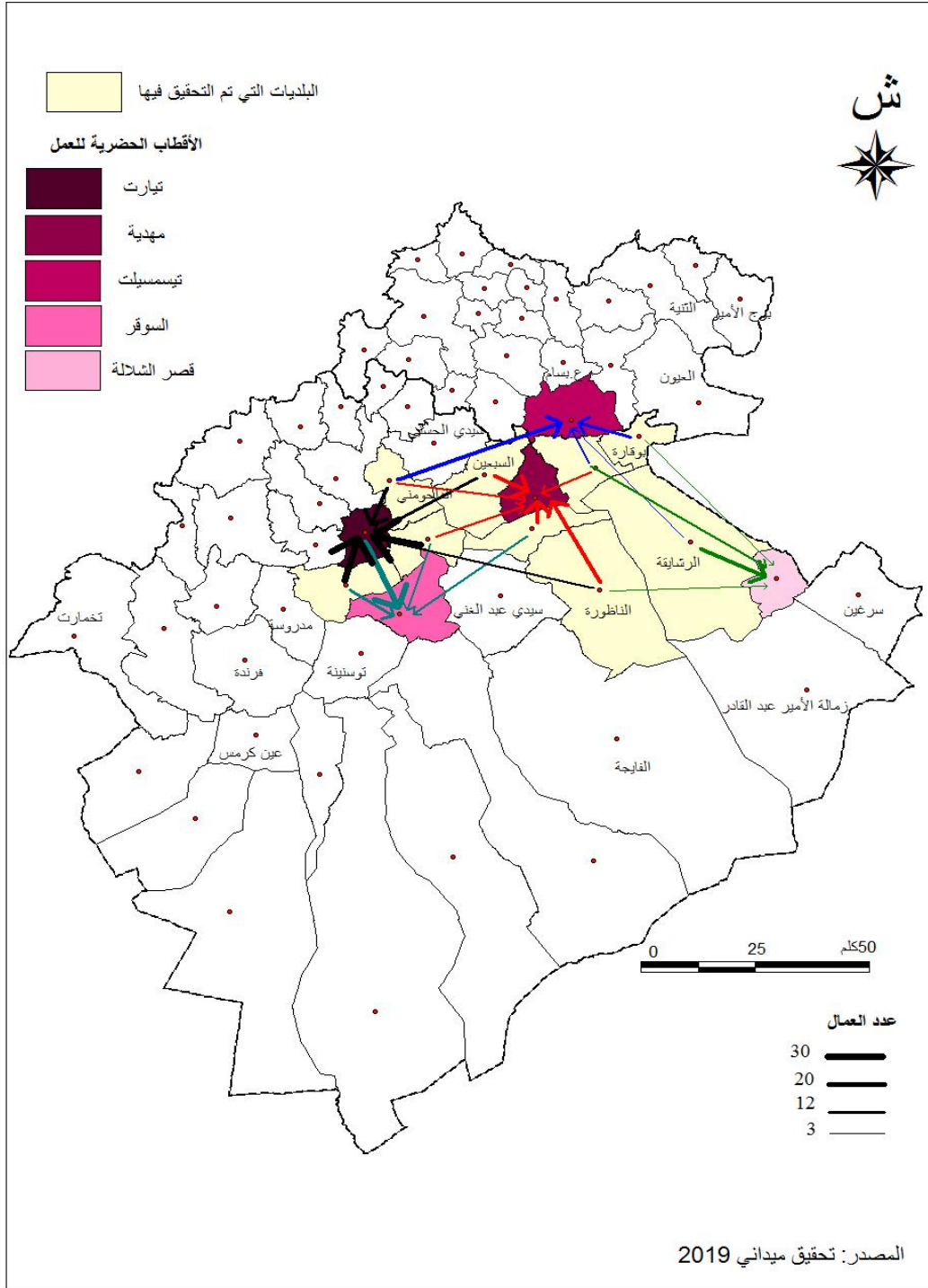
أصبحت هذه الأخيرة (عين بوشقيف، السبعين والرشايقية) مراكز تبادل على المستوى المحلي والإقليمي وكذا الوطني بفضل منتجاتها من جملة واستقطاب اليد العاملة من جملة أخرى.



الشكل رقم 8: التحركات السكنية بسهل السرسو (ولاية تيارت)

الوظائف الجديدة (الصناعية وخدمات القطاع الثالث التي ساهمت في تناقص العمالة الزراعية بعدما عرفت المنطقة عدة تقسيمات إدارية (عين بوشقيف، الرشايقية، السبعين، بوقارة والناظورة) وتدعمت قراها بعدة تجهيزات ووظائف مصاحبة لها)، التي اكتسبتها المدن الصغيرة في السرسو إضافة إلى وظيفتها الأصلية أدت إلى ظهور تدفقات الهجرة نحوها على نطاق متعدد الأبعاد (محلي، إقليمي، وطني وحتى دولي) شجعت التحركات السكنية (الشكل رقم 8) وأنعشت التنقلات اليومية خاصة لغرض العمل (الشكل رقم 9).

وجدنا من خلال التحقيق الميداني في المدن الصغيرة في سرسو تيارت أن ما يفوق نصف أرباب الأسر (55.42%) يشغلون بالمناطق الحضرية بمختلف مستوياتها في وظائف حضرية أيضا داخل وخارج السرسو. تشكل تيارت كمدينة كبيرة أهم قطب حضري مهيمن للعمل (33.51%)، تليها مهدية (21.13%) تيسمسيلت (15.46%) السوق (13.92%) وأخيرا قصر الشلالة (7.12%) بينما النسبة المتبقية تشتغل بمختلف ولايات الوطن (الشكل رقم 9).



الشكل رقم 9: التحركات السكانية في السرسو بغرض العمل

ر وسائل النقل الجماعية وامتلاك السيارة الخاصة (34.81%) من خلال الصناعة (عين بوشقيف وخميستي) ومن خلال الأسواق الأسبوعية (مهدية، حمادية والرشايقية). كما تلعب المدن الصغيرة في السرسو دورا مهما على المستوى المحلي، يتمثل في نشر الخدمات الأولية في المناطق الريفية القريبة.

الخلاصة:

أنتجت سياسة تحديث الريف الجزائري التي اعتمدها الدولة في السبعينات استكمالاً للعمليات التي تمت في الفترة الاستعمارية عن طريق انجاز القرى الفلاحية بالرسو، مجمعات ريفية كثفت الشبكة العمرانية واندجت فيها بشكل تدريجي وعرفت حركة ديمغرافية متسارعة، مما أدى إلى توسعها مجالياً ووظيفياً. سارت هذه المجمعات (الاستعمارية والاشتراكية) في مسار التحضر الذي حفزه التوطن الصناعي بالقرب منها أو بالمنطقة، كما أدت الترقية الإدارية لبعض المجمعات منها إلى مزارع بلديات ودوائر إلى مزاحمة المراكز العمرانية القديمة وإعادة صياغة مجالات نفوذها، تغيرت رتبها وتصنيفها وأصبحت مدناً صغيرة بالنظر لعدد سكانها وعدد تجهيزاتها ومتاجرها. إن تواجد هذه المدن الصغيرة في منطقة بمقومات اقتصادية كبيرة جعلها تندمج في ديناميتها العامة وتسعى لتأكيد وجودها من خلال الدور الذي تؤديه كمراكز دعم إدارية واقتصادية ضمن علاقة تفاعلية وتكاملية مع المجمعات بمختلف تراتبياتها.

تأثرت المدن الصغيرة في الرسو بمختلف السياسات الحضرية والتنموية فتحوّلت مجالياً، اقتصادياً واجتماعياً فأصبح البعض منها مجمعات حضرية، أو مناطق تمدد حضري للفائض السكاني لمجمعتي تيارت وتيسمسيلت. تدعم نموها المجالي بوظائف مختلفة خاصة مع توفر العقار العمومي، لكنها بقيت في علاقة دائمة مع محيطها ولا سيما المدن الكبرى (تيارت) والوسيط (السوقر)، قصر الشلالة ومهدية) فيما يتعلق بالعمل، التجارة ومختلف التجهيزات خاصة ذات المستوى العالي.

المراجع:

- Asian Development Bank. (2016) the emergence of pacific urban villages: Urbanization trends in the Pacific islands. Mandaluyong City, Philippines p 1
- Bessaoud O (1980), La révolution agraire en Algérie : continuité et rupture dans le processus de transformations agraires. In : Tiers-Monde, tome 21, n°83, 1980. Algérie 1980. Pages. 605 à 626; doi : <https://doi.org/10.3406/tiers.1980>.
- Bessaoud O (2016), Les réformes agraires postcoloniales au Maghreb : un processus inachevé, [Revue d'histoire moderne & contemporaine 2016/4-4bis \(n° 63-4/4 bis\)](#), pages 115 à 137.
- Bousmaha ; A (2014) Le Rôle Des Petites Villes Dans Le Mouvement d'urbanisation En Algérie : Le Cas De La Région Centrale Du Tell De L'est Algérien : in Sciences & Technologie D - N°39, Juin (2014). pp.29-44
- Cavaillès H. (1936) Comment définir l'habitat rural ? In : Annales de Géographie. t. 45, n°258. pp. 561
- Côte M (2011), L'Algérie, mondialisation et nouvelles territorialités, Méditerranée, 116, pp. 77-84.
- Cote M. (1994) L'urbanisation en Algérie : idées reçues et réalités In : Travaux de l'Institut Géographique de Reims, n°85-86, Etudes Algériennes. pp. 59
- Debarshi Guin. (2018) From Large Villages to Small Towns: A Study of Rural Transformation in New Census Towns, India in International Journal of Rural Management 14(2) pages 87à109

- Gauthier De Villers (1980), L'État et la révolution agraire en *Algérie*. In : Revue française de science politique, 30^e année, n°1, 1980, pages 112 à 139 ; doi : <https://doi.org/10.3406/rfsp.1980.393880>
- Hadeid M. (2006) Les mutations socio-spatiales d'un milieu à caractère steppique, le cas des Hautes plaines sud-oranaises, algérien », Thèse de doctorat d'Etat en géographie, Université d'Oran, 464p.
- Hachelef M (1988), L'industrialisation de l'Algérie intérieure Tiaret et sa région, thèse de doctorat en géographie, université François Rabelais, 350 P
- Kasdallah N. (2013) Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement ; Université De Cergy-Pontoise 351 p
- Le Coz J. 1979, Dynamique de la Révolution agraire algérienne. La phase de la «bataille de la gestion». In : Méditerranée, troisième série, tome 35, 1-2. L'homme et son milieu naturel au Maghreb. pp. 93-97;doi : https://www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1979_num_35_1_1902
- Megdiche Cyrille (1979) Le financement des villages socialistes. In : Cahiers de la Méditerranée, n°19, 1, 1979. Villages socialistes en Algérie / Le Dahir berbère de 1930 et le monde arabe. pp. 15-33.
- Perrin .R.1960. Le Sersou, Etude de géographie humaine (Deuxième article) https://www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1961_num_2_1_3418
- Perrin R.1960. Le Sersou, Etude de géographie humaine (Premier article) https://www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1960_num_1_2_987
- Otmane T (2001), L'Accession à la propriété foncière agricole par la mise en valeur dans le milieu steppique (Wilaya de Tiaret) Thèse de magister en géographie, université d'Oran (L'Algérie) 280p
- Yousfi B (2012) « Dynamiques urbaines, mobilités et transports dans le Sud-ouest algérien (wilayas d'Adrar et de Bechar) Thèse de doctorat en géographie et aménagement du territoire, université d'Oran 2. 392p

- فكار عثمان. (2013) الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقارنة سوسيو تاريخية، مجلة جامعة دمشق المجلد 29 العدد 3-4 ص 590

سيورة و آليات تحضر المراكز في المجالات المحيطة بالحواضر - عين عبيد نموذجاً -

باهي سعيدة⁽¹⁾، ركاب سلاف⁽²⁾

⁽¹⁾ أستاذة محاضرة صنف ب بكلية علوم الارض و الهندسة المعمارية قسم الجغرافيا و التهيئة العمرانية جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي- الجزائر
⁽²⁾ أستاذة مساعدة صنف أ ، بكلية علوم الارض و الهندسة المعمارية قسم الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي- الجزائر

ملخص:

تمثل ظاهرة تحضر المراكز و التجمعات العمرانية في المجالات المحيطة بالحواضر، أهم سمات أزمة التعمير التي تعيشها الحواضر الجزائرية، والناجئة عن عجز هذه الحواضر على الوفاء بمتطلبات نموها الحضري و الاقتصادي، والإعمار، مما أدى إلى امتداد التعمير إلى المجالات المحيطة بها بوتائر عالية، وكانت عاملاً للدفع بالمراكز و التجمعات إلى الحضرية، بعد أن كانت تجمعات ريفية يهيمن عليها طابع النشاط الفلاحي.

قسنطينة ثالث الحواضر الجزائرية تعكس صورة واضحة عن فوضى التعمير التي تعيشها المدن الكبرى وعن المد العمراني الذي بدأ نحو أطراف المدينة ثم نحو المدن التوابع، ويتجه الآن نحو المراكز العمرانية في المجالات المحيطة بها، نتيجة ندرة العقار الصالح لتعمير وتشعب مدن الطوق الأول وتوقع تشعب المدينتين الجديدتين علي منجلي و ماسينسا في الآجال القريبة.

توجيهات المخطط الولائي لولاية قسنطينة تبين أن مدينة عين عبيد الواقعة جنوب شرق مدينة قسنطينة مقترحة لاستقبال الفائض السكاني للتجمع القسنطيني واستقبال مناطق صناعية لتوفرها على إمكانيات جغرافية ملائمة، فهي تمثل نموذجاً لتحضر المراكز المحيطة بفضاءات الحواضر، والتي ستكون دعم للتجمع على المدى البعيد.

المفردات الاستدلالية:

تحضر المراكز، المدن الحواضر، الاحتياطات العقارية، امتداد التعمير، الفائض السكاني، فضاءات الحواضر.

Abstract

The urbanisation of city centres and huddles in the areas surrounding metropoleis represents one of the most important features of the reconstruction crisis experienced by the Algerian cities as it results in the inability of these cities to meet the requirements of their urban and economic growth and reconstruction. This has led to the extension of reconstruction to the surrounding areas at high and alarming rates standing as a factor behind pushing these centres and huddles towards the wheel of urbanisation after they were rural and random amalgamations of buildings dominated by the nature of agricultural activity.

Constantine, the third Algerian metropolis, reflects a clear picture of the reconstruction chaos experienced by the major cities and the urban tide. The latter started occupying the outskirts of the city and then heading towards villages and urban centres in the surrounding areas. This has occurred as a result of the scarcity of real estate suitable for the reconstruction as well as the saturation of metropoleis adding to many experts' expectations of the saturation of the two new cities Ali Mendjeli and Massinsa sooner.

The directives of the state planner of the state of Constantine reveal that the city of Ain Abid, southeast of Constantine, is expected to receive the surplus population of Constantine as a whole adding to the initiation of industrial areas because the area is endowed with appropriate and supportive geographical capabilities.

Indicative terms:

The phenomenon urbanization 'the hinterland' urban metropolises potential geographical,

مقدمة

عرفت مدينة قسنطينة ثالث الحواضر الجزائرية، تراجعاً في معدل نموها الحضري، حيث سجل في الفترة 66/ 77 : 3,15 %⁽¹⁾ ، ليتراجع خلال العشرية الموالية 87/77 إلى 2,48 % ولينخفض إلى تقريبا النصف في فترة 98/87 إلى 0,74%⁽²⁾ ليصل في التعداد الأخير 2008/98 إلى - 1,04 %، أي أن ظاهرة المد الحضري على الأطراف بدأت مع السبعينات، وغطت بلديات الطوق الأول (الخروب، حامة بوزيان، ديدوش مراد، عين سمارة) والتي عرفت تجمعاتها الرئيسية نمواً حضرياً مفرطاً بدأت تصل إلى درجة التشبع، حيث تراجعت معدلات نموها الحضري إلى معدل النصف تقريباً في الفترة 98/87 مما يعكس تراجعاً قوياً في سيرورة النمو.

وتؤكد دراسة الخبرة لمراجعة المخطط التوجيهي لما بين البلديات المحيطة بقسنطينة 2006 والمنجزة من طرف مكتب الدراسات **URBACO** أن المساحات المبرمجة للتعمير المستقبلي في التجمع

: فؤاد بن غضبان : المدن التوابع حول مدينة قسنطينة : أدوارها تحولاتها ووظائفها⁽¹⁾

: نفس المصدر⁽²⁾

القسنطيني في طريقها إلى الاستهلاك كما أن الوضع في المدينتين علي منجلي و ماسينيسا لا يبعث إلى التفاؤل وهذا ما سيطرّح على المديين المتوسط والبعيد إشكالية توفر العقار في التجمع. لهذا قامت السلطات الوصية بإعادة النظر في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لإيجاد البدائل الضرورية، لتلبية حاجيات النمو المستقبلي للتجمع القسنطيني، وقد أوصت دراسة الخبرة التي أنجزها مكتب الدراسات **URBACO** ، بإدماج بلديتي عين عبيد ، و أولاد رحمون ، كتوجه رئيسي لنمو التجمع إلى غاية 2030.

الإشكالية:

فمدينة عين عبيد التي تقع جنوب شرق مدينة قسنطينة، تقدم نموذجا لظاهرة تحضر المراكز المحيطة بالحوضر خاصة بالنظر:

أولا: لما حققته من نتائج عمرانية و اقتصادية جيدة في السنوات الأخيرة حيث تحولت في تعداد 1987 من مجرد تجمع ريفي إلى مركز حضري، سجل معدل نمو قياسي في الفترة (1977-1987) قدره 9,23% ⁽¹⁾ و هو ضعف معدل النمو الولائي في هذه الفترة والمقدر بـ 4,75% ، و في الفترة (87-98) قدره 4,68% وهو أكبر من معدل النمو الولائي الذي بلغ 1,72% لنفس الفترة ، في حين قدر معدل نموها في التعداد الأخير 2008 بـ 2,65% ويبقى دائما أكبر من معدل النمو الولائي المقدر بـ 1,63% وهذا معناه أن المد الحضري لحاضرة قسنطينة وتجمعها بدأ يزحف نحو بلديات الطوق الثاني (خاصة عين عبيد و زيغود يوسف)، في رحلة البحث عن طاقات عقارية جديدة لأغراض السكن والاقتصاد و العمران.

ثانيا : لاختيارها من طرف صناع القرار بالولاية كمتنفس أساسي لتلبية حاجيات التجمع القسنطيني في الآفاق المتوسطة و البعيدة و الذي يرتبط بالأساس بإشكالية تشبع قسنطينة و تجمعها ، و النقص المتوقع في العقار الصالح للتعمير على مستوى الولاية، حيث تقترح دراسة الخبرة إنجاز مدينة جديدة ثالثة في عين عبيد تمتد على مساحة 1000هكتارا لاستقبال نحو 260 ألف نسمة في 40.000 وحدة سكنية ⁽²⁾

- هل يمكن لهذه المدينة المتوسطة ان تلعب دور فعالا لحل ازمة تشبع التجمع القسنطيني

: فؤاد بن غضبان : المدن التوابع حول مدينة قسنطينة : أدوارها تحولاتها ووظائفها ⁽¹⁾

⁽²⁾ : Le quotidien d'Oran Lundi 24 Septembre 2007

- ما هي الإمكانيات الحقيقية لعين عبيد في التكفل بتحقيق الهدف الأساسي لإستراتيجية ضبط نمو قسنطينة وتجمعها الحضري على المدى الطويل؟

I/- اشكالية توسع حاضرة قسنطينة

1/- مراحل نمو المدينة وتمديد المجالات المحيطة بها:

1-1/- مرحلة قبل الاستقلال خروج المدينة من الصخرة: شهدت مدينة قسنطينة خلال الحرب التحريرية نزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف إليها، إذ فرض عليها واقع جديد تمثل في ظهور أحياء الصفيح وأمام هذه الوضعية جاء ما يعرف بمخطط قسنطينة والذي ظهر من خلاله مخطط كالسات (CALSAT) سنة 1960 لتخطيط وتنظيم المدينة و من توجيهاته:

* توفير السكن وبرمجة وتطوير المجال الحضري على مدى 20 سنة.

* تعميم 750 هـ على هضبة المنصورة، تل بوفريكة وتل المنظر الجميل (السيلوك)

* انجاز مناطق صناعية على مساحة 650 هـ جنوب المدينة على ضفتي وادي الرمال و بومرزوق.

* إعادة هيكلة المجال الحضري وتنظيم المدينة من خلال تقسيمها إلى أحياء كبرى: الصخرة والكدية: 75 هـ، المنظر الجميل: 240 هـ، المنصورة: 300 هـ

1-2/- مرحلة (1962-1972): بالرغم من استمرار توجيهات مخطط كالسات CALSAT، استمر التوسع و نمو المدينة نحو الأطراف في كل الاتجاهات وعلى شكلين:

- الشكل الأول: أحياء فوضوية في المناطق الغير ملائمة للتعمير بالجهة الشرقية، ونمو العشوائى في كل من حي الأمير عبد القادر، برج الرمال، ابن تليس، حي رومانيا، والأكوخ القصديرية في سركينة والمنصورة، على طول وادي الرمال، بومرزوق، والكم الرابع في الجنوب والجنوب الشرقي، وحي المنشار من الجهة الغربية، بوذراع صالح، وحي بن شرقي⁽¹⁾.

- الشكل الثاني: أحياء مخططة كحي المنظر الجميل الأعلى والجزء السفلي من حي قدماء المحاربين، و حي الموظفين....

والجدير بالذكر ظهور المخطط التوجيهي للتعمير سنة 1970 والذي تضمن تقسيم إمكانيات التعمير على سفوح منحدرات المنصورة وتلال المنظر الجميل وقد أولى اهتماما خاصا بإنشاء

: فؤاد بن غضبان - المدن التوابع في مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها 2001 ص 24.⁽¹⁾

المناطق الصناعية المتمثلة في تهيئة المنطقة الجنوبية لاستقبال المنشآت الصناعية شعبة الرصاص و بالما (PALMA)

قد فاق نمو المدينة في هذه المرحلة كل التوقعات والدليل على ذلك ظهور الأحياء الفوضوية في أماكن خطيرة مما أدى إلى وجود أجهزة تخطيط مثل مكتب الدراسات الوطني للهندسة المعمارية الذي أعد المخطط العمراني التوجيهي سنة 1970.

1-3/- مرحلة (1972-1982): تميزت هذه المرحلة بظهور المخطط العمراني التوجيهي لسنة 1974 الذي أنجزه الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية CADAT، (URBACO) حاليا ومن توجيهاته الاستفادة من التجهيزات القاعدية للنسيج القائم.

فالتوسع في هذه الفترة كان في محيط وأطراف المدينة حيث وجهت إليها كل برامج السكن و جهزت بمختلف التجهيزات والمرافق وقد مست الأحياء التالية:

- **في الجهة الشرقية:** حي الدقي، ساقية سدي يوسف و الزيادة.
- **في الجهة الغربية:** على محور الطريق الوطني رقم 05 وعلى طول وادي الرمال، حي 20 أوت، 05 جويلية، وحي بوجنانة.

كما وقعت تجهيزات كبرى الجامعة المركزية على ذراع بوفريكة والمركب الأولمبي بالجنوب، بالإضافة إلى مناطق صناعية على ضفاف وادي الرمال ووادي بومرزوق.

إلا أن وجود العوائق الطبيعية (رداءة الجيوتقنية) وضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية جعلت المحيط العقاري لا يكف لسد الحاجيات المتزايدة للسكان من السكن والتجهيزات، و الذي يتعدى 250 هـ نتيجة لذلك اقترح المخطط التوجيهي العمراني PUD تحويل نمو المدينة نحو المدن التوابع (الخروب ، الحامة بوزيان ، ديدوش مراد) والاستفادة من تجهيزاتها القاعدية والمرافق المتوفرة بها.

كما أكد اقتراح PUD في إنشاء مدينة جديدة على هضبة عين الباي إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة في الجهة الغربية حي بوصوف، وفي الشمال الشرقي (جبل وحش ، بكيرة ، وسركينة).

1-4/- مرحلة (1983-2008): في هذه الفترة امتد الإعمار نحو هضبة عين الباي وبلديات المدن التوابع وفي شكل جديد.

استمر امتداد التعمير في توطين البناءات الجاهزة الفردية بالجهة الجنوبية و الشرقية في حي القماص وحي سيساوي وحي بوذراع صالح والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمنطقة بوصوف بالغرب وفي الجنوب حي الإخوة فراد، وبالمقابل استمر انتشار البناءات الفوضوية في حي بن شرقي و بوذراع صالح.

وقد شهدت المدينة أيضا توسعا عمرانيا ملحوظا في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بوصوف، و إنشاء حي الزاوش و بناء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بجبل وحش وكذا في الجهة الشرقية لحي بومرزوق سيساوي، إضافة إلى توسع حي القماص.

كما عرفت المدينة شكل آخر للنمو العمراني المتمثل في توقيع التخصيصات في مواضع مختلفة حيث نالت هضبة عين الباي بالجنوب حصة الأسد بمساحة قدرها 152هـ و في الجهة الشمالية الشرقية، تخصيص سيدي مسيد (8,69 هـ)، جبل وحش :82,50 هـ ،المنى بمساحة قدرها :22,80هـ، تخصيص الباردة 87,62هـ⁽¹⁾ وسركينة، أما الجهة الغربية نجد تخصيص الجباس وبوصوف.

في سنة 1998 جاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لما بين البلديات و الذي يضم كل من: (قسنطينة ، الخروب، عين السمارة ، الحامة بوزيان، ديدوش مراد)، ليؤكد اقتراح PUD في إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي، أين بدأت أشغال تعميرها بإنشاء السكن والتجهيزات المرافقة له و منشآت ذات المستوى العالي مثل المعاهد والأحياء الجامعية، إضافة إلى انشاء مدينة جامعية تغطي مساحة 150هـ، وكذا برامج سكنية ضخمة بمدينة ماسينسا ، مثلا في الحي رقم: (1) برمج 7175 وحدة سكنية منها3430 تم الانتهاء منها بصفة كلية ومنها 2395 مسكنا جارية الأشغال بها و1345 مسكن لم تنطلق بعد⁽²⁾

2/- عواقب توسع مدينة قسنطينة

1-1/- موقع شديد الحساسية: رغم أهمية الموقع الجغرافي لهذه المدينة العريقة والتي جعل منها عقدة للمواصلات وحلقة وصل بين الشمال الشرقي الجزائري و جنوبه، إلا أنه شديد الحساسية نتيجة تعرضه لعدة أخطار طبيعية وأكثرها انتشارا الانزلاقات الأرضية، الفيضانات.

1-1-2/- الانزلاقات الأرضية : وهي انزلاق التكوينات السطحية للأرض حيث أن فالقوارق الموضوعية الناتجة عن اختلاف مستويات الارتفاع وعدم تجانس التكوينات السطحية أدت إلى

(1) فؤاد بن غضبان - المدن التوابع في مدينة قسنطينة : تحولاتها ،أدوارها ووظائفها 2001 ص 28

(2) : العدد الرابع من مجلة مرآة قسنطينة المؤرخة من 1 إلى 15 أوت 2008.

ظهر مجموعة من المناطق المنزلة في المجال الحضري للمدينة⁽¹⁾ وهي تهدد أكثر من 13 منطقة منها: السيلوك، باردو، الكم الرابع، فضيلة سعدان، الجامعة المركزية، شعبة الرصاص، مسجد الأمير عبد القادر، حي الزاوش، القطاع الحضري بوصوف.....إلخ، ومن خلال الدراسة المنجزة من طرف مكتب الدراسات (ARCADIS EEG- SEMECSOL) وضع مخطط إنذار لمراقبة الأراضي المعرضة للانزلاق و التي صنفت خمس مناطق متأثرة إجمالي مساحة قدرها 961,14 هـ موزعة على المناطق التالية:

- المنطقة (A): بمساحة قدرها 262.95 هـ - المنطقة (B+E): بمساحة قدرها 328.84 هـ.

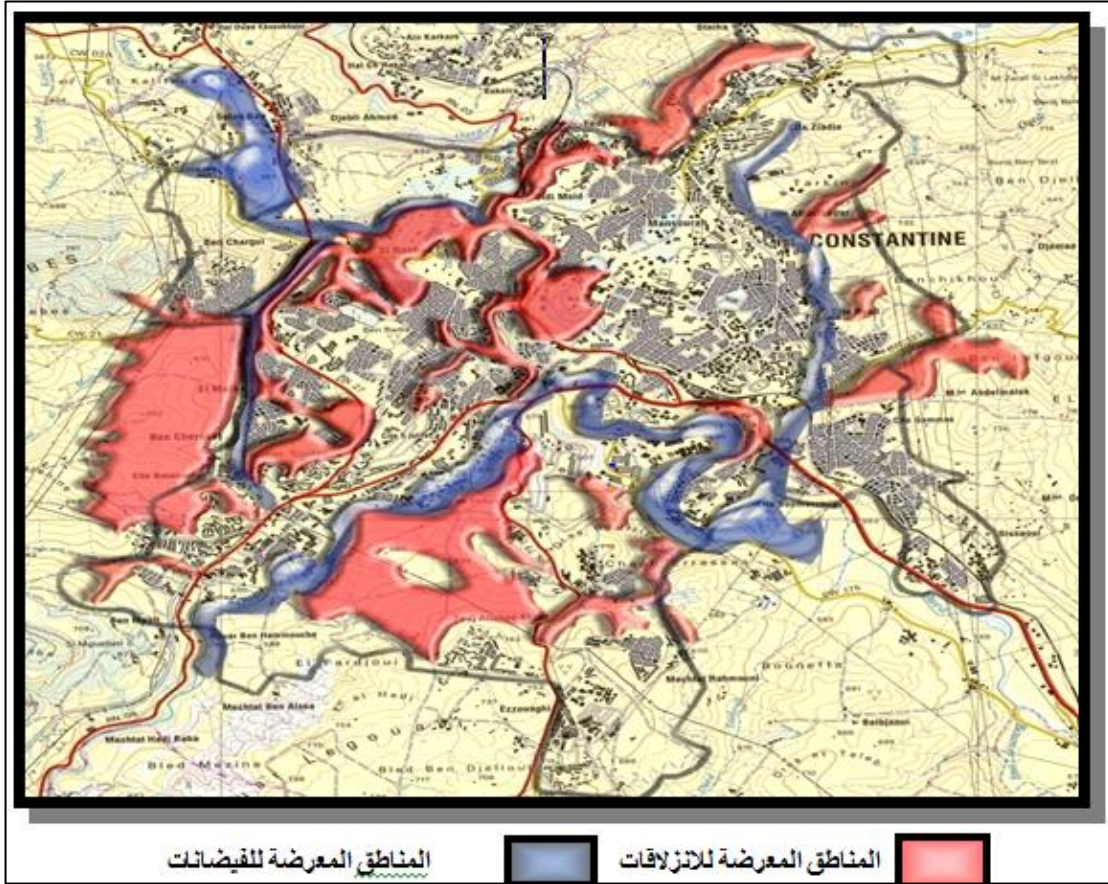
- المنطقة (C): بمساحة قدرها 303.95 هـ - المنطقة (D): بمساحة قدرها 65.40 هـ.

2-1-2/- الفيضانات: تعرضت المدينة لعدة فيضانات وفي فترات زمنية مختلفة تاركة وراءها خسائر مادية وبشرية متفاوتة منها⁽⁴⁷⁾: فيضان واد الرمال بتاريخ 19 جانفي 1958 ، فيضان 1967/11/29، فيضان سبتمبر 1973، فيضانات 13 أفريل 1979، الأمطار الوابلية لشتاء 1984-1985، فيضانات 03 أكتوبر 1994.

:غانم عبد الغني المدينة الجديدة بعين الباي معالجة جديدة للإشكاليات المطروحة في مدينة قسنطينة⁽¹⁾

⁽¹⁾ URBACO 2006 -Expertise sur la Ville de Constantine par apport au PDAU page 30

الاخطار الطبيعية بمدينة قسنطينة



3- ندرة العقار الصالح للتعيمير: هذه الإشكالية مرتبطة أساسا بحساسية موضع المدينة إضافة إلى العوائق الحضرية، فوجود بعض المنشآت العسكرية داخل النسيج العمراني يقف عائقا للتوسع المجالي للمدينة ضف لذلك السياسات المنتهجة في برامج السكن خلال الثمانينات، و التي وقعت فيها عدة تخصيصات بمساحات شاسعة بشكل مفرط كتخصيص سركينة و تخصيص الباردة و تخصيصات هضبة عين الباي، والجدول يبين زيادة استهلاك هذا الأخير في العشرية المذكورة.

جدول رقم (01): استهلاك العقار بمدينة قسنطينة بعد عشرية الاستقلال

السنة	المساحة المعهورة (هـ)	معد الزيادة هـ/سنة
1977	2558	060
1987	3285	070
1993	4547	210
2000	5138	118
2008	6000	107

Groupement URBACO-EDR 2007 Compte rendu Schéma de cohérence urbaine (SCU) – mission II

إن ندرة العقار الصالح للتعمير هو نتيجة حساسية موضع المدينة، و العوائق الحضرية المتمثلة في المنشآت العسكرية داخل النسيج العمراني تقف عائقاً للتوسع المجالي للمدينة للسياسات المنتهجة في برامج السكن خلال الثمانينات، و التي وقعت فيها عدة تخصيصات بمساحات شاسعة بشكل مفرط: كتخصيص سركينة و تخصيص الباردة و تخصيصات هضبة عين الباي، والجدول يبين زيادة استهلاك هذا الأخير في العشرية المذكورة.

فالسؤال الذي يطرح نفسه أين يمكن أن تتوسع المدينة في ظل هذه الظروف؟
لقد اقترحت السلطات المحلية توجيه نمو المدينة نحو مدن التوابع الطوق الاول، بمعنى تفريغ الفائض السكاني نحو المدن التوابع الطوق الاول،

4-1- مراحل تفريغ الفائض السكاني نحو الطوق الأول: شهدت التجمعات الرئيسية لمدن الطوق الأول تزايداً مستمراً في حجم السكان منذ سنة 1966 حتى آخر إحصاء لسنة 2008،
4-1-1- مرحلة (1966-1977): وهي تمثل المرحلة الأولى لبداية تفريغ الفائض السكاني نحو المدن التوابع حيث سجلت مدينة قسنطينة نسبة صافي هجرة -0,86% ، و قد كانت أول المدن المستقبلية للفائض السكاني مدينة حامة بوزيان وتجمع بكيرة بنسبة صافي هجرة قدرت بـ 26,24% و 27,02% على التوالي.

4-2- مرحلة (77-87): وفي هذه المرحلة اتسعت عملية التفريغ الفائض السكاني على كل المدن التوابع والنسبة الأكبر لصافي الهجرة الوافدة سجلتها مدينة عين سمارة بـ 205,86% ثم مدينة الخروب بنسبة صافي هجرة 77,58% ، يليها تجمع بكيرة بنسبة قدرت 35,44% وفي الأخير مدينة ديدوش مراد بنسبة بلغت 10,01%، فيما قدرت نسبة صافي الهجرة خارجة لمدينة قسنطينة بـ 41,39% وهي أكبر من سابقتها والتي تدل على زيادة تحويل الفائض السكاني نحو المدن التوابع.

4-3- مرحلة (87-98): شهدت مدينة قسنطينة و المدن التوابع نفس الظاهرة التي عرفتها في المراحل السابقة لكن بطريقة أخرى حيث ارتفعت نسبة صافي الهجرة الخارجة من مدينة قسنطينة إلى - 58,33% وقد وجهت بالدرجة أولى نحو مدينة ديدوش مراد بنسبة صافي الهجرة +153,30% ، تجمع بكيرة بنسبة صافي الهجرة +123,46%⁽¹⁾ ثم مدينة عين سمارة فمدينة الخروب بنسبة صافي الهجرة +121,25%، +10,18% على التوالي.

: فؤاد بن غضبان - المدن التوابع في مدينة قسنطينة : تحولاتها ، أدوارها ووظائفها 2001 ص 109⁽¹⁾

4-4/- مرحلة (2008-98): في هذه العشرية نلاحظ تراجع في معدلات النمو فمدينة الخروب التي سجلت معدل نمو قدر بـ 5,31% في المرحلة (87-98) تراجع إلى 3,18% في عشرية 2008/98 كذلك هو الشأن بالنسبة للمدن التوابع الأخرى فيما سجلت مدينة قسنطينة معدل نمو قدر بـ 1,04%.

وتفسير هذا التراجع في معدلات النمو للمدن التوابع هو تراجع في سيرورة نموها نتيجة وصولها حد التشبع في استقبال الفائض السكاني.

وقد سجل في هذه الفترة تحويل ما يقارب 74520 ن⁽¹⁾ وينسب مختلفة نحو كل من مدينة عين السمارة ، بكيرة ، ديدوش وبنسب 12% ، 7% ، 5% على التوالي. فيما امتصت مدينة الخروب و المدينة الجديدة ماسينيسا 44% أما نصيب المدينة الجديدة علي منجلي فكان 33%، و قد قدر عدد سكانها حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـ 62555 ن⁽²⁾.

5- عوائق توسع التجمع القسنطيني: تعتبر امكانيات التعمير لتجمع قسنطينة جد ضعيفة نتيجة أهمية الأراضي الفلاحية الخصبة مع وجود الغابات، حساسية الموضع المعرض للأخطار الطبيعية وجود مطار بوضياف لذا يطرح انشغالاً كبيراً للسلطات المحلية اين سيكون اتجاه التوسع لتجمع قسنطينة؟، وحسب دراسة الخيرة لقسنطينة و مراجعة المخطط التوجيهي للتجمع قسنطينة كان خيار التوسع نحو بلدية عين عبيد التي تنتمي إلى مدن توابع الطوق الثاني و التي شهدت ديناميكية مغايرة لمدن توابع الطوق الاول.

II- موقع مدينة عين عبيد ضمن فضاء حاضرة :

1- تقديم لمدينة عين عبيد

1-1/- الموقع: يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية والمدن، وذلك لما له من تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة واختلافه يؤدي إلى خلق قيم وإمكانيات ومعوقات متفاوتة، أين يقوم الإنسان باختيار الأنسب منها لأغراضه السكنية، و للتعرف أكثر على منطقة الدراسة نبين مايلي:

1-1/- الموقع الجغرافي : تقع بلدية عين عبيد ضمن السهول العليا القسنطينية توجد بها كتل جبلية هامة تتمثل في جبل أم سطاس في شمال الغربي للمنطقة يصل ارتفاعه إلى 1320م⁽⁴⁸⁾، وجبل

(1) : Expertise sur la ville de Constantine par apport au PDAU page 18

(2) : ONS Tableau Récapitulatif Communal 2008 (TRC

كاف مدور الذي يرتفع إلى 1062م في جهة الشمال الشرقي وهي امتداد للسلسلة النوميديّة، ويحيط بها جنوبا سهل تاملوكة.

أما المدينة فتقع جغرافيا عند قدم جبل مازلة الذي يبلغ ارتفاعه 1070م يحدها من الشمال جبل أم النسور وجبل بوزمزم بارتفاع 1157م، 1124 على التوالي وجنوبا تحيط بها تلال تعرف باسم محلي (السرّوات) وشرقا كدية ضريبة التي يصل ارتفاعها 894م⁽¹⁾ و يحدها من الغرب جبل مازلة وهو تابع لسلسلة أم سطاس ذو السفوح المتغيرة بانتظام وقممها المدينة.

تتميز مدينة عين عبيد بموقعها المركزي حيث تقع وسط البلدية يوجد بها عدد معتبر من التجمعات الثانوية التي تحيط بها، إذ نجد في الشمال قرية المعمرة 20 أوت 1955 ، من الشرق و الشمال الشرقي قرية زهانة ودوار الزناتية، وأما من الجنوب الشرقي بئر الكراطس و من الغرب كحالشة الكبار وجنوبا برج مھيريس.

2-1- الموقع الإداري: تقع بلدية عين عبيد جنوب شرق ولاية قسنطينة تتربع على مساحة قدرها 32.380 هـ وهي بلدية قديمة النشأة ظهرت منذ حوالي 124 سنة، ولم تحض بأي ترقية إدارية إلى غاية 1991 أين أصبحت مقر للدائرة، تشترك في حدودها الإدارية شرقا مع بلدية رقادة التابعة لولاية قلمة وجنوبا بلدية العامرية التابعة لولاية أم البواقي ، ومن الغرب بلدية أولاد رحمون ومن الشمال بلدية ابن باديس

تعتبر مدينة عين عبيد التجمع الحضري الرئيسي للدائرة الذي يضم بلدية ابن باديس، إضافة إلى أربع تجمعات ثانوية تابعة للبلدية وهي كحالشة كبار، برج مھيريس و القرية الفلاحية المعمرة 20 أوت 1955، وأخيرا التجمع الثانوي زهانة ويضم كل من بولقنافد، بئر الكراطس، كما يوجد بها عدد معتبر من الدواوير (دوار المراشدة، دوار الحساسنة، دوار الزناتية.....)، الكل يتجاذب وفق شعاع يتراوح طوله ما بين 5.5 إلى 7,8 كلم نحو القطب المؤثر عين عبيد مركز.

3-1-/-الموضع: مدينة عين عبيد تستند إلى الجهة الشرقية لقدم جبل مازلة، حيث يتميز هذا الموضع بالانبساط خاصة في الناحية الجنوبية، إذ يتراوح مستوى ارتفاعها ما بين 800م إلى 900م فوق مستوى سطح البحر، ويزداد تدريجيا بالجهة الشمالية الغربية حتى يصل إلى 1070م بأعلى نقطة لجبل مازلة.

(48): الخريطة الطبوغرافية لمنطقة الخروب 25000/1

(1) : الخريطة الطبوغرافية 25000/1

هي منطقة عبور هامة حيث يقطعها الطريق الوطني رقم 20 الرابط بين قسنطينة وعنابة مرورا بقلمة باتجاه شرق- غرب بالإضافة إلى الطريقين الولائيين 133 و 07 اللذان يمران بالمدينة في منتصفها باتجاه شمال- جنوب، كما يوجد عدد معتبر من الطرق البلدية المؤدية إلى التجمعات الثانوية و إلى خط السكة الحديدية المعطل.

الملاحظ أن مدينة عين عبيد تتميز بموقع استراتيجي هام وبموضعها السهلي المنبسط، مما ساعد على وجود عدد كبير من الطرق التي تعتبر شريان الحركة، كل هذا يؤهلها إلى أن تكون مركزا حضريا هاما.

2/- موقع ومكانة عين عبيد في الأدوات و الاستراتيجية المخطط لها: PAW، SDAAM، SCU،

PDAU: أدوات التهيئة و التعمير هي أدوات مؤسساتية للتهيئة و التخطيط العمراني ومنها أدوات قديمة مثل المخطط التوجيهي للتعمير (PUD)، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) المخطط الولائي للتهيئة (PAW)، ومنها الجديدة والتي أوجدت من خلال القانون تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة 2003 كالمخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر (SDAAM)، مخطط التناسق الحضري (SCU)⁴⁹

يبين الجدول رقم (02): وضعية وموقع مدينة عين عبيد حسب دراسات هذه المخططات
أ/- حسب مخطط التهيئة للولاية: في إطار دراسة هذا المخطط وللتحكم والتخطيط الجيد للولاية تم تقسمها إلى نطاقين:

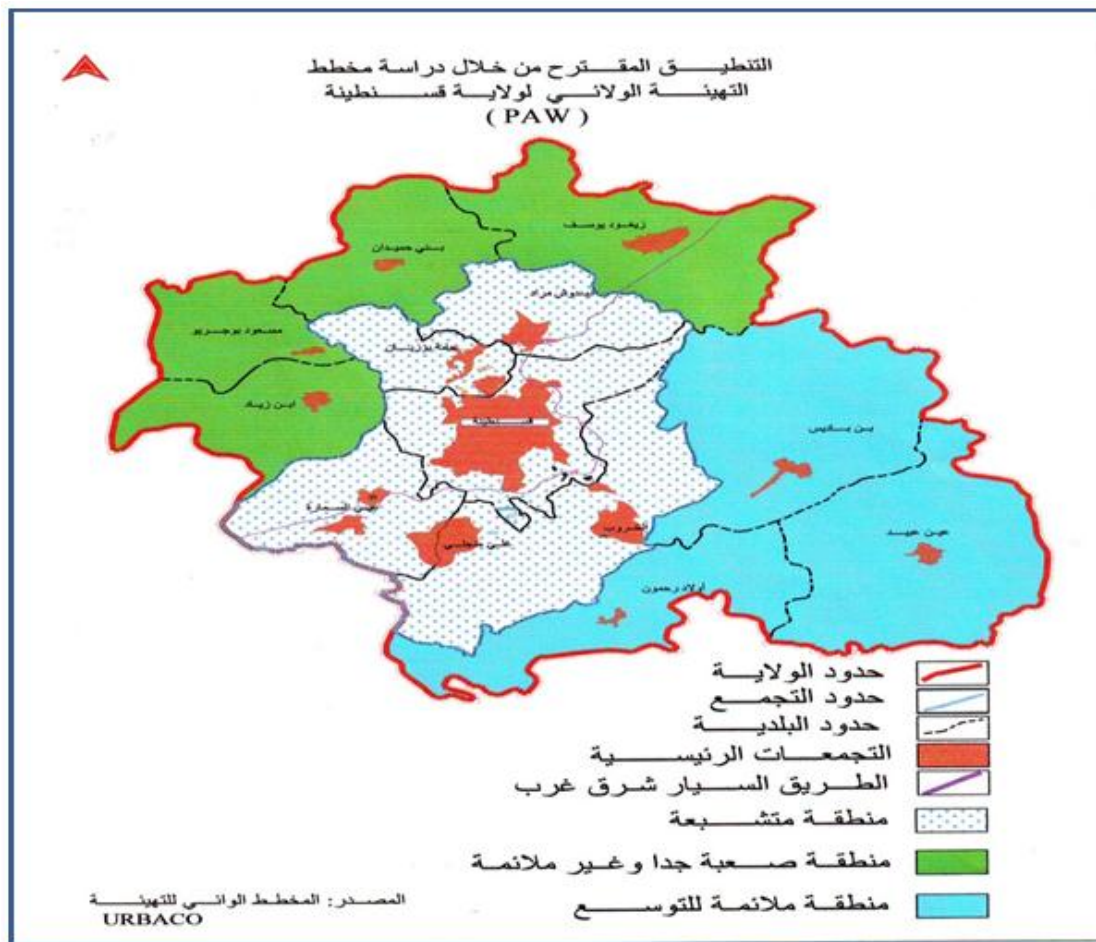
المنطقة أ: وهي المنطقة المركزية وتمثل التجمع القسنطيني الكبير تقدر مساحتها بـ 819,26 هـ ، تتميز بكثافة سكانية عالية و ضغط كبير على الأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات العالية
المنطقة ب: وهي المنطقة المحيطة بالمنطقة المركزية وتجمع 07 بلديات المتبقية (زيغود يوسف ،ابن زياد، بني حمدان، مسعود بوجريو، ابن باديس، أولا رحمون ،عين عبيد)
وهي بدورها تنقسم إلى منطقتين تحتيتين:

المنطقة ب1: وهي تمثل منطقة حوض قسنطينة تضم البلديات التالية: ابن زياد مسعود بوجريو، بني حمدان، زيغود يوسف، تتميز بتلال قليلة الارتفاع وبكثافة الوديان والشعاب

: باهي سعيدة مصدر سبق ذكره ص 123.⁴⁹

المنطقة ب2: هي منطقة السهول العليا تتمثل في البلديات التالية ابن بايس أولاد رحمون، عين عبيد تتميز بجبال متكونة من الكلس الكريتاسي وهي المنطقة المختارة لاستقبال الفائض السكان للتجمع القسنطيني⁵⁰.

بين المخطط الولائي للتهيئة موقع و وضعية مدينة عين عبيد فهي قطب عمراني محلي من الدرجة الثانية بعد قطب الامتياز قسنطينة و المدن التوابع تصنف كمنطقة إقليمية تتميز بوتيرة تنمية قوية، ستساهم في المستقبل في التنمية الجهوية ، وإعادة التوازن الجهوي و من خلال دراسة هذا المخطط تما استخراج وعاء عقاري قدر بـ 911,23 هـ لاستيعاب الفائض السكاني للتجمع القسنطيني.



⁵⁰.118 : باهي سعيدة- ص

ب/- حسب المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر: تحتل مدينة عين عبيد وضعية متميزة و موقع استراتيجي في هذه الدراسة.

فالتقسيم الذي اقترح من طرف المخطط الإقليمي للشمال الشرقي، يبين أن مدينة عين عبيد تقع ضمن التقسيم الأول الذي يضم الحاضرة و الأنوية المحيطة بها les noyaux hinterland الممثلة في المدن التوابع ، زيغود يوسف، عين عبيد، و تقع في الوضعية الثانية في مستويات الملاحظة المقترحة من طرف SDAAM و الذي يمثل محيط التأثير المباشر le périmètre d'impact.

إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى الأول الذي يمثل التجمع الكبير القسنطيني (مدن توابع ، ومركز الامتياز) و هو في طريق التشعب ، لذا المستوى الثاني أين تكون مدينة عين عبيد ضمن حدود المجال الحضري لحاضرة قسنطينة، سيكون له دورا هاما في دعم هذا التجمع عمرانيا و اقتصاديا.

ج/- حسب مخطط التناسق الحضري: تقع عين عبيد حسب هذا المخطط في محيط التأثير الجهوي على خط تساوي الزمن 30° isochrone و بالتالي تعبر مجال قريب و له وصولية جيدة لدعم حاضرة قسنطينة.

د/- حسب مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني: تجسيد اقتراح دراسة الخبرة لقسنطينة باستخراج وعاء عقاري 1000 هـ و انشاء مدينة جديدة لاستيعاب الفائض السكاني و الذي استبدل بمصطلح جديد يتمثل في منطقة التوسع و بمساحة قدرها - اقتراح منطقتين صناعيتين الأولى ذات طابع محلي 500 هـ و الثانية 800 هـ اقليمي.

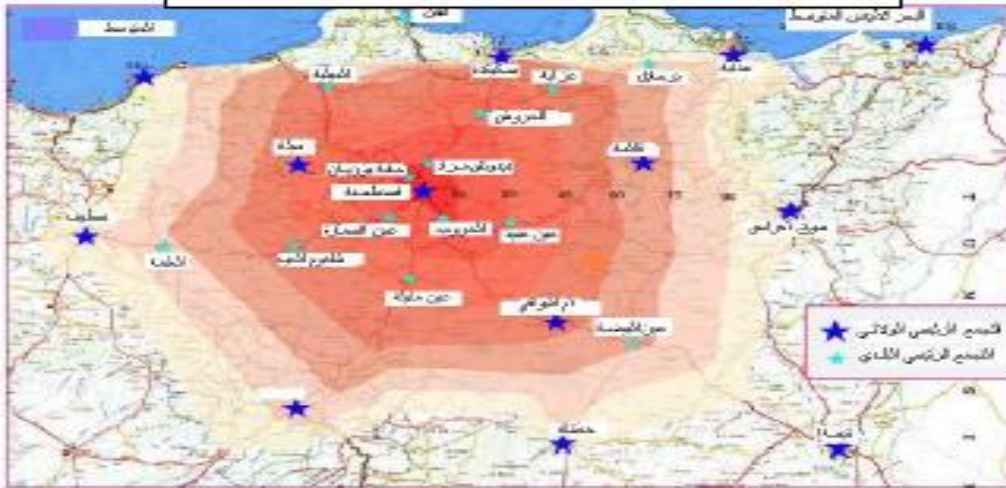
17 : مستويات الملاحظة المقترحة من SDAAM لقضاء حاضرة قسنطينة



المصدر: الخطة الرئيسية للتهيئة الجارية من قبل SDAAM (SDAAM) - محاللة الترابطة

المنطقة الحمراء: المدينة الأم والمناطق المحيطة بها
المنطقة الوردية: محاللات الشانين والبلديات المحيطة بـ SDAAM
المنطقة الوردية الفاتحة: محاللات الشانين البعيدة

موقع مدينة عين عبيد حسب خطوط تساوي الوقت في مجال مدينة قسنطينة



المصدر: الخطة الرئيسية لتهيئة الجارية من قبل SDAAM (SDAAM) - محاللة الترابطة

3- مدينة عين عبيد ودورها في مساندة حاضرة قسنطينة

3-1- مكانة عين عبيد الفلاحية داخل الاقليم القسنطيني: تحتل بلدية عين عبيد مكانة جد متميزة فلاحيا فهي الخزان الاول لمنتوج الحبوب لولاية قسنطينة، نتيجة امتلاكها امكانيات فلاحية جد معتبرة للزراعة الواسعة خاصة، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة بـ 23925 هـ أي بنسبة 79,72 % من المساحة الاجمالية للبلدية.

3-2- مدينة عين عبيد و استقبالها للفائض السكاني لحاضرة قسنطينة و تجمعها: كانت بدايتها في استقبال الفائض السكاني منذ عشرية الثمانينات حيث استقبلت سنة 1987 مئة أسرة مرحلة من الحي التصديري لسطح المنصورة، كما استقبلت أكثر من 50 أسرة من أحياء متفرقة من قسنطينة.

فمدينة عين عبيد تتميز بوضعية جد مؤهلة داخل فضاء حاضرة قسنطينة و هذا جعلها محط انظار صناع القرار واقتراحها لاستقبال الفائض السكاني للتجمع القسنطيني، ومن هذا المنطلق اقترح انشاء مدينة جديدة.

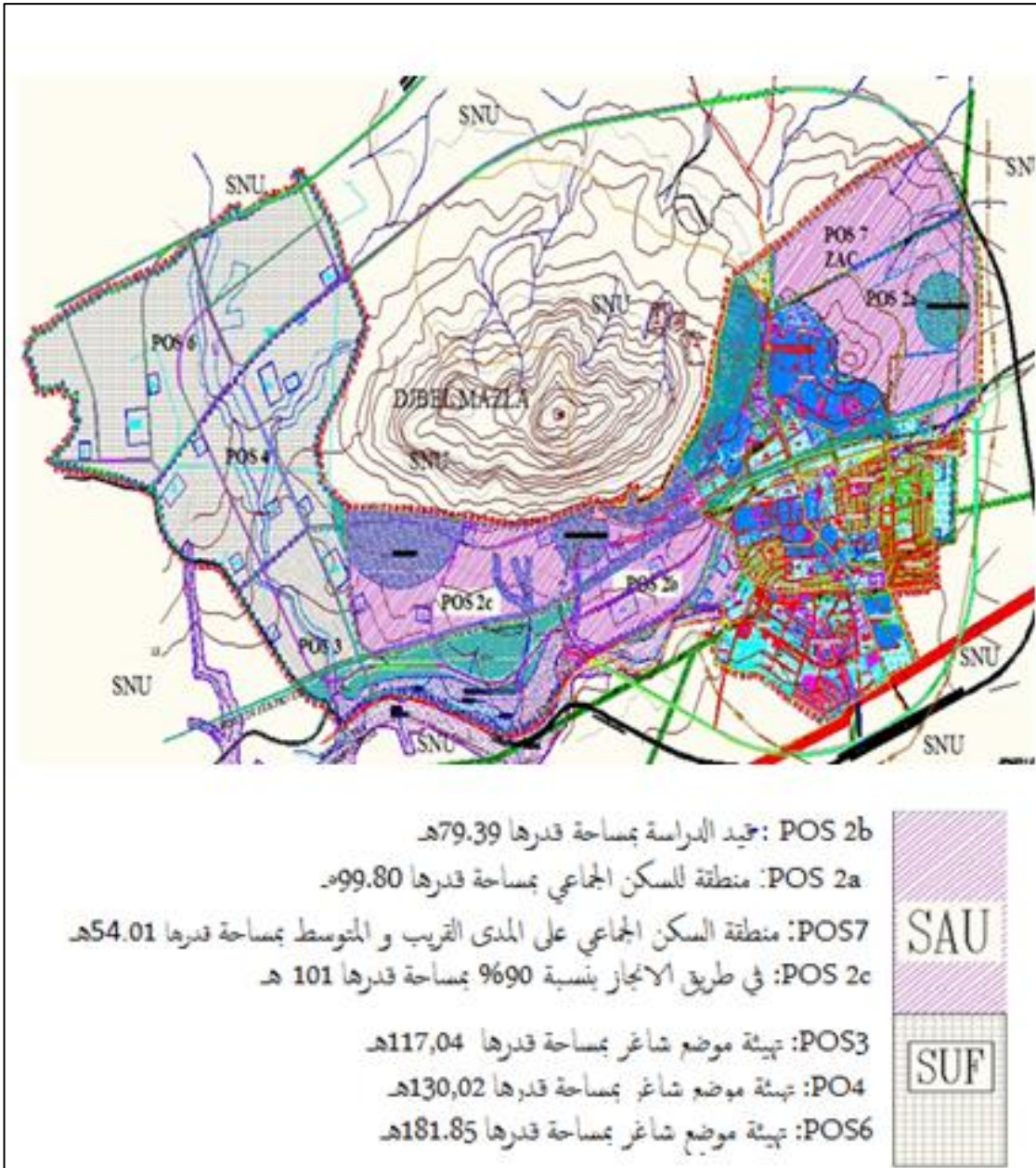
في هذه العشرية ستستقبل مدينة عين عبيد ما يقارب من 28 الف أسرة و هذا ما خطط له في مخطط شغل الأراضي رقم (2C)، الذي هو قيد الانجاز إذ أنشأت فيه 4000 سكن اجتماعي، تصل نسبة الأشغال فيه 90%.

أ/- تقديم مخطط شغل الاراضي (2C): يقع غرب التجمع الرئيسي لبلدية عين عبيد يحتل مساحة قدرها 101,05 هـ، وهو يمثل التوسع العمراني للمدينة على المدى القريب و المتوسط. برمج في هذا المخطط 4700 مسكن وهي قيد الانجاز تصل نسبة الاشغال 90% حيث توزع أكثر من 12000 شقة لصالح التجمع القسنطيني و 800 مسكن لصالح سكان مدينة عين عبيد 400 مسكن لصالح بلدية ابن باديس.

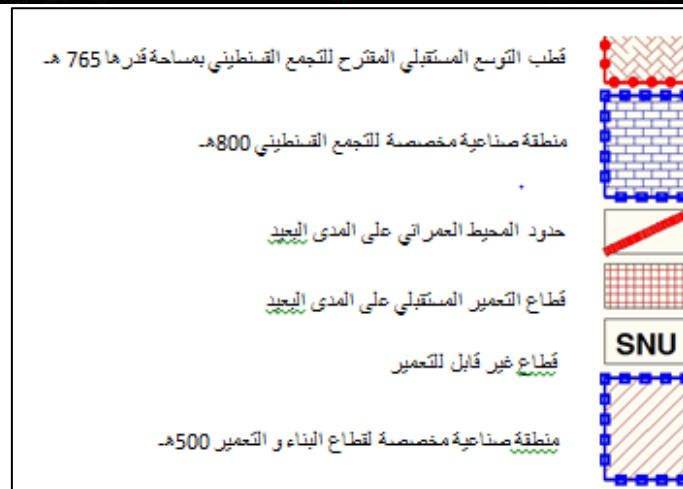
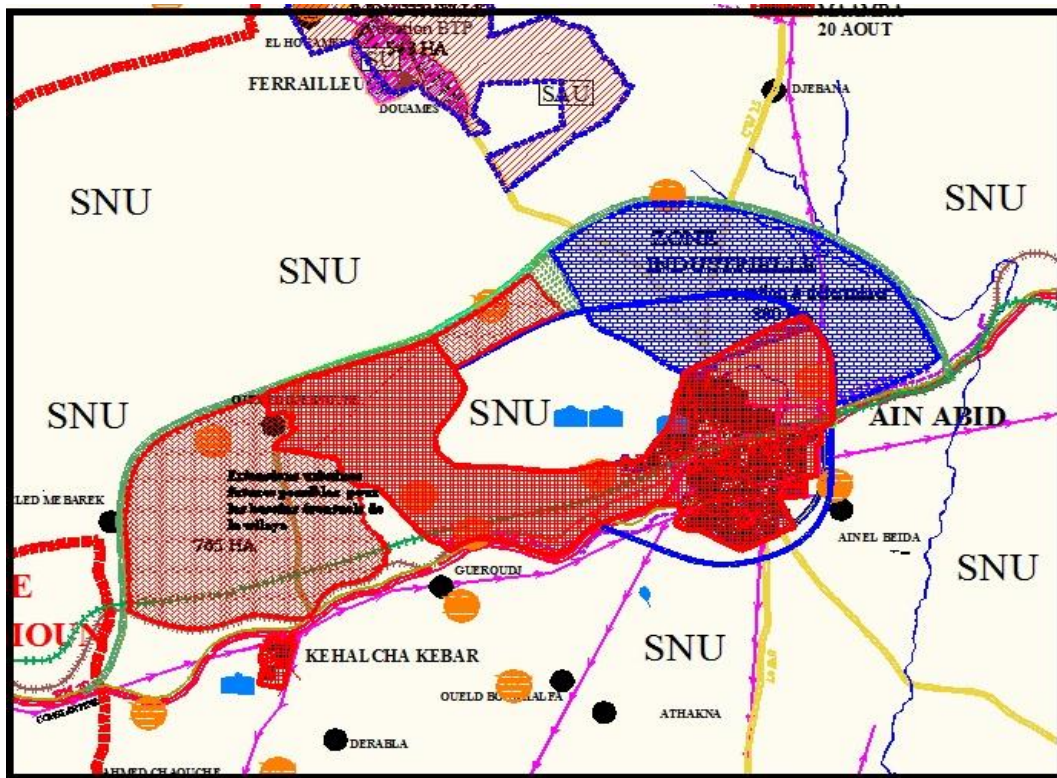
ب/- قطب التوسع المستقبلي لتجمع قسنطينة: و قد برمج وعاء عقاري بمساحة قدرها 765 هـ كقطب عمراني لاستقبال الفائض السكاني لتجمع قسنطينة على المدى البعيد.

ج/- المنطقتين الصناعيتين: برمجت منطقتين صناعيتين بالمنطقة الاولى تقع بالشمال الشرقي للمدينة بمساحة قدرها 800 هـ و الثانية تقع بالشمال الغربي مخصصة لمواد البناء بمساحة قدرها 543 هـ ما يمكن استخلاصه انه في ظل استقبال الفائض السكاني للمدينة الحاضرة قسنطينة أو للتجمع القسنطيني فستهد مدينة عين عبيد سيرورة تحضر سريعة و كذا تنمية محلية و اقتصادية من خلال برمجة منطقتين صناعيتين لحل عطوية القطاع الصناعي للحاضرة

مخططات شغل الأراضي المقترحة لتوسع مدينة عين عبيد على المدى المتوسط و البعيد



التوسع المستقبلي لمدينة عين عبيد و القطب العمراني المقترح لصالح التجمع القسنطيني



خلاصة: تعكس ظاهرة تحضر المراكز و التجمعات العمرانية في المجالات المحيطة بالحوضر أزمة التعمير التي تعيشها المدن الحواضر، والتي شهدت نزوح أعدادا كبيرة من سكان الأرياف بحثا عن العمل و حياة أفضل، وأمام هذه الوضعية زاد الطلب على السكن والتجهيزات الذي فاق قدرة هذه

المدن لتلبية هذه الاحتياجات، مما أدى بامتداد التعمير نحو أطرافها ثم نحو مدنها التوابع ، و يتجه نحو المراكز العمرانية في المجالات المحيطة بها.

هذه الورقة البحثية تتناول تحضر مدينة عين عبيد الواقعة في الجنوب الشرقي لولاية قسنطينة في المحيط المجاور للحاضرة وهو النموذج الذي يعكس واقع الحواضر في الجزائر.

هذه المدينة المتوسطة ستسند و تدعم الحاضرة على المدى المتوسط و البعيد من خلال اقتراح خلق قطب جديد لاستقبال الفائض السكاني، حيث يدعم السلطات المحلية هذه الاقتراحات، لأنه ستعطي ديناميكية جديدة للمجال الموقعة فيه (خلق مناصب شغل، ارتباطات وظيفية ...)، لكن هناك تضارب بين رأي السكان فمنهم من يستحسن هذه الاقتراحات لأنه يؤدي في انتعاش المنطقة في ميدان العمل، أما التجار فرحبوا الفكرة لأنه ستخلق هناك ديناميكية تجارية في المنطقة.

والبعض الآخر لا يوافق على مشروع التوسع العمراني لاستيعاب الفائض السكاني لتجمع قسنطينة لأنه سوف يستهلك الأراضي الفلاحية و أنهم هذا التوسع لا بد يكون خاص بالبلدية وحدها لأنها في المستقبل القريب ستكون البلدية في حاجة ماسة على هذا الوعاء العقاري، كما كان هناك رأي لخبطة سكان المنطقة هو يجب مراعاة اتصال القطاع المبرمج للتعمير المستقبلي لمدينة عين عبيد بالتوسع العمراني المبرمج لقسنطينة لكي لا يكون هناك تهميش للمدينة الام.

أما عن تدهورها المنطقتين الصناعيتين سيكون له الأثر الإيجابي في الجانب الاقتصادي وفي إشعاعه على كل المنطقة و الإقليم و الديناميكية التي ستخلق من جراء ذلك، والبعض الآخر يرى أن استحداث هذا التوسع العمراني بمدينة عين عبيد له عيوب من الناحية الاجتماعية خاصة، و التي يمكن حصرها في صعوبة تأقلم الفئات السكانية الجديدة من ظروف الحياة المستجدة، مما قد ينجر عنه الكثير من المظاهر السلبية (العنف، الجريمة...) والقفزة الحضارية النوعية قد لا يصطحبها نفس التطور في الذهنيات – ريفية- حضارية- (انتشار القاذورات ، تربية المواشي، العصبية...)

قبل أن نعطي رأينا في هذا الاقتراح لابد من تحليل الوضع القائم بنظرة دقيقة ورؤيا شاملة، فحاضرة قسنطينة تواجه رهانات وتحديات كبرى كالتنمية المستدامة ، الحكم الراشد والدور الميترولوجي الذي يجب أن تلعبه و تحافظ عليه كحاضرة داخلية وحاضرة البحر الأبيض المتوسط ،من خلال نشر تنميتها و تأثيرها ليس محليا و إقليميا فقط بل تتعدى ذلك إلى البعد الوطني والدولي في مختلف الميادين التي تتميز بها (كالصحة، التعليم العالي، و الثقافة) و ميادين أخرى كالتبادلات التجارية وفي

المجال الاقتصادي، الذي أصبح قطاعه الصناعي يعاني من العطوية، هذا في ظل المنافسة التي بدأت تلوح بينها وبين مدينتي عنابة وسطيف.

أما مدنها التوابع والمدينتين الجديدتين علي منجلي وماسينيسا باتت تعرف تشبعا في أطرها الحضرية فزيادة أحجامها قد تؤدي إلى بروز إشكالية في التسيير وفي التحكم في العمران، والبحث عن التناسق و الانسجام الحضري والتوازن الجهوي إحدى هذه التحديات.

ولكي تواجه حاضرة قسنطينة هذه التحديات و تحفظ على دورها ووظيفتها الميترو بولية تم تسجيل عدة عمليات عملاقة في ميدان العمران كمشروع التحديث العمراني لقسنطينة بالقضاء على البناءات الفوضوية ونقل سكانها نحو المدينة الجديدة علي منجلي، ترميم السوق، ضف لذلك انشاء سلسلة من الفنادق (03 فنادق خاصة 05 نجوم) 02 hôtels de la chaine ibis accord، وفندق بولفاخا و المدينة الجامعية بمدينة علي منجلي..... و في ميدان النقل مشاريع هامة مثل tramway , téléphérique، للتسهيل حركة المرور و تخفيف الازدحام الذي أصبح من سمات المدينة.

كذلك من استراتيجيات المخطط الولائي للتهيئة نقل نمو تجمع قسنطينة نحو الجنوب الشرقي للولاية، و المتمثل في مدينة عين عبيد الذي يتمتع بمؤهلات جغرافية ملائمة إذ بإمكانه حل إشكالية تشبع التجمع وكذا إحداث التوازن الجهوي، فالمنطقة المركزية أي التجمع يقطنه أكثر من 85% من سكان الولاية، أما المنطقة المحيطة جنوب شرق مجال واسع و سخي من شأنه توفير احتياطات عقارية لدعم التجمع، لكن المنطقة المحيطة بالتجمع شمالا فغير ملائمة للتعمير و يجب المحافظة على أراضيها الخصبة .

إن اقتراح المنطقتين الصناعيتين بنفس المدينة أي عين عبيد يحل عطوية الميدان الصناعي لقسنطينة الذي أضحي تأثيرها الاقتصادي لا يتعدى إقليم الولاية، فالمنطقة الصناعية الأولى و التي مساحتها 500 هـ ذات طابع محلي لاحتياج الولاية ستساهم في التنمية المحلية و الإقليمية وهي مخصصة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

أما المنطقة الثانية ومساحتها 800 هـ ذات طابع وطني ودولي سيكون لها الدور الكبير والفعال لتكون حاضرة قسنطينة في صفوف الحواضر التي تساهم في التنمية الوطنية و المشاركة في المنافسة الدولية. لكن يبقى تخصص هذه المنطقة الصناعية لمنتوج يمكن أن يخلق المنافسة ولهذا فإن نقل نمو

قسنطينة في جانب العمراني والاقتصادي إلى سيحل عدة إشكاليات في المنطقة وفي فضاءات الحاضرة.

قائمة المراجع الكتب والأبحاث والرسائل العلمية

■ المراجع باللغة العربية:

● الكتب:

- التيجاني اليشير: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر
- أبو عيانة فتحي: التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية
- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية: الجزائر غدا

● الرسائل و الأبحاث

- 1- لعروق محمد الهادي: مدينة قسنطينة - دراسة جغرافية في العمران - ماجستير 1980 الاسكندرية-
- 2- بن غضبان فؤاد: المدن التوابع حول مدينة قسنطينة تحولاتها أدوارها ووظائفها- جامعة قسنطينة 2001
- 3- باهي سعيدة: سيرورة و آليات تحضر المراكز العمرانية في المجالات المحيطة بالحوضر -عين عبيد نموذج- جامعة قسنطينة 2011.

■ باللغة الفرنسية:

Ouvrages

Les villes nouvelle PIERE MERLIN

Ville de transition RISER JEAN

Magistère

- 1)- Kadri Toufik :Maitrise de la croissance urbaine pour quel avenir cas de Constantine 2009
- 2)- Hassani Imen :Les évolutions actuelles de la notion de la métropole et la réalité urbaine à Constantine
- 3)- Cherrad Farida :Une métropole Saturée : Croissance et mobilité et la wilaya Monographie 2007 wilaya de Constantine

Les instruments de planification :

- Rapport PUD de ain abid 1982
- Rapport du PDAU ain abid 1995
- Rapport du révision PDAU (1^{er} phase+ 2eme phase+3eme phase)
- Rapport PDAU intercommunal 1998
- Révision PDAU intercommunal 2007
- Expertise de la ville de Constantine par apport au PDAU intercommunal2007
- Réalisation et perspective avril 2006 s/com
- Rapport PAW de Constantine 1998
- SDAAM de Constantine mission I 2008
- SCU de Constantine mission 1 ;mission 2 ; mission ;3

السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الداخلية الصغرى مدينة الحمامات بتبسة نموذجاً

بولمعيّز حوسين⁽¹⁾ ، جننون ابراهيم⁽²⁾

(1) (2) Larbi Tébessi University / Nature and Life Faculty /

Earth and Universe Sciences Department Tebessa, Algeria.

Slum housing and their impact on urban growth in small inner cities
Case of the city of Hammamet in Tebessa

ABSTRACT: The proliferation of informal settlements is one of the most negative urban phenomena that are facing worldwide. Various cities in the developing world suffer from multiple problems, perhaps the most important of which is the phenomenon of the spread of slums. This phenomenon, which is no longer limited only to major cities, but has spread widely in medium and small cities, where it is more concentrated in the vicinity of the city within chaotic residential gatherings, or in the form of individual dwellings within the urban fabric of the city. This status quo contributed significantly to hindering its urban growth and disrupting various development plans. In order to identify the factors and reasons that made the phenomenon of random housing take this approach, this research paper came that deals with the reality of chaotic housing and its characteristics according to a descriptive approach and based on an analytical field study, which focused on the city of Hammamet in the state of Tebessa as a model for the small internal Algerian cities. The study showed the social, economic and urban characteristics of random housing in the city, as well as the impact of the spread of random housing areas on the urban growth of the city. The study concluded by presenting many suggestions aimed at addressing this urban problem in order to achieve sustainable urban development in the city.

KEYWORDS: Random housing, Small towns, Inner cities, urban growth, Hammamet, Tebessa.

ملخص: تعاني مختلف مدن العالم النامي من مشاكل متعددة لعل أهمها ظاهرة انتشار السكنات العشوائية. هذه الظاهرة التي لم تعد تقتصر فقط على المدن الكبرى، بل أخذت في الانتشار بكثرة في المدن المتوسطة والصغيرة، حيث تتركز بشكل أكبر في محيط المدينة ضمن تجمعات سكنية فوضوية، أو على شكل سكنات فردية داخل النسيج العمراني للمدينة. هذا الوضع القائم أسهم بشكل كبير في عرقلة نموها الحضري وعطل مختلف الخطط التنموية. بغية الوقوف على العوامل والأسباب التي جعلت من ظاهرة السكن العشوائي تأخذ هذا المنحى، جاءت هذه الورقة البحثية التي تعالج واقع السكن الفوضوي وخصائصه وفق منهج وصفي وبالاعتماد على دراسة ميدانية تحليلية، حيث ركزت على مدينة الحمامات بولاية تبسة كنموذج للمدن الجزائرية الداخلية الصغرى. بينت الدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية للسكن العشوائي بالمدينة، كما وضحت مدى تأثير انتشار مناطق السكن العشوائي على النمو الحضري للمدينة. فيما خلصت الدراسة إلى تقديم العديد من الاقتراحات التي تهدف إلى معالجة هذه المشكلة العمرانية بما يحقق التنمية الحضرية المستدامة بالمدينة.

كلمات دلالية: السكن العشوائي، المدن الصغيرة، المدن الداخلية، النمو الحضري، الحمامات، تبسة.

1 المقدمة

عانت الجزائر من ظاهرة انتشار السكن العشوائي منذ الاستقلال نتيجة الركود الذي عرفه الاستثمار في قطاع السكن خلال الفترة اللاحقة للاستقلال، ناهيك على كون غالبية المشاريع التنموية

تركزت في المدن الكبرى خصوصا الساحلية منها والصناعية، مما جعلها مجالا خصبا لاستقطاب السكان نتج عنه هجرة ريفية كبيرة نحو هذه المدن، أين استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن وعلى أطرافها، وكذلك في المناطق الصناعية الكبرى. كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دورا بارزا في تفاقم الظاهرة. غير أن تفاقمها جعل الدولة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد منها بشكل لافت داخل المدن الكبرى، لكن في مقابل ذلك أخذت هذه الظاهرة في التركيز والانتشار في المدن الصغرى نتيجة للعديد من العوامل أهمها:

- ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي.

- فوضى تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي، الفلاحي والسياحي) بالمدن الصغيرة نظرا لنقص التغطية من طرف مصالح المسح العقاري (Cadastre) مما سهل عمليات التلاعب به والاستيلاء عليه.

- توفر المدن الصغيرة على معظم الهياكل الخدمية وتطور وسائل النقل والمواصلات جعلها مدنا جالبة للسكان، مما جعل الاستيطان فيها يعتبر أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت من السكان خصوصا المهاجرين الوافدين يفضلون الاستقرار بالمدن الصغيرة وضواحيها، حيث يتم توطنهم بشكل عشوائي ضمن تجمعات عشوائية غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية الهامشية، أو في شكل سكنات فردية فوضوية داخل المدينة، حيث أخذت هذه الأخيرة في التوسع حتى أصبحت تغطي مناطق واسعة، وأضحت تشكل عائقا أمام نمو المدينة وتهديدا للبيئة ومستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

تبعا للعوامل السالفة الذكر فإن مدينة الحمامات كغيرها من المدن الصغيرة، ونظرا لموقعها الاستراتيجي القريب من مدينة تبسة، عرفت انتشارا كبيرا لمناطق السكن العشوائي أدى إلى إعاقة نمو المدينة وتعطيل العديد من المشاريع العمرانية المختلفة، إذ قدر عدد السكنات العشوائية بها سنة 2020 بحوالي 647 مسكنا بنسبة 15,34% من إجمالي السكنات بالمدينة. غير أن المتفحص لخصائص السكن العشوائي في هذه المدينة الصغيرة يجده يتميز بخصائص تختلف عن تلك المنتشرة ضمن المناطق العشوائية للمدن الكبرى، مما يجعل معالجتها وطرق التدخل قصد تسوية وضعيتها تتطلب مجهودات وأساليب خاصة تخضع لطبيعة السكان والسكن في المنطقة.

تبعا لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية التحليلية التطرق لواقع السكن العشوائي في مدينة الحمامات ومختلف خصائصه وكيفية انتشاره مجاليا مبرزين بذلك مدى تأثيره على النمو والتوسع الحضري للمدينة، مع اقتراح بعض الحلول الناجعة لمعالجتها بما يسمح بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالمنطقة.

1.1 إشكالية البحث

شهدت مدينة الحمامات انتشارا لافتا للانتباه للبنىات الفوضوية على غرار غيرها من المدن الجزائرية الصغرى. هذه الوضعية التي كان لها تأثير سلبي على بيئتها الحضرية. كما أدى ذلك إلى عرقلة نموها الحضري وأعاق تجسيد العديد من المرافق والمشاريع التنموية، مما أسهم في تشويه كبير للمشهد العمراني للمدينة. في ظل هذا الوضع المعقد ورغبة منها في معالجة هذه البنىات المخالفة للتشريع العمراني، سعت السلطات المحلية في محاولة منها لحل هذا الإشكال من خلال تطبيق مختلف القوانين الوقائية والردعية منها. غير أن غياب دراسات علمية ميدانية حول واقع وكيفية انتشار السكنات العشوائية، ومختلف خصائصها، جعل من تلك الجهود تكال دائما بالفشل. على ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة الميدانية بغية حلحلة هذه الإشكالية. تبعا لما سبق ذكره، وبغية تحقيق أهداف البحث، نجد من الضروري طرح الأسئلة التالية:

- ما هو واقع البنىات العشوائية بمدينة الحمامات؟ وما هي الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية التي تميزها؟
- ما مدى تأثير انتشار ظاهرة السكن العشوائي على النمو والتوسع الحضري بمدينة الحمامات؟
- ما هي الحلول الناجعة التي يمكن اقتراحها لمعالجة هذه الظاهرة بالمدينة خصوصا والجزائر عموما؟

2.1 منهجية البحث وأدواته

بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بالاعتماد على مقارنة منهجية تمثلت أساسا في:

- **الجانب النظري** : حيث تم من خلاله بلورة وصياغة المفاهيم النظرية الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث وذلك اعتمادا على مختلف الدراسات السابقة المنجزة حول نفس الموضوع وذلك بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

- **الجانب التطبيقي** : حيث تم من خلاله القيام بجمع البيانات الإحصائية الضرورية لإثراء موضوع البحث، حيث قمنا بالاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية على مستوى مجال الدراسة. كما اعتمدنا أسلوب المقابلة مع مختلف الفاعلين والمختصين في ميدان التعمير من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات الخاصة والتقنيين الحكوميين المكلفين بمتابعة ملف السكن الفوضوي، حيث طرحنا عليهم أسئلة مباشرة حول العراقيل التي واجهتهم أثناء أداءهم لمهامهم في إطار تطبيق القوانين المنظمة للعمران والتعمير. كما لجأنا إلى الدراسة الميدانية التحليلية لمختلف الأحياء العشوائية المنتشرة بمدينة الحمامات. على إثر ذلك قمنا بانتهاج أسلوب الاستبيان الميداني (الاستبانة)، مع تحليل ومعالجة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج "السفانكس" (Sphinx 5.5) و"إكسال" (Excel)، واستخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات والتوصيات الضرورية لمعالجة هذه الإشكالية بما يخدم أهداف البحث.

2 الجانب النظري للدراسة

1.2 تعريف السكن العشوائي

تعددت تعاريف ومفاهيم السكن العشوائي واختلفت من مكان لآخر تبعا لظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والنظم الاجتماعية السائدة به (Brahim Bellaadi,2010,p16). إذ عرفت هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، أما بالنسبة للغة الفرنسية فغالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو "Habitat illicite" وهي تعني السكن اللارسمي أو غير القانوني. كما يسميها أهل المغرب الأقصى بالزربية، بينما في تونس فيطلق عليها اسم الكوخ أو "القريبي" "Gourbi ville" (Brahim Bellaadi,2001,p 3). في حين نجدها في مصر والعديد من دول الخليج العربي تعرف بالعشوائيات أو السكن العشوائي، بينما اصطلح عليها في التشريع الجزائري بلفظة السكن الفوضوي (Bachir Mohamed Tidjani , 2005, p 10).

تبعا لهذه الاصطلاحات المتعددة، فقد اختلف كذلك تعريف السكن العشوائي، حيث عرفه البعض على أنه "نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات، إذ تنمو بداخلها أو حولها، متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد العمراني مخالفة بذلك القوانين المنظمة للعمران" (بوذراع أحمد، 1997، ص 209). بينما عرفه آخرون بأنه "كل بناء يتم خارج الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير ويمس جانبين هما، المخالفة القانونية العقارية والمخالفة التقنية" (بوراس شهرزاد، 2006، ص 377). فيما عرفته منظمة الأمم المتحدة ظاهرة السكن العشوائي على النحو التالي: "هو تجمع سكني يقع على هامش المدينة، بنيت بدون ترخيص رسمي، وهي تعتبر منطقة عشوائية لدى السلطات المحلية، سكانها أغلبيتهم فقراء، يعانون من التدهور لمساكنهم غير المجهزة، وأحياءهم تفتقر إلى الخدمات والهياكل القاعدية من جهة، وانعدام عقد الملكية العقارية من جهة أخرى" (حسين بولمعي، 2018، ص 379).

2.2 أنواع المناطق العشوائية

غالبا ما يتم تقسيم مناطق انتشار السكن العشوائي على أساس موقعها بالنسبة للمدينة، حيث نجد قسمين رئيسيين هما: المناطق العشوائية التي تقع داخل المدن، وتلك التي تقع خارجها.

1.2.2 مناطق السكن العشوائي داخل المدن: هي مناطق مكونة من مبانٍ غير ملائمة للسكن، ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها، إذ غالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة، وسكانها فقراء أو ذوو مستوى مادي محدود. مثل هذه المناطق "تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري" (بوذراع أحمد، 1997، ص 209). تتميز هذه المناطق بكونها مناطق مؤقتة، إذ غالبا ما تكون ذات بنايات هشّة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع (حسين بولمعي، 2018، ص 380).

2.2.2 مناطق السكن العشوائي خارج المدن: تتواجد في أطراف المدينة خارج نطاق محيطها العمراني أو ما يصطلح عليه تقنيا بخارج حدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (hors PDAU). غالبا ما يتم بناؤها فوق الأراضي الزراعية الهامشية التي تعود ملكيتها للدولة أو البلدية. كما نجدها بكثرة على أطراف المناطق الصناعية خصوصا بالمدن الكبرى. تتميز بكونها مناطق سكن دائمة، إذ غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة (حسين بولمعي، 2018، ص 380).

3.2 السكن العشوائي وأثره على البيئة الحضرية

يؤدي الانتشار الكبير للبنىات غير الشرعية المشيدة على الإقليم إلى خلق مجموعة متعددة من المخاطر تشمل العديد من المجالات العمرانية؛ البيئية والاجتماعية والثقافية، ذلك كون مناطق البناء الفوضوي تتميز بفقدانها للمعايير الأساسية المتعلقة بالبيئة العمرانية. وتظهر آثار ذلك سواء على صعيد موقع تشييد البنايات غير الشرعية، أو من خلال تأثيرها على المشهد العمراني، حيث وبفعل موقعها تؤدي إلى المساس بالصحة والأمن العموميين وتدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذلك على النمو الحضري للمدينة.

نظرا لكون معظم مناطق البناء العشوائي تتميز بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، ويسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدهمة غير المخططة، وكما أن البنايات الفوضوية الموجهة للنشاط الصناعي تفتقد إلى دراسة التأثير على البيئة (المرسوم التنفيذي 145-07 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة)، فقد بلغ عدد المنشآت التي تم غلقها من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حوالي 450 مصنعا حسب آخر الإحصائيات، كما تم توجيهه 2700 إعدار لمؤسسات أخرى بسبب عدم التزامها بالمعايير والقوانين البيئية (حسين بولمعي، 2018، ص 381).

كما كشفت دراسة أعدت في سنة 2003 أن أكثر من 100.000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية والبشرية ناهيك عن الآثار التي خلفها، فعلى سبيل المثال فيضان باب الواد سنة 2001 تسبب في مقتل 800 شخص وجرح 7543 آخرين، ناهيك عن غرق واختفاء سوق تريولي بكامله في الأوحال، كما أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة ومنشأة عمومية وتهديم 360 مسكن وإعادة إسكان 1500 عائلة، إذ أرجعت أسباب تلك الخسائر إلى تساقط الأمطار بشكل كثيف ومتواصل قدر بحوالي 200 ملم في 24 ساعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساهم الإخلال بقواعد البناء والتعمير في تفاقم الكارثة. كما أن الدراسات والتحقيقات التي أجريت بعد فيضان غرداية في أكتوبر 2008، والذي تسبب في مقتل 34 شخصا وجرح 89 آخرين وخسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار خلصت إلى أن

أسباب الخسائر راجع بالأساس إلى البناءات الطينية المشيدة في مجرى الوادي مع انعدام تجهيزات صرف المياه وعدم احترام مخططات التهيئة والتعمير (حسين بولعيز، 2018، ص 382).

كما تجدر الإشارة إلى أن كثرة البناءات العشوائية ونمط توزيعها وشكلها يتسبب في المساس الصارخ بعنصر الجمال المعماري كأحد عناصر النظام العام كما حددته المادة 02 من المرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بالإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري بنصها: "وتعد نوعية البناءات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة"، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بإتمام إنجاز البناء لا سيما الواجحة، وتهميش دور التشكيل المعماري الذي "يشرع فيه المصمم باستخدام المفردات البصرية الشكلية كعناصر أساسية والمبادئ والأسس التصميمية ليحولها إلى كتل وفضاءات بنظام معين" (بن عطية محمد، 2009)، فالقائم بالبناء العشوائي لا يعير اهتماما للذوق العام وذوبان البناية في المجال المشترك مع المحيط ويكفيه الاهتمام بالأجزاء الداخلية فقط لتنشأ بفعل ذلك أشكال معمارية يسودها عدم الوحدة والنظام مما يشوه الصورة الجمالية للمدينة ويخل بالمشهد العمراني العام.

أمام هذا التدهور الشديد والتشوه الذي شاب المظهر العمراني لمدنا بسبب هذه البناءات، لجأت الدولة إلى التدخل من خلال سن قوانين جديدة بغية معالجة هذه الظاهرة بما يتناسب والوضع القائم تجسد ذلك في القانون 08-15 المؤرخ في 20/01/2008 والذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها.

4.2 أساليب معالجة السكن العشوائي في إطار القانون الجزائري

من أجل القضاء على ظاهرة السكن الفوضوي ولتفادي تأزم الوضع كما حدث مع سياسة الهدم التي أثبتت فشلها في العديد من الدول، لجأت الدولة إلى اعتماد أسلوب التسوية والإدماج الحضري للأحياء الفوضوية من خلال سن مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية منتهجة أسلوب التسوية، والذي تم على مستويين (حمود نعيمة حرم بومعوش، 2016، ص 248) هما:

- 1- أولا تسوية الوضعية العقارية للأرضية المنجز عليها السكن الفوضوي.
- 2- ثانيا تسوية الوضعية المعمارية للسكن بمحاولة مطابقة البناية مع قواعد التعمير المنصوص عليها والمحددة برخصة البناء.

مرت سياسة تسوية البناءات الفوضوية بالجزائر منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين هما:

1.4.2 مرحلة ما قبل سنة 2008

بدأت مشكلة السكن الفوضوي تشغل اهتمام السلطات العمومية مع بداية الثمانينات، إذ صدر القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06/02/1982 والمتعلق بتنظيم اجراءات منح رخصة البناء ورخصة التجزئة، والذي جاء بتفصيل لشروط وتنظيات منح رخصة البناء من أجل تسهيل عملية التهيئة الخاصة بأصحاب المباني المخالفة ومطالبتهم بمطابقتها بناياتهم تبعا لرخصة البناء، وإلا فمصيورها الهدم. إلى

جانب ذلك جاء المرسوم رقم 01-85 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد قواعد شغل الأراضي بهدف وقيمتها وحمايتها. لكن ما عطل العملية هو عدم قيام الدولة بتسوية الوضعية العقارية بالرغم من أن المرسوم حدد شروط وكيفيات إعداد العقد المتضمن بيع العقار في إطار تسوية البناءات غير القانونية. كما أن التسوية لم تشمل جميع الأحياء الفوضوية بسبب جهل العديد من السكان أو لجان الأحياء لأهمية العملية أو لتخوفهم من فرض ضرائب وعقوبات. إلى جانب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف العملية مما يؤكد عدم تفعيل عنصري التشاور والتنسيق بين الفاعل الأول المتمثل في الجماعات المحلية وبين المجتمع المدني المتمثل في لجان الأحياء والجمعيات وكذا المواطنين (حمود نعيمة حرم بومعوش، ص 252).

كما أن تقاعس الدولة في تسوية وضعية هذه البناءات وتماطلها في دمج العقارات ضمن ملكية البلدية لتسهيل عملية تسليم العقود الرسمية لشاغلي المساكن الفوضوية، دفع بالعديد من السكان إلى إنجاز بنايات عشوائية بالقرب من المدن الكبرى، مما رفع من عددها بشكل أكبر مما سبق بغية الحصول على التسوية القانونية لوضعيتهم، تبعا لذلك جاء القانون 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير الذي قام بموجب المادة 80 منه بإلغاء القانون السابق المتعلق بتسليم العقود الإدارية من طرف البلدية.

إلى جانب النصوص القانونية المشار إليها، جاءت نصوص أخرى عدلت وتمت النصوص السابقة بغية سد الثغرات القانونية التي شابها، أو من أجل تدارك النقائص المسجلة في القوانين السابقة، لعل أهمها القانون رقم 04-05 المؤرخ في 15/08/2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، من خلال استدراكه لعنصر الأخطار الطبيعية والتكنولوجية التي قد تتسبب في كوارث وخسائر مادية وبشرية هامة على غرار ما حدث في زلزال 21 ماي 2003 الذي رفع الستار عن محدودية القوانين السابقة في التكفل بمثل هذه الحالات (حسين بولمعي، 2020، ص 895).

2.4.2 مرحلة ما بعد سنة 2008

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 والمتضمن مطابقة البناءات وإتمام إنجازها. جاء هذا القانون لوضع حد لجميع البناءات المخالفة بشقيها العمراني والعقاري من خلال مجموعة من الإجراءات الواجب تبنيها وفق الأطر القانونية المعمول بها. تضمن القانون الحالات التي تمنح فيها رخصة المطابقة و المحددة كما يلي (الجريدة الرسمية، 2008، العدد 44):

- أصحاب البناءات غير المكتملة عند نهاية أجل رخصة البناء يمكنهم الاستفادة من رخصة إتمام الإنجاز.
- أصحاب البناءات المتممة التي أنجزت بدون رخصة يمكنهم الاستفادة من رخصة بناء على سبيل التسوية.

- أصحاب البناء المتمة وغير المطابقة لأحكام رخصة البناء المسلمة يمكنهم الاستفادة من شهادة المطابقة.

- يمكن تسليم أصحاب البناء غير المتمة التي أنجزت بدون رخصة بناء رخصة إتمام على سبيل التسوية.

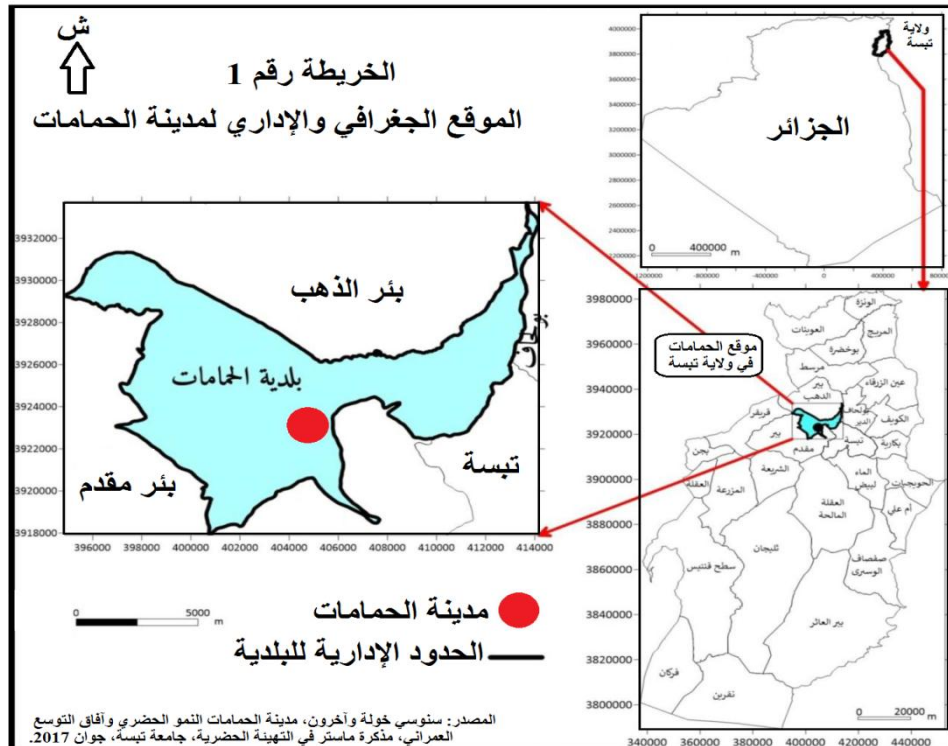
سرت أحكام القانون ابتداء من نشره بالجريدة الرسمية في 03 أوت 2008 لمدة 5 سنوات أي إلى غاية 03 أوت 2013. ليتم بعدها تمديد العمل به طبقا للمادة 79 من قانون المالية لسنة 2014 إلى غاية 03 أوت 2016.

نظرا لعدم تسوية عدد كبير من المواطنين وضعية بناياتهم تم إصدار تعليمية من طرف الوزير الأول تحت رقم 445 المؤرخة في 06 نوفمبر 2016 تقضي بتمديد جديد وأخير للمعنيين لتسوية بناياتهم وذلك إلى إشعار آخر يحدد من طرف وزير السكن والعمران والمدينة (نصر الدين منصر، 2017، ص 185).

3 الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 التعريف بمجال الدراسة

تقع مدينة الحمامات بولاية تبسة ضمن إقليم السهول العليا للشرق الجزائري قرب الحدود الجزائرية التونسية. تبعد المدينة عن مقر الولاية بحوالي 18 كلم. يمر عبرها الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين ولاية تبسة وقسنطينة. تعتبر مدينة الحمامات من أهم بلديات ولاية تبسة ودائرة بئر مقدم (الخريطة رقم 1).

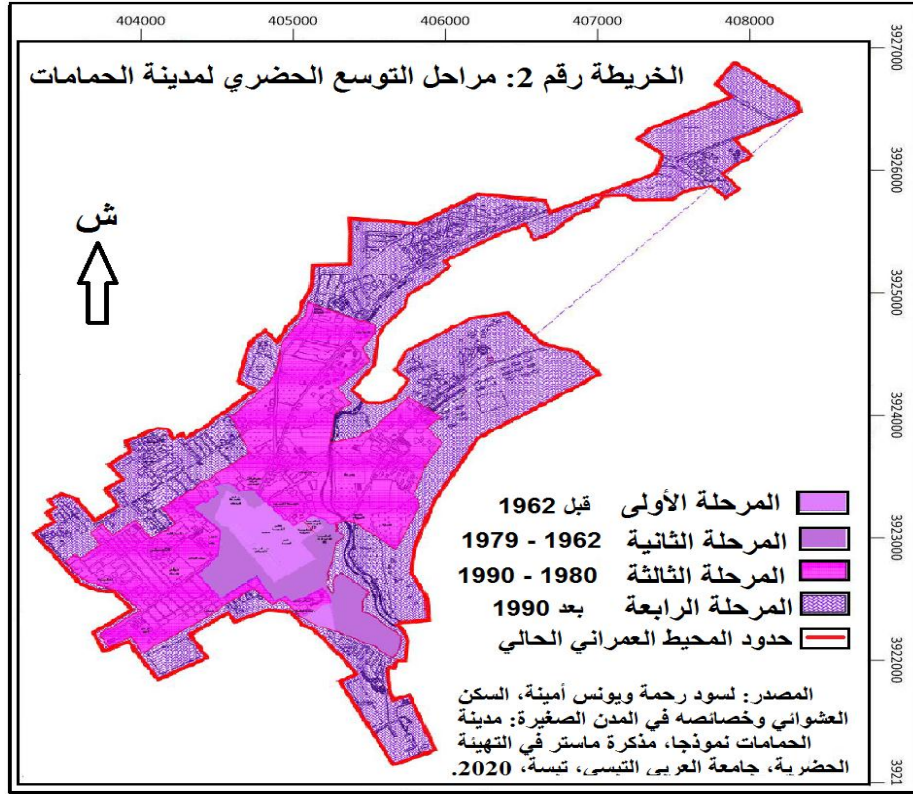


إن المتصفح لتاريخ المنطقة يتبين له أن نشأة المدينة لم تكن إطلاقاً محل الصدفة، بل تضافرت عدة عوامل أثرت بشكل أو بآخر في بروز هذا المجال الفيزيقي والبشري، مكوناً بنية عمرانية تعاقبت عليها التغيرات بشتى صورها وأشكالها، حيث تم غزو المدينة من طرف الرومان بسبب غناها بالمياه والغطاء النباتي إضافة إلى موقعها الاستراتيجي والذي جعل منها منطقة ربط وتحويل عسكري في هذه الفترة، وما يدل على الوجود الروماني العديد من المعالم والآثار الرومانية مثل بقايا بعض القصور، وبقايا منتجع صحي لحمامات رومانية وبعض المقابر. بعد دخول العرب الفاتحين إلى إفريقيا بقيادة عقبة بن نافع الفهري سنة 647 م وظهور الفتح الإسلامي منذ بداية القرن الثامن ما بعد الميلاد، ظهرت الديانة الإسلامية بالمنطقة واعتنقها السكان المحليون من البربر من أبناء الكاهنة، وأصبحت المنطقة عبارة عن مقاطعة تحت سلطة الحماديين سنة 861 م. بعد الغزو الفرنسي للجزائر، ثم الاستيلاء على منطقة تبسة سنة 1851، وقد استوطن المستعمر في المنطقة شمال الإقليم نظراً لخصائصها الطبيعية الجيدة كالجبال وغناها بالموارد المائية، وبعد ما تم طرد الأهالي نحو الجنوب إلى المناطق الريفية، تم إلحاقها بالبلدية المختلطة مرسط خلال سنة 1890 وفي سنة 1957 أصبحت بلدية مستقلة. بعد استقلال الجزائر وفي سنة 1964 تم تسمية يوكس لبيان بالحمامات وتم تسييرها من طرف المجلس البلدي المؤقت سنة 1989 والمندوبيات الخاصة من سنة 1992 حتى ديسمبر 1997 وفي 10/10/1997 تحول التسيير السياسي للمجلس الشعبي البلدي.

عرف النمو السكاني بالبلدية عدة مراحل نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر، حيث بلغ عدد سكانها أكثر من 25000 نسمة سنة 2020 بمعدل نمو بلغ 2.4% ، حيث كان للاستفادة المدينة من العديد من المشاريع التنموية والسكنية الأثر البالغ في نمو السكان خصوصاً مع موجة الهجرة الوافدة للمدينة خلال فترة العشرية السوداء، حيث شكلت ملاذاً آمناً للعديد من الوافدين من مختلف مناطق الولاية. بالنظر لمعيار عدد السكان، واعتماداً عليه حيث غالباً ما تصنف المدن التي يكون عدد سكانها ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة، على أنها مدن صغيرة، كما جاء ذلك في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة)، وبناء على المعطيات السكانية لمدينة الحمامات، فإنه يمكننا تصنيفها على أنها مدينة صغيرة (Petite ville).

2.3 النمو الحضري ومراحله بمدينة الحمامات

عرف النمو الحضري والتوسع العمراني للمدينة ديناميكية كبيرة مرت عبر عدة مراحل تاريخية، أدت إلى بلورة المشهد العمراني الحالي، حيث لعبت العديد من الضوابط دوراً محورياً في التحكم في اتجاهات التوسع المجالي للنسيج العمراني للمدينة . هذه المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي (الخريطة رقم 2):



1.2.3 المرحلة الأولى (ما قبل سنة 1962): خلال هذه المرحلة كانت المدينة عبارة عن تجمع عمراني صغير، تميزه خصوبة الأراضي ووفرة المياه، مما دفع بالمستعمر لاحتلالها والاستقرار بغية استغلال مواردها الطبيعية. على إثرها قام هذا الأخير بإنشاء أول تخصيص متكون من 83 قطعة بمساحة 800 م² وهو يتوسط المدينة حاليا، يضم العديد من المرافق الإدارية والخدماتية على غرار مقر بلدية وحاليا هو مقر الضمان الاجتماعي، كما تم بناء كنيسة حولت بعد الاستقلال إلى مدرسة قرآنية، ومركز عسكري للتعذيب المتمثل في مقر البلدية الحالي وثكنة عسكرية (المدرسة الابتدائية 20 أوت 1956 حاليا). بالإضافة إلى بعض المحتشدات التي أنشأها المستعمر الفرنسي لتجميع المواطنين الجزائريين حتى يتمكن من مراقبتهم والتحكم بهم جنوب وغرب وشرق التخصيص.

2.2.3 المرحلة الثانية (1962 إلى 1979): شهدت خلالها المدينة نموا شبه منظم، اتبع نفس تخطيط التخصيص بوسط المدينة بالإضافة إلى تحويل المحتشدات إلى أحياء كحي الاستقلال، حي السوق، حي موسي الزغلامي وحي معلم خليل، بالإضافة إلى ظهور العديد من الأحياء الفوضوية كحي صميدة علي وحي ذراع الحمام وذلك في ظل غياب أدوات التهيئة والتعمير وضعف البرامج السكنية للدولة.

3.2.3 المرحلة الثالثة (1980 إلى 1990): تميزت هذه المرحلة بإنشاء عدة تخصيصات سكنية وبناء سكنات جماعية، فكان إنشاء أول تخصيص بلدي عرف باسم "المستقبل" سنة 1980 حيث ضم 168 حصة، والتخصيص الخاص "الأمل" يضم 86 حصة سنة 1985 وتخصيص "الحياة" الذي يضم 91 حصة سنة 1989. كما تم إنشاء منطقة نشاطات وإيداع ضمت 60 حصة سنة 1989.

كما شهدت هذه الفترة إنشاء 100 سكن جماعي بحي الشيخ العربي التبسي سنة 1981 و100 سكن جماعي أخرى سنة 1986 و50 سكن جماعي بحي 08 ماي سنة 1986، بالإضافة إلى مشروع سكنات البناء الذاتي سنة 1986 الذي عرف عملية توسع فوضوي في كل الاتجاهات. كل هذه المشاريع السكنية والتحصينات رافقتها عملية إنشاء مرافق وتجهيزات خصوصا المدارس الابتدائية.

4.2.3 المرحلة الرابعة (بعد سنة 1990): عرفت المدينة تطورا عمرانيا كبيرا، حيث أصبحت مساحة المحيط العمراني للمدينة 415,42 هكتار سنة 2020 بعد أن كان 146.91 هكتار سنة 1990 أي خلال 20 سنة تضاعف استهلاك المجال الحضري بحوالي 3 أضعاف، بمعدل 13 هكتار سنويا. كما شهدت المدينة توسعا كبيرا في مناطق السكن الفوضوي نظرا للهجرة الكبيرة التي عرفتها المدينة جراء تردي الوضع الأمني خلال العشرية السوداء.

تم خلال هذه المرحلة إنجاز العديد من البرامج السكنية المختلفة وعدة مرافق وتجهيزات، حيث تم إنشاء مشروع للسكن التطوري ضم 70 حصة سنة 1990، وفي سنة 1994 تم إنشاء التخصيص الاجتماعي 116 و173 حصة. بالإضافة إلى إنشاء 190 سكن اجتماعي و90 سكن تساهمي. ومع تحسن الوضع الأمني والمالي للبلاد بعد سنة 2000، تم الشروع في إنجاز العديد من المشاريع السكنية ذات الطابع الاجتماعي، فتم إنشاء 234 سكنا و426 سكنا اجتماعيا، زيادة على ذلك تم بناء 30 مسكن تساهمي وإنشاء متوسطتين جديتين وعدة مدارس ابتدائية، وإنشاء ثانوية ومركز للتكوين المهني، ومكتبتين إحداهما تابعة للبلدية والأخرى تابعة لمديرية الثقافة، ناهيك على مكتب بريد وعيادة متعددة الخدمات ومقر للضمان الاجتماعي ومكتب الاتصالات وفرع بلدي.

3.3 السكن العشوائي وخصائصه بمدينة الحمامات

1.3.3 التوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة الحمامات

من خلال الدراسة والمعاينة الميدانية، وبعد تصفح المخطط التوجيهي للتبئية والتعمير (PDAU)، والاستعانة بالصور الجوية لمدينة الحمامات وتحليلها، لاحظنا انتشار مناطق السكن العشوائي في 6 مواضع أساسية كتجمعات رئيسية، بينما سجلنا انتشار العديد من السكنات الفوضوية بشكل فردي غالبيتها عبارة عن مخالفت عمرانية كما يبين ذلك الشكل رقم 1، حيث نلاحظ أن مناطق السكن العشوائي بمدينة الحمامات تنتشر مجاليا كأحزمة تحيط بالمدينة، حيث نسجل الملاحظات التالية:

الشكل رقم 1: التوزيع المكاني لمناطق السكن العشوائي بمدينة الحمامات (2020)



- 1- انتشار مناطق السكن العشوائي على أطراف المدينة خصوصا الجهة الشمالية الغربية والجهة الجنوبية الشرقية.
- 2- تموضع هذه البنايات الفوضوية بالمناطق الزراعية خصوصا الأراضي الهامشية المنبثقة عن إعادة هيكلة القطاع الزراعي سنة 1987.
- 3- تواجد هذه البنايات العشوائية بمحاذاة المنحدرات وعلى ضفاف المجاري المائية كالأودية.
- 4- انعدام مثل هذه التجمعات العشوائية بمركز المدينة القديم، حيث توجد بعض الحالات المعزولة فقط والتي تدخل ضمن تصنيف المخالفات العمرانية.
- 5- سجلنا وجود الكثير من المخالفات العمرانية كالتوسع على حساب الأرصفة، الارتفاعات، عدم احترام مسافات التباعد العمراني بين البنايات... إلخ.

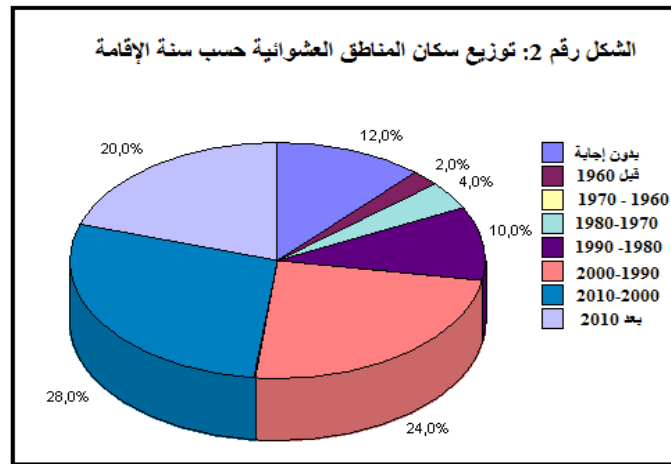
2.3.3 خصائص السكن والسكان بالمناطق العشوائية في مدينة الحمامات

من خلال الدراسة الميدانية التحليلية للخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بمدينة الحمامات، وبعد تحليلنا لنتائج الاستبيان الميداني الذي شمل عينة عشوائية من سكان المدينة القاطنين بمناطق السكن الفوضوي، توصلنا للعديد من النتائج التي من شأنها منحنا صورة جلية حول الوضعية العامة للأحياء العشوائية بالمدينة. حيث سجلنا الملاحظات الأساسية التالية:

- 1- نلاحظ أن سكان المناطق العشوائية بمدينة الحمامات، ينحدر أغلبهم من خارج المدينة بنسبة تقدر بحوالي 70 % أي أن أصولهم من المناطق المجاورة المتمثلة في البلديات المحيطة بمدينة الحمامات كبلدية بئر مقدم، الشريعة، بئر الذهب. أما السكان الأصليون لمدينة الحمامات فيشكلون ما نسبته

30% . هذه النتائج هي تحصيل حاصل للهجرة الوافدة نحو إقليم الولاية، كونها مدينة بها العديد من المزايا الجاذبة للسكان، حيث يفضل الوافدون الاستقرار بالتجمعات العمرانية القريبة من مدينة تبسة على غرار مدينة الحمامات، ناهيك على توفر هذه الأخيرة على مختلف المرافق والهياكل الخدماتية وتوفر المواصلات، مع وفرة العقار المخصص للبناء العشوائى في ظل غياب وضعف رقابة السلطات المحلية المكلفة بمراقبة ومكافحة انتشار السكن الفوضوي.

2- نلاحظ أن عملية الاستيطان لسكان مدينة الحمامات ترجع إلى فترات زمنية مختلفة، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر بشكل عام، ومدينة الحمامات بشكل خاص، حيث سجلنا أن أكثر من 72% من السكان استقروا في منطقة الحمامات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية ما بعد سنة 2010، كما يبين ذلك الشكل رقم 2.

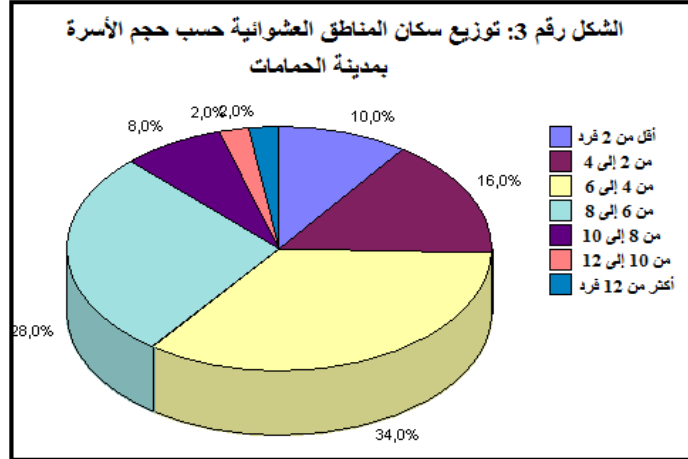


3- الملاحظ كذلك أن 70% من سكان المناطق العشوائية هم من فئة المتزوجين، بينما شكل العزاب ما نسبته 18% فقط، أما بالنسبة للمطلقين شكلوا نسبة 6%، تليها نسبة الأرمال المقدرة بـ 4%، في حين أن أصغر نسبة سجلتها فئة متعددي الزوجات وتقدر بـ 2%. كما تبين لنا أن أغلب السكنات مشغولة لأن معظم السكان متزوجين.

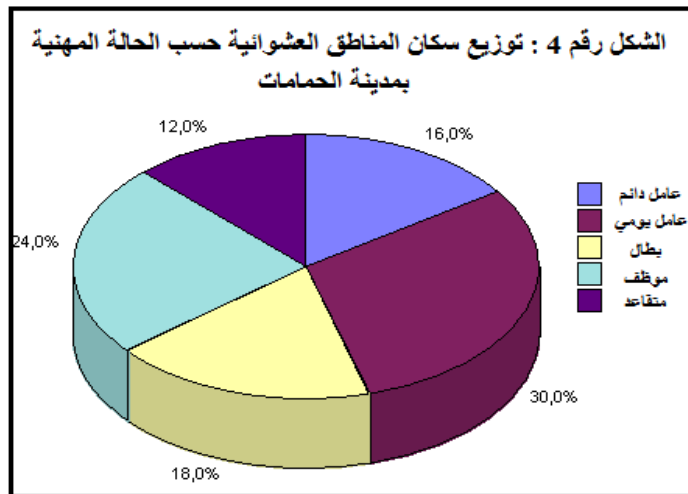
4- كما لاحظنا أن فئة الأسر الهشة تشكل ما نسبته 30% (العزاب، الأرمال، المطلقين ومتعددي الزوجات). الملاحظ كذلك بخصوص البنية التعليمية للسكان، أن نسبة الأميين بلغت 8%، أما ذوي المستوى الابتدائي فقدت نسبتهم بحوالي 20%، في حين شكل كل من ذوي المستوى التعليمي المتوسط، الثانوي والجامعي ما نسبته 24%. هذه النسب تدل على أن المستوى التعليمي للسكان لا بأس به، مما يدل على أن المرافق التعليمية بالمدينة وبالمناطق المجاورة متوفرة وتقدم خدمات معتبرة.

5- أما بخصوص حجم الأسرة فقد لاحظنا أن الأسر التي تتكون من أقل من فردين بلغت نسبتها 10%، في حين شكلت الأسر المقدر عدد الأفراد بها ما بين 02 إلى 04 أفراد نسبة 16%، تليها الأسر المقدر عدد الأفراد بها ما بين 04 إلى 06 أفراد بأكبر نسبة 34%، في حين شكلت الأسر

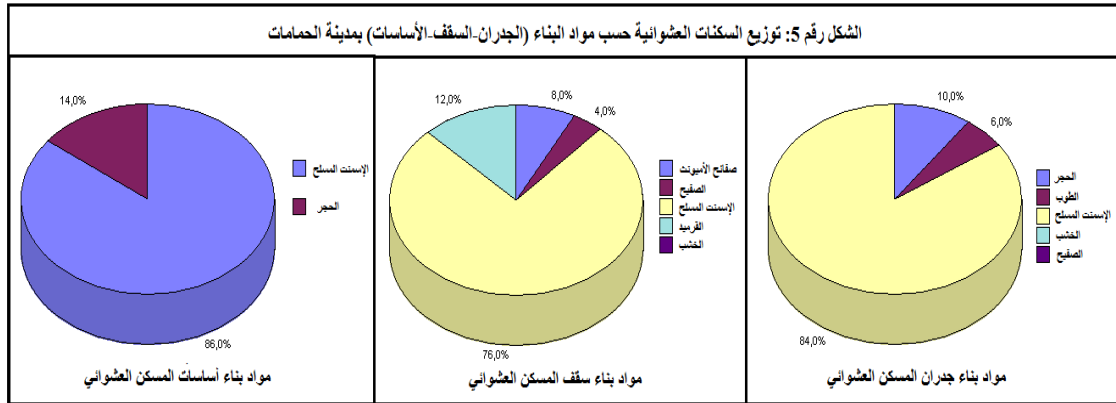
البالغ عدد أفرادها أكثر من 6 ما نسبته 40 % كما يوضح ذلك الشكل رقم 3. إن هذه المعطيات الإحصائية لها دلالة واضحة على أن عدد السكان بالأحياء العشوائية كبير، مما يجعل الكثافة السكانية أيضا مرتفعة. هذه النسب المرتفعة تدل على أن معدل استخدام المسكن (TOL) ومعدل استخدام الغرفة (TOP) مرتفعين جدا، مما ينعكس سلبا على الحالة الاجتماعية للسكان.



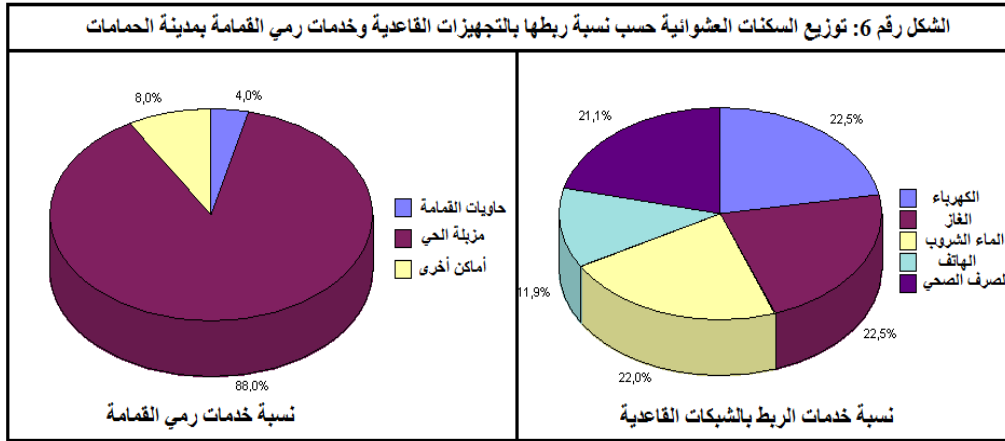
6- الملاحظ أن نسبة معتبرة من السكان هم من ذوي الدخل المتوسط (موظفين، متقاعدين، عمال دائمين). حيث شكل فئة العمال اليوميين النسبة الأكبر بحوالي 30%، تليها فئة الموظفين بنسبة 24%. في حين بلغت نسبة البطالين 18%، بالمقابل سجلت فئة العمال الدائمين نسبة 16%، وفئة المتقاعدين شكلت ما نسبته 12% كما يوضح ذلك الشكل رقم 4. في ظل هذه الوضعية فقد صرح 74% من السكان بأن ظروفهم المادية بعد الإقامة في الحي تحسنت نحو الأفضل وأنهم حققوا هدفهم من اللجوء إلى الهجرة والاستقرار بمدينة الحمامات. من خلال هذه المعطيات نستنتج أن توفر الدخل الدائم عند كل من (العامل الدائم + الموظف + المتقاعد) يحفزهم على بناء سكنات عشوائية ذات نمط عمراني صلب نظرا لتوفر الموارد المالية، أما ذوي الدخل الضعيف بالنسبة للعمال اليوميين ومنعدي الدخل من البطالين فيفضلون بناء السكنات العشوائية ذات النمط الهش.



7- بخصوص البنية المعمارية والعمرانية للسكنات العشوائية بمدينة الحمامات، فالملاحظ أن أغلبية السكنات العشوائية هي من النمط الصلب بالنظر لمواد بناء السقف، ذلك كون السقف يشكل المؤشر الأساسي على مدى صلابة المسكن من عدمه، حيث بلغت النسبة حوالي 76% من المساكن التي تمتاز بأسقف صلبة تم بناؤها بالإسمنت المسلح، في حين شكلت نسبة المساكن ذات الجدران الصلبة 84%، أما الأساسات فقد بلغت النسبة 86% منها ذات نمط صلب تم بناؤها بالإسمنت المسلح، كما يوضح ذلك الشكل رقم 5. وعليه نجد من الضروري الإشارة إلى وجود إمكانية كبيرة لتسوية هذه السكنات في إطار القانون 08-15 المتعلق بتسوية البناءات ومطابقتها، إذا ما تم تعديل بعض نصوصه ورفع مختلف العراقيل التي تحول دون تطبيقه بالشكل الأمثل.



8- الملاحظ أن نسبة ربط السكنات العشوائية بالتجهيزات القاعدية ضعيفة تتميز بكونها ربط عشوائي مما يدل على أن هذه الأحياء تعاني من مستوى متدني للخدمات، هذا ما يصعب من عملية تهيئتها و تحسينها في حال ما تدخلت السلطات المحلية لتحسين ظروف معيشة السكان. حيث سجلنا نسب ربط ضعيفة بلغت 22.5% بالنسبة لشبكة الكهرباء والغاز، و 22% فيما يخص الربط بشبكة الماء الشروب، أما بالنسبة لارتباط المنازل بشبكة الصرف الصحي قدرت النسبة بحوالي 21.1%، أما ما تعلق بالربط بشبكة الهاتف فبلغت النسبة 11.9% كما لاحظنا أن سكان هذه المناطق يعانون من ضعف كبير في الخدمات المتعلقة بجمع القمامة، حيث سجلنا أن 88% من السكان يرمون نفاياتهم المنزلية بمزبلة الحي، لتقوم مصالح البلدية بجمعها بشكل غير منتظم. إذ غالبا ما يلجأ السكان لحرقها مما يتسبب في تلوث الهواء بالدخان و الرائحة الكريهة، بينما 08% منهم يرمونها في أماكن أخرى، و 04% فقط يرمونها في حاويات القمامة، كما يوضح ذلك الشكل رقم 6.



4.3 تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري بمدينة الحمامات

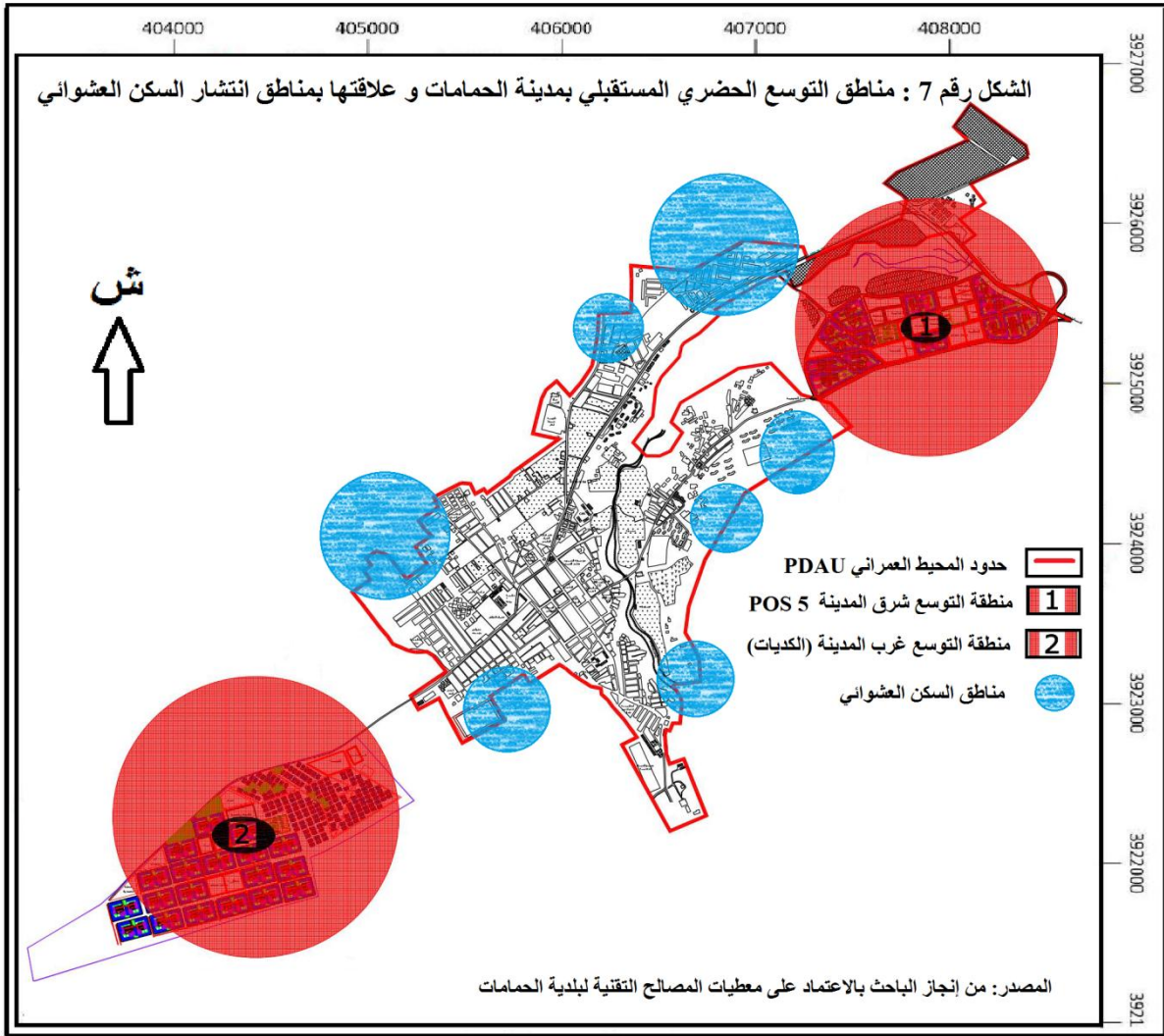
من خلال دراسة خصائص السكن العشوائي ومناطق انتشارها بمدينة الحمامات، لاحظنا أن توقعها على أطراف المدينة ملاصقة بشكل مباشر للنسيج العمراني، هذا ما يجعل الفصل بين ما هو عشوائي وغير عشوائي صعبا للغاية، مما يعقد عمليات التدخل من أجل الإزالة أو الهدم (الشكل رقم 7).

كما أن انتشار السكن العشوائي حول المحيط العمراني للمدينة خصوصا بالجهة الشمالية والجنوبية للمدينة والتي تشكل مناطق مناسبة لامتدادا والتوسع العمراني المستقبلي للمدينة، لكن هذه الوضعية أدت إلى إعاقة عملية النمو الحضري المنظم، الأمر الذي فرض على السلطات المحلية اللجوء لحلول أدت إلى الاستغلال المفرط وغير العقلاني للمجال، حيث تم اقتراح مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بضم المزيد من الأراضي الفلاحية والتوسع في الجهة الشرقية للمدينة من خلال إنشاء مخطط شغل الأراضي رقم 5، وإنشاء نواة جديدة تمثل في منطقة "الكديات" المتواجدة بالجهة الغربية للمدينة على بعد 2 كلم من مركزها على مساحة تقدر بحوالي 100 هكتار.

كما أن كون غالبية سكان المناطق العشوائية هم من الوافدين من خارج المدينة، أدى ذلك إلى صعوبة عملية ترحيلهم أو إعادة إسكانهم بأي صيغة أخرى من صيغ السكن المتوفرة كالسكن الاجتماعي أو التساهمي وغيره.

بالإضافة لذلك فكون غالبية السكنات العشوائية المشيدة هي ذات نمط عمراني حديث وصلب من الناحية الإنشائية بمعنى هي سكنات قابلة للتسوية ولا يمكن أن تكون موضوع إزالة أو هدم، غير أن كون غالبيتها لا تتوفر على المرافق الضرورية من كهرباء وماء وشبكة الصرف الصحي يجعل من عملية التدخل بغية التسوية تتخللها العديد من الصعوبات والعراقيل خصوصا ما تعلق بعمليات التهيئة الحضرية الخارجية (الشوارع، المساحات الخضراء، الشبكات القاعدية...).

كما أنه من الواضح جدا أن ما شجع على توسع أكبر لبؤرة السكن العشوائي وصعب عملية القضاء عليه بالمنطقة هو ضعف دور الهيئات الرقابية المحلية المكلفة بمحاربة السكن العشوائي، سواء بشكل استباقي، أو تلك المتعلقة بالرقابة البعدية من خلال تطبيق القوانين سارية المفعول.



هذه الوضعية جعلت من بؤر انتشار السكن العشوائي حاجزا وعائقا أمام تجسيد العديد من المشاريع التنموية على غرار بناء العديد من الهياكل الإدارية والاجتماعية وكذلك المشاريع السكنية بمختلف صيغها، كما أدت إلى عرقلة التوسع الحضري الممنهج والمنظم للمدينة وأسهمت في تعطيل العديد من مشاريع التنمية العمرانية مما أدى إلى التراجع في التنمية الحضرية والاجتماعية بشكل عام برزت من خلال:

- 1- عدم قدرة الأحياء السكنية على توفير بيئة حضرية صحية.
- 2- تقلص المساحات الخضراء ومساحات اللعب.
- 3- تلوث البيئة والمحيط العام مما ساهم في انتشار مختلف الأمراض المعدية خاصة لدى فئة الأطفال.
- 4- توسع انتشار بؤر السكن العشوائي في ظل الدور الرقابي الضعيف لأجهزة الدولة، وظهور فكرة إمكانية تسوية هذه السكنات طبقا للقانون 08-15 المتعلق بمطابقة البناءات وتسويتها.

5- لجوء السلطات المحلية إلى التوسع على حساب الأراضي الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى اللجوء للبناء داخل الفضاءات الفارغة (poches vides) رغم ضيق مساحتها.

الخلاصة

إن مدينة الحمامات وبحكم موقعها الاستراتيجي بالقرب من مدينة تبسة، وما تزخر به من مقومات طبيعية، جعلها منطقة جالبة للسكان والاستثمارات مما أهلها لتكون مجالا مناسباً للاستقرار البشري بمختلف أشكاله. هذا الوضع الذي تزامن مع ظروف اجتماعية، واقتصادية وسياسية خاصة أدت إلى الطلب المتزايد على السكن بالمدينة مما جعل سوق العقار يعرف التهايا غير مسبوق، الأمر الذي دفع بالسكان إلى اللجوء لحلول متعددة أهمها السكن العشوائى أو ما يعرف بالبناء الفوضوي، حيث ظهرت تجمعات سكنية كاملة تضم مختلف الأنماط السكنية العشوائية كأحزمة حول المدينة أدت إلى استنزاف العقار والتوسع على حساب الأراضي الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في عرقلة مختلف العمليات التنموية وبخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري للمدينة وفقا لمخططات التهيئة والتعمير المعتمدة.

أمام هذه الوضعية المعقدة، لجأت السلطات المحلية لانتهاج أساليب وخطط تنموية بغية التحكم في التوسع الحضري للمدينة، وتلبية احتياجات السكان من السكن والمرافق الخدماتية، غير أن هذه الاستراتيجية بقيت محدودة نظرا للضوابط الطبيعية المتحكمة في النمو الحضري للمدينة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كان للانتشار الكبير لمناطق السكن العشوائى كأحزمة محيطة بالنسيج العمراني القائم، دورا معرقلا وموجها.

وعليه فقد بات من الضروري التدخل العاجل لوضع حد لهذه المعضلة الحضرية من خلال انتهاج سياسة تنموية تقوم على أساس التخطيط الحضري المستدام مع انتهاج مقاربة تشاركية تجعل من الفاعلين من مكونات المجتمع المدني كأداة داعمة لتحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة والنهوض بها من خلال الاعتماد على مقوماتها المحلية.

تبعا لذلك يمكننا من خلال هذه الورقة البحثية تقديم العديد من المقترحات التي من شأنها المساهمة في حلحلة هذه الإشكالية، حيث نقترح ما يلي:

- حصر وإحصاء مناطق التوسع العشوائى داخل مدينة الحمامات وفي ضواحيها وتصنيفها تبعا للحالة الإنشائية (سكنات عشوائية صلبة، سكنات عشوائية هشة).

- تسوية السكنات العشوائية الصلبة من خلال تمديد العمل بقانون تسوية ومطابقة البناءات (085/15)، وتخفيف الإجراءات الإدارية المنصوص عليها مع إسناد هذه المهمة لهيئة إدارية مختصة ومستقلة.

- هدم السكنات العشوائية الهشة واسترجاع المساحات العقارية الناتجة عن العملية مع الأخذ بعين الاعتبار تسوية حالة قاطنيها في إطار القانون.

- العمل على تفعيل وتوسيع مختلف برامج السكن في المناطق الريفية المحيطة بمدينة الحمامات للحيلولة دون النزوح الريفي نحو المدينة وذلك بالتركيز على السكن الريفي نظرا لخصوصية المنطقة الفلاحية.

- تنمية المناطق العشوائية وتزويدها بمختلف المرافق الاجتماعية الضرورية وضمها للنسيج العمراني القائم بغية تخفيف الضغط على مركز المدينة.

- المراقبة الصارمة للعقار وخصوصا الفلاحي منه للحيلولة دون تحويله عن طابعه مع التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) والفردية (EAI) التي تحوز على مساحات هامشية غير مستغلة زراعيا.

- فيما يتعلق بالرقابة العمرانية المنصوص عليها في قانون التهيئة والتعمير المسندة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين يتعين النص على معاقبتهم في حالة التقاعس عنها أو ثبوت تورطهم فيها طالما أن تطبيقها يتعلق بأعمال حفظ النظام العام وفرض القوانين في نطاق البلدية التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ويخضع بموجبها للرقابة التسلسلية التي يمارسها الوالي والوزير.

- تعزيز دور شرطة العمران وتزويد أفرادها بالوسائل اللازمة والتكوين التقني والقانوني المناسب، مع منح شرطة العمران سلطة الأمر بوقف الأشغال غير المطابقة وهدم الأشغال غير المرخصة مباشرة دون اللجوء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- انتهاج أسلوب المقاربة التشاركية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مبدأ مشاركة المجتمع المدني وقاطني مناطق الأحياء العشوائية في مختلف عمليات التنمية.

المراجع العربية

- أحمد، بوذراع، 1997، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، الجزائر: مركز المنشورات، جامعة باتنة.

- بوراس شهرزاد، 2006، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري و التطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد تسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، ص 377.

- حسين بولمعيذ والصادق قرفية، 2018، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الصغيرة مدينة الحروش نموذجا. مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية. المجلد 24 عدد 53. جامعة باجي مختار. عنابة: الجزائر، ص 379.

- أحمد، بوذراع، 1997، ص 209.

- حسين بولمعيذ والصادق قرفية، 2018، ص 380.

- حسين بولمعيذ والصادق قرفية، 2018، ص 380.

- حسين بولمعيذ والصادق قرفية، 2018، ص 381.

- حسين بولمعيذ والصادق قرفية، 2018، ص 382.

- بن عطية محمد، 2009، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائى بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.
- نعيمة، حمود حرم بومعوش، 2016، ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية. أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة: الجزائر، ص 248.
- نعيمة، حمود حرم بومعوش، 2016، ص 252.
- حسين بولمعيذ وجنون إبراهيم، 2020، السكن العشوائى وتسويته في إطار القانون 15-08 بمدينة تبسة: الواقع والتحديات بعد عشرية من التطبيق، المجلة الدولية للدراسات التطبيقية (ijias)، العدد 30، المجلد 4، ص 895.
- نصر الدين منصور نعيمة ذيايبية، 2017، إجراءات وإشكالات تسوية البنايات في إطار القانون 15-08، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد 3، جامعة سوق أهراس: الجزائر، ص 175-193.

المراجع الأجنبية

- Brahim Bellaadi, 2010, Analyse Critique de quelques approches des bidonvilles, El-Tawassol, N°26. Université Badji Mokhtar, Annaba, P 5-18, Algérie.
- Brahim Bellaadi, 2001, Le Bidon Ville, histoire d'un concept, Revue des sciences humaines, N°01, Université Mohamed Khider Biskra, P 207-213, Algérie.
- Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

النمو الحضري و هيراركية التجمعات الحضرية للمدن الجزائرية - حالة التجمعات الحضرية القسنطينية "بكيرة نموذجاً" -

د. خنشول توفيق

University of Oum El Bouaghi/ Faculty of earth sciences and architecture/
Department of Geography and Territory Planning
City Oum El Bouaghi, State Oum El Bouaghi, Country Algeria

ملخص:

إن الهدف من هذه المداخلة هو إعطاء صورة تحليلية عن النمو الحضري من خلال عملية تنظيم واستهلاك المجال الحضري، و هيراركية هاته التجمعات الحضرية التي تطورت إلى مدن صغيرة و اتسعت و كبر عددها عبر المدن الجزائرية نظرا إلى التوافق الطردي بين عناصر المجال الطبيعية و الزيادة السكانية، حيث أصبحت من أهم القضايا التي تواجه المختصين في التهيئة العمرانية و ذلك لتسارع وتيرة النمو السكاني و ما يترتب عنه من توسع المحيط العمراني الذي يكون غالبا على حساب الأراضي الزراعية، و هو ما شهدته العديد من المدن الجزائرية على الرغم من السياسة التوجيهية التي اعتمدها في التخطيط المجالي بهدف التقليل من حدة الاستغلال اللاعقلاني للمجال.

هذه العوامل ساهمت إلى وضع آليات و ميكانيزمات لمدى تأثير التوسع العمراني للمدينة حتى يتم توجيهه و تنظيمه بما يخدم سكان المدينة إيجابيا، فأصبح موضوع النمو الحضري ذو أهمية كبيرة نظرا لتأثيره المباشر على حياة السكان مما دفع بالمهتمين إلى معرفة التحديات التي تواجه المدن و من ثم الوصول إلى نتائج و إيجاد حلول علمية و عملية لمعالجة مختلف مشاكل المدينة.

عرفت مدينة قسنطينة نموا حضريا ملحوظا و تطورا سريعا في مجالها، حيث أن المتطلع لوتيرة نموها يلاحظ أن ارتفاع مجموعة كبيرة من التجمعات السكنية و حتى المناطق المبعثرة إلى مراكز عمرانية تعدت إلى مدن صغيرة من بينها المدينة الجديدة علي منجلي، ماسينيسا، منطقة الرتبة ببلدية ديدوش مراد و منطقة بكيرة مجال الدراسة ببلدية حامة بوزيان، هذه الأخيرة كانت عبارة عن تجمع مبعثر في زمن البايات مرورا بالحقبة الاستعمارية و صولا إلى تعداد 1966، و بعد تعداد 1977 أصبحت هذه المنطقة عبارة عن تجمع ثانوي.

فما هي يا ترى سبب ارتفاع هذا التجمع وكيف توسع وأصبح متنفسا للمدينة الأم؟

كلمات دلالية:

مدينة قسنطينة، بكيرة، النمو الحضري، الهيراركية الحضرية، التحضر، المجال الجغرافي.

Urban growth and the hierarchy of agglomerations Algerian cities: the case of Constantine's urban agglomerations " " the BEKIRA model

ABSTRACT: The objective of this intervention is to give an analytical picture of urban growth through the process of organization and consumption of urban space. And the hierarchy of these urban gatherings that have developed into small towns and have spread and multiplied across Algerian cities, due to the compatibility between the elements of the natural domain and population growth. For it has become one of the

most important problems facing specialists in land use planning. Due to the acceleration of the rate of population growth and the consequent expansion of the urban environment, which is often at the expense of agricultural land, which has been witnessed in many Algerian cities despite the guiding policy they have adopted in land planning to reduce the severity of the irrational exploitation of space.

These factors have contributed to the development of processes and mechanisms for the extent of the impact of urban expansion of the city. So that it is directed and organized to positively serve the citizens of the city. So that the subject of urban growth has become of great importance, because of its direct impact on the lives of the population, which has prompted those interested in knowing the challenges faced by cities, and then achieve results and find scientific and practical solutions, to address the various problems of the city.

The city of Constantine has experienced a remarkable urban growth and rapid development in its territory, as one who looks forward to the pace of its growth. Notes that the growth of a large group of residential settlements, and even scattered areas, to urban centers has exceeded the small towns. Including the new town of Ali Mendjeli, Massinissa, the area of Ratba in the town of Didouche Mourad and the area of Bekira case study in the town of Hamma Bouziane. The latter was a scattered area during the period of the beys, through the colonial period, until the census of 1966, and after the census of 1977, this area has become a secondary settlement.

What is the reason for the growth of this agglomeration? How it has developed and become an outlet for the city of Constantine?

KEYWORDS: City of Constantine, Bekira, urban growth, urban hierarchy, urbanization, geographic area

مقدمة:

تعاين معظم الدول وعلى رأسها الدول النامية من زيادة عدد سكان المدن نتيجة الزيادة الطبيعية وهجرة أهل الريف المستمر إليها⁽⁵¹⁾، وقد ترتب على ذلك تضخم أحجام المدن حتى خارج حدودها مما أثر على تسارع وتيرة النمو الحضري بها.

تعرف المدينة الجزائرية على غرار مدن العالم النامي تحولات جذرية في وتيرة و أشكال نموها الذي بات من الصعب التحكم فيه، وهو الأمر الذي يطرح إشكالية تنظيم المجالات الحضرية للمدن الكبرى (Métropolisation) لتكون في مستوى التحديات التي ستواجهها مستقبلا، ويفرض كذلك حتمية التفكير الجماعي في أدوات تسييرها ضمن استراتيجية شاملة ومتناسكة لجعلها أكثر تفاعلا و تأثيرا على المجال، وعليه اعتمدت الجزائر على مشاريع التنمية بهدف إعادة التوازن والتجانس للمدن والمراكز الحضرية على اختلاف أصنافها، وهذا بترقية المدن المتوسطة ودعم دور الحواضر الكبرى عبر تشكيل شبكة متعددة الأقطاب تبرز فيها ثلاث (03) مدن كبرى على مستوى الوطن هي العاصمة، وهران وقسنطينة هذه الأخيرة عرفت هي الأخرى بعد الاستقلال نموا عمرانيا سريعا نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يبين تعداد السكن والسكان لسنة 1977 أن أكثر من 75 % من سكان مدينة قسنطينة نزحوا من المناطق الريفية بحثا عن حياة أفضل مما أدى إلى

(51) أحمد خالد علام، تخطيط المدن، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر -، سنة 1998، ص أ.

زيادة استهلاك المجال ما جعل ضرورة التوسع خارج الصخرة في محيطها القريب، ضمن المخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1973-1974 الذي اقترح مدّ نمو توسع المدينة باتجاه المحورين: الشرقي (حي الدقسي، ساقية سيدي يوسف، الزيادة) والغربي (حي 20 أوت، 05 جويلية...) بالإضافة إلى توقيع التجهيزات الكبرى كالجامعة، المركب الرياضي والمناطق الصناعية، و بما أنه لم يبق ضمن المحيط العمراني للمدينة سوى 250 هـ التي لم تعد كافية لسد الطلب المتزايد، ألزم هذا المخطط تحويل نمو المدينة نحو مدن التوابع (Les Villes Satellites) الخروب، ديدوش مراد و عين اسامرة، للاستفادة من التجهيزات القاعدية و المرافق الضرورية المتوفرة بها ووقوعها على محاور الطرق الوطنية مما يجعلها قريبة منها، و من أجل حل إشكالية نمو مدينة قسنطينة تم في سنة 1982 تكفل المركز الوطني للدراسات والانجاز العمراني بقسنطينة (URBACO) إنجاز برامج سكنية جديدة بالاعتماد على المخطط العمراني (PUD) الخاص بالمجمع القسنطيني في المناطق التالية:

- جبل الوحش في الجهة الشرقية.

- بوالصوف في الجهة الغربية.

- عين الباي (منطقة زواغي) في الجهة الجنوبية.

- بكيرة في الجهة الشمالية الغربية.

فكل من الجهة الشرقية والغربية هو توسع عبر الامتداد الخطي بالتواصل مع النسيج الموجود، أما المنطقتين أي الجهة الجنوبية والشمالية الغربية فهما كأقطاب عمرانية (des Poles Urbains) جديدة للتوسع، من بينها منطقة الدراسة "بكيرة" والتي ظهر التخطيط بها في إطار المخططات الخماسية (المخطط الخماسي الأول 1980م - 1984م)، بعدما كانت عبارة عن منطقة ريفية (مشته ريفية) تتميز بأراضي زراعية، حيث أصبحت وفي ظروف قصيرة منطقة حضرية كتجمع ثانوي (Agglomeration Secondaire) تابعة لبلدية حامة بوزيان حسب تعداد 1987⁽⁵²⁾ استفادت من برامج سكنية عديدة ذات تنوع ملحوظ من جماعية وفردية إلى منطقة نشاط تجاري (ZAC)، فهذا التطور العمراني السريع والهام في نفس الوقت وأكبه نمو ديموغرافي كبير هو الآخر جلب اهتمامنا في طرح الإشكالية والتي تتمحور ضمن التساؤلات التالية:

- ضمن أي مخطط تم توجيه الفائض السكاني للمدينة نحو التجمعات الحضرية القسنطينية بكيرة نموذجاً؟

- ما هي النتائج المترتبة عن النمو الحضري السريع؟

(52) الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان، سنة 1987م.

- كيف نرى هذا التجمع الحضري بعد ما كان عبارة عن منطقة ريفية، وما هي مراحل تطوره العمراني، وما هي أهم مرحلة؟

- ما هي أشكال وأنماط التوسع العمراني بمنطقة بكيرة وكيف تتوزع استخدامات الأرض فيها؟ يهدف هذا البحث لإعطاء أسباب النمو الحضري للمدينة ونقل فائضها السكاني إلى مدن الصغيرة ومدن التوابع بعد ما كانت هذه الأخيرة عبارة عن تجمعات حضرية ثانوية وحتى في بعض الأحيان عبارة عن مناطق مبعثرة ريفية والتي تعتبر كخيار استراتيجي لحل هذه الأزمة، أين دعت إليه كل مخططات التهيئة وأصبحت هذه التجمعات الحضرية تشكل متنفسا ملائماً لنمو قسنطينة، لتوفر مواضعها على أراضي قابلة للتعمير بإمكانها استقبال مشاريع الإسكان المتعددة و توقيع مختلف التجهيزات لتلبية متطلبات السكان الوافدين المحولين إليها من المدينة الأم.

وفي هذا الإطار سنتناول بالتحليل مختلف التحولات التي طرأت على التجمعات الحضرية لاسيما منطقة بكيرة "مجال الدراسة" منذ استقبالها للفائض السكاني القسنطيني مع إبراز الدور الأساسي الذي أصبحت تقوم به هذه التوابع وتوضيح مختلف الوظائف المكتسبة من جراء هذه السياسة العمرانية.

1-النمو الحضري لمدينة قسنطينة:

تعتبر مدينة قسنطينة ثالث المدن الجزائرية حيث الأهمية السكانية والعمرانية والاقتصادية، وهي عريقة بتاريخها الحافل،⁽⁵³⁾ وقد شهدت تدفقات هامة من النازحين الوافدين إليها ترجم ذلك في ارتفاع نسبة صافي الهجرة من 6,50% في الفترة 1948-1954 إلى 24,28% في فترة 1954-1966⁽⁵⁴⁾.

1-1-نمو سكاني:

عرفت مدينة قسنطينة تزايداً مستمراً في عدد سكانها حيث ارتفع من 245621 ن سنة 1966 إلى 345566 ن سنة 1977 بزيادة سنوية تقدر بـ 9086 ن/سنة، واستمر هذا التزايد ليصل عدد سكان المدينة حسب تعداد 1987 إلى 440842 ن، وفي تعداد 1998 بلغ عدد السكان 475791 ن، لينخفض في التعداد الأخير أي في تعداد 2008 إلى 440199 ن، هذا ما يلخصه الجدول رقم (01) الموالي:

جدول رقم (01): نمو سكان مدينة قسنطينة للفترة 1966م – 2008م

⁽⁵³⁾ محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1984م، ص 6.

⁽⁵⁴⁾ Office National des Statistiques –Algérie–، Les Migrations Internes Intercommunales , Imprimerie O.N.S , Alger,1966, P 369.

البيان	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
عدد السكان (نسمة)	245621	345566	440842	475791	440199
النمو الفعلي (نسمة)	99945	95276	34949	- 35592	
معدل النمو %	3.20	2.44	0.48	- 1.04	

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى 2008م.

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (01) أعلاه أن عدد سكان قسنطينة في تناقص مستمر لدرجة أن النمو الفعلي للمدينة نجده بالقيمة السالبة و المقدرة في الفترة التعدادية (1998-2008) ب - 35592 نسمة و هذا ما يفسر ترحيل سكان المدينة نحو المناطق المستقبلية و التي قامت بها السلطات العمومية بتوجيه التعمير إلى هذه المناطق من أجل تخفيف الضغط السكاني على المدينة ، فقد قامت السلطات بتوطين عدد هام من المشاريع السكنية الحضرية الجديدة و مشاريع التجهيزات للتوابع الأربعة لقسنطينة "الخروب، - عين اسامرة - ديدوش مراد - حامة بوزيان" و استفادت فئات عريضة من سكان قسنطينة في إطار برامج السكن الاجتماعي والوظيفي والترقوي وإعادة إسكان المنكوبين و سكان المدينة القديمة⁽⁵⁵⁾.

2-1- التطور العمراني (النمو المجالي):

إنّ التطور العمراني هو المؤشر الحقيقي لمعرفة نقاط الضعف والقوة في أي مدينة مهما كانت أسباب نشأتها وطرق نموها، ذلك لأنّ معرفة أسباب النمو واتجاهاته المختلفة ما هو إلا ترجمة لمدى فعالية الموقع والموضع⁽⁵⁶⁾، فمدينة قسنطينة تنفرد عن بقية المدن الجزائرية الكبرى بخصائص موضعها المتميز بالتقطعات في وحداته الطبوغرافية والانتشار الكثيف لمناطق الأخطار الطبيعية كإنزلاق التربة، الفيضانات وغيرها من الأخطار الأخرى مما جعل الأراضي القابلة للتعمير جد محدود وفي بعض الحالات نادرة أمام هاجس المحافظة على الأراضي الزراعية. وبالتالي أصبحت المدينة تعيش أزمة خانقة بين الطلب المتزايد على المجال وصعوبة الحصول على الأراضي القابلة للتعمير لتلبية احتياجات سكانها، مما جعل إمكانية التوسع على موضعها جد محدودة. إلا أن البرامج المسطرة ضمن مخطط 1973-1974 لم تعد كافية لسد جميع الإحتياجات المجالية واستمر التطور العمراني بصفة عشوائية أمام النقص في الموارد الموضعية وندرة الأراضي القابلة للتعمير. ومن أجل حل إشكالية نمو مدينة قسنطينة تم في سنة 1982، استمر توسع المدينة عبر الامتداد الخطي بالتواصل مع النسيج الموجود في كل من الجهة الشرقية والغربية والمتضمن أحياء سركينة، جبل الوحش، حي بوالصوف تم

⁽⁵⁵⁾ توفيق خنشول، استخدامات الأرض في مدينة قسنطينة بين الواقع والتطلعات، أطروحة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة 1، سنة 2018م، ص 110.

⁽⁵⁶⁾ الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري (دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة)، مطبعة دار النور هادف - الرواشد، الجزائر - سنة 1995، ص 24.

إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة، وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط النسيج الحضري تستجيب لعمل مشترك بين كل الفاعلين في ميدان التعمير والسكن والبناء عبر إقليم الدولة المحددة لإنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة تبعا للمنشور الوزاري رقم: 00355 المؤرخ في 19 ديسمبر 1975م⁽⁵⁷⁾، والذي يهدف إلى تحقيق نماذج التنمية الحضرية المخططة من طرف (P.U.D)، أما المساحات الخارجة عن النسيج الحضري للمدينة فهي تتمثل في كل من هضبة عين الباي (منطقة زواغي)، ومنطقة بكيرة موضوع بحثنا، كما تم توجيهه أيضا لتفريغ الفائض السكاني نحو مدن التوابع هي الحروب، عين اسمارة، ديدوش مراد وحامة بوزيان، حسب الشكل رقم (01) أدناه:

2-التجمع الحضري بكيرة:

لدراسة النمو الحضري بمنطقة الدراسة "بكيرة" لابد من الرجوع لماضيها من موقع وموضع ومحيط الدراسة، حيث أن كل فترة مرة بها منطقة بكيرة إلا وتركت بصماتها على الفترة التي سبقتها، وقد عرف مجال الدراسة تطورا عمرانيا ملحوظا لاسيما في الآونة الأخيرة الممتدة من فترة الثمانينات أين تم توجيه الفائض السكاني للمدينة الأم قسنطينة نحو المناطق الحضرية الجديدة بما فيها بكيرة على غرار منطقة جبل الوحش، بوالصوف ومنطقة عين الباي (زواغي)، ضمن المخطط العمراني الموجه (P.U.D)، ولتتبع حركة النمو الحضري بمنطقة بكيرة وتطورها استنطقنا العناصر التالية:

1-2-موقع منطقة الدراسة:

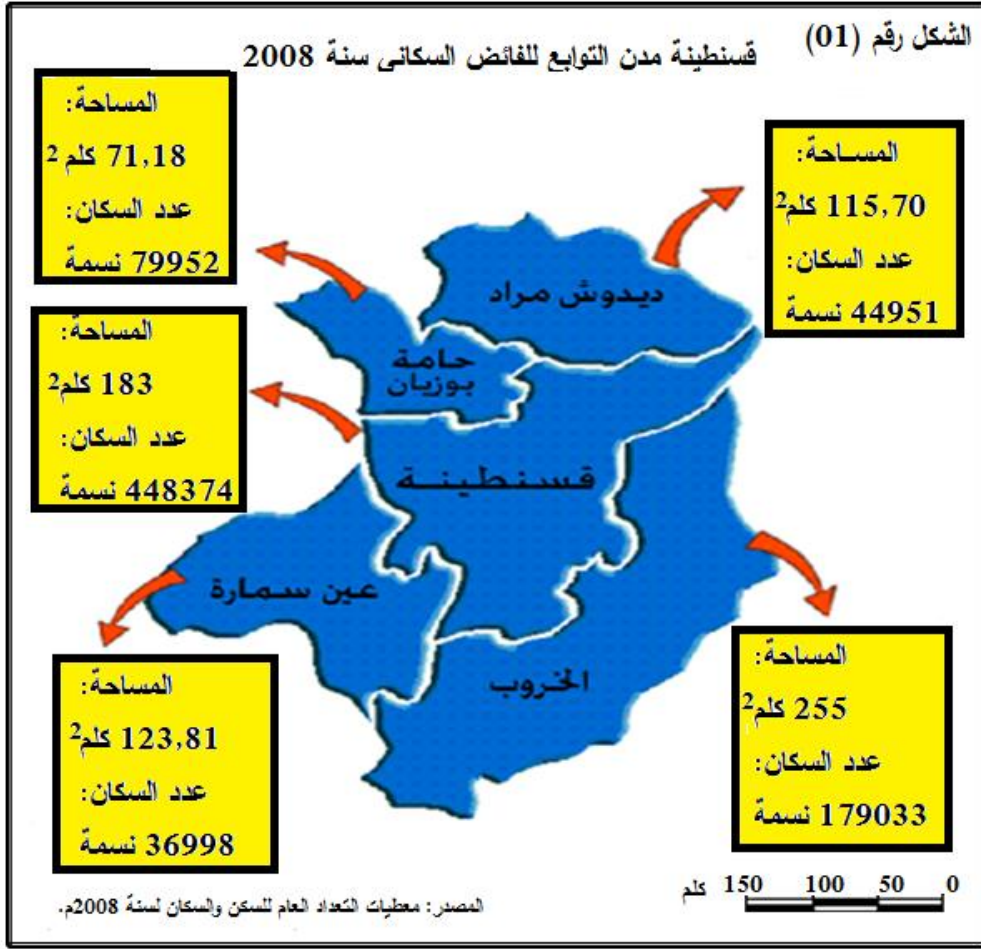
تقع منطقة بكيرة شمال غرب مدينة قسنطينة على بعد 7 كلم، وعن بلدية حامة بوزيان بـ 5 كلم، يتراوح ارتفاعها ما بين 500 – 737 متر فوق مستوى سطح البحر، تعتبر بكيرة تجمع ثانوي لبلدية حامة بوزيان حسب التعداد العام للسكن والسكان لسنة 1987م.

2-2-الموقع الإداري: يحدها من:

- الشمال: ديدوش مراد.
- من الجنوب والشرق: بلدية قسنطينة.
- من الغرب: بلدية حامة بوزيان.

أنظر الشكل رقم (02).

⁽⁵⁷⁾ Zucchelli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, V: 1, OPU, Alger, 1984, P 295



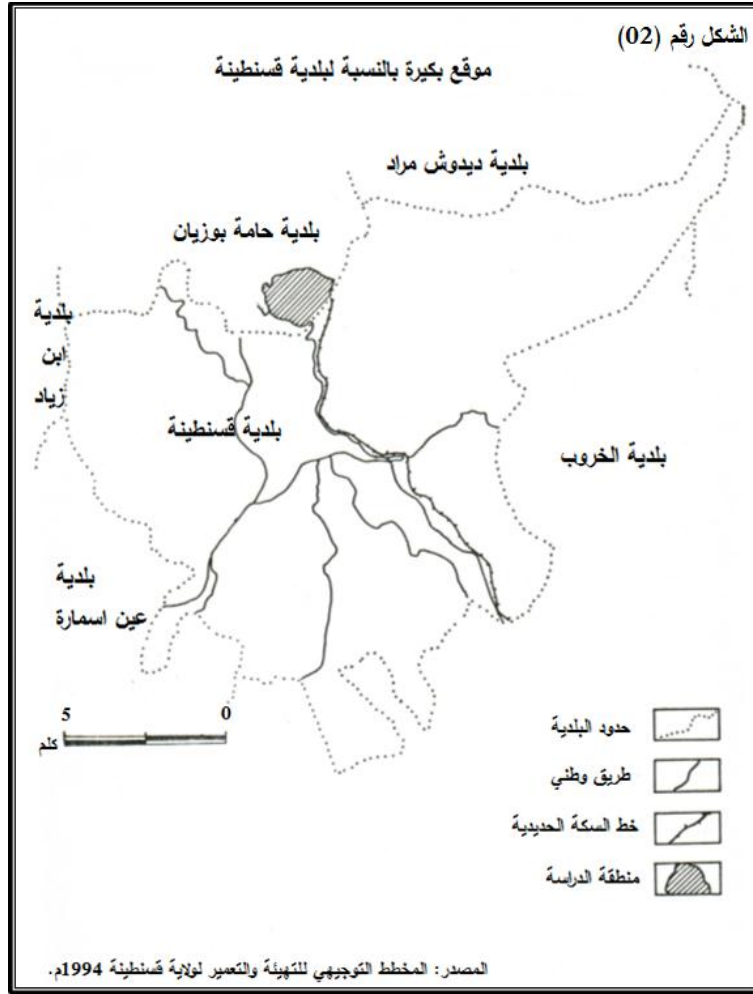
3 محيط منطقة الدراسة بكيرة

حدّد محيط المنطقة كما يلي:

- شرقا واد زياد.
 - جنوبا الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين قسنطينة وسكيكدة.
 - شمالا وغربا حدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية حامة بوزيان.
- يتربع التجمع الثانوي بكيرة على مساحة قدرها 292 هكتار.

4-2-الموضع:

يتوضع التجمع الثانوي بكيرة على سفوح غير منظمة (Très Chahuté) من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي بمتوسط انحدار 15 %، تعلوه هضبة تتسم بسطح ضعيف الانحدار مقارنة بالسفوح، وتحددات عبارة عن مجاري مائية يتفاوت فيها الحفر الرأسية الذي يكون كبيرا في واد زياد. كما تحيط بها مجموعة تضاريسية كبرى تمثل في: جبل صالح من الشمال ذو ارتفاع 753 متر، ومن الشمال الشرقي جبل الوحش بارتفاع 1024 متر، ومن الجنوب الشرقي الصخرة الأم، ومن الجنوب صخرة سيدي امسيد.



3-التحولات الديموغرافية بالتجمع الثانوي بكيرة:

شهدت مدن التوابع والتجمع الثانوي بكيرة الذي كان في الأصل عبارة عن مشتي ريفية ذات نشأة إستعمارية تحولات ديموغرافية عميقة و أصبحت بموجبها مدن صغيرة و متوسطة تشكل هذه الأخيرة جزءا كبيرا من الهيكل الحضري، فمن خلال مختلف التقسيمات الإدارية قامت السلطات العمومية بترقية العديد من هذه المدن إلى مقرات للولايات، وهذا يعني تأهيلها بالمرافق اللازمة لهذه الوظيفة التي تمون عدد سكان يتراوح بين 300 إلى 800000 نسمة : أحياء إدارية، مستشفى، ثانوية، دار الثقافة، ملعب متعدد الرياضات، مقرات لمختلف الوكالات المقاولاتية أو الشركات الوطنية⁽⁵⁸⁾، بفعل إستقبالها للفائض السكاني القسنطيني مما أكسبها مؤهلات ديموغرافية جديدة تعقدت و تشابكت لتزيد من قوة إرتباطها مع المدينة الأم، وبالاعتماد على معطيات التعدادات العامة للسكن والسكان في الفترات 1966، 1977، 1987، 1998، 2008، التي قام بها الديوان الوطني

⁽⁵⁸⁾ Marc cote, l'Algérie espace et société, maison paris 1996, Edition Média-Plus, Constantine, 2005, P 105.

للإحصاء، عرفت مدن التوابع ولاسيما منطقة الدراسة بكيرة نمو ديموغرافيا هاما، يتضح ذلك جليا من خلال الجدول رقم (02) التالي الخاص بالنمو السكاني.

جدول رقم (02): قسنطينة ومدن التوابع النمو السكاني للفترة ما بين 1966م - 2008م.

التعدادات المدن	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
قسنطينة	245621	345566	440842	475791	448374
الخروب	9529	14962	36924	65344	179033
حامة بوزيان	11473	19252	29203	36698	79952
ديدوش مراد	3564	4932	8839	28292	44951
عين اسمارة	2082	2815	10558	19980	36998
بكيرة	1406	2370	4850	14076	22350

المصدر: أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات.

يلاحظ من خلال الجدول:

- تضاعف أحجام المدن التوابع والتجمع الثانوي بكيرة في ظرف 32 سنة.
- إرتفاع معدّل نمو التوابع بوتيرة متسارعة رافقه إنخفاض مستمر في معدّل نمو مدينة قسنطينة.

و يمكن تفسير ذلك بدور الهجرة الوافدة بأحجام مرتفعة من خلال عملية تفرّغ الفائض السكاني الذي تقوم به مدينة قسنطينة باتجاه المدن التوابع و الذي كان على مراحل مختلفة، حيث إستهدفت مدينتي الخروب و الحامة بوزيان في الفترة 1966-1977 ثم كلا من مدينتي: الخروب و عين اسمارة في الفترة 1977-1987 و في الفترة الثالثة (1987-1998) كلا من المدن الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد و تجمع بكيرة، و هو ما تؤكده دراسة الأصل الجغرافي لسكان المدن التوابع و تجمع بكيرة الذي إعتمدنا في دراسته على معطيات التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008م، و التي وضحت نتائجها في الجدول رقم (03) الموالي:

جدول رقم (03): قسنطينة ومدن التوابع حجم السكان الوافدين سنة 2008م.

المجموع		سكان وافدين		سكان أصليين		السكان
%	العدد	%	العدد	%	العدد	المدن
100	6922	78,40	5427	21,60	1495	الخروب
100	2156	74,82	1613	25,18	543	عين اسماة
100	3003	76,83	2307	23,17	696	ديدوش مراد
100	3707	64,76	2400	35,26	1307	حامة بوزيان
100	1495	80,81	1208	19,19	287	بكية

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى 2008م.

حيث يتضح من خلال الجدول رقم (03) أعلاه ارتفاع نسبة السكان الوافدين إلى المدن التوابع والتجمع الثانوي بكيرة مقارنة بنسبة السكان الأصليين، كما أن السكان الوافدين إلى كل من هذه المدن ومنطقة بكيرة يتباينون فيما بينهم تبعاً لأصلهم الجغرافي (المنطقة الوافدين منها)، حيث ترتفع نسبة الوافدين إلى المدن التوابع و تجمع بكيرة من مدينة قسنطينة و تتراوح بين 80,81 % كأعلى قيمة بمنطقة بكيرة (مجال الدراسة)، و 64,76 % كأدنى قيمة بمدينة حامة بوزيان وهذا يعني أن أكثر من نصف الوافدين جاؤوا من مدينة قسنطينة، و يمكن تفسير ذلك بعملية التفريغ السكاني الذي تقوم به مدينة قسنطينة باتجاه كل المدن التوابع و التجمع الثانوي بكيرة و الذي كان أكثر تركيزاً في مدينة الخروب.

كما تستقبل مدن التوابع والتجمع الثانوي بكيرة وافدين آخرين من مختلف بلديات ولاية قسنطينة وبعض الولايات الأخرى المجاورة للولاية، هذا ما يوضحه الجدول رقم (04) الموالي:

جدول رقم (04): قسنطينة ومدن التوابع الأصل الجغرافي للسكان الوافدين سنة 2008م.

السكان الوافدين	من مدينة قسنطينة		من باقي بلديات ولاية قسنطينة		بلديات ولايات أخرى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحروب	4381	80,72	727	13,40	319	5,88	5427	100
عين اسارة	778	48,23	572	35,46	263	16,31	1613	100
ديدوش مراد	1098	47,60	954	41,35	255	11,05	2307	100
حامة بوزيان	1213	50,54	922	38,42	265	11,04	2400	100
بكية	574	47,51	372	30,80	262	21,69	1208	100

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى 2008م.

كما نسجل هنا بأن أغلبية الوافدين من خارج ولاية قسنطينة هم إطارات بالجامعة أو بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات التجارية المنتشرة بالمدن التوابع وفي منطقة بكية.

3-مراحل التطور العمراني بمنطقة بكية:

بعد دراسة التحولات الديموغرافية لمنطقة بكية والتي تعرضنا فيها إلى التحليل من زيادة طبيعية والوافدين إليها من داخل الولاية عبر مختلف بلدياتها أو من خارج إقليم الولاية والذي يتعدى الولايات المجاورة لقسنطينة، نأتي في هذا العنصر إلى تشخيص الصورة الحالية للمجال العمراني وكيفية تطوره، بالمقارنة الكمية لحجم الاستخدامات بالنسبة لعدد السكان، حتى يتسنى لنا معرفة كيفية التنظيم المحلي الحالي.

ويمكن حصر هذا التطور في المراحل الأساسية التي تبين أهم التغيرات التي وقعت على النسيج العمراني كما يلي:

3-1-مرحلة ما قبل 1962:

أنوية في شكل مشاتي ريفية

قبل هذا التاريخ كان مجال الدراسة عبارة عن مشاتي ريفية تتمثل في: مشة عين السهرج، تازارات، بوخميس ومشيرة، يقطنها السكان الأصليون ويعملون لصالح الداخلة بنت حفيز (La

(Dame de Ahmed Bey)، تقع هذه المشاتي شمال خط السكة الحديدية (الرابط بين قسنطينة وسكيكدة)، وبالضبط أسفل الهضبة.

أول بناء مخطط شهدته المنطقة تمثل في بناء محتشد يقع في بكيرة العليا بناه المستعمر الفرنسي، كما كان فيه أيضا ثكنة وفيها مكان مخصص لتعذيب المجاهدين، ومجدوث فيضان باردو اضطر المستعمر الفرنسي ترحيل جزء من العائلات المنكوبة إليه.

2-3-مرحلة 1962 – 1972:

توسع بطيء للنسيج العمراني ويخص النمط الريفي

تعتبر فترة ركود لم تشهد فيها المنطقة أي نمو مخطط ما عدى إنجاز مرأين (02) في إطار قانون الثورة الزراعية سنة 08 نوفمبر 1971م، الذي يرمي إلى تأمين الأراضي الفلاحية وتقدر مساحة كل مرأب 297 م². كما شهدت هذه المرحلة استمرار توسيع البنايات الريفية في المشاتي المذكورة في المرحلة السابقة وبدون أي تخطيط أو تدخل من طرف الدولة من أجل هيكلتها ولا حتى تنظيمها، فهذا التوسع يرجع بالدرجة الأولى إلى النمو السكاني. أما المحتشد فقد طرأت عليه تغيرات، إذ حولت الثكنة العسكرية إلى مدرسة ابتدائية سميت باسم شهيد الواجب الوطني "روبيح عمر المدعو المكي"، تحتوي على أربعة أقسام وملحقات أخرى كالحجاجة، مجمع أو مستودع للحطب من أجل التدفئة في فصل الشتاء⁽⁵⁹⁾. بالإضافة إلى المحتشد والذي يقدر عدد مساكنه بـ 100 مسكن والملاحظ في قاطني هذه السكنات يقطنه اللاجئيين التونسيين بنسبة تفوق 50 % من مجموع المساكن، إنجاز مرأين (02) ضمن إطار الثورة الزراعية بتاريخ 08 نوفمبر 1971م بتخصيص بكيرة 01 قبل أن ينجز هذا الأخير. ففي ظرف عشر (10) سنوات ازدادت المساحة العمرانية الكلية بحوالي ثلاثة (03) هكتار بعد ما كانت ثمانية (08) هكتار ما قبل 1962م، أي بمعدل سنوي 0,3 هكتار/السنة.

3-3-مرحلة 1972 – 1981:

زيادة انتشار وتوسع البناء الفوضوي

عرف مجال الدراسة في هذه المرحلة توسعا ملحوظا، لا سيما البناء الفوضوي الواقع شمال خط السكة الحديدية والتي تمثل النواة القديمة للمنطقة وهي المشاتي الريفية التي زاد توسعها، أما الجهة

(59) أرشيف المدرسة، المدرسة الابتدائية "روبيح عمر" سنة 1998م.

الجنوبية لخط السكة الحديدية نسجل فيها ظهور بعض البنايات الفوضوية ذات الطابع الريف بحكم ممارسة مهنة الفلاحة وتربية البقر والأغنام. قدرت مجموع الزيادة في مساحة المحيط العمراني بـ 16 هكتار أي ضعف ما كانت عليه في المرحلة الأولى في ظرف حوالي أكثر من ثلاثين (30) سنة، إلى غاية هذه المرحلة لم تحضي فيها منطقة بكيرة أي برنامج سكني مسطر ومخطط من طرف الدولة.

4-3 مرحلة 1981 – 1988:

أول ظهور للبرامج سكنية بالمنطقة

تعتبر أهم مرحلة في حياة المنطقة ككل نظرا لتنوع البرامج السكنية فيها التي حظيت بها بكيرة من تخصيصات وعمليات بمختلف أحجامها، انعكس ذلك على نمو مجالها كانت ضمن المخططات الخماسية هي كما يلي:

- المخطط الخماسي الأول: 1980م – 1984م.
 - المخطط الخماسي الثاني: 1985م – 1989م.
- تضمنت هذه المخططات البرامج التالية:

أ- البرامج السكنية:

- تخصيص بكيرة 01 بعدد 200 مسكن.
- تخصيص بكيرة 02 بعدد 143 مسكن
- كلى هاذان التخصيصان يقعان مباشرة بمحاذاة السكة الحديدية.
- إنجاز 70 مسكن اجتماعي الواقع جنوب خط السكة الحديدية.
- تخصيص البناء الذاتي بعدد 71 مسكن، يقع شمال شرق تخصيص بكيرة 01.

ب- التجهيزات:

كما تم إنشاء بعض التجهيزات التي تتمثل في:

- فرع البريد والمواصلات.
- فرع بلدي.
- مركز صحي.
- مدرسة ابتدائية جديدة "زاوي عيشاوي".

• ثلاث (03) مساجد.

أما فيما يخص البناء الفوضوي فقد استمر انتشاره وتوسعه في نفس المناطق المشار إليها سابقا. بلغت المساحة العمرانية بالمنطقة حوالي 56 هكتار أي بسبعة (07) أضعاف بداية المرحلة الأولى.

4-3 مرحلة 1988 – 1998:

استمرار إنجاز البرامج السكنية بالمنطقة

تميزت هذه المرحلة باستمرار إنجاز المشاريع أو البرامج السكنية والتي تدخل دائما ضمن إطار تفريغ الفائض السكاني من مدينة قسنطينة، تمثل هذه البرامج في:

أ- البرامج السكنية:

- ◀ المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).
- ◀ منطقة النشاط التجاري (ZAC).
- ◀ تخصيص بكيرة 03.
- ◀ إنجاز 100 مسكن تخصيص البناء التطوري (Evolutif).

ب- التجهيزات:

كما تم إنشاء بعض التجهيزات التي تمثل في:

- متوسطة (01) "محمود فيلاي".
 - تكوين مهني.
 - مدرستين (02) ابتدائيتين.
 - سوق مغطى.
 - مسجدان (02).
 - إنجاز ملعب بلدي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 03 وهو خارج المحيط الحضري لمجال الدراسة.
- رغم المشاريع السكنية المبرجة إلا أن البناء الفوضوي لا يزال في انتشار وتوسع مستمر، الذي يتمركز في شمال المنطقة بنوعيه الفيح والصلب، بعد ما كان عبارة عن نمط ريفي ضمن المشاتي.

5-3 مرحلة 1998 – إلى يومنا هذا:

ظهور توسع جديدة بالمنطقة "الهضبة"

تميزت هذه المرحلة بظهور توسع جديد عرفته منطقة بكيرة بعد ما استهلكت مجالها ككل على امتداد سفحها وغطته من شرقها إلى غربها، لتتحول إلى منطقة هي الهضبة تقع شمالا وتتكون من كلس وهي نوعية مكلفة جدا لتوجيه المشاريع إليها، رغم نسبة الانحدار فيها ضعيفة أي حوالي 5% إنجاز المشاريع أو البرامج السكنية والتي تدخل دائما ضمن إطار تفريغ الفائض السكاني من مدينة قسنطينة، تمثل هذه البرامج في:

أ- البرامج السكنية:

◀ تخصيص بكيرة 04.

◀ إنجاز 250 مسكن ضمن الصيغة الخاصة بالمؤسسة العمومية لترقية السكن (EPLF).

◀ مواصلة أنجاز السكنات الخاصة بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) ومنها:

● أنجاز 90 مسكن جماعي شرق المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

● إنجاز تخصيص بوثلجة راج بمحاذاة الطريق الوطني رقم 03.

● مشروع إنجاز 100 مسكن في إطار السكن الترقوي المدعم (LPA) بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

ب- التجهيزات:

كما تم إنشاء بعض التجهيزات التي تمثل في:

● متوسطتين (02)، (متوسطة فيلاي، متوسطة بوقندورة)، كلاهما يقعان بالمنطقة السكنية

الحضرية الجديدة (ZHUN)، ليصبح مجموع المتوسطات ثلاثة (03).

● خمس (05) مدارس ابتدائية تتوزع عبر مجال الدراسة، ليصبح مجموع المدارس سبعة (07)

ومدرسة جديدة (01) في طور الإنجاز بمنطقة التوسع (الهضبة)

● ثانويتين (02)، الأولى ثانوية أبو العيد دودو تقع شرق مجال الدراسة بحي المستقبل،

والثانية تقع في الهضبة أين التوسع الجديد لمجال الدراسة وتسمى بثانوية مرزوق راج.

● إنجاز مركز للتكوين المهني الذي يقع بالقرب من متوسطة محمود فيلاي.

● إنجاز ملحق فرع بلدي جديد بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

● تحويل الفرع البلدي القديم إلى فرع مديرية المياه والتطهير.

● إنجاز مقر الأمن الحضري الخارجي بكيرة.

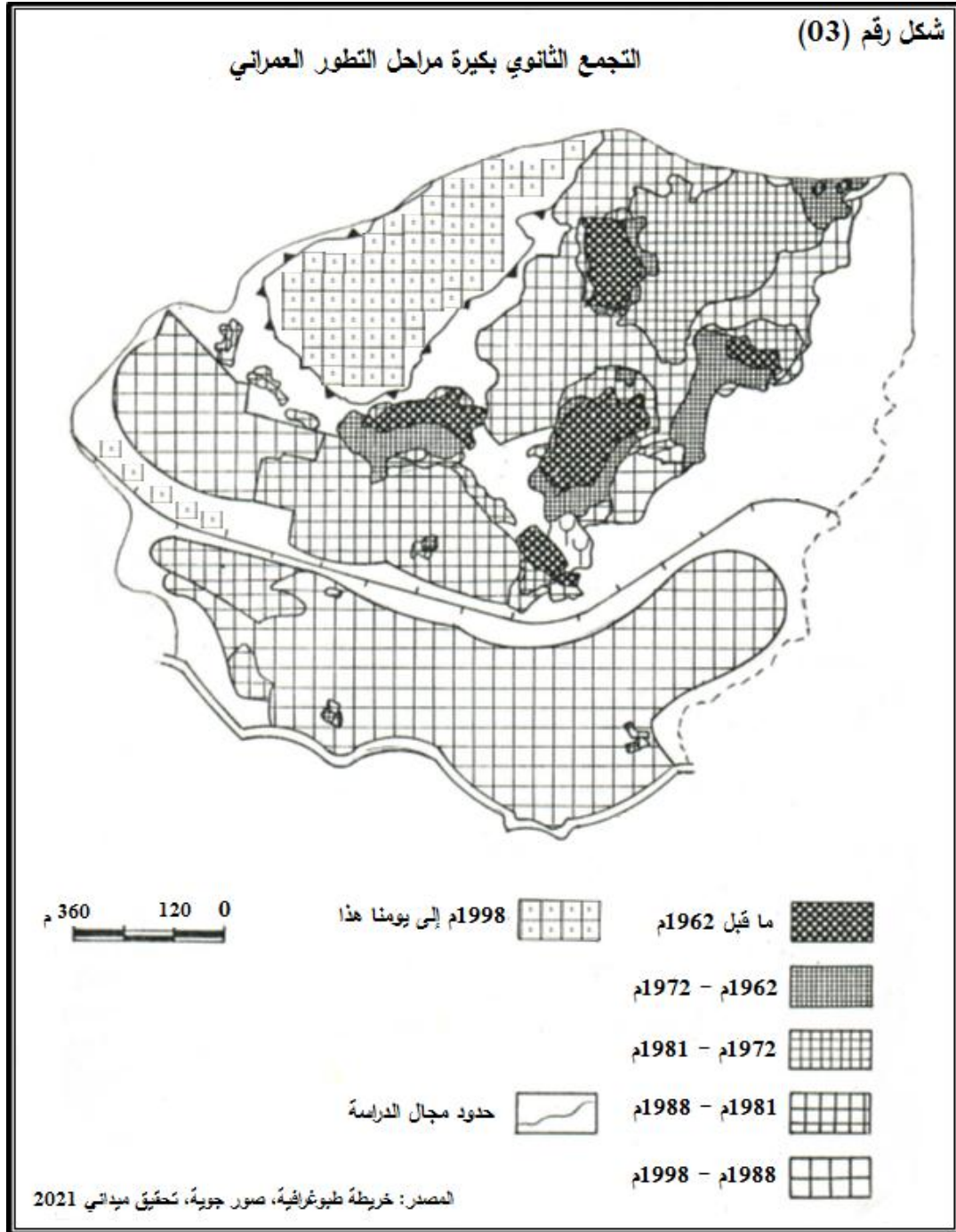
● مسجدان (02)، ليصبح مجموع المساجد (07).

● إنجاز سوق مغطي والذي لا يزال إلى غاية اليوم مغلق، يقع أسفل تخصيص بكيرة 02.

● إنجاز دار الشباب بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

- إنجاز ملعب جوارى ومسبح صغير، غير أن كلاهما مغلقان.
- إنجاز المركب الرياضى الجوارى (المجاهد المتوفى زردازى مسعود)، بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

ويمكن تلخيص مراحل التطور العمرانى حسب ما يوضحه الشكل رقم (02) الموالى:



4- أشكال التوسع المجالي بمنطقة بكيرة:

شهدت منطقة بكيرة تنوعا في مظهرها العمراني، والذي يترجم بالتطور المحسوس في المجال السكني والوظيفي، من خلال تدخل الأفراد (تعمير فوضوي) وتدخل الدولة من تخصيصات والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN).

لعب الدور الزمني دورا هاما في ارتباط كل فترة من الفترات التي تعاقبت عليها المنطقة بظهور شكل من أشكال التوسع، له خصائصه ومميزاته التي تميزه عن الباقي سواء بالنسبة للشكل الفوضوي الذي يعتبر أحد الأنوية القديمة في المنطقة تمتد جذوره إلى ما قبل 1960م، والتخصيصات خلال الثمانينات تليها المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) خلال التسعينيات. هذا ما يترجم الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في التوسع وهيكلية المجال الحضري عن طريق القرارات التي تم تطبيقها على أرض الواقع، حيث أن عملية الاختيار المجالي والعمراني لكل فترة مشروط بالإمكانيات التقنية والمالية.

4-1- المظهر العام لأشكال التوسع:

على ضوء ما سبق تم تصنيف أشكال التوسع العمراني إلى ما يلي:

4-1-1- المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN):

رغم تطور السكن الجماعي كوسيلة للإنجاز من أجل تخفيف أزمة السكن نتج عنه مشاكل لم تكن في الحسبان، حيث أصبحت هذه المساكن كأحياء للنوم تفتقر إلى أدنى التجهيزات مما دفع بالمخططين إلى التفكير باتهاج طرق وأساليب جديدة محكمة فيما بعد وتدارك هذه الأخطاء من أجل مجال عمراني مهيكّل ومنظم.

في ضوء هذا كله ظهرت المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي تعتبر إحدى الوسائل التي تهدف إلى التحكم في النمو الحضري متضمن الهيكلية المثلى للمجال عن طريق المراسيم الصادرة عن وزارة التعمير والبناء سابقا، والتي جاءت تبعا للمنشور الوزاري رقم 00335 المؤرخ في 19 ديسمبر 1975م التي تعرف إجراءاته كما يلي⁽⁶⁰⁾:

- تحديد إنشاء المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N).
- دراسة أولية لتعيين قرار المنطقة السكنية الحضرية الجديدة.
- مخطط تهيئة المنطقة (دراسة نهائية).

(60) أمر رقم 74 _ 26 مؤرخ في 27 محرم عام 1394 هـ الموافق لـ 20 فبراير سنة 1974م، يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، السنة الحادية عشر الموافق 5 مارس سنة 1974م ص 291.

- مخطط التمويل.

- الإنجاز.

صممت هذه المناطق لتكون أداة للتخطيط المجالي والذي يهدف إلى تحقيق نماذج التنمية الحضرية المخططة من طرف (P.U.D) ضمن إجراءاته على غرار المساحات شبه الحضرية للمدن الجزائرية التي تلبى احتياجات كبيرة من السكن وهذا عن طريق التوسع العمودي للبنىات مع استهلاك واستخدام حد قليل من الأراضي من أجل البناء، أما المساحات الخارجة عن النسيج الحضري فهي غير مهيئة وغير معرفة ضمنه (Z.H.U.N).

ظهرت المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمنطقة كبيرة كما سبق أن ذكرنا في بداية التسعينيات يتراوح ارتفاع المساكن الجماعية بها ذات الأحجام المختلفة من خمس (05) مستويات إلى عشر- (10) مستويات تتوضع على مليكة الدولة بطبيعة الحال بنسبة 100 %، تتربع على مساحة قدرها 50,61 هكتار وتعتبر المدخل الرئيسي للتجمع الثانوي كبيرة، برمجت بها 2000 مسكن بمجموع سكاني يصل إلى 12800 نسمة وهي تنقسم إلى 60 % مسكن جماعي و 40 % مسكن فردي بلغت نسبة الإنجاز بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة بها حوالي 90 % من إجمالي عدد المساكن المبرجة بما فيها التجهيزات، حسب ما توضحه الصور التالية:

صورة رقم (01) و (02): فرع بريد جديد في طور الانجاز بالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمحاذاة العمارة ذات الحجم الكبير (R+9)⁽⁶¹⁾.

صورة رقم (02): عمارات من الحجم الكبير ذات عشر (10) مستويات



من إلتقاط الباحث سبتمبر 2021م.



من إلتقاط الباحث سبتمبر 2021م.

صور رقم (03) و (04) مشروع إنجاز 100 مسكن ترقوي مدعم (LPA) أين تم تحديد منطقة المشروع وأيضا مخطط الكتلة المصادق عليه من طرف المصالح التقنية لدائرة حامة بوزيان⁽⁶²⁾.

(61) تحقيق ميداني سبتمبر 2021م.



المصلحة التقنية لبلدية حامة بوزيان سبتمبر 2021م.



من التقاط الباحث سبتمبر 2021م.

2-1-4- شكل التخصيصات:

يشكل التخصيص بكل بساطة كل تقسيم للملكية عقارية بهدف إنجاز بنايات موجهة لنشاط معين (سكني، تجاري، صناعي)، فسير عملية التخصيص في الجزائر كان بعد سنة 1990م تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 76-91 المؤرخ في 28 ماي 1991م الذي يحدد كيفية دراسة شهادة التعمير، رخصة التجزئة، شهادة التقسيم، رخصة البناء، شهادة المطابقة، رخصة الهدم إلى غير ذلك. ظهرت التخصيصات بمنطقة كبيرة كما سبق وأن أشرنا مع المخطط الخماسي الأول (1980م - 1984م) تتربع على مساحة قدرها **37,064 هكتار** تقع جل التخصيصات التي تم إنجازها بمحاذاة السكة الحديدية هي كما يلي: تخصيص بكيرة 01 (445 حصة)، تخصيص بكيرة 02 (119 حصة)، تخصيص بكيرة 03 (281 حصة)، وقد بلغ عدد الحصص الإجمالي حوالي 845 حصة أو مسكن، بينما تخصيص بكيرة 04 قد تم إلغاؤه نظرا لحساسية الموضع، يقع هذا التخصيص شرق منطقة الدراسة بكيرة بمحاذاة ثانوية أبو العيد دودو⁽⁶³⁾. هناك تخصيصات أخرى على غرار التخصيصات السابقة تتمثل في:

- تخصيص منطقة النشاط التجاري (ZAC) هذا التخصيص مخصص فقط للتجارة وليس للسكن متوسط مساحته 500 م²، مساحته الاجمالية تقدر بـ **10,0050 هكتار** عدد حصصه يصل إلى 120 حصة⁽⁶⁴⁾، جاءت هذه المنطقة ضمن قرار رقم 703/88 المؤرخ في

(62) المصلحة التقنية لبلدية حامة بوزيان سبتمبر 2021م.

(63) Plan D'Occupation des Sols C2, Edition Finale, Agglomération Secondaire de BEKIRA, Commune de Hamma Bouziane, Direction de l'urbanisme et de la Construction de la wilaya de Constantine, juin 2012, P28.

(64) IBID, P28.

13 سبتمبر 1988م بهدف تشجيع المستثمرين الخواص من جهة وتنمية منطقة كبيرة من جهة أخرى.

- تخصيص البناء الذاتي (Auto-Construction) الذي يتوسط منطقة الدراسة شمالا يستحوذ على مساحة قدرها 04 هكتار بمجموع عدد الحصص يصل إلى 71 حصة أو مسكن، جاء هذا البرنامج ضمن القرار رقم 86 / 34 والمؤرخ في 30 مارس 1986م.
- تخصيص البناء التطوري (Evolutif) يقع شرق المنطقة بالقرب من المقبرة يتربع على مساحة قدرها 1,25 هكتار يضم حوالي 100 حصة أو مسكن.

3-1-4- شكل محتشد:

يقع شمال شرق منطقة الدراسة ويحتل مساحة قدرها 1,87 هكتار بعدد مساكن يصل إلى 100 مسكن، يعتبر أول تخطيط شهدتها بكيرة غير أنه جاء في الظروف الاستعمارية ولسياسة فرنسية كان من ورائها حشد الثوار في أماكن معينة من أجل المراقبة في الأصل وظهرها اندرج ضمن مخطط قسنطينة سنة 1958م. شهد هذا الشكل تحولات عديدة فأصبح من غير الممكن إعطاؤه صورة موحدة بعد حصول أصحابه على عقود ملكية سنة 1975م. حسب ما توضحه الصورة رقم (05) التالية:

صورة رقم (05) شكل المحتشد بالتجمع الثانوي بكيرة



المصدر: من إلتقاط الباحث أوت 2021م.

4-1-4- الشكل الفوضوي:

يعد أول شكل عرفته منطقة الدراسة بكيرة يرجع تاريخ النشأة إلى ما قبل 1950م على شكل مشق ريفية⁽⁶⁵⁾، يحتل وسط بكيرة. اختلفت الأسماء والمصطلحات التي أطلقت على هذا النوع من البناء، سمية بالفوضوي، اللاشعري، المخالف، الغير مندمج، وغيرها من الأسماء، هذا الشكل من البناء ناتج عن خرق والمخالفة القانونية العقارية ونقصها الغموض الذي يكتنف ملكية الأرض الذي تم عليها هذا النوع من البناء والذي ينعلم أيضا على رخصة البناء.

يتوزع هذا الشكل في الجهتين الشمالية والشمالية الشرقية عبر التجمع الثانوي بكيرة توضع كلها على الملكية العمومية، تتراوح مستوياته من مستوى (01) واحد إلى ثلاث (03) مستويات وبمساحات متباينة، تظهر هذه المساكن في شكل تجمعات متفرقة بسبب وجود عوائق طبيعية كالجلاميد (Les Eboulis) الموزعة عبر كامل هذه المنطقة فهي تتمحور حولها مما جعلها جزء منها، ترجع نشأتها إلى فترة الستينيات وهي في تزايد مستمر عبر الفراغات الموجودة وتوسع ساكنيها لكبر العائلة بجد ذاتها. ما نسجله في هذه المنطقة عدم التدخل الدولة سواء في توقيف هذا التوسع أو في ترحيل السكان فالأمور هي في تفاهم مستمر.

4-1-5-منطقة التوسع الجديدة بكيرة:

كانت بداية التوسع الجديد تتمثل في إنجاز مساكن جماعية تقع بمحاذاة تخصيص بكيرة 01 وأسفل تخصيص بكيرة 03 ضمن صيغ جديد انتهجتها الدولة في إنجاز السكنات وتتمثل في المؤسسة العمومية لترقية السكن العائلي (EPLF) بعدد مساكن 252 مسكن (R+5) تتربع على مساحة قدرها 7,35 هكتار حسب ما توضحه الصورة التالية:



المصدر: من التقاط الباحث سبتمبر 2021م.

(65) Plan du projet de lotissement de la propriété domaniale dite de Boukeira échelle : 1/10000, le 20 novembre 1942, Plan des Terrains domaniaux provenant de la succession de la Dame Ahmed BEY Daikha Bent Hafiz, Recasement des Indigènes, Projet de Répartition des Terres, échelle 1/10000, 20/01/1938.

أما منطقة التوسع الثانية وتعتبر الأهم من سابقتها سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد المساكن المنجزة تمثل في منطقة سطح هضبة كبيرة ذات التكوينات الصخرية القاسية من نوع الكلس، تندرج ضمن التوسع المستقبلي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 2012م حدودها كما يلي⁽⁶⁶⁾:

- تحدها من الشمال والغرب أراضي زراعية.
 - ومن الشرق والجنوب حي بكيرة العليا.
- تنقسم منطقة التوسع الجديدة (سطح الهضبة) إلى:
- أ- مخطط شغل الأرض C2.
 - ب- مخطط شغل الأرض C3.

أ-مخطط شغل الأرض C2:

يتربع هذا المخطط على مساحة تقدر بـ 32 هكتار عبر المجال المفتوح للهضبة، هذا المخطط يضم منطقة التعمير (La Zone Urbanisable) وهي بدورها تنقسم إلى أربعة (04) مناطق رئيسية متجانسة هي كما يلي:

- * منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif).
- * منطقة التجهيزات (Zone d'Equpeement)
- * منطقة الاستجمام (Zone de Loisir).
- * منطقة الإرتفاقات (Zone de Servitude).

المنطقة الأولى: السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif):

تتكون هذه المنطقة من سكنات جماعية عبارة عن عمارات ذات المساكن المتنوعة تسمح بمزيج من الاستعمالات كالسكن الجماعي المحصور فقط في السكن، سكن جماعي متعدد الوظائف من سكن يقوم بنشاط تجاري، مكتبي، حرف تقليدية وغيرها من النشاطات المختلفة. أيضا هناك مزيج من الوظائف مع وجود بعض التجهيزات ضمن هذه الوحدة العمرانية والحضرية. تغطي منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif) مساحة قدرها 14,75 هكتار بعدد مساكن 1700 مسكن جماعي وعدد سكاني يصل إلى 8500 نسمة بافتراض معدل إشغال المسكن (TOL) يصل خمسة (05) أفراد في المسكن، كما تستطيع أن تصل قدرة استيعابها أو استقبالها إلى عدد إجمالي يصل إلى 8850 مسكن جماعي.

⁽⁶⁶⁾ Plan D'Occupation des Sols C2, Edition Finale, Opcit, P53.

تنقسم منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif) إلى قسمين آخرين كما يلي:
← **منطقة سكن جماعي 01:** وتتربع على مساحة قدرها 8,51 هكتار وبعدد مساكن جماعية 1098 مسكن تتوزع حسب ما يلي:

8 عمارات تضم 288 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+9) عدد مستوياتها تسعة (09).
21 عمارة تضم 210 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).
50 عمارة تضم 600 مسكن جماعي بدون محلات (R+5) عدد مستوياتها ستة (06).

← **منطقة سكن جماعي 02:** وتتربع على مساحة قدرها 6,24 هكتار وبعدد مساكن جماعية 602 مسكن تتوزع حسب ما يلي:

12 عمارة تضم 240 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).
11 عمارة تضم 110 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).
21 عمارة تضم 252 مسكن جماعي بدون محلات (R+5) عدد مستوياتها ستة (06).

المنطقة الثانية: منطقة التجهيزات (Zone d'Equipement):

هي مناطق متجانسة تكون في وسط المجال العمراني حيث تتركزه وتتوسطه التجهيزات، يغطي مساحة قدرها 6,43 هكتار يضم مجالات مختلفة ومتنوعة من: تجهيزات، مساحات خضراء، مساحات للراجلين وغيرها من التجهيزات الأخرى.

المنطقة الثالثة: منطقة الاستجمام (Zone de Loisir):

هذه المنطقة تغطي مساحة قدرها ثمانية (08) هكتار تتكون من مجالات مختلفة ومتنوعة من: تجهيزات، حدائق عامة، مساحات للراجلين، نشاطات تجارية وغيرها من التجهيزات الأخرى.

المنطقة الرابعة: منطقة الإرتفاعات (Zone de Servitude):

هذه المنطقة تغطي مساحة قدرها 2,82 هكتار تتكون من مجالات مختلفة ومتنوعة من: إرتفاق الضغط العالي، إرتفاق الغاز وغيرها من الإرتفاعات الأخرى التي تندرج ضمنه.

ب- مخطط شغل الأرض C3:

يتربع هذا المخطط على مساحة تقدر بـ 12 هكتار عبر المجال المفتوح للهضبة، هذا المخطط يضم منطقة التعمير (La Zone Urbanisable) وهي بدورها تنقسم إلى ثلاث (03) مناطق رئيسية متجانسة هي كما يلي:

* منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif).

* منطقة التجهيزات (Zone d'Equipement).

* منطقة الإرتفاقات (Zone de Servitude).

المنطقة الأولى: السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif):

تتكون هذه المنطقة من سكنات جماعية عبارة عن عمارات ذات المساكن المتنوعة تسمح بمزيج من الاستعمالات كالسكن الجماعي المحصور فقط في السكن، سكن جماعي متعدد الوظائف من سكن يقوم بنشاط تجاري، مكتبي، حرف تقليدية وغيرها من النشاطات المختلفة. أيضا هناك مزيج من الوظائف مع وجود بعض التجهيزات ضمن هذه الوحدة العمرانية والحضرية. تغطي منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif) مساحة قدرها 8,74 هكتار بعدد مساكن 714 مسكن جماعي وعدد سكاني يصل إلى 3750 نسمة بافتراض معدل إشغال المسكن (TOL) يصل خمسة (05) أفراد في المسكن.

تنقسم منطقة السكن الجماعي (Zone d'Habitat Collectif) إلى أربعة (04) أقسام أخرى تبعا للتوزيع المجالي الموجود داخل منطقة التدخل وهي كما يلي:

← **منطقة سكن جماعي 01:** مجموع عدد المساكن الجماعية بهذه المنطقة 502 مسكن وهي تتوزع كما يلي:

53 عمارة تضم 112 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

39 عمارة تضم 390 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

← **منطقة سكن جماعي 02:** مجموع عدد المساكن الجماعية بهذه المنطقة 152 مسكن وهي تتوزع

كما يلي: 16 عمارة تضم 32 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

12 عمارة تضم 120 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

← **منطقة سكن جماعي 03:** مجموع عدد المساكن الجماعية بهذه المنطقة 36 مسكن وهي تتوزع كما يلي:

04 عمارات تضم 16 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

02 عمارات تضم 20 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

← **منطقة سكن جماعي 04:** مجموع عدد المساكن الجماعية بهذه المنطقة 152 مسكن وهي تتوزع

كما يلي: 03 عمارات تضم 24 مسكن جماعي مع محلات تجارية (C+5) عدد مستوياتها خمسة (05).

المنطقة الثانية: منطقة التجهيزات (Zone d'Equipement):

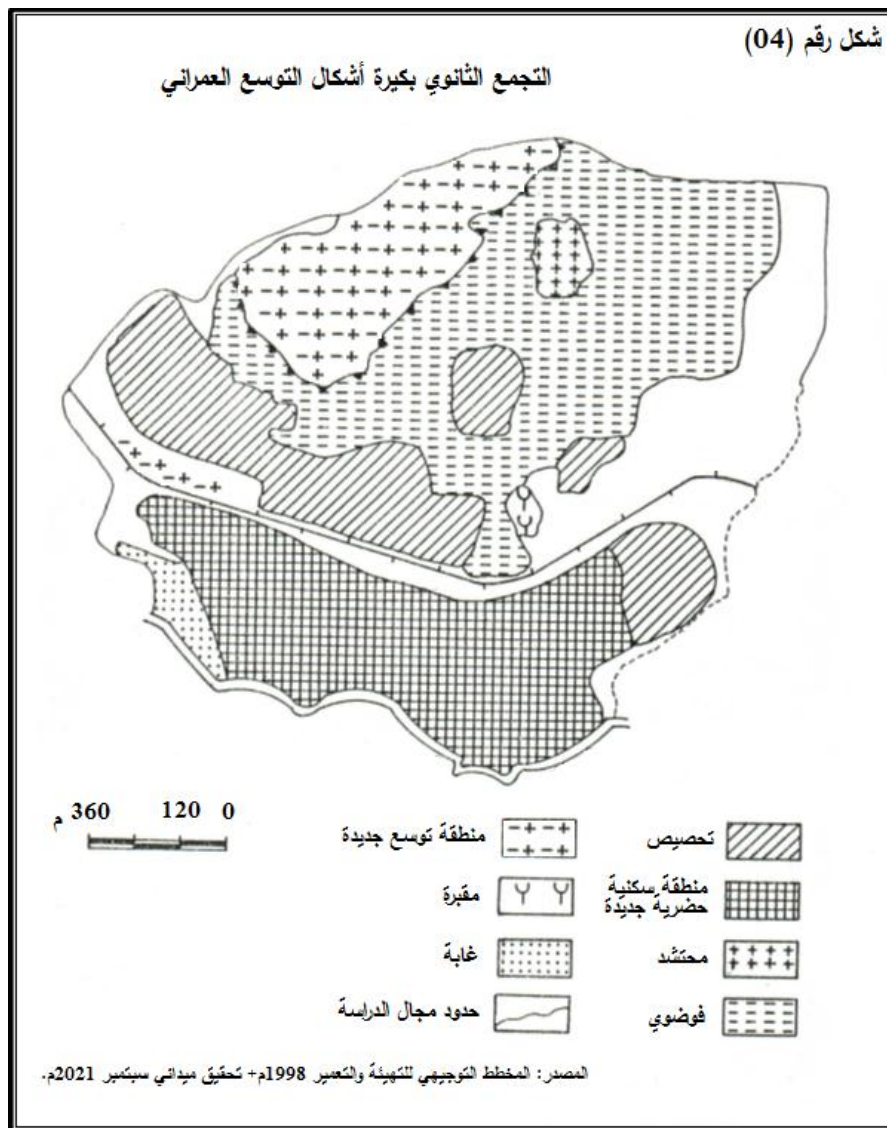
هي مناطق متجانسة تكون في وسط المجال العمراني حيث تتمركزه وتتوسطه التجهيزات، يغطي مساحة قدرها 1,69 هكتار يضم مجالات مختلفة ومتنوعة من: تجهيزات، مساحات خضراء،

مساحات للراجلين وغيرها من التجهيزات الأخرى، للإشارة لا يجب أن يتعدى عدد المستويات في هذه المنطقة خمسة (05) أو (R+4).

المنطقة الرابعة: منطقة الإرتفاقات (Zone de Servitude):

هذه المنطقة تغطي مساحة قدرها 1,57 هكتار تتكون من مجالات مختلفة ومتنوعة من: ارتفاع الضغط العالي، ارتفاع الغاز وغيرها من الإرتفاقات الأخرى التي تندرج ضمنه.

من خلال ما تم تقديمه من عرض حول أشكال التوسع العمراني بالتجمع الثانوي بكيرة نلخص كل هذا من خلال الشكل رقم (04) التالي:



5- نتائج الدراسة:

إنّ نمو التجمع الثانوي بكثرة بنسبة متسارعة وكبيرة جعلها منطقة حضرية تدعم مركز المدينة ببلدية حامة بوزيان خاصة في تفرغ الفائض السكاني، فهذا التطور الذي بدأ بالفعل منذ التسعينيات من خلال توجيه مختلف المشاريع السكنية بها والتمثلة أساسا في المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ثم منطقة التوسع الجديدة سطح الهضبة هو في استمرار دائم إلى غاية المدى المتوسط. كما يجب توجيه هذا التطور السريع وتنظيمه لتجنب أي انتشار فوضوي للبنيات مهما كانت صلبة أو هشة، لأنّ انتشار البنيات الفوضوية والغير قانونية على الأراضي الخاصة بالتجمع الثانوي يؤدي لا محال إلى نتائج يصعب التحكم فيها فيما بعد والذي التمسناه بالفعل على أرض الواقع من خلال التحقيق الميداني، أين وجدنا البنيات الفوضوية الصلبة هي في تزايد مستمر ومعظمهم يتحايلون على إدراجها ضمن قرار انشاء بنايات ريفية والأبعد الاستفادة من القروض المالية ناهيك أنه فوضوي فيطلب الدعم من الدولة في مساهمة إنجاز بنايات فوضوية صلبة.

إنّ تهيئة المجال وتخطيطه يعتمد أساسا على استراتيجية تحدد وتوضح كيفية اختيار الإجراءات المناسبة، وسيكون لكل عنصر حضري وظيفته الخاصة المدرجة وفقاً لغرض تنموي للمدينة، ضمن مخطط شغل الأراضي.

يمكن تلخيص الدراسة التحليلية للتجمع الثانوي بكثرة في النقاط التالية:

* ينتج عن الاستخدام الغير عقلائي للأراضي بنية ومظهر عمراني غير منظم وغير واضح المعالم.
* تم تطوير التجمع الثانوي بكثرة مؤخرًا على أساس منطقة كانت موجودة من قبل تمثل لنا مشق ريفية أي كمنطقة فلاحية، ثم أخذت في النمو لتصبح قطب عمراني بأمعنى الكلمة ويرتقي إلى مدينة صغيرة بحجم سكاني قدرة حسب تعداد سنة 2008 حوالي 22350 نسمة، هذا النمو نوجزه في الجدول رقم (05) الموالي:

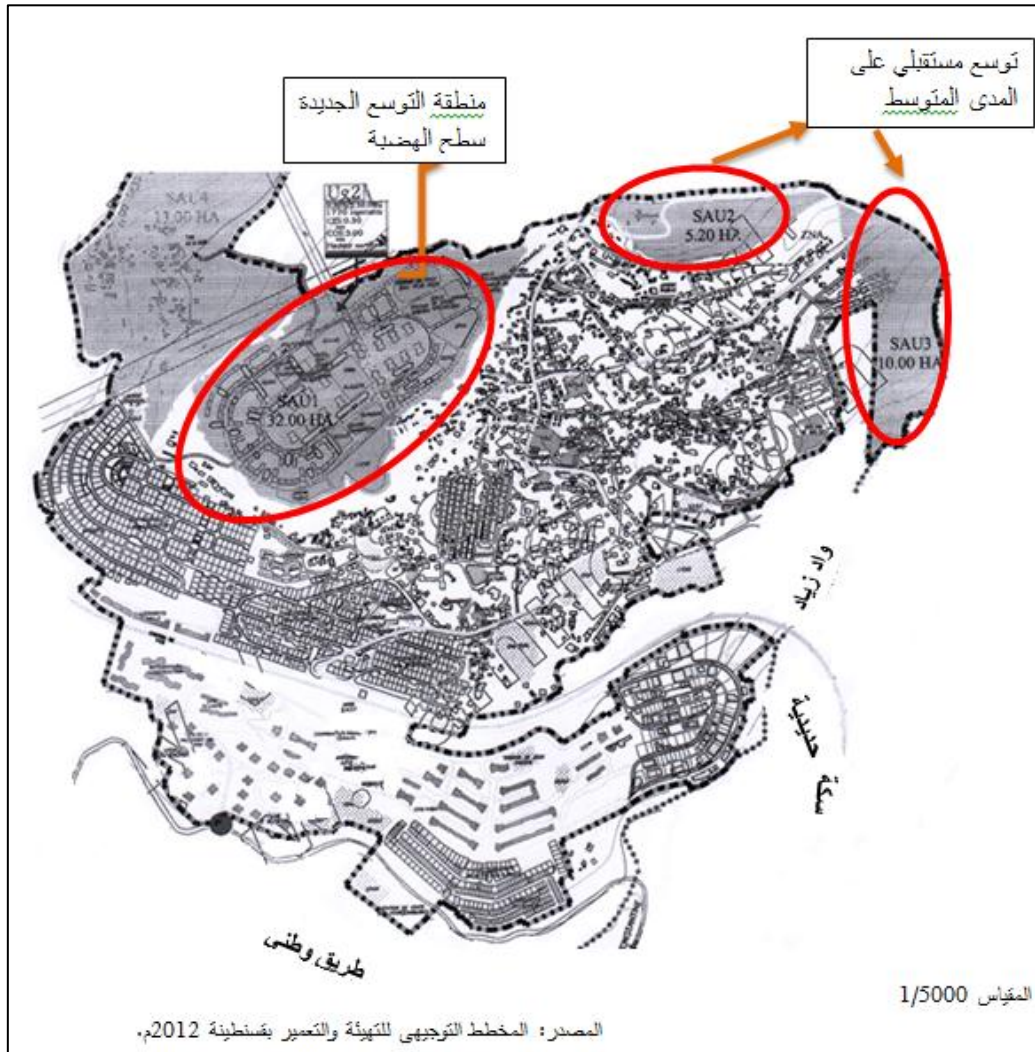
جدول رقم (05): التجمع الثانوي بكثرة الزيادة في المساحة العمرانية.

الفترة الزمنية	المساحة المجالية بالهكتار
ما قبل 1962	08
1962م - 1972م	03
1972م - 1981م	16
1981م - 1988م	56
1988م - 1998م	79
1998م إلى يومنا الحاضر	50
المجموع	212

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998 + 2012 + تحقيق ميداني سبتمبر 2021م.

من خلال ما سبق لاحظنا أنّ التجمع الثانوي بكيرة شهدة عدة أشكال لنمو المجال بدايتا بظهور منطقة ريفية في شكل مشتى زراعية تأخذ الشكل الفوضوي الغير مخطط والمبرمج تمتد جدوره إلى ما قبل سنة 1950م، وصولا إلى المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بعد التسعينيات ومنطقة التوسع ضمن توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ممثلة في مخطط شغل الأرض C2 ومخطط شغل الأرض C3 بسطح الهضبة هذه الأشكال تضمنت أنماط عديدة تختلف من حيث استجابتها للحياة المريحة للسكان لاسيما الفردي منها في شكل تخصيصات، إلا أنّ هذا الأخير يشير إلى عدم وجود علاقة بصرية واضحة بين التخصيصات والبناء الفوضوي الصلب، إذ يتم الانتقال من نوع إلى آخر بصورة غير منتظمة، بالإضافة إلى عدم التجانس في توزيع نسبة الأنماط الموجودة سواء من حيث الشكل أو من حيث طريقة توزيعها. والشكل رقم (05) أدناه يوضح ذلك.

شكل رقم (05) التجمع الثانوي بكيرة التهيئة العامة ومناطق التوسع الجديدة



عرفت مدينة قسنطينة نموًا حضريًا متسارعًا ترجمته كل أشكال التوسع العمراني مرت به بعدة مراحل وأشكال متتالية منذ خروج عمرائها عن أسوار المدينة القديمة إلى مرحلة الإقليم الحضري في شكله الحالي، فقد كان التوسع ما وراء الأسوار في الفترة ما بين 1830م - 1980 ، واستمر هذا الانتشار العمراني في عدة جهات أنتجت على إثرها توسعات سكنية في ضواحي المدينة، ثم التوسع خارج الحدود العمرانية بداية من سنة 1980م حيث كان التوسع مبعثرًا عبر المناطق الريفية المحيطة بالمدينة وذلك في شكل توسعات متلاصقة ضمن المحيط القريب مع حدود المدينة مثل توسعات المنية، سيدي امسيد وبن شرقي كلها في الشمال، أما في الجنوب فكانت عبر أحياء سيساوي وبومزوق، ومن بعدها نقل التوسع خارج إطارها العمراني عن طريق نقل نموها الاقتصادي وفائضها الديموغرافي إلى مناطق مجاورة لها اتخذت كركائز ومدن تواقع في استراتيجيتها الحضرية وهي الخروب وعين اسامرة في الجنوب، ديدوش مراد وحامة بوزيان في الشمال، وفي مرحلة ثانية من هذا التوسع أيضا حولت قسنطينة فائضها السكاني نحو أقطاب جديدة حضرية متمثلة في هضبة عين الباي في الجنوب ومنطقة بكيرة في الشمال.

من كل ما سبق نستنتج عجز أدوات التهيئة والتعمير (PDAU، PUD) في عدم قدرتها في تنظيم نمو مدينة قسنطينة حيث أن سياسة تفريغ الفائض السكاني تمت تحت ضغط أزمة مستعجلة تظافت فيها كل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والمجالية مما أعطى لعملية تفريغ الفائض السكاني الطابع السكني بالدرجة الأولى دون الاهتمام بالتركيب الوظيفي للمناطق المستقبلية، وبالتالي فإن هذه السياسة تمت في غياب تصور شامل ومتكامل مستقبلي، فهذه الهيراركية للتجمعات الحضرية كلها تحولت إلى محاور أساسية للتعمير وكبرت هذه المراكز لتصبح كمدن صغيرة وفي وقت قصير وعلى سبيل الحصر موضوع بحثنا للتجمع الثانوي بكيرة الذي كان عبارة عن مشفى ريفية صغيرة وانتقل في ظرف صغير، أي ما بعد الثمانينات إلى تجمع ثانوي ولا تزال عملية التعمير مستمرة فيه إلى غاية اليوم من مشاريع سكنية جديدة وفي طور الإنجاز وحتى المستقبلية التي تتربع على مساحة 10 هكتار حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الأخير لقسنطينة. فقد أدى هذا النمو بروز التحامات عديدة مع المدينة في شكل امتدادات عمرانية وهي في طريقها للإلتحام بالمحيط الحضري للمدينة من جهته الشمالية والمتصل بمنطقة تافرنات بالقرب من جبل الوحش. وبالتالي سننتقل إلى مستوى أحد للأزمة، فبالإضافة إلى إشكالية النمو الحضري ستطرح إشكالية تسيير اللحمة الحضرية الكبيرة مع استهلاك شبه كلي للأراضي الفلاحية الخصبة بما فيها المسقية والذي نعتبره كإشكالية في ملتقى دولي آخر ينتظر الباحثين الخوض فيه.

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

- أحمد خالد علام، تخطيط المدن، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، سنة 1998، ص أ.
- أرشيف المدرسة، المدرسة الابتدائية "رويح عمر" سنة 1998م.
- توفيق خنشول، استخدامات الأرض في مدينة قسنطينة بين الواقع والتطلعات، أطروحة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة 1، سنة 2018م، ص 110.
- صادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري (دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة)، مطبعة دار النور هادف - الرواشد، الجزائر-سنة 1995، ص 24.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، السنة الحادية عشر الموافق 5 مارس سنة 1974م.
- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان، سنة 1987م.
- محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1984م، ص 6.

مراجع باللغة الأجنبية:

- Marc cote, l'Algérie espace et société, maison paris 1996, Edition Média-Plus, Constantine, 2005, P 105.
- Office National des Statistiques -Algérie-، Les Migrations Internes Intercommunales, Imprimerie O.N.S, Alger, 1966, P 369.
- Plan du projet de lotissement de la propriété domaniale dite de Boukeira échelle : 1/10000, le 20 novembre 1942, Plan des Terrains domaniaux provenant de la succession da la Dame Ahmed BEY Daikha Bent Hafiz, Recasement des Indigènes, Projet de Répartition des Terres, échelle 1/10000, 20/01/1938.
- Plan D'Occupation des Sols C2, Edition Finale, Agglomération Secondaire de BEKIRA, Commune de Hamma Bouziane, Direction de l'urbanisme et de la Construction de la wilaya de Constantine, juin 2012.
- Zucchelli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, V : 1, OPU, Alger, 1984, P 295

تثمين جاذبية المدن الصغيرة والمتوسطة الواقعة في فضاء المدن المتروبولية - دراسة حالة ولاية سطيف

عنون نورالدين⁽¹⁾، حجيرة الياس⁽²⁾

قسم الجغرافيا وتهئية الاقليم - جامعة باتنة 2⁽¹⁾⁽²⁾

¹University Batna 2/STU/GAT ,Batna, Algeria anoune.nourdine@yahoo.fr

²University Batna 2/STU/GAT ,Batna, Algeria hadjira.lyes@yahoo.fr

EVALUATING THE ATTRACTIVENESS OF SMALL AND MEDIUM-SIZED TOWNS LOCATED IN THE METROPOLITAN AREA - CASE STUDY OF THE WILAYA OF SETIF

ABSTRACT: Small and medium cities play an important role in balancing and regulating the developmental dynamic within the geographical regions, and their functional performance is linked on the one hand to the extent of the dominance of the major cities in whose orbit these small and medium cities revolve, and on the other hand on the quality of the equipment residing in them and on the size and type of the rural area they serve. In this context, our contribution, which is based on a study we conducted on the urban poles scattered in the territory of the state of Setif, is an attempt to think about the development of the urban network, focusing mainly on functional harmony, through achieving equality and regional integration in the distribution of spheres of influence between the influence of small and medium cities and the influence of space Metropolis formed from the cities of Setif and El Alama. The research concluded that in order to avoid the emergence of developmental differences between communities and to respect the frameworks in which sound spatial relations are established, which link urban centers at their various levels, and which can in no way neglect the basic needs of the residents of the surrounding rural areas, it must be relied on a basin Life, as a spatial unit that expresses the real field or the field of interaction, within which goods and services are obtained, which are among the most important aspects of the daily life of the population who reside in the countryside and the population of centers belonging to the base of the urban pyramid

KEYWORDS: Setif state, sphere of influence, basin of life, spatial unity, spatial equality, spatial differences.

ملخص: تلعب المدن الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في توازن وتنظيم الديناميكية التنموية داخل الأقاليم الجغرافية ، وارتباط أداءها الوظيفي من جهة على مدى هيمنة المدن الكبرى التي تدور في فلكها هذه المدن الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخرى على نوعية التجهيزات الموطنة فيها وعلى حجم ونوع المجال الريفي الذي تخدمه. في هذا السياق، تندرج مساهمتنا التي تستند لدراسة قمنا بها حول الأقطاب الحضرية المنتشرة في إقليم ولاية سطيف، كمحاولة للتفكير في تنمية الشبكة الحضرية، تركز أساسا على التناغم الوظيفي، من خلال تحقيق

المساواة والتكامل الإقليمي في توزيع مجالات النفوذ بين نفوذ المدن الصغيرة والمتوسطة ونفوذ الفضاء المتروبولي المشكل من مدينتي سطيف والعلمة.

وقد خلص البحث أنه من أجل تفادي بروز فوارق تنموية بين التجمعات ومع احترام الأطر التي تتم فيها العلاقات المحلية السليمة، التي تربط بين المراكز الحضرية بمختلف مستوياتها، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تهمل الاحتياجات الأساسية لسكان المناطق الريفية المحيطة، يجب الاعتماد على حوض الحياة، كوحدة مجالية تعبر عن المجال الحقيقي أو مجال التفاعل، الذي يتم ضمنه الحصول على السلع والخدمات التي هي من أهم أوجه الحياة اليومية للسكان الذين يقيمون في الريف وسكان المراكز المنتمية لقاعدة الهرم الحضري.

كلمات دلالية: ولاية سطيف، مجال النفوذ، حوض الحياة، الوحدة المجالية، المساواة المجالية، الفوارق المجالية.

6 مقدمة

يحتاج جميع السكان المنتشرين على صفحة المجال الجغرافي إلى توفر مرافق التجارة والخدمات لتلبية احتياجاتهم المتزايدة في مختلف ميادين الحياة اليومية. ونظرا لاستحالة نشر هذه المرافق بنفس الطريقة التي يتوزع بها السكان بحيث يجدها كل ساكن في مكان إقامته أيا كان يوجد هذا الأخير. تولت المراكز العمرانية باختلاف مستوياتها القيام بهذه المهمة، وبالتالي أصبح لها دورا هاما في رسم معالم الهيكلية المجالية، حيث ينتج عن طريقة توزيعها في المجال حركة تنقل للسكان بحثا عن السلع والخدمات التي توفرها لهم. ونظرا لهذا الدور المهم يمكن الاستفادة منها وجعلها وسيلة لتحقيق المساواة المجالية. إن الحصول على السلع والخدمات، من أهم أوجه الحياة اليومية للسكان الذين يقيمون في التجمعات التي تنتمي إلى قاعدة الهرم الحضري التي هي لبنة أساسية للشبكة الحضرية في الجزائر. ولتشخيص وتحليل الطريقة التي يحصلون بها على هذه النوع من الحاجات بشكل جيد، بغية الاستفادة من ذلك في التخطيط لتنميتها المستدامة. فإن أحواض الحياة التي تحدد على أساس الديناميكية المجالية والوظيفية، التي تنشأ عن التنقلات اليومية لهؤلاء السكان باتجاه المدن الصغرى والمتوسطة، هي الوحدة المجالية التي تستطيع تحقيق هذا الهدف. ولتسليط الضوء عليها، وإمكانية الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة، اخترنا تجمعات ولاية سطيف. وقد وقع اختيارنا على هذه الولاية، لأنها تأوي حجما سكانيا كبيرا جدا، يتوزع على 202 تجمعا، من بينها فقط 15 تجمعا تنتمي إلى فئة الحضر. وهي كذلك ولاية ريفية بالدرجة الأولى. وبالإضافة إلى هذا وذاك فإن ولاية سطيف كما يراه العديد من المختصين في التهيئة العمرانية بالجزائر ولاية التجمعات الصغرى بامتياز. وعليه، فإن التساؤل عن الطريقة التي تخدم بها المراكز العمرانية لهذه الولاية سكانها، تكتسي في ظل المعطيات السابقة أهمية كبيرة.

7 ماذا انعني بحوض الحياة وكيف يتم تحديده؟

7.1 تعريف حوض الحياة

حوض الحياة أو أحواض الحياة بصيغة الجمع، هي نوع من أقاليم المدن الوظيفية. وهي أصغر وحدة مجالية يستطيع بداخلها سكان الريف الحصول على السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجون لها بصفة يومية. لهذا تسمى أيضا بأحواض الخدمة. وهي تحدد من خلال قائمة بسيطة تحتوي على 41

مرفقا تجاريا وخدميا. يمكن تصنيفها إلى أربعة فئات هي: محلات التجزئة، الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، الخدمات الحرفية وبعض المهن الحرة، الخدمات العامة أو الجماعية (تقصد بها مقر البلدية، الدرك، الحماية المدنية، الشرطة، مقر الدائرة... الخ) وأخيرا بعض المرافق المكتملة للفئات السابقة. ولتحديدها يتم رسم مجالات النفوذ لمراكز الخدمات التكميلية (هي مدن ذات مستوى تجهيز جيد، تمارس بواسطة ما تملكه من مرافق تنتمي إلى فئة الخدمات التكميلية قوة جذب على الأقل على بلدية أخرى) (تعرف أيضا على أنها البلدية التي لديها تسعة مرافق من بين 16 مرفق التي تتميز بها هذه الفئة). من خلال جاذبيتها للمجال المحيط بها بواسطة ما تملكه من تجهيزات تنتمي للقائمة السالفة الذكر. تخلق هذه الأحواض في قاعدة هرم المراكز ديناميكية محلية خاصة تندرج ضمن الديناميكية (والمدن الصغرى والمتوسطة bourg العامة للمجال، وتنظم أساسا حول مراكز البلديات الريفية) أحيانا. إن قيمة أحواض الحياة تكمن في الدور الوظيفي الذي تؤديه. حيث تنتج عنها كيانات محلية أساسها التجانس. في توفير الخدمات في كل حوض. وبالتالي فإنها تقسيم لمجال الولاية يسمح بملاحظة ظواهر اجتماعية-اقتصادية في مستوى جغرافي دقيق ومتجانس. وهي تتألف من الحيز (، سكان القري والتجمعات الثانوية la zone éparsة الجغرافي الذي يضم سكان المنطقة المبعثرة) ومراكز البلديات الريفية. هذه الكيانات التي هي من الناحية الاجتماعية مسرعا للروابط الأسرية المبنية على وجود العائلات التي يلتقي بعضها ببعض الآخر، لأن أحواض الحياة ليست مجرد تجميع لمساكن. ولا يوجد الحوض بمفرده وإنما ينشأ حول قطب، ينسب إليه ويسمى باسمهم الممكن صياغة المقال باللغات الفرنسية، العربية أو الانجليزية.

7.2 مميزات أحواض الحياة

أحواض الحياة هي بؤرة الحياة اليومية لسكانها. وتتميز هذه الأحواض بمجموعة من المميزات التي تجعلها أكثر واقعية ومنطقية لتحقيق المساواة المحلية لأنها تعبر عن: مجال متجانس جغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا. ويترجم هذا التجانس بشكل احتياجات متجانسة لتوفر السلع والخدمات، نظرا لتجانس الشروط التي تؤدي إلى ظهور هذه الاحتياجات.

تحتوي على أقطاب للخدمات التكميلية التي هي حلقة وصل، من جهة، بين التنظيم المجالي العمودي الذي مراكزه العمرانية تملك مستوى عالي من التجهيز، ومن جهة أخرى، التنظيم المجالي الأفقي الذي مراكزه العمرانية تفتقر للعديد من المرافق ولا تستطيع أن تضمن لبعضها النجاح الاقتصادي والاستمرارية. وهي بهذا تؤدي دورها الطبيعي، لأن مسؤولية توفير الخدمات المحلية في أي مكان، لا تتولاها جهة واحدة فقط وإنما هي موزعة بين جميع مستويات الهرم الحضري، بغية الارتقاء بمستوى أداء الخدمات. تحتوي أحواض الحياة على روابط محلية ناشئة عن التفاعل اليومي لسكانها مع التوزيع المجالي للخدمات، وفي ظل الأداء الميداني للمعايير الاقتصادية والاجتماعية في قاعدة الهرم الحضري في بلادنا. يصبح من الصعب فصل المدن الصغرى والمتوسطة أحيانا عن المناطق الريفية المحيطة بها. فهي

بهذا تجسد التضامن بين مختلف تجمعات الحوض. أحواض الحياة، هي حلقة مجالية دقيقة لتحليل خريطة توزيع الخدمات في المجال القاعدي.

أحواض الحياة هي كذلك مستوى مناسب لمعالجة المشاكل البيئية التي كثر الكلام عنها خلال الآونة الأخيرة، لأن المستوى المحلي هو أفضل مستوى لمعالجة هذه المشاكل بطريقة جديدة عن طريق تدخل أشخاص يعيشون مع الطبيعة ويعرفون التعامل معها.

7.3 منهجية تحديد أحواض الحياة

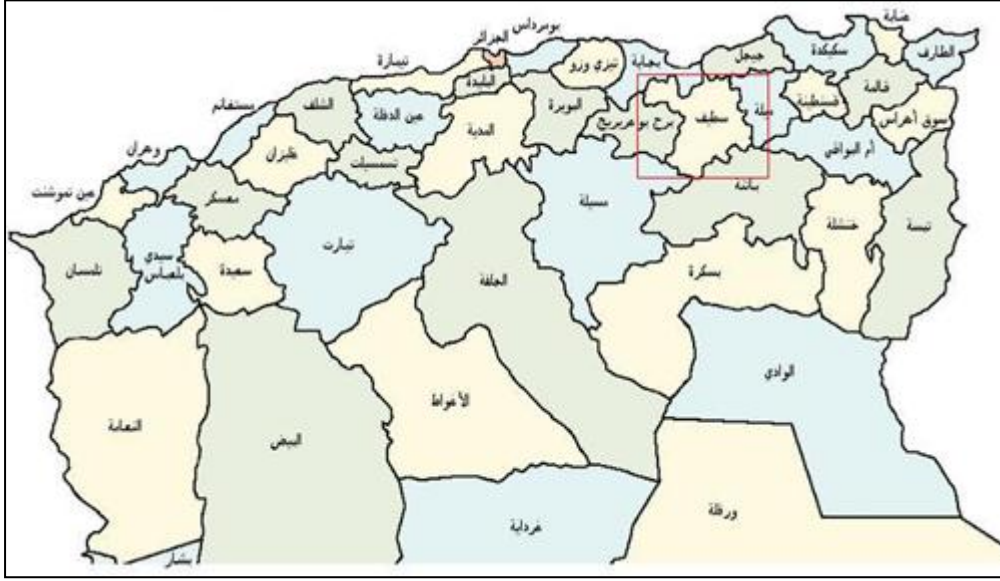
لتحديد ورسم أحواض الحياة، أتبعنا الأسلوب الذي اعتمده المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية خلال سنة 1998، حيث استعمال طريقة تعتمد على معالجة المعطيات الميدانية للتدفقات ببرنامج معلوماتي للوصول إلى تحديد هذه الأحواض. بواسطة دراسة العلاقات الناتجة عن عملية الجرد البلدي، الذي هو بمثابة تحقيق ميداني مع السلطات المحلية، يتم خلاله ملء الاستمارة الخاصة بالاستفسار عن وجود 41 مرفقا من عددها في مركز بلدية ما. وفي حالة عدم توفر المرفق فإن السؤال الذي يطرح حينها يخص تحديد المركز العمراني الذي يلجأ إليه سكان هذه البلدية لاقتناء حاجاتهم التي لا يوفرها لهم مركز بلدية إقامتهم. ثم يتم التركيز بعد جمع المعطيات على دراسة التدفقات، التي تتم معالجتها بالبرنامج المذكور سابقا، حيث تدون النتائج في ملفات خاصة بذلك على شكل مصفوفة تدفقات، ومنها يمكن الحصول على العلاقات التي تربط بلدية ما بمجموعة من البلديات الأخرى، وكذلك معرفة حجم تلك التدفقات الناتجة عن هذه العلاقات.

8 موقع وخصائص مجال الدراسة

8.1 الموقع والمساحة

في إقليم الشرق الجزائري، بين ثلاثة وحدات طبوغرافية، تقع ولاية سطيف. التي تحتل كما هو مبين في الخريطة الموالية موقعا انتقاليا، يربط من الشمال إلى الجنوب، كل من: سلسلة الأطلس التلي، منطقة السهول العليا الشرقية والأطلس الصحراوي. ويعتبر إقليم الولاية التي تترجع على مساحة تقدر بـ 26549 كم² نموذجا مثاليا لنطاق السهول العليا. يحد الولاية من الشمال كل من ولايتي جيجل وبجاية، ومن الشرق ولاية ميلة، ومن الغرب ولاية برج بوعريريج، أما من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي فتحددها على التوالي ولايتي باتنة ومسيلة.

الشكل رقم (01). الموقع الجغرافي لولاية سطيف



8.2 الوحدات الطبيعية المتجانسة

نظرا لموقعها الانتقالي، يتميز إقليم الولاية من الشمال إلى الجنوب بتنوع طبوغرافي يمكن تقسيمه حسب ما هو موضح في خريطة المناطق الطبيعية المتجانسة إلى ثلاثة مناطق كبرى هي:

الجبال الشمالية: تتألف من أربعة وحدات هي من الشرق إلى الغرب

- جبال بابور ومرتفعات بوعداس.
- جبال وتلال جميلة وعموشة
- جبال بني ورتيلان وماوكلان
- جبال البيبان السهول العليا السطايفية
- جبال الحضنة

8.3 التنظيم الإداري للولاية

تتألف ولاية سطيف إداريا حسب ما هو مبين في خريطة التالية، من 60 بلدية انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وهي بذلك تشترك مع ولاية باتنة في المرتبة الثالثة، بعد كل من ولايتي تيزي وزو والمدينة، من حيث عدد البلديات المشكلة للولاية. إذن، فهي من الولايات التي تشرف على عدد كبير من البلديات خصوصا إذا علمنا أن المعدل الوطني لعدد البلديات التي تتكون منها الولاية الواحدة على مستوى الوطن، لم يتعد عتبة الـ 32 بلدية لكل ولاية.

من فضلكم:

- كتابة الأسماء الشخصية والعائلية كاملة وبالحروف اللاتينية.
- كتابة الانتماءات الأكاديمية للباحثين كاملة تحت الأسماء باللغة الفرنسية.
- توفير العناوين الكاملة لانتماءات الباحثين، بالإضافة للبريد الإلكتروني لكل باحث.

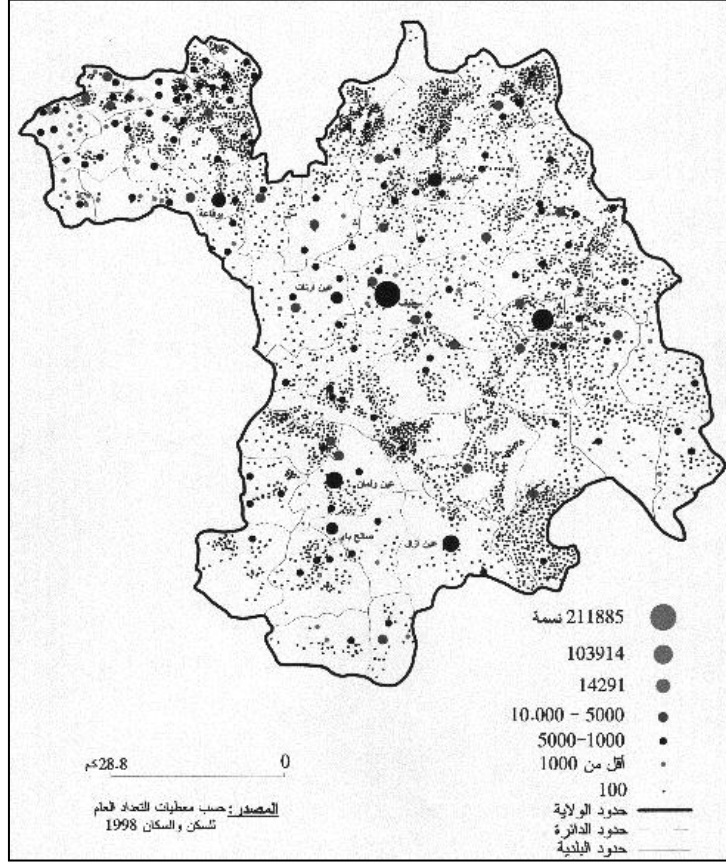
8.4 المكونة البشرية

لقد تخطت الولاية عتبة المليون نسمة منذ سنة 1987، لتصبح بذلك الوحيدة بعد عاصمة البلاد التي تسجل مبكرا هذا الحجم الكبير من السكان، الذين ارتفع عددهم ليصل إلى 1.311.413 نسمة مع حلول تعداد 1998م، أي بزيادة قدرت بـ 310.729 نسمة خلال 11 سنة، قدر خلالها معدل النمو بـ 2.49%. وهو مرتفع نسبيا مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر بـ 2.28%. أما خلال تعداد 2008 فإن نتائجه تشير إلى أن عدد سكان الولاية قد بلغ 1.496.150 نسمة، أي بزيادة قدرها 184737 نسمة، وبمعدل نمو قدره 1.32%. وهو أقل بقليل من معدل النمو الوطني الذي قدر بـ 1.63%. وبالتالي فإن الولاية سائرت خلال الفترة الأخيرة الاتجاه العام نحو خفض معدلات النمو. وذلك كما هو معلوم نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد عموما.

8.5 توزيع السكان

يبدو، وبشكل واضح، من خلال خريطة التوزيع النقطي سيطرة الظاهرة الريفية التي يمثل سكانها نسبة 60.31% على كامل تراب الولاية، وذلك بالرغم من اتجاه بعض مراكزها نحو النمو الحضري الذي تعيشه جميع المدن الجزائرية وخصوصا ولاية سطيف. يحتل هؤلاء الريفيين أكثر من 90% من المساحة، ولا يتوزعون عليها بشكل منتظم لكنه لا يتحوى عموما على تباينات شديدة الوضوح، ما عدا ذلك التباين الذي يفصل بين المناطق الشمالية الغربية ذات الطابع الجبلي، وباقي المناطق الأخرى. ومن خلال نفس الخريطة نلاحظ أن نقاط التجمع في وحدة المساحة تكثُر بالمناطق الشمالية الغربية حيث تقدر بحوالي 14 تجمعا لكل 10 كم²، كما ترتفع بها الكثافة السكانية التي تتراوح ما بين 197.30 ن/كم² في جبال البيان و 336.36 ن/كم² في جبال بني ورتيلان و ماوكلان، ويمثل هنا السكان الريفيين المتجمعين في المراكز الريفية والتجمعات الثانوية معا أعلى نسب التجمع السكاني، التي بلغت على التوالي 79.65%، 74.59% و 63.72% في كل من جبال البيان، بني ورتيلان و ماوكلان و بوعنداس، والملفت للانتباه بهذه المناطق، هو ارتفاع عدد سكان الريف الذين يسكنون في التجمعات الثانوية بالنسبة لمجموع سكان المنطقة أو البلدية، حيث قدرت نسبتهم حسب الترتيب السابق للمناطق بـ 54.24%، 43.02%، و 40.82% في حين تنخفض هذه النسبة إلى حدود 8.39%، 27.15%، 27.97% و 31.47% في كل من جبال بابور، جبال وتلال جميلة و عموشة منطقة السهول العليا وجبال الحضنة.

الشكل رقم (02). التوزيع الجغرافي لسكان ولاية سطيف



لذا تكون المساكن على العموم في هذه الجبال، موزعة في كل بلدية على مركز ريفي وعدة تجمعات ثانوية قريبة جدا من بعضها البعض، تأوي في بعض الأحيان ما يزيد عن 97.80% من السكان، كما هو الحال في بلديتي بني ورتيلان وبني موحلي، مع وجود بعض الاختلافات ما بين البلديات. إذ تنخفض النسبة إلى 30.50% في بلدية ماوكلان، لتصل إلى حوالي 52.72% في بلدية تالة إيفاسن، أما في باقي البلديات فهي لا تقل عن 63%. تملك كل واحدة من هذه البلديات ما بين 3 إلى 10 تجمعات ثانوية يقطنها من 5/3 إلى 5/4 من إجمالي سكان البلدية. ويرجع هذا التوزيع للانتماء الاجتماعي لهذه المنطقة التي هي بمثابة امتداد لمنطقة القبائل. إضافة إلى وعورة التضاريس مما يجعل السكان يتجمعون إما بشكل قري في قمم الجبال أو في مناطق المسطحات (LES REPLATS).

أما السهول العليا فهي منطقة عامرة عموما بسكان الحضر، كما أنها المكان الأكثر تركزا للسكان عموما، فهي تأوي أزيد من 60% من إجمالي سكان الولاية. لكن رغم احتوائها على عدة مراكز حضرية هامة جدا (سطيف، العلمة عين آرنات وقجال) فإنها تأوي في نفس الوقت عددا كبيرا من سكان الريف، الذين بلغ عددهم 423091 نسمة، وهم يمثلون ما يعادل 46.48% من إجمالي سكان المنطقة،

و46.95% من سكان الريف في الولاية. ينتشر بعضهم في مراكز البلديات الريفية وتجمعاتها الثانوية، التي يتراوح عددها ما بين صفر تجمع ثانوي في بلدية بلاعة، و05 تجمعات كأقصى حد في كل من بلديتي أولاد صابر وعين أرنات، أما البقية، فتعيش في المناطق المبعثرة للبلديات الحضرية والريفية على حد سواء.

أما في منطقة جبال الحضنة وكذا أقدمها التي هي مستويات للحدورات فإنها تحتوى على حوالي 7.52% من إجمالي سكان الريف في الولاية، في حين لا يشكل بها سكان الحضر سوى نسبة ضئيلة جدا، حيث يغلب عليها الطابع الريفي شأنها في ذلك شأن المناطق الشمالية الشرقية والغربية، لأن سكان الريف يمثلون نسبة 81.79% من إجمالي سكانها. ويتوزعون في عدد قليل من المراكز والتجمعات الثانوية الريفية، التي بلغ متوسط نسبة التجمع فيها بالمراكز 36.37%، أما بالتجمعات الثانوية فقدّر المتوسط بـ31.47%، وبالتالي فإن نسبة التجمع الخام بلغت 73.11%. أما نسبة الريفيين في المناطق المبعثرة فهي تعادل 31.47% من إجمالي سكان المنطقة. وعليه، فإن نمط السكن الريفي المبعثر هو الغالب هنا، لذا يقل عدد نقاط التجمع ويزداد التباعد فيما بينها ليصل إلى أكثر من 15 كم في حين لا يتجاوز من 1 إلى 3 كم بالمناطق الشمالية الغربية، ويتراوح ما بين 3 إلى 7 كم بالمناطق الشمالية الشرقية.

8.6 الشبكة الحضرية ومستوى تجهيز التجمعات

تتكون الشبكة الحضرية للولاية حسب الديوان الوطني للإحصاء من 202 تجمعا، من بينها 15 تجمعا تنتمي إلى فئة الحضر. وبحكم التقسيم الإداري الساري المفعول منذ سنة 1984، يؤدي 60 تجمعا، إداريا، وظيفة مركزا بلدية في حين ينتمي 142 تجمعا لفئة التجمعات ثانويا. بالاعتماد على طريقة زيف ZIPF لدراسة وقياس العلاقة بين الرتبة والحجم لمختلف مراكز منطقة الدراسة خلال تعداد 1998. وبعد رسم المنحنى، وبمقارنة خط هذا المنحنى بخط المنحنى النظري تمكنا من رصد الخصائص التالية

- أحجام التجمعات ومراتبها وخصوصا التي يتراوح عدد سكانها ما بين (800-5000) تتوزع توزيعا خطيا يقترب كثيرا من التوزيع المثالي
- أحجام التجمعات الأقل من 800 نسمة ومراتبها تبتعد بقدر كبير جدا عن التوزيع المثالي.
- أحجام المدن ومراتبها بدءا من المرتبة الثالثة إلى غاية المرتبة 25 تقع تحت منحنى التوزيع المثالي لكن درجة التباعد عنه تكون أكبر في مقدمة هذه الفئة (1 - 13) عن مؤخرتها (14-25).
- أحجام التجمعات ومراتبها في مقدمة الترتيب (المرتبة الأولى والثانية) تقع بعيدة فوق منحنى التوزيع المثالي. مما يوحي لنا بوجود ظاهرة السيادة للمدينة الأولى أو الثانية..

- تتأكد سيادة المدينة الأولى عاصمة الولاية على مجالها الولائي لأن عدد سكانها يساوي أكثر من ضعف عدد سكان المدينة الثانية .
- إن اتساع الفارق بين مدينة العلمة في المرتبة الثانية وعين آزال في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى قلة عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين (25.000-50.000) من شأنه أن يعزل في المرتبة الثانية مدينة العلمة التي احتلت المرتبة الـ29 على المستوى الوطني. كما يتلخص الالتواء الوظيفي لتجمعات الولاية في أربع فئات تنتمي إلى ثلاثة أنواع من المدن هي:
- فئة المدن الجهوية: (210.00-245.000) لا ينتمي إلى هذه الفئة سوى مدينة سطيف.
- فئة المدن المتوسطة (80.000-108.000) لا تنتمي إلى هذه الفئة سوى مدينة العلمة التي تمثل حالة مثالية للمدن المتوسطة الكاملة النضج والتي تتأهب مستقبلا لأن تنتقل إلى فئة المدن الكبرى.
- فئة المدن الصغرى الهامة (ما بين 35.000-41.000) بالنسبة لمدينة عين ولمان. وما بين (7.800-31.000) بالنسبة لكل من مدن عين آزال، بوقاعة، عين كبيرة، عين آرنات، صالح باي، وعموشة، لوريسية وحمام قرقور. علما أن مراكز الثلاث مدن الأخيرة من هذه المجموعة تنتمي إلى الحدود الدنيا لهذه الفئة (حمام قرقور 8272، لوريسية 8714، عموشة 10251). وبالتالي فهي أقرب للتجمعات الانتقالية منها إلى المدن الصغرى.
- فئة المراكز الانتقالية: تتكون هذه الفئة من 38 تجمعا يتراوح عدد سكانها ما بين (3500-7800). وهي تتألف من فئتين فرعيتين هما فئة البلديات (5500-7800) التي بلغ عددها 15 بلدية هي على التوالي: جميلة، بئر العرش، حامة، عين لاجر، سامعي، عين عباسة، ذراع الميعاد، بني عزيز، بين فودة، قصر الأبطال، عين طريق، تالة إيفاسن، بني موحلي، شوك لكداة، قجال. تتكون هذه الفئة من 11 مركزا بلديا من بينها 04 مراكز حضرية (جميلة، عين لاجر، عين عباسة وبني فودة) إضافة إلى أربع أهم تجمعات ثانوية (سامعي، ذراع الميعاد، عين الطريق وشوك لكداة).
- أما التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين (3500-5500) أو القرى الكبرى فقدر عددها بـ23 تجمعا، من بينها 17 مركزا بلديا و 06 تجمعات ثانوية هي على التوالي (مهدية، فرماتو، عين طويلة عفريت، أولاد عمارة والحدرة) التي تقع على التوالي في بلديات (عين آرنات، سطيف، عين كبيرة، صالح باي، بوسلام وبني حسين).
- أما مراكز البلديات فإنها تنتشر كما هو موضح في الجدول التالي في عدة أنحاء من الولاية.

- أما التجمعات التي يتراوح عدد سكانها أقل من 3500 نسمة فبلغ عددها 119 تجمعا، جميعها ينتمي إلى فئة المراكز الريفية. من بينها 64 قرية عدد سكانها يتراوح ما بين (1400-3500) و55 مشقة كبيرة عدد سكانها يتراوح ما بين (800-1400). و34 مشقة صغيرة هي أشبه بالسكن المبعثر، عدد سكانها يتراوح ما بين (137-800). يجب ترقيم الأجزاء على النحو التالي: 1، 2 (ومن بعد 1.1، 1.1.1، 2.1.1)، 2.1، إلخ.

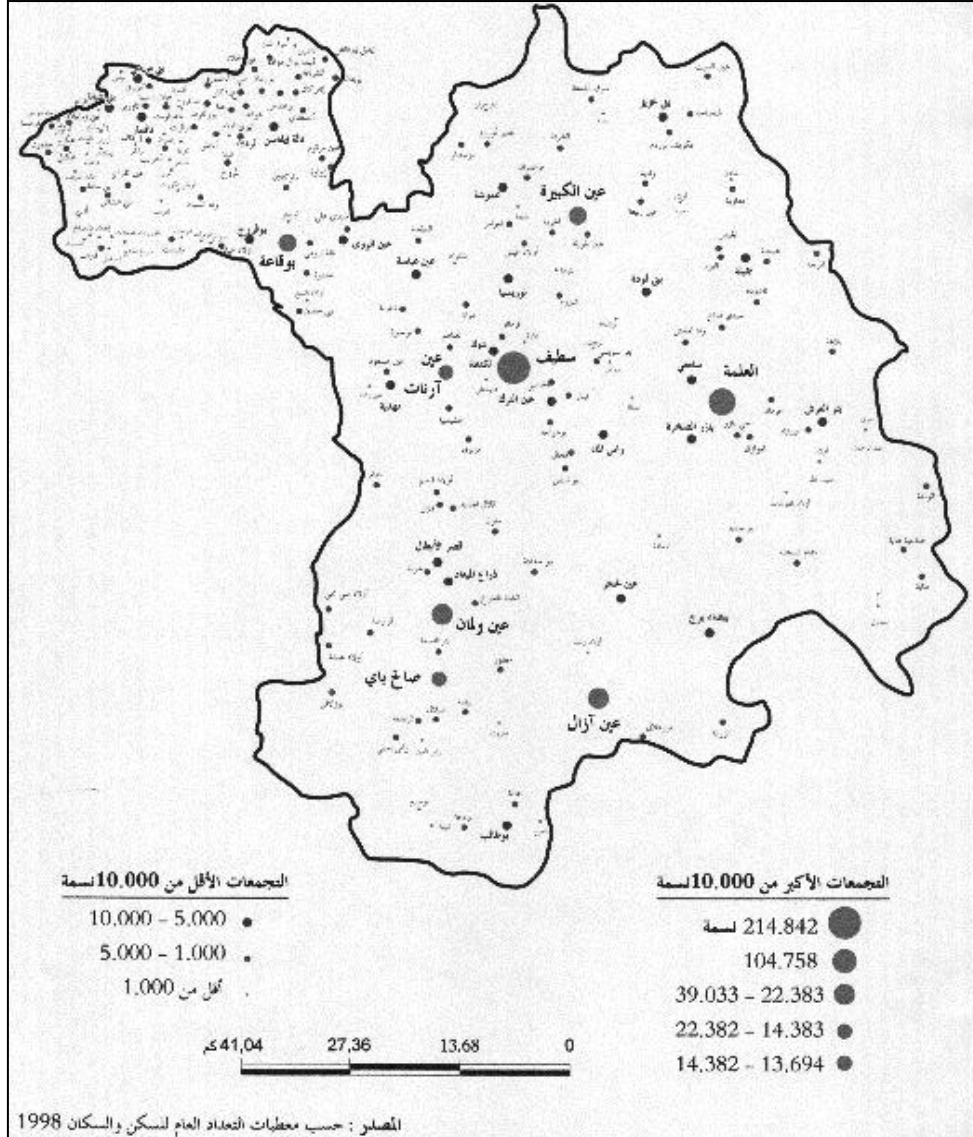
9 المدن في المجال

يوجي التوزيع الجغرافي لمدن الولاية بسب القرب الشديد بين مدينتي العلمة وسطيف إلى جود محور حضري يتركز من خلاله التحضر في منتصف الولاية. ومن المفيد جدا أن نشير أن هذا التركيز يتم وسط مجال ريفي. وعليه فإن كل من الوسطين الريفي والحضري يتعايشان معا في هذه المنطقة. التي تحتوي أيضا على مدن الفئات الأخرى حيث تقع بها ثالث ورابع مدينة هما من أهم المدن الصغرى في الولاية. وبالتالي فإنها تزيدان من تركيز الظاهرة الحضرية في منطقة السهول العليا عموما وفي وسطها خصوصا. أما في جزئها الجنوبي فإن مدينتي عين ولمان وعين آزال تمثلان أكبر التجمعات الحضرية. إن وقوع المدينة الصغيرة التي تليها مباشرة في الترتيب (بوقاعة) في منطقة جبال البيان أين تشكل أكبر تجمع حضري في الناحية الشمالية الغربية بالقرب من مدينة حمام قرقور، التي تنتمي إلى الحدود الدنيا لفئة المدن الصغرى ينشأ عنها محورا آخر أقل تحضرا يخترق المجال الريفي الفقير والمعزول ذو التضاريس الجبلية الوعرة.

تدعم المدن الصغرى الأقل حجما من مدينة عين ولمان عموما هيكل الشبكة الحضرية التي رسمت مدن الفئتين السابقتين معالمه الأساسية. ولكنها لا تغير رغم الأهمية التي تولى لها وفقا لمنطق أحواض الحياة من الاتجاه العام لتركز الظاهرة الحضرية. بالإضافة إلى المراكز السابقة تدعم الشبكة الحضرية في الولاية مجموعة من المراكز الصغيرة تقع في المنطقة الانتقالية بين التنظيمين المجاليين الحضري والريفي. تضم 38 تجمعا تتكون من البلدات والقرى الكبيرة التي بحكم عددها وطريقة انتشارها وقربها من العالم الريفي باستطاعتها المساهمة في خدمته وتوصيل السلع والخدمات إليه. كما أنها مؤهلة لأن تكون بعض أقطابه الثانوية.

أخيرا تساهم مجموعة أخيرة تتألف من 119 تجمعا تختلف فيما بينها حسب عدد سكانها اختلافا كبيرا، في تكملة المعالم الأخيرة لتوزيع التجمعات في هذه الولاية. وبحكم عددها الكبير وتوزيعها الذي لم يستثنى أي منطقة من المناطق وكذا ترسخها في العالم الريفي التي هي جزء منه. فإنها مؤهلة لأن تلعب حسب الطريقة التي تنتشر بها دورا هاما في رسم الخصوصيات المجالية لأحواض الحياة والحالة التي من الممكن أن تكون عليها.

الشكل رقم (03). توزيع التجمعات العمرانية في اقليم ولاية سطيف



10 تراتب التجمعات حسب عدد المرافق

تنتظم تجمعات الولاية وظيفيا بشكل هرم، يتألف من 202 مركز موزعة على سبعة مستويات تختلف فيما بينها حسب قدرتها على توفير عدد معين من الخدمات للسكان المقيمين بها. حيث يتشكل المستويين الأول والثاني من 107 مشنة صغيرة أو كبيرة، جميعها يعجز عن توفير العديد من الخدمات

لسكانه. وبالتالي فإنهم مضطرون للتنقل من أجلها يوميا بعيدا عن أماكن إقامتهم باتجاه مراكز البلديات التي ينتمون إليها أو مراكز البلديات الأخرى.

الجدول رقم (01).ولاية سطيف : مستوى التجمعات حسب عدد المرافق

المستوى	عدد المرافق	المستوى مقارنة مع قطب حوض الحياة	التجمعات التي تنتمي له
الأول	3-0	أقل من قطب حوض الحياة	72 تجمع ثانوي
الثاني	5-4	أقل من قطب حوض الحياة	35 تجمع ثانوي
الثالث	14-6	أقل من أو يساوي قطب حوض الحياة	37 مركز بلدية و 35 تجمع الثانوي
الرابع	32-15	أفضل من أو يساوي أحيانا قطب حوض الحياة	12 مركز بلدية
الخامس	46-33	أفضل من قطب حوض الحياة	08 مراكز بلدية
السادس	56-47	أفضل بكثير من قطب حوض الحياة	عين ولمان و العلمة
السابع	أكثر من 56	مرافق جد متخصصة تجعل تجمعات هذه المستوى تخرج من دائرة قطب حوض الحياة	سطيف

أما المستوى الثالث، فإنه يتكون من 72 تجمعاً، تستطيع أن تقدم خدمات تساوي تقريباً الخدمات التي تقدمها الأقطاب الرئيسية والثانوية لأحواض الحياة. أما المستوى الرابع فإن تجمعاته أفضل نوعاً ما من هذه الأقطاب، وبالتالي فإنها مؤهلة مبدئياً لأن تلعب هذا الدور القيادي. نظراً لأن عدد مرافقها يتراوح ما بين 15 و 32 مرفقاً. ويضم المستوى الرابع 12 مركزاً بلدياً. تتوزع جغرافياً في كل من منطقة الجبال الشمالية، منطقة السهول العليا، جبال جميلة وتلال عموشة.

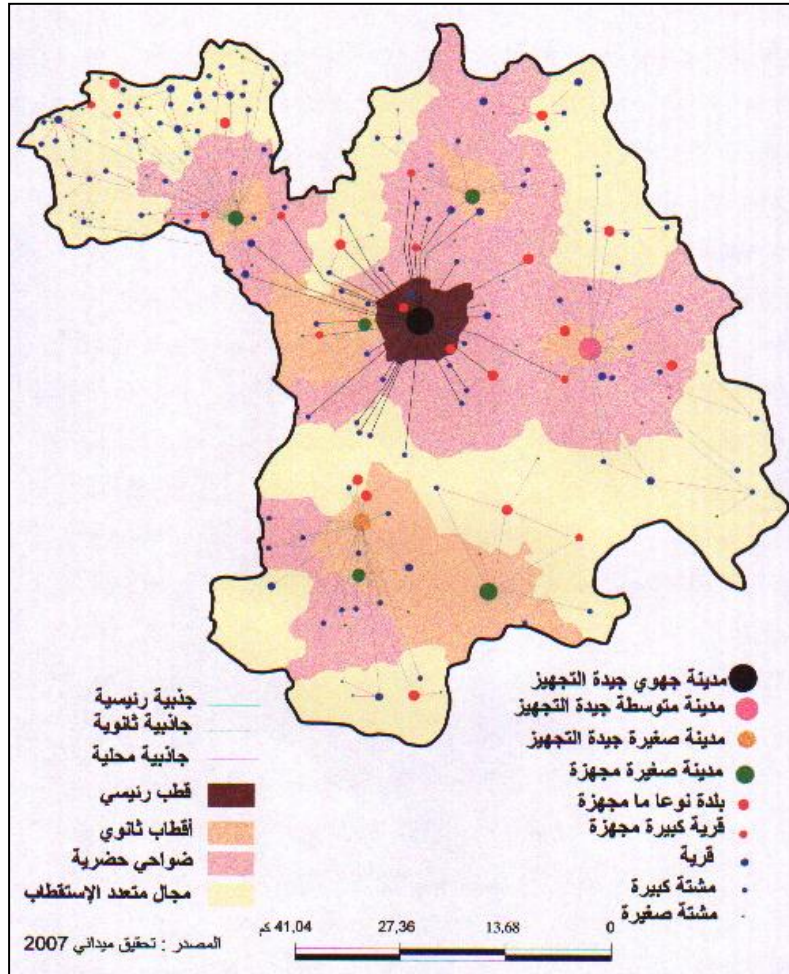
تستطيع تجمعات المستوى الخامس توفير عدد كبير من الخدمات يتراوح ما بين 33 و 46 مرفقاً، وهي بذلك قادرة على أداء الدور الوظيفي لقطب حوض الخدمة بكل سهولة. ويتألف هذا المستوى من 08 تجمعات تنتمي جميعاً إلى فئة الحضر. أما المستوى السادس فإنه يتكون من مدينتين هما على التوالي العلمة وعين ولمان، إذ تتميز الخدمات التي يمكن الحصول عليها فيها. حيث تملك كل واحدة منها ما بين 47 و 56 نوع من الخدمات، وبالتالي فإنه يمكن اعتبارها بمثابة أقطاب مثالية.

في الأخير تحتل مدينة سطيف بمفردها المستوى السابع، لكن الخدمات التي تقدمها هذا المدينة بقدر ما هي مهمة ومتخصصة بقدر ما تقل العلاقة التي تربطها بمفهوم حوض الحياة كمستوى للتنظيم المجالي يستند أساسا للطريقة التي يتم بها الحصول على الخدمات الأساسية فقط.

11 حوض الحياة والتنظيم المجالي للمنطقة

يهدف الحصول على تقسيم جغرافي يتناسب مع دراسة شروط الحياة اليومية، قمنا بالبحث عن أصغر وحدة مجالية يتحصل بداخلها السكان على أهم الخدمات التي يكون اللجوء إليها بصفة يومية، بالاعتماد على قائمة تتكون من 44 مرفقا تجاريا وخدميا. حيث قمنا بعملية استقصائية مست عينة مكونة من 6000 استمارة وزعت على 60 إكمالية بمعدل 100 استمارة لكل إكمالية. وبعد إجراء عملية الفرز وحساب عدد السكان المستقرين ثم حساب التدفقات والارتباطات، ثم ترتيب هذه الأخيرة، استطعنا حسب ما هو موضح في خريطة أحواض الحياة الناشئة تعيين الأقطاب الرئيسية والثانوية والتجمعات التابعة لها.

الشكل رقم (04). توزيع أنماط مجالات الاستقطاب داخل إقليم ولاية سطيف



12 الخلاصة

تمثل هذه الدراسة محاولة منهجية لوضع الأسس الأولى لمقاربة مجالية باستعمال أحواض الحياة، في دراسة توزيع الخدمات والتجارة على المستوى القاعدي للهيكلة الحضرية، ولقد إتضح لنا جليا مثل ما أكدته الطريقة المستعملة أن بعض التجمعات تشكل وحدة مجالية مشتركة، جوهرها العلاقات الوظيفية الناشئة عن طلب سكانها للخدمات الأساسية، التي يكون الإقبال عليها يوميا. حيث يجذب سكان جميع البلديات بالدرجة الأولى نحو مدينة سطيف، التي تنتمي لفئة المدن الجهوية، نظرا لأنها القطب الذي يهيم على جميع نسب الارتباط بين البلديات ويتوفر على خدمات لا يمكن الحصول عليها في باقي البلديات الأخرى، التي نظرا لقلّة مرافقها وانعدامها أحيانا تظل تابعة لهذا القطب، الذي هو بمثابة وسيلة لتحقيق التسلسل الوظيفي للشبكة الحضرية عند هذا المستوى بحكم قرابه من تجمعات البلديات التابعة له.

إن اللجوء إلى مدن العلمة، عين ولمان، عين آزال، بوقاعة وعين كبيرة يكون بالنسبة لسكان البلديات التابعة لها في أغلب الحالات عندما تعجز هذه الأخيرة عن توفير رغبات سكانها. لذا يكون الاتجاه نحو هذه المدن باعتبارها أقطاب ثانوية قريبة وقادرة على تحقيق رغبات المتنقلين إليها. وبالتالي فإنها بمثابة الخيار الأول الذي تتجه نحو التدفقات اليومية التي يكون التردد عليها في هذه الحالة أكثر من تلك التي تتوفر في القطب الرئيسي. أما البلديات والتجمعات الأخرى فإنها تكفي بتوفير الخدمات الجوارية فقط لسكانها. ولذلك فإنها ترسم مجالا متعدد الاستقطاب.

في الأخير، فإن هذا النوع من التنظيم يدل على وجود علاقة وثيقة بين المجالات التي يتألف منها حوض الحياة وسكانه الذين ينتشرون في المستويات الدنيا للهرم الحضري، وأولئك الذين ينتمون إلى المجال الريفي. لأن حاجتهم للخدمات الأساسية التي تشبع رغباتهم اليومية تجعلهم يتعاملون يوميا مع هذا المجال الذي يشعرون نحوه بالانتماء الحقيقي كونه يستوعب تدفقاتهم ويتفاعلون معه.

وهذا ما يدفعنا في نهاية هذه المحاولة أن ندعو لتبني أحواض الحياة، كوسيلة لتوزيع الخدمات وتجديد التحليل المجالي في المستوى القاعدي للهرم الحضري. بالإضافة لاستعمالها كوسيلة مساعدة لتحقيق العدالة المجالية في ظل أهداف التنمية المستدامة باعتبارها قادرة على تعريفنا بالحاجيات والنقائص الفعلية لشبكة الخدمات من جهة ولتوزيع الطلب عليها من جهة أخرى.

المراجع العربية

- التيجاني بشير محمد (2002)، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 143ص.
- كايد عثمان أبو صبحة، (2002) جغرافيا المدن، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن، 2002، 430ص.
- عدنان رشيد حبيب ومجموعة من أساتذة معهد علوم الأرض بجامعة قسنطينة، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري – دراسة للنمو الحضري وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة.
- عطوي على (2002)، جغرافية المدن، الجزء الأول والثاني والثالث، منشورات دار النهضة العربية، بيروت.
- مدينة العلة التحولات الجارية وتأثيراتها على المجال، (2002). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية.
- دور التجهيزات والخدمات في التنظيم المجالي حالة ولاية سطيف، (2000). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية،
- مدينة سطيف، التنظيم المجالي وأفاق التوسع لعام 2005، (1992). مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية،
- ولاية سطيف محاولة وضع تقسيم وظيفي للمجال، (2003) مذكرة تخرج مهندس دولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا، فرع التهيئة الإقليمية

المراجع الأجنبية

- SEDJARI (1999), Aménagement du territoire et développement durable, quelles intermédiations ? , édition Harmatan – GRET, 325p.
- D. NOIN, Le nouvel espace français, collection Cursus, série Géographie, 2ème édition, Armand colin, 241p.
- J-B. CHARRIER (2002), Ville et campagne, collection U, série géographie, édition Masson Armand colin.
- J. BEAUJEU-GARNIER et G. CHABOT (1963), traité de géographie urbaine, édition Armand Colin, paris 5ème, 493p.
- G. PAILLOTIN (2002), les campagnes et leurs villes, éditions Eyrolles
- E. MAURET (1974), Pour un équilibre des villes et des campagnes, collection aspect de l'urbanisme, Dunod, paris, 242p
- M. COTE (1996), L'Algérie espace et société, collection U, série géographie, édition Masson Armand colin, 253p.
- M. DAHMANI (1984), Planification et aménagement du territoire, office des publications universitaires, Alger, 276p.
- M. COTE (1986), « la petite ville et sa place dans le développement Algérien », petite villes et villes moyennes dans le monde arabe, URBAMA, 16-17,

تأثير توطن الخدمات الصحية على جاذبية واستقطاب المدن. تحديد المدن المستقطبة للمدينة الصغيرة رأس العيون ضمن الشبكة الحضرية لولاية تبسة.

د. طرطار نسيمية، قسم الهندسة المعمارية، جامعة العربي التبسي تبسة

nassimatartar@gmail.com

ط د. تومي فهمي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

fahmitoumi111@yahoo.fr

أ. طرطار أحمد، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي

tartarahmed@yahoo.fr تبسة

الملخص:

تلعب الخدمات الحضرية بالمدن الجزائرية دورا مهما في نمو المدينة، فالمدن التي تشهد توطن أكبر للخدمات الحضرية هي المدن الأكثر نموا حضريا، حيث تظهر ملامح هذا النمو من خلال توطن الخدمات الصحية لاسيما الأطباء الخواص الذين عادة ما يختارون احسن المواقع استقطابا للسكان على مستوى الشبكة الحضرية لمدن الولاية او على مستوى المدينة وهذا ما ينعكس سلبا على سكان المدن الصغيرة. حيث سيتم في هذه الورقة البحثية التركيز على مدينة رأس العيون الحدودية كمدينة صغيرة ضمن الشبكة الحضرية لولاية تبسة من خلال التعرف على المدن المستقطبة لها من حيث خدمات الاطباء الخواص.

ومن أجل تحليل المعطيات سيتم الاعتماد على اداة جمع بيانات ممثلة في استبيان موزع عشوائيا على سكان تخصيص 50سكن -الازدهار- برأس العيون كمنهج عن تأثير توطن الخدمات الصحية على جاذبية واستقطاب المدن.

**The impact of the settlement of health services on the attractiveness and attraction of cities
Determining the polarized cities of the small city of Ras El-Ayoun within the urban network of
the state of Tebessa**

ABSTRACT: Urban services in Algerian cities play an important role in the growth of the city. Cities that witness a greater settlement of urban services are the most urbanized cities, where the features of this growth appear through the settlement of health services, especially private doctors who usually choose the best sites to attract the population at the level of the urban network of cities The state or at the city level, and this is reflected negatively on the residents of small cities.

Where in this research paper will focus on the border city of Ras El-Ayoun as a small city within the urban network of the state of Tebessa by identifying the cities that attract them in terms of private doctors services.

In order to analyze the data, a data collection tool will be relied on, represented by a questionnaire distributed randomly to the residents of the allocation of 50 housing

units - Al Izdihar - in Ras Al-Ayoun as a model for the impact of the settlement of health services on the attractiveness and polarization of cities.

KEYWORDS: especially private doctors, small cities, attractiveness, polarization, city of Ras El-Ayoun.

مقدمة:

تشمل الخدمات في أي مجال جغرافي معين خدمات التعليم، الصحة، المراكز الاجتماعية والثقافية الحدائق العامة وغيرها.

فعلى غرار مختلف الجوانب التي تعني بها الدراسات المتعلقة بهذه الخدمات كالأنشطة التي تؤديها والقوى العاملة التي تحتاجها، هندستها المعمارية، يعتبر التوزيع المجالي لهذه الخدمات على مستوى المدينة أو ضمن الشبكة الحضرية من أهم المتغيرات التي تحتاج الاهتمام بها. فوجود الخدمات الصحية في مدن دون أخرى ضمن الشبكة الحضرية يعتبر عدم انصاف لسكان تلك التي تنعدم فيها هذه الخدمات.

ولعل خير مثال على ذلك المدينة الصغيرة رأس العيون الحدودية التي تعتبر تجمعا ثانويا تابعا لمدينة الكويف والتي ينعدم بها توطن الاطباء الخواص سواء المختصين أو العاميين منهم وهذا ما ينتج عنه تهميش لهذه المدينة وبالتالي عدم توازن الشبكة الحضرية لمدن ولاية تبسة. ومن هذا المنطلق تم طرح التساؤل الآتي:

الى أي مدى يؤثر استقطاب وجاذبية الاطباء الخواص المتواجدين بالمدن الكبرى والمتوسطة على المدينة الصغيرة رأس العيون ضمن الشبكة الحضرية لولاية تبسة؟

1منهجية البحث:

تم الاعتماد في البحث على ثلاث مراحل اساسية الاولى تتعلق بجمع المعطيات البييليوغرافية التي تحدم موضوع تأثير توطن الخدمات الصحية على جاذبية واستقطاب المدن، اما الثانية فتتعلق بالتعامل المباشر مع الميدان من خلال القيام بتشخيص دقيق لمجال الدراسة، والمرحلة الأخيرة تتعلق بجمع المعطيات التي لم يتم التمكن من الحصول عليها ميدانيا بالاعتماد على 20 استمارة استبيان موزعة بطريقة عشوائية على سكان حي 50سكن -الازدهار- بمدينة رأس العيون -تبسة- إذ تتضمن هذه الاستمارة إضافة الى المعلومات الشخصية معلومات تخص محل إقامة الأطباء الخواص الذين يقصدهم السكان.

2التعريف بمجال الدراسة

تقع مدينة رأس العيون الحدودية (تجمع ثانوي) التابعة لمدينة الكويف البالغ عدد سكانها سنة 2008م 1244 نسمة حسب الاحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م والتي يرجع اصل نشأتها للفترة الاستعمارية، في اقصى الشرق لولاية تبسة الحدودية بجوار مدينة الكويف في الجهة الجنوبية الشرقية يجدها ضمن اقليمها البلدي الذي تقع فيه من الغرب بلدية تبسة، من

الشرق الحدود التونسية من الشمال بلدية عين الزرقاء، أما عن حي الازدهار (حالة الدراسة) فيعتبر اول تخصيص اجتماعي سكني أنشأ بالمدينة يحوي 50 حصة.
خريطة (01): موقع تخصيص 50 سكن الازدهار بالمدينة الصغيرة رأس العيون



المصدر:

<https://www.google.com/search?q=ras+el+ayoun+tebessa&oq=ras+el+ayoun+tebessa&aqs=chrome..69i57.13954j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8>

3 المدن الجاذبة والمستقطبة لسكان مدينة رأس العيون

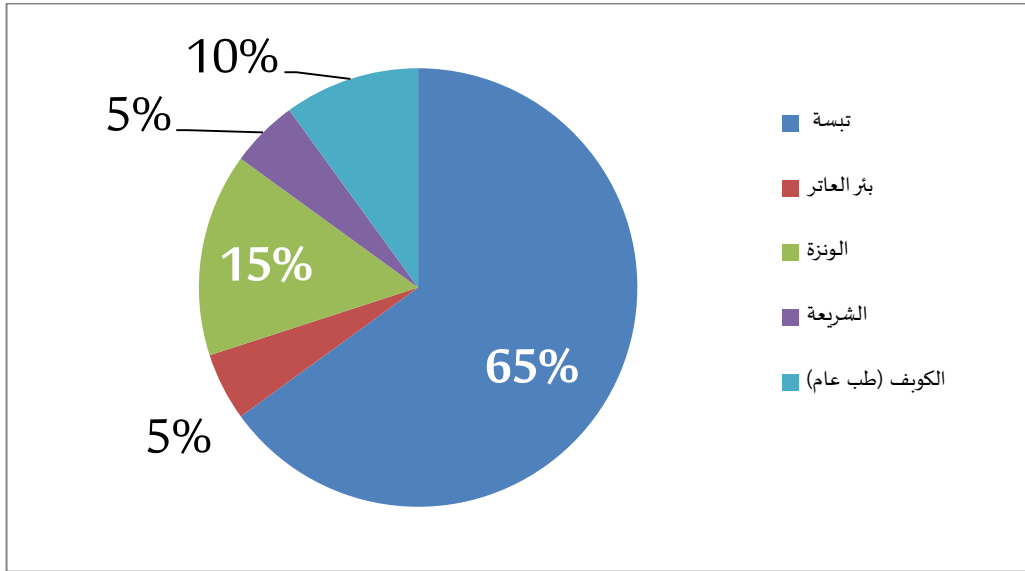
نظرا لغياب الاطباء الخواص باختلاف تخصصاتهم على مستوى مدينة رأس العيون الحدودية، مع إقتصار القطاع العام على الخدمات الطبية الاستعجالية فيما يتعلق بالطب العام لذا سيتم التطرق فيما يلي الى الوجهات التي يقصدها السكان بغرض الاختصاصات الآتية:

1.3 بالنسبة لطب الأطفال

من خلال احصاء الاطباء المتخصصين في طب الأطفال على مستوى ولاية تبسة تبين أن هذه الفئة من الاطباء تتواجد على مستوى مقر الولاية، ومقرات الدوائر الكبرى والمتمثلة في دائرة بئر العاتر، الشريعة والونزة، حيث يلجأ ما نسبته 65% من عينة الدراسة للأطباء المتواجدين على مستوى مدينة تبسة باعتبارها من جهة عاصمة للولاية حيث يتواجد بها أكبر عدد من اطباء الأطفال ومن جهة أخرى تعتبر المدينة الأقرب مسافة مقارنة بباقي المدن التي يتواجد بها هذا الإختصاص، في حين يلجأ 15% من السكان الى مدينة الونزة ويفسر هذا بتواجد علاقات قرابة بين سكان مدينة رأس العيون وسكان بلديات دائرة الونزة لاسيما مدينة المريج وعين الزرقاء التي تعتبران مكان ميلاد العديد من الالباء بالحلي المدروس، بينما يلجأ ما

نسبته 10% من عينة الدراسة الى كل من مدينة بئر العاتر والشريعة ويرجع هذا رغم بعد المسافة الى عدة عوامل كعلاقات المصاهرة، مكان عمل أحد أفراد الأسرة ما سبب ارتياح للأطباء المتواجدين بهاتين المدينتين بمجرد زيارتهم للمرة الأولى، بينما يكفي 10% من عينة الدراسة بعلاج اطفالهم لدى الاطباء العامين الخواص المتواجدين بمدينة الكويف (مقر البلدية) التي يتبعها التجمع الثانوي رأس العيون.

شكل 01: الأطباء الخواص المتخصصين في طب الأطفال
المستقطبين لسكان مدينة رأس العيون الحدودية

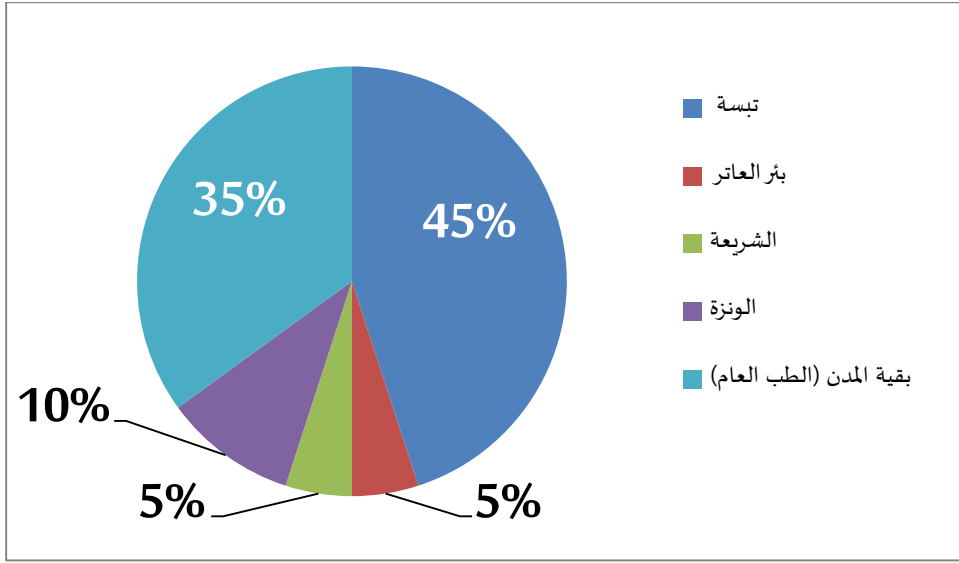


المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على الاستبيان، 2021م

2.3 بالنسبة لطب النساء والتوليد

كنظائرهم من أطباء الاطفال يتركز اطباء النساء والتوليد بمقر الولاية ومقرات الدوائر الكبرى بالنسبة لمدينة تبسة حيث يلجأ ما نسبته 45% من عينة الدراسة فيما يخص طب النساء والتوليد للأطباء الخواص المتواجدين لمدينة تبسة (مقر الولاية)، بينما يلجأ ما نسبته 10% الى مدينة الونزة بينما يلجأ ما نسبته 10% الى مدينتي الشريعة والونزة بينما يكفي ما نسبته 35% بالعلاج لدى الاطباء العامين الخواص المتواجدين بمدينة الكويف، بكارية، عين الزرقاء، المريج وتبسة.

شكل 02: الأطباء الخواص المتخصصين في طب النساء والتوليد
المستقطنين لسكان مدينة رأس العين الحدودية

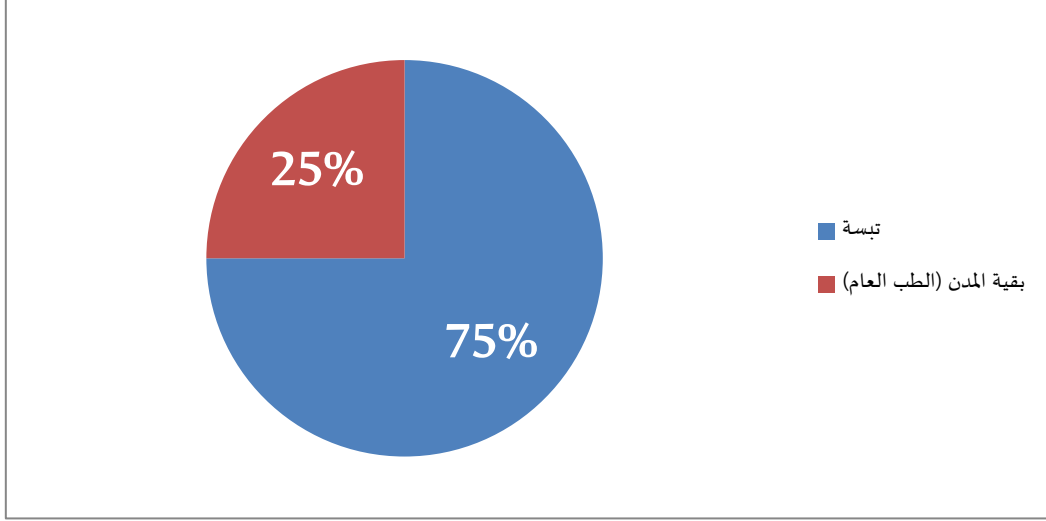


المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على الاستبيان، 2021م

3.3 بالنسبة لطب الأمراض الحساسية والصدريّة

من خلال المعاينات الميدانية لعينات من مقرات مختلف تخصصات الأطباء الخواص فإن اطباء الامراض الحساسية والصدريّة يتواجد كلها على مستوى مقر الولاية، تبين أن هذا التخصص يشهد اقبالا كبيرا من طرف سكان مختلف الولاية خاصة في ظل تفشي وباء كورونا كوفيد 19، حيث يلجأ ما نسبته 75% من عينة الدراسة الى هؤلاء الاطباء المتواجدين على مستوى مدينة تبسة، بينما يكتفي 25% من عينة الدراسة باللجوء الى الاطباء العاميين الخواص المتواجدين بالمدن المجاورة والقريبة كمدينة الكوف، بكارية، عين الزرقاء، المريج وتبسة.

شكل03: الأطباء الخواص المتخصصين في الامراض الصدرية والحساسية
المستقطبين لسكان مدينة رأس العيون الحدودية



المصدر: انجاز الباحثين اعتمادا على الاستبيان، 2021م

4.3 بالنسبة لطب أمراض القلب والشرايين وأمراض السكري وطب العيون

على غرار بقية التخصصات تبين من خلال المعاينات الميدانية لعينات من مقرات تخصصات الأطباء الخواص لطب أمراض القلب والشرايين والأطباء الخواص للسكري وطب العيون التي يتواجد كلها على مستوى مقر الولاية، حيث يلجأ ما نسبته 100% من عينة الدراسة الى هؤلاء الاطباء المتواجدين على مستوى مدينة تبسة.

5.3 بقية الإختصاصات الطبية الاخرى

يلجأ أغلب عينة الدراسة الى الاطباء الخواص في بقية التخصصات الاخرى كطب امراض الاعصاب، الجراحة العامة، طب العظام ... الى مدينة تبسة (مقر الولاية) بالدرجة الاولى، والى الى الاطباء العاملين الخواص المتواجدين خاصة بالمدن المجاورة والقريبة كمدينة الكوف، بكارية، عين الزرقاء، المريج وتبسة.

خلاصة

من خلال دراسة موضوع البحث بالاعتماد على المدن الجاذبة والمستقطبة لسكان حي الزهور بمدينة رأس العيون، تأكد أن احسن المواقع استقطابا للسكان على مستوى الشبكة الحضرية لمدن الولاية هي المدن الكبيرة والمتوسطة وهذا ما ينعكس سلبا على تنمية المدن الصغيرة كمدينة رأس العيون الحدودية ويزيد من عناء سكانها، رغم أن الدراسة تعتبر تجربة بسيطة تقود الباحثين الى تعميق الدراسات المتعلقة بتأثير استقطاب المدن الكبرى والمتوسطة على تنمية المدن الصغيرة ضمن الشبكة الحضرية، وهذا سيدفع خاصة في ظل نية الدولة في تبني اقتراحات الباحثين في مجال التنمية المحلية الى وجوب التفكير في الإعتماد على طرق ومناهج علمية تساعد على تشجيع توطن مختلف الخدمات

على مستوى المدن الصغرى ولعل اهمها التفكير في جملة من الميكانيزمات التي تشجع الاستثمارات في مجال الخدمات الصحية على غرار الخدمات الاخرى لإعطاء فرص وتحفيزات وتسهيلات وامتيازات لهذه المدن الصغيرة مقارنة بالمدن الكبيرة والمتوسطة في الحصول على العقارات الخاصة بالاستثمار في مجال هذه الخدمات من حيث الاجراءات الادارية والمالية، ومرافقة هؤلاء المستثمرين من بعد وغيرها.

البيبلوغرافيا:

1- الرابط

<https://www.google.com/search?q=ras+el+ayoun+tebessa&oq=ras+el+ayoun+tebessa&aqs=chrome..69i57j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8>

تم الاطلاع عليه 20 سبتمبر 2021 على الساعة 10.45د

2- سليم أحمد: التخطيط المكاني للخدمات الصحية في مدينة طولكرم وضواحيها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م.

3 Amar Azzouzi & Abdelhak Acidi : La répartition spatiale inégale des médecins privés en lien avec leurs motifs d'installation dans la wilaya d'Annaba , Bulletin de la Société Royale des Sciences de Liège,Belgique,2017 (DOI: 10.25518/0037-9565.7313)

4- بلدية رأس العيون: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات تبسة، الكويف، الحمامات، 2012.

5- بلدية رأس العيون: الاحصاء العام للسكان والسكن ، 2008.

6- القانون رقم 20/01 المؤرخ في: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001 متعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.

7- القانون 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

مدينة بوغزول بين واقع النسيج القديم و آفاق مشروع المدينة الجديدة

حاجي محمود⁽¹⁾، أ.د. بوسماحة أحمد⁽²⁾

⁽¹⁾ Institut GTU, Université Larbi Ben Mhidi, Oum EL Bouaghi, Algérie

E-mail : mahmoud-archi@hotmail.com

⁽²⁾ Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture, Université Larbi Ben Mhid

Oum EL Bouaghi, ahmed.bousmaha@univ-oeb.dz

ملخص:

تواجه مدينة بوغزول تحديات كبرى في طريق تحولها من تجمع سكاني لا يتعدى تعداده السكاني 13000 نسمة، إلى مدينة مستقبلية تكون متروبولية كبرى يقطنها ما يناهز 400000 ساكن، و يعرف إنجاز هذا المشروع وتيرة بطيئة، إذ لم يتم الانتهاء من مرحلة إنشاء الطرق و الشبكات المختلفة رغم انطلاقها منذ حوالي 13 سنة.

و تندرج هذه الدراسة ضمن ثلاث من محاور هذا المؤتمر الدولي، حيث تعنى بالروابط بين مدينة بوغزول الحالية و تلك المستقبلية قيد الإنشاء، كما تطرقت لدور المدينة الجديدة المقترضة في جذب السكان، و حاولت الدراسة تسليط الضوء على التحولات التي يعرفها النسيج الحالي خلال تحوله لجزء مهم من مدينة متروبولية كبرى.

و قد عمدت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين الوضع الحالي للنسيج القديم لمدينة بوغزول و بين الآفاق المستقبلية التي يطرحها مخطط المدينة الجديدة الذي أخذ بعين الاعتبار ترقية هذا النسيج الموجود ليكون جزء لا يتجزأ من إقليم المدينة الجديدة و منسجما مع طابعها الحضري و العمراني، غير أن الواقع المعيش لا يعكس كل تلك الآثار الإيجابية النظرية، إذ رغم مساهمة المشروع اقتصاديا و اجتماعيا إلى أن مساهمته تظل مؤقتة و محدودة ما لم يتم استكمال إنشاء المدينة وفق المخططات المنجزة، كما أن هذا التأخير قد ساهم سلبا على الصعيد البيئي، إذ كان من المفترض أن تشكل المدينة سدا أخضرا ضد ظاهرة التصحر و ما يتبعها من رياح رملية، غير أن إنجازها الذي يستغرق وقتا طويلا كانت له آثار سلبية على بحيرة بوغزول الطبيعية.

و قد حاولت الدراسة تقديم توصيات من شأن تطبيقها أن يساهم في تفادي بعض النقاط السلبية التي تم تسجيلها

كلمات دلالية: بوغزول، تحولات، نشاط اقتصادي، نسيج قديم، مدينة جديدة، روابط

The city of Boughezoul between the reality of the old fabric and the prospects of the new city project

ABSTRACT: The city of Boughezoul faces major challenges on the way to transforming from an urban agglomeration with a population of no more than 13,000 people, to a future metropolis city with a population of approximately 400,000 residents. The execution of this project had known a slow cadence, as the construction phase of the roads and networks has not been completed despite its was launched from 13 years ago.

This study falls within three of the axes of this international conference, as it deals with the links between the current city of Boughezoul and the future one under construction. and it also touched on the role of the supposed new city in attracting the population, and tried to shed light on the transformations that the current fabric knows during its transformation into an important part of major metropolitan city.

The study proceeded to make a comparison between the current situation of the old fabric of the city of Boughezoul and the future prospects presented by the new city plan, which took into account the upgrading of this existing fabric to be an integral part of the territory of the new city and in harmony with its urban and urban character. Living does not reflect all these theoretical positive effects, as despite the project's economic and social contribution, its contribution remains temporary and limited unless the city's construction is completed according to the completed plans, and this delay has negatively contributed to the environmental level, as it was supposed to constitute The city is a green dam against the pure desertification and what follows from the sandy winds, but its completion, which takes a long time, had negative effects on the nature of Lake Boughezoul.

The study attempted to provide recommendations whose application would contribute to avoiding some of the negative points that were recorded

KEYWORDS: Boughezoul, transformations, economic activity, old fabric, new city, links

1 المقدمة:

تحتل مدينة بوغزول بموقع جغرافي استراتيجي، فهي مركز تقاطع الطريق الوطني رقم 01 - محور شمال-جنوب- مع الطريق الوطني رقم 40 -محور شرق غرب-، و هو ما يؤهلها لتكون إحدى المدن الجديدة المتروبولية لتكون مركز ثقل اقتصاديا و بيئيا، غير أن تنفيذ هذا المشروع يعرف تأخرا شديدا، فمذ سنة 2008 لم يتم الانتهاء من انجاز البنى التحتية -طرق و شبكات مختلفة-.

خلال سنة 2011 قامت مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول بانجاز مخطط يهدف لتطوير النسيج القديم لمدينة بوغزول ليتماشى مع نسيج المدينة الجديدة قيد الإنشاء، مع ضمان روابط بين النسيجين القديم و الجديد، و لكن هذه الدراسة لا تزال حبرا على ورق، و قد تعرضت هذه الدراسة لواقع هذا النسيج مقارنة بالمخططات المسطرة

و قد اقترح المخطط في مرحلته الأولى سيناريوهين اثنين لتكوير النسيج و ذلك إما بإعادة هيكلة جزرية عن كريق عمليات هدم و إعادة بناء أو عن طريق عمليات تحسين حضري دون المساس بهيكلة النسيج القديم و هو الاقتراح الذي تم قبوله، ليتم تطويره في المرحلة الثانية من المخطط و التي تم انجازها سنة 2012 (مؤسسة المدينة الجديدة، 2012).

1.1 إشكالية الدراسة

فما هو واقع النسيج القديم في ظل الآفاق المستقبلية النظرية التي يطرحها مشروع المدينة الجديدة؟
لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال، يمكن طرح الأسئلة التالية:

ما هي النشاطات الاقتصادية لسكان المدينة و هل يشكل النسيج القديم مركز جذب؟

ما هو تأثير المحاور شرق-غرب /شمال-جنوب على النشاط الاقتصادي؟

ما هو تأثير مشروع المدينة الجديدة على النسيج القديم؟

هل يمكن تصنيف النسيج القديم كمدينة صغيرة ؟
هل يمكن تصنيف المدينة المستقبلية كمدينة متروبولية؟

1.2 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة السابقة، يطرح الباحثون فرضية رئيسة و فرضيات فرعية ليتم من خلال البحث التحقق من صحتها.

1.2.1 الفرضية الرئيسية:

يلعب مشروع المدينة الجديدة بوغزول دورا مهما في توجيه و هيكلية مجال النسيج القديم على المستويات: المحلية، الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية.

1.2.2 الفرضيات الفرعية:

- يشكل مشروع المدينة الجديدة عاملا من عوامل توسع مجال النسيج القديم.
- يعد المشروع عاملا أساسيا في الديناميكية الاقتصادية لفضاء المدينة من تجارة، خدمات، و نقل للبضائع و المسافرين.
- يؤثر مشروع المدينة الجديدة في تلوث مجال عناية الكبرى و يعتبر من العوامل المؤثرة في جملتها.

1.3 أهداف الدراسة:

مثل كل بحث علمي تتوزع أهداف البحث على ثلاثة محاور رئيسية:

1.3.1 أهداف علمية:

يهدف البحث لمحاولة دراسة و تحليل دور مشروع انجاز المدينة الجديدة بوغزول في تنظيم مجال النسيج القديم ، و تناول الموضوع بمنظور جديد يعكس رؤية الباحثين و من بين أهم الأهداف العلمية:

- محاولة فهم و دراسة النسيج القديم و تأثيرات مشروع المدينة الجديدة عليه.
- دراسة شبكة الطرقات.
- دراسة التأثيرات المتبادلة بينهما ، على المستويات المحلية، الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية.
- محاولة إنشاء و تحيين (تحديث) خرائط و هياكل تنظيمية تتسم بالمصادقية و تعكس الظواهر بأقرب طريقة ممكنة.
- محاولة تكوين واقتراح آراء، توجيهات و مسارات للبحث قد تساعد الباحثين مستقبلا.

1.3.2 أهداف بيداغوجية:

تهدف الدراسة لتوفير مادة علمية يمكن الاطلاع عليها من الإسهام في تحضير الدروس و مختلف البحوث العلمية المتعلقة بمجال مدينة بوغزول الجديدة و نسيجها القديم.

1.3.3 أهداف مهنية:

توفير نتائج بحث مستقاة من دراسة ميدانية للظواهر و يمكن أن تسهم في اتخاذ قرارات على أرض الواقع إذا تم الرجوع لها من طرف الجهات المعنية بتسيير مشروع المدينة الجديدة بوغزول، و نسيجها القديم.

1.4 منهجية الدراسة:

ستقسم الدراسة على ثلاث أجزاء و هي:

- المقاربة النظرية:
- خلال هذا الجزء يتطرق الباحثون لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، عن طريق عرض آراء مختلف الباحثين و محاولة تحليلها و نقدها، و في هذه المرحلة يتم استخراج بعض المؤشرات و المعايير التي قد تستخدم في مراحل و أجزاء أخرى من الدراسة.
- المقاربة التحليلية.
- في هذه المرحلة يحاول الباحثون تشخيص و تحليل مختلف الظواهر التي سيتناولها البحث و ذلك من خلال دراسة و تحليل مختلف الوثائق و الدراسات الميدانية التي تناولت فضاء مدينة بوغزول بالبحث و التحليل سواء كانت منجزة من طرف باحثين آخرين أو من طرف منظمات و هيئات رسمية و مكاتب دراسات، و من خلال الملاحظة الشخصية للباحثين عن طريق المعاينة الميدانية للظواهر و توثيقها بالصور و الملاحظات المكتوبة، و في حالة توفر الظروف الملائمة .
- الزيارة الميدانية:
- في هذه المرحلة قام الباحثون بزيارة ميدانية لمجال الدراسة و ذلك لملاحظة الظواهر المدروسة و التقاط الصور اللازمة.

1.5 أدوات منهجية الدراسة:

تعتمد المنهجية على عدة أدوات نذكر منها:

1.5.1 البحث المكتبي:

في هذه المرحلة يقوم الباحثون بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات، الأبحاث و الكتب المتعلقة بموضوع البحث و تعتبر شبكة الانترنت من أهم الوسائل لذلك في ظل الظروف الصحية التي تعرفها البلاد.

1.5.2 جمع المعطيات و البيانات:

و يتعلق الأمر بجمع كل البيانات المتعلقة بمجال الدراسة، سواء مجالية، اجتماعية، اقتصادية أو بيئية كانت و ذلك عن طريق الإطلاع على الأعمال التي تناولت مجال الدراسة، و كذلك زيارة مختلف المديریات و الهيئات و مكاتب الدراسات التي يمكنها تزويد الباحث ببعض الإحصاءات المخططات و الوثائق الرسمية، و خاصة مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول.

1.5.3 الملاحظة الميدانية:

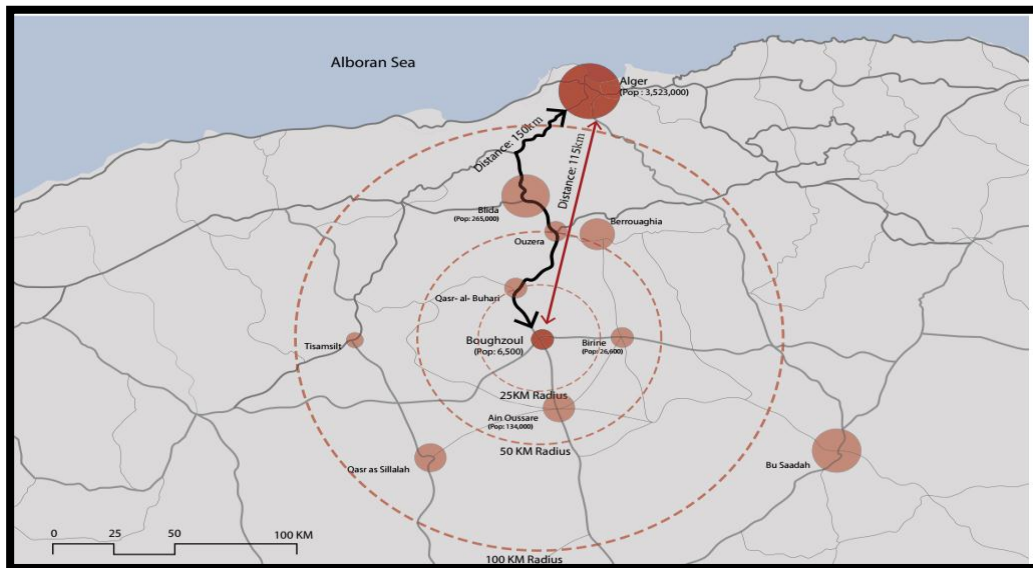
يقوم الباحثون خلال إعداد البحث بعدة زيارات ميدانية لمجال الدراسة، قصد ملاحظة الظواهر المدروسة و يحاولون توثيق ملاحظاتهم سواء عن طريق تدوينها، ترجمتها لرسوم أو عن طريق التقاط صور معبرة.

2 واقع النسيج القديم لمدينة بوغزول:

2.1 الموقع الجغرافي:

تشغل مدينة بوغزول موقعا جغرافيا متميزا فهي مركز تقاطع طريقين يمثلان شريطين مهمين بالنسبة لتنقل المسافرين و السلع، إذ يربط الطريق الوطني رقم 40 شرق البلاد بغيرها، بينما يعبر الطريق الوطني رقم 1 الجزائر من شمالها لجنوبها، و يكتسب هذا الطريق العبر للصحراء أهمية إقليمية إذ يربط الجزائر بخمس دول مجاورة، و هي: تونس، مالي، النيجر، نيجيريا و تشاد (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)، كما أن المدينة لا تبعد عن عاصمة البلاد سوى ب115 كم جوا، أو 150 كم عبر الطريق السيار شمال جنوب، مروراً بكل من المدن المتوسطة و الكبرى البرواقية، المدية، الشفة و البليدة.

شكل رقم 1: الموقع الجغرافي مجال الدراسة



المصدر: مؤسسة المدينة الجديدة، 2011

أما جنوبا فعلى امتداد نفس المسافة تقريبا نجد كلا من عين وسارة و الجلفة، بينما تبعد عن مدينة مسيلة شرقا ب 160 كم، و مدينة تيارت غربا بحوالي 200 كم، كل هذه المعطيات، بالإضافة للطبيعة السهلة لتضاريس المنطقة جعلت السلطات تتجه لانجاز مدينة جديدة في ذلك الموقع.

2.2 تحديد مجال الدراسة:

يهم هذا البحث بدراسة مجال النسيج القديم لمدينة بوغزول والذي يحده شمالا الطريق الوطني رقم 40 الذي يفصله مجاليا عن أرضية مشروع المدينة الجديدة، بينما يعبره الطريق الوطني العابر للصحراء.

شكل رقم 2: تحديد مجال الدراسة



المصدر: من انجاز الباحثين

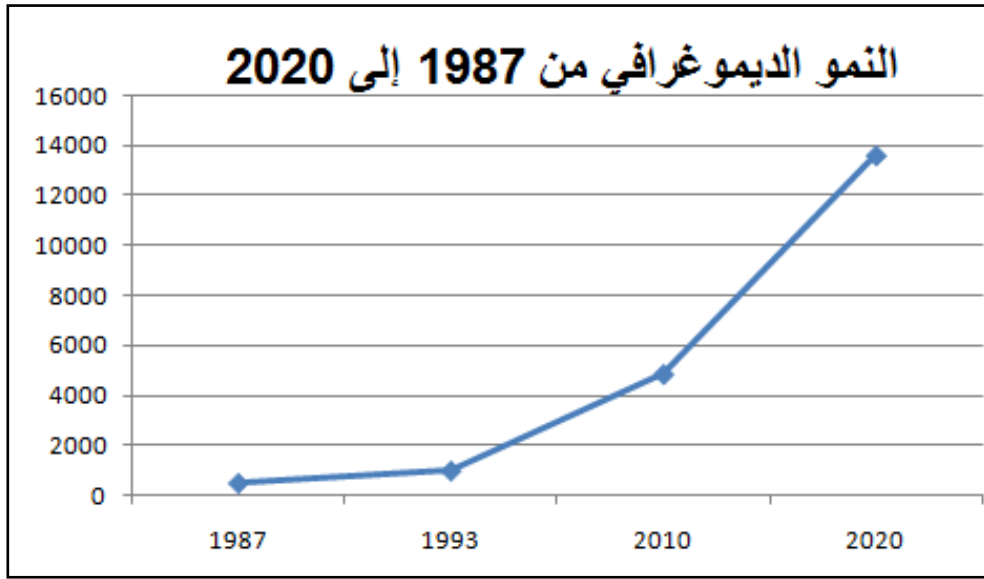
2.3 النمو الديموغرافي:

شهدت المنطقة نموا سكانيا معتبرا خلال العقد الأخير حيث ارتفع عدد سكانها من 4850 سنة 2010 (مؤسسة المدينة الجديدة ، 2011) إلى 13617 سنة 2020 (موسوعة ويكيبيديا) و ذلك راجع لتحسن الظروف المعيشية ، خاصة في ظل الاستقرار الأمني، توقف موجة النزوح نحو المدن الكبرى، البحجوح المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة، بالإضافة للنشاط الاقتصادي الذي كان مشروعا انجاز المدينة الجديدة و الطريق السريع شمال جنوب أهم عاملين مساعدين على تنشيطه .

جدول رقم 01:النمو الديموغرافي من 1987 إلى 2020

السنة	عدد السكان	معدل افراد الاسرة
1987	485	7,76
1993	980	7
2010	4850	6
2020	13617	5

شكل رقم 03:النمو الديموغرافي من 1987 إلى 2020



المصدر: مؤسسة المدينة الجديدة، 2011

2.4 طبيعة السكنات:

تشكل السكنات الفردية الغالبية الساحقة المكونة للنسيج القديم للمدينة بنسبة 47% منها بينما تحتل الأراضي الشاغرة نسبة 23%، بينما تتركز السكنات الجماعية في مشروع القطب الحضري المعروف ببحة و الذي تم انجازه سنة 2013 ، و في دراسة أجرتها مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول سنة 2012 قدرت نسبة السكنات ذات الحالة المقبولة ب44% مع تسجيل رداءة

بطابعها المعماري ، كما أن 41% من تعداد السكنات كان لا يزال قيد الانجاز (مؤسسة المدينة الجديدة ، 2011).

2.5 المرافق العمومية:

نوضح من خلال الجدول التالي المرافق العمومية التي يضمها النسيج القديم للمدينة مع تصنيفها حسب القطاعات و حسب مدى تأثيرها، كما تجدر الإشارة أن بعض المرافق المتوفرة أو قيد الانجاز، و التي تخدم سكان المدينة، تقع إما على مستوى القطب الحضري المنفصل مجاليا عن النسيج القديم مثل الثانوية ، مركز التكوين المهني، و المستوصف، أو خارج المجال الحضري للمدينة مثل محطة النقل عبر السكك الحديدية قيد الانجاز و مركز عمليات الاتصالات الفضائية .

جدول رقم 02: تصنيف المرافق العمومية المتواجدة بمجال الدراسة

القطاع	مستوى الحي	مستوى المدينة	مستوى إقليمي	مستوى وطني
الإدارة العمومية		مبنى البلدية و مصالحها التقنية الحماية المدنية الدرك الوطني مفتشية التربية الوكالة الوطنية للتشغيل صندوق الضمان الاجتماعي مبنى البريد	تكنات عسكرية قاعدة حياة المدينة الجديدة	
الشؤون الدينية	3مساجد			
التعليم	4 ابتدائيات	متوسطة ثانوية (القطب الحضري)		
الصحة		عيادة طبية مستوصف (القطب الحضري)		
الرياضة		قاعة رياضة		
النقل			محطة برية محطة قطار قيد الانجاز (خارج المجال الحضري)	
الاتصالات		المصالح التقنية لاتصالات الجزائر		مركز عمليات الاتصالات الفضائية (خارج المجال الحضري)

المصدر: من انجاز الباحثين.

2.6 التزود بالشبكات المختلفة:

إلى غاية سنة 2020 كان حي 107 سكن ينتظر الربط بشبكة الصرف الصحي و لا تزال الطرق بالحلي غير مهيئة بالاسفلت، بينما تم الشروع في انجاز الخط الرابط بين النسيج القديم و القطب الحضري لتزويد هذا الأخير بغاز المدينة خلال سنة 2021 (حوالي 6 كم)، و لكن الأشغال في حالة توقف في وقت انجاز هذه الدراسة.

بينما تصل شبكات التزود بالمياه و الكهرباء لكل أحياء المدينة، فيما تم ربط حي 400 مسكن اجتماعي بالألياف البصرية لتوفير الاتصال بشبكتي الهاتف و الانترنت و كان ذلك خلال سنة 2019،

صورة رقم 02: حي 107 سكن

صورة رقم 01: حي 107 سكن باتجاه الطريق الوطني رقم



المصدر: من التقاط الباحثين.

المصدر: من التقاط الباحثين.

3 آفاق النسيج القديم لمدينة بوغزول ضمن مشروع انجاز المدينة الجديدة:

3.1 الدراسات المنجزة من طرف المدينة الجديدة:

قامت مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول بانجاز دراسة تهدف لتنمية و تطوير النسيج القديم، و تتضمن مرحلتين (مؤسسة المدينة الجديدة ، 2011):

3.1.1 المرحلة الأولى:

تهدف هذه المرحلة من الدراسة إلى:

- دراسة و تحليل حالة النسيج القديم.
- تشخيص حالة النسيج القديم بهدف ادماجه مع مخطط مشروع تهيئة المدينة الجديدة.
- اقتراح السيناريوهات المحتملة للتدخل على النسيج القديم.
- التوجه نحو التنمية المستدامة.

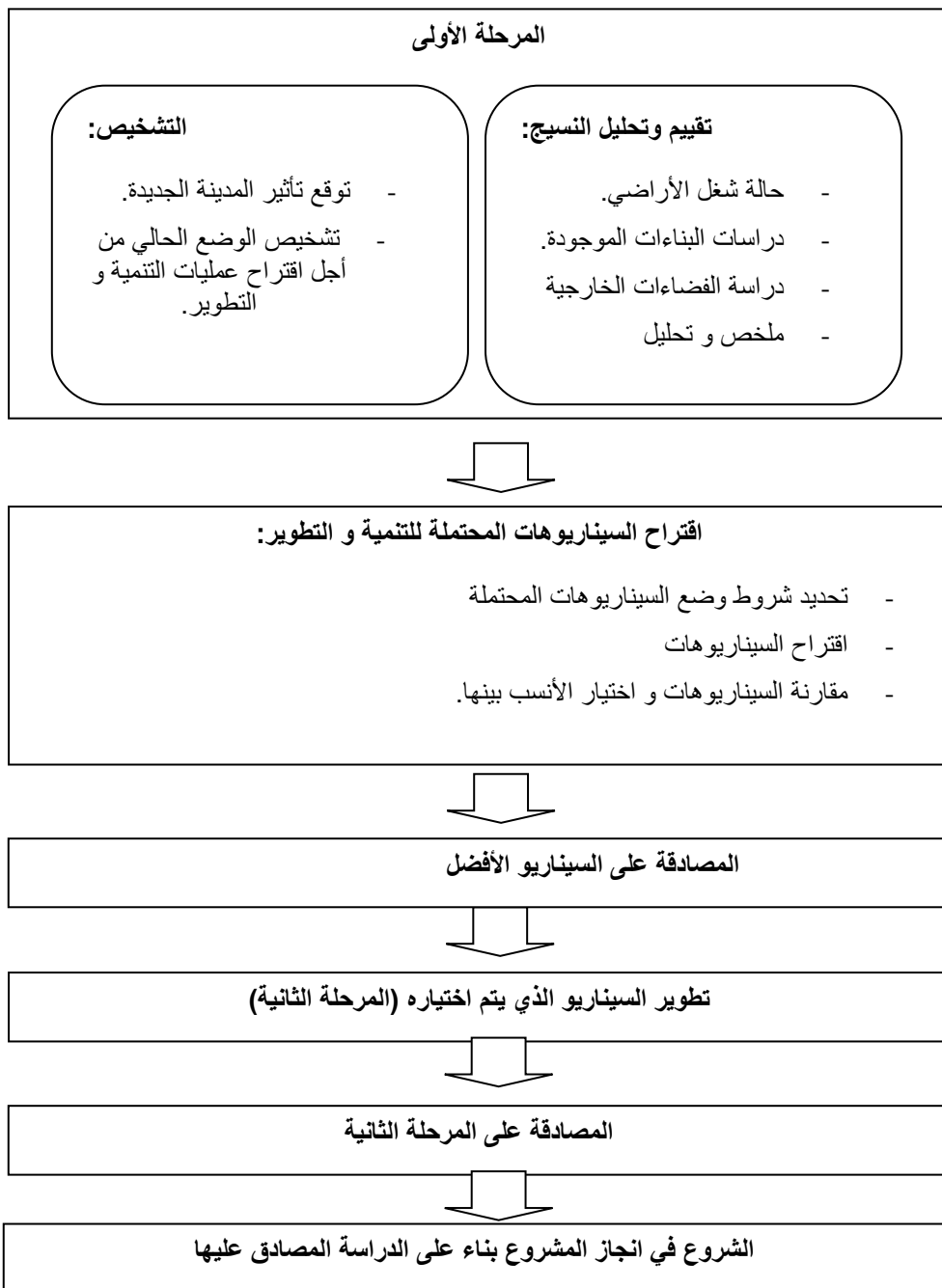
- تقييم علاقة النسيج القديم بالمدينة الجديدة.
- تحديد المعايير التي تسمح بتحول النسيج الحالي إلى نسيج حضري متناسق مع متطلبات مشروع تهيئة المدينة الجديدة.

3.1.2 المرحلة الثانية:

تهدف هذه المرحلة من الدراسة إلى: تهيئة و ترقية السكن في النسيج الموجود. ترقية التهيئة العمرانية. تنمية متوازنة مع نسيج المدينة الجديدة. توفير المرافق الجوارية اللازمة.

3.1.3 خطة العمل: يوضح الشكل التالي خطة عمل الدراسة:

شكل رقم 04: خطة عمل تهيئة النسيج الحالي



3.1.4 نتائج الدراسة:

خلال سنتي 2011 و 2012 تم انجاز مرحلتي الدراسة النظرية لتنمية و تطوير النسيج الحالي في إطار مشروع تهيئة المدينة الجديدة بوغزول و يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:
جدول رقم 03:مراحل و نتائج الدراسة النظرية

المرحلة	الأهداف	النتائج
المرحلة الأولى "أ"	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة الوضع الحالي من خلال. - فحص البناءات و السكنات - دراسة و تحليل النسيج - اقتراح سيناريوهات التنمية و التطوير. - سيناريو 1: تنمية عن كريق عمليات هدم كبرى مع انجاز انشاءات جديدة. - سيناريو 2: تدخلات جزئية و متوسطة على مستوى الواجحات 	<ul style="list-style-type: none"> - مخطط مشروع التهيئة (سلم 5000/1). - مخطط الوضع الحالي (سلم 2000/1). - تقرير كتابي.
المرحلة الثانية "ب"	<ul style="list-style-type: none"> - التنمية على أساس السيناريو المقترح الذي يتم اختياره: - تقديم تصور لتحول التجمعات السكنية. - تنظيم شغل الأراضي. - تطوير الطرق و المواصلات. - اقتراح تنظيمات عمرانية. 	<ul style="list-style-type: none"> - مخطط التهيئة الاجمالي (5000/1). - مخطط تهيئة النسيج الحالي (2000/1). - تقرير كتابي.

المصدر: مؤسسة المدينة الجديدة، 2011

3.2 تأثيرات مشروع انجاز المدينة الجديدة على النسيج القديم:

من خلال هذا الجزء من الدراسة سيحاول الباحثون تسجيل تأثيرات مشروع انجاز المدينة الجديدة على النسيج القديم، مجاليا، اجتماعيا، اقتصاديا و بيئيا و ذلك من خلال معاينة النسيج على أرض الواقع مقارنة بما تقترحه الدراسات النظرية المنجزة من طرف مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول.

3.2.1 ماهية المشروع :

يمتد مشروع المدينة الجديدة على مساحة 6000 هكتار أغلبها ضمن الإقليم الجنوبي لولاية المدية و يمتد جزء منها إلى شمال ولاية الجلفة، و قد تم تخطيطها لتكون مدينة ذات طابع بيئي و اقتصادي تركز على تطوير الصناعات المتقدمة مع احترام معايير التنمية المستدامة، لتنافس المدن المتروبولية الكبرى، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي و هو ما أدرجته مؤسسة المدينة الجديدة في تقرير مخطط التهيئة سنة 2010، كما ينتظر منها أن تساهم في جذب السكان نحوها في محاولة لإيجاد توازن ديموغرافي، إذ من المقدر أن تستوعب من 300000 إلى 400000 نسمة على مراحل انجاز المشروع (مؤسسة المدينة الجديدة، 2010).

شكل رقم 05: مخطط تهيئة المدينة الجديدة بوغزول



المصدر: مؤسسة المدينة الجديدة، 2010

3.2.2 اقتصاديا:

اقترح مخطط تهيئة المدينة الجديدة عدة نقاط لجعلها مدينة اقتصادية ذات مردودية عالية(مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول، 2010):

- إنشاء مجالات تجارية وتجارية متنوعة مثل مراكز التسوق الكبرى والمراكز المشتركة بين المناطق والكبيرة مع تخصيص محاور الأنشطة التجارية والخدمية ومحلات الأحياء على طول محاور النقل الرئيسية لضمان الاستقلالية والديناميكية الحضرية
- يلعب المركز الرئيسي دورًا أساسيًا وأساسيًا من حيث الأنشطة الحضرية، ولاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
- • تحديد مراكز أصغر لتوزيع السكان و إيجاد توازن مع المركز الأساسي للمدينة و ذلك على مستوى المراكز المحلية والمحطة متعدد الوسائل، مع سهولة الوصول للخدمات والمحلات التجارية والعمل
- • إنشاء نظام لوجستي لتوحيد وظائف التبادل والتوزيع محليًا و إقليميًا

و قد كان لانطلاق مشروع تهيئة المدينة الجديدة أثر إيجابي ملموس على النشاط الاقتصادي غي المنطقة، حيث وفر ما يقارب ال 1700 منصب عمل بين مؤقت و دائم منذ سنة 2008 (مكتب وكالة التشغيل ببوغزول)، كما تم افتتاح مكتب محلي للتشغيل سنة 2010(موقع جزايرس الاخباري، 2011) ، و ذلك تماشيا مع ارتفاع عروض و كذلك طلبات العمل في المنطقة، و لكن مع تناقص وتيرة الانجاز مؤخرا قامت الشركة المنجزة بتسريح العديد من العمال ذوي عقود العمل المؤقتة خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت أواخر سنة 2020 احتجاج ما يقارب 400 عامل إثر تسريحهم و الذي اعتبروه تعسفيا (موقع شهاب برس، 2020)، و يرجع هذا لتراجع وتيرة انجاز الطرقات و الشبكات المختلفة من جهة و عدم الشروع في انجاز بناءات المدينة الجديدة، خاصة و أن بعض أشغال انجاز الطرقات و الشبكات المختلفة قد تم الانتهاء منها في بعض التحصيصات.

شكل رقم 06:التحصيلات المنجزة في مشروع تهيئة المدينة الجديدة بوغزول



3.2.3 بيئيا:

- تعتبر المدينة الجديدة بوغزول مدينة بيئية بامتياز و ذلك وفقا لخطط تهيئتها الذي يعمل على :
 - إنشاء شبكة خضراء مفصلية بمساحات خضراء ومائية على مستوى المدينة وإنشاء حزام أخضر ، مع التشجير حول المدينة لتوحيد طابعها كمدينة بيئية.
 - إنشاء متنزه واسع النطاق مفصلي بالمحاور الحضرية الخضراء على مستوى المساحات المركزية للمدينة.
 - تصميم المساحات المائية على ضفاف بحيرة بوغزول كمكان متميز للترفيه والاسترخاء السكان وكذلك من أجل تلبية شروط جاذبية المدينة وتحسين البيئة المعيشية
 - إنشاء حزام أخضر على أطراف المدينة (منطقة مشجرة) للحماية من الرياح الرملية والظاهرة تعرية التربة ولإنشاء إطار بيئي وخلق مجال عالي الجودة
 - إنشاء مساحات خضراء عازلة على مستوى الطرق الرئيسية والطرق الطرفية من أجل الحد من التلوث السمعي الناجم عن حركة المرور على الطرق
- ، غير أن تأخر إنجازها تسبب في بعض التأثيرات السلبية على محيط المنطقة، خاصة و أن البحيرة الطبيعية قد تم تجفيف جزء منها و حصرها من خلال إنجاز سد مؤقت ريثما يكتمل إنجاز التهيئة الخاصة بها مع إنجاز نهر اصطناعي يعبر المدينة الجديدة، كما سجلت خلال سنة 2021 زيادة محسوسة في العواصف الرملية بالمنطقة و يرجع ذلك إلى الجفاف الذي عرفته البلاد، بالإضافة للنقص الفادح في عمليات التشجير سواء على مستوى النسيج الحالي أو على مستوى

مشروع تهيئة المدينة الجديدة، حيث لم تنطلق عمليات التشجير بشكل مكثف في التحصيلات التي تم انجاز شبكات طرقها.

صورة رقم 03: نقص التشجير في التحصيلات المنجزة



الخلاصة:

4

حاول الباحثون من خلال هذا العمل دراسة مجال النسيج القديم لمدينة بوغزول في ظل الآفاق التي يطرحها مشروع انجاز المدينة الجديدة بوغزول حيث يلعب مشروع المدينة الجديدة بوغزول دورا مهما في توجيهه و هيكلته مجال النسيج القديم على المستويات: المحلية، الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية، و لكن سيرورته البطيئة تؤثر سلبا على تنمية و نمو مجال النسيج القديم، و كإجابة على الأسئلة التي طرحها الباحثون فإن: توسع مجال النسيج القديم على امتداد الطريق الوطني رقم 1 جنوبا بينما يشكل الطريق الوطني رقم 40 حاجزا محاليا بينه و بين مجال المدينة الجديدة، كما أنه يعتبر حدا يتوقف عنده توسع مجال النسيج القديم، ساهم مشروع المدينة الجديدة في خلق ديناميكية اقتصادية غير أن تأثيرها لا يزال محدودا، خصوصا بالمقارنة مع تأثير الطريق الوطني رقم 1. يؤثر مشروع المدينة الجديدة سلبا على بيئة المنطقة خلال فترة انجازه، و يساهم في تلوث المجال، بينما يعد مخطط المشروع بمدينة بيئية بامتياز، و يرجع هذا لسوء التعامل مع البحيرة الطبيعية أثناء تهيئة المدينة، و كذلك لتأخر انجاز البحيرة الاصطناعية و النهر العابر للمدينة. و يقترح الباحثون مجموعة من التوصيات قد يساهم تطبيقها في تحسين وضع النسيج القديم، محاليا، اجتماعيا و بيئيا:

- إنشاء لجنة مشتركة بين الجماعات المحلية و مؤسسة المدينة الجديدة و تكليفها بتسيير مشاريع التهيئة و التنمية المحلية للنسيج القديم و ذلك لتفادي تضارب المخططات
- اشتراط أن تكون نسبة معينة من العمالة المحلية
- إشراك القطاع الخاص في انجاز المدينة الجديدة و بالتالي تنشيط النشاط الاقتصادي للمنطقة
- بعث المشاريع الفلاحية التابعة لمجال المدينة الجديدة
- إعطاء الأولوية لانجاز البحيرة الاصطناعية، لما في ذلك من تأثير على بيئة المنطقة
- تكثيف حملات التشجير مع إشراك المجتمع المدني في ذلك

قائمة المراجع:

- وكالة الأنباء الجزائرية
- مكتب وكالة التشغيل بوغزول
- مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول، دراسة التأثير على المحيط ، 2009 (لغة فرنسية)
- مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول، مخطط تهيئة النسيج الموجود للمدينة القديمة بوغزول، المرحلة الأولى، 2011 (لغة فرنسية)
- مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول، مخطط تهيئة النسيج الموجود للمدينة القديمة بوغزول، المرحلة الثانية، 2012 (لغة فرنسية)
- مؤسسة المدينة الجديدة بوغزول، مخطط تهيئة المدينة الجديدة بوغزول و دراسة تهيئة الأحياء ذات الأولوية، 2010 (لغة فرنسية)
- موسوعة ويكيبيديا
- موقع الجزائر برس ، www.djazairress.com
- موقع شهاب برس ، <https://www.shihabpresse.dz/?p=86604>

ما مدى واقعية المعايير المعتمدة في تحديد المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

" مثال ولاية غرداية "

¹SOUID Sabrina, ²DERIES Ammar, ³CHADLI Mohammed

^{1.2.3}University of science and technology Houari Boumediene/Faculty of earth sciences /
Bab Ezzouar ALGERIA.

Abstract :The real city is the one that meets the minimum conditions of life and takes into account the requirements of its inhabitants, by providing basic infrastructure, from wide and usable streets, sewerage channels, public facilities, administrations, hospitals, schools, markets, parks, playgrounds, cultural facilities and rooms for dialogue and discussion .

However, given the reality of our small and medium-sized cities in Algeria, many differences exist in different levels of the urban network, between the coastal cities and the inland cities, and even between the cities in the same area. It is thus unfair to use this quantitative criterion only in the classification process. It is therefore necessary to adopt other qualitative criteria to achieve a more logical and objective classification.

Through this study, we will try to shed light on the province of Ghardaïa, one of the southern provinces whose cities experienced a rapid growth rate for several reasons and under different circumstances.

Keywords: small cities, medium-sized cities, quantitative norms, qualitative norms, urban network, Ghardaïa state.

ملخص: المدينة الحقيقية هي التي تتوفر على حد أدنى من شروط الحياة وتراعي متطلبات سكانها، ذلك بتوفير البنية التحتية الأساسية، من شوارع واسعة وصالحة للاستعمال، قنوات الصرف الصحي، المرافق العمومية، من إدارات ومستشفيات ومدارس وأسواق مناسبة وحدائق وملاعب ومنشآت ثقافية وقاعات للتداول والنقاش.

لكن وبالنظر لواقع مدننا الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجد فوارق كثيرة بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية، بين مدن الولايات الساحلية ومدن الولايات الداخلية، وحتى بين مدن الولاية الواحدة. وهو ما يجعل استعمال المعيار الكمي فقط في عملية التصنيف غير عادل ووجوب اعتماد معايير نوعية أخرى ضرورة حتمية للوصول إلى تصنيف أكثر منطقية وموضوعية.

سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على، ولاية غرداية، إحدى الولايات الجنوبية التي عرفت مدنها وتيرة نمو سريعة نتيجة عدة أسباب وفي ظروف مختلفة، سنحاول التطرق إليها ودراستها وتحليلها

للوصول إلى معرفة المعايير الكمية والنوعية التي حددت الشبكة الحضرية بالولاية، والتي يمكن مناقشتها. **الكلمات الدلالية:** المدن الصغيرة، المدن المتوسطة، المعايير الكمية، المعايير النوعية، الشبكة الحضرية، ولاية غرداية.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ ند استقلالها حركة تحضر كبيرة، كانت فيها المدن الكبرى الأكثر تميزًا من الناحية الكمية والمكانية، ولا تزال هذه المدن الكبرى تستحوذ على الجزء الأكبر من الاستثمارات، بسبب وزنها الديموغرافي، الاقتصادي والسياسي.

ان تصنيف المدن يحتاج الى معايير ذات طابع اقتصادي و بيئي بشري و عمراني، الا ان بلادنا تعتمد بشكل اساسي على معيار الحجم الديمغرافي وحده في عملية تصنيف المدن و هو ما يحدد ان كانت صغيرة متوسطة او كبيرة .

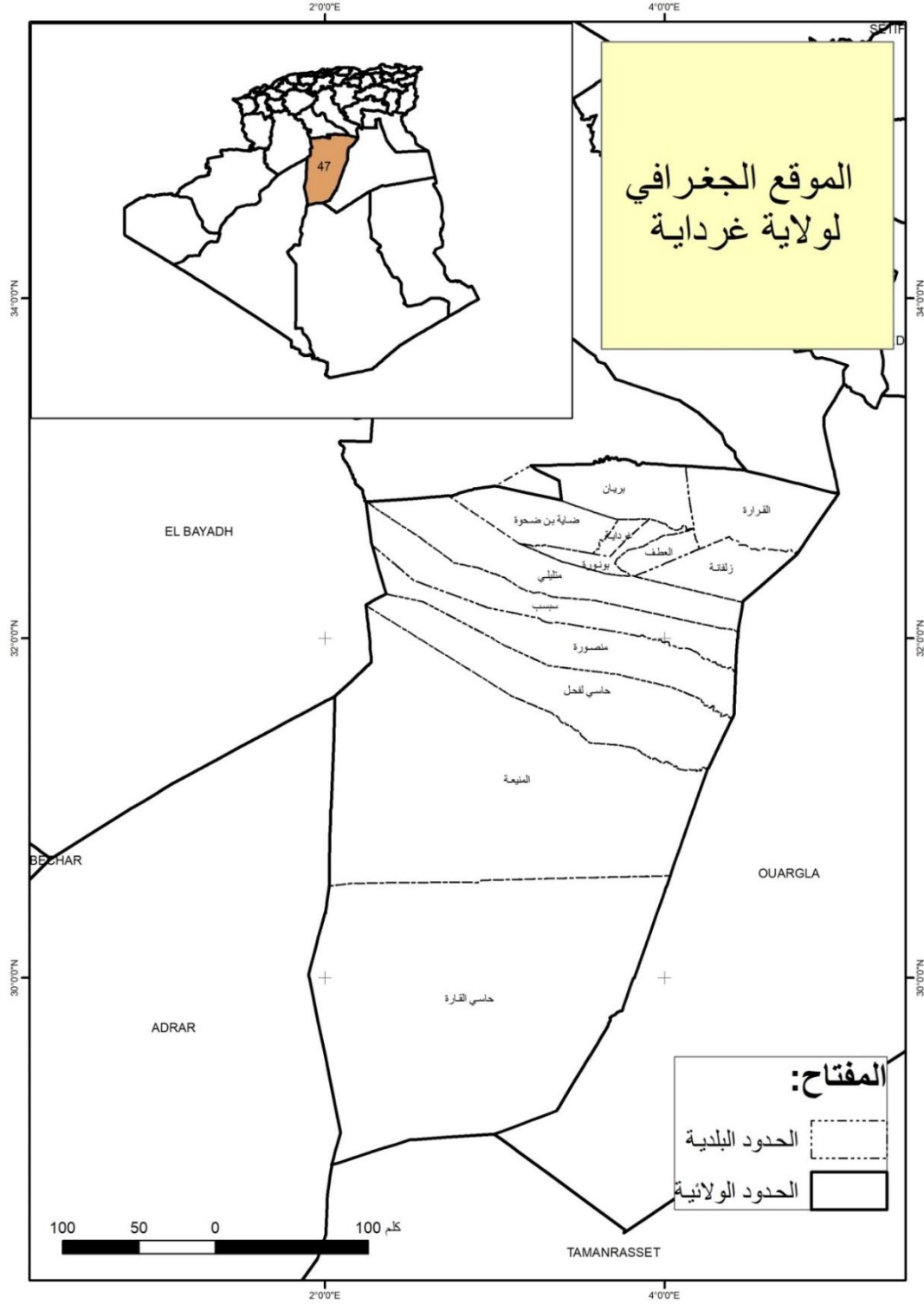
شهدت المدن المتوسطة الحجم زيادة كبيرة عن النصف الأول من الثمانينات، (مكتب الإحصاء الوطني، 2008). لكن المدن المتوسطة الحجم ظلت لفترة طويلة حقيقة يصعب إدراكها أو كائن حقيقي غير معروف. (R.Brunet 1997).

يبقى السؤال عن كفاية استعمال المعيار الكمي وحده مطروحا في تحديد المدن المتوسطة والتجمعات الحضرية و هل يمكن لهذا التصنيف ان يكون صحيحا دون استعمال معايير نوعية اخرى؟

1- موقع الولاية الجغرافي و خصائصها الطبيعية:

تقع ولاية غرداية شمال صحراء الجزائر، تبعد بمسافة 600 كم عن الجزائر العاصمة، تقع بين خطي عرض 32.80° و 33.20° شمالا، وخطي طول 0.40° و 4.30° شرق خط غرينتش وبالضبط بخط الطول المار على الجزائر العاصمة.

يحدّها شمالا كل من ولايتي الأغواط والجلفة، وتبعدان عنها على التوالي بمسافة 200 كم و 300 كم. وجنوبا ولاية تمنراست التي تبعد عنها بمسافة 1470 كم، و شرقا ولاية ورقلة بمسافة 190 كم، ويحدّها غربا ولايتي أدرار والبيض تبعدان عنها على التوالي بمسافة 680 كم و 350 كم.



تتربع ولاية غرداية على مساحة تقدر بـ 86.560 كم² حيث توجد على الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط بين الجزائر وتمنراست وهي تتفرع إداريا إلى تسعة دوائر وتشتمل على ثلاثة عشر بلدية .

تتميز ولاية غرداية بطبيعة صحراوية وهي جزء من الصحراء الكبرى يقدر معدل ارتفاعها عن سطح البحر بـ 468 مترا، كما تحتوي على بعض المنخفضات المتمثلة في الحفادات، والشطوط وبعض الهضبات الصخرية المتقطعة وهي تتكون من طبقات كلسية تتخللها وديان عميقة متشعبة ومتداخلة، لذا سميت ببلاد الشبكة ومن أهم هذه الأودية: وادي مزاب - واد النساء - واد زقير - واد متليلي - وادي بلوح واد الأبيض - واد أريدان.

مناخ شبه قاري صحراوي ذو طبيعة جافة وحارة بكمية تساقطات قليلة، تسيل أحيانا بقوة وبشكل طوفاني مما يؤدي إلى خسائر مادية نتيجة فيضان الأودية المكونة للشبكة مما يستوجب احترام ارتفاعات هذه الأودية وتوجيه التعمير نحو مناطق جديدة أمنة أكثر من خطر الفيضانات.

ميزها بشبكة هيدروغرافية تلعب دورا كبيرا في تنظيم المجال العمراني باحتوائها على أودية كبيرة تعتبر الأساس الأول لقيام مدن المنطقة،

2- تطور النسيج العمراني لمدن ولاية غرداية:

ما يميز المجال الحضري فهو تشكله من نمطين من النسيج العمراني الأول المتمثل في القصور وهي الانوية الأولى للمدن الحالية والنمط الثاني المتمثل في التوسعات أو الأشكال الجديدة للتعمير.

2-1-1 نسيج قديم:

تتميز مدن ولاية غرداية في بنيتها المكونة من ثلاث اجزاء مختلفة إلا أنها تمثل وحدة متكاملة رغم تميز عناصرها بوظائف مختلفة واستقلال مجال الواحة عن المجالات الأخرى، و هذه البنيات هي:

2-1-1-1 القصر:

يعتبر القلب النابض في المدينة، وهو ذو نمط معماري متميز، وهو عبارة عن كتلة متجانسة ومنسجمة مع طبيعة الأرض المنحدرة ويراعي في تخطيط هذه القرية أن تكون على قمة جبل لتوفير الأمن والحفاظة على الأراضي الصالحة للزراعة.

القصر يتكون أساسا من أربعة عناصر وهي: المسجد، المساكن، السوق، الطرقات إذ يحتل المسجد وسط القصر و المكان المرتفع فيه، في حين يأخذ السوق الموضع السفلي ليكون مجالا مشتركا بين داخل القصر وخارجه، والمجال السكني يمثل الجزء الأكبر من فضاء القصر، و أما الطرقات فهي تمثل الشرايين بين مختلف المرافق.

2-1-1-2 الواحة: لقد كان لمعظم سكان المنطقة منزلين أحدهم فوق الجبل (في القصر)، و الآخر في السهل بين أشجار النخيل، حيث يلجأ إليها السكان في فصل الصيف.

2-2 نسيج حديث:

1-2-2 التوسعات الحديثة لمدينة الولاية:

التي تشكل الجزء الكبير لمدينة الولاية فلقد عرفت هذه المدينة توسعات مرت بمراحل ولكن أسرعها وتيرة كان بعد الاستقلال حالها حال باقي المدن الجزائرية نتيجة عدة عوامل حيث و منذ سنة 1962م توسعت المدينة في كل الاتجاهات، بوتيرة سريعة، هذا لعدة اعتبارات جديدة ظهرت مع ظهور المستعمر و بقيت فالتوسعت الطرق وظهرت المساكن الحداثية والساحات العامة خاصة مع قانون 74 / 26 المتعلق بالاحتياجات العقارية، وتحسنت الظروف المعيشية للسكان بظهور المنطقة الصناعية في "النومرات" وساهمت في النزوح والهجرة و بالضبط باتجاه مدن شمال الولاية ذات الكثافة السكانية العالية.

ولكن و بالمرحلة الحديثة فلقد شهدت المدينة تعميرا هاما وهذا خلال العشرة الأخيرة، حيث ارتفع عدد السكان وظهرت المشاريع الإنمائية وزادت نسبة النزوح والهجرة الداخلية وبدأ التوسع العمراني يتجه نحو الغابات و الواحات نظرا لنفاذ الأراضي داخل السهل و تشعب القصور ، كما تميزت هذه المرحلة بظهور المساكن النصف جماعية، التي لم تكن موجودة من قبل، مثل حي "بالغيم"، وحي "سيدي عبا".

2-2-2 اتجاهات التوسع و عوائقه:

تتشابه أغلب مدن الولاية من حيث الخصائص الطبيعية ومن أهم العوائق و المشاكل التي تواجه التوسعات العمرانية بها نجد:

- العوائق الطبيعية :

تتمثل أساسا في طبوغرافيا المنطقة (الشبكة) حيث أن تتوقع المجالات الحضرية في سيرير الوادي و إحاطته بالمرتفعات جعل التوسعات العمرانية تكون على طول الوادي (وادي ميزاب، واد متليلي...) و هو ما أدى إلى تكديس الكتل العمرانية و القضاء على الفضاءات و الجيوب الفارغة حيث تكاد تنعدم المساحات في المجال المبني .

- كما أن طبيعة المنطقة تجعل من الصعب التوسع من خلال الشقوق المحيطة بالأودية كذلك بالنسبة لمناطق الغمر.

- المناطق الصناعية و الشبكات المختلفة :

يمكن مشكل التوسع العمراني في وجود المناطق الصناعية، ومختلف الشبكات في الطرق التي تمر عبر المدن و كذلك وجود خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي و محطات الخدمات ، أما داخل النطاق الحضري نجد خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط .

وهذا اضافة إلى الارتفاقات التي تتلخص في:

الأودية (واد ميزاب ، واد نشو ، واد نومر واد درين....) ، أراضي الوقف و الجبوس (المقابر ، الهبات ، أراضي المساجد ،...الخ) ، الخطوط والشبكات و الطرق (شبكة الكهرباء ، الماء ، الغاز ، خطوط الهاتف) .

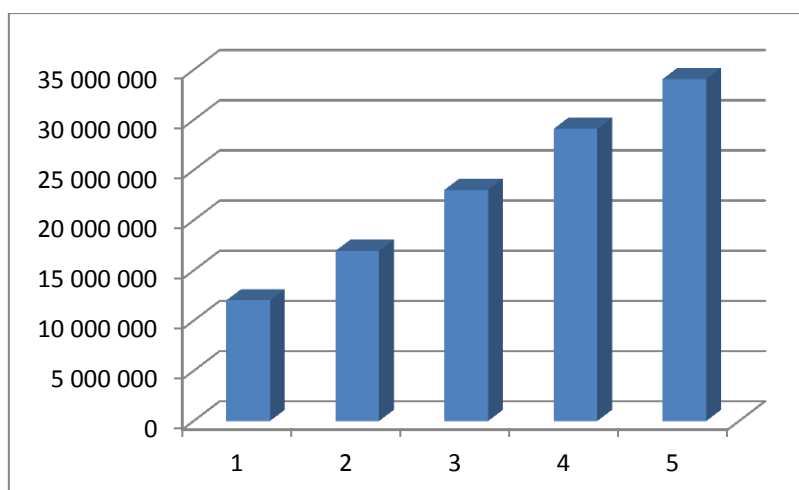
3- المعايير الكمية المستخدمة في عملية تصنيف المدن في الجزائر :

- مدن صغيرة : 5000 الى 20000 نسمة
- المدن المتوسطة: 20000 الى 100000 نسمة
- المدن الكبيرة : أكثر من 100000 نسمة.

4- تطور التعداد السكاني للجزائر من 1966 إلى 2008:

السنوات	السكان			معدل النمو	
	حضرية مناطق	مناطق متفرقة	المجموع	السكان الحضري %	السكان الاجمالي
1966	6 408 920	5 613 080	12 022 000	53,31	-
1977	9 908 812	7 039 188	16 948 000	58,47	3,49
1987	16 286 913	6 752 129	23 039 042	70,69	3,12
1998	23 698 009	5 414 844	29 112 853	81,40	2,10
2008	29 215 767	4 864 263	34 080 030	85,73	1,61

الديوان الوطني للإحصاء

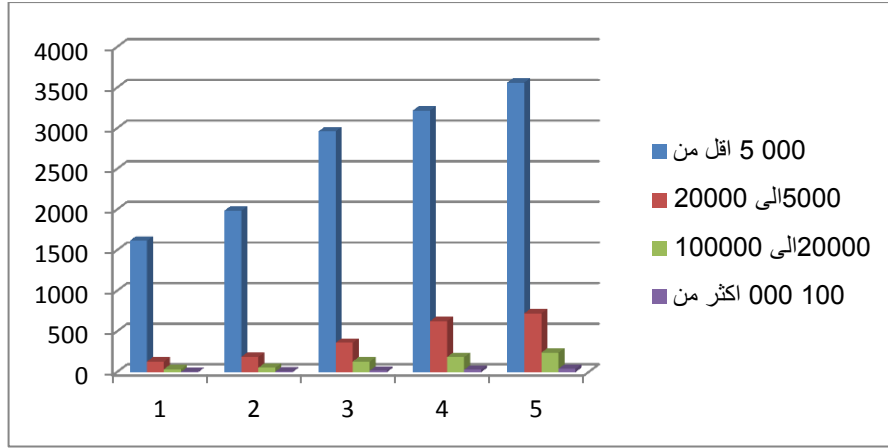


عرفت الجزائر نمو سكاني سريع بعد الاستقلال نتيجة لعدة عوامل مرتبطة بنوعية الحياة و تحسين ظروف المعيشة حيث يعد عامل الزيادة الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في التعداد السكاني.

5- تطور عدد التجمعات السكانية حسب الفئات من سنة 1966 الى 2008:

RGPH 2008	RGPH 1998	RGPH 1987	RGPH 1977	RGPH 1966	حجم الفئات
3562	3218	2962	1 985	1616	اقل من 5 000
722	625	360	186	130	5000 الى 20 000
239	184	130	54	37	20000 الى 100000
40	30	18	8	4	أكثر من 100 000
4563	4057	3470	2233	1787	المجموع

الديوان الوطني للإحصاء



نلاحظ الزيادة في مجموع عدد التجمعات الحضرية من احصاء 1966 الى احصاء 2008.

غير أن التغير في هذا العدد لا يكون بنفس الوتيرة حيث كان اقل اهمية في الفترة الممتدة بين 1987 و 1998.

فئة التجمعات التي تضم أكثر من 100000 نسمة هي الاقل عددا مقارنة بالفئات الاخرى خاصة التجمعات التي تضم اقل من 5000 نسمة وهذا خلا ل كل الإحصاءات السكانية اما فئة التجمعات التي تضم من 20000 الى 100000 نسمة والتي تندرج ضمن المدن المتوسطة فقد عرف عددها تزايدا منذ احصاء 1966 الى احصاء 2008.

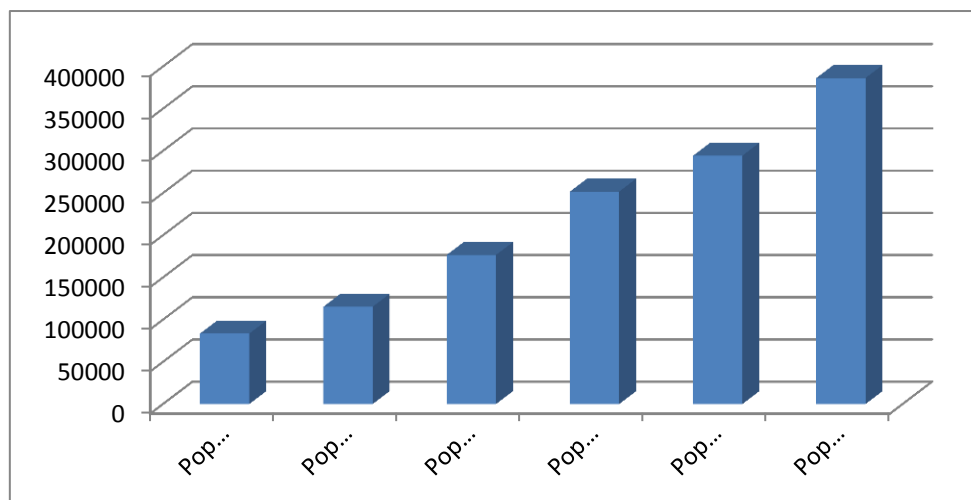
6- تطور سكان ولاية غرداية في الفترة 1966-2017:

يتحكم فيه عنصرين هما الهجرة و الزيادة الطبيعية التي يعبر عنها من تغيرات عاملين أساسيين (المواليد والوفيات).

شهدت الولاية تطور ديموغرافي كبير على غرار باقي ولايات الوطن نتيجة عوامل عديدة حيث يعد عامل الزيادة الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في التعداد السكاني و التي يعبر عنها بتغيرات عاملين أساسيين لنمو السكان وهما (المواليد والوفيات) , إضافة إلى عامل الهجرة أو حركة السكان و التي تؤثر بشكل كبير علي النمو الديمغرافي بالولاية.

Population 2017	Population 2008	Population 1998	Population 1987	Population 1977	Population 1966	
130516	88252	87583	62251	57153	43802	غرداية
14814	13447	9110	5539	2319	1094	ضاية بن ضحوة
37416	36520	24765	20721	13345	9262	بريان
51437	41192	33728	22959	14474	9828	متليلي
74184	47167	48089	34032	18026	12606	القرارة
19188	16174	12656	8553	5006	4219	العطف
12117	12324	6898	3904	924	-	زلفانة
3647	1656	1226	54	-	-	سبب
43001	37561	27733	18642	4003	2687	بونورة
386320	294293	251788	176655	115250	83498	المجموع

المصدر : مديرية البرجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)



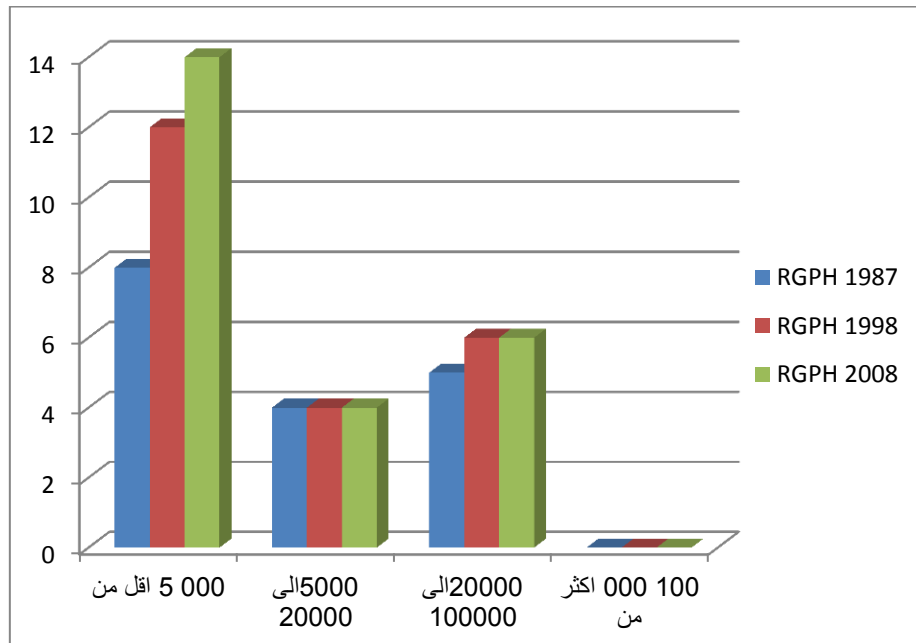
نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية ان تعداد سكان الولاية عرف تزايد ملحوظ حيث بلغ سنة 1966 حوالي 83498 نسمة ليرتفع سنة 1977 إلى 115250 نسمة ثم يصل سنة 1987 إلى 176655 نسمة و وصل سنة 1998 إلى 251788 نسمة , حسب إحصائيات 2008 سجلت 294293 نسمة , أما آخر تعداد مجوزتنا سنة 2017 فسجل حوالي 386320 نسمة.

7 - تصنيف مدن ولاية غرداية حسب المعيار الكمي :

- تطور التجمعات السكانية لولاية غرداية حسب احصاءات 1987-1998-2008 :

المجموع		100 أكثر من 000		20 000 الى 50 000		5 000 الى 20000		5 000 اقل من		R.G.P. H
عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	
17	208710	0	0	5	160422	4	42537	8	5751	1987
22	296716	0	0	6	249942	4	41671	12	5103	1998
24	359871	0	0	6	296230	4	53557	14	10083	2008

سابقاً (DPAT المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية)



نلاحظ ان التجمع السكاني اقل من 5000 نسمة هو الغالب في اغلب التعدادات السكانية الثلاثة و عدد هذه التجمعات يعرف تطور كبير على عكس التجمعات السكانية الاكبر من 100000 نسمة التي لا توجد في اي تعداد الا اذا احصينا سكان بلدية غرداية كتجمع سكاني واحد فإنها تسجل عتبة 100000 نسمة (130516 نسمة سنة 2017) لتكون ضمن المدن الكبيرة.

اما التجمعات السكانية التي تصنف ضمن المدن المتوسطة فهي الغالبية بعد تجمعات الاقل من 5000 نسمة و ذلك خلال التعدادات الثلاث حيث كانت سنة 1987 5 تجمعات من اصل 17 لترتفع الى 6 خلال الإحصائيين المواليين 1998 و 2008.

8- مدى صحة المعيار الكمي في تصنيف المدن في ولاية غرداية :

غالبا ما تم انتقاد استعمال المعيار الكمي في عملية تصنيف المدن و التجمعات الحضرية حيث ان الاعتماد على عدد السكان فقط دون الأخذ بعين الاعتبار معايير نوعية اخرى يعطي تصنيف مغلوط عن واقع المدن وتصنيفها الحقيقي .

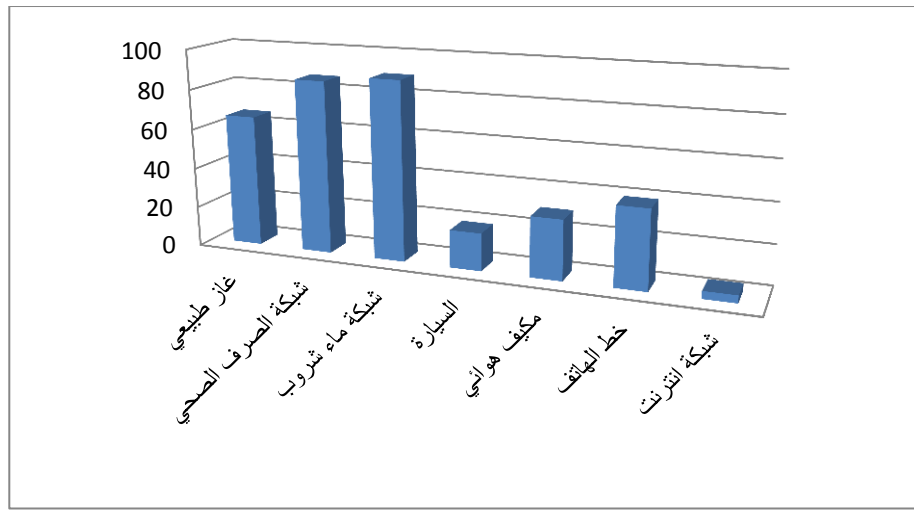
وباخذ ولاية غرداية مثال فإننا نجد ان مدنها المصنفة ضمن المدن المتوسطة اعتمادا على المعيار الكمي فقط لا ترقى لهذا التصنيف اذا ما استعملنا معايير اخرى كمدى توفر التجهيزات والشبكات المختلفة و نوعية الحياة بشكل عام بها حتى اننا نسجل عجز في هذه المعايير لكي ترقى الى مصاف التجمعات الحضرية التي تلبى حد ادنى من شروط الحياة في المدينة وقد جمعنا عدة معطيات تبين هذا العجز في الجدول الموالي .

و يرجع هذا التشكيك في مدى صحة المعيار الكمي و استعماله المنفرد في عملية تصنيف المدن لاعتراض الأكاديميين والباحثين في أغلبيتهم العظمى على المعايير التي اختيرت لوصف الواقع الحضري وتحديد التجمع الحضري اعتمادا على عتبة عدد السكان معينة (حجم السكان و ممارسة النشاط الزراعي من عدمه) دون الأخذ بالمعايير الاقتصادية و الاجتماعية الاخرى و نوعية التجهيزات و الخدمات المتوفرة.

وهو ما يجعل اعطاء تعريف واحد للتجمع الحضري و المدن المتوسطة امرا صعبا يختلف باختلاف وجهات نظر الباحث و التوجهات و السياسات المعتمدة في كل من المعطيات المينة في الشكل اعلاه يظهر ان نوعية الحياة الحضرية في مدن ولاية غرداية بشكل عام ليست في المستوى

المطلوب وهو ما يجعل هذه المدن لا ترقى الى مصاف المدن المتوسطة حتى ولو تجاوزت عتبة حجم السكان المطلوبة فمدن نسبة الغاز فيها 65% وماء شروب 89% وشبكة توصيل انترنت حوالي 4% لا تصنف الا في فئة المدن الصغيرة، وهذا ما يجعل اعادة مراجعة استعمال المعيار الكمي وحده في تصنيف المدن امرا حتميا.

معدل ملكية المعدات المنزلية للأسر المعيشية العادية و الجماعية:



المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)

خلاصة :

عرفت المدن الجزائرية بعد الاستقلال نمو حضري متسارع نتيجة الزيادة السكانية والنزوح الريفي المستمر وغير المنظم، ما أدى الى ظهور شبكة حضرية وطنية هرمية، وأسفر عن تحولات اجتماعية واقتصادية أدت بدورها لتخطي انوية المدن المركزية لحدودها الجغرافية نحو تعمير شبه حضري بأشكال و اتجاهات مختلفة، وتغيرات جذرية في البنية العمرانية واختلالها، هذا ما يتجلى في مجموعة المشاكل المزمنة التي تواجهها اغلب المدن الجزائرية حاليا (من مشاكل المرور العجز السكني، نقص المرافق والخدمات، مشاكل التلوث و النفايات و الصرف الصحي...الخ)، على غرار باقي الولايات تظهر جليا القفزة التي عرفتها الولايات الجنوبية

للوطن على مستوى توسع العمران والنمو الديمغرافي الكبير، الذي لا يواكبه بنفس الوثيرة توفير بقية الحاجيات الضرورية للسكان.

من أجل تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية الشاملة الأفضل وللوصول الى شبكة حضرية وطنية هرمية، يستلزم الاخذ بعين الاعتبار كافة المعايير الكمية والنوعية دون الاعتماد على واحد دون الاخر.

من جهة أخرى أحدثت ديناميكية مجالية أسفرت عن نمو مراكز حضرية جديدة، ساهمت في هيكلة المجال الضاحوي و بالتالي خلق ديناميكية ديمغرافية وعمرانية متباينة كان لها الدور الأساسي في توزيع السكان والمرافق و تحديد نوع استخدامات الأراضي، ما جعل العديد من المراكز الضاحوية ترتقي لمصاف المدن أو البلديات.

المراجع:

- المخطط التوجيهي لبلديات غراية PDAU
- الإحصاءات الوطنية 1966-1977-1987-1998-2008.
- ديوان حماية وترقية واد ميزاب OPVM
- الاحصاء السنوي لولاية غرداية 2017
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)
- الديوان الوطني للإحصاء

" تحولات مراكز المدن الجزائرية من قرى إلى مدن متوسطة "

حالة مدينة الخروب

" Algerian cities' transformations from villages to medium cities "

State of the city of Khroub

لرقت مليكة – فريد دلال

لرقت مليكة: أستاذ محاضر "ب" بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي largat.malika@univ-oeb.dz

LARGAT Malika : Maitre de conférence "B" Université Larbi Ben Mehidi - Oum El Bouaghi

فريد دلال: أستاذ محاضر "ب" بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي fadia.dali@yahoo.fr

FARID Dalal : Maitre de conference "B" Université Larbi Ben Mehidi - Oum El Bouaghi

Abstract

Algerian cities have witnessed many multi-directional transformations as a result of:

➤ Multi-directional transformations as a result of the industrialization policy in the seventies and the phenomenon of rural exodus, which had a significant impact on the acceleration of urban growth, the inflation of cities and the doubling of their population

➤ The radical transformation of the direction and course of the country's supreme policy by entering into the market economy system, recognizing the right of individual property and a significant rural exodus as a result of the insecurity that the country experienced during the black decade.

The city of al-Kharroub witnessed several transformations that included many fields, both in terms of form, functions and even the internal structure of its neighborhoods, with their connection to each other as a result of the expansion of its urban area and its transformation from rural to urban through different periods of time.

Keywords: City - Transformations - Rural – Urban- Extention.

ملخص

شهدت المدن الجزائرية العديد من التحولات المتعددة الإتجاهات نتيجة:

- سياسة التصنيع في سنوات السبعينات وظاهرة النزوح الريفي اللذين كان لهما الأثر الكبير في تسارع وتيرة النمو الحضري وتضخم أحجام المدن وتضاعف عدد سكانها

- التحول الجذري لتوجه ومسار السياسة العليا للبلاد بالدخول في نظام إقتصاد السوق والإقرار بحق الملكية الفردية وهجرة ريفية معتبرة نتيجة وضعية اللاأمن التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء

كما شهدت مدينة الخروب عدة تحولات شملت العديد من الميادين سواء من حيث الشكل الوظائف وحتى البنية الداخلية لأحيائها، مع إتصالها ببعضها البعض نتيجة إتساع رقعتها الحضرية وتحولها من ريفية إلى حضرية عبر فترات زمنية مختلفة.

كلمات مفتاحية: مدينة – تحولات – ريف – حضر-توسع.

مقدمة:

لطالما كانت المدينة موضع اهتمام الباحثين والعلماء كونها أكثر من مجرد موطن جاعي بسيط، بل هي تتويج لعدة آلاف من السنين من التطور ونقطة انطلاق لسلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ميزت البشرية.

بحيث اختلفت آراءهم حول تعريف مضبوط وموحد لها، وإن كانت المدينة كظهر عمراني مألوف يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء بطابعها المورفولوجي وشكلها الخارجي أو حتى نموها وتطورها التاريخي، وعلى العموم تتفق آراء الباحثين على أن المدينة هي:

➤ **حيز التركز السكاني والعمل والترفيه** ويعد الحجم السكاني عنصرا مشتركا في كثير من الآراء التي قبلت في تعريف المدينة وهو بدوره متباين إلى حد كبير بين الدول عن بعضها البعض.⁶⁷

➤ **كل ما يختلف عن الريف من حيث حجمها ومساحتها وعدد السكان وطرز المباني**، وهي أعلى مجال لتركز الأشخاص ومنطقة حكم ومركز إداري وسياسي كما أنها مجال منظم ومسطر لحياة الأفراد وملكياتهم، وهي أيضا إنعكاس لتنظيمات إجتماعية معقدة.⁶⁸

كما تختلف عنه من ناحية التضرر والتوسع وتجديد المراكز الحضرية، واستحداث مساحات اقتصادية واجتماعية الشيء الذي يؤدي إلى تغيرات مورفولوجية وانتقال بين نظام التضرر الصناعي ونظام التمدن الحضري فالتحول الحضري⁶⁹ هو التحول من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري.

➤ **تركز السكان يميزون بطريقة للحياة واضحة من خلال أنماط الحياة والعمل**، وتتميز المدينة بإستعمالات أرض متخصصة بدرجة عالية، تنوع كبير لمؤسسات إجتماعية واقتصادية وسياسية، وتستخدم الإمكانيات والموارد في المدينة بحيث تبدو وكأنها آلات ومكائن في غاية التعقيد.⁷⁰

➤ **رمز التعامل الودي والعلاقات الوطيدة بين الناس**، والعلاقات الودية بين العلم، الفن، الثقافة والدين.⁷¹

➤ **مركز التبادلات و الملتقيات و مكان تواجد العمل و مقر السلطات و بفضل كثافة بناياتها و تحركاتها العمرانية**، تخلق قدرة إرتباطية عميقة، وليست التجهيزات وحدها التي تكون المدينة وإنما حركتها و اندماجها و كثرة الآثار القديمة و المعالم التاريخية للمدينة التي تعطيها قيمتها الحقيقية ، هذا بمعنى القيمة التي لا يمكن أن تقاس بالمعايير الاقتصادية.⁷²

⁶⁷ - الداودي محمد بن طيب عبد الحميد، تحولات المجال الحضري دراسة حالة مركز مدينة أدرار ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، المسيلة، معهد تسيير تقنيات حضرية ، جامعة المسيلة 2011، ص 07

⁶⁸ - Maouia saidouni,l'element d'introduction urbaine, casbah Edition.p10

⁶⁹ - داودي محمد ، بن الطيب عبد الحميد " تحولات المجال الحضري دراسة حالة مركز مدينة أدرار" مذكرة تخرج مهندس دولة - جامعة المسيلة معهد تسيير تقنيات حضرية 2011

⁷⁰ - :كايد عثمان أبو صبحه، جغرافيا المدن، دار وائل لطباعة و النشر، عمان-الأردن ط2، ص41

⁷¹ - A.ZUCHELLE-introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine 1984 – volume2 p 32

⁷² - فتحي أبو عيانة : جغرافية العمران ص 59

إذا من السهل نسبياً تعريف المدينة نفس الشيء بالنسبة للريف فهو منطقة تتميز أساساً بالنشاط الزراعي والكثافة المنخفضة جداً التي تنتج عنها.

الإشكالية:

عرفت معظم الدول تحولات هامة في شتى الميادين نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والتي كان لها أثرها المباشر على بلدان العالم وهو حال بلدنا الجزائر بمعظم مدنها وقراها، فقد شهدت المدن الجزائرية العديد من التحولات المتعددة الإتجاهات نتيجة:

- التحولات المتعددة الإتجاهات نتيجة سياسة التصنيع في سنوات السبعينات وظاهرة النزوح الريفي اللذين كان لهما الأثر الكبير في تسارع وتيرة النمو الحضري وتضخم أحجام المدن وتضاعف عدد سكانها
- التحول الجذري لتوجه ومسار السياسة العليا للبلاد بالدخول في نظام إقتصاد السوق والإقرار بحق الملكية الفردية وهجرة ريفية معتبرة نتيجة وضعية اللاأمن التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء
- فهذه التحولات السريعة في شتى المجالات افرزها نمو المجتمع وتطوره مع ضرورة والزامية تلبية متطلبات السكان على جميع المستويات.
- شهدت مدينة الخروب عدة تحولات شملت العديد من الميادين سواء من حيث الشكل الوظائف وحتى البنية الداخلية لأحيائها، مع إتصالها ببعضها البعض نتيجة:

➤ إتساع رقعتها الحضرية وتحولها من ريفية إلى حضرية

- الروابط التي تجمعها سواء العمرانية ومدى علاقتها بالتطورات السياسية التي عرفتها المنطقة أو غيرها، وفي هذا الصدد يجب التطرق لهذه التطورات ومدى تداخلها في تحول وتطور العمران.
- فما هو حال مدينة الخروب؟ ما هو نوع التحول؟ وماهي العوامل والأسباب التي أدت إلى التحولات؟

الهدف من الدراسة:

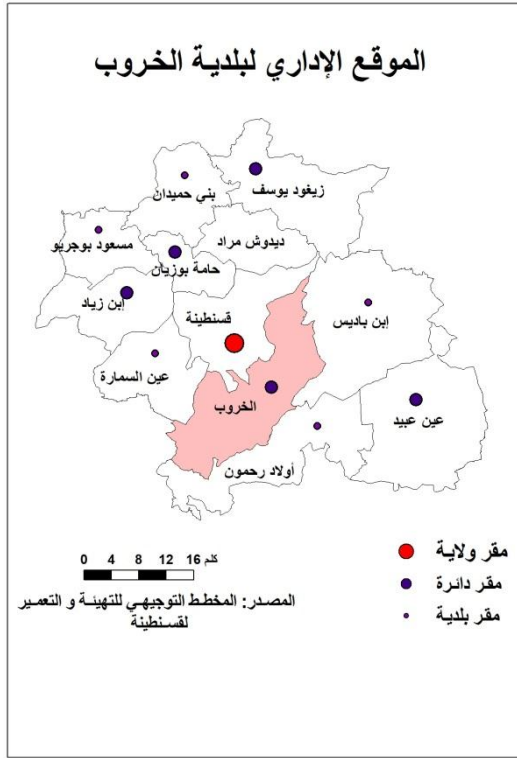
معرفة أثر وعمق هذه التحولات مع تحليل الوضع الراهن واستخلاص المراحل المختلفة للتحولات وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك.

المنهجية:

- اعتمدت على أسلوب التشخيص والتحليل على المستوى المحلي للمجال بحيث إستعملت:
 - المنهج التاريخي عن طريق ذكرى لتاريخ نشأة المدينة والمراحل المختلفة التي مرت بها .
 - المنهج الكمي من خلال إدراج معطيات كمية وإحصائية وبيانات تخدم الموضوع وبالتالي الخروج بنتائج وإستنتاجات تؤكد التحولات الحاصلة بمجال الدراسة وذلك عبر فترات زمنية مختلفة.
 - مرحلة العمل الميداني هي الأساس رغم صعوبتها للتحقق من المعطيات المتحصل عليها مع توضيح وتفسير للكثير من الجوانب وذلك بعد زيارات متكررة وعديدة لمختلف الهيئات والمصالح المتواجدة بالخروب.
- إنجاز الخرائط وفق برنامج " ARC GIS "

التعريف بمنطقة الدراسة:

تتربع مدينة الخروب على مساحة 583.32 هـ على سهل بومرزوق الذي يتعدى إرتفاعه 650م والذي يتوسطه الوادي الذي يحمل اسمه، بينما تتربع بلدية الخروب على مساحة 22465 هـ الخروب حاليا مقر دائرة وبلدية أيضا، إداريا تابعة لمدينة قسنطينة و" تبعد عنها مسافة 16 كلم جنوبا، ذات موقع يكنسي أهمية كبرى مشكلة همزة وصل بين السهول القسنطينية والأطلس التلي فهي البوابة بين التل والصحراء، تتخللها شبكة معتبرة من الطرق البرية والحديدية تربطها بمختلف جهات الوطن فوجودها على الطريق الوطني رقم 03 سابقا المتجه جنوبا نحو مدينة باتنة ويسكرة وصولا إلى الصحراء وتفرعه على مستوى بلدية أولاد رحمون مشكلا الطريق الوطني رقم 10 الذي يربط المدينة بأم البواقي وعين البيضاء وتبسة متجها إلى الجمهورية التونسية شرقا.



1- لمحة تاريخية عن نشأة مدينة الخروب:

تعود نشأة مدينة الخروب إلى فجر التاريخ حسب ما توصله العديد من المصادر والأبحاث التاريخية إضافة إلى ما أكدته الكثير من الحفريات التي وجدت بالمنطقة حيث مرت الخروب بعدة حضارات تركت اثارها إلى يومنا هذا، أهمها الحضارة الرومانية من خلال العين المتواجدة قرب محطة السكة الحديدية، مروراً بالحضارة الفينيقية واثار أخرى تدل على الحضارة الأمازيغية بالمنطقة التي تمثل في ضريح ماسينيسا المتواجد بالمكان المسمى الصومعة والذي يعود إلى المملكة النوميديّة التي كانت عاصمتها سيرتا⁷³.

ومعنى كلمة الخروب حسب بعض المصادر هو جمع " خربات " وهي في الأصل مجموع قبائل الشرفاس⁷⁴. كما تشير أبحاث أخرى أنها كلمة عربية مشتقة من " خربة " وتعني الثقوب⁷⁵.

73_ ميلاط نور العروبة: وضعية النقل المرتبط بمدينة الخروب، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض 2001 ص 14

74_ POS_74 موزينة من إنجاز مكتب دراسات BEM ميلة 1999 ص 07 .

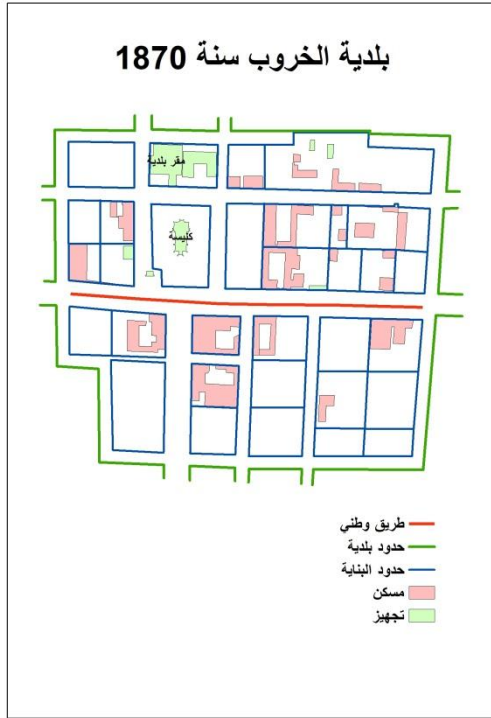
75_ الشيخ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر- بيروت 1936 الجزء الأول ص 135.

وهناك من يعتبر معناها مرتبط بأشجار الخروب وكانت موطن قبيلة شرفة⁷⁶، قبل 1859 كانت عبارة عن آثار خربة وسكانها كانوا موزعين في أرياف المنطقة ضمن قرى ومشاتي متعددة سواء في السهول العليا أم على حواف الأودية مثل قبائل بني يعقوب، الحملي، الدرايد.....وغيرهم.

تم إنشاء مركز الخروب بقرار ملكي في 06 أوت 1859

بحيث أصبحت تسمى بالخروب وذلك بتدخل الإستعمار الفرنسي أين أنشأت كمركز إستطاني في إطار خطة الزوايا القائمة على حافتي الطريق الوطني رقم 03 وتفرعاته التي تكون معه زوايا قائمة وبذلك تقسم المدينة إلى مساحات مربعة أو مستطيلة مستغلة في البناءات التي تفصلها الشوارع ويبدو وسط هذه البناءات: ساحة عمومية، ثكنة، سوق أسبوعي، مبنى إداري يضم مقر البلدية، أمن شرطة، محكمة، مصلحة ضرائب، فرع بريدي، درك.

وأصبحت مقر بلدية ذات تصرف كامل في 28 مارس 1863⁷⁷، بحيث إشتغل على منشآت عسكرية واسعة النطاق بالإضافة إلى أبراج مراقبة وزعت عبر جميع أنحاء المنطقة سنة 1866 بلغ عدد سكان المنطقة: 4876 ن⁷⁸، منهم 578 ن أجانب يقطنون ضمن مناطق إستطانية ويستخدمون فيها السكان المحليون كأجراء.



لم تحصى الخروب بإهتمامات كبيرة من حيث الإحصائيات التفصيلية فيما يخص النمو السكاني واقتصرت البيانات على إعطاء لمحة عامة وإجالية عن سكانها بحيث كان إهتمامها من الناحية التي تفيد المستعمر فقط كما أن السكان الأصليين لا يصرحون بالبيانات الصحيحة لغرض يخدم الثورة التحريرية أو للخوف من المستعمر.

بدأ الخروب في التحول والنمو النسبي منذ 1936 حيث شهد سكانه نموا إيجابيا بسبب هجرة الريفيين من المنطقة لعدة أسباب نذكر منها:

- مطاردة المستعمر للسكان وإجبارهم على التجمع في المحتشدات التي أقامها خصيصا لهم
- فقر الريف وتجريد أصحابه من أراضيهم.
- وجود مغريات في المركز رغبت الريفيين في الانتقال من الريف إلى المدينة
- تغيير الوظيفة من فلاح ومربي ماشية إلى تاجر أو حرفي أو أجير عند المستعمر في المناطق القريبة من المركز.

⁷⁶ _ الشيخ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر- بيروت 1936 الجزء الأول ص 135.

⁷⁷ _Recueil Officiel Des Actes De La Préfecture De CNE 1926

⁷⁸ _Bulletin Du Gouvernement Général 1863 P 103

بقي الخروب محافظا على طابعه المميز حتى بعد الإستقلال حيث إقتصر في السنوات الأولى للإستقلال على تسارع الريفيين إلى إحتلال سكنات المعمرين الشاغرة بعد رحيلهم بالإضافة إلى التوسع الداخلي الذي تم في الفراغات العمرانية الموجودة آنذاك وإقتصرت مدينة الخروب على نواة صغيرة من السكان القدماء نسبيا والنازحين من الأرياف إثر رحيل المستعمر.

سنة 1974 جاء المخطط الرئيسي للتعمير PUD بحيث تم إختيار مدينة الخروب لتكون أحد توابع قسنطينة لما تزخر به من موقع وموضع هامين وشبكة مواصلات مهمة.

وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 إرتقت الخروب من جديد لتصبح مقر دائرة تابع لولاية قسنطينة تضم كل من بلدية عين عبيد، عين سارة، أولاد رحمون وابن باديس مما جعلها تعرف نموا عمرانيا ملحوظا فاق كل التوقعات .

2- نسبة التحضر⁷⁹:

جدول رقم 01: التطور السكاني بين الريف والحضر ما بين 1966-2008

السنوات	سكان البلدية	سكان الحضر	%	سكان الريف	%
1966	16.210	9.561	58.98	6.649	41.02
1977	21.300	14.962	70.24	6.338	29.75
1987	51.142	36.579	71.52	14.563	28.47
1998	89.919	65.344	72.67	24.575	27.33
2008	174.077	169.847	97.57	4.230	2.43

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

إن المتمعن للجدول رقم 01 الذي يمثل تطور سكان بلدية الخروب بين حضر وريف نجد

◆ تضاعف عدد السكان بأكثر من 18 مرة خلال 42 سنة بوتيرة مختلفة من تعداد لأخر.

◆ التناظر الواضح بحيث كلما زادت نسبة التحضر كلما إنخفضت نظيرتها نسبة سكان الريف من مرحلة إلى أخرى.

● مرحلة 66-77:

تميزت هذه المرحلة بتقارب كبير بين سكان الحضر وسكان الريف نتيجة سياسة التهميش التي إتبعها المستعمر ضد الجزائريين إلى الأرياف والقرى حيث إقتصر سكان المدينة في هذه الفترة على سكان المحتشدات اللذين استولوا بعد الإستقلال على سكنات المعمرين اللذين تم ترحيلهم إلى بلدانهم.

● مرحلة 77-87:

شهدت هذه المرحلة تطورا سريعا في نسبة السكان الحضر مقارنة مع سكان الريف وهذا نتيجة للزيادة السكانية التي تميزها إضافة إلى إقدام الشباب على الزواج والإنتقال إلى المدينة لتوفرها على ظروف معيشية أفضل مع توفر كبير لفرص العمل.

● مرحلة 87-98:

⁷⁹ ، 51، 52، 53، 54، 50، 49- لرقط مليكة، التنمية البيئية بمدينة الخروب، 2009-2010 ص

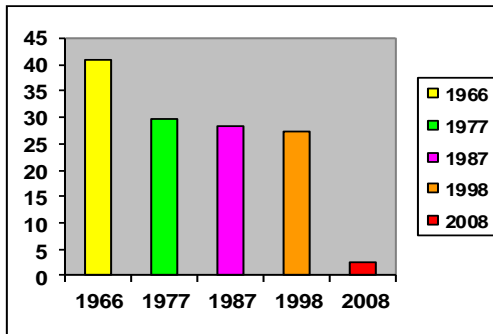
بعد التضخم الذي شهدته مدينة قسنطينة ومع التحول المستمر الذي شهدته الحروب فقد إزدوجت ظاهرة الهجرة إلى المدينة بين نزوح داخلي للريفين ونزوح خارجي من قسنطينة والبلديات المجاورة.

● مرحلة 98-2008:

حضيت هذه المرحلة أكبر نسبة تحضر عرفتها المنطقة حيث تضاعفت بحوالي 3 مرات مقارنة بالمرحلة السابقة وهذا راجع إلى إنشاء المدينة الجديدة على منجلي بالضاحية الغربية ومقاطعة ماسينيسا شرقا واللتان كانتا متنفسا كبيرا لمجمل سكان الولاية.

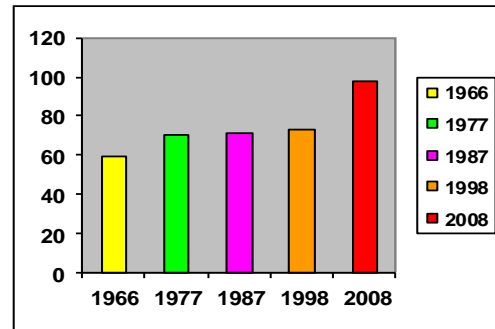
شكل رقم 02 :

تطور نسبة سكان الريف ما بين 1966-2008



شكل رقم 01 :

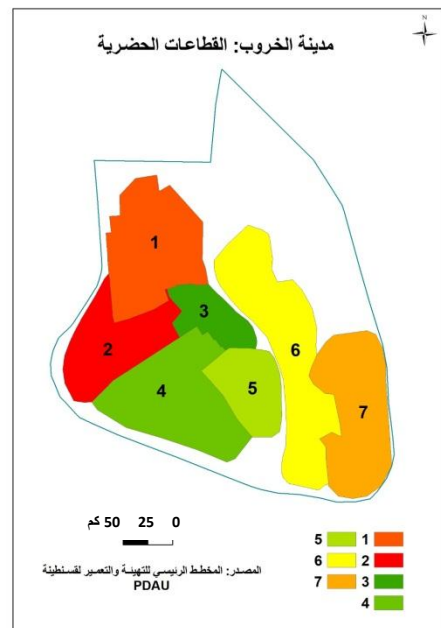
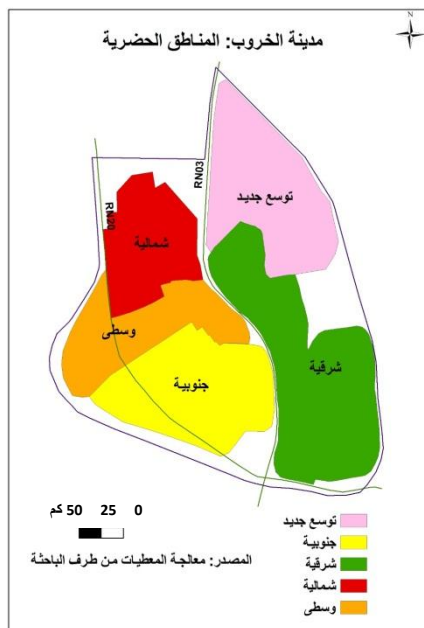
تطور نسبة سكان الحضر ما بين 1966-2008

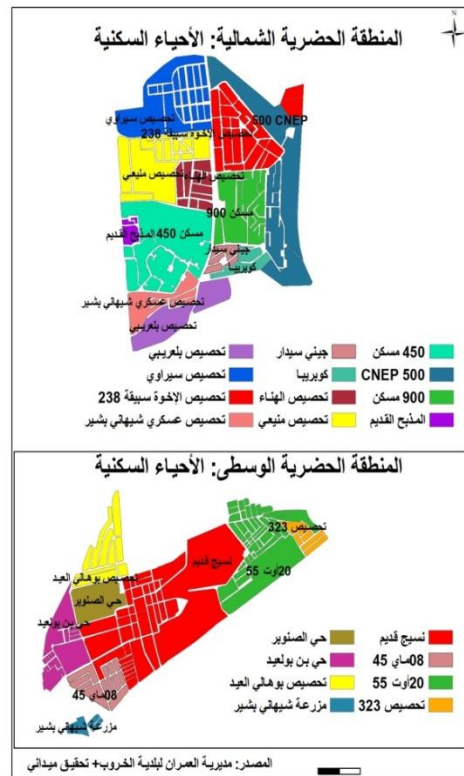
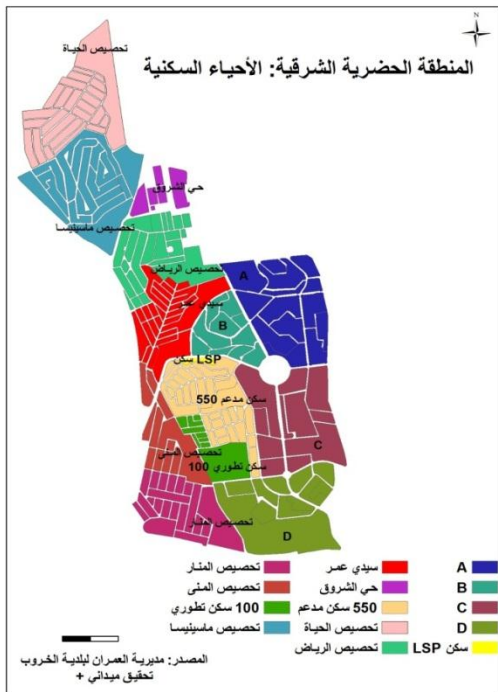
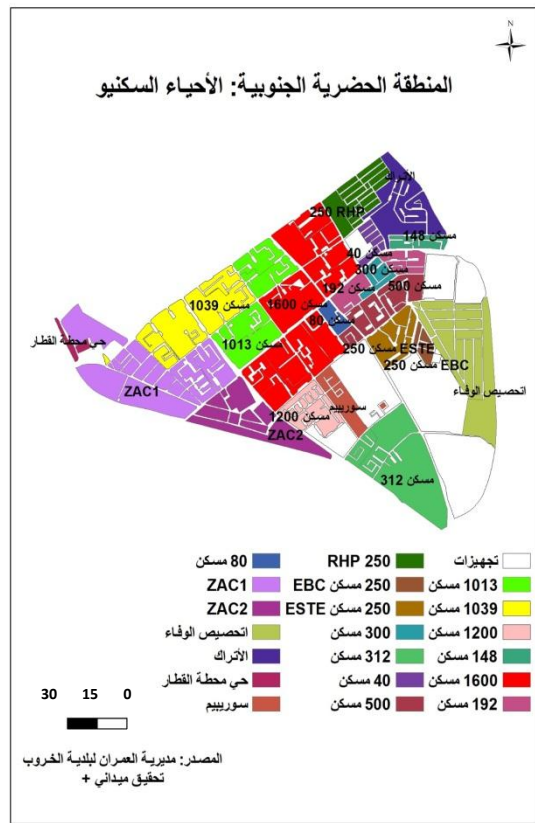
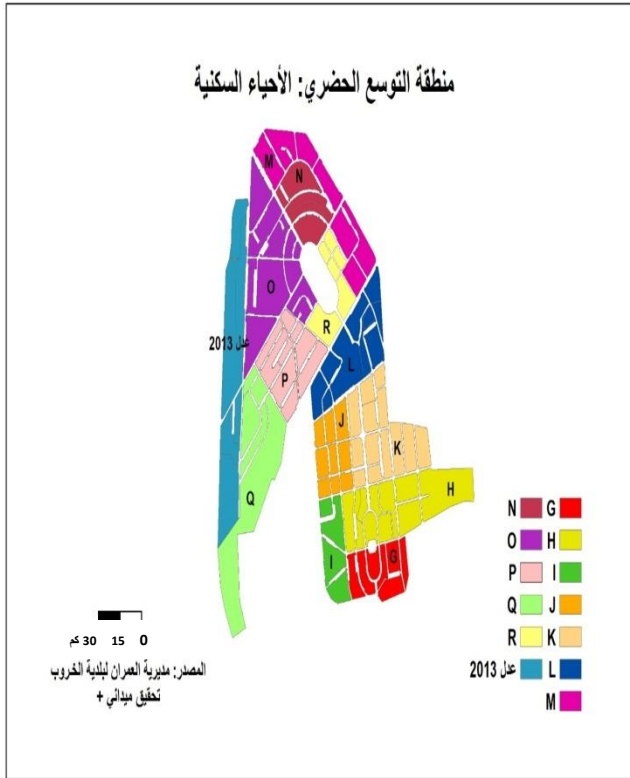


المصدر: معالجة المعطيات من طرف الباحثة

ومنه فإن سكان الحضر قد تفوق بشكل واضح على سكان الريف على مر المراحل وهو ما نلاحظه من خلال الأشكال رقم 02،01 وبالتالي يمكن إستنتاج ما يلي:

◆ إتساع الرقعة الحضرية وتحول البلدية من ريفية إلى حضرية نتيجة للتحويلات التي شهدتها مدينة الخروب سواء من حيث الشكل الوظائف وحتى البنية الداخلية لأحيائها.





3- التحولات والتدخلات على المجال الخروبي:

شهدت مدينة الخروب عدة تحولات شملت العديد من الميادين مع إتصالها ببعضها البعض نتيجة الروابط التي تجمعها سواء

العمرائية ومدى علاقتها بالتطورات السياسية التي عرفتها المنطقة أو غيرها خلال الفترة الإستعمارية طبقت فرنسا سياستها الخاصة والمتمثلة أساسا في المحتشدات والإستلاء على المساحات الزراعية مع تهميش كامل للسكان المحليين.

● بعد الإستقلال:

مع النزوح المكثف الذي عرفته المدينة بعد خروج المعمرين والإستيلاء على مساكنهم مع بناء أخرى على الجوانب وتحويل الإسطبلات إلى غرف للسكن، بقيت الحروب مركز إستقطاب وتفرغ للسكان الوافدين من الجهات المحيطة لها حيث أنها لم تعرف أي تنمية عمرائية فيما عدا: التحول الحاصل على مستوى الجهة العلوية للمركز القديم وهو نتاج البناءات الفوضوية (حي 20 أوت الكومينال) وهي عبارة أساسا عن هياكل قصديرية

ظهر بعض البناءات الهيكلية التي قامت الدولة بإنشائها تخص عموما السكنات الوظيفية الخاصة بعمال السكة الحديدية بمحاذات المحطة البرية القديمة وأخرى خاصة بسلك التعليم وتتواجد في الجهة الجنوبية للمدينة بمحاذاة المحطة البرية الجديدة.

● مرحلة ما بين 1974-1990:

بدأت في هذه المرحلة تظهر بوادر التحولات خاصة العمرائية من خلال مخططات التنمية حيث تم:

- إنشاء حي 450 مسكن " وشتاتي مراح " كأول محطة فعلية في المخطط الرباعي الثاني
- ليأتي بعده المخطط الخامس الأول الذي إنبثق عنه إنشاء كل من 1012 مسكن بقطاع 1039 مسكن سنة 1984 م وحي 1013 مسكن سنة 1984 م وكذا 1314 مسكن بقطاع 1600 مسكن في نفس السنة أي بمجموع 4966 مسكن.

ومن مؤشرات التطور العمراني في هذه المرحلة أيضا قيام مكتب CNERU بإنجاز مخطط رئيسي سنة 1982 يقضي بإنشاء مناطق توسع على مستوى كل من بلدية الحروب، بلدية عين سارة وبلدية ديدوش مراد لإحتوائها الفاض من سكان مدينة قسنطينة مع إنشاء أيضا مناطق صناعية بهذه البلديات لتنميتها وتطويرها. كما شملت هذه التوسعات أيضا إنشاء التخصيصات ابتداء من سنة 1981 ضمن مخطط PUD تمثلت في توسع شمالي: تخصيص سبيقة، وشمالي غربي: تخصيص بوهالي العيد إضافة إلى توسعات جنوبية وشرقية: المنى، المنار، الرياض بمحاذات الطريق الوطني رقم 03 من الجهة الشرقية ومن الجهة الجنوبية تخصيص الوفاء ظهور قانون الترقية العقارية 86/07 في هذه الفترة أيضا أعطى بدوره نسبة جديدة في التحول العمراني حيث فتح المجال أمام الوكالة العقارية لإنجاز تخصيصات الحياة وماسينيسا في الجهة الشمالية الشرقية وتخصيص الهناء في الجهة الشمالية

- لتنتهي هذه المرحلة بإنجازات المخطط الخامس الثاني بإنجاز 500 مسكن بقطاع 1600 مسكن سنة 1989 م

● مرحلة ما بين 1990-1994:

- ما ميز هذه المرحلة هو الدخول في إقتصاد السوق الذي حفزه المخطط الخامس الثاني حيث نتج عنه:
- ظهور فاعلين عقاريين جدد مثل: وكالة تطوير وتحسين السكن AADL وكذا الوكالة العقارية الحضرية للتهيئة وتسيير الإحتياجات العقارية ALGERFU.
- منح 2260 حصة عقارية موزعة إلى:
- 250 مسكن RHP جنوب حي 20 أوت 55 سميت باسم زغيدة الطاهر.
- 500 مسكن من أصل 1200 مسكن في المنطقة الجنوبية إستكملت فيما بعد لينقل ويحول 700 مسكن الباقية إلى علي منجلي.
- 250 مسكن ESTE و250 مسكن EBC سنة 1994 بالمنطقة الجنوبية.

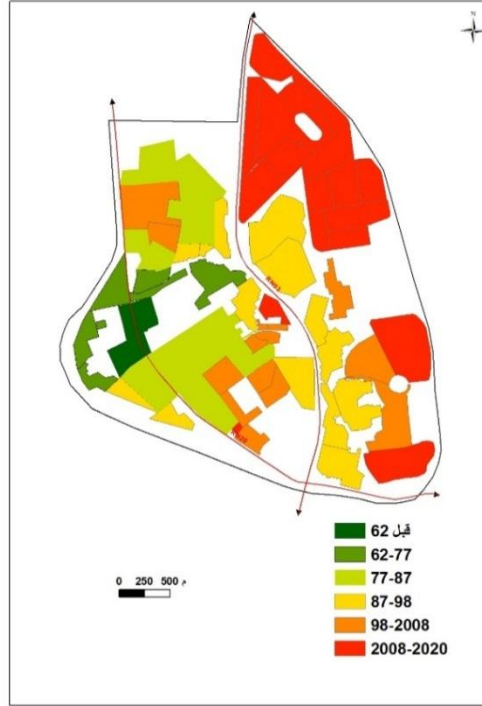
- 50 مسكن و 32 مسكن موجهة لقطاع التربية والتعليم.
- 60 مسكن من أصل 148 مسكن بجي جيني سيدار أيضا سنة 1994
- مع ظهور تخصيصات خاصة أهمها تخصيص سيراوي.

● مرحلة ما بين 1995-2000:

مع الإستغناء عن نظام المخططات إتجهت الدولة في هذه المرحلة إلى تخصيص سنوي للحصص العقارية توافقا مع تطورات الإنجازات في السنوات السابقة ومدى نسبة تطور الإسكان في المنطقة حيث تحول العمران في منطقة الدراسة إلى أنماط جديدة تمثلت أساسا في:

- **سكنات ترقيوية** من إنجاز CNEP قدرت ب 692 مسكن.
- **القضاء على الأحياء القصديرية** بدأ بجي سيدي عمر وذلك على مراحل حيث:
 - تم إنشاء 100 سكن تطوري إستعجالي سنة 1995
 - توزيع 300 مسكن تطوري على الأسر الضعيفة
 - توزيع 250 قطعة في إطار السكن الاجتماعي المدعم للبناء الذاتي من AADL
 - إستفادات المنطقة من 236 حصة لبناء سكنات تطويرية مدعمة من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1995 موجهة للتملك.

التطور العمراني لمدينة الخروب



المصدر: مديرية العمران لبلدية الخروب + تحقيق ميداني

● مرحلة ما بين 2000-2008:

بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لسنة 1998 والذي انصب على التوسع في الجهة الشرقية للمدينة لإسكان الفئات المتزايد في عدد سكان مدينة قسنطينة حيث خصصت مساحة (235 هـ + 90 هـ) أضيفت لها 138 هـ مساحة التخصيصات الشرقية.

● مرحلة ما بين 2008-2018:

1- التحولات العمودية للمباني: بحيث شملت بصفة خاصة:

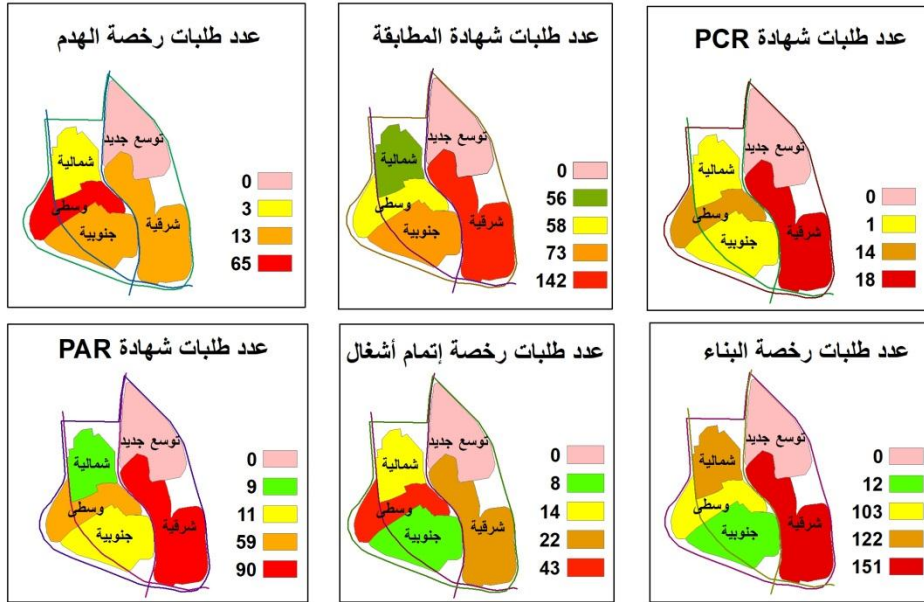
- المركز القديم للمدينة حيث إنتقل المستوى من RDC إلى طابق أول وثاني وأكثر ذلك نتيجة الزيادة في عدد أفراد الأسرة الواحدة وانقسامها مما أدى إلى التخلي عن الإسطبلات وتحويلها إلى مساكن ذات مستويات مختلفة مغيرين بذلك النمط القديم الذي يميز مركز المدينة القرميدية إلى بنايات إسمنتية متطاولة ومتراصة.

وهو ما يؤكد ونلمسه من خلال خريطة طلبات رخصة الهدم بحيث لدينا أكبر عدد يميز المنطقة الوسطى للمدينة. ضف إلى ذلك صدور قانون التسوية 15/08 الذي ألزم من جهة السكان على تسوية مساكنهم في نفس الوقت فتح المجال أمامهم لإدخال تعديلات مختلفة على مساكنهم والتي هي في مجملها غير قانونية بحكم أن هذا القانون يعدل ويسوي الوضعية على ما هي عليه وهو ما سجلته المخالفات المتعددة والمتنوعة التي صدرت في هذه السنوات الأخيرة من طرف السلطات المحلية والتي أدت في أغلب الأحيان إلى هدم جزئي أو كلي للبنائات، كما رافقت هذه المخالفات من جهة تكاثف الطلبات للتسوية القانونية للبنائات سواء عموديا أو أفقيا ولم يقتصر ذلك على النسيج القديم للمدينة بل تعداه إلى توسعته بالتحصيلات في مختلف مناطق المدينة.

ومن خلال تصفيحي للبطاقيّة الوطنية لتسوية البنائات المنجزة من طرف إدارات تجزئة البناء التهيئة الهندسة المعيارية والتعمير بالحروب للفترة 2008-2018 توصلت إلى مايلي:

- بالنسبة لطلبات الهدم نلاحظ أن أكبر عدد سجل بالمنطقة الوسطى وخاصة بالنواة القديمة للمدينة قدرت ب 65 طلب تليها المنطقة الجنوبية والشرقية خاصة السكن التطوري والمدعم أين يقوم الملاك بهدم تام لسكانتهم وإعادة بنائها بتصاميم جديدة وفقا لخطط الكتلة والمخطط القانوني للحي في المرتبة الثانية ب 13 طلب وبأقلية المنطقة الشمالية ببعض التحصيلات أين يشتري الملاك لبنائات ويقومون بهدمها وإعادة تصميمها وفقا لذوقهم واحتياجاتهم الخاصة وعند معرفة الغرض من الهدم المقدم في الطلبات وجدنا أن 72 طلب لسبب : هدم + إعادة بناء و 7 طلبات بغرض تعليمة منزل وطلبين بغرض توسيع عمودي للطابق الثاني وإعادة تهيئة + تغيير الواجهة

تسوية البنائات حسب المناطق الحضرية بمدينة الخروب للفترة ما بين 2008-2018



المصدر: تجزئة البناء و التعمير بالخروب

- فيما يخص شهادة المطابقة فمن بين 329 طلب لدينا 142 مقدمة في الجهة الشرقية وذلك لإحتوائها على أكبر عدد من التحصيلات والبنائات الفردية الحديثة تليها المنطقة الجنوبية ب 73 طلب كونها تضم تخصيص الوفاء ومنطقة النشاطات شيباني بشير وتأتي بعدها المنطقتين الحضريتين الوسطى والشمالية ب

58 و56 طلب على التوالي لضمها أيضا لتحصيصات.

- بالنسبة لطلبات شهادة المطابقة في إطار التسوية دائما المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الأولى ب 18 طلب تليها المنطقة الوسطى وأقلية كل من المنطقتين الشمالية والجنوبية.
- أما طلبات رخصة البناء أكبر عدد دائما بالمنطقة الشرقية كونها منطقة توسع ثم المنطقة الشمالية وفي مرتبة ثالثة المنطقة الوسطى بينما المنطقة الجنوبية فتحتل المرتبة الأخيرة لتشبع مجالها ونفاذ وعائها العقاري.
- هنا أيضا المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى فيما يخص رخصة البناء في إطار التسوية ب 90 طلب مقارنة بباقي المناطق الحضرية بحيث تأتي في مرتبة ثانية المنطقة الوسطى ب 59 طلب و11 طلب بالنسبة للمنطقة الجنوبية وأضعف طلب كالعادة فيما يخص المنطقة الشمالية
- بالنسبة لطلبات رخصة إتمام الأشغال نلاحظ أن أكبر عدد سجل ب المنطقة الحضرية الوسطى ب 43 تليها المنطقة الحضرية الشرقية ب 22 طلب وفي مرتبة ثالثة المنطقة الشمالية ب 14 طلب وأخيرا المنطقة الجنوبية ب 8 طلبات.

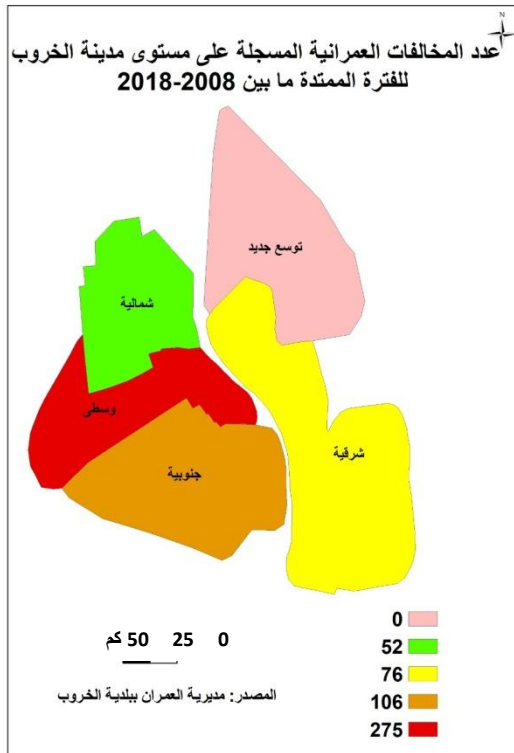
2- التحولات الأفقية:

تصفحي لدفاتر وسجلات مديرية العمران ببلدية الخروب مكثني من معرفة المخالفات العمرانية العديدة والمتنوعة المسجلة بالمدينة خلال الفترة 2008-2018 وذلك عبر المناطق الحضرية بحيث نجد:

المنطقة الوسطى تحتل المرتبة الأولى من حيث العدد والذي قدر ب 275 مخالفة تليها المنطقة الجنوبية ب 106 مخالفة وفي مرتبة ثالثة المنطقة الشرقية ب 76 مخالفة وفي مرتبة رابعة المنطقة الشمالية ب 52 مخالفة.

وتختلف نوع المخالفة حسب كل منطقة حضرية وكل شخص له غرض معين من إرتكابها مما أدى إلى تحولات وتغيرات نتيجة التعدي على المجال والفوضى الناتجة عنه نذكر منها:

- بناء برخصة منتهية الصلاحية
- بناء أو هدم دون رخصة
- عدم إحترام رخصة البناء المقدمة: الرؤية المباشرة، علو البناية، المساحة المبنية، بناء على مستوى الحديقة، إنجاز نوافذ بالحائط المشترك بين الجارين، بناء مخالف للمخطط.
- رمي فضلات وبقايا هدم البناء
- تعدي على أرض غير تابعة له سواء أرض الجيران، حظيرة سيارات أو أرض ملك للدولة



- توسيع فوضوي وإحاطة بالسياج
- تشييد تيندة دون رخصة
- تهيئة خارجية لمساكن فردية وجماعية دون رخصة
- إنجاز كشك فوضوي فوق ممر للراجلين دون رخصة
- غلق ممر للراجلين والإستحواذ عليه
- إحتلال الطريق وإعاقة سير الراجلين بعرض السلع بطريقة فوضوية
- بناء إسطبل وتهيئة قطعة أرضية
- سياج حديدي مائل وخطير جدا
- أشغال بناء مع وضع بقايا الهدم فوق الرصيف العمومي
- إستغلال مساحة في تشحيم وتفريغ زيوت السيارات بالقرب من خزان مائي.

IV - العمليات التي شهدتها المدينة :

تتخذ التحولات في المدن عدة حالات تتأثر معها مواقع وبنية المراكز الرئيسية للأنشطة والخدمات، وقد يشمل التحول مواقع مختلفة من المدينة داخل المحيط الحضري وفي هذه الحالة يسلك المركز الرئيسي نفس السلوك ويكون التغير في نفس حدود المركز دون التغير في نمطه التخطيطي. كما قد يشمل التغير الأحياء المحيطة بالمركز في مناطق متفرقة ولكن داخل نطاق المحيط الحضري للمدينة وذلك بمختلف التدخلات والتي تهدف إلى تحسين المجال.

1- المركز الأصلي:

1-1- ترميم RESTAURATION

وهي تركز على المحافظة على المباني والنصب ذات القيمة التاريخية والمعمارية وهي عملية تغطية مست بعض التجهيزات الإدارية تتمثل في: مقر البلدية، الشرطة، البريد.

2-1- عملية تجديد RENOVIATION

وهي عملية رد الإعتبار من خلال إدخار المرافق ومواصفات النظافة والصحة والأمن على المباني حيث إقتصر التدخل على بعض المباني الفردية والأحواش.

3-1- التوسع EXTENTION

عملية إنجاز مباني جديدة فوق مجال فارغ داخل النسيج العمراني القائم مثل أحياء 08 ماي وطنجة

4-1- إعادة الهيكلة RESTRUCTURATION

لحي 20 أوت كونه من أقدم الأحياء بالمدينة شيد مباشرة بعد الإستقلال بطريقة فوضوية وذلك بتنظيم الحي وفق مخطط قانوني مصادق عليه من طرف السلطات المختصة وأيضاً يربطه الشبكات المختلفة.

2- الأحياء الحديثة:

- توطين العديد من التجهيزات خاصة المنطقة الجنوبية
- توسع في بعض الجيوب العمرانية

- إعادة إعتبار للشبكات المختلفة مع إهتمام ضئيل بالمساحات الحرة والخضراء
- أما الضاحية الشرقية عرفت توسع في مناطق جديدة مع توطين لتجهيزات حديثة تعبيد الطرقات خاصة التحصيلات
- إعادة الإعتبار للقرية النوميديّة
- توقيع لمحطة مسافرين على مساحة 3.2 هـ في المنطقة الجنوبية مع إعادة تقييم الداخلي للمدينة
- ربط الضاحية الشرقية بالجسر الحديدي وكذا محول الثاني أمام المستشفى
- تعميم الشبكات المختلفة وخاصة على التحصيلات التي تخلت عنها الوكالة
- برامج التحسين الحضري Amélioration Urbaine التي مست العديد من الأحياء عبر جميع مجال المدينة.

جدول رقم 02: برامج التحسين الحضري بمدينة الخروب

المنطقة الحضرية	الحي	الأشغال المنجزة
الشمالية	900 مسكن	تهيئة خارجية " طرقات وأرصفة "
الجنوبية	1200 مسكن	مساحات خضراء - إنارة عمومية
	1600 مسكن	صرف صحي - تأثيث حضري
الشرقية	تخصيص ماسينيسا	

المصدر: تجزئة البناء، الهندسة المعمارية والتعمير بالخروب

تهيئة الرصيف ضمن برنامج التحسين الحضري بحي 1200 مسكن

صورة رقم: 02



صورة رقم: 01





صورة رقم: 04

عملية إستبدال الشاليهات كسكنات جاهزة بالمنطقة الجنوبية بحى زعيدة الطاهر RHP وذلك بهدمها وإعادة البناء في مكانها لسكنات فردية حديثة من طرف مالكيها ضمن برنامج وطني ودعم بإعانة مالية مقدرة ب 70 مليون سنتيم وذلك إستنادا لتدابير وزارية متمثلة في:

- التعلية الوزارية المشتركة رقم: 002 المؤرخة في 2013/04/08 المتعلقة بمنح إعانة الدولة لاستبدال المساكن الجاهزة بقسنطينة، تيبازة وميلة.
- التعلية الوزارية المشتركة رقم 003 المؤرخة في 2012/01/26 المتعلقة بمنح إعانة الدولة لاستبدال المساكن الجاهزة بقسنطينة وتيبازة.
- التعلية الوزارية المشتركة رقم 007 المؤرخة في 2014/09/16 المتعلقة بمنح إعانة الدولة لاستبدال المساكن الجاهزة بقسنطينة، تيبازة وميلة.
- مراسلة السيد وزير السكن والعمران والمدينة رقم: 88 المؤرخ في 2015/01/28 المحددة عملية استبدال الشاليهات.

صورة 06: إعادة بناء شاليهات RHP



صورة 05: شاليهات RHP قبل هدمها



وذلك نظرا لخطورة مواد البناء الجاهز فيما يخص الأسقف والجدران على صحة سكانها

الخلاصة:

قد ظهرت بمدينة الخروب العديد من التحولات المختلفة، وذلك تماشيا مع المراحل التاريخية إضافة إلى أنها شهدت حركة تعمير واسعة ونشطة جدا وحدثت تحولات هامة سواء من حيث الشكل أو الوظائف بحيث: تميزت الفترة الإستعمارية بنمو بطيء شمل خاصة الأحياء الفوضوية والعشش القصديرية التي ضمت الريفين الفارين من بطش الإستعمار، بعد الإستقلال تميز مركز الخروب بالتوسع حول جوانب المركز القديم، تميز بعدها بنمو سريع سواء من حيث الشكل أو الوظائف مما نتج عنه العديد من التحولات.

أخذت مدينة الخروب في التوسع من الناحية الشمالية، الشرقية والجنوبية حيث ظهرت أحياء جديدة متميزة مع المركز القديم مع إستثناء الجهة الغربية لوجود السكة الحديدية والتي تعتبر عائق للتوسع، وبصورة مجملية فإن الخروب تبدو في جزئين هما:

-الخروب القديم: يتمثل في المركز الإستعماري مخطط على النمط الأوروبي بالمنطقة الوسطى والذي يحمل السمات الرئيسية لخطة الزوايا القائمة من حيث التنظيم الداخلي لإستخدامات الأراضي وكذا من حيث طراز البناء.

-الأحياء الجديدة تعبر عن النمو الذي شهدته الخروب بإتجاهات الشمال، الجنوب والشرق على نتيجة النمو السكاني السريع الذي عرفته المنطقة. والملاحظ للجزئين أن كل منهما يعبر عن فترة زمنية تاريخية مميزة مما يدل على التغييرات والتحويلات السريعة التي مست المنطقة حيث نلاحظ:

-التطور الكبير في إستهلاك الأراضي الفلاحية التي دخلت العمران نتيجة النمو السريع للمدينة-تشبع المدينة الأم قسنطينة أدى إلى جذب السكان إلى مدينة الخروب سواء منها أو من المناطق المجاورة لما تتوفر عليه من إمكانيات إقتصادية

-تحول العديد من المباني إلى إستخدامات إدارية وأعيد بناء العديد من المساكن بمواد حديثة مثل الإسمنت المسلح والضالة بمخط عمراي جديد وخصص الطابق الأرضي لمعظمها إلى محلات تجارية وتقلص بذلك عدد الإسطبلات مما أدى إلى ارتفاع درجة تركيز الأنشطة والخدمات لتلبية مختلف حاجيات السكان بالتوسعات الحديثة.

-تحول الوظائف السكنية إلى وظائف مزدوجة (محلات بالطابق السفلي وسكنات بالطابق العلوي).

-التحول الديمغرافي نتيجة الهجرة الدائمة والتنقلات المتعددة بحيث ساهمت مساهمة كبيرة في تخفيض الضغط عن قسنطينة خاصة، ليس فقط من حيث تفريغ الفائض السكاني لهذه الأخيرة نحو ماسينيسا مع مشاركة قسنطينة في جميع النواحي فشملت الإدارات الكبرى التي كانت تنفرد بها مقر الولاية بتوفرها على عدد مهم من المؤسسات التعليمية والثقافية إضافة إلى تحول وتطور التجارة بها بما تزخر به من مجمعات تجارية عمومية كالسوق الأسبوعي أو خاصة كالمراكز التجارية الكبرى ومع وجود شبكة طرق جيدة ومحطة مسافرين مستقطبة فإنها أصبحت من أهم المدن إن لم نقل أهمها على مستوى الشرق الجزائري كما تمثل همزة وصل بين المناطق الأخرى وهذه المؤهلات أضفت عليها حركة شاملة بجميع مقومات التحول، التطور والنمو.

-زيادة نسبة السكان بصورة ملاحظة جعلها تستفيد من إنشاء مدينتين جديدتين على منجلي وعين النحاس وأيضا مقاطعة ماسينيسا مما جعلها محل رعاية وعناية من قبل السلطات الوزارية والمحلية لتدشين مختلف المشاريع الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

المراجع:

1- الداودي محمد بن طيب عبد الحميد، تحولات المجال الحضري دراسة حالة مركز مدينة أدرار ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، المسيلة، معهد تسيير تقنيات حضرية ، جامعة المسيلة 2011، ص 07

2- Maouia saidouni, l'element d'introduction urbaine, casbah Edition.p10

- 3- داودي محمد، بن الطيب عبد الحميد " تحولات المجال الحضري دراسة حالة مركز مدينة أدرار " مذكرة تخرج مهندس دولة - جامعة المسيلة معهد تسيير تقنيات حضرية 2011
- 4- كايد عثمان أبو صبحة، جغرافيا المدن، دار وائل لطباعة والنشر، عمان-الأردن ط2، ص 41
- 5- ZUCHELLE-introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine 1984 volume2 p 32
- 6- فتحي أبو عيانة : جغرافية العمران ص 59
- 7- ميلاط نور العروبة: وضعية النقل المرتبط بمدينة الخروب، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض 2001 ص 14
- 8- POS موزينة من إنجاز مكتب دراسات BEM ميلة 1999 ص 07 .
- 9- الشيخ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر- بيروت 1936 الجزء الأول ص 135.
- 10- الشيخ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر- بيروت 1936 الجزء الأول ص 135.
- 11- Recueil Officiel Des Actes De La Préfecture De CNE 1926
- 12- Bulletin Du Gouvernement Général 1863 P 103
- 13- لرقط مليكة، التنمية البيئية بمدينة الخروب، 2010-2009 ص 49، 50، 51، 52، 53، 54
- UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Lleida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangères espagnol. Éditions en six langues, (A.) (Nadou, 2011) sous la direction de Josep Maria Llop Torné. , (p. 42 et suivantes) libérant les rapports sociaux et susceptible de mieux en offrir la diversité.
 - BELHEDI A., 2007, Les villes intermédiaires en Tunisie, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier N° 19 du GREMAMO.
 - Fabien NADOU. La notion de " villes intermédiaires ", une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économiques. 2010. halshs-00596204
 - BRAUN C. (1999), " Villes intermédiaires, régions municipales et développement territorial" in lettre d'information N° 11 Programme URB-AL -CEE Direction Générale Relations Extérieures.2000
 - BOCK, E., & CARRIERE, J. P. (2007). akt. Nadou F. "Le développement des villes intermédiaires atlantiques: quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ?». Annales de l'Université d'Oradea, 47-59.
 - KASDALLAH, N. (2013). Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie): Effet chef-lieu et perspectives de développement (Doctoral dissertation, Université de Cergy Pontoise.)
 - BELHEDI, A. (2007). Les villes intermédiaires en Tunisie. Cahiers du GREMAMO, (19), 55-86.
 - SOUIAH S-A. (dir.), 2007, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier du GREMAMO, n° 19, l'Harmattan, Paris, 195 p.
 - Madani Said, 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie: Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif
 - REFERENCES
 - BELHEDI A., 2007, Les villes intermédiaires en Tunisie, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier N° 19 du GREMAMO.
 - BELHEDI, A. (2007). Les villes intermédiaires en Tunisie. Cahiers du GREMAMO, (19), 55-86.
 - BOCK, E., & CARRIERE, J. P. (2007). akt. Nadou F. "Le développement des villes intermédiaires atlantiques: quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ?». Annales de l'Université d'Oradea, 47-59.
 - BRAUN C. (1999), " Villes intermédiaires, régions municipales et développement territorial" in Fabien Nadou. La notion de " villes intermédiaires ", une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économiques. 2010. halshs-00596204
 - KASDALLAH, N. (2013). Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement (Doctoral

- dissertation, Université de Cergy Pontoise). Lettre d'information N° 11 Programme URB-AL - CEE Direction Générale Relations Extérieures.2000
- MADANI Said, 2012, Mutations urbaines récentes des villes intermédiaires en Algérie : Cas de Sétif, Thèse de doctorat d'état en Architecture, Université FERHAT Abbas de Sétif.
 - SOUIAH S-A. (dir.), 2007, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier du GREMAMO, n° 19, l'Harmattan, Paris, 195 p.
 - UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Lleida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangères espagnol. Éditions en six langues, (A.) (Nadou, 2011) sous la direction de Josep Maria Llop Torné, (p. 42 et suivantes) libérant les rapports sociaux et susceptible de mieux en offrir la diversité.
1. UIA - CIMES, (1999), " Villes intermédiaires et urbanisation mondiale" publié en mai 1999 par la mairie de Lleida, avec le concours de l'UNESCO, l'UIA et le ministère des affaires étrangères espagnol. Éditions en six langues, (A.) (Nadou, 2011) sous la direction de Josep Maria Llop Torné, (p. 42 et suivantes) libérant les rapports sociaux et susceptible de mieux en offrir la diversité.
 2. BELHEDI A., 2007, Les villes intermédiaires en Tunisie, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier N° 19 du GREMAMO.
 3. Fabien Nadou. La notion de " villes intermédiaires ", une approche différenciée du rôle des villes moyennes : entre structuration territoriale et spécificités socio-économiques. 2010. halshs-00596204
 4. BRAUN C. (1999), " Villes intermédiaires, régions municipales et développement territorial" in
 5. lettre d'information N° 11 Programme URB-AL -CEE Direction Générale Relations Extérieures.2000
 6. Bock, E., & Carrière, J. P. (2007). akt. Nadou F. "Le développement des villes intermédiaires atlantiques: quel rôle dans la perspective d'une construction polycentrique du territoire européen ?». Annales de l'Université d'Oradea, 47-59.
 7. Kasdallah, N. (2013). Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie): Effet chef-lieu et perspectives de développement (Doctoral dissertation, Université de Cergy Pontoise).
 8. BELHEDI, A. (2007). Les villes intermédiaires en Tunisie. Cahiers du GREMAMO, (19), 55-86.
 9. SOUIAH S-A. (dir.), 2007, Villes intermédiaires dans le Monde Arabe, Cahier du GREMAMO, n° 19, l'Harmattan, Paris, 195 p.

دراسة للجاذبية الديمغرافية في المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر; حالة مدينة حاسي الرمل ولاية الاغواط

الرمل ولاية الاغواط

طبي يوسف⁽¹⁾ سويد صبرين⁽²⁾ شادلي محمد شادلي محمد⁽³⁾

(1) طالب دكتوراه جغرافيا وتهيئة الإقليم. جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا باب الزوار USTHB البريد الالكتروني youceftaibi03@gmail.com

(2) طالبة دكتوراه جغرافيا وتهيئة الإقليم ; جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا باب الزوار USTHB

(3) استاذ التعليم العالي جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا باب الزوار USTHB مخبر البحث: مدن أقاليم والحوكمة المحلية.

ملخص:

تلعب المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في التنمية المحلية والتوازن الإقليمي للبلاد، ناهيك عن الأهمية الاقتصادية لها ; وفي ظل التنافسية المحلية التي تعرفها المدن الجزائرية التي تحتم على المدن الصغيرة والمتوسطة الخوض في غمارها، أصبح من الضروري استغلال وتثمين جميع الموارد الطبيعية والبشرية من اجل مواكبة التطور الذي املته العولمة.

منبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984, تعتبر مدينة حاسي الرمل مثلا عن المدن الصغيرة الجزائرية التي أصبحت اقطاب جذب بامتياز، وهذا راجع للطبيعة الصناعية للمدينة; فمذ اكتشاف حقل الغاز في الفترة الاستعمارية الفرنسية إلى يومنا هذا والمدينة عبارة عن منطقة جذب للسكان خصوصا الباحثين عن العمل. من خلال هذا المقال سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي: ما مدى تأثير النشاط الصناعي لمدينة حاسي الرمل على التحولات الديمغرافية بها، وما مدى مواكبة السياسة الوطنية للإسكان وللتجهيزات العمومية لهذه الجاذبية؟

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهجين التاريخي والتحليلي وعلى استبانة عمومية ل 400 عينة (ارباب الاسر) كمصدر للمعلومات; حيث اظهرت النتائج ان ازيد من 61.5% من السكان هم من خارج ولاية الأغواط في حين يمثل عدد القادمين من مختلف بلديات الاغواط نحو مدينة حاسي الرمل 21% من العينة المدروسة لتبقى نسبة 17.5% فقط من العينة والتي تمثل السكان الاصليين لمدينة حاسي الرمل. اما بالنسبة لسبب الانتقال فقد مثل العمل السبب الرئيسي للانتقال الى المدينة بنسبة 90.60% من مجمل القادمين الى مدينة حاسي الرمل; حيث يفضل غالبية القادمين الى المدينة عدم الاستقرار نهائيا بها (72.72%) أي ان الهجرة عبارة عن هجرة مؤقتة.

اما بالنسبة لسياسة الدولة فقد شكلت الحلقة الاضعف خصوصا في مجال السكن وهو ما ادى الى ظهور احزمة من السكن العشوائي تحيط بالمدينة، قدر عددها بازيد من 1200 سكن مع نهاية سنة 2011.

الكلمات المفتاحية: المدن الصغيرة، حاسي الرمل، الجاذبية الاقليمية، النشاط الصناعي، السكن العشوائي .

1. مقدمة:

يعتبر مفهوم المدن الصغيرة والمتوسطة مفهوما ضبابيا نوعا ما، وذلك لغياب تعريف موحد بين الدول او بين الباحثين بخصوصها، وهو ما يرجع بالاساس لاختلاف معايير تصنيف المدن الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، الا ان معيار حجم السكان يعتبر المعيار الاكثر شيوعا (صالح، 2016)؛ يضاف اليه بعض المعايير الجانبية التي تعتمد على بعض الدول لتصنيف المدن كمعيار الوظيفة، الحجم، التوزيع الجغالي وكذا مجال التأثير.

تعتبر المدن الصغيرة والمتوسطة ذات اهمية بالغة بحيث يمكنها ان تساهم بصورة فعالة في تجسيد استراتيجية التنمية (الخضيري، 2004) وذلك من خلال كبح الهجرة وفك الضغط عن المدن الكبرى (Mathur، 1982).

عقب استقلال الجزائر سنة 1962 تم إعطاء الأهمية القصوى لتنمية المدن الكبرى (Chadli & Hadjiedj, 2003) التي اشتملت على اهم مراكز اتخاذ القرار وكذا مراكز خلق الثروة لتتركز المؤسسات الصناعية والإنتاجية بها، ما خلق جاذبية كبرى لهذه المدن تجلت في موجات النزوح الريفي والهجرة نحوها لتوفر ظروف العيش الملائمة وكذا وفرة مناصب الشغل، هذه الجاذبية خلقت العديد من المشاكل الحضرية التي يصعب حلها دون ادراج المدن الصغيرة والمتوسطة كجزء من هذا الحل. (Bousmaha, 2014).

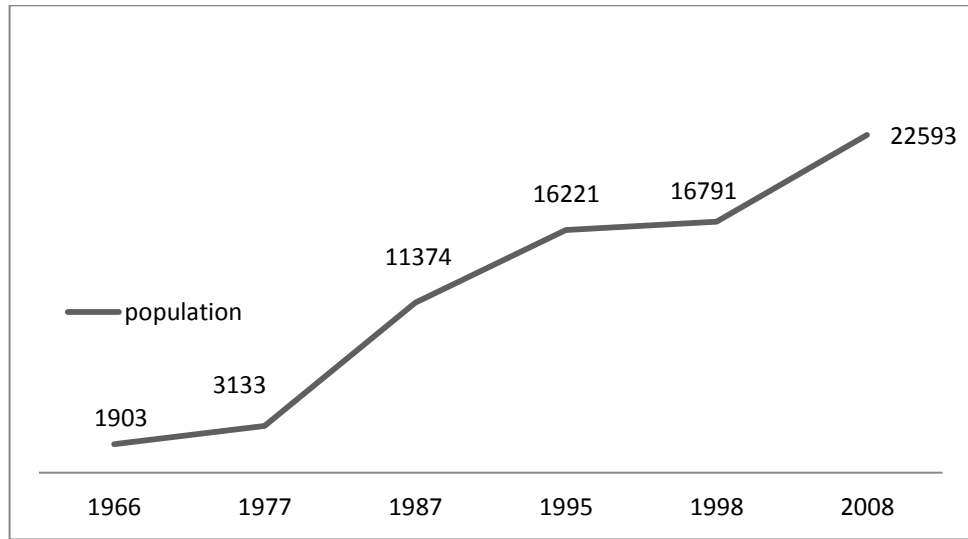
منبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984، مدينة حاسي الرمل تعد من أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر نظرا للاحتياطي الضخم من الغاز المتواجد بها والذي اهلها ان تكون أحد اهم حقول الغاز على المستوى العالمي (Bisson, 1983) فمنذ اكتشاف حقل الغاز في الفترة الاستعمارية الفرنسية إلى يومنا هذا والمدينة الصغيرة عبارة عن مسرح مفتوح للتحويلات الحضرية بطله النشاط الصناعي.

تعتبر الدراسة الديمغرافية من اهم جواب الدراسة التحليلية للمدينة، لان التغيرات التي تطرأ على حركة ونمو السكان وكذا تركيبها تعكس بصفة مباشرة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المزاد دراستها. بالنسبة لمدينة حاسي الرمل فان النمو الديمغرافي عرف نموا كبيرا على عكس معظم بلديات

الولاية خصوصا في الفترة بين سنة 1977 وسنة 1987 اين تضاعف عدد السكان بأربعة اضعاف كما هو موضح في الشكل 1.

من خلال هذا المقال سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي: ما مدى تأثير النشاط الصناعي لمدينة حاسي الرمل على التحولات الديمغرافية بها، وما مدى مواكبة السياسة الوطنية للإسكان وللتجهيزات العمومية لهذه الجاذبية؟

شكل رقم 01: نمو سكان مدينة حاسي الرمل في الفترة من 1966 الى سنة 2008



المصدر (URBATIA, 2010) :

2. المعطيات والمنهجية:

1.2 المعلومات:

بالنسبة للمعلومات الخاصة بالسكن والسكان فقد اعتمدنا على نتائج الاحصاء العام للسكن والسكان في الفترة من 1966 الى غاية 2008 سنة انجاز اخر احصاء في الجزائر بالإضافة الى تقديرات السكان لسنة 2019 من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، كما اعتمدنا على دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لبلدية حاسي الرمل (الدراسة الاولى سنة 1997 والمراجعة سنة 2008) المنجز من طرف مركز الدراسات والانجاز العمراني وحدة الاغواط (URBATIA unité de Laghouat)

بالإضافة الى التحقيق الميداني شمل عينة دراسة عشوائية مكونة من 400 رب اسرة، تم انجاز التحقيق الميداني عن طريق الانتقال بين السكنات (باب باب) وهذا لضمان فهم الاسئلة وتقديم توضيحات في حالة أي غموض، هذه الطريقة تتيح الحصول على معلومات كاملة وموثوقة وتجنب ضياع العينات او الحصول على عينات بدون دلالة

2.2 المنهجية:

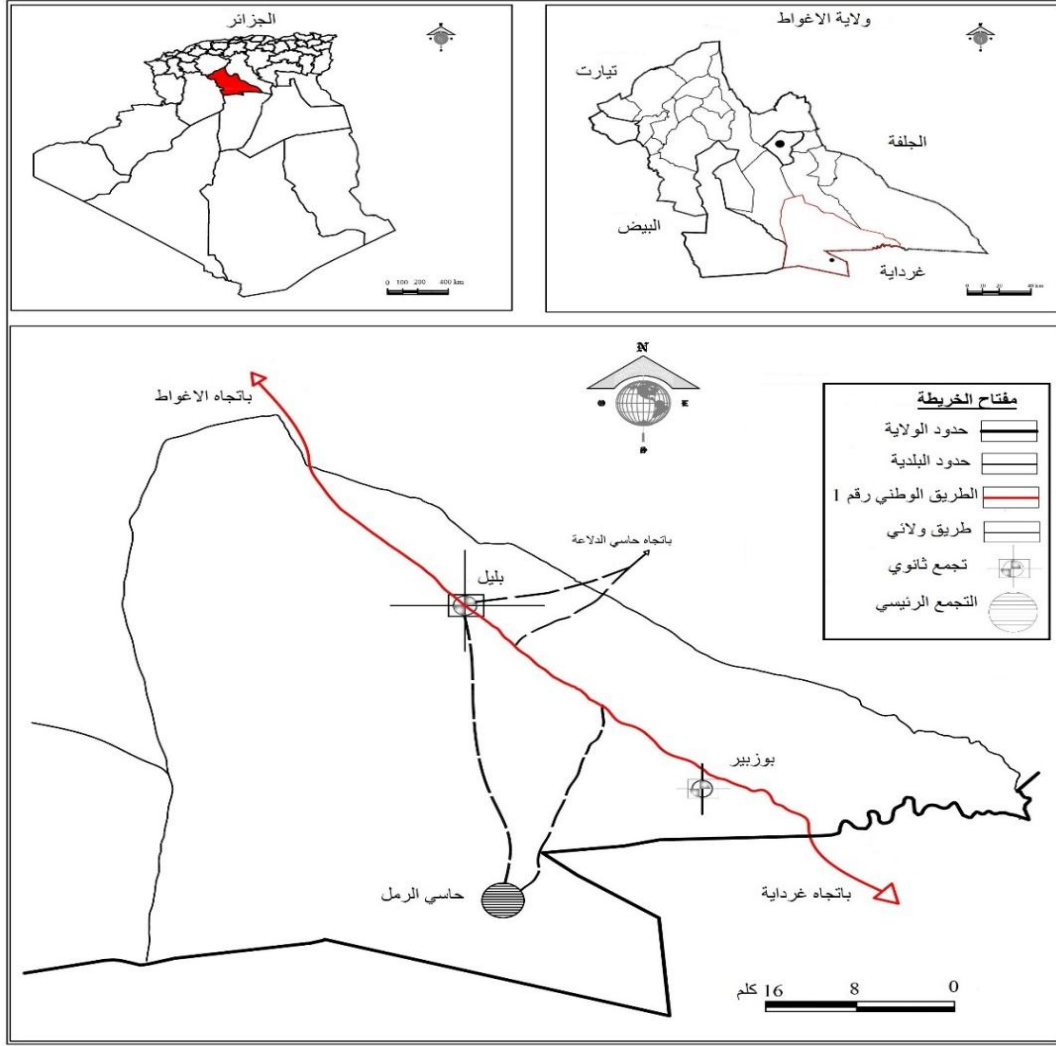
بالنسبة للمنهجية فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي من اجل اعادة رسم صورة للمدينة والتحولت الديمغرافية التي مرت بها في الفترة من 1956 الى غاية يومنا هذا؛ كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة أسباب هذا التحول انطلاقا من السياسة الصناعية والسياسة العمرانية الوطنية وكذا تأثيره على النمو الديمغرافي الذي شهدته المدينة ولربط تأثير تطور قطاع الصناعة في التحولات الديمغرافية.

3.2 تقديم موقع الدراسة:

تقع بلدية حاسي الرمل في أقصى جنوب ولاية الأغواط، جغرافياً، تقع البلدية حاسي الرمل بين خط عرض $32^{\circ}90'$ شمالاً وخط طول $3^{\circ}20'$ شرقاً. بمساحة تقدر ب 2841 كيلومتراً مربعاً وبتعداد سكاني يقدر ب 22554 نسمة. البلدية محدودة من الجهات الاربعة ب:

- من الشمال بلديتي الخنق وبن ناصر بن شهرة
- من الشرق بلدية حاسي الدلاعة
- من الغرب بلدية عين ماضي
- من الجنوب بلديتي بريان والضاية (ولاية غرداية)

شكل 02: الموقع الجغرافي لبلدية حاسي الرمل



المصدر: من انجاز الكاتب بالاعتماد على (URBATIA, 2010)

على المستوى الحضري، تتكون البلدية من ثلاث تجمعات اساسية:

- 1- التجمع الرئيسي لبلدية حاسي الرمل
 - 2- مدينة بلبيل الجديدة، والتي تقع على محور الطريق الوطني رقم 01 على بعد حوالي 25 كم من التجمع الرئيسي
 - 3 التجمع الثانوي بوزبير الذي يقع على بعد 20 كلم من التجمع الرئيسي عند مفترق الطرق المؤدي الى ولاية غرداية
- 3.النتائج:

1.3الهجرة نحو مدينة حاسي الرمل :

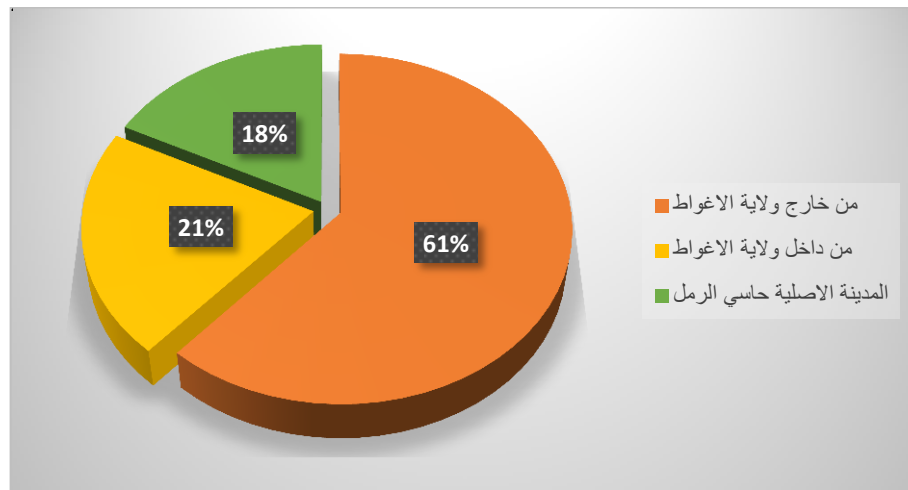
النمو الديمغرافي لمدينة حاسي الرمل شهد تزايدا سريعا على مدى المجال الزمني للدراسة نتيجة لعامل الزيادة الطبيعية الا ان هجرة السكان من باقي انحاء الوطن من جهة ومن مختلف بلديات الولاية من جهة اخرى يعتبر السبب الرئيسي لهذا النمو كما هو موضح في الجدول والشكل اسفله .

جدول 01: توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة الاصيلي

المجموع	من خارج ولاية الاغواط	من داخل ولاية الاغواط	المدينة الاصلية حاسي الرمل	العدد
400	246	84	70	
%100	%61.5	%21	%17.5	النسبة

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 03: توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة الاصيلي



المصدر: من انجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال تحليل نتائج الاستبيان يتضح لنا الحجم الحقيقي الذي تمثله الهجرة في النمو العام لسكان مدينة حاسي الرمل حيث يمثل السكان الاصيلين للمنطقة نسبة 17.5% فقط من مجموع سكان المدينة، السكان الاصيلين هم في الاصل السكان الذين امتهنوا رعي الاغنام في مجال البلدية وبالتالي تخليهم عن المهنة الاصلية وانتقلهم الى نمط الحياة المستقر في المدينة او ما يصطلح عليه بالنزوح الريفي يمثل هو الاخر عامل مهم في الحركة الديمغرافية للمدينة

كما يمكننا ملاحظة نمطين من الهجرة، اولا هجرة داخلية أي داخل حدود الولاية حيث يمثل هذا النمط نسبة 21% من سكان المدينة وهجرة خارجية حيث يمثل هذا النمط نسبة 61.5% من اجمالي سكان المدينة.

المعدل المرتفع للهجرة نحو مدينة حاسي الرمل راجع بشكل رئيسي الى جاذبية اقليم المدينة لخصوصيتها الصناعية وتحويلها الى قطب جذب لليد العاملة باختلاف مؤهلاتهم العلمية حيث ان العرض الخاص بمناصب الشغل فاق امكانية اليد العاملة المحلية والولاية على تغطيته.

لهذا ركزنا في الجزء المخصص للسكان من الاستبيان على معرفة مختلف خصائص الهجرة التي شهدتها المدينة وكذا اسبابها.

1.1.3 اسباب الهجرة الى مدينة حاسي الرمل

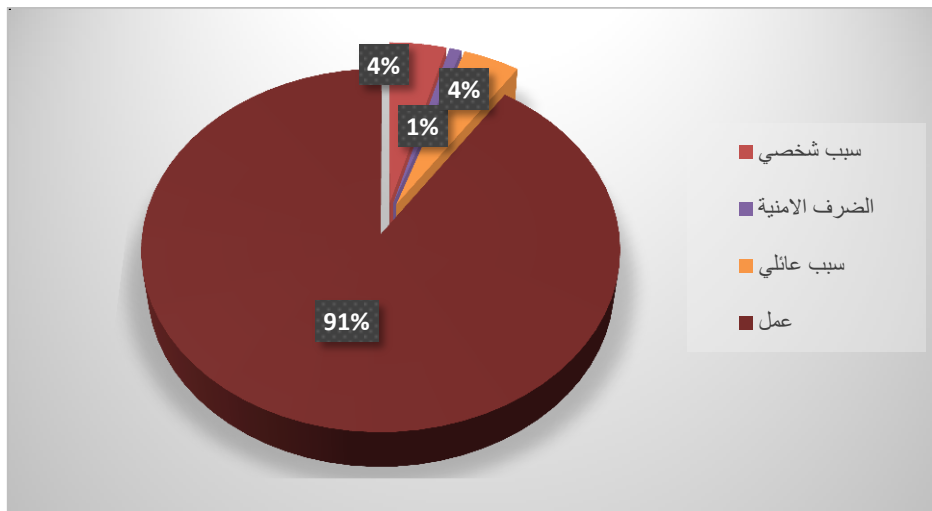
لتأكيد التحليل السابق وفهم العلاقة الحقيقية بين هجرة السكان من مختلف انحاء الوطن الى مدينة حاسي الرمل والنشاط الصناعي بها، قمنا بطرح سؤال عن السبب وراء الانتقال الى مدينة حاسي الرمل، نتائج الاجابة موضحة في الجدول و الشكل اسفله.

جدول 02: توزيع عينة الدراسة حسب سبب الانتقال الى مدينة حاسي الرمل

العدد	عمل	سبب عائلي	الظروف الامنية	سبب شخصي	المجموع
299	14	03	14	330	
النسبة	%90.60	%4.24	%0.92	%4.24	%100

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 04: توزيع عينة الدراسة حسب سبب الانتقال الى مدينة حاسي الرمل



المصدر: من إنجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال تحليل النتائج يتضح لنا جليا ان السبب الرئيسي لانتقال السكان من مختلف انحاء الوطن نحو مدينة حاسي الرمل هو توفر مناصب الشغل حيث مثلت هذه الفئة ما نسبته 90.60% من مجموع العينة المستجوبة، بالإضافة الى الاسباب العائلية والاسباب الشخصية اللتين شكلتا ما نسبته 4.24% من العينة لكل واحدة، بالإضافة الى نسبة 0.92% من العينة الذين انتقلوا الى مدينة حاسي الرمل بسبب الظروف الامنية التي شهدتها البلاد في فترة التسعينات.

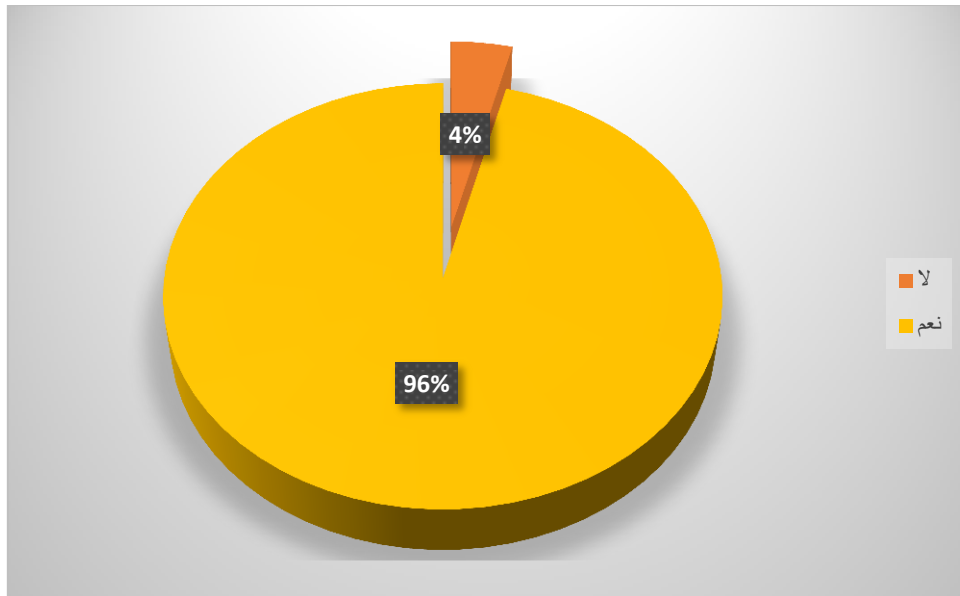
نظرا لتعدد الانشطة و امكانيات العمل المتاحة في المدينة و لربط العمل المسبب للهجرة مع النشاط الصناعي قمنا بطرح سؤال فرعي مباشر عما اذا كان العمل له علاقة بالنشاط الصناعي في المدينة، الاجوبة ممثلة في الجدول و الشكل.

جدول 03: علاقة الانتقال الى مدينة حاسي الرمل بالنشاط الصناعي

المجموع	لا	نعم	
330	13	317	العدد
%100	%3.93	%96.07	النسبة

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 05: علاقة الانتقال الى مدينة حاسي الرمل بالنشاط الصناعي



المصدر: من إنجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال نتائج الاستبيان يتضح لنا ان النشاط الصناعي في مدينة حاسي الرمل هو السبب الرئيسي لهجرة السكان نحو مدينة حاسي الرمل بما نسبته 96.07% من عينة الدراسة الذين انتقلوا الى المدينة لممارسة النشاط الصناعي.

اما الباقي أي 3.93% فقد انتقلوا الى مدينة حاسي الرمل لممارسة نشاط اخر.

2.1.3 تصنيف الهجرة حسب سنة الانتقال:

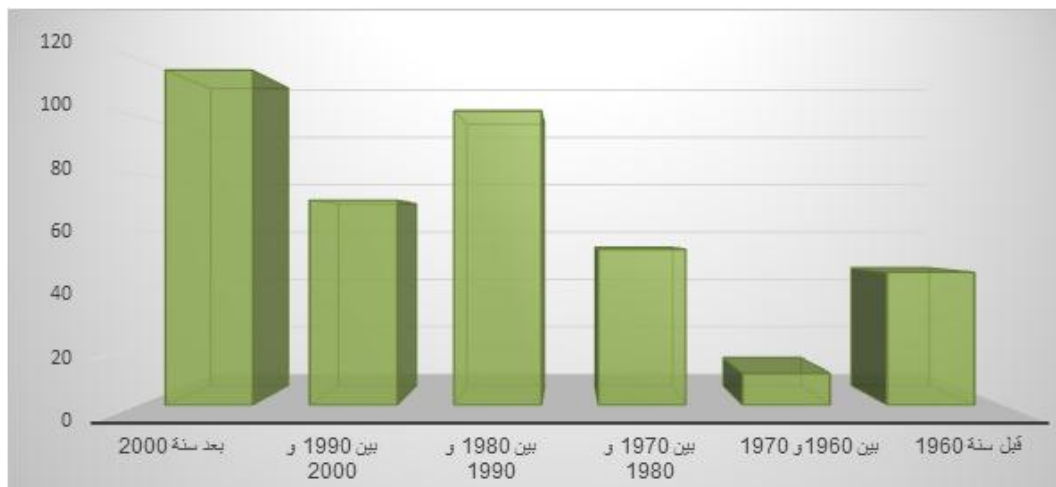
لتحديد المراحل التي مرت بها هجرة السكان من داخل الولاية وخارجها نحو مدينة حاسي الرمل خلال مدة الدراسة قمنا بطرح سؤال حول سنة الانتقال الى المدينة، نتائج الاجابة ممثلة في الجدول والشكل

جدول 04: تصنيف العينة حسب سنة الانتقال إلى مدينة حاسي الرمل

المجموع	بعد سنة 2000	بين 1991 و 2000	بين 1981 و 1990	بين 1971 و 1980	بين 1960 و 1970	قبل سنة 1960	
400	116	71	102	54	11	46	العدد
%100	%29	17.75	%25.5	%13.5	%2.75	%11.5	النسبة

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 06: تصنيف العينة حسب سنة الانتقال إلى مدينة حاسي الرمل



المصدر: من انجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال نتائج الاستبيان يتضح لنا ان النسب متقاربة باستثناء الفئة التي انتقلت الى مدينة حاسي الرمل بعد سنة 2000 التي تمثل 29% من حجم العينة وهذا راجع بالأساس الى الانتعاش الذي عرفته اسعار المحروقات في هذه الفترة وبالتالي زيادة مناصب العمل بالإضافة الى الظروف الامنية المستقرة والتي تشجع على التنقل.

الفئة التي انتقلت الى مدينة حاسي الرمل قبل 1960 تمثل 11.5% من عينة الدراسة وتمثل اساسا في السكان المحليين من البدو والرحل الذين استقروا بصفة نهائية في المدينة مع اوائل الاكتشافات النفطية بالمنطقة لوفرة مناصب الشغل لليد العاملة غير المؤهلة جيش اشتغلوا في الاعمال العادية التي لا تتطلب مهارات (Bisson ، 1983) ،

اما في الفترة من 1960 الى 1970 فالنسبة لا تتعدى 2.75% من حجم العينة الا ان هذه النسبة لا تعطي دلالة حقيقية عن نسبة الهجرة في تلك الفترة لكون اغلبية العمال الذين انتقلوا الى المدينة في تلك الفترة يكونون قد قضاوا المدة القانونية للعمل قبل الاحالة على التقاعد وبالتالي فان اغلبية هذه الفئة تكون قد تركت المدينة نتيجة لنهاية علاقة العمل. نفس التحليل ينطبق على الفئة التي انتقلت الى مدينة حاسي الرمل في الفترة من 1970 الى 1980 حيث تمثل هذه الفئة نسبة 13.5% من عينة الدراسة.

اما الفترة من 1980 الى 1990 فهي تمثل 25.5% من عينة الدراسة هذه النسبة تعكس الجاذبية الحقيقية للنشاط الصناعي الممارسة على حركة السكان

في الفترة 1990 الى 2000 شهدت تناقص في عدد السكان المهاجرين الى المدينة حيث تشكل هذه الفئة ما نسبته 17.75% من مجموع العينة والمعروف عن هذه الفترة هو الازمة الامنية التي شهدتها البلاد والتي لم تكن تشجع على الحركة والتنقل.

2.2.3 تصنيف الهجرة حسب مدة الاستقرار:

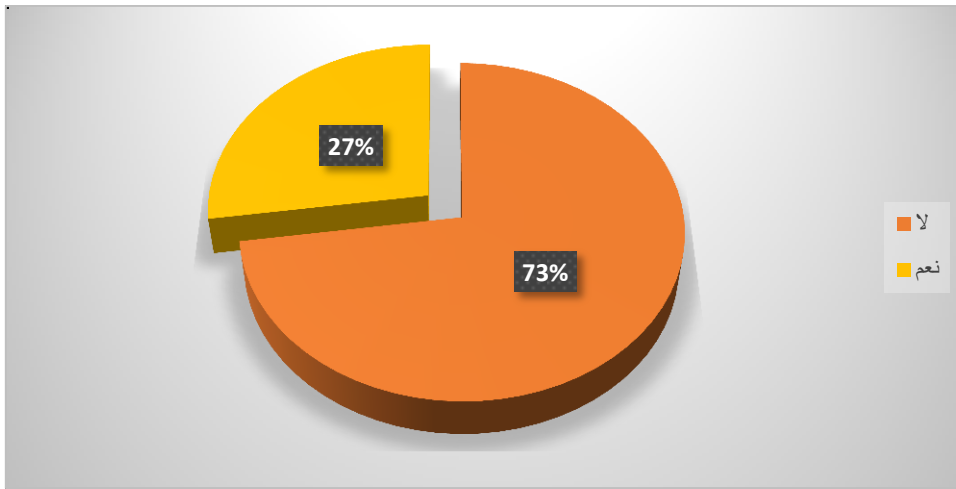
لتأكيد التحليل السابق ولأخذ فكرة عن ببيكولوجية السكان (السكان الاصليون للمنطقة والذين انتقلوا الى المدينة للعمل معا) قمنا بطرح سؤال حول ما إذا كانوا يفكرون في الاستقرار نهائيا في مدينة حاسي الرمل ام لا، الاجوبة ممثلة في الجدول والشكل اسفله.

جدول 05: تصنيف العينة حسب قرار الاستقرار النهائي في المدينة

العدد	نعم	لا	المجموع
109	291	400	
%27.25	%72.75	%100	

لمدينة المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 07: تصنيف العينة حسب قرار الاستقرار النهائي في



المصدر: من انجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال نتائج الاستبيان يتضح لنا ان 72.75% من العينة لا يفكرون في الاستقرار نهائيا بمدينة حاسي الرمل وهو ما يؤكد صحة التحليل السابق، اما الفئة التي تفضل الاستقرار النهائي بمدينة حاسي الرمل فهي تمثل نسبة 27.25% من عينة الدراسة، تجدر الإشارة ان غالبية هذه الفئة هي من السكان الأصليين للمنطقة.

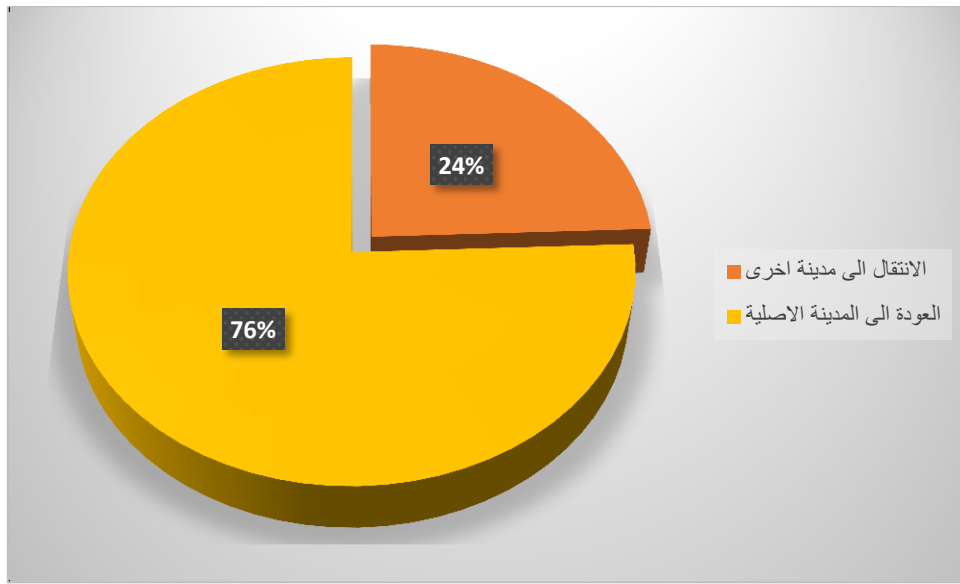
هذا ما يؤكد ان نمط الهجرة الى مدينة حاسي الرمل هو مؤقت (هجرة ظرفية او مؤقتة) وللإطلاع أكثر بهذا الخصوص قمنا بطرح سؤال للفئة التي لا تفضل الاستقرار النهائي بمدينة حاسي الرمل عن الوجهة التي ينوون الاستقرار بها، النتائج الخاصة بهذا السؤال ممثلة في الجدول والشكل اسفله

جدول 06: الوجهة بعد الانتقال من مدينة حاسي الرمل

العدد	العودة الى المدينة الاصلية	الانتقال الى مدينة اخرى	المجموع
220	71	291	
%75.60	%24.4	%100	

المصدر: نتائج التحقيق الميداني

شكل 08: الوجهة بعد الانتقال من مدينة حاسي الرمل



المصدر: من انجاز الكاتب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال تحليل النتائج يتوضح لنا ان نسبة 75.60% من العينة يفضلون العودة الى المدينة الاصلية بينما يفضل 24.4% الانتقال الى وجهة اخرى، ما يعني انه لا يوجد أي ارتباط حقيقي (الانتماء) بين مدينة حاسي الرمل والسكان الذين انتقلوا للعيش فيها بل لا تتعدى كونها منطقة عبور يتم فيها العمل والادخار لبناء حياة أفضل في مدينة الإقامة الاصلية.

4. النشاط الصناعي آلية لتحفيز نمو السكن العشوائي:

مع بروز منطقة حاسي الرمل كقطب صناعي ذو اهمية وطنية و دولية و توفر مناصب الشغل في الشركات البترولية بالإضافة الى التغير الاجتماعي في المنطقة من النشاط الرعوي الى النشاط الصناعي و ما صاحبه من هجرة للسكان من جميع انحاء الوطن نحو مدينة حاسي الرمل و كذا استقرار البدو و الرحل في المدينة اين فظلوا حياة المدينة و العمل المستقر ذو الاجر الثابت على

حياة الرعي و الترحال و نظرا للظروف الامنية التي شهدتها البلاد و ما قابل كل ذلك من سياسة التعمير التي لم تتماشى مع النمو السكاني للمدينة (حيث ان قواعد الحياة خاصة لم تكن كافية للموظفين فعليا في المؤسسات البترولية بالإضافة الى مشروع واحد لديوان الترقية و التسيير العقاري) و توقف التعمير بالمدينة خلق مناخا ملائما لظهور و نمو السكن العشوائى الذي مثل الحل الانسب للعمال و لسكان المنطقة خصوصا من هم في انتظار التوظيف و ذلك لتقليل و اقتصاد نفقات الكراء و التنقل (Antoine, 1996) و كذا لسهولة انجازه في ظل وفرة مواد البناء (مخلفات الشركات البترولية من صفائح حديدية و اخشاب خصوصا التي غادرت المنطقة) من جهة و كذا غياب السياسات الرقابية للتعمير في ظل تعدد الصلاحيات و الفاعلين , و هو ما نتج مستعمرة من السكن العشوائى تحيط بمنطقة السكن الحضري الجديد من الناحية الشمالية و الشرقية حيث ارتفع عدد هذه السكنات العشوائية من 138 سكن سنة 1987 ليصل الى 607 سنة 2000 ثم الى 1200 سكن اواخر 2011. (Sofrani & Dubois-Maury, 2019).

وبصدور المرسوم التنفيذي تم وضع حد لانتشار وتوسع السكنات العشوائية وذلك بقرار هدم كل السكنات العشوائية داخل مجال استكشاف الغاز بمدينة حاسي الرمل طبقا للمادة 05 من هذا المرسوم اين تم ترحيل سكانها الى المدينة الجديدة "بليل (Bellil)"

شكل 09: احزمة السكن العشوائى في محيط مدينة حاسي الرمل



المصدر: أرشيف المصالح التقنية لبلدية حاسي الرمل (سنة 2004)

5. الخاتمة:

في ظل التنافسية المحلية التي تعرفها المدن الجزائرية التي تحتم على المدن الصغيرة والمتوسطة الخوض في غمارها، أصبح من الضروري استغلال وتثمين جميع الموارد الطبيعية والبشرية من اجل مواكبة التطور الذي املته العولمة. حيث تعتبر مدينة حاسي الرمل مثالا عن المدن الصغيرة الجزائرية التي أصبحت اقطن جذب بامتياز، وهذا راجع للطبيعة الصناعية للمدينة؛ فمنذ اكتشاف حقل الغاز في الفترة الاستعمارية الفرنسية إلى يومنا هذا والمدينة عبارة عن منطقة جذب للسكان خصوصا الباحثين عن العمل. حيث اظهرت النتائج ان ازيد من 61.5% من السكان هم من خارج ولاية الأغواط في حين يمثل عدد القادمين من مختلف بلديات الاغواط نحو مدينة حاسي الرمل 21% من العينة المدروسة لتبقى نسبة 17.5% فقط من العينة والتي تمثل السكان الاصليين لمدينة حاسي الرمل. اما بالنسبة لسبب الانتقال فقد مثل العمل السبب الرئيسي للانتقال الى المدينة بنسبة 90.60% من مجمل القادمين الى مدينة حاسي الرمل؛ حيث يفضل غالبية القادمين الى المدينة عدم الاستقرار نهائيا بها (72.72%) أي ان الهجرة عبارة عن هجرة مؤقتة.

اما بالنسبة لسياسة الدولة فقد شكلت الحلقة الاضعف خصوصا في مجال السكن وهو ما ادى الى ظهور احزمة من السكن العشوائي تحيط بالمدينة، قدر عددها بازيد من 1200 سكن مع نهاية سنة 2011.

- قائمة المراجع:

- Ahmed Bousmaha. (2014). LE ROLE DES PETITES VILLES DANS LE MOUVEMENT D'URBANISATION EN ALGERIE : LE CAS DE LA REGION CENTRALE DU TELL DE L'EST ALGERIEN. Sciences & Technologie(39)، 29.
- Jean Bisson. (1983). Jean Bisson, (1983), L'industrie, la ville, la palmeraie au désert : un quart de siècle d'évolution au Sahara algérien. Monde arabe : Maghreb Machrek(99) ، 10.
- Jean Bisson. (1983). L'industrie, la ville, la palmeraie au désert : un quart de siècle d'évolution au Sahara algérien. Monde arabe : Maghreb Machrek(99) ، 5-29.
- Khelifa Sofrani ،Jocelyne Dubois-Maury. (2019). La maîtrise d'urbanisation autour du champ gazier de Hassi R'mel: Algérie, entre réalité et action publique. Cinq Continents ،9(19) ،46-72.
- Mohamed Chadli ،Ali Hadjiedj. (2003). L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. cybergeo ،2.
- O.P Mathur. (1982). The Role of Small Cities in National Development Re-Examined in: Small Cities and National Development. Nagoya , Japan: United Nations Center for Regional Development.

- Philippe Antoine. (1996). Crise et population en Afrique. (Les Études du CEPED.
- URBATIA. (2010). révision de plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Hassi R'Mel. Laghouat: centre des études et des réalisations en urbaisme.
- عبد العزيز الخضيرى. (2004). التنمية المتوازنة والمستدامة في المملكة. الرياض.
- عبد اللطيف محمد صالح. (2016). تقييم مخططات التنمية للمدن الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض المجمعة وحرملاء. الرياض السعودية: جامعة الملك سعود.

دور المدن الصغيرة والمتوسطة في إعادة توازن الشبكة الحضرية حالة مدينة "سوق أهراس"

[The role of small and medium cities in rebalancing the urban network

The case of Souk Ahras]

HAMA Aya⁽¹⁾, Dr Djefal Djafar⁽²⁾

⁽¹⁾ Doctorante à l'université de Batna2

⁽²⁾ Maître de conférences classe B à l'université de Batna2

ABSTRACT: Among the results of the urbanization phenomenon witnessed by the contemporary world in general and the third world countries in particular is the difficulty of predicting its forms and pace. We find that globalization and the adoption of a market economy by most countries of the world and the democratization of public policies are two main factors that contributed to the creation and employment of several actors and interfering actors in the reconstruction process. This led to a kind of decline in the role of public bodies in the reconstruction process, and this reflected negatively on the pace of development in medium and small cities in particular..

Algeria is among the third world countries that suffer from the phenomenon of rapid and irregular urbanization, as it is characterized by the dominance of major cities, especially coastal ones, on the national urban network, as we find that about 80% of its population is concentrated within 10% of the national country. The border areas are among the most important areas with a very low pace of development, given their natural and economic qualifications, in addition to their strategic (border) location.

Faced with this problem and in order to rebalance the national urban system, Algeria has adopted, through the National Plan for Regional Planning 2030, several measures, including directing the reconstruction axis to the high plateaus and southern regions that focus the largest number of small and medium cities.

The Souk Ahras Wilayat is among the border areas that suffer from economic stagnation despite its natural, economic and historical capabilities, and suffers from the fragility of its urban system, which consists of one city of the size of the large urban agglomerations (ACLW) and two medium urban agglomerations and two semi-urban agglomerations This is out of a total of 26 municipalities.

This research aims to shed light on the role of small and medium cities in balancing the urban network of Souk Ahras by reviewing the importance of public policies for development in achieving this goal.

KEYWORDS: Small-medium cities, spatial balance, regional development, border areas, Souk Ahras city, 26 municipalities

ملخص:

من بين نتائج ظاهرة التحضر التي شهدتها العالم المعاصر عامة ودول العالم الثالث خاصة هو صعوبة التنبؤ بأشكالها ووتيرتها. نجد أن العولمة وتبني معظم دول العالم لاقتصاد السوق وديمقراطية السياسات العمومية عاملين أساسيين ساهما في استحداث وتوظيف فاعلين ومتدخلين عدة في مسار التعمير. مما أدى إلي تراجع نوع ما لدور الهيئات العمومية في عملية التعمير وهذا ما انعكس سلبا على وتيرة

التنمية في المدن المتوسطة والصغيرة خاصة. من جانب آخر أضحت هذه المدن رهينة الدينامية الحضرية للشبكة الحضرية التي تنتمي إليها، فوجد أن الأهمية الحضرية للمدينة بالنسبة إلى المدن الأخرى التي تشكل معها نظاما حضريا تشكل قيّدًا قويًا على تطورها .

تعتبر الجزائر من بين دول العالم الثالث التي تعاني من ظاهرة التحضر السريع والغير المنتظم، حيث يتميز هيمنة المدن الكبرى خاصة الساحلية منها على الشبكة الحضرية الوطنية، إذ نجد أن حوالي 80% من سكانها يتمركزون في حدود 10 % من القطر الوطني. وتعد المناطق الحدودية من أهم المناطق ذات وتيرة نمو ضئيلة جدا باعتبار ما تزخر به من مؤهلات طبيعية، اقتصادية بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي (حدودي).

أمام هذه الإشكالية ومن اجل إعادة توازن النظام الحضري الوطني اعتمدت الجزائر من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030 عدة إجراءات، من بينها توجيه محور التعمير للهضاب العليا والمناطق الجنوبية التي تركز أكبر عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة، والتي قد تكون الحل الناجع للتخفيف من التضخم الحضري الذي تعاني منه المدن الكبرى المتواجدة في قمة التسلسل الهرمي أمام المناطق الحضرية الأخرى. كما أولت الدولة أهمية بالغة للمناطق الحدودية باستحداث مخططات التهيئة الخاصة بهذه المناطق .

يعد إقليم ولاية سوق أهراس من بين المناطق الحدودية التي تعاني من ركود اقتصادي رغم ما تزخر به من إمكانيات طبيعية، اقتصادية وتاريخية، كما تعاني من هشاشة نظامها الحضري الذي يتشكل من مدينة واحدة من حجم التجمعات الحضرية الكبرى (ACLW) وتجمعين حضريين متوسطين وتجمعين شبه حضريين، وهذا من مجموع 26 بلدية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور المدن الصغيرة والمتوسطة في اتزان الشبكة الحضرية لولاية سوق أهراس وهذا بمراجعة أهمية السياسات العمومية للتنمية في تحقيق هذا المتبغى. كما نسعى إلى وضع خطة تنمية استشرافية وفق مبادئ التنمية الإقليمية من اجل إعادة توازن الشبكة الحضرية للولاية. للوصول إلى ذلك اتبعنا منهجية بحث تحليلية للبرامج التنموية ودورها في مسار التنمية الإقليمية المتوازنة.

كلمات دلالية: المدن الصغيرة-المتوسطة ، التوازن المجالي، التنمية الإقليمية ، المناطق الحدودية.
المقدمة :

- عرفت الشبكة الحضرية في الجزائر خلال الفترات الأخيرة تغيرات عميقة، فبعد الاستقلال تطورت وضعية الشبكة الحضرية بشكل سريع نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد مما أدى إلى بروز فوارق بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية بين مناطق الوطن وكذلك على مستوى العيش بالنسبة للسكان.

- هذه الظروف ساعدت على إحداث حركية جديدة كان نتائجها ترك السكان لقراهم، وتوجههم نحو التجمعات السكانية الكبرى، التي أعطتها برامج التنمية كل الأهمية، مع تهميش التجمعات السكانية المتوسطة والصغرى، تاركة إياها تعاني مظاهر التخلف وعدم الانسجام في غياب وجود رؤية واضحة لدور هذه التجمعات في برامج تخطيط وتنظيم المجال.

- أفرزت التجمعات الكبرى، عدة ظواهر سلبية، كظاهرة التهميش المجالي بانتشار ظاهرة الأحياء القصدية عبر مجالها، مما أدى إلى صعوبة كبيرة في تسييرها والتحكم في مجالها. وبالتالي خيب آمال المخططين في إيجاد إستراتيجية كفيلة بإعادة التوازن في الشبكة العمرانية. من هذا المنطلق كان لزاما على الدولة إعادة النظر في سياساتها العمرانية وتنظيم المجال، وذلك بالاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة كآلية لضبط وتوجيه النمو الحضري، وكإستراتيجية للتهيئة العمرانية، وكرد فعل عملي بغية التقليل من ظاهرة التمركز العمراني لمختلف التجهيزات لصالح المدن الكبرى، حيث أن العناية بالمدن المتوسطة والصغيرة والتي تشكل الفئة الغالبة للهيكلة الحضري الجزائري، وإفادتها بمختلف المنشآت.

1- مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في حركة التضر:

1-1- المدن الصغيرة والمتوسطة:

- ليس هناك اتفاق بين الحكومات، أو الباحثين، فيما يتعلق بتعريف المدن الصغيرة والمتوسطة، أو حتى في أسلوب تعريف هذه المدن، وخاصة على المستوى الدولي .

- إذا كان المدلول الوظيفي لها متقارب، فإن المدلول الحجمي مختلف تماما، حيث أن هذا الأخير يعتمد بالأساس على عامل الحجم السكاني، الذي تحدد على أساسه المدينة المتوسطة، فكلما كان عدد السكان كبيرا، كلما إرتفعت عتبات تحديد الحجم. وكنتيجة لذلك، فإن مفهوم المدينة المتوسطة، يجرنا إلى معايير التقييس بالمدلولين: الحجمي والوظيفي معا، بالاعتماد إجمالاً على العناصر الديمغرافية والثقافية والاقتصادي والدور المجالي في العديد من الدول. فهذا المدلول لوحده لا يكفي لتحديد مفهوم المدينة المتوسطة في المناطق العمرانية في العالم، مما أدى بنا إلى الاهتمام أيضا بالمدلول الوظيفي، الذي يعتمد بالأساس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية، والخصائص العمرانية والرتبة في السلم الإداري ومستوى التأطير المجالي للمدينة المتوسطة.

- إن المدن الصغيرة و المتوسطة، هي مجتمعات لكثير من الأنشطة الاجتماعية ونقاط الاتصال الخاصة بالمناطق الريفية القريبة منها ، فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي الواضح الذي تؤديه للسوق ، فإنها تؤدي أيضا دوراً اجتماعياً مهماً، حيث يلتقي سكان إقليمها العمراني ويستخدمون خدماتها الاجتماعية.

1-2- مفهوم المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

- إن مفهوم المدن المتوسطة يرتكز على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن، وعلى تحديد مركز الثقل الوظيفي، و أيضا أن الوظائف الأساسية تتجاوز حدود المدينة ذاتها، وتمتد إلى المراكز الأخرى والأرياف المجاورة.
- ففي الجانب الديمغرافي، فإن المدن المتوسطة يحددها بين 500000 إلى 200000 نسمة، وهي ذات نمط حضري كامل. وأما في الجانب الوظيفي، فإنه يركز تحليله على أنواع الوظائف والمرافق الخدمية المقدمة، وعدد المنشآت الصناعية حيث يحدد عدد الوظائف الحضرية بها بين 80-200 وظيفة وهي تمارس دورا قياديا على الصعيد - الإداري كونها عاصمة ولاية أو مركز دائرة "محمد الهادي العروق"

فئات المدن	عدد الوظائف التجارية	عدد المؤسسات	متوسط عدد السكان
المدن الصغرى	72-90	938	39888
المدن المتوسطة	90	3100	96342
المدن الكبرى	94	4482	131425

2- دور المدن الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية :

- يرى العلماء والباحثين أن المدن الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم بصورة فعالة في إنجاز استراتيجيات التنمية الإقليمية ، ففي السبعينيات من القرن العشرين أخذت بلدان عديدة باستراتيجيات التنمية الإقليمية كأداة لتحقيق توزيع عادل للموارد، لتضمن تنفيذ برنامج لتوطين السكان والأنشطة في المناطق المختلفة التي أدت إلى عدم الاستعانة بالمؤهلات المحلية كما قلصت من الأهداف النظرية للتنمية الإقليمية ، من خلال تدعيم دور المدن الصغيرة والمتوسطة، وفق التدرج الهرمي للمدن. ويعني تدعيم دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أدائها ثلاث وظائف بكفاءة جيدة وهي:

أ- تنمية هذه المدن في حد ذاتها تمثل تطبيقا عمليا لمبدأ اللامركزية، و نشر فوائد التنمية في المناطق الواقعة ضمن نطاق تأثيرها.

- ب- تعزيز القدرات الداخلية للمدن الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاحتفاظ بسواعد سكانها.
- ت- جذب السكان إليها من الريف ، بما يخفف حدة الهجرة المتتالية من الأرياف إلى المدن الكبرى ولها سلبيات لاسيما زيادة وتيرة النزوح الريفي ،زيادة نسبة التحضر، وإهدار الوظيفة

الفلاحية. وقد قام مركز الأمم المتحدة للتنمية بمشروع بحثي لمدة سنتين عن دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الوطنية، حيث ورد في مذكرة المشروع ما نصه " أن المدن الصغيرة والمتوسطة لديها القدرة على استيعاب جزء من الهجرة الإجمالية إلى المدن، ولكن نظراً لانخفاض حجم الاستثمارات الوطنية فيها من مرافق، وخدمات، وصناعة، وأنشطة أخرى، تبقى الآمال محدودة نسبياً حيال قدرة المدن الصغيرة والمتوسطة على تخفيف الضغوط السكانية عن كاهل المدن الكبرى، في العديد من البلدان النامية "

3- دور العمليات الاقتصادية، التاريخية والجغرافية في تنظيم الفضاء الإقليمي والوطني:
تعتبر المدن الصغيرة والمتوسطة مراكز للخدمات العامة والخاصة، فضلاً عن الخدمات المحلية والإقليمية، وتساهم في الإنتاج المعرفي والابتكار والبنية التحتية. وغالبا ما تلعب دورا محوريا في الاقتصاديات الإقليمية؛ حيث إنها تشكل النواة الأساسية للمناطق الحضرية، وتضفي الطابع وتميزه إلى أهم المناظر الطبيعية الإقليمية.

تتمثل الملامح العامة للمدن الصغيرة، ولا سيما، متوسطة الحجم في المقياس البشري، وصلاحية العيش، والعيش المشترك في أحيائها، والطابع التاريخي بها في نواح كثيرة، وتشكل المثل الأعلى للعمران المستدام. وأن من الضروري تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتجنب هجرة السكان الريفيين والانجراف في المناطق الحضرية، التي لا غنى عنها للتنمية الإقليمية المتوازنة، وتماسك واستدامة المدن.

4- مكانة المدن الصغيرة والمتوسطة في النظم الحضرية وتنظيم الفضاء الإقليمي:

تعانى كثير من الدول وخاصة في العالم النامي من تحيز في التوزيع المكاني للتنمية لصالح العواصم وذلك بسبب نظمها ذات المركزية الشديدة، ولذلك فإن اتساع فجوة التنمية يتناسب مع موقع التجمع العمراني في السلم الحضري، بحيث تنال المدن الأصغر حجا حصة أقل من ثمار التنمية. ولابد من إدراك حقيقة أن التكامل المكاني يزداد وينمو من خلال تقوية حلقات الاقتصاد.

إن تحليل التنمية المكانية يعتمد أساساً على فرضية تعتبر أن المكان يؤثر في العمليات الأساسية التي تجرى في المجتمع، كما تعتبر انعكاساً لها. فهذه العمليات: كالهجرة، والتوسع العمراني، والتصنيع، وغيرها، تفترض وجود بعد مكاني بطريقتين:

- أولاً: لأنها تحدد المكان، فهي تشكل هيكل التفاعل الإنساني في المكان، من خلال شبكات النقل ونمو المدن إداريا وحضاريا وتوزيع السلطة السياسية وتطور اقتصاد المكان.
- من ناحية أخرى، فإن تنظيمها المكاني يتأثر ويتبلور بواسطة الإطار المكاني القائم. (قابوش عبد اللطيف قسم التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة -الجزائر).

5- الإمكانيات الطبيعية، البشرية والاقتصادية التي تزخر بها المنطقة (ولاية سوق أهراس):

5-1 الإمكانيات الطبيعية:

5-1-1 الموقع : تقع ولاية سوق أهراس في أقصى شمال شرق البلاد ، وتغطي مساحة قدرها : 4359.65 كيلومتر مربع ، أو 435.965 هكتار. يقتصر على :

-في الشمال : قرب ولايتي الطارف وقلمة.

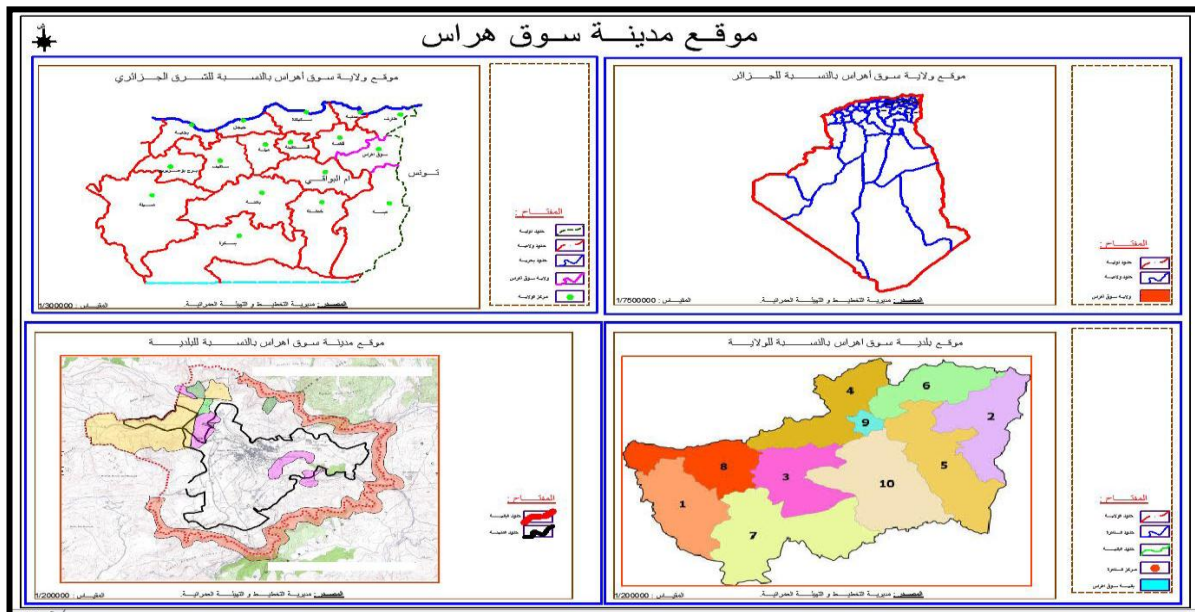
-غربا : ولاية أم البواقي.

-الجنوب : ولاية تبسة.

-شرقا: من تونس التي تشترك معها في شريط حدودي بطول 88 كيلومتر.

5-1-2 الموقع الإداري : هذه الولاية الناتجة عن تقسيم 1984 هي موطن 26 بلدية مقسمة إلى 10 دوائر.

5-1-3 الموقع الجغرافي : الموقع الجغرافي للمدينة : تقع مدينة سوق أهراس (مقر ولاية سوق أهراس) في منخفض تحيط به الجبال المكسوة بالغابات من كل ، جهة أهمها جبال بني صالح و وواد مومن يخترقها واد مجردة ، على مساحة تقدر ب : 4840 هكتار.



تحتل مدينة سوق أهراس موقعا مهما كونها مقر الولاية و تتركز مختلف التجهيزات والأنشطة على مستواها، كما تلعب دور همزة وصل مع المدن والولايات المجاورة عن طريق مختلف الطرق الوطنية والولائية أهمها الطريق الوطني 43، الطريق الوطني 84.

5-2 الإمكانات البشرية :

5-2-1 الكثافة السكانية:

يعتمد التوزيع المكاني للسكان بشكل أساسي على مكان العمل ودرجة تطور النقل. يكشف فحص توزيع السكان حسب البلدية عن توزيع غير متكافئ للغاية.

أدى التوزيع غير المتكافئ للسكان على أراضي الولاية إلى كثافات شديدة التباين تتراوح بين 16 نسمة لكل كيلومتر مربع في سافل الوديان و 3469 نسمة لكل كيلومتر مربع على مستوى المدينة وعاصمة الولاية.

يبلغ متوسط كثافة الولاية 104 نسمة لكل كيلومتر مربع.

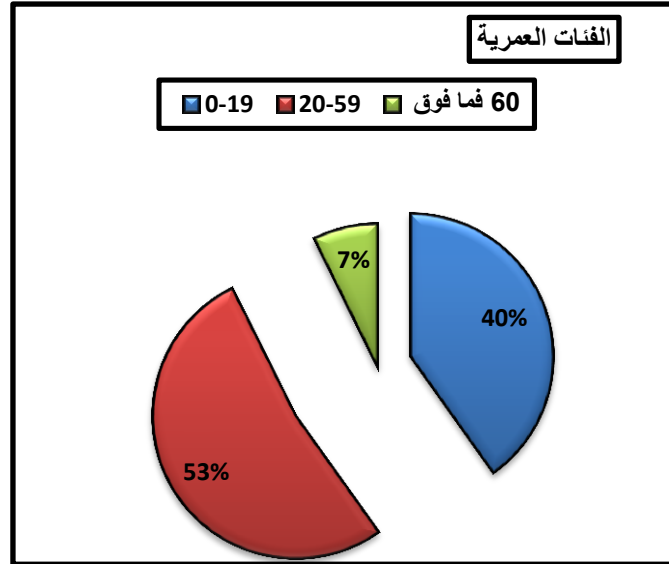
تشهد ولاية سوق أهراس تغيرات ديموغرافية قريبة بشكل عام (حاليًا أعلى قليلاً) من المعدلات الوطنية، ولكن يجب تعزيز هذا التوازن من الناحية الديموغرافية، كما تشهد وجود أقطاب تنموية يمكن أن تكون بمثابة دعم للولاية. فيما يلاح أن هناك تفريق بين مناطق الولاية وتوزيع غير عادل للسكان

Commune	Population 2010	Superficie (Km ²)	Densité (Hab/Km ²)
Souk Ahras	160 898	46,38	3469
Sedrata	55 152	355,00	155
Khemissa	3 644	35,00	104
Ain-soltane	3 203	42,00	76
M'Daourouch	42 843	160,00	268
Tiffech	6 258	148,00	42
Ragouba	5 345	110,00	49
Taoura	19 618	302,44	65
Zaarouria	11 644	161,00	72
Drea	6 639	200,00	33
Merahna	13 799	180,00	77
Ouillen	6 782	146,00	46
Sidi-fredj	7 768	200,87	39
Bir Bouhouch	6 611	139,33	47
Zouabi	2 894	123,23	23
Sef El Ouiden	2 832	175,60	16
Oum Ladheim	8 849	201,91	44
Terreguelt	4 535	244,69	19
Oued-kebrit	5 174	190,00	27
Heddada	7 615	176,00	43
Khedara	8 631	223,00	39
Ouled Moumen	4 850	113,00	43
Mechroha	22 590	226,00	100
Hennencha	16 362	211,40	77
Ouled Driss	11 710	89,41	131
Ain Zana	7 788	159,39	49
Wilaya	454 034	4 359,65	104

تسجيل الكثافات السكانية عبر البلديات

5-2-2 الفئات العمرية :

من خلال توزيع الفئات العمرية للسكان نجد أن سكان الولاية مجتمع فتي نوعا ما لكن توزيعه غير متوازن وعادل بين البلديات إذ نجد البلديات التي تحتوي على نسبة أكبر للشباب ، أخرى على نسبة أكثر للشيخوخة



5-3 الإمكانيات الاقتصادية:

5-3-1 الأنشطة الصناعية :

أ- على المستوى الإقليمي : يلعب قطاع الصناعة دور مهم في عملية التنمية لما يوفره من مناصب شغل ووحدات إنتاجية وتوزع حسب القطاعين (العام والخاص) فعلى مستوى المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، تستفيد ولاية سوق أهراس من قاعدة صناعية متواضعة إلى حد ما. لا يزال النشاط الصناعي نشاطا هامشيا، حيث كان يمثل في عام 2005 3.9 بالمائة فقط من القوى العاملة في القطاع في منطقة الشمال الشرقي بأكملها.

علاوة على ذلك ، فإن تصنيف ولايات المنطقة حسب كثافة المؤسسات الصناعية يؤكد الاستقطاب الكبير في المدينتين الكبيرتين ، قسنطينة وعنابة. تتمتع ولاية سوق أهراس ، مثل الولايات الخمس الأخرى ، بكثافة صناعية أقل من المتوسط الوطني (77 شركة صناعية لكل 100.000 ساكن ، في 2005).

ب- على المستوى المحلي : على مستوى الولاية ، يمثل القطاع الصناعي 1.26٪ فقط من إجمالي الوظائف. بالإضافة إلى هذا الضعف من حيث الموظفين ، هناك توزيع غير متكافئ للنسيج الصناعي بقدر ما يظل التركيز مرتفعا ، فقط حول التجمعات الكبيرة وعلى طول ممرات النقل الكبيرة.

من حيث تصنيف الأنشطة الصناعية ، يحتل فرع الأغذية الزراعية ، الذي يضم 411 عاملاً ، المرتبة الأولى ، ويليه عن كثب المواد الكيميائية - البلاستيكية والمنسوجات ، حيث يعمل على التوالي 386 عاملاً و 198 موظفًا.

ث- القاعدة الصناعية المركبة تمتلك ولاية سوق أهراس نسيجًا صناعيًا يشمل فروعًا مختلفة من النشاط: الصناعات الغذائية والكيمويات (الدهانات) والأوراق ومواد البناء والنجارة تضم الإمكانيات الصناعية للولاية 16 شركة إنتاجية توظف قوة عاملة إجمالية تبلغ 1346 شخصًا. من حيث الموقع، يتركزون بشكل أساسي على مستوى الأقطاب الرئيسية للولاية: سوق أهراس وسدراتة ومداوروش. وبحسب القطاعات القانونية تتوزع هذه الإمكانيات على النحو التالي:

أ- الشركات الصناعية في القطاع العام:

تحتوي الولاية على 02 مؤسسة عامة تقع في سوق أهراس ؛ يوظفون 581 شخصًا مقسمين إلى فرعي النشاط - الكيمياء والمنسوجات.

6- شركات القطاع الخاص الصناعية:

هناك 14 شركة في القطاع الخاص. توظف ما مجموعه 765 شخصًا ، يعملون بشكل أساسي في صناعة المواد الغذائية.

يوضح الجدول التالي الخصائص الرئيسية لهذه الوحدات الصناعية.

لقطاع العام					
المؤسسة	الوحدة	الموقع	القدرة المركبة	الإنتاج	الأداء
ENAP	إنتاج سوق أهراس	سوق أهراس	32355 طن	27979 طن	329 بما في ذلك
الصوف			1595293	1064619	224
الإجمالي					524
القطاع الخاص					
SARL (الأواني الزجاجية)	إنتاج سوق أهراس	سوق أهراس	/	28055640 قطعة	118
SNC (ملبنة)			/	5000 ل/اليوم	13
SARL (قلم)			/	5000000 قطعة/العام	15
EURL (طاحونة الهلال)			/	117761 قنطار	76

5-3-2 الأنشطة التجارية : من حيث التوزيع المكاني ، يقع النشاط التجاري في البلديات الحضرية الرئيسية، عاصمة الولاية ، وتحتوي وحدها على أكثر من 49٪ من المجموع ؛ هي بلدية سدراتة ، مداوروش ، تاورة ، ومراهنة ، يتركز 81٪ (14007 وحدة) من إجمالي التجار في الولاية.

- بالنسبة للإنتاج الصناعي ، يحتوي القطبان ، سوق أهراس وسدراتة على أكثر من 65.5٪ (1520 وحدة) من الكلل ، 82٪ من إجمالي تجارة الجملة (204 وحدة).

- البنية التحتية للتجارة "الأسواق" فيما يتعلق بتجارة الفواكه والخضروات بالجملة ، يوجد حاليا سوق واحد فقط يقع على مستوى بلدية سوق أهراس. وفيما يتعلق بأسواق التجزئة ، هناك 8 أسواق عبر الولاية ؛ تقع في البلديات التالية: سوق أهراس (04 وحدة) ، سدراتة (02) ، مداوروش (مغلق حاليا) وتاورة (وحدة واحدة لكل وحدة).

نوعها	المكتبات	الحلاقة	الحضر والفواكه	مقصابة	الأحذية	ملابس	مقاهي	مخابز	قطع الغيار	مواد غذائية	كهر ومنزلية	المطاعم	غرف اللعب
عددها	141	71	91	149	25	361	93	51	107	873	93	331	13

التبغ	مغسلة	تجارة بالجملة	أخرى	الإجمالي
147	04	225	5828	8613

المصدر Monographie SOUK_AHRAS 2013

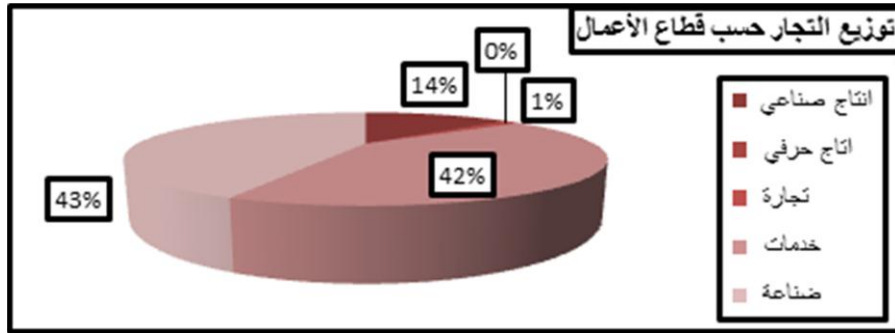
تأثيرها على البيئة الحضرية والبيئات المجاورة:
إيجابيا:

- خلق حركة تجارية في المدينة
- توفير مناصب الشغل
- توسيع التبادلات التجارية
- تلبية الحاجيات الشرائية لسكان المدينة و المدن المجاورة
- همزة وصل ما بين المدن من خلال الدور التكميلي الذي تلعبه

سلبيا:

- زيادة حجم النفايات التجارية
- اختناق حركة المرور خاصة في مركز المدينة

- استغلال الرصيف من طرف التجار



من انجاز الباحثة اعتمادا على احصائيات 2012

5-4-الإمكانيات السياحية :

تمتع الولاية بالعديد من الإمكانيات السياحية ، على سبيل المثال:

- بقايا رومانية وبيزنطية مهمة
- أهم المعالم والمواقع التاريخي
- مساحة غابات كبيرة
- ينابيع حرارية مهمة (حمام زيد/حمام تاسا /بلدية أولاد إدريس ..)
- القرب من المراكز الإدارية للولايات (قلمة ، عنابة ، الطارف ، أم البواقي ، تبسة).
- شريط حدودي جزائري تونسي
- الثروة وتنوع الموارد الطبيعية (النباتات والحيوانات الهامة).

5-4-1البنية التحتية :

على الرغم من كل الإمكانيات السياحية الموجودة في الولاية ، إلا أن البنية التحتية غير موجودة ، لا يوجد سوى 9 فنادق تقع في سوق أهراس وسدراتة.

5-4-2الرؤى الإستراتيجية للقطاع

على المدى القصير والمتوسط : تتلخص التوقعات التي ستتوصل إليها الولاية من حيث التغطية السياحية القصيرة ومتوسطة المدى على النحو التالي:

- حصر وترويج المواقع والمعالم السياحية عبر الولاية
- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة
- زيادة سعة الاستقبال بالولاية
- زيادة عدد السياح الأجانب

- زيادة عدد وكالات السفر والسياحة

- دراسة تطوير الينابيع الحرارية

- دراسة تطوير مواقع التخييم

- وضع خطة رئيسية للتنمية السياحية بالولاية.

6-مكانة مدينة سوق أهراس في النظام العمراني الإقليمي والمحلي

- الديناميكية الحضرية للمدينة مرتبطة بقوى داخلية وخارجية في نفس الوقت. تؤثر هاتان القوتان على بعضهما البعض بشكل مشترك. من بين القوى الداخلية الزيادة الطبيعية في الديموغرافيا وسياسات التنمية المحلية العامة ...، أما بالنسبة للقوى الخارجية فهي تتعلق بالعلاقات المختلفة بين المدن، حتى تشكل نظام حضري لا يمكن فهم وظيفته إلا من خلال فك رموز طبيعة هذه العلاقات.

- من أجل فهم أفضل لهيكل النظام وحتى نتمكن من تقييم نطاق المدينة ومدى تأثير مدينة سوق أهراس في إقليمها المحلي والجهوي عن بقية البلديات سنتبع طرقا وقوانين من بينها :

1-6 قانون Zipf 1933 G.K. ، المعروف باسم قانون حجم الرتبة :

في عام 1933 ، ابتكر جورج زيف نظريته حول قاعدة حجم الرتبة لشرح حجم المدن في بلد ما. وأوضح أن المدن الأصغر يجب أن تمثل نسبة من أكبر مدينة .
مصطلح توزيع الرتبة والحجم أو قاعدة الرتبة والحجم أو قانون الرتبة والحجم يصف الانتظام الملحوظ في العديد من الظواهر بما في ذلك توزيع أحجام المدن حول العالم.
يسمح قانون حجم الرتبة بقياس الفرق بين الحجم الفعلي والحجم النظري لكل مدينة.
يعطى القانون بالعلاقة التالية :

$$PR=C/R.$$

حيث

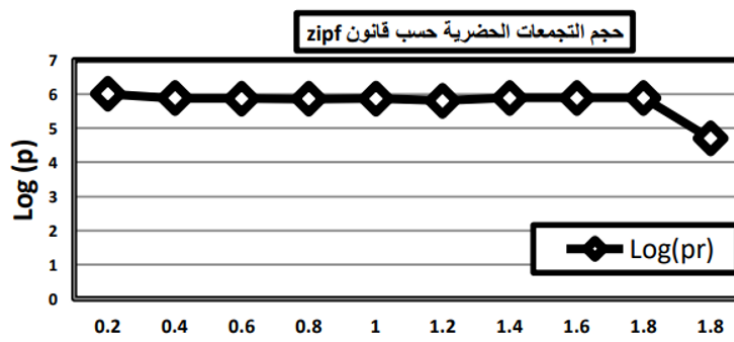
P: كثافة من السكان

R: رتبة التكتل المطلوب

C: حجم التكتل الأول (التجمع)

بعد التطبيق والحساب تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول :

A-B	Log C= 5.6416 log(Pr)=-log (r)+Log (c)	Log r	الحجم النظري B	الحجم الحقيقي A	1/r	الرتبة r	التجمع السكاني
-10082	5.6416	0	13173	3091	1	1	عين سلطان
-8139	5.3405	0.30102999	15638	7499	0.5	2	عين الزانة
9201	6.1187	0.47712125	6380	15581	0.333	3	بئر بوحوش
-6792	5.0395	0.60205999	13200	6408	0.25	4	الدرية
-18428	4.9426	0.69897000	7351	25779	0.2	5	الحدادة
-4894	4.8634	0.77815125	15790	10896	0.166	6	الحناشة
-3975	4.7965	0.84509804	12 304	8329	0.142	7	الحضارة
-8072	4.7385	0.90308998	11589	3517	0.125	8	خميسة
-4992	4.6873	0.95424250	41343	36 351	0.111	9	مداوروش
-5038	4.6416	1	26840	21802	0.1	10	المشروحة
-221	4.6002	1.04139268	13540	13319	0.090	11	المراهنة
8181	4.5624	1.07918124	4992	13173	0.083	12	واد الكبريت
-1087	4.5276	1.11394335	11303	10 216	0.076	13	أولاد إدريس
-17918	4.4655	1.17609125	22600	4682	0.071	14	أولاد مؤمن
-4667	4.4655	1.17609125	13206	8539	0.066	15	أم العظام
7742	4.5211	1.20411998	6544	14286	0.062	16	ويلان
-1700	4.4111	1.23044892	8150	6450	0.058	17	الراقوية
7360	4.3863	1.25527250	2731	10091	0.055	18	سافل الوديان
-7918	4.3628	1.27875360	53218	45 300	0.052	19	سدراة
2753	4.3405	1.30102999	7497	10250	0.05	20	سيدي فرج
88607	4.3193	1.32221929	349520	438 127	0.047	21	سوق أهراس C
-6843	4.2991	1.34242268	18933	12 090	0.045	22	تاورة
-8887	4.2798	1.36172783	13 263	4376	0.043	23	ترقالت
6063	4.2613	1.38021124	6037	12300	0.041	24	تيفاش
-3066	4.24366	1.39794000	14300	11234	0.04	25	الزعرورية
-10898	4.2266	1.41497334	2792	13690	0.038	26	الزواي
-37398			762234	767376	3.844	26	المجموع



- من خلال نتائج الجدول التي تم الحصول عليها والمنحنى البياني نجد أن :
- النظام الحضري يتميز بتوزيع غير متجانس للقوى العاملة الحضرية. ويتم شرح عدم التجانس هذا، أولاً من خلال غلبة مدينة سوق أهراس كونها ولاية .
 - تركز الأنشطة والخدمات، فذلك أصبحت سوق أهراس وجهة الأغلبية والوافدين من البلديات الأخرى. ويتكون هذا الهيكل الإقليمي أيضاً من طبقات غير حضرية ، وقرى.
 - الشبكة الحضرية لولاية سوق أهراس تعمل بشكل عشوائي كون مدينة سوق أهراس تعتبر المهيمن والمسيطر على بقية البلديات
 - وفقاً لقانون Zipf ، فإن النظام الحضري لولاية سوق أهراس غير متجانس ، مما يثر على تطوير التجمعات الأخرى ، إضافة إلى عدم وجود استراتيجيات التنمية المحلية والإقليمية المتكاملة وهو السبب الرئيسي لعدم التوازن بين البلديات
 - الحجم النظري لبعض التكتلات أكبر من الحجم الفعلي ، بينما الحجم النظري للآخرين أصغر من أحجامها الفعلية، مما يجب الأخذ بعين الاعتبار إعادة التوازن لهذه التكتلات.

2-6 مدينة سوق أهراس: التأثير والجاذبية (قانون رايلي 1931)

- من أجل قياس التأثير والجاذبية ، استخدمنا تطبيق مؤشر الجاذبية الحضرية الذي وضعه وطوره رايلي (1931). هذا التطبيق مستوحى من القانون العالمي للجاذبية.
- يتألف من تحديد منطقة تأثير مكان إنتاج السلع والخدمات ضمن بيئة جغرافية وحضرية. بعبارة أخرى، تسمح بذلك لإنشاء خط النفوذ الفاصل بين التجمعات.
- إنه يسلط الضوء على القوة المتبادلة التي تمارسها التكتلات فيما بينهم، وتعكس قوة الجاذبية. بالنسبة لـ W. Reilly ، قوة الجذب لمكان توريد الخدمة في أي مكان يتناسب مع كتلة مكان التوريد ، ولكنه مقسوم على مربع المسافة التي تفصل بين المكانين ، أي أن هذه القوة تتناسب عكسياً مع مربع المسافة بين مكان إنتاج السلعة ومكان العميل ، وهو موضح كالتالي :

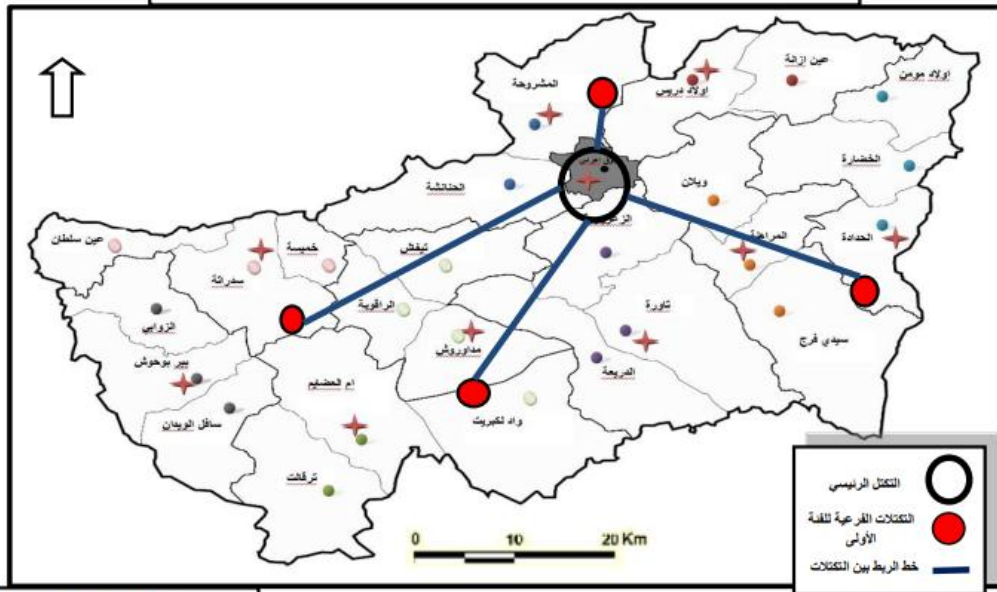
$$\frac{Pa}{r^2a} = \frac{Pb}{r^2b}$$

- Pa عدد سكان المدينة a
- Pb عدد سكان المدينة b
- R المسافة بين المدينة والسكان

بتطبيق القانون على مدينة سوق أهراس والمدن الأخرى نجد :
الفئة الأولى للمدن: يتراوح سكانها بين 40000 و 20000

التجمع	الحجم	المسافة بالنسبة لسوق أهراس km	Db Km	Da Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
سدراتة	45300	49.9	12.14	37.76	تقع على بعد 37.76 كم
الحدادة	25779	49.5	9.66	39.84	تقع على بعد 39.84 كم
مداوروش	36351	41.8	9.35	32.45	تقع على بعد 32.45 كم
المشروحة	2182	16.4	3	13.4	تقع على بعد 13.4 كم

مدى نفوذ منطقة مدينة سوق أهراس على بلدات الفئة الأولى

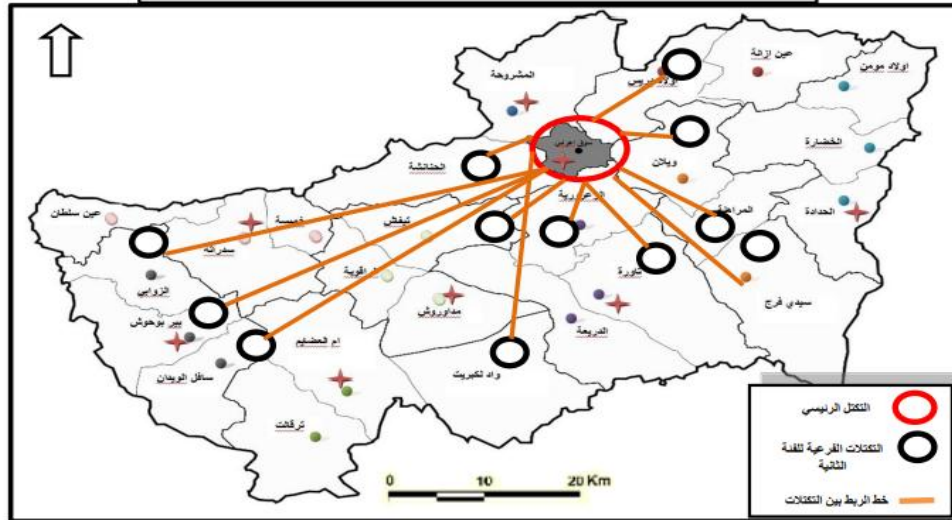


من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الجدول

الفئة الثانية للمدن : يتراوح سكانها بين 10000-20000

التجمع	الحجم	المسافة بالنسبة لوق أهراس km	Da Km	Db Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
بئر بوحوش	15581	68.6	10.88	57.72	تقع على بعد 57.72 كم
الحنانشة	10896	20	2.72	18.72	تقع على بعد 18.72 كم
المراهنة	13319	30.3	4.50	25.8	تقع على بعد 25.8 كم
واد الكبريت	13173	67.4	9.95	57.45	تقع على بعد 57.45 كم
أولاد إدريس	10216	18.1	2.40	15.7	تقع على بعد 15.7 كم
ويلان	14286	16	2.45	14.45	تقع على بعد 14.45 كم
سافل الوديان	10091	77.8	10.25	67.55	تقع على بعد 67.55 كم
سيدي فرج	10250	37.1	4.92	32.18	تقع على بعد 32.18 كم
تاورة	12090	26.8	3.82	22.98	تقع على بعد 22.98 كم
تيفاش	12300	25.7	2.50	23.2	تقع على بعد 23.2 كم
الزرورية	11234	17.4	2.4	15	تقع على بعد 15 كم
الزوايي	13650	63.6	11.22	52.38	تقع على بعد 52.38 كم

مدى نفوذ منطقة مدينة سوق أهراس على بلدات الفئة الثانية



من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الجدول

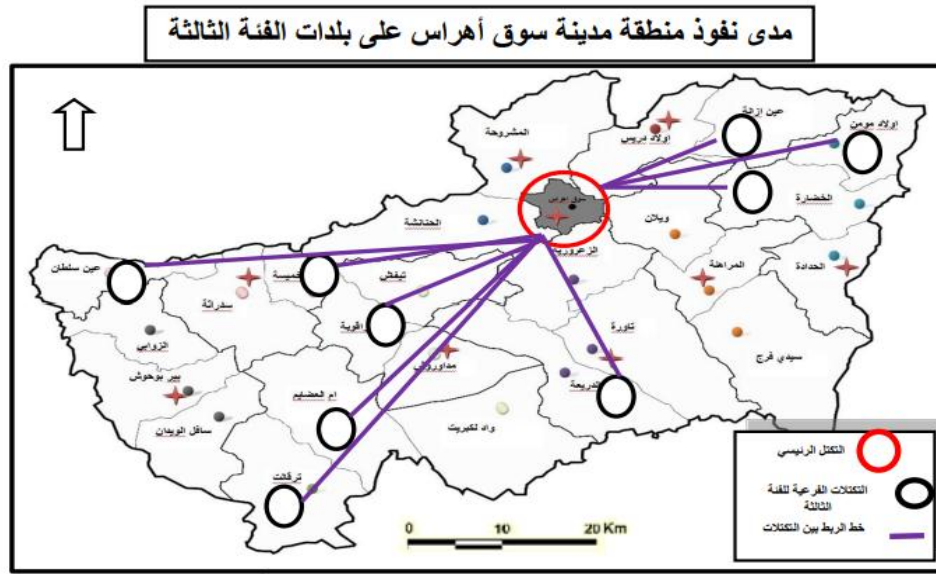
بالنسبة لهذه الفئة الثانية ، تم تأكيد جاذبية مدينة سوق أهراس بالنسبة لبقية التكتلات

الفئة الثالثة للمدن: يتراوح سكانها بين 10000 و 5000

بالنسبة للفئة الثالثة من التكتلات ، إن جاية مدينة سوق أهراس كبيرة جدا أي أن منطقة نفوذها شبه كلية

أن الفرق في الحجم بين التكتل الرئيسي والتكتلات الأخرى يلعب دورا كبيرا في عملية الجذب.

التجمع	الحجم	المسافة بالنسبة لسوق أهراس km	Da Km	Db Km	مدى منطقة النفوذ بالنسبة لمدينة سوق أهراس
سوق أهراس	438127				
ترقالت	4376	77.8	7.07	70.73	تقع على بعد 70.73 كم
الراقوبة	6450	38.4	4.15	34.25	تقع على بعد 34.25 كم
أم العظام	8539	54.5	6.78	47.72	تقع على بعد 47.72 كم
أولاد مؤمن	4682	56	5.25	50.75	تقع على بعد 50.75 كم
خميسة	3517	40.7	3.65	37.05	تقع على بعد 37.05 كم
الخضارة	8329	47.8	5.79	42.01	تقع على بعد 42.01 كم
الدریعة	6408	33.3	4.02	29.28	تقع على بعد 29.28 كم
عين سلطان	3091	69.3	5.37	63.93	تقع على بعد 63.93 كم
عين الزانة	7499	38.6	4.47	34.13	تقع على بعد 34.13 كم



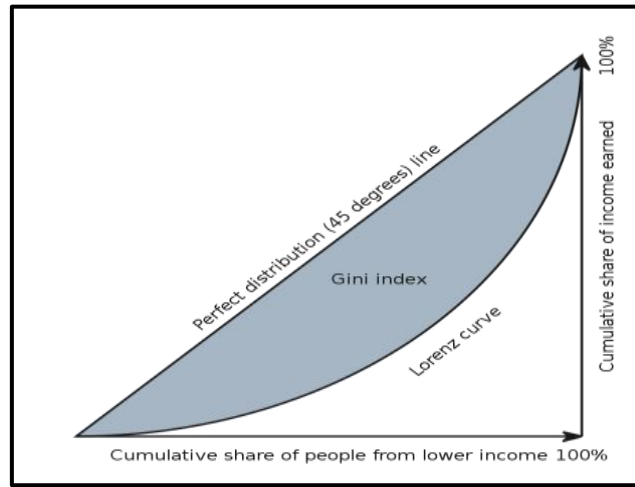
استنتاجات:

- من تطبيق نموذج ديليو رايلي على النظام الحضري لولاية سوق أهراس وجدنا أن جاذبية العاصمة تكاد تكون مطلقة .
- نموذج ديليو رايلي صحيح رياضيا ، لأنه يسلط الضوء على متغيرين ثابتين ، وهما الحجم والمسافة بين التكتلات .
- جاذبية مدينة سوق أهراس مهمة ليس فقط من قبل عامل الحجم، ولكن بتركيز السلطات الإدارية والخدمات.
- ستزداد فجوة الحجم هذه اتساعاً وستعزز قوة الجاذبية لصالح مدينة سوق أهراس، بالنظر إلى أن معدل الزيادة في عدد أكبر من البلديات في الولاية سالب مما يدل على عدم التوازن وضعف النظام الحضري.

3-6 معامل جيني (منحنى لورنز)

تتلخص فكرته في حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيتين الأفقية والعمودية تساوي 0.5 فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)

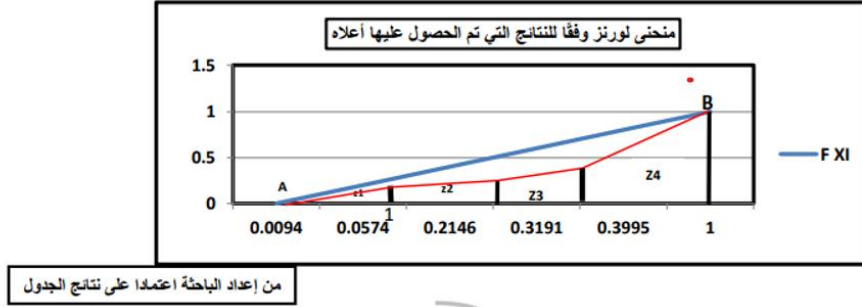
$$G=1-2Z$$



يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع أفضل...

فئات التجمع	حجم السكان	المساحة (كلم مربع) xi	السطح التراكمي yi	نسبة السطح التراكمي Fyi	نسبة حجم السكان Fxi
أكبر من 100000	438127	/	0,09404	0,0334	0,0094
أكبر من 40000	45300	49.9	0,96545	0,3426	0,0574
من 40000-20000	83932	107.7	0,25181	0,3426	0,2146
من 20000-10000	147086	468.8	0,85435	0,3032	0,3191
من 5000-10000	52891	45.4	0,65232	0,2315	0,3995
المجموع	77336		1,00000	1,00000	1,00000

من إعداد الباحثة



مساحة المثلث ABC تساوي $Z_1+Z_2+Z_3+Z_4$

- $S(ABC) = 1 + 1/2 = 0.5 u$
- $S z_1 = 0.2 * 0.05 / 2 = 0.05u$
- $S z_2 = (0.0574 + 0.3191) * 0.2 / 2 = 0.037u$
- $S z_4 = (1 + 0.3995) * 0.2 / 2 = 0.140u$
- $S z_3 = (0.3191 + 0.3995) * 0.2 / 2 = 0.0720u$

$$S = 2 * (0.5 - 0.05 - 0.037 - 0.0720 - 0.14) = 0.40$$

هذه النتيجة تشهد على أن توزيع السكان في النظام الحضري هو متوازن نسبياً. يبدو أن هذا الوضع ناجم عن العدد الكبير (26) من بلديات ولاية سوق أهراس. في المستقبل، من المتوقع أن تزداد هذه النتيجة، طالما أن معدل الزيادة من غالبية البلديات الـ 26 سلبية. وهكذا، تمارس هجرة جماعية من الريف على البلديات وخاصة سوق أهراس.

7- تنمية المناطق الحدودية (ولاية سوق أهراس)

7-1 مستقبل التنمية في المناطق الحدودية للجزائر في ظل رؤية 2030:

كسب رهان التنمية يمر فبر فك العزلة عن المناطق الحدودية، عن طريق تدعيم سور التعاون مع دول الجوار، وتشجيع السكان على البقاء في مناطقهم. حيث تشهد المناطق الحدودية اليوم إشكاليات جمة خاصة في مجال تهيئة الإقليم ويتجلى ذلك من خلال:

- تأخر في ديناميكيات التنمية

- نقص الخدمات نتيجة نقص المنشآت القاعدية

- البعد عن الأقطاب الحضرية

- نزوح معتبر

وبالتالي العمل جار على بعث ديناميكيات التنمية فيها وتعزيزها، علاوة على السعي لإدراجها على نحو فعال لتمكينها من الانفتاح على العالم في ظروف جيدة.

العمل على تكريس وتجسيد مبدأ التنمية السياحية في كل الأقاليم لاسيما الحدودية منها في إطار السياسة اللامركزية التي انتهجتها الحكومة.

2-7 تنمية ولاية سوق أهراس ضمن ما جاء في: (SRAT)

كيفية حماية التراث الطبيعي والثقافي؟

التنوع البيولوجي الكبير ، ولا سيما من خلال مواردها الغابات والأراضي الرطبة ، معترف بها دولياً مناطق محمية. سيكون التحدي الذي يواجهه الدراسة هو تعزيز إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي

تتكيف مع خصوصية هذه المساحات الهشة الفريدة في المنطقة المحيطة

نظراً لموقعها الجغرافي فإن تراثها الأثري يعود تاريخه إلى عصور ما قبل التاريخ وتقاليد وثقافتها، هي منطقة جذب سياحي شهيرة للغاية.

ما هي التنمية المتبعة للعالم الريفي وعلى وجه الخصوص الجبل (أزمة الريف)؟

- هذه هي المناطق التي تخضع لضغط مرتفع بسبب العوامل البشرية التي تؤدي إلى تدهور البيئة .

- عدم وجود نشاط اقتصادي أساسي الذي يمكن أن يسمح ببناء اقتصاد حقيقي.

- الجبال هي مصدر حركة الهجرة ، أولاً داخل المنطقة ، والتي تتفاقم بسبب مشاكل انعدام الأمن وثانياً كونها بعيدة عن طرق الاتصال الرئيسية.

- يتمثل التحدي في تعزيز اقتصاد جبلي قابل للحياة حول الزراعة الجبلية والموارد الطبيعية والمعروفة محلياً مع تحسين الظروف المعيشية للسكان.

• **القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي** : لا يمكن تصور القدرة التنافسية لإقليم الشرق بدون التكامل الإقليمي على المستوى الثلاثي:

- على المستوى الإقليمي الفرعي من حيث التكامل بين المناطق الحضرية والريفية.

- مستوى الأقليمي ، على عكس المناطق الأخرى في شمال البلاد ، فإن مناطق الشرق تتمتع دائماً بعلاقات قوية مع المناطق الأخرى انطلاقاً من هذا الواقع ، ستكون مسألة تحديد التفاعلات بين الأقاليم في إطار الفوز بين الشمال الشرقي والمناطق الشرقية الأخرى

- ينبغي لمسألة التكامل الأقليمي أن تجعل ، من ناحية ، توطيد العلاقات القوية القائمة بين الشمال الشرقي الجزائري التي تعمل حاليًا على اقتصاد الموارد الطبيعية التي تحولت على مستوى المجمعات الصناعية في منطقة الشرق الأدنى من ناحية أخرى استعادة التوازن الإقليمي في إطار حقيقي والتكامل بين هذه المناطق المختلفة.

3-7 تطوير السيناريوهات التخطيطية لمنطقة البرمجة الإقليمية - شمال - شرق. السيناريوهات الأربعة هي :

- **السيناريو أ:** إعادة التوازن الإقليمي والسكاني، يعتمد هذا السيناريو على التنفيذ الاستباقي لشروط الجاذبية للسكان في الهضاب العليا والمشاريع الإقليمية الكبرى. ومن ثم فإن تسريع عملية الاندماج في اتحاد المغرب العربي سيسمح بتطوير منطقة حدودية متسارعة ، مع تعزيز نظام التكامل بين شرق الجزائر والغربي التونسي.

- **السيناريو ب:** المنطقة التنافسية ، في الواقع ، شمال شرق الجزائر لديه العديد من المزايا المطلقة أو النسبية التي من شأنها أن تسمح لها بالظهور على المدى الطويل ، ومناطق تنافسية وجذابة.

- **السيناريو ج:** استمرار الاتجاهات الماضية وتفاقم الاختلالات، المناطق الجبلية ستستمر في التهجير والسكان يأتون ويتضخمون في المدن. المراكز.

- **السيناريو د:** التوازن الإقليمي والقدرة التنافسية.

خاتمة :

إن الاستثمار في المناطق الصغيرة والمتوسطة والحدودية منها وبعث وتيرة تنمية بها عبر مخططات مدروسة تراعي طبيعتها، يمكن أن يجعل منها واحات للرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيكون لذلك أثره على السكان مما قد يحولها إلى مناطق استقطاب ديموغرافي وليس طاردة ومنفرة وبهذا تصبح حلقة أساسية في المعادلة الشاملة للأمن الوطني الجزائري بأبعاده الناعمة أو الصلبة وحصنا منيعا ضد العديد من الظواهر التي استفحلت سابقا بسبب عوامل تم ذكر بعضها وفي مقدمتها الهجرة.

أن مختلف العلاقات بين المدن المدروسة فيما بينها و بين تلك القائمة بينها وبين إقليمها لها تحكمها مكانة المدينة في الرتبة الإدارية وكذا تاريخ نشأتها ، كما ند أن بعض المدن تمارس احتكارا للخدمات والوظائف كما لاحظنا مدى توازن و هراكية الشبكة العمرانية وثقل المدن الصغيرة والمتوسطة ديموغرافيا ووظيفيا ضمن الشبكة الحضرية.

المراجع :

- Cahiers de géographie du Québec Considérations sur les notions de petite ville et de ville Moyenne Robert Desmarais.

- Croissance urbaine et formes d'urbanité en pays de montagne, le cas de la ville de Tizi-Ouzou « DJEFFAL Djafar »
 - قابوش عبد اللطيف قسم التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر
 - دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهراس شهرزاد ثلاثيية / محمد قوجيل
 - المناطق الحدودية للجزائر جميلة علاق - رباب بولشاور
 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- Schéma d'Aménagement de l'EPT Nord-est 2025
- PLAN D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA WILAYA DE SOUK AHRAS

إعلان دقاش مدينة سياحية: ماهي انعكاسات انفتاحها على العالم وهل لديه انعكاسات على التنمية المحلية؟

فتحي بوليفه

أستاذ باحث في الجغرافيا بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بسوسة، جامعة سوسة، الجمهورية
التونسية

Fathy BOULIFA

Enseignant-chercheur en géographie à la Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines de Sousse,
Université de Sousse, Tunisie
fathyboulifa@gmail.com

دقاش مدينة واحة تنتمي إداريا إلى ولاية توزر بالجنوب الغربي التونسي، تمّ في 25 ديسمبر 2019 إعلانها مدينة سياحية، على غرار مدن توزر و نفطة و تمغزة بنفس الولاية، بطلب من المجتمع المدني لهذه المدينة ومجالسها البلدية المتعاقبة. تتميز هذه المدينة بعدة مقومات طبيعية وتاريخية و ثقافية تتفرد بها عن بقية المدن السياحية بالجريد (توزر و نفطة) يمكن استثمارها في النشاط السياحي كشط الجريد ومهرجانه وجبل الشارب والحديقة الوطنية بدغومس وعدة مواقع أثرية مهيمة ومهمشة وتظاهرات ثقافية تقليدية يمكن تمييزها سياحيا. لكن هل تكفي هذه المقومات لبعث نشاط سياحي متكامل في غياب بنية تحتية ووحدات فندقية لاستقبال السياح؟ هل سيكون لهذا التحول انعكاسات ايجابية على النسيج الحضري والاقتصادي والاجتماعي لهذه المدينة؟ هل ستكون له انعكاسات سلبية على البيئة الهشة لهذه المنطقة الواحية الصحراوية؟ وهل هي قادرة على تحمل انعكاسات ذلك الانفتاح الفجئي على العالم الخارجي؟

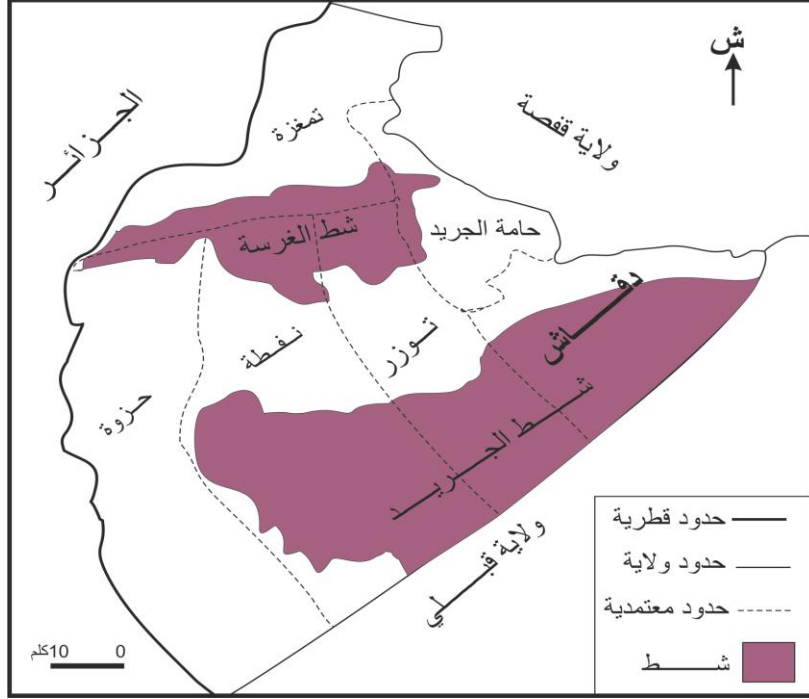
1- المقومات السياحية لمنطقة دقاش

1.1- تعريف منطقة دقاش

يعود تاريخ هذه المدينة إلى الحقبة الرومانية حيث كانت تسمى *Thiges* "ثيقاس" ثم أصبحت تسمى في العهد البيزنطي *Takious* "تقيوس" ثم أصبحت تسمى دقاش منذ بداية الحقبة الإسلامية. هي من أول البلديات التي أحدثت في البلاد بعد الإستقلال في 20 نوفمبر 1957 وتنتمي إداريا إلى ولاية توزر، وهي منطقة واحة تمتد على التحويم الشمالية لشط الجريد على مساحة تفوق 555 كلم² أي قرابة 10 % فقط من المساحة الجمالية للولاية، على مسافة لا تتجاوز 9 كلم عن مدينة توزر مركز الولاية. يسكنها حسب التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014، 21590

نسمة (22628 نسمة حسب تقديرات 2018) بعد أن تم ضم القرى الأربع المحاذية لها¹ (سبع 80آبار، المحاسن، بوهلال¹ و دغو81مس).

خريطة 1- موقع معتمدية دقاش بولاية توزر



المصدر: ولاية توزر بالأرقام 2018 و إنجاز شخصي 2021.

2.1- المقومات السياحية لمدينة دقاش ومنطقتها

تفتقر هذه المنطقة إلى التجهيزات و جل أصناف وحدات الإيواء السياحي، رغم أنها كانت تمثل منذ الستينات من القرن العشرين منطقة لسياحة العبور من دوز وقبلي نحو مدن توزر و نفطة و تمغزة، و كانت تصنف في كل أمثلة التهيئة الترابية الجهوية مجالا لتركز معامل تكييف التمور. حتى وجود بعض وحدات الإيواء أو التنشيط السياحي المحدودة بها يعود إلى مبادرات منفردة من سكان الجريد وأغلبها لم يتحصل على تراخيص من وزارة السياحة. رغم تواضع البنية التحتية والتجهيزات والخدمات الحضرية وعرض الإيواء السياحي لهذه المنطقة فهي تزخر بعدة مقومات سياحية طبيعية وثقافية وبيئية يمكن استغلالها لجعل النمو السياحي المحتمل يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية بهذه المنطقة.

⁸⁰ هذه تسميات إدارية لقرى لا يزال سكانها يحافظون على أسماها القديمة: سبع آبار (قرينا زاوية العرب و أولاد ماجد)، المحاسن (كريز) و بوهلال (سادة).

⁸¹ اتفاقية Ramsar رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، لا سيما كملج للطيور. هي معاهدة دولية تم اعتمادها في 2 فيفري 1971 للمحافظة والاستغلال المستدام للأراضي الرطبة من خلال الاعتراف بوظائفها البيئية بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والترفيهية.

1.2.1- المقومات الطبيعية

تتميز منطقة دقاش بمناخ مشمس خلال فترة طويلة من السنة وحرارة ملائمة خاصة في فصل الشتاء وبتضاريس متنوعة تهيمن عليها الهضاب والتلال والأودية والشط، كما يوفر هذا الوسط الطبيعي موارد هامة من المياه الأحفورية الحارة وغطاء نباتي صحراوي سباحي وزراعي تميزه الواحة. *فإلى أي حد يمكن تهمين هذه المقومات سياحيا؟*

حسب المعهد الوطني للرصد الجوي تتميز دقاش بمناخ صحراوي جاف وحار في جل أشهر السنة، حيث يصل المعدل الحراري السنوي إلى 21 درجة مئوية، بينما لا يتجاوز معدل التساقطات السنوية 97 مم والمعدل السنوي للأيام الممطرة 22 يوم، أي أن طقسها يتميز بارتفاع عدد أيام الصحو والإشماش الذي يستقطب السياح و يمكنهم من ممارسة عدة أنشطة رياضية وترفيهية في الهواء الطلق خلال فترة طويلة من السنة، كما أثبت الطب مساهمة هذا المناخ في علاج عدة أمراض تنفسية كالربو...

أما التضاريس التي تميز هذه المنطقة فتهمين عليها سلسلة من الجبال تمتد من الشرق نحو الغرب شمال شط الجريد تحمل تسمية "جبال الشارب" التي تتجاوز أعلى قمة بها 370 م وتتميز بمخائنها وأوديتها الضيقة و العميقة ومن أشهرها "جبل بوهلال" الذي يمثل مزارا للولي الصالح "سيدي بوهلال". رغم أن هذه المخائق لا ترقى في ضخامتها إلى مخائق الثلجة وميداس التي تبعد عن القطب السياحي الرئيسي بمدينة توزر أكثر من 60 كيلومترا، فهي تتميز بقربها الجغرافي لذلك القطب الذي لا يتجاوز 20 كيلومترا.

صورة 1- خانق جبل بوهلال بسلسلة جبال الشارب



المصدر: تصوير شخصي 2021.

يمتد جنوب هذه السلسلة الجبلية في منخفض على ارتفاع يتراوح بين 15 و 20 م تحت مستوى سطح البحر، وهو شط الجريد الذي يغطي قرابة 60 % من مساحة معتمدية دقاش، يمتد على مساحة تفوق 4600 كلم² و على مسافة 100 كلم من الغرب إلى الشرق حيث يرتبط بشط الفجاج. يمثّل في سبخة شاسعة يغطي سطحها الطين والملح والرمل وبعض المنابع المائية مما يضفي عليها مشهداً يختلط فيه لمعان حبات الملح تحت أشعة الشمس بالسراب الممتد. يمثّل شط الجريد ملجأ لعدة أنواع من الطيور المهاجرة حتى تم تصنيفها في 7 نوفمبر 2007 موقعا "Ramsar" "رامسار"¹ وقامت 82 الدولة التونسية في 28 ماي 2008 باقتراح تصنيفه تراثا عالميا لليونسكو. يشق هذا الشط الطريق الوطنية عدد 16 الرابطة بين ولايتي قبلي وتوزر. بالإضافة إلى دوره الهام في توفير كميات هامة من الملح، يتم استغلال مساحته المنبسطة والشاسعة في عدة أنشطة سياحية، حيث يمثّل محطة هامة تتوقف بها قوافل السياح الوافدة من دوز نحو توزر للتمتع بمشاهدة شروق الشمس والسراب، كما يمثّل أيضا مجالا للممارسة عدة رياضات مبتكرة كسباق اللوحات الشراعية...

صورة 2- شط الجريد، ثروة طبيعية للتمين السياحي



المصدر: تصوير شخصي 2021.

كما تتميز واحات هذه المنطقة بتنوع بيولوجي ومشهدي يختلف عن المشاهد الصحراوية المتاخمة لها يمكن تمييزه في استقطاب السائح الشغوف بالسياحة البيئية. تستقطب هذه المواقع الطبيعية عدة بعثات علمية وطنية ودولية للدراسات التوبوغرافية والجيولوجية وعلوم الآثار، حيث تم اكتشاف مواقع سكن للبربر في شكل كهوف وآثار رومانية في جبال الشارب... مما يوفر معطيات هامة للسياحة العلمية. كما تم استغلال هذه المشاهد في تصوير عدة أفلام سينمائية ذات صيت عالمي مثل *La Guerre des Etoiles 3* ولولا عدم الاستقرار الأمني

⁸²Duveyrer H, 1905, Sahara algérien et tunisien, Journal de route ; Publié et annoté par MaunoirCh et SchirmerH, Challamel A ; Paris ; 266p.

و الخشية من الإرهاب لم تصوير عدة أفلام أخرى تم منعه لتلك الأسباب. يجلب هذا النوع من المشاريع قوافل سينمائية ضخمة وحرفاء أثرياء وذوي صيت عالمي يساهمون في التعريف بهذه المنطقة واستقطاب "السياحة الفاخرة أو الرفيعة".

2.2.1- المقومات الثقافية و البيئية

ترخر منطقة دقاش بمخزون تاريخي وثقافي وبيئي غير مثن سياحيا، رغم تركزه في مجال ترائي تتقارب فيه المسافات بين أهم مواقعها. نذكر من أهم عناصر هذا المخزون، المواقع الأثرية الرومانية والبيزنطية والإسلامية والمهرجانات والتظاهرات الدينية والحديقة الوطنية بدغومس التي آثرنا إدراجها ضمن هذا الإطار عوض إطار المقومات الطبيعية لما لها من دور في السياحة الثقافية والبيئية.

المواقع الأثرية

رغم بعد هذه المنطقة عن السواحل التي شهدت تركيز الحضارات التي تعاقبت على البلاد التونسية منذ القديم، ورغم قساوة ظروفها المناخية التي تتسبب في إتلاف وتدهور المعالم الأثرية الهشة، لا تزال بعض المعالم ثابتة وبعض المواقع الأخرى تحتاج إلى مواصلة الحفريات بها لتمثيلها في النشاط السياحي ودفع التنمية بهذه المنطقة.

الموقع الأثري "قبة"

هو موقع أثري مهمش وسط واحة المحاسن (كزير) على بعد قرابة كيلومترين من وسط القرية، من أقدم المواقع الأثرية في منطقة الجريد. يتمثل في جدار بني من الحجارة الكبيرة. يعتقد أنه سد تم إنشاؤه في العصر الروماني لجمع المياه من العين الطبيعية "سبع أبيار" و توزيعها على الواحة، كما يعتقد أن ذلك الموقع كان يمثل مركز تيقاس *Thiges* القديمة (دقاش). ورد هذا الاستنتاج في كتاب هانزي دوفيري *HeniDuveyrier*¹ حسب بول تروسي *Pol Trouset*¹ الذي 84توصل لذلك الاستنتاج بعد ملاحظة وجود فتحة لصمام أسفل الجدار. كما لاحظ وجود موزع للمياه مبني من الحجارة و لا يزال في طور الاستغلال على بعد 100م جنوب جنوب غرب الجدار الأول، يتكون من 3 صمامات في شكل أسنان المشط، و على بعد 300م نحو الجنوب الشرقي توجد سواقي ثانوية يعود تاريخ إنشائها لنفس الفترة الرومانية. فند هذا الاستنتاج ما ورد في كتاب فيكتور غيران *V.Guérin*¹ الذي 85كان يعتقد أن تلك الحجارة الكبيرة تكوّن سور المدينة القديمة.

⁸³Trousset P, 1986,Les oasis présahariennes dans l'Antiquité : partage de l'eau et division du temps ;In*Antiquités africaines* n° 22,p170.

⁸⁴Guérin V, 1862, Voyage archéologique dans la régence de Tunis ;*Hachette livre BNF* ; Paris 2012 ; (T1, 452 p et T2, 398p).

⁸⁵ Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, 2016, Direction Générale de l'Environnement et de la Qualité de la Vie ; Projet, écotourisme et conservation de la biodiversité désertique en Tunisie, Parc national de Dghoumes ; 16 p.

سواء كان هذا الموقع يمثل منشأة مائية أو سورا للمدينة، وجب على المعهد الوطني للتراث مواصلة الحفريات به لحصر حدوده وحمايته من الانتهاكات التي قد تطاله، خاصة أن عدة علماء آثار وجغرافيين فرنسيين يعتقدون أنه كان يمثل المركز المفترض لمدينة *Thiges* في العهد الروماني.

صورة 3- السد الروماني بموقع قبه (المحاسن)



المصدر: تصوير شخصي 2020.

القرى الواحية القديمة

هي قرى قديمة تشبه الأحياء الواحية بدقاش (أولاد حميدة، المساترة، البياضة و زنقة الكوشة)، لكنها هجرت من طرف سكانها الذين انتقلوا إلى الأحياء الحديثة التي شيدها على أطراف الطريق الوطنية عدد 16. هي القرى القديمة لـ "زاوية العرب" و "أولاد ماجد" التي تشكو إهمالا وتدهورا كبيرا ولم تحظى باهتمام السلط العمومية، على غرار القرى الواحية بمدينتي توزر و نفطة التي تمت إعادة تهيئتها وإحيائها. رغم تدهور حالتها، لا تزال هذه القرى مجالا للجولات السياحية وتحظى بإعجاب السياح الذين يلتقطون لها الصور التذكارية و يعبرون عن فضولهم بطرح عدة أسئلة تخص تاريخها عن أصحاب العربات الذين يعجزون عن إجابتهم لأنهم غير مؤهلين لذلك، مما يستوجب مرافقة مرشدين سياحيين أكفاء لمثل هذه الجولات.

جامع أولاد ماجد القديم

يقع هذا الجامع الذي تطلق عليه محليا تسمية "جامع السوامة" على أطراف الواحة بمحاذاة قرية أولاد ماجد القديمة، وهو يمثل أقدم وأهم المعالم الإسلامية بمنطقة الجريد، ورغم هذه الأهمية فإن المصادر لا تحتوي على معطيات كافية وواضحة عن تاريخ تشييده باستثناء تاريخ تشييد محرابه الذي تؤكد أنه يعود، حسب نقيلشته، إلى سنة 730 هـ/1330 م، وقد نقشت على النمط المغربي الأندلسي.

صورة 4- جامع أولاد ماجد القديم وسط الواحة



المصدر: تصوير شخصي 2020.

يتميز هذا الجامع بتشابهه الكبير في عمارته بجامع "بلد الحضر" بواحة توزر في هيكلته وتخطيط بيت الصلاة وفي بنية المئذنة و زخارف المحراب والسقف المعد من خشب النخيل، أما المئذنة فقد تمت إعادة بنائها سنة 1915 على النمط المعماري الجريدي الأصيل بواسطة الآجر المحلي (القالب). يمثل موقع هذا الجامع اليوم نهاية الجولة التي تنقل فيها العربات التي تجرها الدواب السياح إلى الواحة إنطلاقا من دقاش مروراً بالقرية القديمة بزواوية العرب، حيث يتوقف به السياح للتقاط بعض الصور التذكارية.

الكنيسة البيزنطية بكستيليا

يعود اكتشاف هذا الموقع الأثري في منطقة كستيليا إلى سنة 2000 بصفة عرضية، على بعد 4 كلم من مدينة دقاش في اتجاه توزر. ورغم إعلام المصالح الجهوية للمعهد الوطني للتراث بذلك الاكتشاف إلا أنه لم يحظى بأي اهتمام من السلط الجهوية ووزارة الثقافة وبقي مهملا حتى سنة 2016 عندما بدأ بعض المنحرفين يحفرون الموقع بحثا عن "الكنوز"، مما دفع السلطة الجهوية إلى حمايته ومطالبة المعهد الوطني للتراث للقيام بحفريات بهذا الموقع، لم تنطلق إلا سنة 2017، وبعد قرابة السنة توصلت هذه الحفريات إلى الكشف عن مكونات معمارية لكنيسة بيزنطية يعتقد أنها تعود للقرن الخامس للميلاد، عثر بها على مجموعة من القطع النقدية والخزفية والأواني الفخارية والقناديل.

صورة 5- الموقع المكتشف حديثا لكنيسة بيزنطية بكستيليا



المصدر: تصوير شخصي 2020.

تم الكشف عن كامل مكونات الكنيسة التي يماثل شكلها العديد من الكنائس التي وجدت بتونس. تمتد مساحتها على 140م² وبارتفاع يتراوح بين 3.5 و 3.7 م. تتكون من 3 أروقة ومحراب وغرفتين للأساقفة مجاورة له، وبنى المعبد قبالة المحراب بالرواق الأوسط بشكل منقن، بالإضافة لاكتشاف جدران مساكن مجاورة للكنيسة.

بعد أن برزت كل مكونات هذا الموقع للعيان تعددت الإعتداءات عليه مرة أخرى من بعض المنحرفين الذين يعتقدون في وجود الكنوز بهذا الموقع، مما دفع السلط الجهوية لتسييجه و تكليف حارسين بحمايته، لكن معاينتنا لهذا الموقع في شهر مارس 2020 بينت أنه غير محروس و مهدد بزحف الرمال من جديد، رغم ما صرح به ممثل المعهد الوطني للتراث من عزم المعهد القيام بعمليات ترميم لجدران الكنيسة المكتشفة ومواصلة الحفريات للكشف ربما عن وجود مدينة تغمرها الرمال حاليا بمحاذاة الكنيسة يمكن استغلالها في النشاط السياحي بهذه المنطقة.

مهرجان بوهلال للسياحة و التراث بدقاش

إنطلاقاً من سنة 2012 حولت وزارة الثقافة "زيارة سيدي بوهلال" إلى مهرجان دولي يحمل تسمية جديدة: "مهرجان بوهلال للسياحة والتراث بدقاش" الذي يشهد توافد أعداد ضخمة من الزائرين من كل مدن الجنوب الغربي لزيارة معلمين دينيين لضريحين شيئا على ربوتين أعلى مخانق جبال الشارب. يسمى الأول "سيدي بالعباس" ويسمى الثاني "سيدي بوهلال" الذي يحمل الموقع والمهرجان تسميته.

في القديم كانت احتفالات هذه "الزيارة" من موسيقى ورقص وعروض بهلوانية تقليدية تنظم وسط المخنق، لكن بعد حصول عدة حوادث لتساقط أجزاء من الجبل على الزائرين، قررت السلطات الجهوية نقل تلك الاحتفالات والأنشطة نحو سافلة الوادي حيث بئر المياه العميقة الحارة و هيأت لها ساحة شاسعة ومنصة للعروض الثقافية التي أصبحت دولية وأكثر تنوعاً ومما خصص لانتصاب عدة أنواع من التجارة التي تعرض عادة في الأسواق الأسبوعية بالمنطقة وبعض نقاط الإطعام للزائرين الذين ما انفكت أعدادهم تتزايد من سنة إلى أخرى، مما يتسبب في اكتظاظ كبير واختناق وسائل النقل المتنوعة. رغم تعهد وزارة الثقافة بتنظيم هذا المهرجان، لا تزال الفوضى تعم نشاطاته، حيث تكون سفرات وسائل النقل العمومية المنظمة نحو موقع هذا المهرجان محدودة جداً، مما يترك المجال لأصحاب وسائل النقل غير المنتظم وغير المعدة لنقل المسافرين لنقل المواطنين، مما يتسبب في عدة حوادث مرور خطيرة.

صورة 6- مشهد لمهرجان بوهلال للسياحة و التراث بدقاش



المصدر: تصوير شخصي 2019.

مهرجان تريتونيس (شط الجريد)

تعود تسمية هذا المهرجان إلى الاسم الأمازيغي لشط الجريد الذي يمثل تراثا طبيعيا تسعى كل المدن القريبة منه من ولايتي توزر وقبلي لاستغلاله وتثمينه في عدة مشاريع اقتصادية وثقافية وبيئية ترويجية لمدنهم. بادرت مدينة دقاش بدعم من وزارة الشؤون الثقافية، بتنظيم مهرجان ثقافي يحمل إسم هذا الشط الذي يمتد على الجزء الأكبر من مساحة معتمدية دقاش. هو مهرجان حديث التأسيس، وصل سنة 2019 إلى دورته الثالثة التي تم تنظيمها في أواخر شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر، على خلاف دورته الثانية التي نظمت أواخر شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر.

صورة 7- المعلقة الدعائية لمهرجان تريتونيس بدقاش في دورته الثالثة



المصدر: إدارة مهرجان تريتونيس بدقاش في دورته الثالثة 2019.

تؤثت هذا المهرجان عدة أنشطة متنوعة كالكرنفال الذي يجوب شوارع المدينة والندوات الأدبية والعلمية والأنشطة الرياضية والألعاب الشعبية والعروض الفرجوية المسرحية والغنائية والفروسية والورشات التكوينية الفنية والجولات السياحية داخل الواحة وعلى تخوم شط الجريد.

4.2.1- الحديقة الوطنية بدغومس

تم إحداث هذه الحديقة بعبادة دغومس بمقتضى الأمر عدد 568-2010 المؤرخ في 29 مارس 2010. تعود تسميتها إلى "جبل دغومس" الذي تحتويه الحديقة. تم تمويل هذا المشروع عن طريق هبة من "صندوق البيئة العالمية" بقيمة 4.27 مليون دولار، بالإضافة إلى تمويل عدة متدخلين على المستويين الجهوي والوطني. تمتد الحديقة على المنطقة الشمالية الشرقية لمعتمدية دقاش، بالمنطقة الحدودية الشمالية لشط الجريد، على بعد 21 كلم من أقرب تجمع سكني بدغومس، و 35 كلم عن مدينة دقاش. تقدر مساحتها بـ 8000 هك، موزعة على 3 وحدات تضاريسية:

- سلسلة جبلية من الجهة الشمالية بمعدل ارتفاع 370 م تمتد على مساحة 3000 هك. من أهم هذه الجبال نذكر "جبل مّره"، "جبل كبريتي"، "جبل تافومه"...

- سهول ممتدة بين السلسلة الجبلية والشط، وهي منطقة ترسبات ناتجة عن سيلان مياه الأودية و تمسح 1200 هك.

- منطقة منخفضة مالحه بشط الجريد ممتدة على 3800 هك¹.

بدأ الإعداد لبعث هذه الحديقة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين للمحافظة على المنظومة البيئية والتنوع البيولوجي المميز للمنظومات الصحراوية وذلك لحماية أصناف نباتية وحيوانية متواجدة بالحديقة وإعادة إحياء لأصناف أخرى مميزة للمنطقة. من النباتات المتواجدة نذكر في المناطق الجبلية الحلاب والجداري والسدر وفي المناطق السهلية نذكر السباسب المكونة من نباتات العجرم كالطرفه والرتم والمثنان... وبمنطقة الشط نجد نباتات متأقلمة مع الملوحة... كما تمت إعادة إدخال شجرة الطلح التي انقرضت بالمنطقة منذ سنوات.

كما تحوي الحديقة عديد الأصناف من الحيوانات كالأروية المغاربية والثعلب الأصهب وابن آوى وجرذ الصحراء والجرذان القزم والقوندي والفأر ذو الخرطوم وفأر الرمال وأرنب الصحراء والهر الوحشي، كما شهدت الحديقة إعادة إدخال الغزال من نوع أبي حراب وغزال الدركاس والنعام الإفريقية ذات الرقبة الحمراء.

صورة 8- الغزال أبو حراب بالحديقة الوطنية بدغومس



المصدر: تصوير شخصي 2020.

⁸⁶ جل هذه الوحدات السياحية قامت بحفر آبار بصفة قانونية وغير قانونية لتوفير حاجياتها الكبيرة من الماء (للري و المساح والاستحمام...) مما تسبب في استنزاف المائدة المائية السطحية.

يمر بالحديقة أيضا خلال موسم الشتاء و الربيع عدد هام من الطيور المهاجرة والمحلية، على غرار طيور الجبارى والعقاب الحر والصقر البربري والحجل البربري. كما تتواجد بالحديقة عدة أصناف من الزواحف كالكوبرا المصرية والأفعى...

3.1- حدود وثقائص التجهيزات والمقومات السياحية لمنطقة دقاش

يحتاج النشاط السياحي إلى إطار وتجهيزات وخدمات حضرية ملائمة لا تتوفر حاليا بهذه المدينة التي استمرت لفترة طويلة مدينة تابعة لمدينة توزر في تجهيزاتها ومجرد منطقة عبور للسياحة الصحراوية، رغم أن موقعها الجغرافي بين قطبي السياحة الصحراوية دوز و توزر يوفر لها فرصا للاستفادة من عبور أعداد كبيرة من السياح وافدين من المناطق السياحية الساحلية. من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق تلك الاستفادة نذكر محدودية شبكة النقل ووسائله التي تربطها ببقية المدن الكبرى بالبلاد، كغياب رحلات منتظمة عبر الحافلات تربطها بالمدن الساحلية المصدر الرئيسي للسياح الأجانب والسياحة الداخلية والتعطل والتوقف المستمر لخط السكة الحديدية الذي يربطها أيضا بأهم المدن الكبرى. تشكو شبكة النقل أيضا سوء تخطيط السلط الجهوية التي أنجزت طريق حزامية جنوب واحة دقاش "تتخشى" المرور عبر هذه المدينة وتعزلها وتحرمها من الاستفادة من عبور السياح من دوز نحو توزر.

أما عن الاستفادة من توافد السياح على مدينة توزر من خلال المطار الدولي توزر-نقطة الذي بقي دون مستغل سياحيا وتجاريا عامة، رغم بداية استغلاله منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين، فهي محدودة جدا نظرا لضعف عدد المسافرين عبر هذا المطار الذي لا تمثل حركة المسافرين به سوى معدل يتراوح بين 0.5 و 1 % من العدد الجملي للمسافرين عبر كل المطارات التونسية خلال العشرية الأخيرة، مع تراجع نسبة المسافرين على الخطوط الدولية (النسبة الأكبر من هؤلاء المسافرين تهم العمال التونسيين بالخارج و الحجيج من ولايات الجنوب الغربي الثلاث خاصة)، كما يبيّن ذلك الجدول التالي:

جدول 1- تطور عدد المسافرين بمطار توزر-نقطة الدولي

المسافرون*	على الخطوط الدولية		على الخطوط الداخلية		المجموع	مجموع كل المطارات التونسية	النسبة من كل المطارات التونسية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
2010	71227	66.8 %	35452	33.2 %	106679	11331900	0.94 %
2019	25214	53.3 %	22098	46.7 %	47312	8636294	0.54 %

*على سفرات منتظمة و غير منتظمة ذهابا و إيابا المصدر: ديوان الطيران المدني و المطارات، 2011-2020.

في البحث حول أسباب محدودية التجهيزات و الأنشطة السياحية، استنتجنا أن جل وحدات الإيواء و التنشيط السياحي بهذه المدينة لا يتمتع بتراخيص من وزارة السياحة للنشاط، باستثناء مخيم نادي بدوينا الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1988. كما لاحظنا غياب الصيانة لهذه التجهيزات، خاصة بعد توقف نشاطها في السنوات الأخيرة بسبب تراجع توافد السياح على المنطقة التي صنفت منطقة حمراء من طرف عدة بلدان بعد تتالي العمليات الإرهابية بالبلاد و بسبب انتشار الجائحة العالمية لفيروس كورونا، مما تسبب في تدهور حالتها.

كما يبدو تدخل بلدية المدينة لتهيئة و صيانة وتنوير الطرقات والمسالك المؤدية إلى تلك الوحدات محدودا جدا. حتى خدمات رفع القمامة بهذه الوحدات يقوم بها المشرفون على إدارتها على نفقاتهم الخاصة. عبر هؤلاء على امتعاضهم من لامبالاة المجلس البلدي المنتخب حديثا، ولما سألت هؤلاء كيف يمتتون دور هذا المجلس في إعلان دقاش مدينة سياحية، أجاب أغلبهم أن غرض هؤلاء لا يتعدى الاستفادة من الأموال التي ستمنحها وزارة السياحة عن طريق صندوق حماية المناطق السياحية للبلدية، خاصة أن القنوات الإيديولوجية لأغلب أعضاء هذا المجلس تتعارض مع توسع النشاط السياحي بهذه المنطقة، الذي يهدد الأخلاق الحميدة و ينذر بانفتاح مجتمعا المحافظ على سلوكات غريبة تهدد القيم الاسلامية، حسب رؤيتهم.

تقييمنا لمدى تثمين المقومات المناخية بهذه المنطقة، أبرز تركيزا شديدا لوحدة استقبال السياح ووكالات الأسفار على إرسال وفود السياح إلى هذه المنطقة خلال فصلي الخريف (تزامنا مع موسم جني التمور) والربيع (العطل المدرسية للسياحة الداخلية) تزامنا أيضا مع ملاءمة الظروف المناخية ويتوافد أقل أهمية أثناء احتفالات رأس السنة الميلادية. ورغم الاستفادة من فائض طفرة توافد السياح الأجانب على السياحة الشاطئية في فصل الصيف في شكل رحلات استكشافية للجنوب التونسي، تبقى الوحدات السياحية شاغرة لفترة طويلة من السنة، خاصة في السنوات الأخيرة (بعد 2011)، مع التراجع الكبير في توافد السياح الأجانب على السياحة الشاطئية التي استفادت من سياحة الجزائريين (بديلا لتوافد السياح الأوروبيين).

أما تقييمنا لمدى تثمين بقية المقومات الطبيعية، فقد أبرز خاصة محدودية استغلال المياه الحارة في مشاريع للسياحة الاستشفائية بواسطة المياه المعدنية، رغم تعدد الدراسات المحلية و الدولية التي تحث على تثمين تلك الثروة المائية في مشاريع الطب البديل، خاصة أن مثل هذه المشاريع لا تواجه منافسة مثل السياحة الاستشفائية التي تعتمد على مياه البحر بالمناطق الساحلية التي تواجه منافسة عدة بلدان في العالم كفرنسا. تتميز مياه أعماق هذه المنطقة بارتفاع نسبة الأملاح المعدنية بها و بوفرها كما تمكن رسكلتها و إعادة استغلالها في القطاع الفلاحي.

أما تقييمنا لمدى تثمين المقومات الثقافية، فقد أبرز ترك المعهد الوطني للتراث بعض المواقع الأثرية بهذه المنطقة بالإرجاء المتواصل للحفريات، رغم توفر عدة دراسات وبحوث تعود حتى للحقبة الاستعمارية

تؤكد ثراء المخزون الحضاري والآثار التي تغمرها الرمال. وتوقف الحفريات في موقع الكنيسة البيزنطية الذي تم اكتشافه أخيراً أكبر دليل على ترك هذا المعهد المخزون الأثري لهذه المنطقة، حيث تأخرت الحفريات به أكثر من 17 سنة، وقد تعرّض للتخريب من طرف بعض المنحرفين الذين يعتقدون أنه يحوي الكنوز. ينطبق هذا الاستنتاج أيضاً على موقع قبّه الذي يعتقد أنه مركز مدينة *Thiges* القديمة، الذي بقي مهنلاً وسط الواحة لأسباب عقارية، حيث يعارض مالكو الواحة التي يمتد بها هذا الموقع الحفريات.

كما لم يتم حتى الآن إدراج هذه الحديقة الوطنية بدغومس ضمن الدورة السياحية للجنوب التونسي التي تنطلق من جزيرة جربة نحو الجنوب الغربي، حتى أن كثير من وكالات الأسفار المحلية والدولية لا تعلم بوجودها، بسبب غياب الدعاية الكافية، حتى لدى وسائل الإعلام التي تهتم بالسياحة البيئية والثقافية في العالم. من الممكن أيضاً أن يساهم تنوعها البيولوجي في استقطاب العلماء والباحثين في المجال الجغرافي و البيئي.

2- انعكاسات النمو المحتمل للنشاط السياحي على الأنشطة الاقتصادية

1.2- انعكاسات نمو النشاط السياحي المحتمل على النشاط الفلاحي

يرى البعض أنه رغم محدودية امتداد المؤسسات السياحية بمنطقة دقاش، ساهم النشاط السياحي في عدة تحولات شهدتها واحاتها في مشاهدتها و هيكلها العقارية وإنتاجها. في بعض هذه الواحات كانت هذه التحولات جزئية أو طفيفة وفي البعض الآخر كانت شاملة. من خلال بحثنا الميداني، لاحظنا أن الواحات التي تحولت إلى وحدات للإيواء والتنشيط السياحي، كانت أفضل من بقية الواحات المحيطة بها، من حيث التنظيم (الري و بقية المدخلات الفلاحية) واخضرار ونمو الأشجار وتنوعها وإنتاجها. وباستفسارنا، أكد لنا أصحاب هذه المشاريع هذه الملاحظات، حيث عمل بعضهم على إعادة غرس عدة أنواع جديدة من الأشجار المثمرة وأشجار الزينة في واحاتهم، بعد أن كان إنتاجها يقتصر على التمور وأحياناً بعض الزياتين، وعمل البعض الآخر على إعادة زرع كل أنواع الخضر بطريقة بيولوجية في واحته لتوفير الغذاء للمقيمين بها و بذلك يحقق اكتفاءه الذاتي بالعودة إلى العادات القديمة في الزراعة التي تخلت عنها جل الواحات بالمنطقة بعد تراجع مخزونها المائي¹. كما أكد هؤلاء أيضاً أن إنتاج جل هذه الواحات التي تحولت إلى وحدات سياحية، سجل تنوعاً و ارتفاعاً هاماً، مقارنة بإنتاجها السابق. بما أن القطاع السياحي مستهلك كبير للمواد الغذائية، بإمكانه دفع فلاحي المنطقة للرفع من إنتاجهم وتنويعه لتلبية حاجياته الغذائية، مما قد يعيد الحياة للتنوع الزراعي الذي كان يميز هذه الواحات قديماً، زمن وفرة الموارد المائية من العيون.

⁸⁷ لو احتسبنا نسبة النشيطين في النشاط الفلاحي سنة 2018 لكانت أقل بكثير لأن عدد النشيطين في الصناعات المعملية قد ارتفع من 381 سنة 2014 إلى 2410 سنة 2018.

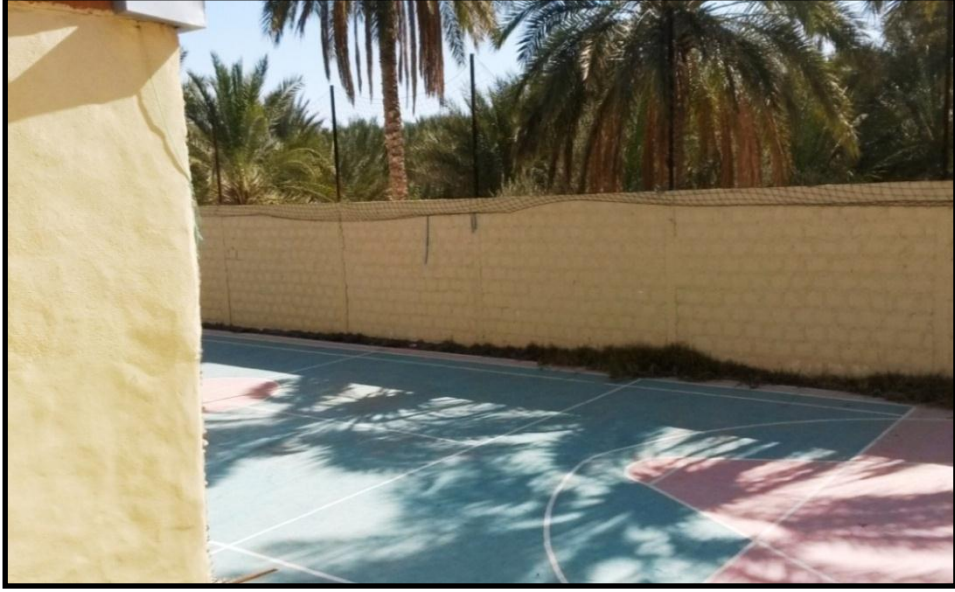
جدول 2- خصائص الوحدات السياحية بمنطقة دقاش و مجالها الترابي

الوحدة السياحية	مجالها	تاريخ التأسيس	مالك الوحدة	الصف	طاقة الإيواء
بدوينا	الواحة القديمة	1988	بلدية دقاش	مخيم	82 سرير
القطيف	الواحة الجديدة	2004	الطاهر بادي	مخيم للشباب	خيام و مأوى مجهز
دار نانو	الواحة القديمة	2017	رضا البوعبيدي	إقامة ريفية	6 إقامات
النور صحراء	الواحة الجديدة	2018	مقيمة بالخارج	إقامة ريفية	5 إقامات
مضيف الشباب	المركب الرياضي	1986	بلدية دقاش	مضيف للشباب	60 سرير

المصدر: بحث ميداني 2019-2020.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن جل الوحدات السياحية بمنطقة دقاش قد تم إنجازها داخل الواحات القديمة أو الحديثة، وهي تحتل منها الجزء الأكبر (تتراوح مساحة هذه الواحات بين 1 و 3 هكتارات لا غير) ويتعايش النشاط السياحي فيها مع النشاط الفلاحي. لاحظنا أيضا أن القطاع الفلاحي قد استفاد من تهيئة وصيانة وتنوير المسالك الفلاحية المؤدية لهذه المؤسسات السياحية التي قام بها أصحابها من نفقاتهم الخاصة واستفاد منها بقية أصحاب الواحات التي تعبرها تلك المسالك، خاصة في تزويدها بالأسمدة ونقل إنتاجها في المقابل عبر البعض الآخر، خاصة الذين يدافعون عن البيئة و يدعون للمحافظة على المشاهد الطبيعية للواحات، عن امتعاضهم من أسمنتها و تشويه مشاهدها بالبناءات والتجهيزات الدخيلة التي قد تحوي موادا بلاستيكية و كيميائية مضرّة بالبيئة الهشة لهذا الوسط، والأمثلة عديدة لهذه التجهيزات، نذكر منها مثلا استعمال الآجر في البناء وأنواع عديدة من المواد و الدهن في التزيق واستعمال أرضية مطاطية لإنجاز ملعب متعدد الإختصاصات بالإقامة الريفية "دار نانو" عوض العشب الطبيعي.

صورة 9- أرضية مطاطية لملاعب متعدد الإختصاصات بالإقامة الريفية "دار نانو"



المصدر: تصوير شخصي 2020.

من أهم الانعكاسات السلبية أيضا لنمو النشاط السياحي المحتمل على النشاط الفلاحي نذكر المنافسة على اليد العاملة، حيث يستقطب حاليا النشاط السياحي، خاصة في مدينة توزر، عددا كبيرا من شبان منطقة دقاش الذين ينفرون العمل الفلاحي الذي يكون أكثر مشقة وأجوره ضعيفة، مقارنة بالعمل السياحي، رغم اشتراكهما في الموسمية التي تكون أقل حدة في النشاط السياحي. رغم أهمية هذه الحركة في سوق الشغل في هذه المنطقة التي تشكو نسب بطالة عالية و محدودية مستوى تكوين الشبان، نظرا لمحدودية مراكز التكوين المهني بها، قد تهدد تلك الحركة عزوف الشبان عن العمل الفلاحي واندثار بعض المهارات في العناية بالواحة. دفع نفور الشباب للعمل الفلاحي منتجي التمور، خلال موسم جنيها، إلى استجلاب اليد العاملة من المدن المنجمية بولاية قفصة التي تسجل أعلى نسب البطالة في البلاد، وحتى من مدن و أرياف ولايتي سيدي بوزيد والقصرين. رغم أن النشاط الفلاحي الواحي يميز منطقة دقاش، إلا أن نسبة النشيطين في هذا القطاع لم تتجاوز 18.8 % من جملة النشيطين بهذه المدينة سنة 2014¹. يعكس 88 ضعف هذه النسبة نفور اليد العاملة من العمل الفلاحي الواحي الذي أصبح يقتصر عن إنتاج التمور الذي لا يحتاج ليد عاملة وفيرة باستمرار طيلة السنة، إذ يقتصر على فترة تلقيح النخيل "الذكار" في شهر مارس وجني التمور في شهري أكتوبر ونوفمبر. ومن المرجح أن يتسبب مزيد تكثيف النشاط السياحي بهذه المنطقة في مزيد

⁸⁸ المعطيات الهجرية لمعمدية دقاش تشمل أيضا بلدية حامة الجريد (معمدية حامة الجريد محدثة حديثا بمقتضى الأمر الحكومي عدد 487 الصادر بالرائد الرسمي للبلاد التونسية يوم 15 افريل 2016).

تراجع هذه النسبة، نظرا لانتقال عدد هام من اليد العاملة، خاصة الشابة، للعمل بالنشاط السياحي الذي يتميز بارتفاع أجوره ورفاهية ظروف العمل به مقارنة بالعمل الفلاحي الشاق.

2.2- انعكاسات نمو النشاط السياحي المحتمل على النشاطين الصناعي و الخدمي

1.2.2- نسيج صناعي تهيمن عليه صناعات مرتبطة بالتمور

ذكرنا في بداية هذا المقال تصنيف دقاش في كل أمثلة التهيئة الترابية "مدينة صناعية"، لكن هذه التسمية لم تصبح مطابقة لها إلا في السنوات الأخيرة، بعد بعث عدة مشاريع للنسيج الموجه للتصدير، و ارتفاع عدد النشيطين في الصناعة المعملية الذي ارتفع من 381 نشيط سنة 2014 إلى 2410 نشيط سنة 2018، أي تضاعف أكثر من 6 مرات، بنسبة نمو مرتفعة (532.5%)، خلال أربع سنوات فقط، يتكون أساسا من الإناث. رغم ذلك لا يمكننا الحديث عن التصنيع الفعلي لهذه المدينة، لأن توزيع المؤسسات الصناعية حسب القطاعات يبرز هيمنة الصناعات الغذائية والفلاحية التي تستأثر بـ 99 مؤسسة من العدد الجملي للمؤسسات (119 مؤسسة)، أي بنسبة 83.2%، وهي لا تتعدى أن تكون مؤسسات لحزن وتحويل وتكييف التمور، أما نسبة مؤسسات صناعة النسيج الموجه كليا للتصدير فلا تتجاوز 5.9% من مجموع عدد المؤسسات الصناعية.

جدول 3- توزيع المؤسسات الصناعية حسب القطاعات بدقاش سنة 2018

القطاعات	العدد	%
الصناعات الغذائية و الفلاحية	99	83.2%
صناعة مواد البناء و الخزف و البلور	1	0.8%
صناعة النسيج و الملابس و الجلود	7	5.9%
صناعات مختلفة	2	1.7%
الخدمات الصناعية	10	8.4%
المجموع	119	100%

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة و التجديد. ديوان تنمية الجنوب. ولاية توزر بالأرقام 2018.

تبرز محدودية تصنيع هذه المدينة أيضا من خلال صغر المساحة المخصصة بها للمناطق الصناعية، حيث لا تتجاوز مساحة المناطق الثلاث المتباعدة بهذه المدينة 20 هك، موزعة كآتي:

- المنطقة الصناعية القديمة بدقاش: 10 هك موزعة على 5 مقاسم. تمتد بمحاذاة الطريق الجهوية عدد 106.

- المنطقة الصناعية للمجلس الجهوي بكستيليا: 5.8 هك موزعة على 7 مقاسم. تمتد بمحاذاة الطريق الجهوية عدد 106.

- المنطقة الصناعية ببوهلال: 4 هك موزعة على 8 مقاسم. تمتد بمحاذاة الطريق الوطنية عدد 16.

كما لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الصناعية الجمالية بهذه المدينة: 55840 ألف دينار، منها 38640 ألف دينار (69,2 %) في المؤسسات المصدرة كليا، التي وصل عددها إلى 27 مؤسسة حتى سنة 2018.

من خلال هذه المعطيات التي تخص النسيج الصناعي، نستنتج أن هذا القطاع غير قادر على الاستفادة من النمو المحتمل للنشاط السياحي بهذه المدينة، خاصة أن جل الصناعات متخصصة في خزن وتحويل التمور وفي النسيج، وجلها مصدرة. تحتاج هذه المنطقة إلى صناعات غذائية وتجهيزية متنوعة لتوفير حاجيات نمو النشاط السياحي المحتمل، على غرار المدن السياحية بالمناطق الساحلية مثلا.

قد تعجز هذه المدينة أيضا حتى عن الاستفادة من إقبال السياح على شراء منتوجات الصناعات التقليدية، لأنها لا تحتوي إلا على 5 مؤسسات صغيرة جدا للصناعات التقليدية، لا تشغل سوى 68 حرفيا (67 منهم إناث)، 31 منهم فقط متحصل على شهادة الكفاءة المهنية. كما لا يوجد بهذه المدينة ولو مركز وحيد للتكوين في تلك الصناعات، على غرار بقية مدن ولاية توزر (توزر 10 مراكز، تمغزة 9 مراكز، نفطة 8 مراكز و حزوة مركزان). كما لا توجد بها متاجر متخصصة في بيع منتوجات الصناعات التقليدية التي قد تستقطب السياح. رغم ثراء الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع هذه المنطقة الذي لا يزال جزء كبير منه متجذر في أصالته، لم يتم استثمار ذلك الموروث وبراعة أيادي الحرفيين الذين لا يزال عدد كبير منهم ينتج في إطار منزلي ضيق.

في نطاق مشروع التنمية المندمجة بمدينة دقاش تمت برمجة إنجاز حي حرفي يضم 6 ورشات للإنتاج وقاعة تكوين وعرض كما سيتم إحداث رواق لترويج منتوجات الصناعات التقليدية يشتمل على 8 محلات بقيمة جمالية للمشروعين تقدر بـ 550 ألف دينار.

ذكرنا في بداية هذا الجزء المخصص للصناعة الارتفاع المتسارع لعدد اليد العاملة، الذي قد يجرم النشاط السياحي جزءا من النشيطين الشباب الذي يتميز بمستوى تعليمي جيد، رغم تواصل وجود هذا النوع من النشيطين ضمن الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المدينة. من ناحية أخرى يساهم مرور اليد العاملة الشابة على القطاع الصناعي قبل الإلتحاق بالنشاط السياحي فرصة لاكتساب الخبرة في العمل المؤسساتي في القطاعات الصناعية العصرية.

2.2.2- هيمنة الإدارة على الأنشطة الخدمية

تنطبق الملاحظة الأخيرة الواردة في الجزء المخصص للصناعة أيضا على الأنشطة الخدمية التي استقطبت 60,4 % من مجموع النشيطين بالمدينة سنة 2014، لكن لو احتسبنا هذه النسبة بعد النمو الكبير لنصيب الصناعة في سنة 2018، سنجدتها قد تراجعت كثيرا.

جل النشيطين في هذا القطاع يعملون في الإدارة، خاصة في مدينة توزر التي تستقطب جزءا كبيرا منهم في حركة ذهائياية يومية كثيفة، نظرا لقرب المسافة بين المدينتين. هذه الحركة تشمل أيضا جل العاملين في الأنشطة الخدمية الأخرى كالتجارة والنقل و السياحة... مما تسبب في ضعف هذه الأنشطة بمدينة دقاش، حيث تفتقر إلى عدة أنواع من التجارة خاصة النادرة، ولا يتعدى بها عدد وحدات تجارة الجملة 5 وحدات تخصص كلها في المواد الغذائية، لذلك يتحول سكان هذه المدينة إلى توزر لاقتناء جل حاجياتهم من ملابس و تجهيزات منزلية...

أما في قطاع النقل، و أمام ضعف مساهمة النقل العمومي في نقل المسافرين، انتعش النقل الخاص، خاصة سيارات الأجرة (اللواج) التي وصل عددها إلى 64 سيارة، جله يؤمن النقل إلى مدينة توزر، و 22 تاكسي و 3 سيارات للنقل الريفي تربط المدينة بالقرى الأربع التابعة لها و بحامة الجريد. يبرز ضعف قطاع النقل أيضا بهذه المدينة من خلال توفر وكالة أسفار وحيدة، تتوقف عن النشاط تارة و تعود إليه كلما توفر الطلب عند ذروة توافد السياح على منطقة الجريد.

جدول 4- توزيع النشيطين حسب القطاعات بمدينة دقاش سنة 2014

القطاعات	العدد	%
الفلاحة	1469	18.8 %
الصناعات المعملية	381	4.9 %
الطاقة و المناجم	244	3.1 %
البناء و الأشغال العامة	991	12.7 %
الخدمات	4723	60.4 %
غير مصرح	12	0.1 %
المجموع	7820	100 %

المصدر: ولاية توزر بالأرقام 2018. ديوان تنمية الجنوب.

قد يضيف نمو النشاط السياحي حركية كبرى على كل الأنشطة الخدمية بالمدينة التي لا تزال متواضعة. كما يمكنها أن تستفيد من قربها من مدينة توزر ومطارها وتجهيزاتها السياحية للتزود بالسياح وقربها من الحدود الجزائرية، حيث يتوافد كل سنة معدل 800 ألف جزائري من خلال نقطة العبور الحدودية البرية مجزوة ويعبرون مدينة دقاش نحو بقية المدن الساحلية. لو تتوفر بهذه المدينة وحدات إيواء وتنشيط سياحي، يمكن استقطاب هؤلاء السياح ولو لفترة قصيرة قبل تحولهم إلى وجهات أخرى.

في إطار تنوع قطاع الخدمات وتحديثه في هذه المدينة واندماجها في ميدان الإقتصاد الرقبي، قامت وزارة تكنولوجيا اتصالات والإقتصاد الرقبي، في نطاق مشروع التنمية المندجة بمدينة دقاش وما يسمى بـ "توزر الذكية"، بإنجاز مركز للعمل عن بعد *Cyberparc* بكلفة 1.1 مليون دينار للمستخدمين

والباعثين الشبان واحتضان المؤسسات الناشطة في مجال تطوير البرمجيات ومواقع الواب والتصميم باستعمال الحاسوب واستقطاب عديد الشركات في ميادين السياحة البيئية والتنمية المستدامة وريادة الأعمال. بدأ هذا المركز في النشاط مند نهاية سنة 2019 وحتى شهر مارس 2020 تمّ إشغال 6 مكاتب بهذا المركز الذي يحتوي على 8 مكاتب، منهم شركات محلية وأجنبية كشركة *Allisone* الفرنسية التي تعتمز تكوين كفاءات تونسيّة وخلق مئات فرص الشغل في المنطقة. صورة 10- مركز العمل عن بعد « *Cyberparc* » بدقاش



المصدر: تصوير شخصي 2020.

قبل أن نختم هذا العنصر المخصص للأنشطة الخدمية بهذه المنطقة، يجب أن نشير أن الإحصائيات المتوفرة بالمندوبية الجهوية للسياحة بتوزر لا تدرج إحصائيات تخص الوحدات السياحية القليلة بمنطقة دقاش. حتى بالرجوع للإحصائيات القديمة (خلال التسعينات من القرن العشرين) نستنتج أن المؤسسة السياحية الوحيدة التي كان يرد ذكرها في الإحصائيات الخاصة بالمخيمات السياحية هي "نخيم بدوينا" الذي لا تتجاوز طاقة استقباله للسياح 80 سريرا. مع الإشارة إلى أن هذا النخيم قد تم غلقه لفترة طويلة وحتى بعد عودته للنشاط منذ سنة 2006 اختفى نشاطه من الإحصائيات الرسمية للمندوبية الجهوية للسياحة بتوزر.

3- الانعكاسات الاجتماعية والبيئية لنمو النشاط السياحي المحتمل

1.3- الانعكاسات الاجتماعية للنمو المحتمل للنشاط السياحي

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحسين أوضاع عيش السكان وتوفير مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة واستقطابها من مناطق أخرى. فهل سينجح النمو المحتمل للسياحة في هذه المنطقة في تحقيق هذه الأهداف؟

سننطلق من مثال حي لانعكاسات انجاز الحديقة الوطنية بدغومس على الوضع الاجتماعي لسكان هذه القرية الأكثر تهميشا في هذه المنطقة و يعود ذلك، حسب رأينا، إلى اختلاف أصول سكان هذه القرية، مقارنة ببقية سكان منطقة الجريد عامة وسكان مدينة دقاش و القرى الثلاث الملتصقة

بها خاصة. سكان قرية دغومس رحّل استقروا منذ السبعينات في سافلة جبال الشارب للتخصص في تربية الماشية (أغنام، معز و جمال) و لتثبتهم قامت الدولة بمنح بعض السكان أراضي فلاحية صغيرة لغراسة النخيل، تحوّل عدد منها في السنوات الأخيرة لزراعة الباكورات تحت الحميات البلاستيكية لتثمين المياه الحارة الوفيرة بهذه المنطقة.

في بداية الإعداد لانجاز الحديقة سنة 1995 عارض السكان بشدة ذلك المشروع لأنه يحرم ماشيتهم من مجالات شاسعة للمرعى من سافلة جبال الشاربحتى تخوم شط الجريد، لكن السلط الجهوية نجحت في إقناعهم بأهمية هذا المشروع الذي سيستفيدون منه أيضا. وللوفاء بوعودها قامت هذه السلط بصرف القسط الأول من الهبة التي وفرها صندوق البيئة العالمية عن طريق البنك العالمي في تحسين ظروف عيش السكان من خلال إحداث مواطن رزق (منح بعض رؤوس الأغنام لبعض الأسر و الأعلاف وبعض مشاريع النسيج اليدوي في المنازل لبعض النسوة) وتشجيع بيع منتوجاتهم في الأسواق. كما قامت بتوظيف 50 عاملا من أصيلي القرية في الحديقة.

بعد نهاية انجاز هذه الحديقة وبداية نشاطها الفعلي سنة 2010، بدأ شباب هذه العمادة يتذمرون من غياب مردوديتها السياحية والتنمية والاقتصادية، خاصة أن السلط الجهوية قد وعدتهم بإدراج الحديقة ضمن مسار الدورة السياحية للجنوب الغربي. كما أن إطار عيش السكان لم يتحسن ولا تزال القرية تفتقر إلى كل التجهيزات الضرورية، حيث لا تحتوي إلا على مدرسة ابتدائية و مستوصف ومكتب بريد. أما المساكن فقد حافظت على نمطها الريفي الذي يتعايش فيه السكان مع تربية الماشية، مما قد يتسبب في عدة أمراض. تنطبق ملاحظة هذه الأوضاع المعيشية على جل الأحياء في القرى الملحقة بمدينة دقاش وحتى بعض المساكن في هذه المدينة.

صورة 11- مشهد لمسكن متدهور يحتوي على إسطل من أغصان الأشجار لتربية الماشية بدغومس



المصدر: تصوير شخصي 2020.

النمو المحتمل للنشاط السياحي في هذه المنطقة قد يستقطب عددا من النشيطين العاطلين عن العمل، حيث سجلت هذه المدينة نسبة بطالة وصلت إلى 17 % وهي من أعلى تلك النسبة في ولاية توزر (15.5 %) التي تقترب من المعدل الوطني سنة 2014. تشمل هذه البطالة خاصة النشيطين من حاملي الشهادات الجامعية، حيث تبلغ نسبة العاطلين اللذين درسوا في التعليم العالي 32 % (لا تتجاوز نسبتهم حسب توزيع السكان حسب المستوى التعليمي 9.4 %)، كما تبلغ نسبة الذين مستواهم التعليمي ثانوي من مجموع النشيطين العاطلين عن العمل 40.7 %، وجمع هاتين النسبتين نستنتج أن 72.7 % مؤهلين للعمل في النشاط السياحي، حيث أثبتت كل الدراسات أن نسبة هؤلاء تكون عادة هي الأعلى في التوظيف في هذا النشاط.

جدول 5- توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى الدراسي بمدينة دقاش سنة 2014

المستوى الدراسي	العدد	%
التعليم العالي	512	32 %
التعليم الثانوي	650	40.7 %
تعليم ابتدائي و أميون	437	27.3 %
المجموع	1599	100 %
نسبة البطالة		17 %

المصدر: ولاية توزر بالأرقام 2018. ديوان تنمية الجنوب.

من خلال المعطيات التي وفرها مكتب التشغيل والعمل المستقل بدقاش، استنتجنا ضعف مستوى التشغيلية بهذه المدينة، نتيجة لضعف تنوع نسيجها الاقتصادي، حيث لم يتم توظيف سوى 17 إطارا و 230 من غير الإطارات من العاطلين سنة 2018، جلهم في قطاع النسيج، بينما وصل عدد طلبات الشغل إلى 1777 طلبا، أي بنسبة توظيف لم تتجاوز 13.9 %.

رغم عدم قدرة هذه المدينة على توفير مواطن الشغل، سجلت خلال الفترة 2009-2014 فائضا هجريا بـ 264 شخصا¹، عكس 89 ولاية توزر التي سجلت حاصلا هجريا سلبيا (149 شخصا)، خلال نفس الفترة. يحتاج هذا الحاصل الهجري الإيجابي للتحليل. لا يعكس هذا الحاصل حركية هجرية¹ بهذه المدينة، حيث لا تتجاوز نسبتها 6.9 %، أي أقل بكثير من مدينة توزر التي وصلت بها هذه النسبة إلى 10.4 %. يعكس هذا الفارق الحركية الاقتصادية التي تكون أكثر أهمية في مدينة توزر التي تتميز بنسيج اقتصادي أكثر تنوعا و حركية يستفيد منها خاصة سكان مدينة دقاش التي يشغل عدد كبير من نشيطيها في مدينة توزر، كما ذكرنا سابقا وبيئنا أسباب ذلك الاستقطاب أو تلك الجاذبية. نضيف لتلك الأسباب رغبة عدد كبير من الوافدين على منطقة الجريد في الإقامة

⁸⁹ يجمع عدد الوافدين مع عدد المغادرين و يقسم على عدد السكان المحلي للمدينة: دقاش، 909 + 645 = 1554 / 22628 = 6.9 %

⁹⁰ Rapport de la commission 02. Gestion de la croissance urbaine. Metropolis. 2011. P. 05.

بدقاش والتنقل للعمل في توزر، نظرا لارتفاع القيم العقارية (شراء وكراء) في مدينة توزر مقارنة بمدينة دقاش. يؤكد استنتاجنا هذا الحاصل الهجري بين المعتمديات داخل ولاية توزر، حيث سجلت مدينة دقاش حصلا إيجابيا بـ 76 شخصا، بينما سجلت مدينة توزر حصلا سلبيا بـ 316 شخصا.

من خلال هذا التحليل، تتأكد حاجة هذه المدينة إلى تنوع نسيجها الاقتصادي، ربما من خلال النمو المحتمل للنشاط السياحي الذي يساهم في نمو كل الأنشطة الاقتصادية دون استثناء، مما يزيد من إكساب هذه المدينة قدرة على استقطاب المهاجرين خاصة من المدن المنجمية القريبة التي تشهد تآزم قطاعها المنجمي، حتى أن عددا كبيرا من أصيلي هذه المدينة الذين هاجروا منذ الستينات و السبعينات من القرن الماضي نحو تلك المدن، بدؤوا في العودة إلى مدينتهم الأصلية.

2.3- الانعكاسات البيئية للنمو المحتمل للنشاط السياحي

يتسبب امتداد مدينة دقاش في منطقة صحراوية تتسم بقساوة ظروفها المناخية وندرة الترب الخصبة والمياه في هشاشة بيئتها التي يتهدها التصحر ونفاذ مواردها الطبيعية النادرة، وخاصة موروثها الفلاحي الواحي الذي بدأت المشاريع السياحية تغزو جزءا منه وتغيّر ملامحه. رغم هشاشتها، لا تزال هذه المنطقة تحتزن موارد طبيعية يمكن تمييزها في النشاط السياحي خاصة، وفي التنمية المحلية عموما.

كما ذكرنا سابقا، تتركز بواحة دقاش 4 وحدات للإيواء والتنشيط السياحي، تسببت في تشويه المشهد الطبيعي للواحة بالبناءات الإسمنتية واستعمال المعادن و البلاستيك في تجهيزاتها المختلفة، بدعوى أنها أكثر رفاهية للسائح، والحال أن هذا الأخير يتردد على مثل هذه الوحدات للاستمتاع بمشهدها الطبيعي والتعرف على عادات سكان تلك المنطقة في البناء والتزويق باستعمال المواد الطبيعية المتوفرة بالواحة كخشب النخيل وجريدها وسعفها... ما استرعى انتباهنا هو نسج بعض الفلاحين في هذه المدينة على نحو الباعثين السياحيين بتحويل أجزاء من واحاتهم إلى مساكن للإقامة العرضية استعملوا في بنائها مواد البناء الحديثة من آجر وإسمنت وخزف وقضبان حديدية للأسوار... في مشهد مشوّه جدا للواحة.

النمو المحتمل للنشاط السياحي بهذه المنطقة قد يفاقم من هذه الظاهرة التي تهدد هذا المخزون البيئي والحضاري لهذه المنطقة التي حافظت لفترة طويلة من الزمن على تميّز خصائصها التي يمكن استثمارها في تنوع النشاط السياحي دون تشويه بيئتها الهشة باستعمال مواد بناء دخيلة و مواد أخرى كيميائية مضرّة بالوسط الواحي الهش.

رغم أن توافد السياح على وحدات الإقامة المركزة بالواحات ليس بكثافة، خاصة في السنوات الأخيرة التي تزامنت مع تآزم النشاط السياحي في البلاد، إلا أنه يهدد التوازن البيئي لهذه الواحات

وينذر بالاستهلاك المفرط لمواردها، خاصة المياه النادرة أصلا في هذه المنطقة الجافة؛ لذلك وجب على وزارة السياحة وضع مقاييس وحدود يمنع تجاوزها لاستغلال هذا الوسط الطبيعي الهش في النشاط السياحي.

صورة 12- تشويه المشهد الواحي بغزو البناءات الإسمنتية



المصدر: تصوير شخصي 2020.

يتمثل الوسط الطبيعي الثاني الذي يهدده النمو المحتمل للنشاط السياحي في شط الجريد الذي يهيمن على المساحة الجميلة لمعمدية دقاش و الذي يتكثف استغلاله في النشاط السياحي من كل المدن المحيطة به في ولايتي قبلي و توزر.

في مستوى منطقة دقاش، استنتجنا تناقضا كبيرا بين رغبة البلدية في إعلان دقاش مدينة سياحية، من ناحية و إصرار هذه البلدية على استغلال شط الجريد كمصب مؤقت للنفايات المنزلية، من ناحية أخرى: علمنا من الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة بتوزر أنها خصصت لبلدية دقاش مصبا مراقبا للنفايات المنزلية في منطقة الهضاب المرتفعة بين دقاش و حامة الجريد، لكن بلدية دقاش رفضت استغلال ذلك المصب بتعلة بعده عن المدينة و عدم توفر وسائل لنقل النفايات إليه وعمدت، في تجاوز صارخ لكل القوانين البيئية، لصب النفايات المنزلية في شط الجريد، رغم بعده أيضا عن المدينة. لحل هذا المشكل تدخلت ولاية توزر ونجحت في إقناع بلدية دقاش بأن هذا الموقع الطبيعي المصنف "موقعا Ramsar" منذ سنة 2007 كملجأ لعدة أنواع من الطيور المهاجرة وموردا وطنيا لاستخراج الملح تهدده عدة مخاطر بيئية كالتلوث.

أما الوسط الطبيعي الثالث الذي قد يتضرر من النمو المحتمل للنشاط السياحي، فيتمثل في الحديقة الوطنية بدغومس التي تستعد لاستقبال أعداد كبيرة من السياح والزائرين من تلاميذ و طلبة و باحثين... دون تجاوز طاقة استيعابها مع حماية مكوناتها من حيوانات و نباتات و مواقع أثرية و تجهيزات... خاصة أن هذه الحديقة تواجه عدة مخاطر بيئية تتمثل خاصة في انجراف جل سفوح جبالها، رغم امتدادها في منطقة جافة، مما جعلها تشكو تدهورا في غطاءها النباتي الذي يتسبب في تراجع المرعى لعدة حيوانات خاصة من الأصناف التي تم إدمانها في الحديقة و التي لم تتعود الرعي الطبيعي الذاتي.

مثل كل الحدائق الوطنية بالبلاد التي لم يتم استغلالها حتى الآن في تنويع النشاط السياحي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية أو البيئية التي تلقى رواجاً في عدة بلدان سياحية في العالم. لا تزال هذه الحديقة غير مدرجة ضمن الدورة السياحية بالجنوب التونسي، رغم موقعها المميز بين قطبي السياحة الصحراوية، دوز و توزر، ورغم التنوع البيولوجي الذي يميزها ويستقطب عددا كبيرا من الباحثين. تحتاج الحديقة الوطنية بدغومس للتمتين السياحي دون الإضرار بهذه الثروة البيئية بالمنطقة وقد بدأت في استقبال أعداد قليلة من الزائرين المحليين، خاصة من الجمعيات الجهوية وبعض السياح الذين لا تزال أعدادهم محدودة لغياب الدعاية الكافية لهذه الحديقة لدى وكالات الأسفار العالمية و الوطنية.

إقتصر عرضنا للمخاطر البيئية التي قد تنتج عن النمو المحتمل للنشاط السياحي على 3 أوساط طبيعية، إرتأينا أنها الأكثر هشاشة، لكن هذه المنطقة تتوفر على عدة ثروات طبيعية يمكن تميمها لتحقيق تميمتها كإنجاز محطة لتوليد الطاقة الشمسية، على غرار تلك التي تم إنجازها بنوزر، كما يمكن تميم المياه الأحفورية الحارة في عدة مشاريع للسياحة الاستشفائية التي أصبحت في السنوات الأخيرة تستقطب أعدادا كبيرة من السياح، خاصة المسنين و الذين يبحثون عن رفاة العيش.

تحوي أعماق أرض هذه المنطقة كميات هامة من المياه الأحفورية الحارة المعدنية التي بدأت الدولة باستخراجها من الموائد العميقة الغنية بهذه المياه التي لا يزال استغلالها محدودا نظرا للتكاليف الباهضة التي تستوجبها عمليات الحفر. حسب وزارة الفلاحة و الصيد البحري و الموارد المائية، قدرت موارد منطقة الجريد من مائة القاري الوسيط بـ 100.8 مليون م³ ومن مائة المركب النهائي بـ 33.5 مليون م³. تتراوح حرارة المياه المستخرجة من هاتين المائدتين بين 22 و 75 درجة مئوية و تتميز بدرجة ملوحة مرتفعة تتجاوز عامة 7 غ/ل مما يجعل هذه المياه صالحة كيميائيا لعلاج عدة أمراض للمفاصل.

يقتصر استغلال هاته المياه حاليا على القطاع الفلاحي بعد تبريدها لسقي الواحة و في تسخين البيوت المحمية لزراعة الباكورات، أما استغلالها في الميدان الطبي و العلاج الطبيعي فلا يزال في شكل دراسات لمشاريع يرغب بعض الباحثين في مجال الصحة و السياحة بعثها بالمنطقة. باستثناء

وجود حاميين شعبيين تقليديين بالمحسن و بوهلال، تستغل المياه الساخنة منذ سنوات لاستقبال سكان المنطقة والجريد عامة وعدد كبير من سكان المدن المنجمية من ولاية قفصة خاصة في فصل الشتاء.

الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة للتونسيين وللسياح الأجانب بالعلاج عن طريق المياه المعدنية الحارة يمثل فرصة هامة لتسويق مشاريع محطات العلاج الاستشفائي بواسطة المياه المعدنية المتوفرة بالمنطقة.

تسعى مدينة دقاش للإندماج في الدورة السياحية للجنوب الغربي التونسي والنشاط السياحي الوطني عموماً، وهو أمر بديهي و مشروع، لكن وجب الاستعداد له وتوفير بنية حضرية و سياحية تضمن هذا الاندماج لتحقيق التنمية المحلية لمدينة تفاقم حملها الحضري والتنموي بعد توسعها على القرى الأربع القريبة منها وتفاقت تبعيتها لمدينة توزر في كل التجهيزات والأنشطة، حتى السياحة. النمو المحتمل للسياحة في هذه المدينة، قد يدعم وحدات الإيواء والتنشيط السياحي المركزة بالمدينة و منطقتها عامة، لكن أهميته تكمن أكثر في استغلال و تامين موارد أخرى تميز هذه المنطقة لتحقيق التنمية المحلية، دون إلحاق الضرر ببيئتها الهشة.

المصادر و المراجع

بالعربية:

- التيجاني أبو محمد عبد الله بن محمد أحمد.، 1958، 1306-1308: رحلة التيجاني؛ نشرات كتابة الدولة للتربية القومية و الشباب و الطفولة؛ ص 137-160.
- المعهد الوطني للإحصاء.، 2014، توزر من خلال التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014؛ 128 ص.
- وزارة التنمية و الإستثمار و التعاون الدولي.، 2016، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الثاني: المحتوى الجهوي؛ ص 255-266.
- وزارة التنمية و الإستثمار و التعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب.، 2020، ولاية توزر بالأرقام 2018؛ 195 ص.

بالفرنسية:

- AGENCE NATIONALE DE PROTECTION DE L'ENVIRONNEMENT. ; 2010, Indicateurs du tourisme durable en Tunisie ; *Edition 2010* ; 33 p.
- BOULIFA F., 2010, Le tourisme saharien et le développement régional dans le Sud-Ouest Tunisien ; *Thèse de doctorat, F.S.H.S.* ; Tunis ; 619 p.
- DUVEYRIER H., 1905, Sahara algérien et tunisien. Journal de route. *Publié et annoté par Ch. Maunoir et H. Schirmer, A. Challamel* ; Paris ; 266 p.
- GUERIN V., 1862, Voyage archéologique dans la régence de Tunis ;, *Hachette livre BNF, 2012* ; Paris ; (T1, 452 p et T2, 398p) ;
- MINISTERE DE L'ENVIRONNEMENT ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE., 2016, Direction Générale de l'Environnement et de la Qualité de la Vie ; *Projet, écotourisme et conservation de la biodiversité désertique en Tunisie. Parc national de Dghoumes* ; 16 p.

- MINISTEREDEL'ENVIRONNEMENTETDU DEVELOPPEMENT DURABLE., 2016, Projet « Gestion durable des Ecosystèmes Oasiens : Renforcement des capacités pour la gestion durable des écosystèmes oasiens. Monographie des oasis traditionnelles du gouvernorat de Tozeur »,Rapport final ; Septembre 2016 ; 423p.
- THOMAS PH., 1905, Essai d'une description géologique de Tunisie, 1^{ère} partie : Aperçu sur la géographie physique. D'après les travaux des membres de la mission d'exploration scientifique de 1884 à 1891 et ceux parus depuis ;*Imprimerie Nationale* ;Paris ; 251p.
- TROUSSET P., 1978, Reconnaissances archéologiques sur la frontière saharienne de l'Empire Romain dans le Sud-Ouest de la Tunisie ;*Dans Actes du 101^{ème} Congrès National des Sociétés Savantes* ; Lille 1976 ; Paris ; pp 29-31.
- TROUSSETP., 1986, Les oasis présahariennes dans l'Antiquité : partage de l'eau et division du temps. *InAntiquités africaines*n° 22 ; pp 163-193.

دور الخدمات العمومية في تنامي علاقات المدن- مراكز الولايات بمجالاتها:

مثال مدينة مدينين بالبلاد التونسية

فتحي الشافعي⁽¹⁾ سارة اللافي⁽²⁾

⁽¹⁾ باحث ما بعد الدكتوراه، مخبر الحوكمة والتنمية الترابية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس

⁽²⁾ طالبة دكتورا، مخبر الحوكمة والتنمية الترابية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس

ملخص

وتتميز المدن الصغيرة والمتوسطة بأهمية انتشارها الجغرافي مقارنة بالمدن الكبرى وبتنوع أنشطتها الاقتصادية وبجسمها الديمغرافي المتنامي وتقوم بدور أساسي في تنظيم المجالات المحلية والجهوية عبر مجموعة من الآليات من أهمها الخدمات العمومية. وتعتبر مدينة مدينين بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية مثالا لمدينة متوسطة عرفت ترقية إدارية متواصلة منذ فترة الاحتلال الفرنسي وتواصلت بعد الاستقلال، واحتضنت مجموعة من الوظائف القيادية مكنتها من تنمية علاقاتها على المستوى المحلي والجهوي بالرغم من حدة التنافس الحضري الموجودة مع بقية مدن الولاية. وتعمل المدينة على الاستفادة من موقعها الجغرافي وتدعيم وظائفها وتنويعها لتنمية إشعاعها الإقليمي.

كلمات المفاتيح: المدن الصغرى والمتوسطة - مدينة مدينين - الوظائف - العلاقات

Summary

Small and medium cities are characterized by the importance of their geographical spread, the diversity of their economic activities, and their growing demographic size compared to major cities. They play a key role in organizing local and regional areas throughout a number of mechanisms, the most important of which are public services. Medenine is a city that located in the southeast of Tunisia, it is an example of medium-sized city, that has witnessed continuous administrative promotion since the period of the French occupation. Added to that, it incubated a number of leadership at the local and regional level despite the intensity of urban rivalry with the rest of state's cities. In fact, the city is working on the advantage of its geographical location and strength its functions and diversifying it to Increasing its regional radiation.

Keywords: The small and medium cities- City of Medenine - Jobs- relations.

المقدمة

تقوم المدن المتوسطة في أغلب دول العالم بدور رئيسي في تنظيم مجالها المحلي والإشراف وتوفير جملة من الأنشطة الحضرية لسكانها والتي يمكن أن يمتد إشعاعها إلى المستوى الجهوي وأحيانا الإقليمي (B-Garnier J. 1980)، وتعتبر الخدمات العمومية من أهم الوظائف التي تقدمها المدن لمجالاتها المجاورة، وتساهم بدرجة كبيرة في تنويع علاقاتها، وتدعم هذه الوظيفة أكثر عندما يتعلق الأمر بمراكز الولايات التي تمتلك مجموعة من الوظائف القيادية تصدرها إلى بقية المجال الجهوي.

وتعتبر مدينة مدين بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية مثالا للمدن المتوسطة التونسية التي استفادت من وظيفتها القيادية التاريخية منذ القرن التاسع عشر وازدادت أثناء الاحتلال الفرنسي وتدعمت أكثر بعد الاستقلال وأصبحت مدينة مدين عاصمة الولاية، واستفادت من جملة القرارات السياسية ذات الأهداف التنموية التي اعتمدها الدولة منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي. وعرفت المدينة دينامية حضرية سريعة ساهمت بدرجة كبيرة في تدعيم وزنها ادريا وسياسيا واقتصاديا وديمغرافيا، وتنوع شبكة علاقاتها التي تجاوزت المجال الجهوي. لكن وجود مجموعة من المدن المنافسة داخل الولاية، وبنفس الحجم الديمغرافي تقريبا وبنفس التجهيزات والخدمات العمومية الموجودة في مركز الولاية، جعل من مدينة مدين غير قادرة على القيام بدورها كمدينة مهيمنة في الولاية بالرغم من تنامي بعض الوظائف الإقليمية.

1- دينامية حضرية سريعة

1-1- ارتقاء مدينة مدين إلى مركز ولاية

1-1-1 نشأة مدينة مدين

تعتبر مدينة مدين حديثة الظهور نسبيا وليس لها عراقة تاريخية كبيرة وارتبط ظهورها بالوالي الصالح سيدي علي بن عبيد (ليسير ف.، 1998) الذي استقر في الموضع الحالي للمدينة في وأخر القرن التاسع عشر وتجمعت حوله البعض من عروش ورغمة⁹¹ وشيدت مجموعة من القصور حول ضريحه⁹² (مقني ر.، 2007).

الخريطة عدد 01: موقع مدينة مدين

⁹¹ يضم اتحاد ورغمة مجموعة من العروش الموزعة في منطقة الجفارة والظاهر وهي على التوالي : الخزور حول مدين وتوازين حول بن قردان والودارنة والجليدات حول تطاوين وعاارة حول جرجيس والغمراسنية حول غمراسن ...
⁹² قامت عروش ورغمة بنشيد 33 قصرا حول ضريح الوالي الصالح سيدي علي بن عبيد



ومع سيطرة قوات الاحتلال الفرنسية على الجنوب التونسي سنة 1884 بدأت الوظيفة القيادية للمدينة في البروز وحدث بها سنة 1889 مقر القيادة العسكرية بالجنوب التونسي تشرف على منطقتي الجفارة والظاهر⁹³ وفي 1907 ازدادت المكانة العسكرية أكثر وأصبحت مقرا لجميع القيادات بالتراب العسكري بالجنوب⁹⁴. ومدتيا انفصل نجع ورغمة منذ أواخر القرن التاسع عشر عن قيادة الأعراس⁹⁵ بقابس، وأصبحت مدينة مدينين سنة 1897 مقرا لعمالة ورغمة⁹⁶ التي تمتد على أكبر جزء من المجال الوطني (الشافعي ف.، 2020)، وواصلت سلط الحماية الفرنسية الاهتمام بالمدينة وترقيتها إلى بلدية سنة 1913 بهدف توطين السكان ومراقبتهم، وبالرغم من إحداث عمالة تطاوين سنة 1925 وانفصالها فان ذلك لم يؤثر على الوزن الإداري للمدينة. وساهمت هذه الترقية المتواصلة في بداية تشكل ملامح الإشراف الجهوي لمدينة مدينين على مجال الجفارة، وتزامنت مع إحداث جملة المرافق العمومية كاللّعليم والصحة والإدارة... وتنامي فرص الشغل واستقطاب متزايد لسكان الأرياف المجاورة وتشكلت نواة حضرية ارتفع عدد ساكنها من 1500 ساكن سنة 1936 إلى أكثر من 5 آلاف⁹⁷ ساكن مع الاستقلال سنة 1956.

⁹³ مناطق طبيعية في الجنوب التونسي بالقرب من الحدود مع ليبيا.

⁹⁴ خلال الفترة الاستعمارية كان أغلبية الجنوب التونسي منطقة عسكرية تمتد على كامل نفاوة ومطماطة ومدينين وتطاوين وبن قردان وجرجيس.

⁹⁵ تمتد قيادة الأعراس على أغلبية الجنوب التونسي بداية من قابس إلى الحدود مع ليبيا.

⁹⁶ سلطة جهوية داخل التراب العسكري بالجنوب التونسي أثناء الفترة الاستعمارية على رأس كل منها عامل وتضم عمالة مدينين أربع خلفاوات وهي الخزور بمدينين والتوازين بن قردان والعكارة بجرجيس والودارنة بتطاوين ومعهم الجليدات والجبالية ويساعده الكاهنة والخليفة على مستوى محلي

⁹⁷ المعهد الوطني للإحصاء تعداد 1936 و1956.

2-1-1- مدينة تصبح مركز ولاية

قامت البلاد التونسية اثر الاستقلال مباشرة باعتماد تقسيم ترابي جديد يتكون من ثلاثة مستويات: الأول الولايات وعددها 14 ولاية وعوضت المراقبات المدنية⁹⁸ والتراب العسكري، والثاني المعتمديات على المستوى المحلي وعددها 97 عوضا على القيادات⁹⁹ والمستوى الأخير العادات التي عوضت المشايخ¹⁰⁰.

Après l'indépendance, le choix d'une organisation centralisée visait l'édification à l'Etat-nation. L'architecture territoriale a été modifiée avec une organisation du territoire national à trois niveaux: les gouvernorats régionaux au nombre de 14 ont remplacé les 20 contrôles civils, les délégations (au nombre de 97) ont pris la place des 37 caïdats et enfin, les *imadats* (ou secteurs) dont le nombre s'élève à 743 ont remplacé les *cheikhas* (en 1969)¹⁰¹.

ولم يبق هذا التقسيم الترابي بالبلاد التونسية على حاله بل عرف عديد التغيرات اتجهت جميعها نحو المزيد من التجزئة للتراب الوطني والترفيغ في عدد الوحدات الترابية، فالولايات أصبحت 24 ولاية منذ سنة 2000 في حين ارتفعت المعتمديات إلى 264 معتمدية سنة 2018. وتجاوز عدد العادات 1400 عمادة.

وعلى اختلاف الفترات والمراحل مكّن هذا التقسيم مدينة مدين من المحافظة على مكاتها القيادية وأصبحت مركز ولاية مدين التي تضمّ مدن جرجيس وجربة وبن قردان وتطاوين وحتى تحوّل هذه الأخيرة إلى ولاية سنة 1981¹⁰² لم يؤثر كثيرا على مكانة مدينة مدين التي بقيت مستقطبة لأجزاء هامة من هذه الولاية.

الخريطة عدد02: خريطة ولاية مدين

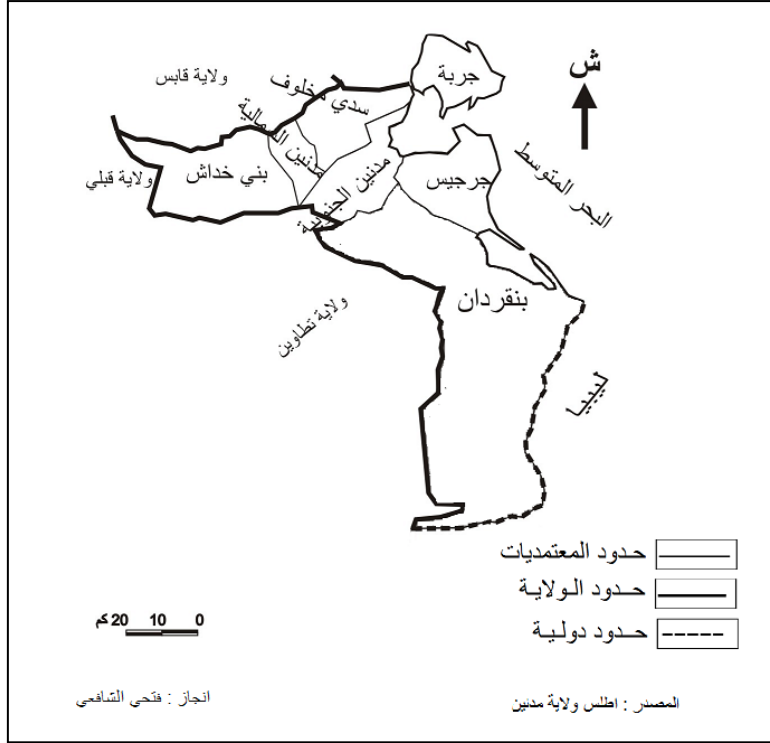
⁹⁸ قسم التراب الوطني خلال الفترة الاستعمارية إلى 20 مراقبة مدنية إضافة إلى التراب العسكري بالجنوب.

⁹⁹ القيادة سلطة محلية أثناء فترة الحماية الفرنسية.

¹⁰⁰ تقسيم عروشي بالأساس وعلى كل عرش نجد الشيخ.

¹⁰¹ Ben Jelloul M. , 2018.

¹⁰² لم يؤثر إحداث ولاية تطاوين سنة 1981 كثيرا على وزن ولاية مدين حيث ضمت مدن صغرى لا يتعدى عدد سكانها 5 الاف ساكن سنة 1984 كغمراسن ورمادة والبئر الاحمر.. في حين بقيت اهم المدن بولاية مدين.



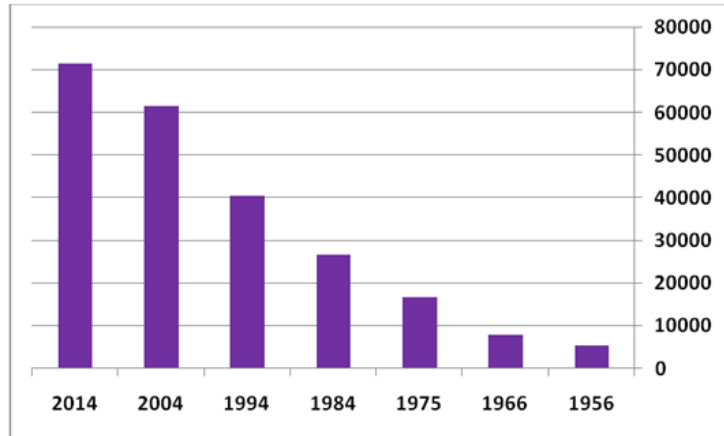
حضيت مدينة مدين منذ الاستقلال باهتمام الدولة واستفادت من استثمارات عمومية ضخمة ساهمت بدرجة كبيرة في تدعيم تجهيزاتها وتنوع وظائفها وأحداث اغلب الإدارات المحليّة والجهوية، وعرفت منذ مطلع الستينات من القرن الماضي دينامية مجالية وديمغرافية سريعة مكنت من تغيير ملامحها الحضريّة.

2-1- دينامية ديمغرافية ومجالية سريعة

1-2-1 نمو ديمغرافي سريع

منذ الاستقلال عرفت مدينة مدين نموا سكانيا سريعا وتضاعف عدد سكانها قرابة 14 مرة منذ أواسط القرن العشرين لتتجاوز 70 ألف ساكن سنة 2014، وأصبحت تحتل المرتبة 14 في التسلسل الحضري للبلاد التونسية.

الرسم عدد 01: تطور عدد سكان مدينة مدينين



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء تعداد سنوات 1956، 1966، 1984، 1975، 1994، 1994، 2004، 2014

وتفسّر هذه الدينامية الديمغرافية السريعة بعاملين أساسيين: أولها أهمية النمو الطبيعي بالمدينة الذي فاق 2% من ستينات إلى ثمانينات القرن العشرين، والعامل الثاني يتمثل في الاستقطاب المتواصل للحركات الهجرية من الأرياف المجاورة كبوغرارة وكوتين وحسي عمر وسيدي مخلوف... وأيضا من المدن المجاورة كبن قردان وجرجيس وبنو خدّاش والبئر الأحمر وغمراسن... لتنامي الوظائف الإدارية وارتفاع مستوى الخدمات. وعلى امتداد الفترة الممتدة من 1966 إلى 2014 استقبلت مدينة مدينين 35 ألف مهاجر وسجلت إلى حدود سنة 1994 حصيلة هجرية ايجابية متواصلة بلغت أكثر من 3 آلاف وافد بين 1984 و1994، ومع أواخر القرن الماضي وتنامي عمليات الهجرة السرية نحو أوروبا أصبحت مدينة مدينين تسجل حصيلة هجرية سلبية.

الجدول عدد 01: تطور الحركة الهجرية لمدينة مدينين

2014 - 2004	2004-1994	1994-1984	1984-1975	1975-1966	
7612	6884	6083	6780	7015	الوافدون
7690	8190	2738	4450	6931	المغادرون
-78	-1306	3345	2330	84	الخصيلة

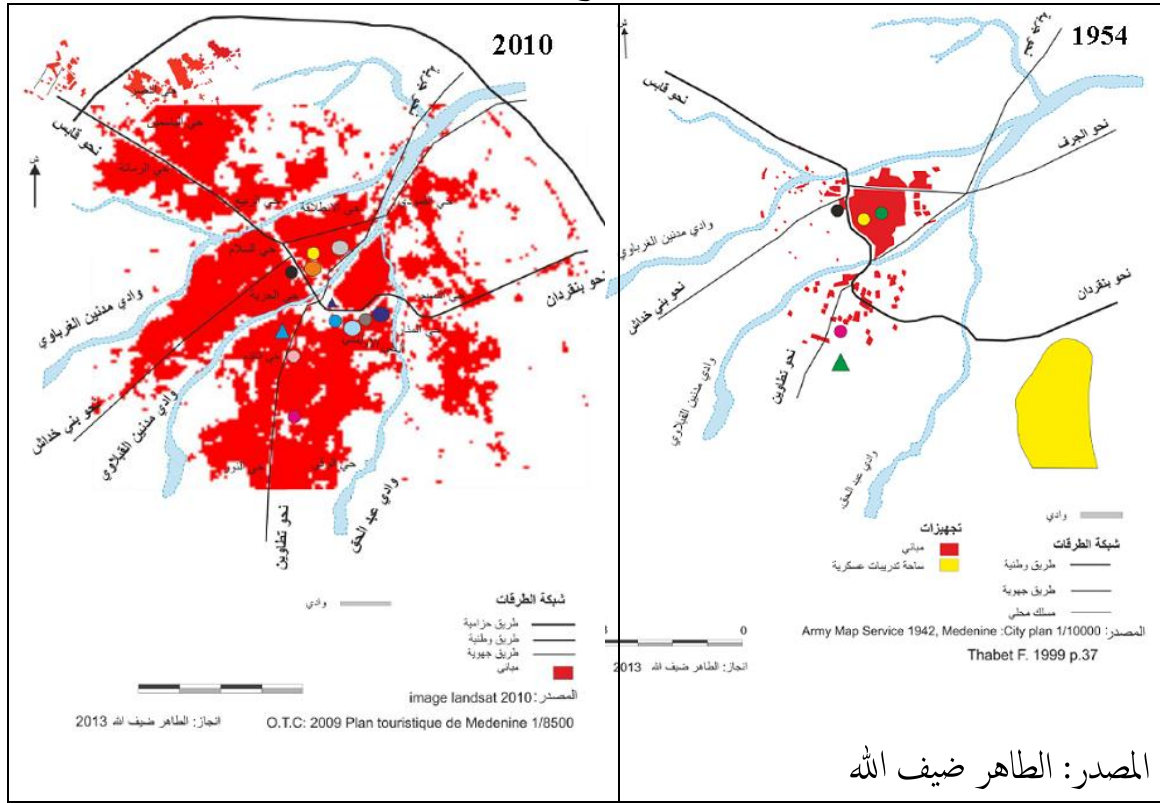
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء تعداد سنوات 1956، 1966، 1984، 1975، 1994، 1994، 2004، 2014

2-2-1- دينامية مجالية سريعة

تكونت النواة الأولى لمدينة مدينين حول ضريح الوالي الصالح علي بن عبيد ثم توسعت بسرعة على مراحل في كافة الاتجاهات متحدة مجموعة من العوائق الطبيعية أهمها المجاري المائية كواد مدينين الذي

يمرّ من وسط المدينة وواد عبد الحق... ففي مرحلة أولى توسعت بصفة شريطية على الطرقات الوطنية والجهوية كالطريق الوطنية عدد 01 باتجاه بن قردان وقابس والطريق الوطنية عدد 19 باتجاه مدينة تطاوين والطريق الجهوية عدد 108 باتجاه جربة والطريق الجهوية عدد 113 باتجاه بني خداش (ضيف الله ط..، 2016). وفي مرحلة ثانية تكونت أحزمة عمرانية دائرية تربط بين المحاور السابقة، وفي مرحلة ثالثة اتصلت مدينة مدينين بالمجالات السكنية المجاورة كأم التمر واللّبة وحسي ضيف الله وبني غزيل... وفي مرحلة رابعة اتجه التوسع العمراني إلى المجالات السكنية البعيدة نسبيا عن مركز المدينة كعمرة بطريق جربة وحسي عمر بطريق بن قردان وأيضا باتجاه منطقة حروب... وساهمت هذه الدينامية المجالية السريعة في توسع المجال الحضري للمدينة من 150 هك عند الاستقلال إلى قرابة 6 آلاف هك سنة 2020.

الخريطة عدد 03: التوسع المجالي لمدينة مدينين.



المصدر: الطاهر ضيف الله

تحولت مدينة مدينين في ظرف نصف قرن من مدينة صغيرة إلى مدينة متوسطة وذات أنشطة حضرية متنوعة وهيمنة الوظيفة العمومية.

2- تنوع وظائف مدينة مدينين

عرفت مدينة مدينين بعد ارتقاءها إلى مركز ولاية منذ الاستقلال تنوعا في وظائفها الحضرية لأهمية الاستثمارات العمومية وتماشيا مع خيارات الدولة التونسية للحدّ من المركزية وتدعيم المراكز الجهوية.

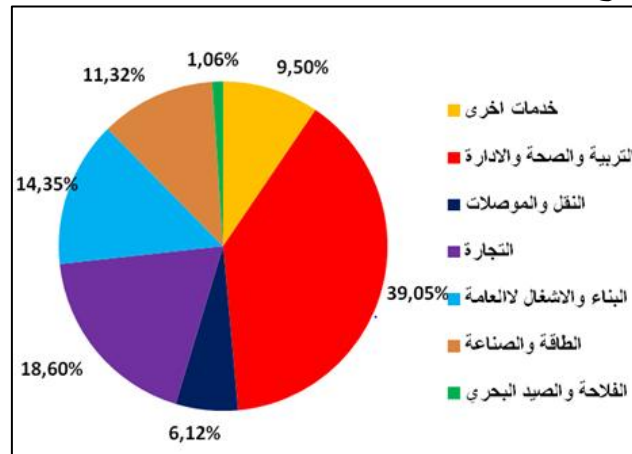
وسنقتصر في هذا العنصر على دراسة أهم الوظائف بالمدينة والتي عرفها الأستاذ محمد الجديدى كما يلي " لا ينبغي الخلط بين النشاط والوظيفة، فالنشاط مرتبط بتعاطي مهنة ما أو بشغل معين وله صبغة عامة إذ توجد أنشطة محلية خاصة بسكان المدينة وكذلك أنشطة قاعدية موجهة للخارج. الأنشطة المحلية موجهة لمتساكني المدينة... أما الأنشطة القاعدية فهي موجهة كلياً أو في جزء منها إلى خارج المدينة وهي التي تعطي للمدينة خصوصياتها ودورها... وتعتمد الوظيفة أساساً على هذه الأخيرة."¹⁰³

1-2- الخدمات الإدارية

تمتاز مدينة مدينين باعتبارها مركز ولاية بأهمية الوظيفة الإدارية وتتواجد بها جل الإدارات الجهوية لمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية الوطنية والدواوين.

● **مقر مركز الولاية:** تحتضن مدينة مدينين مركز الولاية منذ 1956، والولاية في التشريع التونسي هي جزء من التراب الوطني تتبع السلطة المركزية بالعاصمة، أحدثت لتقريب الخدمات من المواطن، وضمان التجارة في تسيير الشؤون المحلية، وتوصف بالدائرة الترابية الإدارية (عندما تتصرف باسم الدولة والحكومة)، وبالجماعة المحلية العمومية (عندما تتصرف في شؤونها الجهوية)، وتتصرف في مواردها المالية بصورة مستقلة. ويتأسس الولاية واليا ممثلاً عن الحكومة، ويديرها المجلس الجهوي¹⁰⁴ الذي يشرف عليها، ويتصرف في ممتلكاتها ومكاسبها، وتمتد سلطة الولاية إلى كامل المجال الجهوي وفي شتى المجالات ادريا وسياسيا وامنياً وتمويماً... وانطلاقاً من هذه المهام الموكلة للولايات فقد اكتسبت مدينة مدينين أهمية مقارنة ببقية مدن الولاية.

الرسم عدد 02: توزيع النشاطين حسب القطاعات بمدينة مدينين سنة 2014



المصدر: تعداد العام للسكان والسكنى سنة 2014

¹⁰³ الجديدى محمد 1997 ص 286.

¹⁰⁴ يتركب من الوالي كرئيس، وأعضاء مجلس النواب، ورؤساء البلديات ورؤساء المجالس القروية بالجهة

● **الإدارات الجهوية:** تتواجد بمدينة مدين كل الإدارات الجهوية لمختلف الوزارات الصحة والتعليم والتجارة والنقل وأملاك الدولة والمالية والتجهيز والإسكان... باستثناء الإدارة الجهوية للسياحة التي يوجد مقرها بجزيرة جربة¹⁰⁵، إضافة إلى الإدارات الجهوية لبعض المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كالوكالة العقارية لسكنى والشركة الوطنية العقارية والمعهد الوطني للإحصاء... وأيضا الإدارات الجهوية لبعض الدواوين كديوان الصناعات التقليدية وديوان التجارة... وتقوم هذه الهياكل بالأشرف الإداري على كامل مجال الولاية وتساهم في تنمية علاقات مدينة مدين.

2-4- الوظيفة القضائية: مدين مدينة قضائية بامتياز

اختصت مدينة مدين منذ الاستقلال بالوظيفة القضائية وركزت بها منذ 1956 محكمة الناحية ثم المحكمة الابتدائية سنة 1968 وتدعمت الوظيفة القضائية أكثر مع إحداث محكمة الاستئناف سنة 1987 وفي سنة 1994 وقع تركيز المحكمة العقارية، وأصبحت المدينة مركزا قضائيا بامتياز تجاوز إشعاعه حدود المدينة إلى كامل الولاية وحتى الجنوب الشرقي.

الجدول عدد 02: الوظيفة القضائية ببعض مراكز الولايات بالجنوب التونسي سنة 2017

قبلي	قابس	تطاوين	مدين	عدد المحاكم
01	04	02	04	قضاة
13	57	11	52	اعوان
76	206	30	196	

المصدر: ديوان تنمية الجنوب: نشرية إقليم الجنوب في أرقام 2017

2-2- الخدمات الصحية... محدودة وتشهد منافسة

يتصف القطاع الصحي العمومي بمدينة مدين بالمحدودية ويشكو من نقص التجهيزات وينحصر في الخدمات التي يقدمها المستشفى الجامعي بمدين وبالرغم من تعدد أقسامه فإنه يشكو من نقص كبير في أطباء الاختصاص وفي الإطارات الشبه الطبية وفي التجهيزات، ولم تتمكن الوظيفة الصحية في المدينة من بسط إشعاعها على كامل الولاية واقتصرت على بعض المناطق المجاورة في شعاع لا يتعدى 20 كم، نظرا للمنافسة الكبيرة من بقية مدن الولاية كجربة وجرجيس.

الجدول عدد 03: توزيع الإطارات الطبية بولاية مدين سنة 2017

المجموع	طب أسنان	طب اختصاص	طب عام	مدين
66	05	31	30	جرجيس
36	04	12	20	بنقردان
34	02	12	20	

¹⁰⁵ وقع تركيز الإدارة الجهوية للسياحة بجزيرة لاهية هذا النشاط بها.

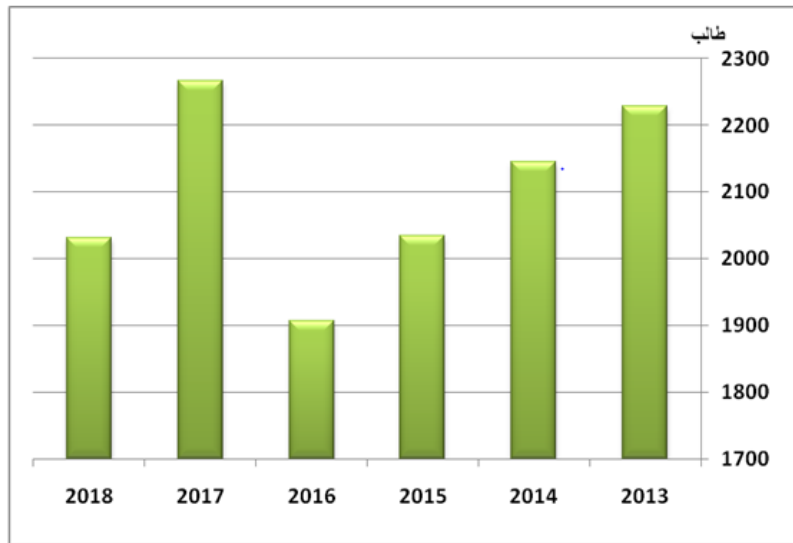
60	04	34	22	حومة السوق
10	02	0	08	ميدون
06	01	0	05	اجيم
08	01	0	07	سيدي مخلوف
10	02	0	08	بني خدّاش
230	21	89	120	المجموع

المصدر: الإدارة الجهوية للصحة بمدنين، احصائيات 2018

3-2- التعليم العالي... وظيفة ناشئة وفي تدعيم

تعتبر وظيفة التعليم العالي حديثة نسبيا بمدينة مدنين ولم تظهر أول مؤسسة جامعية إلا في سنة 2004¹⁰⁶ وفي سنة 2007 ارتفع عددها إلى خمسة، وتمكنت هذه المؤسسات من استقطاب أعدادا كبيرة من الطلبة اغلبهم من مناطق الولاية أو من الولايات المجاورة كتطاوين وقابس... ورغم بعض التذبذب فان عدد الطلبة استقر في حدود 2000 طالب، كما عرف عدد المدرسين أيضا عدم استقرار في السنوات الأخيرة وبقي منحصر في حدود 200 أستاذ اغلبهم بصفة عرضية أو عن طريق الإلحاق.

الرسم عدد 03: عدد تطور عدد الطلبة بمدينة مدنين



المصدر ديوان تنمية الجنوب ولاية مدنين في ارقام 2019

5-2- الوظيفة المالية

تشهد الوظيفة المالية بمدينة مدنين تدعما متواصل في العقود الأخيرة واستقطبت مجموعة من المؤسسات المالية العمومية والشبه العمومية، إضافة إلى احتضانها لمقر البنك المركزي منذ أكثر من نصف قرن والمقرات الجهوية لأغلب البنوك التجارية في البلاد، فان المدينة عرفت في السنوات

¹⁰⁶ المعهد العالي للبيرو لوجيا.

الأخيرة تركزا لمجموعة من الشركات الاستثمارية أهمها شركة الاستثمار بالجنوب¹⁰⁷ التي يمتد نشاطها على كامل إقليم الجنوب الشرقي ومجموعة من شركات الإيجار المالي والصناديق الاستثمارية. تشهد مدينة مدين تناميا متواصلا لوظائفها العمومية، التي مكنتها من تدعيم إشعاعها جهويا وإقليميا وتنوع شبكة العلاقات.

3- تدّعم علاقات المدينة

تمتلك اغلب المدن شبكة علاقات متنوعة تختلف حسب أنشطتها الاقتصادية ووزنها الديمغرافي وموقعها الجغرافي.

« La ville est un territoire particulier ou une combinaison de territoire; elle repose, d' autre part, qu'il s'agisse de ses besoins quotidiens, de ses sources d'alimentations et de revenus, de domination ou de services, sur un jeu d attraction et de rayonnement à l' extérieur. »¹⁰⁸

ومدينة مدين تمكنت بفضل مختلف الخدمات العمومية المتركزة بها من إنشاء شبكة علاقات متنوعة وممتدة لكنها تبقى متفاوتة الأهمية في ظلّ التنافس الحضري الموجود بين مدن ولاية مدين.

الجدول عدد 04: عدد سكان مدن ولاية مدين سنة 2014

المدينة	بن قردان	مدين	جرجيس	جزيرة جربة*	بني خدّاش
السكان	66567	71695	72611	163726	2930

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تعداد 2014

- توجد في جزيرة جربة 3 بلديات وهي حومة السوق وميدون واجيم وتم اعتبارهم مدينة واحدة

1-3- علاقات المدينة بالمجال المجاور: تأطير كلي

ساهم الموقع الجغرافي لمدينة مدين والذي يتوسط مجموعة من التجمعات القروية الصغيرة كبوغرارة ووادي السدر وكوتين وام التمر وحسي عمر... في قيام مدينة مدين بدور أساسي في استقطاب مجالها المجاور والإشراف عليه بصفة مباشرة، ويعكس حجم التنقلات اليومية بين مركز المدينة والأطراف درجة هذا الاستقطاب، الذي يبرز من خلال أهمية تردّد سكان المجالات المجاورة على وسط المدينة وأيضا من خلال كثافة التيارات البشرية اليومية باتجاه مركز مدينة مدين، وحسب العمل الميداني خلال شهر جوان 2021 مع أصحاب وسائل النقل العمومي فان مركز المدينة يستقبل يوميا ما بين 20 إلى 30 ألف وافد من المناطق المجاورة ويرتفع العدد بالنصف يوم

¹⁰⁷ شركة مالية شبه حكومية تأسست سنة 1995 مقرها الاجتماعي بمدينة مدين.

¹⁰⁸ Marcel Roncayolo (1997): La ville et ses territoires, p. 19

الأحد مع انعقاد السوق الأسبوعية. وتمثل الخدمات العمومية أهم الآليات التي مكنت مدينة مدين من القيام بهذا الدور لتركزها بوسط المدينة، فالتجمعات السكنية وبالرغم من وزنها الديمغرافي المتنامي، مازالت تشكو نقصا فادحا في مستوى التجهيز والمرافق العمومية التي تنحصر في بعض الخدمات البسيطة كالتعليم الابتدائي. وقد صرح جميع المستجوبين أثناء العمل الميداني المذكور سابقا، على أهمية ترددهم بصفة مستمرة على بلدية مدين لقضاء بعض الشؤون الإدارية التي بقيت متركزة بوسط المدينة. وتستقطب الخدمات الإدارية والصحية والدراسة والمالية أكثر من نصف الوافدين على مركز المدينة، وتاليا الخدمات البلدية من استخراج وثائق الحالة المدنية والحصول على رخص البناء والربط بشبكات التنوير والمياه..

الجدول عدد 05: نسبة تردّد المواطنين على المصالح الإدارية لبلدية مدين

المصلحة	التهيئة العمرانية	الجباية	الحالة المدنية	الشؤون الاقتصادية	بقية المصالح
النسبة	20%	09%	53%	08%	10%

المصدر : بلدية مدين

وبصفة عامة ساهمت مجموعة من الآليات في تدعيم استقطاب مدينة مدين لمجالها المحلي وتأطيره والتحكم فيه بصفة فردية وساعدها في ذلك تخطيطها الشعاعي، الذي جعل من المركز نقطة ثقل وربط بين مختلف أجزائها. وتدعم الاستقطاب بالتركز الكبير للأنشطة الاقتصادية والإدارية وأيضا غياب الظهير الريفي والبعد النسبي للمدن المجاورة التي لم تتمكن من منافسة مركز المدينة في استقطاب جزء من سكان منطقة الدراسة.

2-3- علاقات مدينة مدين مع مدن الولاية

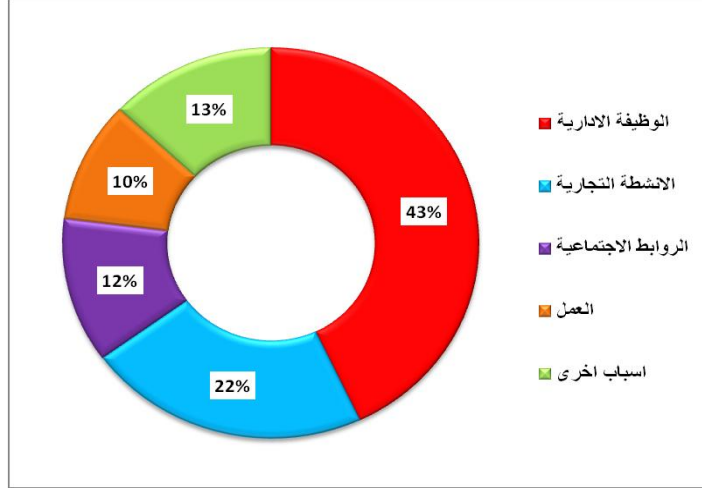
ترتبط مدينة مدين مع مدن محيطها الإداري بمجموعة من العلاقات التي حتمتها مكاتبها كمركز للولاية وتبدو هذه العلاقات متخصصة بدرجة كبيرة، ويغلب عليها الطابع الإداري لكنها تبقى متفاوتة الأهمية.

1-2-3- متانة العلاقات مع مدينة بن قردان

تمكنت الخدمات العمومية بمدينة مدين من استقطاب مدينة بن قردان بصفة كبيرة من خلال كثرة التنقلات اليومية والأسبوعية بين المدينتين، فعلى سبيل المثال واعتمادا على العمل الميداني سنة 2019 وإحصائيات قطاع النقل تسجل مدينة بن قردان يوميا انطلاق ادفاق بشرية هامة باتجاه مدينة مدين وتصل إلى أكثر من 2000 شخص باستعمال وسائل نقل مختلفة. ويمثل الطلبة والموظفين والتجار أهم نسبة من المسافرين بين المدينتين. وتعتبر الوظيفة الإدارية لمدينة مدين من أهم الوسائل التي مكنت من استقطاب متواصل لسكان مدينة بن قردان، فحسب نفس العمل الميداني ينتقل قرابة نصف المستجوبين من مدينة بن قردان إلى مدينة مدين لقضاء شؤون إدارية،

وتأتي الوظيفة العدلية في الصدارة بنسبة تقارب 1/4 وتاليا الوظيفة الجامعية ثم الخدمات الإدارية والمالية.

الرسم عدد 04: أسباب تردد سكان مدينة بن قردان على مدينة مدين



المصدر: بحث ميداني 2019

2-2-3- علاقات متوسطة مع مدينة جرجيس

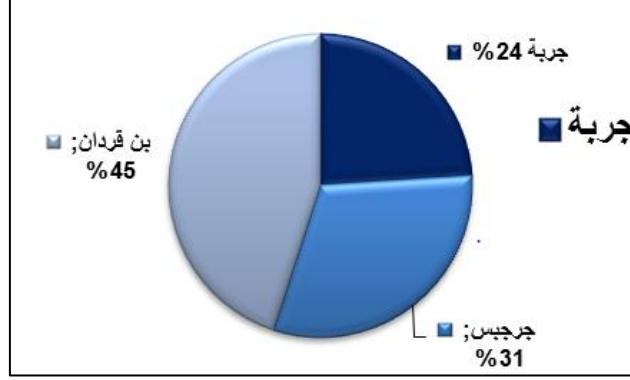
تمكنت مدينة جرجيس منذ سنوات من استقطاب بعض الوظائف ذات الإشعاع الجهوي وامتلكت نوعا من الاستقلالية على مركز ولاية مدين، كالخدمات الاجتماعية التي استقلت بصفة كلية عن مركز الولاية وتركز بالمدينة فرع للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي وفرع للصندوق الوطني للتأمين على المرض، كما تملك مدينة جرجيس إقليم خاص للشركة الوطنية للكهرباء والغاز... إضافة إلى استقلالية تامة في المجال الصحي بل أن مدينة جرجيس أصبحت تستقطب أعدادا هامة من سكان مدينة مدين في هذا المجال. في المقابل مازال استقطاب مدينة مدين لمدينة جرجيس مرتفعا في بعض الخدمات الإدارية المرتبطة بمقر الولاية وبعض الإدارات الجهوية وأيضا في الوظيفة القضائية التي تقتصر على محكمة ناحية فقط بجرجيس.

3-2-3- علاقات إدارية محدودة بجزيرة جربة

تملك جزيرة جربة نوعا من الاستقلالية الإدارية على مدينة مدين نظرا لوجود مجموعة من الإدارات ذات الصبغة الجهوية كالإدارة الجهوية للسياحة والإدارة جهوية للصناعات التقليدية، وكذلك اغلب الصناديق الاجتماعية إضافة إلى مجموعة من المؤسسات المالية وتبرز استقلالية جزيرة جربة أكثر على مدينة مدين في مجال الخدمات الصحية لأهمية المؤسسات العمومية والخاصة بل تمكنت جزيرة جربة من استقطاب أعداد كبيرة من سكان مدينة مدين، وفي مجال النقل وبحكم تواجد مطار دولي تمكنت جزيرة جربة من بسط نفوذها على كامل الجنوب الشرقي. وتعمل هيكل المجتمع المدني بجزيرة جربة في نطاق مطالبها بإحداث ولاية إلى استقلال أكثر على مدينة مدين ويبقى

الارتباط بها إلا في بعض الخدمات أهمها الوظيفة القضائية والخدمات الإدارية لمركز الولاية. وتؤكد حركة سيارات الأجرة الوافدة على مدينة مدين من داخل الولاية ضعف العلاقات بين جزيرة جربة ومدينة مدين والتي لا تتجاوز الخمس بينما تصل إلى قرابة النصف من مدينة بن قردان.

الرسم عدد 06: سيارات الأجرة الوافدة على مدينة مدين من داخل الولاية



المصدر: الغرفة الجهوية لسيارات الأجرة بمدين، 2020

عموما يختلف إشعاع مركز ولاية مدين باتجاه بقية مدن الولاية، لكنها تبقى غير قادرة على تاطير مجالها الجهوي، لتقارب الوزن الديمغرافي بين مدن الولاية من جهة، وأهمية مستوى التجهيز بالخدمات العمومية بأغلبية مدن الولاية من جهة أخرى.

الجدول عدد 06: توزيع مستوى الوظائف ببعض مدن ولاية مدين

الوظيفة	الوظيفة	الوظيفة	الوظيفة	الوظيفة	الوظيفة
السياسية	الجامعية	الصحية	القضائية	الإدارية	مدنين
-	متوسطة	محدودة	هامة	هامة	مدنين
هامة	-	هامة	محدودة	متوسطة	جرجيس
-	-	محدودة	محدودة	محدودة	بن قردان
هامة	متوسطة	هامة	محدودة	هامة	جربة

المصدر: بحث شخصي

(-) وظيفة غير موجودة

3-3- وظيفة إقليمية في طور التركيز

بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين ولايتي تطاوين وقابس (VILLE CARREFOUR)، قامت الدولة بتركيز بعض المؤسسات الإقليمية بمدينة مدين التي ساهمت بصفة كبيرة في تنمية إشعاعها الإقليمي على غرار ديوان تنمية الجنوب¹⁰⁹ الذي يمتد نشاطه على كامل الجنوب التونسي ونفس الوضعية لمعهد المناطق القاحلة¹¹⁰ وأيضا الشركة العقارية للبلاد التونسية بالجنوب وكذلك الوكالة العقارية للسكنى

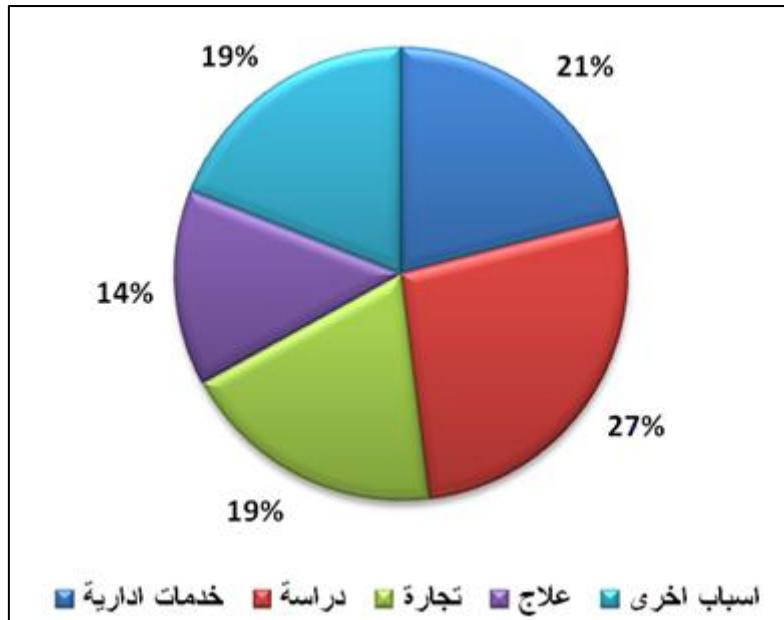
¹⁰⁹ مؤسسة تنمية مقرها بمدينة مدين وتشرف على كامل الجنوب التونسي

¹¹⁰ مؤسسة جامعية بحثية مقرها بمدينة مدين

إضافة إلى وجود مقر المعهد الوطني للإحصاء، كما ساهمت بعض الوظائف الناشئة كالمالية والجامعية في تنمية علاقاتها على المستوى الإقليمي. وتعمل مختلف الأطراف الفاعلة بمدينة مدين من هياكل عمومية وخاصة ومجتمع مدني على تدعيم مكانتها الإقليمية و استقطاب بعض الوظائف ذات الإشعاع الإقليمي في المستقبل في مجالات مختلفة كالصحة¹¹¹ والنقل...

ويعكس حجم علاقات مدينة مدين مع مدن ولاية تطاوين هذه المكانة الإقليمية من خلال استقطاب أعداد متزايدة من سكان معتمدية البئر الأحمر التي لا تبعد سواء 20 كم مقابل 30 كم على مركز ولاية تطاوين وغمراسن وحتى من مدينة تطاوين في حد ذاتها، وخلال عمل ميداني بإحدى المؤسسات التربوية بمدينة تطاوين حول أسباب تردد سكان المدينة على مدينة مدين لاحظنا أهمية العلاقات بين المدينتين التي ترتبط مباشرة بمستوى إشعاع الخدمات العمومية بمدينة مدين.

الرسم عدد 05: أسباب تردد سكان ولاية تطاوين على مدينة مدين



المصدر: عمل ميداني سبتمبر 2021

كما تمكنت مدينة مدين من استقطاب سكان بعض المناطق المجاورة من ولاية قابس كغرام التي ترتبط بصقّة تكاد تكون كليّة بمدينة مدين في مجال الوظائف المالية والجامعية والصحية... وكذلك أعداد هامة من سكان مدينة مارث التي تبعد 35 كم عن مدينة مدين ونفس الوضعية لدخيلة توجان المرتبطة أكثر بمدينة مدين عوضا عن مركز ولاية قابس.

الخاتمة

اكتسبت مدينة مدين منذ القديم مكانة متميزة وسط النسيج الحضري بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية واضطلعت بدور القيادة منذ الفترة الاستعمارية وتدعمت المكانة أكثر اثر الاستقلال وأصبحت مركز ولاية مدين، وحضيت باستثمارات عمومية كبيرة مكنتها من تحسين مستوى تجهيزها

¹¹¹ وقع تحويل مستشفى الحبيب بورقيبة بمدين الى مستشفى جامعي كما تمت برمجت الولة منذ سنوات احداث كلية للطب بمدين.

وتنوع وظائفها. لكن وجودها في وسط مجموعة من المدن المتقاربة ديمغرافيا ومتنافسة حضريا حدّ من إشعاعها الجهوي وجعلها غير قادرة على بسط نفوذها على كامل الولاية. وقام هذا التنافس الحضري بدور مزدوج ومتضارب أحيانا، فعلى المستوى الجهوي ساهم تقارب المدن في حجمها السكاني وفي التجهيزات وغياب مدينة مؤطرة في تراجع وزن مدينة مدينين في مستوى الولاية، في المقابل مكنها من استقطاب بعض الوظائف الإقليمية وتنمية إشعاعها، وهي مقترحة حسب دراسة للمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية سنة 2016 لتكون عاصمة لإقليم الجنوب. ولتقوم بهذا الدور يجب عليها تجاوز بعض الرهانات المطروحة وأولها المحلية، فموضع المدينة الحالي مع كثرة الضغط العمراني وتشبّع المجال لا يسمح بتركيز مزيد من الوظائف والتجهيزات ويطرح حتمية التفكير في بناء مدينة جديدة قادرة على القيام بدورها الجهوي والإقليمي في المستقبل.

المراجع

- ديوان تنمية الجنوب (2005- 201 - 2013 - 2015 - 2019):** ولاية مدينين في أرقام 122 ص.
- الطيب كرشيد عائشة (1997):** حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي، أطروحة دكتورا في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- الجديدي محمد: (1987):** " تطوّر العلاقات بين المدن والمحيط في الساحل التونسي، المجلة الجغرافية التونسية عدد 15، ص 5 - 37.
- سهم حافظ (1999):** شخصية الأقاليم التونسية مركز النشر الجامعي 333 ص
- الشافعي فتحي (2020):** العلاقات التجارية والمالية الموازية لمدينة بن قردان، اعمال الندوة الدولية الثالثة لوحدة البحث الأقليمية والتنمية الإقليمية والحضرية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس حول المدينة المتوسطة أي دور في إطار الحوضرة، مركز النشر الجامعي صص 377 - 404.
- الشافعي فتحي (2020):** دينامية المجال الحضري والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية بين قردان، أطروحة دكتورا في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس، 465 ص.
- ضيف الله طاهر (2016):** مدينة مدينين دراسة في الجغرافيا العامة وجغرافية العلاقات، رسالة دكتورا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 416 ص.
- فتحي الرقيق (1985):** الهجرة والسكن في بن قردان، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس، 312 ص.
- ليسير فتحي (1998):** قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية، الفرنسية: نجع ورغمة نموذجا 1881-1939، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 394 ص
- مقني رضا (2008):** الاستعمار الفرنسي والمجال التونسي: المنطقة العسكرية بالجنوب الشرقي انموذجا 1881 - 1938، شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 316 ص.

Beaujeu-Garnier J., (1980) : Géographie urbaine, Edition Armand Colin Paris, 360 p

Belhedi A., (1998) : Repères pour l'analyse de l'espace, - Tunis : Cahiers du C.E.R.E.S., n° 19, 459 p

Ben Jelloul M., (2018) : Régionalisation et découpage territorial en Tunisie: de la gestion centralisée à la gouvernance territoriale. les découpage territoriaux , actes du colloque de l' UR 12-14 novembre 2015. Pp29 – 58.

Boubakri H.,2000 « Echanges transfrontaliers et commerce parallèle aux frontières tuniso-libyennes », Monde Arabe Maghreb Machrek, n°170, octobre décembre 2000, p.p.39-51.

Boubakri, Hassan & M'barek, Wafa., 2010. Lieux, acteurs et réseaux de l'économie informelle à la frontière tuniso-libyenne (16 pages). In BONTE, Pierre et autres: Développement rural, Environnement et Enjeux territoriaux : regards croisés Oriental marocain et Sud-Est tunisien. IRD & Cérés Edition. Tunis. 2010.

Di Méo G. (1998) : Géographie sociale et territoires, Nathan, Paris, 320 p

Martel A., (1965) : Les confins saharo- tripolitains de la Tunisie (1881-1911), 2tomes, Publication de l'Université de Tunis, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 4^{ème} série histoire volume V, 786 p.

Mzabi H., (1993) : La Tunisie du Sud Est :, Géographie d'une région fragile et dépendante, Université de Tunis I, Faculté de Sciences Humaines et Sociale, 2ème série géographique, imprimerie officielle de la République Tunisienne, 685 p

Signoles P., (1985) : L'espace tunisien : Capitale et Etat-région. Tours : URBA.M.A., 2 tomes (549 p. + 517 p.), Fascicules n°14 et 15.

TABIB R., (2011) : Effets de la frontière Tuniso-libyenne sur les recompositions économiques et sociales des Werghemmas, de la possession à la réappropriation des territoires. Thèse de Doctorat, Géographie et Anthropologie, Université François-Rabelais, Tours, 479 p.

مدينة حمام الزريبة بين استقطاب حاضرة تونس وتأطير تراب بلدية الزريبة

[The city of Hammam el-Zriba between the polarization of the metropolis of Tunis and the territorial supervision of Zriba commune]

Yassine Halouani¹, Mahrez Daoud², Mohamed Halouani³

¹ University of Carthage / the Higher Institute of Fine Arts
Nabeul, Nabeul, Tunisia
yassine.halouani@isban.u-carthage.tn

² University of Tunis/ Faculty of Humain and Social Sciences,
Tunis, Tunis, Tunisia
mahrez.d77@gmail.com

³ the Ministry of Cultural Affairs/ the House of Culture, Hammam el-Zriba,
Hammam el-Zriba, Zaghouan, Tunisia
mohamedhalouani@gmail.com

ABSTRACT: This study stems from the presence of Hammam el-Zriba as a small city standing between the the alluring attraction of Greater Tunis and the task undertaken since 2018; that is of supervising and suporting the territory of el-Zriba commune. Based on the concept of territorial development, this research displays a project for the development of this city and its commune as a creative territory by monitoring and exploring its own local creative resources and initiatives and providing with directions, proposals and means for voluntary mobilization that is capable of not only enhancing these resources and initiatives in order to be at the essence of the development of this city and its territory but also providing it with an equal connection with the metropolitan solidarity area of Greater Tunis and the Sahel. The article displays in its first chapter the general profile of the city and its communal territory and their status in the territory planning tools based on an inventory of these documents. Then, the second part of this work presents the local resources and creative initiatives monitored in the city of Hammam el-Zriba and its territory based on a field of research, to conclude in its last chapter with providing a guiding document presenting directions, basics and operational tools for the development project of Hammam el-Zriba and its commune as a creative territory.

KEYWORDS: territorial development, territorial identity, creative resources and initiatives, creative industry, local governance

ملخص: ينطلق هذا البحث من وجود مدينة حمام الزريبة كمدينة صغيرة بين ضغط استقطاب تونس الكبرى واضطلاعها منذ 2018 بمهمة الإشراف وتأطير تراب بلدية الزريبة، ويقدم مشروع لتنمية هذه المدينة وبلديتها، بالاستناد لمفهوم التنمية الترابية، كتراب إبداعي وذلك من خلال رصد واستكشاف مواردها ومبادراتها الإبداعية المحلية الخصوصية وتقديم التوجهات والمقترحات وأدوات التعبئة الإرادية التي من شأنها أن تدفع هذه الموارد والمبادرات لتكون محرك تنمية المدينة وترايها وتمنحها فرصة الوصل المتكافئ مع منطقة التضامن الحوضري لتونس الكبرى والساحل.

ويرسم المقال في باب أول الملمح العام للمدينة وترابها البلدي ومنزلتها في أدوات التهيئة الترابية بالاعتماد على جرد لهذه الوثائق، ثم يقدم في باب ثان مجموع الموارد والمبادرات الإبداعية المرصودة في مدينة حمام الزيرية وترابها بالاستناد لبحث ميداني، ليخلص في باب ثالث، عبارة عن وثيقة توجيهية، لشرح التوجهات والركائز والأدوات العملية لمشروع تنمية حمام الزيرية وبلديتها كتراب إبداعي.

كلمات دلالية: تنمية ترابية، هوية ترابية، موارد ومبادرات إبداعية، صناعة إبداعية، حوكمة محلية
مقدمة:

ينطلق هذا البحث من معاينة مفادها وجود مدينة حمام الزيرية الكائنة بولاية زغوان، كمدينة صغيرة، بين حقيقتين متباينتين، فهي من جهة تقع ضمن منطقة التضامن الحوضري لتونس العاصمة وتحت وطأة تأثير استقطابها، الذي يشمل أيضا عاصمة ولايتها (زغوان)، وهي من جهة ثانية تضطلع منذ 2018 بمهمة الإشراف وتأطير تراب بلدية الزيرية.

يحاول المقال، وبالاستناد لمفهوم التنمية الترابية، أن يطرح مشروع مستقبلي لمدينة حمام الزيرية يقدم أهم التوجهات التي من شأنها أن تمكن المدينة، من جهة، من استكشاف الموارد الذاتية الإبداعية والثقافية لترابها البلدي، وآليات إبرازها وتتمينها، ومن جهة ثانية، وفي تفاعل مع الأولى، تحديد الاختيارات ذات الطابع الإرادي التي تفسح المجال للمدينة وترابها البلدي للتفاعل الإيجابي وبناء أسس ذاتية جديدة، كتراب إبداعي، داعمة للوصل المتوازن مع منطقة التضامن الحوضري لتونس الكبرى والاستفادة منها بأفضل السبل.

يقوم البحث على نتائج الأشغال التالية: (1)- **تحقيق ميداني:** يغطي كامل تراب بلدية الزيرية ويتعلق بالموارد الترابية: الاقتصادية والثقافية والإبداعية، (تراثية ومعاصرة)، الممكنة من مهارات ومعارف وتقنيات ومبتكرات فلاحية وعلاجية ومواقع ذاكرة ومشاهد مميزة ومؤسسات ومبادرات مجتمعية... (2)- **مسح وثائقي:** يشمل كل وثائق التخطيط والتنمية والتهيئة الترابية والتهيئة العمرانية، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي، ذات الصلة، وتفحص ما تنص عليه فيما يتعلق بمدينة حمام الزيرية وبلديتها.

ويرتكز البحث بالأساس إلى مفهوم التنمية الترابية المتمثل في مسار تعبئة الفاعلين المنتظمين في تراب يفضي إلى بناء استراتيجية تخصص لموارد هذا التراب والتفاعل الإبداعي معها، وتحيل التنمية الترابية على التجذر والهوية والانتماء الترابي، وكذلك على الاستكشاف الترابي والمعلومة الترابية والمنولة، كما تشير أيضا إلى اللامركزية والإفراد والتشاركية والتدريب المعرفي الجماعي وتكوين المهارات المشتركة... إنها "[...] مسار تعبئة للفاعلين يفضي إلى صياغة استراتيجية تأقلم مع الإكراهات الخارجية على قاعدة التماهي الجماعي مع ثقافة ومع تراب."¹¹²، وتأخذ بالاعتبار التراب بمقوماته المادية واللامادية ومواطن قوته وما يمكن أن يتهدهد والفرص التي يمكن أن تكون متاحة أمامه، وتطرح سؤال المواطنة وتنفي للحوكمة وعلاقة المجتمع بالتراب، وترتكز على دينامية خصوصية الموارد والبناء المشترك من قبل مجموع الفاعلين والتجذر الترابي والجوار المؤسسي والهوية.¹¹³

¹¹² PECQUEUR (Bernard), "Le développement territorial, une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du sud", Le territoire est mort. Vive les territoires! Paris, IRD, 2005, p296.

¹¹³ BELHEDI (Amor), "Territoire, développement territorial, géo gouvernance", In Actes des travaux du colloque international LOTH, «Gouvernance et communication territoriales», Mahdia (Tunisie), du 7 au 9 Avril 2016, Revue des Régions Arides, N°40, 2016, p3.

وتعمل هذه الدراسة على جرد الموارد والمبادرات الإبداعية لتراب بلدي، وتقديم التوجهات والمقترحات الكفيلة بدفعها لتكون محرك تنمية ترابية بما هي مسار من البحث والتقصي للموارد الخصوصية لتراب ما وكشفها وإبرازها وتجديدها والتفاعل الإبداعي معها، وهو ما يسمح لهذا التراب بالإفلات من المنافسة المعولمة حول البضائع والخدمات ذات الطابع الذي يغلب عليه التعميم، فالتراب يولد من دينامية تطلقها مجموعة من الفاعلين في تعبئة حول منتج أو مجموعة من المنتجات الخصوصية والتي من شأنها أن تخلق ومراكمه مهارات وشبكات وهوية¹¹⁴. ويتبنى البحث أيضا مفهوم الصناعات الإبداعية بما هي: "[...] السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات أولية، وتشمل 4 مجموعات: التراث (التعبير الثقافي التقليدي والمواقع الثقافية) والفنون (الفنون البصرية والمسرحية) ووسائل الإعلام (النشر والوسائط المطبوعة) والإبداعات الوظيفية (التصميم والبرمجيات وألعاب الفيديو والمحتوى الإبداعي الرقمي والهندسة المعمارية والإعلام والخدمات الثقافية الترفيهية)".¹¹⁵، وهي حسب تعريف المجلس الثقافي البريطاني: "[...] النشاطات التي تعود أوصلها إلى الإبداع والمهارات والموهبة الفردية، والتي تحمل إمكانيات خلق الثروة والوظائف من خلال توليد واستغلال الملكية الفردية"¹¹⁶،

وتضم القائمة حسب نفس المصدر: (1)- الصناعات السمعية البصرية: تلفزيون وأفلام وفيديو وتصوير ضوئي وإشهار وموسيقى، (2)- فنون أداء: مسرح ورقص وسيرك ومهرجانات ومسرح العرائس، (3)- كتب ومطبوعات: نشر وادبيات وطبع، (4)- الفنون البصرية والتصميم: التصميم والهندسة المعمارية والتصميم الداخلي والفنون الجميلة والحرف.

بناء على ما تقدم ينقسم المقال إلى ثلاثة أبواب: يقدم الباب الأول ملامح عام عن المدينة وتراب بلديتها ومكانتها ضمن أدوات التهيئة الترابية، أما الباب الثاني فيخصص لعرض مجموع الموارد والمبادرات الإبداعية المرصودة ضمن التراب البلدي للزربية، ليخلص الثالث إلى تقديم ركائز وتوجهات وأدوات إرادية من شأنها أن تدفع نحو تنمية الزربية كتراب إبداعي.

- I- مدينة حمام الزربية وبلديتها (نموذج البحث) وملامح استقطاب حاضرة تونس
- II- الموارد والمبادرات الإبداعية لمدينة حمام الزربية وتراب بلديتها؛ الزربية
- III- وثيقة توجيهية لمشروع تنمية بلدية الزربية بمنطلق إبداعي
- I- مدينة حمام الزربية وبلديتها (نموذج البحث) وملامح استقطاب حاضرة تونس:

¹¹⁴ DISSART (Jean-Christophe), LALLAU (Benoît) et LOUBET (France), "Développer les capacités Territoriales", In Rapport: Vers l'égalité des territoires: Dynamiques, mesures, politiques, Dirigé par Eloi Laurent, Mayenne, Février 2013, p324.

¹¹⁵ علماري (أحمد) ومصطفى (صفية)، "دور الصناعات الإبداعية في توسيع نطاق مسارات التنمية المحلية"، ضمن أشغال الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة. نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2 و 3 ديسمبر 2019، ص 353-354.

¹¹⁶ بي أو بي كونسولتينغ، رسم خارطة الصناعات الإبداعية: دليل إرشادي، ترجمة: ألما السالم، تنقيح: لين صنيح، لندن، منشورات المجلس الثقافي البريطاني، سلسلة الاقتصاد الإبداعي والثقافي، 2013، ص 16.

I-1. المملح العام للبلدية والمدينة: توجد مدينة حمام الزربية شمال-شرق البلاد التونسية ضمن تراب ولاية زغوان، تقع جنوب عاصمة الولاية على مسافة 6 كلم وجنوب تونس العاصمة على مسافة 60 كلم وغرب مدينة الحمامات على مسافة 45 كلم وشمال مدينة سوسة على مسافة حوالي 80 كلم، وهي تشرف منذ 2018 على واحدة من البلديات الثمانية لولاية زغوان: بلدية الزربية الموجودة شرق ولاية زغوان تحدها شمالا بلدية زغوان وغربا بلديتي الفحص وصواف وجنوبا بلدية النفيضة وشرقا بلدية بوفيشة (ولاية سوسة)، تقدر مساحة ترابها البلدي الحالي بـ 339 كلم مربع وقد بلغ عدد سكانها 26400 ساكن في تعداد 2014، بما يمثل 15 بالمائة من سكان ولاية زغوان، منهم 9600 يقطنون بالجمال الحضري بمدينة الزربية حمام مركز البلدية. تضم قطاع مهم من الحديقة الوطنية بجبل زغوان من الجهة الجنوبية الشرقية في عمادات الجوف.

وتعود تسميتها "الزربية" لاسم النواة الحضرية الأولى التي تأسست في بداية القرن السابع عشر، والتي تسمى اليوم الزربية العليا، وتعني كلمة الزربية: التحويلة وتعني كذلك الحوش، وقد سميت كذلك نظرا لتركزها في موضع محاط بثلاث مرتفعات شكلت مشهدها وأهم سمات ملاحظها. وقد تأسست خلال الحقبة الكولونيالية نواة ثانية أريد منها أن تكون نوع من "الاستراحة" الوسيطة بين المجال المنبسط طوبوغرافيا حول طرق الربط الرئيسية وقطاع المرتفعات التي توجد به التجمعات السكنية وخاصة بالنسبة لقرية الزربية (للزربية العليا حاليا)، لتظهر نواة قرية بهيكل شطرنجية حول ساحة مركزية تحيط بها مجموعة من المرافق العمومية على غرار مركز بريد وكنيسة ومدرسة... يمر بها الطريق الرابطة بين زغوان والنفيضة (ط.ج. 133).

أما الكيان الثالث فيمثل اليوم "عاصمة" البلدية: حمام الزربية، والتي تعود نواتها الأولى إلى سنة 1965¹¹⁷، وقد ارتبط وجودها خاصة بوجود منجم الفليور ومنبع المياه الحارة "الحمام"¹¹⁸ وذلك بتشجيع من الحكومة التي منحت السكان الأوائل، الذين انتقلوا للمكان من قرية الزربية التي أصبحت تسمى "الزربية العليا" ومن بعض المناطق المجاورة، مساكن جاهزة (85 مسكن). ثم بعد ذلك أعدت للذين تلوهم مقاسم في مرحلة ثانية، وذلك بهدف مزيد إحكام السيطرة والتأطير الاجتماعي والسياسي نظرا لوعورة الموضع الأصلي بالزربية العليا.

¹¹⁷ وزارة التجهيز، إدارة التهيئة العمرانية، الإدارة الجهوية بزغوان، مصلحة المستوطنات البشرية، مثال تهيئة الزربية حمام؛ التقرير الاجتماعي والاقتصادي، زغوان، 1983، ص06.

¹¹⁸ منبع المياه المهنية الحارة؛ "الحمام": يوجد جنوب غرب مدينة الزربية حمام التي تستمد تسميتها منه، ويعود هذا المنبع إلى العصور القديمة، وهو مرتبط جيولوجيا بظاهرة "بشق القباب الجوراسية". يتراوح معدل تدفق المياه بهذه العين بين 6 و25 لترات بدرجة حرارة 46°، وهي كبريتية ذات درجة إشعاعية مرتفعة، مما يعطيها منفعة طبية هامة... وهو يستقطب حوالي مليون زائر سنويا.

وقد نجح منبع المياه المعدنية الحارة "الحمام" ومنجم الفليور "المينا" في إحداث حركة اقتصادية واجتماعية منحت هذه النواة الثالثة المجال لتكون الكيان الحضري الأساسي في منطقتها مما أهلها، بعد "التعبئة السياسية" اللازمة، لترتقي لرتبة بلدية سنة 1980¹¹⁹، في النظام البلدي التونسي القديم¹²⁰، وهي تضطلع بوظيفة مركز معتمدة¹²¹ منذ سنة 1993 تاريخ تسميتها¹²²، وفي رقعة ترابية تتطابق بشكل كبير مع التراب البلدي الحالي للزربية¹²³، وهي تشرف بذلك إداريا على 8 عمادات¹²⁴: (1)- الجوف الشرقية، (2)- الجوف الغربية، (3)- الزريبة حمام الجنوبية، (4)- الزريبة حمام الشالية، (5)- الزريبة قرية، (6)- بوعشير، (7)- جرادو، (8)- عين البطرية. يمتد المجال الحضري لمدينة حمام الزريبة حوالي 240 هكتار، يتوزع على 3 وحدات كبرى: النسيج الرئيسي والسكني للبلدة والذي يتوسطه الحي الإداري ونسيج الحي الصناعي الذي يوجد شمال الأول ونسيج منطقة "الحمام" غربها الذي ينتظم حول منبع المياه المعدنية الحارة؛ "الحمام"، تتخذ الخطاطة العامة للمدينة هيكلية أو شكل "طريق مسدودة"¹²⁵ ينتهي عند الحمام المذكور، وهو ما يحد من فرص وإمكانيات وصلها بمناطق عديدة من بلديتها وخاصة الجوف الذي لا يفصله عنها سوى بضع مئات من الأمتار.

بلغ العدد الجملي لسكانها سنة 2004 حوالي 7000 ساكن، فيما بلغ العدد 9600 سنة 2014. ويظم حيا الإداري أهم مرافقها الجماعية الضرورية: مكتب بريد وقصر البلدية ومقر المعتمدية ومكتبة عمومية... كما يوجد بالمدينة معهد ثانوي ومدرسة إعدادية ومدرستان أساسيتان وملعب كرة قدم ودار للشباب ودار ثقافة ومركز للصحة الأساسية... ويمتد حيا الصناعي على جزئين بعدد جملي 93 مصنع في الصناعات الميكانيكية والكيميائية والمنزلية...

وتتمحور الحياة الاقتصادية للمدينة خاصة حول السياحة الموسمية الترفيهية المرتبطة بمنبع المياه المعدنية الحارة، كما أصبح الحي الصناعي، منذ بعثه سنة 2002، محرك هام في الدورة الاقتصادية للمدينة وخاصة من خلال تشغيل اليد العاملة. كما تستند إلى نشاط تربية الدواجن في محيط المدينة، هذا إضافة إلى بعض المنتجات الفلاحية الأخرى مثل الزيتون والحبوب... أما عن منجم الفليور فقد استنفذ مخزونه منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وبقي موضعه شاغرا ومخلفاته حاضرة في المشهد الحضري للمدينة، وقد كان أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الزربي.

119 الأمر عدد 515 لسنة 1980 المؤرخ في 7 ماي 1980، المتعلق بإحداث بلدية الزربية.

120 يسمح مجالها البلدي (Périmètre Communal) الأول المحدث حسب النظام القديم 16 كلم مربع، ويقدر العدد الجملي لسكانها 9002 ساكن سنة 2004، وذلك باعتبار نسيج مدينة حمام الزربية وتجمع الزربية قرية ومساحات هامة تقع بينهما في مسافة تناهز 2 كلم.

121 المعتمدية: قسم إداري لامحوري يرجع بالنظر إلى الولاية تنقسم بدورها إلى عمادات، يشرف عليها معتمد يتولى في حدود منطقتة وتحت سلطة الوالي تنشيط وتنسيق ومراقبة المصالح المحلية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة...

122 قرار من وزير الدولة وزير الداخلية مؤرخ في 16 ديسمبر 1993، يتعلق بتحديد معتمدية الزربية ومناطقها من ولاية زغوان.

123 أمر حكومي عدد 200 لسنة 2019 مؤرخ في 18 فيفري 2019، يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية الزربية من ولاية زغوان.

124 الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون المحلية، النظام البلدي [التقسيم الترابي]، تونس، وزارة الشؤون المحلية، 2016، ص 104.

125 **طريق مسدودة (Cul de sac):** طريق نافذة من جهة واحدة، يحدث في نهايتها في الغالب تدبير يسهل عملية الاستدارة والعودة على الأعقاب، وهي الخطاطة التي تهيك الشريان الرئيسي لمدينة حمام الزربية التي تتم فصل أهم أنسجتها حول شارع يتفرع على الطريق الجهوية عدد 133، وتمتد على حوالي 3 كلم حتى مستوى وجود منبع المياه المعدنية الحارة "الحمام".

وقد خضعت مدينة الزريبة حمام لمثال تهيئة يعود لسنة 1985¹²⁶، ظل ساري المفعول حتى أصبحت المدينة في أمس الحاجة لمراجعتها نتيجة التغيرات التي طرأت على هيكلتها ونمو سكانها وحاجياتها العقارية المتزايدة، فانطلقت عملية مراجعته حوالي سنة 2002 ولم تتم المصادقة عليه سوى سنة 2007¹²⁷ أي بعد 5 سنوات¹²⁸ من الإجراءات وبعد 22 سنة من العمل بالمثال الأول¹²⁹. وتتكون هذه الأمثلة¹³⁰ خاصة من تقارير تقديمية وأمثلة تنطبق وتراتب عمراية.

يظهر مثال المدينة في صورته الإجمالية كمجموعة من الاقتطاعات المتتالية لمساحات البناء؛ أي أننا ما يشبه الخياط الذي يقطع المساحات، بشكل غير منهجي، التي يحتاجها في كل مرة من قطعة كبيرة من القماش. وها نحن هنا أمام اقتطاع مساحات أراضي حسب ما يقدره الممثل من حاجيات في العقار للسكن والمرافق، وذلك بشكل ارتجالي إلى حد كبير لا يعتبر المعطيات الطبيعية للموقع ولا غيرها، بحيث لا نستطيع أن نصنف شكل مخطط المدينة ضمن نوعية معين، فهو مجموعة من التقسيمات المشدودة بشكل تلقائي لمحور طريق منعرجة وريثة مسلك فلاحي.

يغلب على شبكة طرق مدينة حمام الزريبة في المناطق السكنية الشكل الشطرنجي غير التراتبي، تفرز في الغالب مقاسم هندسية نمطية، فيما تنفتح شبكة طرق المنطقة الصناعية على شبكة من الهياكل الشطرنجية والتراكية والمشعة والمركبة... يتخلل جزء هام من هذه التقسيمات برامح عرمانية ذات مساحات كبيرة نسبيا. وتعيش المدينة، كما هو حال كل المدن التونسية، على أزمة صارخة في طابعها المعماريين حيث تتجاور كل المرجعيات والكتل والمعالم والألوان والمواد...

2-I. الصبغة "الحزامية" للبلدية ضمن وثائق التهيئة الترابية:

¹²⁶ وهي الوثيقة المصادق عليها بموجب قرار عدد 85 مؤرخ في 10 جانفي 1985، وتتكون من تقرير اجتماعي واقتصادي وتراتب عمراية، أعدتها مصلحة المستوطنات البشرية التابعة لإدارة التهيئة العمرانية بالإدارة الجهوية بزغوان. وقد صيغت باللغة العربية.

¹²⁷ مصادق عليه بموجب أمر عدد 2415-2007 مؤرخ في 02 أكتوبر 2007. وهو قيد التنفيذ منذ 3 سنوات.

¹²⁸ تحدد إدارة التعمير في موقعها على الإنترنت مدة إعداد أو مراجعة مثال التهيئة العمرانية بـ 25 شهر؛ أي 2 سنوات وشهر واحد. وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، موقعها على الإنترنت، 17 سبتمبر 2010 (www.mehat.gov.tn/index.php?id=22).

¹²⁹ مع الإشارة إلى أن مدة صلوحية مثال التهيئة العمرانية محددة في التشريع التونسي بـ 5 سنوات فقط.

¹³⁰ وهي عبارة عن تقارير وصفية لوضعية المدينة في مرحلة صياغة المثال؛ السكان والمناخ والجيولوجيا والسكن والمرافق الجماعية والشبكات... يبلغ صفحاتها 60 صفحة بمثال 1985 وكذلك في مثال 2007. ترفق هذه التقارير بتراتب عمراية تقسم المجال الترابي الذي يغطيه المثال إلى مناطق تمنح كل منها رمز ويصاغ لها نص يحدد شروط استعمال الأرض في 14 فصل؛ بلغت

26 صفحة في مثال 1985 و42 صفحة في مثال 2007.

تشكل أدوات التهيئة الترابية إحدى المكونات الأساسية لترسانة التعمير التونسي، وهي تقع في تسلسلها التراتبي بعد النصوص التشريعية: الدستور والقوانين والأوامر والقرارات... وتتقدم أدوات التهيئة العمرانية: أمثلة التهيئة العمرانية والأمثلة التفصيلية للتهيئة وأمثلة الإحياء والصيانة... ويمثل أدوات التهيئة الترابية، على الصعيد الوطني، المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، تندرج تحته مباشرة الأمثلة التوجيهية للتهيئة التي تمه المناطق الحساسة والتجمعات العمرانية التي تتطلب صياغة أمثلة توجيهية خاصة، والتي تضبط قائمتها بأمر¹³¹، كما يمكن أن تأتي بمقتراح من الجماعات العمومية المحلية المعنية أو المتدخلين العموميين المؤهلين¹³²، ونجد في هذا السياق وعلى سبيل الذكر المثال التوجيهي لتهيئة تونس الكبرى والمثال التوجيهي لتهيئة صفاقس الكبرى والمثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بزغوان... وتمثل هذه الوثائق إحدى أهم الأدوات العملية للسياسة الحضرية والتي تهدف أساساً إلى التحكم في المجال وإدماج كل أجزائه وتحقيق تكاملها¹³³.

ويعرف المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني على أنه وثيقة توجيهية تهدف، في انسجام مع مقتضيات النصوص التشريعية، إلى تنظيم المجال الترابي على الصعيد الوطني وذلك عبر دمج التراب الوطني من خلال بعث البنى التحتية اللازمة لتسهيل المبادلات وكذلك التوازن الحضري باعتبار صيانة الموارد الطبيعية وتوجيه الاختيارات التي تشجع على توزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني. أما الأمثلة التوجيهية للتهيئة فهي أيضاً وثائق توجيهية تلتزم بضوابط النصوص التشريعية وتوجيهات المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، وتضبط المبادئ الكبرى لتوجهات التهيئة العمرانية للمناطق الترابية المعنية، وذلك اعتباراً للعلاقات مع الجهات المجاورة والتوازن الذي يتعين المحافظة عليه بين التوسع العمراني وممارسة الأنشطة الفلاحية وبقية الأنشطة الاقتصادية...

ويمكن القول بناء على ما تقدم أن الكلمات أو الصيغ المفاتيح في أهداف هذه الوثائق: دمج المجال الوطني، وتسهيل الوصل والمبادلات، والتوازن بين الأنشطة وبين المناطق. وهو ما سنحاول رصده، فيما يتعلق بالتوجهات الخاصة ببلدية الزربية ضمن القطاع الترابي بولاية زغوان، ويمثل هذا الجزء من المقال في جرد مختلف التوجهات التي تنص عليها أدوات التهيئة الترابية التي تمه تراب الولاية ومن خلالها البلدية: المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني والمثال التوجيهي لتهيئة تونس الكبرى والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الاقتصادية للشمال-الشرقي والمثال التوجيهي للتهيئة المجموعة العمرانية بزغوان، في محاولة لتبين أن هذه التوجهات دعمت وكرست طابع حزامي للولاية ومن خلالها لبلدية الزربية.

¹³¹ أمر عدد 2092 لسنة 1998 مؤرخ في 28 أكتوبر 1998، يتعلق بضبط قائمة التجمعات العمرانية الكبرى والمناطق الحساسة التي تتطلب إعداد أمثلة توجيهية للتهيئة.

¹³² الفصل 8 من قانون عدد 122 لسنة 1994 مؤرخ في 28 نوفمبر 1994، يتعلق بالمصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير.
¹³³ الطياشي (حسن)، "السياسات الحضرية في الجمهورية التونسية"، ضمن الظاهرة الحضرية في تونس، تونس، دار سيراس للنشر والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، سلسلة مراجع، 1993، ص 85.

يندرج تراب بلدية الزربية ضمن المنطقة الشرقية لولاية زغوان والتي لم تمثل في أدوات التهيئة الترابية والاختيارات التنموية، وعلى سبيل التخصيص في المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، أكثر من ظهور أو متكافئاً لحل مشاكل التحوضر والنفوذ والربط لمنطقة تونس الكبرى والساحل، وفي أفضل الصور أحد مكونات حزام التضامن الحضري لهذا الإقليم، رغم أن الوثيقة في تشخيصها تؤاخذ هذا الطابع المركزي نحو العاصمة وتؤكد على خطورة ظاهرة "عظمة الرأس" وهي تعتبر هذا القطاع من جهة زغوان أحد الممرات القادرة وصل تراب تونس الكبرى بتراب الساحل، ورافد مهم لحوضتها، وعضو التفاعل مع الخصوصيات المحلية للجهة وبلدياتها ينص على: "إحداث شريان حزامي سريع حول تونس الكبرى يربط الطريق A1 وA4 ويمكن من تحويل الحركة المرورية خارج العاصمة"¹³⁴.

ويتعمق هذا التناقض ويصبح أكثر وضوحاً عندما نجد أن المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بزغوان يقسم مجال الولاية إلى نصفين حسب خط زاوية تقريبا: شمال-غرب | جنوب-شرق، ليستثنى قطاعها الغربي، معتمديات الفحص والناظور وصواف، ويكتفي بالعمل و"التحليل" وتقديم "السيناريوهات" و"المقترحات" و"التوجهات" في معتمديات (بلديات حالياً) مجالها الشرقي: بئر المشاركة وزغوان والزربية، وهو بالضبط المجال التي تعتمد عليه الاختيارات "الحزامية" للأمانة السابقة، والذي يشمل أيضا موقع تركيز المنصة اللوجستية، وهو يمثل القطاع الأوسع لمجال تأثير واستقطاب تونس الكبرى بالولاية، كما يشمل المجال الصناعي للجهة والذي يعول عليه لتخفيف أعباء الإقليم، ليوغل هذا الاختيار في مزيد من التعميق في التباين الموجود بين هاذين القطاعين من الولاية على المستوى الطبيعي والبشري والاقتصادي، فالقطاع القطاع الجنوبي-الغربي من الولاية ينتمي وحسب نفس الأدوات لمنطقة "الكتلة الوسطى"، وهي منطقة طاردة ومنفرة، وتمتد حتى كسرى وتضم مر بوعرادة الذي يعتبره المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني عازل¹³⁵.

¹³⁴ Ministère de l'Équipement, de l'Habitat et de l'Aménagement du Territoire, Direction Générale de l'Aménagement du Territoire, Schéma Directeur d'Aménagement du Territoire National, Etude Stratégique (Rapport Final), DIRASSET-GROUPE HUIT-IPIG, 2007, p27-28.

¹³⁵ Ibid., p61-58.

ويقول المثال في سيناريو تهيئة أول: "تمثل منطقة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بزغوان فضاء إعادة انتشار لبعض صناعات تونس الكبرى وخاصة في قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور، وهي كذلك مجال اقتصاد فلاحي تخومي يساهم بشكل مطرد في تلبية الحاجيات المتزايدة لسوق تونس الكبرى. وهو ما يتطلب مزيد من دعم كل محاور الوصل في اتجاه منطقة الدراسة [الهلال الشرقي من اتجاه شمال غرب حتى اتجاه جنوب-شرق من ولاية زغوان]"¹³⁶، أما في السيناريو الثاني يضيف على ما ذكر "الإدماج الكامل لمنطقة الدراسة [الهلال الشرقي من اتجاه شمال-غرب حتى اتجاه جنوب-شرق من ولاية زغوان] في مجال التحوضر للعاصمة."¹³⁷، وهو تصوّر يتجاهل أنه يعمل في إطار مجال جهة وعوض أن يحرص على إدماج مجالها يسير في اتجاه فصلها وإلحاق جزء منها بمنطق ونسق تحوضر إقليم وتونس، كمتكأ لتخفيف الأعباء ومخزن لتوفير الحاجيات من مواد بناء وغذاء، ويترك مجال واسع من الولاية في حاجة ماسة للتفاعل والإدماج مع الأول، بما يشبه منطقة "ظل".

لقد أدت هذه الاختيارات إلى الإبقاء على ضعف الشبكة الحضرية للولاية، حيث تبقى الوظيفة الأساسية لعاصمة الولاية، وبقية مراكز بلدياتها، إدارية مرتبطة بصفتها كمقرات لمحورية، فباستثناء هذه العلاقات والوظائف الإدارية، تبقى جاذبيتها ضعيفة ويعوقها القرب الكبير من المجال الحضري لمدينة تونس، ولا تقوم بالدور الاستقطابي سوى بشكل ضعيف، ولا تحدث حولها الديناميكية القادرة على خلق مفعول التنشيط والاستثارة، والتي تبعث بدورها شبكات أذفاق ومبادلة، محلية وجمهورية وخارج الجهة، باعثة للشغل والثروة: تعوقها بشكل ثقيل ضعف الخدمات وعدم اكتمال البنى التحتية وغياب الاستقطاب.¹³⁸

II- الموارد والمبادرات الإبداعية لمدينة حمام الزيرية وتراب بلديتها:

يستند هذا الباب إلى نتائج بحث ميداني (بصدد الإنجاز) يندرج بدوره ضمن مشروع "الزيرية: بلديتنا المصممة المبدعة"، وهو مشروع حظي بتمويل صندوق التشجيع الإبداع الأدبي والفني بوزارة الشؤون الثقافية التونسية، وينجزه فريق البحث بإشراف الباحث والمنشط الثقافي محمد الحلواني، الذي يشرف على نادي التصميم والابتكار بدار الثقافة بمدينة حمام الزيرية، ويهدف المشروع بالأساس إلى "تجذير نادي التصميم والابتكار في بيئته المحلية من خلال إنجاز شريط وثائقي وقاعدة بيانات حول الممارسات التصميمية والإبداعية وما يتصل بها بالقطاع الترابي الجديد لبلدية الزيرية"¹³⁹.

يتمثل المشروع في مسار تحقيق ميداني مصور يشمل كل التجارب والمبادرات والمهارات والتقنيات ذات الصلة بالمشهد التصميمي والإبداعي (تراثي ومعاصر) في مختلف اختصاصاته الفرعية: فضاء وتصميم أثاث ومنتوج وإشهار سمعي-بصري وتصميم خطي ومنتوجات مادية ومبادرات وتظاهرات... التي يمكن رصدها في المجال البلدي الجديد للزيرية يتوج بشريط وثائقي مصور وقاعدة بيانات تفاعلية.

¹³⁶ Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Territoire, DGAT, Schéma Directeur d'Aménagement de l'Agglomération de Zaghuan, (Zaghoan-Bir M'Chergua-Jbal Oust), Rapport de deuxième phase, SEE Consult/ESPACES, Juillet 2002, p136.

¹³⁷ Ibid., p138.

¹³⁸ Ibid., p121-122.

139 الحلواني (محمد)، مشروع "الزيرية: بلديتنا المصممة المبدعة"؛ إنجاز شريط وثائقي وقاعدة بيانات حول بيئة التصميم والابتكار ببلدية الزيرية (دراسة المشروع)، تونس وزارة الشؤون الثقافية، صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني، 2020.

ويتضمن هذا التحقيق الميداني التجارب والشخصيات والمبادرات والمهارات والتقنيات التصميمية والإبداعية: تصميم داخلي وأثاث داخلي وأثاث عمراني وأغراض حياتية يومية وأدوات منزلية ومبتكرات غذائية وعلاجية وتصميم أزياء وتصميم إشهار سمعي-بصري وتصميم خطي وتصميم الأداء ومبادرات وتظاهرات ومناسبات... وبمختلف اهتماماتها: تصميم أيكولوجي وتصميم اجتماعي وتصميم تراثي وتصميم مواطني...

كما يشمل التحقيق الحرف التراثية للمجال التراثي الجديد لبلدية الزريبة مثل الفخار وفضيرة الحلفاء والنسيج اليدوي، ويتناول البحث الميداني الحرف الحديثة من نجارة معاصرة وحدادة وقولبة وقص باللازار... ويدرس المشروع المواد والتقنيات المستعملة من طين وصوف وخشب وحلفاء وجبس وجير... ويشمل كل ما يتوفر بالبلدية من آلات وتقنيات معاصرة قادرة على تعزيز أشغال النادي. ويتناول المشروع أيضا التجارب التصميمية والإبداعية لأصحاب الشهادت العليا ممن تمكنوا من إطلاق تجاربهم في مختلف فرع التصميم المذكورة آنفة الذكر سواء كانوا ينشطون داخل المجال التراثي للبلدية أو خارجها.

وقد تمكن فريق المشروع خلال شهرين من رصد 60 عنصر إبداعي: موارد ومبادرات، تتوزع على كافة أرجاء التراب البلدي الجديد للزريبة، يمكن تصنيفها في صنفين أساسيين: (1)- موارد إبداعية محلية ببلدية الزريبة: وتتمثل في عناصر ثقافية وطبيعية ذات قابلية عالية للتمثين وللتحول إلى صناعات إبداعية، (2)- المبادرات الإبداعية: وتتمثل في مجموع التطبيقات الفعلية، في مستويات مختلفة من التقدم في الإنجاز، والتي انطلقت فعليا في التمثين وفي ما يمكن تسميته "الانتقال الإبداعي" أما ما يكفينا أن نسميه اقتباسا من أدبيات التنمية التراثية بـ"المنشط الإبداعية".

II-1. الموارد الإبداعية المحلية ببلدية الزريبة:

تتمثل في عناصر ثقافية وطبيعية ذات قابلية عالية للتمثين وللتحول ممارسات ومبادرات يمكن إدراجها في لمستقبل ضمن الصناعات الإبداعية وتتمثل خاصة في جملة من المعارف الحرفية واليدوية والمواد والروايات الشفوية والتسميات ومواقع ذاكرة والمواقع المشهدة المميزة... وقد تمكن التحقيق من رصد 40 عنصر أو مورد إبداعي تنتشر على كامل أرجاء التراب البلدية للزريبة وخاصة في عمادتي الجوف الشمالية والجنوبية والزريبة حمام الشرقية والغربية...

وقد سجل التحقيق في هذا الصدد الوجود التلقائي واليومي لحرفة الفخار التي ترتبط بجل البيوت في عمادتي الجوف، كممارسة موروثية وبسيطة تتمكن من خلالها المرأة في هذه المناطق من تحقيق حاجياتها المباشرة من عدد من الأدوات المنزلية ذات الأهمية البالغة على غرار "الطابونة" و"الغناي" لصنع الخبز و"الكانون" (الموقد) للعديد من الاستعمالات وخاصة طهي الشاي والتدفئة...

وتعرف هذه الحرفة اليوم في التراب البلدي أفضل صيغ وجودها في قرية عين البطرية الموجودة جنوب التراب البلدي، حيث نجد مسار صناعة فخار حسب منوال تراثي¹⁴⁰ يعيده المؤرخون إلى العصر الحجري الحديث¹⁴¹، وبالاعتماد على مخزون من الطين الموجود في محيط القرية، وفي مقاربة عائلية إدماجية بحيث يسهر الرجال (الأزواج) على جلب مستلزمات العمل من طين ومواد لطهي المنتجات وتسويقها بعد صنعها، فيما تعمل النساء (الزوجات) على إعداد الطين وتمليسها وطهيه في أفران صغيرة معدة للغرض... وتصنع القرية "ماعون": أواني للطهي ولحفظ الماء وكذلك عناصر زينة...

ومن العناصر الإبداعية ذات الطابع التراثي التي تثير الاهتمام نجد النسيج اليدوي الذي تنتشر منتجاته في جل البيوت عبر تراب البلدية، فيما تكاد المهارات والتقنيات المتصلة به تندثر، فمن جملة 60 مسكن شملت بالتحقيق وجدنا 45 مسكن تحتوي على منسوجات أرضية وأغطية منسوجة حسب المناويل التقليدية المعروفة في المنطقة وتحمل زينة وأشكال مميزة على غرار: "الحوتة" أو "قرن مشالة" و"المنقالة"... بالألوان المعروفة تقليديا وخاصة الأزرق والأسود والأبيض... وفي المقابل لم نجد أي نول للنسيج بأي من البيوت المشمولة بالتحقيق والجميع يؤكد بأن "الصنعة ماتت" ولم تعد قادرة على تغطية تكاليفها، كما لم يعد هناك نسوة تشتغلن بهذه الحرفة خاصة بعد تركيز الحلي الصناعي بمدينة حمام الزريبة. كما تؤكد المعطيات التاريخية أن المنطقة كانت تتميز بصناعة الحصر، وخاصة ما يطلق عليه بـ"المهولة" وهو منتج من الحلفاء ينصح به اليوم صحيا...

وتزخر المنطقة البلدية بالعديد من الأساطير والروايات الشفوية والتجارب الشعرية والتي تركت أثرا كبيرا في مشهد المنطقة ويمكن بناء عليه العمل على التفاعل معها واثمينها، حيث سجلنا على سبيل مثال رواية شفوية تقول بأن سفينة نوح رست في مكان قريب من قرية الشرشارة بمنطقة الجوف، كما عرفت فقو جبل القلعة بالزريبة العليا شجرة كبيرة جرى الاعتقاد بين أهل القرية أنه كل من تجرأ وصعد لتلك القمة فقط مات في ظروف غامضة، كما تتميز الزريبة العليا بتجربة شعرية تراثية لشاعر كان أهل القرية يهابون هجاءه، فيما كان للقرية فداوي يروي قصص وخرافات قديمة بالإضافة إلى ما يسمعه من حكايات ممن عاصره...

ومن أبرز الموارد الإبداعية التي تتوفر عليها المنطقة البلدية بالزريبة شبكة من أماكن الذاكرة والمواقع الأثرية ذات الرمزية العالية وفي العديد من الأحيان القيمة التاريخية المميزة، حيث سجل التحقيق الميداني موقع سقوط طائرة ألمانية خلال الحرب العالمية الثانية شمال المنطقة البلدية، كما يسجل التحقيق موقع عنق وادي الحمام¹⁴²، حيث وقع القضاء على سبنديو من قبل جيش أميلكار، في مستوى وادي الحمام، هذا بالإضافة إلى شبكة من المواقع الأثرية والأنسجة العمرانية التراثية على غرار موقع سرجاس بمنطقة بوعشير وموقع الفوار بمنطقة جرادو وموقع الجوف بالجوف وموقع البليدة المجهول شمال التراب البلدي، وهو نسيج عمراني أثري شبيه بموقع الزريبة العليا المعروف نسيبا، وموقع هنشير ابراهم بمنطقة راس الصعدة.

¹⁴⁰ داود (محرز)، "أيقونات من العادات والتقاليد والمهارات المحلية بولاية زغوان"، ضمن مختارات من الأيقونة التراثية بولاية زغوان، إشراف: ياسين الحلواني ومنى الحلواني ومحرز داود، زغوان، جمعية آراء للمدنية والمواطنة بالشراكة مع دار الثقافة أبو القاسم الشابي بزغوان والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بزغوان، وبتنويل من مؤسسة المورد الثقافي، 2018، 145-155.

¹⁴¹ البقلوطي (الناصر)، الفخار الريفي بتونس، تونس، الدار التونسية للنشر والمعهد القومي للآثار والفنون، 1990، ص59.

¹⁴² GROSSIN (Jean), "Le village de Zriba- Tunisien", In Bulletin Economique et Sociale de la Tunisie, N°74, 1953, p61.

وسجل التحقيق عدد من المواقع المشهدة المميزة على غرار موقع "قصاع النسور" الذي يمثل موقع طبيعي في شكل مقعرات ذات هيكلية قريبة من الصحون الكبيرة التي تحبس مياه الأمطار فتتحول إلى مزار للنسور في أوقات معينة من العام، ليطلق عليها هذه التسمية، كما تحتضن البلدية، في الجزء من الحديقة الوطنية بجبل زغوان الواقع تحت إشراف بلدية الزربية، عدد من الجدران الصخرية المحفورة في السفح الجنوبي لجبل زغوان أصبحت منذ مدة متاحة من خلال الطريق الجديدة المحدثه بين مدينة زغوان ومنطقة عين زكير، ومنها نحو منطقة سيدي مدين، وهي تشكل مشاهد مميزة ذات خصوصيات جمالية عالية، هذا بالإضافة إلى المميزات التي تتمتع بها شبكة من القرى بمنطقة عين لنصارين والجوف بتفاعلاتها مع الطوبوغرافيا وقد أصبحت الآن أكثر وصل بالطرق البلدية المحدثه بما يجعلها مؤهلة لتكون شبكة زيارة مميزة.

II-2. المبادرات الإبداعية ببلدية الزربية:

تتمثل في مجموع التطبيقات الفعلية أو الموارد الإبداعية النشيطة، في مستويات مختلفة من التقدم في الإنجاز، والتي انطلقت فعليا في تلمين مهارة أو موقع أو تفاعل فردي أو جماعي حول تقنية أو مادة تراثية أو معاصرة أو تكنولوجيا حديثة... وذلك باهتمام اجتماعي أو أيكولوجي...

تتمثل أولى المبادرات النشيطة التي يمكن أن تشد الانتباه في مجموعة من الشخصيات المصادر: بحشية ومجتمعية، التي تنشط في إطار المجتمع المدني وتعمل بالاستناد إلى التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمشاركة، على إبراز خصوصيات ثقافية محلية ببلدية الزربية تمهيدا لتثمينها، ونجد في هذا السياق تجربة ولد الفجة، وهو اللقب الذي عرف به خلال الأخيرة من خلال صفحات الفايس بوك، وهو فعلا ابن قرية الزربية العليا وعاش جزء مهم من تاريخها يعود للنصف الأول من القرن العشرين، وقد تمكن خلال السنوات الأخيرة من توثيق شهادة ما عاينه حول القرية ونشرها في مؤلفة خاصة به.

لقد صدر في شهر أوت 2020 كتاب "تراث في الذاكرة. الزربية العليا"، ويتكون من 61 صفحة متوسطة القياسات بالألوان، مودع بدار الكتب الوطنية، يضم 57 مقال تشمل جل مظاهر تفاعل السكان المحليين بالقرية مع بيئتهم ومجمل تعبيراتهم الاجتماعية والثقافية والفنية والاقتصادية النفعية الوظيفية المتصلة بها... إنها عبارة عن شهادة دقيقة تغطي كل مكونات التراث اللامادي كما تعرفه منظمة اليونسكو: "[...] الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات- وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي".¹⁴³

ولد الكاتب محمد بن علي الأبيض سنة 1938 بالزربية العليا وعاش بها حتى سنة 1967 تاريخ انتقاله إلى حمام الزربية، عمل بمنجم الزربية واضطلع بالعديد من الوظائف آخرها مستكتب إدارة. عرف ولد الفجة، وهي البطحاء التي يفتح بها منزله بالزربية العليا، بولعه بالكتابة والرسم، على غرار الرسومات ذات التعبيرية العالية التي حلّى بها الكتاب كشواهد.

143 المادة 2 من اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي، منظمة اليونسكو، 2003.

كما نجد تجربة ثانية ماثلة ولكن تحاول ان تشمل قطاعات أوسع من تراب بلدية الزربية، وهي تجربة الباحث المحلي محمد العربي رقاد، وهو موظف في بلدية الزربية، والذي يعمل منذ سنوات على مطابقة الوثائق الأرشيفية المختلفة بما يعاينه ميدانيا من عناصر تراثية وتاريخية تتمتع بها المنطقة، وهو بصدد إعداد كتابه الخاص حول تراث البلدية. كما نجد تجربة ثالثة للناشط المدني والسياسي مكرم الحاج الصغير الذي توخى منحى أكثر "براغماتية" من سابقه، حيث وجد بأن العمل على ترميم الرصيد العقاري والمعماري لقرية الزربية العليا يصطدم بحقيقة عقارية مشتتة، وأن انتظار تدخل رسمي سيطول، فقرر أن ينطلق من ملكيته لجزء من مسكن، في إطار ميراث عائلته، ليعمل على اقتناؤه من بقية الورثة وتحويله تدريجيا لفضاء مقهى ومطعم سياحي: "دار الزربية"، ثم أخذ في تعميم التجربة باقتناء أجزاء كبيرة النسب من موارث دور أخرى ثم العمل بشكل تدريجي على تصفية مستحقاتها حتى تؤول له ملكتها، وهو بصدد تشكيل شبكة من الدور لمشروع سياحي أكبر، فيما يحاول أن يجد طريقة يساهم من خلالها في تقنين كل عملية تدخل النسيج وإعادة توظيفه والاستفادة منه في صيغة شبيهة بتراتب التعمير، وقد تمكن في إطار أشغال جمعية صيانة القرية من ترميمي جزئي للجامع وتسجيله معلم تاريخي.

في المقابل سجل التحقيق الميداني مجموعة من الناشط ذات الطابع الفني وكذلك المعيشي الحياتي ذات الاهتمامات الأيكولوجية والتكنولوجية والفلاحية والسياحية... فعلى سبيل المثال نجد في حمام الزربية والزربية قرية تجربة معمارية وتجربة فنية-تصميمية مميزة، تتمحور الأولى حول بحث عملي في تجديد وتهذيب واجهات معمارية بالمدينة في تدخلات ذات طابع معاصر يحاول أن يدمج بعض العناصر المعمارية التراثية، أما التجربة الثانية فتتمثل في ورشة بحث يومي في نماذج سيارات يقوم صاحبها برسمها يدويا وتجسيدها في نماذج ثلاثية الأبعاد باعتماد مادة خشبية مسترجعة. كما يقوم أحد الحرفيين في منطقة عين لنصارين بتدوير القوارير البلاستيكية وتحويلها إلى أعمد لوقاية الأسلاك الكهربائية التي توظف في الشبكات داخل الجدران المبنية.

ويتمثل الصنف الثالث من المبادرات والناشط الإبداعية في أفراد أو مجموعات أو حتى مؤسسات تتفاعل مع المعارف والمهارات والتكنولوجيات المعاصرة، حيث نجد على سبيل المثال عدد من أبناء المدينة والبلدية ممن ينشطون في التصميم الإشهار الخطي وكذلك السمعي البصري، ويقدمون تصورات وتفاعلات في الميثاق الإشهار والمنتجات السمعية البصرية التي تتفاعل مع المشهد العام لبيئتهم وذلك في مختلف المناسبات والتظاهرات التي تعيشها بالإضافة لما يقدمونه من خدمات لحرفائهم، كما نجد مجموعة من الشباب الذين ينشطون في الروبوتيزم في إطار نادي في دار الشباب بالزربية، فيما تعمل مبادرة أخرى على تنفيذ زخارف وأشكال هندسية ووظيفية مختلفة من خلال آلة قص اللازار، ويهتم شاب تخرج من الجامعة ويعمل في كل ما يهم الذكاء الصناعي...

III- وثيقة توجيهية لمشروع تنمية بلدية الزريبة بمنطلق إبداعي:

III-1. المنطلقات والركائز الإبداعية لمشروع تنمية بلدية الزريبة:

لقد أكد ما سبق عرضه من نتائج بأنا أمام مدينة صغيرة (مركز محلي في مستوى سفلي) تعيش من جهة على وقع طابع طوق في خدمة حوضرة إقليم تونس، وهي تشترك في ذلك مع عاصمة ولايتها، وهي من جهة ثانية تتقدم منذ سنوات قليلة لتأطير مجال بلدي والإشراف عليه إداريا وترايبا. وقد بينت التحقيقات المختلفة أن مدينة حمام الزريبة وتراب بلديتها يزخران برصيد هام ومتنوع من الموارد والمبادرات الإبداعية القادرة على المساهمة الفعلية بالنهوض بهذا التراب وتحويله إلى شريك فاعل لإقليم تونس وجزء مندمج منه من خلال خصوصياته وقدراته المحلية الخصوصية.

وبناء على ما عرض يرتئي هذا البحث أن يقدم مشروع يتطلع لجعل بلدية الزريبة: بلدية مبدعة، أي قطب إبداعي متعدد المنابع والأبعاد والاختصاصات قادر على استقطاب تفاعلات وتجارب إبداعية واجتماعية وثقافية في أطر وافضية وتظاهرات ذات مميزات ومتفردة تمنحها قدرات خصوصية على المنافسة على مستوى جهوي ووطني وعالمي. ويستند المشروع إلى التوجهات التالية: (أ)- دعم الوصل الإدماجية بين المبادرات والموارد الإبداعية للبلدية ومن خلالها بين مختلف مدنها وقراها، (ب)- تعزيز المقروئية الواقعية والافتراضية للموارد والمبادرات الإبداعية بالبلدية ومن خلالها مختلف مكوناتها الترابية، (ج)- تحفيز وتنشيط التفاعل مع مختلف الموارد والمبادرات الإبداعية ببلدية الزريبة من خلالها مختلف مكوناتها الترابية والاجتماعية والثقافية.

- نظام المعلومات الجغرافية والمائلة الرقمية ثلاثية الأبعاد:

ويتمثل المقترح في إحداث مؤسسة ناشئة، ربما في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يؤسسها فريق عمل من أبناء البلدية من المختصين وبالشراكة والتأطير اللازم على الصعيد الجهوي والوطني وربما من الخارج، بما يجعلها في حد ذاتها مبادرة إبداعية، يتمثل دورها في المسح الجغرافي الدقيق للبلدية ورقمنتها وتثبيتها بالنسبة للإحداثيات الجغرافية المعقدة، كما تعمل المؤسسة على مسح التراب البلدي وبناءه رقميا بالأساليب الأكثر دقة، بما يمنح البلدية صيغة افتراضية دقيقة ومرقمنة وقابلة للعيش والتفاعل على المستوى الافتراضي، يمكن استعمال مخرجاتها في الدراسات التنموية الترابية والعمرانية والمعمارية وفي خلق متاحف وبيئات زيارات افتراضية وكل ما من شأنه أن يسهل التفاعل مع البلدية ومختلف الموارد والمبادرات الإبداعية التي تتضمنها على غرار مواقع الذاكرة والمؤسسات الإبداعية الناشطة...

- المسرد التشاركي لتسميات الأماكن والبيئات بلدية الزريبة:

وهو مسرد يقع صياغته بشكل تشاركي بين السكان في مختلف عمادات وقطاعات ومدن وقرى بلدية الزريبة، يستند إلى استقصاء ميداني يؤمنه خاصة مؤسسات المجتمع المدني، ترصد خلاله مختلف التسميات للأماكن والمجالات والترابات التي تنضوي ضمن تراب بلدية الزريبة ومختلف التأويلات والقراءات والروايات الشفوية المرتبطة بها، وبناءا عليه تعرض المدونة على فريق من خبراء في اختصاصات متصلة بالموضوع، وخاصة من أبناء البلدية والجهة، يقومون بتأطير المعلومات المجمعة ودعمها وتحليل محتواها ليقدم المحصول النهائي في وثيقة بيداغوجية تنشر على مستوى البلدية وخارجها ترافقها صيغة رقمية تفاعلية على الواب.

- إرشادات بلدية الزريبة:

ويتمثل المشروع في نظام إرشاد يقع تصميمه بشكل خصوصي لتراب بلدية الزريبة، ويستند إلى نظام المعلومات الجغرافية وكذلك لمسرد التسميات، ويشارك فيه سكان البلدية بتأطير مختصين من أبناءها ومن خارجها، ويلتزم من جهة بالمعايير الإرشادية الدولية من جهة ويقدم تصورات خصوصية بالبلدية في تيمات مختلفة ومتنوعة تغطي مختلف المناطق والقرى والمدن ومداخل البلدية وطرقها الرئيسية وربطها بالحديقة الوطنية وأماكن الذاكرة والمواقع التاريخية والأثرية والمرافق الجماعية الكبرى المتصلة بالمبادرات الإبداعية وغيرها ومقرات المؤسسات والجمعيات والتظاهرات الإبداعية... يرتبط كل ذلك بالصيغة الرقمية للبلدية ويتفاعل معها بما يجعل زيارة أحد أماكن البلدية سلسلة وممتعة ومزدوجة بين الواقع المادي والواقع الافتراضي.

- المتحف الدوري للتراث الثقافي لبلدية الزريبة:

يستند المقترح إلى الثراء الذي تتمتع به البلدية فيما يتعلق بالتراث الثقافي المادي واللامادي، ويقوم على فكرة تنظيم تظاهرة "المتحف الدوري لبلدية الزريبة"، وهو عبارة عن معرض مفتوح في شكل مسابقة سنوية مفتوحة لكل سكان البلدية، في صيغة حضورية وصيغة عن رقمية عن بعد، يشارك فيها الجميع بعناصر تراثية في حد ذاتها ومجمل التفاعلات الإبداعية التي يمكن أن تستلهم منها، في معرض يدوم فترة شهر على سبيل المثال، يوظفه مختصون في التراث الثقافي من البلدية ومن خارجها، ويقع خلاله التصويت المفتوح على أفضل العناصر التراثية والأعمال الإبداعية التي تتوج خلال كل دورة، يصاحب المعرض سلسلة من الندوات العلمية والتظاهرات الفنية والتنشيطية التحسيسية...

- السوق الإبداعية بالمنطقة الصناعية:

يمكن أن تحدث هذه السوق ضمن المنطقة الصناعية وتكون بمثابة التظاهرة السنوية أو السداسية المفتوحة لكل المبدعين: أفرادا ومجموعات وجمعيات ومؤسسات ناشئة بالمنطقة البلدية، تعرض خلالها كل المنتجات الإبداعية من تطوير روبوت وتصاميم أيكولوجية ومنتجات ألعاب رقمية ومبتكرات علاجية وغذائية خصوصية ومنتجات حرفية محلية خصوصية بمختلف تطويراتها... بالإضافة لما تنتجه المنطقة الصناعية، وتفتح التظاهرة للسكان المحليين ومن بقية أرجاء الولاية ومن الولايات الأخرى ومن الخارج ويستدعى لها الباعثون الصناعيون ومؤسسات البحث والتطوير... وتوثق بندوات وورشات ولقاءات علمية وتكنولوجية مختلفة...

III-2. الأدوات الإرادية لمشروع تنمية بلدية الزريبة:

حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف وإنجاز مختلف المقترحات المقدمة أعلاه وغيرها، لابد من التعبئة الإرادية للدفع نحو تحقيق ذلك وتقويمه فيها بعد وتحسين الاستفادة منه، ويمكن أن تتجسد هذه التعبئة في مجموعة من الأدوات التوجيهية والتشريعية والعملية التي تمثل بدورها مبادرات إبداعية على صعيد محلي وبمبنى إدماجي تفاعلي، والتي يمكن أن تساهم في توفير البنية التحتية وتحسين محيط عيش السكان وتعزيز الربط والإتاحة، ويقترح البحث في هذا السياق: (أ)- مشروع مثال تنمية بلدية الزريبة، (ب)- مشروع مثال تشاركي لجمالية المدينة، (ج)- مشروع مثال صيانة وإحياء قرية الزريبة العليا.

أ- مثال تنمية بلدية الزربية:

يعتبر مثال التنمية البلدية، وهي وثيقة مقترحة من جملة العديد من الوثائق المقترحة لمواكبة المستجدات التي طرأت على التقسيم الترابي الجديد، أداة تخطيط استراتيجي تراخي يقع في مستوى وسيط بين (1)- أمثلة التهيئة العمرانية (الأدوات الحالية للتعمير) والتي تغطي في الغالب مجال بلدي (وهو مدني قبل 2018)، و(2)- الأمثلة التوجيهية للتهيئة ذات الطابع التوجيهي والصعيد الترابي، على غرار المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني والأمثلة التوجيهية للتهيئة بالتجمعات الحضرية الكبرى وبالولايات... وهي وثائق توجيهية إدارية (غير ملزمة للعموم) ذات صبغة مركزية.

وتتطلع هذه الوثيقة، حسب الأدبيات المقارنة، في نفس الوقت إلى تحقيق هدف سياسي-اجتماعي (دعم المشاركة لكل القوى الحية في التراب وفي مسار بناء القرار)، وهدف اقتصادي-اجتماعي (تحسين ظروف العيش من خلال تنمية الأنشطة الاقتصادية)، وهي تمهيد للطريق نحو حوكمة ترابية رشيدة بما هي مقارنة تشاركية للحكم وإدارة الشأن العام تقوم على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والقطاع الخاص والعام وكذلك المجتمع المدني بهدف رفاهية مستدامة لكل المواطنين¹⁴⁴.

وتتمثل الوثيقة في خطة تنمية ترابية تحتوي على مجموع الاختيارات والأنشطة التنموية للمجال الترابي للبلدية (التي تقوم على قدراته الطبيعية والاقتصادية والبشرية الذاتية) ومجموع الأدوات والآليات التي ستمكن من إنجازها، والتي تكون ثمرة حوار وتنسيق كل الفاعلين المحليين (مواطنين ومنتخبين محليين وهيكل فنية مختصة وجمعيات...) وذلك في إطار سيناريو تكامل وتوازن بين مختلف الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت مظلة رؤية توافقية بين كل الفاعلين، وفي إطار الانسجام والتفاعل والإدماج مع بقية الترابيات المجاورة والمتراصة (جوار بلدي وجهة وإقليم وتراب وطني...) وذلك على المدى القريب والمتوسط والبعيد¹⁴⁵.

ب- المثال التشاركي للجمالية العمرانية:

يهدف للمساهمة في تعزيز جودة محيط الحياة، ويمكن إدراجه ضمن المبادرات الإبداعية والتجديد الاجتماعي والحضري، ويتمثل المشروع في وثيقة تقنية- ترتيبية يشارك في صياغة ملامحها سكان الحيز العمراني العمومي المعني، كل حسب مقسمه، بعد أن يتلقوا التكوين الضروري، وفي تفاعل وانسجام فيما بينهم باعتبار روابط الجوار والمواطنة الفاعلة. ويهدف المثال إلى النهوض بالجمالية العمرانية للحيز المعني، من خلال تصميم تشاركي للملاحة المستقبلية، ويحتوي على ميثاق جمالي يتكون من مجموعة من الفصول الترتيبية، إضافة إلى كل الرسومات اللازمة التي تجسدها، يمضي السكان المعنيين من جهة والجماعة المحلية المعنية، من جهة ثانية، على الالتزام بتنفيذها خلال كل عمليات الصيانة والتهيئة والتطوير والتوسعة المستقبلية لممتلكاتهم وللمجال العمومي للطريق فيما يخص البلدية.

¹⁴⁴ BARAKAT (Ouafa) et BENDOU (Abdelaziz), "Plan communal de développement: nouvelle approche de promotion d'une bonne gouvernance locale- Cas des communes de la province de Taroudant (Maroc)", In Revue des Régions Arides, Numéro spécial : Actes des travaux du colloque international LOTH 2016: «Gouvernance et communication territoriale», Mahdia (Tunisie) 7, 8, 9 avril 2016, N°40, 2016, p120-121.

¹⁴⁵ BENMENNI (Brahim) et AMSIDDER (Abderrahmane), "Le Plan de développement communal: Cas du territoire de Tazemmourt, de la province de Taroudant au Maroc", In Revue des Régions Arides, Numéro spécial : Actes des travaux du colloque international LOTH 2016: «Gouvernance et communication territoriale», Mahdia (Tunisie) 7, 8, 9 avril 2016, N°40, 2016, p174-175.

ويحدد المثال، بناء على المنهجية التي سيعتمدها، عدة نقاط تشكل ملامح الحيز المعني مثل: (1)- قياسات ونسب الفتحات، نوافذ وأبواب، التي يمكن إحداثها في الواجهات، إضافة إلى مواد إنجازها، (2)- العناصر المعمارية التي سيسمح بتوظيفها: أفاريز وأعمدة وأطناف... وموادها ومرجعيتها الزخرفية وعددها بالنسبة لفتحات الواجهة وتناسبها مع قياساتها، (3)- الطيف اللوني الذي يتوافق عليه السكان: حسب الصورة المراد منحها للشارع، وباعتبار خصوصية كل نشاط: وفي حرص دقيق على الانسجام والتناغم بينها، وتحدد بناءا عليه الألوان بدقة عالية ونسبة كل منها في مساحة الواجهة، (4)- المواد ونسب مساحاتها: والتي يمكن استعمالها، وتلك التي ستمنع، في إنجاز الواجهات في اتساق تام مع الجو اللوني المتوافق عليه، (5)- طبيعة الغراسات: التي يمكن توظيفها في الشارع وكثافتها وارتفاعها، وجملة التغيرات التي تطرأ عليها خلال الفصول المتعاقبة، في تناسب وتناسق مع البنايات والطابع المراد منحه للحيز...

ويعتمد في هذا التمشي على مخبر بحث ومكاتب دراسات متخصصة في الجمالية العمرانية وبتجربة مؤكدة في المنهجية التشاركية، أو باعتماد الألعاب التفاعلية، وفي المقابل نقترح أن يقع تشريك كل الطاقات الجامعية المتخصصة والشابة من أبناء المدينة والبلدية في المشروع، وذلك في الاختصاصات المتصلة بالمشروع على غرار: التصميم والفنون التشكيلية والمعمار والتعمير وهندسة المشهد والهندسة المدنية وهندسة الطرقات والإعلامية وعلم الاجتماع...

ج- مثال صيانة قرية الزرية العليا:

يستمد هذا المثال مرجعيته من مجلة التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية¹⁴⁶، ويعتبر مثال الصيانة والإحياء وثيقة تقنية قانونية ذات طابع إلزامي، ويقدم جملة من التوجيهات والتدابير الهندسية، في صميمية تناسق عامة وفي أمثلة تفصيلية دقيقة، وذات قابلية عالية للتنفيذ على مدى زمني معين وفي إطار مشاريع وتدخلات للدولة والبلدية وكل الجهات ذات الصلة، من شأنها أن تمكن من صون القرية وإحيائها، ويقع في نفس مستوى مثال التهيئة العمرانية في سلم تراتب أدوات التهيئة العمرانية، ويعوضه في حدود المنطقة المصونة، فهو يترجم اختيارات صيانة التراث التاريخي في تعبيراته المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كوحدة عمرانية ويقدم منوال تصرف حضري ديناميكي للمجموعة (قرية أو مدينة أو حي...) في مختلف أبعاده وأبعاده، فالمثال ينظم بشكل تفصيلي (مبنى بمبنى) مقتضيات الصيانة والهدم وإعادة البناء وكذلك إعادة تشكيل الأفضية العمرانية العمومية، ويحتوي بناء على ذلك على ترتيب فائق الدقة للبناءات والأفضية حسب درجة أهميتها المعمارية وجودة معالجتها وأصالتها. وليس الهدف هنا مجرد "تحنيط" للتراث الحضري ووقف كل تحولاته المختلفة ولكن حمايته من خلال التمكن من تجديده وتطويره لمقتضيات الحياة الحضرية المعاصرة.

¹⁴⁶ القانون عدد 35 لسنة 1994 مؤرخ في 24 فيفري 1994، المتعلق بإصدار مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية.

ونقترح في هذا السياق، وبناء على بحث سابق¹⁴⁷، أن تستند صياغة وإنجاز المثل على مبادئ: التشاركية بما تشريك للسكان المحليين والشخصيات المصادر، والمحتوى المعرفي أي العمل على أن تكون اختيارات المثل وجملة تدخلاته في القرية مبنية على محتوى معرفي عال من شأنه أن يساهم في تنمية شاملة للبلدية والجهة بعيدا عن الفلكلور والميل السياحي السطحي والهش، والبعد الوصلاقي ثلاثي الأبعاد بما هو تصور ثلاثي الأبعاد ديناميكي يحافظ على الخصوصيات المشهدة الأكثر تفرد وثناء والتي تتمتع بها قرية الزريبة العليا...

وهي تقع جنوب مدينة الزريبة حمام على مسافة لا تزيد عن ثلاثة كلم، وعلى مسافة 10 كلم من مدينة زغوان عاصمة ولايتها، وتبعد على تونس العاصمة حوالي 66 كلم جنوبا. وتتمتع القرية بتفرد طابعها المعماري والحضري وبمشهد عمراني ثري بالمنظر المميزة والوصلات المتنوعة واندماج عال في بيئتها المباشرة والممتدة... وهو ما أهلها لاستقطاب تصوير العديد من الأعمال السينمائية والسمعية البصرية.

خاتمة:

لقد تبين من خلال نتائج مرحلة لمسار تحقيق استكشافي ميداني ثراء الموارد والمبادرات الإبداعية بتراب بلدية الزريبة ووجود مقومات هامة للإنخراط الفاعل والمتوازن لمدينة حمام الزريبة وترابها البلدي ضمن حوضرة تونس الكبرى والساحل، وذلك من خلال خصوصياتها الثقافية والطبيعية المميزة كتراب إبداعي منتج للمعرفة وللتجديد التكنولوجي والاجتماعي.

ولئن يعرض البحث في هذه الورقة مجموعة التوجهات والاقتراحات، للتفاعل والتحكيم، والتي من شأنها أن تدفع مسار هذا التراب الإبداعي، فإنه، أي البحث، يعمل على استكمال ملامح التحقيق وبلوغ مستوى الخارطة الإبداعية ببلدية الزريبة والعمل في الخطوات الموائية على المساهمة في تنزيل أحد أهم مكوناتها حيز التنفيل والتجريب الواقعي، وذلك من خلال مشروع الإرشادية البلدية التي سيقوم فريق البحث بتأطير تصميمها التشاركي مع السكان والمجتمع المدني والسلطة المحلية، فيما ينتظر فريق البحث موافقة صندوق التشجيع على الإبداع الفني والثقافي طلب تشجيع مشروع "عين البطرية عاصمة الفخار" كمنظرة ثقافية وفنية وعلمية تستقبلها القرية حول منتج الفخار التراثي الذي تتميز به.

مراجع باللغة العربية:

- بي أو بي كونسلتينغ، رسم خارطة الصناعات الإبداعية: دليل إرشادي، ترجمة: ألما السالم، تنقيح: لين صنيح، لندن، منشورات المجلس الثقافي البريطاني، سلسلة الاقتصاد الإبداعي والثقافي، 2013.
- زارعي (فوزي)، "تأثير الحوضرة في المدن الصغيرة: مثال قلعة الأندلس بإقليم تونس"، ضمن المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد 143، 2016، ص 39-70.

¹⁴⁷ الحلواني (ياسين)، "وثيقة توجيهية لمثال صيانة وإحياء قرية الزريبة العليا (ولاية زغوان-الجمهورية التونسية)"، ضمن المؤتمر الدولي الأول حول التراث المعماري والعمراني بمنطقة البحر الأبيض المتوسط: من أجل إحياء وتثمين التراث المتوسطي، تنظيم: وزارة الشؤون الثقافية والمعهد الوطني للتراث ومخبر الفنون والدراسات الثقافية التابع لجامعة تلمسان أبو بكر بلقايد بالمغرب الجزائري ومخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي التابع لجامعة غرداية بالجنوب الجزائري، فندق اللايكو- الحمامات، من 18 إلى 20 نوفمبر 2018.

- الطياشي (حسن)، "السياسات الحضرية في الجمهورية التونسية"، ضمن الظاهرة الحضرية في تونس، تونس، دار سيراس للنشر والمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، سلسلة مراجع، 1993، ص 85-101.
- الفازعي (الصادق)، "دينامية المدن الصغيرة بإقليم التل الأعلى التونسي: مثال سيدي بوروبيس، الانتقال من مجرد محطة أرتال إلى مركز حضري"، ضمن المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد 128، 2004، ص 51-82.
- محمد يوسف (همت) وجودة (عبد الوهاب)، "الصناعات الإبداعية وعائلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع (رؤية مستقبلية)"، ضمن مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 25، ديسمبر 2017، ص 19-60.

مراجع باللغة الفرنسية:

- BARAKAT (Ouafa) et BENDOU (Abdelaziz), "Plan communal de développement: nouvelle approche de promotion d'une bonne gouvernance locale- Cas des communes de la province de Taroudant (Maroc)", In Revue des Régions Arides, Numéro spécial : Actes des travaux du colloque international LOTH 2016: «Gouvernance et communication territoriale», Mahdia (Tunisie) 7, 8, 9 avril 2016, N°40, 2016, p115-124.
- BELHEDI (Amor), "Territoire, développement territorial, géo gouvernance", In Actes des travaux du colloque international LOTH, «Gouvernance et communication territoriales», Mahdia (Tunisie), du 7 au 9 Avril 2016, Revue des Régions Arides, N°40, 2016, p3-15.
- DISSART (Jean-Christophe), LALLAU (Benoît) et LOUBET (France), "Développer les capacités Territoriales", In Rapport: Vers l'égalité des territoires: Dynamiques, mesures, politiques, Dirigé par Eloi Laurent, Mayenne, Février 2013, p322-334.
- Ministère de l'Equipement, de l'Habitat et de l'Aménagement du Territoire, Direction Générale de l'Aménagement du Territoire, Schéma Directeur d'Aménagement du Territoire National, Etude Stratégique (Rapport Final), DIRASSET-GROUPE HUIT-IPIG, 2007.
- PECQUEUR (Bernard), "Le développement territorial, une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du sud", Le territoire est mort. Vive les territoires! Paris, IRD, 2005, p295-316.

Recommandations

Avant la clôture du colloque, nous avons préconisé les recommandations suivantes:

- Doter les petites villes de nouvelles fonctions leur permettant l'amélioration du niveau de vie des habitants,
- Renforcer le rôle des villes moyennes en matière de coordination en tant que centres intermédiaires entre la métropole et les petites villes et le monde rurale,
- Améliorer la qualité du secteur du tertiaire supérieur dans les métropoles que ce soit nationales ou régionales,
- Prendre en considération les orientations stratégiques du SDAAM dans la planification urbaine à l'échelle métropolitaine,
- Renforcer la communication entre les métropoles et les villes satellites de l'aire métropolitaine fonctionnelle,
- Intégrer la notion de gouvernance dans gestion des grandes villes et les métropoles en particulier,
- Instaurer un modèle de développement qui peut accompagner le processus de la métropolisation,
- Réaliser des études pour délimiter les territoires de l'ombre dans l'objectif de remédier les disparités spatiales et sociales entre les aires urbaines et les villes,
- Revoir le découpage des régions de « programmation territoriale » qui doit être fonctionnelle (complémentarité spatiale et non pas calqué sur le milieu physique).
- Revoir la politique nationale de l'aménagement du territoire dans l'objectif d'instaurer une armature urbaine harmonieusement répartie sur le territoire national.

Dépôt légal Faculté des Sciences de la Terre et d'Architecture

Date du dépôt : 04 janvier 2022

N° ISBN : 978-9931-9744-0-6
